بسم الله الرحمن الرحيم

«ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

الجمع التصويرى والتجهيز

الزهراء للإعلام العربى

(*) كتاب التصريح بمضمون التوضيح .

التصريح

بمضمون التوضيح

للشيخ

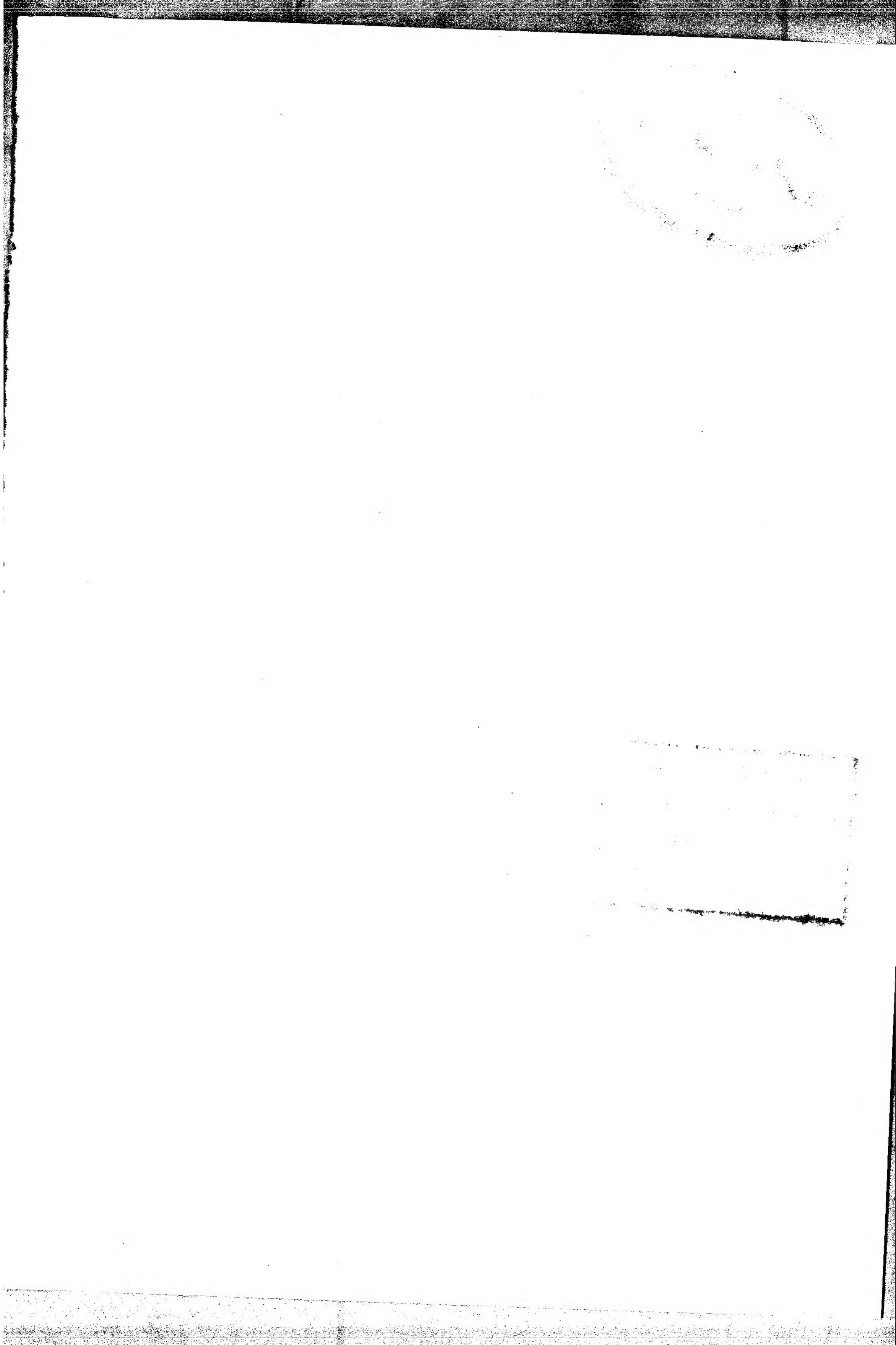
خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم

الجزء الثالث



(هَذَا بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ)[١]

ويسمّيها الكوفيُّون حروفَ الإضافةِ ؛ لأنها تُضيفُ الفعلَ إلى الاسم ، أى تربط بينهما[٢] ، وحروفَ الصفات[٣] ؛ لأنها تُحدث صفةً فى الاسم من ظرفية أو غيرها .

(**وَهِىَ عِشْرُونَ حَرْفًا**) كما فى النظم (**ثَلاثَةٌ مَضَتْ فِى**) بابِ (**الاسْتِثْنَاء ـ وَهِىَ : خَلا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا**)[٤] الجارَّات ، فلا حاجة لإعادتِها (**وَثَلاثَةٌ شَاذَّةٌ**) فى عمل الجرِّ : .

(**أَحَدُهَا : « مَتَى » فِى لُغَةِ هُذَيْلٍ**)[٥] بالتصغير (**وَهِىَ**) عندهم (**بِمَعْنَى « مِنْ » الابْتِدَائِيَّةِ**) حكى يعقوب ذلك عنهم ، و (**سُمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ « أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ »**)[٦] أى : مِنْ كُمِّهِ (**وَقَالَ**) شاعرهم ، وهو أبو ذُؤَيب الهُذَلىّ فى وصف السَّحاب : .

٢٨٦ ـ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ (**مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ**)[٧]

---

(١) يُجرّ الاسم بواحد من ثلاثة أمور : حرف الجر ، أو الإضافة ، أو التبعية ، وسنأتى على هذا الترتيب .

(٢ ، ٣) ينظر فى ذلك : شرح المفصل لابن يعيش ٨ /٧ وما بعدها ، والرضى على الكافية ٣١٩/٢ .

(٤) يراجع الجزء الثانى من هذا التحقيق ص : ٥٨٦ ، ٥٩٣ .

(٥) وهُذَيل ـ بالتصغير حىّ من مُضَر ، وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مُضَر ـ [ينظر هذا الجزء « المضاف لياء المتكلم »

(٦) هذا القول ورد فى : شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣ ، وشرح العمدة ١٦٧/١ ، وابن عقيل ١٠/١ ، والمغنى ٣٣٤/١ ، وغيرها .

(٧) هذا البيت من الطويل لأبى ذؤيب الهذلىّ فى شرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، والمحتسب =

[١٩٩/١] أى : مِنْ لُجج ، وَ « اللُّجَج » : جمع لُجَّة ـــ بِضمّ اللام ، وهى مُعظم / الماء ، و « النَّئِيج » : ـــ بفتح النون ، وكسر الهمزة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبالجيم ـــ المَرُّ السريع ، مع الصوت ، يقال : إنّ السحابَ فى بعض الأماكن يدنو[١] من البحر الملح ، فيمتد منها خراطيم عظيمة ، تشرب من مائه ، فيكون لها صوت عظيم مزعج ، ثم تذهب صاعدة إلى الجوّ ، فيلطف ذلك الماء ويَعذُب بإذن الله ـــ تعالى ـــ فى زمن صعودِها وترفعها ، ثم تُمطر حيث يشاء الله ـــ تعالى ـــ

(**وَالثَّانى** : « **لَعَلّ** » **فى لُغَةِ عُقَيْلٍ**[٢]) بالتصغير (**قَالَ**) شاعرهُم :

٢٨٧ ـــ (لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا) جِهَارًا إِنَّ أُمَّكُمُ شَرِيــمُ[٣]

بجرّ الجلالة بـ « لعلَّ » ـــ و « شَرِيمُ » ـــ بفتح الشين المعجمة ـــ المرأة المفضاة .

(**وَلَهُمْ فِي لاَمِهَا الْأُولَى الْإِثْبَاتُ**) كما مرَّ (**وَالْحَذْفُ**) كقوله :

= ١١٤/٢ ، والخصائص ٨٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٧٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣ ، والمغنى ٣٣٥/١ ، والعينى ٢٤٩/٣ ، والخزانة ١٩٣/٣ ، والدرر ٣٤/٢ ، واللسان (شرب) ٤٧٠/١ ـــ وورد بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٣١٥/٣ ، والعمدة ١٦٧/١ وابن عقيل ١٠/٢ ، والأشمونى ٢١٥/٢ .

ويُروى : « متى حَبَشاتٍ » .

ورواية البيت فى الهذليين : « على حَبشياتٍ لهنّ نئيج » وعليه فلا شاهد فيه .

وهذا البيت « عَلَى حَبشياتٍ لهنّ نئيجُ » يُستَشْهد به فى موضعين منه « شربن بماء البحر » على أن الباء بمعنى « منْ » و « متى لُجَجٍ » على أن « متى » حرفُ جرّ .

(١) فى خ ٢ « يدنوا » بالألف ، وهو خطأ من الناسخ .

(٢) بنو عُقيل : فرع مشهور من كَعْب ، وكعب من بنى عامر ، وبنو عامر من أكبر بطون هوازن العدنانية .

(٣) هذا البيت من الوافر ، ولا يُعلم قائله ، وورد فى المقرب ١٩٣/١ ، وشرح المفضليات ٣٠٦ ، والاقتضاب ٤٦٠ ، وابن عقيل ٩/٢ ، والعينى ٢٤٧/٣ ، والخزانة ٣٦٨/٤ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٤ .

* عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا *(1) — ١٥٢

أنشده الفرَّاء بجر صُرُوف(2) .

(وَ) لهم (فِي) لامها (الثَّانِيَةِ الفتحُ وَالْكَسْرُ) وأنشدوا عليهما

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِى عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أو أَسِيدِ(3) — ١٥٣

---

(1) هذا البيت من الرجز المشطور ، وهو مجهول القائل ، وبعده :

يُدلْنَنَا اللمَّةَ مِنْ لِمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النفْسُ من زَفْرَاتِها

ورد البيت الأول ومعه الثانى ، أو الثلاثة معا فى معانى القرآن للفراء ٩/٣ ، ٢٣٥ ، والخصائص ٣١٦/١ ، والإنصاف ١٢٢ ، وابن مالك فى : الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ واللسان (زفر) ٤١٣/٥ وكذلك (عَلَلَ) و (لَمَمَ) ، والمغنى ١/ ١٥٥ ، والعينى ٣٩٦/٤ ، والأشمونى ٣١٢/٣ ،

و « الدولات » — بضم الدال — جمع دُولة فى المال ، وبالفتح فى الحرب ، وقيل هما واحد ، كذا فى المختار ، « تُدِلْننا » من الإدالة ، وهى الغلبة والنصر ، « اللَّمَّة » بالفتح — الشدة ، وهى مفعول ثان لتدلننا ، و« الزفَرات » جمع زَفْرة ، وهى الشدة ، وسكنت الفاء فى « زفْراتها » للضرورة .

وقوله : « عَلَّ صُرُوف » روى بنصب صروف على أن « على » من أخوات « إنَّ » وروى بالجرّ على أنها حرف جرّ .

(2) الذى فى المعانى ، والخصائص بنصب « صروف » .

(3) هذا البيت من الوافر لخالد بن جعفر فى الأغانى ٣٨٦٩/١١ ، وأمالى المرتضى ٢١٢/١ ، والخزانة ٣٧٥/٤ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ١٦٨/١ .

و « زُهَير » هو ابن جذيمة بن رواحة العبسىّ . و « أَسِيد » بفتح الهمزة ، وكسر السين ، أخو زُهَير ، وضمير « عليها » راجع إلى « مُقَرَّبة » فى البيت قبل الشاهد وهى اسم مفعول يطلق على الأنثى من الخيل تكرم ، قال ابنُ دريد : إنما يُفعل ذلك بالإناث ؛ لئلا يقرعَها فحل لئيم .

فهذه أربع لُغَات ، ولا يجوز الجرّ فى بقية لُغَاتِ « لعلّ » .

(**وَالثَّالِثُ** « **كَىْ** ») وهى لا تجرُّ مُعربا ، ولا اسْمًا صَرِيحًا (**وَإِنَّمَا تَجُرُّ ثَلاثَةً**) لا رابع لها : (**أَحَدُهَا** : « **مَا** » **الاسْتِفْهَامِيَّةُ ، يَقُولُونَ إِذَا سَأَلُوا عَنْ عِلَّةِ الشَّىْءِ** « **كَيْمَهْ** ») والأصلُ : كَيْما ، فحذفت ألفُ « ما » وجوبًا ، وجىء بهاءِ السكت وقفًا ، حِفظًا للفتحة الدَّالّة على الألف المحذوفة (**وَالْأَكْثَرُ**) عندهم (**أَنْ يَقُولُوا** : « **لِمَهْ** ») باللام ، والمعنى : لأى شىء كان كذا ؟ .

(**الثَّانِى** : « **مَا** » **الْمَصْدَرِيَّةُ وَصِلَتُهَا**) فإنهما فى تأويل الاسم .

(**كَقَوْلِهِ**) وهو النابغة :

٢٨٨ ــ إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا (**يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ**)[(١)]

فَـ « **كَىْ** » جارَّة لمصدر مُؤَوّل من « مَا » وصلتِها ، وهى حرفُ تعليل بمنزلة اللّامِ ، (**أَىْ**) إنما يُرادُ الفتى (**لِلضُّرِّ وَالنَّفْعِ**) أى : لضُرِّ من يستحق الضّر ، ونفع من يستحق النفع .

ويُرْوَى : يُرَجَّى الفتى .

وكونُ « مَا » فيه مصدرية « **قَالَهُ الْأَخْفَشُ** »[(٢)] وهو قليل .

---

(١) هذا البيت من الطويل للنابغة الجعدى فى ملحق ديوانه ص ٢٤٦ ، ولقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص ٢٣٥ ، وكما فى العينى ٣/٢٤٥ ، والخزانة ٣/٥٩١ ، والدرر ١ / ٤ ، ٢٩ ، ولعبد الأعلى بن عبد الله فى كتاب الحيوان ٣/٧٦ ، والخزانة ٣/٥٩١ ، ولعبد الله بن معاوية فى حماسة البحترى ٢١٣ ــ وبلا نسبة فى : شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١/١٦٦ ، وابن الناظم ٣٥٥ ، والمغنى ١/١٨٢ ، والهمع ١/ ٥ ، ٣١ والأشمونى ٢/٢٠٤ ، ــ ويروى : كيما يضُرّ وينفعا .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٦ وبعد البيت مباشرة : « قال أبو الحسن ــ أى الأخفش ــ : جَعَلَ « ما » اسما ، ويضرُّ وينفعُ من صلته ، وأوقعَ عليه « كى » بمنزلة اللام » اهـ .

(**وَقِيلَ** : « **مَا** ») فيه (**كَافَّةٌ**) لِكَفِّ عن عمل الجرّ ، مثلها فى « رُبَّما » .

وقولُ « قريبِ الموضّح »(١) فى حاشيته : و « أَنْ » المصدرية مضمرةٌ بعدها ، سهوٌ .

(**الثَّالِثُ** : « **أَنِ** » **الْمَصْدَرِيَّةُ**) المضمرةُ (**وَصِلَتُهَا** ، **نَحْو** : « **جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِى** » **إِذَا قَدَّرْتَ** « **أَنْ** » **بَعْدَهَا**) والأصلُ : كَىْ أَنْ تكرمَنى ، فحذفت « أَنْ » استغناءً عنها بنيَّتِها (**بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِى الضَّرُورَةِ** ، **كَقَوْلِهِ**) وهو جميلُ بن عبد الله :

٢٨٩ ـ فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... (لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟)(٢))

فـ « تَغُرَّ ، وتَخْدَعا » مبنيان للفاعل ـ و « المنح » الإعطاء ، متعدّ لاثنين ، أولهما : « أَكُلَّ الناسِ » وثانيهما : « لسانَك » على حذف مضاف . والمعنى : أصبحت مانحًا كلَّ الناس حلاوةَ لسانِك ، و « الغُرورُ » الخداع ، فهو عطف تفسيرىّ ، وهو إرادةُ المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم .

وجعل ابنُ مالكٍ فى التسهيل إظهارَ « أَنْ » بعد « كَىْ » قليلًا(٣) ، ولم يجعَلْه ضرورة كما فعل الموضح .

---

(١) « قريب الموضح » يعنى به حفيد ابن هشام وله حاشية على التوضيح [تنظر ورقة ٥٣] .

(٢) هذا البيت من الطويل لجميل بثينة فى ديوانه ص ١٢٥ ، والمفصل ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٩ ، ١٦ ، والجزانة ٢٤٤/٣ ، ٥٨٤ ، ٣٧٩/٤ ، والدرر ٥/٢ ـ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٣ ، والجنى الدانى ٢٧٩ ، وابن الناظم ٣٥٥ ، والمغنى ١٨٣/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٩ ، والهمع ٥/٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٠٤ ، ونسبه بعضهم لحسّان ، وليس فى ديوانه .

وقال ابن يعيش : ويُرْوَى : لسانك هذا كى تغُر وتخدعَا ، فـ « ما » على الرواية الأولى زائدة ولا شاهد فيه حينئذ » اهـ [شرح المفصل ١٥/٩] .

(٣) وذلك قوله فى متن التسهيل : « وينصب ـ يعنى المضارع ـ أيضا بكى نفسها إن كانت الموصولة . وبأن بعدها مضمرة غالبا إن كانت الجارة » [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٥] .

[١٩٩/ب] (**وَالْأَوْلَى**) فيما إذا لم تُذْكَر « أَنْ » بعد « كَىْ » (**أَنْ تُقَدَّرَ** / « **كَىْ** » **مَصْدَرِيَّةً**) ناصبة للمضارع بنفسها (**فَتُقَدَّرُ** « **اللَّامُ** » **قَبْلَهَا**[١]) استغناء عن ذكرها بنيَّتِها ، (**بِدَلِيلِ كَثْرَةِ ظُهُورِهَا مَعَهَا ، نَحْو** : ﴿ **لِكَيْلَا تَأْسَوْا** ﴾[٢]) فهذه ستة أحرف[٣] .

(**وَالْأَرْبَعَةَ عَشَرَ الْبَاقِيَةُ**) من العشرين (**قِسْمَانِ** :

* **سَبْعَةٌ تَجُرُّ الظَّاهِرَ والْمُضْمَرَ ، وَهِىَ : مِنْ ، وَ إِلَى ، و عَنْ ، وَعَلَى ، وَفِى ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ**) وهى بالنسبة إلى الوضع ثلاثةُ أقسام : ما هو موضوعٌ على حرف واحدٍ ، وهو اثنان : « الباء ، واللام » ـــ وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة : « مِنْ ، وعَنْ ، وفِى » ـــ وما هو موضوع على ثلاثة أحرف ، وهو اثنان : « إلَى ، وعَلَى » وبدأ منها بـ « مِنْ » ؛ لأنها أُمُّ حروف الجرّ ، قاله صاحبُ دُرَّة الغَوّاص[٤] ، وغيرُه .

مثالُ جرِّها المضمرَ والظاهر : (**نَحْو** : ﴿ **وَمِنْكَ وَمِن نُوحٍ** ﴾)[٥] .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ـــ باب إعراب الفعل وعوامله ـــ ٤ /١٦ .

(٢) من الآية [٢٣] من سورة « الحديد » .

(٣) وهى : « خَلَا ، وعَدَا ، وحَاشَا » وقد مرت فى باب الاستثناء ـــ عند الجرّبها ـــ و « مَتَى » فى لغة هُذَيل ، و « لعلَّ » فى لغة عُقَيْل ، و « كَىْ » .

(٤) صاحب الدّرة هو الحريرىّ ، وتسمى : درّة الغَوّاص فى أوهام الخواصّ ، والحريرىّ : هو القاسم بن علىّ بن محمد بن عثمان البصرىّ الإمام أبو محمد المتوفى سنة ٥١٠ هـ ـــ كان غاية فى الذكاء والفطنة ، والفصاحة والبلاغة ، وتصانيفه تشهد بفضله ، وتُقِرّ بنبله ـــ منها : المقامات ، ومُلْحَة الإعراب ، وشرح الملحة هذا [بغية الوعاة ٢٥٧/٢] .
وينظر دُرّة الغوَّاص فى أوهام الخواص ص ٢٤ .
وقال أيضا فى كتابه : شرح الملحة ص ١٢٤ : « وأمُّها « مِنْ » لأن كل أدوات يتفق عملها ، فلا بدّ لها من أمّ تتولى عليها مثل « مِنْ » فى حروف الجرّ ، و« الهمزة » فى أدوات الاستفهام و « إلّا » فى أدوات الاستثناء » ا هـ .

(٥) من الآية [٧] من سورة « الأحزاب » .

ومثال « إلَى » (﴿ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾(١) ؛ ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾(٢) .

ومثال « عَنْ » ﴿ لَتَرْكَبُنَّ (طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾(٣) ، ﴿ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾)(٤) .

ومثال « على » (﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾)(٥) .

ومثال « فى » (﴿ وَفِي الْأَرْضِ ءَايَتٌ ﴾(٦) ، ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾)(٧) .

ومثال « الباء » (﴿ ءَامِنُواْ بِاللَّهِ ﴾(٨) ، ﴿ وَءَامِنُوا بِهِ ﴾)(٩) .

ومثال « اللام » (﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾(١٠) ، ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ﴾(١١) .

ص وَسَبْعَةٌ تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ) وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

---

(١) من الآية [٤٨] من سورة « المائدة » .
(٢) من الآية [٤] من سورة « يونس » .
(٣) من الآية [١٩] من سورة « الانشقاق » .
(٤) من الآية [٨] من سورة « البينة » .
(٥) من الآية [٢٢] من سورة « المؤمنون » .
(٦) من الآية [٢٠] من سورة « الذاريات » .
(٧) من الآية [٧١] من سورة « الزخرف » .
(٨) من الآية [٧] من سورة « الحديد » .
(٩) من الآية [٣١] من سورة « الأحقاف » .
(١٠) من الآية [٢٨٤] من سورة « البقرة » .
(١١) من الآية [٢٥٥] من سورة « البقرة » .

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، ورُبَّ ، والتَّا[١]

وهى بالنسبة إلى الوضع أربعةُ أقسامٍ : ما وُضِع على حرف واحد : وهو ثلاثة : « الكاف والواو ، والتاء » ــ وما وُضِع على حرفين : وهو « مُذْ » خاصة ــ وما وُضِع على ثلاثة أحرف : وهو « مُنْذُ ، ورُبَّ » ــ وما وُضِع على أربعة أحرف : وهو « حَتَّى » خاصَّة .

(**وَتَنْقَسِمُ**) بالنسبة إلى عملها فى الظاهر (**أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ**) أيضًا (**مَالَا يَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ بِعَيْنِهِ** ، **وَهُوَ**) ثلاثة : (« **حَتَّى** ، **وَالْكَافُ** ، **وَالْوَاوُ** ») نحو : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾[٢] ، ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾[٣] ، ﴿ **وَالطُّورِ** ﴾[٤] .

(**وَقَدْ تَدْخُلُ**) « حَتَّى » وَ (**الْكَافُ فِى الضَّرُورَةِ عَلَى الضَّمِيرِ**) فالأول كقوله :

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّى مِنْك أَنَّها لَا تَخِيبُ[٥] ــ **١٥٤**

والكوفيون والفرَّاء ، لا يخصّون ذلك بالضرورة ، قاله فى المغنى[٦] .

---

(١) « بالظاهر » جارّ ومجرور ، متعلق باخصص « منذُ » مفعول باخصص ، مقصود لفظه و « مُذْ » وما بعده عطف على « منذُ » بإسقاط العاطف فى « مذ » .

(٢) من الآية [٥] من سورة « القدر » .

(٣) من الآية [١١] من سورة « الشورى » .

(٤) الآية [١] من سورة « الطور » .

(٥) هذا البيت من الوافر ، ورد بلا نسبة فى مغنى اللبيب ١/١٢٣ ، والأشمونى ٢/٢١٠ ، والهمع ٢/٢٣ والدرر ٢/١٦ .

و « الفجّ » الطريق الواسع بين جبلين ، أو الواسع مطلقا . و« أَنَّها » مخففة من الثقيلة وأصلها « أَنَّها » وفيه شاهد على أن « أَنْ » المخففة يجىء اسمُها ضميرًا مذكورًا لا محذوفًا .

أما الشاهد الذى معنا فهو قوله « حتاك » حيث جرّ بـ « حتّى » المضمرِ .

(٦) فى المغنى ١/١٢٣ « وتستعمل « حتى » على ثلاثة أوجه ، أحدها : أن تكون حرفا جارًّا بمنزلة « إلى » فى المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها فى ثلاثة أمور : أحدها : أن لمخفوضها =

والثانى : (كَقَوْلِ الْعَجَّاجِ) يصف حمارًا وحشيًّا :

خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا

٢٩٠ــ (وَأَمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا)[1]

فأدخل « الكافَ » على « الهاءِ » العائدة على « الذَّنابات » .

و « الذَّنابات » ــ بفتح الذال المعجمة ، والنون ، وبعد الألف باءٌ موحَّدة ــ جمع : ذَنَابَى ، وهى فى الأصل ، شِبْهُ المُخَاط ، يقع مِنْ أنوف الإبل وهنًا ــ اسم موضع بعينه ، و « أمّ أَوْعَال » اسم عِضَهَة[2] بعينِها ، وهى فى الأصل جبل مُنبسط على وجه الأرض و « شَمَالًا » ظرف ، و « كَثَبًا » ــ بفتح الكاف ، والثاء المثلثة ــ صفته ، ومعناه : قريبًا ، و« أوْ » حرف عطف .

والمعنى : أنَّ هذا الحمار الوحشىّ ، ترك الذَّناباتِ ناحية شماله ، قريبا منه ،

= شرطين ، أحدهما عامّ ، وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمرا ، خلافا للكوفيين والمبرد » اهـ .
فلم يقل : والفراء كما ذكر الشارح .

(١) بيتان من مشطور الرجز للعجاج ، والبيت الثانى هو موضع الشاهد ، ورد فى سيبويه ٣٩٢/١ ومعجم ما استُعْجِم ص ٢١٢ ، وروايته فيه : بها أو أقربا ، والأحاجى ٦٧ ، وابن الناظم ٣٥٨ ، والعينى ٢٥٣/٣ ، والمفصل ١٥٧ ، والخزانة ٢٧٧/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ ــ وهو بلا نسبة فى الأصول ٢ /١٢٣ ، وابن يعيش ٨ / ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، وابن عقيل ١٦/٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٨ ، والبيت الثانى فى شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١ .

ويروى : وأمّ أَوْعال ، بنصب « أم » ورفعها ، فإن رويت بالرفع ، فأمّ أَوْعال مبتدأ و « كها » جار ومجرور متعلق بالخبر ، و « أقربَا » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للوصيفة ووزن الفعل ، والألف للإطلاق ــ وإن رويت بالنصب فهى معطوفة على « الذبابات » والجار والمجرور وهو « كها » متعلق بمحذوف وقع حالا من « أم أَوْعال » و « أقرب » معطوف على محل الجار والمجرور ، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٢) فى خ ٣ « صفة » .

وترك أمّ أَوْعالٍ كالذّنابات ، أو أقرب منها .

(**وَقَوْلِ الْآخرِ**) وهو رُؤبة ، يصف حمارًا وحشيًّا ، وأُتُنًا وحشيَّات :

فَلا تَرى بَعْلًا وَلا حَلائِلا
(**كَهُ ، وَلاكَهُنَّ إِلَّا حاظِلا**)(١)

— ٢٩١

فأدخل « الكافَ » فى الأول على ضمير الحمار الوحشىّ ، وفى الثانى على ضمير الإناث الوحشيات .

[١/٢٠٠]

و « البعلُ » / الزّوج ، و « الحلائل » جمعُ حَليلةِ الرجل ، وهى امرأتُه ، و « الحاظل » ــ بالحاء المهملة ، والظاء المشالة ــ المانع من التّزويج ، كالعاضل .

والمعنى : لا ترى بَعْلًا مثل الحمار الوحشىّ ، ولا زوجاتٍ مثل الأُتُن الوحشيات إلّا مانعًا(٢)

(**وَمَا يَختَصُّ بِالْزمانِ ، وَهُوَ : « مُذْ ، ومُنْذُ »**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَاخْصُصْ بِـ«مُذْ»وَ«مُنْذُ» وَقْتًا...(٣) ....

---

(١) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة فى ديوانه ص ١٢٨ ، والعينى ٢٥٦/٣ ، والخزانة ٢٧٤/٤ ، والدرر ٢٧/٢ ، وهما للعجاج فى كتاب سيبويه وليسا فى ديوانه ــ وهما بلا نسبة فى الأصول ١٢٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١ . والضرورة للقزّاز ٢٧٧ ، وابن الناظم ٣٥٨ ، والعمدة ١٦٨/١ ، وابن عقيل ١٧/٢ والهمع ٣٠/٢ . والأشمونى ٢٠٩/٢

(٢) أى : مانعًا لهنَّ وحافظًا من حمار آخر يريدهنّ ، فجعل الأتن كالحلائل ، وجعل الحمارَ بعلَهنَّ .

(٣) يعنى أن « مذ » و « منذ » لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتا ، يعنى : اسم زمان « بمذ » متعلق باخصص « ومنذ » عطف عليه ، « وقتًا » مفعول لاخصص .

(**فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « مَارَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ »**) بفتح الهمزة ، على أنها مصدرية ، وهى وصلتُها فى تأويل مصدر مجرور بـ « مُذْ » فى الصورة الظاهرة (**فَتَقْدِيرُهُ : مُذْ زَمَنِ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ**) .

فـ « مذ » فى الحقيقة إنما جَرَّتْ زمانا محذوفا مضافا إلى المصدر[1] ، لا المصدر (**أَىْ : مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللهِ إِيَّاهُ**) فاندفع بهذا التقدير السؤال[2] .

وأما على رواية من كسر الهمزة ، فـ « مذ » فيه اسمٌ ؛ لدخولها على الجملة .

(**وَمَا يَخْتَصُّ بِالنَّكِرَاتِ ، وَهُوَ « رُبَّ »**) — بضم الراء — وإليه الإشارة بقول النَّظْمِ .

.... وَبِرُبَّ مُنَكَّرًا[3] ....

نحو : « رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ » .

(**وَقَدْ تَدْخُلُ فِى الْكَلَامِ**) النثر (**عَلَى ضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُلَازِمٍ لِلْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ ، وَالتَّفْسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى**) من إفرادٍ ، وتذكير ، وفروعهما ، كقوله : « رُبَّه رجلا » و « رُبَّه رجلَيْنِ » ، و « رُبَّه رجالًا » و « رُبَّه امرأةً » و « رُبَّه

---

(١) فى شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٠ « وإذا قلت : ما رأيته مذ أَنَّ الله خلقنى ، فالزمان عند الفارسىّ محذوف ؛ لأنّ « أنَّ » ليست زمانا ، ومن الناس من لم يحذف مضافا وجعل « أَنَّ » مصدرًا يراد به الزمان بمنزلة خفوق النجم ، ومقدم الحاج ، والقول الأول أحب إلىّ ؛ لأنهم لا يقولون : « مذ الصباح » إلا قليلا ، فالأحرى أن لا يجيزوا بها « أَنَّ » التى تتقدّر بالمصدر ثم يكون ذلك المصدر زمانا » ا هـ .

(٢) وهو : كيف جرت غير الزمان فى هذا القول ؟ .

(٣) أى : اخصص برب منكّرًا ، أى : لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه « رب » إلا نكرة . « وبربّ » معطوف على « بمذ » فى قوله أول البيت : « واخْصُصْ بمذ ومنذ وقتا ... » لأنه من متعلقات اخصص ، وسُكّنت « رُبّ » للوزن « منكّرًا » معطوف على وقتا ، من باب العطف على معمولين لعامل واحد وهو جائز عند بعضهم .

امرأتَيْنِ » ، و « رُبَّه نِسَاءً » كل. ذلك بإفراد الضمير بمطابقة التمييز للمعنى المراد .

(**قال**) الشاعر : .

٢٩٢ ـ(**رُبَّهُ فِتْيَةً**) دَعَوْتُ إِلَى مَا   يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا[(١)]

فأتى بالضمير مفردًا مفسَّرًا بتمييز مجموع ، مطابقٍ للمعنى ، وهو « فتية » هذا مذهبُ البصريين[(٢)] ، وحكى الكوفيون جوازَ مطابقته لفظا ، نحو : « رُبَّهَا امرأةً » و « رُبَّهُما رَجُلَيْنِ » و « رُبَّهُم رجالًا » و « رُبَّهُنَّ نساءً »[(٣)] .

واخْتُلِف فى الضمير المجرور بُربَّ ، فقيل : معرفة ، وإليه ذهب الفارسىُّ ، وكثيرون[(٤)] وقيل : نكرة ، واختاره الزمخشرىُّ[(٥)] ، وابنُ عصفور[(٦)] ؛ لأنه عائد على واجب التنكير[(٧)] .

---

(١) هذا البيت من الخفيف ـ مجهول القائل ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٣ ، والشذور ١٣٣ والمغنى ٤٩١/٢ ، والعينى ٢٥٩/٣ ، والهمع ٢٧/٢ ، والأشمونى ٢/ ٦٠ ، ٢٠٨ ، والدرر ٢٠/٢ .

« فتية » جمع فَتًى ، « دعوتُ » : ناديتُ ـ « دائبًا » مداومًا على دعائهم ، يقال : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا ثابر عليه واجتهد فيه .

(٢) يقول ابن السراج فى الأصول ٤١٩/١ : « وهذه الهاء ـ يعنى فى « ربه رجلا » ـ على لفظ واحد ، وإن وليها المذكر ، أو المؤنث ، أو الاثنان ، أو الجماعة ، موحدة على كل حال » اهـ .

(٣) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ١٨٤/٣ ، وينظر أيضا الأمالى الشجرية ٣٠١/٢ ، والرضىّ ٣٢٩/٢ ومنهج السالك ٢٣٦ ، والجنى الدانى ٤٢٥ ، والمغنى ٤٩١/٢ ، والهمع ٢٧/٢ .

(٤) ينظر فى هذا المذهب : منهج السالك ٢٦١ ، والجنى الدانى ٤٢٥ .

(٥) فى المفصل ص ٥٤ .

(٦) فى شرح جمل الزجاجىّ ٥٠٤/١ .

(٧) فى خ ٢ « التنكير » .

وجعل الناظم دخول « رُبَّ » و « الكاف » على الضمير نادرًا فقال :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : « رُبَّه فَتَى » نَزْرٌ ، كَذَا « كَهَا » وَنَحْوُهُ أَتَى(١)

(**وَمَا يَخْتَصُّ بِـ « الله » و « رَبِّ »**) — بفتح الراء — حال كونه (**مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ ، أَوْ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهُوَ « التَّاءُ »**) فى القسم ، وإليه أشار الناظم بقوله : .

.... وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ(٢)

(**نَحْوُ : ﴿ وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ**) أصْنَامَكُمْ ﴾(٣) (**وَ « تَرَبِّ الْكَعْبَةِ » وَ « تَرَبِّى لَأَفْعَلَنَّ »**) حكاه الأخفش(٤) (**وَنَدَرَ : « تَالرَّحْمٰنِ » و « تَحَيَاتِكَ »**(٥)) حكاه

---

(١) أى : وما رواه النحاة من جرّ « رُبَّ » لضمير الغيبة ، نحو : ربَّهُ فتى — نادر ، وكذلك جرُّ الكاف لهذا الضمير .

« ما » اسم موصول مبتدأ ، « رَوَوْا » الجملة صلة ما ، « من نحو » متعلق بَرووْا « ربَّهُ فَتى » ربَّ : حرف جر شبيه بالزائد والهاء مجرورة محلًا ، فتى : تمييز للضمير ، « نزرٌ » خبر المبتدإ « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كها » مبتدأ مؤخر قصد لفظه ، « ونحوُه » مبتدأ ومضاف إليه « أتَى » الجملة فى محلّ رفع خبر .

(٢) يعنى أن « التاء » فى القسم تختص بجر لفظ الجلالة ، ورَبٍّ .

ومما يجدر الإشارة إليه أن مذهب الناظم هنا مخالف لمذهبه وشرحه بالنسبة لدخول التاء على « رَبّ » فككلامه هنا اختصاص التاء بالاسمين معًا : الله ، وربّ ، وكأنهمت سيان ، وكأن ذلك قياس فى الرّبّ ، أما كلامه فى التسهيل وكره فى الشرح فنصّ فيهما على أن دخول التاء على الرب شاذ [ينظر شرح التسهيل ١٣٨/٣] .

(٣) من الآية [٥٧] من سورة « الأنبياء » .

(٤) فى شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٤/١ : « وأما التاء فتدخل على اسم الله — تعالى — نحو : تالله لأفعلنَّ ، وحكى الأخفش دخولها على الرّبّ ، حكى من كلامهم : تربِّ الكعبة لأفعلنّ » اهـ [وينظر أيضا شرح الرضىّ [٢/ ٣٣٤] .

(٥) حرّم الإسلام القسم بنحو : تحياتك ، وفى الحديث : « مَنْ كانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ باللهِ أوْ لِيَصْمُتْ » وإذا كان ابن هشام قد عبر عن ذلك بالندور فإن أبا حيان قد عبر بالشذوذ إذا قال : « والتاء : تجر فى القسم ولا تدخل إلا على اسم الله وهى كثيرة فى القرآن ... =

سيبويه(١) .

❊ ❊ ❊

(**فَصْلٌ : فِى ذِكْرِ مَعَانِى الْحُرُوفِ**) الجارَّة .

والصحيح عند البصريين أنَّ حروفَ الجرِّ لا ينوبُ بعضُها عن بعضٍ بقياسٍ ، كما لا تنوب أحرف الجزم ، وأحرف النصب ، وما أوهم ذلك ، فهو عندهم : إما مؤول تأويلًا يقبله اللفظ ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمَل الباب كلِّه عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذًّا ، ومذهبُهم أقلُّ تعسُّفًا ــ قاله فى / المغنى(٢) . [٢٠٠/ب]

(**لِـ « مِنْ » سَبْعَةُ مَعَانٍ** : .

أَحَدُهَا : **التَّبعِيضُ**) عند الفارسىِّ ، والجمهورِ ، وصححه(٣) ابنُ عصفور(٤) .

= وشذت فى قولهم : تربِّ الكعبة ، وتالرحمن ، وتَحَياتك »ا هـ [الارتشاف ٢/ ٤٤٠] .

(١) لم أجد سيبويه قد حكى : تَالرحمٰن ، وتحياتك لا على وجه الندور ، ولا غيره ونصّ كلامه فى الجزء الأول ص ١٤٤ (بولاق) « وللقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجرّ ، وأكثرها الواوُ ، ثم الباء ، يدخلان على كلّ محلوف به ، ثم التاء ولا تدخل إلا فى واحد وذلك قولك : واللهِ لأفعلنَّ ، وباللهِ لأفعلنّ ﴿ **وتاللهِ لأكيدَنَّ أصْنامكُمْ** ﴾ » ا هـ .

(٢) ١/ ١١١ .

(٣) حرفت فى خ ٢ إلى « وصحيحة » .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٢ وقد خرّج جميع ما جاءت فيه « مِنْ » لتبيين الجنس على أن « مِنْ » فيه للتبعيض ، وقال : « فإذا أمكن أن يخرج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقر فى « مِنْ » كان أولى من أن يُثْبَت لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين » ا هـ .

وعلامتُه : جوازُ الاستغناء عنها بـ « بعض » (**نحو**) : ﴿ **لَنْ تَنَالُواْ الْبِرَّ** (**حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ** ﴾)[1] أى : بعضَ ما تحبُّون (**وَلِهَذَا قُرِىءَ** : ﴿ **بَعْضَ مَا تُحِبُّون** ﴾) .

قرأ ذلك « ابنُ مسعود »[2] .

(وَ) المعنى (**الثَّانِى** : **بَيَانُ الْجِنْسِ**) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين[3] . وعلامتها : صِحَّة وقوع موصول موضعها ، إذا بَيَّنَتْ معرفةً نحو : ﴿ **فَاجْتَنِبُواْ الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ** ﴾[4] أى : الذى هو الأوثان ـــ فإنْ بَيَّنَتْ نكرةً ، فهى ومجرورُها فى موضع جملة (**نحو**) : ﴿ **يُحَلَّوْنَ فِيهَا** (**مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَب** ﴾[5]) فـ « مِنْ ذَهَبٌ » بيانٌ لـ « أَسَاوِر » ، أى : هى ذَهَبٌ ، و « مِنِ » الْأُولَى للابتداء عند الجمهور ، أو زائدة على رأى الأخفش[6] ، ويَدُلُّ له قوله تعالى : ﴿ **وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ** ﴾[7] .

(وَ) المعنى (**الثَّالِثُ** : **ابْتِداءُ الْغَايَةِ الْمَكَانِيَّةِ بِاتِّفَاقٍ**) من البصريين والكوفيين ؛ بدليل انتهاء الغاية بعدها (**نحو**) : ﴿ **سُبْحَٰنَ الَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا** (**مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَام**) **إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا** ﴾[8] .

---

(١) من الآية [٩٢] من سورة « آل عمران » .

(٢) نصّ على هذه القراءة ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٣/ ١٣٤ ، والزمخشريُّ فى الكشاف ٤٤٥/١ وقال : ونحوه : أخذت من المال »ا هـ .

(٣) قاله المراديّ فى الجنى الداني ص ٣١٥ .

(٤) من الآية [٣٠] من سورة « الحج » .

(٥) من الآية [٣١] من سورة « الكهف » .

(٦) لم يشترط الأخفش فى زيادة « مِنْ » شيئا ، بل أجاز زيادتَها فى الواجب وغيره ، وفى المعارف والنكرات ، فأجاز : جاءنى من زيد [ينظر معانى القرآن للأخفش ٩٨/١ ، ٩٩]

(٧) من الآية [٢١] من سورة « الإنسان » .

(٨) من الآية [١] من سورة « الإسراء » .

(وَ) ابتداءُ الغاية (**الزَّمَانِيَّةِ**) وِفَاقًا للكوفيين ، والأخفش ، والمبردِ ، وابْنِ دُرستُويهِ [١] ، و (**خِلافًا لِأَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ**) فى منعهم ذلك .

(وَ) يَدُلُّ (**لَنَا**) الكتابُ العزيزُ ، وهو (**قَوْلُهُ تَعَالَى** : ﴿ **مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**) أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ ﴾[٢] .

(**وَالْحَدِيثُ**) وهو قولُ أَنَس ــ رضى الله عنه ــ (« **فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ** »)[٣] رَواهُ البخاريُّ من حديث شُرَيك بن عبد الله بن أبى نمر[٤] ، عن أنس ــ رضى الله عنه ــ وقولُ بعض العَرَب : « مِنَ الْآنَ إِلَى غَدٍ » حكاه سيبويه الأخفشُ فى المعانى[٥] .

---

(١) تراجع المسألة [٥٥] من الإنصاف ٣٧٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ : ٤٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤ ، ٨ / ١١ ، وابن الناظم ٣٦٠ : ٣٦١ والرضىّ ٣٢١/٢ ، ومنهج السالك ٢٣٨ ، والجنى الدانى ص ٣١٤ وفيه : « ونقل ابن يعيش عن المبرد وابن دُرستُويه موافقة الكوفيين » ا هـ .

وابن دُرستُويه هو : عبد الله بن جعفر المتوفى سنة ٣٤٧ هـ سبق مرارًا .

(٢) من الآية [١٠٨] من سورة « التوبة » .

وفى شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣ قال : وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب ... وقال : وأما استعمال « من » فى الزمان فَمَنْعُه غيرُ صحيح ، بل الصحيح جوازه ؛ لثبوت ذلك فى القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة ، ثم استشهد لكل ذلك .

(٣) أخرجه « البخارىّ » فى « صحيحه » فى (كتاب الاستسقاء ــ باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستَسقِىَ لهم لم يردَّهم) ١٩/٢ .

(٤) ينظر ترجمته فى : تاريخ بغداد ٩/ ٢٧٩ .

(٥) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣١ : « وقال الأخفش فى المعانى : قال بعض العرب : من الآن إلى غدٍ » ا هـ . وفى معانى القرآن للأخفش ٥٦١/٢ قال عقب الآية الكريمة ﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ** ﴾ : قال : « يريد : منذ أول يوم ؛ لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يريد منذ أول يوم ؛ =

(وَقَوْلُ الشَّاعِرِ) النابغة الذُّبيانى ، يصف السيوف :

٢٩٣ ـــ (تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ) إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[١]

فَـ « من أزمان » لابتداء الغاية الزمانية ، و « تُخُيِّرْنَ » و « جُرِّبْنَ » مبنيان للمفعول ، والنون المتصلة بهما نائب الفَاعل ، وهى راجعة إلى السيوف المتحدَّث عنها فى البيت قبله[٢] ، و « تُخُيِّرن » اصْطُفِينَ ، و « جُرِّبْن » اخْتُبِرْن ـــ و « يوم حليمة » يوم مشهور [من أيام العرب[٣] ، وهو اليوم الذى سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغسانى][٤] ، و « حليمة » هى بنت الحارث بن أبى شَمَّرَ ـــ و « التجارِب » جمع تَجْرِبَة .

وحَمَلَ المانعون هذه الأدلَّةَ على حذف مضاف[٥] ، والتقدير فى الآية : من

= يريد به أول الأيام ، كقولك : لقيتُ كُلَّ رجلٍ ، تريد به كل الرجال » اهـ .

(١) هذا البيت من الطويل للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٢ ، ومعه البيت الذى قبله ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك أيضا ٢/٧٩٧ ، وشواهد التوضيح ١٣١ ، والعينى ٣/٢٧٠ ـــ وبلا نسبة فى ابن عقيل ٢/١٨ ، والأشمونى ٢/٢١١ .

(٢) وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

(٣) ولذلك قيل : (ما يوم حليمة بِسِرّ) .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٣ .

(٥) وممن حمل هذه الأدلة على حذف مضاف ابن عصفور فى شرح الجمل ١/٤٨٩ : ٤٩٠ فقد قال : « ولما رأى الفارسىّ كثرة مجىء هذا ارْتَابَ فيه فقال : ينبغى أن يُنظر فيما جاء من هذا ، فإنْ كَثُر ، قِيسَ عليه ، وإن لم يكثر تُؤُوّل .

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرةً توجبُ القياس ، بل لم يجئ من ذلك إلّا هذا الذى ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذّ ؛ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ، كأنه قال : من تأسيس أول يوم ... » اهـ .

تأسيسِ أوَّلِ يومٍ ، وفى الحديث : من صلاة الجمعة ، وفى البيت : من استمرارِ أزمانِ ، وكذلك ما أشبهها .

وأُجِيب بأنّ الأصلَ عدمُ الحذف .

وقد يكون ابتداءُ الغايةِ فى غير المكان والزمان ، نحو : « مِن مُحمدٍ رَسُولِ اللهِ إلَى هِرَقْلَ عظيمِ الرُّومِ »(١) .

[٢٠١/أ] (وَ) المعنى (**الرَّابِعُ : التَّنْصِيصُ عَلَى الْعُمُومِ ، أَوْ تَوْكِيدُ التَّنْصِيصِ عَلَيْهِ** / ، **وَهِىَ الزَّائِدَةُ**) .

فالأول : الداخلةُ على نكرة لا تختص بالنفى ، نحو : « ما جاءنى من رجل » فهى(٢) للتنصيص على العموم ، ألا ترى أنه قبل دخول « مِنْ » يحتملُ نَفْىَ الوحدة ، ونفىَ الجنس على سبيل العموم ؛ ولهذا يصحّ أن يقال : بل رجلان ، وبعد دخولها يصير نصًّا فى نَفْيِ الجنس على سبيل العموم ، فيمتنع أنْ يُقالَ : بل رجلانِ .

والثانى : الداخلةُ على نكرة مختصة بالنفى وشِبْهِه ، نحو : « ما جاءنى من أحد » فهى لتأكيد التنصيص على العموم ؛ لأنَّ النكرةَ الملازمة للنفى تدُلُّ على العموم نصًّا ، فزيادة « مِنْ » إنما أفادت مجرَّدَ التوكيد ؛ لأنَّ : « ما جاء أحدٌ » ، و « ما جاء من أحدٍ » سِيَّانِ فى إفهام العموم دون احتمال(٣) .

---

(١) ينظر فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر ٤٣/١ (كتاب بدء الوحى ــ باب رقم ٦ ، حديث رقم ٧ ، ونص العبارة : « من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم » ضمن حديث طويل اهـ .

وفى كتاب سيبويه ٣٠٧/٢ : « وتقول إذا كتبتَ كتابا : من فلانٍ إلى فلانٍ ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها » اهـ .

(٢) فى خ ٣ « فمن » .

(٣) ومن ذلك : « ديَّار » و « عَرِيب » يقال : ما لقيتُ من ديَّار ، يعنى من أحد ، وما فى هذه الديار من عَرِيب ، يعنى من أحد . =

فإن قلتَ : إذا كانت « مِنْ » تُفيد التنصيص ، فكيف تكون زائدةً ؟

أُجِيبَ : بأنّ المرادَ من زيادتها كونُها تأتى فى موضع يطلبه العاملُ بدونها ، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب ، وإن كان سقوطُها مخلًّا بالمعنى المراد ، كما قالوا فى « لا » إنها زائدةٌ فى قولهم « جئتُ بلا زادٍ » مع أن سقوطها يُخِلّ بالمعنى .

(وَ) « مِنْ » الزائدةُ (**لَهَا ثَلاثَةُ شُرُوطٍ**) عند الجمهور :

أحدها : (**أَنْ يَسْبِقَهَا نَفْىٌ**) بأىِّ أداةٍ كانت (**أَوْ نَهْىٌ**) بـ « لَا » (**أَوِ اسْتِفْهَامٌ بِـ** « **هَلْ** ») خاصة[(١)] ، وفى إلحاق الهمزةِ بها نظرٌ .

وفى الارتشاف : لو قلتَ : « كيف تضربُ مِنْ رجلٍ » ؟ أو « متى تضربُ من رجلٍ » ؟ لم يجز[(٢)] — انتهى .

ولعلَّ الفرق أنّ « هل » لطلب التصديق دائما[(٣)] .

= [وينظر « من » الزائدة التى للتنصيص على العموم ، أو لتوكيد التنصيص عليه فى : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٤ : ٤٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٧ ، والجنى الدانى ص ٣٢٠ وما بعدها] .

(١) علق العلامة يس على قوله : بهل خاصة فقال : « كذا قيّد أبو حيان فى الارتشاف ، والمصنف — يعنى ابنَ هشام — فى المغنى ، لكن لم يقيد ابن الناظم بهل ، والإطلاق قضية كلام « السمين » و « الصفاقسى » فإنهما نقلا فى الكلام على قوله تعالى ﴿ **سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ مِن ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ** ﴾[البقرة ٢١١] كلاما عن ابن عطية ، ونظرا فيه بأنَّ « كم » إن كانت خبرية فلا تزاد « مِنْ » فى الخبر ، وإن كانت استفهامية ؛ فمتعلّق الاستفهام المفعول الأول لا الثانى ، إلا أن يقال بجوازه ؛ لانسحاب الاستفهام على الجملة اهـ وهذا صريح فى جواز زيادة « مِنْ » بعد « كم » الاستفهامية كما لا يخفى » [حاشية يس على التصريح ٢/٩] .

(٢) ينظر الارتشاف ٢/٤٤٥ .

(٣) وهو طلب حصول نسبة الفعل للفاعل نحو : هل قام زيدٌ ؟ أما الهمزة فترد لطلب التصديق ولطلب التصور ؛ لأنها أم الباب فى الاستفهام . مثال الأول : « أزيدٌ قائمٌ ؟ » ومثال =

(وَ) الثاني : (**أَنْ يَكُونَ مَجْرُورُهَا نَكِرَةً**) كما مرّ[١] .

(وَ) الثالث : (**أَنْ يَكُونَ**) مجرورُها المنكَّر (**إِمَّا فَاعِلًا** ، **نَحْو** : ﴿ **مَا يَأْتِيهِمْ مِن ذِكْرٍ** ﴾[٢]) فـ « ذِكْر » فاعل « يَأْتِيهِمْ » (**أَوْ مَفْعُولًا**) به (**نَحْو** : ﴿ **هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ** ﴾[٣]) .

فـ « أَحَد » مفعول « تُحِسُّ » (**أَوْ مُبْتَدَأً** ، **نَحْو** : ﴿ **هَلْ مِن خَـٰلِقٍ غَيْرُ اللهِ** ﴾[٤]) .

فـ « خالق » مبتدأ ، و « غيرُ الله » نعته على المحلّ ،[٥] والخبر محذوف ، تقديره : لكم ، وليس ﴿ **يَرْزُقُكُمْ** ﴾[٤] الخبر ؛ لأنَّ « هَلْ » لا تدخل على مبتدإٍ[٦] مخبرٍ عنه بفعل على الأصحّ .

وأجاز بعضُهم زيادتَها بشرط تنكير مجرورها فقط ، نحو : « قَدْ كَانَ مِن مَّطَرٍ »[٧] .

= الثاني : « أزيد قائم أم عمرو ؟ » . وبقية أدوات الاستفهام لطلب التصور ، نحو : من جاءك ؟ وما صنعت ؟ ، وكم مالك ؟ وأين بيتُك ؟ ومتى سفرك ؟ [المغنى ١/ ١٥] .

(١) ينظر المعنى الرابع من معانى « مِنْ » .

(٢) من الآية [٢] من سورة « الأنبياء » .

(٣) من الآية [٩٨] من سورة « مريم » .

(٤) من الآية [٣] من سورة « فاطر » .

(٥) فـ « غيرُ » بالرفع نعتُ « خالقٍ » وهذا المنعوت وإن كان مجرورًا إلّا أنه فى محل رفع . هذا كلام الشيخ خالد ، وهو مبنّى على أن المجرور بحرف زائد إعرابه محلّى ، وأن الإعراب المحلّى لا يختص بالمبنيات ، وهو وإن وقع التصريح به فى كلام كثيرين مشكل ــ وعلى المشهور فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحلُ بحركة حرف الجرّ الزائد .

(٦) فى خ ٢ « المبتدأ » والصواب بالتنكير .

(٧) هذا قول من أقوال العرب ، ذكره أبو حيان فى الارتشاف ٢/ ٤٤٤ ، وابن هشام فى المغنى ١/ ٣٢٥ . وقال المخالفون : التقدير : قد كان هو ، أى كائن من جنس المطر [المصدر السابق] .

وأجازها الأخفشُ ، والكسائىُّ ، وهشامٌ ، بلا شرط[١] ، ووافقهم الناظم فى التسهيل[٢] ، وعلَّله فى شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما[٢] .

(وَ **الْخامِسُ : مَعْنَى الْبَدَلِ ، نَحْو** : ﴿ **أَرضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنيَا مِنَ الْأَخِرَةِ** ﴾)[٣] أى : بدل الآخرة ، وأنكر قومٌ مجىءَ « مِنْ » للبدل ، وقالوا : التقديرُ : أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالمفيد للبدلية متعلقُها المحذوفُ ، وأمّا هى فللابتداء ، نقله فى المغنى وأقرَّه[٤] .

المعنى (**السَّادِسُ : الظَّرْفِيَّةُ**) عند الكوفيين ــ مكانيَّة ، أو زمانيَّة .

فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ الْأَرضِ** ﴾)[٥] أى : فى الأرض ، والظاهر أنها لبيان الجنس ، مثلها فى ﴿ **مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ** ﴾[٦] قاله فى المغنى[٧] .

/ (وَ) الثانى : نحو : (﴿ **إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ** ﴾[٨]) أى : فى يوم الجمعة . [٢٠١/ب]

---

(١) فى الارتشاف ٤٤٤/٢ « وتأتى « منْ » زائدة ، فعند الأخفش ، والكسائىّ ، وهشام ، يجوز أن تزاد فى الواجب وغير الواجب ، وداخلة على المعرفة والنكرة ... » اهـ .

(٢) فقال فى نصّ التسهيل : « وتزاد لِتَنْصيص العموم ، أو لمجرد التوكيد بعد نفيٍ أو شبهه جارّة نكرة مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، ولا يمتنع تعريفه ، ولا خلوه من نفى أو شبهه وفاقا للأخفش » [ينظر ص ١٣٠ من الجزء الثالث من الشرح] .
وقال فى الشرح فى المصدر السابق ص ١٣٨ : « وأجاز أبو الحسن الأخفش وُقُوعَها فى الإيجاب ، وجرَّها المعرفةَ ، وبقوله أقول ، لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا » [وينظر معانى الأخفش ١/ ٩٨ : ٩٩] .

(٣) منَ الآية [٣٨] من سورة « التوبة » .

(٤) ينظر مغنى اللبيب ٣٢٠/١ : ٣٢١ .

(٥) من الآية [٤٠] من سورة « فاطر » .

(٦) من الآية [١٠٦] من سورة « البقرة » .

(٧) ١/ ٣٢٠ .

(٨) من الآية [٩] من سورة « الجمعة » .

المعنى[١] (**السَّابِعُ : التَّعْلِيلُ**) عند جماعة (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ**[٢] **أُغْرِقُوا** ﴾) أى : أغرقوا لأجل خطاياهم ، فقدمت العلَّة على المعلول للاختصاص .

(**وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ**) يمدح زين العابدين علىّ بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب — رضى عنهم — :

٢٢٧ م (**يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِن مَّهَابَتِهِ**) فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ[٣]

أى : يُغضى منه لأجل مهابته — و « الإِغضاءُ » — بالغين والضاد المعجمتين — إرخاء الجُفُونِ .

واقتصر فى النظم على قوله :

بَعِّضْ ، وَبَيِّنْ ، وَابْتَدِىءْ فِي الْأَمْكِنَهْ بِـ « مِنْ » وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَهْ[٤]

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ نَكِرَةً[٥] ....

---

(١) « المعنى » ساقطة من خ ٣ .

(٢) « خطاياهم » مثل : قضاياهم هى قراءة أبى عمرو ، وقرأ الباقون : « خَطِيئَتِهِمْ » بالهمز والتاء [السبعة لابن مجاهد ص ٦٥٣ الآية [٢٥] من سورة « نوح »] .

(٣) هذا الشاهد مضى ذكره برقم ٢٢٧ من شواهد ابن هشام فى باب النائب عن الفاعل فى الجزء الثانى من هذا التحقيق .

وعجزه من تكملة الشيخ خالد وليس من أصل التوضيح على عكس ما جاء فى خ ٢ حيث كتب بالمداد الأحمر .

(٤ ، ٥) يعنى أن « مِنْ » تأتى للتبعيض ، ولبيان الجنس ، وابتداء الغاية فى الأمكنة كثيرا ، وفى الأزمنة نادرًا ، وزائدة بعد نفى أو شبهه مع كون المجرور نكرة .

« بَعِّضْ » فعل أمر ، « وبيّن وابتدئ » معطوفان عليه « فى الأمكنة » جار ومجرور متعلق بابتدئ « بِمنْ » تنازعه الأفعال الثلاثة ، فأعمل الأخير لقربه ، وحذف من =

وزاد فى المغنى ثامنًا : وهو المجاوزة[١] ، نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِن ذِكْرِ اللهِ ﴾[٢] أى : عن ذكر الله .

وتاسعًا : وهو الانتهاء ، كقولك : « قَرُبْتُ مِنْهُ » فإنه مساوٍ لقولك : « قَرُبْتُ إليه » قاله ابن مالك[٣] .

وعاشرًا : وهو الاستعلاء عند الأخفش والكوفيين نحو : ﴿ وَنصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾[٤] . أى : عليهم ، وخرجها المانعون على التضمين ، أى : منعناه بالنصر من القوم .

وحادى عشر : وهو الفصل[٥] ــ بالصاد المهملة ــ وهى الداخلة على ثانى المتضادَّين ونحوهما نحو : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[٦] ، ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾[٧] ، ونحو : « لا تعرفُ زيدًا من عَمْرو » .

وثانى عشر : موافقة « الباء » عند بعض البصريين ، وقيل بعض الكوفيين[٨] ،

= الأول والثانى ضميرها ؛ لأنه فضلة « تأتى » مضارع فاعله ضمير يعود على « مِنْ » .
« وزِيدَ » ماضٍ مبنّى للمفعول ونائب الفاعل يعود على « مِنْ » « فى نفى » متعلق بزيدَ ، « وشبهه » معطوف على نفى ، « نكرةً » مفعول جرَّ .

(١) المغنى ٣٢١/١ .
(٢) من الآية [٢٢] من سورة « الزُمَر » .
(٣) فى شرح التسهيل ١٣٦/٣ ، وسيبويه ٣٠٧/٢ .
(٤) من الآية [٧٧] من سورة « الأنبياء » [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/٣] .
(٥) ذكره صاحب الجنى الدانى ٣١٨ ، وصاحب المغنى ١/ ٣٢٢ .
(٦) من الآية [٢٢٠] من سورة « البقرة » .
(٧) من الآية [١٧٩] من سورة « آل عمران » .
(٨) ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ١٣٧/٣ وفيه : قال الأخفش : قال يونس : أى بطرف خفىّ ، كما تقول العرب : ضربته من السيف . أى بالسيف » ا هـ ويراجع أيضا الجنى الدانى ٣١٨ : ٣١٩ ، والمغنى ٣٢١/١ .

نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾(١) أى : بِطَرْفٍ ، نقله الأخفش عن يونس(٢) .

وثالث عشر : موافقة « عند » نحو : ﴿ لَنْ تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا ﴾(٣) قاله أبو عبيدة(٤) .

ورابع عشر : مُوافقة « رُبَّما » كقوله :

وَإِنَّا لمِمَّا نَضْرِب الْكَبْشَ ضَرْبة(٥) ١٥٥

قاله السِّيرافىُّ ، وابنُ خروف ، وابنُ طاهر ، والأعلم(٦) .

وخامس عشر : الغاية ، قال سيبويه : وتقول : « رأيتُه من ذلك الموضع »

---

(١) من الآية [٤٥] من سورة « الشورى » .

(٢) نص عليه فى معانى القرآن له : ٢/ ٤٧١ [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٣ ، والمغنى ٣٢١/١] .

(٣) من الآية [١٠] من سورة « آل عمران » .

(٤) هذا نصّ كلام ابن هشام فى المغنى ٣٢١/١ وزاد : « وقد مضى القولُ بأنها فى ذلك للبدل » اهـ .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل وعجزه .

*عَلَى رَأْسِهِ تُلقِى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ *

وهو لأبى حيّة النميرى فى سيبويه ٤٧٧/١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢/ ٢٤٤ ، والخزانة ٢٨٢/٤ والدرر ٣٥/٢ ، ٤١ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ١٧٤/٤ ، والجنى الدانى ٣١٩ ، والمغنى ٣١١/١ ، ٣٢٢ والهمع ٣٥/٢ ، ٣٨ .

(٦) قال ابن هشام فى المغنى ١/ ٣٢٢ : « قاله السيرافى ، وابن خروف ، وابن طاهر ، والأعلم ، وخرجوا عليه قول سيبويه : « واعلم أنهم ممَّا يحذفون كذا » والظاهر أن « مِنْ » فيهما ابتدائية ، و « ما » مصدرية ، وأنهم جُعِلُوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف ، مثل : ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ » اهـ . [الأنبياء ٣٧]

فجعلته غايةً لرؤيتك[١] .

وأسقطها[٢] هنا لما فى بعضها من الردّله .

* * *

(**وَلِلاَّمِ اثْنَا عَشَر مَعْنًى :**

أَحَدُها : الْمِلْكُ ، نَحْو : ﴿ للهِ مَا فِي السَّمَـٰوَاتِ ﴾)[٣] .

المعنى (**الثَّانِى : شِبْهُ الْمِلْكِ ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِصَاصِ**) والاستحقاق :

فالأوّل : (**نَحْو : « السَّرْجُ للدَّابَّةِ »** ــ وَالثَّانى : نحو « العِمَارةُ للدَّارِ » ؛ لأن « الدابة » و « الدّار » لا يُتصوَّرُ منهما الملك ، والفرق بينهما : أن التى للاستحقاق : هى الواقعة بين معنًى وذات ، والتى للاختصاص بخلاف ذلك .

المعنى (**الثَّالِثُ : التَّعْدِيَةُ**) إلى المفعول به (**نَحْو : « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو »**) ؛ لأنَّ « ضَرَبَ » مُتَعَدٍّ فى الأصل ، ولكنه لمّا بُنِىَ منه فعلُ التعجُّبِ ، نُقِلَ إلى « فَعُلَ » ــ بضمّ العين ــ فصار قاصرًا ، فَعُدِّىَ بالهمزة إلى « زيد » وباللام إلى « عمرو » وهذا مذهب البصريين .

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣٠٨/٢ [ط . بولاق] وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٦/٣ .
وقال ابن السراج فى الأصول ٤١١/١ : « وهذا كلام يخلط معنى « من » بمعنى « إلى » فإنما « إلى » للغاية ، و « مِنْ » لابتداء الغاية ، وحقيقة هذه المسألة : أنك إذا قلت : رأيت الهلال من موضعى فـ « مِنْ » لك ، وإذا قلت رأيت الهلال من خلال السحاب فـ « من » للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك ، فكذلك جعل سيبويه « مِنْ » غاية فى قولك : رأيته من ذلك الموضع ، وهى عنده ابتداء غاية إذا كانت « إلى معها مذكورة أو منوية فإذا استغنى الكلام عن « إلى » ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ... » اهـ .

(٢) يعنى : ابن هشام

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « لقمان » .

وذهب الكوفيُّون إلى أنّ الفعل باقٍ على تعديته ، ولم يُنقل ، وأنّ اللامَ ليست للتعدية ، / وإنما هى مُقَوِّيةٌ للعامل لَمَّا ضَعُفَ باستعماله فى التعجب . [١/٢٠٢]

وهذا الخلاف مبنىّ على أنَّ فِعْلَ التعجب إذا صِيغَ من مُتعدّ ، هل يبقى على تعديته أَوْ لاَ ؟ ذهب الكوفيون إلى الأول ، والبصريون إلى الثانِى .

ومثل الناظم للتعدية فى شرح الكافية(١) بقوله : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا ﴾(٢) وتبعه ابنُه(٣) .

قال الموضح فى المغنى : « والأولى عندى أن يُمَثَّل للتعدية بنحو : « ما أَضْرَبَ زَيْدًا لِعمرٍو » (٤)ـ كما مثل هنا ـ ووجه الألوية أن ابن مالك مثَّل بالآية لِشبْهِ الملك ، فى شرح التسهيل(٥) ، فصار المثال محتمِلا ، وقد علمتَ أنَّ مثالَ الموضح ليس متفقا عليه ، فكيف يكون أولى ؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن ، فالأولى إسقاطُه ، كما أسقطه فى التسهيل وشرحِه .

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٠٢/٢ .

(٢) من الآية [٥] من سورة « مريم » .

(٣) يعنى : بدر الدين فى شرح النظم ص ٣٦٤ .

(٤) المغنى ٢١٥/١ .

(٥) لم أجده فى شرح التسهيل مثل بالآية الكريمة ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ لشبه الملك ، وإنما مثل لشبه الملك بمثال هو : « أدومُ لك ما تدومُ لى » [شرح التسهيل ١٤٤/٣] . ولكنَّ الشيخ خالدًا أخذ كلام ابن هشام فى المغنى ٢١٥/١ وهو قوله : « بل فى شرحه ـ يعنى شرح التسهيل لابن مالك ـ أنّ اللام فى الآية لشبه التمليك » دون تثبت . وإذا كان هناك من ملحظ يمكن أخذه على الناظم فهو أنه فى شرح التسهيل ٢٤٤/١ : مثل للتمليك بـ « وهبتُ لزيد دينارًا » ومثل لشبه التمليك بقوله تعالى : ﴿ وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾[النحل ٧٢] وفى شرح الكافية ٨٠٢/٢ مثل للام التعدية بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ ـ وأقول : ما الفرق بينها وبين : وهبتُ لزيد دينارًا ، فهلا كانت اللام فيهما للتعدية ؟ أو للتمليك فى المثال ، ولشبه التمليك فى الآية ؟ .



المعنى (**الرَّابِعُ : التَّعْلِيلُ ، كَقَوْلِهِ**) وهو أبو صخرٍ الهذليُّ :

٢٥٣م ـــ (وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذكْرَاكِ هِزَّةٌ) كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[(١)]

أى : لأجل ذكرى إيَّاكِ .

المعنى (**الْخَامِسُ : التَّوْكِيدُ ، وَهِىَ الزَّائِدَةُ**) وهى نوعان : منها : المعترضةُ بين الفعل المتعدى ومفعوله (**نَحْوُ قَوْلِهِ**) وهو ابن ميّادة[(٢)] الرماح ، يمدح عبْدَ الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مَرْوان :

٢٩٤ ـــ وَمَلَكْتَ مَابَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ (**مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ**)[(٣)]

أى : أجار مسلما ، وهى بالجيم .

وقال الدمامينى : لا تتعيَّن الزيادة فيه ، لاحتمال أن يكون « أجار » بمعنى فَعَل الإجارةَ واللام صلة له ـــ انتهى[(٤)] ـــ .

(**وَأَمَّا** ﴿ **رَدِفَ لَكُمْ** ﴾[(٥)] **فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ**) أى : رَدِفَ (**ضُمِّنَ مَعْنَى « اقْتَرَبَ »**) فاللام صلة له ، لا زائدة ، وبه جزم فى المغنى فقال : وليس منه

---

(١) هذا الشاهد سبق ذكره فى باب المفعول له برقم ٢٥٣ من شواهد ابن هشام .

(٢) حرفت فى خ ٢ إلى « ميلاة » .

(٣) هذا البيت من الكامل لابن ميّادة (الرماح بن أبرد) فى ديوانه ص ١١٢ ، والأغانى ٧٤٤/٢ ، والعينى ٢٨٧/٣ ، والدرر ٣٢/٢ ، ٢٢٠ ـــ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ١٥٠ ، والمغنى ٢١٥/١ ، ومنهج السالك ٢٤٥ ، والهمع ٣٣/٢ ، ١٥٧ .

المعنى : يقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانك لعادل قوىّ ، فقد رعى حقوق الناس من غير تفرقة بين المسلمين وغيرهم . من أهل العهد والأمان .

(٤) ينظر تحفة الغريب على شرح مغنى اللبيب للدمامينى ص ٥٤٧ « رسالة » .

(٥) من الآية [٧٢] من سورة « النمل » .

﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[١] خلافا للمبرد ومن وافقة ؛ بل ضُمِّن « رَدِفَ » معنى « اقْتَرَبَ » (فَهُوَ مثْل : ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾)[٢] ـ انتهى ـ[٣] .

ومنها : المعترضةُ بين المتضايفين ، كقولهم : « يَابُؤْسَ لِلْحَرْبِ »[٤] والأصل : يابُؤْسَ الحربِ ، فأُقْحِمَتِ اللامُ تقويةً للاختصاص ، وهل انجرارُ ما بعدها بها ، أو بالمضاف ، قولان ، قال فى المغنى : أرجحُهما الأولُ ؛ لأنَّ اللامَ أقربُ ؛ ولأنَّ الجارَّ لا يُعَلَّق ـ انتهى ـ[٥] .

وهو مُشْكِل ؛ لأنَّ منْ شأنِ المضاف أن يَجُرَّ المضاف إليه ، وإلَّا فلا إضافة .

ومنها : لامُ المستغاثِ ، فإنَّها زائدةٌ عند المبرد ، واختَاره ابنُ خروف بدليلِ صحَّةِ إسقاطها[٦] .

المعنى (**السَّادِسُ : تَقْوِيَةُ الْعَامِلِ الَّذِى ضَعُفَ ؛ إِمَّا بِكَوْنِهِ فَرْعًا فِى الْعَمَلِ**)

---

(١) من الآية [٧٢] من سورة « الأنبياء » .

(٢) من الآية الأولى من سورة « الأنبياء » .

(٣) المغنى ٢١٥/١ .

(٤) جملة من بيت من الشعر من مجزوء الكامل المرَفَّل لسعد بن مالك جدّ طرفية وتمامه وهو مطلع القصيدة :

يابُـؤْسَ لِلْحَـرْبِ الَّتـى وَضَعَتْ أَراهِـطَ فاسْتَرَاحـوا

وهو من شواهد ابن يعيش ٣٦/٤ ، وينظر فى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣١١/٤ .

(٥) المغنى ٢١٦/١ وقوله : « ولأن الجارّ لا يُعَلَّق » قاله سيبويه فى كتابه ٤٧٣/١ وهو اختيار ابن جنى فى كتابه الخصائص ١٠٦/٣ : ١٠٧ [وينظر الجنى الدانى ١٥١] .

(٦) فى الجنى الدانى ١٤٩ : « اختُلِفَ فى لام الاستغاثة ، فقيل : هى زائدة فلا تتعلق بشىء ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وعلى هذا ففيما تتعلق به قولان : أحدهما : أنه الفعل المحذوف وهو اختيار ابن عصفور ، والثانى : أنه حرف النداء ، وإليه ذهب ابن جنى ، وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه اللام بقية (آل) والأصل فى : يالَزيد : ياآل زيد ، و« زيد » مخفوض بالإضافة » اهـ [وينظر المغنى ١/ ٢١٩ : ٢٢٠] .

كالمصدر ، واسمى الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة ، نحو : « عجبتُ منْ ضَرْبِ زيدٍ لعمروٍ » و (**نحو** : ﴿ **مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ** ﴾)[(١)] ونحو : « زيدٌ مُعْطًى للدراهم » ونحو : (﴿ **فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ** ﴾)[(٢)] .

ومنع ابنُ مالكٍ زيادتَها مع عامل يتعدَّى لمفعولين[(٣)] ، ورُدَّ بقوله :

.... وَلَا اللهُ يُعْطِى لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا[(٤)] ـ ١٥٦

---

(١) من الآية [٩١] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [١٦] من سورة « البروج » .

(٣) وذلك قوله فى شرح التسهيل ١٤٨/٣ « ومن لامات الجر الزائدةُ ، ولاتزاد إلا مع مفعول به ، بشرط أن يكون عامله متعديا إلى واحد » اهـ .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل لليلى الأخيلية تمدح الحجاج بن يوسف الثقفى وصدره :

* أَحَجَّاجُ لَا تُعْطِى العُصَاةَ مُنَاهُمُ *

والبيت فى ديوانها ص ١٢٢ ، وورد منسوبا لليلى أيضا فى أمالى القالى ٨٦/١ ، والمغنى ٢١٨/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٠٠ ، والدّرر ٣٢/٢ ـــ وبلا نسبة فى الهمع ٣٣/٢ .

ووجه الرَّدِّ أن اللام دخلت على أحد المفعولين المتأخرين عن العامل ، وهو للعصاةِ .

وأجاب ابنُ هشام فى المغنى ٢١٨/١ بقوله : « وهو شاذ لقوة العامل » اهـ .

أى أن العامل قوىّ فلا يحتاج لزيادة اللام ، وإذا كان هذا شاذًّا فكيف يردّ به ؟ الواقع أنَّ الشيخ خالدًا أخذ كلامه من ابن هشام فى المغنى ، ولكن ابن هشام لم يأت بالبيت ليردّ به على ابن مالك بدليل قوله بعد إيراد البيت : وهو شاذ ، لقوة العامل .

ويحسن إيراد كلام ابن هشام لنرى أنه مستقيم تماما ، يقول فى المغنى ٢١٧/١ : ٢١٨ « قال ابن مالك : ولا تزادُ لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين ؛ لأنها إن زيدت فى مفعوليه ، فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد ، وإن زيدت فى أحدهما ، لزم ترجيح من غير مرجّح ، وهذا الأخير ممنوع ؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك .. وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما فى قول ليلى :

* وَلَا اللهُ يُعطِى للعُصَاةِ مُنَاهَـا *

وهو شاذٌّ ؛ لقوة العامل » اهـ . =

(وَإِمَّا بِتَأَخُّرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ) مع أصالته فى العمل (نَحْو : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾)(١) والأصل ـــ واللهُ أعلمُ ـــ إن / كنتم تعبرون الرؤيا ، فلما أُخِّر [٢٠٢/ب] الفعلُ ، وقُدِّم معموله عليه ضَعُفَ عملُه ، فَقُوِّىَ باللامِ .

(وَلَيْستِ) اللام (الْمُقَوِّيَةُ زَائِدَةً مَحْضَةً) لِمَا تُخُيِّل فى العامل من الضعف الذى نُزِّل منزلةَ اللازم (وَلَا مُعَدِّيَةً مَحْضَةً) لِاطِّراد صحة إسقاطها ، (بَلْ هِىَ بَيْنَهُمَا) فلها منزلة بين منزلتين .

وهو مشكل ؛ فإِنَّ الزائدة المحضة لا تتعلَّق بشىء ، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قَوَّته ـــ عند الموضح ـــ فتكون متعلقة غَيْرَ متعلقةٍ فى آن واحدٍ ، وهو ممتنعٌ ؛ لأدائه إلى الجمع بين متنافيين .

المعنى (السَّابِعُ : انْتِهَاءُ الْغَايَةِ ، نَحْو : ﴿ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾)(٢) أى : إلى أجلٍ

المعنى (الثَّامِنُ : الْقَسَمُ) وتختص بالجلالة ، لأنها خَلَفٌ عن التاء المثناة(٣) (نَحْوُ : « لِلهِ لاَ يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ ») أى : تَاللهِ .

المعنى (التَّاسِعُ : التَّعَجُّبُ ، نَحْوُ : « لِلهِ دَرُّكَ »)(٤) أى : ما أكثر

= فواضح أن الشيخ خالدًا قد اعتبر قول ابن هشام : « وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما » بمثابة الردّ على ابن مالك قبل أن يقرأ قوله : وهو شاذ ـــ والله أعلم ـــ .

(١) من الآية [٤٣] من سورة « يوسف » .

(٢) من الآية [١٣] من سورة « فاطر » .

(٣) والتاء تستعمل مع لفظ الجلالة نحو (تَاللهِ) فلما كانت اللام خلفا لهذه التاء فى باب القسم ، اختصت بالدخول على لفظ الجلالة ـــ وقالوا عن التاء إنها بدل من الواو كما فى تخمة ، وأصلها وُخمة [الارتشاف ٤٤٠/٢] .

(٤) قولهم : إن اللام للتعجب ، ينافيه ما صرحوا به فى باب التعجب من أن الصيغة كلَّها للتعجب ، وقد يجاب بالتزام ما قالوه فى باب التعجب ، ويكون نسبتهم هنا التعجب =

دَرِّك[١] ــ بالدال المهملة .

المعنى (**الْعَاشِرُ : الصَّيْرُورَةُ**) عند الأخفش[٢] ، وتُسمَّى أيضا لامَ العاقبة ، ولامَ المآلِ ، نحو :

٢٩٥ (لِدُوا[٣] لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ) فَكُلُّكُمُ يَصِيرُ إلى ذَهَابِ[٤]

فإنَّ الموتَ ليس عِلَّةً للوُلد ، والخراب ليس علَّةً للبناء ، ولكنْ صار عاقبتُهما ومآلُهما إلى ذلك .

وَمَنْ مَنَعَ الصيرورةَ فى « اللام »[٥] ردَّها إلى التعليل ، بحذف السبب وإقامة المُسَبَّب مُقامه .

المعنى (**الْحَادِى عَشَرَ : الْبَعْدِيَّةُ**) ــ بالباء الموحدَّة ــ فتكون مرادفة لِـ

= لِلَّام كنسبة الطلب للسين أى : إطلاق ما للكل للجزء على سبيل المجاز [قاله الدنوشرى فى حاشية التصريح ١١/٢] .

(١) الدَّرّ : اللبن الذى يرضعه الطفل من ثدى أمه .

(٢) فى الجنى الدانى ص ١٦٠ : « الثالث : لام الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، ذكرها الكوفيون ، والأخفش وقوم من المتأخرين ، منهم ابن مالك كقوله تعالى :

﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ وهذه اللام عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام كى » ا هـ [وينظر اللامات للزجاجىّ ص ١٢٥ ، والهمع ٣٢/٢] .

(٣) ضبطت فى خ ٢ « لَدُوا » بفتح اللام ، ولا يجوز .

(٤) هذا البيت من الوافر ، واختلف فى قائله ، فنسبه صاحب الأغانى ١٢٨٤/٤ لأبى العتاهية ، ونسبه صاحب الدرر ٣١/٢ لعلى بن أبى طالب ، وهو بلا نسبة فى الحيوان ٥١/٣ ، والجنى الدانى ١٤٥ ، والهمع ٣٢/٢ [الصدر فقط] .

ويروى : إلى الذَّهابِ .

« لِدُوا » فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة .

(٥) مِثْلِ الزمخشرىّ فى كشافه ٣٩٤/٣ ، فجعل التحقيق أنها لامُ العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز .

« بَعْدَ » (**نَحْوُ** : ﴿ **أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ** ﴾[١] **أَىْ** : **بَعْدَهُ**[٢]) ، وجعلها فى باب المفعول له لامَ التعليل ، وتقدم فيه معنى الدُّلُوك[٣] .

المعنى (**الثَّانِى عَشَرَ** : **الاسْتِعْلَاءُ**) حقيقةً (**نَحْوُ** : ﴿ **وَيَخِـرُّونَ لِلْأَذْقَانِ** ﴾[٤]) . جمع ذَقْنٍ (**أَىْ** : **عَلَيْهَا**) .

ومجازًا ، نحو : ﴿ **وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا** ﴾[٥] أى : عليها ، قاله فى المغنى[٦] .

وتأتى للنَّسَبِ : نحو : « لزَيْدٍ عَمٌّ هو لعَمْرٍو خالٌ »[٧] .

وللتَّبْلِيغ : نحو : ﴿ **قُل لِّعِبَادِىَ** ﴾[٨] قاله ابن مالك[٩] .

وللتَّبْيين : نحو : « سَقْيًا لَكَ » قاله سيبويه[١٠] .

وللظَّرفيّة : نحو : ﴿ **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ** ﴾[١١] أى : فيه .

---

(١) من الآية [٧٨] من سورة « الإسراء » .

(٢) والسِّرّ فى جعلهم اللامَ فى هذه الآية الكريمة بمعنى « بَعْدَ » : أن وقت الصلاة إنما يُعلَم دخولُه بالدلوك ؛ وهو ميل الشمس عن الاستواء ، ولا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك .

(٣) وهو ميل الشمس عن كبد السماء [ينظر الجزء الثانى من هذا الكتاب ص ٤٩٦]

(٤) من الآية [١٠٩] من سورة « الإسراء » .

(٥) من الآية [٧] من سورة « الإسراء » .

(٦) ٢١٢/١ تحقيق محيى الدين .

(٧) ذكر هذا المعنى ابن مالك فى التسهيل ١٤٥ وفى شرحه ١٤٤/٣ ــ وذكره صاحب الجنى الدانى نقلا عن ابن مالك ص ١٤٤ .

(٨) من الآية [٣١] من سورة « إبراهيم » .

(٩) فى شرح التسهيل ١٤٥/٣ .

(١٠) فى كتابه ١٥٧/١ .

(١١) من الآية [٤٧] من سورة « الأنبياء » ــ وهذا المعنى ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ١٤٦/٣ ، والجنى الدانى ص ١٤٥ ، والمغنى ص ٢١٢/١ : ٢١٣ .

وبمعنى « عِنْدَ » كقراءة الجحدرىّ ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِالْحَقِّ لِمَا جاءَهُمْ ﴾[١] ــ بكسر اللام ، وتخفيف الميم ــ أى : عند مجيئه إياهم ــ قاله أبو الفتح[٢] .

وبمعنى « مِنْ » نحو :

١٥٧ ــ .... وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ[٣]

أى : نحن أفضلُ منكم يومَ القيامة .

وبمعنى « عَنْ » إذا استُعملت مع القول نحو ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[٤] أى : عن الذين آمنوا ، قاله ابن الحاجب[٥] .

---

(١) من الآية [٥] من سورة « ق » والجحدرىّ : هو عاصم بن أبى الصباح .

(٢) يعنى : ابنَ جنى فى المحتسب ٢٨٢/٢ ونص كلامه : « ومن ذلك قراءة الجحدرىّ ﴿ لِمَا جَآءَهم ﴾ بكسر اللام ، وقراءة الجماعة ﴿ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ قال أبو الفتح : معنى : « لِمَا جاءهم » أى : عند مجيئه إياهم ، كقولك : أعطيته ما سأل لطلبه ، أى عند طلبه ، ومع طلبه ، وفعلتُ هذا لأول وقت ، أى : عنده ومعه وكقولك فى التاريخ : لخمس خلون ، أى : عند خمس خَلَوْنَ ، أو مع خمس خَلَوْنَ ، فرجع ذلك المعنى إلى معنى القراءة العامة ﴿ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ أى : وقت مجيئه إياهم ... » ا هـ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

* لَنَا الفضلُ فى الدّنيا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ *

وهو لجرير يهجو الأخطل ، فى ديوانه ص ١٤٣ ، وفى شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٣ ، والمغنى ٢١٣/١ ، والخزانة ١٤٣/٤ ، والدرر ٣١/٢ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢١٨/٢ ، والهمع ٣٢/٢ .

« وأنفك راغم » أى : لاصق بالرَّغام ــ بفتح الراء ــ وهو التراب ، كناية عن الذلَّة والاحتقار .

(٤) من الآية [١١] من سورة « الأحقاف » .

(٥) فى كتابه الكافية [ينظر شرح الرضىّ ٣٢٩/٢ ، وأيضا المغنى ٢١٣/١ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢١٨/٢ .

وللتمليك وشِبْهه : نحو : « وهبتُ لزيد دينارًا » ونحو : ﴿ **وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أزواجًا** ﴾[1] .

قاله ابن مالك فى التسهيل[2] ، وتبعه الموضح فى المعنى[3] .

واقتصر فى النظم على قوله :

وَالّلامُ لِلمِلْكِ وشِبْهِهِ وَفِى ... تَعْدِيَةٍ أَيْضًا ، وَتَعْلِيلٍ قُفِى[4]

وَزِيَد[5] ....

* * *

(**وَلِلْبَاءِ**) الموحدة (**اثْنَا عَشَرَ مَعْنًى أَيْضًا** :

أَحَدُهَا : الاسْتِعَانَةُ)[6] وهى الداخلةُ على آلة الفعل حقيقةً (**نَحْوُ** : « **كَتَبْتُ**

---

(١) من الآية [٧٢] من سورة « النحل » .

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٤٤/٣ .

(٣) ٢٠٩/١ .

(٤ ، ٥) يعنى أن « اللام » تفيد الملك ، وشبهه ، وتأتى للتعدية ، والتعليل ، وتقع زائدة ، وهو المراد بقوله : وزِيدَ ، يعنى : اللام ، وكل حرف من حروف المعجم يجوز تذكيره وتأنيثه .

و« قُفِى » مبنّى للمفعول من قفوتُ أثره ، أى : اتَّبَعْته ، والضمير فيه للاَّم ، « فى تعدية » متعلق بـ « قُفِى » والتقدير : وقُفِىَ اللام فى التعدية والتعليل ، أى : اتُّبِعَ ، « وزِيَد » مبنّى للمفعول والضمير للاَّم .

(٦) لم يذكر ابنُ مالك فى التسهيل ، أو فى شرحه باءَ الاستعانة ، وأدرجها فى باء السببية ، وقال : النحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة ، وآثرتُ على هذا التعبيرَ بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ؛ فإنّ استعمال السببية فيها : يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز [شرح التسهيل ١٤٩/٣ ، ١٥٠] .

بِالْقَلَمِ ») . و « نَجَرْتُ بِالْقُدومِ » أو مجازًا ، نحو : / ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾[١] ؛ لأنَّ الفعلَ لا يتأتَّى على هذا الوجه الأكمل إلا بها ـــ حكاه فى المغنى[٢] ، وهو أحد قولَي الزمخشرىّ فى البسملة ، والقول الثانى : أنها للمصاحبة ، وهو الأظهر عنده[٣] . [٢٠٣/١]

المعنى (**الثَّانِى : التَّعْدِيَةُ**)[٤] بالتاء المثناة فوق ، وتسمَّى باءَ النقل ، وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولًا ، وأكثر ما تُعَدِّى الفعلَ القاصرَ (**نَحْو** : ﴿ **ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ** ﴾[٥] **أَىْ : أَذْهَبَهُ**) وقُرِئَ : ﴿ **أَذْهَبَ اللهُ نُورَهَمْ** ﴾[٦] .

وبهذه الآية رُدَّ على المبرد ، والسهيلىّ ، حيث زعما أن بين التعدتين فرقًا ، وأنك إذا قلتَ : « ذهبتُ بزيد » كنت مصاحبا له فى الذهاب ـــ قاله فى المغنى[٧] .

---

(١) الآية [١] من سورة « الفاتحة » .

(٢) ١٠٣/١ .

(٣) ينظر كتابه « الكشاف » ٣/١ : ٤ .

(٤) والمراد بها هنا : التعدية التى تذكر للهمزة فى « أكرمتُ زيدًا » ، وللتضعيف فى « فرَّحتُ عمرًا . وهى بهذا الاعتبار تختص بالباء دون سائر حروف الجر ، وليس المراد بها مجرّد توصيل العامل إلى معموله بواسطة الحرف ، إذ التعدية بهذا الاعتبار لا خصوصية لها بالباء ، بل هى متحققة فى جميع موارد حروف الجرّ قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١٤٩/٣ « وباء التعدية هى القائمة مقام همزة النقل فى إيصال الفعل اللازم إلى مفعول به كالتى فى ﴿ **ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ** ﴾ » اهـ وقد وردت مع المتعدى فى قولهم : صككتُ الحجرَ بالحجرِ .

(٥) من الآية [١٧] من سورة « البقرة » .

(٦) فى الجنى الدانى ص ١٠٣ « ويؤيد أن باء التعدية بمعنى الهمزة قراءة اليمانىّ ﴿ **أَذْهَبَ اللهُ نُورَهُمْ** ﴾ [وتنظر هذه القراءة فى البحر المحيط ٨٠/١] .

(٧) ١٠٢/١ ـــ ويراجع أيضا ما نُسِب إلى المبرد والسهيلىّ فى منهج السالك لأبى حيان =

المعنى (**الثَّالِثُ : التَّعْوِيضُ**) وتُسَّمى باءَ المقابلة[١] ، وهى الداخلةُ على الأعواض ، والأثمان حِسًّا : (كـ « **بِعْتُكَ هَذَا**) الثوبَ (**بِهَذَا**) العبد » فمدخول الباء هو الثمن .

أو معنًى : نحو : « كَافَأْتُ إحسانَه بِضِعْفٍ » فمدخول الباء هو العِوَض .

قال فى المغنى : ومنه : ﴿ **ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾[٢] ، وإنما لم نُقدرْها باءَ السببية كما قال المعتزلة ، وكما قال الجميع ــ يعنى من أهل السنة ــ فى « لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ »[٣] لأنَّ المُعْطِى بِعَوَضٍ قد يُعطِى مجانًا ، وأما المسبَّبُ فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ؛ لاختلاف محَمَلِي الباءين ، جمعًا بين الأدلّة ــ انتهى[٤] .

المعنى (**الرَّابِعُ : الإِلْصَاقُ**) وهو أصل معانيها ، قال سيبويه : وإنما هى للإلصاق والاختلاط ، ثم قال : وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله[٥] .

قال فى المغنى : ثم الإلصاق حقيقىّ : (**نَحْو** : « **أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ** ») أى : قبضتُ على شيء من جسمه ، أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، ولو قلتَ : « أمسكتُه » احتمل ذلك ، وأن تكون[٦] منعتَه من التصرف .

= ٢٤٧ ، والجنى الدانى ١٠٣ أما رأى السهيلىّ فيراجع مفصلا فى الروض الأُنُف ٤١٣/٣ : ٤١٤ ــ وينظر ردّ ابن عصفور على المبرد فى شرح الجمل ١/ ٤٩٤ .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥١/٣ ، والجنى الدانى ١٠٥ ، والمغنى ١٠٤/١

(٢) من الآية [٣٢] من سورة « النحل » .

(٣) جزء من حديث شريف أخرجه الإمام أحمد فى « مسنده » ٢٥٦/٢ بلفظ « لا يَدْخُل أحدُكم الجنة بعمله ... الحديث » وفى ٤٧٣/٢ بلفظ « ما منكم أحدٌ داخلُ الجنة بعمله ... الحديث » .

(٤) من المغنى ١٠٤/١ .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٣٤٤/٢ « ط : بولاق » .

(٦) فى خ ٢ « يكون » .

ومجازىٌّ : نحو : « مررتُ بزيدٍ » أى : ألصقتُ مُرُورِى بمكانٍ يقرب من زيدٍ — انتهى[(١)] فَجعَل الإلصاقَ بما يقرب منه كالإلصاق به .

ثم الحقيقىُّ نوعان : ما لا يَصِلُ الفعلُ إلا بحرفه ، كَـ « سَطَوْتُ بزيدٍ »[(٢)] وما يصل الفعلُ بدونه ، نحو : « أمسكتُ بزيد » فإنَّ الباءَ أفادت أنَّ إمساكَكَ لزيدٍ كان بمباشرة منك له ، بخلاف « أمسكتُ زيدًا » فإنما يفيد منعه التصرفَ بوجه ما .

المعنى (**الْخَامِسُ : التَّبْعِيضُ**) أثبته الأصْمَعىُّ ، والفارسىُّ[(٣)] ، والقُتَبىُّ[(٤)] ، وابنُ مالك[(٥)] ، قيل : والكوفيون[(٦)] ، وجعلوا منه (**نَحْو : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾**[(٧)] **أى : مِنْهَا**) ﴿ **وَامْسَحُوا**[(٨)] بِرُءُوسِكُمْ ﴾[(٩)] وعليه بنى الشافعىُّ مذهبَه فى مسح بعض الرأسِ فى الوضوء ، لِمَا قام عنده من الأدِلَّة .

المعنى (**السَّادِسُ : الْمُصَاحَبَةُ**) وهى التى يصلح فى موضعها « مَعَ » أو يُغْنِى عنها وعن مصحوبها الحالُ (**نَحْو : ﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ ﴾**[(١٠)] **أَىْ : مَعَهُ**) أو كافرين .

/ المعنى (**السَّابِعُ : الْمُجَاوَزَةُ**) وهى التى يحسنُ فى مكانها « عَنْ » — قيل : [٢٠٣/ب]

---

(١) من المغنى ١٠١/١

(٢) فلا تقول : سطوتُ زيدًا .

(٣) يراجع رأى الأصمعى والفارسى فى شرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٣ ، وابن الناظم ٣٦٦ : ٣٦٧ ، ومنهج السالك ٢٤٨ والجنى الدانى ١٠٦ ، والمغنى ١٠١/١ .

(٤) وهو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتبة الدينورى المتوفى سنة ٢٦٧ هـ وسيتكرر ذكره فى هذا الباب [يراجع رأيه فى أدب الكاتب ٥٣٤ ، وتأويل مشكل القرآن ٤٣٠] .

(٥) يراجع رأيه فى شرح التسهيل ٣/ ١٤٩ ، ١٥٢ .

(٦) منهج السالك ٢٤٨ ، والجنى الدانى ١٠٦ ، والمغنى ١١١/١ .

(٧) من الآية [٦] من سورة « الإنسان » .

(٨) فى جميع النسخ « فامْسَحُوا » وهو سبق قلم والتلاوة « وامسحوا » .

(٩) من الآية [٦] من سورة « المائدة » .

(١٠) من الآية [٦١] من سورة « المائدة » .

وَتختص بالسؤال (**نَحْو** : ﴿ **فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا** ﴾[١] **أَىْ** : **عَنْهُ**) ؛ بدليل : ﴿ **يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ** ﴾[٢] .

وقيل : لا تختص بالسؤال ؛ بدليل : ﴿ **وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَآءُ بِالْغَمَامِ** ﴾[٣] أى : عنه ، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى « عَنْ » أصلًا ، وتأوَّلوا ما ورد من ذلك[٤] .

المعنى (**التَّامِنُ** : **الظَّرْفِيَّةُ**) وهى التى يحسن فى مكانها « فى » .

ثم الظرفية مكانية ، وزمانية :

فالمكانيَّة (**نَحْوُ** : ﴿ **وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِىِّ** ﴾[٥] **أى** : **فيه** ، **وَ**) الزمانية : ﴿ **نحو** : ﴿ **نَّجَيْنٰهُم بِسَحَرٍ** ﴾)[٦] أى : فيه .

المعنى (**التَّاسِعُ** : **الْبَدَلُ**) وهى التى يحسنُ فى مكانها « بَدَلَ » (**كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ**) وهو رافعُ بنُ خُديج الصحابّى رضى الله عنه ــ (« **مَا يَسُرُّنِى أَنِّى شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ** »[٧] **أَىْ** : **بَدَلَهَا**) .

---

(١) من الآية [٥٩] من سورة « الفرقان » .
(٢) من الآية [٢٠] من سورة « الأحزاب » .
(٣) من الآية [٢٥] من سورة « الفرقان » .
(٤) أى : على أن « الباء » فى الآية الأولى سببية كما فى المغنى ١٠٤/١ ، وعلّق بقوله : وفيه بُعْدٌ ؛ لأنه لا يقتضى قولك « سألتُ بسببه » أن المجرور هو المسئول عنه » اهـ أو على التضمين أى : فاعْتَنِ أو اهتَمّ به ؛ لأنّ السؤال عن الشىء اعتناء به .
[قاله المرادى فى شرح الألفية ٢١٣/٢] . وعلى أن الباء فى الآية الثانية بمعنى « مع » .
(٥) من الآية [٤٤] من سورة « القصص » .
(٦) من الآية [٣٤] من سورة « القمر » .
(٧) أى : بل الذى يسرنى شهود العقبة ــ أخرجه البخارىّ فى صحيحه ١٠/٣ كتاب المغازى ــ باب شهود الملائكة بدرًا .

المعنى (**الْعَاشِرُ : الِاسْتِعْلَاءُ**) وهى التى يحسنُ فى موضعها « عَلَى » (**نحو**) ﴿ **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَٰبِ** (**مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ** ﴾[١] **أى : عَلَى قِنْطارٍ**) قاله الأخفش[٢] ، ويَدُلّ له : ﴿ **هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ** ﴾[٣] ونحو : ﴿ **وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ** ﴾[٤] أى : مَرُّوا عليهم ؛ بدليل : ﴿ **وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ** ﴾[٥] .

المعنى (**الْحَادِى عَشَرَ : السَّبَبِيَّةُ**) وهى الداخلةُ على سبب الفعل (**نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ** ﴾)[٦] أى : لعنّاهم بسبب نقضهم ميثاقهم ، كما أنّ باءَ الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما تقدم ، فلا يندرج أحدهما فى الآخر ، خلافا لابن مالك ، فإنه أدرج باءَ الاستعانة فى باء السببية ، وعُدَّ من مفرداته[٧] .

المعنى (**الثَّانِى عَشَرَ : التَّوْكِيدُ ، وَهِىَ الزَّائِدَةُ**) وتزادُ فى الفاعل (**نحو : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾[٨] وَ) مع المفعول (**نحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾[٩] وَ) مع المبتدأ (**نحو : « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » وَ**) مع خبر « لَيْسَ » (**نحْوَ : « لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ »**)[١٠] .

---

(١) من الآية [٧٥] من سورة « آل عمران » .

(٢) فى معانى القرآن ٢٠٨ « ... بدينارٍ : أى : على دينار ، كما تقول مررتُ به وعليه » اهـ .

(٣) من الآية [٦٤] من سورة « يوسف » .

(٤) الآية [٣٠] من سورة « المطففين » .

(٥) الآية [١٣٧] من سورة « الصافات» .

(٦) من الآية [١٣] من سورة « المائدة » .

(٧) وذلك فى كتابه شرح التسهيل ١٤٩/٣ : ١٥٠ .

(٨) من الآية [٧٩] من سورة « النساء » .

(٩) من الآية [١٩٥] من سورة « البقرة » .

(١٠) زاد فى المغنى ١١٠/١ : « والخامس ـــ أى : مما تزاد فيه الباء ، الحالُ المنفىُّ عاملُها ، كقوله :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وتأتى الباء للقَسَم : وهى أصل أحرُفه ، وتُستعمل فى القسم الاستعطافىّ وهو المؤكَّدُ بجملة طلبيَّة ، نحو : « بِاللهِ هَلْ قَامَ زيدٌ » أى : أسألك بالله مُستحلِفًا ، وغيرِ الاستعطافىّ ، وهو المؤكَّدُ بجملة خبرية ، نحو : « بِاللهِ لَتَفْعَلَنَّ »(١) .

وللغاية ، نحو : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ ﴾(٢) أى : إِلَىَّ ، وقيل ضُمِّن « أَحْسَنَ » معنى : لَطَفَ(٣) .

وللتعدية(٤) : نحو : « بِأَبِى أنتَ وَأُمِّى » أى : فِدَؤُكَ أبى وأُمِّى .

واقتصر الناظم على قوله :

...... والظرفيةَ استَبِنْ بِـ « بَا » وَ « فِى » وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا(٥)
بِالْبَا ؛ اسْتَعِنْ ، وَعَدِّ ، عَوِّضْ ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ «مَعْ» وَ «مِنْ» وَ «عَنْ» بِهَا انْطِقِ(٦)

* * *

(١) ذكره فى المغنى ١/١٠٥ : ١٠٦ .
(٢) من الآية [١٠٠] من سورة « يوسف » .
(٣) منقول بنصه من المغنى ١/١٠٦ .
(٤) بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم .
(٥ ، ٦) ترك من أول البيت الأول كلمة « وزِيَدَ » لأنها من معانى اللام ، ثم قال : والظرفيةَ استبن بباء ، وفى ، أى : اجعل الظرفية واضحة بهما ؛ لأنها من معانيهما ، وكذلك السببية ، وذكر أن الباء تكون للاستعانة ، وللتعدية ، وللتعويض ، وللإلصاق ، وبمعنى : مَعَ ، أى : للمصاحبة ، وبمعنى : مِنْ ، أى : للتبعيض ، وبمعنى : عَنْ ، أى : للمجاوزة .
« والظرفيةَ » مفعول مقدم لاستبن « ببا » متعلق به « وفى » معطوف على ببا ، « يُبَيِّنانِ » فعل مضارع ، والألف للاثنين فاعل ، وهى عائدة على « الباء » و « فى » « السببا » مفعول والألف للإطلاق .
« بالباء » متعلق باستعن ، وقصر للضرورة « وعدّ ، عوّضْ ، ألصق » معطوفات على استعن بحذف العاطف من الأخيرين « ومثلَ مَعْ » مثل حال من « ها » فى « بها » و (مع) مضاف إليه مقصود لفظها » ومن وعن » معطوفان على « مع » « بها » متعلق بانطق ، والضمير للباء .

(وَ لِـ « فِي » سِتَّةُ معَانٍ) :

أحدها : (الظَّرْفِيَّةُ ،[1] حَقِيقِيَّةً مَكَانِيَّةً أَوْ زَمَانِيَّةً) فالأولى : (نَحْو : ﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[2] وَ) الثانية : (نَحْو : ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾[3]) .

فـ « أَدْنَى » و « بِضْع » اكتسبَا الظرفية من المضاف إليهما ، فإنَّ « أَدْنَى » اسمُ تفضيل من الدُّنُوّ ، و « بِضْع » اسمٌ لما بين الثلاثِ إلى التسع .

(أَوْ مَجَازِيَّةً) إمّا بكون الظرف والمظروف مَعْنَيَيْنِ ، نحو : ﴿ وَلَكُمْ / فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾[4] أو الظرف معنًى ، والمظروف ذاتًا ، نحو : « أصحابُ الجنّة في رحمةِ اللهِ » ، أو العكس[5] (نَحْو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[6]) وفى بعض النسخ : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ... ﴾ الآية[7] . [٢٠٤/أ]

(وَ) الثاني (السَّبَبِيَّةُ ، نَحْو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾)[8] أي : لمسّكم عذابٌ عظيم بسبب ما أفضتم ، أي : خُضْتُم فيه .

(وَ) الثالث (الْمُصَاحَبَةُ)[9] عند الكوفيين والقُتَبيّ[10] ، وهي التي يحسنُ

---

(١) في الجنى الداني ٢٦٦ : « ولا يُثبِتُ البصريون غيرَه » اهـ [وينظر سيبويه ٣٠٨/٢] .

(٢) من الآية [٤] من سورة « الروم » .

(٣) من الآية [٣] من سورة « الروم » .

(٤) من الآية [١٧٩] من سورة « البقرة ».

(٥) أي : الظرف ذاتا ، والمظروف معنًى .

(٦) من الآية [٢١] من سورة « الأحزاب » .

(٧) أي : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَٰتٌ لِلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف : ٧] .

(٨) من الآية [١٤] من سورة « النور » .

(٩) في خ ٣ « للمصاحبة » .

(١٠) في الارتشاف ٤٤٦/٢ « وزعم الكوفيون ، وتبعهم القتبيّ [يعني ابن قتيبة] وابن مالك أنها تكون للمصاحبة نحو قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ اهـ .

موضعَها « مَعَ » (نَحْو : ﴿ قَالَ ادْخُلُواْ فِى أُمَمٍ ﴾)[١] أى : مع أُمَمٍ .

(وَ) الرابع (**الِا سْتِعْلَاءُ**) **عند الكوفيين والقُتَبِىّ**[٢] ، **وهى التى يحسنُ موضعَها** « **على** » (**نَحْو** : ﴿ **لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾)[٣] أى : عليها ــ وقيل : إنَّ « فى » هنا ليست بمعنى « على » ولكنْ شُبِّه المصلوبُ لتمكنه من الجذع بالحالِّ فى الشىء ، كالقبر للمقبور .

(وَ) الخامسُ (**الْمُقَايَسَةُ**) وهى الداخلةُ بين مفضول سابقٍ ، وفاضلٍ لا حقٍ (**نَحْو** : ﴿ **فَمَا مَتَٰعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا فِى الْأَخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ** ﴾)[٤] أى : بالقياس إلى الآخرة .

(وَ) السادس (**بِمَعْنَى** « **الْبَاءِ** ») عند الكوفيين ، والقُتَبِىّ[٥] (**كَقَوْلِهِ** :) .

٢٩٦ ــ وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ... بَصِيرُونَ فِى طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى[٦]

---

(١) من الآية [٣٨] من سورة « الأعراف » .

(٢) فى الارتشاف ٤٤٦/٢ « وذهب هؤلاء ــ يعنى الكوفيين والقتبى وابن مالك ــ إلى أن « فى » توافق « على ... » .

(٣) من الآية [٧١] من سورة « طه » .

(٤) من الآية [٣٨] من سورة « التوبة » .

(٥) ينظر الارتشاف ٤٤٦/٢ .

(٦) هذا البيت من الطويل لزيد الخير ، وكان يعرف فى الجاهلية بزيد الخيل ، فلما أسلم سمّاه الرسول ﷺ زيدَ الخير ، والبيت فى ديوانه ص ٢٧ ، وفى نوادر أبى زيد ص ٨٠ ، والمخصص ٦٦/١٤ ، والاقتضاب ١٥٢ ، ٤٣٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٦/٢ : ٢٦٨ ، والخزانة ١٤٨/٤ ، والدرر ٢٦/٢ ــ وهو لكعب بن زهير فى ديوانه ص ١٣٤ ــ وبلا نسبة فى : منهج السالك ٢٤٦ والرضىّ ٣٢٧/٢ ، والجنى الدانى ٢٦٧ ، والمغنى ١٦٩/١ ، والهمع ٣٠/٢ [عجزه] والأشمونى ٢١٩/٢ والرواية فى الديوان :

* يُرَدُّون طعنًا فى الأباهر وَالكُلَى *

و « يوم الرَّوْع » أى : يوم الفزع ، وأراد به يومَ الحرب « فوارس » جمع فارس ، وهو =

أى : بصيرون بطعن ، وهو بالباء الموحدة ، وكسر الصاد المهملة ، جمع بصير ، نعت « فوارس » — و « الأباهر » جمع الأبهر ، وهو عِرْق إذا قُطِع مات صاحبه ، وَ« الْكُلَى » جمع كُلْوَة[1] .

وتأتى « فِى » بمعنى « مِنْ » نحو : ﴿ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ ﴾[2] أى : منها ، قاله الْحَوْفِىّ[3] .

وللتعويض ، وهى الزائدة عوضا من أخرى محذوفة ، كقولك : « ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ » أصله : ضربتُ من رغبتَ فيه ، أجازه ابن مالك وحده[4] ، قال في المغنى : وفيه نظرٌ[5] .

= من الألفاظ التى جاءت على « فواعل » من جمع فاعل ، وهو وصف لمذكر عاقل .

(١) « كُلْوَة » بالواو لغة فى « كلية » بالياء كما قال الجوهرىّ ، وصاحب المصباح المنير .

(٢) من الآية [١٢] من سورة « النمل » .

(٣) وهو صاحب « البرهان فى إعراب القرآن » .

ومن ذكر أن « فى » بمعنى « مِنْ » أبو حيان فى منهج السالك ٢٤٧ ، وصاحب الجنى الدانى ٢٦٧ ، وابن هشام فى المغنى ١٦٩/١ ويستشهدون لذلك أيضا بقول الشاعر :

وهل يَعِمَنْ من كان أحدثُ عَهْدِهِ ثلاثينَ شهرًا فى ثلاثةِ أحوالِ

أى : من ثلاثة أحوال .

(٤) فى شرح التسهيل ١٦٢/٣ .

(٥) عبارة ابن هشام فى المغنى ١٧٠/١ أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله * فانظرْ بِمنْ تَثِقُ * على حمله على ظاهره ، وفيه نظر » اهـ .

« قال الدمامينى قوله : وفيه نظر ، الضمير يرجع إلى القياس ، أو إلى قول ابن مالك ، ووجه النظر أن المقيس عليه وهو * فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ * لا تتعين الباء فيه للزيادة ، على أن يكون الأصل فيه : فانظر من تثق به ، فحذف « به » وعوّض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على « مَنْ » — إذ يجوز — كما مرّ — أن تكون استفهامية لا موصولة ، والكلام تمّ بقوله : فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما بقوله : بمن تثق ؟ فلا حذف ولا تعويض » اهـ [وينظر تحفة الغريب ص ٣٩٢] .

وللتوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجازه الفارسىُّ فى الضرورة[١] وأجازه بعضهم فى الكلام ، وجعل منه ﴿ **وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا** ﴾[٢] أى : اركبوها .

واقتصر الناظم على الظرفية والسببيَّة كما يؤخذ من قوله :

...... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِـ « بَا » وَ « فِي » وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

* * *

(**وَ لِـ « عَلَى » أَرْبَعَةُ مَعَانٍ** :[٣]

أَحَدُهَا : الاسْتِعْلَاءُ)[٤] على مجرورها وهو الغالب **نَحْوُ** : ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾)[٥] أو على ما يقربُ منه ، نحو : ﴿ **أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى** ﴾[٦] .

(**وَالثَّانِي : الظَّرْفِيَّةُ**) كَـ « **فِي** » قاله الكوفيون (**نَحْوُ**) ﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ** (**عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ** ﴾[٧] .

---

(١) يُراجع رأى الفارسىّ وما استشهد به فى الارتشاف ٤٤٧/٢ ، والمغنى ١٧٠/١ .

(٢) من الآية [٤١] من سورة « هود » .

(٣) ذكر لها ابن مالك فى شرح التسهيل ١٦٢/٣ ثمانية معانٍ ، وذكر لها ابنُ هشام فى المغنى ١٤٣/١ تسعة معان .

(٤) المراد بالاستعلاء العلوّ ، فالسين والتاء للتوكيد ، وليسا دالين على الطلب .

(٥) الآية [٢٢] من سورة « المؤمنون » وهذا استعلاء حسّى ، وقد يكون معنويا نحو : ﴿ **وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ** ﴾ [الشعراء ١٤] .

(٦) من الآية [١٠] من سورة « طه » ــ [وينظر المغنى ١٤٣/١] ففيه الآية والمعنى الذى جاءت له .

(٧) من الآية [١٥] من سورة « القصص » ــ وقال أبو حيان فى منهج السالك ص ٢٥٠ : « وهذا المعنى فى إثباته لـ « على » اختلاف ، والمشهور منعه ، وتأويل ما ورد من ذلك ، فيضمن « تَتْلُوا » فى قوله تعالى ﴿ **وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ** ﴾ =

أَىْ : فِى حِينِ غفلَة) .

وَالثَّالِثُ : الْمَجَاوَزَةُ) كَـ « عَنْ (كَقَوْلِهِ) وهو قُحَيف العامرىّ :

٢٩٧ ــ (إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ) لَعَمْرُو اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا[١]

(أَىْ) إذا رضيت (عَنِّى) .

و « بنو قُشَيرٍ ــ بضمّ القاف ، وفتح الشين المعجمة ــ اسم قبيلة ؛ ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا .

ويحتمل أن يكون « رَضِيَ » ضُمِّن معنى : « عَطَفَ » ، قاله فى المغنى[٢] .

وقال الكسائىُ : حُمِل على نقيضه ــ أى : فى التعدى[٣] ــ وهو « سَخِطَ »[٤] .

وقال أبو عبيدة : إنما ساغ ذلك ؛ لأنَّ معناه : أَقْبَلَتْ عَلَىَّ[٥] .

= [البقرة ١٠٢] معنى : تتقوّل ، كأنه قال : واتبعوا ما تتقول الشياطين على ملك سليمان » ا هـ .

(١) هذا البيت من الوافر لقُحيف بن سليم العقيلىّ ، يمدح حكيم بن المسيب القشيرىّ ، وجاء منسوبا له فى نوادر أبى زيد ص ١٧٦ ، والكامل ٧٢٢/٢ ، ١٠٠١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٦٩/٢ ، والعينى ٣/ ٢٨/٢ ، والدرر ٢٢/٢ ــ وجاء بلا نسبة فى المقتضب ٤٢٠/٢ ، والخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ ، والمحتسب ٥٢/١ ، والإنصاف ٣٣٠ ، ومنهج السالك ٢٥٠ ، والجنى الدانى ٤٤٥ ، والمغنى ١٤٣/١ ، والصدر فقط فى كلّ من : الارتشاف ٤٥٣/٢ ، والأشمونى ٢٢٢/٢ ، والهمع ٢٨/٢

« إذا » ظرف مضمن معنى الشرط ، « رضيت » فعل الشرط ، « بنوقشر » فاعل رضيت ومضاف إليه ، « لعمرُ الله » اللام للابتداء ، وعمر الله : مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، والخبر محذوف وجوبا أى : قسمى « أعجبنى رضاها » جواب « إذا » .

(٢) ١٤٣/١ .

(٣) أى : فى التعدى بالحرف الذى تعدت به « سَخِطَ » وهو « على » .

(٤) قاله فى المغنى ١٤٣/١ .

(٥) قد يقال : هذا راجع إلى التضمين الذى قاله فى المغنى ، غايته أن الفعل المضمّن تقديره :=

(والرابعُ : الْمُصَاحَبَةُ) كـ « مَعَ » عند الكوفيين[(١)] (نَحْوُ : ﴿ / وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾[(٢)] أَىْ : مَعَ ظُلْمِهِمْ) . [٢٠٤/ب]

وتأتى بمعنى : « اللَّام »[(٣)] : نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ اللهَ عَلَىٰ مَاهَدَٰكُمْ ﴾[(٤)] أى : لهدايته إياكم .

وبمعنى : « عِنْدَ »[(٥)] : نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ ﴾[(٦)] أى : عندى .

ومُرَادِفَةً « مِنْ »[(٧)] نحو : ﴿ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ ﴾[(٨)] أى : منهم .

وموافِقةً « الباء »[(٩)] : نحو : ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلَّا

= أقبلت ، وقولهم : التضمين إشراب لفظ معنى لفظ آخر ، يشمل ذلك [قاله يس فى حاشيته على التصريح ١٥/٢] وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ١٦٣/٣ : « واستعمالها للمجاوزة كوقوعها بعد بَعُد ، وخفى ، وتعذَّر ، واستحال ، وحرم ، وغضب ، وأشباهها » ا هـ .

(١) فى الارتشاف ٤٥٢/٢ : ٤٥٣ : « وزعم الكوفيون والقتبىّ وابن مالك أنَّ (على) تكون للمصاحبة نحو قوله تعالى ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة ١٧٧] .

(٢) من الآية [٦] من سورة « الرعد » .

(٣) أى : للتعليل ـ ذكره ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١٦٥/٣ ، وابن هشام فى المغنى ١٤٣/١ .

(٤) من الآية [١٨٥] من سورة « البقرة » .

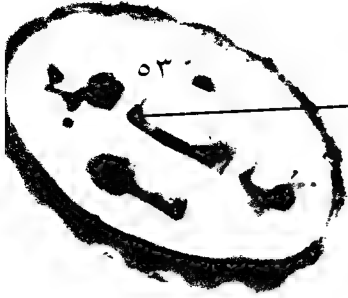
(٥) ذكره أبو حيان فى منهج السالك ص ٢٥٠ ومثل بـ « جئتُ من عليه » أى : من عنده .

(٦) من الآية [١٤] من سورة « الشعراء » .

(٧) ذكره ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١٦٤/٣ ، والمرادى فى الجنى الدانى ص ٤٤٥ ، وابن هشام فى المغنى ١٤٤/١ .

(٨) من الآية [٢] من سورة « المطففين » .

(٩) ذكره ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١٦٥/٣ ، والمرادى فى الجنى الدانى ص ٤٤٥ ، وابن هشام فى المغنى ١٤٤/١ .



الْحَقَّ ﴾[١] وبذلك قرأ « أُبَىّ »[٢] .

وزائدةً للتعويض[٣] ، وغيرِه ؛ فالأول : كقوله[٤] :

إنَّ الْكَرِيمَ ــ وَأَبِيكَ ــ يَعْتَمِلْ إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ[٥] ــ ١٥٨

أى : عليه . فَحَذَف « عليه » وَزَادَ « عَلَى » قبل الموصول تعويضًا ــ قاله ابنُ مالك[٦] .

---

(١) من الآية [١٠٥] من سورة « الأعراف » .

(٢) يعنى : أُبَىّ بن كعب ــ رضى الله عنه ــ قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/١٦٥ : « وقرأ أُبَىُّ بنُ كعب ــ رضى الله عنه ــ (حَقِيقٌ بِأَلاَّ أَقُولَ) فكانت قراءتُه مفسِّرةً لقراءة الجماعة » اهـ .

وفى الكشاف ٢/ ١٣٦ « وفيه أربع قراءات : المشهورة ــ و ﴿ حَقِيقٌ عَلَىَّ أَلَّا أَقُولَ ﴾ وهى قراءة نافع ــ و ﴿ حَقِيقٌ أَلَّا أَقُولَ ﴾ وهى قراءة عبد الله ــ و ﴿ حَقِيقٌ بأَنْ لَا أَقُولَ ﴾ وهى قراءة أُبَىّ ، وفى المشهورة إشكال ، ولا تخلو من وجوه » اهـ .

وفى مختصر الشواذ لابن خالويه ص ٤٥ ﴿ حَقِيقٌ بِأَن لَّا أَقُولَ ﴾ ابن مسعود » اهـ .

(٣) أى : من أخرى .

(٤) ساقطة من خ ٣ .

(٥) بيت من الرجز لم يعينوا قائله ، ورد فى سيبويه ١/٤٤٣ ، والخصائص ٢/ ٣٠٥ ، والمحتسب ١/ ٢٨١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢/١٦٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦١ ، والارتشاف ٢/ ٣٤٢ ، والجنى الدانى ٤٤٦ ، والمغنى ١/ ١٤٤ ، والهمع ٢/ ٢٢ والأشمونى ٢/ ٢٢٢ ، والخزانة ٤/ ٢٥٢ ، والدرر ٢/ ١٥ ، واللسان (عمل) ١٣/ ٥٠٢ .

« يعتمل » أى : يحترف لإقامة العيش ــ وينظر ما قاله الأعلم هامش كتاب سيبويه ١/٤٤٣ ط. بولاق ــ وفيه تفصيل مفيد .

(٦) فى شرح التسهيل ٣/١٦١ وهو فى ذلك متابع لابن جنى كما هو واضح من كلامه فى التسهيل ــ وكان ابنُ جنى فى الخصائص ٢/٣٠٥ : ٣٠٦ قد ذكر هذا البيت وقال : إنه على مذهب الخليل : أى من يتكل عليه ، فحذف عليه ، وزاد « على » متقدمةً ، ألا ترى أنه : يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه » اهـ .

والثانى : كقول حُمَيْد بن ثور :

١٥٩ ــ أَبَى اللهُ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوق[1]

زاد « عَلَى » لأن « راق » متعديةٌ بنفسها ، تقول : « رَاقَنِى حُسْنُ الْجَارِيَةِ » .
ونَصَّ سيبويهِ على أَنَّ « على » لا تُزَاد[2] ، ولا حجةَ فى البيت ؛ لاحتمالِ
تضمينِ تَرُوقُ : تُشْرِقُ .

وللاستدراك[3] : كقولك : « فلانٌ لا يدخلُ الجَنَّة لِسُوء صَنِيعِهِ ، على أنَّه لا
ييأسُ من رحمة الله » أى : لكنَّه .

---

(١) هذا البيت من الطويل لحميد بن ثور فى ديوانه ص ١٤ ، والمخصص ٧٠/١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٥/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٦٦ ، والجنى الدانى ٤٤٦ ، والمغنى ١٤٤/١ ، والدرر ٢٣/٢ وهو بلانسبة فى الارتشاف ٤٥٤/٢ ، والهمع ٢٩/٢ .
« السَّرْحَة » : الشجرة العظيمة . وهى فى البيت كناية عن امرأة « العِضاه » شجر له شوك .
قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١٦٥/٣ : « وقد جاءت « على » زائدة دون تعويض ــ واستشهد بالبيت ــ ثم قال : فزاد « على » لأنّ تروق متعدّ مثل : أعجب ؛ لأنهما بمعنًى واحدٍ ، يقال : « راقنى حُسْنُ الجارية ، وأعجبنى عقلُها ... » ا هـ .
وقال ابنُ هِشام فى المغنى ١٤٤/١ معلّقًا : « قاله ابنُ مالك ، وفيه نظر ؛ لأنّ « رَاقَهُ الشَّىءُ » بمعنى : أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تعلُو وترتفع » ا هـ .

(٢) ينظر سيبويه ١٧/١ « بولاق » .

(٣) ذكره ابن هشام فى المغنى ١٤٥/١ وقال عنه : « التاسع أن تكون للاستدراك والإضراب » ــ ومثل بهذا المثال ، وذكر شاهدين من الشعر ثم قال : « وتعلُّق » على « هذه بما قبلها ــ عند من قال به ــ كتعلق « حاشا » بما قبلها ــ عند من قال به ؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ــ أو هى خبر لمبتدإ محذوف أى : والتحقيقُ عَلَى كذا ، وهذا الوجه اختاره ابنُ الحاجب ، قال : ودلّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جىء بما هو التحقيق فيها » ا هـ .
وقد عقد ابنُ الحاجب فى أماليه ١٥٣/٢ : ١٥٤ أملية تخصّ « على » التى تأتى والمعنى فيها استدراك وإضراب وقد أخذ ابنُ هشام كل كلامه وشواهده من هذه الأملية ثم أشار =

واقتصر الناظم على قوله :

«عَلَى» لِلاسْتِعْلَا، وَمَعْنَى «فِي» وَ«عَنْ»(١) ....

* * *

(وَ لِـ « عَنْ » أَرْبَعَةُ مَعَانٍ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : **الْمُجَاوَزَةُ**)(٢) ولم يذكر البصريون سواه (**نحو** : « **سِرْتُ عَنِ الْبَلَدِ** » وَ « **رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ** ») والمثال الأول متَّفق عليه ، والثانى مختَلَف فيه ، فقال ابن مالك : هى فيه للاستعانة بمعنى « الباء » ؛ لأنهم يقولون : « رميتُ بالقوسِ » و « عن القوسِ » حكاهما الفرَّاء(٣) .

وفيه ردٌّ على الحريرىّ فى إنكاره أن يقال ذلك إلَّا إذا كانت القوسُ هى المرمية ، وحكى أيضا(٤) : « رميتُ على القوسِ » قاله فى المغنى(٥) .

(الثَّانِى : **الْبَعْدِيَّةُ**) بالباء الموحدة (**نحو** : ﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ** ﴾(٦)

= إلى الوجه الذى اختاره ابنُ الحاجب فى توجيه الإعراب ـــ فارجع إلى هذه الأملية .

(١) يعنى : أنّ « على » تستعمل للاستعلاء ، وبمعنى « فى » للظرفية ، ومثل « عن » للمجاوزة .

(٢) فسر العلامة الرضى فى شرحه على الكافية المجاوزة بقوله : « أى : لبُعْدِ شىء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدَّى بها نحو « رميتُ عن القوس » أى : بَعُد السهم عن القوس بسبب الرمى ... » اهـ [شرح الكافية ٣٤١/٢] وانظر كيف أخذه الدمامينى دون إشارة فى شرحه على المغنى ٢٩٣/١ على هامش حاشية الشمنى على المغنى .

(٣) انتهى كلام ابن مالك فى شرح التسهيل ١٦٠/٣ .

(٤) يعنى الفراء ، [ينظر المصدر السابق] .

(٥) ١٤٨/١ [تحقيق محيى الدين] .

(٦) من الآية [١٩] من سورة « الانشقاق » .

أى : حَالًا بَعْدَ حَالٍ) ويحتمل أن تكون « عن » على بابها ، والتقديرُ : طبقا متباعدًا فى الشدَّة عن طبق آخر دونه ، فيكون كلُّ طبقٍ أعظمَ فى الشدَّة مما قبله ، قاله الدماميني[1] .

(الثَّالِثُ : الاسْتِعْلَاءُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾[2] أَىْ : عَلَيْهَا) ويحتمل التضمين ، والمعنى : فإنما يُبْعِدُ الخيرَ عن نفسه بالبخل ، قاله الدماميني[3] .

(وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ) وهو : ذو الإِصْبَع[4] العُدْوَانى ، واسمه الحُرْثان بن الحارث بن مُحّرث[5] .

٢٩٨ (لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ ، لَا أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ   عَنِّى) وَلَا أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى[6]

---

(١) وذلك فى شرحه على المغنى وهو مطبوع على هامش حاشية الشمنى على المغنى ٢٩٣/١ ، وقد أخذ الدماميني هذا الكلام من شرح الرضىّ على الكافية ٣٤٢/٢ بعد أن وضع كلمة « متباعدًا » مكان كلمة « متجاوزًا » الواردة فى كلام الرضىّ ، وتقدير : متباعدًا ، لا دليل عليه ، وتقدير : متجاوزًا ، يدل عليه « عن » فإن معناها المجاوزة . فتعبير الرضى هو الأفضل .

(٢) من الآية [٣٨] من سورة « محمد » .

(٣) ينظر شرح الدماميني على المغنى بهامش حاشية الشمنى ٢٩٤/١ .

(٤) لُقِّب بذى الإصبع لأن أفعى نهشت إبهام رجله فقطعتها ، وقيل : كان له إصبعٌ زائدة .

(٥) حرِّفت فى خ ٣ إلى « مجّرب » .

(٦) وهذا البيت من البسيط فى ديوانه ص ٨٩ جمع وتحقيق عبد الوهاب العدوانى ، ومحمد نائف الديلمى ١٩٧٣ ، وأمالى المرتضى ٢٥٢/١ ، والمؤتلف والمختلف ١٧٠ ، والعينى ٢٨٦/٣ ، والمغنى ١٤٧/١ ، والخزانة ٢٢٢/٣ ، ٢٤٣/٤ ، والدرر ٢٤/٢ ــ وهو بلا نسبة فى ابن الناظم ٣٦٨ ، وابن يعيش ٥٣/٨ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١٣/٢ ، وابن مالك فى شرحى التسهيل ١٥٩/٣ ، والكافية الشافية ٨٠٩/٢ ، والاقتضاب ٢٤٩ ، ومنهج السالك ٢٥١ ، والجنى الدَّانى ٢٦٢ ، وابن عقيل ٢٥/٢ ، والأشمونى ٢٢٣/٢ ، والهمع ٢٩/٢ .

(أَىْ : عَلَىَّ) لأن المعروف أن يقال : أَفْضَلْتُ عليه ، قاله فى المغنى[١] .

و« لَاهِ » أصله : للهِ ، فَحُذِفَتِ اللامَانِ ـــ الجارّةُ ، والأخرى ـــ شذوذًا .

و « الحسبُ » ـــ بفتح السين ـــ الدِّين[٢] ، وما يَعُدُّه الإنسان من مفاخر آبائه ، و« الدَّيَّان » المِلك .

و « تخزونى » تسوسنى .

والمعنى : للهِ دَرّ ابن عمك ، لا أفضلتَ فى حسب علىَّ[٣] ، ولا أنت مالكى فتسوسنى .

(**الرَّابِعُ : التَّعْلِيلُ ، نَحْو :** ﴿ **وَمَانَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ** ﴾[٤] **أَىْ : لِأَجْلِهِ**) .

قال فى المغنى[٥] : ويجوز أن يكون حالا من ضمير « تَارِكى » أى : ما نتركها صادرين عن قولك ، وهذا رأى الزمخشرى[٦] ـــ انتهى .

---

(١) ١/١٤٧ .

(٢) فى المصباح المنير (حسب) قال ابن السكيت : الحسب والكرم يكونان فى الإنسان ، وإن لم يكن لآبائه شرف ، ورجل حسيب كريم بنفسه ، وأما المجد والشرف فلا يوصف بهما الشخص إلا إذا كانا فيه وفى آبائه ... ومما يشهد لقول ابن السكيت قول الشاعر :

ومَنْ كانَ ذَا نسب كريم ولم يكنْ ... له حَسَبٌ كانَ اللئيمَ الْمُذَمَّمَا

جعل الحَسَب فعَال الشخصِ مثل الشجاعة وحسن الخلق والجود ومنه قوله : « حَسَبُ المرء دِينه » ا هـ .

(٣) يجوِّز ابن السِّيد فى الاقتضاب ٢٤٩ أن يكون « أفضلتَ » بمعنى : صرتَ ذا فضل ، فتكون « عن » على بابها غيرَ واقعة موقع « على » كأنه قال : لم تنفرد بفضل عنى » ا هـ .

(٤) من الآية [٥٣] من سورة « هود » .

(٥) ١/١٤٨ .

(٦) نصُّ عبارته فى الكشاف ٢/ ٤٠٣ : « (عَن قَوْلِكَ) حال من الضمير فى (تَارِكِى) كأنه قيل : وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك » ا هـ .

[١/٢٠٥] وتكون « عَنْ » مرادِفَةً « مِنْ »[(١)] : نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ / التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾[(٢)] أى : منهم .

ومرادفةً « الباء »[(٣)] : نحو : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾[(٤)] أى : به .

وللاستِعَانة : نحو : « رميتُ عَنِ الْقَوْسِ » أى : به ، كما تقدم عن ابن مالك[(٥)] .

والبدل[(٦)] : نحو : ﴿ لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾[(٧)] أى : بدل نفسٍ ، وفى الحديث : « صُومِى عَنْ أُمِّكِ »[(٨)] أى : بدل أُمِّك .

والظرفيَّة[(٩)] : كقوله :

---

(١) ذكره ابنُ هشام فى المغنى ١٤٨/١ .

(٢) من الآية [٢٥] من سورة « الشورى » .

(٣) ذكره ابن هشام فى المغنى ١٤٨/١ .

(٤) الآية [٣] من سورة « النجم » .

(٥) قال فى شرح التسهيل ١٦٠/٣ « واستعمال « عن » للاستعانة كقول العرب : « رميتُ عن القوسِ » كما يقولون : رميتُ بالقوس ، فـ « عن » هنا كالباء في إفادة الاستعانة ، وحكى الفراء عن العرب : رميتُ عن القوس ، وبالقوسِ ، وعلى القوس ، وأنشد :

* أَرْمِى عَلَيْهَا وَهْىَ فَرْعٌ أَجْمَعُ *

انتهى كلامُ ابنِ مالك .

(٦) ذكره صاحب الجنى الدانى ٢٦٢ ، وصاحب المغنى ١٤٧/١ .

(٧) من الآية [٤٨] ، [١٢٣] من سورة « البقرة » .

(٨) جزء من حديث شريف ، أخرجه « مسلم » فى صحيحه » فى : (كتاب الصيام ــ باب قضاء الصيام عن الميِّت ٨٠٤/٢ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى .

(٩) أى ، بمعنى « فى » جاء ذلك فى شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣ ، والجنى الدانى ٢٦٣ ، والمغنى ١٤٨/١ .

.... وَلَاتَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا[(١)] ــ ١٦٠

أى : فى حَمْلِ[(٢)] ، بدليل : ﴿ وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى ﴾[(٣)] .

وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِى عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[(٤)] ــ ١٦١

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

* وَآسِ سَرَاةَ الْحَىِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ *

وهو للأعشى (ميمون) فى ديوانه ٣٢٩ ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣ ، والجنى الدانى ٢٦٣ ، والهمع ٣٠/٢ ، والأشمونى ٢٢٤/٢ ، والدرر ٢٥/٢ .

ويروى : فلاتك .. والرواية المشهورة بالواو .

« وآسِ سَرَاة الحىِّ » من آساه بمدّ الهمزة أى : واساه ، أى : أعط أشرافهم « الرِّباعة » بالكسر ــ نجوم الحَمَالة أى : أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها .

(٢) قال فى الجنى الدانى ٢٦٣ : ٢٦٤ : أى : فى حمل الرّباعة ، هذا قول الكوفيين ، وقال بعض النحويين : تعدية (وَنَى) بـ « فِى » و« عن » ثابتةٌ ، والفرق بينهما : أنك إذا قلتَ : « وَنَى عن ذكر الله » فالمعنى المجاوزة ، وأنه لم يذكره ــ وإذا قلتَ : « وَنَى فى ذكر الله » فقد التبس بالذكر ، ولحقه فيه فتور وأناة » اهـ وينظر أيضا المغنى ١٤٨/١ ، فقد أفاد ابنُ هشام من كلام الدانى .

قال الصبان معلقا : « والمراد فى البيت المعنى الأول ، فكيف تجعل « عن » فيه ظرفية ؟ » [حاشيته على الصبان ٢٢٤/٢] .

(٣) من الآية [٤٢] من سورة « طه » .

(٤) هذا البيت من الطويل لزيد بن رُزَين بن الملوَّح ، فى المؤتلف والمختلف للآمدى ص ٢٩١ ، وهو لرجل من محارب فى ذيل أمالى القالى ١٠٥ : ١٠٦ ، وذيل السمط ٤٩ ــ وهو بلا نسبة فى المحتسب ٢٨١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣ ، والجنى الدانى ٢٦٤ ، والمغنى ١٤٩/١ ، والهمع ٢٢/٢ ، والدرر ١٥/٢ .

ورواية الشاهد فى المؤتلف :

* فَهَلَّ أَنْتَ مَابَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ *

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت .

قال ابن جنى : أرادَ : فهلَّا تدفعُ عن التى بين جَنْبَيْك ، فَحُذِفَتْ « عن » من أَوَّلِ الموصول ، وزِيَدتْ بعده[١] .

واقتصر فى النظم على قوله :

.... بِـ« عَنْ » تَجاوُزًا ، عَنَى مَنْ قَدْ فطنْ[٢]

وَقَدْ تَجِى مَوْضِعَ « بَعْدٍ » وَ« عَلَى »[٣] ....

* * *

(وَلِلْكَافِ أَرْبَعَةُ مَعَانٍ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : التَّشْبِيهُ ، نَحْو) قوله تعالى : ﴿ فَكَانَتْ (وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾[٣] .

وَالثَّانى : التَّعْلِيلُ) أثبته قومٌ[٤] ، ونفاه الأكثرون (نَحْو : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾)[٥] .

(١ ، ٢) أى أنّ « عن » للمجاوزة ، وتؤدى هذا المعنى إذا قصده من فطن له ، وتأتى « عن » بمعنى « بَعْدَ » وبمعنى « على » التى للاستعلاء .
« بعن » متعلق بعَنَى ، « تجاوزًا » مفعول مقدم لعنى « مَنْ » اسم موصول فاعل عَنَى « قد فطن » الجملة لا محل لها من الإعراب صلة « من » .
« تَجِى » أى : تجيءُ : مضارع والضمير فيه يعود على « عن » « موضعَ » ظرف لتجى « بَعْدٍ » مضاف إليه ، « وعَلَى » معطوف على بَعْدٍ .

(٣) من الآية [٣٧] من سورة « الرحمٰن » .

(٤) وينظر : شرح اللمع لابن بَرْهان ٢٢٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٣ ، والجنى الدانى ١٣٥ .

(٥) من الآية [١٩٨] من سورة « البقرة » .

فـ « الكافُ » تعليلية ، و« مَا » مصدرية (**أَىْ : لِهِدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ**) وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاصّ موضع العامّ[١] ، إذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر وهو الإحسان ، فهذا فى الأصل بمنزلة ﴿ **وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ** ﴾[٢] والكاف للتشبيه ، ثم عدل عن ذلك[٣] للإعلام بخصوصية المطلوب[٤] .

(**وَالثَّالِثُ : الاسْتِعْلَاءُ**) ذكره الأخفش ، والكوفيون[٥] (**قِيلَ لِبَعْضِهِمْ**) وهو رُؤْبة : (**كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ قَالَ : كَخَيْرٍ**[٦] ، **أَىْ : عَلَى خَيْرٍ**) — وقيل : المعنى : بخيرٍ ولم يثبت مجىء الكاف بمعنى الباء[٧] — وقيل : هى للتشبيه على حذف مضاف أى : كصاحب خير[٨] .

(**وَجعَلَ مِنْهُ**) أى : من الاستعلاء (**الْأَخفَشُ قَوْلَهُمْ** : « **كُنْ كَمَا أَنْتَ** » **أَىْ : عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ**) فالكاف بمعنى « على » و « ما » موصولة ، و « أَنْتَ » مبتدأ حُذِفَ خبُره — هذا أحد الأعاريب .

---

(١) الظاهر أن الخاص هو الذكر ، والعام : الهداية ، والأصل : اهتدوا كما هداكم .

(٢) من الآية [٧٧] من سورة « القصص » .

(٣) أى : عن العامّ وهو « اهتدُوا » .

(٤) وهو الذِّكْر .

(٥) الجنى الدانى ص ١٣٦ .

(٦) حكاه الفراء ، يراجع معانى القرآن له ١/٤٦٦ ، وسر الصناعة ١/ ٣٢٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٠ .

(٧) قاله المرادى فى الجنى الدانى ص ١٣٦ .

(٨) قاله المرادى فى المصدر السابق وهذا هو الأصحّ — والذى قال بأنَّ الكاف بمعنى الباء فى : « كخيرٍ » هو ابن جنى فى سر الصناعة ١/٣٢٠ قال : واعلم أن من كلام العرب إذا قيل لأحدهم : كيف أصبحت ؟ أن يقول : كخيرٍ ، والمعنى : على خيرٍ ، قال أبو الحسن : فالكاف فى معنى « على » وقد يجوز عندى أن تكون فى معنى الباء ، أى : بخير ، قال أبو الحسن أو نحو منه قولهم : كُنْ كَمَا أَنْتَ ، أى : كن على الفعل الذى هو أنت » اهـ .

والثانى : أن « ما موصولة ، و « أنت » خبرٌ حُذِف مبتدؤه ، أى : كالذى هو أنت(١) .

والثالث : أن « ما » زائدة ملغاة(٢) ، والكاف جارة ، و « أنت » ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى : كن فيما يُستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى(٣) .

والرابع : أن « ما » كافة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، أى : عليه ، أو كائنٌ .

والخامس : أن « ما » كافة أيضا ، و « أنت » فاعل ، والأصل : كما كنت ، ثم حذف « كان » فانفصل الضمير .

والسادس : أن « ما » زائدة ، وشبه الشىء بنفسه فى حالين(٤) .

المعنى (**الرَّابِعُ**) من معانى الكاف : (**التَّوْكِيدُ ، وَهِىَ الزَّائِدَةُ ، نَحْو :** ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ** ﴾(٥) ، **أَىْ : لَيْسَ شَىْءٌ مِثْلَهُ**)(٦) كذا قدَّره الأكثرون ؛ إذْ لَوْ لَمْ يُقَدِّرُوه كذلك ، صَارَ المعنَى : ليس شَىْءٌ مثل مثله ، فيلزم المحالُ ،

---

(١) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ، ولم تطل الصلة .

(٢) فى خ ٢ « ملغا » خطأ من الناسخ .

(٣) ولا ينكر تشبيه الشىء بنفسه فى حالين مختلفين ، وعلى هذا فـ « أنت » فى موضع جر بالكاف ، كما قالوا : « ما أنا كأنت ولا أنت كأنا » .

(٤) هذه الأوجه الإعرابية الواردة فى قولهم « كُنْ كما أنت » ذكر خمسًا منها باستثناء السادس : ابن هشام فى المغنى ١٧٧/١ : ١٧٨ ويراجع أيضا : منهج السالك ص ٢٥٢ :٢٥٣ وارتشاف الضَّرب ٤٣٧/٢ ، والجنى الدانى ١٣٦ .
وعلق يس على الوجه السادس بقوله : « لم يذكر هذا فى المغنى ، وهو غير الثالث ، وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضى المغايرة ؛ لأن تفسيرهما فيما مرّ بالمستقبل والماضى ليس على جهة التقييد » اهـ [حاشيته على التصريح ١٦/٢] .

(٥) من الآية [١١] من سورة « الشورى » .

(٦) « مثله » ساقطه من خ ٢ .

وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت الكافُ لتوكيد نَفْيِ المثل ؛ لأنَّ زيادةَ الحرفِ بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى[١] .

وقيل : الكافُ هنا غيرُ زائدة ، ثم اختلفوا ، فقيل : الزائد « مثل » كما زيدت فى : ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآءَامَنتُم بِهِ ﴾[٢] قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل[٣] الكافَ من الضمير .

/ قال فى المغنى[٤] : والقول بزيادة الحرف أَوْلَى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت . [٢٠٥/ب]

وقيل : « الكاف ، ومثل » لا زائد منهما ، ثم اختُلِف : فقيل : « مثل » بمعنى الذات والمعنى : ليس كذاته شيءٌ ، وقيل : بمعنى الصفة ؛ لأنَّ المِثْلَ والمَثِيلَ بمعنًى ، كالشِّبْهِ والشَّبِيهِ والمعنى : ليس كصفته شيء .

وقيل : الكافُ اسمٌ مؤكّد بمثل ، كما عَكَسَ ذلك من قال :

* فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ *[٥] — ١٨٤ م

زاد فى المغنى فى معانى الكاف : المبادرة : وذلك إذا اتَّصلت بـ « ما » فى نحو : « سَلِّمْ كَمَا تَدْخُلُ » وَ « صَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الْوَقْتُ » ، ذكره ابنُ الخَبَّاز فى النهاية ، وأبو سعيد السِّيرَافى ، وغيرُهما ، وهو غريب جدًّا — انتهى[٦] .

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ٣٠١/١ ، ٣٠٤ .

(٢) من الآية [١٣٧] من سورة « البقرة » .

(٣) فى خ ٢ « لتفضل » بالضاد وهو تحريف .

(٤) الواقع أن الكلام فى هذا المعنى الرابع للكاف من أوله إلى آخره لابن هشام فى المغنى . [يراجع المغنى ١٧٩/١ : ١٨٠] ولو أنصف الشيخ خالد لقال : قال فى المغنى : المعنى الرابع التوكيد ... إلخ .

(٥) هذا البيت من مشطور الرجز وهو مما استشهد به ابن هشام فى التوضيح فى باب ظَنَّ وأخواتِها برقم ١٨٤ [ينظر الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ١٧٣] .

(٦) من المغنى ١٧٩/١ .

واقتصر الناظم على قوله :

شَبِّهْ بِـ « كَافٍ » وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ[1] .

* * *

(وَمَعْنى « إِلَى » وَ « حَتَّى » انْتِهَاءُ الْغَايَةِ ، مَكَانِيَّةً ، أَوْ زَمَانِيَّةً) مثال « إلى » فى المكان (نَحْو : ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾[2] وَ) مثالها فى الزمان (نَحْو) ﴿ ثُمَّ (أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ ﴾[3] وَ) مثال « حَتَّى » فى المكان (نَحْو : « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » وَ) مثالها فى الزمان (نَحْو : ﴿ سَلَـٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾)[4] .

وتقدم أنَّ من معانى « اللام » الانتهاء ؛ ولذلك جمعها الناظم بقوله :

لِلانْتِهَا « حَتَّى » وَ « لَامٌ » وَ « إِلَى »[5] ....

(وَإِنَّمَا يُجَرُّ بِـ « حَتَّى » ـــ فِى الْغَالِبِ ـــ آخِرٌ) نحو : « حتى رأسِها »[6]

---

(١) أى أنّ الكاف تأتى للتشبيه ، وقد تأتى قليلًا مؤديةً معنى التعليل ، وورد مجيئها زائدة للتوكيد ، ولم يذكر الناظم الاستعلاء من معانيها .

« بكاف » متعلق بشَبِّهْ ، « وبها » متعلق بيُعْنَى « التعليلُ » مبتدأ « قد » للتقليل ، ونائب فاعل « يُعْنَى » يعود على التعليل ، والجملة خبر المبتدإ ، « وزائدًا » حال من فاعل « ورد » الآتى ، « لِتَوكيدٍ » متعلق بزائد ، « ورد » فعل ماض ، وفاعله يعود إلى الكاف .

(٢) من الآية [١] من سورة « الإسراء » .

(٣) من الآية [١٨٧] من سورة « البقرة » .

(٤) من الآية [٥] من سورة « القَدْر » .

(٥) « للانتها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حتَّى » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه ، « ولام وإلى » معطوفان على حتَّى .

(٦) فإنّ الرأسَ هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة ، ابتداء من ذَنَبها .

(**أَوْ مُتَّصِلٍ بِآخِرٍ**) نحو : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾[١] (**كَمَا مَثَّلْنَا**) .

وَإذا ثبتَ أنها لا تجرُّ إلا آخرًا ، أو متَّصلا به ﴿ **فَلَا يُقَالُ** : « **سَهِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا** ») ؛ لأنَّ النصفَ ليس آخرًا ، ولا متصلا بآخرٍ ، قالته المغاربة[٢] ــ قال فى المغنى[٣] : وتَوهَّم ابنُ مالكٍ[٤] [أَن ذلك][٥] لم يَقُلْ به إلا الزمخشريُّ وحدَه[٦] ، فاعترض عليه بقوله :

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمازِلْتُ حَتَّــى نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَئُوسَا[٧] ــ **١٦٢**

وهذا ليس[٨] محلَّ الاشتراطَ[٩] ، إذ لم يقل : فمازلت فى تِلك الليلة حتى نصفِها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به ــ انتهى .

---

(١) من الآية [٥] من سورة « القدر » ــ ومطلع الفجر ليس جزءا أخيرا من الليلة وإنما هو ملاق لآخر جزء منها .

(٢) وقال الدمامينى فى شرحه على المغنى ٢٥٤/١ : « والسِّيرافى وجماعة أوجبوا كونَ مجرورها آخر جزء مما قبلها ، فلم يُجَوِّزوا « نمتُ البارحة حتى الصباح » كذا نقله الرضىّ ، قلتُ : وآية الفجر ــ يعنى : ﴿ **حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ ــ مستند عتيد فى الردّ عليهم » ا هـ .

(٣) من هنا إلى قوله انتهى [ينظر المغنى ١٢٣/١ : ١٢٤] .

(٤) فى شرح التسهيل ١٦٨/٣ .

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

(٦) ما نسب إلى الزمخشريّ موجود فى مفصله [ينظر شرح ابن يعيش ١٥/٨] .

(٧) هذا البيت من الخفيف ، لا يعلم قائله ، وهو من شواهد ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ١٦٨ مع بيت قبله ، وابن عقيل فى المساعد ٢٧٤/٢ مع بيت قبله ، وهو وحده لابن هشام فى المغنى ١٢٣/١ ، والعينى ٢٦٧/٣ ، والدرر ١٥/٢ والضمير فى « عينت » يعود على « سلمى » فى البيت قبله ، و « ليلةً » مفعول به لا ظرف ، و « يئوسًا » حال من ضمير « فعدت » من اليأس وهو القنوط ، خلاف الرجاء .

(٨) فى خ ٣ « وليس هذا » .

(٩) وهو أن تُسبق بذى أجزاء .

وناقشه الدمامينى(١) بأنها فى حكم الملفوظ بها ، ولا أثر لخصوصية النطق بها فى ذلك .

* * *

(**وَمَعْنَى « كَىْ »** : **التَّعْلِيلُ**) نحو : « جئتُ كَىْ أَقْرَأَ » أى : للقراءة .

(**وَمَعْنَى « الْوَاوِ » وَ « التَّاءِ »**) المثناةِ فوق : (**الْقَسَمُ**) نحو : « وَاللهِ » و « تَاللهِ » .

(**وَمَعْنَى « مُذْ ، ومُنْذُ »** : **ابْتِداءُ الْغَايَةِ**) فى الزمان ، فيكونان بمعنى « مِنْ » (**إِنْ كَانَ الزَّمانُ ماضِيًا ، كَقَوْلِهِ**) وهو زهير بن أبى سُلمى ــ بضم السين ــ :

٢٩٩ ــ لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجْرِ (**أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ**)(٢)

---

(١) وذلك فى « تحفة الغريب » ٢٣٣ ونصُّ كلامه كاملًا : « وهذا كما تراه جمود عند الظاهر وإذا كانت الليلةُ مرادة قطعا ، كانت فى حكم الملفوظ بها ، ولا أثر لخصوص النطق فى ذلك » ا هـ .
وهذا كلام وجيه من الدمامينى فإنَّ من اشترط أن تسبق بذى أجزاء ، لم يصرح بأن تكون سبقيته صريحة بل هو شامل للمسبوق بذى أجزاء لفظا أو تقديرًا .

(٢) هذا البيت من الكامل لزهير بن أبى سُلمى فى ديوانه ص ٨٦ ، والشعر والشعراء ١٣٩/١ ، وابن يعيش ٩٣/٤ ، ٨/ ١١ ، والإنصاف ٣٧١ ، والعينى ٣١٢/٣ ، والخزانة ١٢٦/٤ ، والدرر ١٨٦/١ وبلا نسبة فى المغنى ٣٣٥/١ ، والأشمونى ٢٢٩/٢ ، وعجزه فى الهمع ٢١٧/١ .
ويرويه الكوفيون :
* أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ ومِنْ دَهْرِ *
للاستدلال على مجىء « مِنْ » لابتداء الغاية فى الزمان ، وردَّ البصريون هذه الرواية وقالوا إنَّ الرواية الصحيحة :
* أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ *

أى : من حِجَجٍ ، ومن دهرٍ ، و« الحَجج » ــ بكسر الحاء ــ جمع حِجَّة ــ بكسرها أيضا ــ وهى السَّنَة ــ و « الدهر » الزمان ــ و « الدِّيَار » مبتدأ تقدم خبرُه فى الجار والمجرور قبله ، و « قُنَّة » ــ بضم القاف ، وتشديد النون ــ أعلى الجبل ، وَ « الحجر » بكسر الحاء المهملة ، وسكون الجيم ــ حِجْرُ ثمود ومنزلُهم بناحية الشام عند وادى القرى ، و« أَقْوَيْنَ » ــ بسكون القاف ، وفتح الواو ــ خَلَوْن من سُكَّانِهِنّ .

(/ **وَقَوْلِهِ**) وهو(١) امرؤ القيس الكندىّ : .

[١/٢٠٦]

٣٠٠ قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ **(وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُه مَنْذُ أَزْمَانِ)**(٢)

أى : من أزمان ، و « قفا » للواحد بلفظ الاثنين على حدّ ﴿ **أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ** ﴾(٣) أو بلفظ الواحد ، والألف بدل من نو التوكيد الخفيفة ، إجراءً للوصْلِ مُجْرَى الوقف ، وأصله : « قِفَنْ » ــ و « عِرْفان » ــ بككسر العين ــ مصدر عَرَفَ معرفةً وعِرْفانًا ــ و « الربع »(٤) المنزل ــ و « عَفَتْ » دَرَسَت وانمحت ــ و « آثاره » جمع أَثَر .

(**وَ**) معنى مُذْ ، ومُنْذُ : (**الظَّرْفِيَّةُ**) فيكونان بمعنى « فى » (**إن كان**) **الزمان** (**حَاضِرًا نَحْو :**) « ما رأيتُه مُذْ ، أو(٥) (**مُنْذُ يَوْمِنَا** ») أى : فى يومنا .

---

(١) وقال البصريون : ولئن سلمت رواية الكوفيين فإن تأويلها ممكن ، وذلك بتقدير مضاف ليكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أى : من مرّ حجج ، ومن مَرّ دهر [ينظر الإنصاف ٣٧١ ، ٣٧٥] .

(١) في خ ٣« وهى » خطأً من الناسخ .

(٢) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٨٩ ، والعينى ٣ / ٣١٩ ، والدرر ١٨٦/١ ، وبلا نسبه في الجنى الدانى ٤٦٦ ، والمغنى ١ ٣٣٥ ، وعجزه في كل من الأشمونى ٢ ٢٥٩ ، والهمع ١ ٢١٧ .

(٣) من الآية [٢٤] من سورة « ق » .

(٤) « الربع » حرفت في خ ٢ إلى : الرابع .

(٥) في خ ٣ « و » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإنْ يَجُرَّا فِى مُضِيٍّ فَكَـ « مِنْ » هُمَا،وَفِى الْحُضُورِ مَعْنَى«فِى» اسْتَبِنْ[١]

(وَ) يكونان (بِمَعْنَى« مِنْ ، وَإلَى » مَعًا) فَيدُلَّان على ابتداء الغاية وانتهائها معا ، فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداءُ الفعل وانتهاؤه (إنْ كَانَ) الزمان (مَعْدُودًا) نكرةً (نَحْو :) « ما رأيتُه مُذْ ، أو (مُنْذُ يَوْمَيْنِ ») أى : من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها[٢] .

* * *

(وَ « رُبَّ ») ليست للتقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا للتكثير دائما ، خلافا لابن دُرُستُويه ، وجماعة ، بل تَرِدُ (لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا ، وَلِلتَّقْلِيلِ قَلِيلًا) قاله فى المغنى[٣] .

(فَالْأَوَّل :) كقوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ

---

(١) يعنى : إذا وقع ما بعد « منذ أو منذ » مجروراً وكان زمانًا ماضيًا ، فهما حرفا جرّ بمعنى « مِنْ » – وإن كان زمانًا حاضرًا فهما بمعنى « فى » – وقوله « استَبِنْ » أى : اطلب بيان معنى « فى » الظرفية .

« وإنْ يَجُرَّا » أداة شرط وفعل الشرط والألف فاعل ، « فى مضىّ » متعلق ب « بجرا » (فكَمِنْ) الفاء لربط الجواب بالشرط ، (كمِنْ) جار ومجرور خبر مقدم « هما » مبتدأ مؤخر « و فى الحضور » جار ومجرور متعلق باستبن « مَعْنَى » مفعول استبن مقدم «فى» مضاف إليه مقصود لفظه .

(٢) ينظر المغنى ١/ ٣٣٥ .

(٣) ١/ ١٣٤ .

مُسْلِمِينَ ﴾[١] و (كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فى الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »[٢] وَقَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ ـــ عِنْدَ انْقِضَاءِ رَمَضَانَ ـــ : « يارُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يقومَهُ »)[٣] . بإضافة : صائم ، وقائم ، إلى ضمير « رمضان » وهو ما تمسَّكَ به الكسائىُّ على إعمال اسم الفاعل المجرَّد بمعنى الماضى[٤] .

وقول الشاعر : .

يَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ[٥] ـــ ١٦٣

ووجه الدليل : أنَّ الآيةو ، والحديثَ ، والمثالَ ، مسوقاتٌ للتخويف ، والبيتُ مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحدًا منهما التقليلُ ـــ قاله فى المغنى[٦] .

---

(١) من الآية [٢] من سورة « الحِجْر » وقرىء بتشديد الباء وتخفيفها وهما لغتان ، ومعنى الآية : ربما ودّ الذين كفروا لو كانوا منقادين لحكم الإسلام معدودين من جملة أهله ، وكانت هذه الودادة عند موتهم ، أو يوم القيامة ، لما انكشف لهم الأمر ، واتضح إنّ الدين عند الله الإسلام [فتح القدير ٣/ ١٢١] .

(٢) حديث شريف أخرجه البخارى فى صحيحه فى (كتاب العلم – باب العلم والعِظَةِ بالليل ١/ ٣٧ وفى مواضع أخرى [ينظر ٢/ ٤٣ ، ٤٧/٧ ، ١٢٣ ، ٩٠/٨] صحيح البخارى مصورة عن طبعة استنبول – دار الفكر] وأخرجه مالك فى « الموطأ » فى كتاب اللباس – باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب ٩١٣/٢ .

(٣) فى شرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/٣ : « ومنه قول الأعرابِّى الذى سمعه الكسائُّى يقول بعد الفطر : رُبَّ صائمِهِ لن يصومَه ، وقائِمِه لن يقومه » اه وينظر أيضا ١٣٤/١ .

(٤) وجه التمسك أنه ماضٍ ، فلو كان غيَر عامل النصبّ فى الضمير ؛ لكان مضافا إليه ، وامتنع جره بُربَّ حينئذ ؛ لأن إضافته محضه ، من إضافة الوصف إلى غيرمعموله ، و « رُبَّ » مختصة فى غير الشاذ بالنكرات .

(٥) هذا البيت من الطويل لامرىء القيس بن حجر وهو فى ديوانه ١٥٩ وورد بلا نسبة فى المغنى ١٣٥/١ وفيه « فَيَارُبَّ » وبذلك يسلم البيت من الخرم .

(٦) ١٣٥/١ .

(**وَالثَّانِى**) وهو التقليل (**كَقَوْلِهِ**) وهو رجل من أَزْدِ السَّراة : .

٣٠١ (**أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ** وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ)
وَذِى شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِى حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَـةٍ لَا تَنْجَلِـى لِزَمَـانِ
وَيَكْمُلُ فِى تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِى سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ[1]

وعن الفارسىِّ أن عَمْرًا الجنبىَّ سأل[2] امرأ القيس عن مُرَاد الشاعر فقال : (**يُرِيدُ بِذَلِكَ** « **عِيسَى** » و « **آدَمَ** » ـــ **عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** ـــ) و « القمرَ » .

و « يَلْدَه » بسكون اللام ، وفتح الدال ، وضمها ، وأصله : لَمْ يَلِدْهُ ، بكسر اللام ، وسكون الدال ، فسكِّن اللام تشبيها لها بتاء « كَتِف » فالتقى ساكنان ، فحرِّكت الدال بالفتح إتباعًا لفتحة الياء ، أو الضم إتباعا لضمة الهاء ـــ و « الشَّامَةُ » الخال ، وهى النكتة السوداء فى الجسم المخالف للونها ـــ وفى رواية : « شَامَةٍ غَرَّاءَ » وهو غير مناسب / للشَّامة ، إِذِ الغَرَّاء : البيضاء ، والشَّامة سوداء ، و « الحُرُّ » من الوجه ما بدا من الوجنة ، وهو ما ارتفع من الخدّ ـــ قال الدمامينى[3] ، و « مُجلَّلَة » أى ذات عِزّ وجلال ، وَرُوِىَ « مُجَلَّجة » بتقديم الجيم على الحاء المهملة ، أى : منكسة و « يَهْرَم » أى : « يَشِيبُ » ، قاله الحلبى[4] .

---

(١) هذه الأبيات من الطويل لرجل من أزد السراة ، وقيل هى لعَمْرو الجنبى ـــ ووردت أو الأول منها فى سيبويه ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، والأصول ٣٦٤/١ ، ١٥٨/٣ ، والخصائص ٣٣٣/٢ ، والكامل ١٠٩٤/٣ ، والمفصل ١٩٦ ، وابن يعيش ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، والمقرب ١٩٩/١ ، والرضى ١٥٤/١ والجنى الدانى ٤١٩ ، والمغنى ١٣٥/١ ؛ والعينى ٣٥٤/٣ ، والخزانة ٣٩٧/١ ، والأشمونى ٢٣٠/٢ ، والهمع ٥٤/١ ، والدرر ٣١/١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢ .

(٢) فى خ ٤ « سأله » وهو غير مناسب للأسلوب .

(٣) فى « تحفة الغريب » ٢٦٨ وزاد : وهو فى البيت استعارة .

(٤) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبّى شهاب الدين المقرىء النحوىّ نزيل =

(فَصْلٌ : مِنْ هَذِه الْحُروفِ مَا لَفْظُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ ، وَهُوَ خَمْسَةٌ : .

أَحَدُهَا : الْكَافُ) وهل اسميتُها فى النثر والشعر معا ، أو فى الشعر فقط ، قولان[١] (وَالْأَصَحُّ) منهما (أَنَّ اسْمِيَّتَهَا مَخْصُوصَةٌ بِالشِّعْرِ[٢] ، كَقَوْلِهِ) وهو الْعَجَّاج ، يصف نسوةً : .

٣٠٢ ـ بِيــضٌ ثَــلَاثٌ كَنِعَــاجٍ جُمٍّ
(يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ)[٣]

فَـ « الكافُ » اسمٌ بمعنى : مثل[٤] ؛ لأن حروف الجرِّ مختصة بالأسماء و « بيض » جمع بيضاء ، و « النعاج » جمع نعجة ، وهى هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج ـ و « الجُمُّ » ـ بضم الجيم جمعُ جمَّاء ، وهى

= القاهرة المعروف بالسمين ، لازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه ، وولى تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، وله تفسير القرآن ، ألفه فى حياة شيخه أبى حيان ، وشرح التسهيل ، توفى سنة ٧٥٦ هـ [بغية الوعاة ١/٤٠٢]

(١) أورد أبو حيان قولا ثالثا فى الارتشاف ٢/٤٣٥ عندما قال : « والكاف حرف لا خلاف – فاعلمه – فى ذلك ، إلا ما ذهب إليه صاحب « المشرق » أنها تكون اسمًا أبدًا ؛ لأنها بمعنى (مثل) » ا هـ [ويعنى بصاحب المشرق : أبا جعفر ابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ هـ] .

(٢) وهو قول سيبويه والجمهور ، قال سيبويه فى سياق حديثه عن الكاف : « إلَّا أَنَّ ناسًا من العرب إذا اضطُّروا فى الشعر ، جعلوها بمنزلة (مثل) » اهـ [كتابه ١/٢٠٣ ط بولاق] وكذلك قول المبردِ وابنِ عصفورِ [ينظر المقتضب ٤/ ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٧] .

(٣) البيتان من مشطور الرجز للعجاج فى العينى ٣/٢٩٤ ، والخزانة ٤/٢٦٢ ، والدرر ٢/٢٨ ، وورد البيت الثانى فقط بلا نسبة فى المغنى ١/١٨٠ ، والهمع ٢/٣١ ، والأشمونى ٢/٢٢٥ .

(٤) بدليل دخول حرف الجرّ الذى هو « عن » عليها .

التى لا فرق لها ، و ـــ بالفتح ـــ الكثير ، و« يضحكن » خبر « بيض » و « الْبَرَد » ـــ بفتحتين ـــ مَطَرٌ مُنْعَقد ، و « المُنهَمّ » ـــ بضم الميم الأولى ، وتشديد الثانية ، وسكون النون ـــ الذائب ـــ يعنى أن النسوة يضحكن عن أسنانٍ مثل البَرَد الذائب ، لطافةً ، ونظافةً .

ومقابل الأصحّ ، أنه لا يختصّ بالشعر[1] ، وهو ظاهر إطلاق الناظم :

---

(١) بل يجوز أن تُجْعَلَ الكافُ اسمًا بمعنى (مثل) فى سعة الكلام ، وقد قال بذلك الأخفش والفارسّى وتبعهما ابنُ مالك فى كتابيه : التسهيل والخلاصة .

قال أبو حيان فى ارتشاف الضرب ٤٣٧/٢ : « واختلفوا هل تكون اسمًا فى الكلام ، أو يختص ذلك بضرورة الشعر ، فذهب الأخفش والفارسّى فى ظاهر قوله ، وتبعهما ابن مالك إلى أنها تكون اسمًا فى الكلام ... » اهـ .

وقال ابن مالك فى متن التسهيل : « وتكون اسمًا فتُجَرُّ ، ويُسنَدُ إليها [شرح التسهيل ١٦٩/٣] .

وفى قوله تعالى : ﴿ **أَنِّى أَخْلُقُ لَكُم مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللهِ** ﴾ [آل عمران ٤٩] الكاف هنا مفعولة ب « أخلق » لأن المعنى : أنى أخلق لكم من الطين مثلَ هيئة الطير ، ولذا قال الزمخشرىّ إنّ الضمير فى « فيه » راجعٌ للكاف من ﴿ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ والضمير لا يرجع إلا على الأسماء .

وقال ابن هشام فى المغنى ١٨٠/١ « وقال كثير منهم الأخفشُ والفارسُّى : يجوز فى الاختيار ؛ فجوزوا فى نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف فى موضع رفع ، والأسد مخفوضًا بالإضافة » .

ورد عليهم ابنُ هشام بقوله : ولو كان كما زعموا لَسُمِع فى الكلام مثل : « مررت بكالأسد » اه وضعف العلماء ردّ ابن هشام من وجهين : الأول : أنه لايلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسمية عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير عليها ـــ الوجه الثانى : أنه قد سمع بالفعل دخول حرف الجر [الباء وعن وعلى] على الكاف فى شواهد كثيرة ، وتأويل هذه الشواهد بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور فى محل الصفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مضافا إليه يبعد الكلام عما هو الظاهر ، بل قال ابن جنى فى سر الصناعة ٢٨٤/١ =

واستعمل اسمًا ....

(وَالثَّانِى ، وَالثَّالِثُ : « عَنْ ، وعَلَى ») يُستعملان اسمين (وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا « مِنْ ») فتكون « عن » بمعنى : جانب و « على » بمعنى : فوق .

فالأول : (كَقَوْلِهِ) وهو قَطَرِىُّ الجارجىُّ : .

٣٠٣ ــ فَلَقَدْ أَرَانِى لِلرِّمَاحِ دِرِيئَةً **(مِنْ عَنْ يَمِينِى مَرَّةً وأَمَامِى)**[٢]

فـ « عَنْ » هنا اسمٌ بمعنى : جانب ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ مختصةٌ بالأسماء .

و « دريئة » ــ بفتح الدال المهملة ، وكسر الراء ، وفتح الهمزة ــ وهى الحلقة التى يُتَعَلَّم فيها الطعن والرَّمْى ، و « مَرَّة » مصدرُ مَرَّ .

= وهو بصدد الحديث عن هذا الموضوع : « إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح ...فأما قوله ــ يعنى الأعشى ــ« ولن ينهى ذوى شطط كالطعْنِ » فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح ... لأن الكاف في بيت الأعشى هى الفاعلة في المعنى ، والفاعل لايكون إلا اسما صريحا محضًا ، وهم على امّحاضه اسما أشد محافظة عليه من جميع الأسماء »اهـ .

(١) ففى قوله : « واستعمل اسمًا » إطلاق ، يفهم منه أن الكاف تكون اسمًا فى الاختيار كما كانت اسمًا في الضرورة [وينظر : سر صناعة الإعراب ١٨١/١ وما بعدها ــ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣ : ١٧١ والجنى الدانى ص ١٣٢ : ١٣٥] .

(٢) هذا البيت من الكامل لقطرى بن الفجاءة في أمالى ابن الشجرى ٢٢٩/٢ ، ٢٥٤ ، وشرح المرزوقى ١٣٦ ، وشواهد التوضيح ١٤٦ ، والعينى ١٥٠/٣ ، ٣٠٥ ، والخزانه ٢٥٨/٤ ، والدرر ١٣٨/١ ــ وبلا نسبه في ابن عقيل ٣٠/٢ ، والمغنى ١٤٩/١ ، والهمع ١٥٦/١ ، والأشمونى ٢٢٦/٢ . وتحتمل جملة « أرانى للرماح دريئة » معنيين ؛ أحدهما : أنه وصف نفسه بكونه فارسا شجاعا ، وأنه يصبر في معمعة المعارك الحربية حين يفر الأبطال وينهزم الكُمَاة ، فتترامى عليه نبالُ الأعداء ورماحهم فتارة تأتيه من هنا ، وتارة تاتيه من هناك ، المعنى الثانى : أن أصحابَه المحاربين معه يتخذونه جُنّة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ، فيقدمونه عليهم ثقة برباطة جأشه وصبره وإقدامه .

(وَ) الثانى : (**كَقَوْلِه**) وهو مُزَاحِم بن الحارث العُقَيلىّ يصفُ القطا : .

٣٠٤ ــ (غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا) تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ[١]

فَـ « عَلَى » هنا اسمٌ بمعنى : فوق ؛ لدخول « مِنْ » عليها ، وكونُها بمعنى : فوق ، هو قولُ الأصمعى ، وقال أبو عبيدة[٢] : بمعنى : عِنْدَ ، والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها ، و « غَدَتْ » ــ بالمعجمة ــ من أخوات « كان » واسمها مستتر فيها يعود إلى القطا ، و « تَصِلُّ » خبرها ، وهو بفتح حرف المضارعة ، وكسر الصاد المهملة ، أى : تُصَوِّت من جوفها من شدة العطش .

قال أبو حاتم[٣] : قلتُ للأصمعِّى : كيف قال : غَدَتْ ، والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلًا ، فقال : لم يُرِد الغُدْوَة ، وإنما هذا مَثَلٌ للتعجيل ، والعربُ تقول : .

« بَكَرَ إلى العَشِيَّة » ولا بكور هناك ــ قاله ابن السِّيد[٤] .

و « تَمَّ » ــ بفتح التاء المثناة فوق ــ أى : كَمُل ــ و « ظِمؤُها » ــ بكسر الظاء المشالة ، وسكون الميم ، وبهمزة بعدها ــ قال الدمامينىّ : ما بين الوِرْدَيْنِ ، يُستعمل فى الإبل ، ولكنه استعاره للقطا[٥] ، وقال ابن السِّيد : مدة صبرها عن

---

(١) هذا البيت من الطويل المزاحم العقيلىّ فى نوادر أبى زيد ١٦٣ ، وابن يعيش ٨/ ٣٩ ، ومعجم مقاييس اللغة ١١٦/٤ ، والعينى ٣/ ٣٠١ ، والخزانة ٤ / ٢٥٣ ، والدرر ٢/ ٣٦ ــ وورد بلا نسبة فى سيبويه ٣١٠/٢ ، والمقتضب ٥٣/٣ ، والكامل ١٠٠١/٢ ، والمغنى ١٤٦/١ ، والهمع ٣٦/٢ ، والأشمونى ٢٢٦/٢ .

والرواية فى الكامل ٢/ ١٠٠١ « بعدما تم خِمْسُها » .

(٢) وهو مَعْمَر بن المثنى .

(٣) يعنى : السجستانّى .

(٤) يعنى : البَطَلْيوسى ، ينظر كتابه : الحلل فى شرح أبيات الجمل ص : [٧٩ : ٨٠] تحقيق د/ مصطفى إمام .

(٥) ينظر شرح الدمامينى على المغنى ١/ ٢٩١ على هامش حاشية الشمنى على المغنى .

الماء ، وهو ما بين الشُّرْب إلى الشُّرْب ، ولا تنافِي بينهما ــ / و « القيض » ــ بفتح القاف ، وسكون الياء آخر الحروف ، وبالضاد المعجمة ــ قال الدماميني : القِشْر الأعلى من البَيْض(١) ، وقال العينيّ : أراد به « الفَرْخ » ها هنا(٢) ، و « زِيزَاء » ــ بزاءين معجمتين ، مكسور أولهما ، بينهما ياء مثناه تحت ، وبالمدّ ــ الغليظة من الأرضِ ، ويُرْوَى : ببيداء ــ بالمدّ ــ المهلكة و « المَجْهَل » القفز الذى ليس فيه أعلام يُهْتَدى بها ، وهو مجرور بإضافة زِيزَاء إليه ، ولا يجوز أن يكون نعتًا لِزِيزَاء عند البصريين ــ قاله ابن السِّيد فى شرح أبيات الجُمَل .

وإلى استعمال « عن ، وعلى » اسمين أشار الناظم بقوله : .

..... وَكَذَا « عَنْ » وَ « عَلَى » مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا « مِنْ » دَخَلَا(٣)

وقد تكون « علَا » فعلا ماضيا ، تقول : علا يعلو عُلُوًّ ، وَعَلِي يَعْلَى عَلَاءً ــ قاله ابن خالويه فى « الطارقية »(٤) .

وقد تكون « إلَى » اسمًا ، واحدُ آلاء الله ، وهى نِعَمُه ، تقول : إلًى وآلاء ــ

---

(١) المصدر السابق وفيه أيضا : و « عن قيض معطوف على « عليه » والتقدير : ومن عن قيض ، أى : من جانبه ، فتكون « عن » اسما أيضا » ا هـ .

(٢) شرح الشواهد المسمى : المقاصد النحوية ٣٠١/٣ طبع على هامش الخزانة .

(٣) يعنى : وكذلك مما استعمل اسما « عن » و « على » ومن أجل استعمالهما اسمين ــ دخل عليهما الحرف الجارّ « من » وهو لا يدخل إلا على الأسماء .

و « مِنْ » مبتدأ قصد لفظه ، « دخلا » فعل ماض وفاعله ضمير يعود على « مِنْ » والألف للإطلاق ، والجملة خبر « مِنْ » .

(٤) ابنُ خالويه هو الحسين بن أحمد [المتوفى سنة ٣٧٠ هـ] أخذ عن ابن دريد ، وابن الأنبارى ، له إعراب ثلاثين سورة « الفاتحة » ، ومن أول : والسمآء والطارق ، إلى : آخر : قل أعوذب برب الناس ، وهى المقصودة بالطارقية وله : ليس فى كلام العرب ، والجمل فى النحو وغيرها . [بغية الوعاة ٥٢٩/١] ، وينظر ما نسب إليه فى الطارقية ص : ٣١ نشر مكتبة الزهراء وعنوانه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم .

قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنّى(١) .

(**وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ**) مما يستعمل اسما : (« **مُذْ** ، **وَمُنْذُ** » **وَذَلِكَ فِى مَوْضِعَيْنِ**) .

أشار إليهما الناظم بقوله :

و « مُذْ » وَ « مُنْذُ » اسْمَــانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ(٢) ....

(**أَحدهُمَا : أَنْ يَدْخُلا عَلَى اسْمٍ مَرْفُوعٍ**) نكرةٍ ، أو معرفةٍ ، معدودٍ ، أَوْلا (**نَحْو : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ »**) فـ « يومان » منكرٌ معدود (**أَوْ « مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ »**) . فـ « يوم الجمعة » معرّفٌ غيرُ معدود (**وَهُمَا حِينئِذٍ**) أى : حين إِذْ رُفِع ما بعدهما (**مُبْتَدَآن ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ**) عنهما واجبُ التأخير إجراءً للرفع مجرى الجرّ ، وهو مذهبُ المبردِ ، وابنِ السَّرَّاج ، والفارسىِّ من البصريين ، وطائفةٍ من الكوفيين ، واختاره ابنُ الحاجب(٣) ، ومعناها الأَمَدُ ؛(٤) إن كان الزمان حاضرًا ،

---

(١) لأبى البقاء العكبرى شرحٌ نفيس على لمع ابن جنى فى النحو وهو مخطوط ولدىّ نسخة منه ، وينظر ما نسب إليه في الورقة [١٠١/ب] .

(٢) أى أنّ « مذ ومنذ » يكونان اسمين حين يرفعان اسمًا بعدهما ، أو حين يليهما ويقع بعدهما فعل وفاعله .

« ومذ » مبتدأ قصد لفظه ، « ومنذ » معطوف عليه « اسمان » خبر المبتدأ ، « حيثُ » ظرف « رَفَعَا » جملة من الفعل والفاعل فى محل جرّ بإضافة حيث إليها ، أو « عاطفة » « أولِيَا » ماضى مبنى للمفعول والألف نائب فاعل وهى المفعول الثانى ، « الفعل » مفعول أوّل لأنه الفاعل فى المعنى .

(٣) ينظر فى هذه المذاهب : المقتضب ٣/٣٠ ، والإيضاح العضدى ٢٧٤ : ٢٧٥ ، وشرح الكافية للرضىّ ٢/١٢٢ ، والارتشاف ٢/٤٣ ، ومنهج السالك ٢٥٥ ، والجنى الدانى ٤٦٥ ، والمغنى ١/٣٣٥ .

(٤) والتقدير : أمد انقطاع الرؤية يومان ــ ذكره المرادى فى الجنى الدانى ٤٦٥ .

أو معدودًا ، وأوّلُ المدة ؛ إن كان ماضيا ، قاله فى المغنى[(١)] .

(**وَقِيلَ بِالْعَكْسِ**) فيكونان ظرفين خبرين مقدَّمين ، وما بعدهما مبتدأ ، وهو مذهبُ الأخفشِ ، وأبى إسحٰق الزَّجّاج ، وأبى القاسم الزجاجىّ[(٢)] ، ومعناهما : « بين وبين » مضافين ، فمعنى « ما لقيته مُذْ يَوْمَانِ » : بينى وبين لقائه يومان ، قاله فى المغنى[(٣)] ، ولا يخفى ما فيه من التعسف .

(**وَقِيلَ : ظَرْفَانِ ، ومَابَعْدَهُمَا فَاعِلٌ بـ « كَانَ » تَامَّةً مَحْذُوفَةً**) والتقدير : مذ كان يومان ، أو يومُ الجمعة ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين[(٤)] ، واختاره ابنُ مالك[(٥)] ، وابنُ مضاء[(٦)] ، والسهيلىّ[(٧)] .

وقيل : ظرفان وما بعدهما خبرٌ لمبتدإ محذوف ، والتقدير : من الزمان الذى هو يومان ، وهو قولٌ لبعض الكوفيين ، وهو مبنىٌّ على أن « منذ » مركبةٌ من

---

(١) ٣٣٥/١ .

(٢) ينظر فى هذه المذاهب : الجمل للزجاجىّ ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠/٢ ، بالإضافة إلى المراجع المذكورة فى الحاشية رقم [٣] من الصفحة السابقة .

(٣) ٣٣٥/١ — وفى جميع النسخ المخطوطة « قاله » وكان المناسب أن يقول : « قال فى المغنى » لينصرف إلى ما بعده ، لأن ابنَ هشام هو القائل : « ولا يخفى ما فيه من التعسف » اهـ والتعسف بسبب كثرة الحذوف .

(٤) ينظر الإنصاف ٣٨٢/١ مسألة ٥٦ .

(٥) فى شرح التسهيل ٢/ ٢١٧ وذلك قوله : « والصحيح عندى أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها والتقدير : مذ كان كان يومُ الجمعة ، ومذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين وإنما اخترته ؛ لأن فيه إجراء مذ ومنذ فى الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى ، فهو أولى من اختلاف الاستعمالين » اهـ .

(٦) وهو أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء أبو العباس ، وأبو جعفر الجيّانى القرطبى المتوفى سنة ٥٩٢ هـ مصنف الردّ على النحاة [بغية الوعاة ٣٢٣/١] .

(٧) ينظر الارتشاف ٤٣/٢ وفيه ذِكر لابن مضاء مع أصحاب هذا المذهب .

« مِن » الجارة ، و « ذو » الطائية ، أو منها ومن « إذْ »(١) .

وذكر ابن الخباز فى النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال : فى نحو : « مَا لقيتُه مُنْذُ يَوْمَان » أربعةُ أقوال : فللبصريين قولان : قال الفارسيُّ : التقديرُ : أَمَدُ ذلك يومان ، فَـ « مُنْذُ » مبتدأ و « يومان » خبره ، وقال ابن جنّى : بينى(٢) وبين لقائه يومان(٣) ، فـ « منذ » خبر ، و « يومان » مبتدأ ـــ وللكوفيين / قولان : أحدهما : أن « من » حرف و « ذو » موصولة و « هو يومان » مبتدأ وخبره ، والجملة صلة ، فحذفت « الواوُ » والمبتدأ ، وضُمَّت « الميمُ » إتباعًا . والثانى : أن الأصل : مِنْ إذْ مَضَى يومان ، فَـ « يومان » فاعل بفعل محذوف ـــ انتهى(٤) . [٢٠٧/ب]

(وَ) الموضع (**الثَّانِى** : **أَنْ يَدْخُلا عَلَى الْجُمْلَةِ ، فِعْلِيَّةً كَانَتْ ـــ وَهُوَ الْغَالِبُ ـــ كَقَوْلِهِ**) وهو الفرزدق يَرْثى يزيدَ ابنَ المهلَّب :

٣٠٥ ـــ (**مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ**) فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ(٥)

فأدخل « مُذْ » على الجملة الفعلية وهى « عَقَدَتْ » وخبرُ زال « يُدْنى » فى

---

(١) يراجع هذا المذهب فى الارتشاف ٢٤٣/٢ وهو المذهب الثانى من مذاهب أربعة ، والجنى الدانى ص ٤٦٦ وهو المذهب الرابع من مذاهب أربعة ، وقال المرادى : (ونقله ابن يعيش عن الفراء « قال : لأن منذ مركبة من « مِنْ » و « ذو » التى بمعنى « الذى » و « الذى» يوصل بالمبتدأ والخبر ») اهـ . [وينظر شرح المفصل ٤٦/٨ ، والمغنى ٣٣٥/١]

(٢) فى خ ٢ « بينه » خطأ من الناسخ .

(٣) اللمع فى العربية لابن جنى ص ١٣٠ تحقيق حامد المؤمن .

(٤) يعنى : كلامَ ابن الخباز فى النهاية ، ويسمى : النهاية فى شرح الكفاية ـــ والذى ذكره ابن الخباز لخصه من « الإنصاف » المسألة ٥٦ [ينظر الصفحات : ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩١] .

(٥) هذا البيت من الكامل وهو للفرزدق فى ديوانه ٣٠٥/١ ، والتكملة لأبى على ٢٦٤ ـــ وموضع الشاهد فيه « خمسة الأشبار » والجمل للزجاجى ١٢٩ وابن يعيش ٣٣/٦ ، واللسان (خمس) ٣٦٨/٧ ، والهمع ٢١٦/١ ، والأشمونى ١٨٧/١ ، ٢٢٨/٢ .

البيت بعده[(١)] — و « سما » ارتفع — و « أدرك » لَحِقَ ، والمرادُ بـ « خَمسة الأشبار » ارتفاع قامته ، أو موضع قبره — قاله الدمامينى[(٢)] .

(**أوِ اسْمِيَّةً ، كَقَوْلِهِ**) وهو ميمون الأعشى :

٣٠٦ — (وَمَازِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذ أَنَا يافعٌ   وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا)[(٣)]

فأدخل « مُذ » على الجملة الأسمية .

و « اليافع » — بالياء التحتية — الغلام الذى راهق العشرين سنة ، يقال : يفع ، وأيفع فهو يافع ، ولا يقال : مُوفِع ، قاله فى القاموس[(٤)] — و « الوليد » الصبىّ — و« الكهل » ما بعد الثلاثين ، وقيل : بعد الأربعين إلى الخمسين ، أو الستين — و « الأَمْرَدَ » الذى ليس على وجهه شىءٌ من الشَّعْرِ ، ولم يجاوز حدَّ الإنبات ، فإن جاوزه ولم ينبت فهو « الثطّ » — بالمثلّثة والمهملة المشددة — قاله الزركشى[(٥)] .

---

(١) وهو قوله كما ورد فى ابن الناظم ٣٧٣ :

يُدْنِى كتائبَ من كتائبَ تَلْتَقِى   فِى ظِلِّ مُعْترِكِ العَجاج مُثَارِ

ومعنى البيتين : مازال من صغره حتى كبر رجلَ جدّ وحرب ، يقرب الكتائب ، ويُضرم نارَ المعركة فى ظل غبارها المثار ، ويلاحظ أنّ فى البيت موضعَ استشهاد آخر غير الذى معنا وهو قوله (خمسة الأشبار) من حيث أدخل « أل » على المضاف إليه ، ويكون ذلك إذا أريد تعريف العدد المضاف إلى جنسه [الجمل للزجاجىّ ص ١٢٩] .

(٢) قاله — أيضا — «العينى» ولم يرتض المعنى الثانى [ينظر شرحه للشواهد هامش الأشمونى ٢٢٨/٢] — [وينظر حاشية الشمنى على المغنى ٢/ ٩٥]

(٣) هذا البيت من الطويل من كلام الأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه ص ١٣٥ ، والعينى ٦٠/٣ ، ٣٢٦ ، والدرر ١٨٥/١ — وورد بلا نسبة فى المغنى ١/ ٣٣٦ ، والأشمونى ٢٢٨/٢ ، والهمع ٢١٦/١ .

(٤) مادة : (يَفَعَ) ٣/ ١٠٢ .

(٥) وهو بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى [المتوفى سنة ٧٩٤هـ] ألف : البرهان فى علوم القرآن

(**وَهُمَا حِينَئِذٍ**) أى : حين إذْ دخلا على الجملتين (**ظَرْفَانِ بِاتِّفَاقٍ**) مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى[1] زمن مضاف إلى الجملة .

وقيل : مبتدآن ، فيجب تقدير زمنٍ مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر ــ قاله فى المغنى[2] ، وهو مُصَرِّح بخلافٍ فى المسألة[3] ، فلا يحسنُ دعوى الاتفاق السابقة منه[4] .

وأصل « مُذْ » مُنْذُ ، فحذفت النونُ ، بدليل رجوعهم إلى ضم الذَّال عند ملاقاة الساكن ، نحو : « مُذُ الْيوم » ولولا أنَّ الأصل الضمُّ لكسروا ، ولو قيل بالعكس[5] ، وزيدت النونُ ، كان مذهبًا ، كما قالوا فى « ابنم » أصله : « ابن » فزيدت « الميم » .

وقال ابن ملكون[6] : هما أصلان ؛ لأنه لا تصرُّفَ فى الحرف ، ولا شِبْهِه ، ويردُّه تخفيفُهم « إنَّ » ، وكأنَّ ، قاله فى المغنى[7] .

---

(١) « إلى » ساقطة من خ ٣ .

(٢) ٣٣٦/١ .

(٣) فهو القائل فى المصدر السابق : « الحالة الثالثة : أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية ... والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر » اهـ . فنراه يصرح بذكر الخلاف فى أنهما ظرفان ، أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله موضعَ اتفاق فى أوضح المسالك ، جعله المشهورَ من الآراء فى مغنى اللبيب ، فلعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك .

(٤) فى قوله هنا : « وهما حينئذ ظرفان باتفاق » .

(٥) يعني أن أصل « مُنْذُ » « مُذْ » زيدت النون .

(٦) وهو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الإشبيلى المتوفى سنة ٥٨٤ هـ ، [مَرّ فى الجزء الأول ص ٦٨١] .

(٧) ٣٣٦/١ [ويراجع أيضا الجنى الدانى [مُذْ] ص ٣٠٩] .

وقال المالَقىّ[١] : إذا كانت « مذ » اسمًا ، فأصلها « منذ » وإذا كانت حرفا فهى أصل ؛ نظرًا إلى أن الحرف لا يُتصرَّف فيه[٢] ــ وفيه الردُّ السابقُ .

وقد تُكسَر ميمُها عند « عُكْل »[٣] .

وسكون ذَالِ « مُذْ » قبل متحرك أعرفُ من ضمِّها ، وضمُّها قَبل ساكن أعرف من كسرها ؛ لأن القريب أولى من الغريب ، والمألوف خيرٌ من المنكور .

وضمُّ ذَالِ « مُذْ » لغَةُ بنى غَنِىّ ، وبنو غَنِىّ ، حَىٌّ من غَطَفَان ــ قاله فى الصحاح[٤] . ووجه الضمِّ ؛ أنهم قدَّروا النون محذوفة لفظا لا نيَّةً على حَدٍّ .

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى[٥] .... ــ ١٦٤

---

(١) هو أحمد بن عبد النور المالَقىّ ويكنى أبا جعفر [المتوفى سنة ٧٠٢ هـ] من مصنفاته : رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، وشرح الجزولية ، وإملاء على مقرب ابن عصفور [طبقات القراء ١/٧٧ ، وبغية الوعاة ١/٣٣١ ، والدرر الكامنة ١/٢٠٧ .

(٢) رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ص ٣٨٧ [باب « مُذْ »] والنقل بتصرف ، ونصه : « .... والصحيح أنه إذا كان اسما ، فهو مقتطع من « منذ » بدليل التصغير ــ مُنَيْذ » وهو يرد الأشياء إلى أصولها ، وأما إذا كان حرفا ، فهو لفظ قائم بنفسه ، لا يُطْلَبُ له اشتقاق ولا وزن ولا أصل ، فهو لفظ مشترك بين الأسمية والحرفية » ا هـ . وقد نقل هذا الرأى عن المالقى كل من : المرادى فى الجنى الدانى ٣١٠ ، وابن هشام فى المغنى ١/٣٣٩ ، والأشمونى ٢/٢٢٩ .

(٣) فى منهج السالك لأبى حيان ص ٢٥٦ : « وكسر ميم « مُذ » مع ضم الذال لغةٌ « عُكْلِيَّة » وفى الكامل للمبرد ١/٤٧٩ : « ومما يستحسن قولُ النمر بن تولب العُكْلىّ أحد بنى عُكْل بن عبد مناة بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مُضَر » ا هـ .

(٤) الصحاح للجوهرىّ مادة (غنى) ، وكتاب سيبويه ٢/١٦٠ « بولاق » وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٦ .

(٥) جملة من بيت من الطويل لا يعلم قائله ، والبيت بتمامه :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرابَةٍ ... فما عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَواطِفُ =

بالكسر بلا تنوين .

* * *

(**فَصْلٌ : تُزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنْ » وَ « الْبَاءِ**) كثيرًا ، وبعد « اللَّامِ » / قليلًا (**فَلَا تَكُفُّهُنَّ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٢٠٨/أ]

وَبَعْدَ«مِنْ»وَ«عَنْ»وَ«بَاءٍ»زِيدَ«مَا» فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا[1]

= وهو من شواهد ابن هشام التى ستأتى فى باب الإضافة ـ إن شاء الله تعالى ـ برقم ٣٤٣ ، والبيت من شواهد ابن مالك فى الكافية الشافية ٩٦٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٣/٢ ، وشرح القطر ٢٦ ، وابن عقيل ٦٩/٢ ، والعينى ٤٣٤/٣ ، وصدره فى كل من : الهمع ٢١٠/١ ، والأشمونى ٢٦٩/٢ ، والبيت فى الدرر اللوامع ١٧٧/١ .

« المولى » له معان منها : السيد ، والمسود ، والناصر ، والقريب والأخير هو المراد هنا .

ورُوِىَ : « مولًى قرابةً » بالتنوين فى مَوْلًى ، فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى ، وعلى رواية « مولَى » بدون تنوين فَقرابة مجرور على أن مولى مضاف وقرابة مضاف إليه ـ « عطفت » مالت وحنت ، « العواطف » « جمع عاطفة .

يصف الشاعر شدة نزلت بقوم فاستغاث كلّ بذوى قرابته فلم يعيثوه .

والشاهد فى قوله : (ومن قبل) بالجر بدون تنوين لأن المضاف إليه منوىّ ثبوت لفظه أى : ومن قبلِ ذلك وهذا وجه التنظير ، فإن ضمّ الذال من (مُذُ) على نية أنّ النونَ محذوفةٌ لفظًا منوىٌّ وجودها معنًى .

(١) يعنى : تزاد « ما » بعد « مِن » و « عن » و « الباء » فلا تكفها عن عمل الجرّ .

« بعدَ » ظرف متعلق بزيد ، « مِنْ » مضاف إليه مقصود لفظه ، « وعن وباء » معطوفان على مِنْ « زِيدَ » ماضى مبنىّ للمفعول « ما » نائب فاعل زيد « يَعُقْ » مضارع مجزوم بلم وفاعله يعود على « ما » ـ « عن عملٍ » جار ومجرور متعلق بيعق « قد عُلِمَا » قد : حرف تحقيق ، عُلِم : ماضٍ مبنىّ للمفعول ، ونائب الفاعل يعود إلى عمل والألف للإطلاق ، والجملة فى محل جر صفة لعمل .

فـ « مِنْ » (**نحو** : ﴿ **مِمَّا خَطَايَاهُمْ** ﴾)(١) وقُرِئَ ﴿ **خَطِيٓئَتِهِمْ** ﴾(٢) وهو أظهر فى الاستشهاد ؛ لظهور الإعراب فيه ، وبه مثل فى المغنى(٣) .

و « عَنْ » نحو : (﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ** ﴾)(٤) .

و « الباء » نحو : (﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ** ﴾)(٥) .

و « اللام » كقول الأعشى :

إِلَـى مَـلِكٍ خَيْـرِ أَرْبَابِـهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارَا(٦) — **١٦٥**

يريد : فإنّ لكلِّ شيء .

وإذا دخل شيءٌ من هذه الأحرف المقترنةِ بـ « ما » على فِعْل ، أو جملة اسميَّة ، أُوِّلَت « ما » بأنها موصولٌ حرفيٌّ ، والجملةُ صلتُها .

(**وَ**) **تُزَادُ** « ما » (**بَعْدَ** « **رُبَّ** » **وَ** « **الْكَافِ** » ؛ **فَيَبْقَى الْعَمَلُ قَلِيلًا**) وتكفهما كثيرًا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَزِيدَ بَعْدَ « رُبَّ » وَ « الْكَافِ » فَكَفّ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ(٧)

---

(١) من الآية [٢٥] من سورة « نوح » وهى قراءة أبى عمرو وحده .

(٢) وهى قراءة باقى السبعة [ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٦٥٣] .

(٣) ٣١٢/١ .

(٤) من الآية [٤٠] من سورة « المؤمنون » .

(٥) من الآية [١٣] من سورة « المائدة » ومن الآية [١٥٥] من سورة « النساء » .

(٦) هذا البيت من المتقارب للأعشى فى ديوانه ص ٥١ وهو الأعشى ميمون بن قيس .

(٧) أى : زيد الحرف « ما » بعد « رُبَّ » وبعد « الكافِ » ، فكفهما عن العمل ، وقليلا ما يليهما ولا يكفهما ، ومعنى : لم يُكَف ، لم يُمنَع .

« زِيدَ » فعل ماضٍ مبنى للمفعول ، ونائب الفاعل يعود على « ما » فى البيت السابق ، « والكاف » معطوف على « رُبَّ » — « فكَفّ » الفاء عاطفة ، وفاعل كفّ يعود على =

فالعملُ : (كَقَوْلِهِ) وهو عَدِيُّ بنُ الرَّعلاء الغسَّانّى :

٣٠٧ ــ (رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ)[1]

فجرَّ بـ « رُبَّ » مع اقترانها بـ « ما » .

و « طعنة » مجرور بالعطف على « ضربةٍ » ، و « نجلاء » ــ بالجيم والمدّ ــ الواسعة البيّنة الاتساع ، صفة طعنة ، وأُضِيفت « بين » إلى « بُصْرَى »[2] لاشتمالها على أماكن ، أو على تقدير مضاف ، أى : أماكن بُصْرَى ، وهى بضم الباء ، بلدة بالشام كرسى حُورَان[3] .

(وَقَوْلِهِ) وهو عَمْرُو بنُ البراقةِ النِّهمىّ ــ بالنون المكسورة :

٣٠٨ ــ (وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ)[4]

= « ما » والمفعول محذوف ، أى : فكفَّ جرَّهما « تليهما » فاعل تَلِى ضمير يعود على « ما » وضمير التثنية مفعول به يعود على : رُبَّ والكاف ــ « وجَرٌّ » الواو للحال ، و « جَرٌّ » مبتدأ « لم يُكَفّ » يُكَفّ : فعل مضارع مبنى للمفعول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى « جَرّ » والجملة فى محل رفع خبر المبتدإ . والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

(١) هذا البيت من الخفيف لعدىَ بن الرعلاء الغسَّانّى كما فى العينى ٣٤٢/٣ ، والخزانة ١٨٧/٤ والدرر ٤١/٢ ، ونسب إليه أيضا فى الأمالى الشجرية ٢٤٤/٢ ، والأزهية ٨٠ ، ٩٣ ، وبلا نسبة فى البسيط لابن أبى الربيع ٨٦٦ ، والجنى الدانى ٤٢٩ ، والمغنى ١٣٧/١ ، ٣١٢ ، والهمع ٣٨/٢ ، والأشمونى ٢٣١/٢ .

(٢) أى : وهو مفرد لم يَعطف عليه مفرد آخر ، مع أن « بين » لا تضاف إلَّا إلى متعدد .

(٣) قاله العينىّ ــ ينظر شرحه للشواهد هامش شرح الأشمونى ٢٣١/٢ .

(٤) هذا البيت من الطويل لعمرو بن البراقة الهمدانى فى المؤتلف والمختلف ٨٨ ، والوحشيات ٣٢ ، والعينى ٣٣٢/٣ ، والدرر ٤٢/٢ ، ١٧٠ ــ وبلا نسبة فى الارتشاف ٤٣٨/٢ ، والجنى الدانى ١٩٤ ، ٤٤٩ ، والمغنى ٦٥/١ ، ٣١٣ ، والهمع ٣٨/٢ ، ١٣٠ ، والأشمونى ٢٣١/٢ ، ١٠٩/٣ .

ويُستَشهد بهذا البيت فى موضعين منه ، الأول : قوله : « كما الناس » حيث جر قوله =

فجَّر « الناسَ » بالكاف المقترنة بـ « ما » الزائدة .

و« المجرومُ » — بالجيم — من الجُرْم ، ويُروى : مظلوم عليه وظالم .

(**وَالْغَالِبُ**) فى « مَا » إذا زِيدَت بعد « رُبَّ » و « الكافِ » (**أَنْ تَكُفَّهُمَا عَنِ الْعَمَلِ فَتدْخُلان حِينَئِذٍ عَلَى الْجُمَلِ**) قال سيبويه : « جعلوهما مع « ما » بمنزلة كلمة واحدة »[1] .

(**كَقَوْلِهِ**) وهو نهشل بن حريّ يَرْثى أخاه :

٣٠٩ ـ أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِى يَوْمَ مَشْهَدٍ (**كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُه**)[2]

فـ « سيف » مبتدأ و « لم تخنه » خبره ، و « الكافُ » مكفوفةٌ بـ « ما » الزائدة[3] ، وأراد بيوم مشهد : يومَ صَفِين ، لَمَّا قُتِل أخوه مالِكٌ بها ، مع عَلِيٍّ — رضى الله تعالى عنه — وأراد بعمرو : عمرَو بنَ مَعْدِ يكرب ، و « سيفه » هو الصمصامة ، و « المشهد » مصدرٌ ميميٌّ ، و « مضاربه » جمع مَضْرِب —

= « الناس » بالكاف مع اقترانها بـ « ما » الكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أنَّ » و « مجرومٌ » خبر ثان لأنَّ .

والثانى : قوله : « مجروم عليه وجارم » حيث استعمل « الواو » فى التقسيم ، واستعمال الواو فى التقسيم أجود وأكثر من استعمال « أو » فى هذا المعنى ، [ينظر المغنى ٦٥/١] .

(١) فى كتاب سيبويه ٤٥٩/١ « بولاق » : « ... ومن تلك الحروف « رُبَّما » و « قلَّما » وأشباههما ، جعلوا « رُبَّ » مع « ما » بمنزلة كلمة واحدة وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل ... سألت الخليل عن قول العرب : انتظرنى كما آتيك ، وارقبنى كما ألحقُكَ ، فزعم أن « ما » و « الكاف » جُعِلَتا بمنزلة حرف واحد ، وصيِّرت للفعل ، كما صُيِّرت للفعل « رُبَّما » والمعنى : لَعَلّى آتيك ... » اهـ .

(٢) هذا البيت من الطويل من كلام نهشل بن حريّ ، يرثى أخاه مالكا ، كما فى شرح المرزوق ٨٧٢ ، والعينى ٣٣٤/٣ ، والدرر ٤٢/٢ ، وورد بلا نسبة فى المغنى ١٧٨/١ ، والهمع ٣٨/٢ .

(٣) وهذا هو موضع الشاهد .

بكسر الراء ــ ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجَمَعَه على حدٍّ : شابت مَفَارِقُه ، وإنما للإنسان مَفْرِقٌ واحد[١] ، والعرب يُقَدِّرون تسمية الجزء باسم الكلّ ، فيُوقِعون الجمعَ موقع الواحد .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو جذيمةُ الأبرش :

٣١٠ ــ (**رُبَّمَا أَوْفَيْتُ**[٢] **فِى عَلَمٍ**) تَرْفَعَـنْ ثَـوْبِى شَمَـالَاتُ[٣]

فكَفَّ « رُبَّ » عن الجرِّ ، وأدخلها على الجملة الفعلية ، وهى « أوفيتُ »[٤] أى : نزلتُ و « عَلَم » أى : جبل ، و « شَمالات » ــ بفتح الشين ، جمع شَمال ــ ريحٌ تهبُّ من ناحية القطب ، فاعل « ترفعن » .

(**وَالْغَالِبُ عَلَى « رُبَّ » الْمَكْفُوفَةِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ كَهَذَا**

---

(١) ينظر المصباح المنير مادة « فَرَقَ » .

(٢) فى خ ٣ « أوليت » .

(٣) هذا البيت من المديد لجذيمة الأبرش فى نوادر أبى زيد ص ٢١٠ ، وسيبويه ١٥٣/٢ ، والأزهية ٩٢ ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٩ ، والعينى ٣٤٤/٣ ، واللسان (شيخ) ٥١٠/٣ و (شمل) ٣٨٩/١٣ ، والخزانة ٥٦٧/٤ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ــ وهو بلانسبة فى المقتضب ١٥/٣ ، والأصول ٤٥٣/٣ ، والإيضاح ٢٦٦ ، والضرورة للقزاز ١٣٤ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، والمغنى ١٣٧/١ ، ٣٠٩ ، والهمع ٣٨/٢ ، ٧٨ .

قال القزاز فى كتابه (ما يجوز للشاعر فى الضرورة) ص ١٣٤ « ومما يجوز له ــ يعنى للشاعر ــ إدخال النون فى الواجب ، وحقها أن تدخل فى غير الواجب ، من الأمر والنهى والاستفهام والمجازاة ؛ لأن هذه كلها غير واجبات ، فإن اضطر الشاعر جاز له أن يدخلها فى الواجب كما قال الشاعر : واستشهد بالبيت ، ثم قال : قال : « ترفعن » وليس هذا موضع النون » اهـ .

(٤) والدليل على أن « ما » كَفَّت « رُبَّ » عن عمل الجرّ ؛ دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبْقَتْ لها عملَها لدخلت على الاسم فجرَّته .

الْبَيْتِ)[١] ، لأنَّ التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِف حدُّه ، والمستقبل مجهول .

(وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضَارِعٍ مُنَزَّلٍ مَنْزِلَةَ / الْمَاضِى لِتَحَقُّقِ وُقُوعِهِ ، نَحْو : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ) لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[٢] قال الرُّمَّانِى : إنما جاز ذلك ؛ لأنَّ المستقبلَ معلوم عند الله كالماضى[٣] ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازًا[٤] ، وقيل : التقديرُ : رُبَما كان يَوَدُّ[٥] ، و « كان » شانية[٦] ــ وردَّه فى المغنى[٧] . [٢٠٨/ب]

(وَنَدَرَ دُخُولُهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) خلافا للفارسىِّ فى المنع من الدخول ، (كَقَوْلِهِ) وهو أبو دُوَادٍ الإِيَادِىّ ــ بدالين مهملتين ، أولهما مضمومة ، بعدها واوٌ فألفٌ :

٣١١ ــ (رُبَّمَاالْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ) وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ[٨]

---

(١) قال الفارسىُّ فى الإيضاح ٢٦٦ : « وقد كفُّوا رُبَّ بِمَا فى قولهم : رُبَّمَا ، كما كفُّوا بها غيرَها ، ولما كانت رُبَّ إنما تأتى لما مضى ، وجب أن تكون رُبَّما كذلك أيضا تدخل على الماضى كقوله : « رُبَّمَا أوفيتُ ... » .

(٢) الآية [٢] من سورة « الحجر » .

(٣) ينظر رأى على بن عيسى الرمانى فى الأمالى الشجرية ٢٤٤/٢ .

(٤) وهو رأى الفارسىّ فى الإيضاح ٢٦٧ .

(٥) فى الارتشاف ٤٦٤/٢ : « والكوفيون وابن السراج جعلوا ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ على إضمار « كان » اهـ .

(٦) وجه ذلك : أنّ « كان » لا تدخل إلا على الأسماء ، ولما دخلت هنا على الفعل احتيج إلى أن يقال إنها شانية ، أى اسمها ضمير شأن محذوف [قاله الزرقانى ونقله يس فى حاشيته على التصريح ٢٢/٢] .

(٧) ١٣٧/١ ، وينظر ردّ تقدير « كان » أيضا في الإيضاح ٢٦٧ والأمالى الشجرية ٢٤٤/٢ .

(٨) هذا البيت من الخفيف لأبى دُوَاد الإيادىّ فى ديوانه ص ٣١٦ ، والمفصل ١٥٦ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢٤٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/٣ ، والأزهية ٢٧٥ ، =

فأدخل « رُبَّ » المكفوفة بـ « ما » على الجملة الاسمية ، فإن « الجامل » مبتدأ ، و « المؤبَّل » نعته ، و « فيهم » خبره .

و « الجامل » ــ بالجيم ــ القطيع من الإبل مع راعيها ، وقيل : اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه ــ و « المؤبَّل » ــ بضمّ الميم ، وفتح الهمزة ، والباء الموحدة المشدَّدَة ــ المعدّ للقُنْيَة ، و « العَنَاجِيج » ــ بعين مهملة ، فنون ، فألف ، فجيمَيْن ، بينهما مثناة تحتانية جيادٌ الخيل ، واحدها عُنْجُوجٌ كعُصْفُور ، وهى الخيل الطويلة الأعناق ــ و « المِهار » ــ بكسر الميم ــ جمع مُهْرٍ ، بضمها ، وهو ولد الفرس ، والأنثى مُهْرة .

ودخول « رُبَّ » المكفوفة بـ « ما » على الجملة الاسمية نادرٌ جدًّا (**حَتَّى قَال**) أبو علىّ (**الْفَارِسِىُّ : يَجِبُ أَنْ تُقَدَّرَ « مَا » اسْمًا**) نكرةً (**مَجْرُورًا بِـ « رُبَّ »** **بِمَعْنَى : شَىْء ، وَ**) يقدَّر (**« الْجَامِلُ » خَبَرًا لِضَمِيرٍ مَحْذُوفٍ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةً لِـ « مَا »**[1] . و « فيهم » متعلق بحال محذوفة (**أَىْ : رُبَّ شَىْءٍ هُوَ الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ**) كائنا فيهم .

وإنما قدَّر الفارسىُّ ضميرًا محذوفًا ، ولم يجعل الجملة على حالها[2] صفةً لِـ

= والمغنى ١٣٧/١ ، ٣١٠ ، والعينى ٣٢٨/٣ ، والخزانة ١٨٩/٤ ، والدرر ٢٠/٢ ، ٤١ ــ وورد بلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١ وابن الناظم ٣٧٤ ، والرضّى ٣٣٢/٢ ، والارتشاف ٤٥٦/٢ [الصدر فقط] والجنى الدانى ٤٢ ، ٤٢٩ ، وابن عقيل ٣٣/٢ ، والهمع ٢٦/٢ ، ٣٨ ، والأشمونى ٢٣٠/٢ . ويُرْوَى : رُبَّما الجامِلِ المؤبَّلِ . بالجرّ ، وينظر تخريج البيت على روايتى الجرّ ، والرفع ، مع عرض للمذاهب المختلفة فى « الجنى الدانى ص ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(١) نَسَبَ هذا الإعراب إلى الفارسىِّ ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١٧٤/٣ ، وأعرب ابنُ عصفور ــ فى شرح الجمل ٥٠٥/١ ــ هذا الإعراب المماثل لإعراب الفارسىّ .

(٢) وهى جملة (الجاملُ المؤبَّل فيهم) على أن يكون « الجاملُ » مبتدأ « المؤبل » صفته ، و « فيهم » خبره .

« ما » ليحصل الربط بين الصفة والموصوف (١) .

* * *

(**فَصْلٌ : تُحْذَفُ « رُبَّ » وَيَبْقَى عَمَلُهَا بَعْد « الْفَاءِ » كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ**) وهو امرُؤ القيس الكندى :

٣١٢ ـ (فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ) فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ(٢)

فجرَّ « مثل » بـ « رُبَّ » المحذوفة بعد الفاء .

ومعنى طَرَقْتُ : أتيتُها ليلا ، و « ألهيتُها » شغلتُها ، و « التمائم » التعاويذ ، واحدُها تميمة ، وهى العوذة التى تعلق على الصبىِّ وقايةً من العينِ ، أو السحرِ و « مُحْوِل » من أحول الصبىُّ فهو مُحْوِل ، إذا تمَّ له حول ، أو سنة ، وإنما خصَّ الحُبْلى ، والمرضع بذلك ؛ لأنهما أزهدُ النساء فى الرجال ، وأقلُّهنَّ شغفًا بهم .

---

(١) وذلك لمَّا قدرنا الضمير الذي جعلناه مبتدأ ، فكان هو العائد على المنعوت ، فربط جملةَ النعتِ بمنعوته .

وقال ابنُ مالك ردًّا على إعراب الفارسيِّ للبيت : « والصحيحُ أنّ « ما » فيه زائدة كافّة ، هيأت « رُبَّ » للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للدخول على الجملة الفعلية فى قوله تعالى : ﴿ **رُبَمَا يَوَدّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ** ﴾ [الحجر ٢] اهـ [شرح التسهيل ١٧٤/٣]

(٢) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندىّ من معلقته المشهورة وهو فى ديوانه ص ١٢ ، وسيبويه ٢٩٤/١ ، وشرح الشذور ٣٥٢ ، والعينى ٣٣٦/٣ ، والدرر ٣٨/٢ ـ وبلا نسبة فى ابن عقيل ٣٦/٢ ، وصدره في كلّ من : المغنى ٢١٣/١ ، والهمع ٣٦/٢ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ويُروَى هكذا:

فَمِثْلِك بِكْرًا قد طَرَقْتُ وَثَيِّبًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُغْيَلِ

(وَبَعْدَ « الْوَاوِ » أَكْثَرَ) ؛ لأنّ العرب تبدل من « رُبَّ » الواوَ ، وتبدل من الواو الفاءَ لاشتراكهما فى العطف (كَقَوْلِهِ) وهو امرؤ القيس أيضا[1] :

٣١٣ ـ (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخى سُدُولَهُ) عَلَىَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِى[2]

فجرَّ « ليل » بِرُبَّ المحذوفة بعد الواو[3] .

وشبه ظلام الليل فى هَوْلِه ، وصعوبته[4] ، ونكارة أمره ، بموج البحر ، واستعار له سدولًا ، وهى الستور ، واحدها « سَدْل » ؛ لما يحول منه بين البصر وإدراك المبصَرات ، و « عَلَىَّ » متعلق بأرخى ، والباء فى « بأنواع » للمصاحبة ، و « يبتَلِى » يختبر .

يقول[5] : رُبَّ ليلٍ بهذه الصفة أرخى عَلَىَّ سُتُورَ ظلامه / مع أنواع الأحزان ليختبِرَنى أأصبرُ على الشدائد ، أم أجزعُ منها . [٢٠٩/أ]

(وَبَعْدَ « بَلْ » قَلِيلًا) لبُعْدِها من الواو (كَقَوْلِهِ) وهو رُؤبة ، أو العجّاج :

٣١٤ (* بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ *)[6]

---

(١) ساقطة من خ ٣ .

(٢) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس ، من معلقته التى مرّ الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وهو فى ديوانه ص ١٨ ، والعينى ٣٣٨/٣ ، وورد بلا نسبة فى شرح الشذور ٣٢١ ، وصدره بلا نسبة فى المغنى ٣٦١/٢ ، والأشمونى ٢٣٣/٢ .

(٣) وزعم المبرد أنَّ الجرّ بعد الواو بالواو نفسها [المقتضب ٣٤٦/٢ : ٣٤٧] .

(٤) فى خ ٣ : وصولته .

(٥) فى خ ٣ « تقول » والصواب بالياء .

(٦) هذا البيت من مشطور الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٦٦ ، وله أو للعجاج فى العينى ٣٤٥/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢٠٢ .

فجرَّ « مَهْمَهٍ » برُبَّ المحذوفة بعد « بل » و « المَهْمَهُ » المفازة البعيدة الأطراف(١) .

وإلى حذف « رُبَّ » وإبقاءِ جرِّها بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فَجَرَّتْ بَعْدَ «بَلْ» وَ « الْفَا »وَبعْدَ«الْوَاوِ»شَاعَ ذَاالْعَمَلْ (٢)

(**وَبِدُونِهِنَّ أَقَلّ ، كَقَوْلِهِ**) وهو جميل بن مَعْمَر :

٣١٥ — (رَسْمِ دَارٍ وَقفتُ فِي طَلَلِهْ) كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ(٣)

فـ « رسم » مجرور بـ « رُبَّ » محذوفة(٤) .

فـ « رسم الدار » ما كان لا صقا من آثارها بالأرض ، كالرماد ونحوه ، و « الطَّلَل » ما شخص من آثار الدار ، و « أَقْضِي » أموت .

---

(١) وإنما سَمَّوْها بذلك ، لأنهم تخيلوا أنّ من يسلكُها يقول لمن يصحبه : مَهْ مَهْ ، وكأنه لشدة الانزعاج والهول يأمره بترك الحديث والكفّ عنه .

(٢) أى أنّ « رُبَّ » قد تحذف ويبقى ما بعدها مجرورًا بها لفظا ، وذلك بعد « بل » و « الفاء » و « الواو » وفُهِم من قوله : وبعد الواو شَاعَ ذا العمل « أن ذلك بعد « بل والفاء » غير شائع ، وهو مفهوم صحيح . وإعراب البيت واضح .

وينظر الإنصاف مسألة ٥٥ [واو رُبَّ ، هل هى التى تعملُ الجرّ ؟] وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٣١٣/٢ .

(٣) هذا البيت من الخفيف لجميل بن معمر العذرىّ فى ديوانه ص ١٨٨ ، وأضداد الأصمعى ص ١٠ ، والأغانى ٢٨٤٠/٨ ، والسمط ٥٥٧ ، والعينى ٣٣٩/٣ ، والخزانة ١٩٩/٤ ، والدرر ٢١١/١ ، ٤٠/٢ ، ٨٨ وورد بلا نسبة فى الخصائص ٢٨٥/١ ، وابن يعيش ٢٨/٣ ، والإنصاف ص ٣٧٨ ، وابن عقيل ٣٧/٢ والمغنى ١٢١/١ ، ١٣٦ ، والهمع ٥٥/١ ، ٣٧/٢ ، ٧٢ ، والأشمونى ٢٣٣/٢ .

(٤) وذلك أقل من عملها محذوفة وقد سبقت بالفاء ، أو الواو ، أو بل .

ويُرْوَى بدل « الحياة » الغداة ، وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

و« من جَلَلِه » ــ بفتح الجيم ــ فقيل : من أجله ، وقيل : من عِظَمِ أمرِه فى عينى ، والجليلُ : العظيمُ .

(**وَقَدْ يُحْذَفُ**) حرف الجرّ (**غَيْرُ « رُبَّ » وَيَبْقَى عَمَلُهُ**) وإليه الإشارة بقول النَّظْم :

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى « رُبَّ » لَدَى حَذْفٍ(١)........................

(**وَهُوَ ضَرْبَانِ** :

سَمَاعِىٌّ ، كَقَوْلِ رُؤْبَةَ) ــ بضم الراء ، وسكون الهمزة ــ ابنِ العجّاج بنِ رُؤبة : (« **خَيْرٍ** »)(٢) ــ بالجرّ ــ (**وَالْحَمْدُ للهِ** ») جوابا (**لِمَنْ قَالَ لَهُ** : « **كَيْفَ أَصْبَحْتَ** » ؟) والأصل : بخيرٍ ، أو على خير ، فَحَذَفَ الجارَّ وأَبْقَى عملَه ، ورؤبةُ هذا من فُصَحاء العرب .

قال الزمخشرىُّ : وهو من أمضغ العرب للشيح ، والقَيْصُوم(٣) .

يريد بذلك تحقيقَ أنه بدوىٌّ ، لا حقيقةَ المضغ ؛ لأن هذين النبتين لا يمضُغُهما

---

(١) يعنى أنَّ حذَف حرف الجر وأبقاءَ عمله فيما سوى « رُبَّ » من حروف الجرّ ، جاء فى كلام العرب قليلا .
« قد » حرف تقليل ، « بسوى » جارّ ومجرور واقع موقع نائب فاعل يُجَرُّ « رُبَّ » مضاف إليه مقصود لفظه « لَدَى » ظرف متعلق بيُجّر « حذفٍ » مضاف إليه .

(٢) سبق فى باب التعدى واللزوم أن ذكر ابن هشام شاهدًا على حذف حرف الجرّ الذى يتعدى به الفعل اللازم ، وإبقاء عمله وهو الشاهد رقم ٢٣٥ وذكر أن ذلك على وجه الشذوذ [ينظر ص [٤٠٣] من الجزء الثانى] وسبق أيضا فى معانى « الكاف » فى هذا الباب الذى نحن بصدده أنه قد قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ فقال كخيرٍ ، يريد : أصبحت على خير » [ينظر ص [٦١] من هذا الجزء] .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/٣ وحاشية هذه الصفحة .

الآدميّون ومن قراءته : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ ﴾[١] برفع « بَعُوضَة »[٢] .

(**وَقِيَاسِىٌّ :**) وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا[٣]

(**كَقَوْلِكَ : « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ؟ »**) فـ « درهم » مجرور بـ « مِنْ » مقدَّرةً عند الجمهور[٤] .

(**أَىْ : بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافًا لِلزَّجَّاجِ فِى تَقْدِيرِهِ الْجَرَّ بِالإِضَافَةِ**)[٥] .

واحتجَّ الجمهورُ بوجهين :

---

(١) من الآية [٢٦] من سورة « البقرة » .

(٢) ينظر شواذ القرآن لابن خالوية ص ٤٠ ، والبحر المحيط ١/ ١٢٣ .
وفى المحتسب لابن جنى ٦٤/١ : ومن ذلك قراءة رُؤْبة ﴿ **مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ** ﴾ بالرفع ، قال ابن مجاهد : حكاه أبو حاتم عن أبى عبيدة عن رؤبة ، وقال أبو الفتح : وجه ذلك أنّ « ما » ها هنا اسمٌ بمنزلة « الذى » ؛ أى : لا يستحيى أنْ يضربَ الذى هو بعوضةٌ مثلا ، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ » اهـ .

(٣) وبعضُه : أى : وبعضُ ما سُمِع عن العرب مجرورًا بحرف جر محذوف غير « ربّ » يُرى : أى يراه النحويون قياسًا مطَّردًا ، والناظم واحد من هؤلاء .

(٤) ومنهم سيبويه [ينظر كتابه ٢٩٣/١ « بولاق »] .

(٥) ينظر رأى أبى إسحاق الزجاج فى : إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السِّيد البطليوسى ص ٢٢٩ وكان بصدد الردُ على الزجاجى الذى لا يرى خلافا بين النحويين فى أن الجر فى نحو : بكم درهمٍ بـ « من » المضمرة ـــ ولذا قال البطليوسى : فهذا أبو إسحاق يختار ألا يضمر « من » وهو شيخ أبى القاسم وإمامه ، وهو أيضا اختيار أبى علىّ الفارسىّ : ويحكى مثله عن هشام الكوفىّ ، وأبى عبد الله الطوال » اهـ [وينظر أيضا شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩/٢ : ٤٢٠ ، وشرح الرضىّ ٩٦/٢] .

أحدهما : أن « كم » الاستفهامية ، لا يصلح أنْ تعمل الجرَّ ؛ لأنها قائمة مقام ، عدد مركب والعدد المركب ، لا يعملُ الجرَّ ، فكذا ما قام مقامه .

والثانى : أن الجرَّ بعد « كم » الاستفهامية ، لو كان بالإضافة ، لم يُشترط دخول حرف الجرّ على « كم » فاشتراطُ ذلك ، دليلٌ على أنَّ الجرَّ بـ « مِنْ » مضمرةً ؛ لكون حرف الجرِّ الداخل على « كم » عوضا من اللفظ بِمِنْ[1] .

بخلاف « كم » الخبرية فإنه لَمَّا لَمْ يُشترط دخول حرف الجرِّ عليها ، كان تمييزُها مجرورًا بالإضافة لا بـ « مِنْ » مضمرةً ـــ خلافًا للفرَّاء[2] .

(**وَكَقَوْلِهِمْ** : « **إنَّ فِى الدَّارِ زَيْدًا ، وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا** ») فَـ « الحجرة » مجرورةٌ بحرف جرٍّ محذوف . (**أَىْ : وَفِى الْحُجْرَةِ عَمْرًا**) إذ لو عطفت على المجرور بِـ « فى » لزم العطف على معمولَى عاملين / مختلفين ، وذلك ممتنع عند سيبويه[3] [٢٠٩/ب] ومتابعيه[4] ؛ لضعف العاطف عن أن يقومَ مقام عاملين مختلفين (**خِلَافًا لِلأَخْفَشِ**[5] ، **إِذْ قَدَّرَ الْعَطْفَ عَلَى مَعْمُولَىْ عَامِلَيْنِ**) . فجعل « الحجرة » معطوفةً على « الدار » ـــ و « عَمْرًا » معطوفًا على « زيد » والدار ، وزيد معمولان لعاملين

---

(١) المصدران السابقان ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٤ .

(٢) فى شرح الرضىّ ٩٦/٢ : ٩٧ « والجرّ فى مميز الخبرية بإضافتها إليه خلافا للفراء ، فإنه عنده بـ « مِنْ » مقدرة ... وإنما جوّز الفراء عمل الجارّ المقدَّر ها هنا ، وإن كان فى غير هذا الموضع نادرًا ؛ لكثرة دخول « مِنْ » على مميز الخبرية نحو ﴿ **وَكَمْ مِن مَّلَكٍ** ﴾ [النجم ٢٦] ﴿ **وَكَم مِّنْ قَرْيَةٍ** ﴾ [الأعراف ٤] والشىءُ إذا عُرِف فى موضع جاز تركه ؛ لقوة الدلالة عليه » اهـ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣٣/١ « ط . بولاق » وبهامش الصفحة كلام فى الموضوع للسيرافى .

(٤) ومنهم : المبرد : وابن السراج ، وهشام بن معاوية الضرير .

(٥) كما فى المقتضب للمبرد ١٩٥/٤ وممن تابع الأخفش : الكسائىّ ، والفراء ، والزجاج .

مختلفين ، فإنَّ العاملَ فى « الدار » حرفُ الجرِّ ، والعاملَ فى « زيد » إنَّ[١] .

(وَكَقَوْلِهِمْ : « **مَرَرْتُ بِرَجُل صَالِحٍ ، إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ** » **حَكَاهُ يُونُسُ**)[٢] بجرِّ « صالح ، وطالح » بحرف جرٍّ محذوفٍ[٣] (**وَتَقْدِيرُهُ : إِلَّا أَمُرَّ**) أنا (**بِصَالِحٍ ، فَقَدْ مَرَرْتُ بطَالِحٍ**) هذا تقديرُ ابنِ مالك[٤] .

وقدره سيبويه : إلَّا أكن مررتُ بصالح فبطالح[٥] .

---

(١) ينظر مغنى اللبيب ٤٨٦/٢ : ٤٨٧ — وينظر باب الإضافة فى هذا الجزء ص [٢١٥] وما بعدها ففيها كلام مستوفى عن مذاهب العلماء فى هذا الموضوع .

(٢) تنظر حكاية يونس فى سيبويه ١٣٢/١ : ١٣٣ « بولاق » وما قاله السيرافى على هامش ص ١٣٢ من كتاب سيبويه .

(٣) بعد « إنْ » و « الفاء » الجزائيتين .

(٤) فى شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٥) كتاب سيبويه ١٣٢/١ وبعد أن قدره هكذا قال : « وهذا قبيح ضعيف » وعلق السيرافى بقوله : « قبّح سيبويه قولَ يونس من جهتين : إحداهما : أنك تحتاج إلى إضمار أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا — والثانية : أنّ حرف الجرّ يقبح إضماره إلا في مواضع قد جُعِل منه عوضٌ » اهـ .

هذا وقد اقتصر ابنُ هشام فى ذكر المواضع القياسية التي يحذف فيها حرف الجر — غير رُبَّ — ويبقى عمله على ثلاثة مواضع ، وبعضهم ذكر أكثر من ذلك منهم ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١٨٩/٣ وما بعدها — وشرح الشاطبى على الألفية ص ٢٧٨ وما بعدها « رسالة » ومن هذه المواضع : المعطوف على الخبر الصالح للباء فى النفى بليس أو ما أشبهه نحو « ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ » تَوَهُّمًا أن الباءَ موجودة فى الخبر .

— القسم بالله ، يجوز فيه حذف الحرف وإبقاء عمله ، مع تعويض إثبات الألف نحو « آللهِ لأفعلنَّ » وقد جاء فيه الجرّ بدون تعويض شىء ، حكى الأخفش فى معانيه ٢٧٠/٢ أن من العرب من يجرّ اسمَ الله مقسمًا به دون جارّ موجود ولا عوض .

— جواب السؤال الذى تضمن حرف الجرّ ، فيجوز فيه عند الناظم حذف ذلك الحرف لتقدم ذكره ، فتقول فى جواب من قال : بمن مررتَ ؟ : زيدٍ ، والتقدير : بزيدٍ ، إلا أن الفرّاء لا يجيزُ ذلك ، فقد قال فى معانيه ١٩٦/١ : « ولو قال : بمن مررتَ ؟ =

قيل : وتقدير سيبويه هو الصَّواب .

قال البطَلْيَوْسِى فى شرح كتاب سيبويه : إذا قلتَ : إلَّا أَمُرٌ ، نقضتَ المعنى ؛ فإنك قد قلتَ : مررتُ بصالح ، ثم تقول : إلَّا أَمُرٌ بصالح فيما يُسَقْبَل ، وإنما المرورُ واقعٌ ، فلا بُدَّ من إضمار الكون ، فتقولُ : إلَّا أكن فيما يُستقبل موصوفا بكونى مررتُ بصالح ، فأنا قد مررتُ بطالح .

نقله المراديُّ فى شرح التسهيل عنه فى باب « كان » وأقرّه(١) .

* * *

= لم تقل : زيدٍ ؛ لأن الخافض مع ما خَفَضَ بمنزلة الحرف الواحد » ا هـ .
ــ المقرون بالهمزة ، أو « هَلَّا » بعد كلام تضمن الحرف الجارّ ، حكى الأخفش في كتاب المسائل أنه يقال : مررتُ بزيدٍ ، فَيقالُ : أَزَيْدِ بن عمرو ــ وكذا (هَلَّا) نحو قولك : جئتُ بدرهم ، فيقال : هَلَّا دينارٍ . قال وهذا كثير [الشاطبىّ على الألفية ص ٢٨٤] .

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادىّ باب « كان » رسالة دكتوراه تحقيق د/ أحمد محمد عبد الله .
رسالة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة .
ولم أجد فى كتب التراجم من نسب إلى البطليوسىّ شرحَ كتاب سيبويه .

(هَذَا بَابُ الْإِضَافَةِ)

وهى — لُغَةً — مطلقُ الإسناد ، قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَنْفَا ظُهُورَنَـا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ[1] جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[2] ١٦٦

يريد ، لَمَّا دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورَنا إلى كلّ رَحْلٍ منسوب إلى الحِيرَة مُخطَّط فيه طرائق .

واصطلاحًا : إسنادُ اسمٍ إلى غيره ، على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه ، قاله الموضح فى شرح الشذور[3] .

(**تَحْذِفُ**) أنت (**مِنَ الاسْمِ الَّذِى تُرِيدُ إِضَافَتَهُ ، مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ ظَاهِرٍ**) كتنوين « ثوب » (**أَوْ**) تنوين (**مُقَدَّرٍ**) كتنوين « دراهم » ؛ لأنَّ غيرَ المنصرف فيه تنوينٌ مقدَّر ، منع من ظهوره مشابهة الفعل ، والذى يدلّ على أن فيه تنوينا مقدَّرًا ، نصُبُ التمييز فى نحو : « أحسنُ وجهًا » إذ لا يُنْصَب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين .

(**كَقَوْلِكَ فِى ، ثَوْبٍ ، وَدَرَاهِمَ : « ثَوْبُ زَيْدٍ » وَ « دَرَاهِمُهُ »**) فتحذفُ من « ثوب » تنوينَه الظاهَر ، ومن « دراهم » تنوينَه المقدَّر[4] ؛ لأنَّ التنوين يدلُّ

---

(١) فى خ ٢ « جارىّ » .

(٢) هذا الشاهد من الطويل وهو من قصيدة لامرئ القيس فى ديوانه ص ٥٣ ، واستشهد به ابن هشام فى شرح شذور الذهب ص ٣٢٥ ، وينظر أيضا فى جمهرة اللغة ص ٩٠٩ ، ولسان العرب (ضيف) . والشاهد فيه : قوله « أضفنا » فإن معناها أسندنا ، فالإضافة التى هى مصدر أضاف معناها الإسناد .

(٣) ص ٣٢٥ .

(٤) ومن حذف التنوين المقدَّرِ : أحمرُ القومِ ، وصحراءُ بنى فلان ،

على الانفصال ، والإضافة تدلّ على الاتصال ، فلا يُجْمَع بينهما .

(وَ) تَحْذِف ما فيه (**مِنْ نُونٍ تَلِى عَلَامَةَ الإِعْرَابِ** ، **وَهِىَ**) أربعة :

الأول والثانى : (**نُونُ التَّثْنِيَةِ** ، **وَشِبْهِهَا**) فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ** ﴾)[1] .

فَـ « يَدَا » تثنية يَدٍ ، والأصل : يَدَانِ ، فحذفت نون التثنية للإضافة ؛ لأنها تلى علامة الإعراب ، وهى الألف .

(وَ) الثانى : نحو (« **هَذَانِ اثْنَا زَيْدٍ**) فَـ « اثنا » شبيهٌ بالثنية فى الإعراب بالحروف وليست تثنية حقيقةً إذ لا يُقال فى مفردها « اثن » ، والأصل : اثنان ، فحذفت النون للإضافة / لما ذكرنا . [٢١٠/أ]

(وَ) الثالث ، والرابع (**نُونُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ** ، **وَشِبْهِهِ**)فالأول : (**نَحْوُ** : ﴿ **وَالْمُقِيمِى الصَّلَوٰةِ** ﴾)[2] فَـ « الْمقيمى » جمعُ مُقِيم ، جمع مذكر سالم ، والأصل : والمقيمين ، فَحُذِفَتْ نونُ الجمع للإضافة ، لأنها تلى علامةَ الإعراب ، وهى الياء .

(وَ) الثانى : نحو : (« **عِشْرُو عَمْرٍو** ») فَـ « عشرو »[3] شبيةٌ بجمع المذكَّر السالم فى إعرابه بالحروف ، وليس بجمع حقيقةً ؛ لأنه لا مفرد له .

وإنما حُذِفت نون التثنية والجمع ، وشِبْهِهِمَا ؛ لأنَّها أَشْبهت التنوين فى كونها تلى علامة الإعراب ، كما أنَّ التنوين يلى علامةَ الإعراب .

(وَ) لِهَذا (**لَا تَحْذِفُ النُّونَ الَّتِى تَلِيهَا عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ** ، **نَحْو** : « **بَسَاتِينُ**

---

(١) من الآية [١] من سورة « المَسَد » .

(٢) من الآية [٣٥] من سورة « الحج » .

(٣) وأصله قبل الحذف : عِشْرُون .

زَيْدٍ » ، وَ ﴿ شَيَٰطِينَ الْإِنْسِ ﴾)(١) ؛ لأنها لا تشبه التنوينَ فيما ذكر ؛ لأنَّ النّونَ فى هذين المثالين تليها علامةُ الإعراب ، وهى الحركة ، بناء على أنَّ الإعرابَ واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل ، فتكون الحركة فيهما بعد النون .

وهذا أحدُ قولين فى المسألة .

والقول الثانى : أن الإعراب مقارن لآخر المعرَبِ لا بَعْدَه(٢) .

وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظمُ بقوله :

نُونًا تَلِى الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ(٣)........

(**وَيُجَرُّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ ، وِفَاقًا لِسِيبَوَيْهِ**)(٤) وهو الأَصَحُّ ؛ لاتِّصالِ الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

لا بِمَعْنَى اللَّامِ ، خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ)(٥) ولا بالإضافة ، خلافًا للسهيلىِّ(٦) ،

---

(١) من الآية [١١٢] من سورة « الأنعام » .

(٢) وقيل إن الإعراب سابق حرفه ، قال الجعبرى فى نونيته :

والشكل سابق حرفه ، أو بعده قـولان ، والتحقيـق مقترنـان

ينظر حاشية يس على التصريح ٢٤/٢ ، وحاشيته أيضا على الفاكهى فى بحث الإعراب

(٣) « نونًا » منصوب على المفعولية بـ « احذف » و « أو تنوينا » عطف على « نُونًا » و « مما تُضيف » متعلق أيضا بـ « احذف » والتقدير : احذف مما تضيفه نونا تلى الإعراب أو تنوينا .

(٤) كتاب سيبويه ٢٠٩/١ « بولاق » وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢ ، وارتشاف الضرف لأبى حيان ٥٠١/٢ وعبارة ابن مالك فى متن التسهيل ص ١٤٤ « المضاف هو الاسم المجعول كجزء مما يليه خافضًا له » .

(٥) فى الارتشاف أيضا ٥٠١/٢ : « وزعم الزجاج أن الجرّ هو بمعنى اللام » .

(٦) السهيلىّ : سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٢٠٢ ونسب إليه هذا الرأى الشاطبىُّ فى شرح الألفية ص ٣٠٦ من رسالة « دكتوراة » تحقيق : عواطف أحمد شهاب الدين — جامعة الأزهر .

وأبى حيَّان فى النكت الحسان[١] ، ولا بحرفٍ مقدَّر ناب عنه المضاف ، خلافا لابن الباذش [٢] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَتَكُونُ الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى « اللَّامِ » بِأَكْثَرِيَّةٍ**) ؛ لأنَّها الأصل ؛ ولذلك اقتصر عليها الزجاج[٣] (**وَعَلَى معنى « مِنْ » بِكَثْرَةٍ**[٤] ، **وَعَلَى مَعْنَى « فِى» بِقِلَّةٍ**) ؛ ولهذا لم يذكره إلا ابنُ مالك[٥] تبعا لطائفة قليلة[٦] .

(**وَضَابِطُ**) الإضافة (**الَّتِى**) تكون (**بِمَعْنَى « فِى »** : **أَنْ يَكُونَ الثَّانِى**) وهو المضاف إليه (**ظَرْفًا لِلْأَوَّلِ**) وهو المضاف ، سواءٌ أكان زمانًا ، أم مكانًا .

فالزمان : (**نَحو** : ﴿ **بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ** ﴾)[٧] و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[٨] .

والمكان : نحو : ﴿ **يَٰصَٰحِبَيِ السِّجْنِ** ﴾)[٩] و « شهيدُ الدَّار » .

فَـ « الليل » ظرف للمكر ، و « السجنُ » ظرف للصَّاحِبَين ، والتقدير : مكرٌ فى الليل ، ويا صاحبان فى السجن .

---

(١) ينظر : النكت الحسان ص ٣٥٤ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

(٢) ابن الباذش : سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١١٢ ، ونسب إليه هذا الرأى الشاطبىُّ فى شرح الألفية ص ٣٠٦ الرسالة التى سبقت آنفا .

(٣) فى الارتشاف لأبى حيان ٥٠١/٢ : « وزعم الزجاج أن الجرّ هو بمعنى اللام » .

(٤) فى الارتشاف ٥٠٢/٢ : « وإلى تقسيم الإضافة المحضة على معنى « من » وعلى معنى « اللام » ذهب الجَرْمى ، وأكثر المتأخرين » .

(٥) ينظر رأى ابن مالك هذا فى شرحه للتسهيل ٢٢١/٣ ، وفى شرحه للكافية ٩٠٦/٢ .

(٦) منهم ابن الحاجب فى كافيته [ينظر الرضى ٢٧٣/١ ، ٢٧٤] .

(٧) من الآية [٣٣] من سورة « سبأ » .

(٨) من الآية [٢٢٦] من سورة « البقرة » .

(٩) من الآية [٣٩] من سورة « يوسف » . ومن الآية [٤١] من السورة نفسها .

(**وَ**) ضابط الإضافة (**الَّتِى**) تكون (**بِمَعْنَى « مِنْ » أَنْ يَكُونَ**) الأول وهو (**الْمُضَافُ ، بَعْضَ**) الثانى وهو (**الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَ**) أن يكون المضاف إليه (**صَالِحًا لِلْإِخْبَارِ بِهِ عَنْهُ**) أى : عن المضاف (**كَـ « خَاتَمُ فِضَّةٍ » أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَاتَمَ**) الذى هو المضافُ (**بَعْضُ جِنْسِ الْفِضَّةِ**) المضاف إليها (**وَأَنَّهُ**) يصحُّ الإخبارُ بالمضاف إليه عن المضاف ، فإنه (**يُقَالُ : هَذَا الْخَاتَمُ فِضَّةٌ**) لأنَّ الإخبارَ عن الموصوف ، إخبارٌ عن صفته[1] .

(**فَإِنِ انْتَفَى**) شرطُ القسم الأول[2] ، أو (**الشَّرْطَانِ مَعًا**) فى القسم الثانى[3] (**نَحو : « ثَوْبُ زَيْدٍ » وَ « غُلَامُهُ »**) مما الإضافة فيه تفيد الملك (**وَ « حَصِيرُ الْمَسْجِدِ » وَ « قِنْدِيلُهُ »**) مما الإضافة / فيه تفيد الاختصاص ، فإن المضاف فى هذه الأمثلة الأربعة ليس بعضَ المضاف إليه ، ولا يصحّ الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ، ولا المضاف إليه فيها ظرف للمضاف . [٢١٠/ب]

(**أَوِ**) انتفى الشرط (**الثَّانِى**) من شرطَىِ القسم الثانى (**فَقَطْ ، نَحو : « يَوْم الْخَمِيسِ »**) فإن « اليومَ » وإن كان يصح أنْ يُخبر عنه بـ « الخميس » فيقال : « هذا اليومُ الخميسُ » لكنَّ « اليوم » ليس بعض « الخميس » فإضافته من إضافة المسمَّى إلى الاسم .

(**أَوِ**) انتفى الشرط (**الثَّانى**) من الشرطين[4] (**فَقَطْ ، نَحو : « يَدُ زَيْدٍ »**) فإن « اليد » وإن كانت بعض « زيد » لكنها لا يصحّ أن يُخبر عنها بزيد ، فلا يقال :

---

(١) قال ابن مالك فى شرحه على التسهيل ٢٢٣/٣ : « ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات » .

(٢) القسم الأول : وهو الإضافة التى تكون على معنى « فى » وشرطها : أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف كما سبق آنفا .

(٣) القسم الثانى : وهو الإضافة التى تكون على معنى « مِنْ » ـــ والشرطان هما : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، وأن يكون المضاف إليه صالحا للإخبار به عن المضاف .

(٤) « من الشرطين » ساقطة من خ ٣ .

« هذه الْيَدُ زيدٌ » فإضافتُها من إضافة الجزء إلى كلِّه .

وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى « مِنْ » أو « فى » (**فَالْإِضَافَةُ بِمَعْنَى لَامِ الْمِلْكِ**) كما فى « ثوبُ زيدٍ » و « غلامُه » (**أَوْ**) لام (**الاخْتِصَاصِ**) كما فى بقية الأمثلة .

ويدخل فى ذلك الإضافة اللفظية كـ « ضارب زيدٍ » فإنها بمعنى اللام[1] ، كما صرّح به ابنُ جِنّى[2] ، والشَّلَوْبينُ[3] .

وإلى ذلك يُشير قولُ الناظم :

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ ، وَانْوِ « مِنْ » أَوْ « فِي » إِذَا لَمْ يَصْلُحِ الَّا ذَاكَ ، وَاللَّامَ خُذَا[4]
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ[5] ....

(١) فى منهج السالك ص ٢٦٩ : « وزعم بعض أصحابنا أن الإضافة فى اسم الفاعل على هذا ، وفى الأمثلة التى تعمل عمله وفى اسم المفعول المضاف للمفعول المنصوب هى على معنى اللام ، والأصل : هذا ضارب لزيد ، ومُعطًى للدراهم ، واستدل على ذلك بأن وصولها باللام إلى ما تضاف إليه سائغ فى فصيح الكلام نحو قوله تعالى : ﴿ **فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ** ﴾ [فاطر : ٣٢] ﴿ **حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ** ﴾ [النساء : ٣٤] ﴿ **مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ** ﴾ [القلم : ١٢] » اهـ [وينظر همع الهوامع ٤٧/٢] .

(٢) فى الخصائص ٢٦/٣ .

(٣) كما يفهم من إطلاق كلامه فى شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٢/٢ : ٨٤٣ تحقيق د/ تركى العتيبى ، نشر مكتبة الرشد .

(٤ ، ٥) أى : اجرر الثانى ، وهو المضاف إليه ، وَانْوِ ـــ أى : تخيل ـــ وجود « مِنْ » أو « فِى » إذا لم يصلح فى التأويل إلا تقدير أحدُهما ، فإن لم يصلح أحدهما ، فخذ اللام ، وانوها فى كل موضع ـــ سوى الموضع الصالح لهذين الحرفين .

و « الثانى » مفعول مقدم باجْرُرْ « مِنْ » مفعول بانْوِ ، قصد لفظه ، « أوفى » معطوف على « مِنْ » « أو » للتقسيم ، « ذاك » فاعل يصلح وهو إشارة لنيّة (من أوفى) « واللامَ » مفعول بخذا ، والألف فى « خذا » بدل من نون التوكيد الخفيفة « لما » متعلق بخذا ، و « ما » موصلة ، وصلتها : سوى ذينك .

فعُلِم منه أنَّ كلَّ إضافةٍ امتنع فيها أن تكون بمعنى « مِنْ » أو « فِى » فهى بمعنى اللام تحقيقًا ، حيث يمكن النطق بها ، كـ « غُلَامِ زيدٍ »[1] أو تقديرًا ، حيث لا يمكن النطق بها نحو « ذِى مَالٍ » و « عند زيدٍ » و « مَعَ عمرٍو » .

وامتحان هذا بأن تأتِىَ مكان المضاف بما يُرادفه ، أو يقاربه ، نحو : صاحب ، ومكان ، ومُصَاحِب .

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنى اللام ، وبمعنى « مِنْ » ولا ثالث لهما وما أوهم معنى « فى » فهو على معنى اللام مجازًا قاله الشارح[2] .

وذهب أبو الحسن بن الضائع إلى أن الإضافة لا تكون إلَّا بمعنى اللام على كل حال ، وكان يقدِّرُ فى « ثوب خزٍّ » ونحوه ، ويقول : الثوبُ مستحق للخزِّ بما هو أصله[3] .

وذهب أبو حيان إلى أنّ الإضافةَ ليست فى تقدير حرف مما ذكروه ، ولا على نيَّته[4] .



(١) « زيد » ساقطة من خ ٣ .

(٢) يعنى ابنَ الناظم فى شرح الألفية ص ٣٨١ ـــ صرح بهذا أكثر الأئمة ، [ينظر الأصول ٥٣/١ ، الإيضاح ٢٧٨ ، اللّمع ١٦٥ .

(٣) ينظر ـــ فيما نُسِب إلى ابن الضائع ـــ الارتشاف لأبى حيان ٢/ ٥٠٥ .

أما فى شرح ابن الضائع لجمل الزجاجىّ ففيه الإضافة بمعنى (اللام) وبمعنى (مِنْ) ص ١٦٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩ [رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر] .

(٤) وهذا رأى أبى حيان فى الارتشاف ٥٠٢/٢ ـــ أما رأيه فى .. النكت الحسان ص ٣٥٤ فموافق لرأى الجمهور فقد قال : « وهى بمعنى اللام إن أضيف إلى غير الجنس ، وبمعنى « من » إن أضيف إلى الجنس » ا هـ .

(فَصْلٌ : وَالْإِضَافَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ) :

• نَوْعٌ يُفِيدُ تَعْرِيفَ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ) المضافُ إليه (مَعْرِفَةً كَـ « غُلَام زَيْدٍ ») فـ « غلام » قبل الإضافة نكرة ، فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها (وَتَخْصِيصَهُ بِهِ) أى : تخصيص المضاف بالمضاف إليه (إِنْ كَانَ) المضاف إليه (نَكِرَةً ، كَـ « غُلَامُ امْرَأَةٍ ») فـ « غلام » قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص ، فلما أضيف إلى النكرة تخصَّص بها ، والمراد بالتخصيص ، مالا يبلغ درجة التعريف ، فإنَّ « غلامَ امرأة » أخصُّ من « غلام » ولكنه لم يتميّز بعينه كما تميَّز « غلام زيد » به ، قاله فى المغنى[(١)] .

[١/٢١١] / وإلى ذلك يشير قول الناظم .

.... وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلَا[(٢)]

(وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ الْغَالِبُ) ولذلك صدَّرَ به الكلامَ ، فكلٌّ من المتضايفين مُؤَثِّر فى الآخر ، فالأول يؤثر فى الثانى الجرَّ ، والثانى يؤثر فى الأول التعريفَ أو التخصيص .

•(وَنَوْعٌ يُفِيدُ تَخْصِيصَ الْمُضَافِ دُونَ تَعْرِيفِهِ) وذلك قسمان :

قسمٌ يقبل التعريفَ ، ولكنْ يجب تأويلُه بنكرة ، وقسمٌ لا يقبله أصلًا .

---

(١) تحت عنوان : الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة ، وهى عشرة [ينظر المغنى ٢/٥١٠ تحقيق محيى الدين .

(٢) أى : واخصص الأول وهو المضاف ، أو عرِّفه بالذى تلاه ، وهو المضاف إليه . « أوَّلَا » مفعول : اخصص ، « أو » حرف عطف وتقسيم « التعريفَ » مفعول ثانٍ لـ « أعطه » والهاء هى المفعول الأول « بالذى » جار ومجرور متعلق بأعط ، والباء للسببية ، « تلا » فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر يعود على « الذى » ، والجملة صلة « الذى » والعائد محذوف أى : تلاه .

فالأول : ضابطه أن يقع موقع مالا يكون معرفة[1] ، كقوله :

أَبِالْمَوْتِ الَّذِى لَا بُدَّ أَنِّــى مُلَاقٍ ــ لَاأَبَاكِ ــ تُخَوِّفِينِى[2] ١٦٧

ونحو « رُبَّ رَجُلٍ وأخيه » و « كم ناقةٍ وفصيلِها » و « جاء وحدَه » فهذه المضافات إلى المعرفة[3] ، يجب تأويلها بنكرة ؛ لأنَّ « لا » لا تعمل فى المعارف ، و « رُبَّ » و « كم » لا يجرَّان المعارف ، والحال لا يكون معرفة ، فالإضافة فى هذه ونحوِها ، تفيدُ التخصيص دون التعريف .

(وَ) الثانى (**ضَابِطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مُتَوَغِّلًا**) أى : شديد الدخول (**فِى الْإِبْهَامِ**) يقال : « وَغِلَ » فى الشىء ، إذا دخل فيه دخولًا بيِّنًا (**كَـ « غَيْرٍ »** و « **مِثْلٍ** » **إِذَا أُرِيدَ بِهِمَا مُطْلَقُ الْمُمَاثَلَةِ وَالْمُغَايَرَةِ ، لَا كَمَا لُهُمَا**) من كلِّ وجه .

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من خ ٣ .

(٢) هذا البيت من الوافر ، نسب إلى أبى حية النميرى فى الخزانة ١١٦/٢ ، واللسان (أبى) ١٢/١٨ ، والدرر ١٢٥/١ ونسب إلى الأعشى فى أمالى ابن الشجرىّ ، وليس فى ديوانه ــ وهو بلا نسبة فى المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ ، والايضاح ٢ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، والمنصف ٣٣٧/٢ ، والأصول ٣٩٠/١ ، والتبصرة ٣٩١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٣ ، وشذور الذهب ٣٢٨ .

وقوله : « أبِالموتِ » الهمزة للاستفهام وبالموت ، جار ومجرور متعلق بـ « تخوفينى » وهذا الفعل أصله : تخوفيننى فحذفت إحدى النونين فقيل الأولى ، وقيل الثانية ، وياء المخاطبة فاعل ، والياء التي بعد النون مفعول به .

والشاهد هنا فى قوله : « لا أباك » حيث استعمل كلمة « أبا » اسما للا النافية للجنس ، وأضافها إلى ضمير المخاطبة ، فيكون قولهم : « لا أبالك » من باب الإضافة ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وقال أبو علىّ : حَذْفُ اللام من « أبالك » إنما يكون فى الضرورة ، ولولا أنها فى حكم الثابت فى اللفظ ؛ لما عملت « لا » لأنها لا تعمل إلا فى نكرة . [ينظر الإيضاح ٢٥٩] .

(٣) وهى : أباكِ ، وأخيه ، وفصيلها ، ووحدَه ، على الترتيب .

قال أبو البقاء : إذا أريد بـ « غير » المغايرة من كلِّ وجه ، تَعَرَّفَتْ بالإضافة كقولك : « هذه الحركةُ غيرُ السكون » ، وإن أُرِيد بها غيرُ ذلك ، لم تتعرَّف ؛ لأن المغايرة بين الشيئين لا تخصُّ وجها بعينه ــ انتهى[١] .

فَجَعَل المقتضِى للتعريف وُقُوعَها بين متضادين ، وبه قال السِّيرافى[٢] ، وجَعَل المانعَ من التعريف ، شِدَّةَ الإبهام ، وبه قال ابنُ السرَّاج[٣] ، وارتضاه الشَّلَوْبِين[٤] .

وبيان الإبهام فيها ، أنك إذا قلت : « غيرُ زيدٍ » فكل شيء إلا زيدًا غيره ، وكل ما ما صدق وصفه بالمغايرة ، صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحدًا ، أو اشتركا فى وصف من الأوصاف ، ولا تكاد جهاتُ المماثلة تنحصر .

وذهب سيبويه والمبرد إلى أنّ سببَ تنكيرهما أنَّ إضافتَهما للتخفيف[٥]

---

(١) ينظر : التبيان لأبى البقاء العكبرى ١/ ١٠ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٢٦/٣ : ٢٢٧ : « وقد يُعنى بـ (غير ، ومثل) مغايرة خاصة ، ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى « غير » إذا وقع بين ضدَّين كقوله :

فليكن المغلوبُ غيْرَ الغـالبِ وليكن المسلوبُ غيـرَ السالب

[illegible] أن يحمل على ذلك [illegible] عَليهم غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة ٧] لوقوع « غير » فيه بين متضادين ، وليس ذلك بلازم ... إلخ »ا هـ .

(٣) فى الأصول لابن السراج ٥/٢ : « والنكرة إذا أضيفت إلى المعرفة صارت معرفة ، نحو : غُلامُ زيد ، والنكرة تضاف إلى النكرة وتكون نكرة ، نحو : راكبُ حمارٍ ، فأما « مثل » و « غير » و « سوى » فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن ؛ لأنهن لم يخصصن شيئًا بعينه » [وينظر ابن يعيش ١٢٥/٢ ، والرضىّ ٢٧٥/١ .

(٤) ينظر : التوطئة لأبى علىّ الشَّلَوْبين ص ٢٣٣ ت يوسف أحمد المطوعى .

(٥) قد يفهم ذلك من كلام سيبويه فى كتابه ٢٧٢/١ ــ ولكن لم يرد فى المقتضب أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتما اسم الفاعل بمعنى الحال [ينظر المقتضب ٢٨٨/٤] =

لمشابهتهما اسمَ الفاعل بمعنى الحال ، ألا ترى أنَّ « غيرك » و « مثلك » بمنزلة مغايرك ، ومماثلك واختاره أبو حيان فى « النكت الحسان »[(١)] .

وهذا النوع مرجعه إلى السماع ، ومنه : شِبْهُك[(٢)] ، وخِدْنُك[(٣)] ، وضَرْبُك ، وتِرْبُك ، ونَحْوُك ، ونِدُّك[(٤)] ، وحَسْبُك ، وشَرْعُك[(٥)] .

وأما مثلك ، وغيرك : فإذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة[(٦)] (**وَلِذَلِكَ صَحَّ وَصْفُ النَّكِرَةِ بِهِمَا فِى**) نحو (« **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ**

= نعم جاء ذلك منسوبًا إلى السِّيرافى ، ففى شرح الكافية ٢٧٥/١ يقول الرضى : « وقال أبو سعيد فى « مثلك ، وغيرك وما فى معناهما) إنها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم الفاعل مضافًا إلى مفعوله ، أى : مماثلك ، ومشابهك ، ومغايرك ... » .

(١) ينظر : النكت الحسان ص ٣٥٦ رسالة ماجستير بجامعة الأزهر ، تحقيق د/ محمد عبد النبى .

وذكره ابن مالك أيضا فى شرح عمدة الحافظ ٢٧٢/١ .

(٢) فرّق المبرّد بين « شِبهك » و « شَبِيهك » فقال : « وأما » شبيهُك » فلا يكون إلا معرفة ، لأنه مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما مضى ... » [وينظر التبصرة للصيمرىّ ٢٩٠/١ ؛ وابن يعيش ١٢٦/٢] .

(٣) فى المصباح (خدن) « الخِدْن : الصديق فى السر والجمع أخدان ، مثل : حِمْل وأحمال ، وخادنته صادقته .

(٤) ما فى معنى مثلك : شبهك ، وضربك ، وتربك ، ونحوك ، ونِدُّك .

(٥) « شَرْعُك » فى معنى : حسبك ، قال ابن يعيش ٥٠/٣ : (« شرعك » بمعنى حسبك من (شرعت فى الأمر) إذا خضت فيه ، أى : هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه » .

[وينظر المقتضب ٢٨٨/٤ : ٢٨٩ ، والارتشاف ٥٠٣/٢] .

(٦) وذلك لإبهامهما ، وإضافةُ واحدٍ منهما لا تُزيل إبهامَه ، وإنما يزول الإبهام بأمر خارج عن الإضافة كوقوع « غير » بين ضدين نحو : « مررت بالكريم غير البخيل » فبوقوع « غير » بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأنَّ جهةَ المغايرة تتعيَّن ، بخلاف خُلُوِّها من ذلك نحو : « مرت برجل غيرك » فإن الغيرية غيرُ منحصرة .

مِثْلِكَ » **أَوْ** « **غَيْرِكَ** ») والنكرةُ لا تُوصَف بالمعرفة .

(**وتُسَمَّى ٱلإِضَافَةُ فِى هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ**) وهما ما يفيد تعريف المضاف ، أو تخصيصَه ، وما يُفيد تخصيصَ المضاف دون تعريفه (**مَعْنَوِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ أَمْرًا مَعْنَوِيًّا**) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (**وَ**) تسمى أيضا (**مَحْضَةً** ، **أَىْ : خَالِصَةً مِنْ تَقْدِيرِ الانْفِصَالِ**) إذ ليس قولنا : « غلامُ زيدٍ مثلُك » فى تقدير : غلامٌ لزيد / مثلٌ لَكَ . [٢١١/ب]

• (**وَنَوْعٌ لَا يُفِيدُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ**) التعريف ، أو التخصيص (**وَضَابِطُهُ : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً تُشْبِهُ الْمُضَارِعَ فِى كَوْنِهَا مُرَادًا بِهَا الْحَالُ أَوْ الاسْتِقْبَالُ**) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ « يَفْعَلُ » وَصْفًا ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْدَلُ(١)

فخرج بالصفة المصدر المقدر بـ « أَنْ » والفعل ، فإنَّ إضافته محضة ـ خلافا لابن طاهر(٢) ، وابن بَرْهَان(٣) ، وابن الطَّرَاوَة(٤) ـ بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله :

---

(١) يعنى أن المضاف إذا كان وصفا مُشْبِهًا « يفعل » أى : مشبها المضارع فى العمل والدلالة على الحال والاستقبال ـ فإنه لا يُعْدَل عن تنكيره ، أى : لا يفارقه التنكير أبدًا . و « المضاف » فاعل بـ « يشابه » و « يفعلُ » مفعوله ، قصد لفظه ، « وصفا » حال من المضاف ، والفاء فى « فعن » واقعة فى جواب الشرط الذى هو « وإن يشابه » وعن تنكيره متعلق بـ « يُعْدَل » .

(٢ ، ٣ ، ٤) ابن طاهر : هو أبو بكر محمد بن أحمد ، رحل إلى مراكش وتوفى سنة ٥٨٠ هـ ـ وابن برهان : أبو القاسم عبد الواحد بن علىّ العكبرىّ المتوفى سنة ٤٥٦ هـ ـ .
وابن الطراوة : هو أبو الحسين سليمان بن محمد المتوفى سنة ٥٢٨ هـ سبقت الترجمة لهم .
وقال أبو حيان فى الارتشاف ٥٠٥/٢ : « مذهب الجمهور أن إضافة المصدر لمرفوعه ، أو منصوبه محضة ، وذهب ابن بَرْهان ، وابن الطراوة إلى أنها غير محضة ، فلا تعرف =

إنَّ وَجْدِى بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِى عَاذِرًا مَنْ عَهِدْتُ فِيكَ عَذُولَا[١] ـ ١٦٨

فوصف « وجدى » وهو مصدرٌ مضاف إلى ياء المتكلم بـ « الشديد » .

ومثله المصدر الواقع مفعولًا له ، نحو : « جئتُك إكرامَك » فإنَّ إضافته محضة ، خلافا للرياشىِّ[٢] .

• وخرج بـ « تشبه المضارع » إلى آخره ، اسمُ التفضيل ، نحو : « أفضلُ القومِ » فإن إضافته محضة[٣] عند الأكثرين .

= [وينظر ردّ ابن مالك على ابن بَرْهان فى هذه المسألة فى شرح التسهيل ٢٢٨/٣] .

(١) هذا البيت من الخفيف ، فى العينى على هامش الخزانة ٣٣٦/٣ ، والهمع ٤٨/٢ ، ٩٣ ، والأشمونى ٢٤٢/٢ ، والدرر ٥٦/٢ ، ١٢٤ ولم يُنسب لقائل .
و « عاذرًا » مفعول ثالث مقدم لِـ أرانى » والأول هو « الياء » ، والثانى : مَنْ عهدتُ » والعائد محذوف أى : عهدته و« عَذُولًا » حال من العائد المحذوف ، وجملة « أرانى » خبر « إنّ » فى محل رفع .

(٢) الرياشىّ : هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشىّ اللغوىّ النحوىّ المتوفى سنة سبع وخمسين ومائتين ، قرأ على المازنىّ النحو ، وقرأ عليه المازنى اللغة ، قال المبرد : سمعت المازنىَّ يقول : قرأ الرياشىّ علىّ كتاب سيبويه ، فاستفدتُ منه أكثر مما استفاد منّى — يعنى أنه أفاده لغتَه وشعره ، وأفاد هو النحو ... قال السِّيرافىّ : وكان عالما باللغة والشعر ، كثير الرواية عن الأصمعىّ ، وأخذ عن المبرد ، وابن دريد ، ورياش رجل من جذام ، كان أبوه عبدا ، فنسب إليه ، انتهى ووثقه الخطيب فى تاريخ بغداد . صنّف كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب ، وغير ذلك . [بغية الوعاة ٢٧/٢] .

وفى منهج السالك لأبى حيان ص ٢٧٠ : « والمفعول من أجله نحو : « جئتك ابتغاء الخير » ذهب الجَرْمى ، والرِّياشىّ إلى أنه لايتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، وذهب الجمهور إلى أنه يتعرف بها » .

(٣) ووجه أنّ إضافته محضة — وهو مذهب سيبويه والأكثرين : ثبوت لزوم التعريف من نعتِ المعرفة به ، وعدم جواز جرّه بـ « رُبَّ » وعدمِ نصبه على الحال ، وقد نصّ =

خلافًا لابن السراج[١] والفارسيِّ[٢] ، وأبى البقاء[٣] ، والكوفيين ، وجماعة من المتأخرين : كالجُزولىِّ[٤] ، وابنِ أبى الربيع[٥] ، وابنِ عصفور ونسبه[٦] إلى سيبويه ـ وقال : إنه الصحيح ، بدليل قولهم : « مررت برجلٍ أفضل القومِ » ولو كانت إضافته محضة ، لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وأنَّ المخالف خَرَّج ذلك على البدل ، فيكون من بدلِ المعرفة من النكر ، قال : وذلك باطلٌ ؛ لأن البدل بالمشتق يقلُّ ـ انتهى كلام ابنِ عصفور فى شرح الجمل .

وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره[٧] ، إنما حكاه ابنُ مالك عن الفارسىّ[٨] واختار خلافَه ، وزعم أنّ ذلك قولُ سيبويه[٩] .

= سيبويه على أنَّ العرب لا تنصبه حالا [ينظر سيبويه ١/١٠٥ ، ٢٧٣ .

(١) الأصول ٢/٦ .

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/٨٨٤ وما بعدها .

(٣) شرح لمع ابن جنى ورقة ١٠٩ (مخطوط) ونص عبارته : « والقسم الرابع : إضافة « أفعل » إلى ما هو بعض له ، وذلك نحو قولك : « زيد أفضل القوم » فالإضافة هنا غير محضة ، و « أفضل » « نكرة .. » .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/٨٨٤ .

(٥) البسيط فى شرح الجملة ٢/١٠٤١ .

(٦) يعنى : ابنَ عصفور ، ونص عبارته فى شرح الجمل ٢/٧٢ : « فثبت أن إضافتها غير محضة ، وهو مذهبُ سيبويه ـ رحمه الله ـ » اهـ .

قول ابن عصفور : وهو مذهب سيبويه غير دقيق ، فكلام سيبويه فى كتابه واضح فى أن إضافة « أفعل » محضة .

(٧) يعنى : ابنَ عصفور .

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٩) يعنى : وزعم ابنُ مالك أن ما اختاره قولُ سيبويه ، وذلك قوله فى شرح التسهيل ٣/٢٢٨ : « ونبهتُ أيضا على أن الصحيح فى إضافة « أفعل » التفضيل كونُها محضة ، نصّ على ذلك سيبويه ـ رحمه الله ... » اهـ .

• وخَرَجَ أيضا(١) : الصفةُ التى تكون بمعنى الماضى ، نحو : « ضاربُ زَيدٍ أمسِ » فإنّ إضافتَها محضةٌ على الصحيح(٢) ـــ خلافا للكسائىِّ(٣) .

• وَخَرَجَ أيضا : الصفةُ التى لم تعمل ، نحو : « كاتبُ القـاضى » ، و « كاسبُ عِيَالِه » فإنّ إضافتها محضةٌ (٤) .

---

(١) أى بقوله : أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع فى كونها مرادًا بها الحال أو الاستقبال .

(٢) اسم الفاعل المضاف ، إذا كان بمعنى الماضى فقط ، كانت إضافته حقيقية ؛ لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله ، ولا يكون نحو : ضارب زيد أمس ، فى معنى : ضاربٌ زيدًا ، ولهذا لا توصف به النكرة ، ولا ينصب على الحال ، ولا يخفض بِرُبَّ ... [ينظر المغنى ٦٧٦/٢ ، وحاشية الصبّان على الأشمونى ٢٣٩/٢] .

(٣) خلاف الكسائىِّ موضح فى باب إعمال اسم الفاعل ص [٢٧١ : ٢٧٢] من هذا الجزء .

(٤) واعلم أن اسم الفاعل بمعنى المضىّ لا ينصب ؛ لأنه لم يشبه الفعل ، فإذا كان كذلك ، فإضافته كإضافة جميع الأسماء ، والإضافة فى جميع الأسماء إنما هى مُعَرِّفة إلا في أبواب ستة فإنها لا تعرِّف :

إحدها : كلّ شاة وسَخْلَتِها بدرهم » فيمن خفض (وسخلتها) التقدير : وسخلةٍ لها ، ولو كانت الإضافة معرِّفةً ؛ لما جاز أن يعطف على « شاة » لأنّ شاة مخفوضة بـ « كلّ » وكلّ إنما تخفض النكرة هنا .

[illegible] وليست الإضافة [illegible] لو كانت مُعَرِّفة ، لما عطفت على « رجل » لأن « لا » لا تعمل فى معرفة .

الثالث : نحو قوله :

* وَأَىُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا *

فـ « جارها » وإن كان مضافا إلى ضمير هيجاء ، فإنه نكرة ، وكأنه قال : أىّ فتى هيجاء ، وأى جار هيجاء ؛ لأنّ « أيًا » إذا أضيفت إلى واحدٍ ، لم يكن إلا نكرة ؛ لأنه فرد الجنس .

والهيجاء : الحرب ، وأراد بفتاها : القائم بها المبلى فيها ، وبجارها : المجير منها ، الكافى لها .

الرابع : « رُبَّ رَجُلٍ وأخيه » لأن « رُبَّ » لا تخفض إلا النكرات ، ولا يعطف على محفوضها إلا النكرات . =

(وَهَذِهِ الصِّفَةُ) الشبيهة للمضارع فى إرادة الحال والاستقبال (ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ) كما يُؤْخَذ من أمثلة النظم[1] :

• (اسْمُ الْفَاعِلِ) المضافُ لمعموله الظاهر أو المضمر .

فالأول : (كـ « ضَارِبُ زَيْدٍ) الآن أو غدا[2] .

(وَ) الثانى : نحو : (« رَاجِينَا ») الآن أو غدًا .

ومنه أمثلة المبالغة ، كـ « شرَّابُ العسلِ » .

• (وَاسْمُ الْمَفْعُولِ) المضاف لمعموله ، سواء أكان من ثلاثىٍّ أَمْ لَا[3] .

فالأول : (كـ « مَضْرُوبُ الْعَبْدِ » الآن أو غدًا[4] .

(وَ) الثانى : نحو : (مُرَوَّعُ الْقَلْبِ ») بفتح الواو المشددة .

= الخامس : قالوا : « هذه ناقة وفصيلُها راتعان » فـ « راتعان » صفة للناقة والفصيل ، ولا بدّ للفصيل أن تكون إضافته غير معرَّفة ، كأنه قال : هذه ناقة وفصيلٌ لها راتعان ؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

السادس : « كم رجل وأخيه » فيلزم أن يكون « وأخيه » نكرة بمنزلة : رجل ؛ لأن تمييز « كم » الخبرية لا يكون إلا نكرة .

فهذه ستة أقسام الإضافة فيها لا تكون إلا غير محضة ، مع أن المضاف ليس صفة .

[ينظر البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٣١١/١ ، ١٠٣٩/٢ : ١٠٤٠] والكلام مُلَخَّص منه .

(١) التى جاءت فى قوله :

كُرُبَّ رَاجِينَا ، عَظِيمِ الْأَمَـلِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحِيَـلِ

(٢) أى : للحال أو الاستقبال ، واسم الفاعل يشبه المضارع فى المعنى واللفظ ، فمكرِم فى معنى يُكرِم ، ومثله فى اللفظ ، لا فرق بينهما فى الحركات والسكنات والزيادة .

(٣) فى خ ٣ « أو » والصواب : أم .

(٤) اسم المفعول يشبه الفعل المضارع المبنىّ للمفعول فى المعنى دائما ، وفى اللفظ أحيانا نحو : يُخْتَار ، مُخْتَار .

• (**وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**) باسم الفاعل ، المضافةُ لمعمولها مجردة كانت أَوْلَا .

فالأول : (كـ « **حَسَنُ الْوَجْهِ** ») الآن[١] (وَ « **عَظِيمُ الْأَمَلِ** ») الآن (وَ « قَلِيلُ الْحِيَلِ ») الآن .

والثانى : (كـ « مستقيمُ القامةِ » ، ومعتدلُ الطبيعة » .

فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنًى ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة مضافان إلى مرفوعهما معنًى .

وإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة ، لا يفيدها تعريفًا (**وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ / هَذِهِ الْإِضَافَةَ لَا تُفِيدُ الْمضَافَ تَعْرِيفًا ، وَصْفُ النَّكِرَةِ بِهِ**) أى : بالوصف المضاف (**فِى نَحْوِ** : ﴿ **هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ** ﴾)[٢] فـ « هديًا » نكرة منصوبة على الحال ، و « بَالِغَ الكعبةِ » نعتُها ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

[٢١٢/أ]

(**وَوُقُوعُهُ حَالًا فِى نَحْوِ** : ﴿ **ثَانِىَ عِطْفِهِ** ﴾)[٣] فـ « ثَانِىَ » حالٌ من الضمير المستتر فى « يُجادِلُ » من قوله تعالى : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَـٰدِلُ فِى اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾[٤] والحال واجبُ التنكير ، والأصل عدمُ التأويل (**وَقَوْلُهُ**) وهو أبو كبير الهُذلى يمدح تأبَّط شرًّا ، وكان زوجَ أُمِّه :

٣١٦ ــ (فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا) سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ[٥]

---

(١) إنما قال : « الآن » لأن الصفة المشبهة لا تكون إلا بمعنى الحال ، وهى تشبه المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

(٢) من الآية [٩٥] من سورة « المائدة » .

(٣) من الآية [٩] من سورة « الحج » .

(٤) من الآية [٨] من سورة « الحج » .

(٥) هذا البيت من الكامل للهُذَلى فى شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٠ ، والكامل ص ١٧١ ، والمغنى ٥١١/٢ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢٤٠/٢ .

فـ « حُوش » ــ بضم الحاء ، وسكون الواو ، وبالشين المعجمة ــ صفة مُشَبَّهة ، حال من الهاء المجرورة بالباء[١] العائدة إلى « تأبط شرًّا » ، ومعناه : حديد الفؤاد[٢] ، و « المبطَّن » الضامر البطن ، وهو وصف محمود فى الذكور ، و « السُّهُد » ــ بضم السين المهملة ، والهاء القليل النوم ، و « الهَوْجَل » الأحمق .

(**وَدُخُولُ « رُبَّ » عَلَيْهِ فِى قَوْلِهِ**) وهو جرير يهجو الأخطل :

٣١٧ ــ (**يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ**) لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا[٣]

فأدخل « رُبَّ » على « غابطنا » ولو كان معرفةً لما صحَّ ذلك[٤] ، وهو من الغِبْطة ، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه ، عكس الحسد .

(**والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا**) أى : هذه الإضافة ، وهى إضافة الصفة لمعمولها (**لَا تُفِيدُ تَخْصِيصًا : أَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ** : « **ضَارِبُ زَيْدٍ** ») بالخفض (« **ضَارِبٌ زَيْدًا** » بالنصب (**فَالاخْتِصَاصُ**) بالمعمول (**مَوْجُودٌ قَبْلَ الْإِضَافَةِ**) فلم تُحدِث الإضافةُ تخصيصًا .

وفى ذلك ردٌّ على ابن مالك ، حيث ردّ[٥] على ابنِ الحاجب فى قوله : ولا

---

(١) ق « به » .

(٢) أى : جرئ القلب .

(٣) هذا البيت من البسيط لجرير فى ديوانه ص ١٦٣ ، وسيبويه ٢١٢/١ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩١١/٢ ، والعينى ٣٦٤/٣ ، واللسان (عرض) ٣٦/٩ ، والمغنى ٥١١/٢ [الصدر فقط] وبلا نسبة فى المقتضب ٢٢٧/٣ : ٢٨٩/٤ ، والهمع ٤٧/٢ [صدره فقط] والأشمونى ٢٤٠/٢ ومعنى البيت : ربّ إنسان يغبطنى بمحبتى لكم ، لو كان مكانى للاقى ما لاقيته من حرمان .

(٤) أى : فبقى اسم الفاعل المضاف إلى معرفة على ما كان عليه من التنكير فدخلت عليه « رُبَّ » .

(٥) أى : ابن مالك .

تفيدُ إلَّا تخفيفا[١] ، فقال : بل تفيدُ أيضا التخصيصَ ، فإنَّ « ضاربُ زيدٍ » أخصُّ من « ضارب »[٢] .

قال فى المغنى : وهذا سهوٌ ؛ فإنَّ « ضاربُ زيدٍ » أصله « ضاربٌ زيدًا » بالنصب وليس أصله « ضاربًا » فقط ، فالتخصيص حاصلٌ بالمعمول قبل أنْ تأتى بالإضافة ـ انتهى[٣] ـ .

وما قاله ابنُ مالك ، تَبِع فيه ابنَ الضائع فى اعتراضه على ابنِ عصفور حيث قال[٤] : وأما قولُه : ولا تخصيص ، فغير صحيح ؛ لأنك إذا قلتَ : « هذا ضاربُ امرأةٍ » فقد خصَّصْتَ المضافَ بالمضاف إليه ، مع كون الإضافة غير محضة ، ـ انتهى ـ[٥] .

(**وَإِنَّمَا تُفِيدُ هٰذِهِ ٱلْإِضَافَةُ التَّخْفِيفَ**) ؛ لأنَّ الأصلَ فى الصفةِ أنْ تعملَ النصبَ ، ولكنَّ الخفضَ أخفُّ منه ، إذْ لا تنوينَ معه ، ولا نون ـ قاله فى المغنى[٦] .

---

(١) ينظر الكافية لابن الحاجب ١٢٣ تحقيق د/ طارق نجم .

(٢) ذكر ابنُ هشام فى المغنى ٥١١/٢ أن هذا الردّ لابن مالك فى كتابه « التحفة » .

(٣) المغنى ٥١١/٢ .

(٤) يعنى : ابنَ الضائع .

(٥) هذا الكلام المنسوب لابن الضائع ، يوجد ما يخالفه فى شرح الجمل لابن الضائع ص ٣٦٧ وفيه يقول : « وغير المحضة هى التى لا يتخصص الأول بها بالثانى إذا كان نكرة ، ولا يتعرف به إذا كان معرفة » اهـ .

وهى عبارةُ ابنِ عصفور الذى قال فى شرح الجمل ٧٠/٢ « فغير المحضة هى التى لا يكتسب المضاف بها من المضاف إليه تعريفا إن أضيف إلى معرفة ، ولا تخصيصًا إنْ أضيفَ إلى نكرة » اهـ .

(٦) ٥١١/٢ .

(أَوْ) تفيدُ (رَفْعَ الْقُبْحِ .

أَمَّا التَّخْفِيفُ فَبِحَذْفِ التَّنْوِينِ الظَّاهِرِ) من المضاف (كَمَا فِي « ضَارِبِ زَيْدٍ » وَ « ضَارِبَاتِ عَمْرٍو ») و « مضروبِ العبدِ » (وَ « حَسَنِ الْوَجْهِ ») .

ففى هذه الصفات تنوينٌ ظاهر ، حُذِف للإضافة[1] .

[٢١٢/ب] (أَوْ) بحذف التنوين (الْمُقَدَّرِ ، كَمَا فِي « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » وَ « / حَوَاجِّ[2] بَيْتِ اللهِ ») .

ففى « ضوارب » و « حَوَاجّ » تنوينٌ مقدَّر ، حُذِف للإضافة ، بدليل نصبهما المفعول ـ قاله الموضح فى الحواشى ـ .

(أَوْ) بحذف (نُونِ التَّثْنِيَةِ ، كَمَا فِي « ضَارِبَا زَيْدٍ » أَوْ) نون (الْجَمْعِ) السالم (كَمَا فِي « ضَارِبُو زَيْدٍ ») ففى التثنية والجمع نون حذفت للإضافة .

(وَأَمَّا رَفْعُ الْقُبْحِ فَفِي نَحْوِ : « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ ») بالجرِّ (فَإِنَّ فِي رَفْعِ « الْوَجْهِ ») على الفاعلية (قُبْحَ خُلُوِّ الصِّفَةِ) المشبهة (عَنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ) لفظًا ، كما قال فى المغنى[3] .

(وَفِي نَصْبِهِ) على التشبيه بالمفعول به (قُبْحَ إِجْرَاءِ وَصْفِ) الفعلِ (الْقَاصِرِ) وهو « حسن » (مُجْرَى) ـ بضم الميم ـ (وَصْفِ) الفعل (الْمُتَعَدِّى) فى نصبه المفعولَ به ، ففى رفع الوجه قبحٌ ، وفى نصبه قبحٌ (وَفِي الْجَرِّ تَخَلُّصٌ مِنْهُمَا) معا ؛ لأنَّ الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفِها ، فيصير فى الصفة ضمير يعود على الموصوف (وَمِنْ ثَمَّ

---

(١) والأصل : ضاربٌ زيدًا ، وضارباتٌ عَمْرًا ، ومضروبٌ العبدَ ، وحسنٌ الوجهَ .

(٢) « حواجّ » تكررت فى خ ٢ .

(٣) ٥١٢/٢ من المغنى .

امْتَنَعَ « **الْحَسَنُ وَجْهِهِ** » بالجرِّ (**لِانْتِفَاءِ قُبْحِ الرَّفْعِ**) على الفاعلية ، لوجود الضمير المضافِ إليه الوجهُ لفظا فإنه يعود على الموصوف .

(وَ) امتنع (**نَحْو** : « **الْحَسَنُ وَجْهٍ**) بالجرِّ أيضا ؛ (**لِانْتِفَاءِ قُبْحِ النَّصْبِ** ؛ **لِأَنَّ النَّكِرَةَ تُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ**)[1] بخلاف المعرفة ، وسيأتى أنَّ الصفةَ المفردةَ المقرونة بـ « أَلْ » لاتصافُ إلى الخالى منها ومن الإضافة إلى تاليها[2] .

(**وَتُسَمَّى الْإِضَافَةُ فِى هَذَا النَّوْعِ**) وهو إضافة الوصف لمعموله (**لَفْظِيَّةً** ؛ **لِأَنَّهَا أَفَادَتْ أَمْرًا لَفْظِيًّا**) وهو حذفُ التنوين ، ونونِ التثنية والجمع ، ورفعُ القبح ، ومرجعهما إلى اللفظ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَذِى الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّه[3] ....

(وَ) تُسمَّى أيضا (**غَيْرَ مَحْضَةٍ ؛ لأنها فى تَقْدِيرِ الانْفِصَالِ**) لأنَّ نحو « ضاربُ زيدٍ » مثلا ، فى تقدير : ضارب هو زيدٍ ، فالضميرُ المستتر فى الصفة فاصلٌ بينها[4] وبين مجرورها تقديرًا .

* * *

(**فَصْلٌ : تَخْتَصُّ الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ**) ــ لكونها غيرَ مَحضة ــ (**بِجَوَازِ دُخُولِ** « **أَلْ** » **عَلَى الْمُضَافِ فِى خَمْسِ مَسَائِلَ**) .

---

(١) أى : والتمييز ينصبُه المتعدّى والقاصر .

(٢) وذلك فى الفصل التالى عقب هذا مباشرة .

(٣) « وذى » الواو عاطفة « ذى » اسم إشارة مبتدأ أول « الإضافةُ » بدل من ذى أو نعت لها « اسمُها لفظية » مبتدأ وخبر ، والجملة خبر « ذى » .

(٤) فى خ ٣ « بينهما » خطأ من الناسخ .

• إحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ) مقرونا (بِـ « أَلْ ») .

وإليها أشار الناظمُ بقوله :

وَوَصْلُ « أَلْ » بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ (كـالْجَعْدِ الشَّعَرْ)[1]

فَـ « الجعد » صفة مشبهة من جَعُد شعره جُعودةً[2] ، ضدّ سَبُط سُبُوطةً ،[3]

و « الشَّعَر ـ بفتح العين ـ مضاف إليه .

(وَقَوْلِهِ :

٣١٨ ـ أَبَأْنَا بِهَا قَتْلَى وَمَا فِى دِمَائِهَا (شِفَاءٌ ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ)[3]

بجرِّ « الحوائم » بإضافة الشافيات[4] ، و « أَبأْنا » ـ بفتح الهمزة الأولى ، والموحدة ، وسكون الهمزة الثانية ـ قتلنا[5] ، والضمير فى « بها » و « هُنَّ »

---

(١) أى أنّ وصل « أل » بهذا المضاف ـ أى الذى إضافته لفظية ـ مغتفر ، إن وصلت « أل » بالثانى ـ وهو المضاف إليه ومثل الناظم بقوله : « الجَعْد الشَّعَرِ » فكلاهما فيه « أل » وفى الإضافة المحضة لا يجوز ذلك فلا يقال : جاءنى الغلامُ الرجلِ .
« ووصل » وصل : مبتدأ ، « أل » مضاف إليه « بذا » جار ومجرور متعلق بوصل « المضاف » بدل من « ذا » « مغتفر » خبر المبتدأ وسُكّن للشعر « إن » حرف شرط « وُصِلت » بالبناء للمفعول فعل الشرط ونائب الفاعل يعود إلى « أل » بالثان » متعلق بوصلت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « كالجعد » خبر لمبتدأ محذوف « الشعر » مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها .

(٢) إذا انبسط واسترسل [اللسان » سبط] .

(٣) هذا البيت من الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ٣١٠/٢ ، والعينى ٣٨٩/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٣ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٣ برواية : وفاءٌ وهُنَّ ، والأشمونى ٢٤٥/٢ وذكر موضع الشاهد فقط « وهنّ الشافيات الحوائم » .

(٤) حيث أضاف الاسم المقترن بأل ؛ لكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفًا .

(٥) ويقال : بَاءَ بفلان قُتِل به .

للسيوف ، وفى « / دِمَائِهَا » للقَتْلَى ، و « الحَوَائم » العِطَاش التى تَحُوم حول الماء ، [١/٢١٣]
جمع حائمة ـــ بالحاء المهملة من الْحَوْم ، وهو الطَّوَاف حولَ الماءِ وغيره ،
و « الشَّافِيَات » جمع شافية ، اسم فاعل من الشفاء .

والمعنى : قتلنا بالسيوف ، وليس فى دماء القتلى التى تهريقها السيوف شفاءٌ[١] ، وإنما السيوفُ هى الشافيات ؛ لأنها آلة السَّفْكِ ، ولولاها ما حصل السَّفْكُ .

• المسألة (**الثَّانِيَةُ : أنْ يَكُون**) المضافُ إليه (**مُضَافًا لِمَا فِيهِ « أَلْ »**) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

أَوْ بِالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِــى[٢] ....

(**كَـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِى »**) فـ « الضارب » صفة مقرونة بـ « أل » مضافة إلى رأس ، ورأس مضاف إلى « الجانى » المقرون بـ « أل » .

(**وَ**) نحو (**قَوْلِهِ :**)

٣١٩ ـــ (لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى) بِمَا جَاوَزَ الْآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ[٣]

[illegible]

و « أقفية » مضافة إلى العِدَى المقرونة بـ « أَلْ » و « الآمال » ـــ بالمدّ ـــ جمع أَمَل ، وهو الرجاء ، و « مِلْأَسْرِ » أصله : مِنَ الأَسْرِ ، فحذفت نون « مِنْ » على لغة

---

(١) لأنهم غير أكفا ، لمن قتلوا من قومنا .

(٢) يعنى : وكذلك يغتفر دخول « أل » على المضاف إذا كان الثانى مضافا إلى ما فيه « أل » « أو بالذى » معطوف على « بالثان » فى البيت قبله « له » متعلق بأضيف وجملة « أُضِيفَ الثانى » من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(٣) هذا البيت من الطويل ، ولا يُعرف قائله ، ورد فى العينى ٣٩١/٣ ، والأشمونى ٢٤٥/٢ .

« زُبَيْدٍ » ، و « بَنِى خَثْعَم » من قبائل اليمن[١] .

• المسألة (**الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ**) المضاف إليه (**مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ مَا فِيهِ** « **أَلْ** » **كَقَوْلِهِ** :

٣٢٠ ـ (الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّى ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالَا[٢]

فَـ « المستحقّة » صفة مفردة مقرونة بـ « أل » مضافة إلى صَفْو ، وصَفْو مضاف إلى ضمير ما فيه « أل » وهو الوُدُّ ، ـ بضم الواو ـ و « النوال » العطاء .

(**وَمَنَعَ الْمُبَرِّد هَذِه**) الأخيرة[٣] ـ لما سيأتى ـ ولم يتعرض لها فى النظم .

• المسألة (**الرَّابِعَةُ : أَنْ يَكُونَ**) الوصفُ (**الْمُضَافُ مُثَنًّى ، كَقَوْلِهِ** :

٣٢١ ـ إنْ يَغْنَيَا عَنِّى الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ) فإنَّنى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِى[٤]

فَـ « المستوطنا » صفة مضافة إلى عَدَن ، ولذلك حُذِفَت النونُ منها ، و« يَغْنَيَا » مضارعُ « غَنِىَ » ـ بكسر النون فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ـ والألف فيه

---

(١) ورد ذكرهما ـ أى : زبيد ، وخثعم ـ فى شعر لعامر بن الطّفَيل فى الكامل ٢١٢/١ [تحقيق محمد أحمد الدالى] .

(٢) هذا البيت من الكامل ، ولا يُعرف قائله ، وقد ورد فى العينى ٣٩٢/٣ ، والأشمونى ٢٤٦/٢ ، والهمع ٤٨/١ ، والدرر ٥٧/٢ .
ومعنى البيت : أنتِ التى تستوجبين خالص محبتى ، وإنى لأمنحك هذه المحبة وإن كنتُ لا أطمع فى شىء مما يطمع فيه المحبون .

(٣) وفى الارتشاف ١٨٧/٣ : « ... والمرأة جاء الضاربُ غلامِها ، وفى هذه خلاف ، ذهب المبرد إلى منع الجرّ وأوجب النصب ، والصحيح الجواز » ا هـ .
ولم أعثر على رأى المبرد فى المقتضب .

(٤) هذا البيت من البسيط ، ولايُعرف قائله ، استُشهِد به فى العينى ٣٩٣/٣ ، والأشمونى ٢٤٦/٢ والهمع ٤٨/٢ ، والدرر ٥٧/٢ .

التثنية على لغة « أكلونى البراغيث »[١] ، والمستوطنا فاعلُه ، وهى جملة شرطية ، وجوابُها : فإننى لستُ .

والمعنى : إن يستغنِ عَنّى المستوطنا عَدَنٍ[٢] ، فإننى لستُ غنيًّا عنهما يومًا من الأيام .

• المسألة **الْخَامِسَةُ : أَنْ يَكُونَ**) الوصفُ المضافُ (**جَمْعًا اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمُثَنَّى**) وطريقَه (**وَهُوَ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ ، فَإِنَّهُ مُعْرَبٌ بِحرفَيْنِ ، وَيَسْلَمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ**) من تغير الحركات (**وَيُخْتَمُ بِنُونٍ زَائِدَةٍ**) بعد علامة الإعراب (**تُحْذَفُ لِلإِضَافَةِ ، كَمَا أَنَّ الْمُثَنَّى كَذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ** :

٣٢٢ ــ لَيْسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِى مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ ، وَلَوْ كَانُوا ذَوِى رَحِمِ[٣]

فـ « المصغى » صفة مجموعة جمع المذكر السالم ، مضافة إلى مسامعهم ؛ لذلك حذفت النون منها ، و « الأخلاَّء » الأصدقاء ، و « الوشاة » جمع وَاشٍ ، وهو النمَّام بين الأخلاء و « الرَّحِم » القرابة .

---

(١) حكى البصريون عن طيء ، وبعضُهم عن أزد شنوءة أنهم يقولون : ضربونى قومُك ، وضربْنَنِى نسوتُك ، وضربانى أخواك ــ بإلحاق علامة الجمع ــ المذكر والمؤنث ــ وعلامة التثنية بالفعل ، ويعبر بعض النحويين عن هذه اللغة بلغة : أكلونى البراغيث ، لأن البراغيث فاعل أكلونى ــ وقد مرت هذه اللغة فى باب الفاعل من الجزء الثانى ص [٢٢٢] وعبارة : أكلونى البراغيث ، عبارة قديمة ، فقد ذكرها سيبويه فى كتابه فى أكثر من موضع كما ذكرها غيره أيضا [ينظر : كتاب سيبويه « بولاق » ٥/١ ، ٦ ، ٣٩ ، ٨/٢ ، ومعانى القرآن للأخفش ٢٦٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥١١/١ ومشكل إعراب القرآن ٢٤١/١ ، وأمالى الشجرىّ ١٣٢/١ ، والبسيط لابن أبى الربيع ٢٦٩/١ ، وابن يعيش ٨٧/٣ ورصف المبانى ٤٣٤ .

(٢) « عَدَن » بفتح العين والدال جميعا ، بلد باليمن .

(٣) هذا البيت من البسيط ورد بغير نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٨٥/٣ ، والعينى ٣٩٤/٣ ، والهمع ٤٨/٢ ، والدرر ٥٧/٢ .

[٢١٣/ب] / وإلى مسألتى المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله :

وَكَوْنُهَا فِى الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ[١]

فهذه المسائل الخمس ، يجوز فيها الجمع بين « أل » والإضافة .

أما المسألة الأولى : وهى مسألة الصفة المشبهة ؛ فإنها الأصل فى ذلك ؛ وذلك لأنّ التخفيفَ فيها بحذف الضمير ، أو حذف الجار والمجرور ؛ لأنَّ الأصل فى « الْجَعْدُ الشعرِ » الجعدُ شعرُه ، أو شعرٌ منه . فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بالإضافة على الأول ، أو بالحرف على الثانى ، فحصل التخفيف بذلك ، إذ لا تنوين مع وجود « أل » ، وقُرِنَ المضاف إليه بـ « أل » عوضًا عمّا فاته من الضمير ، أو من التنوين ؛ لأن التنوين و « أَلْ » يتعاقبان على الاسم ، فَوَلِىَ المضاف « أَلْ » كما يليه التنوين ، وحمل على الصفة المشبهة نحو : « الضاربُ الرَّجُلِ » لمشابهته لها ، من حيث إنَّ المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بـ « أل » والمضاف إليه مقرون بها .

وأما المسألة الثانية : فلأن « أَلْ » إذا كانت فى المضاف إليه الثانى ، كانت قريبةً من كونها فى المضاف ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشىء واحد ، ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد ، فلا يجوز « الضاربُ ابنِ أُخْتِ

---

(١) أى : ويكفى كونُ « أل » فى المضاف ، دون المضاف إليه ، إذا كان المضافُ وصفا مثنًّى ، أو جمعا اتَّبع سبيل المثنى فى سلامة لفظ واحده ، والإعراب بالحرف ، وهو جمع المذكر السالم .

« وكونُها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه عائد إلى « أل » وهو اسم كَوْن « فى الوصف » جار ومجرور خبر كَوْن من حيث النقص « كافٍ » خبره من حيث ابتدائيته « إنْ » شرطية « وقع » فعل الشرط وفاعله يعود إلى المضاف ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله « مثنى » حال من الضمير فى وقع « أو جمعا » معطوف عليه ، « سبيله » مفعول اتَّبع مقدم ، ومضاف إليه ، وفاعل اتبع يعود على « جمعًا » والجملة صفة جمعًا .

القومِ » كما جاز « نِعْمَ ابنُ أُخْتِ القومِ » .

وأما الثالثة : فاختلف فيها ، ومدرك الخلاف : هل يُنَزَّل الضميرُ العائد إلى ما فيه « أَلْ » منزلةَ الاسم المقرون بـ « أل » أَمْ لا[1] ؟ فالجمهور على الجواز ، والمبرد على المنع[2] .

وأما الرابعة ، والخامسة : فلأنّ النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة ، كما حُذِفت من الصلة لغير إضافة ، كقوله :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ[3] .... — ١٦٩

---

(١) الصواب أن يقول : أَوْلا ؛ لأن الاستفهام بـ « هل » لا يأتى معها « أم » [ينظر المغنى ٣٤٩/٢ مبحث « هل »] .

(٢) لم أعثر على رأى المبرد هذا فى المقتضب أو فى الكامل .

(٣) بعض بيت من المنسرح ، نُسِب لقيس بن الخطيم فى ملحقات ديوانه ص ١٧٢ تحقيق د/ ناصر الدين الأسد والبيت بتمامه :

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهُم مِنْ ورائنا نَطَفُ

ونسب لعمرو بن امرئ القيس الخزرجى فى الخزانة ١٨٨/٢ ، ٣٣٧ ، ٤٨٣ ، ٤٠٠/٣ ، ٤٧٣ ، وفى الدرر ٢٣/١ وهو لرجل من الأنصار فى سيبويه ٩٥/١ وقال الأعلم : ويقال هو لقيس بن الخطيم — وقد ورد غير منسوب فى المقتضب ١٤٥/٤ ، والإيضاح ١٤٩ ، والمحتسب ٨٠/٢ ، والهمع ٤٩/١ ، والأشمونى ٢٤٧/٢ .

قال الأعلم : « النطف » : الذنب ، ويُروى : وكف ، وهو العيب ، وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ، ويحمونها من عدوهم ، ولا يخذلونهم فيكونوا مذنبين [شرح شواهد الأعلم على هامش كتاب سيبويه ٩٥/١] .

والشاهد فيه : حَذْفُ النون من « الحافظين » استخفافا لطول الاسم ، لأن (الحافظو عورةَ العشيرة) فى معنى : الذين حفظوا عورة العشيرة ، ونَصْبُ ما بعده على نية إثبات النون ، وهذا الحذف عند العرب كحذفهم النون من « اللّذانِ » فيقال : اللذا ، ومن « الّذِينَ » فيقال : الّذِى لطول الكلام . [ينظر سيبويه ٩٥/١ ، والمقتضب ١٤٥/٤ : ١٤٦ .

فى رواية من نصب « عورة » فلذلك لم يُشترط فى المضاف إليه شىءٌ مما تقدَّم ـــ قاله الشاطبىُّ(١) بمعناه ، وحكم جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم حكم المفرد .

(**وَجَوَّزَ الْفَرَّاءُ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْمُحَلَّى بِـ « أَلْ » إلى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا**)(٢) سواء أكان تعريفها بالعلمية أَمْ الإشارة أم غيرهما (**كَـ « الضارِبِ زَيْدٍ » وَ « الضَّارِبِ هَذَا »**) و « الضاربِ الذى » و« الضاربِك » و « الضاربِ غلامِك » إجراءً لسائر المعارف مُجرى المعرف بـ « أَلْ » (**بِخِلَافِ**) المضاف إلى المنكر ، نحو : (« **الضَّارِبِ رَجُلٍ** ») ؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة .

(**وَقَالَ الْمُبَرِّدُ ، وَالْمَازِنِىُّ ، والرُّمَّانِىُّ فِى « الضَّارِبِكَ » و « ضَارِبِكَ »**) مما الوصف فيه مقرون بـ « أل » أو مجرد منها : (**مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خفضٌ**)(٣) ؛ لأن الضمير نائب عن الظاهر ، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف ، فكذلك نائبه .

(**وَقَالَ الْأَخْفَشُ**) وهشامٌ : موضعُ الضمير (**نَصْبٌ**)(٤) ؛ لأنَّ موجبَ

---

(١) فى شرحه على الألفية ينظر ص ٣٤٧ من رسالة « دكتوراه » فى كلية البنات الإسلامية بالقاهرة جامعة الأزهر تحقيق الدكتورة عواطف أحمد كمال سنة ١٩٨٨ م .

(٢) ينظر رأى الفراء فى الأصول ١٤/٢ ، وابن يعيش ١٢٢/٢ ، والرضى ٢٨١/١ ، والأشمونى ٢٤٦/٢ .

(٣) فى المقتضب ٢٤٨/١ : ٢٤٩ ما يخالف هذا ، فكلامه صريح فى أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـ « أل » فى موضع نصب وقال : « الياء منصوبة فى « الضاربى » والدليل على أن الياءَ منصوبةٌ قولُكَ : الضاربُ زيدًا » ا هـ وكرر ذلك فى أكثر من موضع فى المقتضب [ويُنظر حاشية المقتضب ٢٤٩/١] .

(٤) فى الارتشاف ١٨٦/٣ : « وذهب الأخفش وهشام ـــ بن معاوية الضرير ـــ إلى أنه ـــ أى : الضمير ـــ فى موضع نصب ، وزال التنوين والنون للضمير ، لا للإضافة ، ويظهر الفرق بين المذهبين فى العطف ؛ فيجيز الأخفش : هذا ضاربُك وزيدًا ، وقال تعالى : ﴿ **إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ** ﴾[العنكبوت ٣٣] و « أهلك » معطوف على الكاف =

النصبِ المفعوليةُ ، وهى محقَّقةٌ ، وموجب الخفضِ الإضافةُ ، وهى غيرُ محققةٍ ، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين ، ولحذفه سببٌ آخر غير الإضافة ، وهو صَوْن الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا ، وضعَّفه / ابنُ مالك[١] .

[١/٢١٤]

(**وَقَالَ سِيبَوَيْهِ : الضَّمِيرُ ، كَـ**) الاسم (**الظَّاهِرِ ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ فِى** « **الضَّارِبِكَ** » ؛ لأنَّ الوصفَ المقرون بـ « أل » لا يضاف عنده إلا لما فيه « أل » أو إلى المضاف لما فيه « إلْ » أو المضاف إلى ضمير ما فيه « أل » والضمير ليس واحدًا منها[٢] .

(**مَخْفُوضٌ فِى** « **ضَارِبِكَ** ») ؛ لأنَّ حذفَ التنوين دليل على الإضافة ، ولا مانع منها ؛ لاقتران الوصف بـ « أل » وهو مجرد منها (**وَيَجُوزُ فِى** « **الضَّارِبَاكَ** » **وَ** « **الضَّارِبُوكَ** » **الْوَجْهَانِ**) الخفضُ ، والنصبُ ؛ لأنه يحتمل أن يكون حذفُ النون للإضافة ، فيكون الضمير فى محل خفض ، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة ،

= إذ هى فى موضع نصب عندهما ومن منع ذلك أضمر ناصبًا ، أى : ونُنَجِّى أهلَك ... » ا هـ .

(١) الحق أنه لم يُضعِّف مذهبَ الأخفش وإنما ضعَّف مذهبَ الزمخشرىّ القائل بأن الضمير فى « المكرمك » فى موضع جرّ حيث قال فى شرح التسهيل ٨٦/٣ : « وزعم الزمخشرىّ أن » كاف « المكرمك » وشبهه فى موضع جر مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه ، وقد تقدم فى قولى أن الظاهر أصل والمضمر فرع عنه ، ولا يُنسبُ إلى النائب مالا ينسب إلى المنوب عنه ، فمذهب الزمخشرى فى هذا ضعيف ، وقد سبقه إلى ذلك الرُّمّانىّ والمبرد ، إلا أن المبرد رجع عن ذلك كذا قال ابن السراج ... ثم قال ابن مالك : والحاصل أنّ الضمير المتصل باسم فاعل مقرون بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع على حده منصوبٌ على مذهب سيبويه والأخفش ، مجرور على مذهب الفراء وعلى مذهب الرّمانىّ والزمخشرىّ إلا أنّ فى مذهبهما مخالفة النائب للمنوب عنه ، ومذهب الفراء سالم من ذلك ، وهما يلتزمان الحكم بالجرّ والفراء يجيز النصب والجر كما أجازهما فى « زيد » ونحوه من : « هو الضارب زيدًا » ا هـ ، فأين تضعيفه لمذهب الأخفش ؟ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٩٣/١ وما بعدها [طبع بولاق] .

فيكون فى محل نصب[(١)] .

وذهب الجرمىُّ ، والمازنىُّ ، والمبردُ ، وغيرُهم إلى أنّ الضمير فيهما[(٢)] فى محل خفض لا غير[(٣)] ؛ لأنَّ حذفَ النُّونِ للإضافة هو الأصلُ ، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر ، فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك ــ قاله المرادىُّ فى التلخيص[(٤)] ، فى باب اسم الفاعل .

وفيه ردٌّ على ابنِ مالك حيث قال : وأما الضمير فى نحو : « الزائراك » و « المكرموك » فجائز فيه الوجهان بإجماع ؛ لأنهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه ــ انتهى ــ[(٥)] ــ .

(« **مَسْأَلَةٌ** » : **قَدْ يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ الْمُذَكَّرُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمُؤَنَّثِ تَأْنِيثَهُ ، وَبِالْعَكْسِ**) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره .

(**وَشَرْطُ ذَلِكَ فِى الصُّورَتَيْنِ صَلَاحِيَةُ الْمُضَافِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ**) عند سقوطه (**بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ**) مع صحة المعنى فى الجملة .

(**فَمِنَ**) التصوير (**الْأَوَّلِ** : **قَوْلُهُمْ** : « **قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ** »)[(٦)] فـ

---

(١) كتاب سيبويه ٩٦/١ [طبع بولاق] .

(٢) « فيهما » أى : ما كان الوصف المُحَلَّى بأل مثنى أو مجموعا .

(٣) فى تعليقات الشيخ عضيمة على المقتضب ٢٤٩/١ : « وأجاز المبرد فى نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير فى « الضارباك » فى موضع نصب أو جرّ ، وردّ على الأخفش الذى جعله فى موضع نصب فقط ، ... فالمبرد فى المقتضب عدل عما قاله فى نقد سيبويه » ا هـ .

(٤) المراد به : شرحه على تسهيل الفوائد لابن مالك .

(٥) قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٨٦/٣ [باب اسم الفاعل] ــ والردُّ موجَّهٌ إلى قوله : « بإجماع » فقد ظهر أن هناك من يقول إن الضمير فى موضع خفض لا غير .

(٦) استشهد ابنُ هشام بهذا القول أيضا فى المغنى ٥١٣/٢ ، وعبارة سيبويه فى كتابه =

« بعضُ » نائب فاعل قُطِعَتْ ، وأُنِّث الفعل المسند إليه ؛ لكونه اكتسب التأنيثَ من المضاف إليه ، وهى « الأصابع » لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه ، فيقال : « قُطِعَتْ أصابعُه » تعبيرا عن الجزء بالكلّ مجازًا .

(**وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ**) وهو الحسن البصرىُّ (﴿ **تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ** ﴾)(١) بتأنيث « تلتقطه »(٢) بالتاء المثناة فوق .

(**وَقَوْلُهُ**) وهو الأغلب العِجلىّ ، وهو من المعمَّرِينَ .

٣٢٣ ــ (**طُولُ اللَّيَالِى أَسْرَعَتْ فِى نَقْضِى**)
نَقَضْنَ كُلِّى وَنَقَضْنَ بَـعْضِى(٣)

فأَنَّث « أَسْرَعَتْ » مع أنه خبر عن مذكرٍ وهو « طُول » إلا أنّه اكتسب التأنيث من « اللَّيَالى » .

= ٢٥/١ : « وربما قالوا فى بعض الكلام « ذهبت بعض أصابعه » وإنما أنث البعضَ ؛ لأنه أضافه إلى مؤنث ، وهو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ؛ لأنه لو قال : « ذَهَبَتْ عبدُ أُمّك » لم يحسن » ا هـ .

(١) من الآية [١٠] من سورة يوسف » .

(٢) وكان الحسن البصرىّ قد قرأ : ﴿ **فِى غَيبَةِ الجُبِّ تَلْتَقِطْهُ** ﴾ فقال صاحب إتحاف فضلاء البشر ١٤١/٢ : « وعن الحسن : كسرُ الغين ، وكسون الياء ، بلا ألف فيهما [أى : فى هذا الموضع وفى الموضع الثانى آية ١٥] و ﴿ **تَلْتَقِطْهُ** ﴾بالتاء من فوق ؛ لإضافته لمؤنث ، يقال : « قُطِعت بعضُ أصابعِه » ا هـ .

(٣) بيتان من مشطور الرجز للأغلب العجلى كما فى المعمرين ص ١٠٨ تحقيق عبد المنعم عامر ــ الحلبى ١٩٦٠ م والعينى ٣٩٥/٣ ، والخزانة ١٦٨/٢ ونسبا للعجاج فى سيبويه ٢٦/١ ، ومجاز القرآن ١٩٩/١ ، وهما فى ملحق ديوانه ص ٨٠ وهما أو الأول فقط بلا نسبة فى المقتضب ١٩٩/٤ ، ٢٠٠ ، والأصول ٤٨٠/٣ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والبيان والتبيين للجاحظ ٦٠/٤ ، والمغنى ٥١٣/٢ ، والأشمونى ٢٤٨/٢ .

و « نَقْضِى » و « نَقَضْنَ » فى [١] الموضعين ، بِقَافٍ ، وضادٍ معجمة .

وحاصلُ ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع :

الأول : ما كان المضاف بعضا ، وهو مؤنث .

والثانى : ما كان بعضا وهو مذكر .

والثالث : ما كان وصفا للمؤنث .

وبقى عليه ما كان كُلًّا كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾[٢] ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ ﴾[٣] .

وما لم يكن شيئا من ذلك : كقولهم : « اجْتَمَعَتْ[٤] أَهْلُ اليمامَةِ » .

ومن الغريب أنَّ المضاف إليه قد يكتسبُ التأنيثَ من المضاف ، كقوله :

فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحِلُ نَاقَتِى[٥] .... ـ ١٧٠

فمنع صرف ـ أُنَاس « لكونه سَرَى إليه معنى التأنيث من « الأُمّ » ولا يبعد حمله / على الضرورة ـ قاله فى الحواشى . [٢١٤/ب]

---

(١) فى خ ٣ « من » تحريف .

(٢) من الآية [٣٠] من سورة « آل عمران » .

(٣) من الآية [٢٥] من سورة « آل عمران » و[٧٠] من سورة « الزُّمَر » .

(٤) حرفت فى خ ٢ إلى « أجمعت » . هذا القول حكاه سيبويه فى كتابه ١/ ٢٦ على أنهم ألحقوا التاء فى « اجتمعت » وإن كان الفعل مسندا إلى (أهل) وهو مذكر لأنهم يقولون : اجتمعت اليمامة .

(٥) هذا صدر بيت من الكامل لبشر بن أبى خازم الأسدىّ فى ديوانه ص ١٥٥ وعجزه :

* عَمْرٍو ، فَتَبْلُغُ حَاجَتِى أَوْ تُزْحِفُ *

وبعده :

مَلِكٍ إِذَا نَـزَلَ الوُفُـودُ بِبَابِـهِ   عَرَفُوا غَوَارِبَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

وهما لبشر أيضا فى ابن السيرافى فى ٢/١٤ : ١٥ ، والأول منهما لبشر فى اللسان =

(وَمِنَ) التصوير (الثَّانِى) وهو أن يكتسب المضافُ المؤنث من المضاف إليه[1] المذكر تذكيره (قَوْلُهُ :

٣٢٤ ـ إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِى الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[2]

فَذُكِّرَ « مكسوف » مع أنه خبرٌ عن مؤنث ، وهو « إنارة » إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى « العقل » .

(وَيَحْتَمِلُهُ ﴿ إنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾)[3] ويبعده ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[4] فذُكِّر « قريب » حيث لا إضافة[5] .

= (زحف) ٣٠/١١ ، وهما بلا نسبة فى سيبويه ٢٢٢/١ ولكنْ برواية : « فإلى ابن أم أناسٍ ارْحلُ .. » بتنوين السين ووصل الهمزة ، والهمع ١٢٧/٢ ، والدرر ١٦٥/٢ يمدح بشرٌ عمرَو بن المنذر بن ماء السماء ، و « أم أناس » بنت عوف بن محلّم بن ذُهل بن شيبان ، « تُزْحِف » يقال : أَزْحَفَتِ الراحلةُ : إذا بقيت في مكانها لا يمكنها أن تسير ، فيتركها صاحبها ويلتمس غيرها و « المُزبِد » النهرُ العظيم الكثير الماء ، الذى يرمى بالزَّبَد ، و « الغوارِب » جمع غارب ، يريد ما علا من الماء ، « لا يُنْزَفُ » لا ينفد ما فيه ، وقد أوضح الشارح موضع الشاهد هنا ـ ولكن الشاهد في سيبويه وفى الهمع أنه أبدل (ملك) من (ابن أم أناسٍ) وهو بدل النكرة من المعرفة ، وهو جائز عند الجمهور بلا شروط كما سيأتي فى باب البدل .

(١) ساقطة من خ ٢ .

(٢) هذا البيت من البسيط ، لا يُعرف قائله ، ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٣ ، والمغنى ٥١٢/٢ والعينى ٣٩٦/٣ على هامش الخزانة ، والأشمونى ٢٤٨/٢ .
وفى البيت معنًى رائق ، وموعظة حسنة ، فضعف العقل عن إدراك الأشياء ، مرهون بَجَرْيِ الإنسان وراء شهواته ، أما مخالفة الشهوات ، ومداومة الطاعات ، فتنير الطريق أمام العقل ليدرك الأشياء على حقيقتها .

(٣) من الآية [٥٦] من سورة « الأعراف » .

(٤) من الآية [١٧] من سورة « الشورى » .

(٥) هذا الكلام من المغنى بنصه ٥١٢/٢ .

وذكر الفرَّاء أنهم التزموا تذكير « قريب » إذا لم يُرد قرب النَّسَب[١] ، قصدًا للفرق هذا ، نقله فى المغنى[٢] ، ونقل غيرُه عن الفرَّاء : إذا كان القربُ فى النَّسَب ، كان التأنيث واجبًا بلا خلاف ، تقول : « هذه قريبةُ فلان » ولا تقول : « هذه قريبُ فلانٍ » ، وإذا كان القربُ فى المسافة ، جاز التذكير والتأنيث[٣] .

وقيل : التذكير فى الآية على المعنى ؛ لأنَّ الرحمةَ بمعنى الغفران والعفو ، واختاره الزَّجَّاج[٤] وقيل : بمعنى المطر — قاله الأخفش[٥] .

وإياك أن تظنَّ أن التذكير لكون التأنيث مجازيًا ؛ لأن ذلك وَهَم ؛ لوجوب التأنيث فى نحو « الشمسُ طالعةٌ » وإنما يفترق حكمُ المجازىِّ والحقيقىِّ الظاهِرَيْن لا المضمَرَيْنِ — قاله فى المغنى[٦] ردًّا على الجوهرىّ .

(**وَ لَا يَجُوزُ « قَامَتْ غُلَامُ هِنْدٍ »**) بتأنيث الفعل (**وَلَا « قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ »**) بتذكيره (**لِعَدِمِ صَلَاحِيَةِ الْمُضَافِ فِيهِمَا لِلاسْتِغْنَاء عَنْهُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ**) فلا يقال : « قامَتْ هندٌ » إذا كان القائمُ غلامَها ، ولا « قام زيدٌ » إذا كان القائمُ امرأته .

---

(١) فى خ ٣ « نسب » .
(٢) ٢ /٥١٢ .
(٣) ينظر معانى القرآن للفراء ١/٣٨٠ : ٣٨١ .
(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٤٤ : ٣٤٥ .
(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٠٠ : ٣٠١ تحقيق د/ فائز فارس .
(٦) وذلك قوله : وأما قول الجوهرىّ « إن التذكير لكون التأنيث مجازيًا » فوهَمٌ ؛ لوجود التأنيث فى نحو « الشمس طالعة ، والموعظة نافعة » وإنما يفترق حكم المجازىّ والحقيقىّ الظاهرين ، لا المضمرين » اهـ [المغنى ٢/٥١٢ : ٥١٣] — وينظر الصحاح للجوهرىّ : (قرب) ١/ ١٩٨
وفى الأشباه والنظائر ٣/١٩٠ وما بعدها رسالة لابن هشام فى هذه الآية جمع فيها أربعة عشر وجها ، وقبْلَها فى المصدر نفسه ص ١٧٦ وما بعدها مناظرة بين مجد الدين الروذراوى ، وابن مالك فى الكلام على « قريب » فى الآية الكريمة .

ومن ثَمَّ ردَّ ابنُ مالك فى « التوضيح على الجامع الصحيح »(١) قولَ أبى الفتح فى توجيهه قراءةَ أبى العالية(٢) ﴿ لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾(٣) بتأنيث الفعل ، أنه من باب « قُطِعَت بعض أصابعه » ؛ لأنَّ المضافَ لو سقط هنا ، لقيل : نفسًا لا تنفع ، بتقديم المفعول ، ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الإيمان فى الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعدِّى فعلِ المضمر المتصل إلى ظاهره ، نحو قولك : « زيدًا ظَلَم » تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز(٤) .

واقتصر الناظم على التصوير الأول ، فقال :

وَرُبَّمَـــا أَكْسَبَ ثَـــانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثًا انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا(٥)

---

(١) ص : ٨٥ ، ٨٦ ، ويسمى : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

(٢) أبو العالية : هو : رفيع بن مهران أبو العالية الرياحىّ من كبار التابعين ، أخذ القرآن عرضا عن أُبَىّ بن كعب وزيد ثابت ، وابن عباس ، وصحّ أنه عرض على عمر ، قرأ عليه شعيب بن الحبحاب والأعمش وغيرهما توفى سنة تسعين ، وقيل : ست وتسعين [غاية النهاية ٢٨٤/١ : ٢٨٥] .

(٣) من الآية [١٥٨] من سورة « الأنعام » وتنظر قراءة أبى العالية بالتاء فى ﴿ لا تَنْفَعُ ﴾ : المحتسب لابن جنّى ٢٣٦/١ : ٢٣٨ ، ولابن جنى كلام جيّد فى هذه المسألة يحسن الرجوع إليه .

(٤) من قوله : ومن ثَمَّ ردَّ ابنُ مالك ، إلى هنا ، موجود بنصه فى المغنى ٥١٤/٢ .

(٥) يعنى أن المضاف المذكور ، قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه ، إذا كان مؤنثًا ، وذلك بشرط الاستغناء بالثانى عن الأول ، وهو المنبه عليه بقوله : « إن كان لحذف مُوهَلا » أى إن كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى .

و « ثانٍ » فاعل بأكسب و « أوَّلا » مفعول أول ، و « تأنيثًا » مفعول ثانٍ ، و « إن كان » شرط ، جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، و « لحذف » متعلق بمُوهَلا ، و « مُوهَلا » خبر كان .

و « مُوهَلا » أى : مُؤَهَّلا ، أى : جُعِل أهلا للحذف ، يقال : أَهَّلك الله للخير : جعلك له أَهْلًا . [اللسان مادة (أهل)] .

(« مَسْأَلَةٌ ») ذهب البصريون إلى أنه (**لَا يُضَافُ اسْمٌ لِمُرَادِفِهِ** ، كَـ « **لَيْثُ أَسَدٍ** » **وَلَا**) يُضافُ (**مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ** ، كَـ « **رَجُلُ فَاضِلٍ** » **وَلَا**) تُضاف (**صِفَةٌ لِمَوْصُوفِهَا** ، كَـ « **فَاضِلُ رَجُلٍ** ») وشمل ذلك قول النظم[(١)] :

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى[(٢)] ....

لأنَّ الغرض من الإضافة التعريف ، أو التخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص بها .

(**فَإِنْ سُمِعَ مَا يُوهِمُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ**) وهذا معنى قول النظم :

...... وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ[(٣)]

....

(**فَمِنْ**) **وُرُودِ** (**الْأَوَّلِ**) وهو إضافة الاسم لمرادفه (**قَوْلُهُمْ** : « جَاءَنِى سَعِيدُ كُرْزٍ »)[(٤)] فـ « سعيد » و « كُرْز » مترادفان ؛ لكونهما لمسمًّى واحدٍ ، وأضيف

---

(١) فى خ ٣ « الناظم » .

(٢) يعنى : لا يضاف اسمٌ إلى اسمٍ آخر بمعناه من كل وجه ، بحيث يكون متحِدًا به فى المعنى من غير فرق ، بل يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف إليه ولو بوجه ما .
و « اتّحد » فعل ماضٍ مبنى على الفتح وسكن للوزن والفاعل مستتر ، والجملة لا محل لها صلة « ما » و « معنًى » منصوب على التمييز ، أو على إسقاط « فى » .

(٣) أى : إذا ورد من كلام العرب ما يُوهِم إضافة الشيء إلى نفسه أوِّل ذلك ، أى : رُدَّه إلى ما يرجع إليه بالدليل الدال على ذلك .
و « موهِمًا » مفعول بأوّل ، وحذف معموله لاقتضاء المعنى له ، وتقديره : موهمًا جوازَ إضافةِ الشيء إلى نفسه . و « إذا ورد » إذا : ظرف للمستقبل من الزمان ، ورد : فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر جوازا ، والجملة فى محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجوابها محذوف يدل عليه سياق الكلام . أى : إذا ورد ما يوهم ذلك فأول .

(٤) « كُرْز » بضم الكاف وسكون الراء ، وآخره زاى ــ هو هنا لقب ، وأصله بمعنى خُرْج الراعى الذى يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير .

أحدهما للآخر (**وَتَأْوِيلُهُ : أَنْ يُرَادَ بِالْأَوَّلِ**) وهو المضاف (**الْمُسَمَّى ، وَبِالثَّانِي**) وهو المضاف إليه (**الاسْمُ**) أى : / اللفظ الدال على المسمى (**أَىْ : جَاءَنِى مُسَمَّى هَذَا الاسْمُ**) وتوجيهه : أن الاسم قبل اللقب فى الوضع ، فَقُدِّم عليه فى اللفظ ، وقصد بالمقدَّم المسمَّى ؛ لتعرضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء[1] ، أو إسناد[2] فلزم أن يُقصد بالثانى مجَرَّدُ اللفظ لتحصل بذلك مغايرةٌ ما ، حتى كأنّ قائل : « جاءنى سعيدُ كرزٍ » قال : « جاءنى مسمَّى كرزٍ » . [١/٢١٥]

هذا إذا نُسِبَ إلى الأول ما يُنْسَب إلى الذوات .

أما إذا نُسِبَ إليه ما يُنْسَب إلى الألفاظ ، فإنه يجب تأويل الثانى بالمسمَّى والأول بالاسم ، كما إذا قلتَ : « كَتَبْتُ سعيدَ كُرْزٍ » فإنه يتعين أن تقول : كتبت اسم هذا ــ قاله قريب الموضح[3] .

(**وَمِنْ**) وُرُودِ (**الثَّانِي**) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (**قَوْلُهُمْ** : « **حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ** ») ــ بالمدّ ــ وإنما وصفوها بالحمق ؛ لأنها تنبتُ فى مجارى السيول ، فيمرُّ

---

(١) لأننا ننادى على الذات أن تقبِل ، لا على اللفظ .

(٢) لأن الفعل إنما يُسند إلى الذات لا إلى اللفظ .

(٣) قريب الموضح هو حفيد ابن هشام ، وقد سبق غير مَّرة ، وله حاشية على التوضيح ، ولدىّ نسخة منها مخطوطة ــ ومن قوله : هذا إذا نُسِبَ ... إلى آخره ، موجود بنصه فى حاشية الحفيد ورقة ٥٦/ ب .

ثم يقال : كيف يتأتى للبصريين أن يُوجِبوا التأويلَ هنا إذا ورد ما يوهم إضافة الاسم إلى اللقب ، وهم الذين أوجبوا الإضافة إذا كانا مفردين كـ « سعيد كُرْز » فى باب العلم مما جعل ابنَ هشام يعلق هناك بقوله : ويرده النظرُ ، وقولُهم : « هذا يَحْيَى عَيْنَانُ » ولو كان بالإضافة لقيل : عينين ؟ [ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٣٨٧ : ٣٨٨ ومقارنته بما جاء هنا .

السيل بها فيقطعُها ، فتطؤها الأقدام ــ قاله الرضىّ[١] .

(**وَقَوْلُهُمْ** : « **صَلاةُ الْأُولَى** » و « **مَسْجِدُ الْجَامِعِ** » **وَتَأْوِيلُهُ** : **أَنْ يُقَدَّرَ مَوْصُوفٌ**) أضيف إليه المضاف المذكور ، فيقدَّر فى الأول : اسمُ عين ، وفى الثانى : اسمُ زمان ، وفى الثالث : اسم مكان (**أَىْ** : **حَبَّةُ الْبَقْلَةِ الْحَمْقَاءِ** ، **وَصَلاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى** ، **وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ**) وعدل عن تقدير الرضىّ : مسجد الوقت الجامع[٢] ؛ لما ذكرنا[٣] .

(**وَمِنْ**) وُرُودِ (**الثَّالِثِ**) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها : (**قَوْلُهُمْ** : « **جَرْدُ قَطِيفَةٍ** »)[٤] ــ بفتح الجيم ، وسكون الراء ــ وفتح القاف ، وكسر الطاء ــ (« **وَسَحْقُ عِمَامَةٍ** »)[٥] ــ بفتح السين ، وسكون الحاء المهملتين ، وكسر العين (**وَتَأْوِيلُهُ** : **أَنْ يُقَدَّرَ مَوْصُوفٌ أَيْضًا** ، **وَ**) يُقَدَّر (**إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى جِنْسِهَا**) ويُجَرَّ جنسُها بـ « مِنْ » ؛ لأنَّ الإضافة فيهما بمعنى « مِنْ » ؛ لأنّ المضاف إليه جنس للمضاف ، لا موصوف به ، إذِ الموصوفُ محذوف (**أَىْ** : **شَىْءٌ جَرْدٌ مِنْ جِنْسِ الْقَطِيفَةِ** ، **وَشَىْءٌ سَحْقٌ مِنْ جِنْسِ الْعِمَامَةِ**) فـ « شىء » موصوف ، و « جردٌ » أو « سَحْقٌ » صفتُه ، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنًى ، وصرَّح

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٢٨٧/١ .

(٢) المصدر السابق فى الصفحة نفسها ــ وابن مالك فى الكافية الساقية ٩٢٤/٢ قدَّر « مسجد اليوم ، أو الوقت الجامع » ومن قبلهما أبو على الفارسىّ ، قدر الوقت ، أو اليوم [الإيضاح ٢٨٣] .

(٣) أى : من أنه يقدر فى كل مثال غير ما قُدِّر فى الآخر .

(٤) فى القاموس (جرد) ٢٩٢/١ : « وثوبٌ جَرْدٌ : خَلَق » اهـ وفى شرح الرضى ٢٨٧/١ : « جردٌ : بالٍ » اهـ وفى اللسان (قطف) ١٩٣/١١ : « والقطيفة : دثار مُخْمَل ، وقيل : كساء له خمل .

(٥) فى المصباح (سحق) : والسَّحْق مثال فَلْس : الثوبُ البالى ، ويضاف للبيان ، فيقال : سَحْقُ عمامة ، وأَسْحَقَ الثوبُ إسحاقًا إذا بَلِى » اهـ .

بـ « مِن » معها ، لبيان معنى الإضافة[١] .

وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة فى جميع ذلك ، إذا اختلف اللفظانِ من غير تأويلٍ ، محتجين بنحو قوله تعالى : ﴿ **حَقُّ الْيَقِينِ** ﴾[٢] ، ﴿ **وَلَدَارُ الْأَخِرَةِ** ﴾[٣] ، ﴿ **بِجَنِبِ الْغَرْبِىِّ** ﴾[٤] وغيرِ ذلك[٥] .

* * *

---

(١) ينظر كيفية التأويل فى : الإيضاح لأبى على الفارسى ٢٨٢ : ٢٨٣ ، وابن يعيش ٣/١٠ وابن الناظم ٣٨٨ ، والإنصاف ٢/٤٣٨ ، والمقرب ١/٢١٢ : ٢١٣ ، وابن مالك فى الكافية الشافية ٢/٩٢٣ : ٩٢٥ .

(٢) من الآية [٩٥] من سورة « الواقعة » .

(٣) من الآية [١٠٩] من سورة « يوسف » .

(٤) من الآية [٤٤] من سورة « القصص » .

(٥) وقد عقد أبو البركات الأنبارىّ فى كتابه الإنصاف المسألةَ رقم ٦١ لهذا الخلاف بين البصريين والكوفيين وتوجد هذه المسألة فى الجزء الثانى ص ٤٣٦ .

وينظر الارتشاف ٢/٥٠٦ : ٥٠٧ فقد أبان عن موقف الكوفيين ومن سار على نهجهم .

وأجاز الفراء فى معانى القرآن ١/٣٣٠ : ٣٣١ إضافة أحد المترادفين للآخر إذا اختلف اللفظان كما اختلف الحق واليقين في ﴿ **حَقُّ اليقين** ﴾ وكما اختلف الدار والآخرة فى ﴿ **وَلَدَارُ الآخرةِ** ﴾ وإذا اتفقا لم تقل العرب : « حقُّ الحقِّ » ، ولا يقينُ اليقينِ ... إلى آخر ما قال .

وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٢٥ وما بعدها ، فقد جعل من قبيل الإضافة الشبيهة بالمحضة ــ عنده ــ إضافة الاسم إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم ، وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ... إلى آخره وذلك لأنه قسم الإضافة إلى : محضة وغير محضة ، وشبيهة بالمحضة وذلك فى كتابه التسهيل بخاصة .

(**فَصْلٌ : الْغَالِبُ عَلَى الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً لِلْإِضَافَةِ وَالْإِفْرَادِ**) عنها (كـ « **غُلَام** ») من العقلاء (وَ « **ثَوْب** ») من غيرهم ، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر ، فتقول : « غلامُ زيدٍ » و « ثوبُه » وتارة لا يضافان ، فيُقَال : « غلامٌ » و « ثوبٌ » .

(**وَ مِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ إِضَافَتُهُ**) لملازمته التعريفَ (**كَالْمُضْمَرَاتِ**) خلافًا للخليل فى نحو « إيَّاكَ » فإنه يقول إنهما ضميران أضيف أحدُهما إلى الآخر[1] ، وتبعه الناظم[2] (**وَالْإِشَارَاتِ**) وأما « ذلك » وأخواتُه ، فالكافُ / حرفُ خطاب لا اسمٌ مضافٌ إليه (**وَكَغَيْر** « **أَيٍّ** » **مِنَ الْمَوْصُولَاتِ**) النَّصَّة ، والمشتركة (**وَ**) كغير « أيٍّ » من (**أَسْمَاءِ الشَّرْطِ** ، **وَ**) كَغير « أيٍّ » من (**أَسْمَاءِ الاِسْتِفْهَامِ**) .

[٢١٥/ب]

وإنما لم تُضَفْ هذه المذكوراتُ ؛ لشبهها بالحرف ، والحرفُ لا يضاف . وإنما أضيفت « أيّ » فى الجميع لضعف الشَّبَهِ بما عارضه من شدَّةِ افتقارها إلى مفرد تُضَاف[3] إليه .

(**وَمِنْهَا مَا هُوَ واجِبُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :**)

الأول : (**مَا يَجُوز قَطْعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ فِى اللَّفْظِ**) فينوَّن ، وهو المشار إليه فى النظم بقوله :

---

(١) فى سيبويه ١٤١/١ : « قال الخليل : لو أنّ رجلًا قال : إياك نفسِك » بالجر لم أعنفه ، لأن هذه الكاف مجرورة » ا هـ .

(٢) فى شرح التسهيل ١٤٤/١ يقول ابن مالك فى نص المتن : « ومن المضمرات « إيّا » خلافًا للزّجاج ، وهو فى النصب كـ « أنا » فى الرفع ، لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره ، اسمًا مضافًا إليه ، وفاقًا للخليل والأخفش والمازنّى ... » ا هـ .

(٣) فى خ ٣ « مضاف » .

.... وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا[١]

(نَحْو : « كُلّ ») إذا لم يقع نعتًا ، ولا توكيدًا[٢] (وَ « بَعْضٍ » وَ « أَيّ » قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ ﴾[٣] وَ ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾)[٤]

وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ؛ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما مُعَرَّفَانِ بنيَّة الإضافة ؛ ولذلك يأتى الحالُ منهما ، كقولهم : « مررتُ بكلٍّ قائمًا » و « ببعضٍ جالسًا » وأصل صاحب الحال التعريف[٥] .

وذهب الفارسيُّ إلى أنهما نكرتان[٦] ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إنَّ « نِصْفًا » و « سُدُسًا » و « ثُلُثًا » ونحوها معارف ؛ لأنها فى المعنى مضافات ، وهى نكرات بإجماع .

ورُدَّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده[٧] ، وقد لا تريده[٨] ، ودلَّ مجىءُ

---

(١) أى : وبعض هذه الأسماء التى يضاف حتما قد يجىء مفردًا مقطوعا عن الإضافة لفظا لا معنًى — وقوله : « قد يأتِ » بحذف الياء والاكتفاء عنها بالكسرة والفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لفظًا مفردًا » لفظًا : حال ، مفردًا : صفته .

(٢) مثال وقوع « كل » نعتًا : هو الرَّجُلُ كلُّ الرَّجُلِ » — ومثال وقوعها توكيدا : « أقبل الطلابُ كلُّهم » فإن جاءت كذلك وجب إضافتها لفظًا .

(٣) من الآية [٤٠] من سورة « يس » .

(٤) من الآية [٢٥٣] من سورة « البقرة » ومن الآية [٢١] من سورة « الإسراء » .

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٢٧٣/١ « بولاق » .

(٦) فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥٠/٢ : « وأجاز الأخفش تجريده من معنى الإضافة وانتصابه حالا ، ووافقه أبو علىّ فى الحلبيات » اهـ [وينظر أيضا ابن الشجرىّ فى أماليه ١٥٣/١] .

(٧) وذلك إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه من ذلك : « كلّ » و « بعض » فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه .

(٨) وذلك إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ومن ذلك : =

الحالِ بعد « كلّ » و « بعض » على إرادته .

وَ (﴿ أَيًّامًا تَدْعُواْ ﴾)[١] فـ « أَيًّا » اسم شرط ، مفعول مقدم ، و « مَا » صلة .

(وَ) النوع الثانى : (**مَا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ لَفْظًا**) وهو المشار إليه بقول النظم :

وَبَعْضُ الَاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا[٢] ....

(**وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ** :)

الأول[٣] : (**مَا يُضَافُ لِلظَّاهِرِ**) مّرةً (**وَلِلْمُضْمَرِ**) أُخرى (**نَحْو** : « **كِلَا**) الرجلين » و« كِلَاهُما » (وَ « **كِلْتَا**) المرأتين » و « كلتاهما » (وَ « **عِنْدَ**) زَيْدٍ » ، و « عندك » (وَ « **لَدَى**) الْبَابِ » ، و « لَدَيْكَ » (وَ « **قُصَارَى**) الأمرِ » و « قُصَاراه » ــ بضم القاف ــ أى : غايته (وَ « **سِوَى**) زيدٍ » ، و « سِوَاكَ » .

(وَ) الثانى : (**مَا يَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ**) دون المضمر (كَـ « **أولِى** ») بمعنى : أَصْحَاب ، (وَ « **أُولَاتِ** ») بمعنى : صَاحِبات (وَ « **ذِى** ») بمعنى : صَاحِب ، (وَ « **ذَاتِ** ») بمعنى : صاحبة (**قَالَ اللهُ تَعَالَى** : ﴿ **نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ** ﴾)[٤] أى :

= « نصف » و« ربع » فإنهم حين يحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالا . فمن أجل ذلك كان لفظ « كلّ » و « بعض » معرفة سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يُذْكر . ولذا جاء العرب بالحال من لفظ « كل » و « بعض » والأصل فى صاحب الحال أن يكون معرفة .

(١) من الآية [١١٠] من سورة « الإسراء » .

(٢) أى : بعض الأسماء يضاف دائما لفظا ومعنى ، وهذا على خلاف الأصل ؛ فإن الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافا وغير مضاف و « بعض الاسماء » مبتدأ ومضاف إليه « يضاف » الجملة خبر « أبدًا » منصوب على الظرفية ــ ووصلت الهمزة فى « الاسماء » للوزن .

(٣) فى خ ٣ : فالأول .

(٤) من الآية [٣٣] من سورة « النمل » .

أصحاب قوة (﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾)[١] أى : صاحبات الأحمال (﴿ وَذَا النُّونِ ﴾)[٢] أى : صاحب النون ، وهو الحوت (و ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾)[٣] أى : صاحبة بهجة .

(وَ) الثالث : (**مَا يَخْتَصُّ بِالْمُضْمَرِ**) دون الظاهر ، وإليه أشار الناظم بقوله :

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إِيلَاؤُهُ اسمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ[٤]

(**وَهُوَ نَوْعَانِ** :

أَحدُهما : (**مَا يُضَافُ لِكُلِّ مُضْمَرٍ**) متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، مفردًا كان ، أو مثنًّى ، أو مجموعًا ، مذكَّرًا ، أو مؤنَّثًا .

(**وَهُوَ** « **وَحْدَ** » وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير على المشهور[٥] .

---

(١) من الآية [٤] من سورة « الطلاق ».

(٢) من الآية [٨٧] من سورة « الأنبياء » .

(٣) من الآية [٦٠] من سورة « النمل » .

(٤) يعنى أن بعض الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنًى ، يمتنع أن يضاف إلى الظاهر ، فتجب إضافته للمضمر .

وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين : لزوم الإضافة ، وكون المضاف إليه مضمرًا .

و « بعض » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « يُضَافُ » مضارع مبنّى للمفعول ونائب الفاعل يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « إيلاؤه » فاعل امتنع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدإ ، إيلاء : مضاف والهاء : مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول ، « اسمًا » مفعوله الثانى « ظاهرًا » صفة لقوله اسمًا « حيثُ » ظرف مكان متعلق بامتنع ، « وقع » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير يعود على : بعض ما يضاف ، والجملة فى محل جر بإضافة « حيث » إليها .

(٥) ولا يكون إلا منصوبًا على الحال ، وقد يُجرّ بإضافة « نسيج » فى المدح فيقال : « نَسِيجُ وَحْدِهِ » إذا قصد قلّة نظيره فى الخير ، أو بإضافة « جُحَيْش » أو « عُيَيْر » فيقال : =

فَمِنْ إضافتِه إلى ضمير الغائب (**نَحْوُ** : ﴿ **إِذَا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ** ﴾[١] وَ) من إضافته إلى ضمير المخاطب[٢] ، نحو (**قَوْلِهِ**) وهو عبد الله بنُ عبد الأعلى القرشي :

٣٢٥ ـ (**وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلٰهِي وَحْدَكَا**)
لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَاإِلٰهِي قَبْلَكَا[٣]

فـ « إِلٰهِي » الأول ، منادى ، سقط منه / حرف النداء ؛ لدلالة الثاني عليه . [٢١٦/أ]

(وَ) من إضافته إلى ضمير المتكلم ، نحو : (**قَوْلِهِ**) وهو الربيعُ بنُ ضَبُعٍ الفزارى :

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
٣٢٦ (**وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي**) وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا[٤]

= « هذا حُجَيْش وَحْدِه » و « عُيَيْر وَحْدِه » إذا قصد قلة نظيره فى الشر ـ وحكى ابن سِيده أنه يقال : « جلس على وَحْدِه » وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على الظرفية ، والأرجح أنه مصدر لا فعل له من لفظه [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٠] .

(١) من الآية [١٢] من سورة « غافر » .

(٢) فى خ « الخطاب » .

(٣) بيتان من مشطور الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي فى سيبويه ٣١٦/١ ، وابن يعيش ١١/٢ والعيني ٣٩٧/٣ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٣ ، والدرر ٦٠/٢ ـ وبلا نسبة فى المقتضب ٢٤٧/٤ ، والمنصف ٢٣٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٤/٤ ، والهمع ٥٠/٢ ويروى : فكنت .
« كنت » كان تامة ، « وَحْدَك » هو موضع الشاهد حيث أضاف لفظ « وحد » إلى كاف المخاطب ، « يك » مضارع تام مجزوم بالسكون على النون المحذوفة « شيء » فاعل يك ، « قبلك » ظرف متعلق بيك ظرفًا متعلقا ويجوز أن يكون « يك » مضارعًا ناقصًا و « شيء » اسمها ، و« قبلك » ظرفًا متعلقًا بالخبر .
واستشهد سيبويه والمبرد بهما على إثبات الياء ساكنة فى « إلٰهى » المنادى واستشهد ابن مالك على أن « لم » فى البيت الثانى نفت الماضى المنقطع حدثه عن زمن الحال .

(٤) هذان البيتان من المنسرح للربيع الفزارىّ فى سيبويه ١/ ٤٦ ونوادر أبى زيد ١٥٩ =

قال ذلك لكبر سنه ، وقد عاش ثلاثمائة وأربعين سنة ــ على ما قيل ــ

(وَ) النوع الثانى من النوعين (**مَا يَخْتَصُّ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، وَهُوَ مَصَادِرُ مُثَنَّاة لَفْظًا ، وَمَعْنَاهَا التَّكْرَارُ**) ؛ لأنهم لما قصدوا بها التكثير ، جعلوا التثنية علمًا على ذلك ؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره .

(**وَهِيَ** : « **لَبَّيْكَ** ») ــ بفتح اللام ، وتشديد المَوَحَّدة ــ (**بِمَعْنَى : إِقَامَةً عَلَى إِجَابَتِكَ بَعْدَ إِقَامَةٍ** ، وَ « **سَعْدَيْكَ** » **بِمَعْنَى : إِسْعَادًا لَكَ بَعْدَ إِسْعَادٍ**[١] ، **وَلَا تُسْتَعْمَلُ**) سَعْدَيْك (**إِلَّا بَعْدَ لَبَّيْكَ**) ؛ لأنَّ « لَبّيْكَ » هى الأصل فى الإجابة و« سَعْدَيْك » كالتوكيد لها[٢] .

قال المرادىّ : أراد سيبويه بقوله : لَبَّيْك ، وسَعْدَيْك : إجابة بعد إجابة ــ انتهى ــ[٣] .

(وَ « **حَنَانَيْكَ** ») ــ بفتح المهملةِ ، والنون ــ (**بِمَعْنَى : تَحَنُّنًا عَلَيْكَ بَعْدَ تَحَنُّنٍ**)[٣] .

= وأمالى المرتضى ١/ ٢٥٥ : ٢٥٦ ، والعينى ٣/ ٣٩٧ ، والدرر ٢/ ٦١ ــ وبلا نسبة فى المحتسب ٢/ ٩٩ ــ وجزء من البيت الثانى فى الهمع ٢/ ٥٠ .
والشاهد فى قوله « وحدى » حيث أضاف « وحد » إلى ضمير المتكلم .

(١) ينظر هذه المصادر المثناة لفظا فى سيبويه باب الإضافة ١٧٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك باب المفعول المطلق ١٨٦/٢ .

(٢) « لها » ساقطة من خ ٤ .

(٣) فى سيبويه ١/ ١٧٤ : ١٧٥ : « وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد : تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ ، كأنه قال : كلما كنتُ فى رحمة وخير منك ، فلا ينقطعنَّ ، وليكن موصولا بآخرَ من رحمتك ، ومثلُ ذلك : لبَّيك وسعْدَيْك ... كأنه أراد بقوله لبّيك وسعْدَيْك : إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلّما أجبتُك فى أمرٍ فأنا فى الأمر الآخر مجيبٌ ، وكأن هذه التثنية أشدّ توكيدًا » اهـ .

قال طرفةُ بنُ العبد :

.... حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بَعْضِ[1] ١٧١

أنشده سيبويه[2] .

(وَ« دَوَالَيْكَ ») ـ بفتح الدال المهملة ـ (**بِمَعْنَى : تَدَاوُلًا**[3] **بَعْدَ تَدَاوُلٍ**) ، وهذا أنسب من قولِ ابنِ الناظم ، إدالة بعد إدالة[4] ؛ لأنَّ الإدالة الغلبةُ ، يقال : « اللهم أَدِلْنِى على فلان ، وانصرنى عليه » .

(وَ « **هَذَاذَيْكَ** » ـ **بِذَالَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ** ـ **بِمَعْنَى : إسْرَاعًا لَكَ بَعْدَ إسْرَاعٍ** ، **قَالَ**) العجاج :

٣٢٧ ـ (* **ضَرْبًا هَذَا ذَيْكَ وَطَعْنًا وَخْضَا** *)[5]

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل لطرفة فى ملحق ديوانه ص ١٤٢ وصدره :
* أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا *
واستُشْهِد به منسوبا لطرفة فى سيبويه ١٧٤/١ ، والدُّرر ١٦٣/١ ، والهمع ١٩٠/١ [العجز فقط] وجاء بلا نسبة فى معانى القرآن للأخفش ٧١/١ ، والمقتضب ٢٢٤/٣ ، ومقاييس اللغة ٢٥/٢ ، وابن يعيش ١١٨/١ ، واللسان (حنن) ٢٨٦/١٦ .

(٢) فى كتابه ١٧٤/١ .

(٣) فى خ ٣ بزيادة « لك » .

(٤) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية ص ٣٨٩ .

(٥) البيت من مشطور الرجز للعجاج فى ديوانه ص ٩٢ ، وابن السِّيَرافى ٣١٥/١ ، والمحتسب ٢٧٩/٢ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والعينى ٣٩٩/٣ ، والخزانة ٢٧٤/١ ، والدرر ١٦٢/١ ـ وبلا نسبة فى سيبويه ١٧٥/١ ، ومجالس ثعلب ١٥٧/١ ، والهمع ١٨٩/١ ، والأشمونى ٢٥٢/٢ .
و « ضربًا » منصوب بفعل محذوف ، أى : اضرب ضربًا ، على أنه مفعول مطلق ،

والمعنى : اضرب ضربا يَهذُّ هَذًّا بعد هَذٍّ ، على التكرير ، واطعن طعنًا جائفًا[١] .

و « الهَذُّ » السرعة فى القطع وغيره[٢] ــ و « الوَخْض » بالخاء والضاد المعجمتين ــ الطعنُ الجائف ، وهو ــ بفتح الواو ، وسكون الخاء ــ نعتٌ للطعن .

(**وَعَامِلُهُ**) أى : هَذَا ذَيْكَ (**وَعَامِلُ لَبَّيْكَ مِنْ مَعْنَاهُمَا**) على حدِّ : « قعدتُ جلوسًا » والتقدير : أُسْرِعُ ، وأُجِيبُ .

(**وَ**) عاملُ (**الْبَوَاقِى**) من الأمثلة (**مِنْ لَفْظِهَا**) والتقدير : أَسْعَدُ ، وأَتَحَنَّنُ وأَتَدَاوَلُ .

(**وَتَجْوِيزُ سِيبَوَيْهِ**) ــ مبتدأٌ ومضافٌ إليه ــ (**فِى « هَذَاذَيْكَ » فِى الْبَيْتِ**) السابق للعجاج (**وَفِى « دَوَالَيْكَ » مِنْ قَوْلِهِ**) وهم سُحَيمُ بنُ الحسحاس :

٣٢٨ ــ إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ (**دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِس**)[١]

---

(١) أى : يصل إلى الجوف وإن لم ينفذ ، وقيل : هو بعكس ذلك ، أى : الطعن الذى لا يصل إلى الجوف ، ولعله من الأضداد .

(٢) فى اللسان (هذذ) : الهذّ : الإسراع فى القطع والقراءة ، لا الإسراع مطلقا ، وينظر المصباح (هذذ) .

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو لسُحَيم عبد بنى الحسحاس فى سيبويه ١٧٥/١ ، وابن يعيش ١١٩/١ ، والعينى ٤٠١/٣ ، والخزانة ٢٧١/١ ، واللسان (دول) ٢٦٨/١٣ ، والدرر ١٦٢/١ ــ وبلا نسبة فى الخصائص ٤٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٩/٢ ، ومجالس ثعلب ١٥٧ ، والهمع ١٨٩/١ .

وروى سيبويه عجز البيت هكذا :

* دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسُ *

ورواية ابن الأعرابىّ لهذا الشاهد كما جاء فى اللسان ٢٦٩/١٣ :

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بُرْدَاكَ مِثْلَهُ دَوَالَيْكَ حَتَّى مَا لِذَا الثَّوْبِ لَابَسُ =

(الْحَالِيَّةَ) مفعول « تجويز » (بِتَقْدِيرِ : نَفْعَلُهُ مُتَدَاوِلِينَ ، وَهَاذِّينَ ــ أَىْ : مُسْرِعِينَ ــ ضَعِيفٌ)[1] خبر « تجويز » (لِلتَّعْرِيفِ) بِالْإِضَافَةِ إلى الضمير ، والحال واجبة التَّنْكِيرِ[2] .

وجوابُه : أنه مُؤَوَّل بنكرة ، كما فى : « جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ » .

(وَ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْضُوعَ للتكْثِير ، لم يُثْبَتْ فِيهِ غَيْرُ كَوْنِهِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا) لا حالًا ، وجوابُه : أنّ ذلك يحتاج إلى استقراء تامّ ، وفيه[3] عُسْر .

و « سُحَيْم » بالتصغير ، وبمهملتين ، و « الحسحاس » بمهملات أربع . قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد تأكيد المودَّةِ بينه وبين من يحبُّه ، شَقَّ كُلٌّ / منهما بُرْدَ صاحبِه ، يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما[4] . [٢١٦/ب]

(وَتَجْوِيزُ الْأَعْلَمِ) ــ وهو يوسف الشنتمرىّ ، لُقِّبَ بالأعلم ؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا ــ (فِى « هَذَاذَيْكَ » فِى الْبَيْتِ) السابق للعجاج (الْوَصْفِيَّةَ)[5] لِـ « ضربًا » (مَرْدُودٌ) خبرُ « تجويز » (لِذَلِكَ) وهو التعريف ؛

= و « دواليك » فى البيت مفعول مطلق ، منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقا ، المكسور ما بعدها تقديرًا نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنىّ على الفتح فى محل جرّ .

(١) ينظر تجويز سيبويه فى « دَوَالَيْك » أن تكون حالا ، وكذلك : « هَذَا ذَيْك » فى كتابه ١٧٥/١ « بولاق » .

(٢) الأوفق أن يقال : والحال تُنكَّرُ غالبًا .

(٣) فى خ ٤ « فيه » بدون الواو .

(٤) فى خ ٣ « منهما » تصحيف .

(٥) قال الأعلم فى حديثه عن بيت العجاج : « وهو ــ أى : هَذَا ذَيْك ــ صفة للضرب ، أو بدل منه » ا هـ [ينظر تحصيل عين الذهب المخطوط ورقة ٥٥ ــ أو هامش سيبويه ١٧٤/١ : ١٧٥ « بولاق »].

لأن « ضَرْبًا » نكرةٌ ، فلا يوصف بمعرفة ، ولأنَّ المصدرَ الموضوعَ للتكثير ، لم يثبت فيه غيرُ كونه مفعولا مطلقا .

والجواب عن التعريف : أن الأعلم لا يقول بأنَّ الكافَ اسمٌ مضافٌ إليه ، بل حرف خطابٍ ، كما سيصرِّح به .

والجواب عن الثانى يعرف مما تقدم[1] .

(**وَقَوْلُهُ**) أى : الأعلم — مبتدأ ، ومضاف إليه (**فِيهِ**) أى : فى « هَذَا ذَيْكَ » (**وَفِى أَخَوَاتِهِ**) وهو : لَبَّيْك ، وسَعْدَيْك ، وحَنَانَيْك ، ودَوَالَيْكَ (**إِنَّ الْكَافَ**) المتصلة بها حرفٌ (**لِمُجَرَّدِ الْخِطَابِ**[2] ، **مِثْلُهَا**) الكافُ (**فِى** « **ذَلِكَ** » **مَرْدُودٌ**) — خبرُ « قولُه » — (**أَيْضًا** ؛ • **لِقَوْلِهِمْ**) — بلام التعليل — متعلقٌ بمردود (« **حَنَانَيْهِ** ») بإضافته إلى ضمير الغيبة (**وَ** « **لَبَّى زَيْدٍ** ») بإضافته إلى الظاهر ، فتعين أن تكون[3] الكاف فى « لَبَّيْكَ » وأخواته اسمًا[4] ؛ لقيام الاسم مقامها ؛ لأنَّ الاسمَ إنما يقومُ مَقامَ مِثْلِه .

• (**وَلِحَذْفِهِمُ النُّونَ لِأَجْلِهَا ، وَلَمْ يَحْذِفُوهَا فِى** « **ذَانِكَ** »)[5] و « تَانِكَ »

---

(١) وهو أنّ ذلك يحتاج إلى استقراء تامّ ، وفيه عُسْر .

(٢) قال الأعلم فى حديثه عن بيت سُحَيم السابق : « الشاهد فيه قوله : « دَوَاليك » ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ... والكاف للخطاب ، ولاحظ لها فى معنى الإضافة ، فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالًا » ا هـ [ينظر تحصيل عين الذهب النسخة المخطوطة ورقة ٥٥ — أو هامش سيبويه ١/١٧٤: ١٧٥ « بولاق »] .

(٣) فى خ ٣ « يكون » بالياء .

(٤) فاسم الإشارة لم يتصل به إلا كاف الخطاب ، أما هذه الألفاظ فأضافوا بعضها لضمير الغيبة ، وللاسم الظاهر ، فلم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

(٥) فعلم من ذلك أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف الملحقة به ، ولزم أن تكون الكاف حرفًا ، وعلم من حذف النون من « دواليك » وأخواته أنه مضافِ إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسما .

ففى ذلك دليل على أنها اسمٌ مضافٌ إليه .

•(**وَبِأَنَّهَا**) أى : الكاف الحرفية (**لَا تَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ الَّتِى لَا تُشْبِهُ الْحَرْفَ**)[1] وكلُّ ما لا يشبه الحرفَ ، لا تلحقه الكافُ الحرفية ، فالكاف الحرفية لا تلحق « لَبَّيْكَ » وأخواته ؛ لأنها لا تشبه الحرفَ .

فهذه ثلاثُ عِلَلٍ للردِّ على الأعلم ، علتان وجوديتان ، وعلةٌ عدميَّةٌ ، فاستعمل مع الوجوديِّ اللامَ ؛ لأنها الأصلُ فى التعليل ، واستعمل مع العدميِّ الباء تغايُرًا بينهما ، وتَفَنُّنًا فى التعبير .

والجوابُ عن الأُولَى : أنَّ « حنانيه » ، و « لَبَّى زَيْدٍ » شَاذَّانِ ، وخارجانِ عن القياس ــ كما سيأتى[2] ــ فلا يصلحان للرَّدِّ ، وقولُ أبى حيان فى الارتشاف : « ودعوى الشذوذ فيهما باطلّة »[3] ضعيفٌ .

وعن الثانية : أنَّ « النون » يجوز حذفها[4] لشَبَه الإضافة ، كما صرَح به الأعلمُ فى نفس المسألة ، وكما فى « اثنى عَشَرَ » ، وإنما لم تحذف فى « ذانك » . و « تانك » للإلباس بالمفرد .

(**وَشَذَّتْ إِضَافَةُ « لَبَّى » إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ فِى**) نحو (**قَوْلِهِ :**)

---

(١) أما الاسماء التى تشبه الحرف فالعرب تُلْحِق بها الكاف الحرفيةَ ومن ذلك : أسماء الإشارة فى نحو : ذلك ، وتلكِ ، وذانك ، وتانك ــ ومثل الضمائر فى نحو : إياك ــ وأما « لَبَّيْك » وأخواته فليس مما يُشبه الحرفَ فالكافُ معه ليست الكاف الحرفية ، وإنما هى ضمير المخاطب .

(٢) أى : فى قول ابن هشام الآتى : « وشذت إضافة « لَبَّى » إلى ضمير الغائب ... وإلى الظاهر ... » اهـ .

(٣) ينظر الارتشاف ٢٠٩/٢ [باب المفعول المطلق] .

(٤) فى خ ٣ « حذفهما » خطأ من الناسخ .

إنَّكَ لَوْدَعَوْتَنِـــــى وَدُونِــــى
زَوْراءُ ذَاتُ مُتْـــرَعٍ بَيُـــونِ
٣٢٩ ــ (لَقُلْتُ لَبَّيْـهِ لِمَنْ يَدْعُونِى)[1]

فـ « دونى زَوْرَاءُ » ــ بالزاى ، ثم الراء ــ جملة حالية من ياء المتكلم ، و « الزوراء » الأرض البعيدة و « ذاتُ مُتْرَع » صفتُها ، والمترع : من قولهم : حَوْضٌ تَرِعٌ ــ بفتح التاء المثناة فوقُ ، والراء ــ أى : ممتلئ ، و « بَيُونِ » ــ بفتح الباء الموحدة ، وضم الياء المثناة تحتُ ــ أى : واسعة بعيدة الأطراف .

وكان / مُقتضى الظاهرِ أنْ يقولَ : « لَبَّيْكَ » ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[2] . [٢١٧/أ]

(وَ) شذَّت إضافةُ « لَبَّى » (إِلَى الظَّاهِرِ فى نَحْوِ[3] قَوْلِهِ) وهو أعرابىٌّ من بنى أَسَد :

٣٣٠ ــ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا (فَلَبَّى ، فَلَبَّى يَدَىْ مِسْوَرِ)[4]

---

(١) هذه الأبيات من الرجز المشطور ، ولا يعلم قائلها ، والبيت الثالث هو موضع الشاهد ففى « لبَّيهِ » أضيفَ « لَبَّى » إلى ضمير الغائب ــ ينظر هذا الشاهد فى المخصص ٣٦/١٠ ، وابن عقيل ٥١/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٧ ، واللسان (لبب) ٢٢٦/٢ ، والعينى ٣٨٣/٣ ، والهمع ١٩٠/١ ، والدُّرر اللوامع ١٦٣/١ .
ورُوِىَ الشاهد : •لقلتُ لبَّيْكَ لمن يدعونى • وعند ذلك لا شاهد فيه .
ومعنى الأبيات : يقول لمن يخاطبه : إننى لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعنى العراقيل مهما عَظُمت عن تلبية ندائك ، فلو أن بينى وبينك بئرًا عميقة ، وأرضًا فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف ، لكنت مُسرعًا إلى إجابة دعوتك .

(٢) من الآية [٢٢] من سورة « يونس » فالتفت من الخطاب فى « كُنْتُمْ » إلى الغيبة فى « بِهِمْ » .

(٣) « نحو » انفردت بها خ ١ وهى النسخة التى كتبت بخط الشارح .

(٤) هذا البيت من المتقارب ، نُسب لرجل من بنى أسد ، وورد فى سيبويه ١٧٦/١ ، وابن =

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَشَذَّ إِيلَاءُ « يَدَىْ » لِلَبَّىْ[(١)]
....

وفى شرح المواقف : أنّ « يَدَىْ » فى البيت زائدة[(٢)] ــ انتهى .

و « مِسْوَرًا » علمٌ منصوب على المفعولية بـ « دَعَوْتُ » و « لِمَا » ــ بكسر اللام ، وتخفيف الميم ــ متعلق بدعوتُ ، و « نَابَنِى » بمعنى : أصابنى ، صلةُ « مَا » ، وجملة « فَلَبَّى » معطوفة على جملة « دعوتُ » والأصل : فَلَبَّانِى ، أى : قال لى : لَبَّيْكَ ، فحذف المفعول وهو الياء .

والمعنى : دعوت مِسْوَرًا للأمر الذى نابنى من نوائب الدنيا ، فلبَّانى .

وأصل هذا : أنَّ رجلًا دَعَا رجلًا اسمه مِسْوَرٌ لِيَغْرَمَ عنه دِيَةً لزِمَتْهُ ، فأجابه إلى ذلك ، وخصَّ يديه بالذكر ؛ لأنهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من نائبته .

= السيرافى ٣٧٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٧/١ ، وشرح الألفية للشاطبى ص ٣٨٠ ، وابن عقيل ٥٢/٢ ، والعينى ٣٨١/٣ ، والخزانة ٢٦٨/١ ، والدرر ١٦٣/١ ، وعجزه فى المغنى ٥٧٨/٢ ، وجزء من العجز وهو (فَلَبَّى يَدَىْ مِسْوَرِ) فى الهمع ١٩٠/١ .

(١) أى : وشذ أن يلىَ لفظ « يَدَىْ » لفظ « لَبَّى » أى : وشذ أن يقع « لَبَّى » مضافا و « يَدَىْ » مضافا إليه .
و « إيلاءُ » فاعل شذَّ ، « يَدَىْ » مضاف إليه من إضافة المصدر وهو « إيلاء » لمفعوله الأول « لِلَبَّى » جارّ ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثانى ، واللام فيه لتقوية العامل ؛ لأنه مصدر .

(٢) قوله : « وفى شرح المواقف : أن « يَدَىْ » فى البيت زائدة » المناسب أن يؤخر إلى ما بعد الكلام على معنى البيت وقبل قوله : وقيل : كانت عادة العرب ... إلى آخره ــ لأن ذكره بعد البيت مباشرة ، يوهم أنه مقابل لكلام المصنف ، وليس كذلك فإن يَدَىْ مضافة إلى مسور وإن كانت زائدة بدليل ظهور جرّ مسور ، إذ لا سبب له فى البيت إلا إضافة يَدَىْ إليه [قاله يس فى حاشيته على التصريح ٣٨/٢] .

وقيل : كانت عادة العرب ذلك مطلقا ، فجاء النهى عن ذلك .

رُوِىَ عن النبىِّ ﷺ أنه قال : « إِذَا دَعَا أَحَدُكم أَخَاهُ فَقَالَ : لَبَّيْكَ ، فَلَا يَقُولَنَّ : لَبَّى يَدَيْكَ ، وَلْيَقُلْ أَجابَكَ اللهُ بما تُحِبُّ » قاله الشاطبىّ[١] .

(وَ) قال سيبويه : هذا البيت (**فِيهِ رَدٌّ عَلَى يُونُسَ فِى زَعْمِهِ أَنَّهُ**) أى : لَبَّى (**مُفْرَدٌ ، وأَصْلُهُ : لَبًا**)[٢] ـــ بألف بعد الموَحَّدة ، على وزن « فَعْلَىٰ » بسكون[٣] العين .

(**فَقُلِبَتْ أَلِفُهُ يَاءً لِأَجْلِ الضَّمِير ، كَمَا**) قُلِبت (**فِى**) « لَدَىٰ » و « عَلَىٰ » ؛ لاتّصال الضمير بهما ، إذْ يقال فيهما (**لَدَيْكَ ، وَعَلَيْكَ**) .

ووجه الردِّ من البيت : أنَّ الياء قد وُجِدَت مع الظاهر ، ولو كانت أَلِفُه كألف « لَدَى » و « علىٰ » لم تنقلب مع الظاهر ، إذ يُقَالُ : « لَدَى البابِ » ، و « عَلَىٰ زَيدٍ » ببقاء الألف على حالها .

(**وَقَوْلُ ابْنِ النَّاظِمِ**) فى شرح النظم[٤] (**إِنَّ خِلَافَ يُونُسَ**)جارٍ (**فِى**

---

(١) فى كتابه : شرح الألفية ص ٣٨٠ [رسالة دكتوراه] وهو الذى ذكر هذا الحديث كما ذُكِر أيضا فى الخزانة ٢/٩٨ ـــ ولم أعثر على هذا النص فى كتب الحديث المعتمدة .

(٢) فى كتاب سيبويه ١/١٧٧ « وزعم يونس أن « لَبَّيْك » اسمٌ واحدٌ جاء على هذا اللفظ فى الإضافة ، كقولك عَلَيْك ... ولستَ تحتاج فى هذا الباب إلى أن تُفْرِد ؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبيَّن أنه ليس بمنزلة عليك ، وإليك ؛ لأنك لا تقول : لَبَّى زيدٍ ، وسَعْدَىْ زيد ... قال الشاعر :

* فَلَبَّـــى فَلَبَّـــى يَـــدَىْ مِسْوَر *

فلو كان بمنزلة « عَلَىٰ » لقال : فَلَبَّى يَدَىْ مِسْوَرٍ ؛ لأنك تقول : « عَلَىٰ زيدٍ ، إذا أظهرت الاسم » ا هـ .

(٣) فى خ ٣ « بكسر » خطأ من الناسخ .

(٤) ص : ٣٩٠ من شرح النظم .

« لَبَّيْكَ » **وَأَخَوَاتِهِ ، وَهَمٌ**)[١] ــ بفتح الهاء ــ أى : غَلَط ، وإنما هو خاصّ بـ « لَبَّيْكَ » .

(**وَمِنْهَا مَا هُوَ وَاجِبُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمَلِ**) مطلقا (**اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً** ، وهو « **إِذْ** ») من أسماء الزمان (وَ « **حَيْثُ** ») خاصّة من أسماء المكان .

وإليهما أشار الناظم بقوله :

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ « حَيْثُ » وَ « إِذْ »[٢]........

(**فَأَمَّا « إِذْ » فَنَحْوُ** : ﴿ **وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ** ﴾)[٣] بإضافة « إِذْ » إلى الجملة الاسمية (﴿ **وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا** ﴾)[٤] بإضافة « إِذْ » إلى الجملة الفعلية . و « إِذْ » فى[٥] هذين المثالين مفعول به لِـ « اذكر »[٦] .

وزعم الجمهور أنها ظرفٌ لمفعول محذوف ، أى : واذكروا نعمةَ الله عليكم إذْ أَنْتم قليل ، وإذْ كنتم قليلًا[٧] .

---

(١) « وَهَمٌ » خبر لقوله : « وقولُ ابْنِ الناظم » .

(٢) يعنى أن العرب ألزمت « حيثُ » و « إذْ » الإضافة إلى الجمل ــ وشمل قوله : الجمل ، الجملةَ الاسمية والفعلية .
والضمير فى « وألزموا » عائد على العرب ، و « حيثُ » مقصود لفظه مفعول أول بـ « ألزموا » « وإذْ » معطوف على « حيث » « إضافةً » مفعول ثان بـ « ألزموا » مقدم من تأخير ، « إلَى الجمل » متعلق بإضافة .

(٣) من الآية [٢٦] من سورة « الأنفال » .

(٤) من الآية [٨٦] من سورة « الأعراف » .

(٥) « فى » مكررة فى خ ٢ .

(٦) قال فى الارتشاف ٢٣٤/٢ : « وأجاز الأخفش والزجاج أن تقع مفعولا بها ، وتبعهما جماعة من المعربين » اهـ فيكون المراد ذكر الوقت نفسه ، لا الذكر فيه .

(٧) قاله فى المغنى ٨٠/١ : ٨١ .

وشَرْطُ الاسميةِ أَلَّا يكونَ خبرُ المبتدإ فيها فعلًا ماضيا ، نصَّ على ذلك سيبويه(١) وشَرْطُ الفعليةِ أنْ يكونَ فعلُها ماضيًا لفظًا ، كما مَثَّل ، أو معنًى لا لفظًا نحو : ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ** ﴾(٢) .

وقد اجتمع إضافتُها للاسمية ، والفعلية بقسمَيْها ، فى قوله تعالى : ﴿ **إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا / فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ** ﴾(٣) [٢١٧/ب]

(**وَقَدْ يُحْذَفُ مَا أُضِيفَتْ**) إِذْ (**إِلَيْهِ**) من الجملة بأسرها (**لِلْعِلْمِ بِهِ ؛ فَيُجَاءُ بِالتَّنْوِينِ عِوَضًا مِنْهُ**) أى : من المضاف إليه (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ** ﴾(٤)) أى : يوم إذْ غُلِبَتِ الرومُ ، يفرح المؤمنون ؛ فحذفت جملة « غُلِبَت الرومُ » وعُوِّض منها التنوينُ ، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، و « إذْ » باقيةٌ على بنائها ــ على الأصحّ(٥) ــ .

وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَ إنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ(٦)

إِفْرَادُ « إِذْ »(٧)..

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١/٥٤ : ٥٥ « طبع بولاق » .

(٢) من الآية [١٢٧] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [٤٠] من سورة « التوبة » .

(٤) من الآية [٤] من سورة « الروم » .

(٥) مقابله ما ذهب إليه الأخفش من أنّ الكسرَ إعرابٌ ؛ لأنّ « اليوم » مضاف إليها ، وأن التنوين للتمكين ، وحمله على ذلك أنه جعل بناءَها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ــ ورُدَّ بأن سبب بنائها ليس الإضافة إلى الجملة ، وإنما هو افتقارها إلى الجملة ، والافتقار عند حذف الجملة أبلغ ، فالبناء حينئذ أولى . أو أن سبب بنائها وضعها على حرفين لا ثالث لهما بوجه [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٧] .

(٦ ، ٧) الضمير فى « يُنَوَّنْ » راجع إلى « إذْ » لأنه أقرب مذكور ، وقوله : (إفرادُ إذْ) =

(**وَأَمَّا « حَيْثُ » فَنَحْوُ : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ »**) بإضافة « حيثُ » إلى الجملة الفعلية (**وَ « حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ »**) بإضافة « حيثُ » إلى الجملة الاسمية ولَمَّا كانت إضافتُها إلى الجملة الفعلية أكثر ، قَدَّم مثالَ الفعلية على الاسمية . وشرط الاسمية ألَّا يكون الخبرُ فيها فعلًا نصَّ على ذلك سيبويه[١] .

(**وَرُبَّمَا أُضِيفَتْ**) « حيثُ » (**إِلَى الْمُفْرَدِ**) كـ « عِنْدَ » (**كَقَوْلِهِ** :)

٣٣١ ــ وَنَطْعُنُهُمْ حَيْثُ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِى (**حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ**)[٢]

فأضاف « حيثُ » إلى « لَىِّ » وهو مصدرٌ مفردٌ (**وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِلْكِسَائِىِّ**)[٣] فإنه قاس عليه .

و« نطعُنُهم » ــ بضم العين ــ يقال : طعنه بالرمح يطعُنُه ــ بالضمّ ــ وطعن فى نسبه يطعَنُ ــ بالفتح ــ هذا هو الصواب ، و « الحُبَا » ــ بضم الحاء المهملة ، وتخفيف المَوَحَّدَة ــ جمع حِبْوَة ــ بكسر الحاء[٤] ــ والمراد أَوْسَاطهم ، و « بيض المواضى » السيوف القواطع و « لَىّ العَمَائِم » شَدُّها على الرُّؤُوس .

= أظهر إذْ ، والموضعُ موضعُ الضمير ؛ لأجل البيان .
يعنى أنّ « إذْ » إذا نُوِّنَ ، أى : لحقه تنوين فى آخره يُحتمل ، أى : يُغتفر ويُسْتَجَاز إفرادُه عن الإضافة ، فيبقى دون مضاف إليه لفظا ، وإن كان مرادًا معنًى .

(١) فى كتابه ٥٤/١ .

(٢) هذا البيت من الطويل ، ورد فى العينى ٣٨٧/٣ على هامش الخزانة ، وقال : وقيل إنه للفرزدق ، وفى شواهد المغنى للسيوطى ١٣٣ للفرزدق ــ وليس فى ديوانه ــ وهو بلا نسبة فى المفصل ٧٩ ، وابن يعيش ٩٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، والمغنى ١٣٢/١ ، والخزانة ١٥٢/٣ ، والهمع ٢١٢/١ ، والأشمونى ٢٥٤/٢ ، والدرر ٢٨٠/١ .

(٣) فى المغنى ١٣٢/١ قال عن هذا البيت : « أنشده ابن مالك ، والكسائىُ يَقيسُه » .

(٤) الذى فى المعاجم بالفتح ويضم ، أما مثلث الحاء فهو العطية [القاموس « حبا »] .

(**وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْجُمَلِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَهُوَ « لَمَّا »**) الوُجُوديَّة (**عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا**) كابن السراج[(١)] . وتبعه الفارسيُّ[(٢)] ، وتبعهما ابنُ جنّى ، وتبعهم الشيخُ عبد القاهر[(٣)] ، وجماعةٌ فقال : إنها اسمٌ ، وهى ظرفٌ بمعنى « حين » وقال ابنُ مالك بمعنى : « إذْ »[(٤)] واستحسنه فى المغنى[(٥)] ؛ لأنها مختصة بالماضى . (**نَحْو : « لَمَّا جَاءَنِى أَكْرَمْتُه »**) .

والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود[(٦)] ، واستدلَّ له المَوضِّح فى شرح القطر[(٧)] بقوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَادَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ** ﴾[(٨)] وجه الدليل منه : أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلِّها النصبَ ، وذلك العامل إما « قضينا » أو « دلَّهم » إذْ ليس معنا سواهما .

وكونُ العامل « قضيْنَا » مردودٌ بأنَّ القائلين بأنها اسمٌ يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف .

---

(١) وذلك قوله فى الأصول ١٥٧/٢ : « وتقول : لما جئتُ ، فتصير ظرفا » ا هـ .

(٢) ينظر الإيضاح لأبى علىّ ص ٣٢٨ .

(٣) ينظر المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٩٢/٢ : ١٠٩٣ .

(٤) قال ابن مالك فى متن التسهيل : « إذا وَلِىَ « لمَّا » فعل ماضٍ لفظا ومعنى فهو ظرفٌ بمعنى « إذْ » فيه معنى الشرط » ا هـ [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠١/٤ — وينظر أيضا شرح الكافية الشافية ١٦٤٤/٣ — وفيهما تفصيل] .

(٥) قال ابن هشام فى المغنى ٢٨٠/١ : « وزعم ابن السراج وتبعه الفارسىّ وتبعهما ابن جنّى وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى « حين » — وقال ابنُ مالك : بمعنى : « إذْ » وهو حسنٌ ؛ لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة .

(٦) ينظر كتاب سيبويه ٣١٢/٢ « ط بولاق » — وينظر الجنى الدانى للمرادىّ ص ٥٣٨ : ٥٣٩ .

(٧) ص : ٥٥ .

(٨) من الآية [١٤] من سورة « سبأ » — و ﴿ عَلَىٰ مَوْتِهِ ﴾ لم تكتب فى خ ٣ .

وكونُ العامل « دَلَّهم » مردودٌ بأن « ما » النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وإذَا بَطَلَ أنْ يكونَ لها عاملٌ تعين أنه لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضى الحرفية ــ انتهى[١] ــ .

ويجاب بأن العامل « قضينا » ، وكونه مضافا إليه ممنوع ؛ فإن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها ، وقد صرَّح فى المغنى بذلك فى « إذَا » على قول المحققين : إنَّ العامل فيها شرطها ، / فقال : لأن « إذا » عند هؤلاء غير مضافة ، كما يقول الجميع فيها إذا جزمت ــ انتهى ــ[٢] . [١/٢١٨]

(وَ « إِذَا » عِنْدَ غَيْرِ ٱلْأَخفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ) فإنها تختصّ بالجمل الفعلية .

وإليها أشار الناظمُ بقوله :

وَأَلْزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَـى جُمَلِ ٱلْأَفْعَالِ[٣]..............

ويقع شرطُها وجوابُها ماضيَيْنِ ، نحو : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنْسَٰنِ أَعْرَضَ ﴾[٤] ومضارعين ، نحو : ﴿ وَإِذَا يُتْلَىٰ[٥] عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ ﴾[٦] ومختلفَيْنِ ، نحو : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَآأُنْزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ ﴾الآية[٧] ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ

---

(١) يعنى كلام ابن هشام فى القطر ص : ٥٥ .

(٢) المغنى ١/٩٦ مبحث « إذا » تحت عنوان : مسألة .

(٣) يعنى أن العرب ألزمت « إِذَا » الإضافة إلى الجمل الفعلية ــ ويعنى بإذا الظرفية دون الفجائية .

« إذَا » مفعول أوَّل بـ « ألزموا » ــ و « إضافةً » مفعول ثانٍ ، « إلى جملِ الأفعال » متعلق بإضافة .

(٤) من الآية [٨٣] من سورة « الإسراء » .

(٥) فى خ ٣ « تُتْلَى » بالتاء والتلاوة بالياء .

(٦) من الآية [١٠٧] من سورة « الإسراء » .

(٧) تكملتها : ﴿ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة : ٨٣]

الرَّحْمٰنِ خَرُّواْ ﴾[١] وماضيا وأمـرًا (نَحْوُ : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَـآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾[٢] .

وَأَمَّا نَحْوُ : ﴿ إِذَا السَّمَآءُ انْشَقَّتْ ﴾)[٣] مما استند إليه الأخفش والكوفيون ، من جواز دخول « إذا » على الجمل الاسمية[٤] (فَمِثْلُ ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾)[٥] . فى التأويل ، فـ « السماءُ » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : إذا انشقت السماءُ انشقت ، كما أنَّ « أحدٌ » فاعل بفعل محذوف يفسره « استجارك » والأصل ، وإن استجارك أحدٌ ، لا أنّ[٦] « السماءَ » مبتدأ ، والفعل الذى بعدها خبره .

وفي هذا القياس نظرٌ ؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون مُتَّفَقًا عليه عند الخصمين ، وليس هو هنا كذلك ؛ لأنَّ الأخفشَ والكوفيين ، لم يوافقوا على أنَّ « أَحَدٌ » فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف ، بل يُجيزون ابتدائيته ؛ لأن « إنْ » الشرطية ، لا تختص عندهم بالأفعال ، كما قاله الموضح وغيرُه[٧] ، فلا فرق

---

(١) من الآية [٥٨] من سورة « مريم » .

(٢) من الآية [١] من سورة « الطلاق » .

(٣) الآية [١] من سورة « الانشقاق » .

(٤) تنظر هذه المسألة فى : كتاب سيبويه ٦٧/١ وما بعدها ، وابن يعيش ٨١/١ ، ٩٦/٤ : ٩٧ والبسيط لابن أبى الربيع ٨٧٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٧٦/١ : ٧٧ ، ١٦٢ : ١٦٣ ــ ١٠٨/٢ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف المسألة ٨٥ ص ٦١٥ وما بعدها ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٣٨/٢ : ٢٣٩ .

(٥) من الآية [٦] من سورة « التوبة » .

(٦) أ، خ ٢ « لأنَّ » وهو تحريف .

(٧) ينظر المغنى ٥٨١/٢ ، وتنظر المراجع السابقة .

عندهم بين « إذَا » و « إنْ » فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية[١] .

(**وَأَمَّا قَوْلُهُ**) وهو الفرزدق :

٣٣٢ ــ (إذَا بَاهِلِىٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ) لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدَرَّعُ[٢]

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير ، (**فَعَلَى إضْمَارِ « كَانَ »**) و « باهلىٌّ » مرفوع بها ، والجملةُ بعده خبرُها ، والتقدير : إذا كان باهلىٌّ تحته حنظليةٌ .

وقيل : « حنظليةٌ » فاعل باستقر محذوفا ، و « باهلىٌّ » فاعلٌ بمحذوف يفسره العاملُ فى « حنظليّة » .

---

(١) تحدث ابن مالك فى شرح التسهيل ٢١٣/٢ : ٢١٤ وأوجد فرقًا مّا بين « إذا » و « إن » ورَجَّح رأى الأخفش فى « إذا » فقال : « ولا يليها ــ يعنى : إذا ــ عند سيبويه إلا فعلٌ أو معمولُ فعلٍ ، فإذا كان اسما مرفوعا وجب عنده أن يُرفع بفعل مقدّر موافق لفعلٍ ظاهر بعده ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴾ فالشمس مرفوع بكوِّرت مضمرًا ، والنجوم مرفوع بانكدرت مضمرًا ، وكذا ما أشبههما ، لا يُجيز سيبويه غيرَ ذلك ، واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعْلَ المرفوع بعد « إذا » مبتدأ ، وبقوله أقول ، لأن طلب « إذا » للفعل ليس كطلب « إنْ » بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى ، مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد « إذا » ... » ا هـ .

(٢) هذا البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه ٤١٦/١ ، والكامل ٦٥١ ، والعينى ٤١٤/٣ ، والدرر ١٧٤/١ ــ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ ، والمغنى ٩٣/١ ، والهمع ٢٠٧/١ [الصدر فقط] والأشمونى ٢٥٨/٢ ، والرواية فى الكامل وغيره : المذرع » بالذال المعجمة ، وقال المبرد : وإذا كانت الأمُّ كريمةً والأب خسيسًا قيل له « المذرّع » وإنما سُمِّى مذرعا للرَّقمتينِ فى ذراع البغل ، وإنما صارتا فيه من ناحية الحمار ــ وقال فى صفحة قبلها : والهجين عند العرب : الذى أبوه شريف وأمه وضيعة ، والأصل فى ذلك أن تكون أَمَةً » ا هـ .

ورُدَّ بأن فيه حذفَ المفسَّرِ ومفسِّرِه جميعا ، ويُسَهِّله أنَّ الظرفَ يدل على المفسِّر ، فكأنه لم يُحذف[(١)] .

و « الباهلىُّ » منسوب إلى « باهلة » من قيس عيلان ــ بالعين المهملة ــ و « الحنظلية » منسوبة إلى « حنظلة » وهى أكرم قبيلة من تميم ، و « المدرَّع » الذى يُكسى الدرع ــ بالدال المهملة[(٢)] ــ يعنى أنه إذا وُلِدَ للرجل الباهلىِّ من امرأة حنظلية ولدٌ ، فذاك الولد النجيب الشجاع الذى يتأهل لِلُبْس الدِّرع ؛ لشرف أبويه .

وقال الدمامينى : والظاهر أنه « المذَرَّع » بالذال المعجمة ، وهو الذى أمه أشرف من أبيه ، وقد اشتهر أنَّ حنظلة أشرف من باهلة ــ انتهى ــ[(٣)] .

والقول بإضمار « كان » معهودٌ (**كَمَا أُضْمِرَتْ هِىَ وَضَمِيرُ الشَّأْنِ فِى قَوْلِهِ**) وهو قيس بن الملَوَّح ، أو الصِّمةُ القشيرىّ ، أو ابنُ الدُّمَيْنة :

٣٣٣ ــ وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَىَّ (**فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا**)[(٤)]

---

(١) الكلام الذى أورده الشيخ خالد بعد البيت ، وإلى هنا ، موجود بنصه فى المغنى ٩٣/١ .

(٢) وفى حاشية الصبان على الأشمونى ٢٥٩/٢ : وقيل : المدرّع ، بالدال المهملة ، أى المتأهل للبس الدرع .

(٣) فى حاشية الدمامينى على المغنى ص ١٩٨ يقول الدمامينى : والمدرَّع : الذى يُكسى الدرع بالدال المهملة ، ولكن الشمنى فى الصفحة نفسها يقول : والمذرع ــ بالذال المعجمة ، والعين المهملة هو الذى أمه أشرف من أبيه » اهـ .
فكأنَّ الشارحَ نقل الكلام واعتقد أنه للدمامينى . والواقع أنه للشمنى .

(٤) هذا البيت من الطويل اختلف فى نسبته ، فهو لمجنون ليلى قيس بن الملوح فى ديوانه ص ١٩٥ ، ولابن الدمينة فى ملحق ديوانه ص ٢٠٦ ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم الصولى ، ونسب للصمة بن عبد الله القشيرى فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٩ وفيه أيضا نسب إلى أحد الذين سبقوه ــ وينظر الشاهد أيضا فى الأغانى ٤١٢٠/١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٤ ، والمرزوق ١٢٢٠ ، والعينى ٤١٦/٣ ، ٤٥٧/٤ ، والمغنى ٧٤/١ ، ٢٦٩ ، ٣٠٧ ، ٥٨٣ ، والدرر ٨٣/٢ ، والهمع ٦٧/٢ [فهلا نفس =

[٢١٨/ب] فـ « نفسُ ليلى » خبر مقدم ، و « شفيعُها » / مبتدأ مؤخر على حدِّ :

... وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[1] ــ ٧٥ م

....

والخبر هنا واجب التقديم ؛ لئلَّا يعودَ ضميرٌ [من المبتدإ على الخبر المؤخر لفظًا ورتبةً[2] والجملة خبر « كان » المحذوفة هى واسمها ضمير][3] الشأن .

والتقدير : فهلَّا كان هو ــ أى : الشأن .

وقيل : التقدير : فهلا شَفَعَتْ نفسُ ليلى ، لأنَّ الإضمار من جنس المذكور أقيسُ ، و « شفيعها » على هذا خبرٌ لمبتدإ محذوف ، أى : هى[4] شفيعُها[5] .

قلتُ : ويُرَجَّح من وجه آخر ، وهو أنَّ ضميرَ الشأنِ موضوعٌ لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذفُ .

ويُجَابُ عنه بأنه حُذِفَ تَبَعًا للفعل ، فاغْتُفِرَ .

* * *

= ليلى شفيعُها ومثله الأشمونى ٢/٢٥٩ .

(١) هذا جزء من عجز بيت من الطويل والبيت بتمامه :

أَهَابُكِ إجلالًا وَمَابِكَ قُـدرَةٌ عَلَيَّ ، ولكِنْ ملءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

وقد سبق الكلام عليه فى الجزء الأول من هذا التحقيق برقم [٧٥] من شواهد ابن هشام ص ٥٥٩ .

(٢) وذلك غير جائز لو قيل : ولكن حبيبُها ملءُ عين ، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدإ ليؤمَن من ذلك المحذور .

(٣) ما بين الحاصرتين مكرر فى خ ٢ بسبب انتقال نظر الناسخ .

(٤) « هى » ساقطة من خ ٣ .

(٥) من قوله : والتقدير ... إلى هنا ، من المغنى ٧٤/١ .

(**فَصْلٌ : وَمَا كَانَ**) من أسماء الزمان (**بِمَنْزِلَةِ « إِذْ » وَ « إِذَا »** **فِى كَوْنِهِ اسْمَ زَمَانٍ مُبْهَمٍ لِمَا مَضَى**) كما أن « إِذْ » كذلك (**أَوْ لِمَا يَأْتِى**) كما أنَّ « إِذَا » كذلك (**فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِيمَا يُضَافَانِ إِلَيْهِ**) فما كان بمنزلة « إِذْ » جاز أن يضاف للجملتين الاسمية ، والفعلية ، وإليه أشار الناظم بقوله :

وَمَا كَـ « إِذْ » مَعْنًى كَـ « إِذْ » أَضِفْ جَوَازًا(٢) ....

(**فَلِذلِكَ تَقُولُ** : « **جِئْتُ زَمَنَ الْحَجَّاجُ أَمِيرٌ** ») بالرفع ، على الابتداء والخبر ، (**أَوْ** : « **زَمَنَ كَانَ الْحَجَّاجُ أَمِيرًا** » ؛ **لِأَنَّهُ**) أى : لأن « زَمَنَ » (**بِمَنْزِلَةِ « إِذْ »**) فى إفادة معنى المُضِىِّ ، والناصبُ له « جئتُ » ؛ لأنه بمعنى الماضى ، فلا يعمل فيه إلا ماضٍ .

(وَ) ما كان بمنزلة « إِذَا » جاز أَنْ يضاف إلى الجمل الفعلية دون الاسمية ؛ فلذلك تقولُ :

(« **آتِيكَ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحَاجُّ** ») فـ « زمنَ » مضاف للجملة الفعلية ، والناصب له « آتيك » لأنه مستبقل ، ولا يعمل فى المستقبل إلا مستقبل . (**وَيَمْتَنِعُ**) « آتيك (**زَمَنَ الْحَاجُّ قَادِمٌ** ») على الابتداء والخبر (**لِأَنَّهُ**) أى : لأن « زَمَنَ » (**بِمَنْزِلَةِ « إِذَا »**) و « إِذَا » لا تُضافُ إلى الجمل الاسمية ، فكذلك ما كان بمعناها .

---

(١) يعنى أن ما شابه « إِذْ » فى كونه اسمَ زمان مبهم بمعنى الماضى ، يَجْرِى مَجْرَى « إِذْ » فى إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية لكن جوازًا ؛ لما سبق أن « إِذْ » تضاف وجوبا .
و « معنًى » تمييز ، أو منصوب على نزع الخافض ـــ « كإذ » الثانية خبر مَا وقوله : « أضف جوازًا » استئناف فى موضع الاستدراك ، أى : لكن أضف هذه جوازًا ، هذا هو الأقرب ، وأن « ما » مفعول مقدم لأضف ، وعليه فقوله : « كإذ » الثانية ، صفة مفعول مطلق لأضف ، أى : إضافة كإضافة إذْ ، فى كونها إلى الجملة « جوازًا » مصدر وقع وصفا لمصدر محذوف تقديره : أضف إضافة جائزةً ، ولو لم يقل جوازًا لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوما .

(هَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ) فى مُشْبِه « إِذْ » و « إذا »[(١)] (وَوَافَقَهُ النَّاظِمُ فِى مُشْبِهِ « إِذْ »)[(٢)] واقتصر عليه فى النظم[(٣)](دُونَ مُشْبِهِ « إِذَا » ؛ مُحْتَجًّا[(٤)] بِقَوْلِه تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾)[(٥)] فأضيف « يوم » ـ وهو مُشْبِه ـ « إِذَا » فى الاستقبال ، إلى الجملة الاسمية ، و « إِذَا » لا تُضاف إليها .

(وَقَوْلِهِ) وهو سَوَادُ بنُ قَارِب :

١١٢م وَكُنْ لى شَفِيعًا (يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ) فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[(٦)]

---

(١) ذكر سيبويه ذلك فى كتابه ٤٦٠/١ : ٤٦١ وختم بقوله : « جملة هذا الباب : أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه فى معنى « إِذْ » فأضيف إلى ما يضاف إليه « إِذْ » ـ وإذا كان لِمَا لم يقعْ ، لم يُضَف إلّا إلى الأفعال ؛ لأنه فى معنى « إذا » ، و « إذا » هذه لا تُضاف إلا إلى الأفعال » ا هـ .

(٢) فى شرح التسهيل ٢١٣/٢ ، ٢٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤١/٢ ، ٩٤٤ : ٩٤٥

(٣) فقال :ـ

وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَإِذْ أَضِفْ جَوَازًا..........

....

(٤) « محتجًا » يعنى ابن مالك ، وذلك فى كتابه شرح الكافية ٩٤٤/٢ :٩٤٥ ومما قال : وإذا أضيف اسم زمان إلى جملة مستقبلة المعنى وجب عند سيبويه منعُ كونها اسميّة ، كما يُمنع ذلك بعد (إذا) ... وهذا الذى اعتبره سيبويه بديعٌ لولا أن من المسموع ما جاء بخلافه كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ﴾ [غافر ١٦] وكقول سواد :

* وكنْ لى شفيعًا يوم لا ذو شفاعةٍ * ... » ا هـ .

(٥) من الآية [١٣] من سورة « الذاريات » .

(٦) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب ، تقدم ذكره فى الجزء الأول ؛ إذِ استشهد به فى باب الحروف العاملة عمل « ليس » على زيادة الباء بقلة فى خبر « لا » وهو الشاهد رقم [١١٢] والاستشهاد به هنا فى قوله « يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ » حيث أضاف « يَوْمَ » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها ، أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعْتُبِرَت « لا » مهملة ، مع أنّ اليوم مستقبل ، وسيبويه لا يُجيز ذلك فيكون ظاهر البيت ردًّا عليه ، والجوابُ عن ذلك هنا وفى آية « الذاريات » السابقة ، هو ما ذكره ابن =

فأضاف « يوم » — وهو مستقبل — إلى الجملة الاسمية ، و « إذَا » لا تضاف إليها .

(**وهَذَا**) المذكور ، من الآية ، والبيت (**وَنَحْوُهُ**) — عند سيبويه — (**مِمَّا نُزِّلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلُ لِتَحقُّقِ وُقُوعِهِ ، مَنْزِلَةَ مَا قَدْ وَقَعَ وَمَضَى**) فـ « يوم » فيه ، مُشْبِه « إذْ » لا مُشْبِهُ « إذَا » ؛ فلذلك أُضيف إلى الجملة الاسمية .

ولو كان الزمان محدودًا كأسبوعٍ ، ويومين ، وشَهْرٍ ، لم يُضَف إلى الجمل — خلافا لبعض المغاربة(١) .

* * *

(**فَصْلٌ : وَيَجُوزُ فِي الزَّمَانِ الْمَحْمُولِ عَلَى** « **إذَا** ») إذا أضيف إلى جملة (**الْإعْرَابُ / عَلَى الْأَصْلِ**) فى الأسماء (**وَالْبِنَاءُ**) على الفتح (**حَمْلًا عَلَيْهِمَا**) أى : على « إذْ » و « إذَا » ؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف فى الافتقار المتأصل إلى جملة . [٢١٩/أ]

واقتصر فى النظم على مُشْبِه « إذْ » فقال :

وَابْنِ أَوَاعْرِبْ مَا كَـ «إذْ» قَدْ أُجْرِيَا(٢) ....

= هشام من أنَّ هذا ونحوه مما نُزِّل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضى . يعنى فهو من مشبه « إذْ » لا مشبه « إذَا » وعندئذ . يسقط احتجاج ابن مالك .

(١) ومن قبل المغاربة أجاز ابن كيسان (المتوفى سنة ٢٩٩ هـ) إضافة يومين إلى الجملة ، ورد ابن مالك بقوله : والصحيح منع ذلك لعدم السماع ، ولمخالفته إذ ، وإذا بالدلالة على العدد صريحا [شرح التسهيل ٣/ ٢٥٤].

والذى ذكر المغاربة معبرًا عنهم ببعض أصحابنا أبو حيان [ينظر الارتشاف ٢/٥٢٠] .

(٢) يعنى : أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى « إذْ » فأضيف إلى الجملة ، يجوز فيه حينئذ البناء والإعراب — « أَوَ اعْرِب » معطوف على « ابْنِ » بنقل فتحة الهمزة إلى الواو بسبب =

(فَإِنْ كَانَ مَا وَلِيَهُ فِعْلًا مَبْنِيًّا) بناءً أصليًّا ، أو عارضًا[(١)] (فَالْبِنَاءُ أَرْجَحُ) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا[(٢)]

واخْتُلِف فى علته : فقال البصريون : (لِلتَّنَاسُبِ)[(٣)] وقال ابنُ مالك : بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرةً إليه وإلى غيره ، وذلك أنَّ « قُمْتُ » من قولك : « حِينَ قُمْتَ قُمْتُ » كان كلامًا تامًّا قبل دخول « حين » عليه ، وبعد دخولها حدث له افتقار شَبَه « حين » وأمثاله بـ « إنْ »[(٤)] .

فالبناءُ الأصلىُّ : (كَقَوْلِهِ) وهو النابغة الذبيانى :

٣٣٤ (عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا) وقلتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ[(٥)]

= الوزن « ما » اسم موصول ، واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى « إذْ » وهى مفعولة بـ « أُعربْ » ومطلوبة أيضا لـ « ابْنِ » فهو من باب التنازع « كإذْ » جار ومجرور متعلق بأُجْريا ، وجملة « قد أجريا » صلة « ما » .

(١) المبنى أصالةً كالماضى ، والمبنى بناء عارضا ، كالمضارع المتصل بنون الإناث ، كما سيتضح من التمثيل .

(٢) يعنى : أن المختار بناء ما يتلوه فعلٌ مبنىٌّ .
« بنا » بالقصر للوزن ، مفعول اخْتَرْ ، « متلوّ » مضاف إليه ، متلوّ : مضاف و « فعلٍ » مضاف إليه « بنيا » ماضٍ مبنىّ للمفعول ، والجملة نعت لفعل والألف للإطلاق .

(٣) يعنى المشاكلة فى البناء بين الزمن ، وما أضيف إليه .

(٤) انتهى كلام ابن مالك ــ [يرجع إليه فى شرح التسهيل ٢٥٧/٣] وقد تصرف الشيخ خالد قليلا فى النقل .

(٥) هذا البيت من الطويل للنابغة الذبيانىّ فى ديوانه ص ٤٤ ، وسيبويه ٣٦٩/١ ، والأصول ٢٧٦/١ ، والكامل ٢٤٠/١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢٦٤/٢ ، والعينى ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، والخزانة ٤٥١/٣ ، واللسان (وزع) ٢٧٠/١٠ ، والدرر ١٨٧/١ ــ وورد غير منسوب فى معانى القرآن للفراء ٣٢٧/١ ، ٢٤٥/٣ ، والمنصف ٥٨/١ وابن =

يُروى : « على حِينِ » ـ بالخفض ـ على الإعراب ، و« على حِينَ » ـ بالفتح ـ على البناء ، وهو الأرجح ؛ لكونه مضافًا إلى مبنيٍّ أصالة وهو « عَاتَبْتُ » .

(وَ) البناء العارض ، نحو (قَوْلِهِ :)

٣٣٥ ـ لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا (**عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ**)[1]

يُروى بخفض « حين » على الإعراب ، وفتحه على البناء ؛ لكونه مضافا إلى مبنّى وهو « يَسْتَصْبِينَ » فإنه مضارعٌ مبنّى على السكون ؛ لاتصاله بنون الإناث ، وماضيه : اسْتَصْبَيْتُ فلانًا ، إذَا عَدَدْتَه صَبِيًّا ، أى : جعلته فى عداد الصبيان .

(**وَإِنْ كَانَ**) ماوليه (**فِعْلًا**) مضارِعًا (**مُعْرَبًا ، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، فَالْإِعْرابُ أَرْجَحُ**) من البناء (**عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ**) والأخفش (**وَوَاجِبٌ عِنْدَ**) جمهور (**الْبَصْرِيِّينَ**) ؛ لعدم التناسب (**وَاعْتُرِضَ عَلَيْهِمْ**) فى دعوى الوجوب (**بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ**) ﴿ **هَـٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ** ﴾[2] **بِالْفَتْحِ**) على البناء لا على الإعراب ؛ لأن

= يعيش ١٣٦/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ ، والإنصاف ١٦٦ ، والمساعد ٣٥٤/٢ ، والمغنى ٥١٧/٢ ، وشرح الشذور ٧٨ ، والأشمونى ٢٥٦/٢ ، ٢٦٦/٣ ، ٨/٤ ، وصدره فقط فى : الارتشاف ٥٢٠/٢ ، وابن عقيل ٥٧/٢ ، والهمع ٢١٨/١ .
« على حين » على هنا بمعنى « فى » عاتبتُ المشيب » لُمْتُه ، والمشيب : وقت حلول الشيب بالرأس ، أو هو الشيب نفسه ، « الصِّبا » الصبوة والميل إلى الهوى ، « ألما » هى « لما » النافية دخلت عليها همزة الإنكار « أصح » أنتبه من الغفلة ، « وَازِع » وَزَعَه عن الأمر ، يَزَعُه من باب « وَهَب » كفّه ، ومنعه .

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل ، استُشهِد به فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ ، والمساعد ٣٥٥/٢ ، والمغنى ٥١٨/٢ ، والعينى ٤١٠/٣ ، والأشمونى ٢٥٦/٢ ، والهمع ٢١٨/١ ، والدرر ١٨٧/١ وصدره فى الارتشاف ٥٢٢/٢ .
ويروى : عنهنّ .

(٢) من الآية [١١٩] من سورة المائدة وتراجع القراءات فى هذه الآية فى : السبعة لابن مجاهد ٢٥٠ والتذكرة لابن غلبون ٣٩٢/٢ .

الإشارة إلى « اليوم » كما فى قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفًا ، والتوفيق بين القراءتين أَلْيَق .

وأجاب جمهورُ البصريين بأن الفتحة فيه إعراب ، مِثْلُها فى « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم[1] ؛ وإلا ، لزم كونُ الشىء ظرفًا[2] لنفسه .

(وَ) اعتُرِض عليهم أيضا بنحو (قَوْلِهِ :)

٣٣٦ ــ تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى (عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ)[3]

يُروى بفتح « حينَ » على البناء ، والكسرُ أرجحُ على الإعراب عند

---

(١) فى التبصرة للصيمرىّ ٢٩٥/١ : « وأما قراءة من قرأ ﴿ **هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾ بفتح اليوم ، فليس فتحه للبناء ، ولكنه منصوب على الظرف ، كأنه قال : هذا الذى ذكرناه يكون يومَ ينفع الصادقين صدقهم ، أو يحدث ، أو يستقرّ ، أو ما أشبه ذلك ــ والفرْقُ بين القراءتين فى الرفع والنصب : أنّ منْ رفع فقد أشار بـ « هَذا » إلى اليوم ، ومن نصب فقد أشار إلى ما يحدث فى اليوم ، فوجب أن ينصب لأنه ظرف » .

(٢) فى خ ٢ « ظرف » والصواب بالنصب .

(٣) هذا البيت من الوافر ، ولا يعلم قائله ، وورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٣ ، وشرح الشذور ٨٠ والعينى ٤١١/٣ ، والأشمونى ٢٥٧/٢ ، والدرر ١٨٧/١ ، وعجزه فى كلٍّ من : الارتشاف ٥٢١/٢ والهمع ٢١٨/١ .
ويروى : « على حين التراجُع » والرواية التى معنا هى المشهورة .
و « التواصل » المواصلة ، وترك القطيعة والهجر ، « غير دَانِ » ليس قريبا .
ووجه الاعتراض على البصريين : أن الرواية قد وردت بفتح « حين » على أنه مبنىٌّ على الفتح مع كونه مضافا إلى جملة اسمية ؛ فدل ذلك على أنه قد يُبنى فى هذه الحال ، مع أن البصريين يوجبون الإعراب فى هذه الحال ويمنعون البناء ، قال يس فى حاشيته على التصريح ٤٢/٢ : « ويجاب بأنه على إضمار كان الشانية واسمها » اهـ .

الكوفيين[١] ، ومَالَ إلى مذهبهم أبو عليٍّ الفارسيُّ[٢] ـــ من البصريين ، وتبعه ابنُ مالكٍ فقال بعد قوله فى النظم :

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ ، أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا[٣]

أى : لن يُغَلَّطَ .

* * *

(١) يعنى أنّ إضافة « حين » ونحوه إلى جملة مصدرة بالمبتدإ ، تُجوِّزُ الوجهينِ : الإعراب والبناء ، عند جمهور الكوفيين وبعض البصريين وإن كان الإعراب أرجح عند هؤلاء ـــ أما عند البصريين ـــ إلا القليل منهم ـــ فالإعراب متحتم .

[ينظر فى ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٥ وما بعدها ، والارتشاف ٢/٥٢٢ ، ومنهج السالك ٢٨٨ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٢٤ : ٢٢٥ . والرضىّ ٢/١٠٧ ، والمغنى ٢/ ٥١٧ : ٥١٨] .

(٣) بالرجوع إلى : الحجة للقراء السبعة ، للفارسىّ عند آية المائدة ١١٩ ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنْفَعُ ﴾ وجدت أنه مع البصريين فلم يوجه الفتح فى « يومَ » على البناء لإضافته إلى الفعل ـــ قال : « لأن المضاف إليه معربٌ ، وإنما يكتسى البناء من المضاف إليه ، إذا كان المضاف إليه مبنيا ، والمضاف مبهما » [الحجة ٣/٢٨٣] .

ولعل ميله إلى مذهب الكوفيين فى كتاب آخر له .

(٣) يعنى : إن كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العارى عن موانع الإعراب ، أو بالمبتدإ ، فالوجه الإعراب ، وهو متفق عليه ، ولما أجاز الكوفيون البناء وتبعهم فى ذلك قال : ومن بنى فلن يفنّدَا ، أى : لن يغلّط . [وينظر تأييده لمذهب الكوفيين فى شرحه للتسهيل ٣/٢٥٥] .

« وقبل فعلٍ » قبل : ظرف متعلق بأعرب ، فعل : مضاف إليه ـــ « أو مبتدا » معطوف على فعل ، « ومن بنى فلن يُفَنَّدَا » من : اسم موصول مبتدأ « بنى » الجملة صلة « فلن يُفندا » الجملة من الفعل المبنى للمفعول ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ ، والفاء زائدة فى خبر الموصول لشبهه بالشرط .

(**فَصْلٌ : مِمَّا يَلْزَمُ الْإِضَافَةَ**) لفظًا ومعنًى (« **كِلَا** » **وَ** « **كِلْتَا** ») فإنهما يضافان للظاهر والمضمر ــ كما تقدم ، (**وَلَا يُضَافَانِ إِلَّا لِمَا اسْتَكْمَلَ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ** :

أَحَدُهَا : **التَّعْرِيفُ** ، **فَلَا**) يضافان لنكرة مطلقًا فلا (**يَجُوزُ** : « / **كِلَا**[1] رَجُلَيْنِ » وَلَاَ « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ ») عند البصريين (**خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ**) فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة ، نحو : « كِلَا رَجُلَيْنِ عندك مُحسنان » فإنَّ « رجلين » قد تخصَّصَا بوصفهما بالظرف ، وحَكَوْا : « كلتا جَارِيَتَيْنِ عندك مقطوعةٌ يَدُها » أى : تاركة للغزل[2] ، قاله فى المغنى[3] ، وهو مقيِّد لما أطلقه هنا . [٢١٩/ب]

(**وَ**) الشرط (**الثَّانِى** : **الدِّلَالَةُ عَلَى اثْنَيْنِ** ، **إِمَّا بِالنَّصِّ**) مُضمرًا كان ، أو مُظهرًا فالأول : (**نَحْو** : « **كِلَاهُمَا** ») و « كِلْتَاهُمَا ») (**وَ**) الثانى : نحو : « كِلَا البُسْتَانَيْنِ » و (﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ** ﴾[4] ، **أَوْ بِالاشْتِرَاكِ**) بين المثنى والجمع (**نَحْوُ قَوْلِهِ** :

٣٣٧ ــ كِلَانَا غَنِىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا[5]

---

(١) مكررة فى خ ٢ .

(٢) فى خ ٣ « الغزل » .

(٣) ٢٠٣/١ : ٢٠٤ .

(٤) من الآية [٣٣] من سورة « الكهف » .

(٥) هذا البيت من الطويل لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب فى الحماسة الشجرية ٢٥٣/١ ، والكامل ٢٧٧ بتحقيق محمد أحمد الدالى ــ ويقع هذا البيت فى كلمات لشعراء آخرين ، منهم : الأبيرد الرياحى فى الأغانى ٤٦٤٠/١٣ وسيَّار بن هُبيرة بن ربيعة فى ذيل الأمالى لأبى علىّ القالى ، والمغيرة بن جبناء فى اللسان (غنى) ٣٧٤/١٩ ، وورد بلا نسبه فى أمالى المرتضى ٣١/١ ، والارتشاف ٥١١/٢ [الصدر فقط] ، الهمع ٥٠/٢ [الصدر فقط] ، الأشمونى ٢٦٠/٢ [الصدر فقط] والدرر ٦٠/٢ [ويرجع إلى شرح شواهد المغنى للبغدادى ٢٦٦/٤ : ٢٧١] .

(**فَإِنَّ كَلِمَةَ « نَا » مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الاثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ**) ؛ فلذلك صحَّ إضافةُ « كِلَا » إليها (**وَإِنَّمَا صَحَّ قَوْلُهُ** :

٣٣٨ ــ إنْ لِلخيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَــلْ[١]

لِأَنَّ « **ذَا** ») وإنْ كانت حقيقةً فى الواحد ، إلّا أنها (**مُثَنَّاةٌ فِى الْمَعْنَى**) ؛ لأنها مشارٌ بها إلى اثنين ، وهما : الخيرُ والشرُّ (**مِثْلُهَا فِى قَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ** ﴾)[٢] أى : بين الفارضِ والبكرِ ، فالإشارةُ بـ « ذا » فى الموضعين تعودُ إلى « مَاذُكِرَ » (**أَىْ : وَكِلَا مَا ذُكِرَ**) من الخبر والشرّ (**وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ**) من الفارض والبكر .

والبيتُ قاله عبدُ الله بنُ الزِّبَعْرَى يومَ أُحُدٍ قَبْل إسلامه .

« المَدَى » ــ بفتح الميم ، وبالدال المهملة ــ الغاية ، و « الوَجْه » ــ بفتح الواو ، وسكون الجيم ــ مستقبل كلِّ شئ ، و « القَبَل » ــ بفتح القاف والباء المَوَحَّدة ــ يطلق على أمور : منها : الجهةُ الواضحة ، ذُكِرَ ذلك بمعناه فى القاموس[٣] .

يقول[٤] : إنَّ للخير والشرِّ غايةً ينتهيان إليها ، ويقفان[٥] عندها ، وكلاهما أمرٌ يستقبله الإنسان ويعرفه .

---

(١) هذا البيت من الرَّمَل لعبد الله بن الزِّبَعْرى فى الأغانى ١٥/٥٤٨٣ ، وابن يعيش ٣/٣ ، والعينى ٣/٤١٨ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٥٤٩ ، والدرر ٢/ ٦٠ ، وبلا نسبة فى المفصل ٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٠ ، والارتشاف ٢/ ٥١١ ، والمغنى ٢/ ٢٠٣ ، وابن عقيل ٢/ ٦٠ ، والهمع ٢/ ٥٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٦٠ .

(٢) من الآية [٦٨] من سورة « البقرة » .

(٣) مادة (قبل) فى القاموس المحيط . ٤/ ٣٤ ونصُّه : « والمَحَجَّة الواضحة » .

(٤) فى خ ٣ « تقول » تحريف .

(٥) حُرِّفت فى خ ٢ إلى « ينفيان » .

وضَبَطَ بعضُهم « القَبَل » فى البيت بكسر القاف ، وفتح الباء ، على أنه جمع قِبْلَة ، بمعنى أن كليهما بمثابة القِبْلَة التى يتوجه إليها المصلِّى .

(وَ) الشرط (**الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ**) المضاف إليه كِلَا ، وكِلْتَا (**كَلِمَةً واحِدةً ، فَلَا**) يضافان إلى كلمتين متفرقتين ، فلا (**يَجُوزُ : « كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرو »**) .

وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله :

لِمُفْهِـــمِ اثْنَيْـــنِ مُعَـــرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ ، أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا[١]

(**فَأَمَّا قَوْلُهُ** :

٣٣٩ ــ كِلَا أَخِى وَخَلِيلِى وَاجِدِى عَضُدًا) فِى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ[٢]

---

(١) يعنى : أُضِيفت « كلتا » و « كلا » لمفهم اثنين ــ أى : لما دلّ على اثنين ــ مع تعريفه ، وعدم تفرق أفراده بالعطف فلا يجوز : كِلا زيدٍ وعمرو .

« لمفهم » متعلق بأضيف ، « اثنين » مضاف إليه ، « معرَّفٍ » صفة لمفهم ، « بلا تَفرُّقٍ » الباء حرف جرّ « لا » ملغاة لتوسطها بين الجار والمجرور ، وقد تخطاها العامل فعمل فيما بعدها ، مع دلالتها على النفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم ، وقال الكوفيون فى مثل هذا : إن « لا » اسم بمعنى « غير » مجرور بكسرة مقدرة على الألف ، وما بعدها مجرور بإضافتها إليه « أضيف » ماض مبنّى للمفعول « كلتا » نائب فاعل ، « وكلا » معطوف عليه .

(٢) هذا البيت من البسيط ، وهو لأبى الشِّعر الهلالى ، نسبة إلى هلال بن عامر بن صعصعة ، كما فى شرح شواهد المغنى للبغدادى ٢٦٠/٤ ــ وقال البغدادى : ولم أقف له على ترجمة ، والظاهر أنه إسلامىّ من شعراء بنى أميّة ــ وورد هذا الشاهد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٣ ، وشرح الكافية الشافية له ٩٣١/٢ ، والمغنى ٢٠٣/١ ، وابن عقيل ٦٠/٢ ، والعينى ٤١٩/٣ ، والأشمونى ٢٦٠/٢ والدرر ٦١/٢ ، وصدره فقط فى الهمع ٥٠/٢ . ورُوِى العجز هكذا .

* وسَاعِدًا عند إلْمَامِ الملمَّـــاتِ *

بإضافة « كلا » إلى متفرق ، وهما : أَخِى ، وخَلِيلى (**فَمِنْ نوادِرِ الضَّرُورَاتِ**)(١) .

و « الخليل » من الْخَلَّة ، وهى ــ كما قال أبو بكر بن فَوْرَك(٢) ــ صفاءُ المودّة التى توجب الاختصاص بتخلّلِ الأسرار ، وقال غيره : أصل الخلة : المحبّة ــ و « العَضُد » والساعد بمعنًى ، وهو من المرفق إلى الكتف ، وكنّى به عن الإعانة ، والتقوية ، فإن العضدَ قوامُ اليد ، وبشدتها تشتدّ ــ و « النائبات » : المصائب ــ و « الإلمام » : النزول ، و « المُلِمَّات » جمع مُلِمَّة ، / وهى نَوَازِلُ الدَّهر .

[٢٢٠/أ]

و « كلا » مبتدأ ، و « واجِدِى » ــ بكسر الدال ــ مفرد مضاف إلى مفعوله الأول ، وهو ياء المتكلم ــ خبر المبتدإ ، و « عَضُدًا » مفعوله الثانى .

وأجاز ابن الأنبارى إضافتَها إلى المفرد ، بشرط تكرُّرِها ، نحو : « كِلَاىَ ، وكِلَاكَ مُحْسِنان »(٣) .

ويجوز مراعاة لفظ « كلا » و « كلتا » فى الإفراد نحو : ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ**

---

(١) عبَّر ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٤١/٣ بقوله : « وربما جاء مثل هذا فى الشعر » اهـ . أما أبو علىّ الفارسىّ فبعد أن منع أن يقال فى النثر : كلا أخيك وأبيك قال : ولو قلت فى الشعر : جاءنى كلا زيد وعمرو ، لكان جائزًا ... وإنما جاز لك فى العطف بالواو ، لأن العطف بالواو كالتثنية فى المعنى فحمل الكلام فى الشعر على المعنى ألا ترى أنك تقول : زيد وعمرو قاما ، كما تقول : الزيدان قاما » اهـ [الشيرازيات ص ٥١٥] .

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصارىّ الأصبهانىّ أبو بكر ، واعظ ، عالم بالأصول والكلام ، من فقهاء الشافعية ، سمع بالبصرة وبغداد ، وحدّث بنيسابور ، توفى سنة ٤٠٦ هـ قال ابن عساكر : بلغت تصانيفه فى أصول الدين ، وأصول الفقه ، ومعانى القرآن قريبا من المائة منها : مشكل الحديث وغريبه [وفيات الأعيان ٤٨٣/١ ، الطبقات الكبرى للسبكى ٥٢/٣ ، الأعلام ٨٣/٦] .

(٣) نقله عن ابن الأنبارىّ أبو حيان فى الارتشاف ٥١١/٢ .

ءَاتَتْ ﴾[١] ومراعاة معناهما ، وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قول الفرزدق :

١٧٢ ــ كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْىُ بَيْنَهُمَا قَدْأَقْلَعَا ،وَكِلَاأَنْفَيْهِمَارَابِى[٢]

فألحق « أقلعا » ضميرَ التثنية ، مراعاةً للمعنى ، وأفرد « رَابِى » مراعاة للفظ .

* * *

(وَمِنْهَا « أَىٌّ ») بفتح الهمزة ، وتشديد الياء[٣] ، (وَتُضَافُ لِلنَّكِرَةِ مُطْلَقًا) سواء كانت النكرة مفردةً ، أم مثناةً ، أم مجموعةً (نَحْو : « أَىُّ رَجُلٍ » و « أَىّ رَجُلَيْنِ » وَ « أَىّ رِجَالٍ » وَ) تُضاف (لِلْمَعْرِفَةِ ، إِذَا كَانَتِ) المعرفةُ (مُثَنَّاةً ، نَحْو : ﴿ فَأَىُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾[٤] أَوْ) كانت المعرفةُ (مَجْمُوعَةً ، نَحْو : ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[٥] ، وَلَاتُضَافُ) أىّ (إِلَيْهَا) أى : إلى المعرفة ، حال كونها (مُفْرَدَةً) عن التثنية ، والجمع (إِلَّا إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا) أى : بين « أىّ » والمعرفة

---

(١) من الآية [٣٣] من سورة « الكهف » .

(٢) هذا البيت من البسيط للفرزدق فى شرح ديوانه لأبى بكر البطليوسى ٣٤/١ ، ونوادر أبى زيد ١٦٢ ، والخصائص ٣١٤/٣ ، والخزانة ٤٨٠/١ ، وشرح أبيات المغنى للسيوطى ٥٥٢ ، والعينى ١٥٧/١ ، والدرر ١٦/١ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/١ ، ٢٤٥/٣ ، وابن يعيش ٥٤/١ ، والإنصاف ٢٣٧ ، والهمع ٤١/١ ، والأشمونى ٧٨/١ ، والخزانة ٦٣/١ ، ٢٠١/٢ .

« كلاهما » يعنى كلا الفرسين ، « جدَّ الجرىُ » أى حين اشتد الجرىُ وقَوِىَ بين الفرسين وهذا إسنادٌ مجازىّ ، وأصله : جدَّا فى الجرْىِ ، « قد أقلعا » قد كفَّا عنه « رابى » منتفخ ، يقال : ربا الفرس إذا انتفخ من عَدْوٍ أو فزع ، وهو من ربا يربو رَبْوًا وهو النَّفس العالى .

(٣) مكررة فى خ ٢ .

(٤) من الآية [٨١] من سورة « الأنعام » .

(٥) من الآية [٢] من سورة « المُلْك » .

المفردة (**جَمْعٌ مُقَدَّرٌ ، نَحْو**[١] : « **أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ** » **إِذِ الْمَعْنَى : أَيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ**) فبين « أيٍّ » و « زيدٍ » لفظٌ مقدَّر يدل على الجمع وهو « أجزاء »[٢] .

(**أَوْ عُطِفَ مِثْلُهَا عَلَيْهَا بِالْوَاوِ ، كَقَوْلِهِ :**)

٣٤٠ ــ فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ (**أَيِّي ، وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ**[٣]

إِذِ الْمَعْنَى : أَيُّنَا) فارس الأحزاب .

وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

وَلَا تُضِفْ لِمُفْـرَدٍ مُعَـرَّفِ « أَيًّا » وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ[٤]
أَوْ تَنْوِ الَاجْزَا[٥]............ ....

---

(١) ساقطة من خ ٢ .

(٢) ولذلك تُبدِل منه فتقول : « أَوَجْهُه أم عينُه ؟ » [قاله أبو حيان فى الارتشاف ٥٤٩/١] .

(٣) هذا البيت من الكامل قال العينى ٤٤٢/٣ : لم أقف على اسم قائله ، وورد بلا نسبة فى المحتسب ٢٥٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١ ، والأشمونى ٢٦١/٢ ، والدرر ٦٢/٢ ــ وعجزه فقط فى كلّ من : الارتشاف ٥٤٩/١ ، والهمع ٥١/٢
« فلئن » اللام موطئة للقسم ، وإنْ شرطية « لقيتك » فعل الشرط ، « خاليين » حال من الفاعل والمفعول فى لقيتك ، « لتعلمَنْ » اللام واقعة فى جواب القسم ، تعلمَنْ : مضارع مبنىّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم ، « أيِّى » أىّ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأيُّك » معطوف على أيّى « فارسُ الأحزاب » خبرٌ ومضاف إليه ــ وجملة المبتدإ والخبر فى محل نصب سدَّت مسدَّ مفعولَى : تعلم ، وعلق « تعلم » عنها بسبب الاستفهام .
« الأحزاب » جمع حزب ، وهو الجماعة من الناس أمرهم واحد .

(٤ ، ٥) أى : لا يجوز إضافة « أىّ » للمفرد المعرفة ؛ إلا مع تكرارها ، أو مع نية الأجزاء ، والمراد : أىّ الاستفهامية والشرطية .
« لا » ناهية ، « تُضِفْ » مضارع مجزوم بلا « معرَّفِ » نعتٌ لمفرد « أيًّا » مفعول =

.... وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً «أَيًّا» وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ[(١)]

(**وَأَمَّا**) أىّ (**الاسْتِفْهَامِيَّةُ ، وَالشَّرْطِيَّةُ ، فَيُضَافَانِ إِلَيْهِمَا**) أى : إلى المعرفة والنكرة .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِن تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا[(٢)]

لأنَّ معنى الاستفهام والشرط ، يُؤَدَّى بالمعرفة والنكرة ، ولهما أربعة أمثلة :

مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة (**نحو** : ﴿ **أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا** ﴾)[(٣)] .

ومثال الشرطية المضافة إلى المعرفة (﴿ **أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**) **فَلَا عُدْوَانَ عَلَىَّ** ﴾[(٤)] .

ومثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة (﴿ **فَبِأَىِّ حَدِيثٍ** ﴾ و)[(٥)] مثال الشرطية المضافة إلى نكرة (**قَوْلُكَ** : « **أَىَّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ** ») .

---

(١) يعنى : أن « أيًّا » الموصولة تختص بالإضافة إلى المعرفة ، وتختص الصفة بنوعيها النعتية والحالية بعكس الموصولة ، أى بالإضافة إلى النكرة .
و« موصولة » حالٌ مقدم من « أيًّا » الواقع مفعولا لِا خْصُصْ ، و « بالعكس الصفةُ » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، الصفة : مبتدأ مؤخر .

(٢) يعنى أن الشرطية والاستفهامية ، يُكمَّل بهما وبما أُضِيفتا إليه ــ الكلامُ مطلقا ؛ سواء أضيفتا إلى المعرفة أو إلى النكرة .
« وإن تكن » أداة شرط مع فعل الشرط ، واسم تكن ضمير يعود على « أى » « شرطا » خبر تكن ، فمطلقا « الفاء للربط ، ومطلقا : صفة لمصدر محذوف ، أى فتكميلا مطلقا ، أو حال من أىّ و « فمطلقا » إلى آخر البيت جملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٣) من الآية [٣٨] من سورة « النمل » .

(٤) من الآية [٢٨] من سورة « القصص » .

(٥) من الآية [١٨٥] من سورة « الأعراف » .

والحاصل : أن أقسام « أىّ » خمسة ، وهى ضربان :

مالا يجوز قطعه عن الإضافة فى اللفظ وهو اثنان : المنعوتُ بها ، والواقعةُ حالًا .

وما يجوز وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية ، فالأولى : نحو : « اضْرِبْ أيًّا أَفْضَلُ » والثانية : نحو « قُلْتُ ثُمَّ أىٌّ ؟ »[1] والثالثة : نحو : ﴿ **أَيًّا مَّا تَدْعُواْ** ﴾[2] .

* * *

(**وَمِنْهَا « لَدُنْ »**) وهى (**بِمَعْنَى : عِنْدَ**) فتكون اسمًا لمكان الحضور وزمانه ، كما أنَّ « عند » كذلك ، وإليها أشار الناظم بقوله :

وَأَلْزَمُوا إضَافَةً « لَدُنْ » فَجَرّ[3]
....

(**إلَّا أَنَّهَا**) أى : لَدُنْ (**تَخْتَصُّ**) عن « عِنْدَ » (**بِسِتَّةِ أُمُورٍ** :

أَحَدُهَا : **أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِمَبْدَإِ الْغَايَاتِ**) الزمانية والمكانية ــ جمع غاية ، وهى المسافة ــ و « عِنْدَ » غيرُ ملازمةٍ لمبدإ الغايات ؛ (**فَمِنْ ثَمَّ**) أى : من أجل أنَّ « لَدُنْ » و « عِنْدَ » يكونان لمبدإ الغايات ، وإن اختلفا فى اللزوم وعدمه ــ

---

(١) جملة من حديث شريف أخرجه البخارىّ فى صحيحه فى (كتاب مواقيت الصلاة ــ باب فضل الصلاة لوقتها) ١٣٤/١ ــ وفى (كتاب التوحيد ــ باب وسمَّى النبىُّ ﷺ الصلاة عملا) ٢١٢/٨ .
وأخرجه مسلم فى صحيحه فى (كتاب الإيمان بالله ــ تعالى ــ أفضل الأعمال) ٦٩/١ .

(٢) من الآية [١١٠] من سورة « الإسراء » .

(٣) يعنى أن العرب ألزموا « لدُن » الإضافة فجرَّ المضاف إليه .
« إضافة » مفعول ثانٍ مقدم لألزموا ، و « لدن » هو المفعول الأول قصد لفظه ، « فجرّ » الفاء عاطفة ، وفاعل جرّ ضمير مستتر يعود على « لَدُنْ » والمفعول محذوف أى : المضافَ إليه .

(يَتَعَاقَبَانِ) أى : يتداولان على شىء واحد (فِى نَحْوِ : « جِئْتُ مِنْ عِنْدِه » وَ « مِنْ لَدُنْهُ » وَ) قد اجتمعا (فِى التَّنْزِيلِ) قال الله تعالى فى حقِّ الخِضْرِ (﴿ ءَاتَيْنَهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾)[1] ولو جىء بـ « عِنْدَ » فيهما أو بـ « لَدُنْ » لصحَّ ذلك ، ولكنْ تُرِك دَفْعًا لتكرارِ اللَّفظ .

(بِخِلَافِ) نحو (« جَلَسْتُ عِنْدَهُ » فَلَا يَجُوزُ فِيهِ : « جَلَسْتُ لَدُنْهُ » ؛ لِعَدَمِ مَعْنَى الابْتِدَاءِ هُنَا) ؛ لأنَّ حرفَ الابتداء وهو « مِنْ » غيرُ موجودٍ هنا .

(وَ) الأمرُ (الثَّانِى : أَنَّ الْغَالِبَ) فى « لَدُنْ » (اسْتِعْمَالُهَا مَجْرُورَةً بـ « مِنْ ») ونصبُها قليل ، حتى إنها لم تأت / فى التنزيل منصوبةً ، وجرُّ « عند » بـ « مِنْ » دون جرِّ « لَدُنْ » فى الكثرة . [٢٢١/أ]

(وَ) الأمرُ (الثَّالِثُ : أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ) على السكون ، وعلَّة بنائها ، شَبَهُها بالحرف فى لزوم استعمالٍ واحدٍ وهو الظرفية[2] ، وعدم التصرُّفِ (إِلَّا فِى لُغَةِ « قَيْسٍ »)[3] فإنها معربة عندهم تشبيها بـ « عند » (وَبِلُغَتِهِمْ قُرِئَ) ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا (مِن لَّدْنِهِ ﴾)[4] بإسكان الدال ، وإشمامِها الضمّ ، وكسرِ النون

---

(١) من الآية [٦٥] من سورة « الكهف » .

(٢) فى خ ٣ « الظرف » تحريف .

(٣) « قيس » من مُضَر العدنانية ، وتسمى : قيس عيلان ، ومنها قبائل مشهورة مثل : ثقيف ، وهوازن ، وسُلَيم ، وغَطفان .

(٤) من الآية [٢] من سورة « الكهف » وهى التى اختلف فيها عند القراء — أما آية النساء ﴿ مِن لّدنه ﴾ [٤٠] فلا اختلاف فى قراءتها — وفى السبعة لابن مجاهد ص ٣٨٨ سورة الكهف : « قرأ عاصم فى رواية أبى بكر (مِن لَّدْنِهِى) بفتح اللام ، وإشمام الدال الضمة ، وكسر النون والهاء ، ووصل الهاء بياء فى الوصل ، ولم يقرأ بذلك أحدٌ غيره — وقرأ الباقون (مِن لَّدُنْهُ) بفتح اللام وضم الدال وتسكين النون وضم الهاء من غير بلوغ واوٍ وكذلك حفص عن عاصم مثلهم » اهـ .

والهاء ، ووصْلِها بياء فى الوصل ، وهى قراءة أبى بكر عن عاصم .

وفى أمالى ابنِ الشجرىِّ(١) : قال أبو علىّ : فأمَّا ما رُوِىَ عن عاصم من قراءته ﴿ لَدْنِهِ ﴾ بكسر النون ؛ فإنَّ ذلك لالتقاء الساكنين ، حيث سكنت الدَّالُ إسكانَ الباءِ من « سَبُع »(٢) وليست كسرة إعراب — انتهى —(٣) .

فظهر بهذا أنّ « لَدُنْ » مبنيَّة دائما ، بخلاف « عند » فإنها معربةٌ دائما(٤) .

(وَ) الأمر (**الرَّابِعُ : جَوَازُ إِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمَلِ ، كَقَوْلِهِ**) وهو القطامىُّ :

٣٤١ — صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ **لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ**(٥)

فأضاف « لَدُنْ » إلى جملة « شَبَّ » .

و « الصَّريع » المصروع ، وهو المطروح على الأرض غلبةً — و « غَوَانٍ » — بغين معجمة مفتوحة — جمع غانية ، وهى الجارية التى غَنِيَتْ ، أى : استغنت بحسنها عن الحُلِىّ — و « راقهنَّ ورُقْنَه » أعجبهنَّ وأعجبنه — و « الذوائب » جمع ذؤابة من الشَّعر ، بهمزة بعد الذال المعجمة فى المفرد ، وكان حقها أن تثبت فى الجمع ؛ لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوًا .

---

(١) الجزء الأول ص ٢٢٣ .

(٢) أى : والنون ساكنة ، فلما التقى ساكنان سكون الدال للتخفيف وسكون النون للبناء ، كسر الثانى منهما وهو النون وهذه الكسرة كسرة التقاء الساكنين وليست كسرة جرّ .

(٣) أى : انتهى النقل عن ابن الشجرىّ فى أماليه ، والنقل بتصرف ، وعبارة ابن الشجرىّ أوضح .

(٤) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥٣/٢ .

(٥) هذا البيت من الطويل للقطامىّ واسمه عمير بن شييم فى ديوانه ص ٤٤ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢٢٣/١ ، والعينى ٤٢٧/٣ ، والخزانة ١٨٨/٣ والدرر ١٨٤/١ — وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢ ، والارتشاف ٢٢٦/٢ [لَدُنْ شَبَّ] فقط والمغنى ١٥٧/١ ، والأشمونى ٢٦٣/٢ ، وعجزه فى الهمع ٢١٥/١ .

وهذا البيت لا دليل فيه ؛ إذْ يحتمل أن يكون على إضمار « أَنْ » بدليل أنها تظهر بعدها أحيانا ، قاله ابن الشجرىّ[١] ، ويؤيده تقدير سيبويه فى :

* .... لَدُ شَوْلًا[٢]......... ــ ٩٦ م

أَنْ كانت شَوْلًا ، ورُدَّ بأنّ فيه حذفَ الموصول الحرفىِّ وبقاءَ صلته .

(وَ) الأمرُ (**الْخَامِسُ : جَوَازُ إِفْرَادِهَا**) عن الإضافة (**قَبْلَ** « **غُدْوَةٍ** ») كقوله :

وَمَازَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ[٣] ــ ١٧٣

بنصب « غُدْوَة » (**فَتَنْصِبُهَا**) لَدُنْ ، إمَّا (**عَلَى التَّمْيِيزِ**) ؛ لأنّ « لدن » فى آخرها نون ساكنة ، وقبلها « دال » تُفتح ، وتُضَمّ ، وتُكسَر ، كما هو معروف فى

---

(١) فى أماليه ٢٢٣/١ . [وينظر أيضا الهمع ٢١٥/١] .

(٢) هذا جزء بيت من مشطور الرجز وهو بتمامه :

* مِنْ لَدُ شَوْلًا فإلى إتْلائِها *

وهو من شواهد سيبويه ١٣٤/١ « طبع بولاق » وسبق أن استشهد به ابن هشام فى باب « كان برقم [٩٦] الجزء الأول من هذا التحقيق ، فليراجع فى محله .

(٣) هذا البيت من الطويل وهو لأبى سفيان بن حرب قاله يوم أحد ، نسب إليه فى : الحيوان ٣١٨/١ ، والروض الأُنُف ١٦٤/٣ ، والدرر اللوامع ١٨٤/١ ـ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٥/٢ وشرح ابن عقيل على التسهيل المسمى : المساعد ١/ ٥٣٤ والعينى ٤٩/٣ ، واللسان (لدن) ٢٦٨/١٧ ، والأشمونى ٢٦٣/٢ ، وعجزه فقط فى الهمع ٢١٥/١ .

و « مزجر الكلب » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر « زال » فإن قدر من مادته كمزجورًا كان نصبُه على الظرفية قياسيا وإلا يكن من مادته كـ « كائنا » كان سماعيا كما مرّ فى محله وهو باب المفعول فيه . و « منهم » متعلق بمحذوف وقع حالا وقوله « لِغُروب » أى : لوقت غروب .

لغاتها العشر(١) وقد تُحذف نونُها ، فشابهت حركاتُ الدال حركاتِ الإعرابِ من جهة تبدّلها ، وشابهت النونُ التنوين من جهة جواز حذفها ، فصارت « لَدُنْ غُدْوَةً » فى اللفظ كـ « رَاقُودٌ خَلًّا » ، فَنَصْبُ « غدوة » على التمييز بـ « لدن » كَنَصْبِ « خَلًّا » بـ « رَاقُود »(٢) .

(**أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ**) فى نحو : « ضاربٌ زيدًا » فإنّ نونَها تثبت تارة ، وتحذف أخرى ، كما فى اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قال أبو علىّ : النّونُ فى « لَدُنْ » زائدة نقل ذلك عنه ابنُ الشجرىّ(٣) ، وبه يتضح تشبيه « لدن » بـ « ضارب » منونا ، حتى نصبت بعدها « غدوة »(٤) .

---

(١) ينظر فى لغات « لدن » أمالى ابن الشجرى ٢٢١/١ : ٢٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢ ، ونقلها يس فى حاشيته على التصريح ٤٧/٢ .

(٢) فى حاشية الصبان على الأشمونى ٦٣/٢ : « (قوله : نصب على التمييز) أى : لِلَدُن ، فيكون من تمييز المفرد ، ووجهه أنّ « لدن » اسمٌ لأول زمان مبهم ، ففُسِّر بغدوة ــ قاله الدمامينى » ا هـ .

(٣) يحسن نقل الكلام من أمالى ابن الشجرى ليتضح ما نسب إلى أبى على ، يقول ابن الشجرى فى الجزء الأول ص ٢٢٣ : « والسابعة ــ يعنى من لغات لدن ــ (لَدَن) بفتح الدال ، وأصل هذه اللغة أنهم حذفوا النون بعد إسكان الدال ، ثم ردّوها ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين تشبيها للدال بآخر الفعل مع النون الخفيفة نحو ﴿ **لَنَسْفَعًا** ﴾ [العلق ١٥] ولا يكون هذا العمل إلا مع « غدوة » ... قال أبو علىّ : ولم يكن حقها أن تحذف النون منها ، لأن الحذف إنما يكون فى الأسماء المتمكنة ، ولما أشبه « لدن » الحروف ، لم يحسن الحذف منه فاستكرهوه ، وجعلوا النون بمنزلة الزائد » ا هـ .

(٤) فى « سر صناعة الإعراب لابن جنى ٥٤٢/٢ : ٥٤٣ « ومما يُسأل عنه فى باب النون قولُ العرب فيما حكاه سيبويه « لَدُن غدوةً » فيقال : لم نُصبتْ غدوة ولم تجرّ بإضافة لَدُنْ إليها ؟ والجوابُ : أنهم شبهوا النون فى لدن » بالتنوين فى « ضارب » فنصبوا غدوة تشبيها بالمُمَيِّز نحو : عندى راقودٌ خلًّا ... والمفعول فى نحو : هذا ضاربٌ زيدًا ... ووجه الشبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون ، وذلك لأنه يقال : لَدُن ، ولَدَن ، فلما =

وإليهما يشير قول النظم :

وَنَصْبُ « غُدْوَةٍ » بِهَا[(١)]...... ....

(أَوْ) تنصبها أنت (عَلَى إِضْمَارِ « كَانَ » وَاسْمِهَا) وإبقاء خبرها ، والأصل : لدن كان الوقتُ / غُدوةً ، والذى دلّ على الوقت كلمة : لدن ، قاله ابن مالك ، وقال : هذا حَسَنٌ ؛ لأنّ فيه إبقاءَ « لَدُنْ » على ما ثَبَتَ لها من الإضافة[(٢)] ، ويؤيِّده : [٢٢١/ب]

* مِنْ لَدُ شَوْلًا .... *

فالنصب على هذا ليس بـ « لَدُنْ » ، وإنما هو بـ « كان » المحذوفة ، فلا يصحُّ عطفُه على ما قبله بدون تقديرٍ[(٣)] .

(وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ) فى « غدوة » (رَفْعَهَا بَعْدَهَا) أى : بعد « لَدُنْ » (عَلَى إِضْمَارِ « كَانَ » تَامَّةً) أى : لدن كانت غدوةٌ .

= اختلفت الحركتان قبل النون شابهت النون التنوين ، وشابهت الحركتان قبلها باختلافها حركات الإعراب فى نحو : هذا ضاربٌ زيدًا ، ورأيت ضاربا زيدًا ، ولأنهم قد حذفوا النون فقالوا : لَدُ غدوةً ، كما يحذف التنوين تارة ويثبت أخرى ، فلما أشبهت النون التنوين من حيث ذكرنا انتصبت غدوة تشبيها بالمفعول ... » اهـ .

(١) « بها » أى بـ « لدن » قال المرادى فى توضيح المقاصد ٢٧٦/٢ : « وقوله « بها » يقتضى أن نصب غدوة بلدن ، لا بكان مقدرة .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / .

(٣) أى : فلا يصح من ابن هشام أن يعطف هذا الوجه على وجهى : التمييز ، والتشبيه بالمفعول به ، لأن هذا العطف يشعر بأن العامل فى الوجه الأخير هو « لدن » مع أنَّ الأمر ليس كذلك ؛ لأن النصب بكان المحذوفة وهذا ما دعا صاحبَ التصريح إلى أن يجعل العبارة «أو » تنصبها أنت » على إضمار كان » .

وقال ابنُ جنّى : لشبهه بالفاعل فرفع[١] ـــ قال المراديُّ : فظاهره أنها مرفوعةٌ بـ « لَدُن »[٢] .

(**وَالْجَرُّ الْقِيَاسُ**)[٣] كما تُجَرُّ سائرُ الظروفِ (**وَ**) هو (**الْغَالِبُ فِى الاسْتِعْمَالِ**) .

ولا تكون « غدوة » بعد « لَدُنْ » إلا منونةً ـــ وإن كانت معرفة[٤] .

ولا تُنصَبُ « غدوة » إلا مع وجود النون فى « لَدُنْ » دون حذفها[٥] .

---

(١) قال ابن جنى فى سر الصناعة ـــ استكمالا للنص السابق ٥٤٣/٢ « كذلك شَبَّهَ بعضُهم « غدوةً » بالفاعل ، فرفعها فقال : لَدُن غدوةٌ ، كما تقول : أقائمٌ زيدٌ » ا هـ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادى ٢٧٦/٢ .

[وينظر نصب « غدوة » بعد « لَدُنْ » فى كتاب سيبويه ٢٨/١ ، ١٠٧ « بولاق » .

(٣) يعنى : فى « غدوة » وهذا هو الوجه الثالث من وجوه الإعراب فيها بعد « لدن » فتكون « لدن » ظرفًا مبنيا على السكون فى محلّ نصب ، فهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه ، وهذا الوجه من الإعراب هو أولى الوجوه ؛ لأنه الغالب فى الاستعمال ، والجارى على القياس .

(٤) قال ابن جنى فى سر الصناعة ٥٤٣/٢ : ٥٤٤ « فإن سأل سائل : فقال : غدوة إنما وقعت فى كلامهم معرفة ... فما بالُهم صرفوها مع « لَدُن » ألبتة ، وأجمعوا على ترك الصرف الذى هو الشائع من أمرها مع غير « لدن » ؟ .

فالجواب عندى أنهم إنما أجمعوا على صرفها لأمرين :

أحدهما : كثرة الاستعمال ، لأنهم لِمَا كثُرَ استعمالهم إياه أشدُ تغييرًا .

والآخر : أنهم لو لم يصرفوها لقالوا لَدُن غدوةَ ، فتنفتح الهاءُ ، فلا يعلم أمنصوبة هى أم مجرورة ؛ ألا ترى أن مالا ينصرف نصبه وجرّه بلفظ واحد ، فلما اعتزموا نصب غدوة صرفوها ، ليكون ظهور التنوين مع الفتحة يحقق ما نَوَوْهُ واعتقدوه من النصب ، ويزيل الشبهة عن السامع ، فلا يظن أنها مجرورة غير منصوبة ... وحملوا المرفوعة والمجرورة على النصب ، كما حملوا : أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ على يَعِدُ ... » ا هـ .

(٥) كيف ذلك ؟ وقد قال ابن جنى فى سر الصناعة ٥٤٢/٢ : « ولأنهم قد حذفوا النون فقالوا : لَدُ غدوةً ... » ا هـ .

« وعِنْدَ » لا يُنصَبُ شيءٌ من المفردات بعدها .

(وَ) الأمر (**السَّادِسُ** : أَنَّهَا) أى : لَدُنْ (**لَا تَقَعُ إِلَّا فَضْلَةً**) بخلاف « عِنْدَ » فإنها قد تكون عمدةً (**تَقُولُ** : « **السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ** ») فتجعل « عند » خبرًا عن السفر ، والخبرُ عمدةٌ ، وهذا يخالفُ تصحيحَه فى باب المبتدإ أنّ الخبرَ متعلَّقُها المحذوف(١) ، إلا أن يقال : لَمَّا سدَّ مسدَّه أُعْطِى ماله من العمديَّة .

(**وَلَا تَقُولُ**) « السَّفُر (**مِنْ لَدُنِ الْبَصْرَةِ** ») ؛ لأنَّ ذلك يُخرِجُها عمّا استقرَّ لها من مُلَازَمة الفَضْلِيَّة .

* * *

(**وَمِنْهَا** « **مَعَ** ») والغالب استعمالها مضافة ، فتكون ظرفًا ، (**وَهِىَ**) حينئذ (**اسْمٌ لِمَكَانِ الاجْتمَاعِ**) ؛ ولهذا يُخبر بها عن الذوات ، نحو : « زيدٌ مَعَكَ » ، ولزمان الاجتماع ، نحو : « جئتُك مع العصر » ، ومرادفة « عند » فتُجرُّ بـ « مِنْ » ، كقراءة بعضهم : ﴿ **هَذَا ذِكْرٌ مِّن مَّعِى** ﴾(٢) بكسر ميم « من » ، وحكاية سيبويه : « ذَهَبْتُ مِنْ مَعِه »(٣) بالجرِّ .

---

(١) ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص [٥٣٥] .

(٢) من الآية [٢٤] من سورة « الأنبياء ــ وهى قراءة يحيى بن يَعْمُر ، وطلحة بن مُصَرِّف ، فقد قرءا : « ذكرٌ » بالتنوين « مِنْ » بِكسر الميم على أنها حرف جرّ ، « مَعِى » بإسكان الياء ــ يعنى : مِنْ عِنْدِى .
[وينظر : المحتسب ٦١/٢ ، ومُشكل مكّى ٨٢/٢ : ٨٣ ، وشواذ ابن خالويه ٩١] .

(٣) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٢٣٨ : « ومن الظروف العادمة التصرف » مَعَ « وهى اسمٌ لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب ، ويدل على اسميته دخول « مِنْ » عليه فى قولهم : « ذهب من مَعِه » حكاه سيبويه ، ومنه قراءة بعض القراء ﴿ **هَـٰذَا ذِكْرٌ من مَّعِى وَذِكْرٌ مِن قَبْلِى** ﴾ »ا هـ .
[وينظر سيبويه ٤٥/٢] .

وهى اسمٌ ؛ بدليل جرِّها بـ « مِنْ » ، وتنوينها عند إفرادها عن الإضافة نحو : « جَاءَا مَعًا » (**مُعْرَبٌ**) ؛ لأنه ثلاثىّ الأصلِ[1] (**إِلَّا فِى لُغَةِ رَبِيعَةَ**) بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدّ بنِ عدنانَ ، أبو[2] قبيلة (**وَغَنْمٍ**) ــ بفتح الغين المعجمة ، وسكون النون ابنِ ثعلبِ بن وائلٍ أبو[3] حىٍّ (**فَتُبْنَى عَلَى السُّكُونِ**) ؛ لتضمنها معنى حرف المصاحبة وُضِع أم لم يُوضع ــ قاله الشاطبىّ[4] (**كَقَوْلِهِ**) وهو الراعى ــ كما قال الشاطبىّ ــ أو جرير ــ كما قال العينى ــ :

٣٤٢ (فَرِيشِى مِنْكُمُ وَهَوَاىَ مَعْكُمْ) وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَامَا[5]

الرواية بتسكين عين « معْكم » ، ولم يُثبت سيبويه ذلك لغة ، بل حكم عليه

---

(١) فى كتاب سيبويه ٢/ ٤٥ « بولاق » : « وسألتُ الخليل عن معَكم ، ومَعَ ، لأى شىء نصبتَها ؟ فقال : لأنها استُعملت غير مضافة اسما كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جَاءَا معًا ، وذهبا معًا ، وقد ذهب مَعَهُ ، ومَن مَعَه ، صارت ظرفًا فجعلوها بمنزلة أَمَامَ وقُدَّام » ا هـ .

(٢ ، ٣) رفع « أبو » فى الموضعين مع أنه بدل من ربيعة وغنم المجرورين ولعله أراد حكاية الرفع ، ولا يخفى ما فيه من التعسف .

(٤) ينظر شرح الشاطبى على الألفية ص ٤٧٢ « رسالة » ، والجنى الدانى ٣١١ .

(٥) هذا البيت من الوافر ، نسب للراعى فى كتاب سيبويه ٤٥/٢ وليس فى ديوانه وعبارة الشاطبىّ : وأنشد سيبويه للراعى [شرح الألفية للشاطبى ٤٦٩ « رسالة » ، ونسب لجرير ، وهو فى ديوانه يمدح هشام بن عبد الملك ، وروايته فى الديوان ص ٢٢٥ تحقيق د/ نعمان طه :

* وريشى منكم وهَواىَ فيكم *

ولا شاهد فيه حينئذ ، ونسب لجرير أيضا فى ابن السيرافى ٢٩١/٢ ، والعينى ٤٣٢/٣ ، وبلا نسبة فى الأمالى الشجرية ٢٤٥/١ ، ٢٥٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢ ، وابن الناظم ٣٣٩ والارتشاف ٢/ ٢٦٧ ، والجنى الدانى ٣١١/ ، وابن عقيل ٦٧/٢ ، واللسان (مع) ٢١٨/١٠ ، والأشمونى ٢٦٥/٢ .
ويُروى : « وإن كانت زيارتكم ... » .

بالضرورة[١] ، وخالفه المتأخرون ، محتجِّين بأنَّ ذلك ورد فى الكلام ، نُقِل عن الكسائىِّ أنَّ ربيعةَ تقول : « ذهبتُ مَعْ أخيك ، وجئتُ مَعْ أبيك » بالسكون[٢] ، ومن حَفِظ حجَّةٌ على من لم يحفظ[٣] .

و « الرِّيشُ » اللباسُ الفاخر ، أو المالُ ونحوه ـــ و « لِمَامًا » ـــ بكسر اللام ، / وتخفيف الميم ـــ وقتًا بعد وَقْتٍ .

[٢٢٢/أ]

(**وَإِذَا لَقِى**) « مَع » (**السَّاكِنَةَ**) العين (**سَاكِنٌ**) آخرُ (**جَازَ كَسْرُهَا**) على أصل التقاء الساكنين (**وَفَتْحُهَا**)[٤] استصحابًا للأصلِ ، أو إتباعا[٥] (**نَحْو** : « **مَعَ الْقَوْمِ** ») بكسر العين وفتحها .

وعبارة التسهيل : وتسكينُ عينها قبل حركة ، وكسرُها قبل سكون ، لغةُ ربيعة[٦] .

---

(١) قال سيبويه فى كتابه ٤٥/٢ : « قال الشاعر فجعلها كهَلْ حين اضطرَّ (وهو الراعى) ... ثم ذكر البيت » قال ابن مالك : « وقد خفى على سيبويه أن السكون لغة » [شرح التسهيل ٢٤١/٢] .

(٢) زعم قوم أن الساكنة العين حرف وليس بصحيح ... وزعم أبو جعفر النحاس أن النحويين مجمعون على أن الساكنة حرف وهذا منه عجب ؛ لأن كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال وأن الشاعر إنما سكنها اضطرارًا [قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٤١/٢ : ٢٤٢] وينظر أيضا ابن الناظم ٤٠٠ ، والجنى الدانى ٣١١ .

(٣ ، ٤) فى المحكم ٥٥/١ : « وقال اللِّحْيَانى : وحكى الكسائىُّ عن ربيعة وغَنْم أنهم يُسَكنون العينَ من « مع » فيقولون : « مَعْكُم وَمَعْنا ـــ قال : فإذا جاءت الألف واللام ، والألف الوصل ، اختلفوا فيها ، فبعضهم يفتح العين ، وبعضهم يكسرها فيقولون : مَعَ القوم ، ومَعَ ابْنكِ ، وبعضهم يقول : مَعِ الْقوم ، ومَعِ ابْنكِ » اهـ .
[وينظر منهج السالك ٢٢٣ ، والمغنى ٣٧٠/١] .

(٥) أى : إتباع العين للميم فى الفتح .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/٢ .

فأفاد ما لم يُفِدْه الموضِّح ، وهو أن عينها تُسَكَّنُ قبل حركة نحو : « جئتُ مَعْكَ » وتكسر قبل سكون نحو : « جئتُ مَعِ الرَّجُلِ ، ولكنَّ الموضح حاول شرح قول النظم :

وَمَعَ « مَعْ » فِيهَا قَلِيلٌ ، وَنُقِلْ فَتْحٌ ، وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ(١)

(**وَقَدْ تُفْرَدُ**) « مَعَ » عن الإضافة ، فتُنونُ وتصيرُ (**بِمَعْنَى جَمِيعًا ، فَتُنْصَبُ عَلَى الْحَالِ**) من الاثنين (**نَحْو** : « **جَاءَا مَعًا** ») قال

فَلَمَّا تفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لِطُولِ اشْتِيَاقٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعًا(٢) ـ **١٧٤**

---

(١) أى أنّ لفظ « مَعَ » فيها لغة قليلة هى « مَعْ » بسكون العين ، ونُقِل عن العرب فى « مَعْ » ـ إذا جاء بعدها ساكن متصل بها ، لم يُفصل منها بفاصل ـ الفتحُ والكسرُ .
« ومَعَ » ـ معطوف على « لدن » فى البيت الذى قبله ، والتقدير ، وألزموا إضافة لدن ومَعَ ، و « مَعْ » الساكن العين ـ مبتدأ مقصود لفظه ، و « قليل » خبره ، و « فيها » متعلق بقليل ، « فتحٌ » نائب فاعل ، « وكسرٌ » معطوف على فتح ، « لسكون » تنازعه كل من : فتح وكسر ، فتعلق بالأخير لقربه ، وأضمر فى الأول ضميره « يتصل » هذه الجملة نعت لسكون .

(٢) هذا البيت من الطويل لمتمم بن نويرة فى ديوان (مالك ومتمم ابنا نويرة) جمع وتحقيق ابتسام مرهون بغداد ١٩٦٨ ص ١١٢ من قصيدة فى رثاء أخيه مالك ، وفى الكامل ص ١٤٤٠ ، والأمالى الشجرية ٢٧١/٢ ، والشعر والشعراء ٣٣٨/١ ، والدرر ٣١/٢ ، وبلا نسبة فى المغنى ٢١٣/١ ، واللسان (لوم) ٤٠/١٦ ، والهمع ٣٢/٢ ، والأشمونى ٢١٨/٢ .
ويُروى : « لطول اجتماع ... » .
وقد استشهد بهذا البيت فى موضع آخر منه وهو قوله : « لطول اجتماع » فإن اللام هنا بمعنى « بعد » أى : بعد طول اجتماع ، ولكن صاحب التصريح يستشهد به فى قوله : « كأنّى ومالِكًا ... لم نبت ليلة معا » على أنّ « معا » بمعنى جميعا ، وقد وقعت حالا من الاثنين وهما : الياء فى « كأنى » و « مالكا » .

أو من الجماعة المذَكَّرِينَ والمؤنثات ، فالأول[(١)] : كقول الخنساء :

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًـا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمِ مُسْتَفَزًا[(٢)] ـ ١٧٥

ـ بفتح الفاء ، وبالزاى[(٣)] ـ اسم مفعول من استفزَّهُ الخوفُ ، إذا أزعجه .

والثانى[(٤)] : كقول متمم بن نُوَيرة :

.... إذا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا[(٥)] ـ ١٧٦

---

(١) أى « معًا » الواقعة حالا من جماعة المذكرين .

(٢) هذا البيت من المتقارب وهو للخنساء فى ديوانها ص ٤٧ ، والكامل ص ١٤٢٤ « وأمالى ابن الشجرى ، والمغنى ٣٣٤/٢ قال ابن الشجرىّ فى أماليه : « وقولُها (فبادُوا معًا) انتصاب « معًا » على الحال ، بمنزلة جميعا ، وهو فى الأصل ظرف موضوع للصحبة ... » اهـ .

(٣) فى خ ٣ « والزاى » .

(٤) أى : « معًا » الواقعة حالا من جماعة المؤنثات .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل لمتمم بن نويرة من القصيدة التى رثى بها أخاه مالكًا والتى منها الشاهد السابق رقم ١٧٤ وصدر هذا البيت :

* يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّـهِ *

وهو فى ديوانه ص ١١٧ ، وفى الكامل ص ١٤٣٩ ، وورد بلا نسبة فى الأشمونى ٢٢٦/٢ ، وعجزه فى المغنى ٣٣٤/١ أيضا بلا نسبة .

والضمير فى « يُذَكِّرْن » يعود على « أظآرٍ » فى قوله فى البيت الذى قبله :

* فما وَجْدُ أَظْآرٍ ثلاثٍ رَوَائِـمٍ *

والأظآر : جمع ظِئْر ، وهى الناقة التى تعطف على ولد غيرها ، ومنه قيل للمرأة التى تحضُن ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ظئر أيضا . « روائم » عاطفات .

« ذا الْبَثِّ » أى : صاحب البَثِّ ، وهو الذى لا يقدر على كتمان ما نزل به من المصائب ، فالبث أعظم الحزن وأصعبُه ، وهو مأخوذ من بثثته ، أى : فرّقته ، فسُمِّيت المصيبة بثا مجازا [ينظر فتح القدير ٤٩/٣ والقاموس (ب ث ث) ١٦١/١] .

واختلف فى حركة « مَعًا » إذا نُوِّنَتْ ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب والكلمة ثنائية فى حال الإفراد ، كما كانت فى حال الإضافة(١) .

وذهب يونس ، والأخفش ، إلى أنَّ الفتحة فيها كفتحة تاء « فتًى » ؛ لأنها لما أفرِدت رُدَّت إليها لامُها المحذوفة ، فصارت اسمًا مقصورًا ، منقوصًا فى الإضافة ، تامًّا فى الإفراد ولكن حُذِفت ألفُها فى الوصل للساكنين الألف والتنوين ، كما حُذِفت ألف « فتًى » لذلك ، قال ابن مالك : وهذا هو الصحيح ؛ لقولهم : « الزيدان مَعًا » و « الزيدون مَعًا » فيُوقِعُون « معًا » فى موضع رَفْعٍ ، كما توقَع الأسماءُ المقصورة نحو : « هُمْ عِدًى » ولو كان باقيًا على النقص لقيل : « الزيدون مَعٌ » كما قيل : « هم يَدٌ واحدةٌ على من سِوَاهُمْ »(٢) .

واعْتُرِض بأن « معًا » ظرفٌ فى موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله(٣) .

* * *

---

(١) فى كتاب سيبويه ٢/٤٥ : « وسألت الخليل عن « معَكم ومَعَ » لأى شيء نصبتها ، فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع ، ووقعت نكرةً ، وذلك قولك : جاءا معًا ، وذهبا معًا ، وقد ذَهَبَ مَعَه ومَنْ مَعَه ، صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة أمام وقدام » ا هـ .

(٢) عرض ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/٢٣٩ : ٢٤٠ لمذهب الخليل وسيبويه ، ولمذهب يونس والأخفش وقال عن المذهب الأخير : وهو الصحيح ... إلى آخر ما نقله عنه الشيخ خالد وهو قوله : كما قيل : هم يدٌ واحدةٌ على من سواهم .

(٣) المعترض هو أبو حيان فى كتابه التذييل والتكميل ص : ٤٢٧ حيث يقول : « وأما ما ذكره المصنف ــ يعنى ابنَ مالك ــ من أنه كان يلزم إذا وقع خبرًا للمبتدإ أن يُرفع ، فيقال : الزيدون معٌ ؛ فهذا خطأ فاسد ؛ لأنّ « مَعَ » قد تقرر أنها ظرف لا يتصرف ... فلا تستعمل مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ، فقولهم : الزيدان معًا ، هو منصوب على الظرف الواقع خبرًا كما تقول : الزيدان عندك ، وإذا كان ظرفا لا يتصرف فلا يرفع » ا هـ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ونقل السيوطى اعتراض أبى حيان فى الهمع ١/٢١٨ .

[وإذا رجعتَ إلى الجنى الدانى ص ٣١٢ تجدُ الكلامَ من قوله : واختلف فى حركة « معَ » إلى قوله : فلا يلزم ما قاله ، موجودًا بنصِّه] .

(**وَمِنْهَا** « **غَيْرُ** » **وُهَوَ اسْمٌ دَالٌّ عَلَى مُخَالَفَةِ مَا قَبْلَهُ لِحَقِيقَةِ مَا بَعْدَهُ**) إمَّا بالذاتِ نحو : « مررتُ برجلٍ غيرِك » أو بالصفات ، كقولك لشخصٍ : « دخلتَ بوجهٍ غير الذى خرجتَ به » ـــ وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية ، وإلّا لانتقض بنحو : « زيدٌ غيرُ عمرٍو » فإنَّ ماهيتَهما واحدةٌ ، وهى الحيوان الناطق ، والتركيب صحيح[1] .

(**وَإِذَا وَقَعَ**) « غير » (**بَعْدَ** « **لَيْسَ** » **وَعُلِمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ، جَازَ ذِكْرُهُ** ، كَـ « **قَبَضْتُ عَشْرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا** » برفع « غيرٍ » على أنّها اسمُ « ليس » وخبرها محذوف ، والتقديرُ : ليس غيرُها مقبوضًا ـــ وبنصبِها[2] على أنها خبر « ليس » واسمُها محذوفٌ ، والتقدير : ليس المقبوضُ غيرَها .

(/ **وَجَازَ**[3] **حَذْفُهُ لَفظًا فَيُضَمُّ**) « غيرُ » (**بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، ثُمَّ اخْتُلِفَ**) فى ضَمَّته (**فَقَالَ الْمُبَرِّدُ**) والجَرْمِىُّ ، وأكثرُ المتأخرين : (**ضَمَّةُ بِنَاءٍ ؛ لِأَنَّهَا**) أى : غيرًا (كَـ « **قَبْلُ** ») وَ « **بَعْدُ** » (**فِى الْإِبْهَامِ**)[4] والقطع عن الإضافة ، ونيَّةِ المضاف إليه[5] ، ونُسِبَ إلى سيبويه[6] (**فَهِىَ اسْمٌ**) لِـ « لَيْسَ » (**أَوْ خَبَرٌ**) [٢٢٢/ب]

---

(١) فالحقيقة بمعنى المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولَنا : « زيدٌ غيرُ عمرٍو » ؛ لأنَّ مفهومَ « زيد » هو الذات بما ينضم إليها من المشخصات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شكَّ أنّ هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وقولهم : زيدٌ غيرُ عمرٍو ، تركيبٌ صحيح بسبب أننا جعلنا الحقيقة بمعنى المفهوم ، ولو جعلنا الحقيقة بمعنى الماهية لم يصحّ هذا المثال ، وتمثيلهم بنحو : زيدٌ غيرُ عمرٍو لما يكونُ ما بعد « غير » مخالفا لحقيقة ما قبلها ، يدلّ على أنهم لم يريدوا الحقيقة بمعنى الماهية .

(٢) فى خ ٣ « ونصبها » .

(٣) قبل هذه الكلمة جملة مكررة فى خ ٢ بسبب انتقال نظر الناسخ .

(٤) أى : الشيوع ؛ لأن « غيرا » شائع فى كل غير ، وقبلًا شائع فى كل قبل .

(٥) أى : حذف المضاف إليه ، ونوى معناه دون لفظه كما سيأتى قريبا فى (قبل وبعد) .

(٦) فى الارتشاف ٢/ ٣٢٧ : « وإذا لم تُنوِّن (غير) ورفعتَ أو نصبتَ ، فهى عند =

لها ، والجزء الآخر محذوف .

فعلى تقدير الاسمية : فهى فى محل رفع ، وعلامة رفعها ضمة مقدرة(١) فى محلها ، لا هذه الضمة الموجودة ؛ لأنها ضمة بناء .

وعلى الخبرية : فهى فى موضع نصب .

والتقدير على الرفع : ليس غيرُها مقبوضًا ، وعلى النصب : ليس المقبوض غيرَها ، فحذف من الأول الخبرُ : ومن الثانى الاسمُ(٢) .

(=) الأخفش معربةٌ كحالها حين كانت منونة ، وسقط التنوين لنية الإضافة والإعراب على ذلك التقدير حين كانت منونة ، وذهب الجَرْمُّى ، والمبرّد ، وأكثر المتأخرين إلى أن الضمة فى « غيرُ » ضمة بناء ، ونسب إلى سيبويه ، وسواء أكانت اسمَ « ليس » أم خبرَها » ا هـ .

وفى سيبويه ٣٧٥/١ : « هذا باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا ، وذلك قولك : ليس غيرُ ، وليس إلّا ، كأنّه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ، واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى » ا هـ

وكلامُ المبرد أوضحُ من ذلك فقد ذكر أن الضمة مع « غير » ضمة بناء ، قال فى المقتضب ٤٢٩/٤ — وهى آخر عبارة له فى كتابه هذا : « هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتزئ بعلم المخاطب ، وذلك قولك : عندى درهم ليس غيرُ ، أردت : ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت كما ضممت قبْلُ وبَعْدُ ؛ لأنه غاية » ا هـ .

[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٣ ، والمغنى مبحث « غير » ١٥٧ : ١٥٨] .

(١) قال يس معلّقا على قوله : وعلامة رفعها ضمة مقدرة فى محلها : « لا يخفى ما فى هذه العبارة من التناقض ؛ لأن قوله : مقدرة يقتضى أنَّ « غير » معربة ، وقوله « فى محلها » يقتضى أنها مبنية ، وهذا هو الموافق لقوله بعد : لأنها ضمة بناء ، فالصواب إسقاط قوله : « مقدرة » ا هـ .

(٢) قال ابن هشام عن هذا الوجه وهو إضمار اسم « ليس » : إنه الأولى ؛ لأن فيه تقليلا للحذف ولأن الخبر فى باب « كان » يضعف حذفه جدًا » ا هـ [شرح الشذور ص ١٠٦] .

وإلى بناء « غيرُ » على الضم أشار الناظم بقوله :

وَاضْمُمْ ــ بِنَاءً ــ «غَيْرًا»انْعَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا[١]

(وَقَالَ الْأَخْفَشُ :) ضمَّةُ « غير » ضمَّةُ (**إعْرَابٍ**)[٢] وحذف التنوين للإضافة تقديرًا ؛ لأنَّ المضافَ إليه ثابتٌ فى التقدير عنده (**لِأَنَّهَا اسْمٌ** كـ « **كُلٍّ** » وَ « **بَعْضٍ** ») فى جواز القطع عن الإضافة لفظًا (**لَا ظَرْفٌ**) للزمان (كـ « **قَبْلُ** » وَ « **بَعْدُ** ») ولا للمكان كـ « فوق » و « تحت » وعلى هذا (**فَهِيَ اسْمٌ**) لِـ « ليس » وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (**لَاخَبَرٌ**) ؛ لأنَّ خبرَ « ليس » لا يُرفع .

(وَ) هذان القولان فى الضمة (**جَوَّزَهُمَا ابْنُ خَرُوفٍ**)[٣] فعلى البناء هى اسمٌ أو خبرٌ ، وعلى الإعراب هى اسمٌ لا خبرٌ .

---

(١) أى : اضمم لفظ « غير » ضمة بناء ؛ إن عَدِمْتَ ــ أى : حَذَفْتَ ــ ما أضيف له « غير » وقد نُوِىَ هذا المحذوف ــ يعنى أن المضاف إليه يكون محذوفا لفظا مَنويّا معنى ، هذا معنى قوله : ناويا ما عُدِمَا ــ وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم ، وأنه إن حذف ولم يُنْوَ لم يبن أيضا على الضم - ويفهم منه أيضا أن التقدير : ناويا معنى ما عدم دون لفظه فهو على حذف مضاف ، لأنه إذا نُوِى لفظه ومعناه كان معربا كما لو لفظ بالمضاف إليه .
« غيرًا » مفعول باضمم « بناءً » مفعول مطلق على حذف مضاف أى : ضمَّ بناءٍ ، أو مصدر فى موضع الحال أى : بانيا ، « إن » شرطية « عَدِمْتَ » فعل الشرط وفاعله « ما » اسم موصول مفعول عدمت واقع على المضاف إليه « له » متعلق بأضيف ، ونائب فاعل أضيف ضمير مستتر عائد إلى « غير » والجملة صلة ما « ناويا » حال من فاعل اضمم المستتر « ما » اسم موصول مفعول ناويا وفاعله مستتر « عُدِمَا » ماض مبنّى للمفعول ونائب الفاعل يعود إلى « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما .

(٢) قول الأخفش هذا ورد أيضا فى الارتشاف ٣٢٧/٢ ، ومنهج السالك ٢٩٦ : ٢٩٧ :

(٣) قال أبو حيان فى منهج السالك ٢٩٧ : « وقال ابن خروف : الضمّ يحتمل البناءَ على الضم والإعراب ، والأوجه البناء على الضم لقطعه عن الإضافة انتهى كلامه » ــ يعنى كَلَامَ ابن خروف .

(**وَيَجُوزُ قَلِيلًا الْفَتْحُ مَعَ التَّنوِينِ**) بقطعها من الإضافة لفظًا ومعنًى (**وَدُونَهُ**) لِنيَّة لفظِ المضافِ إليه (**فَهِىَ خَبَرٌ**) لأنه منصوبٌ ، واسمُ « ليس » محذوف ، والتقدير : ليس المقبوضُ غيرًا ، أو غَيْرَ (**وَالْحَرَكَةُ**) على هذا (**إِعْرَابٌ بِاتِّفَاقٍ**) .

واعترض بأن « غيرًا » يجوز بناؤها على الفتح إذا أُضِيفت إلى مبنىٍّ[1] ، فيحتمل أنها بُنيت حال الإضافة ، ثم حذف المضاف إليه وبَقِىَ البناءُ على حاله : وعلى هذا فيحتمل أن يكون اسمًا ، وأن يكون خبرًا ، نَعَم الفتح مع التنوين (**كَالضَّمِّ مَعَ التَّنوِينِ**) فالحركة إعراب باتفاق ؛ لأن التنوين إما للتمكين فهو خاص بالمعرب ، أو للتعويض فكأنَّ المضافَ إليه مذكورٌ[2] .

وقَيَّدَ حذفَ ما يضاف إليه « غير » بقوله : بعد « ليس » بناء على أنه لا يجوز بعد « لا » النافية ، كما صرح به فى المغنى ، وقاله إنه لحنٌ[3] ، وبالغ فى الإنكار على مرتكبه فى شرح الشذور[4] — ورُدَّ بأن أبا العباس كان يقول : « لا غيرُ » بالبناء على الضم كقبلُ وبعدُ[5] ، وكذا قال الزمخشرىُّ[6] ، وابنُ الحاجب[7] ،

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣٦٩/١ « طبع بولاق » .

(٢ ، ٣) ينظر المغنى ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٤) ص ١٠٦ قال : « ولا يجوز حذف ما أضيف إليه « غير » إلا بعد « ليس » وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم : « لا غير » فلم تتكلم به العرب ، فإما أنهم قاسوا « لا » على « ليس » ، أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة » اهـ .

(٥) بالرجوع إلى المقتضب واستعراض فهارسه وجدت أن المبرد كرر مرارًا « ليس غير » ولم أجد فيه : « لا غير » قال فى آخر باب من كتابه المقتضب ٤٢٩/٤ : « هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتُزِئ بعلم المخاطب ، وذلك قولك : عندى درهم ليس غيرُ ، أردتَ : ليس غيرُ ذلك ، فحذَفْت وضَمَمْتَ ، كما ضممت قَبْلُ وبَعْدُ ؛ لأنه غاية » اهـ . كرر ذلك فى المقتضب ١٥٢/٢ ، ١٢٩/٤ .

(٦ ، ٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٢/ ١٠٢ : ١٠٣ ويلاحظ أن الرضىّ أقرّ ابن الحاجب على ذلك .

وابنُ مالك وأنشد عليه فى باب القَسَم من شرح التسهيل :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ، لَاغَيْرُ، تُسْأَلُ[1] ١٤٣ م

/ وتبعهم صاحب القاموس[2] . [٢٢٣/أ]

* * *

(وَمِنْهَا « قَبْلُ » و « بَعْدُ » وَيَجِبُ إِعْرَابُهُمَا) نصبًا على الظرفية ، أو خفضًا بـ « مِنْ » فقط (فِى ثَلَاثِ صُوَرٍ :

إِحْدَاهَا : أَنْ يُصَرَّحَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، كَـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ » وَ « قَبْلَ الْعَصْرِ » وَ « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ ») ولا يختصان بالزمان ، فقد يكونان للمكان ، كقولك : « دَارِى قبلَ دارِك » أو « بعدَها » ؛ فلهذا سَهُل دخول « مِنْ » عليهما عند البصريين ، قاله الدمامينى .

الصورة (الثَّانِيَة : أَنْ يُحْذَفَ الْمُضَاف إِلَيْهِ ، وَيُنْوَى ثُبُوتُ لَفْظِهِ ، فَيَبْقَى

---

(١) هذا البيت من الطويل ، مجهول القائل ، وقد سبق الكلام عليه مستوفى فى باب « الاستثناء » فى الجزء الثانى ص٥٩٣ برقم ١٤٣ من شواهد الشيخ خالد فارجع إليه هناك .

وجاء الكلام عن « لا غير » و « ليس غير » فى باب المفعول فيه من الجزء الثانى ص ٥١٤ ، وأحال على باب الإضافة .

(٢) فى القاموس (غير) ١٠٧/٢ « قيل : وقولهم : لا غيرُ لحنٌ ، وهو غير جيد ؛ لأنه مسموع فى قول الشاعر : واستشهد بالبيت ثم قال : وقد احتج به ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل ، وكأن قولهم لحنٌ مأخوذ من قول السِّيرافىّ : الحذف إنما يستعمل إذا كانت إلَّا وغير بعد ليس ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ، ولا يُتجاوز بذلك موردُ السماع – انتهى كلامه – وقد سمع » ا هـ

الْإِعْرَابُ وَتَرْكُ التَّنوِينِ)[١] على حالهما (**كَمَا لَوْ ذُكِرَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ**[٢] ، **كَقَوْلِهِ :**

٣٤٣ ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ[٣]

بخفض « قبل » بلا تنوين ، على نيَّة لفظ المضاف إليه (**أَىْ : مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ**) فَحَذَف « ذلك » من اللفظ ، وقَدَّرَهُ ثابتًا .

(**وَقُرِئَ**) فى الشَّوَاذِّ (﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ** ﴾[٤] بِالْخَفْضِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ ، أَىْ : مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ) وهى قراءة الجحدرىّ[٥] ، والعُقَيْلىّ[٦] .

---

(١) فيكون كما لو ذكر المضاف إليه مراعاة للإضافة ، فأشبه الذى قبله ، وهو ما إذا كان المضاف إليه مذكورًا .

(٢) ينظر ابن يعيش ٨٨/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/٣ .

(٣) هذا البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل ، وقد سبق الكلام عليه فى باب حروف الجر برقم ١٦٤ من شواهد صاحب التصريح ص [٨١] وكان موضع الشاهد هناك أيضا (ومن قبلِ) أى : ومن قبل ذلك على نية لفظ المضاف إليه ، ولكنه أراد التنظير به على ما جاء من ضم الذال فى (مُذُ) فهى على نية أن النون فى (منذُ) حذفت لفظًا ونُوِىَ وجودُها .

(٤) من الآية [٤] من سورة « الروم » .

(٥) هو عاصم بن أبى الصباح الجحدرىّ البصرىّ ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتة ، وابن عباس ، وقرأ على نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، وقرأ عليه عيسى بن عمر ، توفى قبل الثلاثين ومائة من الهجرة [غاية النهاية ٣٤٩/١] .

(٦) هو عَوْن العقيلىّ ، له اختيار فى القراءة ، أخذ القراءة عرضا عن نصر بن عاصم ، روى القراءة عنه المعلى بن عيسى [غاية النهاية ٦٠٦/١] . وفى ابن يعيش ٨٨/٤ : « وقرأ الجحدرىّ وعَوْن العقيلىّ ﴿ **مِن قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ** ﴾ بالجرّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده » ا هـ . وحكى الفراء أن من العرب من يقول : « من قبل » بالخفض وحذف التنوين [معانى القرآن ٣٢٠/٢] وفى شرح القطر ٢٧ : « وقرأ الجحدرىُّ ، والعقيلىُّ ﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مَن قَبْلِ ومن بَعْدِ** ﴾ بالخفض مِن غير تنوين ، أى : من قبلِ الغلبِ ومن بعدِه ، فحذف المضاف إليه وقدَّر وجوده ثابتًا » ا هـ .

الصورة (**الثَّالِثَةُ : أَنْ يُحْذَفَ**) المضاف إليه (**وَلَا يُنْوَى شَىْءٌ**) لا لفظه ، ولا معناه (**فَيَبْقَى الْإِعْرَابُ**) المذكور بحاله من النصب على الظرفية ، أو الخفض بـ « مِنْ » (**وَلَكِنْ يَرْجِعُ التَّنْوِينُ**) الذى كان حُذِف للإضافة (**لِزَوَالِ مَا يُعَارِضُهُ**) من الإضافة (**فِى اللَّفْظِ وَالتَّقْدِير ، كَقِراءَةِ بَعْضِهِمْ :**) ﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ** (**مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ** ﴾[1] **بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ**[2] ، **وَقَوْلِهِ**) وهو عبدُ الله بنُ يَعْرُبَ :

٣٤٤ ـ (فَسَاغَ لِى الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْلًا) أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ[3]

بنصب « قَبْلًا » على الظرفية .

والرواية المشهورة : بالماء الحميم ، والذى رواه الثعالبىُّ : بالماء الفرات[4] ، قال الموضّح : وهو الأنسب ؛ لأنه العذب ، والحميم : الحارّ ، ومنه اشتقاق الحِمَام وقيل : الحميم البارد ، فهو من الأضداد .

---

(١) من الآية [٤] من سورة « الروم » .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢ ، والبحر المحيط ١٦٢/٧ ، والتبيان للعكبرى ١٠٣٦ .

(٣) هذا البيت من الوافر قال العينى ٤٣٥/٣ : « أقول : قائله هو عبد الله بن يَعْرُبِ بن معاوية بن عبادة بن البكاء بن عامر ، وكان له ثأر فأدركه » ا هـ ونسبه أبو عبيدة ليزيد ابن الصعق ، والذى نسبه العينى وأبو عبيدة هو البيت الذى عجزه : « بالماء الحميم » وهى رواية ابن مالك فى الكافية الشافية ٩٦٥/٢ ، وابن عقيل فى شرح الألفية ٦٩/٢ ورواية : « بالماء الفراتِ » هى رواية ابن هشام فى شرح القطر ٢٧ ، وشرح الشذور ١٠٤ وتبعه الأشمونى ٢٦٩/٢ ــ والصواب : « بالماء الحميم » لأن العلماء رووا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رَوِيّها على حرف الميم أولها :

أَلَا أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْث وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِلْمُلِيم

[ينظر أشعار العامريين الجاهلين ٦٠ ، د/ عبد الكريم يعقوب ط . الأولى نشر دار الحوار ، اللاذقية] .

(٤) فى شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤ « والمشهور فى الرواية « بالماء الفراتِ » ورواه الثعالبى عن أبى عمرو « بالماء الحميم » وهو المحفوظ » ا هـ .

(وَقَوْلِهِ :)

٣٤٥ وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ (فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا)[1]

بنصب « بَعْدًا » على الظرفية ، ويحتمل أن يكون التنوينُ فيه ، وفى البيت قبله للضرورة[2] ، وهى المسألة المشهورة .

قال المرادىّ :

« مسألة » : إذا نُوِّنَتِ الغاياتُ للاضطرار[3] ، فمختار سيبويه وأصحابه ، تنوينه مرفوعًا ، وعليه قوله :

* فَمَا شَرِبُوا بَعْدٌ عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا *

ومختار الخليل وأصحابه ، تنوينه منصوبا ، كقوله :

* فَسَاغَ لِىَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا *

---

(١) هذا البيت من الطويل ينسب لرجل من بنى عقيل لم يعينوه ، وهو من شواهد : معانى القرآن للفراء ٣٢١/٢ والضرورة للقزّاز ٢٥٥ وشرح الشذور ١٠٥ ، والعينى ٤٣٦/٣ ، والأشمونى ٢٦٩/٢ ، والخزانة ١٣١/٣ ، واللسان (بعد) ٦٠/٤ ، (خفى) ٢٥٩/١٨ ، والهمع ٢٠٩/١ ، والدرر ١٧٦/١ .

ورُوِىَ الصدر :

* ونحنُ قتلنَا الأَسْدَ أَسْدَ شنوءَةٍ *

بفتح الهمزة من « الأَسْد » وأسد شنوءة : حىّ من اليمن ورُوِى العجز : « فما شربوا بعدٌ » بالرفع قال العينى : والأُسد ـــ بضم الهمزة جمع أَسَد ، و « أُسدَ خفِيَّة : قال ابنُ سِيدَه اسم علم لموضع [العينى ٣/ ٤٣٧ على هامش الخزانة] .

(٢) ينظر الضرورة للقزّاز ص ٢٥٦ نشر الزهراء للإعلام العربى .

(٣) قال الفراء فى معانيه ٣٢١/٢ : « وأما قول الآخر :

هَتَكْتُ بِهِ بُيُوتَ بَنِى طَرِيفٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلٌ مِنْ عِتَابِ

فنَوَّنَ ورَفَع ، فإنّ ذلك لضرورة الشعر ، كما يضطر إليه الشاعر فينوِّن فى النداء ، فيقول : يا زيدٌ أقبلْ ، قال : =

ـ انتهى ـ[١]

(**وَهُمَا نَكِرَتَانِ فِي هَذَا الْوَجْهِ ؛ لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا ، وَلِذَلِكَ نُوِّنَا**) كَمَا يُنَوَّنُ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ النكرات تنوين التمكين .

وقال بعضهم : هما معرفتان بنيَّة الإضافة ، وتنوينهما تنوين عِوَض .

قال ابن مالك فى شرح الكافية[٢] : وهذا القول عندى حسن .

(**وَمَعْرِفَتَانِ فِي الْوَجْهَيْنِ قَبْلَهُ**) بالإضافة لفظا فى الأول ، وتقديرًا فى الثانى (**فَإِنْ نُوِيَ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ دُونَ لَفْظِهِ بُنِيَا**) لافتقارهما إلى المضاف / إليهما[٣] [٢٢٣/ب] معنًى ، كافتقار الحروف لغيرها ، وبُنِيا على حركة فرارًا من التقاء الساكنين ، وَ (**عَلَى الضَّمِّ**) لتخالف حركة البناء حركتى الإعراب[٤] (**نَحْو : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾**[٥] **فِي قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ**) السبعةِ ، بالضم بغير تنوين ، وهما فى هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منويَّة .

= * قدِّمُوا إذْ قِيلَ قيسٌ قَدِّمُوا * اهـ

وفى الضرورة للقزاز ص ٢٥٦ : « فأما الضمّ بالتنوين ، والنصب به فى حال البناء ، فهو اضطرارٌ عند البصريين وأكثرهم لا يجيزه .. والذى أجازه شبَّهه بالنداء المفرد إذا اضطر إلى تنوينه نُوِّن مضمومًا » .

وسيأتى تنوين المنادى المفرد العلم فى الجزء الرابع من هذا التحقيق .

(١) يعنى : كلام المرادىّ . [ينظر شرحه على الألفية]

(٢) ٩٦٦/٢ .

(٣) فى خ ٢ « إليه » .

(٤) ينظر فى علة بنائهما ، ولماذا كانت على حركة ؟ ولماذا كانت الحركة الضم ؟ : ابن يعيش ٨٦/٤ وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٩٦٤/٢ .

(٥) من الآية [٤] من سورة « الروم » .

والأصل ــ والله أعلم ــ : لله الأمرُ من قَبْلِ الغَلَب ومِنْ بَعْدِه .

وقال الحَوْفى إنما يبنيان على الضمّ إذا كان المضاف إليه معرفة ، أما إذا كان نكرة فإنهما يعربان ، سواء نَوَيْتَ معناه أَوْلا ــ انتهى ــ .

وإذ بُنِيَتِ الظروف على الضمِّ تُسمَّى غايات ؛ لأنَّ الأصلَ فيها أن تكون مضافة وغايةُ الكلمة المضافة ونهايتُها آخرُ المضاف إليه ؛ لأنه تَتِمَّتُه ، إذْ به تعريفُه فإذا حُذِف المضاف إليه وتضمنه المضاف ، صار آخرُ المضاف غايتَه ــ قاله الدماميني[1] .



(**وَمِنْهَا** « **أَوَّلُ** ») مقابل « آخِر » (**وَ** « **دُونُ** » **وَأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ**) السِّتِّ (**كَـ** « **يَمِينُ** » ، **وَ** « **شِمَالُ** » **وَ** « **وَرَاءُ** » ، **وَ** « **أَمَامُ** » **وَ** « **فَوْقُ** » ، **وَ** « **تَحْتُ** » **وَهِيَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي** « **قَبْلُ وَبَعْدُ** »)[2] من أنها إذا أُضِيفت لفظًا أعربت نصبًا على الظرفية ، أو خفضًا بـ « مِنْ » ــ وإذا لم تُضَف لا لفظا ، ولا تقديرًا أُعربت الإعرابَ المذكورَ ونُوِّنَتْ ــ وإذا حُذِفَ المضافُ إليها ، فإن نُوِىَ لفظُه أُعْرِبت الإعراب المذكورَ ولم تُنوَّن[3] ، وإن نُوِى معناه بُنِيَت على الضمِّ . (**تَقُولُ** : « **جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ** » **أَوْ** « **أَمَامُ** ») بالضم فيهما (**تُرِيدُ** : **خَلْفَهُمْ** ، **أَوْ أَمَامَهُمْ**) ولكنَّكَ حَذَفْتَ المضافَ إليهما ، ونَوَيْتَ معناه وبنيتَهما على

---

(١) وقد أخذه الدماميني من ابن يعيش ، فهو يقول فى شرح المفصل ٨٥/٤ : ٨٦ « إنما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات ؛ لأن غاية كلّ شيء ما ينتهى به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام وهو نهايته ، فإذ قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة ، صارت هى غايات ذلك الكلام ؛ فلذلك من المعنى قيل لها غايات » اهـ .

(٢) إنما ضبطُها كلّها بالضم بغير تنوين ، حكاية لحال بنائها على الضم .

(٣) فى خ ٢ « يُنوَّن » .

الضَّمِّ(١) .

قَالَ) رجل من تميم :

٣٤٦ ــ لَعَنَ ٱلْإِلَـٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ (لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ)(٢)

بالضمِّ ، والأصلُ : من قُدَّامِه ، فحذف المضاف إليه ، ونُوِى معناه ، فبناه على الضمّ ، و « تَعِلَّةَ » ــ بفتح التاء المثناة فوقُ ، وكسر العين المهملة ، وتشديد اللام ــ عَلَمُ رَجُلٍ ، ويُرْوَى : ابن مُزَاحِم ــ و « يُشَنُّ » ــ بضم الياء المثناة تحتُ ــ وفتح الشين المعجمة ــ يُصَبّ .

(وَقَالَ) معنُ بنُ أوسٍ :

٣٤٧ ــ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى ، وَإِنِّى لَأَوْجَلُ (عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ)(٣)

---

(١) قال أبو حيان فى منهج السالك ٢٩٨ : « وهذه الظروف إذا قطعت عن الإضافة لفظا وبنيت ، صار لها حكمٌ غير الذى كان لها حالة الإضافة ، وذلك أنها حالة الإضافة يجوز أن تقع أخبارًا للمبتدآت ، وصفات ، وأحوالا تقول : القيام قدّام عمرو ، ولا يجوز : القيام قدّامُ ، وتقول : مررت برجل قدَّامِ عمرو ــ على الصفة ، ولا تقول : قدّامُ ، وتقول : القتال بعد الإنذار ، ولا يجوز : القتال بعدُ ، وقد ذكر سيبويه هذه المسالة و لم يعلّل المانع من ذلك ، وعلّل ذلك غيرُه ، فزعم أن الظرف إذا وقع خبرًا ، أو وصفا ، أو حالا ، فقد حذف من الكلام ما يعمل فى الظرف وهو الاستقرار ، فإذا حذفنا المضاف إليه ، فقد حذفنا ما قبله فى التقدير وما بعده ، فصار ذلك إحجافا فتنكبوه » ا هـ .

(٢) هذا البيت من الكامل يُنسب لرجلٍ من تميم لم يعينوه فى الكامل ٨٢ ، والبيان للجاحظ ٣٠٦/٣ والأمالى الشجرية ٣٢٩/١ ، والعينى ٤٣٧/٣ ، والأشمونى ٢٦٨/٢ ، والهمع ٢١٠/١ [العجز فقط] والدرر ١/ ١٧٧ .
« وقُدَّامُ » بضم الميم ، والبيت فى الكامل والبيان آخر أبيات أربعة قوافيها مضمومة .

(٣) هذا البيت من الطويل لمَعْنِ بن أَوْس فى ديوانه ٥٧ ، والمقتضب ٢٤٦/٣ ، والمنصف ٣٥/٣ ، والأمالى الشجرية ٣٢٨/١ ، ٢٦٣/٢ ، وابن يعيش ٨٧/٤ ، وشرح شذور الذهب ١٠٣ ، والمرزوقى ١١٢٦ ، والعينى ٤٣٩/٣ ، والأشمونى ٢٦٨/٢ [العجز =

بالضمّ ، والأصل : أوّلَ الوقتين ؛ وذلك لأنَّ لكلٍّ منهما وقتًا يموتُ فيه ، يُقدِّر أحدُهما سابقا ، ولا يُعْرَف عَدْوُ المنيَّة فى أول الوقتين المقدَّرَيْنِ لهما على أىِّ الرجلين — و « المنِيَّة » الموت .

(**وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ**) الفارسىُّ (« **ابْدَأ بِذَا مِنْ**[1] **أَوَّلُ** »[2] **بِالضَّمِّ — عَلى نِيَّةِ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ**) والأصل : من أَوَّلِ الأمر .

(**وَبِالْخَفْضِ عَلَى نِيَّةِ لَفْظِهِ ، وَبِالْفَتْحِ عَلَى نِيَّةِ تَرْكِهِمَا**[3] **، وَمَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَزْنِ وَالْوَصْفِ**)[4] ، لأنه اسمُ تفضيل بمعنى الأسبق .

واستُفيد من حكاية أبى علىٍّ / أنَّ « أَوَّل » له استعمالان : [١/٢٢٤]

أحدهما : أن يكون اسما كـ « قبل » .

والثانى : أن يكون صفةً كالأسبق .

وقال آخر :

= فقط] والخزانة ٥٠٥/٣ .

وقوله : « أولُ » ظرف زمانٍ متعلّق بتعدو ، مبنىّ على الضم فى محل نصب ، وهو موضع الشاهد .

(١) « بذَا مِنْ » ساقطتان من خ ٢ !

(٢) فى سيبويه ٤٦/٢ : « وأما قولهم : « ابدأ به أوّلُ » و « ابدأ بها أوَّلُ » فإنما تريد أيضا أوّل من كذا ، ولكنَّ الحذف جائز جيد » اهـ .

وتنظر العبارة فى المقتضب ١٧٨/٣ ، ٢٠٥/٤ .

ونُسِبَتْ حكايتها إلى أبى علىّ الفارسىّ فى شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢ ؛ وشرح ابن الناظم ٤٠٢ .

(٣) فى خ ١ ، ٣ « تركها » والصواب بالتثنية .

(٤) أقول : هو ممنوع من الصرف للوزن والوصف ، حتى ولو نُوِى لفظ المضاف إليه ، أو صُرِّح بالمضاف إليه . [ينظر حاشية يس على التصريح ٥٢/٢] .

إذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكِ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ[١] وَرَاءُ[٢] ــ ١٧٧

بالضمِّ ــ وأنشد سيبويه :

لَا يَحْمِلُ الْفَارِسَ إِلَّا الْمَلْبُونْ
الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونْ[٣] ــ ١٧٨

بالسكون ، والقافية هنا لو كانت مطلقة الرّوِىّ لكان مبنيًّا على الضمّ ؛ لأنه فى نِيَّة الإضافة ــ قاله الشاطبى[٤] .

---

(١) « وراء » ساقطة من خ ٢ .

(٢) هذا البيت من الطويل نسبة المبرد فى الكامل لعُتَىّ بن مالك العُقَيلىّ ٨٥/١ وقال : أنشده الفراء أيضا ، وهو لعُتَىّ أيضا فى اللسان (ورى) ٢٦٩/٢٠ ــ وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٣٢٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ١٠٣ ، والهمع ٢١٠/١ ، والدرر ١٧٧/١ . قال المبرد فى الكامل ٨٥/١ عن قوله « وراءُ » بالضم ، : « فهذا الضرب مما وقع معرفة على غير جهة التعريف وجهة التعريف أن يكون معرفا بنفسه نحو : زيد وعمرو ، أو يكون معرفا بالألف واللام ، أو بالإضافة فهذه جهة التعريف ، وهذا الضرب إنما هو معرف بالمعنى ، فلذلك بُنى طردًا للباب » ا هـ .
و « من وراءُ » فى البيت مروية بالضم مع تقدم حرف الجر عليه ، فدلّ ذلك على أنه مبنىّ على الضم ، والذى سبَّب بناء هذا اللفظ حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه ، وهو فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « يكن » و « وراءُ » تأكيد للأول .

(٣) بيتان من مشطور السريع الموقوف لا يعلم قائلهما وردا فى سيبويه ٤٧/٢ ، واللسان (ل ب ن) ٢٥٧/١٧ قال الأعلم على هامش كتاب سيبويه ٤٧/٢ : « الشاهد فى قصر « دون » وبنائها على الضم فى النية ، لأن القافية لو كانت مطلقة لم تكن إلا مضمومة بمنزلة قبلُ وبعدُ ــ وصف فرسًا ، و « الملبون » الذى يُسقَى اللبن ، و « المحض » الخالص ، ويجوز رفعه ونصبه ، فالرفع على أنه من صفة الملبون ، ومعناه : الذى خلص مقدّمه ومؤخّره ، والنصب على أنه من صفة اللبن ، وتقديره : إلا الملبونُ اللبن المحض أى : المستقى محض اللبن غير المشوب » ا هـ .

(٤) ينظر شرح الألفية للشاطبى ص [٤٨٠] رسالة دكتوراة فى كلية البنات جامعة الأزهر تحقيق الدكتورة عواطف شهاب الدين ــ ولدىّ نسخة منها .

وتقول : « جلستُ يمينُ » و « شمالُ » و « فوقُ » و « تحتُ » بالضم فيهنَّ والأصل : يمينَك ، وشمالَك ، وفوقَك ، وتحتَك .

* * *

(وَمِنْهَا « حَسْبُ ») بسكون السين (وَلَهَا) فى العربية (اسْتِعْمَالَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى كَافٍ) اسم فاعل كفى (فَتُسْتَعْمَلُ) مضافةً (اسْتِعْمَالَ الصِّفَاتِ) المشتقة (فَتَكُونُ نَعْتًا لِنَكِرَةٍ) لأنها لم تتعرف بالإضافة حملًا على ما هى بمعناه (كَـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أَىْ : كَافٍ لَكَ عَنْ غَيْرِه ، وحَالًا لِمَعْرِفَةٍ ، كَـ « هَذَا عَبْدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ) بنصب « حَسْب » على الحال من عبد اللهِ ، أى : كافيًا لك عن غيره .

(وَ) تُستعمل (اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ) الجامدة ، فترفعُ على الابتداء (نَحْو : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾[1] فَـ « حَسْبُهم » مبتدأ ، وسَوَّغَ الابتداءَ به الاختصاصُ بالإضافة ، و « جَهَنَّمُ » خبرُه ، ويجوز العكس ، وهو أَوْلَى ؛ لأنَّ « جهنم » معرفة بالعلمية ،[2] و « حَسْب » نكرة وتُنْصَب اسمًا لِـ « إنَّ » نحو : (﴿ فَإِنْ حَسْبَكَ اللهُ ﴾)[3] فـ « حسبك » اسمُ « إنَّ » و « الله » خبرها ، وهذا يؤيِّد الإعراب الأول[4] .

---

(١) من الآية [٨] من سورة المجادلة .

(٢) ولأن المعنى على الأخبار عن جهنم ، أى : كافيتهم .

(٣) من الآية [٦٢] من سورة « الأنفال » .

(٤) وهو أن يكون « حَسْبُهم » فى الآية الأولى مبتدأ ؛ لأنَّ وقوع « حسبك » فى هذه الآية اسمًا لـ « إنَّ » يؤيد ذلك ؛ لأنّ اسمَ إنَّ الأصلُ فيه أن يكون مبتدأ ــ هذا وكلمة « الأول » ساقطة من خ ٣ .

وتُجَرّ بالحرف ، نحو : (**بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ** ») فـ « حسبك » مبتدأ[١] ، و « درهم » خبره ، ولا يجوز العكس ؛ لأنّ « حسبك » نكرة مختصة ، و « درهم » غير مختص .

(**وَبِهَذَا**) الاستعمال الثانى (**يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ**) بمعنى : يَكْفِى (**فَإِنَّ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ**) نحو : « إنَّ » و « الباء » فى المثالين الأخِيرَيْنِ (**لَا تَدْخُلُ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِاتِّفَاقٍ**)[٢] ولا العوامل المعنوية على الأصح[٣] .

(وَ) الاستعمال (**الثَّانِى**) من أصل التقسيم : (**أَنْ تَكُونَ**) حسبُ (**بِمَنْزِلَةِ « لاَ غَيْرُ » فِى الْمَعْنَى ، فَتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً**) عن الإضافة فى اللفظ ، ويُنوى لفظ المضاف إليه[٤] (وَ) حسبُ (**هَذِهِ هِىَ حَسْبُ الْمُتَقَدِّمَةُ**) فى الاستعمالين السابقين (**وَلكِنَّهَا عِنْدَ قَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ تَجَدَّدَ لَهَا إِشْرَابُهَا هَذَا الْمَعْنَى**) الدالّ على النفى (وَ) تجدَّدَ لها (**مُلَازَمَتُهَا لِلْوَصْفِيَّةِ ، أَوِ الْحَالِيَّةِ ، أَوْ الابْتِدَائِيَّةِ ، وَبِنَاؤُهَا عَلَى الضَّمِّ**) **بعد أن كانت معربةً بحسب العوامل** .

(**تَقُولَ**) فى الوصفية : (« **رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ** » وَ) فى الحالية (**رَأَيْتُ زَيْدًا**

---

(١) مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهو الباء ، وضمير المخاطب مضاف إليه ، و « درهم » خبر المبتدإ ، ولا يجوز العكس ؛ لأن « درهم » نكرة لا مسوغ للابتداء بها ، إذ « بحسبك » مفرد ، ليس ظرفا ، ولا جارًا ومجرورا والمجرور بالحرف الزائد من قبيل المفرد .

(٢) والسر فى ذلك : أن أسماء الأفعال نائبة عن الأفعال ، والأفعال لا تدخل عليها هذه العوامل ، فيجب أن يكون النائب عن الفعل مثله فى عدم دخول هذه العوامل عليه ، فلما وجدنا « إنَّ » و « الباء » دخلتا على « حسب » فى المثالين الأخيرين علمنا أنها ليست اسم فعل .

(٣) أى : ولا تدخل عليها العوامل المعنوية كالابتداء ، على الأصح من أقوالٍ تأتى فى بابها .

(٤) وهذا بحسب أصل وضعها [ينظر حاشية يس ٢/ ٥٣] .

حَسْبُ ») فحذف المضاف إليه منهما ونُوِىَ معناه ، فَبُنِيَتْ على الضمّ .

(**قَالَ الْجَوْهَرِىُّ : كَأَنَّكَ قُلْتَ** : « / **حَسْبِى** » **أَوْ** « **حَسْبُكَ** » **فَأَضْمَرْتَ** [٢٢٤/ب] ذَلِكَ وَلَمْ تُنَوِّنْ ـــ انْتَهَى)[1] وَعَنَى بالإضمار الحذفَ ، فكأنه قال : فحذَفْتَ المضافَ إليه منهما ، وأضْمَرْتَه فى نفسك ولم تنون[2] ؛ لأنك نَوَيْتَ معنى المضاف إليه فبنيتها على الضمّ كـ « قبلُ » و « بعدُ » .

(**وَتَقُولُ**) فى الابتداء : (« **قَبَضْتُ عَشْرَةً فَحَسْبُ** ») فـ « حسبُ » مبتدأ حُذِف خبرُه (**أَىْ : فَحَسْبِى ذَلِكَ**) .

والمعنى : رأيتُ رجلًا لا غيرُ ، ورأيتُ زيدًا لا غيرُ ، وقبضتُ عشرةً لا غيرُ ودَخَلَتِ الفاءُ فى الأخيرة تزيينًا[3] لِلَّفظ ، كما تدخل على « قطّ » فى قولك : « قبضتُ عشرة فقط » .

(**واقتضى كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ**) فى قوله فى النظم :

قَبْلُ كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا ، وَعَلُ[4]
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّـرَا « قَبْلًا » وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا[5]

---

(١) الصحاح : (حسب) ١/ ١١١

(٢) فى خ ٣ « تنونه » .

(٣) حرفت فى خ ٣ إلى « ترتيبًا » .

(٤) حَذَفَ هنا حرف العطف ، والمراد : وبَعْدُ ، وحَسْبُ وأوَّلُ ، وهى مبتدآتٌ حذف خبرها لدلالة قوله (كغير) عليه ، والتقدير : وبعدُ وحسبُ ... كغيرُ ـــ بمعنى أن هذه الأسماء كلها الظروف منها وغيرَها ، حكمُها حكم (غير) فى البناء على الضم بالشرطين المذكورين فى (غير) وهما ، إذا حذف المضاف إليه فى اللفظ ونوى ثبوت معناه . قال أبو حيان : وفى هذا البيت ـــ وهو : قبلُ كغيرُ ـــ أنه جعل بناء (غير) المختلف فيه أصلا فشبه به المجمع على بنائه وهو (قبل وأخواته [منهج السالك ٢٩٨] .

(٥) هذا تصريح بما فهم من قوله قبل ذلك : « ناويًا ما عُدِمَا » فإنه إن لم يُنْوَ لم يُبْنَ على =

(أَنَّهَا) أى : حسبُ (**تُعْرَبُ نصبًا إِذَا نُكِّرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ** .

قَالَ أَبو حَيَّانَ : وَلَا وَجْهَ لِنَصْبِهَا ؛ لأَنَّهَا غَيْرُ ظَرْفٍ) وقد ذكرها مع الظروف (**إِلَّا إِنْ نُقِلَ عَنْهُمْ نَصْبُهَا حَالًا إِذَا كَانَتْ نَكِرَةً ـــ انتهى**) كلامه[1] .

(**فَإِنْ أَرادَ**) أبو حيان (**بِكَوْنِهَا نكِرَةً قَطْعَهَا عَنِ الْإِضافَةِ**) لفظًا (**اقْتَضَى أَنَّ اسْتِعْمَالَهَا حِينَئِذٍ**) أى : حين إذْ قُطعت عن الإضافة (**مَنْصُوبَةً شَائِعٌ**) فى كلامهم (**وَ**) اقتضى (**أَنَّهَا كَانَتْ مِعَ الْإِضَافَةِ مَعْرِفَةً**) بالإضافة (**وَ**) هذان الاقتضاءان (**كِلَاهُما مَمْنُوعٌ**) أما الأول : فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم ـــ وأما الثانى : فلأنها نكرةٌ دائما ، أضيفت أم لم تُضف .

= الضم ، فَلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل ، إلا أن قوله « نصبًا » يوهم أنه لا يعربُ حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب ، وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفا ... وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر ، وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له ، وخص النصب بالذكر لكثرته [قاله المكوديّ فى شرح الألفية ص ١٠٧] والموضع لا يخلو من إشكال ينظر : توضيح المقاصد ٢/ ٢٧٨ : ٢٧٩ وحاشية الصبان على الأشمونى ٢٦٩/٢ و « نصبًا » حال من ضمير أعربوا ، أى : ناصبين « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « ما » زائدة « نُكِّرَا » ماضٍ مبنّى للمفعول فعل الشرط ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل يعود على « قبلًا » الواقع مفعولا لأعربوا ، والإضمار قبل الذكر جائز فى الشعر ، وجواب الشرط محذوف للعلم به ، « وما » الواو عاطفة « ما » موصولة معطوفة على قبلًا « من بعده » متعلق بـ « ذُكِرَا » الواقع صله لـ « ما » ـــ والألف للإطلاق .

(١) جاء فى منهج السالك لأبى حيان ص ٢٨٩ قوله : « وفى قوله « وأعربوا نصبًا » نظرٌ ؛ لأن من الأسماء التى بَعْدَ قوله : « قبلًا » حسبُ وعَلُ ، ويحتاج انتصابهما إذا نُكِّرا إلى سماع من العرب ؛ لأن حَسْبًا ليس بظرف ، فلا وجه لنصبه إلَا إن كان يُنقل عن العرب انتصابه على الحال فقط إذا كان نكرة ؛ ولأن عَلًا وإن كان معناه فوق فلم يَعُده النحويون فى الظروف ، بل إذا عَدُّوا الظروف التى تبنى على الضمّ قالوا : وعَلُ ، فيحتاج ـــ إذا نكرّ ـــ انتصابه إلى سماع من العرب كما قدمنا وقد يكون الشىء مثل الشىء فى المعنى ويختلف فى الأحكام وذلك كثير فى لسان العرب » اهـ .

(**وَإِنْ أَرَادَ**) أبو حيان (**تنْكِيرَها مَعَ الْإِضَافَةِ ، فَلَا وَجْهَ لِاشْتِرَاطِ الْتَنْكِيرِ حِينَئذ**) أى : حين إذْ كانت مضافة ؛ (**لِأَنَّهَا لَمْ تَرِدْ**) فى كلامهم (**إِلَّا**) نكرةً (**كَذَلِكَ**) لأنَّ إضافتها لا تفيدُ التعريف ، وإنما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح « العمدة »[(١)] .

(**وَأَيْضًا فَلَا وَجْهَ لِتَوَقُّفِهِ**) أى : لتوقف أبى حيان (**فِى تَجْوِيزِ انْتِصَابِهَا عَلَى الْحَالِ حِينَئِذٍ**) أى : حين إذْ كانت مضافة[(٢)] (**فإِنَّهُ**) أى : فإنّ نَصْبَها على الحال (**مَشْهُورٌ**) فى غالب الكتب (**حَتَّى إِنَّهُ مَذْكُورٌ فِى كِتَابِ الصِّحَاحِ**) للجوهرىّ ، مع كثرة تداول الأيدى له قديما وحديثا (**قال**) صاحب الصحاح فيه : (**تَقُولُ** : « **هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ** » **وَتَقُولُ فى الْمَعْرِفَةِ** : « **هَذَا عَبْدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ** » **فَتَنْصِبُ** « **حَسْبَكَ** » **على الحال ـــ انتهى**) نصُّه[(٣)] .

فـ « حسبُك » فى الأول وقعت بعد نكرة ، فَرُفِعت على أنها نعتٌ لها ، وفى الثانى وقعت بعد معرفة فَنُصِبت على أنها حال منها ، وهى فى الصورتين نكرة ، وإن كانت مضافة لمعرفة ؛ لما تقدم / من أنَّ إضافتَها لا تفيدُ التعريفَ .

[١/٢٢٥]

(**وَأَيْضًا فَلَا وَجْهَ لِلِاعْتِذَارِ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ بِذَلِكَ**) أى : بنصبها على الحال إذا تنزلنا وقلنا إنَّ لها حالةَ تعريف ، وحالةَ تنكير (**لِأَنَّ مُرَادَهُ**) بقوله :

* وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا *

---

(١) قال فى شرح العمدة ٢٧٢/١ : « والمقدر الانفصال لتأوله بوصف يعمل عمل الفعل ، نحو : مررت برجلٍ مثلِك ، وشِبْهِك ، وغيرِك ، وحسْبِك .. فهذه مؤولة بمثالك ومشبهك ومغايرك ومحسبك » ا هـ .

(٢) وذلك قوله فى النص السابق : « لأن حسبًا ليس بظرف ، فلا وجه لنصبه إلَّا إنْ كان ينقل عن العرب انتصابُه على الحال فقط إذا نُكِّر » ا هـ [منهج السالك ٢٩٨] .

(٣) ينظر الصحاح (حسب) ١١١/١ .

(**التَّنْكِيرُ الَّذِى ذَكَرَهُ فِى « قَبْلُ » وَ « بَعْدُ » وَهُوَ : أَنْ تُقْطَعَ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا**) وتُنصب على الظرفية بحيث يقال : « رأيتُ زيدًا حسبًا » أو « فحسبًا » ولم يُسمع ذلك[١] ، لا مطلق التنكير ، كما توهمه أبو حيان .

وما ذكره الموضح من أنَّ مرادَ ابنِ مالك ذلك ، لا يدفعُ الانتقادَ[٢] .

فالصواب : أَنْ يُحمل عمومُ قوله :

* وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا *

على المجموع ، لا كل فرد فرد ، حتى لا يرد عليه « حسبُ » و « عَلُ » الآتية .

* * *

(**وَأَمَّا « عَلُ » فَإِنَّهَا تُوَافِقُ « فَوْقَ » فِى**) إفادة (**مَعْنَاهَا**) وهو العلوّ ، (**وفِى بِنَائِهَا عَلَى الضَّمِّ**[٣] **إِذَا كَانَتْ مَعْرِفَةً**) فيما إذا أريد بها عُلُوٌّ معيَّن ، كقولك :

---

(١) قال الشاطبىُّ وهو يتحدث بصدد هذا الموضوع : « وأيضا فلا أعلم فى السماع تنكير « حسب » ونصبَه بحيث يقال : لقيت زيدًا حسبًا ، أو فحسبًا ، وما أشبه ذلك [ص ٤٩٠ من رسالة دكتوراه فى كلية البنات جامعة الأزهر] .

(٢) أى على ابن مالك فى بيت الألفية :

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّـرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

فأدخل « حسبُ وعلُ » مع ما ينصب على الظرفية ، وهما ليسا كذلك كما هو واضح من الشرح .

(٣) قال الرضى فى شرح الكافية ١٠٢/٢ « إذا بُنيت « علُ » على الضمِّ ، وجبَ حذفُ لامِها أى الياء نسيًا مَنْسِيًّا إذ لو قلت « عَلِى » لاستثقلت الضمة على الياء ، ولو حذفتها وقلت « عَلِ » لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواته ، وأما نحو : يا قاضى ، فاطراد الضم فى المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه » اهـ .

« دخلتُ الشىء الفُلانىَّ من أسفل الدَّارِ والشىءَ الفُلانىَّ من عَلُ » أى : من[١] فوق الدار ، و (**كَقَوْلِهِ**) وهو الفرزدق ، يهجو جريرًا :

٣٤٨ ــ وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ (**وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ**[٢]

أَىْ : مِنْ فَوْقِهِمْ) و « الثنية » طريق[٣] العقبة[٤] .

(وَ) توافق « فوق » أيضا (**فِى إِعْرَابِهَا إِذَا كَانَتْ نَكِرَةً**) **فيما إذا** أريد بها عُلُوٌّ مجهول (**كَقَوْلِهِ**) وهو امرؤ القيس الكندىّ يصف فرسًا :

٣٤٩ ــ مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا (**كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ**[٥]

---

(١) « من » ساقطة من خ ٣ .

(٢) هذا البيت من الكامل وهو للفرزدق فى ديوانه ١٦٢/٢ ، والعينى ٤٤٧/٣ ، والدرر ١٧٧/١ ، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب ١٠٧ ، وعجزه فى الهمع ٢١٠/١ .

(٣) فى خ ٣ « طريقه » .

(٤) وتجمع على ثنايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وطَلاعُ الثَّنَايَا *

وقوله : « سددت عليك كل ثنيَّة » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، بسبب أنه سدد عليه جميع الطرق ورواية العينى :

* وأتيتُ فوقَ بنى كليب من علُ *

وهى الموجودة فى شرح الشذور .

و « بنو كليب » هم قوم جرير بن عطية الذى يهجوه الفرزدق ، ويريد بأنه أتاهم من علُ ، أنه نزل عليهم كالقضاء الذى لا يتوقعونه ولا يعملون له حسابا .

(٥) هذا البيت من الطويل وهو من معلقة امرىء القيس التى سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها فى مواضع من هذا الكتاب والبيت فى ديوانه ص ١٩ وفى كتاب سيبويه ٣٠٩/٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٣ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ١٦٥/١ والعينى ٤٤٩/٣ ، والدرر ١٧٧/١ ــ وبلا نسبة فى الأشمونى ٢٦٩/٢ ــ وعجزه بلا نسبة فى شرح الشذور ص ١٠٧ ، والهمع ٢١٠/١ . =

بكسر اللام (**أَىْ : مِنْ شَىْءٍ عَالٍ**[١] ، **وَتُخَالِفُهَا**) أى : وتخالف عَلُ « فَوْقَ » (**فِى إِمْرَيْنِ :**) أحدهما : (**أَنَّهَا**) أى : عَلُ (**لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَجْرُورَةً بِـ** « **مِنْ** » **دَائِمًا**) .

(وَ) الثانى : (**أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً**) بخلاف « فَوْقَ » فيهما ، (**كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِى الرَّبِيعِ**[٢] ، **وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِى عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَّحَ الْجَوْهَرِىُّ بِذَلِك**) فى الصحاح[٣] (**فَقَالَ : يُقَالُ :** « **أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ** » ـــ **بكسر اللام ـــ أَىْ : مِنْ عَالٍ**) وهو سهوٌ ، قاله فى شرح الشذور[٤] .

= « مِكَرٍّ مِفَرٍّ » يعنى : الفرس يكر عليه فارسه ، ويفر عليه من وجوه الأعداد « كجُلْمُودِ صَخْرٍ » الجُلْمُود : الصخرة الصلبة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » ألقاه من أعلى إلى أسفل .

والشاهد فى قوله : « مِنْ عَلٍ » حيث قطع « عل » عن الإضافة لفظا ومعنًى ولهذا أعربه ونَوَّنه ، ثم حذف التنوين للوقف ، وهو هنا مجرور لفظًا بـ « من » .

(١) قوله : أى من شىء عالٍ ، أى من أعلى شىء أىّ شىء كان ، من غير فَرْقٍ بين أن يكونَ الأعلى الذى يُنحطُّ منه أعلى جبل ، أو أعلى منزل أو أعلى تلّ ، أو أعلى شىء آخر وهذا دليل على أنه لم يَنْوِ لفظ المضاف إليه ولا معناه لأنه غير معلوم بالتحديد .

(٢) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشىّ الأشبيلى السَّبْتىّ أبو الحُسَين المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، صاحبُ « البسيط » فى شرح جمل الزجاجىّ ، والكافى فى الإفصاح عن مسائل الإيضاح وغيرهما .

[بغية الوعاة ١٢٥/٢ ، والبسيط فى شرح الجمل ٧٤/١] وقد قال هذا الكلام المتعلق بـ « عل » فى كتابه « شرح الإيضاح » كما يفهم من تعليق يس فى حاشيته على التصريح ٥٤/٢] .

(٣) الصحاح (علا) ٦ / ٢٤٣٥ .

(٤) ص ١٠٧ : ١٠٨ .

(**وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ**) فى النظم :

(**وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا** « **قَبْلًا** » **وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا**)

أَنَّهُ يَجُوزُ انْتِصَابُهَا عَلَى الظرفية ، أَوْ غَيْرِهَا) كالحالية (**وَمَا أَظُنَّ شَيْئًا مِنْ** هذين (**الْأَمْرَيْنِ**) — وهما : جوازُ إضافتها ، وجوازُ نصبها على الظرفية ، أو غيرها — (**مَوْجُودًا**) فى كلامهم .

(**وَإِنَّمَا بَسَطْتُ الْقَوْلَ قَلِيلًا فِى شَرْحِ هَاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ**) وهما : حسبُ ، وعَلُ (**لِأَنِّى لَمْ أَرَ أَحَدًا**) من الشرَّاح (**وَفَّاهُمَا حَقَّهُمَا مِنَ الشَّرْحِ ، وَفِيمَا ذَكَرْتُهُ كِفَايَةٌ**) لمن تدبَّره (**وَالْحَمْدُ للهِ**) على تيسير ذلك .

* * *

(**فَصْلٌ : يَجُوزَ أَنْ يُحْذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ / إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ**) هو[1] (**الْمُضَافَ ؛ فَالْغَالِبُ أَنْ يَخْلُفَهُ فِى إِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ**) [٢٢٥/ب]

وهو فى ذلك على قسمين : سماعىّ ، وقياسىّ :

فالسماعىُّ : ما يصحّ استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب فى المعنى[2] ، كقول عمر بن أبى ربيعة :

لَا تَلُمْنِى عَتِيقُ ، حَسْبِى الَّذِى بِى إِنَّ بِى يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِى[3] — ١٧٩

(١) ساقط من خ ٢ .

(٢) يعنى أن المضاف إليه إذ ذاك على وجهين : أحدهما : أن يصحّ استبداد العامل فى المضاف ، بحيث يصلح المضافُ إليه لأن يكون معمولًا له فى الحقيقة ، والثانى ألا يصحّ ذلك فيه ، فالأول : موقوف على السماع ، والثانى : قياسى مطّرد .
[ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٦٥ وما بعدها] .

(٣) هذا البيت من الخفيف لعُمَر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٤١٧ [دار صادر ١٩٦٦ م] =

أراد : يا ابنَ أبى عتيق .

والقياسىُّ : ما لا يصحُّ فيه ذلك ، وهو إمَّا فاعلٌ (نحْو : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[1] أىْ : أمْرُ رَبِّكَ) أو نائبٌ عن الفاعل ، نحو : ﴿ وَنُزِلَ[2] الْمَلَٰئِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾[3] أى : نُزولُ الملائكةِ ، قاله ابن جِنّى[4] : وفيه نظر[5] .

أو مبتدأٌ ، نحو : ﴿ وَلَكِنْ الْبِرُّ مَنْ ءَامَنَ باللهِ ﴾[6] أى : بِرُّ مَنْ آمَنَ ، قاله الشاطبىُّ[7] ، وفيه نظر .

أو خَبرٌ عن المبتدإ ، نحو :

= وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٧/٣ وصدره فى ارتشاف الضرب ٥٢٩/٢ .
قال ابن مالك بعد أن أورد البيت أراد ابن أبى عتيق ، كذا قال من غُنِىَ بشعر ابن أبى ربيعة .

(١) من الآية [٢٢] من سورة « الفجر » .
والصواب ألا يمثل ابن هشام بهذه الآية الكريمة ، لأنها لا تحتاج إلى تقدير .

(٢) بضم النون وكسر الزاى مخفَّفة ، تنظر هذه القراءة فى شواذ ابن خالويه ١٠٤ ، والمحتسب ١٢١/٢ ، والبحر المحيط ٤٩٤/٦ .

(٣) من الآية [٢٥] من سورة « الفرقان » .

(٤) ويفهم من كلام ابن جنى فى المحتسب ١٢٢/٢ أن الأصل لو قدِّر الفاعل : نزل النازلُ نزولَ الملائكة ، فلما حذف الفاعل وأقيم « نزول » مقامه ارتفع ارتفاعه ، ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه فأخذ إعرابه فقيل : « نُزِلَ الملائكةُ » وقال بأن هذا على قولك : هذا نزول منزول ، وهذا ضربٌ مضروبٌ ، وقريب منه : قد قيل فيه قول ، وقد خيف منه خوف .

(٥) الذى قال ذلك هو ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٦٨/٣ قال : « وفيه عندى نظر » ولم يوضح النظر .

(٦) من الآية [١٧٧] من سورة البقرة » والقراءة بتخفيف النون من « لكن » ورفع « البر » وهى قراءة نافع وابن عامر [ينظر التذكرة لابن غلبون ٣٢٩/٢] .

(٧) فى شرح الألفية ص ٤٩٧ [رسالة دكتوراه سبق الإشارة إليها] .

وَشَرُّ(١) الْمَنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ(٢) .... — ١٨٠

أى : مَنِيَّةُ مَيِّتٍ(٣) .

أو مفعولٌ به ، نحو : ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾(٤) أى : حُبَّ العجلِ(٥) .

أو مفعولٌ مطلق ، كقول الأعشى :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا(٦) .... — ١٨١

---

(١) الواو فى « وشر » ساقطة من جميع النسخ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للحطيئة فى ذيل ديوانه ٢٦٠ وعجزه :

* كهُلكِ الفتَى قدْ أسْلَمَ الحَىَّ حاضِرُهْ *

وهو للحطيئة أيضا فى سيبويه ١٠٩/١ ، وابن السيرافى ٣٨٦/١ ، وأمالى المرتضى ٤٩/١ ، وبلا نسبة فى الضرورة للقزاز ٩٢ ، والإنصاف ٦١ .

ورواية سيبويه : « وَسْطَ أهله » وكذا فى بعض المصادر .

« المنايا » جمع منيَّة ، وهى الموت وأصل منيَّة فعيلة بمعنى مفعولة وفعلها : « مَنَى اللهُ الأمر يمنيه » على مثال قضاه يقضيه ، ومعناه قدره وهيأ له الأسباب ، سُمِّىَ الموتُ بذلك ؛ لأنه من تقدير اللهِ تعالى « الحاضر » الحىّ العظيم .

يعنى أن شر ضروب الموت الموتُ على الفراش ، ويقصد إلى أن الشجعان كانوا يقتلون ولا يموتون فى فُرُشِهِم .

(٣) فـ « مَنِيَّةُ مَيِّتٍ » خبر عن قوله : وشرُّ المنايا ، ثم حذف هذا المضاف الذى وقع خبرا ، وأقيم المضاف إليه وهو « مَيِّت » مقامه فارتفع ارتفاعه ، وهذا أيضا قياسىّ لعدم صلاحية « ميِّت » لأن تكون خبرا عن « شر المنايا » .

(٤) من الآية [٩٣] من سورة « البقرة » .

(٥) فهذا أيضا قياسىّ ؛ لعدم صلاحية العجل لأن يكون مُشْرَبًا فى القلوب .

(٦) هذا صدر بيت من الطويل للأعشى فى ديوانه ١٣٥ وعجزه :

* وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا *

وهو للأعشى أيضا فى الخصائص ٣٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٠٢/١٠ ، والمنصف ٨/٣ ،

أى : اغْتِمَاضَ ليلةِ أَرْمَدَ(١) .

أو مفعولٌ به ، نحو قولهم : « أتينا طلوعَ الشمسِ » أى : وقت طلوعِ الشمس .

أو مفعولٌ له ، نحو : « جئتُ زيدًا فضلَه » أى : ابتغاءَ فضلِه ، قاله ابنُ الخبّاز .

أو مفعولٌ معه ، نحو : « جاء زيدٌ والشَّمْسَ » أى : وطلوعَ الشمس .

أو حالٌ ، نحو : « تفرَّقُوا أَيَادِى سَبَا »(٢) أى : مثلَ أيادى سبا .

أو مجرورٌ بالحرف ، نحو : ﴿ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾(٣) أى :

= وصدره فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/٣ ، والعينى ٥٧/٣ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٠١/٧ : ٣٠٢ ، والأشمونى ١١٤/٢ [باب المفعول المطلق] والخزانة ٨٥/١ ، والدرر ١٦١/١ ، وبلا نسبة فى الهمع ١٨٨/١ [الصدر فقط] .
« مُسَهَّدًا » المسَّهد : المسَهّر الذى لا ينام لئلا يدبّ السم فيه « السَّلِيمُ » اللديغ وسُمّى سليما للتفاؤل بالسلامة .

(١) فحذف المصدر وجعل « ليلة » قائما مقامه فى المصدرية ، وليس انتصابها على الظرف ، لأن المعنى ليس على ذلك ، إذ ليس التقدير : ألم تغتمض عيناك فى ليلة أرمد ، وإنما أراد أن اغتماضه كان عسيرًا عليه كاغتماض الأرمد فى ليلته .

(٢) « أيادِى » بسكون الياء آخره ، « سبا » بالقصر ، والعرب لا تهمز سبا فى هذا الموضع ، لأنه كثر فى كلامهم فاستثقلوا فيه الهمز وإن كان أصله مهموزًا ، والمراد بالأيادى : الطُرُق ، يقال للقوم إذا تفرقوا فى جهات مختلفة ، تفرقوا أيدى سبا ، أو أيادى سبا ، أى فرقتهم طرقهم التى سلكوها كما تفرق أهل سبا فى مذاهب شتى لما أذهب الله عنهم جنتهم فتبدّدوا فى البلاد .
و « أيادى سبا » مركب تركيبا مزجيا مثل خمسة عشر ولذلك سكنت ياؤه مع أنّ الموضعَ موضعُ نصب كما فعلوا فى ياء « معد يكرب » تخفيفا من أجل التركيب ، وجعلوا أيادى سبا حالا وهو فى اللفظ معرفة لأنهم أرادوا : مثل أيادى سبا فحذف « مثل » وأقيم ما كان مضاف إليه مقامه فى التنكير والإعراب .

(٣) من الآية [١٩] من سورة « الأحزاب » .

كدَوَرَانِ عيْنَى الذى يُغشى عليه من الموتِ .

أو بالإضافة ، نحو :

.... وَلَا يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدِ[(١)] ــ ١٨٢

أى : دونَ عطاءِ غدٍ .

ثم تارة يكون المحذوفُ مطَّرَحًا ، وهو الأكثرُ .

وتارةً ملْتَفتًا إليه ، ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه .

فالأوَّل : نحو : (﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) الَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[(٢)] (أَىْ : أَهْلَ الْقَرْيَةِ) .

فـ « أهل » مطروح ، ولو الْتُفتَ إليه هنا لِقيلَ : الذى كنا فيه .

والثانى : نحو : ﴿ أَوْ كَظُلُمَـٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَـٰهُ مَوْجٌ ﴾[(٣)] أى : أو كذى ظلمات ــ بالإفراد ــ فحذف المضاف ، والتفت إليه فَذَكَّر الضمير فى

---

(١) هذا عجز بيت من البسيط للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٤٧ وصدره .

يَوْمًـا بأجـودَ منـه سَيْبُ نافلـةٍ

واستشهد به الشاطبىُّ فى شرح الألفية ص ٤٩٦ ونسبه للنابغة أيضا [هذا الشرح رسالة دكتوراة كما سبق بيانه غير مرّة .

« السيبُ » : العطاء ، « النافلة » : الزيادة .

هذا ومواضع نيابة المضاف إليه عن المضاف بعد حذفه فى الفاعلية ، والمفعولية والمصدرية والابتدائية ، والخبرية ، والحالية ، والجر بالحرف ، والجر بالإضافة مذكورة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٥/٣ وما بعدها ، وفى شرح الشاطبىّ على الألفيّة ص ٤٩٧ وما بعدها ــ وقد أفاد الشيخ ممّا فيهما إفادة تامة .

(٢) من الآية [٨٢] من سورة « يوسف » .

(٣) من الآية [٤٠] من سورة « النور » .

« يغشاه » ولو كان مطروحًا لقال : يغشاها .

وشمل ذلك قولُ الناظم :

وَمَا يَلِى الْمُضَافَ يأتى خَلَفَا عَنْهُ فِى الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا[(١)]

(وَ) من غير الغالب أنَّ المضافَ إليه لا يَخلُفُ المضاف فى إعرابه ، بل (**قَدْ يَبْقَى عَلَى جَرِّهِ ، وَشَرْطُ ذَلِكَ ـ فِى الْغَالِبِ ـ أَنْ يَكُونَ**) المضافُ (**الْمَحْذُوفُ مَعْطُوفًا عَلَى مُضَافٍ بِمَعْنَاهُ**[(٢)] ، **كَقَوْلِهِم** : « **مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ وَ لَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ** ») فأبقَوْا « أخيه » على جرِّه مع أنه مضاف إليه « مثل » محذوفًا ، و « مثل » المحذوف معطوفٌ على « مثل » المذكور[(٣)] (**أَىْ : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ** : « **يَقُولَانِ** » **بِالتَّثْنِيَةِ**)[(٤)] نظرا إلى المذكور والمحذوف ؛ ولو كان « أخيه » معطوفًا على « عبد الله » لكان العاملُ فيهما واحدًا وهو « مثل » وكان يجبُ أن يقولوا : « يقولُ » / بالإفراد ؛ لأنه خبرُ اسمِ « مَا » وهو مفرد . [٢٢٦/أ]

---

(١) أى : ما يأتى بعد المضاف ـ وهو المضاف إليه ـ يكون خلفا عنه فى الإعراب عند حذفه . « وَمَا » ما : موصولة ، وهى مبتدأ ، وصلتها : « يلى المضاف » وخبرها : « يأتى خلفا » ونصب خلفًا على الحال من الضمير فى يأتى العائد على « ما » ـ « عنه » متعلق بخلفا « فى الإعراب » متعلق بيأتى ـ « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « ما » زائدة « حُذِفَا » مبنّى للمفعول وهو فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى المضاف والألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بما سبق .

(٢) لو قال : بلفظه ومعناه ، لكان هو المناسب .

(٣) وكذلك لو قيل : « ما مثلُ عبد الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك » ويلزم أن تقدر « مثل مرتين ليصحّ الكلام .

(٤) هذا فى النفى ، ويقال فى الإثبات على الراجح : « مثلُ عبدِ الله وأخيه يقولان ذلك و « مثلُ عبدِ الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك » سواء أكان المحذوف بعد العاطف ، منفصلا بـ « لا » أو غيرَ منفصل .
[ينظر : كتاب سيبويه ٣٣/١ ط : بولاق ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٣] .

(**وَقَوْلُهُ**) وهو أبو دُؤادٍ حارثةُ بنُ الحجاج :

٣٥٠ ـ(أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِالَّلَيْلِ نَـارَا)[١]

فأبقى « نار » على جرّه مع أنه مضاف إليه « كلّ » محذوفةً ، معطوفةً على « كلّ » المذكورة (**أَىْ : وَكُلَّ نارٍ**) .

وإنما قدرناه مجرورًا بـ « كلّ » محذوفة ، ولم نجعله مجرورا بالعطف على « امرىء » المجرور بإضافة « كل » إليه (**لِئَلَّا يَلْزَمَ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَىْ عَامِلَيْنِ)** مختلفين ؛ لأنّ « امْرِىءٍ » المجرور ، معمولٌ لِـ « كلّ » ، و « امرأ » المنصوب معمول لـ « تحسبين » على أنه مفعول ثانٍ له ، ومفعوله الأول « كلّ امرىء » مقدم عليه ؛ فلو عطفنا « نارٍ » المجرورة على « امرِىءٍ » المضاف إليه « كلّ » ، وعطفنا « نارًا » المنصوبة على « امرأً » المنصوب ، لزم أنْ نعطفَ بحرفٍ واحدٍ شيئين على معمولَىْ عاملين مختلفين ، وذلك ممتنعٌ ؛ لأنّ العاطف نائب عن العامل ، وعاملٌ واحدٌ لا يعمل جرًّا ونصبًا ، ولا يقوى أنْ ينوبَ مناب عامِلَيْنِ[٢] ـ هذا مذهبُ سيبويهِ[٣] والمبردِ[٤] وابنِ السَّرَّاج[٥] ، وهشامٍ[٦] .

---

(١) هذا البيت من المتقارب ، وهو لأبى دُؤاد فى ديوانه ص ٣٥٣ ، وسيبويه ٣٣/١ ، والكامل ٣٧٦ والمفصل ٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٣ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والعينى ٤٤٥/٣ ، والخزانة ١٩١/٤ والدرر ٦٥/٢ ـ وهو لعدىّ بن زيد فى ملحق ديوانه ص ١٩٩ ، والكامل ١٠٠٢ ـ وهو بلا نسبة فى الأصول ٧٠/٢ ، ٧٤ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣١/٤ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢٩٦/١ ، والإنصاف ٤٧٣ ، والمغنى ٢٩٠/١ ، وابن عقيل ٧٣/٢ ، والأشمونى ٢٧٣/٢ والهمع ٥٢/٢ .

(٢) ينظر هذا التعليل فى الأصول لابن السراج ٦٩/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣٢/١ وما بعدها ، ط : بولاق .

(٤) ينظر المقتضب ١٩٥/٤ .

(٥) ينظر الأصول ٦٩/٢ : ٧٥ تحت عنوان : باب العطف على العاملين .

(٦) وهو هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ وهو من تلامذة الكسائى . =

وذهب الأخفشُ(١) ، والكسائىُّ(٢) ، والفرّاءُ(٣) ، والزجّاجُ إلى الجواز(٤) .

= وممن نَسَبَ إليه الحكم بمنع العطف على معمولَىْ عاملين مختلفين : أبو حيان فى الارتشاف ، ولكنْ فى صورة حدَّدها على النحو التالى : « وإذا كان أحد العاملين جارًا وتقدم المجرور المعطوف ، فالمشهور عن سيبويه المنع مطلقا ، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز ، وأما الأخفش فعنه فى هذه الصورة قولان :
أحدهما : الجواز ، وهو المشهور عنه ، وهو مذهب الكسائىِّ ، والفراء ، والزجاج ...
والقول الثانى : المنع ذكره فى كتاب « المسائل » له وهو مذهب هشام ، والمبرد ، وابن السراج ... » اهـ من الارتشاف ٢/٦٥٩ .

(١) ممن نسب إلى الأخفش جواز عطف معمولين بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين :
* المبرد فى المقتضب ٤/١٩٥ وذلك قوله : « وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه ... وهو عندنا غير جائز » .
* وابن السراج فى الأصول ٢/٧٣ نقلا عن المبرد ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨ .
* والرضىّ فى شرح الكافية ٢/٣٢٤ ونصه « اعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا ، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو : دخل زيدٌ إلى عمروٍ وبكرٌ خالدٍ » فهذا لا يجوز إجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز ... » اهـ .
* وأبو حيان فى ارتشاف الضَّرَب ٢/٦٥٩ وفيه تفصيل للمذاهب .

(٢) ينظر المرجع السابق ٢/ ٦٥٩ .

(٣) المرجع السابق ٢/٦٥٩ ، وابن الحاجب فى الكافية ونصّ كلامه : « وإذا عطف على عاملين لم يجز ، خلافا للفراء إلا فى نحو : فى الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، خلافا لسيبويه » [شرح الكافية للرضىّ ١/٣٢٣] .
وكان الرضىّ يرى أن الفراء — كما نَسَبَ إليه ابنُ مالك — يوافق سيبويه ويخالف الأخفش وهما : أى : سيبويه والفراء يضمران الجارّ فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور ، نحو قولهم : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً ، أى : ولا كلُّ بيضاءَ » اهـ [شرح الكافية ١/٣٢٥] وجعل الرضىّ قولَ ابنِ الحاجب : « إنّ الفراء يجيزه مطلقا » محلّ نظر [المصدر السابق] .

(٤) وللأعلم الشنتمرىّ رأى ، فقد منع نحو : زيدٌ فى الدار ، والحجرةِ عمرٌو ، مع تقديم =

والتقديرُ(١) : أتحسَبِينَ كُلَّ امرِئٍ امرأً ، وكُلَّ نارٍ نارًا .

فحُذِفَ المضافُ ، وأُبْقِيَ المضاف إليه على جرِّه .

واختيرَ الحذفُ دون العطف ؛ لأنَّ حذفَ ما يدلّ عليه دليلٌ مجمعٌ على جوازه ، والعطفَ على معمولَيْ عاملين مختلفٌ فيه — كما قدمنا — والحملُ على المتفق عليه أَوْلَى من الحمل على المختلف فيه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِى أَبْقَوْا كَمَا	قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا(٢)
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ	مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ(٣)

= المجرور إلى جانب العطف ، قال : لأنه ليس يستوى آخر الكلام وأوله ، وقال : فإذا قدمت فى المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو : فى الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو ، جاز لاستواء آخر الكلام وأوله فى تقدم الخبرين على المخبر عنهما [هامش كتاب سيبويه ٣٣/١] بولاق] .

وعلق عليه الرضىّ فى شرح الكافية ٣٢٥/١ بقوله : « يلزمه تجويز مثل قولنا : زيدٌ غلامُه ، وعمرٌو أخوه — وإن زيدًا خرج غُلَامُه ، وبكرًا أخوه ؛ لاستواء أول الكلام وآخره ، وهو لا يجيزه » اهـ .

(١) أى : على رأى من يمنعون العطف على معمولَيْ عاملين مختلفين .

(٢ ، ٣) أى : وربما يجرّ العرب الذى أبقَوْه بعد حذف المضاف ، وهو المضاف إليه — يعنى يتركونه مجرورًا كما كان قبل حذف ما تقدم — وهو المضاف — لكن بشرط أن يكون المضافُ المحذوف مماثلا لما عطف عليه فى لفظه ومعناه ؛ ليكون المعطوفُ عليه المذكور دليلا على المعطوف المحذوف .

« ورُبّما » رب : حرف جر شبيه بالزائد للتقليل ، و « ما » كافة « الذى » مفعول جرُّوا « أبقَوْا » فعل وفاعل ، والجملة صلة ، « كما » ما : موصولة ، والجار والمجرور صفة لموصوف محذوف — أى : كالجرّ الذى « قد كان » صلة ، واسم كان يعود إلى المضاف إليه ، « قبلَ » ظرف فى موضع خبر كان « حَذْفِ » مضاف إليه « ما » اسم موصول =

وهذا الشرط أغلبىٌّ ـ كما تقدم ـ (**وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ قِرَاءَةُ ابنِ جَمَّازٍ**)[(١)] بالجيم والزاى ـ ﴿ **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا** (**وَاللهُ يُرِيدُ الْأَخِرَةِ** ﴾)[(٢)] بجرِّ « الآخرة » على حذف مضاف (**أَى : عَمَلَ الآخِرَةِ ، فَإِنَّ الْمُضَافَ**) المحذوف وهو « عَمَل (**لَيْسَ مَعْطُوفًا**) على حِدَتِه (**بَلِ الْمَعْطُوفُ جُمْلَةٌ**) من مبتدإ وخبر (**فِيهَا الْمُضَافُ**) وهو « عمل » على جملةٍ فعلية فيها مضافٌ غيرُ مماثل للمحذوف ، والأصل ـ والله أعلم :ـ تريدون عَرَضَ الدنيا ، واللهُ يُريد عَمل الآخرةِ .

ومن قدَّر : عَرَض الآخرةِ ، فقد تجوَّز[(٣)] .

(**وَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ**) وهو الجزء الثانى (**فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ**

= مضاف إليه « تقدما » الجملة صلة « ما » .
« لكن » حرف استدراك « بشرط » متعلق بمحذوف وقعَ حالا من فاعل « جرُّوا » أو من مفعوله ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، أى : لكن ذلك الجر كائن بشرط ... إلى آخره ـ « ما » اسم موصولٌ اسم يكون ، « حُذِف » جملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « مماثلا » خبر يكون « لما » متعلق بمماثل و « ما » اسم موصول « عليه » متعلق بعطف الواقع صلة لِـ « ما » .

(١) هو سليمان بن مسلم بن جمّاز وقيل سليمان بن سالم بن جمّاز أبو الربيع المدنىّ ، مقرئ جليل ضابط ، عرض على أبى جعفر ، وشيبة ، ثم عرضَ على نافع ، عرض عليه إسماعيل ابن جعفر ، وقتيبة بن مهران ، قال ابنُ الجَزرىّ : مات بعد السبعين ومائة فيما أحسب [غاية النهاية ٣١٥/١] .

(٢) من الآية [٦٧] من سورة « الأنفال » واستشهد بهذه القراءة أيضا فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٣ ، والأشمونى وحاشية الصبان ٢٠٦/٢ .
وتنظر هذه القراءة وتوجيهها فى المحتسب ٢٨١/١ : ٢٨٢ ـ والبحر المحيط ٥١٨/٤ .

(٣) المقدر لذلك هو ابن جنى فى المحتسب ٢٨١/١ قال : ومن ذلك قراءة ابن جماز ﴿ **وَاللهُ يُرِيدُ الْأَخِرَةِ** ﴾ يحملها على عَرَض الآخرة ، ... وجه جواز ذلك ـ على عزته وقلة نظيره ـ أنه لما قال ﴿ **تُرِيدُونَ عَرَضَ الدنيا** ﴾ فجرَى ذِكرُ العَرَضِ ، فصار كأنه أعاده ثانيا فقال : عَرَضَ الآخرة ، ولا يُنكرُ نحو ذلك .. » اهـ .

أَقْسَامٍ ؛ **لِأَنَّهُ تَارَةً يُزَالُ مِنَ الْمُضَافِ**) وهو الجزء الأول (**مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ إِعْرَابٍ ، وَتَنْوِينٍ** ، **وَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ** ، **نَحْوُ** :) « قَبضْتُ عَشْرَةً (**لَيْسَ غَيْرُ** ») ممّا هو شبيه بالغايات (**وَنَحْو** : ﴿ **مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ** ﴾[(١)] مما هو غايات (**كَمَا مَرَّ**) فى الفصل قبله[(٢)] .

(**وَتَارَةً يَبْقَى إِعْرَابُهُ** ، **وَيُرَدُّ إِلَيْهِ تَنْوِينُهُ ــ وَهُوَ الْغَالِبُ ــ نحو** : ﴿ **وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ** ﴾[(٣)] من ألفاظ الإحاطة ، ونحو : (﴿ **أَيًّامَّا تَدْعُواْ** ﴾)[(٤)] من أسماء الشرط .

(**وتَارَةً يَبْقَى إِعْرَابُهُ وَيُتْرَكُ تَنْوِينُهُ كَمَا كَانَ فى الإِضَافَةِ** ، **وَشَرْطُ ذَلِكَ ــ فى الْغَالِبِ ــ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ**) أى : على / المضافِ (**اسْمٌ عَامِلٌ فِى مِثْلِ**) المضاف إليه (**الْمَحْذُوفِ** ، **وَهَذَا الْعَامِلُ إِمَّا مُضَافٌ كَقَوْلِهِمْ** : « **خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ** »)[(٥)] والأصل : خذ رُبْعَ ما حَصَلَ ونصفَ ما حَصَلَ ، فحذفوا « ما حصل » الأول المضافَ إليه « رُبْع » ؛ لدلالة « ما حصل » الثانى المضاف إليه « نصف » وأبقَوُا المضافَ الأول وهو « رُبْع » على حاله ، فلم ينوّن ؛ لأن المضاف إليه منويٌّ لفظُه ، وعطف عليه « نصف » وهو اسم مضاف عاملٌ فى « ما حصل » الجرَّ بالإضافة إليه ، و « ما حصل » المذكور ، مثلُ « ما حصل » المحذوف لفظًا ومعنًى .

[٢٢٦/ب]

---

(١) من الآية [٤] من سورة « الروم » .

(٢) ينظر ص [١٨٨ ، ١٩٦] من هذا الباب .

(٣) من الآية [٣٩] من سورة « الفرقان » .

(٤) من الآية [١١٠] من سورة « الإسراء » .

(٥) جاء فى معانى القرآن للفراء ٢/٣٢١ : ٣٢٢ : « ولاتنكرنَّ أن تضيف « قبل » و « بعد » وإن لم يظهر .. وسمعتُ أبا ثَرْوَان العُكْلِيّ يقول : قطعَ اللهُ الغداةَ يَدَ ورِجْلَ من قاله . وإنما يجوز هذا فى الشيئين يصطحبان مثل : اليد والرجل ، ومثله قوله : « عندى نصفُ أو رُبْعُ درهمٍ » و « جئتك قبلَ أو بعدَ العصر ... » ا هـ .

وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع ، فإنّ « ربع » و « نصف » يتنازعان « مَا حَصَلَ » فأعمل الثاني لقربه ، وحذف معمول الأول ؛ لأنه فضلة .

وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والأصلُ : خُذْ رَبْعَ مَا حَصَلَ ونِصْفَهُ ، ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف والمضاف إليه ، فصار : رُبْعَ ونصفَه ما حصل ، ثم حذف الهاء إصلاحًا للفظ ، فصار : رُبْعَ ونصفَ ما حصل .

ومثل هذا ـــ عند سيبويه والجمهور ـــ لا يجوز إلا فى الشعر(١) .

واختار الناظمُ أنه من الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، فلا فَصْلَ(٢) ، فهى ـــ عنده ـــ جائزة قياسًا وسماعًا(٣) ، وإليها أشار فى النظم بقوله :

وَيُحْذَفُ الثَّانِى فَيَبْقَى الْأَوَّلُ ... كَحَالِهِ ، إذَا بِهِ يَتَّصِلُ(٤)

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإضَافَةٍ إلَى ... مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلاَ(٥)

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٩١/١ : ٩٢ ط . بولاق .
وينظر شرح الأعلم لشواهد سيبويه على هامش الصفحتين السابقتين . وما علّق به .

(٢) وصاحب هذا المذهب الذى اختاره الناظم هو المبرد ، وقد خرَّج الشواهد على حذف المضاف إليه الأول لدلالة الثانى عليه ، وجعل رأى سيبويه موضع نقد وضمه إلى المواضع التى نقده فيها [المقتضب ٢٢٨/٤ : ٢٢٩] ولكن قد يُوَجَّه الضعف إلى مذهب المبرد من قِبَلِ أنّ فيه الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، والمعروف العكس .

(٣) أما السماع فقد كثر فيه كثرة توجب القياس ، وإن قلّ فى نفسه فلا مانع من القياس عليه .
وأما القياس : فإن المضاف إليه الثانى لما كان هو الأول بعينه صار كأنه حاضر فى موضعه فلذلك بقى بعد الحذف على تهيئته [قاله الشاطبىّ ص ٥٢٩ : ٥٣٠] « رسالة » .

(٤ ، ٥) أى : يحذف الثانى ـــ وهو المضاف إليه ـــ فيبقى الأول ـــ وهو المضاف ـــ على حاله الأول حين اتصاله بالمضاف إليه لا يتأثر بالحذف ، وذلك بشرط أن يعطفَ على هذا المضاف مضاف إلى لفظٍ مثل الذى أضيف إليه المضاف الأول . =

(أَوْ غَيْرُهُ) ــ بالرفع ــ أى : غير مضاف ، وهو عامل فى مثل المحذوف (كَقَوْلِهِ :)

٣٥١ ــ عَلَّقْتُ آمَالِى فَعَمَّتِ النِّعَمْ (بِمِثْلِ أَوْأَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ)[١]

فـ « مثل » مضاف إلى محذوف دلَّ عليه المذكور ، والأصل ، بمثلِ وَبْلِ الدِّيَمِ ، أو أنفع من وَبْل الدِّيَم ، فحذف « وَبْل الدِّيَم » من الأول لدلالةِ الثانى عليه ، والعامل « أنفع » وهو غير مضاف ، وهو مجرور[٢] بالعطف على « مثل » المجرور بالباء المتعلقة بـ « عَلَّقْتُ » .

و « الوَبْلُ » ــ بسكون الباء الموحدة ــ المطر الشديد ، و « الدِّيَم » ــ بكسر الدال ــ جمع ديمة ، وهى المطرُ الذى ليس فيه رعدٌ ولا برقٌ .

(وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ قَوْلُهُمْ) فيما حكاه أبو علىّ : (« ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ »[٣] بِالْخَفْضِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) على نية لفظ المضاف إليه ، أى : من أَوَّلِ الأمرِ (وَقِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ) وهو ابن مُحَيْصِن[٤] : (﴿ فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾)[٥] بالرفع من غير

= « كحاله » متعلق بحذف « عطفٍ » مضاف إليه « إلى مثل » متعلق بإضافة « الذى » اسم موصول مضاف إليه « له » متعلق بأضفتَ « أضفت الأولا » جملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول .

(١) هذا البيت من الرجز لم ينسب لقائل وهو فى العينى ٤٥١/٣ .

(٢) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « الدِّيَمْ » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسُكن لأجل الوقف .

(٣) إنما كان من غير الغالب ؛ لأنّ شرطَ المضاف الذى يُحذف تنوينه ، ويبقى إعرابه مع حذف ما يضاف إليه ، أن يُعطفَ عليه اسمٌ عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف كما سبق بيانه .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمىّ ، مقرىء أهل مكة ، وأحد القراء الأربعة عشر توفى سنة ١٢٣ هـ [غاية النهاية ١٦٧/٢] .

(٥) من الآية [٣٨] من سورة البقرة ــ ومن الآية [٦٩] من سورة «المائدة» ومن الآية [٤٨] من سورة «الأنعام» ومن الآية [٣٥] من سورة الأعراف ، ومن الآية [١٣] من سورة «الأحقاف» .

تنوينٍ[(١)] ، على الإهمال (أى : **فَلَا خَوْفُ شَىْءٍ عَلَيْهِمْ**) .

وأما قراءة يعقوب : ﴿ **فَلَا خَوْفَ** ﴾ بالفتح من غير تنوينٍ ، فعلى الإعمالِ[(٢)] .

* * *

(**فَصْلٌ : زَعَمَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ إِلَّا فى الشِّعْرِ**) خاصَّة ؛ لأنّ المضافَ إليه منزَّلٌ من المضاف منزلة جزئه ؛ لأنه واقعٌ موقعَ تنوينه ، فكما لا يُفْصَل بين أجزاء الاسم ، لا يفصل بينه وبين ما نُزِّل منزلةَ الجزء منها ، وهو قول البصريين[(٣)] .

(١ ، ٢) فى إتحاف فضلاءِ البشر بالقراءات الأربعة عشر ٣٨٩/١ « فيعقوب : (لَا خَوْفَ) حيث وقع بفتح الفاء وحذف التنوين مبنيا على الفتح على جعل « لا » للتبرئة ـ وافقه الحسن ، وعن ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفًا » اهـ .
ومن ذلك ما حكاه الكسائىّ عن بعض العرب قال : (أفوقَ تنام أم أسفلَ) بالنصب ، على تقدير : أفوقَ هذا تنام أم أسفل » [شرح التسهيل ٢٨٤/٣] .

(٣) جاء فى البسيط فى شرح جمل الزجاجىّ ٨٨٩/٢ « ولا تفصل العربُ بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والمجرور فى ضرورة الشعر .. ويفصل بالمعطوف فى مثل قولهم : قطع الله يد ورجلَ من قالها ، وهذا أيضا لا يكون إلا فى الشعر أو فى قليل من الكلام أنشد سيبويه :

* بين ذراعَــــــىْ وجبهةِ الأسدِ *

وكأنّ المعنى : بين أعضاء الأسد » اهـ .
وينظر موضوع الفصل بين المتضايفين فى : سيبويه ٨٩/١ : ٩٣ ، والإنصاف المسألة ٦٠ ، ص ٤٢٧ : ٤٣٦ ، وابن يعيش ١٩/٣ : ٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/٣ : ٢٧٨ وعمدة الحافظ ٣٧٥/١ : ٣٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ وما بعدها ، ومنهج السالك لأبى حيان ص ٣٠٣ وما بعدها ، وشرح الألفية للمرادى ٢٨٥/٢ ، والأشمونى ٢٧٥/٢ : ٢٨٠ .

(**وَالْحَقُّ**) عند الكوفيين(١) (**أَنَّ مَسَائِلَ الْفَصْلِ سَبْعٌ**) منها (**ثَلاثٌ جَائِزَة فِي السَّعَةِ**) ــ بفتح السين ــ وهى النثر ، وضابطها : أن يكون المضاف إمَّا اسما يشبه الفعل ، وأنْ / يكونَ الفاصلُ بينهما معمولًا للمضاف ، وأن يكون منصوبًا . [١/٢٢٧] أو اسما لا يشبه الفعل ، والفاصل القسم .

(**إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مَصْدَرًا ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فَاعِلَهُ ، وَالْفَاصِلُ إِمَّا مَفْعُولُهُ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ**)(٢) ﴿ **وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ** ﴾(٣) برفع « قتل » على النيابة عن الفاعل بـ « زُيِّنَ » المبنىّ للمفعول ، ونصب « أولادهم » وجرّ « شُرَكَائِهِم » .

فـ « قَتْلُ » مصدر مضاف ، و « شركائهم » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « أولادهم » مفعوله ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وحسَّنَ ذلك ثلاثةُ أُمُورٍ :

كونُ الفاصل فضلةً ؛ فإن ذلك مسوِّغ لعدم الاعتداد به .

وكونُه غيرَ أجنبىٍّ لتعلقه بالمضاف .

---

(١) ينظر الإنصاف المسألة ٦٠ .

(٢) هو أبو عمر عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، أحد القراء السبعة ، وإمام أهل الشام فى القراءة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها ــ ولد سنة ثمان للهجرة ، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وولى قضاءها فى خلافة الوليد بن عبد الملك ، كان من أعلى القراء السبعة سندًا ، وكان من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة رضوان الله عليهم كعثمان بن عفان ، وأبى الدرداء ، ومعاوية بن أبى سفيان ، والنعمان بن بشير وغيرهم ــ روى عنه جماعة منهم : يحيى بن الحارث الذمارىّ ، وهشام بن عمار ، وابن ذكوان ــ توفى سنة ثمانى عشرة ومائة بدمشق [غاية النهاية ٤٢٣/١ ، أخبار النحويين البصريين ص ١٨ ، ٥٣] .

(٢) من الآية [١٣٧ من سورة « الأنعام » .

وكونُه مقدَّر التأخير ؛ من أجل أن المضاف إليه مقدَّر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية .

فسقط بذلك قولُ الزمخشرى فى الكشاف : « وأما قراءةُ ابن عامر فشىءٌ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر كان سَمِجًا مردودًا ، فكيف به فى الكلام المنثور ، فكيف به فى القرآن المعجِز بحُسْنِ نَظْمِه وجزالته » انتهى (١) .

---

(١) يعنى : كلام الزمخشرى [ينظر الكشاف ٢/٧٠] .

ونظرًا لأن قراءة ابن عامر فيها فصلٌ بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ؛ وبناء على أن جمهور البصريين لم يجيزو الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه ، وقف بعض العلماء من قراءة ابن عامر هذه موقف العداء فمنهم من ضعَّفها ووهَّنها ، ومنهم من جهَّل قارئها ونسبه إلى اللحن تارة ، أو اتباع مجرَّد المرسوم تارة أخرى ومن هؤلاء — بجانب الزمخشرىّ : الفراءُ فى كتابه معانى القرآن ٢/٣٥٧ فقد استشكل على هذه القراءة ، وردّ بعنف على من صححها واحتج لها بقول بعضهم فاصلا بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول :

فَزَجَجْتُهَــا بِمَزَجَّــةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

فقال الفراء ردًّا عليه : وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر (وأنشد البيت السابق) بشىءٍ ، وهذا مما كان يقوله نحويُّو أهل الحجاز ولم نجد مثله فى العربية [معانى القرآن ١/٣٥٧] .

ومنهم مكّى بن أبى طالب صاحب « الكشف » وكان الأجدر به — وهو من القرّاء — أن يقف بجانب القراءة ولكنه قال : « وهذه القراءة فيها ضعفٌ ، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق فى الشعر ، وأكثر ما يجوز فى الشعر مع الظروف ؛ لاتساعهم فى الظروف ، وهو فى المفعول به بعيد ، فإجازته فى القرآن أبعد » [الكشف ١/٤٥٤] وسار فى هذا الاتجاه الرضىّ فى شرح الكافية .

كما حمّل الأنبارىّ فى الإنصاف البصريين مسئولية رفض هذه القراءة فقال فى المسألة ٦٠ « والبصريون يذهبون إلى وَهْى القراءة ووهْم القارئ ؛ إذْ لو كانت صحيحة لكان ذلك فى أفصح الكلام ، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْيِ القراءة ، وإنما دعا ابنَ عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء ، ومصاحف =

....

....

= أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو ، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه » ا هـ .
ولم يحدد الأنبارىّ مَنْ مِنَ البصريين قال ذلك .
وقد وقف كثير من النحويين ومنهم ابن مالك وأبو حيان مع القراءة ، وردوا على من عابها بأبلغ ردّ مبينين أنها ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التى لا مطعن فيها ، بل لقد احتجوا بها على جواز الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه خلافا لما عليه الجمهور .
قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٧٦/٣ : ٢٧٧ « وتقدم أيضا أن الفصل بمعمول المضاف — إذا لم يكن مرفوعًا — جديرٌ بأن يكون جائزًا فى الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار ... وأقوى الأدلة على ذلك ، قراءةُ ابن عامر — رضى الله عنه — ﴿ **وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ** ﴾ لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوّة إلى موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة ، كما يقتدى بمن فى عصره من أمثاله الذين لم يُعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن — وتجويز ما قرأ به فى قياس النحو قوىّ ، فهذه القراءة ، اشتملت على فصلٍ بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسَّنَ ذلك ثلاثةُ أمورٍ : أحدها : كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به ، الثانى : كونُه غيرَ أجنبىّ لتعلقه بالمضاف ، الثالث : كونه مقدرَ التأخير من أجل المضاف إليه ، مقدَّرَ التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العربُ الفصل المشار إليه ؛ لاقتضى القياسُ استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا فى الشعر بالأجنبى كثيرًا ، فاستحق الفصل بغير أجنبىّ أن يكون له مزّية فحُكِمَ بجوازه » ا هـ [وينظر أيضا لابن مالك : شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ وما بعدها]
وذكر أبو حيان فى كتابه البحر المحيط ٢٢٩/٤ : ٢٣٠ أن بعض النحاة أجاز الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهو الصحيح لوجوده فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربىّ الصريح المحض ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ... ثم ردّ على الزمخشرىّ تضعيفَه لهذه القراءة ، متعجبا من سوء ظنه بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ، لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم ...
وقال أبو شامة فى شرح الشاطبية عند كلامه على قراءة ابن عامر (إبراز المعانى ص ٣١٦] : « والمنكرون لقراءة ابن عامر هذه من النحاة قسمان : منهم من ضعفها ، ومنهم جهَّل قارئها ، وكلهم قد أتى بما يلام عليه لأنه أنكر قراءةً قد صحَّت عن إمام من أئمة =

(وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :)

٢٥٢ ـ عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً (فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبُغَاثَ الْأَجَادِلِ)[1]

فـ « فسَوْقَ » مصدر مضاف ، و « الأَجَادِلِ » مضافٌ إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « البغاثَ » مفعوله ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه .
والأصل : سَوْقَ الأجادِلِ البغاثَ .

و « السِّلْم » ـ بكسر السين ـ الصُّلْح ، و « البُغاث » ـ بتثليث الموحدةِ أوَّلَه[2] ، وبثاءٍ مثلثةٍ آخرَه ، فأوّلهُ مثلّثُ الضبط ، وآخره مثلَّثُ النقط ، بينهما غينٌ معجمةٌ ـ طائرٌ ضعيف ، يُصادُ ولا يصْطَاد ، و « الأجادِلُ » جمع الأَجْدَلِ ، وهو الصقر .

(وَإِمَّا ظَرْفُهُ) ـ عطفٌ على قوله : إمّا مفعوله ـ أى : والفاصل إما مفعولُ المضافِ ـ كما تقدمَ ـ وإمَّا ظرفُه[3] (كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : « تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا) سَعْىٌ لَهَا فى رَدَاهَا »[4] ، فـ « تركُ » مصدرٌ مضافٌ ، و « نَفْسِكَ »

= المسلمين ... ولو نُقِل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله فى النثر لرجع عن قوله ، فما بالُه لا يكتفى بناقلى القراءة عن التابعين عن الصحابة ـ رضى عنهم أجمعين » ا هـ . [وينظر أيضا : الألوسى فى تفسيره ٣٠/٨ ، وابن المنير الإسكندرىّ فى كتابه : الانتصاف من الكشاف ٢/ ٦٩ : ٧٠ ـ فقد فنّد ما زعمه الزمخشرىّ ، وردّ عليه ما ذهب إليه] .

(١) هذا البيت من الطويل ، ولم يعثر له قائل ، استشهد به فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧/٣ ، وشرح الكافية . الشافية ٩٨٧/٢ ومعه البيت الذى يليه فى المصدرين ، والعينى ٤٦٥/٣ ، والأشمونى ٢٠٨/٢ .

(٢) أى : بفتح الباء بزنة « سَحَاب » وبكسرها بزنة « كِتَاب » وبضمها بزنة « غُرَاب » .

(٣) فى خ ٣ « أو ظرفه » .

(٤) ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٧٣/٣ وقال عنه : « وفى كلام بعضِ مَنْ يُوثَق بعربيَّته » ا هـ [وينظر هذا القول أيضا فى الأشمونى ٢٧٦/٢ وحاشية الصبان على هذه الصفحة]

مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومفعوله محذوف ، و « يومًا » ظرف للمصدر[١] ، بمعنى أنه متعلِّق به ، وفَصَلَ به بين المضاف والمضاف إليه ، و « هواها » مفعول معه ، والتقدير : تركُ نفسِكَ شأنَها[٢] يومًا مع هواها ، سَعْىٌ فى رَدَاهَا .

ويحتمل أن يكون الأصل : تركك نفسَك ، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل[٣] .

المسألةُ (**الثَّانِيَةُ**) من الثلاث : (**أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ وَصْفًا**) بمعنى الحال أو الاستقبال (**وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ إِمَّا مَفْعُولَهُ الْأَوَّلَ**[٤] ، وَالْفَاصِلُ مَفْعُولُهُ الثَّانِى ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمَ : ﴿ **فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ** ﴾)[٥] بنصب « وَعْدَهُ » وجرّ « رُسُلِه » .

---

(١) فى خ ٣ « ظرف المصدر » .

(٢) قال يس فى حاشيته على التصريح ٢/٥٨ معلقًا على قوله : (والتقدير : ترك نفسك شأنها) قال : هذا أولى من قول الحفيد ـــ يعنى حفيد ابن هشام ـــ : ترك نفسك إياك ؛ لأنه أحوجه إلى أن قال : فإن قلت : لو كان المعنى كما ذكرتَ لقال : وهواك ، لا وهواها . قلتُ : لما كان إياك ، ونفسك عبارة عن شىء واحد صح أن يقال : وهواها » اهـ ينظر ما قاله الحفيد فى حاشيته المخطوطة ورقة [٥٨/ب] .

(٣) وبعد الحذف والفصل يصير الكلام : تركُ يومًا نفسِك .
والحاصل أن ابنَ هشام ذكره مثالا ، ويكفى مطابقةُ المثالِ ولو على وجه محتمل [قاله الحفيد فى المصدر السابق] .

(٤) حق عبارة ابن هشام أن تكون هكذا : أن يكون المضاف وصفا ، والمضاف إليه مفعوله الأول ، والفاصل إما مفعوله الثانى وإما ظرفه .

(٥) من الآية [٤٧] من سورة « إبراهيم » وتنظر هذه القراءة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٨ حيث قال : ومما يرد على « هل أنتم تاركو لى صاحبى » قراءة بعض السلف رضى الله عنه » ، وهى أيضا فى الكشاف ٢/ ٥٦٦ ، والبحر المحيط ٥/٤٣٩ .

[٢٢٧/ب] فـ « مُخْلِفَ » / اسم فاعل متعَدٍّ لاثنين ، وهو مضافٌ و « رسله » مضافٌ إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ، و « وعَده » مفعوله الثانى ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : فلا تحسبنَّ اللهَ مخلفَ رسلِه وعَده .

(وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :)

٣٥٣ ــ مَازَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِنَى (وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتاجِ)[١]

فـ « سِوَاكَ » مبتدأ ، و « مَانِع » خبره ، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول ، وهو « المحتاج » و « فَضْلَه » المفعول الثانى ، وفَصَلَ به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : وسواكَ مانعُ المحتاج فضلَه .

(**أَوْ ظَرْفُهُ**) عطف على مفعوله الثانى[٢] ، أى : والفاصل إما مفعولُه الثانى[٣] ــ كما تقدم ــ أو ظرفهُ ، وذلك صادق بالجار والمجرور (**كَقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** : « **هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِى صَاحِبِى** »)[٤] فـ « تَارِكُو » جمع تارك ، اسم

---

(١) هذا البيت من الوافر ولا يُعْلَم قائله ، ورد فى العينى ٤٦٩/٣ ، والأشمونى ٢٧٦/٢ « يُوقِنُ » مضارع « أيقن بالأمر » إذا كان منه على ثَبَت ، « يؤُمُّك » يقصدك . و « من يؤُمُّك » فاعل « يوقن » .

(٢) فى خ ١ ، ٢ ، ٤ « الأول » وهو سهوٌ .

(٣) فى خ ١ ، ٢ ، ٤ « الأول » وهو سهوٌ .

(٤) أخرجه « البخارىّ » فى « صحيحه » فى (كتاب فضائل أصحاب النبىّ ﷺ ــ باب قول النبىّ ﷺ ــ لو كنت متخذًا خليلا) ١٩٢/٤ ، وفى كتاب تفسير القرآن ــ سورة الأعراف) ١٩٧/٥ من حديث أبى الدرداء قال ابن حجر فى « فتح البارى » ٢٥/٧ : قوله : تاركو لى صاحبى ، فى التفسير « تاركون » وهى الموجهة ، حتى قال أبو البقاء : إن حذف النون من خطإ الرواة » اهـ .

ومن العلماء من خرج الحديث على أن النون فى « تاركو » قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون « صاحبى » مفعولا به لقوله « تاركو » وسبب ذلك أن هؤلاء يزعمون أن الفصل بين المضافِ والمضاف إليه غير جائز فى سعة الكلام ، على أن الوجه الذى =

فاعل تَرَكَ ، مضافٌ إلى مفعوله وهو « صاحبى » بدليل حذف النون و « لِى » جارٌّ ومجرورٌ ، ظرف « تاركو » وفصَلَ به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : هل أنتم تاركو صاحبى لى .

(وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :)

٣٥٤ ــ فِرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي (**كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ**)[(١)]

فـ « ناحت » اسمُ فاعل مضافٌ ، و « صخرةٍ » مضاف إليه ، من إضافةِ الوصفِ إلى مفعوله ، و « يومًا » ظرف ناحت ، بمعنى أنه متعلق به ، وفَصَلَ به بين المضاف والمضاف إليه ، و « رِشْنِى » أمرٌ من « رشتُ السَّهْمَ » إذا ألزقت عليه الريش ، والمعنى : أصلح حالى بخير ، و « مِدْحَتِى » مفعول معه ، و « بعَسِيلِ » متعلق بناحت ، وهو بفتح العين ، والسين المهملتين ــ مِكْنسة العطَّار التى يجمع بها العطر وهى كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه ، مع حصول التعب والكدّ .

المسألة (**الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ**) المضافُ لا يشبه الفعلَ ، وأن يكون (**الْفَاصِلُ قَسَمًا ، كَقَوْلِهِمْ** : « **هَذَا غُلَامِ وَاللهِ زَيْدٍ** ») بجرّ « زيد » بإضافة « الغلام » إليه ،

= خَرَّجوا عليه الحديث ، ليس بأولى من الوجه الذى فرُّوا منه ، لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع فى سعة الكلام . [وينظر تقوية ابن مالك لمذهب الفصل فى سعة الكلام مستشهدًا بهذا الحديث الشريف [شرح التسهيل ٣/٢٧٣] .

(١) هذا بيت من الطويل ، لا يُعْلَم قائله ، مورده : معانى القرآن للفراء ٢/٨٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٣ ، شواهد التوضيح ١٦٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٦٨ ، العينى ٣/ ٤٨١ ، والهمع ٢/٥٢ ، والأشمونى ٢/٢٧٧ ، والدرر ٢/٦٦ ، اللسان (عسل) ٣/٤٧٤ .

المعنى : يقول لمخاطبه الذى يستجديه ويطلب عطاءه : أجزنى خيرا على مديحى إياك ، ولا تردَّنى خَائبًا ، فأكونَ حينئذ كمن ينحتُ الصخر بمكنسة العطّار ، وضرب ذلك مثلا لمن يسعى فى غير طائل .

وفَصَلَ بينهما بالقَسَم ـ حكاه الكسائىُّ[١] .

وحكى ابنُ الأنبارىِّ : « هذا غلامُ ـ إنْ شَاء اللهُ ـ ابْنِ أَخِيك »[٢] بجر « ابنِ » بإضافة الغلام إليه ، والفصل بينهما بالشرط وهو « إن شاء اللهُ » .

وزاد ابنُ مالك الفصلَ بـ « إمَّا »[٣] كقول تأبَّط شَرًّا :

١٨٣ ـ هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإمَّا دَمٍ ، وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ[٤]

فى رواية الجرِّ[٥] ، و « الإسار » ـ بكسر الهمزة ـ الأَسْرُ .

---

(١) قال الأنبارىُّ فى الإنصاف ٤٣١/٢ : « وقد حكى الكسائىُّ عن العرب : هذا غلامُ واللهِ زَيْدٍ » اهـ .

(٢) فى شرح الرضىّ على الكافية : ٢٩٣/١ : « وحكى ابنُ الأعرابىّ : هو غلامُ ـ إن شاء الله ـ ابن أخيك » اهـ وجعلَه ضِمن ما هو قليلٌ جدًّا والعبارة فى الأشمونى منسوبة لابن الأنبارىّ كما هنا .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢ .

(٤) هذا بيت من الطويل لتأبط شرًّا فى شرح الحماسة للمرزوقى ص ٧٩ ، واللسان (خطط) ١٥٩/٩ والعينى ٤٨٦/٣ ، والخزانة ٣٥٦/٣ ، والدرر ٣٥٦/٣ ، وهو بلا نسبة فى الخصائص ٤٠٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢ ، والهمع ٥٢/٢ ، والأشمونى ٢٧٧/٢ .

والشاهد فى فصل « إمَّا » بين المضاف وهو « خُطَّتَا » والمضاف إليه وهو « إسار » وأصله : خطتان حذفت النون للإضافة ، وقوله : « هما » أى : الخطتان المعلومتان من السياق ، والخطة ـ بالضم ـ الخصلة ، وعدّ الأسرَ والمنة بعده بالإطلاق خطة واحدة ، لتلازمهما فى الجملة . « وإما دمٍ » أى : قتل منكم لى ، وهى الخطة الثانية . وهذا كله تهكم واستهزاء .

(٥) أى : جر « إسار ، ومِنَّة ، ودم » ويروى برفعها ، ويكون حذف النون من (خطتا) للضرورة [قاله ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢] .

(وَ) المسائل (الْأَرْبَعُ[١] الْبَاقِيَةُ) من السبعة (تَخْتَصُّ بِالشِّعْرِ) لفقد الضابط المذكور[٢] :

(إِحْدَاهَا : الْفَصْلُ بِالْأَجْنَبِىِّ ، وَنَعْنِى بِهِ مَعْمُولَ غَيْرِ الْمُضَافِ) وإن كانَ عاملُهما واحدًا (فَاعِلًا كَانَ) الأجنبىُّ (كَقَوْلِهِ) وهو الأعشى ميمون بن قيس :

٣٥٥ — (أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِـهِ إِذْ نَجَلاهُ ، فَنِعْمَ مَا نَجَلاَ)[٣]

فـ « أنجب » فعل ماضٍ ، و « والداه » فاعله ، و « به » متعلق بأنجب ، [و « أيام » ظرفُ زمانٍ متعلق بأنجب[٤]] ، / وهو مضاف و « إِذْ » مضاف إليه [١/٢٢٨] و « والداه » فاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو أجنبىٌّ من المضاف ؛ لأنه معمول لغيره (أَىْ : أَنْجَبَ وَالِدَاهُ بِهِ أَيَّامَ إِذْ نَجَلاَهُ) يقال : أنجب الرجلُ إذا وَلَدَ نجيبًا[٥] ، و « نَجَلاَهُ » — بالنون والجيم — نَسَلاَهُ .

(أَوْ مَفْعُولًا) معطوف على « فاعلاً » ، أى : فاعلا كان — كما مرّ — أو مفعولا (كَقَوْلِهِ) وهو جرير :

٣٥٦ (تَسْقِى امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيقَتِهَا) كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصَفُ[٦]

---

(١) فى خ ٣ « الأربعة » .

(٢) فى أول هذا الفصل .

(٣) هذا البيت من المنسرح للأعشى فى ديوانه ٢٣٥ ، والمحتسب ١٥٢/١ ، والعينى ٤٧٧/٣ ، والدرر ٦٧/٢ ، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب ٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩١/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٣ ، والهمع ٥٣/٢ ، والأشمونى ٢٧٧/٢ ورواية الديوان : أنجب ... والديه ...

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ بسبب انتقال نظر الناسخ .

(٥) أى : إذا ولدت امرأته له ولدًا نجيبًا .

(٦) هذا البيت من البسيط لجرير فى ديوانه ١٧١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٣ ، والعينى ٣/ ٤٧٤ والدرر ٦٦/٢ — وبلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ٩٨٩/٢ ، =

فـ « تَسقى » مضارعٌ سَقَى ، مُتَعدٍّ لاثنين ، وفاعله ضميرٌ يرجع إلى « أم عمرو » فى البيت قبله ، و « نَدَى » مفعوله الأول ، وهو مضاف و « ريقتها » مضافٌ إليه ، و « المسواكَ » مفعوله الثانى ، فَصَلَ به بين المضاف والمضاف إليه (أىْ : **تَسْقِى نَدَى رِيقَتِهَا الْمِسْوَاكَ**) و « المِسْوَاك » أجنبىّ من « ندى » ؛ لأنه ليس معمولا له ، وإن كان عاملهما واحدًا وهو « تَسْقِى » .

و « الامتياح » ــ بمثناة فوقية ، فتحتانية ، فحاء مهملة ــ الاستياك ، و « المُزْنة » السحاب ، و « الرَّصَف » ــ بفتحتين ــ جمع رَصَفَة ، وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرَّصَف أرق وأصفى .

(**أَوْ ظَرْفًا ، كَقَوْلِهِ**) وهو أبو حَيَّة النُّمَيْرِىُّ :

٣٥٧ ــ (**كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِىٍّ**) يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[(١)]

= وصدرُه فقط فى كلٍّ من : الهمع ٥٢/٢ والأشمونى ٢٧٧/٢ .

« امتياحا » حال بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها ممتاحة ، أى : مستاكة ، ويجوز أن يكون مصدرًا نائبا عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، أى : تسقى هذه المرأة امتياحا أى : وقت امتياحها « كما » الكاف حرف جرّ ، وما : مصدرية ، « ماءَ » مفعول تضمَّنَ ، « الرصفُ » فاعل تضمن وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لتسقى والتقدير تسقى المِسْوَاك ندى ريقتِها سقيا مشابها لتضمّن الرصف ماء المزنة .

(١) هذا البيت من الوافر لأبى حيَّة النميرىّ فى سيبويه ٩١/١ ، والإنصاف ص ٤٣٢ ورقم الشاهد ٢٧٠ ، والعينى ٤٧٠/٣ ، واللسان (عجم) ٢٨٤/١٥ ، والدرر ٦٦/٢ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ٣٧٧/٤ ، والأصول ٢٢٧/٢ ، ٤٦٧/٣ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والضرورة للقزاز ١٠٢ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، وابن مالك فى : الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٣ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣ ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٣٤/٢ [موضع الشاهد فقط] وابن عقيل =

فأضاف « كفّ » إلى « يهوديّ » وفصل بينهما بالظرف ، وهو أجنبيّ من المضاف ؛ لأنه ليس معمولا له .

و « خُطّ » مبنيٌّ للمفعول ، و « بكَفٍّ » متعلق به ، و « يُقَارب أو يُزيل » نعتان لـ « يهوديّ » .

المسألة (**الثَّانِيَةُ**) من الأربع : (**الْفَصْلُ بِفَاعِلِ الْمُضَافِ ، كَقَوْلِهِ**) :

٣٥٨ ـ مَا إِنْ وَجدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ (وَلَاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ)[1]

فأضاف « قَهْر » إلى مفعوله ، وهو « صَبّ » وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو « وَجْدٌ »[2] والأصل : ما وجدنا للهوى طِبًّا ، ولا عدمنا قهر صَبٍّ وجدٌ ،

= ٧٨/٢ ، والهمع ٥٢/٢ ، والأشمونى ٢٧٨/٢ .

قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٧٣/٣ : ففصل بين « كفّ » و « يهوديّ » بيومًا ، وهو متعلق بخُطّ فمثل هذا ضعيف حقيق بألا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ؛ لما فيه من الفصل بأجنبيّ » ا هـ .

(١) هذا البيت من الرجز ، لم ينسب إلى قائل ، أورده ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٢ ، وورد فى العينى ٤٨٣/٣ ، والهمع ٥٣/٢ ، والأشمونى ٢٧٩/٢ والدرر ٦٧/٢ .

الإعراب « مَا إِنْ » ما : نافية مهملة ، « إِنْ » حرف زائد مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب « مِنْ طبّ » من : زائدة طبّ : مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجر الزائد .

(٢) علل ابن مالك اختصاص هذا الموضع بالضرورة مع أنه فَصْلٌ بمعمول المضاف فقال : « فلو كان الفاصل المتعلق بالمضاف فاعلا ، سُهلَ الفصلُ به من قِبَل أنه غيرُ أجنبيّ ، وصَعُبَ من قِبَل أنه لا ينوى تأخيره ؛ فاستحق بذلك أن يخصّ جوازُه بالاضطرار ... أراد الراجز : ولا عدمنا قَهْرَ صَبٍّ وجدٌ ، فاضطرّ ففصل بالفاعل ، لكن فيه سهولة ؛ لكونه معمولا للمضاف [شرح عمدة الحافظ ص ٣٨٢] . وكرر مثل ذلك فى الكافية الشافية ٩٩١/٢ : ٩٩٢ فهذا الفصل أسهل من الفصل فى بيتى أبى حيّة ، وجرير ؛ =

و « الصَّبّ » العاشق .

(**وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ**) أى : من الفصل بالفاعل (**أَوْ مِنَ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ ، قَوْلُهُ**) وهو الأحْوَص :

٣٥٩ ـــ لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ (**فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ**)[1]

فى رواية الخفض لـ « مَطَر »[2] بإضافة « النكاح » إليه ، والفصل بالهاء ، وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (**بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُرْوَى بِنَصْبِ مَطَرٍ وَبِرَفْعِهِ**) فإن كان بالرفع[3] (**فَالتَّقْدِيرُ** : **فَإِنَّ نِكَاحَ مَطَرٍ إِيَّاها**) فهو من الفصل بالمفعول ، وإن كان بالنصب[4] ؛ فالتقدير : فإنَّ نكاح مطرٍ هى ، فهو من الفصل بالفاعل .

والحاصل : أن « الهاء » المتصلة بالنكاح ، إما أن تكون مفعولة فتكون فى تقدير « إياها » .

(**أَوْ**) فاعلة ، فتكون فى تقدير (**هِيَ**) فعلى الأول : فاعل النكاح

---

(١) هذا البيت من الوافر للأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارىّ فى ديوانه ص ١٨٩ ، والأغانى ١٦/ ٥٦٣٣ وأمالى الزجاجىّ ٨١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٣٤١/١ ، والعينى ١/ ١٠٩ ، والخزانة ٢٩٤/١ ، وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٥/٨ ، ٤١ ، وللسيوطى ٧٦٧ ، ٩٥٢ ـــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢ ، والمغنى ٦٧٢/٢ ، والأشمونى ٢٧٩/٢ .

(٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل وفى الكافية الشافية قبل هذا البيت : « أنشد ثعلب بجرّ (مطر) قولَ الشاعر ... » .

(٣) أى : فإن كان « مطر » على رواية الجر فاعلا فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ويكون الأصل : فإن نكاح مطرٍ إياها ـــ وهذه تطابق رواية رفع « مطر » يعنى من رواه : فإن نكاحها مطرٌ .

(٤) أى : فإن كان « مطر » على رواية الجر مفعولا ، فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل ، ويكون الأصل : فإن نكاح مطرٍ هى ـــ وهذه تطابق رواية نصب « مطر » يعنى من رواه : فإن نكاحها مطرًا ، وفاعل النكاح حينئذ المرأة .

« مطرٌ » وعلى الثانى : « المرأةُ » فإنه يقال : نَكَحَتْهُ ، ونَكَحَهَا ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾(١) .

وعلى التقديرَيْنِ فـ « الهاءُ » مجرورة بإضافة المصدر إليها(٢) ، وعلى هذا / فيَشْكُل خفض « مطر » بإضافة المصدر إليه ؛ لأنّ المضاف لا يضاف لشيئين ، وسبب قول الأحوص ذلك ؛ أنَّ مطرًا كان(٣) أقبح الناس منظرا ، وكان تحته امرأة من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك . [٢٢٨/ب]

(وَ) المسألةُ (**الثَّالِثَةُ : الْفَصْلُ بِنَعْت الْمُضَاف ، كَقَوْلِهِ**) وهو معاويةُ ابنُ أبى سفيانَ لمّا اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحدٍ منهم واحدًا من : علىِّ بنِ أبى طالب ، وعمرِو بنِ العاص ، ومعاوية بنِ أبى سفيان ــ رضى الله عنهم ــ فقُتِل علىٌّ ، وسَلِمَ عمرٌو ومعاويةُ :

٣٦٠ ــ نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ (مِنَ ابْنِ أَبِى شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ)(٤)

ففصل بين المتضايفين وهما « أبى » و « طالب » بنعت المضاف وهو « شيخ

---

(١) من الآية [٢٣٠] من سورة « البقرة » .

(٢) ما قاله من أن الهاء مجرورة بإضافة المصدر إليه مردود ، ففى المغنى ٦٧٢/٢ بعد أن أورد البيت قال ، « فيمن رواه بجرّ « مطر » فالضمير منصوب على المفعولية ، وهو فاصل بين المتضايفين » ا هـ إذن : فلا إشكال فى خفض « مطر » لأنه الذى أضيف إليه نكاح ، ولم يضف إلى الهاء [وينظر اعتراض الدنوشرى على الشيخ خالد فى هذه المسألة فى حاشية يس ٥٩/٢] .

(٣) ساقطة من خ ٣ .

(٤) هذا البيت من الطويل وهو لمعاوية بن أبى سفيان فى شرح الألفية لابن الناظم ٤١١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢ ، والعينى ٤٧٨/٣ ، والدرر ٦٧/٢ ، وجعله ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٧٥/٣ لشاعرٍ آخر لم يعينه يخاطب معاوية ولذلك جاءت التاء مفتوحة فى « نَجوْتَ » ــ وورد بلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ ٣٨٥/١ ، وابن عقيل ٧٩/٢ ، وعجزُه فى كلٍّ من الارتشاف ٥٣٤/٢ ، والأشمونى ٢٧٨/٢ ، والهمع ٥٢/٢ .

الأباطح » (**أَىْ : مِنِ ابْنِ أَبِى طَالِبٍ شَيْخِ الْأَبَاطِحِ**) وتجوَّزَ فى جعل شيخ الأباطح نعتا للمضاف وهو « أبى » دون المضاف إليه ، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معًا(١) .

و « المرادِىُّ » هو عبدُ الرحمن بنُ عمرٍو ، الشهير بابن مُلْجَم ـــ بضم الميم وفتح الجيم ، على صيغة اسم المفعول ، كما فى « تهذيب الأسماء »(٢) وهو قاتل عَلِىٍّ ـــ كرم الله وجهه ـــ و « الأباطح » جمع بطحاءِ ، والمراد بها مكَّة ؛ لأنَّ أبا طالب كان شيخَ مكة ، ومن أعيان أهلها وأشرافها .

المسألة (**الرَّابِعَةُ : الْفَصْلُ بِالنِّدَاءِ**) بمعنى المنادى (**كَقَوْلِهِ** :

٣٦١ ـــ كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ)(٣)

فأضاف « برذون » إلى « زيد » وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفُه ، و « حمار » خبر « كأنّ » (**أَىْ : كَأَنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ**) حمارٌ (**يَا أَبَا عِصَامٍ**) .

وبَقِيَت خامسةٌ(٤) ، وهى الفصل بفعل ملغِىّ ، كقوله :

بِأَىِّ تَرَاهُمُ ـــ الْأَرَضِينَ حَلُّوا(٥) .... **١٨٤ ـــ**

---

(١) قاله العلامة عبد القادر المكّى فى حاشيته على الأوضح ورقة [٦٦/أ] .

(٢) ويسمى تهذيب الأسماء واللغات ، للإمام النووىّ [ينظر الجزء الأول ص ٣٤٩] إدارة الطباعة المنيرية ـــ دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

(٣) هذا البيت من الرجز لا يُعلم قائله ، ورد فى الخصائص ٤٠٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٨٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، وابن عقيل ٨١/٢ ، والعينى ٤٨٠/٣ ، والأشمونى ٢٧٨/٢ ، والهمع ٥٣/٢ ، والدرر ٦٧/٢ .

(٤) أى : مسألة خامسة .

(٥) هذا صدر بيت من الوافر ، وتمامه :

* أَأَلدَّبَرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا *

ولا يُعْلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/٣ ومعه بيت قبله ، وورد فى =

أراد : بأىّ الأرضين تَراهُم[١] .

وسادسةٌ[٢] ، وهى الفصلُ بالمفعول لأجله ، كقوله :

مُعَاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الْهَوَادِى[٣] .... — ١٨٥

أَرَادَ : معاودُ وقتِ الهَوَادِى جُرْأةً .

= الدرر ٦٨/٢ ، وصدره فى كلٍّ من : الارتشاف ٥٣٥/٢ ، والهمع ٥٣/٢ والأشمونى ٢٧٩/٢ .

« الدَّبَران » بفتح الدال والباء والموحدة ، و « الكفار » بكسر الكاف : موضعان ، والهمزة للاستفهام « عسفوا » : توجهوا والتقدير : هل حلوا الدَّبَرَان أم عسفوا أى : توجهوا نحو الكِفار ، « أم » متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية ، والباء فى « بأى » تتعلق بحلّوا .

(١) ففصل بين « أىّ » وهو مضاف ، و « الأرضين » وهو مضاف إليه ، بالفعل الملْغَى وهو « تراهم » والمراد بالملغى أى : الذى يستقيم المعنى المراد بدونه ، وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح ؛ لأن « ترى » فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير ، و « حلوا » فاندفع اعتراض الدنوشرىّ على الشيخ خالد [قاله الصبان فى حاشيته على الأشمونى] وينظر حاشية يس ٦٠/٢ .

(٢) أى ، ومسألةٌ سادسةٌ .

(٣) صدرُ بيتٍ من الوافر وعجزُه :

« أَشَمُّ كَأَنَّــهُ رَجُــلٌ عَبُــوسُ » *

وهو لأبى زبيد الطائىّ فى ديوانه ص ٩٨ ، والدرر ٦٨/٢ — وبلا نسبة فى المقتضب ٣٣٧/٤ ، والارتشاف ٥٣٥/٢ ، والعينى ٤٩٢/٣ ، والهمع ٥٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٠/٢ .

وجاء الشاهد فى المقتضب ، والعينى ، والهمع من قصيدة داليَّة حيث قُدِّم فى تلك المراجع عجز البيت على صدره .

« الهَوَادِى » جمع هادٍ ، وهى أعناق الخيل ، « أشم » من الشمم وهو التكبر . يقول : إن هذا الرجل يعاود الحرب وقت ظهور أعناق الخيل ، لأجل جرأته فى الحروب وهو دائما يظهر التكبر وكأنه رجل عابس على الدوام .

وإلى هذا الفصلِ أشار الناظم بقوله :

فَصْـلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ‏ ‏ ‏ مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا ، أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ[١]

فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرارًا وُجِدَا ‏ ‏ ‏ بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا[٢]

* * *

(١ ، ٢) يعنى : أجز أن يفْصِلَ مضافًا يُشبه الفعل من المضاف إليه ، الاسمُ الذى نصبه ذلك المضاف حال كون المنصوب مفعولا أو ظرفا ــ فحصل من هذا الكلام أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون المضاف اسما يشبه الفعل وذلك المصدر المقدّر بأن والفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ــ الثانى : أن يكون الفاصل معمولا للمضاف ــ الثالث : أن يكون منصوبا على المفعولية أو الظرفية ، ويجرى مجرى الظرف الجار والمجرور . فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ساغَ القياس .

« فصلَ » منصوب بأجز ، وفصلَ : مضاف إلى مفعوله ــ « ما نصب » ما : اسم موصول فاعل المصدر ــ نصبَ : الجملة صلة ، والعائد محذوف أى ما نصبه ، « مفعولا » حال من « ما » ــ « أو ظرفا » معطوف على ما قبله .

ثم قال : ولم يُعَب الفصل باليمين ــ أى القسم ــ فاستسهلوا أمره ، وفصلوا به فى الكلام وإن كان قليلا .

ثم رجع الناظم إلى التنبيه على ما نُقل مخالفا لما أصّل ، ولم تتوافر فيه شروط الجواز ، فبيّن أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه إن لم يكن مما سبق ، فقد وجد فى الشعر فى حالة الضرورة ، وذلك الفصل بالأجنبىّ الذى لم يتعلق بالمضاف ، فاعلا كان أو مفعولا أو ظرفا ، والفصل بالنعت ، والفصل بالمنادى .

« واضطرارًا » مفعول لأجله ، « وُجِدَا » مبنىّ للمفعول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل يعود إلى الفصل « بأجنبىّ » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير وُجد ، أو بنعت » معطوف على : بأجنبىّ ، أو ندا » معطوف على نعت ، وقصر للضرورة ، والمراد بالنداء : المنادَى ، والمراد بالنعت : نعت المضاف .

فَصْلٌ : فِى أَحْكَامِ الْمُضَافِ لِلْيَاءِ (١) الدالة على التكلُّم .

(يَجِبُ كَسْرُ آخِرِهِ) أى : المضاف ؛ لمناسبة الياء ، سواء كان صحيحا (كـ « غُلَامِى ») و « عَبْدِى » أو شبيهًا بالصحيح(٢) كـ « دَلْوِى » و « ظَبْيِى » (وَيَجُوزُ فَتْحُ الْيَاءِ وَإِسْكَانُهَا) واختُلِفَ فى أَيِّهما أصلٌ : فقيل : الفتح ، وقيل : الإسكان ، ويُجْمَع بأنّ الإسكان هو الأصل الأول ؛ لأنه أصل كلِّ مبنّى ، والياء

---

(١) لم يتحدث عن حكم إعراب الاسم المضاف لياء المتكلم ، وفيه أربعة مذاهب :

أحدها : مذهب الجمهور أنه معرب فى الأحوال الثلاثة بالحركات المقدرة ، الضمة رفعا ، والفتحة نصبا والكسرة جرًّا منع من ظهورها انشغال المحل بحركة المناسبة التى تقتضيها ياء المتكلم .

الثانى : أنه مبنّى ، وهو مذهبُ الجرجانّى ، وابن الخشاب ، والمطرزّى ، وابن الخبار ، وظاهر كلام الزمخشرّى .

والثالث : مذهب ابن جنّى أنه لا معرب ولا مبنّى ، إذ الاسم لا ينحصر عنده فى معرب ومبنّى بل له حالة ثالثة .

والرابع : ما ذهب إليه الناظم فى التسهيل من أنه معرب بحركة مقدرة فى رفعه ونصبه ، وبالكسرة الظاهرة فى جرّه ، قال : وهذا عندى هو الصحيح ، ومن قدَّر كسرة أخرى ، فقد ارتكب تكلُّفا لا مزيد عليه ، ولا حاجةَ تدعو إليه ـــ قال أبو حيان : ولا أعرف له سلفا فى هذا المذهب .

هذا إذا لم يكن المضاف للياء مثنّى ، أو مجموعا على حدّ المثنى ، فإن كان مثنى ظهر إعرابه فى الأحوال الثلاثة ، وإن كان مجموعا جمع مذكر سالما ظهر إعرابه فى حالتَىِ الجرّ والنصب ، وأما فى حال الرفع فيقدر إعرابه .

[ينظر الكافية الشافية ٩٩٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣ ، ـــ وينظر رأى الجرجانّى وابن الخشاب فى المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب ص ١٠٩ ـــ وينظر رأى ابن الخباز فى شرح الدرة الألفية ص ١١ ـــ وينظر الارتشاف ٥٣٥/٢ : ٥٣٦] .

(٢) الشبيه بالصحيح : هو ما ختم بواو ، أو ياء ، ساكن ما قبلها ، نحو : دلْوٍ ، وظَبْىٍ .

مبنيَّة[(١)] ، والفتح أصلٌ ثانٍ ، لأنه أصل ما يُبنى وهو على حرف واحدٍ[(٢)] ، وعلى القولين ، الإسكان أكثر .

(**وَيُسْتَثْنَى مِنْ هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ**) وهما : وجوبُ كسرِ آخر المضاف ، وجوازُ فتح الياء وإسكانِها (**أَرْبَعُ مَسَائِلَ**) لا يأتى / فيها ذلك : [١/٢٢٩]

(**وَهِيَ : الْمَقْصُورُ** كـ « **فَتًى** » و « **قَذًى** »)[(٣)] بالذال المعجمة (**وَالْمَنْقُوصُ** ، كـ « **رَامٍ** » وَ « **قَاضٍ** » ، **وَالْمُثَنَّى**) وشبهُه (كـ « **ابْنَيْنِ** ») ـــ بالموحدةِ (وَ « **غُلامَيْنِ** ») و « اثنين »[(٤)] ـــ بالمثلثة ـــ (**وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**) وشبهُه (كـ « **زَيْدِينَ** » **وَمُسْلِمِينَ**) و « عشرينَ »[(٥)] .

(**فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ آخِرُهَا وَاجِبُ السُّكُونِ**) ؛ لأنّ آخرَ المقصور ، والمثنى المرفوع ، ألفٌ ، وآخر المنقوص ، والمثنى المجرور والمنصوب ، وجمع المذكرِ السالم مطلقا[(٦)] ، ياءٌ مدغمة فى ياء المتكلم ، وليس شىءٌ من الألف ، والحرفِ المدغم قابلًا للتحرك (**وَالْيَاءُ مَعَهَا وَاجِبَةُ الْفَتْحِ**) للخفَّة ، والتحرك لالتقاء الساكنين[(٧)] .

---

(١) ياء المتكلم .

(٢) علّق يس بقوله : « فيه نظر ؛ لأن أصل ما هو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة ، بدليل ما ذكروه من أسباب البناء على مطلق الحركة ، ومن أسباب كلّ حركة من فتح ، أو كسر ، أو ضمّ » اهـ [حاشيته على التصريح ٦٠/٢] .

(٣) فى المصباح (قذى) : « قَذِيَت العينُ قَذًى من باب تَعِبَ صار فيها الوَسَخ ، وأقذيتُها : ألقيتُ فيها القَذَى ، وقَذَّيتُها : أخرجته منها ، وقَذَتْ قَذْيًا من باب رَمَى ، ألقت بالقَذَى » اهـ .

(٤) هذا هو شبه المثنى ؛ لأنه ملحق بالمثنى وليس مثنى حقيقة ؛ لأنه لا مفرد له من لفظه .

(٥) هذا هو شبه الجمع السالم ؛ لأنه ملحق به وليس جمعا حقيقة ؛ لأنه لا مفرد له من لفظه .

(٦) أى : فى جميع الأحوال الإعرابية لأنه فى حال الجر والنصب بالياء ، وفى حال الرفع تقلب الواو ياء .

(٧) يعنى : سكون ياء المتكلم ، وسكون ما قبلها ، ولا يتأتى أن تبقى ياء المتكلم على =

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ ، إِذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا ؛ كَرَامٍ ، وَقَذَى[(١)]
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ؛ فَذِى جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِى[(٢)]

(**وَنَدَرَ إِسْكَانُهَا بَعْدَ الْأَلِفِ فى قِرَاءَةِ نَافِعٍ[(٣)] ﴿ وَمَحْيَـاىْ وَمَمَاتِى ﴾**)[(٤)] ــ فى الوصل ــ بسكون ياء ﴿ **مَحْيَاىْ** ﴾ ؛ ولبيان أن ذلك فى

= سكونها ويحرك ما قبلها ، لأن ما قبلها ألف أو ياء مدغمة ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، والحرف المدغم فى ياء المتكلم لا يكون إلا ساكنا .

(١ ، ٢) يعنى : اكسر آخر الاسم الذى أضيف لياء المتكلم ؛ بشرط ألا يكون هذا الاسم معتلّ الآخر ، كـ « رامٍ » اسم فاعل من رمى ، والمرادُ به المنقوص ، و « قَذَى » والمراد به المقصور والمعتل يشملهما وألا يكون مثنى كابنين ، أو جمعًا سالما لمذكر كزيْدِينَ ، وشبههما ، فهذه الأربعة الياء بعدها احتُذِىَ فتحُها أى : اتُّبع ، أى أن ياء المتكلم بعدها تكون مفتوحة .

« آخِرَ » مفعول اكسر مقدم ، « ما » اسم موصول مضاف إليه ، « أُضيفَ » مبنّى للمفعول ونائب الفاعل يعود على « ما » والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « لليا » متعلق بأضيف « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « يك » مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم السكون على النون المحذوفة للتخفيف ، واسمها يعود على ما « معتلًّا » خبرها « كرامٍ » خبر مبتدأ محذوف « وقذَى » معطوف على رَامٍ « أو يك » معطوف على يَكُ السابق ، واسم يك مستتر فيه « كابْنَيْنِ » متعلق بمحذوف خبر يَكُ .. « فذى » ذى : اسم إشارة مبتدأ أول ، « جميعُها » توكيد ومضاف إليه « اليا » بالقصر وأصلها : الياءُ مبتدأ ثان « بعدُ » ظرف مبنّى على الضم فى محل نصب حال من الياء « فتحُها » مبتدأ ثالث ومضاف إليه « احْتُذِى » مبنّى للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى فتحها ، والجملة خبر المبتدأ الثالث ، والثالث وخبره خبر الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول .

(٣) فى السبعة لابن مجاهد ص ٢٧٤ : « كلهم قرأ ﴿ **وَمَحْيَاىَ** ﴾ محركة الياء ﴿ **وَمَمَاتِى** ﴾ ساكنة الياء ، غير نافع فإنه أسكن الياءَ فى ﴿ **وَمَحْيَاىْ** ﴾ ونصبها فى ﴿ **مَمَاتِىَ** ﴾ اهـ .

(٤) من الآية [١٦٢] من سورة « الأنعام » .

الوصل عَطَف عليه ﴿ وَمَمَاتِى ﴾ وإلا فلا حاجة لذكره . (وَ) ندر (**كَسْرُهَا**) أى : بعد الألف (**فِى قِراءةِ الْأَعْمَش**[1] ، **وَالْحَسَنِ**) البصرىّ ﴿ **قَالَ هِىَ عَصَاىِ** ﴾[2] بكسر الياء ، على أصل التقاء الساكنين ـــ (**وَهُوَ**) أى : الكسرُ (**مُطَّرِدٌ فِى لُغَةِ بَنِى يَرْبُوعٍ**[3] **فِى الْيَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ**[4] ، **وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةَ**) والأعمش ، ويحيى بن وثّاب ﴿ **وَمَآ أَنْتُمْ بِمُصْرِخِىِّ إِنِّى** ﴾[5] بكسر الياء فى الوصل ؛ ولذا عقبه بـ ﴿ **إِنِّى** ﴾ ، وهذه اللغة حكاها الفرَّاءُ ، وقُطْرُب ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبىّ[5] .

---

(١) الأعمش : هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدىّ الكوفىّ ، أحد أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة ، أخذ القراءة عن عاصم ومجاهد وغيرهما ، كان حافظا ثبتا ورِعًا ، ناسكًا ، وتوفى سنة ١٤٨ هـ [غاية النهاية ٣١٥/١] .

(٢) من الآية [١٨] من سورة « طه » [تنظر هذه القراءة فى المحتسب ٤٨/٢ : ٤٩] .

(٣) بنو يربوع : بطن من تميم ، وتميم إحدى قبائل خِنْدف المضريّة العدنانية . [جمهرة أنساب العرب ٢٠٧/١] .

(٤) فهم يقولون : مُسْلِمِىِّ ، ومُكْرِمِىِّ ، والأصل : مسلمون لى ، ومكرمون لى ، وعند الإضافة حذفت اللام والنون ، فصارا مسلموى ، ومكرموى ، فاجتمعت الواو والياء فى كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم ، ثم قلبت الضمة التى كانت على الحرف الذى قبل الواو كسرةً لأجل مناسبة الياء ثم كسرت ياء المتكلم عند بنى يربوع .

(٥) من الآية [٢٢] من سورة « إبراهيم » وهى قراءة حمزة كما فى : السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٢ ـــ وهى أيضا قراءة : الأعمش ويحيى بن وثاب كما فى معانى القرآن للأخفش ٣٧٥/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ٧٥/٢ وغيث النفع ١٦٧/٢ : ١٦٨ .

(٦) الشاطبى : هو أبو القاسم بن فِيرُه بن خلف بن أحمد الشاطبى الأندلسىّ الرعينى الضرير ، المتوفى سنة ٥٩٠ هـ صاحب النظم المسمى : حرز الأمانى ، ووجه التهانى المعروف بالشاطبية فى القراءات السبع اخْتَصَر فيه كتاب التيسير فى القراءات السبع للإمام أبى عمرو الدانى ـــ وحرز الأمانى شرحه الشيخ عبد الفتاح القاضى وسماه : الوافى فى شرح الشاطبية فى القراءات السبع ، وما نسبه الشيخ خالد الأزهرىّ إلى الشاطبىّ موجود فى الوافى =

وبذلك سقط ما قاله المعرّى فى رسالته[١] : أجمع أصحابُ العربية على كراهة قراءةِ حمزة ﴿ وَمَآ أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ بالكسر[٢] .

قال الموضح فى الحواشى : والمعرّى له قصد فى الطعن على علماء الإسلام ، ولعلّ الذين كسروا ، لغتُهم إسكان ياءِ الإضافة ، فالتقى معهم ساكنان ، ونظيرُه الكسرُ فى « شُدِّ » وفى « مَعِ الْقَوْمِ » وإن كان الكسرُ فى الياء أثقل ــ انتهى ــ .

(**وَتُدْغَمُ يَاءُ الْمَنْقُوصِ** ، **وَالْمُثَنَّى**) فى حالتى الجرّ والنصب (**وَ**) ياء (**الْمَجْمُوعِ**) جمع السلامة[٣] (**فِي يَاءِ الإِضَافَةِ**) لاجتماع المثلين (**كَـ « قَاضِيَّ »**) رفعًا ، ونصبًا ، وجرًّا (و « **رَأَيْتُ ابْنَيَّ** ») بفتح النون (**وَزَيْدِيَّ** » بكسر الدال ، و « مَررتُ بابْنَيَّ وزَيْدِيَّ ») (**وَتُقْلَبُ وَاوُ الْجَمْعِ**) السالم فى حالة الرفع (**يَاءً**) ، لأنّ الواوَ والياء إذا اجتمعتا ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قبلت الواو ياء ــ تقدَّمت أو تأخرت (**ثُمَّ تُدْغَمُ**) الياءُ المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم ؛ لاجتماع المثلين (**كَقَوْلِهِ**) وهو أبو ذُؤَيب يَرْثى بنيه الخمسة ، حين هلكوا جميعا فى طاعون واحد :

٣٦٢ ــ (**أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِى حَسْرَةً**) عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لاَ تَقْلَعُ[٤]

= ص : ٣٠٢ ، نشر مكتبة الدار ، المدينة المنورة .

(١) يعنى : أبا العلاء المعرّى فى رسالته التى تسمى ، رسالة الملائكة .
وليس الطاعن فى هذه القراءة هو أبو العلاء المعرّى فقط ، بل طعن فيها الأخفش فى معانى القرآن ٣٧٥/٢ ، والفراء فى معانيه أيضا ٧٥/٢ ، والزمخشرىّ فى كشافه ٥٥١/٢ ودافع عنها كثيرون منهم : ابن الجزرىّ فى النشر ٢٩٨/٢ : ٢٢٩ ، والبنّا فى إتحاف فضلاء البشر ١٦٧/٢ : ١٦٨ [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٣/٣ : ٢٨٤ ، وارتشاف الضرب ٥٣٦/٢ : ٥٣٧] .

(٢) فى جميع الأحوال الإعرابية .

(٣) فى جميع الأحوال الإعرابية ؛ لأنّ الواوَ فى حالة الرفع تصير ياء كما سيأتى .

(٤) هذا البيت من الكامل لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خُوَيلد بن خالد ، وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعا بالطاعون فى عام واحد ، فقال فيهم مرثية تعَدّ فى الذروة من شعر الرثاء .=

[٢٢٩/ب] فـ « أودَى » معناه :/ هلك و « بَنِىَّ » فاعله ، وهو جمع ابن ، مضاف إلى ياء المتكلم ، وأصلُه « بَنُوىَ » عُمِل فيه ما تقدّم[(١)] .

(**وَإِنْ كَانَ**) الواوُ (**قَبْلَهَا ضَمَّةٌ قُلِبَتِ**) الضمةُ (**كَسْرَةً ، كَمَا فِى**) « أَوْدَى (بَنِىَّ » وَ) « جاء (**مُسْلِمِىَّ** » وَ « عِشْرِىَّ »[(٢)] .

وظاهرُ سياقه أنه يُبْدأ بقلب الواوِ ياءً على قلب الضمة كسرة ، وهو فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم :

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ ، وَإِنْ ... مَاقَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ ـ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ[(٣)]

= والشاهد فى شرح أشعار الهذليين ٦/١ ، والعينى ٤٩٨/٣ ، والخزانة ٢٠١/١ ، واللسان (عقب) ١٠٤/٢ ـ وهو بلا نسبة فى الارتشاف ٥٣٦/٢ [الصدر فقط] وشواهد التوضيح ١٣ ، والأشمونى ٢٨١/٢ .

« أودى » هلك ـ « أعقبونى » خَلَّفوا لى وأوْرَثُونى ـ « حَسْرَةً » حزنًا فى ألم ويروى فى مكانها : « غُصَّةً » وهى الشجا وما اعترض فى الحلق فأشرق « عبرة » دمعة ـ « لا تقلع » لا تنقطع ـ ويروى : وأودعونى حسرة ... بعد الرُّقاد ...

(١) وهو قلب الواو فى « بَنُوى » ياء حيث اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم ثم كسرت النون لمناسبة الياء .

(٢) وأصلهما : « مسلموىَ » و « عِشْرُوىَ » يعنى : عِشْرُونَ لِى [ينظر كتاب سيبويه ١٠٥/٢ « بولاق »] .

(٣) أى : تدغم الياء التى فى آخر المضاف فى المنصوب والمجرور من المثنى والجمع السالم لمذكر ، فى ياء المتكلم المضاف إليه وكذلك تدغم الواو فى جمع المذكر المرفوع ـ بعد قلبها ياء ، وإن كان ما قبل واو الجمع مضموما بعد قلبها ياء ، وإدغامها فى ياء المتكلم ـ وجب قلب هذه الضمة كسرة « يهن » الأمر أى : يسهل فى النطق .

« الياء » ـ بالقصر ـ نائب فاعل تُدغم « فيه » متعلق بتدغم والضمير فى « فيه » يعود على ياء المتكلم ، وذكَّره لتأويله باللفظ « والواوُ » معطوفة على الياء ، « وإنْ » شرطية « ما » اسم موصول نائب فاعل لمحذوف يفسره « ضُمَّ » وهذا المحذوف فى محل جزم فعل الشرط « قبلَ واوٍ » قبل : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، واو : مضاف إليه « ضُمَّ » =

واختارَ ابنُ جِنّى أن يُبْدأ بقلب الضمة على قلب الواو[١] ، كما فى « أَجْرٍ » جمع جَرْو ، وأصله : أَجْرُوٌ ، فإنهم قلبوا الضمة كسرة أوَّلًا ؛ لأنها أضعف ، ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياءً لأجلها ، فلم يُقْدِموا على الحرف الأقوى إلَّا بعد أن أقْدَمُوا على الحركة الضعيفة ، ولو عسكوا لكان إقْدامًا على الأقوى من غير تدريج .

« قلتُ : لا يمكنهم العكسُ فى « أَجْرٍ » ؛ لأنه يُؤدى إلى قلب الواو ياءً من غير مُوجِب ، بخلافه فى « مُسْلِمِىَّ » فإن مُوجِب قلب الواو ياءً ، اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، وإنما قُدِّم قلب الضمة فى « أَجْرٍ » ، والواو فى « مُسْلِمِىَّ » ؛ لأنّ قلبَ الواو ياء فى « أَجْرٍ » ناشىءٌ عن قلب الضمة كسرة ، وقلب الضمة كسرة فى « مُسْلِمِىَّ » ناشىء عن قلب الواو ياءً[٢] .

(**أَوْ**) **كان قبل الواو** (**فَتْحَةٌ أُبْقِيَتْ**) لتدلَ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (**كَـ** « **مُصْطَفَىَّ** ») بفتح الفاء جمع مُصْطَفَى ـــ بالقصر ـــ وأَمَّا

= ماضٍ مبنّى للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « فاكسره » جواب الشرط « يَهُنْ » مضارع مجزوم فى جواب الأمر .

(١) ينظر الخصائص ١/١٧٤ : ١٧٥ .

(٢) قيل فى هذه المسألة إن مذهبَ الناظم محتمل للوجهين ، ولعلهما معا جائزان عنده ، وفسروا قوله : (فاكسره يَهُنْ) بتفسيرين كلاهما محتَمل ، أحدهما : أن يكون المعنى : يهن : أن يسهل النطق به مع الياء ، وهذا التفسير على طريقة من يقلب الواو أولا ياء ويدغمها فى الياء ثم يقلب الضمة كسرة .

والثانى : أن يكون المعنى : يسهل الإدغام ، أو التوصل إلى الإدغام ، فالضمير فى « يهن » يعود على الإدغام المفهوم من قوله : (وتدغم اليافيه والواوُ) وإنما يسهل الإدغام لأن الواو الساكنة بعد الكسر ستقلب ياء حتما وتدغم فى ياء المتكلم .

وللشاطبى كلام طويل يُعَد بالصفحات فى هذه المسألة فى شرحه لألفية ابن مالك ينظر ص ٥٧٠ : ٥٧٦ [رسالة دكتوراة تحقيق د / عواطف شهاب الدين ـــ جامعة الأزهر كلية البنات الإسلامية] .

« مُصْطَفِىَّ » ـ بكسر الفاء ـ فإنه جمع مُصْطَفٍ ـ بالنقص .

(وَتَسْلَمَ أَلِفُ التَّثْنِيَةِ) مِنَ القلب ياءً اتِّفاقًا (كَـ « مُسْلِمَاىَ ») إذْ لا مُوجِب لقلبها ياءً ، وأطلق الناظم فقال :

وَأَلِفًا سَلِّمْ[1] ....

(وَأَجَازَتْ هُذَيْلٌ فِى أَلِفِ الْمَقْصُورِ قَلْبَهَا يَاءً)[2] عوضا عن كسرة الحرف التى يستحقُّها ما قبل الياء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَعَنْ هُذَيْلٍ انْقِلَابُها يَاءً حَسَنْ[3]

(كَقَوْلِهِ) وهو أبو ذُؤَيب الهُذَلِىّ :

٢٦٣ ـ (سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ) فَتُخُرِّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[4]

---

(١) أى : اتركها على حالها لتسلم من الانقلاب ، وهذا متفق عليه فى ألف التثنية أى : فى حالة الرفع . و « أَلِفًا » مفعول مقدم لسَلِّم .

(٢) هذا يدلّ على أنّ ألف المقصور المضاف لياء المتكلم إنما تسلم على المشهور وليس اتفاقا مثل ألف التثنية بدليل أن هذيلا أجازت فيها القلب ياءً ، فيقال على رأى الجمهور : عَصَاىَ ، وعلى لغة هذيل : عَصَىَّ .

(٣) أى : وقبيلة هذيل يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها فى ياء المتكلم ، وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية لا تبدل عندهم ، وفهم منه أيضا أن الياء المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثلين الأوُل منهما ساكن ، وفهم من « حسن » أن هذا القلب عن هذيل غير واجب ، وذلك مقتضى كلامه فى متن التسهيل ، فهو يقول : « « وإذا كان ألفا لغير تثنية جاز فى لغة هذيل القلب والإدغام .
« انقلابها » مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « ياءً » مفعول المصدر ، « حَسَنْ » خبر المبتدأ وسُكِّن للشعر ، « عن هذيل » متعلق بحسن .

(٤) هذا البيت من الكامل لأبى ذؤيب ومن القصيدة نفسها التى منها الشاهد السّابق رقم ٢٦٢ فى شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، والمحتسب ٧٦/١ ، وأمالى ابن الشجرىّ =

فـ « هَوَىَّ » أصله : هَوَاىَ ، فَقَلَبَ الألف ياء ، وأَدْغَمَها فى ياء المتكلم ، والواو فى « سَبَقُوا » تعود إلى بنيه الخمسة فى قوله : « أَوْدَى بَنِىَّ » .

و« أعنقوا » تبع بعضُهم بعضًا فى الموت ، و « تُخُرِّمُوا » ـ بالخاء المعجمة ، والراء ـ مبنىّ للمفعول ، أى : خرّمتهم المنيةُ واحدًا بعد واحدٍ ، و « هُذَيْل » ـ بالتصغير ـ قال ابن السِّيد : يجوز أن يكون تصغيرَ « هذلول » وهو المرتفع من الأرض ، ويجوز أن يكون تصغيرَ « مهذول » وهو المضطرب ، من تصغير الترخيم فيهما ـ انتهى ـ[1] .

و « هُذَيْل » حىّ من مُضَر ، وهو : هُذَيل بن مُدْرِكة ، بن إلياس ، بن مُضَر ، أخو خُزَيمة بن مُدْرِكة ، أمهما هند بنت وبرة ، أخت كَلْب بن وبرة[2] .

ولا يختصّ قلبُ ألف المقصور ياءً بلغة هُذَيل ، بل حكاها عيسى بن عُمَر عن قريش ، وحكاها الواحدىُّ[3] فى « البسيط » عن طَىّء فى قوله / تعالى : ﴿ **فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ** ﴾[4] وبها قرأ أبو عاصم الجحدرىّ ، وابن أبى إسحاق ، وعيسى بن

[٢٣٠/أ]

= ٢٨١/١ ، والعينى ٤٩٣/٣ ، واللسان (هوى) ٢٤٩/٢٠ ، والدرر ٦٨/٢ ، والهمع ٥٣/٢ [صدره] ـ والبيت بلا نسبة فى ابن يعيش ٣٣/٣ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢ ، والمرزوقى ٥٢ ، وابن عقيل ٨٥/٢ والأشمونى ٢٨٢/٢ .

(١) قاله ابن السِّيد البطليوسى فى : الحلل فى شرح أبيات الجمل ص ٣٧٤ .

(٢) من قوله : وهذيل حىٌّ من مُضَر إلى هنا موجود بنصِّه فى شرح الشاطبى على الألفية ص ٥٧٨ .

(٣) الواحدىّ : هو على بن أحمد بن محمد الإمام أبو الحسن الواحدىّ ، إمام مصنِّف مفسِّر ، نحوىّ ، أستاذ عصره وواحد دهره صنّف : البسيط والوسيط والوجيز فى التفسير ، وصنف : الإعراب فى علم الإعراب ، مات سنة ثمان وستين وأربعمائة [إنباة الرواة ٢٢٤/٢ ، بغية الوعاة ١٤٥/٢] وكتاب « البسيط » هذا فى التفسير .

(٤) من الآية [٣٨] من سورة « البقرة » .

عُمر ﴿ هُدَىَّ ﴾[١] و ﴿ هِىَ عَصَىَّ ﴾[٢] ، ورُوِيَتْ عن النبىّ ﷺ ، قاله الشاطبى[٣] .

(**وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ**) من العرب (**عَلَى ذَلِكَ**) وهو قلبُ الألف ياء مع ياء المتكلّم (**فِي** « **عَلَىَّ** » و « **لَدَىَّ** ») الظرفيتين ـ كما قيَّده المرادىّ ـ وهو ظاهر ؛ فإن الكلام فى المضاف إلى ياء المتكلم و « عَلَى » الحرفية لا تضاف .

وفى دعواه الاتفاق نظرٌ ؛ فإن بعض العرب لا يقلب ، فيقول : لَدَاىَ ، وعَلَاىَ قاله المرادىُّ فى شرح التسهيل[٤] .

---

(١) من الآية [٣٨] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [١٨] من سورة « طه » .

(٣) فى شرح الألفية ص ٥٧٧ « رسالة دكتوراه » وهو مأخوذ عن ابن جنى فى المحتسب ٧٦/١ فهو يقول : « ومن ذلك قراءة النبى ـ ﷺ ـ وأبى الطفيل ، وعبد الله بن أبى إسحاق ، وعاصم الجحدرىّ ، وعيسى بن عمر الثقفىّ ﴿ هُدَىَّ ﴾ [البقرة : ٣٨] قال أبو الفتح : هذه لغة فاشية فى هذيل وغيرهم ، أنْ يقلبوا الألف من آخر المقصور ـ إذا أضيف إلى ياء المتكلم ـ ياءً ، قال الهُذَلِىّ :

* سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَواهُـمُ *

قال لى أبو علىّ : وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء المتكلم بعدها ـ أنه موضع ينكسر فيه الصحيح ، نحو : هذا غُلَامِى فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياءً ، فقالوا : هذه عَصَىَّ ، وهذا فَتَىَّ ، أى : عصَاىَ ، وفتَاىَ ... ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه الياء فتقول : هذان غلامَىَّ ؛ لما فيه من زوال علم الرفع ، ولو كانت ألف « عصًا » ونحوها عَلَمًا للرفع لم يجز فيها عصَىَّ » اهـ .

أما سيبويه فقد ذكر قلب ألف المقصور ياء وإدغامها فى ياء المتكلم عن ناس من العرب لم يعينهم فقال : « وناسٌ من العرب يقولون : « بُشْرَىَّ » و « هُدَىَّ » لأن الألف خفية والياء خفية ، وكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان » اهـ [وينظر الارتشاف ٥٣٧/٢] .

(٤) ويسميه الشيخُ خالد « التلخيص » يعنى : تلخيص شرح أبى حيان على التسهيل المسمى : التذييل والتكميل .

(**وَلَا يَخْتَصُّ**) قلبُ الألف ياءً (**بِيَاءِ الْمُتَكَلِّم ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ ضَمِيرٍ ، نَحْو** : « **عَلَيْهِ** ، **وَلَدَيْهِ** ، **وَعَلَيْنَا** ، **وَلَدَيْنَا** » **وَكَذَا الْحُكْمُ فِي** « **إِلَى** ») نحو « إِلَيَّ » .

وظاهرُ كلام المراديِّ السابق أنَّ من يقول : لَدَاىَ ، يقول : إِلَاىَ فإنه قال ــ بعدَ أنْ قال ذلك ــ : وكذلك « إِلَى » ــ انتهى(١) ــ .

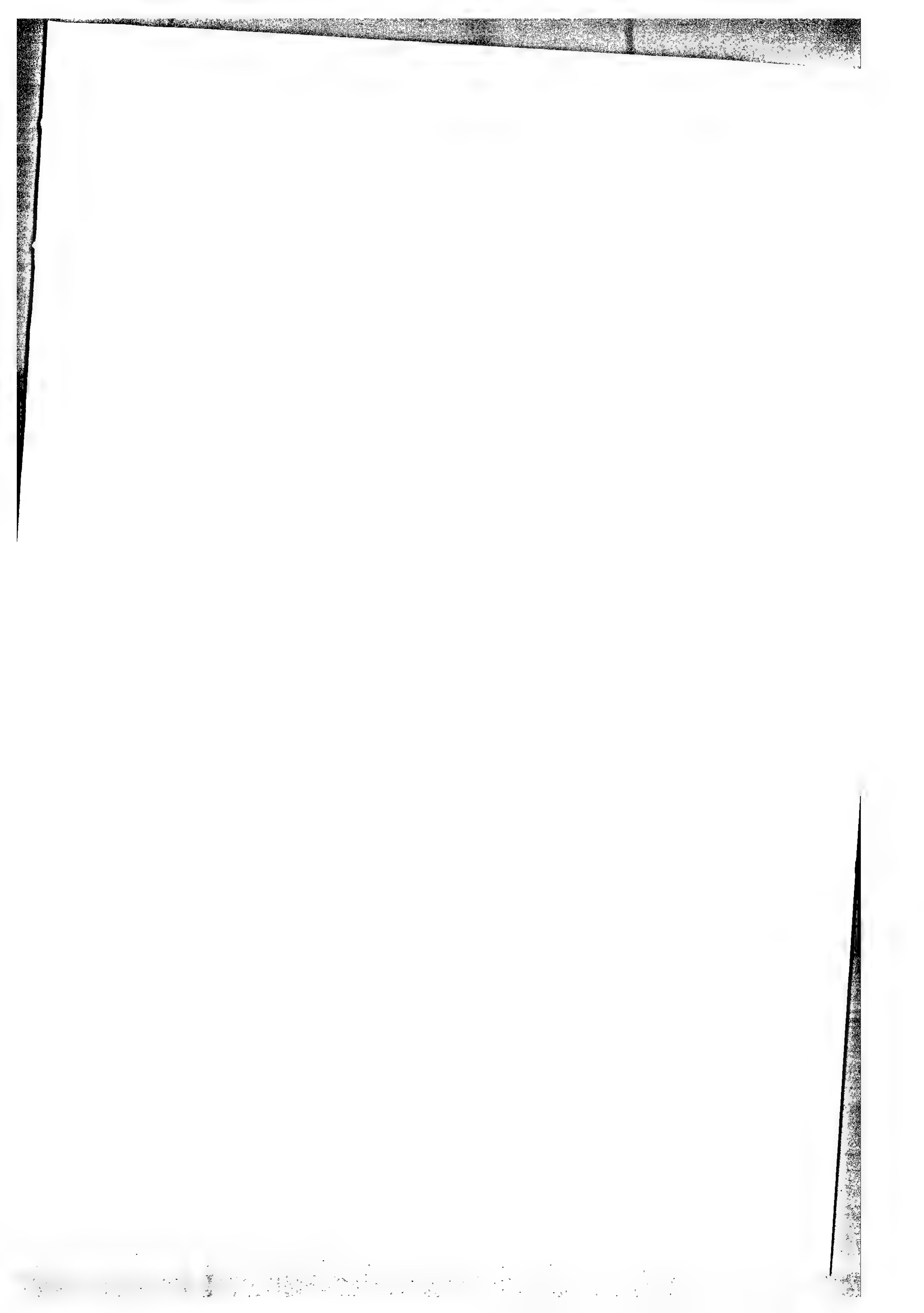
وأفرد « إِلَى » عن أخواتها ؛ لأنها لا تُستعمل ظرفًا ، وإن كانت تقع اسمًا لواحد الآلاءِ(٢) وهى النِّعَم .

* * *

---

(١) المصدر السابق .

(٢) فى المصباح : « الألى » : مقصور وتفتح الهمزة وتكسر النعمة ، والجمع الآلاء ، على أفعال ، مثل سبب وأسباب ، لكن أُبدلت الهمزةُ التى هى فاء ألفا استثقالا لاجتماع همزتين » .



(هَذَا بَابُ إعْمَالِ الْمَصْدَرِ ، وَ) إعْمَالِ (اسْمِهِ)

ومدلولُهما مختلِف ؛ فمدلولُ المصدر الحدثُ ، ومدلولُ اسم المصدر لفظُ المصدر الدَّال على الحدث ، فدلالة اسم[١] المصدر على الحدث ، إنما هى بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيّتهما أن يقال :

(**الاسْمُ الدَّالُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْحَدَثِ**) من غير تعرُّضٍ لزمان (**إنْ كَانَ عَلَمًا**) موضوعًا على معنًى (كـ « **فَجَارِ** » وَ « **حَمَادِ** ») عَلَمَيْن (**لِلْفَجْرَةِ**) بسكون الجيم (**وَالْمَحْمِدَةِ**) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (**أَوْ**) كان (**مَبْدُوءًا بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لِغَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ**[٢] ؛ كـ « **مَضْرَبِ** » وَ « **مَقْتَلِ** ») بفتح أولهما وثالثهما (**أَوْ**) كان (**مُتَجَاوِزًا فِعْلُهُ الثَّلاثَةَ ، وَهُوَ بِزِنَةِ اسْمِ حَدَثِ الثُّلاثِيِّ** ؛ كَـ « **غُسْلِ** » و « **وُضُوءٍ**) بضم أولهما (**فِى قَوْلِكَ** : « **اغْتَسَلَ**[٣] **غُسْلًا** » وَ « **تَوَضَّأَ**[٤] **وضوءًا** » ؛ **فَإِنَّهُمَا**) أى : فإن « الغُسْلَ » (**بِزِنَةِ الْقُرْبِ** ، **وَ**) « الوُضوءَ » بزنة (**الدُّخولِ فِى**) قولك : (« **قَرُبَ قُرْبًا** » و « **دَخَلَ دُخُولًا** » ، **فَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ**) جواب الشرط وهو : « إن كان » والشرطُ وجوابُه خبرُ المبتدأ وهو قولُه أولا : الاسمُ الدَّالُّ .

والأجودُ فى مثل هذا التركيب ــ كما قال الموضح فى الحواشى ــ حذفُ الفاء[٥] ، وجَعْلُ ما بعدها خبرَ المبتدإ ، والشرطُ معترضٌ بينهما ، وجوابه محذوفٌ

---

(١) مكررة فى خ ٢ .

(٢) والاحتراز بغير المفاعلة من نحو : مُضاربة من قولك : ضَارَبَ مُضَارَبة فإنها مصدر .

(٣ ، ٤) فى خ ٤ « اغتسلتُ » و « توضأتُ » .

(٥) فى خ ٢ « الفاعل » خطأ من الناسخ .

على حدّ قول الناظم(١) :

وَالْأَمْر إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ   فِيهِ هُوَ اسْمٌ ....

وما ذكره ــ هنا ــ من أنّ المبدوءَ بميم زائدة لغيرِ المفاعلة اسْمُ مصدر ، تَبع فيه ابنَ الناظم(٢) ، وقال فى شرح الشذور : إنه مصدر ، ويسمَّى : المصدرَ الميمىَّ ، وإنما سَمَّوْه أحيانًا اسمَ مصدرٍ تَجوُّزًا ــ انتهى(٣) .

(**وَإِلَّا**) يكن كذلك (**فَمَصْدَرٌ**) .

(**وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِه**) فى التعدّى واللزوم(٤) (**إِنْ كَانَ يَحِلُّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ ، إِمَّا مَعَ « أَنْ »**) المصدرية ، والزمان ماضٍ أو مستقبل .

[٢٣٠/ب] / فالأول : (**كَـ « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِ » وَ**) الثانى : نحو : (« **يُعْجِبُنِى ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا** ») فالمصدرُ فى هذين المثالين يحُلُّ محلَّه « أَنْ » وفعل ماضٍ فى الأول (**أَى : أَنْ ضَرَبْتَهُ**) أمس (**وَ**) « أَنْ » وفعل مضارع فى الثانى ، أى : (**أَنْ تَضرِبَهُ**) غدًا .

(**وَإِمَّا مَعَ « مَا »**) المصدرية ، والزمان حالٌ فقط (**كَـ « يُعْجِبُنِى ضَرْبُكَ**

---

(١) فى الألفية [باب : الكلام وما يتألف منه] فـ « الأمرُ » مبتدأ ، خبره : « هو اسم » والشرط وهو : « إن لم يك للنون محلّ » معترض بين المبتدإ والخبر ، وجملة الجواب محذوفة لدلالة جملة المبتدأ والخبر عليها .

(٢) فى شرح الألفية ص ٤١٦ .

(٣) الكلام بنصّه فى شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤١٠ : ٤١١ .

(٤) فالمصدر يلحق بفعله الذى اشتق منه فى عمله مطلقا ، من رفع أو نصب ، كما كان الفعل كذلك ، لا يضعف عن مرتبة فعله فى ذلك ، وهذا قياس مطرد .
ويتعدى تعدية فعله ، فتقول : مرورُك بزيد حسنٌ ، وإعراضُك عن عمرٍو قبيحٌ ، ورغبتُك فى الخير خيرٌ ، وإكرامُك زيدًا حسنٌ ، وإعطاؤك زيدًا درهما معروفٌ ، وهكذا [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٣] .

زَيْدًا ٱلآنَ » أَىْ : مَا تَضْرِبُهُ) الآن .

(وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا ») من المصدر المؤكِّد لعامله (كَوْنُ « زَيْدًا » مَنْصُوبًا بِالْمَصْدَرِ ؛ لِانْتِفَاءِ هَذَا الشَّرْطِ) ؛ لأنه لا يحلُّ محلَّه فعلٌ مع « أَنْ » أو « مَا » ، وإنما هو منصوبٌ بـ « ضربتُ » اتفاقًا ؛ لأنه المصدر المؤكِّد لا يعمل ، وأما المصدرُ النائبُ عن فعله نحو : « ضربًا زيدًا » ففيه خلاف ، فذهب ابنُ مالك فى التسهيل إلى جواز إعماله[1] ، وصحح الموضح فى شرح القطر المنعَ ، وعلَّله بأن المصدر — هنا — إنما يحلّ محلّ الفعل وحدَه بدون « أَنْ » و « مَا » — انتهى[2] .

فـ « زيدًا » فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك[3] ، وبالفعل المحذوف

---

(١) جاء فى شرح التسهيل ٣/١٢٥ : ١٢٧ — بعد أن بين مواقع المصدر الكائن بدلا من الفعل الذى يمتنع أن يباشره عامل ظاهر ، ويصلح فى موضعه فعل عارٍ من حرف مصدرىّ — قولهُ : « وهذه الأنواع عند أبى الحسن الأخفش ، وأبى زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها ، وبذلك أقول ؛ لكثرته فى كلام العرب؛ ولما فى ذلك من الاختصار والإيجاز ، وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها على السماع ، وليس له نصّ فى ذلك ، بل فى كلامه ما يُشعر بأن ما كان مِنها أَمرًا ، أو دعاء ، أو توبيخا ، أو إنشاء مقيسٌ ... وقد نصّ سيبويه على أن باب « تَراكِ » مقيسٌ ، فمن المستبعد ألّا يكون عنده باب « سقيا » مقيسًا ، مع كون المصدر أصلَ الفعل وكثير المصاحبة له فى توكيد وغيره ، فأحق ما ينوب عن الشىء ما كثرت مصاحبتُه له وإن لم يكن أصله ، فإذا ثبتت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح ، وكان إلغاؤه غيرَ صحيح » اهـ .

(٢) ينظر شرح قطر الندى وبلّ الصدى ٣٦٦ : ٣٦٧ .

(٣) قال فى شرح التسهيل ٣/١٢٨ « وصرح سيبويه — رحمه الله — بأن النصب بعد المصادر المذكورة بها أنفسها لا بالأفعال المضمرة ، وأما الأخفش والفراء فمذهبهما فى ذلك مشهور — وذهب السِّيرافىّ — رحمه الله — إلى أن النصب بالأفعال المضمرة ، ووافقه على ذلك كثير من النحويين ، وليس بصحيح ... » اهـ .

عنه المصدر عند الموضح[1] .

وإلى أنّ المصدر يعملُ عملَ فعله أشار الناظم بقوله :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِى الْعَمَلْ[2] ....

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلّ مَحَلَّهُ[3] ....

ومن شروط إعمال المصدر[4] :

أن لَا يكونَ مصغَّرًا ، فلا يجوز « أعجبنى ضُرَيْبُكَ زيدًا »[5] ولا مُضْمرًا ، ولا يجوز « ضربى زيدًا حسنٌ ، وهو عمرًا قبيحٌ » خلافا للكوفيين[6] ، ولا

جاء فى شرح القطر ٣٦٦ : ٣٦٧ قولُ ابن هشام : « ولايجوز فى قولك « ضربًا زيدًا » أن تعتقد أن « زيدًا » معمول لـ « ضربًا » خلافا لقوم من النحويين ؛ لأن المصدر هنا إنما يحلّ محلّه الفعلُ وحده بدون « أن » و « ما » تقول : اضربْ زيدًا ، وإنما « زيدًا » منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر » ا هـ .

(٣) يعنى أنّ المصدر يلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل إن كان فعله لازما ، وفى رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديا ــ ولا يعمل العمل المذكور إلا إذا صحّ أن يحلّ محلّه الفعل و « أنْ » أو « ما » المصدريتان .

« المصدرَ » منصوب بألحِقْ ، وبهذا الفعل تعلق المجروران مَعًا ، وهما : « بفعله » و « فى العمل » ، وضمير بفعله يعود على المصدر « إنْ كان فعلٌ » أداة شرط و « كان » فعل الشرط و (فعلٌ) اسم كان « مَع » ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل « أنْ » مضاف إليه مقصود لفظه « أوما » معطوف على أن « يحلّ » الجملة فى محل نصب خبر كان « محلَّه » محلَّ : ظرف مكان منصوب ، والهاء مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف للعلم به مما تقدم .

(٤) فى خ ٤ بزيادة : « شروطه العدميةَ وهى » .

(٥) قال ابن مالك : لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التى هى أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى [شرح التسهيل ٣/ ١٠٦] .

(٦) ذكر ذلك ابنُ هشام فى شرح القطر ٣٦٨ : ٣٧٠ والكلام منه بنصه ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣ وشرح الرضىّ ٢/ ١٩٥ وقد أجاز إعمال المضمر .

(**وَلَا يَخْتَصُّ**) قلبُ الألف ياءً (**بِيَاءِ الْمُتَكَلِّم** ، **بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ ضَمِيرٍ** ، **نَحْو** : « **عَلَيْهِ** ، **وَلَدَيْهِ** ، **وَعَلَيْنَا** ، **وَلَدَيْنَا** » **وَكَذَا الْحُكْمُ فِي** « **إِلَى** ») نحو « إِلَىَّ » .

وظاهرُ كلام المراديِّ السابق أنَّ من يقول : لَدَاىَ ، يقول : إِلَاىَ فإنه قال ـــ بعدَ أنْ قال ذلك ـــ : وكذلك « إِلَى » ـــ انتهى[(١)] ـــ .

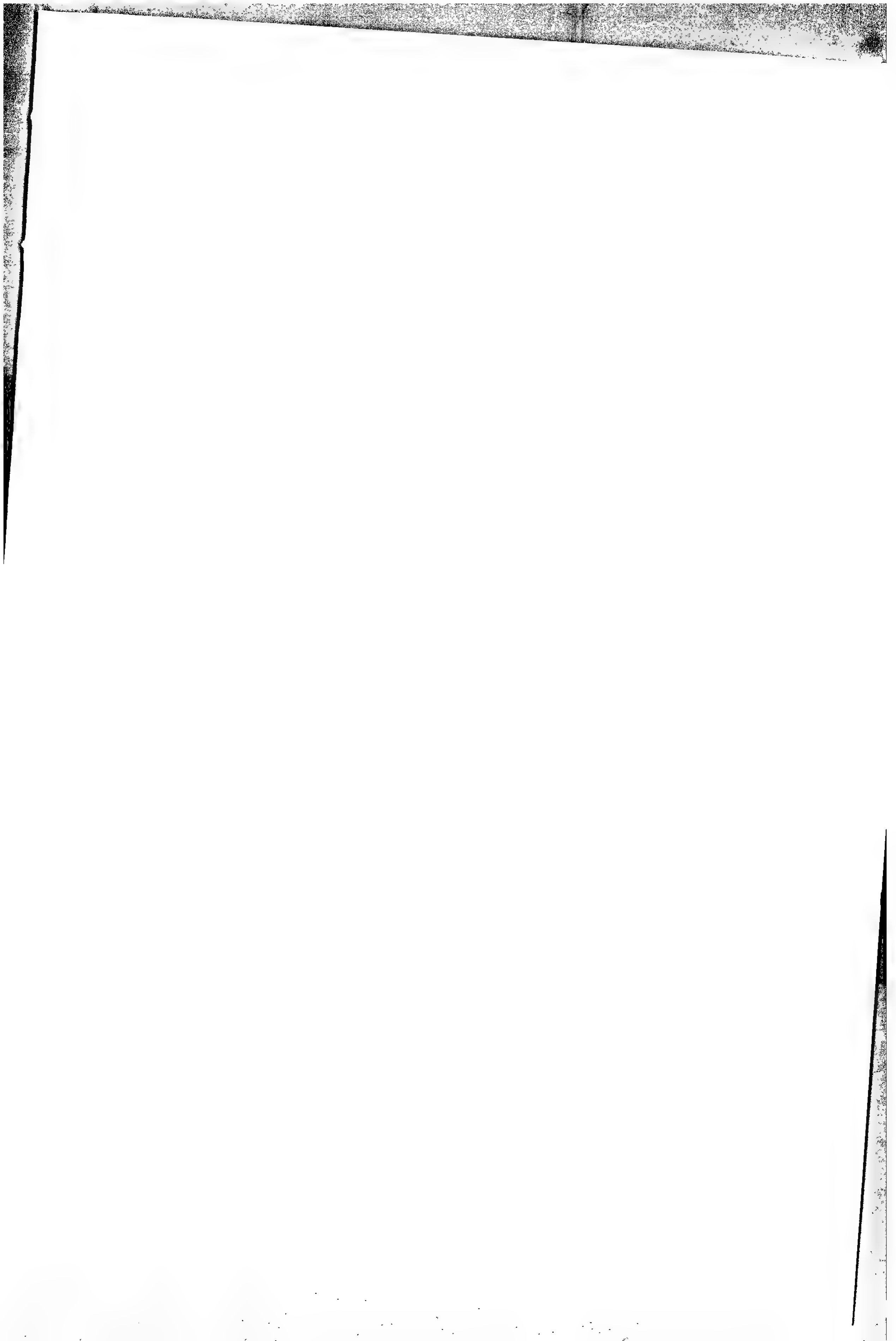
وأفرد « إِلَى » عن أخواتها ؛ لأنها لا تُستعمل ظرفًا ، وإن كانت تقع اسمًا لواحد الآلاء[(٢)] وهى النِّعَم .

* * *

---

(١) المصدر السابق .

(٢) فى المصباح : « الألى » : مقصور وتفتح الهمزة وتكسر النعمة ، والجمع الآلاء ، على أفعال ، مثل سبب وأسباب ، لكن أُبدلت الهمزةُ التى هى فاء ألفا استثقالا لاجتماع همزتين » .



(هَذَا بَابُ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ ، وَ) إِعْمَالِ (اسْمِهِ)

ومدلولُهما مختلِف ؛ فمدلولُ المصدر الحدثُ ، ومدلولُ اسم المصدر لفظُ المصدر الدَّال على الحدث ، فدلالة اسم[1] المصدر على الحدث ، إنما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيّتهما أن يقال :

(**الاسْمُ الدَّالُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْحَدَثِ**) من غير تعرُّضٍ لزمان (**إِنْ كَانَ عَلَمًا**) موضوعًا على معنًى (**كَـ « فَجَارِ » وَ « حَمَادِ »**) عَلَمَيْن (**لِلْفَجْرَةِ**) بسكون الجيم (**وَالْمَحْمِدَةِ**) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (**أَوْ**) كان (**مَبْدُوءًا بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لِغَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ**[2] ؛ **كَـ « مَضْرَبِ » وَ « مَقْتَلٍ »**) بفتح أولهما وثالثهما (**أَوْ**) كان (**مُتَجَاوِزًا فِعْلُهُ الثَّلَاثَةَ ، وَهُوَ بِزِنَةِ اسْمِ حَدَثِ الثُّلَاثِيِّ ؛ كَـ « غُسْلٍ » وَ « وُضُوءٍ »**) بضم أولهما (**فِي قَوْلِكَ : « اغْتَسَلَ**[3] **غُسْلًا » وَ « تَوَضَّأَ**[4] **وضُوءًا » ؛ فَإِنَّهُمَا**) أى : فإن « الغُسْلَ » (**بِزِنَةِ الْقُرْبِ ، وَ**) « الوُضوءَ » بزنة (**الدُّخُولِ فِي**) قولك : (**« قَرُبَ قُرْبًا » و « دَخَلَ دُخُولًا » ، فَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ**) جواب الشرط وهو : « إن كان » والشرطُ وجوابُه خبرُ المبتدأ وهو قولُه أولا : الاسمُ الدَّالُّ .

والأجودُ فى مثل هذا التركيب ــ كما قال الموضح فى الحواشي ــ حذفُ الفاء[5] ، وجَعْلُ ما بعدها خبرَ المبتدإ ، والشرطُ معترضٌ بينهما ، وجوابه محذوفٌ

---

(١) مكررة فى خ ٢ .
(٢) والاحتراز بغير المفاعلة من نحو : مُضاربة من قولك : ضَارَبَ مُضَارَبة فإنها مصدر .
(٣ ، ٤) فى خ ٤ « اغتسلتُ » و « توضأتُ » .
(٥) فى خ ٢ « الفاعل » خطأ من الناسخ .

على حدّ قول الناظم[(١)] :

وَالْأَمْر إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ....

وما ذكره ــ هنا ــ من أنّ المبدوءَ بميم زائدة لغيرِ المفاعلة اسْمُ مصدر ، تَبع فيه ابنَ الناظم[(٢)] ، وقال فى شرح الشذور : إنه مصدر ، ويسمَّى : المصدرَ الميمىَّ ، وإنما سَمَّوْه أحيانًا اسمَ مصدرٍ تَجوُّزًا ــ انتهى[(٣)] .

(**وَإلَّا**) يكن كذلك (**فَمَصْدَرٌ** .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِه) فى التعدّى واللزوم[(٤)] (**إنْ كَانَ يَحِلُّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ ، إمَّا مَعَ « أَنْ »**) المصدرية ، والزمان ماضٍ أو مستقبل .

[٢٣٠/ب] / فالأول : (**كَ « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِ »** **وَ**) الثانى : نحو : (« **يُعْجِبُنِى ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا** ») فالمصدرُ فى هذين المثالين يحُلّ محلَّه « أَنْ » وفعل ماضٍ فى الأول (**أىْ : أَنْ ضَرَبْتَهُ**) أمس (**وَ**) « أَنْ » وفعل مضارع فى الثانى ، أى : (**أَنْ تَضْرِبَهُ**) غدًا .

(**وَإمَّا مَعَ « مَا »**) المصدرية ، والزمان حالٌ فقط (**كَ « يُعْجِبُنِى ضَرْبُكَ**

---

(١) فى الألفية [باب : الكلام وما يتألف منه] فـ « الأمرُ » مبتدأ ، خبره : « هو اسم » ، والشرط وهو : « إن لم يك للنون محلّ » معترض بين المبتدإ والخبر ، وجملة الجواب محذوفة لدلالة جملة المبتدأ والخبر عليها .

(٢) فى شرح الألفية ص ٤١٦ .

(٣) الكلام بنصّه فى شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤١٠ : ٤١١ .

(٤) فالمصدر يلحق بفعله الذى اشتق منه فى عمله مطلقا ، من رفع أو نصب ، كما كان الفعل كذلك ، لا يضعف عن مرتبة فعله فى ذلك ، وهذا قياس مطرد .

ويتعدى تعدية فعله ، فتقول : مرورُك بزيد حسنٌ ، وإعراضُك عن عمرٍو قبيحٌ ، ورغبتُك فى الخير خيرٌ ، وإكرامُك زيدًا حسنٌ ، وإعطاؤك زيدًا درهما معروفٌ ، وهكذا [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٣] .

زَيْدًا ٱلآن » **أَىْ : مَا تَضْرِبُهُ**) الآن .

(**وَلَا يَجُوزُ فِى نَحْو** : « **ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا** ») من المصدر المؤكِّد لعامله (**كَوْنُ** « **زَيْدًا** » **مَنْصُوبًا بِالْمَصْدَرِ ؛ لِانْتِفَاءِ هَذَا الشَّرْطِ**) ؛ لأنه لا يحلُّ محلَّه فعلٌ مع « أَنْ » أو « مَا » ، وإنما هو منصوبٌ بـ « ضربتُ » اتفاقًا ؛ لأنه المصدر المؤكِّد لا يعمل ، وأما المصدرُ النائبُ عن فعله نحو : « ضربًا زيدًا » ففيه خلاف ، فذهب ابنُ مالك فى التسهيل إلى جواز إعماله[1] ، وصحح الموضح فى شرح القطر المنعَ ، وعلَّله بأن المصدر — هنا — إنما يحلّ محلّ الفعل وحدَه بدون « أَنْ » و « مَا » — انتهى[2] .

فـ « زيدًا » فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك[3] ، وبالفعل المحذوف

---

(١) جاء فى شرح التسهيل ١٢٥/٣ : ١٢٧ — بعد أن بين مواقع المصدر الكائن بدلا من الفعل الذى يمتنع أن يباشره عامل ظاهر ، ويصلح فى موضعه فعل عارٍ من حرف مصدرىّ — قولهُ : « وهذه الأنواع عند أبى الحسن الأخفش ، وأبى زكريا الفراء مطردة صالحة للقياس على ما سمع منها ، وبذلك أقول ؛ لكثرته فى كلام العرب؛ ولما فى ذلك من الاختصار والإيجاز ، وأكثر المتأخرين يزعمون أن سيبويه يقصرها على السماع ، وليس له نصّ فى ذلك ، بل فى كلامه ما يُشعر بأن ما كان مِنها أَمرًا ، أو دعاء ، أو توبيخا ، أو إنشاء مقيسٌ ... وقد نصّ سيبويه على أن باب « تَراكِ » مقيسٌ ، فمن المستبعد ألَّا يكون عنده باب « سقيا » مقيسًا ، مع كون المصدر أصلَ الفعل وكثير المصاحبة له فى توكيد وغيره ، فأحق ما ينوب عن الشىء ما كثرت مصاحبتُه له وإن لم يكن أصله ، فإذا ثبتت الأصالة مع كثرة المصاحبة لزم الترجيح ، وكان إلغاؤه غيرَ صحيح » ا هـ .

(٢) ينظر شرح قطر الندى وبلّ الصدى ٣٦٦ : ٣٦٧ .

(٣) قال فى شرح التسهيل ١٢٨/٣ « وصرح سيبويه — رحمه الله — بأن النصب بعد المصادر المذكورة بها أنفسها لا بالأفعال المضمرة ، وأما الأخفش والفراء فمذهبهما فى ذلك مشهور — وذهب السِّيرافىّ — رحمه الله — إلى أن النصب بالأفعال المضمرة ، ووافقه على ذلك كثير من النحويين ، وليس بصحيح ... » ا هـ .

النائب عنه المصدر عند الموضح[١] .

وإلى أنّ المصدر يعملُ عملَ فعله أشار الناظم بقوله :

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِى الْعَمَلْ[٢] ....
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » يَحُلّ مَحَلَّهُ[٣] ....

وبقى من شروط إعمال المصدر[٤] :

أن لَا يكونَ مصغَّرًا ، فلا يجوز « أعجبنى ضُرَيْبُكَ زيدًا »[٥] ولا مُضْمرًا ، فلا يجوز « ضربى زيدًا حسنٌ ، وهو عمرًا قبيحٌ » خلافا للكوفيين[٦] ، ولا

---

(١) جاء فى شرح القطر ٣٦٦ : ٣٦٧ قولُ ابن هشام : « ولايجوز فى قولك « ضربًا زيدًا » أن تعتقد أن « زيدًا » معمول لـ « ضربًا » خلافا لقوم من النحويين ؛ لأن المصدر هنا إنما يحلّ محلَّه الفعلُ وحده بدون « أن » و « ما » تقول : اضربْ زيدًا ، وإنما « زيدًا » منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر » ا هـ .

(٢ ، ٣) يعنى أنّ المصدر يلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل إن كان فعله لازما ، وفى رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديا ـ ولا يعمل العمل المذكور إلا إذا صحّ أن يحلّ محلَّه الفعل و « أنْ » أو « ما » المصدريتان .
« المصدرَ » منصوب بألحِق ، وبهذا الفعل تعلق المجروران مَعًا ، وهما : « بفعله » و « فى العمل » ، وضمير بفعله يعود على المصدر « إنْ كان فعلٌ » أداة شرط و « كان » فعل الشرط و (فعلٌ) اسم كان « مَع » ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل « أنْ » مضاف إليه مقصود لفظه « أوما » معطوف على أن « يحلّ » الجملة فى محل نصب خبر كان « محلّه » محلَّ : ظرف مكان منصوب ، والهاء مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف للعلم به مما تقدم .

(٤) فى خ ٤ بزيادة : « شروطه العدمية وهى » .

(٥) قال ابن مالك : لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التى هى أصل الفعل زوالا يلزم منه نقص المعنى [شرح التسهيل ٣/ ١٠٦] .

(٦) ذكر ذلك ابنُ هشام فى شرح القطر ٣٦٨ : ٣٧٠ والكلام منه بنصه ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣ وشرح الرضىّ ٢/ ١٩٥ وقد أجاز إعمال المضمر .

محدودًا ، فلا يجوز « أعجبنى ضَرْبَتُكَ زيدًا »(١) ولا موصوفا قبل العمل ، فلا يجوز « أعجبنى ضَرْبُك الشديدُ زيدًا »(٢) ولا محذوفا ، فلا يقال إنَّ « باءَ » البسملة متعلقةٌ بمصدر محذوف تقديره : ابتدائى(٣) ، خلافا لقوم ، ولا مفصولًا من معموله بأجنبىّ ، فلا يقال إنّ ﴿ **يَوْمَ تُبْلَى السَّرَآئِرُ** ﴾(٤) معمول لِـ ﴿ **رَجْعِهِ** ﴾(٥) ؛ لأنه قد فُصِل بينهما بالخبر(٦) ، ولا مؤخَّرًا عن معموله ، فلا يجوز « أعجبنى زيدًا

---

(١) المحدود : هو المردود إلى « فَعْلة » قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة ــ ولا يعمل لأنه غُيِّر عن الصيغة التى اشتق منها الفعل ، فإن رُوِى مثل هذا المثال عمن يوثق بعربيته حكم بشذوذه ولم يقس عليه [قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ١٠٨/٣] واستشهد بما أنشده الفارسىّ فى التذكرة من قول الشاعر :

يُحَابى به الجَلْد الذى هو جَازِمٌ بِضَرْبَةِ كفّيه المَلَا نفسَ راكب

يريد : يُحيى الجلدُ الحازمُ نفسَ راكبٍ ؛ بأن تضرب كفّاه الملا متيمما مُؤْثِرًا بما عنده من الماء راكبا كاد يموت عطشًا .

و « الملا » التراب [وينظر شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ ، وشرح القطر ٣٧٠] .

(٢) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ١٠٨/٣ وعلله بقوله : « لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله ، كما لا يتقدم نعتُ الموصول على صلته ، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قُدِّر فعلٌ بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ... » اهـ .

(٣) أى : ابتدائى بسم الله ثابتٌ ، فحذف المبتدأ والخبر ، وبقى معمول المبتدإ [ينظر شرح القطر ٣٧٣] .

(٤) من الآية [٩] من سورة « الطارق » .

(٥) من الآية [٨] من سورة « الطارق » والذى علق « يوم » بـ « رجعه » هو الزمخشرىّ فى الكشاف [٤/ ٧٣٥] ، وأنكروا ذلك عليه ، لأن المعمول ــ ولو كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا ــ لا يجوز أن يفصل بينه وبين عامله المصدر .

(٦) أى : بخبر « إنَّ » الذى هو « لقادر » فى قوله تعالى : ﴿ **إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ** ﴾ قال ابن مالك : فالمخلص من ذلك أن يُنصب ﴿ **يَوْمَ تُبْلَى السَّرَآئِرُ**) بعامل مقدر مدلول عليه بـ « رجعه » كأنه قيل : يَرْجِعه يومَ تُبْلَى السرائر » اهـ [شرح التسهيل ١١٤/٣] .

ضَرْبُك »[١] قاله فى شرح القطر أخذًا من التسهيل[٢] .

(**وَعَمَلُ الْمَصْدَرِ مُضَافًا أَكْثَرُ**) من عمله غير مضاف ، وهو متفقٌ عليه ، ويضاف إلى الفاعل تارة ، وإلى المفعول أخرى ؛ فالأول : (**نحْوَ** ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ** ﴾)[٣] والثانى كقوله :

أَلَا إِنَّ ظُلْـمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ... إذالَمْ يَصُنْهَاعَنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلَا[٤] **١٨٦**

(**وَ**) عمله (**مُنَوَّنًا أَقْيَسُ**) من عمله مضافًا ؛ لأنه يُشبه الفعل بالتنكير[٥] .

---

(١) أتى ابن مالك فى شرح التسهيل بشواهد شعرية وقد جاء فيها ما قبل المصدر متعلقًا به من جهة المعنى تعلق المعمول بالعامل من ذلك قول عمر بن أبى ربيعة

ظَنُّهـا بى ظـنُّ سوء كلـه ... وبها ظَنِّـى عفــافٌ وكـــرم

... ثم قال : ولنا فى هذه أن نعلق ما تقدم بمصدر آخر محذوف لدلالة الموجود عليه كأنه قال ... وظَنِّى بها ظنّى ... ويكون هذا التقدير نظير قولهم فى ﴿ **وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ** ﴾ [يوسف ٢٠] إن تقديره : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ... » ا هـ [شرح التسهيل ١١٤/٣] .

(٢) يعنى أن ابن هشام فى شرح القطر أخذ هذه المواضع من شرح التسهيل [ينظر الموضوع بأكمله فى شرح التسهيل ١٠٦/٣ : ١١٥ وشرح القطر ٣٦٦ : ٣٧٤ .

(٣) من الآية [٢٥١] من سورة « البقرة » و [٤٠] من سورة « الحج » .

(٤) هذا البيت من الطويل ، مجهول القائل ـــ استُشْهد به ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١١٨/٣ فأضيف المصدر وهو « ظلم » إلى مفعوله وهو « نفسه » والهاء مضاف إليه يعود إلى الفاعل المؤخر وهو « المرءُ » .

وإعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف ؛ لأن الإضافة تجعل المضافَ إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، وتجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول التنوين والألف واللام ، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل ، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة وهو المنون والمقترن بالألف واللام ، إلا أنّ فى المنون شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة ، استحق به أن يكون أكثر إعمالا من المقترن بالألف واللام » ا .هـ [قاله فى شرح التسهيل ١١٥/٣] .

(٥) جعل الرضى فى شرح الكافية ١٩٦/٢ أقوى أقسام المصدر ما أضيف إلى الفاعل وعلل =

(وَمُنَوَّنًا أَقْيَسُ ، نَحْو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ﴾)(١) فـ « إطعامٌ » مصدرٌ ، وفاعلُه محذوف و « يتيمًا » مفعولُه ، والتقديرُ : أو إطعامه يتيمًا .

و « الْمَسْغَبة » المجاعة ، مِنْ سَغِبَ إذا جاع .

ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنَوَّن ، وحَمَلُوا ما بعده من مرفوعٍ ، ومنصوبٍ / على إضمار فِعْلٍ(٢) . [١/٢٣١]

(وَ) عملُه مُعَرَّفًا (بِـ « أَلْ » قَلِيلٌ) فى السماع (ضَعِيفٌ) فى القياس ؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول « أَلْ » عليه (كَقَوْلِهِ :

٣٦٤ ــ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ) يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِى الْأَجَلْ(١)

فـ « النّكاية » مصدر مقرون بـ « أل » وفاعله محذوف و « أعداءَهُ » مفعوله ، والمعنى : ضعيفٌ نكايته أعداءَه ، يظنّ أنّ الفرارَ من الموت يُباعدُ الأجلَ ، وفى

= لذلك ــ ينظر .

(١) الآية [١٤] ومن الآية [١٥] من سورة « البلد » .

(٢) جاء ذلك مستوفى فى منهج السالك لأبى حيان ٣١٢ : ٣١٣ وردّ على الفراء قولَه : « إنْ نَوَّنْت فليس من كلام العرب إلا مستكرها فى الأشعار فإذا رأيته فى شعر فهو على نية كلامين » ــ قال أبو حيان : وَيَرُدُّ عليه وجودُه فى أفصح الكلام وهو القرآن الكريم » اهـ .

(٣) هذا البيت من المتقارب ، ولم يعرفوا له قائلا معينا ، ورد فى سيبويه ٩٩/١ ، والإيضاح ١٨٦ ، والمنصف ٧١/٣ ، والمقرب ١٣١/١ ، وابن السيرافى ٣٩٤/١ ، والمفصل ١١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ ، وابن الناظم ٤١٧ ، وشذور الذهب ٣٨٤ ، وابن عقيل ٩٠/٢ ، والعينى ٥٠٠/٣ ، والهمع ٩٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٤/٢ ، والخزانة ٤٣٩/٣ ، والدرر ١٢٤/٢ . وموضع الشاهد فى تلك المراجع كما أورده صاحب التصريح ، إلا أن ابن جنى فى المنصف أراد أن يستشهد على أن « النكاية » مصدر نكيت فى العدد أنكي نِكَاية .

التنزيل : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفِرونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[(١)] .

واختلف فى المصدر المقرون بـ « أَلْ » على أربعة أقوال :

فسيبويه يُعْمِلُه[(٢)] ، والكوفىُّ لا يُعْمِله كما لا يُعْمِل المنوَّن[(٣)] ، وجوَّزه الفارسىُّ على قبح[(٤)] ، وابنُ طلحة إن كانت « أَلْ » فيه معاقبةً للضمير كما فى البيت[(٥)] ، ومَنَعَ « عجبتُ من الضَّرْبِ زيدٌ عمرًا » ووافقه أبو حيان[(٦)] ، ويَرِدُ عليهما[(٧)] قولُه :

١٨٧ ـ عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المسىءَ إِلٰهُه ... ولِلتَّركِ بعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا[(٨)]

---

(١) من الآية [٨] من سورة « الجمعة » .

(٢) ويستشهد بالبيت السابق • ضعيف النكاية أعداءَه • [الكتاب ١/٩٩] .

(٣) نص على ذلك أبو حيان فى منهج السالك ص ٣١٣ ، فإذا قيل : (أردتُ الضربَ زيدًا) ، فالنصب بإضمار فعل ، لأن الضرب لا ينصب عندهم ـ قال ابنُ السراج عن هذا المذهب : « وهو عندى حسنٌ » [الأصول ١/١٣٧] .

(٤) عبارة الفارسىّ فى الإيضاح ص ١٨٦ : « وأقيس الوجوه الثلاثة فى الإعمال الأول ، ثم المضاف ولم أعلم شيئا من المصادر بالألف واللام مُعْمَلا فى التنزيل » ا هـ ـ ولكن عبارة أبى حيان فى منهج السالك ٣١٣ : « الثالث : مذهب أبى علىّ الفارسىّ وجماعة من البصريين أن إعماله جائز إلّا أنه قبيح » ا هـ .

(٥) السابق ، وهو • ضعيفُ النكاية أعداءَهُ • لأنه على معنى : ضعيف نكايته .

(٦) فى منهج السالك ص ٣١٣ وجعله أيضا مذهب أبى الحسن بن الطراوة ، ثم قال أبو حيان : « وهذا هو الصحيح » ا هـ .
[تنظر هذه المذاهب الأربعة فى منهج السالك ٣١٣] .

(٧) يعنى : ابنَ طلحة ، وأبا حيان .

(٨) هذا البيت من الطويل ولا يُعلم قائله ، استشهد به فى منهج السالك ٣١٤ ، وشرح القطر ٣٧٧ ـ إلّا أن العَجُز فيه : (ومن تركِ بعضِ) . وفى منهج السالك . (وللترك بعض المحسنين ...) ووجه وروده على ابن طلحة وأبى حيان : أن « الرزق » مصدر وهو بالألف واللام و « المسىءَ » مفعوله و « إِلٰهُه » فاعله ـ وكذلك : « الترك » مصدر بالألف واللام و « بعض » مفعوله .
وأقول : كان من الأولى أن يأتى الشيخ خالد بردّ أبى حيان على هذا البيت فقد قال فى =

أى : عجبتُ من أن رَزَقَ المسئ إلٰهه ، ومن أن تَرَك بعضَ الصالحين فقيرا .

وإلى إعمال المصدر فى أحواله الثلاث أشار الناظم بقوله :

.... مُضَافًا ، اوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ «أَلْ»(١)

(**وَاسْمُ الْمَصْدَرِ ، إنْ كَانَ عَلَمًا لَمْ يَعْمَلْ اتِّفَاقًا**) لتعريفه بالعلمية ، والأعلامُ لا تَعْمل (**وَإِنْ كَانَ مِيمِيًّا فَكَالْمَصْدَرِ**) فى العمل (**اتِّفَاقًا**) لأنه مصدر حقيقة كما تقدَّم عن شرح الشذور(٢) .

= فى منهج السالك ٣١٤ : « ولم يرد ما ظاهره رفع الفاعل بعد المصدر الذى فيه الألف واللام إلا فى بيت أنشده صاحب المرشد :

عجبت من الرزق المسيءَ إلٰهُه ... وللترك بعض المحسنين فقيرا

فنصب « المسئ / على المفعول ، ورفع « إلٰهه » على الفاعل بالرزق وهو مصدر رُزِق رِزْقا ورَزْقًا ، وقد أنكر ابنُ الطراوة وغيرُه أن يكون « رِزْقا » مصدرًا ، وقالوا : بمعنى المرزوق كالرعْيِ والطحن ، وردّوا على أبى علىّ فى زعمه أن (رِزْقًا) ناصب لقوله (شيئا) فى قوله تعالى : ﴿ **مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَٰوٰتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا** ﴾ [النحل ٧٣] فعلى ألَّا يكون الرزق مصدرًا لا ينتصب المسيء ولا يرتفع « إلٰهه » على مذهب البصريين ، فيكون بتقدير فعل « أن يرزق المسيءَ إلٰهُهُ » ويكون البيت لا حجة فيه على رفع الفاعل بالمصدر ؛ إذ الرزق ليس بمصدر ــ وقوله « وللترك بعض » هذا المصدر معاقب للضمير تقديره : ولتركه بعضَ ... » اهـ .

[وينظر رأى أبى علىّ فى آية النحل : المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٥٥٣ : ٥٥٥] .

(١) « مضافا » حال من « المصدر » فى قوله أول البيت :

* بفعلِه المصدرَ أَلْحِقْ فى العملْ *

وكذلك ما عطف عليه حال أيضا .

(٢) فى أول هذا الباب ، ينظر ص : ٢٥٢ .

(**كَقَوْلِهِ**) وهو الحارث بن خالد المخزوميّ ، ونسبه الموضّح فى المغنى للعَرْجِيّ[(١)] ، تبعًا للحريرىّ[(٢)] :

٣٦٥ (**أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا**) أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْـمُ[(٣)]

فـ « مصابُ » مصدرٌ ميمّى مضاف إلى فاعله ، و « رجلًا » مفعوله ، وجملة « أهدى السلامَ » نعتُ رجلا و « تحيَّةً » مفعول مطلق ، على حدّ : قَعَدْتُ جلوسًا ، و « ظُلْمُ » خبر « إنَّ » ، و « ظَلُومُ » منادى بالهمزة .

(**وَإِنْ كَانَ**) اسمُ المصدر (**غَيْرَهُمَا**) أى : غير العَلَم والميمىّ ، وهو ما جاوز فعلُه الثلاثةَ وهو بزنة حدث الثلاثىّ (**لَمْ يَعْمَلْ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ**) ؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر ، فـ « الغُسْلُ » موضوع لما يُغْتَسل به ، و « الوضوء » لما يُتَوَضَّأُ به ، ثم استُعْمِلَا فى الحدث . (**وَيَعْمَلُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ**)[(٤)] ؛ لأنه الآن دالٌّ

---

(١) المغنى ٥٣٨/٢ والعرجىّ هو عبد الله بن عمر المتوفى سنة ١٢٠ هـ شاعر غزل فارس .

(٢) فى درة الغواص : ٤٣ .

(٣) هذا البيت من الكامل للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه ص ٩١ ، ولأبى دهبل فى ديوانه ص ٦٦ ، وللعرجى فى ديوانه ص ١٩٣ وهو بهذه النسب المختلفة فى : الأصول ١٣٩/١ ، ومجالس ثعلب ٢٧٠ ، والتبصرة للصيمرىّ ٢٤٥/١ ، ودرة الغواص ٤٣ ، والأمالى الشجرية ١٠٧/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤١١ ، والعينى ٥٠٢/٣ ، والهمع ٩٤/٢ ، والأشمونى ٢٨٨/٢ ، والدرر ١٢٦/٢ . ويُرْوَى : أَظُلَيْمُ وهى رواية ابن السراج ، والصيمرىّ ، قيل وهو الصواب ؛ لأنه مرخم « ظُلَيْمَة » تصغير « ظُلمة » وظليمة : هو اسم المرأة المشبب بها ــ ويروى الشطر الثانى : « رَدّ السلام ... » .

(٤) ينظر منهج السالك لأبى حيان ص ٣١٦ : ٣١٧ ، والارتشاف لأبى حيان أيضا ١٧٩/٣ : ١٨٠ وفيهما كلام مستوفى عن مذاهب النحاة فى اسم المصدر ــ غير العَلَم والميمىّ ــ المانعين والمجيزين .

على الحدث (**وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ**) وهو القطامىّ[(١)] :

٣٣٦ ــ أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّى **(وَبَعْدَ عَطائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا)**[(٢)]

فـ « عطائك » اسم مصدر مضاف إلى فاعله ، و « المائَةَ » مفعوله الثانى ، وحُذِف الأول ، أى : عطائك إيَّاىَ المائة ، على حدَ ﴿ **حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ** ﴾[(٣)] أى : يُعْطُوكم الجزية ، و « الرتاعا » ــ بكسر الراء ــ جمع رَاتِعة[(٤)] ، وهى الإبل التى ترتعى نعتُ « مائة » والخطاب لِزُفَر بن الحارث الكِلَابىّ .

وكان من خَبَرِه أنّ القطامىّ أُسِرَ ، فخلَّصه زُفَر ، ورَدَّ عليه مَالَه ، وأعطاه مائةَ بعيرٍ من غنائم القوم الذين أَسَرُوه .

وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف / فى عمل اسم المصدر ، لا ينافيه [٢٣١/ب] قولُ النظم

.... وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ[(٥)]

---

(١) واسمه : عُمَيْر بن شُيَيْم ــ بالتصغير فيهما .

(٢) هذا البيت من الوافر للقطامىّ فى ديوانه ٣٧ ، والتبصرة ٢٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٣ ومنهج السالك ٣١٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٩٩٨ ، والعينى ٥٠٥/٣ ، واللسان (عطا) ٣٠٠/١٩ ، والخزانة ٣٩١/١ ، ٤٤٢/٣ ، والدرر ١٦١/١ ، ١٢٧/٢ ــ وبلا نسبة فى الأصول ١٤٠/١ [العجز فقط] والخصائص ٢٢١/١ والحجة لأبى علىّ ١٨٢/١ [العجز] ، وأمالى ابن الشجرىّ ١٤٢/٢ ، وشذور الذهب ٤١٢ ، والهمع ١٨٨/١ ، ٩٥/٢ ، والأشمونى ٢٨٨/٢ .

(٣) من الآية [٢٩] من سورة « التوبة » .

(٤) حُرِّفت فى خ ٤ إلى « لماتعة » .

(٥) قال ابن الناظم ص ٤١٨ : وقوله : (ولاسم مصدر عمل) بتنكير « عمل » لقصد التقليل ، إشارة إلى أن اسم المصدر قد يعطى حكم المصدر فيعمل عمل فعله ... » اهـ . « وَلِاسْم » جار ومجرور خبر مقدم ، « مصدر » مضاف إليه ، « عمل » مبتدأ مؤخرٌ .

بالتنكير ؛ لأنّ ذلك صادق عليه .

(**وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ**) لشدّة اتصاله به (**ثُمَّ يَأْتِى مَفْعُولُه**) منصوبًا (**نحو** : ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ** ﴾)(١) فـ « دَفْعُ » مصدرٌ مضاف إلى فاعله وهو « الله » و « الناس » مفعوله ، والمعنى : ولولا أن دفع الله الناسَ بعضَهم ببعضٍ لَغَلَبَ المفسدون وتعطَّلت(٢) المصالح . (**وَيَقِلُّ عَكْسُهُ**) وهو أن يُضَافَ المصدر إلى مفعوله ، ثم يأتى فاعلُه مرفوعًا (**كَقَوْلِهِ**) وهو الأُقَيْشِر الأَسَدىّ :

٣٦٧ ــ أَفْنَى تِلَادِى وَمَاجَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ
(**قَــرْعُ الْقَوَاقِيــزِ أَفْــوَاهُ الْأَبَارِيــقِ**)(٣)

فـ « قَرْعُ » ــ بالقاف والعين المهملة ــ مرفوع على الفاعلية بِـ « أفنى » وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو « القواقيز » ــ بقافين ، وزاى ــ أقداح يُشْرَب بها الخمر ، واحدتها قاقوزة ، وأما « قازوزة » ــ بزايين معجمتين ، فجمعها قوازيز(٤) ، كقوارير ــ بمهملتين ــ جمع قارورة ــ و « أفواه » فاعل المصدر ، وهو جمع فَمٍ ، وأصله « فَوَه » ولذلك رُدَّت فى الجمع ، و « الأباريق » جمع إِبْرِيق .

وَرُوِى بنصب « الأفواه » فيكون من القسم الأول(٥) .

---

(١) من الآية [٢٥١] من سورة « البقرة » ، و[٤٠] من سورة « الحج » وقد تقدمتا .

(٢) فى خ ٣ ، ٤ « وبطلت » .

(٣) هذا البيت من البسيط للأقيشر الأسدىّ فى ديوانه ٧٥ ، والمؤتلف والمختلف ٧١ ، والشعر والشعراء ٥٦١ ، والأغانى ٤٠٦٢/١١ ، والعينى ٥٠٨/٣ ، واللسان (قفز) ٢٦٣/٧ ، والخزانة ٢٨٢/٢ ، والدرر ١٢٥/٢ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ٢١/١ ، والإنصاف ٢٣٣ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ورواية الإنصاف « أفواه » بالنصب فيكون البيت من إضافة المصدر إلى فاعله ، ثم أتى بمفعوله ويروى : « القوارير » جمع قارورة وهى الزجاجة ، والمراد بها الكأس المتخذة من الزجاج .

(٤) وهى صغار القوارير [القاموس « قزز »] .

(٥) قال الأنبارىّ فى الإنصاف ص ٢٣٤ : « فأضاف المصدر إلى « القواقيز » وهو فاعل =

و « تِلَادِى » ــ بكسر التاء المثناة فوق ــ المال القديم ، من تُرَاثٍ وغيره ، و « جَمَّعْتُ » بتشديد الميم ــ و « النَّشَب » ــ بفتح النون والشين المعجمة ــ اسمٌ يقع على الضِّيَاع والدُّور والأموال الثابتة التى لا يقدر الإنسانُ أن يرتحل بها .

(**وَقِيلَ : يَخْتَصُّ**) إضافة المصدر إلى مفعوله (**بِالشِّعْرِ**) كهذا البيت (**وَرُدَّ بِالْحَدِيثِ**) وهو قوله ــ ﷺ ــ (« **وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** »)[1] فـ « حَجّ » مصدرٌ يحلّ محلّه « أَنْ » والفعل ، وهو مضاف إلى مفعوله وهو « البيت و « مَنْ » الموصولة فاعلُه (**أَى : وَأَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ**)[2] .

وللمانع أن يُجيب بأنَّ الحديثَ يحتمل أن يكون مَرْويًّا بالمعنى ، فلا دليل فيه .

(**وَأَمَّا إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ ثُمَّ لَا يُذْكَرُ الْمَفْعُولُ**) فى اللفظ (**وَبِالْعَكْسِ**) وهو أن يضاف إلى المفعول ، ثم لا يُذكر الفاعل فى اللفظ (**فَكَثِيرٌ**) فيهما .

= فيمن روى « أفواهَ » منصوبًا ، ومن روى « أفواهُ » بالرفع جعله مضافا إلى المفعول » ا هـ ــ وأقول : هذا البيت دليل على جواز إضافة المصدر إلى المفعول ثم يأتى الفاعل ، فإنه رُوِىَ « أفواهُ » بالرفع مع التمكن من النصب وهى الرواية الأخرى ، وصح الوجهان ؛ لأن كلا منهما قارع ومقروع [ينظر المغنى ٥٣٦/٢] .

(١) قطعة من حديث : « بُنى الإسلام » أخرجه مسلم فى صحيحه فى (كتاب الإيمان ــ باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام) ٤٥/١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ــ وأخرجه الترمذىّ فى سننه فى (أبواب الإيمان ــ باب ما جاء بُنى الإسلام على خمس) ١١٩/٤ ــ وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده ١٤٧/٦ .

(٢) وهو مذهب سيبويه ، فقد جاء فى كتابه ٩٧/١ : ٩٨ : « وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت فى الفاعل ــ يعنى فى اسم الفاعل ــ وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجرّ الذى يلى المصدر فاعلا كان أو مفعولا ... وذلك قولك : « عجبتُ من ضربه زيدًا » إن كان فاعلا أو : « من ضربه زيدٌ » إن كان المضمر مفعولا ... » ا هـ [وينظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٣ والارتشاف ١٧٤/٣ : ١٧٥] .

فالأول : (**نَحْوُ** : ﴿ **رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ** ﴾[١] **وَ**) الثانى : (**نَحْو** : ﴿ **لَا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَآءِ الْخَيْرِ** ﴾)[٢] فـ « دعاءِى » مصدر مضاف إلى الفاعل وهو « ياء » المتكلم و « دعاءِ الخيرِ » مصدر مضاف إلى المفعول وهو « الخير » فحذف من الأول المفعول ، ومن الثانى الفاعل (**وَلَوْ ذُكِرَا لَقِيلَ : دُعَائِى إِيَّاكَ ، وَمِنْ دُعَائِهِ الْخَيْرَ**) وهو أحدُ المواطن الأربعة التى يطّرِد فيها حذف الفاعل[٣] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهُ كَمِّلْ بِنَصْبٍ ، أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ[٤]

---

(١) من الآية [٤٠] من سورة « إبراهيم » . [وتنظر القراءة فى « السبعة » ٣٦٣]

(٢) من الآية [٤٩] من سورة « فصلت » .

(٣) والثانى : أن يكون فاعل « أَفْعِل » فى التعجب إذا دل عليه متقدم نحو ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾ أى : وأبصربهم ، فحذف « بهم » من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .
والثالث : فى باب النيابة عن الفاعل نحو : ﴿ **وقُضَى الأَمْرُ** ﴾ أصله ــ والله أعلم ــ وقضى اللهُ الأمر .
والرابع : فى نحو : « ما قام إلا هندٌ » فما بعد « إلّا » ليس الفاعل فى الحقيقة ، وإنما هو بدل من الفاعل المقدر قبل « إلا » وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مُذكر ، فلذلك ذُكّر العامل والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هند [ذكر ذلك بنصه ابن هشام فى شرح القطر ص ٢٥٤ : ٢٥٥ فى باب الفاعل وهو يشرح المثال الأخير] .
وهناك مواضع أخرى لحذف الفاعل ولكنَّ سببها العلة الصرفية من ذلك : المضارع المسند إلى واو الجماعة مؤكدًا بالنون نحو ﴿ ولا يَصُدُنَّك ﴾ والمضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكد بالنون نحو : « والله لتكتُبِنَّ يا هند » .

(٤) أى : بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف إليه ، وجرّه المضاف إليه ــ كمّل عملَه بالنصب أو بالرفع ، فإن كان المصدر مضافا للفاعل ، ينصب ما بعده مفعولا به ، وإن كان المصدر مضافا للمفعول يرفع ما بعده فاعلا .
« بعد » ظرف متعلق بكمّل وهو مضاف و « جرِّ » مضاف إليه ، جرّ مضاف والهاء =

(وَتَابِعُ الْمَجْرُورِ) فاعلا كان المجرورُ أو مفعولا (يُجَرُّ عَلَى اللَّفْظِ ، / أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَحَلِّ ؛ فَيُرْفَعُ) إن كان المجرور فاعلا (كَقَوْلِهِ) وهو لَبِيد العامرىّ ، يصف حمارًا وأتانًا وحشيَّيْنِ : . [٢٣٢/أ]

٣٦٨ حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا (طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ)[1]

فـ « طَلَبَ » ــ بالنصب ــ مصدر مفعول مطلق نوعىّ ، مضاف إلى فاعله وهو « المعقِّب »[2] ــ بكسر القاف ــ وهو الغريم الطالب ؛ لأنه يأتى عَقِب غريمه ، و « حقَّه » مفعول المصدر ، و « المظلومُ » ــ بالرفع ــ نعتٌ للمعقب على محله ، أى : كما يطلب المعقِّبُ المظلومُ حقَّه . (أَوْ يُنْصَبُ) إن كان المجرور مفعولا (كَقَوْلِهِ) وهو زِيَاد العنبرىّ ، لا رؤبة :

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا
٣٦٩ ــ (مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا)[3]

= مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « الذى » مفعول للمصدر وهو « جرّ » ــ « أُضِيف له » ماضٍ مبنىّ للمفعول ، والجملة صلة الموصول « عمله » مفعول كمل ومضاف إليه .

(١) هذا البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامرىّ فى ديوانه ص ١٢٨ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٢٨٨/١ ، والإنصاف ٢٣٢/١ ، ومنهج السالك ٣٢١ واللسان (عقب) ١٠٥/٢ ، والعينى ٥١٢/٣ ، والخزانة ٣٣٤/١ ، والدرر ٢٠٢/٢ ، ــ وورد بلا نسبة فى الإيضاح ١٨٦ ، وابن عقيل ٩٨/٢ ، والهمع ١٤٥/٢ [العجز فقط] والأشمونى ٢٩٠/٢ .
« تهجّر » سار فى الهاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحرّ ــ « الرّواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل ــ « وَهَاجَها » أزعجها .

(٢) وأصل الكلام : وهاجها طالبًا إياها طلبًا مثل طَلَبِ المعقِّبِ .. إلى آخره .

(٣) بيتان من مشطور الرجز نُسبا لزياد العنبرىّ فى شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٩ ، ومنهج السالك لأبى حيان ٣٢١ ، وقال العينىّ : قاله زياد العنبرىّ وهو الأصح من عزوه إلى رؤبة [هامش الخزانة ٥٢٠/٣] ــ وهما لرؤبة بن العجاج =

فـ « مخافةَ » مفعول لأجله ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ، أى : مخافتى الإفلاسَ ، و « الليان » بكسر اللام ، وفتحها وهو الأكثر ـ المطل بالدين[1] ، معطوف بالنصب على محلّ الإفلاس .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَاجُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِى الِاتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنْ[2]

هذا مذهبُ الكوفيين وبعض البصريين ، ومذهبُ سيبويه والجمهور مَنْعُ الإتباعِ

= فى ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، وسيبويه ١/ ولأيهما فى الدرر ٢٠٣/٢ ـ وبلا نسبة فى التبصرة ٢٤٣/١ ، وأمالى بن الشجرىّ ٢٢٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٢/٢ ، والمغنى ٤٧٦/٢ ، وابن عقيل ٩٩/٢ ، والهمع ١٤٥/٢ [عجزه] والأشمونى ٢٩١/٢ .

« داينتُ بها » : داينت من المداينة ، يقال : داينتُ فلانا ، عاملته فأعطيته دينا وأخذت بدين ، والضمير فى « بها » يرجع إلى القينة فى بيت سابق ، أى : أخذتها فى دين لى على حسّان ؛ وحسّان اسم رجل وهو مفعول داينتُ .

(١) تقول : لَوَيْتُ فلانًا بدينه أَلْوِيه ـ على مثال : رميتُه أرميه ـ لَيًّا ولَيَّانًا ، وذلك إذا مطلتَه وسوَّفتَ فى قضائه . [ينظر المصباح « لوى »] .

(٢) يعنى : إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور ؛ فَجُرّ هذا التابع مراعيًا لفظ المجرور ، أو راعِ محلَّ المضاف إليه من رفع أو نصب ، فارفع التابع أو انصبه وهذا حسنٌ .

« جُرَّ » فعل أمر « ما » اسم موصول مفعوله ، « يتبع » الجملة صلة ، « ما » الثانية مفعول يتبع « جُرَّ » ماضٍ مبنىّ للمفعول ونائبه ضمير يعود على « ما » والجملة صلة ـ « من » اسم شرط جازم مبتدأ « راعى » فعل ماضٍ فعل الشرط مبنى على السكون فى محل جزم « فى الاتباع » جار ومجرور متعلق براعى « المحَلَّ » مفعول به لراعى ، « فحسنْ » الفاء لربط الجواب بالشرط ، حسن : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : فهو حسن ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط (مَنْ) الواقع مبتدأ ، وقيل جملة الشرط فقط ، وقيل جملة الجواب فقط ، أقوال . وسُكّن « حسن » للوزن .

على المحلّ[1] ، وما جاء من ذلك مُؤَوَّل ، قال[2] المراديُّ : والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك ، والتأويلُ خلاف الظاهر[3] .

* * *

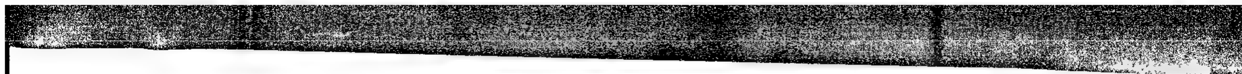
(١) جاء فى منهج السالك ٣٢١ : ٣٢٢ : « فظاهر كلام المصنف — يعنى ابنَ مالك — جواز مراعاة المحلّ فى جميع التوابع ، وهذه مسألة خلاف فيها ثلاثة مذاهب ، أحدها : مذهب سيبويه ومحققى البصريين أنه لا يجوز فيه الإتباع على المحلّ ، وذهب الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسىّ إلى جواز الإتباع على المحل ، وبه أخذ المصنف ، وذهب أبو عُمر — يعنى الجرمى — إلى التفصيل ، فأجاز ذلك فى العطف والبدل ومنع فى النعت والتوكيد ، وحجته فى ذلك ، أن العطف والبدل عنده من جملة أخرى ، والعامل فى الثانى غير العامل فى الأول ، وأما الصفة والموصوف فشىء واحد ، والعامل فيهما واحد ، ومحال أن يكون الشىء مجرورًا مرفوعا ، أو مجرورًا منصوبا ، والتأكيد كالنعت — فأما مذهب سيبويه فمبنىّ على أنّ الحملَ على الموضع إنما يكون حيث محرز الموضع لا يتغير عند التصريح بالموضع ، وهنا لو صرحت برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيرَّ العامل بزيادة تنوين فيه .

وأما مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين فإنهم استدلوا على ذلك بالسماع .... » اهـ .

[ينظر رأى سيبويه فى كتابه ٩٨/١ ، وتنظر الخلافات فى هذه المسألة أيضا فى الارتشاف ١٧٧/٣ ، وشرح الشاطبى على الألفية ٦٣٣] .

(٢) فى خ ٣ « قاله » والصواب بدون الهاء ؛ لأنّ مقولة المرادىّ تبدأ من قوله : والظاهر ... إلخ .

(٣) ينظر شرح المرادىّ على الألفية ٣ /١٣ .




(هَذَا بَابُ إعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ)

عملَ فعلِه فى التعدّى واللزوم

(**وَهُوَ مَادَلَّ عَلَى الْحَدَثِ وَالْحُدُوثِ وَفَاعِلِهِ**) فالدالّ على الحدث بمنزلة الجنس ، يشملُ جميع الأوصاف والأفعال .

(**فَخَرَجَ بِالْحُدُوثِ**) اسمُ التفضيل (**نَحْو** : « **أَفْضَلَ** » **وَ**) الصفةُ المشبهةُ نحو : (« **حَسَنٍ** » **فَإِنَّهُمَا**) لا يدلان على الحدوث ، وَ (**إِنَّمَا يَدُلَّانِ عَلَى الثُّبُوتِ** .

(**وَخَرَجَ بِذِكْرِ فَاعِلِهِ**) اسمُ المفعول (**نَحْو** : « **مَضْرُوبٍ** » و) الفعل ، نحو : (« **قَامَ** ») فإنّ اسمَ المفعول إنما يدلّ على المفعول لا على الفاعل ، والفعلُ إنما يدلُّ على الحدث والزمان بالوضع ، لا على الفاعل ، وإن دلّ عليه بالالتزام[1] .

وفى غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث ، والصواب خلافه ؛ لأن الفصل لا يتقدم على الجنس فى إصطلاح أهل الميزان .

(**فإنْ كَانَ**) اسمُ الفاعل (**صِلَةً لِـ** « **أَلْ** » **عَمِلَ**) فعلَه (**مُطْلَقًا**) ماضيا كان أو غيره ، معتمدًا أو غيرَ معتمد ، تقول : « جاء الضاربُ زيدًا أَمْسِ » أو « الآن » أو « غدًا » ، وذلك لأنّ « أَلْ » هذه موصولة و « ضارب » حالّ محلّ

---

(١) فـ « ضَرَبَ » يدل بالوضع على حدوث ضَرْبٍ فى زمن مضى ، وهذا يستلزم أن يكون له فاعل وقع منه الضرب .

« ضَرَبَ » إن أريد المُضِىّ ، أو « يضرب » إن أريد غيرُه[١] ، والفعل يعمل فى جميع الحالات ، فكذا ما حلّ محلّه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ « أَلْ » فَفِى الْمُضِى وَغَيْرِهِ ــ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى[٢]

(١) يعنى : الحال ، أو الاستقبال .

(٢) يعنى : أن اسم الفاعل إذا كان بـ « أل » فإنه يعمل عمل فعله فى التعدى واللزوم ، سواء أكان الزمن ماضيا ، أم غير ماضٍ .

« وإن يكن » شرط وفعله ، واسم يكن يعود على اسم الفاعل « صلَةَ أَل » صلة : خبر يكن ، وأل : مضاف إليه « ففى المضى » متعلق بارتضى ، والفاء للربط ، « وغيره » معطوف على المضى ومضاف إليه « إعمالُه » مبتدأ ومضاف إليه « قد ارتضى » الجملة خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ وخبره جواب الشرط .

وفى هذا البيت تصريح من الناظم بأن ذا الألف واللام يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، كما يكون بمعنى الماضى وهذا رأى الأكثر ــ وذهب الرمانى وجماعة إلى أن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لا يكون عاملا إلا بمعنى المضىّ ، نقل ذلك عنه ابن مالك فى شرح التسهيل ٧٦/٣ فقال : « والحاصل أن اسم الفاعل الموصول بالألف واللام ، يعمل فى المضىّ والحضور والاستقبال ، وقد ظَنّ قوم منهم الرمانى أنه لا يعمل إلا فى المضىّ ، وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لم يقدره إلّا بالذى فعل فقال : « هذا بَابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذى فعل فى المعنى » ثم قال بعد ذلك : « قولك هذا الضاربُ زيدًا ، فصار بمعنى الذى ضرب زيدًا وعمل فيه عمله » ــ ثم تمادى ــ يعنى سيبويه ــ على مثل هذا فى جميع الباب ، ولم يتعرض للذى بمعنى المضارع ... ولو لم يكن إعمال الذى بمعنى المضارع مسموعا عند وصل الألف واللام به لوجب الحكم بجوازه .. فكيف وقد ثبت إعماله فى القرآن وغيره ، فمن إعماله فى القرآن قوله تعالى : ﴿ **وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات** ﴾ [الأحزاب ٣٥] ومن إعماله فى غير القرآن قول الشاعر ...

وَأَنَّا الشَّارِبُونَ الْمَاءَ صَفْــوًا وَيَشْرَبُ غَيْرُنَا كَدِرًا وطِينَــا

... انتهى كلام ابن مالك .

وأيضا أجاب السيرافى وغيره عن هذا بأنه قد استقر عمله بمعنى الحال والاستقبال دون =

(**وَإنْ لَمْ يَكُنْ**) اسمُ الفاعل صلةً لـ « أَلْ » (**عَمِلَ**) عَمَلَ فِعله (**بِشَرْطَيْنِ**) : عَدَمِيَّيْنِ ، وشرطين وُجُوديَّين ، فالعدميَّان : أَحدُهما : أَلَّا / يُوصفَ ، والثانى : أَلَّا يُصغَّر ، خلافا للكسائى فيهما[1] . [٢٣٢/ب]

والوُجودِيَّان : (**أَحَدُهُمَا : كَوْنُهُ لِلْحَالِ ، أَوِ الاسْتِقْبَالِ**) لأنه إنما عَمِل حملًا على المضارع لما بينهما من الشَّبَه اللفظىّ والمعنوىّ[2] (**لَا لِلْمَاضِى**)[3] لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه[4] (**خِلَافًا لِلْكِسَائِىِّ**) فى إجازة عملِه بمعنى الماضى

= الألف واللام ، فلا يشك أحدٌ أنه إذا عمل بمعنى الماضى أنه بمعنى الحال والاستقبال أولى بذلك .

[وينظر كتاب سيبويه ٦٦/١ ، ٩٣ ـــ والرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٣٢ ، وشرح الألفية للمرادى ١٨/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢٠١/٢ .

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ : « وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف ؛ لأنهما من خصائص الأسماء ، فيزيلان شبه الفعل معنًى ولفظًا ، ولم ير الكسائىُّ ذلك مانعا ؛ لأنه حكى عن بعض العرب : « أظننى مرتحلا وسُوَيِّرا فرسخًا » وأجاز أن يقال : « أنا زيدًا ضارب أىّ ضارب » ولا حجة فيما حكاه ؛ لأن فرسخا ظرف ، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، وأما إجازته : أنا زيدًا ضاربٌ أىّ ضارب ، فلا حجة فيه ، لأنه لم يقل ، أنا سمعته عن العرب ، بل ذكره تمثيلا ، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة ، لأنه كان يُحملُ على أن « زيدًا » منصوب بضارب ، وضارب خبر « أنا » ، و « أىّ ضارب » خبر ثان ، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها ، فلا يُعدل عنه ... » اهـ .

(٢) فنحو : هذا مكرمٌ زيدًا غدا ، اسم الفاعل فيه وهو « مكرم » يشبه المضارع فى اللفظ لأنه جارٍ على الفعل يُكرِم فى الحركات والسكنات والزيادة ، كما أن مُكرِمًا فى منزلة يكرم فى المعنى ـــ وحيث اشتبها لفظا ومعنى . فكل واحد منهما محمول على صاحبه ، فكما أجرى اسم الفاعل مُجرى المضارع فى العمل ، أجرى المضارع مجرى اسم الفاعل فى الإعراب ، نص على ذلك سيبويه فى كتابه [ينظر الكتاب ٨٧/١ ط بولاق] .

(٣) فى خ ٤ « للمضىّ » .

(٤) فاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى لا يعمل ؛ لأنك إذا قلت : هذا ضاربٌ زيدا أمس ، =

وتبعه على ذلك هشام[١] ، وأبو جعفر[٢] ، وجماعة ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[٣] وجه الدلالة منه أنّ « باسط » بمعنى الماضى وعَمِلَ فى « ذراعيه » النصبَ ، (وَ) قال المانعون : (لَا حُجَّةَ لَهُ) ولهم (فِي ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾[٣] لِأَنَّهُ عَلَى) إرادة (حِكَايَةِ الْحَالِ) الماضية (وَالْمَعْنَى : يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ) فيصحّ وقوع المضارع موقعه (بِدَلِيلِ) أن « الواو » فى ﴿ وَكَلْبُهُمْ ﴾ واو الحال ، إذْ يحسن أن يقال : « جاء زيدٌ وأبوه يضحك » ولا يحسن « وأبوه ضَحِكَ » ولذا قال سبحانه وتعالى : (﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾)[٣] بالمضارع الدال على الحال (وَلَمْ يَقُلْ : وَقَلَّبْنَاهُمْ) بالماضى .

ومحلّ الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبِه المفعول به ، أما رفعُ الوصفِ الماضى الضميرَ المستتر فجائز اتفاقا .

(وَ) الشرط (الثَّانِي : اعْتِمَادُهُ عَلَى اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ ، أَوْ مَوْصُوفٍ) أو ذى حال[٤] ، فالاستفهام والنفى (نَحْو : « أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا »

= هو فى معنى ضَرَبَ زيدًا أمس ، وليس مثلَه فى اللفظ ، فاكتفى الكسائىُّ بالموافقة بينهما فى المعنى [ابن مالك الكافية ٢/١٠٤٣] .

(١) يعنى : ابن معاوية الضرير الكوفى .

(٢) يعنى : ابن مضاء ، وقد نصَّ على ذلك أبو حيان فى ارتشاف الضرب ٣/١٨٥ فقال : « وذهب الكسائىُّ وهشام ، وأبو جعفر بن مضاء إلى أنه يعمل ماضيا ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا أمس » .

(٣) من الآية [١٨] من سورة « الكهف » .
وتنظر مخالفة الكسائى ومن معه فى هذه المسألة فى : البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع ٢/١٠١٢ ، وابن يعيش ٦/٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٣ وما بعدها ، والكافية الشافية ٢/١٠٤٣ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٠٠ .

(٤) قال ابن أبى الربيع فى البسيط ٢/١٠٠٠ « لأن اسم الفاعل إذا اعتمد قَوِىَ فيه جانب الفعل من حيثُ سِيق لغيره ، كما سيق الفعل لغيره ، وأدوات الاستفهام طالبة بالفعل ... =

وَ « **مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا** » وَ) المخبر عنه نحو : (« **زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا** » وَ) الموصوف نحو : (« **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا** ») وذو الحال نحو : « جاء زيدُ راكبًا أبوه فرسًا » .

(**وَالِاعْتِمَادُ عَلَى الْمُقَدَّرِ**) من الاستفهام ، والنفى ، والمخبر عنه ، والموصوف وذى الحال (**كَالِاعْتِمَادِ عَلَى الْمَلْفُوظِ بِهِ**) من ذلك (**نَحْو** : « **مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْرًا أَمْ مُكْرِمُه ؟** ») فـ « مُهين » رَفَعَ « زيدًا » ونَصَبَ « عمرًا » اعتمادًا على الاستفهام المقدَّر (**أَىْ : أَمُهِينٌ** ، **وَنَحْو** : ﴿ **مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ** ﴾)(١) فـ « مختلف » رَفَع « ألوانه » اعتمادًا على الموصوف المقدّر (**أَىْ : صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ** ،(٢) ، **وَقَوْلُهُ**) وهو الأعشى ميمون :

= فإذا دخلت على اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، قَوِىَ جانبُ الفعل ، وإذا لم يعتمدا ، ولا دخل عليهما ما يطلب بالفعل ، فكيف يقاس ما لم يَقْوَ فيه جَانبُ الفعل على ما قَوِىَ ؟ هذا لا يصحّ من جهة النظر... » ا هـ .

(١) من الآية [٦٩] من سورة « النحل » .

(٢) ومع أن الآية الكريمة ليس فيها مفعول به إلا أننا لابدّ أن نلتمس لاسم الفاعل « مختلِف » شيئًا يعتمد عليه ، نص على ذلك العلامة الرضى فى شرح الكافية ١٩٩/٢ فقال : « اعلم أن اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى ، لا يجوز أن يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لأن طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما فاشترط للعمل : إما تقوّيهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه وهو ما يخصصهما ... وإمّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى كحرف الاستفهام ، وحرف النفى » ا هـ وقد استشهد ابن الناظم فى شرح الألفية بالآية الكريمة لاعتماد الوصف فيها على موصوف محذوف [شرح ابن الناظم ٤٢٤] وقد سبق فى باب المبتدأ والخبر أن الوصف الرافع لما بعده على أنه فاعل أغنى عن الخبر نحو : أقائم الزيدان لابدّ لهذا الوصف من الاعتماد عند جمهور النحاة باستثناء الأخفش الذى جوز مجيئه غير معتمد . وقد أردت أن أوضح هذه المسألة بعد أن وجدت رأيا للشيخ محيى الدين تعليقا على هذه الآية فقد رأى أن تمثيل ابن هشام بالآية الكريمة ﴿ **مختلفٌ ألوانهُ** ﴾ فى هذا الموضع إما سهوٌ ، وإما مبنىّ على رأى ضعيف ، وبنى كلامه على أن اشتراط الاعتماد إنما هو عند نصبه المفعول ، أما رفعه للفاعل مطلقا فلا يشترط له شىء مما ذكر ، وقرر أن هذا هو الصحيح المعتمد عند النجاة ــ =

٣٧٠ ـ (كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا) فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ[1]

فـ « ناطح » نصبَ « صخرة » اعتمادا على الموصوف المقدّر (**أى : كَوَعْلٍ نَاطِحٍ**) و « الوَعل » ـ بفتح الواو ، مع فتح العين المهملة أو كسرها ، كفَرَس ، أو كَتِف ، وقد يقال بضمّ الواو وكسر العين كدُئِل ، وهو نادر[2] ، والمراد به هنا تيس الجبل ـ بجيم ، فموحَّدَة مفتوحتين ، ويقال له : الأَيِّل ، بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة . و « يوهنها » يزعزعها .

[٢٣٣/أ] (**وَمِنْهُ**) أى : من الاعتماد على الموصوف المقدّر (« **يَاطَالِعًا جَبَلًا** ») / فـ « طالعًا » نَصَبَ « جبلًا » اعتمادًا على الموصوف المقدّر (**أَى : يَارَجُلًا طَالِعًا ، وَقَوْلُ**

= والرأى الضعيف عنده هو أن الاعتماد شرط فى رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط فى نصبه المفعول ، فلهذا قُدِّر موصوفٌ محذوف من أجل الاعتماد بناء على هذا الرأى الضعيف ـ هذا كلامه ـ يرحمه الله ـ ملخصا [ينظر أوضح المسالك ٢١٩/٣ : ٢٢٠] .

(١) هذا البيت من البسيط للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه ص ٦١ والكامل ٨٢٤ والعينى ٥٢٩/٣ ـ وبلا نسبة فى الأغانى ٣٢٧٣/٩ ، وشذور الذهب ٣٩٠ ، وابن عقيل ١٠٣/٢ ، والأشمونى ٢٩٥/٢ .
ويُروى : « لِيُوهِيَها » على أنه مضارع أوهى الشىء يوهيه ، أى : أضْعَفَه « يَضِرْها » مضارع ضاره يضيرُه ضيرا أى : أضرّبه « أوهى » أضعف .
والمعنى : إن الرجل الذى يكلف نفسه مالا سبيل إليه ، مثله فيما يصنع مثل تيس جبلىّ يضرب بقرنه الصخرة ليضعفها ، فَلا يؤثر فيها ولا ينال منها وينكسر قرنه .

(٢) اختلف فى وزن (فُعِل) ـ بضم الفاء وكسر العين ـ فى الأسماء ، فكثير من العلماء وفى مقدمتهم سيبويه يمنعونه فى الأسماء ـ قال سيبويه : (واعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فُعِل ، ولا يكون إلا فى الفعل) اهـ [كتاب سيبويه ٣١٥/٢] وما ورد من الأسماء على هذه الزنة فإنه منقول من الأفعال ـ وذهب فريق آخر ومعهم ابن مالك إلى ورود هذه الزنة فى الأسماء مستقلة وإن كانت قليلة قال ابن مالك فى الألفية :

* وفُعُلٌ أُهْمِلَ والعكس يَقِلّ *

ابْنِ مَالكٍ) فى النظم :

.... اوْ حَرْفَ نِدَا ....

تصريح منه (**أَنَّهُ اعْتَمدَ عَلَى حَرْفِ النِّداءِ**) وذلك (**سَهْوٌ**) ؛ لأنّ المَعتَمدَ عليه ما يقرِّبُ الوصفَ من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح لذلك ؛ (**لِإنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالَاسْمِ**) لكونه من علامته (**فَكَيْفَ يَكُونُ مُقَرِّبًا مِنَ الْفِعْلِ ؟**) قاله ابنُ الناظم بمعناه[1] — وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله .

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِى الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ[2]
وَوَلِىَ اسْتِفْهَامًا ، اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا ، اوْجَا صِفَةً ، أَوْمُسْنَدَا[3]

وأشار إلى الاعتماد على المقدَّر بقوله :

---

(١) قال ابن الناظم ص ٤٢٤ من شرح الألفية : « وقوله : * أو حرفَ نِدَا * مثاله : يا طالعا جبلا ، والمسوِّغ لإعمال « طالعا » هنا ، هو اعتماده على موصوف محذوف ، تقديره : يا رجلا طالعا جبلا ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء ؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفى فى التقريب من الفعل ؛ لأن النداء من خواص الأسماء » ا هـ .

(٢ ، ٣) الشرطان هما : دلالته على الحال أو الاستقبال ، واعتماده على استفهام أو نفى أو حرف نداء أو موصوف ، أو مبتدإ ، عندئذ يعمل عمل فعله فى التعدى واللزوم — وهذا إذا لم يكن بالألف واللام أما مع الألف واللام فقد سبق فى أول الباب أنه يعمل مطلقا .
« كفعله » جار ومجرور خبر مقدم ، « اسمُ فاعل » مبتدأ مؤخر ومضاف إليه « فى العمل » متعلق بما تعلق به قوله « كفعله » أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه « إن كان » شرط وفعله واسم كان يعود على اسم فاعل « عن مُضيّه » متعلق بمعزل الواقع خبرا لكان وجواب الشرط محذوف للعلم به .
« وَوَلِى » معطوف على كان ، « استفهامًا » مفعول ولى « أو حرف ندا ، أو نفيا » معطوفان على استفهاما « أوجا » — بالقصر — أصله : جاء ، معطوف على وَلِىَ « صفة » حال من فاعل جاء « أو مسندا » عطف على صفة .

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وُصِف[١]

وفى المغنى أنَّ اشتراطَ الاعتماد ، وكونَ الوصفِ بمعنى الحال أو الاستقبال ، إنما هو للعمل فى المنصوب ، لا لمطلق العمل ، بدليلين : أحدهما : أنه يصح « زيدٌ قائمٌ أبوه أمسِ » والثانى : أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : « أقائم الزيدان ؟ » كونَ الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال[٢] ــ انتهى ــ .

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شىء من ذلك[٣] ، واستدل بنحو قوله :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ[٤]............. .... ــ٦٦ م

(١) يعنى : وقد يكون اسمُ الفاعل نعتا لمنعوت محذوف معروف ، فيعملُ عملَ فعلِه كما لو اعتمد على مذكور .
« وقد » حرف تقليل ، « يكون » مضارع ناقص واسمها يعود على اسم الفاعل « نعتَ » خبرها ، نعت مضاف ومحذوف مضاف إليه « عُرِف » ماضٍ مبنى للمفعول والجملة صفة لقوله : محذوف ، « فيستحق » مضارع معطوف بالفاء على يكون ، « العملَ » مفعول يستحق « الذى » مبنىّ على السكون فى محل نصب نعت للعمل « عُرِف » مبنّى للمفعول ونائب الفاعل يعود على العمل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذى .

(٢) ويفهم من كلام ابن هشام فى المغنى أن الشرطين معا للعمل فى المنصوب ، ولا يعمل رفعا أو نصبا إلا بالاعتماد ، ويعمل رفعًا دون أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال .

(٣) جاء فى البسيط لابن أبى الربيع ٩٩٩/٢ : « ولا أعلم أحدا من النحويين : البصريين والكوفيين خالف فى هذا ، إلّا أبا الحسن الأخفش ، فإنه ادَّعى أنّ اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا ، وحمله على ذلك مجيئه فى الشعر ، وليس الشعر بدليل قوىّ ؛ لأن الشاعر قد يُضْطرّ فيقول فيه مالا يقولُه فى كلامه ... » اهـ .

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل وهو بتمامه :
خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَاتَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِىٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَــرَّتِ
وتقدم الكلام عليه مستوفى فى باب المبتدإ والخبر برقم [٦٦] من شواهد ابن هشام .

البيت ، وتقدّم فى باب المبتدإ أنه محمول على التقديم والتأخير(١) .

* * *

(**فَصْلٌ : تُحَوَّلُ صِيغَةُ « فَاعِلٍ » ـــ لِلْمُبَالَغَةِ**) فى الفعل (**وَالتَّكْثِيرِ**) فيه (**إِلَى**) خمسة أوزان : (« **فَعَّالٍ** ») ـــ بفتح الفاء ، وتشديد العين ـــ كـ « ضَرَّاب » (**أَوْ** « **فَعُولٍ** ») ـــ بفتح الفاء ـــ كـ « ضَرُوب » (**أَوْ** « **مِفْعَالٍ** ») ـــ بكسر الميم ، كـ « مِضْراب » (**بِكَثْرَةٍ**) وإليها أشار الناظم بقوله :

« فَعَّالٌ » اَوْ « مِفْعَالٌ » اَوْ « فَعُولُ » فِى كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ(٢)

(**وَإِلَى** « **فَعِيلٍ** » ـــ بفتح الفاء ، وكسر العين وبعدها ياء ـــ كـ « ضَرِيب (**أَوْ** « **فَعِلٍ** ») ـــ بفتح الفاء ، وكسر العين من غير ياء ، كـ « ضَرِب » (**بِقِلَّةٍ**) وإليهما أشار الناظم بقوله :

.... وَفِى « فَعِيلٍ » قَلَّ ذَا وَ « فَعِلِ »(٣)

وتسمى هذه الخمسةُ أمثلةَ المبالغة .

(**فَيَعْمَلْنَ عَمَلَهُ بِشُرُوطِهِ**) المتقدمة ، وإلى ذلك يشير قول النظم :

فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلِ(٤) ....

---

(١) ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٥١٣ .

(٢) فى خ ٤ « بدليل » .

« فعالٌ » مبتدأ وهو علم على وزن خاص وليس بنكرة « بديلُ » خبر فعّال وما عطف عليه ، « فى كثرة عن فاعل » متعلقان ببديل .

(٣) « وفى فعيلٍ » متعلق بقلَّ ، « ذا » اسم إشارة فاعل قلَّ وتابعه محذوف أى : العمل « وفَعِلِ » معطوف على فعيل ـــ والتقدير : وقَلَّ هذا العملُ فى فَعِيل وفَعِل .

(٤) « ماله من عمل » مطموسة فى خ ٢ . =

(قال) القُلاخُ[1] ــ بالقاف المضمومة ، وبالخاء المعجمة ــ .

٣٧١ ــ (أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا) وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا[2]

فنصب « جِلَالَها » بـ « لَبَّاس » لاعتماده على صاحب الحال ، وذلك لأنّ « أخا الحرب » و « لَبَّاسًا » حالان تقدَّم صاحبهما فى البيت قبله[3] ، وأراد بِـ « الجِلَال » ــ بالجيم ــ ما يُلبس فى الحرب من الدروع والجواشن ، و « الوَلَّاج » مبالغة فى وَالج ، من الوُلُوج وهو الدخول ، و « الخوالِف » ــ بالخاء المعجمة ــ جمع خالفة ، وهى فى الأصل عماد البيت ، وأراد بها البيتَ نفسَه ، و « أعقلا » ــ بالعين المهملة وبالقاف ــ من العقل ، يقال : أعقل / الرجلُ إذا اضطربت رجلاه [٢٣٣/ب]

= « فيستحق » الفاء للتفريع ، وفاعل يستحق يعود على المذكور من الصيغ « ما » اسم موصول مفعول يستحق « له » متعلق بمحذوف صلة ما « من عمل » جار ومجرور بيان لِـ « ما » .

(١) وهو : القلاخ بن حزن بن جناب المنقرىّ ــ والقُلاخ : من قَلَخَ البعير إذا ردَّدَ هديرَه فى غَلْصَمته [التصحيفُ والتحريف ٣٨٨] .

(٢) وهذا البيت من الطويل له فى سيبويه ٥٧/١ ، والتبصرة ٢٢٥/١ ، وابن السيرافى ٣٦٣/١ ، والمفصل ١١٧ والعينىّ ٥٣٥/٣ ، والدرر ١٢٩/٢ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ١١٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢ ، والبسيط لابن أبى الربيع ١٠٥٧ [الصدر فقط] ، وشرح شذور الذهب ٣٩٢ ، والهمع ٩٦/٢ [صدره فقط] والأشمونى ٢٩٦/٢ [الصدر فقط] ورُوِىَ : « لبَّاسًا عليها » « بولّاج الخلائف » .

(٣) وهو قوله :

فإن تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِى مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

وصاحب الحال هو ضمير المتكلم الواقع اسمًا لِإنّ فى قوله : « فإننى » .

من الفزع ، ونصبه على الحال[١] ، أو على الخبرية لِـ « لَيْسَ »[٢] إن لم يُمنَع تِعدادُ خبرها .

والمراد أنه ثابت القدم فى الحرب ، وبينه وبينها مؤاخاة ، وإذا قامت الحربُ لا يلجُ البيتَ ويستتر فيه ، بل يظهر ويُحارِب .

(وَقَالَ) أبو طالب عم النبىّ — ﷺ — فى مرثية ختنه[٣] أُمَيَّة بن المغيرة المخزومىّ :

٣٧٢ (ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا) إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ[٤]

فنصب « سوقَ » جمع ساقٍ بـ « ضَرُوب » لاعتماده على ذى خبر محذوف ، أى : هو ضَرُوبٌ ، أو : أنت ضَرُوبٌ — و « نصل السيف » شفرته ، ولذلك أضافه إلى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا .

والمراد أنه كان يعرقب[٥] الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد .

---

(١) وصاحب الحال هو اسم « ليس » وهو الضمير العائد على أخى الحرب .

(٢) ويجوز أن يكون « أعقلا » نعتا لولاج فيكون مجرورًا بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ونكون بذلك قد راعينا لفظ الخبر وهو « بولّاج » ويجوز أن يكون منصوبا بالفتحة الظاهرة ونكون بذلك قد راعينا موضع خبر « ليس » وهكذا يكون حكم تابع خبر « ليس » المجرور بالباء الزائدة .

(٣) فى المصباح (ختن) قال الجوهرىّ ... وختن الرجل عند العامة زوج ابنته » .

(٤) هذا البيت من الطويل من كلام أبى طالب عم النبىّ ﷺ فى سيبويه ٥٧/١ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١٠٦/٢ ، وابن يعيش ٧٠/٦ ، وشرح شذور الذهب ٣٩٣ ، والعينى ٥٣٩/٣ ، والخزانة ١٧٥/٢ ، ٤٤٦/٣ ، والدرر ١٣٠/٢ — وبلا نسبة فى المقتضب ١١٤/٢ ، والأصول ١٢٤/١ ، والهمع ٩٧/٢ [الصدر فقط] ، والأشمونى ٢٩٧/٢ [الصدر فقط] .

(٥) أى : يضرب العرقوب منها ، وكانوا إذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها .

(وَحَكَى سِيبَوَيْهِ) بمعناه : (« إِنَّهُ لِمَنْحَارٌ بَوَائِكَهَا »)[١] فنصب « بوائكَها » ــ جمع بائكة ، وهى السمينة الحسناء من النوق ــ بـ « مِنْحَار » ــ بالحاء المهملة ــ مبالغة فى نَاحِر ؛ لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم « إنَّ » .

(وَقَالَ) عبد الله بنُ قيس الرُّقيَّات :

٣٧٣ ــ (فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالًا) وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا[٢]

فنصب « هلالًا » بـ « شبيهة » مبالغة فى « مشبهة » ؛ لاعتماده على ذى خبر محذوف تقديره : أمَّا فتاةٌ منهما فشبيهةٌ هلالًا .

(وَقَالَ) زيد الخَيْل ، سُمِّىَ بذلك ؛ لأنه كان له خمسة أفراس[٣] مشهورة ، فأضيف إليها ، وسماه رسول الله ﷺ ــ زيدَ الخير ــ بالراء ــ :

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٥٨/١ « بولاق » وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦١/١ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ٤٢٦ وشرح شذور الذهب ٣٩٣ والهمع ٩٧/٢ .

(٢) هذا البيت من الطويل لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص ٣٤ تحقيق د/ محمد يوسف نجم ، والأغانى ٣٣٤/٨ وبلا نسبة فى كتب ابن مالك الثلاثة ؛ شرح التسهيل ٨١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ وشرح العمدة ٦٥٨/٢ ، والأشمونى ٢٩٧/٢ .
ورواية الأغانى هكذا :
فتاتان أمّا منهما فشبيهةُ الْ هِلَالِ وأخرى منهما تُشبه الشَّمْسَا
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه :
ورواية الديوان : « الشَّمْسَا » .
« هلالا » الهلال : اسم القمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال سمَّوْه بذلك لأن الناس يُهلّلون عند رُؤيته ، أى يرفعون أصواتهم بالدعاء ــ « البدر » هو القمر ليلة تِمِّه وكماله .

(٣) فى المصباح (فرس) : « والفرس يقع على الذكر والأنثى ، فيقال هو الفرس ، وهى الفرس وتصغير الذكر فُرَيْس ، وتصغير الأنثى فُرَيْسَة على القياس ، وجمعت الفرس على غير لفظها فقيل خيل وعلى لفظها فقيل : ثلاثة أفراس للذكور ، وثلاث أفراس بحذفها للإناث » ا هـ .

٣٧٤ ــ (أَتَانِى أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِى)   جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ[١]

فنصب « عرض » بـ « مَزِقُون » جمع مَزِق ــ بالزاى ــ مبالغة فى مازق ، لاعتماده على اسم « أَنَّ » المفتوحة على الفاعلية لـ « أتانى »[٢] .

و « عرض الرجل » جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ، ويُحامى عنه ــ و « الجحاش » ــ بجيم ثم حاء مهملة ، وآخره شين معجمة ــ جمع جحش ، وهو الصغير من الحُمُر ــ خبر مبتدإ محذوف ، أى : هم جحاش ـ و « الكِرْملين » ــ بكسر الكاف وفتح اللام ــ اسمُ ماءٍ فى جبل طيء ، و « الفَدِيد » ــ بالفاء ــ الصياح والتصويت .

يقول إنَّ هؤلاء القومَ عندى بمنزلة جحوش هذا الموضع التى تُصَوِّتُ عنده .

وإعمالُ أمثلة المبالغة قولُ سيبويه[٣] وأصحابه ، وحجتُهم فى ذلك السماع ، والحَمْل على أصلها وهو اسم الفاعل ؛ لأنها متحولةٌ عنه لقصد المبالغة .

ولم يُجِز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحَمَلُوا

---

(١) هذا البيت من الوافر لزيد الخيل فى ديوانه ص ٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨١/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٩٤ ، والعينى ٥٤٥/٣ ، والخزانة ٤٥٦/٣ ، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ١٠٨/٢ .

(٢) « أتانى أنهم مزقون عِرضى » أتى : فعل ماضٍ ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، « أنهم » أن واسمها « مزقون » خبرها ، وأنَّ ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل أتانى « عرضى » مفعول لمزقون .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٥٧/١ وما بعدها ، فقد ذهب إلى جواز إعمال الخمسة ، بدأ بالثلاثة الأولى : فعّال ، مفعال ، فَعُول ، وألحق بالثلاثة فعيلا وفَعِلا مقصودا بهما المبالغة ، ثم قال : وفَعِل أقلّ من فعيل بكثير .
[وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٣ ، ومنهج السالك ٣٣٣ ، والارتشاف ٣/ ١٩٢ : ١٩٣] .

المنصوبّ بعدها على تقدير فِعْلٍ ، ومنعوا تقديمه عليها[١] .

ويَرِدِ عليهم قولُ العرب : « أما العسل فأنا شرَّابٌ »[٢] .

ولم يُجز بعضُ البصريين إعمالَ « فعيل » و « فَعِل »[٣] وأجاز الجرمُّى إعمال « فَعِل » دون / « فعِيل »[٤] ؛ لأنه على وزن الفعل كـ « عَلِمَ وَفَهِمَ ، وفَطِنَ » . [٢٣٤/أ]

* * *

(١) قال فى منهج السالك ٣٣٣ : « وخالف فى ذلك الكوفيون فزعموا أنها لا تعمل ، فإذا وجد بعدها منصوب كان ذلك على إضمار فعل يدل عليه المثال ـــ يعنى صيغة المبالغة ـــ وقالوا هى خَارجة عن بناء الفعل وجارية مجرى الأسماء التى يمدح بها ويُذَمّ ؛ ولذلك لا يجوز تقديم المنصوب بعد هذه الأمثلة ؛ لأن الفعل إنما أضمر فى هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه ، فإذا تقدم الاسمُ المنصوب لم يكن له ما يدل عليه ، وما ذهبوا إليه فاسد ؛ لكثرة ما ورد السماع به ، فالأصل أن يكون معمولا لهذه الأمثلة ؛ لأن الإضمار على خلاف الأصل ، وأيضا فإن ما أنكروه من تقديم المعمول على هذه الأمثلة مسموع ... » ا هـ .

(٢) هذا القول ورد فى سيبويه ٥٧/١ ووجه وُرُودِه عليهم سبق بيانه فى كلام أبى حيان ، فإنهم منعوا من تقديم معمول صيغة المبالغة وما ورد عن العرب بالتقديم يجعلهم فى حيرة من أمرهم كيف يقدرون عاملا يعمل فى « العسل » فى هذا المثال ؟ .

(٣) فى الارتشاف ١٩٢/٣ : ١٩٣ « ومنع أكثر البصريين من إعمال فَعِيل وفَعِل ، منهم المازنىّ والزّيادىّ والمبرد » [وينظر المقتضب ١١٤/٢ ، ١١٥] .

(٤) جاء ذلك فى شرح التسهيل لابن مالك ٨٢/٣ ، والارتشاف ١٩٣/٣ .

(**فصل : تثنية اسم الفاعل وجمعه**) تصحيحا وتكسيرا ، تذكيرا وتأنيثا (**وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن فى العمل والشروط**) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ ... فِى الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ (١)

(**قال تعالى** : ﴿ **وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ** ﴾)(٢) فـ « الذَّاكرين » جمع ذاكرٍ ، وفاعله مستتر فيه ، والجلالة منصوبة به ، ولا يحتاج إلى شروط لاقترانه بـ « أَلْ » .

(**وقال تعالى** : ﴿ **هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ** ﴾)(٣) فـ « كاشفاتٌ » جمع كاشفة ، وفاعلها مستتر فيها و « ضُرَّهُ » مفعولها(٤) وهى معتمدة على المخبر عنه وهو « هُنَّ » (**وقال تعالى** : (**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ** ﴾)(٥) فـ « خُشَّعًا » جمع خاشع ، جمع

---

(١) يعنى : وما سوى المفرد من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة — مثل المفرد فى العمل والشروط المتقدمة ، ولا فرق بين أن يكون الجمع تصحيحا أو تكسيرا ، تذكيرًا أو تأنيثا .
« مَا » اسم موصول مبتدأ ، « سِوَى المفرد » سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، المفرد : مضاف إليه « مثلَه » مثل : مفعول ثان مقدم لجُعِل الواقع خبرًا للمبتدإ « فى الحكم » متعلق بجعل « والشروط » معطوف على الحكم ، « حيثما » حيثُ : ظرف متعلق بجعل و « ما » زائدة « عَمِل » فعل ماضٍ وفاعله ضمير يعود على « ما » والجملة فى محل جرّ بإضافة حيث إليها — وسُكِّن « جُعِلْ » و « عَمِلْ » للوزن .

(٢) من الآية [٣٥] من سورة « الأحزاب » .

(٣) من الآية [٣٨] من سورة « الزمر » .

(٤) و « كاشفاتٌ » بالتنوين و « ضُرَّه » بنصب الراء ، قراءة أبى عمرو ، وعاصم فى رواية الكسائى عن أبى بكر عنه ، وعلى هذا النحو قرءا أيضا بقية الآية : « مُمْسكَاتٌ » بالتنوين « رحمتَه » بالنصب . وقرأ الباقون فيهما ﴿ **كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ** ﴾ ﴿ **مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ** ﴾ بالإضافة [ينظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٥٦٢] .

(٥) من الآية [٧] من سورة « القمر » .

تكسير فى قراءة غير أبى عَمْرو ، وحمزة ، والكسائىّ[(١)] — و « أبصارُهم » فاعل به لاعتماده على صاحب الحال .

(وَقَال الشَّاعِرُ) وهو عنترة العبسىّ :

٣٧٥ — الشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا (وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمْ الْقَاهُمَا دَمِى)[(٢)]

فـ « دَمِى » منصوب بالناذِرَيْنِ وهما تثنية نَاذِر — بالذال ، المعجمة — وأراد بهما ابْنَىْ ضمضم : حُصَيْنًا[(٣)] ، ومُرَّةَ ، وأراد بـ « دَمِى » : قتلى .

والمعنى : أنهما ينذران على أنفسهما فى الخلاء أنهما إذا لقياه قتلاه ، فإذا[(٤)] لقياه أمسكا عنه هيبةً له وجبنًا منهما .

(وَقَالَ) طرفةُ بنُ العبد :

٣٧٦ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ (غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ)[(٥)]

(« غُفُرٌ ») — بضم العين والفاء — (جَمْعُ غَفُورٍ) ، من أمثلة المبالغة ،

---

(١) فى السبعة لابن مجاهد ص ٦١٧ : « قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر ﴿ خُشَّعًا ﴾ بضم الخاء — وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى ﴿ خَٰشِعًا ﴾ بألف » اهـ .

(٢) هذا البيت من الكامل لعنترة العبسى فى ديوانه ١٥٤ ، والشعر والشعراء ٢٥٣/١ ، والأغانى ٩/ ٣٣٤١ ، والعينى ٣/ ٥٥ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٢/ ٢٩٩ .

(٣) فى خ ٢ « حصين » والصواب بالنصب .

(٤) فى خ ٤ « فلما » .

(٥) هذا البيت من الرمل نسبه الشارح إلى قائله طرفة بن العبد وهو فى ديوانه ص ٥٨ ، وسيبويه ٥٨/١ ، ونوادر أبى زيد ص ١٠ ، والتبصرة ٢٢٨/١ ، والجمل للزجاجىّ ص ٩٣ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٢/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢ ، والعينىّ ٥٤٨/٣ ، والخزانة ٤٦٤/٣ — وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٣ ، والارتشاف ١٩٣/٣ [عجزه فقط] وابن عقيل ١١٠/٢ ، والهمع ٩٧/٢ ، والأشمونى ٢٩٩/٢ .

وفاعله مستتر فيه ، (وَ « ذَنْبَهُمْ » مَفْعُولُهُ) واعتماده على اسم « أَنَّ » المفتوحة ، على تقدير الباء — و « فُخُر » — بالخاء المعجمة — جمع فَخُور ، من الافتخار .

ومعناه : أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يَفْخَرون بشرفهم ، ولا يُعْجَبون بنفوسهم ، ولكنهم يتواضعون للناس .

ويُرْوَى : « فُجُر »[1] — بالجيم — جمع فَجُور ، من الفُجُور ، وهو الكثير الفِسْق ، ويقع على القليل والكثير ، يقال : فَجَر الرجل إذا كَذَب ، ومعناه : أنهم لا يَفْسُقون ، ولا يَكذبون قاله ابن السِّيد[2] فى شرح أبيات الجمل .

❊ ❊ ❊

(**فَصْلٌ : يَجُوزُ فِي الاسْمِ الْفَضْلَةِ الَّذِى يَتْلُو الوصْفَ الْعَامِلَ أَن يَنْتَصِبَ بِهِ**) أى : بالوصف (**وَأَنْ يَنْخَفِضَ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ**) للتخفيف ، مفردًا كان أو جمعًا (**وَقَدْ قُرِئَ**) فى السبع (**﴿ إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾**[3] وَ **﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾**[4] **بِالْوَجْهَيْنِ**) النصب والخفض ، فالنصبُ على المفعولية ، والخفضُ بالإضافة .

فالآية الأولى : قرأها حفصٌ بالخفض ، والباقون بالنصب[5] .

---

(١) وهِىَ رواية الصيمرىّ فى التبصرة والتذكرة ٢٢٨/١ ، وقال الأعلم الشنتمرىّ [هامش كتاب سيبويه ٥٨/١] : « ويُروى : غير فُجُر بالجيم ، أى : يغفرون الذنب ، ويعفون عن الفحشاء ، والرواية الأولى — يعنى : فخُر — أصحّ وأحسن » ا هـ .

(٢) يعنى : البطليوسىّ ، وكتابه يسمى : الحُلَل فى شرح أبيات الجمل . [ينظر ص ١٣٣]

(٣) من الآية [٣] من سورة « الطلاق » .

(٤) من الآية [٣٨] من سورة « الزُّمَر » .

(٥) ينظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ٦٣٩ .

والثانية : قرأها غيرُ أبى عمرو بالخفض ، وأبو عَمْرٍو وحدَه بالنصب[١] .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَانْصِبْ[٢] بِذِى الْإِعْمَالِ تِلْوًا ، وَاخْفِضِ[٣] ....

(وَأَمَّا مَا عَدَا التَّالِى) للوصفِ (فَيَجِبُ نَصْبُهُ) لتعذر الإضافة بالفصل / [٢٣٤/ب] بالتالى ، وإليه يُشير قول النظم :

وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِى[٤]

(نَحْو : ﴿ خَلِيفَةً ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾)[٥] .

وفى بعض النسخ : و ﴿ سَكَنًا ﴾ من ﴿ وَجَاعِلُ الَّيْلِ سَكَنًا ﴾[٦] ــ

---

(١) المصدر السابق ٥٦٢ .

(٢) فى خ ٢ « انصب » بدون واو .

(٣) بذى الإعمال » أى : باسم الفاعل العامل أى : المستوفى لشروط العمل ، وفى هذه الحالة يجوز فى المفعول به أن ينصب ، وأن يخفض .
« بذى » متعلق بانصب « الإعمال » مضاف إليه « تِلْوًا » مفعول انصب ، « واخفض » معطوف على : انصب مبنّى على السكون ، وحُرّك بالكسر للوزن .

(٤) يعنى : أن ما سوى التالى لاسم الفاعل منصوبٌ إذا كان اسمُ الفاعل عاملا ، ولا يجوز فيه غيرُ ذلك نحو هذا معطِى زيدٍ درهما غدًا .
« وهو » مبتدأ ، « لِنَصْب » متعلق بمقتضى ، « ما » اسم موصول مضاف إليه « سواه » سوى ، ظرف ، والهاء : مضاف إليه وهو متعلق بمحذوف صلة الموصول « ما » ــ « مقتضى » خبر المبتدإ « هو » .

(٥) من الآية [٣٠] من سورة البقرة .

(٦) من الآية [٩٦] من سورة « الأنعام » .
قال ابن مجاهد : « واختلفوا فى إدخال الألف وإخراجها من قوله : ﴿ وَجَعَلَ الَّيْلَ سَكَنًا ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر : (وَجَاعِلُ الَّيْلِ سَكَنًا) بألف ــ =

والصوابُ حذفها ؛ لأن الوصف فيها غيرُ عامل ، كما يأتى على الإثر[1] .

(**وَإِذَا أُتْبِعَ الْمَجْرُورُ**) بالوصفِ بأحد التوابع الخمسة (**فَالْوَجْهُ جَرُّ التَّابِعِ عَلَى اللَّفْظِ ؛ فَتَقُولُ** : « **هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو** ») بالخفض ، عطفا على لفظ « زيد » (**وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ وَصْفٍ مُنَوَّنٍ ، أَوْ فِعْلٍ اتِّفَاقًا**) أى : وضاربٌ عَمْرًا ، أو : ويضربُ عمرًا ، (وَ) يجوز نصبُه (**بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ**) وهم الكوفيون[2] ، وطائفة من البصريين[3] ، خلافًا لسيبويه ، وجمهور البصريين[4] .

ويحتمل المذهبين قولُ الناظم :

= وقرأ عاصم وحمزة والكسائىّ : ﴿ وَجَعَلَ الَّيْلَ سَكَنًا ﴾ بغير ألف » ا هـ [السبعة ص ٢٦٣] .

(١) أى : فى إثر ذلك الكلام مباشرة — وفى المصباح (أثر) : « وجئتُ فى أَثَرِه بفتحتين وإِثْره — بكسر الهمزة والسكون — أى ، تبعته عن قرب .

(٢) ينظر منهج السالك ٣٨٨ : ٣٣٩ .

(٣) منهم أبو على الفارسىّ ، فقد قال فى باب المصادر التى أُعْمِلت عمل الفعل [الإيضاح ١٨٤] : « وإذا أضفته إلى المفعول جاز أنْ تنصبَ المعطوفَ عليه وتحملَه على المعنى كما قلتَ فى اسم الفاعل : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا ، وعلى هذا قوله : « مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا » ا هـ .

يعنى أن « الليانا » عطف على موضع الإفلاس لأن موضعه نصب لأنه مفعول فى المعنى .

(٤) فإنهم يقدرون ناصبًا ، يقول سيبويه فى كتابه ٨٦/١ : « وتقول فى هذا الباب هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو إذا أَشركتَ بين الآخِر والأول فى الجارّ ؛ لأنه ليس فى العربية شىء يعملُ فى حرف ويمتنعَ أنْ يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه ، وإن شئت نصبتَه على المعنى وتُضمر له ناصبًا ، فتقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا كأنه قال : ويَضربُ عمرًا ، أو وضاربٌ عمرًا » ا هـ وقد اختلف الناسُ فى فهم كلام سيبويه ، فمنهم من أخذ هذا على أنه عنده لا يجوز غيره ، وهو ابن أبى العافية ومن قال بقوله ، ومنهم من قال : إن مذهب سيبويه أن الوجهين جائزان — قاله ابن أبى الربيع فى البسيط ١٠٣٢/٢ ، ١٠٣٣ واستحسن أن يحمل كلامُ سيبويه على أن النصب بإضمار فعل » .

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ كَـ « مُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضْ »[(١)]

(وَيَتَعَيَّنُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ عَامِلٍ) بأن كان بمعنى الماضى (فَنَصْبُ)[(٢)] « الشَّمْس » فِى « وَجَاعِلِ الَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ »[(٣)] بِإِضْمَارِ

---

(١) يعنى أن تابع الاسم المجرور ، يجوز فيه الجرُّ والنصبُ ومثل بقوله : مبتغى جاهٍ ومالًا مَنْ نَهَض ، فعطف « مالا » بالنصب على موضع « جاه » لأن موضعها نصب على معنى : مبتغٍ جاهًا ، كما يجوز العطف بالجرّ على اللفظ فيقال : مبتغِي جاهٍ ومالٍ ـ وإعراب البيت واضح .

بقى أن نعرف تابع المنصوب فأقول : إذا كان التالى لذى الإعمال منصوبا ، فتابعه مثله منصوب فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا الآن أو غدا ، ولا يجوز : هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍ ، لأن لفظ المتبوع منصوب وموضعه موضع نصب ، فلا وجه لخفض التابع ، فلذلك لم ينصّ ابن مالك هنا على هذا الحكم ، وكأنه لا يرى خلافا فى هذه المسألة . ولكن أبا حيان نقل خلاف الكوفيين والبغداديين وردّ عليهم وذلك عند شرحه لهذا البيت من الألفية فى كتابه منهج السالك ص ٣٣٨ قال : « ... وفيما ذكر المصنف تفصيل وفى بعض مسائله خلاف ، فنقول : إذا أتبعت معمول اسم الفاعل الصالح للعمل ، فإما أن يكون منصوبا أو مخفوضا ، إن كان منصوبا كان التابع منصوبا ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا وعَمْرًا ، ولا يجوز فيه إلا النصب ، وأجاز الكوفيون والبغداديون خفض المعطوف ، فتقول : هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو ، على موضع زيد ؛ لأنه يكون مخفوضا ، وحملوا على ذلك قولَ امرئ القيس مستدلين به :

وظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بينِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ ، أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

فعطفوا « أو قديرٍ » على موضع « صفيفَ » لأنه يَجوز خفضه بإضافة اسم الفاعل الذى هو « مُنْضِج » إليه ، ولا حجة فى ذلك ، ولا فى كونه مجرورًا على الجوار ؛ لأن قبله مجرورًا وهو « شواء » إذا يمكن حملُه على تقدير « منضج » مضاف إلى « قدير » كأنه قال : أو منضج قدير ، فحذفه ، وجعله بمنزلة المثبت لتقدم ذكره ... »ا هـ .

(٢) فى خ ٣ ، ٤ « فَتَنْصِبُ » .

(٣) من الآية [٩٦] من سورة « الأنعام » [وينظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ٢٦٣] .

« جَعَلَ ») أى : بإضمار فعلٍ مناسب لمعنى الوصف (**لَاغَيْرُ**) أى : لا غيرُ الفعل يجوز إضمارُه ، فليس لك أنْ تجعلَها منصوبةً بإضمار وصف منون ؛ ولا بالعطف على المحلّ ؛ لأنَّ الوصفَ المذكور غيرُ عامل لكونه بمعنى الماضى (**إِلَّا إِنْ قُدِّرَ** ﴿ **جَاعِلُ** ﴾ **عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ**) فيجوز نصبُها بإضمار وصف مُنوَّنٍ ، أو بالعطف على محل « اللَّيْل » ؛ لأنَّ « جاعل » على هذا عاملٌ لكونه بمعنى « يجعل » .

وأما إذا كان اسمُ الفاعل بمعنى الاستمرار فى جميع الأزمنة ، ففى إضافته اعتباران :

أحدهما : أنها محضةٌ باعتبار معنى المضىّ فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفةً للمعرفة ولا يعمل .

وثانيهما : أنها غيرُ محضةٍ باعتبار معنى الحال أو الاستقبال ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ، ويعمل فيما أضيف إليه ــ قاله اليمنى فى شرح الكشاف[1] .

فعلى هذا يجوز أن تكون « الشمس » معطوفةً على محلِّ « الليل » باعتبار عَمَلِ « جاعل » فيه ؛ لصدقه على الحال والاستقبال .

وأن تكون منصوبةً بإضمار فعل ماضٍ باعتبار عدم عمله فيه ؛ لصدقه على الماضى وعلى هذا يُحْمَل تجويزُ الزمخشريِّ كونَ « الشمس » معطوفةً على محلّ « الليل »[2] .

« تَنْبِيه »[3] : إذا قُصِد باسم الفاعل معنى الثبوت عُومِلَ مُعاملةَ الصفةِ المشبهة

---

(١) والكتاب يُسمى : تحفة الأشراف فى كشف غوامض الكشاف للفاضل اليمنى ــ الجزء الأول منه محقق فى جامعة الأزهر ــ رسالة دكتوراه فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨١ م تحقيق د / إبراهيم عبد الحميد السيد .
وينظر تفسير الكشاف ٢/ ٥٠ .

(٢) أى : على اعتبار أن « جاعل » فى معنى الحال أو الاستقبال . [الكشاف ٢/ ٥٠]

(٣) هذا التنبيه بأكمله وبما فيه من عرض للمذاهب وبما فيه من الشواهد مرجعُه شرحا التسهيل لابن مالك ٣/١٠٣ : ١٠٤ ، وابن عقيل ٢/٢٢٢ : ٢٢٣ عند شرحهما لقول =

فى رفعِ السببىِّ ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، وجرِّه[١] بالإضافة .

وهو فى ذلك على ثلاثةِ أنواع :

[١/٢٣٥] / أحدها : ما يجوز ذلك فيه اتفاقًا ، وهو ما أخذ من فعلٍ قاصرٍ ، كـ « طاهر القلب » .

والثانى : ما يمتنع فيه ذلك اتفاقًا ، وهو ما يتعدّى لأكثر من واحد[٢] .

والثالث : ما اختُلِف فيه ، وهو ما يتعدّى لواحد ، فقال الأخفش بالجواز مطلقا ، وبعضهم بالمنع مطلقا ، وقال ابنُ عصفور ، وابنُ أبى الربيع : إنْ حُذف مفعوله اقتصارًا[٣] جَازَ ، وإلا امتنع ، وهو الصحيح الذى يشهد به القياس والاستعمال .

وشَرطَ ابنُ مالك فيه أمنَ اللَّبْس[٤] ، كقولك : « فلانٌ ظالمُ العبيد » أى أنَّ عبيدَهُ ظالمون[٥] ، وذلك إذا قلتَه ـ مَثَلًا ـ بعد قولِ القائل : « ليس عبيدُ فلانٍ

= التسهيل : « وإن قُصِدَ ثبوتُ معنى اسم الفاعل ، عومل معاملة الصفة المشبهة ، ولو كان من متعدّ إن أمن اللبسُ وفاقا للفارسىّ » ا هـ [وينظر أيضا الارتشاف ٢٥١/٣ ، وهمع الهوامع ١٠١/٢] .

(١) ضبطها الناسخ فى خ ٢ بالرفع هكذا « وجَرُّهُ » والصواب بالجرّ .

(٢) قال فى الارتشاف ٢٥١/٣ : « وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة ، فلا يجرى اسم فاعله ولا اسم مفعوله مجرى الصفة فى هذا الباب ، تقول : زيدٌ معط أبوه عمرًا درهما .... فلا يجوز : معطِ الأبَ عمرًا درهما ... وكذا المتعدى إلى ثلاثة » ا هـ .

(٣) أى : استغناءً عنه من غير دليل يدل عليه .

(٤) ينظر فى كل هذه المذاهب الخاصة بالنوع الثالث وهو ما يتعدى لواحد بنفسه : ارتشاف الضَّرب لأبى حيان ٢٥١/٣ : ٢٥٢ .

(٥) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ١٠٣/٣ : ١٠٤ .

ظالمين »[(١)] فحينئذ يجوز : « ظالمٌ العبيدُ » بالرفع ، و « ظالمٌ العبيدَ » بالنصب ، و « ظالمُ العبيدِ » بالجرّ ، كما في : « الحسن الوجهُ َِ » برفع الوجهِ ، ونصبه ، وخفضِه وشاهده من اللازم قولُ عبد الله بن رواحة :

تَبَارَكْتَ إِنِّى مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ ... وَإِنِّى إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعُ[(٢)] — ١٨٨

وشاهده من المتعدى لواحد قولُ الآخَر :

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَّامًا وَإِنْ ظُلِمَا ... وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا[(٣)] — ١٨٩

* * *

---

(١) وذلك حتى لا يلتبس المضاف للفاعل بالمضاف للمفعول ، فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة ، فلو قلتَ : زيدٌ راحمُ الأبناءِ ، بمعنى أن أبناءَه راحمون ، فإن كان المقام مقامَ مدح الأبناء جاز لدلالة المقام على الإضافة للفاعل ، وإلا لم يجز .

(٢) هذا البيت من الطويل لعبد الله بن رواحة — رضى الله عنه — كما فى شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٣ ، ١٠٤ والهمع ١٠١/٢ .

وجاءت كلمة الروى فى شرح التسهيل مرة « ضارع » ومرة « باخع » وفى الهمع : « راجع » والشاهد فيه : تائب النفس ، فإن « تائب » من تاب وهو غير متعد .

قال ابن مالك : ويكثر أَمنُ اللبس فى اسم فاعِل غير المتعدى ، فلذلك يسهل فيه الاستعمال المذكور » واستشهد ببيت ابن رواحة .

(٣) هذا البيت من البسيط ، لا يُعلم قائله ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٣ ، والارتشاف لأبى حيان ٢٥١/٣ ، [الصدر فقط] والمساعد فى شرح التسهيل لابن عقيل ٢١١/٢ ، والعينىّ ٦١٨/٣ ، والهمع ١٠١/٢ [الصدر فقط] والأشمونى ٢/ ٣٠٣ ، والدرر ١٣٦/٢ .

وروى : « وإن ظَلَمَا » « وإن حَرمَا » بالبناء للفاعل فيهما .

والشاهد فى قوله : ما الراحمُ القلب ، على أن « الراحم » اسمُ فاعل أضيف إلى فاعله ، وأمن فيه اللبس ، وقد حذف المفعول لأن رَحِم يتعدى لواحد وأصله : راحم قلبُه الناسَ ، فلما حذف المفعول اقتصارًا صار بذلك كاللازم .



(هَذَا بَابُ إِعْمَالِ اسْمِ الْمَفْعُولِ

وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَمَفْعُولِه) فخرج بقوله : ومفعوله ، ما عدا اسمَ المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث .

ويكون من الثلاثى المجرَّد (كَـ « **مَضْرُوب** » **وَ**) من المزيد فيه نحو (« **مُكْرَمٍ** » — بفتح الراء ، ومن الرباعيِّ المجرد كـ « مُدَحْرَج » ، ومن المزيد فيه كـ « مُتَدَحْرَج[1] .

(**وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِ الْمَفْعُولِ**) أى : الفعل المبنى للمفعول (**وَهُوَ كَاسْمِ الْفَاعِلِ فِى أَنَّهُ إِنْ كَانَ**) مقرونا (**بِـ** « **أَلْ** » ، **عَمِلَ مُطْلَقًا**) لِمَا تقدَّم من أنه واقع موقع الفعل ؛ لكونه صلة « أَلْ » والفعل يعمل مطلقا .

(**وَإِنْ كَانَ مُجَرَّدًا**) من « أَلْ » (**عَمِلَ بِشَرْطِ الاعْتِمَادِ**) على الاستفهام ، أو النفي ، أو المخبر عنه ، أو الموصوف ، أو ذى الحال ، (**وَ**) بشرط (**كَوْنِهِ لِلْحَالِ أَوْ الاسْتِقْبَالِ**) لا للماضى — كما مَرَّ فى اسم الفاعل حرفا بحرف .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ[2]
فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ للمفعول فِى ... مَعْنَاهُ[3] ....

---

(١) لو ذكر الصلة وقال : متدحْرَجٌ به ، لكان أوضح .

(٢ ، ٣) أى : كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط ، يثبت لاسم المفعول ، وقوله (بلا تفاضل) يعنى أنه لا يفضله اسمُ الفاعل فى شيء من أحكام هذا الباب ، بل يجرى مجراه فى كل حكم ، لكن لما كان فى هذا الكلام احْتِمَالٌ يُتَوَّهم منه أن اسمَ المفعول يجرى فى =

(تَقُولُ) فى المجرَّدِ من « أَلْ » ، المعتمد على المخبر عنه[١] : (« زَيْدٌ مُعْطًى أَبُوهُ دِرْهَما ، الْآنَ أَوْ غَدًا ») فـ « زيدٌ » مبتدأ ، و « مُعْطًى » خبره ، وهو اسم مفعول متعَدٍّ لاثنين ، و « أبوه » نائب الفاعل به[٢] ، وهو مفعوله الأول ، و « درهما » مفعوله الثانى (كَمَا تَقُولُ) فى الفعل المبنى للمفعول : (« زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا ») بلا فرق .

(وَتَقُولُ) فى المقرون بـ « أَلْ » (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِى) كما[٣] مثَّلَ الناظم[٤] ، وهو يحتمل الأزمنة الثلاثة (كَمَا تَقُولُ : « الَّذِى / يُعْطَى ») إن أردتَ الحال أو الاستقبال (« أَوْ أُعْطِىَ ») إن أردتَ الماضى (فَـ « الْمُعْطَى » مُبْتَدأٌ) وهو متعدٍّ لاثنين (وَمَفْعُولُه الْأَوَّلُ) القائم مقام الفاعل ، ضميرٌ (مُسْتَتِرٌ) فيه (عَائِدٌ إِلَى « أَلْ ») الموصولة به (وَ « كَفَافًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ ، وَ) جملة (« يَكْتَفِى ») من الفعل والفاعل (خَبَرُ) المبتدإ .

[٢٣٥/ب]

= كلّ شيء مجراه ، فيرفع الفاعل ، وينصب المفعولات كلّها ، وذلك غير صحيح ، حرر ذلك وبيّن أن حكمَه حكم فعله المبنىّ للمفعول لا حكم المبنىّ للفاعل فقال : (فهو كفعل صيغَ للمفعول فى معناه) فهو جار مجرى اسم الفاعل مع مراعاة بنائه للمفعول ــ وقوله (فى معناه) يعنى به أن اسم المفعول مثل الفعل المبنىّ للمفعول فى معناه لا فى لفظه ، فيعطى كل منهما من الأحكام اللفظية ما يقتضيه .

« فهو » الفاء فاء الفصيحة « هو » مبتدأ « كفعلٍ » متعلق بمحذوف خبر « صِيغَ » فعل ماضٍ مبنىّ للمفعول ، والجملة صفة لفعل « للمفعول » متعلق بصيغ « فى معناه » متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه .

(١) انفردت خ ٢ بزيادة « أو الموصوف ، أو ذى الحال » ولا داعى لهذه الزيادة ، لأنها لا تتناسب مع ما بعدها .

(٢) « به » أى : باسم المفعول وهو « مُعْطًى » .

(٣) فى خ ٣ « فيما » .

(٤) وذلك فى قوله :

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُول فِى مَعْنَاهُ كَـ « الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِى »

(وَيَنْفَرِدُ اسْمُ الْمَفْعُولِ) المتعدِّى إلى واحدٍ ــ إذا أريد به معنى الثبوت ــ عن اسم المفعول المراد به الحدوث ، كما انفرد اسم الفاعل المرادُ به الثبوت ، (عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ) المراد به الحدوث (بِجَوَازِ) معاملته معامة الصفة المشبهة .

قال فى التسهيل ، فى آخر باب الصفة المشبهة ، وإن قُصِد ثبوت معنى اسم الفاعل ، عومل معاملةَ الصفة المشبهة ، والأصَحُّ أن يُجْعَل اسمُ المفعول المتعدِّى إلى واحدٍ من هذا الباب ــ انتهى ـ(١)

يعنى بابَ الصفة المشبهة ، وتقدم الكلامُ على اسم الفاعل مستوفًى ، قُبيل هذا الباب .

فأما اسمُ المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة ، فإنه يَرْفَع السببىَّ على الفاعلية ، على ما يقتضيه حالُ الصفة المشبهة ، لا على النيابة عن الفاعل ، كما يقتضيه حال اسم المفعول ــ قاله الموضح فى الحواشى ، ومن خطه نقلتُ ــ وعقَّبه بقوله : ويُسْأَل هنا فيقال : هلَّا قيل بأنَّ الرفعَ ليس على أنَّ الصفةَ مشبهةٌ بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول ؟ ــ انتهى ــ ويجابُ بأنَّ حالَ اسم المفعول إنما يُرَاعَى إذا أريد به معنى الحدوث ، وأما إذا أريد به معنى الثبوت ، فإنه يَرْفعُ السببىَّ على الفاعلية ، وينصبه على التشبية بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويُجَرُّ بالإضافة ، وعلى ذلك جاءت الشواهد(٢) .

فمن شواهد الرفع قوله :

= و « الكفاف » ما يكفي الإنسان من غير إسراف ، وحقيقته : ما كفَّ عن الناس أى : أغنى عنهم وعن اللجوء إليهم .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٣ .
وقال فى المصدر نفسه ص ١٠٤ « وقد أغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ، وهو يجرى مجراها مطلقا إن كان مصوغا من متعدٍّ إلى واحد ... » ا هـ .

(٢) هذه الشواهد الثلاثة التى أتى بها الشيخ خالد ، قدّم لها ابنُ مالك فى التسهيل ١٠٥/٣ =

بِثَوْبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ ــ بِمَاهَاهُنَا ــ رَأْسُ[1] ــ ١٩٠

ومن شواهد هذا النصب قوله :

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَنَاتِهَا[2] ــ ١٩١

ومن شواهد الجرّ :

تَمَنَّى لَقَائِى الجَوْنُ مَغْرُورُ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَآنِى ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرَّدَا[3] ــ ١٩٢

= بقوله : « وأقلّ مسائل الصفة المشبهة استعمالا نحو : « حَسَنُ وَجْهِه » و « حَسَنٌ وَجْهَه » و « حَسَنٌ وَجْهٌ » ولها مع ذلك نظائر من اسم المفعول ، فنظير : حَسَنُ وجْهِه قول الشاعر : تمنَّى لقائىَ الجَوْنُ مغرورَ نَفْسه .

ونظير حَسَنٌ وَجْهَه قول الشاعر : لو صُنْتَ طرفك ... إلخ .

ونظير حَسَنٌ وَجْهٌ قول الآخر : بثوب ودينار ... إلخ » اهـ فأتى بشاهد الجرّ أولا ، ثم بشاهد النصب ، ثم بشاهد الرفع .

(١) هذا البيت من الطويل ، لا يُعرف قائله ، جاء فى شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٣ ، ١٠٥ ، والمساعد ٢١٨/٢ ، والهمع ٩٩/٢ ، ١٠١ ، والدرر ١٣٣/٢ ، ١٣٤ .
والشاهد فى قوله : مرفوعٌ ــ بما هاهنا ــ رأسُ ، على أنّ اسمَ المفعول المتعدى إلى واحد أجرى مجرى الصفة المشبَّهه ، و « رأسُ » مرفوع به . فهو نظير ، حَسَنٌ وَجْهٌ .

(٢) هذا البيت من الكامل لعَمْرو بن لجأ التيميّ فى الدرر ١٣٤/٢ ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٣ ، والمساعد ٢١٨/٢ ، والهمع ١٠١/٢ [العجز فقط] .
قال فى الدرر ١٣٥/٢ : « الشاهد فى قوله : « مجلوةً وجناتِها » فمجلُوّة : اسم مفعول ، فلما جاء بمعنى الثبوت والدوام صار صفة مشبهة ... ونصب « وجناتِها » على التشبيه بالمفعول به ــ وقد نسب العينى الأبيات التى منها الشاهد لعمرو بن لحأ التيميّ ــ بالحاء المهملة ــ وفى شواهد العربية : لجأ بالجيم » اهـ .
والوَجَنَات : جمع وجنة ، وهى ما ارتفع من الخدّ .

(٣) هذا البيت من الطويل ورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٣ ، والهمع [الصدر فقط] والدرر ١٣٥/٢ .
« الجونُ » عَلَمٌ على شخص فاعل تمنى ، وهو فى اللغة يطلق على الأبيض والأسود لأنه

فجواز (**إِضَافَتِهِ إِلَى مَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِهِ فِي الْمَعْنَى**) مسبوق بالنصب (**وَذَلِكَ بَعْدَ تَحْوِيلِ الْإِسْنَادِ عَنْهُ إِلَى ضَمِيرٍ رَاجِعٍ لِلْمَوْصُوفِ**) باسمِ المفعول (**وَنَصْبِ الاسْمِ**) المرفوع به (**عَلَى التَّشْبِيهِ**) بالمفعول[(١)] ، إذْ لا يصحُّ إضافة الوصف لمرفوعه ؛ لأنه عينُه فى المعنى ، فيلزم إضافة الشىء إلى نفسه ، ولا يصحّ حذفُه لعدم الاستغناء عنه ، فلم يبق طريقٌ إلى إضافته لمرفوعه إلَّا بأنْ يُحَوَّلَ الإسنادُ عنه إلى ضمير يعودُ إلى صاحب الوصف ، ثم يُنْصَبُ المرفوعُ المحوَّلُ عنه الإسنادُ ؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه / الفضلة ؛ لِاستغناءِ الوصف عنه بضمير الموصوف ، فَيَنْتَصِبُ انتصابَها ، ثم يُجَرُّ بالإضافة فرارًا من قُبْح إجراء وصف المتعدِّى لواحد مُجْرَى وصف المتعدِّى لاثنين . [٢٣٦/أ]

وإلى ذلك يُشيرُ قولُ النظم :

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى ، كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ[(٢)]

والأصل أنك (**تَقُولُ** : « **الْوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ** ») بالرفع (**ثُمَّ**) تُحَوِّل الإسناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه ، وهو الهاء ، فيستتر فى « محمود »

= من الأضداد ، و « عَرَّدَ » الرجلُ إذا فرَّ .
والشاهد فيه أنه أجرى اسم المفعول وهو « مغرور » مجرى الصفة المشبهة لدلالته على الثبوت والدوام وأضافه إلى معموله المضاف إلى ضمير الموصوف ـــ وهو بذلك نظير : حَسَنُ وَجْهِه ـــ بالجرّ .

(١) فى خ ٤ بالمفعولية .

(٢) « ذا » اسم إشارة ، والمشار إليه : اسم المفعول ـــ و « ذا » نائب فاعل يضاف « إلى اسمٍ » جار ومجرور متعلق بيضاف ، « مرتفع » نعت لاسم « معنى » تمييز ، أو منصوب على نزع الخافض « كمحمود » الكاف اسم بمعنى « مثل » خبر لمبتدإ محذوف ، أى : وذلك مثل « محمود » خبر مقدم « المقاصد » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لمرفوعه فى المعنى « الورع » مبتدأ مؤخر .

ويعوض منه « أَلْ » على رأى الكوفيين فتنصبُه و (**تَقُولُ** : **الْوَرِعُ مَحْمُودٌ الْمَقَاصِدَ** » **بِالنَّصْبِ** ، **ثُمَّ**) بعد أن تنصبَ « المقاصدَ » تجرُّها و (**تَقُولُ** : « **الْوَرِعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ** » **بِالْجَرِّ**) بعد ثلاثة أعمال .

وقد تبين أن هذه الأوجه أصلُها الرفع ، وهو دونَها فى المعنى ، ويتفرعُ عنه النصبُ ، ويتفرَّعُ عن النصبِ الجرُّ[١] .

* * *

---

(١) ويمكن أن يُفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق ، فيقال : « وردنا مَنْهَلًا عَسَلًا مَاؤُه » وعسلَ الماءِ .. على تأويل عسل بحُلْو ، ومنه قول الشاعر :

فراشَةُ الحِلْمِ ، فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وإنْ يُطْلَبْ نَدَاهُ فكلبٌ دونَه الكلبُ

فعامل « فراشة » و « فرعون » معاملَة طائش ومُهْلِك .

ومنه قول الآخر :

فلولا اللهُ والمُهْرُ المفَدَّى لُأبتَ وأنت غِربالُ الإهابِ

فعامل غربال معاملة مُثَقَّب ، فأجراه مجرى الصفة المشبهة فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى وهو « الإهاب » ولو رفع بها أو نصب جاز .

وأكثر ما يجيء هذا الاستعمال فى النسب نحو مررت برجلٍ قُرَشِيٍّ أبوه ، وإن أضفت قلت : قرشِيّ الأَبِ لأنه فى معنى منتسب .

[ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٥/٣ ، والمساعد ٢٢٣/٢ : ٢٢٤] .

(هـذَا بَابُ أَبْنِيَةِ مصَادِرِ) الْفِعْلِ (الثَّلَاثِىِّ) الْمُجَرَّدِ

(اعْلَمْ أَنَّ لِلْفِعْلِ الثُّلَاثِىِّ) الْمُجَرَّدِ (ثَلَاثَةَ أَوْزَانٍ) لا رابع لها :

(« فَعَلَ » — بِالْفَتْحِ —) فى عينه (وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًا[1] كـ « ضَرَبَهُ ») فإنه متعدٍّ إلى الهاء المتصلة به (وَقَاصِرًا ، كَـ « قَعَدَ ») .

وَ « فَعِلَ » — بِالْكَسْرِ —) فى عينه (وَيَكُونُ قاصِرًا ، كَـ « سَلِمَ ») — بكسر اللام — (وَمُتَعَدِّيًا ، كَـ « عَلِمَهُ ») فإنه متعدٍّ إلى الهاء ، ولو مَثَّل بـ « فهمه » كان أولى لما سيأتى . وقدم الغالب فى المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما .

(وَ « فَعُلَ » — بِالضَّمِّ —) فى عينه (وَلَا يَكُونُ إِلَّا قَاصِرًا) ولا يتعدَّى إلا بتضمين ، أو تحويل (كَـ « ظَرُفَ ») — بضم الراء — .

(فَأَمَّا « فَعَلَ ») المفتوحُ العين (وَ « فَعِلَ ») المكسورُ العين (الْمُتَعَدِّيَانِ ، فَقِيَاسُ مَصْدَرِهِمَا « الْفَعْلُ ») — بفتح الفاء وسكون العين —

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

« فَعْلٌ » قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ[2] ....

---

(١) فى خ ٢ بزيادة « لواحد » مع أن هذه الكلمة مضروب عليها بالقلم فى النسخة التى كتبها الشيخ .

(٢) « فَعْلٌ » مبتدأ والذى سوّغ الابتداء بالنكرة ، أنه مراد به لفظ « فَعْل » المذكور ؛ فهو من قبيل الأعلام « قياسُ مصدرِ » قياسُ : خبر المبتدإ ، ومصدر : مضاف إليه ، مصدر مضاف و « المعدّى » مضاف إليه ، وأصل المعدّى أنه نعت لمحذوف ، أى : مصدر =

والمراد بالقياس ــ هنا ــ[(١)] أنه إذا ورد شىء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره ؛ فإنك تقيسُه على هذا ، لا أنك تقيسُ مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه[(٢)] والأخفش والجمهور .

(**فَالْأَوَّل**) وهو « فَعَل » ــ المفتوح العين المتعدِّى ــ يشمل الصحيحَ ، والمعتلَّ بالفاءِ ، أو العينِ ، أو اللام ، والمضاعَف ، والمهموزَ[(٣)] :

فالمهموزُ (كَـ « **الْأَكْلِ** ») مصدر « أَكَلَ » (وَ) الصحيحُ نحو (« **الضَّرْبِ** ») مصدر « ضَرَب » (وَ) المضاعفُ : نحو (« **الرَّدِّ** ») مصدر « رَدَّ » ، ومعتلّ الفاء : كـ « الوَعْد » مصدر « وعَدَ » ومعتلّ العين : كـ « البَيْع » مصدر « بَاعَ » ومعتلُّ اللام : كَـ « الرَّمْيِ » مصدر « رَمَى »

= الفعل المعدَّى « من ذى ثلاثة » من ذى : جارّ ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدّى « ثلاثة » مضاف إليه و« مِنْ » للتبعيض .

(١) من قوله : والمراد بالقياس هنا ... إلى آخر العبارة : نقلها الأشمونى بنصها فى كتابه شرح الألفية ٣٠٤/٢ .

(٢) وذلك قوله : « ولكنّ الأكثر يقاسُ عليه » [كتاب سيبويه ٢١٥/٢] وتبعه ابن مالك ولما كانت مصادر الثلاثى على أوزان شتى مع التفاوت بينها فى الكثرة والقلة والندرة والشذوذ أدى ذلك إلى اختلاف الصرفيين فى القياسية والسماعية ، ورأى بعضُهم عدمَ القياس على (فَعْل) الذى اعتبره الجمهور قياسًا للفعلين (فَعَل وفَعِل) المتعديين والتزم السماعية قال السيوطي فى همع الهوامع ١٦٧/٢ : « ومنع ابن جَوْدر قياسهما ــ أى : مصدر فَعَل وفَعِل ، فقال : لا يدرك مصادر الفعل الثلاثىّ إلا بالسماع ، فلا يقاسُ على « فَعْل » ولو عدم السماع » اهـ ولا يخفى ما يستلزمه هذا المذهب من العنت ؛ لكثرة موادّ هذين الفعلين فى الكلام ، ولهذا عوّل الجمهور على القياس فيهما اكتفاء بغلبة هذا المصدر للفعلين كما هو رأيهم فى باقى المصادر لباقى الأفعال فقد جعلوا كثرة استعمال بناء أىّ مصدر لأى فعل مصححة للقياس عليه .
[ينظر مصادر الثلاثى فى شرح الكافية للرضى ١٥١/١ : ١٦٣] .

(٣) فى خ ٢ ضبطت : « والمضاعفِ والمهموزِ » بالجرّ ، خطأ من الناسخ .

(**وَالثَّانِى**) وهو « فَعِلَ » ـــ المكسور العين المتعدِّى كذلك :

فالصحيحُ : (كَـ « **الْفَهْمِ** ») مصدر « فَهِمَ » (وَ « **اللَّثْمِ** ») مصدر « لَثِمَ » (وَ) مهموزُ الفاء : نحو (« **الْأَمْنِ** ») مصدر « أَمِنَ » والمضاعَفُ : نحو « الْمَسِّ » ومعتلُّ الفاء : كالوَطْئ ، ومعتلُّ العين : نحو « الْخَوْف » ومعتلُّ اللام : نحو « الفَنْى » يقال : فَنِىَ خِبَاءَه فَنْيًا لزمه ، وأطلق ذلك[١] تبعا لسيبويه[٢] والأخفش .

وقيده ابنُ مالك فى التسهيل بأنْ يُفهِم عملا بالفم نحو « شَرِب شَرْبًا ، ولَقِم لَقْمًا[٣] .

---

(١) قوله : وأطلق ذلك ، ثم قوله بعدُ : وقيده ابنُ مالك ، يوحى بأنّ الذى أطلق هو ابنُ هشام مع أن الذى أطلق هو ابن مالك فى الألفية عندما قال :

* فَعْلٌ قياسُ مصدرِ المعدَّى مـــن ذى ثلاثـــةٍ *

واستقامة العبارة بأن تكون : وأطلق ابن مالك هنا وقيّده فى التسهيل ... إلخ .

(٢) نعم سيبويه أطلق ولم يقيد إلا أنَّ أمثلتَه كلَّها مما يُفهِم عَمَلًا بالفم : قال فى كتابه ٢/٢١٤ : « وأما فَعِلَ يَفْعَل ومصدرُه والاسمُ فهو : لَحِسَه يَلْحَسُه لَحْسًا ، وهو لاحسٌ ، ولَقِمَه يَلْقَمُه لَقْمًا ، وهو لَاقِمٌ ـــ وَشَرِبَهُ يَشْرَبُهُ شَرْبًا وهو شارِبٌ ـــ ومَلِجَهُ يَمْلُجُه مَلْجًا وهو مَالِجٌ » اهـ وفى المصباح : (مَلِجَ) الصبىُّ أمَّه ملْجًا من باب قتل ومَلِجَ يَمْلَجُ من باب تَعِبَ لغة ـــ رضعها .

(٣) ونصّ عبارته : « مصادر الثلاثىّ مقيسة وغير مقيسة ، فمن المقيسة « فَعْل » لِفَعَل المتعدى ، كأكل أَكْلا ، وجَمَع جَمْعًا ... ولِفَعِل مقيَّدًا بدلالته على عمل بالفم كَلَقِمَ لَقْمًا ، ولَسِبَ لَسْبًا ، وسَرِط سَرْطا ، وزَرِدَ زَرْدًا ، ولَهِمَ لَهْمًا ، ولَثِمَ لَثْمًا ، وبَلِعَ بَلْعًا ، وقَضِمَ قَضْمًا ، وخَضِم خَضْمًا ، وعَضَّ عَضًّا ، ومَصَّ مَصًّا ، وسَفَّ سَفًّا » اهـ [شرح التسهيل ٣/٤٧١] .

لَسِبَ العسلَ لعقه ، والسَّرط البَلْع ، ولَهِمَه ابتلعه ، والقَضْم أكل بأطراف الأسنان والخَضَمْ : الأكل ، أو بأقصى الأضراس ، أو ملء الفم بالمأكول أو خاص بالرطب كالقثاء .

[٢٣٦/ب] / (وَأَمَّا « فَعِلَ » ــ المكسور العين ــ (الْقَاصِرُ ، فَقِيَاسُ مَصْدَرِهِ « الْفَعَلُ ») ــ بفتح الفاء والعين ــ وإليه أشار الناظم بقوله :

وَ « فَعِلَ » اللَّازِمُ ، بَابُهُ « فَعَلْ »[(١)] ....

ويكون فى الصحيح ، والمهموز ، والمعتلّ بأنواعه ، والمضاعف .

فالصحيح : (كَـ « الْفَرَحِ ») مصدر « فَرِح » والمهموز نحو (« الْأَشَرِ ») مصدر « أَشِر » ومعتلّ الفاء كـ « الوَجَع » ، ومعتلّ العين كـ « العَوَر » ، (وَ) معتل اللام نحو (« الْجَوَى ») (وَ) المضاعف نحو (« الشَّلَلِ ») مصدر « شَلِلَ » (إلاَّ إنْ دَلَّ) فِعْلُ القاصرِ (عَلَى حِرْفَةٍ ، أَوْ وِلَايَةٍ فَقِيَاسُهُ « الْفِعَالَةُ ») ــ بكسر الفاء (كَـ « وَلِيَ » عَلَيْهِمْ « وِلَايَةً ») وعَدَّاه بـ « عَلَى » لتصحيح التمثيل ، أما إذا تَعَدَّى بنفسه نحو « وَلِىَ أمرَهم » فلا ؛ لأنّ الكلامَ فى القاصر ، لا فى المتعدّى .

ولم يُمَثِّل للحرفة[(٢)] استغناءً بتمثيل « الوِلَاية » ؛ لأَنَّ الولاياتِ فى معنى الحِرَف ، لكنَّه لم يكتفِ بذلك فى « فَعَل » « المفتوح ، بل مَثَّل لهما ــ كما ــ سيأتى .

وبَقِىَ عليه أنْ يقولَ : وإلَّا إنْ دلَّ على لونٍ ، فقياسُه « فُعْلَة » كـ « الْحُمْرَةِ » وَ « السُّمْرَةِ » و « الْأُدْمَة » .

وقال ابنُ الحاجّ[(٣)] : إنْ كان علاجًا ووصفُه على « فَاعِل » فقياسُ مصدره

---

(١) « فَعِلَ » مبتدأ أول ، « اللازم » نعته « بابُه » مبتدأ ثانٍ ومضاف إليه « فَعَل » خبر المبتدإ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول .

(٢) فى حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٣٠٥ « قوله : ولم يمثل للأول ــ يعنى : الحرفة ــ أى : لعدم سماع مثال يخصه ، أو استغناء بتمثيل الولاية ، فإن الولايات فى معنى الحِرَف » اهـ .

(٣) وهو أبو العباس أحمد بن محمد أحمد الأزدىّ الأشبيلىّ المتوفى سنة ٦٤٧ هـ [سبق] وله =

« الفُعُولُ » نحو « القُدُومُ » و « الأُزُوفُ » و « العُسُولُ » و « الصُّعُودُ » مصادر « قَدِمَ » من السفر ، و « أَزِفَ » الشئُ ، و « عَسِلَ » بالشىء ، أى : لَزِمه ، ولَصِقَ به وَ « صَعِدَ » فى الجبل ، قال : وهذا مقتضى قولِ سيبويه ، وقد غَفَل عنه أكثرُهم — انتهى —[1] .

(**وَأَمَّا « فَعَلَ »** — المفتوح العين — (**الْقَاصِرُ ، فَقِيَاسُ مَصْدَرِهِ « الْفُعُولُ »**) — بضم الفاء والعين — (**كَالْقُعُودِ ، وَالْجُلُوسِ ، وَالْخُرُوجِ**) والدّخولِ ، وفى انقياسه[2] ثلاثة مذاهب ، ثالثها : أنه ينقاس فيما لم يُسْمَع — وهو الصحيح — وإليه يُشير قولُ النظم :

و « فَعَلَ » اللّازِمُ مِثْلَ « قَعَدَا » لَهُ « فُعُولٌ » بِاطِّرادٍ[3] ....

وقال ابنُ الحاج : يقلّ فى معتلّ العين كـ « غَارَ ، وسَارَ ، وغَابَ ، وآبَ » وإنما يَفِرُّون من ذلك إلى « الْفَعْلِ » كالصَّوْمِ ، والعَوْدِ ، والأَوْبِ ، والْخَيْمِ — وهو

= فى النحو إملاء على كتاب سيبويه ، وشرح للإيضاح .

(١) ينظر كلامُه هذا فى التذييل والتكميل ٥/ ورقة ٥ ب والارتشاف ٢٢٤/١ ، ودراسة عن ابن الحاج للدكتور حسن الشاعر ص ١٠٠ .
وقول ابن الحاج : « هو مقتضى قول سيبويه » يعنى بذلك قولَ سيبويه فى كتابه ٢١٤/٢ : « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعول ، وذلك : لَزِمَه لُزُومًا ، ونَهِكَهُ نُهُوكًا » ا هـ وبقى أيضا أن يقال : وإلا فإن دلّ على معنًى ثابت فقياسه « فُعُولة » كيُبُوسَة ورُطُوبة فى : يَبِسَ ، ورَطِبَ . [ينظر سيبويه ٢٢٣/٢] .

(٢) فى خ ٣ « فى اقتباسه » تحريف .

(٣) « وفَعَلَ » مبتدأ أوّل ، « اللازم » صفته ، « مثلَ قَعَدَا » مثلَ : بالنصب حال وهو مضاف ، و « قعدا » مضاف إليه مقصود لفظه والألف للإطلاق ، « له » خبرٌ مقدم ، « فُعُولٌ » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدإ الأول « باطراد » فى موضع الحال من الضمير المستكن فى « له » .

الْجُبْن ـ والحَيْض ، والْغَيْم ـ انتهى[(١)] ـ

(**إِلَّا إِنْ دَلَّ عَلَى امْتِنَاعٍ ، فَقِيَاسُ مَصْدَرِهِ « الْفِعَالُ »**) ـ بكسر الفاء ـ (**كَالْإِبَاءِ**) مصدر « أَبَى » (**وَالنِّفَارِ**) مصدر « نَفَرَ » (**وَالْجِمَاحِ**) مصدر « جَمَحَ » (**وَالْإِبَاقِ**) مصدر « أَبَقَ » ـ واعترض « الإباءُ » بأنه متعدٍّ ، تقول : « أبيتُ الشيءَ » إذا كرهته ، والكلامُ فى اللازم .

(**أَوْ**) دَلّ (**عَلَى تَقَلُّبٍ**) واهتزاز (**فَقِيَاسُ مَصْدَرِهِ « الْفَعَلَانُ »**) ـ بفتح الفاء والعين ـ (**كَالْجَوَلَانِ**) مصدر « جَالَ » (**وَالْغَلَيَانِ**) مصدر « غَلَى » .

(**أَوْ**) دَلَّ (**عَلَى دَاءٍ**) ـ بالمدّ ـ (**فَقِيَاسُهُ « الْفُعَالُ »**) ـ بضم الفاء ـ (**كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً**) .

(**أَوْ**) دلَّ (**عَلَى سَيْرٍ فَقِيَاسُهُ « الْفَعِيلُ »**) ـ بفتح الفاء ـ (**كَالرَّحِيلِ**)

---

(١) قول ابن الحاج هذا مختصر من كلام طويل له ذكره أبو حيان فى التذييل والتكميل ٥/ ورقة ٥ ب ، ١٦ وأنا أعتبر أن هذا الاختصار أدّى إلى أن يجىء النص مبتورا ، فإن ابن الحاج ذكر أنهم فى معتل العين يفرّون إلى « فَعْل » نحو : صام صَوْمًا ... وإلى « فِعَال » نحو : عاد فى الشىء عيادًا أى : دخل ، وآب إيابًا ، وقام قيامًا ، وعاذ عياذًا ، وصام صيامًا ، وصاح صياحًا ، وناح نياحًا ، وغاب غيابًا ثم قال : وقد يستثقلونه ـ يعنى فُعُولًا ـ فى المعتل اللام .. فيفرون منه إلى « فِعَال » نحو : أتت الماشية إتاءً ـ وإلى (فَعَال) نحو : نما الشىءُ نماء وبدا لى الأمر بَداء . وصفا صَفَاء ، وإلى « فَعْل » نحو : مشى مشيا ، وجَرَى جريا ... (فعُول) فى هذين النوعين وهما المعتل العين والمعتل اللامَ قليل ، والكثير ما أصَّلْت لك وهو الذى ينبغى أن يقاس عليه عند عدم السماع و (فَعْل) فيهما عندى أولى من فِعَال وفَعَال ، لأنه الأصل لمصدر الثلاثىّ ... » اهـ . وما قاله ابن الحاج فى معتل العين وأنهم يفرون منه إلى « الفعْل » نحو صام صوما وآب أوبًا ، موافق لكلام ابن مالك فى شرح العمدة ٢/٧١٥ ونصه : « وإذا لم يُرد بـ (فَعَل) معنى من المعانى المذكورة ، وهو غير متعدٍّ ، فمصدره القياسىّ على (فعول) بشرط =

مصدر « رَحَلَ » (وَ« الذَّمِيلِ »)[1] مصدر « ذَمَلَ » .

(أَوْ) دَلَّ (عَلَى صَوْتٍ ، فَقِيَاسُهُ « الْفُعَالُ ») ــ بضم الفاء ــ (أَوِ « الْفَعِيلُ ») ــ بفتح الفاء ــ فالأول : (كَالصُّرَاخِ) مصدر / « صَرَخَ » [٢٣٧/أ]

(وَ) الثانى : نحو (الصَّهِيلِ) مصدر : صَهَلَ الفرسُ ، (وَالنَّهِيقِ) مصدر : نَهَقَ الحمارُ (وَالزَّئِيرِ) ــ بالزاى ، فهمزة مكسورة ــ مصدر : زَأَرَ الأسدُ .

وإلى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله :

مَالَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا « فِعَالَا » ....

الأبيات الثلاثة[2] .

(أَوْ) دَلَّ (عَلَى حِرْفَةٍ ، أَوْ وِلَايَةٍ ، فَقِيَاسُهُ « الْفِعَالَةُ ») ــ بكسر الفاء ــ فالحِرْفَةُ : (كَتَجَرَ) فى المال (تِجَارَةً) ــ بالمثناة الفوقانية أَوَّله ــ وليس منه « نَجَرَ » الخشبَ بالقدوم نِجارَةً[3] ــ بكسر النون ــ (وَخَاطَ) الثوبَ (خِيَاطَةً) لأنهما متعدِّيان ، والكلامُ فى القاصر .

= صحة عينة » اهـ .

(١) « الذّميل » ــ بالذال المعجمة ــ ضرب من سير الإبل ، فإذا ارتفع عن ذلك فهو الرسيم .

(٢) وهى :

مَالَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا ... أَوْ فَعَلَانًا فَادْرِ أَوْ فُعَالَا
فَأَوَّلٌ لِذِى امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّا فُعَالٌ ، أَوْ لِصَوْتٍ ، وَشَمِلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

(٣) قوله : « وليس منه نَجَر إلى آخره » قال يس : فيه تنكيت على المصنف فى تمثيله بـ « خاطَ » وجعل الكلام على « نجر » توطئة له ، ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف » اهـ [حاشيته على التصريح ٧٤/٢] .

وَالْوِلَايَةُ : نحو « أَمَر » عليهم إمارةً ، إذا حَكَم (**وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَصْلَحَ**) و « عَرَفَ » على القوم عِرافةً ، إذا تكلّم عليهم و « أَبَلَ » إبَالةً ، إذا قام بمصالح الإبل .

وذكر ابن عصفور أن « فِعَالَة » مقيسٌ فى الولايات والصّنائع[1] .

والحاصل أنّ « فَعَلَ » القاصِرَ ، يطّرِد فى مصدره « فُعُول » إلا فى هذه المعانى السبعة ، وهى : الامتناعُ ، والتقلُّبُ ، والدّاءُ ، والصوتُ ، والسيرُ ، والحِرْفةُ ، والوِلَايةُ[2] والغالبُ فى الامتناعِ « فِعَال » ، وفى التقلب « فَعَلَان » وفى الداء « فُعَال » وفى الصوت « فُعَال » أو « فَعِيل » وقد يجتمعان ، نحو : نَعَقَ نُعَاقًا ، ونَعِيقًا ، وقد ينفردُ « فُعَال » نحو : نَغَم نُغَامًا[3] ، وقد ينفردُ « فَعِيل » نحو : صَهَلَ صَهِيلًا ، واطّرد انفرادُ « فُعَال » فى الرُّغاء[4] ، و « فَعِيل » فى السَّيْر ، واطّرد فى الولايات والحِرَف « فِعَالة » .

(**وَأَمَّا** « **فَعُلَ** » ـــ **بالضَّمّ** ـــ) فى عينه (**فَقِيَاسُ مَصْدَرِهِ** « **الْفُعُولَةُ** ») ـــ بضمّ الفاء ، (**كَ**) الصُّهُوبَةِ ، مصدر « صَهُبَ الشَّعْرُ يَصْهُبُ ، إذا احْمَرّ حُمْرةً صافية[5] وَ (**الصُّعُوبَةِ**) مصدرُ « صَعُبَ » ضِدّ « سَهُلَ » (**وَالسُّهُولَةِ**) مصدر

---

(١) وذلك فى كتابه المقرّب ١٣١/٢ فقد قال : وفِعَالة فى الولاية والصناعة ، نحو : الإمارة ، والخِلافة ، والخياطة ، والتجارة » اهـ .

(٢) والخمسة الأولى ذكرها ابنُ مالك فى الأبيات الثلاثة المذكورة ، وأما الحرفة ، والولاية فذكرهما ابنُ هشام .

(٣) « نَغَم » تَكلّم بكلام خفىّ ، والنغمة : جَرْس الكلام وحُسْن الصوت فى القراءة [المصباح « نغم »] .

(٤) فى المصباح (رغو) : « والرُّغاء وزان غُرَاب صوت البعير ، ورَغت الناقة ترغو صوّتت فهى راغية » .

(٥) هكذا المعنى فى المصباح مادة (صَهُبَ) .

« سَهُلَ » الأمرُ (**وَالعُذُوبَةِ**) مصدر « عَذُبَ » الماءُ (**وَالْمُلُوحَةِ**) مصدر « مَلُحَ » .

(**وَالْفَعَالَةُ**) ــ بفتح الفاء (**كَالْبَلَاغَةِ**) مصدر « بَلُغَ » (**وَالْفَصَاحَةِ**) مصدر « فَصُحَ » (**وَالصَّرَاحَةِ**) ــ بمهملتين ــ مصدر « صَرُحَ » .

وإلى ذلك يشير قول النظم .

« فُعُولَةٌ » فَعَالَةٌ » لِـ « فَعُلَا[(١)] ....

(**وَمَا جَاءَ مُخَالِفًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ**) من المصادر القياسية (**فَبَابُهُ**) السماعُ .

وهو معنى قول النظم :

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَـا مَضَى فَبَابُهُ (**النَّقْلُ**)[(٢)] ....

وأراد بذلك أَنَّهُ يُنقَل ، ولا يُقَاسُ عليه (**كَقَوْلِهِمْ فِي « فَعَلَ »**) المفتوح العين (**الْمُتَعَدِّى : جَحَدَهُ جُحُودًا ، وَشَكَرَهُ شُكُورًا ، وَشُكْرَانًا**) والقياس : جحْدًا ، وشُكْرًا (**وَقَالُوا « جَحْدًا » عَلَى الْقِيَاسِ**) .

---

(١) جَعَل ابنُ ملك لفَعُل وزنين هما : فُعُولة ، وفَعَالة ، أما ابن يعيش فى شرح المفصل ٤٦/٦ فجعلها ثلاثة يكثر فيها وهى : فَعَال ، كجَمَال وبهاء ، و «فَعَالة » كشَنَاعة ، ووَسَامة ، و « فُعْل » كحُسْن وقُبْح ، ثم قال ، وفَعَالَةٌ أكثر ــ وقال الرضى فى شرح الشافية ١٦٣/١ كلاما مماثلا لكلام ابن يعيش ، قال : « فَعَالة » فى مصدر فَعُل أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فَعَال كجَمَال ، وفَعَالة ككَرَامة ، وفُعْل كحُسْن والباقى يحفظ حفظًا » اهـ وعلى هذا ففُعُولة عند ابن يعيش والرضىّ فى صف المسموُع .

(٢) يعنى : وما جاء عن العرب مخالفا لما سبق من أنواع المصادر القياسية ، يُقتصر فيه على السماع .

« وما » ما : اسم شرط مبتدأ « أتى » فعل الشرط مبنّى على السكون فى محل جزم « مُخَالِفًا » حال من فاعل أتى ، « لِمَا » متعلق بمخالف و « ما » اسم موصول « مَضَى » الجملة لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول ، « فبابُه النقلُ » مبتدأ وخبر ، والفاء واقعة فى جواب الشرط ، والجملة فى محلّ جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب خبر المبتدإ وهو « ما » .

(**وَ**) كقولهم (**فِى** « **فَعَل** ») المفتوح العين (**الْقَاصِرِ**) : مَاتَ مَوْتًا ، وَفَازَ فَوْزًا ، وَحَكَمَ حُكْمًا ، وَشَاخَ شَيْخُوخَةً ، وَنَمَّ نَمِيمَةً ، وَذَهَبَ ذَهَابًا) ــ بفتح الذال المعجمة ــ والقياسُ فيها « فُعُولٌ » .

وكقولهم فى « فَعِلَ » المكسور العين المتعدى : عَلِمَ عِلْمًا ــ بكسر العين ــ والقياسُ فتحُها .

(**وَ**) كقولهم (**فِى** « **فَعِلَ** ») المكسور العين (**الْقَاصِرِ** : / **رَغِبَ رُغُوبَةً**) ــ بزيادة الواو والتاء ــ والقياسُ : رَغَبًا ــ بفتحتين ــ (**وَرَضِىَ رِضًا**) ــ بكسر الراء ــ (**وَبَخِلَ بُخْلًا ، وَسَخِطَ سُخْطًا ــ بضمِّ أَوَّلِهِمَا وَسُكُونُ ثَانِيهِمَا ــ**) والقياسُ فيهن فتح الأول والثانى (**وَأَمَّا الْبَخَلُ**[1] ، **والسَّخَطُ**[2] **ــ بِفَتْحَتَيْنِ ــ فَعَلَى الْقِيَاسِ ، كَالرَّغَبِ**) ــ بفتح الراء والغين المعجمة .

[٢٣٧/ب]

(**وَ**) كقولهم (**فِى** « **فَعُلَ** ») المضموم العين (**نَحْو : حَسُنَ حُسْنًا ، وَقَبُحَ قُبْحًا**) ــ بضم أولهما ، وسكون ثانيهما ، وقياسهما : « **الْفُعُولَة** » و « **الْفَعَالَةُ** » .

(**وَذَكَرَ الزَّجَّاجِىُّ ، وَابْنُ عُصْفُورٍ أَنَّ** « **الْفُعْل** ») ــ بضم الفاء ــ وسكون العين ــ (**قِيَاسٌ فِى مَصْدَرِ** « **فَعُل** »[3] المضموم (**وَهُوَ خِلَافُ مَا قَالَهُ**

---

(١) فى المصباح مادة (بخل) : « بَخِل بَخَلا وبُخْلا من بابى تَعِبَ وقَرُبَ ، والاسم البَخْل وزان فَلْس فهو بخيل ... والبُخْل ــ فى الشرع ــ منع الواجب ، وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده » .

(٢) فى المصباح مادة (سخط) : « سَخِطَ سَخَطًا من باب تَعِب . والسُّخْط ــ بالضَّمّ ــ اسمٌ منه ، وهو الغضب ... » اهـ .

(٣) قال الزجاجيُّ فى الجمل ص ٣٨٥ : « وما كان على « فَعُل يفعُل » ــ بضمّ العين فى الماضى والمستقبل فمصدره اللازم له « فُعْل » نحو : حَسُنَ يحسُنُ حُسْنًا ... وقد يجىء على « فَعَالةٍ » و « فَعِلٍ » .

وقال ابن عصفور فى المقرّب ١٣٣/٢ : « وإن كان على « فَعُل » كان غير متعدّ أبدًا ، ويكون المصدرُ منه على « فُعْل » كحُسْن ، و « فَعَالة » كوَسَامة ، و « فَعَال » كوَسَام ، وأكثرها استعمالا « فُعْل » .

سِيبَوَيهِ)[١] .

فهذه نبذة من المصادر ، وهى كثيرة لا تكاد تُضْبَط ، وذكر فى التسهيل منها تسعةً وتسعين مصدرًا[٢] ، منها أحدٌ وعشرون تنقسم ثُلَاثَ ، كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء ، وقد ذكرت أمثلتها فى شرحى على التسهيل[٣] ، فليُنظر منه[٤] .

* * *

(١) فى سيبيوه ٢/٢٢٣ : « أمَّا ما كان حُسْنًا أو قُبْحا فإنه مما يُبنى فعلُه على فَعُل يفعُل ويكون المصدر فَعَالا وفَعَالة ، وفُعْلا ، وذلك قولك : قَبُح يقبُح قَبَاحة ... ومثل ذلك جَمُل جَمَالا ... وأما الفُعْل من هذه المصادر فنحو الحُسْن والقبح ، والفَعَالة أكثر » ا هـ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٦٨ : ٤٧١ .

(٣) للشيخ خالد شرح على التسهيل وهو مسجل فى جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالقاهرة رسالة دكتوراه للباحث خيرى عبد الراضى تحقيق ودراسة .

(٤) وعبارته فى شرح التسهيل هكذا : « الأول : مفتوح العين نحو : طَلَب ، وسِمَن ، وشُرًى ، والثانى : ذو الألف بعدها نحو : ذَهَاب ، وجِمَاع ، وصُرَاخ ــ والثالث : مؤنثة بالتاء نحو : فَصَاحة ، وهِدَاية ونُخَفَارة ــ والرابع : ساكن العين نحو : ضَرْب ، وعِلْم ، وشُرْب ــ والخامس : مؤنثة بالتاء نحو رَحْمة ، وشِدَّة ، ونُدْرة ــ والسادس : ذو الألف المقصورة نحو : دَعْوى ، وذِكرى ، ورُجْعى ــ والسابع : المزيد بألف ونون نحو : لَيَّان مصدر لوى ، وغُفْران ، وحِرْمان » ا هـ .
ويلاحظ أن العين فى كلّ ثلاثة بشكل واحد والفاء هى التى تتغير من فتح إلى كسر إلى ضم فيتكون الثلاثة .





(هَـذَا بَابُ مَصَادِرِ(١) غَيْرِ الثُّلَاثِىِّ)

وهى مصادر الرباعى المجرّد ، والمزيد فيه ، والمزيد من الثلاثىّ .

اعلم أنه (**لَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ**) ماضٍ (**غَيْرِ ثُلَاثِىٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقِيسٍ . فَقِيَاسُ**) مصدر (« **فَعَّلَ** » — **بِالتَّشْدِيدِ** —) من مزيد الثلاثىّ (**إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ** « **التَّفْعِيلُ** » **كَالتَّسْلِيمِ**)(٢) مصدر — سَلَّمَ » (**وَالتَّكْلِيمِ**) مصدر « كَلَّمَ » (**وَالتَّطْهِيرِ**) مصدر « طَهَّرَ » ، والتوحيد ، والتيسير ، والتحويل ، والتصيير .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَغَيْرُ ذِى ثَلَاثَـةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ(٣)

(**وَمُعْتَلُّهَا**) أى : معتلّ اللام ، فقياسه « التَّفْعِيلُ » (**كَذَلِكَ**) أى : كقياس صحيح اللام فى التقدير (**وَلَكِنْ تُحْذَفُ يَاءُ** « **التَّفْعِيلِ** ») التى بعد العين(٤) وجوبا

---

(١) انفردت خ ٤ بزيادة « أبنية » بعد كلمة « مصادر » .

(٢) سواء أكانت عينه صحيحة كقَدَّسَ تقديسًا ، أم حرف علة كَبَيَّنَ تَبيينًا .
فأنت ترى في هذا المصدر أنه قد حذف منه الحرف المكرر الذي كان موجودًا فى الفعل ، وجعلت المدَّة مكانه ، وعوّض عنه التاء فى أوّل الكلمة [ينظر كتاب سيبويه ٢٤٣/٢ « بولاق »] .

(٣) أى : لابّد لكل فعل غير ثلاثىّ من مصدر مقيس ، وتمثيله بقُدِّسَ التقديس يفهم منه أن قياس « فعَّل » بالتشديد إذا كان صحيح اللام ، التفعيل .
« وغير » غير : مبتدأ ، خبره مقيس ، « مصدرُه » نائب فاعل مقيس ، أو مصدره : مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر « غير » ، « التقديس » نائب فاعل قُدِّسَ ، من إنابة المصدر مناب الفاعل .

(٤) ويرى الزمخشرى فى مفصله أن المحذوف هنا اللام ، ورجح ابن يعيش أن يكون المحذوف =

(وَتُعَوَّضُ مِنْهَا التَّاءُ) الدّالَّة على التأنيث[1] ؛ لكونها أقوى على قبول الحركاتِ من حروف العلّة (فَيَصِيرُ) ــ بعد الحذف والتعويض ــ (وَزْنُهُ « التَّفْعِلَة » كَالتَّوْصِيَةِ) ــ بالصاد المهملة مصدر وَصَّى على أولاده (وَالتَّسْمِيَةِ) مصدر « سَمَّى » (وَالتَّزْكِيَةِ) مصدر زَكَّى مَالَه . وإليه الإشارة بقول النظم :

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً.................. ....

وقد يُفْعَل مثلُ ذلك فى صحيح اللام ، نحو : ذَكَّر تَذْكِرَةً ، وجَرَّب تَجْرِبَةً .

وقد يَستَغْنون ــ غالبًا ــ عن « التَّفْعِيل » بـ « تَفْعِلَة » فيما كان لامُه همزة ، نحو : خَطَّأَ تَخْطِئَةً ، وَهَنَّأَ تَهْنِئَةً ، وجَزَّأ تَجْزِئَةً ــ ووجَّهوه بأنّ مثل « تَخْطِيئًا » يجوز فيه إبدال الهمزة ياءً قياسا مُطَّرِدًا ؛ لأنها همزةٌ محركةٌ بعد ياء زائدة كـ « خطيئة » فلما اطَّرَدَ الإبدالُ المذكور ، صارت اللام كأنها وُضِعت ياء ، فالتحق

= الياء الزائدة فقال : وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أَوْجَهُ عندى ، لأن اللام باقية فى الصحيح من نحو : تكرِمة ، فكذلك يكون فى المعتلّ [شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٦] .

وأقول : بناء على الاختلاف فى المحذوف أهو اللام أم الياء يختلف وزن المصدر ، فعلى رأى الزمخشرىّ وزن « تزكية تَفْعِية » لأن المحذوف اللام ، وعلى رأى غيره « تفعلة » لأن المحذوف ياء التفعيل :

(١) قال الصرفيون : ولم يسمع خاليا من التاء أبدًا ؛ لأن الياء الباقية من الياءين من غير تعويض بعدها بالتاء ، مهددة بالزوال عند عدم الإضافة ، أو الإضافة إلى ما فيه أَلْ إذ يصير كالمنقوص وفى ذلك إجحاف بالكلمة وإذا حذفت منه التاء ــ وذلك فى ضرورة الشعر ــ عاد إلى « تفعيل » كقوله : * باتت تُنَزِّى دلوها تَنزِيًا * وسيأتى . [ينظر شرح الجاربردى على الشافية ١٦٦ ، ١٦٩ رسالة دكتوراه تحقيق د/ رفعت الليثى ولدىّ نسخة منها . وقالوا فى علة الحذف والتعويض : إن المصدر المعلّ أصله التفعيل كالصحيح فاستثقل اجتماعُ ياءين فى آخره مكسور ما قبلها فلا مناص من التخلص بحذف إحداهما والتعويض عن المحذوف بالتاء [ينظر سيبويه ٢٤٥/٢ ، وابن يعيش ٥٨/٦ : ٥٩] .

ببابِ « التَّعْزِيَة » ومن غير / الغالب : تَخْطِيئًا ، وتَهْنِيئًا ، وتَجْزِيئًا ــ حكاه غيرُ سيبويه[١] . [١/٢٣٨]

وحكى سيبويه : نَبَّأَ تَنْبِيئًا[٢] .

وزعم أبو زيد أنَّ « التفعيل » فيه أكثر من « التفعلة » فى كلام العرب[٣] .

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سمع ، وبهذا أخذ الشَّلَوْبين فيما حكى ابنُ عصفور .

(**وَقِيَاسُ** « **أَفْعَلَ** » ــ **إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ** ــ « **الْإِفْعَالُ** ») ــ بكسر الهمزة ــ (**كَالْإِكْرَامِ**) مصدر « أَكْرَمَ » (**وَالْإِحْسَانِ**) مصدر « أَحْسَنَ » ، والإبعادِ ، مصدر « أَبْعَدَ » والإِيلَاءِ ، مصدر « آلَى » من زوجته .

وإليه أشار الناظم بقوله :

---

(١) قال الرضى فى الشافية ١٦٤/١ : « قوله : تكريم وتكرِمَة » : تفعيل فى غير الناقص مطّرد قياسىّ ، وتفعلة كثيرة ، لكنها مسموعة ، وكذا فى المهموز اللام نحو : تخطيئًا وتَخْطِئَةً ، وتهنيئًا وتهنِئَةً ، هذا عن أبى زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيبويه أن تَفْعِلة لازم فى المهموز اللام كما فى الناقص ، فلا يقال تخطيئا وتهنيئًا ، وهذا كما ألحق أرأيت بأقمت ، وأما إذا كانت اللام حرف علّة فإنه على تفعلة لا غير » اهـ .

وفى سيبويه ٢٤٤/٢ « ولا يجوز الحذف أيضا فى تجزئة وتهنئة ... لأنهم ألحقوهما بأختيهما من بنات الياء والواو ، كما ألحقوا أَرَأَيْتُ بأقمتَ حين قالوا أَرَيْتُ » اهـ .

فكلام سيبويه صريح فى أنّ تجزئة مثل تعزية لا يجوز حذف التاء منها والرجوع بها إلى تفعيل تجزيئ والمقصود بإلحاق أرأيت بأقمت أى فى حذف الوسط وهو عين الكلمة فالعلة فى الحذف متحققة فى أقمت وهو التخلص من التقاء الساكنين وغير محققة فى أَرَأَيْتُ إلّا أنهم خففوا الهمزة بقلبها بألفا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ثم حذف الألف ، ونَقْلُ الحركة إلى الساكن قبلها لا يكون إلا مع حرفى العلة الواو أو الياء .

(٢) لم أجده فى كتاب سيبويه .

(٣) ينظر النص السابق المنقول عن الرضىّ فى الشافية ــ وينظر أيضا الارتشاف ٢٢٧/١ .

.... وَأَجْمِلَا إِجْمَالَ[(١)]....................

(**وَمُعْتَلُّهَا**) أى : ومعتلّ العين ، قياسه « **الْإِفْعَالُ** » (**كذلِكَ**) أى : كقياس صحيح العين (**وَلَكِنْ تُنْقَلُ حَرَكَتُهَا**) أى : حركة العين (**إِلَى الْفَاءِ**) الساكنة قبلها (**فَتَقْلَبُ**) العينُ (**أَلِفًا**) لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن ، فيلتقى ساكنان ، وهما : الألفُ المنقلبة عن العين ، وألفُ المصدر (**ثُمَّ تُحْذَفُ الْأَلِفُ الثَّانِيَةُ**) عند الخليل وسيبويه[(٢)] .

وذهب الأخفش والفرَّاء إلى أنّ المحذوف إنما هى الألف الأولى[(٣)] ؛ لأنها بمنزلة : ﴿ **وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ** ﴾[(٤)] .

ومذهب سيبويه أَوْلى ؛ لزيادتها ، وقربها من الطَّرَف .

(وَ) على القولين (**تُعَوَّضُ عَنْهَا التَّاءُ ، كَـ أَقَامَ إِقَامَةً ، وَأَعَانَ إِعَانَةً**) وأصلهما إِقْوامًا ، وإِعْوانًا ، فَأُعِلَّا بالنقل والقلب والحذف والتعويض[(٥)] .

---

(١) « أَجْمِلا » فعل أمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « إِجْمَالَ » مفعول مطلق مضاف لما بعده .

(٢) نصّ على ذلك الرضىّ فى شرح الشافية ١٦٥/١ فقال : « فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياسا على حذف مدّة نحو تعزية ، ولكونها زائدة » ا هـ .

(٣) نصّ على ذلك الرضى [المصدر السابق] فقال : « وحذفت الأولى عند الأخفش والفرّاء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مدًّا كما فى قُلْ وبِعْ » ا هـ .

(٤) من الآية [١٥] من سورة « النمل » والمحذوف لالتقاء الساكنين ألف « قالا » ثم بعد حذفها حذفت ألف الحمد لأنها ألف وصل تثبت فى الابتداء ، وتسقط فى الوصل والدرج .

(٥) فيقال فى « إقوام » نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهى القاف ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت الواو ألفا ، فالتقى ساكنان الألف المنقلبة عن الواو وألف المصدر ، حذفت إحداهما الأولى أو الثانية على المذهبين المعروفين ، ثم عوض عن المحذوف التاء فى آخر الكلمة ـــ فتحقق فى الكلمة إعلال بالنقل والقلب والحذف والتعويض .

وإليه الإشارة بقول النظم :

.... ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِم[(١)]

(**وَقَدْ تُحْذَفُ التَّاءُ**) للإضافة عند ابن مالك (**نحو** : ﴿ **وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ** ﴾)[(٢)] وفى الحديث : « كَاسْتِنَارِ الْبَدْرِ »[(٣)] والأصل : وإقامة الصلاة ، واستنارة البدر ، فحذف التاء لِسَدّ المضاف إليه مسدَّها[(٤)] ، وقد تحذف فى غير الإضافة ، حكى الأخفش : أجابَ إجابًا[(٥)] .

(**وَقِيَاسُ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةُ وَصْلٍ**) من الفعل الماضى الخماسىّ والسُّداسىّ (**أَنْ تَكْسِرَ**) أنت (**ثَالِثَهُ ، وَتَزِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلِفًا ، فَيَنْقَلِبُ مَصْدَرًا** ، **نَحْو** : **اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا** ، **وَاصْطَفَى اصْطِفَاءً**) وهما من باب « الافتعال » سَلِمَتِ التاءُ فى الأول ، وقُلِبَت طاءً فى الثانى لما سيجئ[(٦)] ، (**وَانْطَلَقَ انْطِلَاقًا**) وهو من باب « الانْفِعَال » .

(**وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا**) وهو من باب « الاسْتِفْعَال » ـــ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) يعنى : والغالب أن هذا يعنى « إقامة » صحب التاء ، ومن غير الغالب تحذف هذه التاء فيقال : « إقام » .

« غالبًا » حال مقدم من الضمير فى لزم « ذا » اسم إشارة مبتدأ وهو إشارة إلى المصدر الذى حذفت منه الألف الأولى أو الثانية « التا » بالقصر مفعول لزم الواقع خبرًا لـ « ذا » .

(٢) من الآية [٧٣] من سورة « الأنبياء » ـــ وبكسر الميم من الآية [٣٧] من سورة النور

(٣) سنن الترمذى ١٧/٩ ومسند أحمد ٣٨٩/٦ .

(٤) فى شرح الشافية للرضىّ ١٦٥/١ « وخصّ الفراء ذلك بحال الإضافة ؛ ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء وهو أولى ؛ لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة » ا هـ .

(٥) كلام سيبويه فى كتابه صريح فى أنه أجاز عدم التعويض ، ولم يخصّ ذلك بحال الإضافة [كتابه ٢٤٤/٢ : ٢٤٥] .

(٦) أى فى باب الإبدال من أنّ فاء الافتعال إذا كانت صادا أو ضادا قلبت تاء الافتعال طاء .

وَمَايَلِى الْآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا[(١)]
بِهَمْزِ وَصْلٍ[(٢)]............ ....

ولابُدَّ من تَقْيِيد مَا أوّله همزة وصل بألّا يكون أصله « تفاعل » كـ « تَطَايَرَ » ولا « تَفَعَّلَ » كـ « تَطَيَّرَ » إذا أُدْغِم التاء فى الطاء ، واجتُلِبَتْ همزةُ وصلٍ ، فإنَّ مصدرَ ذلك لا يُكسر ثالثه ، ولا تُزَاد ألفٌ قبل آخره ؛ بل / يُضَمّ الحرف التاليه الأخير نظرا إلى الأصل[(٣)] ، نحو : اطَّايَرَ يَطَّايَرَ ، اطَّايُرًا ــ وَاطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ ، اطَّيُّرًا . [٢٣٨/ب]

وجملة الأفعال الماضية التي أوّلُها همزةُ وصل وفاقا وخلافا خمسةٌ وعشرون بناءً ، ولا تكون إلا خُماسيّة ، أو سُدَاسيّة .

(**فَإِنْ كَانَ « اسْتَفْعَلَ » مُعْتَلّ الْعَيْنِ ، عُمِلَ فِيهِ مَا عُمِلَ فِى مَصْدَرِ « أَفْعَلَ » الْمُعْتَلّ الْعَيْنِ**) من نقلِ حركةِ العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، وقلْبِ العين ألفا ، وحذفِها لالتقاء الساكنين ، وتعويضِ تاء التأنيث عنها (**فَتَقُولُ : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، وَاسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً**) والأصل : اسْتِقْوَامًا ، وَاسْتِعْوَاذًا ، فَفُعِل فيهما ما قرَّرْنا ، وإليه أشار الناظم بقوله :

---

(١) أى : ما يليه الآخرُ ، أى يقع بعده الحرف الأخير ــ مُدَّهُ وافتحه ، واكسر الحرف الذى يتلو الثانى من فعل خماسىّ أو سداسىّ مبدوء بهمزة وصل ينشأ منه المصدر القياسىّ ، وباختصار يكون بكسر الثالث وزيادة ألف قبل الآخر .
« وما » ما : اسم موصول مفعول مقدم لمدّ ، « الآخرُ » فاعل يلى ، ومفعوله محذوف أى : ما يليه الآخرُ ، والجملة صلة ما ، « وافتحا » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا « مَعَ كسْرِ » مع : ظرف متعلق بمدّ ، وكسر مضاف إليه « مما » متعلق بمحذوف حال من تلو و « ما » اسم موصول « افتُتِحا » فعل ماض مبنىّ للمفعول والجملة صلة « ما » المجرورة محلًا بمن . « بهمز » متعلق بافتُتح . « وَصْلٍ » مضافٌ إليه .

(٣) الذى هو تَطَايَر تطايُرًا ، وتَطيَّر تَطَيُّرًا ــ ونسوق القاعدة بأكملها فنقول :ــ المبدوء بالتاء إذا كان على وزن (تفعّل) أو (تفاعل) وكانت الفاء حرفا من اثنى عشر وهى : التاء ،

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً.............
....

= والثاء والجيم ، والدال ، والذال ، والزاى ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، يجوز إدغام تائه فى فائه بعد انقلاب التاء إليها ، وتجلب حتمًا همزة الوصل ، لإمكان النطق بالساكن حينئذ ، وذلك نحو تتبّع ، وتصدّع ، وتشقق ، وتزكّى ، وتصدّى ، وتظلّم ، وتدبّر ، وتثاقل ، وتدارأ ، وتشاجر ، فيقال فيها : اتّبّع ، واصّدّع ، واشّقّق ، وازّكّى ، واصّدّى ، واظّلّم ، وادّبّر ، واثّاقل ، وادّارأ ، واشّاجر — ومصدر هذه الأفعال يوافقها فى ذلك الإدغام واجتلاب همزة الوصل لكن مع احتفاظ المصدر بضم رابعه صونا لصيغته ، فيقال فى مصدر الأفعال السابقة : اتّبُّعًا ، واصّدُّعًا ، وَاشّقُّقًا ، وهكذا ، وقد جاء من هذين الفعلين مع الادغام فى القرآن الكريم أمثلة منها : ﴿ **وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ** ﴾ [البقرة : ٧٤] ﴿ **اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ** ﴾ [التوبة ٣٨] ﴿ **لِيَدَّبَّرُوٓا ءَايَٰتِهِ** ﴾ [ص ٢٩] ﴿ **فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا** ﴾ [البقرة ٧٢] .

وأيضا فإن ما كان على وزن (افتعل) قد يطرأ عليه تغيير بالإدغام فتذهبُ الهمزةُ التى فى أوله والمصدر وإن انسحب عليه ما جرى فى فعله من الإدغام وما يستلزمه لكن يبقى على صورته المرشدة إليه والمخالفة لمصدر (فَعَّل) وضعًا .

بيان ذلك أن ما كان على وزن (افتعل) وكانت عينه تاءً نحو « اقْتَتَلَ » يجوز إدغام تائه فى عينه ، وعندئذ يجب تحريك فائه إما بالفتح على اعتبار نقل حركة أول المدغمين ، وإما بالكسر على ملاحظة أصل التخلص من الساكنين بغض النظر عن حركة أول المثلين ، وعند ذلك تحذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها فيقال : قَتَّل أو قِتَّل — وأجازوا هذا الإدغام أيضا إذا كانت العين فى (افتعل) دالًا ، أو صادًا بعد انقلاب التاء دالا أو صادًا فيقال فى (اعتدى) عِدَّى ، وفى (اعتصم) عِصَّم ، ومصدر هذه الأفعال يسايرها فى التغيير السابق لكن مع بقاء صورته المرشدة إليه والمخالفة لمصدر (فَعَّل) الأصلى الموضوع من أول الأمر على هذه الزنة فيقال فى مصدر « اقتتل » الذى صار « قِتَّل » (قِتَّال) بينما مصدر « قتّل » وضعًا يقال فيه (تقتيل) — ويقال فى مصدر عِدَّى : عِدَّاء ، وفى مصدر عِصَّم : عِصَّام .

وقد وردت فى القرآن الكريم أفعال من وزن (افتعل) وقد أدغمت وحذف منها همزة الوصل قال تعالى : ﴿ **أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ** ﴾ [يونس ٣٥] ﴿ **تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ** ﴾ [يس ٤٩] والأصل : يهتدى مضارع اهتدى ، ويختصمون مضارع اختصم .

وجاء تنبيها على الأصل : « أَغْيَمتِ السَّمَاءُ إِغْيَامًا » و « اسْتَحْوَذَ الشيطانُ اسْتِحْواذًا » بالتصحيح .

(وَقِيَاسُ « تَفَعْلَلَ ») ممّا أَوَّله التاءُ (**وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِهِ**) فى الحركات والسكنات وعدد الأحرف ، وإن لم يكن من بابه (**أَنْ يُضَمَّ رَابِعُهُ ، فَيَصِيرُ مَصْدَرًا**) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِى أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا (١)

ومجموع ذلك عشرة أَبْنِية : تَفَعْلَلَ ، وتَفَعَّلَ ، وتَفيعَلَ ، وتَمَفْعَلَ ، وَتَفَعْلَى ، وتَفَاعَلَ ، وتَفَوْعَلَ ، وتَفَعْنَلَ ، وتَفَعْوَلَ ، وَتَفَعْلَتَ (**كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلًا ، وَتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا ، وَتَمَسْكَنَ تَمَسْكُنًا**) وتَقَلْسَى تَقَلْسِيًا(٢) ، وتَغَافَلَ تَغَافُلًا ، وَتَجَوْرَبَ تَجَوْرُبًا ، وَتَقَلْنَسَ تَقَلْنُسًا ، وتَرَهْوَكَ تَرَهْوُكًا ، وتَعَفْرتَ تَعَفْرُتًا (**وَيجِبُ إِبْدَالُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً إِنْ كَانَتِ اللَّامِ يَاءً ، نَحْو : التَّوَانِى ، وَالتَّوَالِى**) والأصل : التَّوانُى ، والتَّوالُى ــ بضم ما قبل الياء ، فقلبت الضمةُ كسرة لتسلم الياء من قلبها واوًا(٣) ؛ فيؤدى إلى وقوع واو قبلها ضمة فى آخر اسمٍ معرب ،

---

(١) يعنى : إذا أردت المصدر مما هو على مثال تفعلل نحو تَلَمْلَمَ فضمَّ ما يَرْبَع فعلَه ، أى ما يكون رابعا فيه فتقول : « تلملُمًا » بضم الرابع فقط : و « يَرْبَع » من ربعتُ القومَ ، صرتُ رابعَهم .
« ما » اسم موصول مفعول ضُمّ « يربع » الجملة صلة ما ، « فى أمثال » متعلق بضُمّ ، أمثال : مضاف ، و « قد تلملما » مضاف إليه ، قصد لفظه .

(٢) ضبطت فى خ ٢ « تَقَلْسُيًا » بضم السين تأثرًا بالضم الموجود فى نسخة الشيخ خالد وهو سهو منه ، والصواب الكسر لتسلم الياء كما سينبه عليه الآن .

(٣) وأيضا : كسرت الضمة لتقلب الواو ياء فيما لامه واو نحو : التدانى وأصله التدانُو .

وذلك مرفوض فى الأسماء ؛ لأن الأسماءَ عرضةٌ لأن تضاف لياء المتكلّم ، وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسمٌ فى آخره واو قبلها ضمة ، وجب قلبُ الضمةِ كسرة ، والواوِ ياء ، وإدغامُها فى ياء المتكلم ، كـ « مُسْلِمِىَّ »[١] رفعًا .

(**وَقِيَاسُ**) مصدر («**فَعْلَلَ** » **وَمَا أُلْحق بِهِ** « **فَعْلَلَةٌ** » **كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً** ، **وَزَلْزَلَ زَلْزَلَةً**) والملحق بـ « فَعْلَلَ » ستَّةُ أَبنية (وَ) هي : (**بَيْطَرَ بَيْطَرَةً** ، **وَحَوْقَلَ حَوْقَلَةً**) وجَلْبَبَ جَلْبَبَةً ، وجَهْوَرَ جَهْوَرَةً ، وسَلْقَى[٢] سَلْقَيَةً ، وقَلْنَسَ[٣] قَلْنَسَةً — وزاد بعضُهم : سَنْبَلَ ، وشَرْيَفَ الزرعُ ، طال ورقُه ، وعَذْيَطَ[٤] وَتَابَلَ[٥] ، ويَرْنَأَ لحيتَه ، خضبها باليَرْنا وهو الحِنَّاء .

(وَ « **فِعْلَالٌ** » — **بِالْكَسْرِ** —) للفاء (**إِنْ كَانَ مُضَاعَفًا**) وهو ما كان فاؤُه ولامُه الأولى من / جنس واحد ، وعينُه ولامُه الثانية من جنس واحد (**كَزِلْزَالٍ** ، **وَوِسْوَاسٍ**) — بسينين مهملتين — وَوِشْوَاشٍ — بشينين معجمتين — وهو كلام فيه اختلاط .

[١/٢٣٩]

(**وَهُوَ**) أى : فِعْلَالٌ (**فِى غَيْرِ الْمُضَاعَفِ سَمَاعِىٌّ** ، **كَسَرْهَفَ سِرْهَافًا**) يقال : سَرْهَفْتُ الصَّبِىَّ ، إذا أحسنتَ غذاءه ، ولم يُسْمَع فى دحْرَجَ ، دِحْرَاجٌ ، نصَّ على ذلك الصَّيْمَرِىُّ وغيرُه[٦] ، ولا فى الملحق بـ « فَعْلَلَ » إلا « حِيقَال » مصدر

---

(١) وأصلها بعد حذف نون الرفع بسبب الإضافة « مُسْلِمُوىَ » فَفُعِل به ما ذُكِر .

(٢) يقال : سلقى الرجلَ ، إذا ألقاه على قفاه .

(٣) ألبسه القَلَنْسُوَة على وزن (فعَنْلُوَة) .

(٤) فى المصباح مادة (عذط) : « العِذْيَوْط » فعْيَوْل ، بكسر الفاء وفتح الياء هو الرجل يُحدِث عند الجماع وعَذْيَطَ عَذْيَطةً إذا فعل ذلك » ا هـ .

(٥) فى المصباح (تبل) : « يقال : تَوْبلتُ القِدْر ، إذا أصلحته بالتابل » .

(٦) قال فى التبصرة ٧٧٣/٢ : « وإنما كان أصلُ هذا الباب وقياسُه « الفَعْلَلَة » لأنه لا يمتنع شيء فى هذا الباب منه — وقد يمتنع من الفِعْلَال فى بعض ذلك — وإن كان كثيرا — فوجب أن يكون العامُّ هو الأصل الذى عليه الباب ، ألا ترى أنك تقول : دحرَجْتُه =

« حَوْقل »(١) وبذلك يُقيَّد قولُ النظم :

فِـعْلاَلٌ ، أوْ فَعْلَلَـةٌ لِفَعْـلَلاَ وَاجْعَل مَقِيسًا ثَانِيًا ، لَا أَوَّلَا(٢)

(وَيَجُوزُ فَتْحُ أَوَّلِ الْمُضَاعَفِ) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف(٣) .

(وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُعْنَى بِالْمَفْتُوح) الأول (اسْمُ الْفَاعِلِ) لا المصدر (نَحْوُ : ﴿ مِنَ شَرِّ الْوَسْوَاسِ ﴾(٤) أى : الْمُوَسْوِسِ) ولهذا وُصِفَ بـ « الْخَنَّاسِ » وما بعده ، وهما من صفات الذوات .

= دَحْرجَةً ، ولم يُسْمع فيه دِحراجًا » اهـ . [هكذا دِحراجًا بالنصب]
وفى شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣٦١/٥ « ولم يُسمع فيه دِحْرَاج » . وفى شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٦ ، عبارة السِّيرافى بنصها .
ومع ذلك فقد ذكر آخرون أن دِحْراجًا سُمِع عن العرب [ينظر : ابن خالوية فى كتاب « ليس فى كلام العرب » ص ٦ ، والمنصف ٤١/١ ، والرضىّ على الشافية ١٧٧/١ ، واللسان (دحرج) .

(١) فى شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/٧ « وربما جاء على « فيعال » نحو حيقال ، قال الشاعر :
يا قومُ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ وشرُّ حِيقَـال الرجـال الموتُ
ففيعال هنا ملحق بِفعْلال نحو السِّرْهَاف » اهـ .
ومعنى حَوْقل كَبِر وضَعُف عن الجماع .

(٢) يعنى أن فَعْلَل يأتى مصدرْه على فِعْلال ، وعلى فَعْلَلة ، إلا أن المقيس منهما الثانى فى الذكر وهو « فَعْلَلة » دون فِعْلال وقد نبّه على ذلك بقوله : (واجعل مقيسا ثانيا لا أوّلا) وهذا إطلاق من ابن مالك فى جعل « فِعْلال » غير مقيس ، وابن هشام هنا جعل فِعْلالا مقيسًا فى المضاعف كزِلْزال ، وهذا هو معنى تقييد قول النظم الذى أراده الشيخ خالد . وفى التسهيل : فِعْلال وفَعْلَلة كلاهما مقيس [شرح التسهيل ٣/ ٤٧٢] .

(٣) فى سيبويه ٢٤٥/٢ : « وقد قالوا : الزَّلزال ، والقَلقال ، ففتحوا كما فَتحوا أول التفعيل » اهـ .

(٤) من الآية [٤] من سورة « الناس » .

(**وَقِيَاسُ « فَاعَلَ »)** — بفتح العين — (**كَضَارَبَ ، وَخَاصَمَ ، وَقَاتَلَ « الْفِعَالُ »** — بكسر الفاء — (**وَ« الْمُفَاعَلَةُ »**) نحو : الضِّراب ، والْمُضَارَبَة ، والخِصَام ، والمخاصمة ، والقِتَال ، والمقاتلة ، ولا فرق بين أن يكون « فاعَل » للمشاركة ، أوْلَا نحو : نَادَى نِدَاءً ومُنَادَاة .

وإلى ذلك الإشارة بقول النظم :

لِفَاعَلَ : الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ[1]
....

واللازم عند سيبويه « المفاعلة »[2] ؛ لأنهم قد يتركون « الفِعَالَ » ولا يَتْركون « الْمُفَاعلة » قالوا : جَالَسَ مُجَالَسةً ، ولم يقولوا : جِلَاسًا[3] .

وأصل « الفِعَال » — هنا — « الفِيعَال »[4] وقد نطقوا بذلك ، فقالوا : ضَارَبَ ضِيرَابًا وقَاتَل قِيتَالًا[5] .

(**وَيَمْتَنِعُ « الْفِعَالُ » فِيمَا فَاؤُهُ يَاءٌ ، نَحْو : يَاسَرَ ، وَيَامَنَ**) فلا يُقَال : ياسَرَه يِسَارًا ، ولا يَامَنَه يِمَانًا ؛ لاستثقال الكسرة على الياء ، حتى قال بعضُهم : إنه لم يوجد منه إلا « الْيِسَار » لغة فى « الْيَسَار » وإلا « الْيِعَار » جمع « يَعْر » وهو الجدى ، وإنما يقال : مُيَاسَرَةً ، ومُيَامَنة (**وَشَذَّ يَاوَمَهُ يِوَامًا**) حكاه ابنُ سِيدَه[6] ، وحُكِىَ

---

(١) « الفِعَال » مبتدأ ، « والمفاعلة » معطوف عليه ، والخبر فى الجارّ والمجرور قبله .

(٢) قال سيبويه فى كتابه ٢٤٣/٢ : « وأما (فاعلتُ) فإن المصدر منه الذى لا ينكسر أبدًا (مُفَاعَلَة) جعلوا الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه ، والهاءُ عوضٌ من الألف التى قبل آخر حرف ، وذلك قولك : جالسته مجالسة ، وقاعدته مقاعدة » ا هـ .

(٣) وكذلك قالوا : قاعدتُه مُقَاعدَة ، ولم يقولوا قِعَادًا .

(٤) فى شرح الرضىّ على الشافية ١٦٦/١ : « و « فِعَال » فى فَاعَل مقصور « فِيعَال » والياء فى مكان ألفا فَاعَل » ا هـ .

(٥) قال ابنُ الحاجب : « وجاء قيتالٌ » ا هـ [ينظر شرح الشافية للرضىّ ١٦٣/١] .

(٦) فى شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨٣ « وقولى : غالبا : احتراز من نحو : ياوَمَه مياومة =

مُيَاوَمَة على القياس .

(وَمَا خَرَجَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ فَشَاذٌ) وإليه الإشارة بقول النظم :

وَغَيْرُ مَامَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ[1] ....

(كَقَوْلِهِمْ : كَذَّبَ كِذَّابًا) ـــ بالتشديد ، والتخفيف [2] ـــ والقياس : تَكْذِيبًا . (وَقَوْلِهِ :

٣٧٧ ـــ وَهْىَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيَّا)
كَمَا تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيَّا[3]

= وَيوَاما حكاه ابن سِيَده »ا هـ والمياومة كما فى القاموس : المعاملة بالأيّام .

(١) قال ابن الناظم : « وغير ما مرَّ السماعُ عادلَه » أى : كان له عديلا فى أنه لا يقدم عليه إلا بثَبَت » . ا هـ

(٢) أى : كِذَّابًا وكِذَابًا . قال ابن الحاجب : « والمزيدُ فيه والرباعىُّ قياس ، فنحو أُكْرِم على إكرام ونحو كَرِّم على تكريم وتكرِمَة ، وجاء كِذَاب وكِذَّاب » ا هـ [شرح الشافية ١٦٣/١] ـــ وفى خ ٢ « بالتشديد فيهما » وفى نسخة الشيخ خالد ، ضَرَب بقلمه على « فيهما » وأضاف فى الهامش بدلا منها « والتخفيف » وبقية النسخ « بالتشديد والتخفيف » .

(٣) بيتان من مشطور الرجز ، لا يعرف قائلهما ، قال فى شرح شواهد الشافية ص ٦٧ « وهذا الشعر مشهور فى كتب اللغة وغيرها ، ولم يذكر أحد تتمته ولا قائله » .
وهما من شواهد : الخصائص ٣٠٢/٢ ، والمنصف ١٩٥/٢ ، والتبصرة ٧٧٥/٢ والمخصص ١٠٤/٣ ، وابن يعيش ٥٨/٦ والمقرّب ١٣٤/٢ ، وابن الناظم ص ٤٣٨ ، وشرح الشافية للرضى ١٦٥/١ ، واللسان (شهل) و(نزا) والعينى على هامش الخزانة ٥٧١/٣ ، والأشمونى ٣٠٧/٢ [الأول فقط] وشرح شواهد الشافية للبغدادىّ ٦٧ .
ويُروى : (باتت تُنَزِّى ...) (فَهْىَ تُنَزِّى ...) (بَاتَ يُنَزِّى دَلْوَه ...)
و« تُنَزِّى » ـــ بضم حرف المضارعة ، وتشديد الزاى ـــ تُحرك .

والقياس : تَنْزِيَةً(١) ، ولكنه حمله على ما هو بمعناه(٢) ، أى : تحرّك دلوَها تحريكًا ، و « الشَّهْلَة » — بفتح المعجمة — العجوز ، شبَّهَ يديها إذا أخذتِ الدلو بهما لتخرجَه من البئر ، بيدَىِ امرأةٍ تُرَقِّص صَبِيًّا ، وخصّ الشهلة بالذكر ؛ لأنها أضعف من الشابَّة .

(**وَقَوْلِهِمْ : تَحَمَّلَ تِحِمَّالًا**)(٣) — بكسر التاء والحاء المهملة ، وتشديد الميم — والقياسُ « تَحَمُّلًا » (**وَتَرامَى الْقَوْمُ رِمِّيًّا**) — بكسر الراء والميم المشددة ، وبالياء / المشددة — والقياسُ « تَرَامِيًا » (**وَحَوْقَلَ حِيقَالًا**) والقياسُ « حَوْقَلَةً » وهى الفتور عن الجماع للكِبَر ، وأشذ منه « حَوْقَالًا » — بالفتح — لأنه مخصوصٌ بالمضاعف (**وَاقْشَعَرَّ**) جلدُه (**قُشَعْرِيرَةً**) — بضم القاف ، وفتح الشين . [٢٣٩/ب]

(**وَالْقِيَاسُ**) فى مصدر « فَعَّلَ » — بالتشديد — إذا كان صحيح اللام ، نحو : كَذَّبَ (**تَكْذِيبًا** ، **وَ**) فى مصدر معتلِّها (**تَنْزِيَةً** ، **وَ**) فى مصدر « تَفعَّل » نحو : تَحَمَّلَ (**تَحَمُّلًا** ، **وَ**) فى مصدر « تَفَاعَلَ » المعتلِّ اللام ، نحو : تَرَامَى (**تَرَامِيًا** ، **وَ**) فى مصدر « فَوْعَل » نحو : حَوْقَلَ (**حَوْقَلَةً** ، **وَ**) فى مصدر « افْعَلَلَّ » نحو : اقْشَعَرَّ (**اقْشِعْرَارًا**) .

ولا يخفى ما فى كلامه من اللفّ والنشر على الترتيب(٤) .

* * *

---

(١) بالياء المخففة بعدها تاء التأنيث كما تقول : سَمَّى تسمية ، وزكَّى تزكية .

(٢) أى : ولكنه أتى به كمصدر فَعَّل الصحيح اللام المتفق معه فى المعنى نحو : حرَّك تحريكا ، وقد سبق بيان أن « تُنَزِّى » بمعنى تُحرك .

(٣) فى خ ٢ « تجمّل تِجِمَّالًا » بالجيم والخطأ من الناسخ .

(٤) فعندما قال : والقياسُ تكذيبا ، وتَنْزِيَةً .. إلى آخره ، جعل الأول وهو تكذيبا للأول =

(**فَصْلٌ : وَيُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الثُّلاثِىِّ**) المتصرف التامّ[١] (بِـ « **فَعْلَةٍ ـــ بِالْفَتْحِ ـــ**) فى الفاء ، كما فى فعلها (**كَجَلَسَ جَلْسَةً ، وَلَبِسَ لَبْسَةً**) .

ونبَّه بهذين المثالين على أنه لا فرق فى ذلك بين أن يكون فى مصدره زيادةٌ على حروف الفعل كَجَلَس جُلوسًا ، أَوْلا كـ لَبِس لُبْسًا ، فإن لم يكن زيادة ؛ فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء ، مع فتح أَوَّله ـــ وإن كان ثَمَّ زيادةٌ ؛ فإنك تطرحها ، فرقًا بين مصدر الثلاثىّ وغيره .

وشذَّ : لَقِيتُه لِقَاءَةً واحدةً ، وأتيته إِتْيَانَةً وَاحِدَةً ، حكاهما سيبويه[٢] .

= وهو قوله : وما خرج عمّا ذكرناه فشاذ كقولهم : كذَّب كِذّابًا ـــ وجعل الثانى وهو تنزية للثانى وهكذا إلى أن جعل السادس وهو « اقشعرارًا » للسّادس وهو قُشَعْرِيرة . واللفّ والنشر من أنواع المحسنات البديعية قال الخطيب القزوينى فى الإيضاح ص ٥٠٣ « ومنه اللف والنشر ، وهو : ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ، ثم ذكر ما لكل واحدٍ من غير تعيين ؛ ثقةً بأن السامع يردُّه إليه فالأول ـــ يعنى ما ذكر من متعدد على جهة التفصيل ـــ ضربان : لأن النشر إما على ترتيب اللف . كقوله تعالى : ﴿ **وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فيه ولتبتغُواْ مِن فَضْلِهِ** ﴾ [القصص ٧٣] .. وإما على غير ترتيبه ، كقوله

كيفَ أَسْلُو ، وأنتِ حِقْفٌ وغُصْنٌ ... وغزَالٌ ، لَحْظًا ، وقَدًّا ، وَرِدْفَا ؟

انتهى كلامه .

(١) اشترط الصرفيون أيضا : ألا يكون فعلُه قلبيا ، فلا يقال : علمتُه عَلْمَة ولا فهمتُه فَهْمَة ـــ وألّا يدلّ على صفة ثابتة فلا يؤخذ من حَسُنَ وخَبُثَ وجَبُنَ [ينظر تصريف الأسماء للشيخ محمد طنطاوى ص ٧٩] .

(٢) فى كتاب سيبويه ٢/٢٢٩ : ٢٣٠ : « وذلك قعدتُ قَعْدة ، وأتيتُ أَتْيَة ، وقالوا : أتيته إتيانةً ولقيتُه لِقاءةً واحدةً ، فجاؤا به على المصدر المستعمل فى الكلام ، كما قالوا : أعطى إِعْطَاءَة واسْتُدْرِج استِدْراجة ونحو إتيانةٍ قليل والاطراد على فَعْلَة » اهـ .

وإذا طرحتَ الزيادةَ ، فإنك تبنى « فَعْلَةً » من الباقى ، وتختمها بالتاء ، فرقًا بين الواحد والجنس ؛ لأنّ منزلة « الْجَلْسَةِ » من الجلوس ، منزلة « التمرة » من التمور ، والأصل فى الجنس وواحده ، أن يُفَرَّق بينهما بالتاء (**إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ**) ـــ أى : المُطْلق ، الصادق على القليل والكثير ـــ (**عَلَيْهَا**) أى : على « فَعْلَةٍ » بالتاء (**فَيُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْهُ**) أى : من المصدر العام المبنّى على « فَعْلَة » (**بِالْوَصْفِ**) بالوحدة وشِبْهِها (**كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً**) أو فَرْدَة .

(**وَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ**) وهى الحالةُ التى يكون عليها الفاعل عند الفعل (**بِـ « فِعْلَةٍ »** ـــ **بالكسر** ـــ) فى الفاءِ ، فرقًا بينها وبين المرّة (**كَالْجِلْسَةِ ، وَالرِّكْبَةِ**[1] ، **وَالْقِتْلَةِ**) ـــ بكسر أولها ، وفيها العمل المتقدم (**إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا**) أى : على « فِعْلَةٍ » ـــ بكسر الفاء ـــ (**فَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ مِنْهُ بِالصِّفَةِ وَنَحْوِها ، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نِشْدَةً عَظِيمَةً**)[2] أو نِشْدَةَ الملهوفِ[3] .

(وَ) يُدَلُّ على (**الْمَرَّةِ مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ**) رُباعيًّا كان أو غيرَه (**بِزِيَادَةِ التَّاءِ عَلَى مَصْدَرِهِ الْقِيَاسِيِّ ، كَانْطِلَاقَةٍ ، وَاسْتِخْرَاجَةٍ ، فَإِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ**) ـــ أى : المطلق ـــ (**عَلَى التَّاءِ ، دُلَّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْهُ بِالْوصْفِ**) بالوحدَةِ (**كَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَاسْتِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ**) ودَحْرَجةٍ واحدَةٍ .

/ ولا يقال : دِحْرَاجَة ؛ لأنه غيرُ قياسىّ ، وليس بمسموع كما تقدم عن الصيمرىّ[4] . [٢٤٠/أ]

---

(١) من الرّكوب .

(٢) دُلّ على الهيئة هنا بالصفة وهى : عظيمة .

(٣) دُلّ على الهيئة هنا بالمضاف إليه وهو : الملهوف .
فإن كان المصدر واردًا على الوجهين معا : الفتح والكسر نحو : (خدمة ، ومهنة) احتاج كلّ منهما إلى القرينة .

(٤) ينظر ص [٣١٩] من هذا الباب .

والحاصل أنَّ الفعلَ إذا كان له مصدران قياسيّ وسماعيّ ، لَحِقَتِ القياسيَّ دون السماعيّ فإن كان له مصدران قياسيان ، أو سماعيان ، لحقتِ الأغلب منهما ـــ قاله الشاطبيّ[١] .

(**وَلَا يُبْنَى مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِىِّ مَصْدَرٌ لِلْهَيْئَةِ**) لأنَّ بناءَ « الْفِعْلَة » لا يتأتَّى فيه ؛ إذ يلزم من ذلك هدم بِنْيَة الكلمة بحذف ما قُصِد إثباتُه فيها ، فاجتُنِبَ ذلك ، واستُغْنِىَ عنه بنفس المصدر الأصليّ[٢] (**إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : اخْتَمَرَتِ**) المرأة (**خِمْرَةً**) ـــ بالمعجمة والراء ـــ غطّتْ رأسَها بِالخِمَار (**وَانْتَقَبَتْ نِقْبَةً**) غطت وجهَها بالنِّقاب (**وَتَعَمَّمَ**) الرجلُ (**عِمَّةً**) غطَّى رأسَه بالعِمَامة (**وَتَقَمَّصَ قِمْصَةً**)[٣]غطّى جسده بالقميص .

وكان القياسُ عدم الحذف ، إلا أنهم هدموا بِنية المصدر ، وبَنَوْا « الْفِعْلَة » حرصًا على البيان ـــ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَ « فَعْلَةٌ » لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ و « فِعْلَةٌ » لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ[٤]
فى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّه وَشَذَّ فيه هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ[٥]

(١) فى شرح الألفية .
(٢) مع وصفه عندما تدعو الحال لذلك .
(٣) فى خ ٢ « قميصة » تحريف .
(٤) يعنى إذا أردت المَرَّةَ من مصدر الثلاثىّ أتيتَ بفَعْلة ، وإذا أردت الهيئة أتيت بِفِعْلة . « فَعلةٌ » مبتدأ « لمرّةٍ » جارّ ومجرور خبر « كجَلْسَة » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كَجَلْسَة وبقية البيت فى الإعراب مثل ذلك .
(٥) يعنى إذا أردت بيان المرّة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر تاء التأنيث نحو أكرمتُه إكرامة ـــ أما الهيئة فيرى ابنُ مالك شذوذ صوغه من غير الثلاثى ، ولعله رأى السبب فى ذلك لزوم الإبهام المستمرّ بين المرة والهيئة حينئذ عند بنائهما من المصدر الخالى من التاء ، وبينهما أيضا وبين المصدر المأخوذين منه إن كان مختوما بالتاء ـــ ويبعد فى =

....

= النظر اعتبار صيغة قياسية فى باب لا تؤدى معناها أبدا إلا بمعونة القرائن ــ فإذا أريد معنى الهيئة من غير الثلاثىّ عند ابن مالك ومن وافقه فلا طريق إلا بوصف المصدر العام بما يفيد الغرض كأن يقال مثلا : « هذا اختيار غريب » « وانطلق انطلاقَ خائِفٍ » ــ وشذّ فى غير ذى الثلاث بناء « فِعلة » بالكسر للهيئة نحو خِمْرَة من اختمرت المرأة [ينظر : شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٧٣٦/٢] .

« المَّرة » مبتدأ مؤخر « بالتا » ــ بالقصر للضرورة خبر مقدم « فى غير ذى الثلاث » متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر « فيه » متعلق بشذ والضمير لغير ذى الثلاث « هيئة » فاعل شذّ « كالخمرة » خبر لمبتدإ محذوف .

(هَذَا بَابُ) كيفية (أَبْنِيَة أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ)

تقدم أنَّ هذا الجمع غير سائغ[١] .

(وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا[٢])

يَأْتِي وَصْفُ الْفَاعِلِ مِنْ) مضارع (**الْفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ**) من الزوائد ، على وزن (**فَاعِلٍ**) ــ بكسر العين ، وزيادة ألف بعد الفاء ، بعد إسقاط حرف المضارعة (**بِكَثْرَةٍ فِي** « **فَعَلَ** ») ــ بالفتح ــ حال كونه (**مُتَعَدِّيًا**) إلى المفعول (**كَضَرَبَهُ**) فهو ضَارِبٌ ، (**وَقَتَلَهُ**) فهو قَاتِلٌ (**أَوْ لَازِمًا**) للفاعل (**كَذَهَبَ**) فهو ذَاهِبٌ (**وَغَذَا ــ بِالْغَيْنِ وَالذَّالِ الْمُعجَمَتَيْنِ ــ بِمَعْنَى** « **سَالَ** ») فهو غَاذٍ ــ يُقال : غَذَا الماءُ ، إذا سَالَ وغذا العِرْقُ ، إذا سال دمًا ، وغذا البَوْلُ ، إذا انقطع ، وغذا الشَّيْبُ . إذا أَسْرَع .

ويُستعملُ متعديا ، يقال : غَذَا الطعامُ الصبىَّ ، وغذوتُه أنا باللَّبَن فيكون من قِسْم المتعدى .

(**وَفِي** « **فَعِلَ** » **ــ بِالكَسْرِ ــ**) حال كونه (**مُتَعَدِّيًا**) إلى المفعول (**كَأَمِنَهُ**) فهو آمِنٌ ، (**وَشَرِبَهُ**) فهو شَارِبٌ (**وَرَكِبَهُ**) فهو رَاكِبٌ ، وذلك مستفادٌ من قول النظم :

---

(١) وذلك فى باب ما ينصبُ مفاعيل ثلاثة ، فقد قال : لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لأن مفعولا اسم اللفظ وهو غير عاقل .

(٢) إنما قال : أبنية أسماء الفاعلين « بالجمع ــ بالنظر إلى المواد ، نحو : ضارب ، ومُكْرِم ، ومُنْطَلِق ، ومستَخْرِج ومُستَفِيد ، أو بالنظر إلى أنه أطلق على الصفات المشبهة أنها أسماء فاعلين كما يدل عليه قوله : « وفَعْلٌ اوْلَى وفَعِيلٌ بِفَعُل » .

كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ يَكُونُ[١] ......

(**وَيَقِلُّ**) « فَاعِلٌ »[٢] (**فِى**) « فَعِلَ » (**الْقَاصِرِ**) على الفاعل (**كَسَلِمَ**) فهم سَالِمٌ[٣] (**وَفِى** « **فَعُلَ** » ـــ **بِالضَّمِّ** ـــ **كَفَرُهَ**) ـــ بمعنى حَذَقَ ، فهو فَارِهٌ[٤] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَهْوَ قَلِيلٌ فى « فَعُلْتُ » و « فَعِلْ » غَيْرَ مُعَدًّى[٥] ....

(وَ) إنما (**قِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ** « **فَعِلَ** ») المكسور العين (**اللَّازِمِ** :

---

(١) المراد بقوله : كفاعل : هذا الوزن الذى على صيغة فاعل ، والمراد باسم الفاعل ، الاسم المصوغ لما وقع منه الفعل ككاتب أو قام به كمنكسر ، دالًّا على أصل الحدث ، على وجه الحدوث والتجدد .

وشمل قوله : من ذى ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثىّ ، ثم بعد ذلك أخرج فَعِل اللازم وفَعُل ولا يكون إلا لازمًا .

« كفاعل » متعلق بمحذوف حال مقدم من « اسمَ فاعل » الواقع مفعولا لصُغْ « إذا » ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ « من ذى ثلاثة » متعلق بيكون التامة ومضاف إليه .

(٢) ساقطة من خ ٢ .

(٣) ومنه : ضاحِك ، وآثِم ، ونادِم .

(٤) قال ابن خالويه : « ليس فى كلام العرب (فعُل) وهو فاعل إلا حرفان فَرُة الحمارُ فهو فاره ، وعَقُرَتِ المرأة فهى عاقر ، فأما طَهُر فهو طاهر ، وحَمُض فهو حامض ، ومَثُل فهو ماثل ، فبخلاف ذلك يقال حَمَض أيضا وطَهَرَ ، ومَثَلَ » [ينظر كتاب : ليس فى كلام العرب ص ١٩] .

(٥) أى : ووزن « فاعل » قليل فى مثل « فَعُل » ولا يكون إلا لازما ، و « فَعِل » إذا كان لازمًا وهو ما يعنيه بقوله : « غيرَ مُعَدّى » والسبب فى قلته منهما أن المشتق فيهما متهىء للصفة المشبهة ، فهى القياسية فيهما .

« وهو قليل » مبتدأ وخبر ، « فى فَعُلت » متعلق بقليل ، « وفعِل » معطوف على فعُلت « غيرَ مُعَدّى » غير : حال من « فَعِل » الأخير ، ومعدَّى : مضاف إليه .

(« فَعِلٌ » بفتح الفاء وكسر العين (فِى الْأَعْرَاضِ) جمع عَرَضٍ ـ بفتح العين المهملة والراء (كَفَرِحٍ ، وَأَشِرٍ) ـ بالتنوين فيهما ـ / والأشِرُ : الذى لا يحمَد النعمة والعافية . [٢٤٠/ب]

(وَ « أَفْعَلُ » فِى الْأَلْوَانِ وَ الْخِلَقِ) فاللون : (كَأَخْضَرَ ، وَأَسْوَدَ ، وَأَكْحَلَ) أى : أسودَ العينين من غير اكتحال (وَأَلْمَى) أى : أسود حُمْرَة الشفتين .

(وَ) الخِلْقَة : نحو : (أَعْوَرَ ، وَأَعْمَى) وأَجْهَرَ ، وهو الذى لا يُبْصِر فى الشمس .

(وَ « فَعْلَانُ » ـ بفتح الفاء ، وسكون العين ـ (فِيمَا دَلَّ على الِامْتِلَاءِ ، وَحَرَارَةِ الْبَاطِنِ) فالأول : (كَشَبْعَانَ ، وَرَيَّانَ ، وَ) الثانى : نحو : (عَطْشَانَ) وصَدْيَانَ بمعنى : عطشانَ ـ وإلى ذلك يُشِيرُ قولُ النظم :

.... بَلْ قِيَاسُهُ « فَعِلْ »(١)

وَ« أَفْعَلُ » « فَعْلَانُ » نَحْوُ : أَشِرِ وَنَحْوُ:صَدْيانَ،وَنَحْوُ : الْأَجْهَرِ(٢)

(١ ، ٢) أشار إلى النوع الثانى من المثالين المشار إليهما فى قوله : وَهْوَ قَلِيلٌ فى فَعُلْتُ ، وفَعِلَ : غَيْرَ معدًّى ، فكأنه قال : بل قياس اسم الفاعل من الفعل الذى على وزن فَعِلَ اللازم أن يكون على أحد ثلاثة أوزان : فَعِل كفَرِحٍ ، وأَفْعَل كأخضَرَ ، وفعلان كشبعان ـ وتجوز فى إطلاق اسم الفاعل عليها ، وإنما هى صفات مشبهات باسم الفاعل .

ولمّا كان كل واحد من هذه الأوزان مختصا بمعنى فى الفعل يقتضيه نبّه على ذلك بالمثال فقال : * نحو أَشِرٍ * وَنَحْوُ صديانَ ونحوُ الأجهر * .

« بل » حرف انتقال وإضراب « قياسُه » مبتدأ ومضاف إليه والضمير لاسم الفاعل « فَعِل » خبر المبتدإ .

« وأَفْعَلُ » معطوف على فَعِل ،

« فَعَلَانُ » معطوف على أَفْعَل بإسقاط العاطف .

« نحو أَشِرِ » نحو : خبر لمبتدإ محذوف ، أشِرِ : مضاف إليه ، وما بعده معطوف عليه .

(وَقِيَاسُ الْوَصْفِ مِنْ « فَعُلَ » ـ بِالضَّمِّ ـ : « فَعِيلٌ » كَظَرِيفٍ ، وَشَرِيفٍ ، وَدُونَهُ) أى : دون « فَعِيل » : (« فَعْلٌ ») ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ (كَشَهْمٍ) ـ بالشين المعجمة ـ منَ الشهامة ، بمعنى الضخامة (وَضَخْمٍ) ـ بالضاد والخاء المعجمتين ـ من ضَخُم الشيءُ إذا غَلُظَ (وَدُونَهُمَا) أى : دون « فَعِيلٍ ، وَفَعْلٍ » : (« أَفْعَلُ » كَأَخْطَبَ) ـ بالخاء والطاء المعجمتين[1] ـ يقال : خَطَبَ اللونُ (إِذَا كَانَ أَحْمَرَ إِلَى الْكُدْرَةِ . وَ « فَعَلٌ) ـ بفتحتين ـ (كَبَطَلٍ ، وَحَسَنٍ .

و « فَعَالٌ » ـ بِالْفَتْحِ ـ) فى الفاء (كَجَبَانٍ .

وَ « فُعَالٌ » ـ بِالضَّمِّ ـ كَشُجَاعٍ .

وَ« فُعُلٌ ») ـ بضمتين ـ (كَجُنُبٍ) ـ بضم الجيم والنون .

(وَ « فِعْلٌ ») ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ (كَعِفْرٍ) ـ بالعين المهملة والفاء ـ (أَىْ : شُجَاعٍ مَاكِرٍ) وفى القاموس : أنه الخبيث الماكر[2] .

---

(١) قال الشيخ محيى الدين فى تعليقه على أوضح المسالك ٣/ ٢٤٤ : « قال الشيخ خالد فى التصريح : إنه بالخاء والظاء المعجمتين ، ولم أجد فيما بين يدىّ من معاجم اللغة هذه المادة مطلقا ... فلعل ما فى التصريح سبق قلم » اهـ .

وأقول : إن سبق القلم فى قوله « المعجمتين » لأنى وجدت فى نسخة الشيخ التى كتبها بخطه (كأخطب) بنقطة واحدة على الخاء ووجدت أيضا (يقال : خطب اللون) بنقطة واحدة على الخاء أما بقية النسخ فقد تأثرت بقوله المعجمتين) ووضعت نقطة على الطاء [وصواب العبارة : بالخاء المعجمة والطاء المهملة] والذى جعلنى أتمسك بالطاء خطّ الشيخ فيها واضح كلّ الوضوح ، كما تكررت الطاء ثلاث مرات وأهملها من الإعجام وها هى ذى : (كأخطب) (بالخاء والطاء) (خطب اللون) ـ والله أعلم ـ .

(٢) قد يقال : إن العِفْرَ له معنيان ذكر ابنُ هشام أحدهما ، وذكر فى القاموس الآخر [وينظر حاشية يس على التصريح ٢/٧٨] .

وإلى ذلك يشير قول النظم :

وَ « فَعْلٌ » أوْلَى و « فَعِيلٌ » بِـ « فَعُلْ » كَالضَّخْمِ ، وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلُ جَمُلْ [١]

وَ « أَفْعَلٌ » فِيهِ قَلِيلٌ ، وَ « فَعَلْ » [٢] ....

(**وَقَدْ يَسْتَغْنُونَ عَنْ صِيغَةِ « فَاعِلٍ » مِنْ « فَعَلَ » ـ بِالْفَتْحِ ـ بِغَيْرِها**) من الصِّيَغ ، فيتركون القياسَ المطَّرِد ، ويستعملون غيره[٣] (**كَشَيْخٍ ، وَأَشْيَبَ ، وَطَيِّبٍ ، وَعَفِيفٍ**)[٤] ولم يقولوا : شَايخ ، وشَائِب ، وطَايِب ، وعَافّ ـ بالتشديد ـ كما استَغْنَوْا بـ « تَرَكَ ، وَتَارِك » عن : « وَذَرَ ووَاذِر ، ووَدَعَ ، ووَادِع »[٥] .

(١ ، ٢) يعنى أن الأولى بفَعُل المضموم العين أن يأتى اسم الفاعل منه على « فَعْلٍ » أو على « فَعِيلٍ » وفهم من قوله « أَوْلى » أن اسم الفاعل منه يأتى على غير الوزنين المذكورين ، وهو المنبه عليه بقوله : وأَفْعَلُ فيه قليلٌ وفَعَلٌ يعنى أن اسم الفاعل من (فَعُلَ) المضموم العين قد يأتى على وزن « أَفْعَل » وعلى وزن « فَعَل » وفهم من تنصيصه على القِلّة فى أفْعَل وفَعَل أن الوزنين السابقين كثيران .

« وفَعْلٌ أَوْلَى » مبتدأ وخبر ، « وفعيلٌ » معطوف على فَعْل « بَفعُل » متعلق بأولى « والفِعْلُ جَمُل » مبتدأ وخبر ، وذكر هذه الجملة لبيان الواقع لا للاحتراز .

« وأفْعَلٌ » مبتدأ « فيه » متعلق بقليل الواقع خبرا للمبتدإ « وفَعَل » معطوف على أَفْعَل .

(٣) فى خ ٢ « غيرها » .

(٤) وأفعالهما على الترتيب : شاخَ يَشيخُ ، وشابَ الرجلُ يشيبُ ، وطاب يطيبُ ، وعفَّ عن الشىء يَعِفُّ من باب ضرب عِفَّة وعَفًّا امتنع عنه فهو عفيف .

(٥) وجاء منهما المضارع فقيل : يدع ويذر وفى المصباح (وَذَرَ) : « قالوا وأماتت العرب ماضيَه ومصدره فإذا أريد الماضى قيل ترك ، وربما استُعْمِل الماضى على قلَّة ، ولا يستعمل منه اسم فاعل » اهـ وفى المصباح أيضا (ودع) : « ودعتُه أدعُه ودْعًا تركته ... قال بعض المتقدمين : وزعمت النحاةُ أن العرب أماتت ماضى يدع ومصدرَه واسم الفاعل ، وقد قرأ مُجاهد ، وعُرْوة ، ومُقاتل ، وابن أبى عبلة ويزيد النحوىّ ﴿ **مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ** ﴾ بالتخفيف ، وفى الحديث : « لينتهينَّ قوم عن وَدْعِهم الجُمُعات » أى عن تركهم ، =

وإليه يشير قول النظم :

.... وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى « فَعَلْ »(١)

ومحلّ الاستغناء ما لم يُستعمل له قياس ، أمَّا إذا استُعمل له قياسٌ ، وسُمِع غيرُه ، فليس موضعَ الاستغناء ، نحو : مَالَ يَمِيلُ فهو مائل ، وأَمْيَل — قاله الشاطبى .

(« تَنْبِيهٌ » : **جَمِيعُ هَذِهِ الصِّفَاتِ**) المتقدمة الدالة على الثبوت (**صِفَاتٌ مُشَبَّهَةٌ**) باسم الفاعل ، إلا إذا قصد بها الحدوث فهى أسماءُ فاعلين (**إِلَّا « فَاعِلًا » كَضَارِبٍ**) فى المتعدى (**وَقَائِمٍ**) فى اللازم ، فإنه فى الاصطلاح (**اسْمُ فَاعِلٍ**) لا صفة مشبهة ، (**إِلَّا إِذَا أُضِيفَ**) « فاعلٌ » (**إِلَى مَرْفُوعِهِ**) فى المعنى (**وَذَلِكَ فِيمَا دَلَّ عَلَى الثبُوتِ — كَـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » و « شَاحِطِ الدَّارِ »**) — بالشين المعجمة ، والحاء والطاء المهملتين — (**أَى : بَعِيدِهَا**) والأصل : / طاهرٌ قلبُه ، [٢٤١/أ] وشاحطةٌ دارُه — (**فَصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَيْضًا**) .

وقد أشبعنا الكلامَ فيه فى باب إعماله(٢) ، وكان ينبغى أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب ؛ لئلا يُوهِم أنّ وصفَ الفاعل من غير الثلاثىِّ المجرد لا يكون صفة مشبهة ، وليس كذلك ، ومن أمثلة المَوَضِّح فى باب الصفة المشبهة : « مُسْتَقِيمُ

= فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ، ونُقلت عن طريق القرّاء ، فكيف يكون إماته ، وقد جاء الماضى فى بعض الأشعار ، وما هذه سبيلُه فيجوز القول بقلة الاستعمال ولا يجوز القول بالإماتة » اهـ .

(١) يعنى أن « فَعَل » الماضى المفتوح العين ، قد يأتى اسم فاعله على وزن غير وزن (فاعِل) ولم يمثل الناظم لذلك .
وقد وفَّى ابنُ هشام الموضوع حقّه من التمثيل — وفهم من قوله : قد يَغْنَى : التقليل و « يَغْنَى » بمعنى يستغنى .
« بِسَوَى » جار ومجرور متعلق بيغنى ، « الفاعِلِ » مضاف إليه ، « فَعَل » فاعل يغنى .

(٢) ينظر ص [٢٩٥] من هذا الجزء .

الرَّأْيِ » ، وَ « مُعْتَدِلُ الْقَامَةِ »[(١)] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَيَأْتِى وَصْفُ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ الثُّلَاثِىِّ الْمُجَرَّدِ بِلَفْظِ**) حروفِ (**مُضَارِعِهِ**[(٢)] ، **بِشَرْطِ الْإِتْيَانِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ مَكَانَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ**) وشذّ كسرها فى « مِعِين » من « أَعَانَ » وَ « مِغِير » من « أَغَارَ » وَ « مِبِين » من « أبان » بِكسر الميم فيهنّ إتباعًا لحركة ما بعدها[(٣)] .

(وَ) بشرط (**كَسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ**) تشبيها باسم فاعل الثلاثىّ ـ وشذّ « مُسْهَبُ » من « أَسْهَبَ » و « مُحْصَنٌ » من « أَحْصَنَ »[(٤)] و « مُلْقَحٌ »[(٥)] من « أَلْقَحَ » ـ بفتح ما قبل الآخر فيهنّ ـ (**مُطْلَقًا**) أى : (**سَوَاءٌ أَكَانَ مَكْسُورًا**

---

(١) سيجىء ـ إن شاء الله تعالى ـ ص [٣٤٧] من هذا الجزء .

(٢) المبنىّ للفاعل .

(٣) قال سيبويه فى كتابه ٢/٢٥٥ : « وأما الذين قالوا : مِغِيرَةٌ ومِعِينٌ ، فليس على هذا وإنما أتبعوا الكسرة الكسرةَ كما قالوا : مِنْتِنٌ » ا هـ وكرر هذا الكلام أيضا فى الكتاب ٢/٣٢٨ .

(٤) فى القاموس ورود الكسر أيضا فى مُحْصِن ، ومُسْهِب (حصن) و (السّهب) .

(٥) هكذا بالقاف والحاء المهملة فى جميع النسخ وهو متفق مع ما فى الارتشاف ١/٢٣٣ ـ ومن هذا القبيل أيضا : « مُلْفَجٌ » بالفاء والجيم بمعنى مفلس ، وفى الحديث : « ارحمُوا مُلْفَجيكم » .

والمسْهَب : مُطِيل الكلام و « المحصَن » من أحصن الرجل أى تزوّج ، ويزيد الفقهاء : وطىء فى نكاح صحيح قاله فى المصباح (حصن) وزاد قوله : واسم الفاعل من أحصن إذا تزوج محصن بالكسر على القياس قاله ابن القطاع ، ومحصَن بالفتح على غير قياس والمرأة مُحصَنَة بالفتح أيضا على غير قياس ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ** ﴾ أى : ويحرم عليكم المتزوجات وأما أحصنت المرأة فرجها إذا عَفّت فهى مُحْصَنَة بالفتح والكسر أيضا ، وقرىء بذلك فى السبعة ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ** ﴾ المراد الحرائر العفيفات » ا هـ .

فِى الْمُضَارِعِ ، **كَـ** « **مُنْطَلِقٌ** » **وَ** « **مُسْتَخْرِجٌ** ») . فكَسْرُه حال كونه اسمَ فاعل ، غيرُ كَسْرِه حال كونه مضارعًا .

(**أَوْ مَفْتُوحًا**)[١] فى المضارع (**كَـ** « **مُتَعَلِّمٌ** » **وَ** « **مُتَدَحْرِجٌ** ») .

وأما نحو « مُخْتَارٍ » وَ « مُنْقَادٍ » و « مُتَحَابٌّ » ـــ بالإدغام ـــ فكَسْرُ ما قبل الآخر فيهنَّ مقدَّر إذَا كُنَّ اسمَ فَاعل[٢] .

وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثى أشار الناظم بقوله :

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ	مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ كَالْمُواصِلِ[٣]
مَعْ كسْرِ مَتْلُوِّ الْأَخِيرِ مُطْلَقَا	وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا[٤]

---

(١) حذّر ابنُ هشام فى المغنى ٤٣/١ تحت عنوان : « مسألة » من أن يقال : سواء أكان كذا أو كذا وقال إن الصواب العطف بأم ، وهو الآن يقع فيما حذّر منه . فهو يقول : سواء أكان مكسورًا فى المضارع أو مفتوحًا .

(٢) إذا كان الفعل على وزن افتعل أو انفعل الأجوفين نحو اختار وانقاد أو المضعفين نحو : امتدَّ وانحلَّ ، أو كان على وزن فَاعَل ، أو تفاعل ، أو افْعَلَّ ، أو افْعَالَّ المضعفات نحو : حادّ ، تحابَّ ، احمرَّ ، احمارَّ فحركة ما قبل الآخر فى هذه الأفعال تزول بسبب الإعلال بالقلب أو الإدغام ، وذلك عند صوغ اسم الفاعل أو اسم المفعول ، والكلمة آنذاك صالحة فى ذاتها للوصفين ، ويظهر المراد بوضع الكلمة فى جملة وعند ذلك يختلف الوزن حسب التقدير ، ففى نحو : أنا مختارٌ ، لهذا الكتاب ، يظهر بوضوح أن المراد اسم الفاعل وهو بزنة « مُفْتَعِل » وفى نحو : كتاب كذا مختارٌ لى يظهر بوضوح أنّ المراد اسم المفعول وهو بزنة مُفْتَعَل ، وهكذا فى بقية الأمثلة .

وقد يتحد معهما أيضا فى الصورة اللفظية اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمىّ وذلك فى نحو « مختار » والتمييز بين هذه الخمسة بالقرائن ، أما الأربعة الدائمة الاشتراك إذا صيغت من غير الثلاثىّ فهى المصدر الميمىّ واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان .

(٣ ، ٤) « وزنةُ المضارع » زنةُ : خبر مقدم ، المضارع : مضاف إليه « اسمُ فاعل » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه « من غير » متعلق بزنة وغير : مضاف و « ذى » مضاف إليه =

واختيرت الميمُ للزيادة ؛ لتعذُّر زيادة أحرفِ العِلّة ؛ لأنّ الواوَ لا تُزادُ أوّلا ، والياء والألف يوقعان فى التباس اسم الفاعل بالمضارع ؛ ولكونِ مَخْرَجِ الميم قريبًا من مخرج الواو ؛ لأنهما من الشفتين .

وحُرِّكت بالضَّمِّ دونَ الفتح والكسرِ ؛ لأنَّ الفتْحَ يُؤدِّى إلى التباسِه باسمِ المَوْضِع من الثلاثىِّ ، ولو فى بعض الصُّوَر ، نحو : مَكْرَم[1] ، والكسْرَ يُؤدِّى إلى الالتباس باسم الآلة منه[2] .

* * *

= الثلاثِ » مضاف إليه « كالمواصِل » خبر لمبتدإ محذوف « مَعَ » ظرف متعلق بمحذوف حال من كلمة : المضارع ، وما بعده مضاف إليه « مطلقا » حال من كسْر ، « وضَمّ ميمٍ » ضم : معطوف على كسر ، ميم : مضاف إليه « زائدٍ » نعت لميم « قد سبقا » الجملة فى محل جرّ نعت ثان لميم ، والألف للإطلاق .

يعنى أن زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثىّ ــ هى زنة مضارعه ، مع كسر الحرف الذى قبل الآخر فى المضارع ، وضمّ ميم زائدة توضع فى مكان حرف المضارعة وذلك كالمواصِل من وَاصَل .

(١) « مَكْرَم » هذه لا تصحّ مثالا ملبسا بين اسم الفاعل الذى فتحت ميمُه واسم الموضع لأن الراء مفتوحة فى الموضع ومكسورة فى اسم الفاعل ، والصورة التى تتحد تماما بينهما عند فتح ميم اسم الفاعل « مَطِير » اسم موضع من طار واسم فاعل من أطار وأصله مُطير فلما فتحت الميم صار مَطِير .

(٢) إذا كسرت الميم فى اسم الفاعل من غير الثلاثىّ لا يؤدى ذلك إلى أى التباس باسم الآلة فى أى صيغة من صيغه القياسية : مِفْعَل ومِفْعال ومِفْعَلة فاسم الفاعل مثلا من أَسَنّ : مُسِنّ وعند كسر الميم مِسِنّ أما اسم الآلة فهو مِسَنّ .

(هَذَا بَابُ) كَيْفِيَّةِ (أَبْنِيَةِ أَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ)

تقدم أنَّ هذا الجمع غيرُ سائغ(١) .

(يَأْتِي وَصْفُ الْمَفْعُولِ مِنَ) مضارع الفعل (الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ) التامّ المتصرِّف (عَلَى زِنَةِ « مَفْعُولٍ ») من المتعدى (كَـ « مَضْرُوبٍ » وَ « مَقْصُودٍ ») و « معلوم » ومن اللازم ، كـ « مَدْخُولٍ عليه » (وَ « مَمْرُورٍ بِهِ ») زيدت الميم ؛ لما مرّ فى اسم الفاعل(٢) ، وفُتِحت للخفَّة ، وضُمَّ ما قبل الآخر خوفا من المكان(٣) ، ثم أُشْبِعت الضمة فتولَّد منها الواو ؛ لئلا يلزم وقوع « مَفْعُل » فى كلامهم(٤) .

(وَمِنْهُ) أى : من اسم المفعول الثلاثيّ الآتى على زنة « / مَفْعُول » (مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ) ومدعُوٌّ (إِلَّا أَنَّهَا غُيِّرَتْ) عن صيغة « مفعول » فى اللفظ(٥) . [٢٤١/ب]

فأصل « مَبِيع » : مَبْيُوع ، نُقِلت حركةُ الياء إلى الساكن قبلها ، ثم قُلبت الضمة كسرةً لتسلم الياءُ ، ثم حُذِفت الواوُ لالتقاء الساكنين ، وخُصَّت بالحذف

---

(١) وذلك فى باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة ، إذْ قال : لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة ، لأن مفعولا اسم اللفظ وهو غير عاقل .

(٢) من قوله : واختيرت الميم للزيادة ؛ لتعذر زيادة أحرف العلة ... إلى آخره [ينظر أبنية أسماء الفاعلين فى الصفحة السابقة .

(٣) أى : خوفا من الالتباس باسم المكان إذا فتح ما قبل الآخر أو كسر لأن ما قبل الآخر فى المكان مفتوح نحو : « مَشْرَب » ومكسور نحو : « مَوْعِد » .

(٤) قال التفتازانى فى شرح تصريف العِزّى : « لِرفضهم مَفْعُلًا فى كلامهم » [حاشية يس ٧٩/٢] .

(٥) بسبب ما حدث لها من إعلال كما سيتضح .

لزيادتها ، وقُرْبها منَ الطرَّف .

وأصل « مَقُول » : مَقْوُول ــ بواوين ــ نُقِلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ، ثم حُذِفتِ الواو الثانية لالتقاء الساكنين ، وخُصَّت بالحذف ؛ لزيادتها وقُربِها منَ الطَّرَف ــ هذا مذهب سيبويه[1] فى : مَبِيع ، ومَقُول .

وذهب الأخفشُ إلى أنَّ المحذوفَ منهما عينُ الفعل[2] ، وأن الضمةَ فى « مَبِيع قُلِبَت كسرةً لتُقْلَبَ الواوُ ياءً ؛ لئلا يلتبس بالواوىِّ .

وأصلُ « مَرْمِىّ » : مَرْمُوىٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواوُ ياءً ، والضمة التى قبلها كسرةً ، وأدغمت الياء فى الياء[3] .

وأصلُ « مَدْعُوّ » : مَدْعُوْوٌ ــ بواوين ــ أدغمت الأولى فى الثانية لاجتماع المثلين[4] ، وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثىِّ أشار الناظم بقوله :

وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِىِّ اطَّرَدْ زِنَةُ«مفعول»كَآتٍ مِنْ « قَصَدْ »[5]

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٢/٣٦٣ ، ٣٦٦ ط . بولاق ــ وينظر شرح الشافية للرضىّ ١٤٣/٣ ، ١٤٦ : ١٤٧ .

(٢) ينظر رأى الأخفش فى شرح الشافية للرضىّ ١٤٧/٣ ، وشرح الأشمونى ٣٢٤/٤ .

(٣ ، ٤) ينظر شرح الأشمونى ٣٢٥/٤ : ٣٢٦ ــ وسيجىء ذلك فى باب الإعلال والإبدال ــ إن شاء الله تعالى ــ .

(٥) « وفى اسم » جار ومجرور متعلق باطّرد وهو مضاف إلى ما بعده ، « زنةُ مفعولٍ » زنة : فاعل اطّرد ، مفعول : مضاف إليه ، « كآتٍ » خبر لمبتدإ محذوف على حذف موصوف « مِنْ قَصَد » متعلق بآت بتقدير مضاف مجرور بمن ، والتقدير : وذلك كمفعول آتٍ من مصدر « قَصَدَ » .
يعنى أن صيغة اسم المفعول من مصدر الثلاثىّ على وزن مفعول باطّراد كأن تقول من الفعل « قَصَد » مقصود .

(وَ) يأتى وصفُ المفعول (**مِنْ غَيْرِه**) أى : من غير الثلاثىِّ المجرد (**بِلَفْظِ مُضَارِعِه ، بِشَرْطِ الْإِتْيَانِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ مَكَانَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ**) لما مرَّ فى اسم الفاعل(١) ، وفتح ما قبل آخره (**وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : بِلَفْظِ اسْمِ فَاعِلِه بِشَرْطِ فَتْحِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ**) وذلك مستفادٌ من قول النظم .

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ(٢)

ويأتى من المتعدى ، ولا يحتاج إلى صلة (**نَحْو** : « **الْمَالُ مُسْتَخْرَجٌ** ») .

(وَ) من اللازم ، فيحتاج إلى صلة ، نحو : (« **زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ بِهِ** »(٣) .

وَقَدْ يَنُوبُ « فَعِيلٌ » عَنْ « مَفْعُولٍ » كَـ « دَهِينٌ ») بمعنى : مَدْهُونٍ (وَ« **كَحِيلٌ** ») بمعنى : مَكْحُولٍ (وَ « **جَرِيحٌ** ») بمعنى : مَجْرُوحٍ (وَ « **طَرِيحٍ** ») بمعنى : مَطْرُوحٍ — قال ابنُ مالك(٤) : (**وَمَرْجِعُهُ إِلَى السَّمَاعِ**) وإن كان كثيرا .

وإليه أشار الناظم بقوله :

---

(١) ينظر [٣٣٦] فى باب أبنية أسماء الفاعلين الواقع قبل هذا الباب مباشرة .

(٢) « وإن فتحت » أداة شرط مع فعل الشرط « منه » متعلق بفتحت والضمير عائد إلى ما زاد على الثلاثة فى قوله فى بيت سبق * من غير ذى الثلاث كالمواصِل * « ما » اسم موصول مفعول فتحت « انكسر » الجملة خبر كان ، وكان ومعمولاها صلة الموصول جملة لا محل لها من الإعراب ، « صار اسم مفعول » جواب الشرط « كمثل » خبر لمبتدإ محذوف « المنتظر » مضاف إليه .

يعنى : إن فتحت ما كان انكسر فى اسم الفاعل ، وهو الحرف الذى قبل الآخر صار المفتوح اسم مفعول فمُنتظِر بالكسر اسم فاعل ، ومُنتظَر بالفتح اسم مفعول .

(٣) ومُسْتَفهَمُ عنه ، ومستفاد منه ، والكتاب مُحْتَاج إليه ، .

(٤) فى شرح التسهيل ٨٨/٣ ونص كلامه : « ومثال فعيل — النائب عن مفعول — خبيىء ، وجَريح ، وكَليم وصَريع وأخيذ ، وقتيل ، وأسير ، ودهين ، وخضيب ، ولديغ ، وغسيل ودقيق — وفعيل هذا مع كثرته مقصورٌ على السماع » ا هـ .

وناب نقلا عنه ذو « فَعِيلِ »[١] ....

(**وَقِيلَ : يَنْقَاسُ فِيمَا لَيْسَ لَهُ « فَعِيلٌ » بِمَعْنَى « فَاعِلٍ »**) كـ « قَتِيل »[٢] لا فيما له « فعيلٌ » بمعنى « فاعل » (**نَحْوُ : قَدَرَ**) ـ بفتح الدال ـ (**وَرَحِمَ**) ـ بكسر الحاء ـ (**كَقَوْلِهِمْ : قَدِيرٌ ، وَرَحِيمٌ**) بمعنى : قادر ، وراحِم .

وقد ينوب « فَعِيلٌ » عن « مُفْعَل » نحو : « **أَعْقَدْتُ الْعَسَلَ فَهُوَ عَقِيدٌ** » و « أَعَلَّه المرضُ فَهُو عَلِيلٌ » أي : مُعْقَدٌ ، ومُعَلٌّ[٣] .

❊ ❊ ❊

---

(١) أي : وناب « فعِيلٌ عن اسم المفعول من الثلاثيّ ، نقلا : أي منقولا عن العرب ومسموعًا منهم .

« نقلا » مصدر بمعنى المفعول حال من ذو فعيل ، أي : منقولا عن العرب « عنه » متعلق بناب والضمير يعود إلى « زنة مفعول » فيما سبق ، « ذو فعيلِ » ذو : فاعل ناب ، فعيل : مضاف إليه .

(٢) قال ابن مالك : « وجعله بعضُهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل ، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل » ا هـ [شرح التسهيل ٣/٨٨] .

وما قاله ابنُ هشام هنا ، وكذا ما قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل يُرَدّ به على ابن الناظم الذى زعم أن نيابة « فعيلٍ » عن « مفعول » ليست مقيسة بالإجماع ، ففى دعواه الإجماع على ذلك نظر . [ينظر شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٤٢] .

(٣) قال ابنُ مالك : « وقد يصاغ « فعيلٌ » بقصد المفعولية من « أَفْعَل » ، فمن ذلك قولهم : « أعقدت العسلَ فهو عقيدٌ » و « أَعَلَّ اللهُ فلانا فهو عَلِيلٌ » ا هـ [شرح التسهيل ٣/٨٨] .

(هَذَا بَابُ إِعْمَالِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّى إِلَى وَاحِدٍ)

ووجه الشبه بينهما : أنها تؤنث ، وتثنى ، وتُجمع ، تقول فى « حَسَن » : حَسَنَة وحَسَنَان ، وحسنتان ، وحَسَنُون ، وحَسَنَات ، كما تقول فى « ضارب » : ضاربة / وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات ، فلذلك عملت النصبَ كما يعمله اسمُ الفاعل ، واقتصرت على واحد ؛ لأنه أقل درجات المتعدّى . [٢٤٢/أ]

وكان أصلُها ألاَّ تعملَ النصبَ ؛ لمباينتها الفعلَ بدلالتها على الثبوت ، ولِكَوْنها مأخوذةً من فعل قاصر ، ولكنَّها لمَّا أشْبَهت اسمَ الفاعل المتعدّى إلى واحدٍ عملت عملَه . .

(وَهِيَ : **الصِّفَةُ**) المصوغةُ لغير تفضيل ؛ لإفادة نسبة الحدَث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث[١] ، وَخاصتُّها[٢] أنها (**الَّتِي اسْتُحْسِنَ فِيهَا أَنْ تُضَافَ لِمَا هُوَ فَاعِلٌ**) بها (**فِي الْمَعْنَى**) سواءٌ أكانت وصفًا لازما لايمكن انْفِكاكُهُ كـ« طَوِيلِ الْأَنْفِ » و« عريضِ الحواجب » و « واسِعِ الْفَمِ[٣] » أم يُمكن انفكامه « **كَـ** « **حَسَنِ الْوَجْه** » **وَ** « **نَقِيِّ الثَّغْر** » **وَ** « **طَاهِرِ الْعِرْض** » فإنَّ الحُسْنَ ، والنَّقاوة ، والطهارة ، مما يوجد ويُفْقَد .

(**فَخَرَجَ**) باستحسان الإضافة إلى الفاعل فى المعنى : اسمُ الفاعل المتعدِّى

(١) هذا هو تعريف ابن الناظم فى شرحه على الألفية ص : ٤٤٤

(٢) قوله : « وخاصتّها » : فيه إشارة إلى أن تعريف الناظم رسمٌ لكونه بالخاصة .

(٣) فإن الطول ، والعرض ، والاتساع أوصاف لازمة لاتنفك عن موصوفها .

(**نَحْوُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ** » **فَإِنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ**) وهو ضارب (**فِيهِ**) أى فى هذا التركيبِ (**إلى الفَاعِلِ**) وهو « أبوه » (**مُمْتَنِعَةٌ**) إذ لايقالُ : « ضاربُ أبيه » لئلا تُوهِمَ الإضافةُ فيه الإضافةَ إلى المفعول ، وأنّ الأصل[1] : « زيدٌ ضاربٌ أباه » .

(**وَ**) خرج اسمُ الفاعل القاصر (**نَحْوُ** : « **زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ** » **فَإِنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ**) وهو « كاتب » (**فِيهِ**) إلى الفاعل وهو « أبوه » (**وَإِن كَانَتْ لاَ تَمْتَنِعُ**) على قلّة (**لِعَدَمِ اللَّبْسِ**) بالإضافة إلى المفعول ؛ لكون الكتابة لاتقع على الذات (**لَكِنَّهَا**) على قِلتها (**لاتَحْسُنُ** ؛ **لأَنَّ الصِّفَةَ**) الدالَّة على الثبوت (**لاَ تُضَافُ لِمرْفُوعِهَا حَتَّى يُقَدَّرَ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا عَنْهُ**) أى : عن مرفوعها (**إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا**) فيستتر فى الصفة (**بَدليلَين** : **أَحَدُهُمَا** : **أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ**) الأمرُ (**كَذَلَكَ** ، **لَزِمَ إِضَافَةُ الشّىْء إلى نَفْسِه**) لأنّ الصفةَ نفس مرفوعها فى المعنى ، واللازمُ باطلٌ[2] ، فالملزومُ مثلُه .

(**وَ**) الدليل (**الثَّانِى** : **أَنَّهُمْ يُؤَنِّثون الصِّفَةَ**) بالتاء (**فِي نَحْو** : **هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ** ») فلو لم تكن الصفةُ مسندةً إلى ضمير « هند » لذُكِّرَتْ كما تُذَكَّرُ مع المرفوع ـ قاله ابنُ عصفور[3] .

(**فَلِهَذَا**) التحويل (**حَسُنَ أَنْ يُقَالَ**) فى « زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالرفع : (« **زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ** » بالإضافة ، فالحُسْنُ مسندٌ إلى ضمير « زيد » فيكون مسندًا إلى جملته بعد أن كان مسندًا إلى وجهه ، وذلك حَسَنٌ ؛ (**لأَنَّ مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أَنْ يُسْنَدَ الْحُسنُ إلى**)جميع (**جُمْلَتِه مَجازًا**) عن الاسناد إلى الجزء منه ، فهو من الإسناد إلى الكّل وإرادة البعض ، فهو مجاز قريب ، والباعثُ على / ارتكابه [٢٤٢/ب]

---

(١) أى : ولئلا توهم أن الأصل « زيدٌ ضاربٌ أباه » فيكون الأبُ مضروبا مع أنه ضارب

(٢) وهو إضافة الشىء إلى نفسه .

(٣) فى شرح الجمل ٥٧٣/١ .

غَرَضُ التخفيف .

قال ابنُ أبى الربيع[١] : إذا قلتَ : مررتُ برجل حسنٍ وجهُهُ » حصل عدَّةُ أمورٍ ، كلُّ اثنين منها بمنزلة شيء واحد ؛ لأنّ الجارّ والمجرور[٢] كالشيء الواحد ، وكذلك الصفةُ والموصوف .[٣] ، والفعل والفاعل [٤] ، والمضاف والمضاف إليه[٥] ، فلما أرادوا التخفيف ، لم يمكنهم أن يُزيلوا من اللفظ إلا الضمير ، فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة ، فاستتر فيها ؛ لأن الصفة حينئذ كأنها جاريةٌ على من هى له حيثُ رفعت ضميره ، فحسن أن يقال ذلك .

(**وَقُبِحَ أَنْ يُقَالَ**) فى « زيدٌ كاتبٌ أبوه » (« **زَيْدٌ كَاتِبُ الْأَبِ** » ؛ **لأنَّ مَنْ كَتَبَ أبوهُ لايَحْسُنُ أنْ تُسنَدُ الْكِتَابَةُ إليه إلا بَمجَازٍ بَعِيدٍ**) سَرَى من المضاف وهو « الأبُ » فى « كاتبٌ أبوه » إلى المضاف إليه وهو « الهاء » فهو من الإسناد إلى المضاف إليه وإرادة المضاف . .

ووجه قُربِ الأوّل[٦] وبُعْدِ هذا[٧] ؛ أنَّ الجزءَ بعضُ الكُلِّ ، فيصحّ إطلاقُ كل منهما ، وإرادة الآخر ، بخلاف الأُبوَّة والبُنُوَّة . .

(**وَقَدْ تَبَيَّنَ**) بما شرَحْنا (**أَنَّ الْعِلْمَ بِحُسْنِ الْأضَافَةِ**)فى الصفة إلى مرفوعها (**مَوْقُوفٌ عَلَى النَّظَرِ فِي مَعْنَاهَا**) وهو نسبةُ الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات أن يُسنَد إلى ضمير موصوفه ؛ فإضافته إلى مرفوعه حسنة ،

---

(١) وهو عُبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشى الأشبيلى السبتى المتوفى سنة ٦٨٨ « صاحب كتاب البسيط فى شرح جمل الزجاجىّ » وهذا الكلام فى البسيط بمعناه ٢/١٠٧٤ ومابعدها .

(٢) وهو : برجلٍ

(٣) وهو : برجل حسن

(٤) وهو : مررتُ

(٥) وهو : وجهُه

(٦) وهو : « زيدٌ حَسَنُ الوجه »

(٧) وهو : « زيدٌ كاتبُ الأب » .

ومالا فلا (**لَا**) موقوفٌ (**عَلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِهَا صفَةً مُشَبَّهَةً ، وَحِينَئِذٍ فَلَا دَوْرَ فى التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ**) فى قول النظم :

صِفَـةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِـلِ ... مَعْنًى بِها الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ(١)

(**كَمَا تَوَهَّمَهُ ابْنُ النَّاظِم**) حيث قال فى الشرح : وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المُشَبَّهة وتمييزِها عمَّا عداها ؛ لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفةِ مُشبَّهةً ، فهو متأخر عنه ، وأنت تعلم أنّ العلم بالمعرِّف يجب تقديمه على العلم بالمعرَّف ـــ انتهى(٢) ـــ .

وتقديرُ الدَّوْرِ منه أنَّ العلمَ بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل ، واستحسانُ إضافتِها إلى الفاعل موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبهة فجاء الدَّوْرُ .

ودَفَعَه الموضِّحُ(٣) بانفكاك الجهة ، وتقديرُه : أن الصفة المشبهة ـــ وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل ، لكنَّ استحسانَ الإضافة إلى الفاعل ليس

---

(١) « صفةٌ » خبر مقدّم ، « اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلٍ » الجملة من الفعل ونائب الفاعل والمضاف إليه نعتٌ لصفة ، « معنًى » تمييز ، أو منصوب على نزع الخافض « بها » متعلق بـ « جَرُّ » « المشبِهَةُ » اسم فاعل وقع مبتدأ موخرًا ، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه ، وأما مفعوله فهو قوله : « اسْمَ فاعِلِ » اسم : مضاف ، وفاعِلِ : مضاف إليه .
أى : الصفة المشبهة باسم الفاعل هى الصفة التى يستحسن أن يُجَرَّ بها فاعلها فى المعنى .

(٢) يعنى : كلام ابن الناظم فى شرحه على الألفية ص ٤٥٥ ـــ وعرفها بقوله : « ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » [المصدر السابق ص ٤٤٤] .

(٣) يعنى ابنَ هشام هنا فى التوضيح وذلك قوله فى الصفحة السابقة : « وقد تبيّن أنّ العلمَ بحُسْنِ الإضافة موقوفٌ على النظر فى معناها ، لا على معرفةِ كونِها صفة مشبهةً ... » اهـ .
وأجاب بعضهم بأن كلام الناظم يعنى به الإخبارَ والحكمَ لا التعريف . [ينظر حاشية الصبان على الأشمونى ٣/٣] .

موقوفا على معرفة كونها صفةً مشبهة ، وإنما هو موقوف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها ، بحيث لو حُوِّل إسنادُها عنه إلى غيره لا يكون فيه لَبْسٌ ، ولا قُبْحٌ ، فيحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل .

* * *

(**فَصْلٌ** :)

/ وتشارك الصفةُ المشبهةُ اسمَ الفاعل فى الدلالة على الحدث وفاعله ، والتذكير ، والتأنيث ، والتثنية ، والجمع ، وشرطِ الاعتماد إذا تجرَّد من « أَلْ » . [١/٢٤٣]

(**وَتَخْتَصُّ هَذِهِ الصِّفَةُ**) المشبهةُ (**عَنِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِخَمْسَةِ أُمُورٍ**) — على ما هنا — .

(**أَحَدهَا : أَنَّهَا تُصَاغُ مِنَ**) الفعل (**اللَّازِمِ**) وضعًا أو قصدًا (**دُونَ**) الفعلِ (**الْمُتَعَدِّى**) الذى لم يُرَدْ بالوصف منه الثبوت .

فالمصوغة من اللازم وضعا : (**كَـ « حَسَنٍ » وَ « جَمِيلٍ »**) فإنهما مصوغان من : « حَسُنَ » و « جَمُلَ » ، وهما لازمان وضعا .

والمصوغة من اللازم قصدًا ، كَـ « ضَارِبِ الأبِ » و « مضروب الْعَبْدِ » فإنَّ اسْمَى الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوتُ جَرَيَا مجرى الصفة المشبهة كما قال فى التسهيل فى آخر هذا الباب(٢) .

---

(١) ونص عبارته فى شرح التسهيل ١٠٣/٣ ، ١٠٤ : « وأشرت بقولى : وإنْ قُصِد ثبوتُ معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، إلى أن قَصْدَ ثبوت معنى اسمِ الفاعل يسوِّغُ إضافته إلى ما هو فاعل فى المعنى ، ونصبه إياه على التمييز إن كان نكرة ، وعلى تشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس ... وقد أغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ، وهو يجرى مجراها مطلقا إن كان مصوغا من =

(**وَهُوَ**) أى : اسمُ الفاعلِ المرادُ به الحدوث[١] (**يُصَاغُ مِنْهُمَا**) أى : من اللازم والمتعدّى . فمن اللازم (**كَـ** « **قَائِمٍ** » **وَ**) من المتعدّى نحو (« **ضَارِبٍ** ») .

الأمرُ (**الثَّانِى** : **أَنَّهَا**) تكون (**لِلزَّمَنِ**) الماضى المتصل بالزمن (**الْحَاضِرِ الدَّائِمِ**) كَـ « حَسَنِ الوجْهِ »[٢] (**دُونَ الْمَاضِى الْمُنْقَطِعِ وَالْمُسْتَقْبَلِ**) فلا يقال : « حَسَنُ الوجهِ أمسِ » « ولا غدًا » (**وَهُوَ**) أى : اسمُ الفاعل (**يَكُونُ لِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ**) نحو : « حَاسِنٌ أمسِ » أو « الآن » أو « غدًا » .

والحاصل من هذه المادّة : أنك إن أردت ثبوتَ الوصف قُلتَ : حَسَنٌ ، ولا تقول : حَاسِنٌ ، وإن أردت حدوثه قلت : حَاسِنٌ ، [ولاتقول : حَسَنٌ][٣] ــ قاله الشاطبىُّ وغيرُه .

وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله :

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ ....

الأمرُ (**الثَّالِثُ** : **أَنَّهَا تَكُونُ مُجَارِيَةً لِلْمُضَارِعِ فِى تَحَرُّكِهِ وَسُكُونِهِ**) والمرادُ : تَقَابُلُ حركةٍ بحركة ، وسكون بسكون ، لا تَقَابُلُ حركةٍ بعينها ؛ إذ لا يُشْتَرط التوافقُ فى أعيان الحركات ؛ ــ ولهذا قال ابنُ الخشّاب[٤] : هو وزنٌ عَرُوضىٌ لا

= متعدّ إلى واحدٍ ، كمضروب وموهوب ... » اهـ .

(١) فى خ ٣ ، ٤ « الحدث » .

(٢) فى خ ٤ بزيادة « الآن » .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر ابن الخشاب أبو محمد النحوىّ ، قال القفطى : كان أعلم أهل زمانه بالنحو ، حتى يقال : إنه كان فى درجة الفارسىّ ، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق ... وما من علم من العلوم إلا وكانت له فيه يدٌ حسنة .
صنّف شرح الجمل للجرجانىّ ، وشرح اللمع لابن جنّى ، لم يتم ، والردّ على ابن =

لا تصريفىّ(١) ــ سواءٌ كانت مصوغةً من ثلاثىٍّ أو غيره .

فالثلاثىّ : (كَـ « **طَاهِرِ الْقَلْبِ** » وَ « **ضَامِرِ الْبَطْنِ** » وَ) غير الثلاثىّ نحو : (« **مُسْتَقِيمِ الرَّأْىِ** » وَ « **مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ** ») فإنها مُجارِية لِـ « يَطْهُر » و « يَضْمُرُ » و « يَسْتَقِيمُ » و « يَعْتَدِلُ » .

(**وَغَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ**) أى : للمضارع (**وَهُوَ الْغَالِبُ فِى الْمَبْنِيَّةِ مِنَ الثُّلَاثِىِّ** ، كَـ « **حَسَنٍ** » وَ « **جَمِيلٍ** » وَ « **ضَخْمٍ** » وَ « **مَلْآنَ** ») فإنها ليست مجاريةً لِـ « يحسُنُ » و « يَجْمُل » و « يَضخُم » و « يملأُ » .

وقول الزمخشرىِّ ، وابنِ الحاجب ، وابنِ العلج(٢) وجماعةٍ أنها لا تكون إلا غيرَ مُجارِيةٍ(٣) مردودٌ باتفاقهم على أنّ منها قوله :

١٩٣ ــ مِنْ صَدِيقٍ أو أخى ثِقَـةٍ ... أَوْ عَـدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا(٤)

= بابشاذ فى شرح الجمل ، والردّ على التبريزى فى تهذيب الإصلاح ، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة فى النحو ، والردّ على الحريرىّ فى مقاماته وتُوفِّىَ سنَة سبع وستين وخمسمائة من الهجرة . [إنباه الرواه ٩٩/٢ ، وبغية الوعاة ٢٩/٢] .

(١) ينظر هذا القول فى المغنى ٤٥٨/٢ تحت عنوان : « ما افترق فيه اسمُ الفاعل والصفة المشبهة » .

(٢) وهو أبو عبد الله محمد ضياء الدين بن العِلْج الأشبيلىّ من نحاة الأندلس فى القرن السابع وصاحب كتاب البسيط .

(٣) ينظر رأى الزمخشري فى شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٦ ، وينظر رأى ابن الحاجب فى كتابه : الإيضاح فى شرح المفصل ٦٤٤/١ .

(٤) هذا البيت من المديد لعدىّ بن زيد العبادى فى ديوانه ص ١٠١ ، وسيبويه ١٠٢/١ ، ومعانى القرآن للفراء ٤٠٩/٢ ، وابن السيرافى ١٣١/١ ، ٢١٧ ، والعينى ٦٢١/٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٥٨ ــ وورد بلا نسبة فى المغنى ٤٥٩/٢ .
والرواية فى الديوان : مِنْ وَلِىٍّ ... =

ــ بالشين / المعجمة ، والحاء ، والطاء المهملتين ، بمعنى : بعيد ، صفة مشبهة ، وهى مُجَارية لِـ « يَشْحَطُ »(١) .

[٢٤٣/ب]

وجوابه ممكنٌ ؛ إذ لهم أن يقولوا : ما ورد من ذلك اسمُ فاعل جَرَى مَجْرى الصفة المشبهة فى الحكم ، لا أنه صفةٌ مشبهة حقيقةً .

(**وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَّا مُجَارِيًا لَهُ**) أى : للمضارع ، كـ « ضَارِبٍ » و « يَضْرِب » ومنه : « قائم » و « يقوم » ؛ لأنّ الأصلَ : يَقْوُمُ ــ بسكون القافِ ، وضمّ الواو ، ثم نقلوا ــ و « داخل » و « يَدْخُل » ؛ لأنَّ تَوافُق أعيانِ الحركاتِ غيرُ مُعْتَبر كما تقدمَّ .

(**الرَّابِعُ** : **أَنَّ مَنْصُوبَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا**) لأنها فرعُ اسمِ الفاعل فى الأمرُ العمل ، فلا يجوز : « زيدٌ وجهَه حَسَنٌ » (**بِخِلَافِ مَنْصُوبِهِ**) فإنه يجوز تقديمُه عليه : تقول : « زيدٌ عمرًا ضَارِبٌ » (**وَمِنْ ثَمَّ**) ــ بفتح المثلثة ــ أى : من أجل جوازِ تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (**صَحَّ النَّصْبُ**) أى : نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (**فِى نَحْوِ** : « **زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ** » ؛ لأنَّ ما يعمل فى المتقدم عليه ، يصحُّ أن يُفسِّر عاملا فيه .

= والرواية فى معانى القرآن للفراء :

مِـنْ وَلِـىٍّ أَوْ أَخِـى ثقـةٍ والبعيـدِ الشّاحـطِ الـدَّارَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

لـيسَ يُغْنِـى عـيشَه أحـدٌ لا يُلاقِـى فيـه إمْعَـارًا

يقول عدىّ فى عتابه للنعمان : إنّ الناس لابدّ أن يُلاقوا فى أعمارهم وأيامهم الشدَّة والرخاء ، فالدهر يعمُّ بنوائبه الصّديق والعدُوّ ، والقريب والبعيد ــ والإمعار : الفقر والشدة ، وقوله : « أخى ثقةٍ » أى : من صديق أو حميم يوثق به .

(١) وقد نُوِّنَت ونُصِب بها ما بعدها وهو قوله : دارًا ، على حدّ : « مررت برجل حَسَنٍ وجهًا » .

(وَامْتَنَعَ) نصبُ السَّبَبِىِّ المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلةِ عنه بنصب سَبَبِيِّه بصفة مشبهة محذوفة (فِى نَحْوِ : « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهَهُ ») فلا يجوز نصب « الأب » بصفةٍ محذوفةٍ معتمدةٍ على « زيد » تفسرها الصفة المذكورة المشتغلةُ عنه بنصب « وجهه » ؛ لأنّ الصفةَ المشبهة لا تعمل فى متقدم ومالا يعمل لا يُفَسِّر عاملا ، فوجب رفعُه على أنّه مبتدأ ثانٍ ، و « حَسَنٌ » خبره ، والجملة خبر « زيد » .

كما امتنع أن يقال : « وَجْهَ الْأَبِ زيدٌ حسنُه » بنصب « الوجه »(١) .

الأمر (الْخَامِس : أَنَّهُ يَلْزَمُ كَوْنُ مَعْمُولِهَا سَبَبِيًّا ، أى :) اسمًا ظاهرًا (مُتَّصِلًا بِضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا ، إِمَّا لَفْظًا ، نَحْو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ ») .

فـ « وجهُه » معمول « حَسَن » وهو سببىّ ؛ لأنه اسمٌ ظاهرٌ متصل بضمير الموصوف وهو « زيدٌ » (وَإِمَّا) متّصلٌ بضمير موصوفها (مَعْنًى ، نَحْو : « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهُ ») فـ « الوجه » معمول « حَسَن » وهو سببىّ ؛ لأنه اسمٌ ظاهرٌ متصل بضمير الموصوف معنًى (أَىْ) : الوجهُ (مِنْهُ) أى : من زيد .

هذا رأىُ البصريين ، (وَقِيلَ :) لا حذف ، و (إِنَّ « أَلْ ») فى « الوجه » (خَلَفٌ عَنِ) الضمير (الْمُضَافِ إِلَيْهِ) وهو رأى الكوفيين .

ويردّه التصريحُ بالضمير مع « أل » كقوله :

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ المتجَرَّدِ(٢) — ١٩٤

---

(١) أى ، بنصب « الوجه » بصفة مشبهة محذوفة تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب ضميره ؛ لأنّ الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

(٢) هذا البيت من الطويل لطرفة بن العبد فى ديوانه ص ٢٦ ، والقصائد العشر للتبريزى ص ١٠٠ ، والخزانة ٢٠٣/٢ ، ٤٨١/٣ — وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٣/١ [باب المعرَّف بالأداة] ومعنى : « رحيبٌ قطابُ الجيب ، أنّ عُنق هذه =

(وَقَوْلُ ابْنِ النَّاظِمِ) فى شرح النظم ما معناه : (إِنَّ جَوَازَ نَحْوِ : « زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ ») بتقديم المعمول وهو « بِكَ » ــ مع أنه غيرُ سببىّ ــ على الصفة وهى « فَرِحٌ » (مُبْطِلٌ لِعُمُومِ / قَوْلِهِ) ــ يعنى : الناظم ــ : (إِنَّ الْمَعْمُولَ) للصفة المشبهة (لَا يَكُونُ إِلَّا سَبَبِيًّا) ولا يكون إلا (مُؤَخَّرًا(١) ، مَرْدُودٌ) ــ خبرُ « قول [١/٢٤٤]

= القَيْنة واسعٌ فتحتاج إلى أن يكون جيبها واسعا ، وقوله : « يجسّ الندامَى » أى : بلمسهم ، وقوله : « بَضَّة » ــ بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة ــ أى : رقيقة الجلد ، و« المتجرِّد » المعرَّى عن الثياب .

والشاهد فى قوله : « رحيبٌ قطاب الجيب منها » منها حيث جمع بين « أل » فى قوله « الجيب » والضمير فى قوله « منها » وهذا يدلّ على أنّ « أل » هنا ليست عوضا من الضمير ، لأنها لو كانت عوضا من الضمير للزم اجتماع العوض والمعوض منه وذلك ممتنع . وأجاب ابنُ مالك على من يقول إنَّ فى البيت اجتماع العوض والمعوض منه بجواب من وجهين : أحدهما : أن نقول : لا نُسلّم أنَّ حرفَ التعريف الذى فى البيت عوَضٌ ، بل جىء به لمجرد التعريف فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور فى ذلك ــ الثانى : أن نقول : سلمنا كونَ حرف التعريف الذى فى البيت عوضا ، إلا أنه جمعَ بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا ... » [شرح التسهيل ٢٦٣/١] أما حقيقة أن تقوم « أل » مقام الضمير فقد أوضحه ابن مالك بقوله : « وأشرت بقولى : (وقد تقوم فى غير الصلة مقام ضميرٍ) إلى نحو : مررتُ برجل حسنٍ الوجهُ ، بتنوين (حسن) ورفع (الوجه) على معنى : حسنٍ وجهُهُ ، فالألف واللام عوضٌ من الضمير ، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، وإن كان بعضُ المتأخرين قد عدّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وأنكر ذلك ابنُ خروف وقال : لا ينبغي أن يُجعل بينهما خلافٌ ؛ لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير فى قوله فى باب البدل : ضُرِب زيدٌ الظهرُ والبطن ، وهو يريدُ : ظهرُه وبطنُه ، ولم يقل : الظهر منه ، ولا البطنُ منه ... » اهـ [شرح التسهيل ٢٦١/١ : ٢٦٢ ــ وينظر كتاب سيبويه ٧٩/١ ــ بولاق].

(١) نصُّ كلام ابن الناظم فى شرح النظم ٤٤٦ : « اسم الفاعل لقوة شبهه بالفعل ، يعمل فى متأخر ، ومتقدم ، وفى سببىٍّ ، وأجنبىٍّ ، والصفة المشبهة فرعٌ على اسم الفاعل فى العمل ، فقصرت عنه فلم تعمل فى متقدم ، ولا غير سببىّ ، والمراد بالسببىّ : الملتبس بضمير صاحب الصفة ، لفظًا نحو : زيدٌ حسنٌ وجهُه ، أو معنًى نحو : حَسَنٌ الوجهُ . =

(**لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْمُولِ**) فى قول النظم :

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ(١)

(**مَا عَمَلُهَا فِيهِ بِحَقِّ الشَّبَهِ**) باسم الفاعل ، وهو النصب على طريق المفعول به ، لا الرفع ، ولا النصب بحرف الجر ، كما أفهمه قولُ النظم :

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا(٢)

(**وَإِنَّمَا عَمَلُهَا فِى الظَّرْفِ**) وهو « بِكَ » (**بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْفِعلِ**) ؛ لأنَّ الظرفَ مما يَكتفى برائحة الفعل ، كما قاله التفتازانى . (**وَكَذَا عَمَلُهَا فِى الْحَالِ**) نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُه طلعةً » (**وَفِى التَّمْيِيزِ**) نحو : « زيدٌ حَسَنٌ وجهًا » (**وَنَحْوِ ذَلِكَ**) من الفضلات التى ينصبُها القاصر والمتعدّى .

= هذا بالنسبة إلى عملها فيما هو فاعل فى المعنى ، وأما غيرُه كالجارّ والمجرور ، فإن الصفة تعملُ فيه متقدما عنها ، ومتأخرًا ، وسببيًّا ، وغيرَ سببىّ — تقول : زيد بك فرح ، كما تقول : فِرحٌ بك ، وجذلان فى دار عمرو ، كما تقول : فى داره » اهـ .

ولم أجد فى كلام ابن الناظم شيئًا مما جعله ابنُ هشام قضية تستحق الرّد ، بل كلامه مستقيم مع ما يريده ابنُ هشام — ويظهر ذلك بأدنى تأمل .

(١) يعنى أن الصفة المشبهة تخالف اسمَ الفاعل فى شيئين : الأول أن معمولَها لا يتقدم عليها الثانى : أنه لا يكون إلا سببيًّا ، بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يجوز تقديمه عليه ، وأنه يكون سببيًا وأجنبيًا .

« سبقُ » مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل « ما » موصولة وصلتها « تعملُ فيه » والضمير العائد على الموصول هو المجرور بفى « مُجتنب » خبر المبتدإ ، « وكونُه » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة ، مضاف إلى اسمه « ذا سببية » ذا : خبر الكون الناقص ، وسببية : مضاف إليه ، « وَجَب » الجملة خبر الكون الواقع مبتدأ .

(٢) أى : وعمل اسم الفاعل المعدّى لواحد ثابت لها أى للصفة المشبهة ، وفهم من قوله : على الحدّ الذى قد حُدًّا ؛ أنها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد ، ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه نصّ على أنها لا تكون إلا للحال بقوله : لحاضر . =

بخلاف اسم الفاعل فإنه قَوِىّ الشَّبَهِ بالفعل ؛ فيعملُ فى متأخرٍ ومتقدمٍ ، وفى سببىٍّ وأجنبىّ .

وتختص أيضا بأمورٍ[1] :

منها : أنه لا يُراعَى لمعمولها محلٌّ بالعطف وغيره[2] .

ومنها : أن لا تعملَ محذوفةً[3] .

ومنها : أنها تؤنث بالألف[4] .

ومنها : أنها تخالف فعلَها فَتَنْصِبُ مع قصوره[5] .

= « وعملُ » مبتدأ مضاف إلى ما بعده « المعدَّى » مضاف إليه ، وهو نعت لمحذوف ، أى : الفعل المعدَّى « لها » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « على الحدّ » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر « الذى » صفة للحدّ أو بدل منه « قد حُدَّا » الجملة صلة الذى ، والألف للإطلاق .

(١) غالبُ هذه الأمور التى ذكرها الشيخ خالد اختصرها من كلام ابن هشام فى المغنى ٢٥٨/٢ : ٢٦٠ .

(٢) قال ابن هشام فى المصدر السابق : « الحادى عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه ﴿ وَجَاعِلُ الَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ [الأنعام ٩٦] ولا يجوز « هو حَسَنُ الوَجْهِ والبدنَ » بجرِّ الوجه ونصب البدن ، خلافا للفراء ، أجاز « هو قوىُّ الرِّجْلِ واليَدُ » برفع المعطوف ، وأجاز البغداديون إتباعَ المنصوب بمجرور فى البابين كقوله ،

فظلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ ما بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ ، أو قديرٍ مُعَجَّلِ

(٣) ينظر المغنى ٤٥٩ ، الأمر السابع .

(٤) أى : قد تؤنث بالألف الممدودة نحو : « حمراء الوجه » .

(٥) قال ابن هشام فى المصدر السابق : « السادس : أنه لا يخالف فعلَه فى العمل ، وهى تخالفه ؛ فإنها تنصب مع قصور فعلها ؛ تقول : « زيد حَسَنٌ وَجْهَهُ » ويمتنع : « زيدٌ حَسُنَ وَجْهَه » بالنصب خلافا لبعضهم » اهـ .

ومنها : دلالتها على الثبوت الاستمرارىّ من غير تَخَلُّلٍ كـ « حَسَنِ الوجهِ »(١) ومع التخَلُّلِ نحو : « مُنْقَلِبُ الخاطِرِ »(٢) .

ومنها : استحسانُ إضافتها إلى فاعلها معنًى من غير ضعف ولا قلّة فى الكلام(٣) . ومنها : أنه يقبح حذفُ موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها ، نحو : « مررتُ بِحَسَنِ وَجْهِهِ »(٤) .

ومنها : أنه لا يجوز أن يُفْصَلَ بينها وبين موصوفها بظرفٍ ، أو عديله عند الجمهور ، ويجوز فى اسم الفاعل بالاتفاق(٥) .

ومنها : أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقا ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضى ، أو أريد به الاستمرار(٦) .

ومنها : أنّ منصوبَها مُشَبَّهٌ بالمفعول به(٧) ، ومنصوبُ اسم الفاعل مفعولٌ به .

ومنها : أنَّ « أَلْ » الداخلة عليها حرفُ تعريف ، والداخلة عليه اسمُ موصولٍ ــ على الأصحّ فيهما ــ(٨) .



(١) فهذا معنى ثابت لا يتغير .

(٢) فهذا معنى ثابت وقد يتغير .

(٣) ينظر ما جاء فى أول هذا الباب .

(٤) قال ابن هشام فى المغنى ٤٥٩ : « الثامن : أنه لا يَقْبُح حذفُ موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو : « مررتُ بقاتل أبيه » . ويَقْبُح « مررتُ بحسنٍ وَجْهِه » ا هـ .

(٥) قال ابن هشام فى المصدر السابق : « التاسع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه ، كـ « زيدٌ ضَارِبٌ فى الدارِ أبوه عمرًا » ، ويمتنع عند الجمهور « زيدٌ حسنٌ فى الحرب وَجْهَهُ » رفعتَ أو نصبتَ » ا هـ .

وأقول : وقد جاء الفصل بينها وبين معمولها فى الضرورة كقول الحطيئة فى ديوانه ٦ :

* والطيبـون إذا مـا يُنْسَبُـون أَبـا * [الهمع ٢/ ٩٧]

(٦) وقد مر ذلك فى أول باب الإضافة .

(٧) أى مُشَبَّه بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به ، وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل ؛ لأنه الذى يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل [حاشية الصبان على الأشمونى ٣/٨] .

(٨) ينظر المغنى مبحث « أل » ٤٩/١ .

(**فَصْلٌ : لِمَعْمُولِ هَذِهِ الصِّفَةِ**) المشبهة (**ثَلَاثُ حَالَاتٍ : الرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ**) للصفة ، (**وَقَالَ الْفَارِسِيُّ : أَوْ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي الصِّفَةِ**[١]) . بدلَ بعضٍ من كلٍّ ، ويردُّه حكاية الفراء : مررتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجهُ »[٢] وحكاية الكوفيين : « بامرأةٍ قويمِ الأنفُ[٣] » ، وأنه يجوز ، « برجل مضروبٍ الأبُ » بالرفع ، وليس هذا البدل كُلًّا ، ولابعضًا ، ولااشتمالا .

(**وَالْخَفْضُ بِالْإِضَافَةِ**) أى : بإضافة الصفة إليه . .

(**وَالنَّصْبُ / عَلَى التشْبِيهِ بالْمَفعُولِ به إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً**) كـ « الوجه » [٢٤٤/ب] (**وَ**) عليه أو (**عَلَى التَّمييز**[٤] **إِنْ كَانَ نَكِرَةً**) كـ « وَجْهًا » .

(**وَالصِّفَةُ مَعَ كُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ**) وهى : الرفع ، والنصب ، والخفض (**إِمَّا**

---

(١) ذهب أبو على الفارسّى إلى أن رفع (الوجه) أو (وجه) فى نحو : هو الحسن الوجهُ ، وحسنٌ وجهٌ ، على البدل من الضمير المستكن فى الصفة ، ذكر ذلك فى بيان قوله تعالى ﴿ مُفَتَّحَةً لَهُمُ ٱلْأَبْوَابُ ﴾ [ص : ٥٠] وعبارته فى كتابه الإيضاح ص ١٨٠ (الطبعة الثانية) : « ... فليس على : مفتحةً لهم الأبواب منها ، ولاعلى أنَّ الألفَ واللامَ سدَّا مسدَّ الضمير العائد من الصفة ، ولكن الأبواب بدلٌ من الضمير الذى فى (مفتحةٍ) ؛ لأنك قد تقول : فُتِحَتِ الجِنَانُ ، إذا فُتحت أبوابُها وفى التنزيل : ﴿ **وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا** ﴾ [النبأ ١٩] فصار بمنزلة قولك ضُرِبَ زيدٌ رأسُه .. » ا هـ .

(٢، ٣) ووجه الردّ فيما حكاه الفرّاء ، وفيما حكاه الكوفيون : أنه لو كان المرفوع بدلا ، وكانت الصفةُ متحملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها ، وأن يقال : حسنة الوجهُ ، وقويمة الأنفُ ؛ لأن الصفة إذا رفعت ضميرَ المؤنث وجب تأنيثها .

وينظر فى هذه المسألة : ابن يعيش ٩٠/٦ ، وشرح الكافية للرضىّ ٢٠٩/٢ : ٢١٠ ، والارتشاف ٢٤٦/٣ ، والهمع ٩٨/٢

(٤) قوله : « عليه أو على التمييز » .. فيه إشارة إلى أن فى اقتصار ابن هشام على كون النكرة تمييزًا قصورًا .

نكرَةٌ ، أوْ معْرِفَةٌ) مقرونة بـ « أل » (**وَكُلٌّ مِنْ هَذِه السِّتِةِ**) الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها (**لِلْمَعْمُولِ مَعَهُ ستُّ حالَاتٍ ؛ لأنَّهُ**) أى : المعمول (**إمَّا بـ « أل » كَـ « ألْوجْهِ » أوْ مُضَافٌ لمَا فيه « أل » كـ « وَجهِ الأبِ ، أَوْ مُضَافٌ للضَّمِير كـ « وَجْهِهِ » ، أوْ مُضَافٌ لمُضَافٍ للضَّمير كـ « وَجْهِ أبِيه ، أوْ مُجَرَّدٌ**) **من « أل**) والإضافة (**كَـ « وَجْهٍ » ، أوْ مُضَافٌ إلَى المُجَرَّدِ**) من « أل » والإضافة (**كـ « وَجْهِ أَبٍ » ، فالصُّوَرُ سِتٌّ وثَلاثُونَ**) صورة ، حاصلة من ضرب ستة فى مثلها ، وهى ضربان : جائز ، وممتنع .

فالجائز : اثنتان[1] وثلاثون صورة . .[2] .

(**وَالْمُمْتَنِعُ مِنْهَا أَرْبَعٌ ، وَهِيَ :**

أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بـ « أَلْ » وَالْمعمُولُ مُجَرَّدٌ منْهَا وَمِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى تَالِيهَا ، وَهُوَ) أى : المعمول (**مَخْفُوضٌ ، كَـ « الْحَسَنِ وَجْهِهِ » ، أَوْ**) « الحسن (**وَجْهِ أَبِيهِ** » ، **أَوْ**) « الحَسَن (**وَجْهٍ** ») **أَوْ « الحَسَنِ** (**وَجْهِ أَبٍ** ») ؛ لأن الإضافة فى هذه الصُّوَر الأربع ، لم تُفد تعريفا[3] كما فى نحو [4] « غلام زيد » ولاتخصيصًا كما فى نحو « غلام رجل ، ولا تخفيفا كما فى نحو : « حسن الوجه » ، ولاتخلصا من قبح حذف الرابط[5] ، أو التجوز فى العمل[6] كما فى : « الحَسَن الوجهِ[7] » .

---

(١) فى خ ٣ ، ٤ « اثنان » خطأ من الناسخ

(٢) فى حاشية يس ٨٤/٢ : « منها أربع قبيحة ، ومنها ست ضعيفة ، ومنها اثنتان وعشرون صورة حسنة ، كما سيأتى جميع ذلك »

(٣) فى خ ا « تخصيصا » والصواب « تعريفا » حتى لاتتكرر مع مابعدها

(٤) ساقطة من خ ٣ ، ٤ .

(٥) أى : إذا رفع المعمول .

(٦) أى : إذا نصب المعمول ، ووجه التجوز إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدّى ،

(٧) قوله : « كما فى : الحسن الوجه » مثال لهما ، أى لأن الوجه إذا رُفِعَ كان مثالا للأول ، وإذا نُصِب كان مثالا للثانى .

وينقسم الجائز إلى قبيح ، وضعيف ، وحَسَنٍ .

فأما القبيحُ فهو : رفعُ الصفةِ ــ مجردةً كانت أو مع « أل » ــ المجرَّدَ منها ، ومنَ الضمير ، والمضافَ إلى المجرَّد ، وذلك أربعُ صُوَرٍ ، وهى :

« حَسَنٌ وَجْهٌ » و « حَسَنٌ وَجْهُ أَبٍ » و « الحَسَنُ وجهٌ » و « الحسَنُ وَجْهُ أَبٍ » .

ووجهُ قبحها : خُلُوُّ الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا ، وعلى قبحها فهى جائزة فى الاستعمال ؛ لوجود الضمير تقديرًا .

وأما الضعيفُ فهو : نصبُ الصفةِ المجردةِ من « أل » المعرَّفَ بـ « أل » والمضافَ إلى المعرف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره .

ووجه ضعفه : أنه منْ إجراءِ وصفِ القاصرِ مُجرى وصفِ المتعدّى .

وجَرُّ الصفة[1] المضافَ إلى ضميرِ الموصوفِ ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، وذلك سِتُّ صُوَرٍ[2] ، وهى :

« حسَنٌ الوجهَ » و « حسَنٌ وجهَ الأبِ » و « حسَنٌ وَجْهَهُ » و « حَسَنٌ وجهَ أبيه » ــ بالنصب فيهنّ ــ

و « حسَنُ وَجْهِهِ » و « حسنُ وَجْهِ أبيه » ــ بالجرّ فيهما . وهو أى : الجرُّ ــ عند سيبويه ــ من الضرورات[3] .

---

(١) معطوف على قوله : « نصبُ الصفةِ »

(٢) وهى مجموع الضعيف ، أربع مع نصب المعمول ، واثنتان مع جرِّه كما سيتضح من الأمثلة .

(٣) قال سيبويه فى كتابه ١٠٢/١ : « وقد جاء فى الشعر ، حسنةُ وَجْهِها ، شبَّهوه بحسنة الوجهِ ، وذلك ردىءٌ ؛ لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول ، كما أنه من سببه بالألف واللام ... » اهـ

وأجازه الكوفيون فى السعة ، وهو الصحيح[١] ، لوروده فى الحديث ، فى وصف النبىّ ﷺ « شَثْنُ أصابِعِه »[٢] وفى حديث أُمّ زَرْع : « صِفْرُ وِشَاحِهَا »[٣] .

وفى حديث الدجال : « أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى »[٤] ومع جوازه ، ففيه ضعفٌ ؛

---

(١) قال ابنُ مالك فى الكافية ١٠٦٨/٢ : « وهذا عند سيبويه مخصوص بالشعر ، وهو عند أبى العباس المبرد ممنوع فى الشعر وغيره ، وهو عند الكوفيين جائز فى الكلام كلّه ، وهو الصحيح ؛ لأن مثلَه قد ورد فى الحديث .. » اهـ [وكرر هذا الكلام فى شرح التسهيل ٩٥/٣] وما ذهب إليه المبرد ، حكاه الزجاجىّ فى الجمل [ينظر المقتضب ١٥٩/٤ . وجمل الزجاجىّ ٢١:٢٢]

(٢) « شَثْنُ أصابِعِه » أى : غليظها . وفى اللسان « شثن » ٩٧/١٧ « الشَّثْنُ من الرجال كالششل وهو الغليظ .. وفى صفته — صلى الله عليه وسلم — (شَثْنُ الكفَّيْنِ والقدمين) أى : أنهما يميلان إلى الغِلَظ والقِصَر ، وقيل ، : هو الذى فى أنامله غِلَظ بلا قِصَر ، ويُحمد ذلك فى الرجال ؛ لأنه أشدّ لقبضتهم » اهـ

والرواية المشهورة ماجاء فى صحيح البخارى فى (كتاب اللباس — باب الجَعْد) ٥٨/٧ معلّقًا عن أنس : كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — شَثْنَ القدمين والكفين ، ولاشاهد فى هذه الرواية ، وينظر فتح البارى ٣٥٩/١٠ .

(٣) « صِفْرُ وِشَاحِهَا » بكسر الصاد المهملة ، والمعنى : أنها ضامرة البطن ، فكأن وِشَاحَها خالٍ ، والوشاح : شىء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها [ينظر شرح حديث أم زرع — للبعلى اللغوى ، تحقيق الدكتور سليمان العايد ص ١١٨ : ١١٩] .

وحديث أمّ زرع أخرجه البخارى فى صحيحه فى (كتاب النكاح — باب حُسْن المعاشرة مع الأهل ١٤٦/٦ ولاشاهد فيه .

وأخرجه مسلم فى صحيحه فى (كتاب فضائل الصحابة — باب ذكر حديث أمّ زرع ١٩٠٠/٤٠ — بلفظ « وَمِلْءُ كسَائِها » .

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه فى (كتاب بدء الخلق — باب : واذكُرْ فى الكتاب مَرْيَمَ) ٢٠٣/٤ (فذهبتُ ألتفتُ ، فإذا رجلٌ أحمرُ ، جسيمٌ ، جَعْدُ الرأسِ ، أعورُ عينه اليمنى ، كأن عينه طافية) وفى رواية : (كأنّ عنبةً طافية) =

يُشبِه إضافةَ الشىء إلى نفسه .

وأما الحَسَن فهو : .

[١/٢٤٥] رفعُ الصفة المجردة من « أَلْ » المعرَّفَ / بها ، والمضافَ إلى المعرف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره .

ونصبُ الصفة المجرَّدَ من « أل » والإضافة ، والمضافَ إلى المجرد منها .
وجَرُّ الصفة المعرَّفَ بـ « أل » ، والمضافَ إلى المعرَّفِ بها ، والمجرَّدَ من « أل » والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما[1] .

ورفعُ الصفة مع « أَلْ » المعرفَ بها ، والمضافَ إلى المعرف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره .

ونصبُ الصفة المعرَّفَ بـ « أل » ، والمضاف إلى المعرَّفِ بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ــ والمجرد من « أل » والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما .

وجرُّ الصفةِ المعرَّف بـ « أل » ، والمضاف إلى المعرف بها .
فهذه اثنتان وعشرون صورة وهى :

« حَسَنٌ الوجهُ ، وحَسَنٌ وجهُ الأبِ ، وحَسَنٌ وجهُهُ ، وحَسَنٌ وَجْهُ أبيه[2] » .

= وأخرجه مسلم فى صحيحه فى (كتاب الفتن ــ باب ذكر الدجال) ٤ / ٢٢٤٧ برواية : « أَعْوَرُ العين اليمنى » ولا شاهد فى هذه الرواية .

(١) فى خ ٢ ، ٣ « منها » والصواب بالتثنية .

(٢) هذه الصور الأربع الصفة فيها مجردة من « أل » والمعمول مرفوعٌ .

« وحَسَنُ وَجْهًا ، وحسنٌ وَجْهَ أبٍ[١] » .

« وحَسَنُ الْوجْهِ ، وحَسَنُ وِجْهِ الأب ، وحَسَنُ وجهٍ ، وحَسَنُ وَجْهِ أَبٍ[٢] » .

« والحسنُ الوجْهُ ، والحسنُ وجهُ الأب ، والحسنُ وجهُهُ ، والحسنُ وجهُ أبيه[٣] » .

والحسنُ الوجهَ ، والحسنُ وجهَ الْأَبِ ، والحسنُ وجهَهُ ، والحسنُ وجْهَ أبيه ، والحسنُ وَجْهًا ، والحسنُ وجهَ أب » [٤] .

« والحسنُ الوجْهِ ، والحسنُ وجهِ الْأَبِ[٥] » .
وذلك كله مستفادٌ من قول النظم .

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرَّ مَعَ «أَلْ» وَدُونَ «أَلْ» مَصْحُوبَ «أَلْ» وَمَا اتَّصَلْ
بِهَا مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا[٦] ، وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا مَعْ «أَلْ» سُمًا مِنْ «أل» خَلاَ

---

(١) هاتان الصورتان الصفة فيهما مجردة من « أل » والمعمول منصوبٌ .
(٢) هذه الصور الأربع الصفة فيها مجردة من « أل » والمعمول مجرورٌ .
(٣) هذه الصور الأربع الصفة فيها معرفة بـ « أل » والمعمول مرفوعٌ .
(٤) هذه الصور الستّ الصفة فيها معرفة بـ « أل » والمعمول منصوبٌ .
(٥) هاتان الصورتان الصفة فيهما معرفة بـ « أل » والمعمول مجرورٌ .
فهذه اثنتان وعشرون صورة .
(٦) أى : فارفع بالصفة المشبهة ، أو انصب ، أو جُرّ ، مع كون الصفة مصحوبة بأل ، ومجردة من « أل » المعمولَ المقترن بأل ، والمعمولَ المتصل بالصفة فى حال كونه مضافا لما بعده ، أو مجرّدا من أل والإضافة ــ ويدخل تحت قوله : (مضافًا) ــ ما ذكره ابنُ هشام من المعمول المضاف بأنواعه .

وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِيهَا[١] وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا[٢]

وأوصل بعض المتأخرين[٣] الصُّوَرَ الحاصلةَ من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ، ومائتين وستّ وخمسين صورة ، وذلك أنه جعل الصفة إما بـ « أل » أوْلا ، فهذه حالتان ، ومعمولها إما بـ « أل » ، أو مضاف ، أو مجرد ، والمقرون بـ « أل » نوع واحد ، والمضاف ثمانية أنواع :

الأول : مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « حسن وجهه ـ الثانى : مضاف إلى مضاف إلى ضميره ، نحو : « حسن وجه أبيه ـ والثالث : مضاف إلى المعرف بـ « أل » نحو : « حسن وجه الأبِ » .

---

(١) ثم ذكر الحالات التى لا يجوز فيها الجرّ فقال : لا تجرر بالصفة المشبهة المقرونة بأل ـ اسمًا خلا من « أل » ، أو من الإضافة لما فيه « أل » ويشمل ذلك أربع صُوَر سبق ذكرها وهى : (الحسنُ وجههِ ، والحسنُ وجهِ أبيه ، والحسن وجهٍ ، والحسنُ وجهِ أبٍ) .

(٢) أى : وما لم يَخل من « أل » أو من الإضافة لما فيه « أل » فهو الموسوم بالجواز ، أى : يجوز جرُّه ، كما يجوز رفعُه ونصبُه ، وذلك صورتان (الحسنُ الوجه ، والحسن وجه الأب) فيجوز فى معمول الصفة فى الصورتين : الرفع ، والنصب ، والجرّ .

(٣) من هنا إلى آخر الباب عند قوله : انتهى ، منقول بنصه من شرح الجوجرى على شذور الذهب [ينظر ص ٥٧٨ : ٥٨٢ من رسالة الماجستير المودعة فى مكتبة كلية اللغة العربية فى الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة تحقيق نوَّاف بن جزاء الحارثى سنة ١٤١٣ هـ ـ ولدىّ نسخة منها ، إذ كنتُ مشرفا على محققها .

والجوجرى فى هذه الصفحات كان يشرح ما قاله المكودىّ فى شرحه على الألفية ص ١٢٤ وقد بدأ الجوحرىّ كلامه بقوله : « واعلم أن بعض المتأخرين أوصل الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة ... » إلخ .

وكان يعنى بقوله : بعض المتأخرين : المكوديَّ . فنقل كلامه ، أما الشيخ خالد فقد نقل عن الناقل لا المنقول عنه .

والرابع : مضافٌ إلى مجرّد ، نحو : وجه أبٍ[(١)] .

والخامس : مضاف إلى ضمير مضافٍ إلى مضافٍ إلى الموصوف ، نحو : « جميلة أنفِه » من قولك : « مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُ جاريَتِها ، جميلةِ أنفِه »[(٢)] .

والسادس : مضافٌ إلى ضميرِ معمول صفة أخرى نحو : « جميل خالِها » من قولك : « مررت برجلٍ حسنِ الوجْنَةِ جميلِ خالِهَا »[(٣)] .

والسابع : مضاف إلى موصول ، نحو :

الطَّيِّبى كُلِّ ما الْتَاثَتْ بِهِ الْأُزُر

من قوله :

فَعُجْ بِهَا قِبَلَ الْأَخيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبى [كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الْأُزُرُ][(٤)] ١٩٥

---

(١) أى : الحسن وجه أبٍ .

(٢) ذكره ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٩٢/٣ وقال : « فالأنف معمول « جميلة » ، وهو مضاف إلى ضمير الوجه ، والوجه مضاف إلى الجارية ، والجارية مضافة إلى ضمير المرأة ، فالأنف مضافٌ إلى ضمير مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف » ا هـ .

(٣) « الوَجْنَة » ما ارتفع من الخدَّيْنِ فى الوجه ، و « الخال » ـــ هنا ـــ الشَّامَة السوداء فى البدن [ينظر تهذيب اللغة ٢٠٢/١١] .
فالخال ـــ هنا ـــ مضاف إلى ضمير « الوجْنَة » والخال معمول لـ « جميل ، والوجنة معمولة لصفة أخرى وهى « حسن ـــ قال المرادى فى توضيح المقاصد ٤٩/٣ : « وهو تركيب نادر » ا هـ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .
وهذا البيت من البسيط للفرزدق فى ديوانه ١٨٣/١ ، والعينى ٦٢٥/٣ ـــ وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٣ ، والذى فى الديوان ، وفى بقية المراجع : فعجتُها ، أى : الناقة من عُجْتُ البعيرَ أى : عطفتُ رأسه بالزمام « قِبَلَ الأخيار » ناحيتهم « منزلةً » تمييز ، « الْتَاثت » بالثاء المعجمة أى : اختلطت والْتَفّت « الْأُزُر » جمع الإزار ، وهذا كناية عن عفتهن . وضمير الموصوف محذوف أى : الأزر لهن ، أو أنّ « أل » خلف عنه ـــ =

والثامن : مضافٌ إلى موصوف بجملة ، نحو : « رأيتُ[1] رجلًا حَدِيدَ سنانِ رُمحٍ يطعُن به »[2] .

والمجرّد من الإضافة و « أل » يشمل ثلاثةَ أنواع :

الموصول ، نحو قوله :

أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ رِقَاقٍ[3] خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيهِ الْمَآزِرُ[4] ــ ١٩٦

والموصوف ، نحو : « جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ » من قوله :

لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ[5] تَزُورُ / امْرَءًا جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّه » ــ ١٩٧

= والشاهد فى : والطيِّبى كلِّ ما الْتاثت ، فإن « الطيِّبى » صفة مشبهة مضافة إلى « كل » الذى هو مضاف إلى موصول وهو « ما » .

(١) فى خ ٢ « وأنت » خطأ من الناسخ .

(٢) جملة « يطعن به » صفة لـ « رمح » الذى أضيف معمول الصفة وهو « سنان » إليه .

(٣) فى خ ٣ « وفاق » تحريف .

(٤) هذا البيت من الطويل لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٦٤ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٣ ، والعينى ٣/ ٦٢٩ ، وبلا نسبة فى شرح المكودى على الألفية ص ١٢٢ ، والأشمونى ٦/٣ .
والرواية فى الديوان : وثيراتُ ما الْتَفَّت عليه الملاحفُ . وروى : دقاق خُصُورها ... عليها المآزرُ .
و « الأسيلة » الطويلة ، و « الوثيرة » السمينة ، وارتفاع « وثيرات » على أنه خبر بعد خبر و « أسيلات » خبر مبتدإ محذوف أى : هنَّ .
والشاهد فى قوله : وثيرات ماالْتَفَّتْ عليه المآزرُ ، فإن وثيرات صفة مشبهة أضيف إلى الموصول وإنما كان « ما الْتَفَّت » سببيًّا ؛ لأن الأصل : المآزر منهن ، أو مآزرهُنَّ بالضمير العائد إلى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى ، وإنما روى : عليه وعليها باعتبار لفظ « ما » ومعناها .

(٥) هذا البيت من الطويل ولم ينسبه أحد ، وهو من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٣ وتوضيح المقاصد للمرادىّ ٥١/٣ ، والمساعد ٢١٤/٢ ، والمكودىّ ١٢٢ ، والعينى ٦٣١/٣ ، والأشمونى ٦/٣ . =

وغيرهما ، نحو : « مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهٍ » .

هذه اثنتا عشرة صورة ، مضروبة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها ، تصير أربعًا وعشرين ، وكلٌّ من هذه الأربع والعشرين ، مضروبة فى ثلاثة أنواع الإعراب ، تبلغ اثنتين وسبعين صورة ، ويُضَمُّ إليها صُوَرُ ما إذا كان معمول الصفة ضميرًا ، وهى ثلاث : الأولَى : أن يكون مجرورًا ، وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من « أل » نحو قولك : « مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِهِ » .

الثانية : أن تُفْصَل الصفة من الضمير وهى مجردة من « أل » نحو : « قُرَيشٌ نُجَبَاءُ النَّاسِ ذُرِّيَّةً وَكِرَامُهُمُوهَا[1] .

الثالثة : أن تتصل به ، ولكنْ تكون الصفة بـ « أل » نحو : « زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلُه » والضمير فى هاتين الصورتين منصوبٌ[2] ، فصارت خمسًا وسبعين .

والصفة إما أن تكونَ لمفردٍ مذكَّرٍ ، أو لمثناه ، أو لمجموعه جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، أو لمفرد مؤنث ، أو لمثناه ، أو لمجموعه جمع سلامة ، أو جمع تكسير .

هذه ثمانية فى خمس وسبعين ، تصير ستَّمائةٍ .

وإذا نَوَّعت نفس الصفة إلى مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة ، وضربتَها فى الستمائة ، تصير ألفًا وثمانمائة ، فإذا نَوَّعت الصفة أيضًا من وجهٍ آخر إلى مفرد مذكَر ، ومثناه ، ومجموعِه ، وإلى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعِه كانت ثمانيًا ، فإذا ضربتَ

= « مستكفيا » مفعول ثان لأعده ، واللام فى « لمن » متعلق به ، و « أزمة الدهرِ » يعنى شدته ، منصوب بمستكفيًا .

(١) ينظر هذا القول فى توضيح المقاصد ٥٣/٣ ، وشرح المكودى ص ١٢٤ — وقوله : « وكِرامُهُمُوها » محلّ الضمير وهو « ها » نصب على التشبيه بالمفعول به وهو الظاهر .

(٢) إنما جعل الضمير فيهما منصوبا لئلا تلزم إضافة الشىء إلى نفسه إذا جعل مجرورًا .

فيها الألفَ والثمانمائة ، تصيرُ أربعة عشر أَلْفًا وأربعمائة .

قال[(١)] : ويستثنى من هذه الصور : الضميرُ ، فإنه لا يكون مجموعا جمع تكسير ، ولا جمع سلامة ، وجملة صُوَرِه : مائةٌ وأربعٌ وأربعون . فالباقى أربعةَ عشرَ ألفًا ، ومائتان وستٌّ وخمسون ، وبعضُها جائزٌ ، وبعضُها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدَّم ــ انتهى ــ[(٢)] .

* * *

(١) فاعل « قال » هو المكوديّ الذى نقل عنه الجوجريّ . [ينظر شرح المكودى على الألفية ص ١٢٤ .

(٢) يقصد الجوجريّ : انتهى كلام من عبّر عنه ببعض المتأخرين ، وقد علمنا أنه العلامة المكوديّ شارح الألفية .

(هَذَا بَابُ التَّعَجُّبِ)

وهو استعظامُ زيادةٍ فى وصف الفاعل ، خَفِي سَبَبُها ، خرج بها المتعجَّبُ منه عن نظائره ، أو قَلَّ نظيره — قاله ابنُ عصفور[(١)] .

فخرج بـ « وصف الفاعل » : وصفُ المفعول ، فلا يقال : « ماأَضْرَبَ زيدًا » تَعَجُّبًا من الضرب الواقع على زيد ، وبـ « خفاء سببها » الأمورُ الظاهرةُ الأسباب ، فلا يُتعجب فى شىء منها ؛ لقولهم : إذا ظهر السبب بَطَل العجب ، وبـ « قلة النظائر » و « الخروج عنها » : ما يَكثر نظائره فى الوجود ولايُستعظم ، فلا يُتعجب منه .

(وَ) التعجب (لَهُ عَباراتٌ)[(٢)] واردةٌ فى الكتاب ، والسنة ، ولسان العرب فمن الكتاب (نَحو) قوله تعالى : (﴿ كَيْفَ تَكفُرُونَ باللهِ وَكُنْتُمْ أَمْواتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾)[(٣)] ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم .. (« سُبْحَانَ اللهِ إنَّ المُؤْمِنَ لايَنْجُسُ »)[(٤)] .

---

(١) فى المقرَّب ٧١/١ ، وفى شرح الجمل ٥٧٦/١

(٢) ذكرها أبو حيان فى الارتشاف ٤٨/٣ : ٤٩ بعد أن صدَّر بقوله : « وقد جاء التعجب متضمنا جُمَلاً لم تكن له فى أصل الوضع فمن ذلك قولهم : سبحانَ الله .. الخ » ا هـ

(٣) من الآية [٢٨] من سورة « البقرة » .

(٤) هذا الحديث الشريف أخرجه البخارى فى صحيحه فى (كتاب الغُسل — باب عَرَقِ الجُنُب وأن المسلم لا يَنْجُس — وباب الجنب يخرج ويمشى فى السوق وغيره) ٧٤/١ : ٧٥ — وأخرجه مسلم فى صحيحه فى (كتاب الحيض — باب الدليل على أن المسلم لايَنْجُس) ٢٨٢/١ .

(لا ينجس) بضمّ الجيم وفتحها ، لغتان ، وفى ماضيه لغتان نَجِسَ ونَجُسَ . فمن =

ومن كلام العرب قولهم : (« **لله دَرُّهُ فَارِسًا**[(١)] ! ») .

وإنما لم يُبَوَّب لها فى النحو ؛ لأنها لم تدل على التعجب بالوضع ، بل بالقرينة .

[١/٢٤٦] (**وَالْمُبَوَّبُ / لَهُ مِنْهَا فِي النَّحْوِ**) صيغتان (**اثْنَتَانِ**) موضوعتان له : (**إِحْدَاهُمَا** : « **مَا أَفْعَلَهُ** » **نَحْوَ** : « **مَا أَحْسَنَ زَيْدًا** ») وإليها أشار الناظم بقوله :

بأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبًا[(٢)] ....

والكلام عنها فى شيئين : فى « ما » و « أَفْعَلَ » .

(**فَأَمَّا « مَا » فَأَجْمَعُوا عَلَى اسْمِيَّتِهَا ؛ لأَنَّ فِي « أَحْسَنَ » ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَيْهَا**) اتفاقًا ، والضمير لايعود إلا على الأسماء .

(**وَأَجْمَعُوا**) أيضا (**عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدأٌ ؛ لأَنَّهَا مُجَرَّدَةٌ**) عن العوامل اللفظية (**للاسْنَادِ إِلَيْهَا**) .. وأما مارُوى عن الكسائىِّ أنها لا مَوْضع لها من الإعراب ، فشاذٌّ لايقدح فى الإجماع[(٣)] (**ثُمَّ**) بعد الاتفاق على أنه اسم مبتدأ ، اختلفوا فى معناهُ (**قَالَ سِيبَوَيْهِ**)[(٤)] وجميع البصريين : (**هي نكرةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَابْتُدِىءَ بِهَا**

= كسرها فى الماضى فتحها فى المضارع ، ومن ضمها فى الماضى ضمها فى المضارع أيضا .
وفى حاشية يس ٨٦/٢ : (قوله : سبحان الله الخ) إن قلتَ : مامعنى التعجب فى كلمة التسبيح ، قلتُ أصل ذلك أن يُسبِّحَ اللهُ عند رؤية العجب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجَّب منه » ا هـ .

(١) هذا قول لبعض العرب ، والتعجب من بلوغه الغاية فى الفروسية ، فكان درُّه منسوبا لله ، والدّر : اللبن الذى رضعه .

(٢) أى : انطق بصيغة « أَفْعَلَ » إذا أردت التعجب ، بشرط أن تقع هذه الصيغة بعد « ما » التعجبية .

(٣) فى الارتشاف ٣٣/٣ : « فأما (ماأفعله) فنحو : ماأحسن زيدا ، فـ « ما » مبتدأ إجماعًا ، إلا خلافا شاذًا عن الكسائىِّ أنه لا موضع له من الإعراب » ا هـ .
أما ابن مالك فى شرح التسهيل فذكر أن « ما » الواقعة قبل « أَفْعَل » اسم مبتدأ بلا خلاف ، ولم يذكر رأى الكسائى [شرح التسهيل ٣١/٣] .

(٤) الكتاب ٣٧/١ « بولاق » .

لِتضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ) كما قالوا فى قول الشاعر :

عجبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِـى فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[١] ١٩٨

(وَمَا بَعْدَهَا) من الجملة الفعلية (خَبَرٌ ، فَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ ، وقال الأَخْفَشُ : هِىَ) أى : « ما » (مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ) أى : موصولة (بِمَعْنَى الَّذِى ، وَمَابَعْدَهَا) من الجملة الفعلية (صِلَةٌ) لها (فَلاَ مَوْضِعَ لَهُ) من الإعراب (أَوْ نَكِرَةٌ نَاقِصَةٌ) أى : نكرة موصوفة بمعنى شيء (وَمَا بَعْدَهَا) من الجملة الفعلية (صِفَةٌ) لها (فَمَحَلُّهُ رَفْعٌ) تبعًا لمحل « ما » .

(وَعَلَيْهِمَا) ــ أى قَوْلَيِ الأخفش ، من التعريف والتنكير الناقِصَيْنِ ــ (فَالْخَبَرُ) ــ أى : خبر المبتدإ الذى هو « ما » التعجبية ــ (مَحْذُوفٌ وُجُوبًا ، أَىْ :) الذى ، أو شيءٌ أحسن زيدًا (شَيْءٌ عظِيمٌ) .

ورُدَّ[٢] بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين : .

أحدهما : تقديم الإفهام بالصلة ، أو الصفة ، وتأخير الإبهام بالتزام حذف

---

(١) هذا البيت من الكامل ، وقد تعددت نسبته فى كتب النحو وعند رواة الشعر ففى سيبوية ١٦١/١ « وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان يُنشِد هذا البيت رفعا ، وهو لبعض مَذْحِج (وهو هُنَىّ بن أحمرَ الكنانى) وهو للزُّرافة الباهلىّ فى ابن السِّيرافى ٢٣١/١ وينظر تعليق المحقق ، واللسان (حيس) ٣٦٢/٧ ، وهو لهمّام بن مرّة فى الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ ، ولرؤبة فى شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/١ ، ولضمرة بن ضمرة فى الدرر ١٦٤/١ ، وبلا نسبة فى الهمع ١٩١/١ ، والأشمونى ٢٠٦/١ .
والشاهد فيه : (عجبٌ) حيث ابتُدِىء بها وهى نكرة لما يراد بها من معنى التعجب . و« لتلك » متعلق بمحذوف هو الخبر و« قضية » بالنصب على الحال ، والجّر على البدلية من (تلك) والرفع على الخبرية لمحذوف .

(٢) من هنا إلى آخر هذه الفقرة من كلام ابن مالك فى شرح التسهيل ٣١/٣ مع زيادة فى الشرح فيحسن الرجوع إليه .

الخبر ، والمعتادُ فيما تَضمّن من الكلام إفهامًا وإبهامًا ، تقدُّمُ الإبهام[(١)] والثانى : التزامُ حذف الخبر دون شىء يسدّ مسدَّه[(٢)] .

وروى عن الاخفش قول « ثالث » موافق لقول سيبويه والجمهور[(٣)] .

وذهب الفرّاءُ ، وابنُ دُرُسْتُوَيْهِ إلى أنَّ « ما » استفهامية ، ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين[(٤)] ، وهو موافق لقولهم باسمية « أفْعَل » ؛ فإنّ الاستفهامَ المشوبَ بالتعجب لا يليه إلا الأسماء ، نحو : ﴿ **مَآأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ**[(٥)] ﴾ .

والأصحّ ماذهب إليه سيبويه وأصحابُه ؛ لأن [(٦)] قصد المتعَجِّب الإعلامُ بأنَّ المتعجَّبَ منه ذو مَزِيَّة إدراكها جلىّ ، وسبب الاختصاص بها خفىّ ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تُفْتَتح [(٧)] بنكرة غير مختصة ؛ ليحصل بذلك إبهامٌ متلوّ بإفهامٍ ، ولاشكَّ أنَّ الإفهامَ حاصلٌ بإيقاع « أفْعَل » على المتعَّجبِ منه ؛ اذ لايكون إلا مختصًّا ، فتعين كونُ الباقى وهو « ما » مُقتضيًا للإبهام . (**وَأَمَّا** « **أَفْعَلَ** ») بفتح العين (**كَأَحْسَنَ**) ففيه خلاف : (**فَقَالَ الْبَصْرِيُونَ وَالْكِسَائِيُّ**)

---

(١) أى : وتأخرُ الإفهام كما فُعل مثلا بضميرىْ نعم ورُبَّ ، فى نحو : نعم رجلا زيد ، ورُبَّه رجلاً .

(٢) والمعتاد فى الخبر الملتزم الحذف أن يسدَّ مسدَّه شىء يحصل به الاستطالة كما فعل بعد (لولا) وفى : عَمْرُك لأفعلنَّ .

(٣) يعنى أنها نكرة تامة بمعنى « شىء » [ينظر شرح التسهيل ٣/٣١ ، والمغنى ١/٢٩٧]

(٤) وذلك قوله : « وأما كونها استفهامية وهو قولُ الكوفيين فليس بصحيح ... » [شرح التسهيل ٣/٤٢]

(٥) من الآية [٢٧] من سورة « الواقعة » .

(٦) من هنا إلى قوله : مقتضيا للإبهام منقول بنصه من شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١ ، وقد بدأ ابن مالك كلامه بقوله : « والقول الأول قول البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأن قصد المتعجِّب .. الخ » ويعنى بالقول الاول أن « ما » نكرةٌ تامة بمعنى « شىء » .

(٧) فى خ ٢ « يفتتح » والصواب بالتاء فى أوله .

وهشامٌ :(١)(**فِعْلٌ**) ماض(٢) ؛ (**لِلُزُومِهِ مَعَ ياءِ الْمتكلِّم نُونَ / الْوِقَايَةِ** ، [٢٤٦/ب]
نَحْو : « **مَا أَفْقَرَنِي إلَى رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى** ») و« ما أحسنني إن اتَّقيْتُ اللهَ »
(**فَفَتْحَتُهُ**) التى فى آخره (**بِنَاءٌ**) لا إعرابٌ (**كَالْفَتْحَةِ فِى** « **ضَرَبَ** » **مِنْ**) قولك :
(**زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا** » **وَمَا بَعْدَهُ**) من الاسم المنصوب (**مَفْعُولٌ بِهِ**) كما أنَّ مابعد
« ضَرَبَ » من الاسم المنصوب مفعولٌ به ، فإعرابُ « ما أحسنَ زيدًا » مثل إعراب
« زيدٌ ضَرَبَ عمرًا » حرفا بحرف(٣) .

(**وَقَالَ بَقِيَّةُ الْكُوفِيِّين**) ــ غير الكسائىِّ وهشام : « أَفْعَلَ » (**اسْمٌ** ؛ **لِقَوْلِهِمْ**)
أى : العرب : (« **مَا أُحَيْسِنَهُ** ») و « مَا أُمَيْلِحَهُ »(٤) بالتصغير ، ولم يصغروا
غيرهما ، والتصغير من خصائص الأسماء (فَفَتْحَتُهُ) التى فى آخره (**إِعْرَابٌ**) لابناءٌ
(**كَالْفَتْحَةِ فِى**) « عندك » من قولك (« **زَيْدٌ عِنْدَكَ** » **وَذلك لِأَنَّ مُخَالَفَةَ الْخَبَرِ**

---

(١) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفىّ المتوفى سنة ٢٠٩هـ.

(٢) القول فى « أَفْعَلَ » فى التعجب ، اسمٌ هو أو فعلٌ ــ ينظر فى هذه المسألة : الإنصاف ١٢٦/١ مسألة ١٥ ، وابن يعيش ١٤٣/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٢٨٥/٢ ، والارتشاف ٣٣/٣ : ٣٤ ، والأشمونى ١٨/٣ .

(٣) فكما أن « زيدٌ » مبتدأ ، و« ضرب » فعل ماض مبنىّ على الفتح ، و« عمرًا » مفعول به لضرب ، والجملة فى محل رفع خبر ؛ كذلك : « ما » فى محل رفع مبتدأ و « أَحْسَنَ » فعل ماضٍ مبنىّ على الفتح ، و« زيدًا » مفعول به لأحسنَ ، والجملة فى محلّ رفع خبر « ما » أى : شىء أحسن زيدًا ، والذى سوغ الابتداء بها وهى نكرة تضمنها معنى التعجب .

(٤) جاء ذلك فى قول العرجّى :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

فقد استدل الكوفيون بقوله : ياما أميلح ، على اسمية « أفعل » فى التعجب ، لأنه صغر هٰهنا والتصغير لا يكون إلا فى الأسماء ــ قال ابنُ مالك بعد أن أورد البيت : « وهو فى غاية من الشذوذ ، فلا يقاس عليه [شرح التسهيل ٤٠/٣] .

لِلْمُبْتَدَإِ) فى المعنى (**تَقْتَضِى عِنْدَهُمْ نَصْبَهُ**) أى : نصبَ الخبر ، بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى كـ « اللهُ رَبُّنا » أو مُشبَّهًا به ، نحو : ﴿ **وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَـٰتُهُمْ** ﴾[1] فإنه يرتفع ارتفاعَه .

ولما كان مخالفا له بحيث لا يُحْمل عليه حقيقة ، ولا حكمًا ، خالفه فى الإعراب ، والناصبُ له ـ عندهم ـ معنوىّ ، وهو معنى المخالفة التى اتَّصف بها ، ولا يُحتاج إلى شىء يتعلق به الخبرُ (**وَ « أَحْسَنَ » إِنَّمَا هُوَ فِى الْمَعْنَى وَصْفٌ لِزَيْدٍ لَا لِضَمِيرِ « مَا »**) فلذلك نُصِبَ (**وَ « زَيْدًا » ـ عِنْدَهُمْ ـ مُشَبَّهٌ بِالمَفْعُولِ بِهِ**) ؛ لأنّ ناصبَه وصفٌ قاصرٌ[2] ، فأشبه نصب « الوجه » فى قولك : « زيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » .

وأُجِيبَ بأنَّ التصغير فى « أَفْعَل » شاذّ ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عمومًا لجموده ، وأنه لا مصدر له ، أو أنهم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر ، حيث لزم صيغة واحدةً ـ قاله أبو البقاء[3] .

وأشبه « أَفْعَلَ » التفضيل خصوصًا ؛ بكونه على وزنه ، وبدلالته على

---

(١) من الآية [٦] من سورة « الأحزاب » .

(٢) فإعراب : « ما أحسنَ زيدًا » ـ عندهم ـ على النحو التالى :
« ما » تعجبيه اسم فى محل رفع مبتدأ ، « أَحْسَنَ » خبر منصوب على المخالفة ، « زيدًا » منصوب بأحسنَ على التشبيه بالمفعول به .

(٣) فى شرحه لِلُمَع ابنِ جنى ورقة ١٦٧ ا ولدَىّ نسخة منها ونصّ كلامه : « واحتج الآخرون بأن هذه الصيغة تُصَغّر كقولك : « ما أُحَيْسِنَه » وهذا من خواصّ الأسماء ـ وهذا ليس بحجّة ؛ لأن التصغير دخل عليه فى اللفظ وهو فى المعنى للمصدر ، كأنك قلت : فيه حُسْنٌ قليل ، وجرَّأهم على ذلك ، أنّ هذه الصيغة ـ هنا ـ أشبهت الاسم ، فى جمودها ولزومها طريقة واحدة حتى إنَّ ذلك أوجب تصحيح الواو ، نحو قولك : مَا أَقْوَمَه بالحق ، وما أخوفه لله .. وليس هذا من أحكام الأفعال المتصرفة ... » ا هـ .

الزيادة ، وبكونهما لا يُبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتى ذكرُها .

وندر حذفُ همزة « أفعل » ، سُمِعَ : « ما خَيَرَهُ » و « ما شَرَّه » بمعنى : ما أَخْيَرَه ، وما أَشَرَّه ، ولما حذفوا همزة « أَخْيَرَ » حرّكوا الخاءَ بحركة الياء ، ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف « ما » ويقول : « مَخْيَرَهُ » ، وسَمِع الكسائىُّ « مَخْبَثَهُ »[1] .

(**الصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ**) من صيغتى التعجب : (« **أَفْعِلْ بِهِ** ») ـــ بكسر العين ـــ (**نَحْو** : « **أَحْسِنْ بِزَيْدٍ** ») وإليها الإشارة بقول النظم :

.... أَوْجِىءْبِـ «أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا[2]

(**وَأَجْمَعُوا عَلَى فِعْلِيَّةِ** « **أَفْعِلْ** ») ؛ لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ؛ وأما « أَصْبِعٌ »[3] فنادرٌ .

وفى كلام ابن الأنبارىّ ما يدل على أن « أَفْعِلْ » اسمٌ[4] ، قال المرادىُّ : ولا

---

(١) فى الارتشاف ٤٧/٣ : ٤٨ : « ولا يجوز حذفُ همزة « أَفْعَلَ » ، وشذّ من كلامهم : ما خَيَرَ اللَّبَنَ للصحيح ، وماشَرَّه للمبطون ، وفى الشعر :

مـــا شَدَّ أَنْفُسَهـــم وَأَعْلَمَهُـــمْ ...

وسمع : ما خَيَرَكَ وما حسبك ، وسمع الكسائىُّ : مَخْبَثَهُ ، قال النحاس : والقياسُ على ما حُذِفَتْ منه الهمزةُ خطأً عند البصريين » اهـ .

(٢) يعنى : أو جىء بوزن « أَفْعِلْ » قبل اسم مجرور بباء الجرّ .

« أوجىء » معطوف على « انْطِق » فى صدر البيت وما بعده متعلق به ، « ببا » متعلق بمجرور وقُصِر للضرورة .

(٣) بفتح ، فسكون ، فكسر ، لغة فى الإِصْبَع ، وفيها عشر لغات تثليث الهمزة مع تثليث الباء فهذه تسع ، والعاشرة : أصبوع وزان عصفور ، والمشهور من لغاتها كسرُ الهمزةِ وفتح الباء وهى التى ارتضاها الفصحاء [المصباح المنير (صبع)] .

(٤) فى الارتشاف ٣٤/٣ : « وأما (أَفْعِلْ به) نحو : أَحْسِنْ بزيدٍ ، فاتفقوا على أنه فعلٌ إلا ما فى كلام ابن الأنبارىّ من تصريحه بأنه اسم » اهـ .

وجهَ له[١] .

(**ثُمَّ**) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا فى حقيقته (**قَالَ الْبَصْرِيُّونَ**) جمهورهم : (**لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ**)[٢] فمدلوله ومدلول « أَحْسَنَ » فى « مَا أَحْسَنَ زيدًا » من حيثُ التعجبُ ، واحدٌ (**وَهُوَ فِى الْأَصْلِ فِعْلٌ مَاضٍ**) صيغتُه (**عَلَى صِيغَةِ « أَفْعَلَ »**)[٣] ـــ بفتح العين ـــ وهمزته للصيرورة (**بِمَعْنَى : صَارَ ذَا كَذَا**) .

[٢٤٧/أ]

فأصل « أَحْسِنْ / بِزَيْدٍ » : أَحْسَنَ زيدٌ ، أى : صار ذا حُسْنٍ (**كَـ « أَغَدَّ الْبَعِيرُ » أَىْ : صَارَ ذَا غُدَّةٍ**) و « أبقلتِ الأرضُ » أى : صارت ذا بَقْل ، (**ثُمَّ غُيِّرَتِ الصِّيغَةُ**) الماضوية إلى صيغة الأمر ، فصار « أَحْسِنْ زيدٌ » بالرفع (**فَقَبُحَ إِسْنَادُ**) لفظ (**صِيغَةِ الْأَمْرِ إِلَى الاسْمِ الظَّاهِرِ**) ؛ لأنَّ صيغة الأمر لا ترفعُ الاسم الظاهر (**فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِى الْفَاعِلِ ؛ لِيَصِيرَ عَلَى صُورَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ**) المجرور بالباء (**كَـ « امْرُرْ بِزَيْدٍ » وَلِذَلِكَ**) القبح (**الْتُزِمَتْ**) زيادتها ، صونًا للَّفظ عن الاستقباح (**بِخِلَافِهَا**) أى : بخلاف زيادة الباء (**فِى**) فاعل الفعل الماضى نحو (**﴿ وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا ﴾**[٤] **فَيَجُوزُ تَرْكُهَا**) لعدم الاستقباح (**كَقَوْلِهِ**) وهو سُحَيم ـــ بمهملتين ـــ عبد بنى الحسحاس ـــ بمهملات أربع :

---

(١) ينظر شرح المرادىّ على الألفية ٣/ ٥٨ .

(٢) ينظر : المقتضب للمبرد ١٨٣/٤ ، والأصول ١٠١/١ ، والإيضاح للفارسى ١٣١ : ١٣٢ ، وجمل الزجاجىّ ١٠٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١ .

(٣) ونظير ما جاء فى التعجب من لفظ الأمر مرادًا به الخبر ما جاء من ذلك فى جواب الشرط كقوله تعالى : **﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾** [مريم : ٧٥] أى : يمدد [ينظر شرح اللمع لابن برهان ٤١٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٣] .

(٤) من الآيات [٧٩ ، ١٦٦] من سورة « النساء » و [٢٨] من سورة « الفتح » .

٣٧٨ ــ عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إن تَجَهَّزْتَ غَادِيًا (**كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا**)[(١)]

فحذف « الباءَ » من فاعل « كفى » .

(**وَقَال الْفَراءُ وَالزَّجَّاجُ وَالزَّمَخْشَرِىُّ وَابْنَا**[(٢)] **كَيْسَانَ وَخرُوفٍ**)[(٣)] « أَفْعِلْ » ــ بكسر العين ــ فى التعجب (**لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ الأَمرُ**) حقيقةً (**وَفِيهِ ضَمِيرٌ**) مستتر مرفوع على الفاعلية (**وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ**) داخلةٌ على المفعول به ، لا زائدة (**ثُمَّ**) اختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فى « أَفْعِلْ » (**قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ**) من الكوفيين : (**الضَّمِيرُ لِلْحُسْنِ**) المدلول عليه بـ « أَحْسِنْ » كأنه قيل : أَحْسِنْ يَا حُسْنُ بِزَيدٍ ، أى : دُمْ به ، والْزَمْه ، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال ؛ لأن ضمير المصدر[(٤)] لا يُثَنى ولا يُجمع . واستحسنه ابنُ طلحة[(٥)] .

---

(١) هذا البيت من الطويل لسحيم عبد بنى الحسحاس فى ديوانه تحقيق الميمنى ص ١٦ والكتاب ٣٠٨/٢ [عجزه فقط] والكامل ٧٦٨ ، والإنصاف ١٦٨/١ ، والمغنى ١٠٦/١ ، والعينى ٦٦٥/٣ ، والخزانة ١٢٩/١ ، وورد بلا نسبة فى ابن يعيش ٧/ ٨٤ ، ١٤٨ [عجزه فقط] ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣ ، والأشمونى ١٩/٣ .

وعُمَيْرة : اسم امرأة ــ وتجهزت : أى : اتخذت جهاز سفرك وأعددته ، غاديا : اسم فاعل غدا يغدو ، وذلك إذا سار فى وقت الغداة وهو الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ويروى فى مكانه : غازيا .

والاستشهاد بهذا البيت فى قوله : (كفى الشيبُ) حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » وسقوطها فى هذه العبارة يدل على أن الباء ليست واجبة فى فاعل هذا الفعل بخلاف اقتران الباء بفاعل « أفْعِل » فى التعجب نحو « أكرم بزيد » فإنها لازمة لا يجوز سقوطها .

(٢) فى خ ٤ « وابن كيسان وابن خروف » .

(٣) ينظر فى هذه الآراء : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٧ : ١٤٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٣ ، والارتشاف ٣٥/٣ . [وهو مذهب الأخفش فى معانيه ٢/ ٢٦١] .

(٤) ساقطة من خ ٢ .

(٥) فى الارتشاف ٣٥/٣ : « قال ابن كيسان وتبعه ابنُ الطراوة وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل : يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيد ، أى : الزمه ودُمْ به » ا هـ [وينظر =

(**وَقَالَ غَيْرُه**) أى : غيرُ ابنِ كيسان من المتقدم ذكرُهم ، وهم : الفراء من الكوفيين ، والزجاج من البصريين ، وابن خروف والزمخشرىّ من المتأخرين : الضميرُ المستتر فى « أَفْعِلْ » (**لِلْمُخَاطِبِ**) المستدعَى منه التعجّبُ(١) .

وكان القياسُ أن يقال فى التأنيث : « أَحْسِنِى » وفى التثنية « أَحْسِنَا » وفى الجمع « أَحْسِنوا » أو « أَحْسِنَّ » .

(**وَإِنَّمَا الْتُزِمَ إِفْرَادُهُ**) وتذكيرُه ، واستتارُه ؛ (**لِأَنَّهُ**) أى : « أَفْعِلْ » المستتر فيه الضمير (**كَلَامٌ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ**) والأمثالُ لا تُغَيّر عن حالها .

وضُعِّفَ مذهبُ جمهورِ البصريين بثلاثة أوجه : .

أحدها : استعمال الأمر بمعنى الماضى ، وهو مما لم يُعهد ، والمعهودُ عكسُه(٢) .

والثانى : استعمال « أَفْعِلْ » بمعنى : صار ، وهو قليل .

والثالث : زيادةُ الباء فى الفاعل(٣) .

= البغداديات لأبى علىّ ص ١٦٥ :١٦٦ فقد أشار إلى الرأى الذى يقول : إن التقدير : أَحْسِن يا حسنُ بزيدٍ . ونهى عنه ، ونفّر منه ـ وردّه أيضا ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٣٧ : ٣٨ .

(١) أشار ابنُ مالك إلى هذا الرأى بقوله : « والثانى : أى من القولين ـ أنه أمرٌ باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره ، وهو قول الفرّاء ، واستحسنه الزمخشرىّ ، وابن خروف » ا هـ [شرح التسهيل ٣/٣٣] .

وقال ابن يعيش فى معرض ردّه على الزمخشرىّ : « وهذا الذى زعم أنه أسهل مأخذًا وعزاه إلى نفسه ، فهو شىء يُحكى عن أبى إسحاق الزجاج ... وذلك بعيد من الصواب .. » ا هـ [شرح المفصل ١٤٨/٧] .

(٢) نحو قولهم : « اتَّقى اللهَ امرؤ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه » أى : ليتّقِ الله ولْيَفْعلْ ـ ونحو : « مات فلان ـ رحمه الله ـ » بمعنى : ارحمه يا ألله .

(٣) أى : على سبيل اللزوم .

ورَدَّ ابنُ مالك قولَ الفرَّاء وموافقيه بأربعة أوجه :[١]

أحَدها : أنه لو كان أمرًا ، لزم إبرازُ ضميره .

الثانى : أنه لو كان أمرًا ، لم يكن الناطق به متعجبًا ، كما لا يكون الآمرُ بالحلف ونحوه حالفًا ، ولا خلاف فى كونه متعجبا .

الثالث : أنه لو كان مسندًا إلى ضمير المخاطب ، لم يَلِهِ ضمير المخاطب فى نحو : « أَحْسِنْ بِكَ » .

الرابع : أنه لو كان أمرًا ، لَوَجَبَ له من الإعلال ما وجب لِـ « أَقِمْ » و « أَبِنْ »[٢] .

ويجوزُ حذفُ « الباء » / إذا كان المتعجبُ منه « أَنْ » المصدرية وصلتَها ، [٢٤٧/ب] كقوله : .

.... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا[٣] **١٩٩**

---

(١) شرح التسهيل ٣٣/٣ : ٣٤ والنقل بتصرف يسير .

(٢) أى : مما عينه واو أو ياء ، ولوجب أَلَّا يقال : أَبْيِنْ ، وأَقْوِم ، حتى لا يلزم مخالفة النظائر فإذا جعل مخالفا لِأَبِنْ وأَقِم ونحوهما فى الأمرية ، موافقًا لأَبْيَنَ وأَقْوَم من « ما أَبْيَنَهُ » و « مَا أَقْوَمَهُ » فى التعجب سلك سبيل الاستدلال ، وأَمِن الشذوذ فى التصحيح والإعلال [قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٣٤/٣] .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للعبَّاس بن مرداس أحد المؤلفة قلوبهم ، وصدره .

وَقَالَ نَبِىُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا ....

فى ديوانه ص ١٠٢ والرواية فيه :

وقال نبىُّ المؤمنينَ تقدَّمُوا وَحُبَّ إلينَا أَنْ تكونَ المقدَّمَا

والشاهد فى العينى ٦٥٦/٣ ، والدرر ١١٩/٢ ، ١٢١ ، ٢٤٠ منسوبا فيهما إلى العباس أيضا ، وورد بلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ لِيَسْتشهد به على جواز الفصل بالجار والمجرور بين المتعجب منه وفعل التعجب ، وشرح التسهيل له ٣٤/٣ ليستشهد به على جواز حذف الباء مع « أَنْ » ـــ وابن عقيل ١٤٨/٢ والعينى ٥٩٣/٤ ، والهمع =

أى : بأن تكون .

دونَ « أَنَّ » المشددةِوصلتِها ؛ لعدم السماع ، فهذا حكمٌ اختصت به « أَنْ » عن « أَنَّ » ، ونظيره » عسى أَنْ يقوم[1] قاله الموضح فى الحواشى .

وزاد بعضُهم فى التعجب صيغةً ثالثةً وهى : « فَعُلَ »[2] ــ بضم العين ــ نحو : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[3] .

وزاد الكوفيون رابعةً وهى « أَفْعَلَ » بغير « ما » فأجازوا تحويلَ الثلاثّى إلى صيغة « أَفْعَلَ » فتقول : « أَحْسَنْتَ رَجُلًا » و « أَكْرَمْتَ رجلًا »[4] بمعنى : ما أَحْسَنَك ، وما أَكْرَمَك .

وزاد بعضهم اسمَ التفضيل ، مُتمسِّكًا بقول سيبويه : إن « أَفْعَلَ » و « ما

= ٢/٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ ، [عجزه فقط] واستشهد به فى الموضع الأول على حذف الباء ، وفى الموضع الثانى على الفصل بالجار والمجرور ، وفى الموضع الثالث على فك الإدغام فى « أحبب » والأشمونى ١٩/٣ [عجزه فقط] ــ وروى : بأن يكون المقدَّمَا .

(١) فلا يقال : « عسى أنّه يقوم » .

(٢) وهذه صيغة قياسية ، وتكون بتحويل الفعل الذى يراد التعجب من مدلوله إلى صيغة « فَعُل » ــ بضم العين ــ للدلالة على قوة الحدث التى تستتبع المدح البالغ ، أو الذم الشديد وتدعو إلى التعجب ، فيقال : سَمُعَ محمدٌ ، وضَرُبَ عَلىٌّ ، وليس القصدُ ثبوتَ مطلقِ السمعِ للأول ، والضرب للثانى ، ولكن لإفادة أن السمع قوىّ ، وأن الضرب شديد ، وأنّ المرادَ التعجب من تلك القوة ، وهذه الشدة حتى كأنه قيل : ما أسمع محمدًا ، وما أضربَ عليا ، وإذا أُخِذ من فعل معتلّ اللام من ذوات الياء قلبت الياء واوًا لانضمامِ ما قبلها فيقال من « رمى » ــ رَمُوَ الرجلُ بمعنى ما أرماه [قاله ابن عصفور فى المقرب ٧٧/١ : ٧٨ وشرح الجمل ٥٨٩/١ : ٥٩٠] .

(٣) من الآية [٥] من سورة « الكهف » .

(٤) فى المقتضب ١٥١/٢ « وكذلك أكرمْتَ فارسا ، وأَبْرَحْتَ فارسًا قال الشاعر :

ومُرَّةُ يَرمْيهم إذا ما تبـدّدوا ويطعنُهم شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فارسًا =

أفعله » ، و « أَفْعِلْ به » فى معنًى واحدٍ[١] .

(« **مَسْأَلَةٌ** ») لا يُتعجب إلا من معرفة ، أو نكرة مختصة ، نحو « ما أَحْسَنَ زيدًا » و « ما أَسْعَدَ رجلا اتَّقى اللهَ » لأن المتعجب منه مُخبرٌ عنه فى المعنى ، فلا يقال : « ما أسعد رَجلًا من الناس » ؛ لأنه لا فائدة فى ذلك[٢] .

(**وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَعَجَّب مِنْهُ**) إذا كان ضميرًا ، كما (**فِى مِثْلِ** « **مَا أَحْسَنَهُ** » **إِنْ دلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ[٣]

= على معنى التعجب » ا هـ .
وقال أبو حيان : « وزاد الكوفيون « أَفْعَل » بغير « ما » مسندة إلى الفاعل نحو قوله : فَأَبرحَتَ فَارسًا أى : ما أبرحك فارسًا » ا هـ [الارتشاف ٣٧/٣] .

(١) ونصّ كلام سيبويه فى كتابه ٢٥١/٢ (بولاق) : وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أَفْعِل به رجلا) ولا (هو أَفْعَل منه) لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه ، كما أنك إذا قلت : ما أفعله ، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا ، والمعنى فى : أَفْعِلْ به ، وما أفعله ، واحد ، وكذلك أفعَلُ منه » ا هـ [وينظر الإيضاح ١٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٩/١] .

(٢) هذا الكلام موجود بنصه فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٣ مع تصرف يسير ، [وينظر الارتشاف ٣٦/٣] .

(٣) « حذفَ » مفعول مقدم لاستبحْ « ما » موصول مضاف إليه « منه » متعلق بتعجبت الواقع صلة لـ « ما » — « إن كان » شرط وفعله « عندَ الحذف » عند : ظرف متعلق بيضح ، الحذف : مضاف إليه « معناه » معنى : اسم كان ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، « يَضِح » مضارع « وَضَحَ » بمعنى اتَّضَحَ وهو مرفوع بالضمة وسكن للوزن ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق .
يعنى : يجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب بعد « ما أَفْعَلَ » ، والمجرور بالباء بعد « أَفعِلْ » إن دلَّ عليه دليلٌ والأحسن أن يُعبر عن المحذوف بأنه معمول أَفْعَلَ أو معمول =

(**كَقَوْلِهِ**) وهو علىّ بنُ أبى طالبٍ ـ كرم الله وجهه :

٣٧٩ ـ جَزَى اللهُ عَنِّى وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ (**رَبِيعَةَ خَيْرًا ما أَعَفَّ وَأَكْرَمَا**)[١]

أى : ما[٢] أعفَّها وأكرمها .

(**وَفِى**) مثل (« **أَفْعِلْ بِهِ** » **إِنْ كَانَ** « **أَفْعِلْ** ») ـ بكسر العين ـ (**مَعْطُوفًا عَلَى آخَرَ مَذْكُورٍ مَعَهُ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ، نَحْو** : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾)[٣] .

أى : بهم ، وقوله :

٢٠٠ ـ أَعْزِزْ بنا وَاكْتَفِ أَنْ دُعِينَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةِ مَنْ يَلِينَا[٤]

أى : واكتفِ بنا .

وإنما حُذِف للدليل مع كونه فاعلا ؛ لأنّ لزومه للجرِّ كساهُ صورةَ الفضلية ، خلافا للفارسىِّ وجماعةٍ ، ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر فى الفعل حين حذفت

= أَفْعِل لا أنه المتعجب منه ؛ لأن المتعجب منه فى نحو : ما أحسن زيدًا ، هو حُسْنُ زيدٍ ، ولكن يجوز على سبيل التجوز .

(١) هذا البيت من الطويل لعلىّ بن أبى طالب ـ كرم الله وجهه ـ فى ديوانه ص ٥٥ ، والعينى ٦٤٩/٣ ، والدرر ١٢١/٢ ، وبلا نسبة فى الهمع ٩١/٢ ، والأشمونى ٢٠/٣ . وقوله : « والجزاءُ بفضله ـ معترِض بين الفاعل والمفعول .

(٢) « ما » ساقطة من خ ٢ .

(٣) من الآية [٣٨] من سورة « مريم » .

(٤) هذا البيت من الرجز ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٣ براوية : وَأَكْفِ ، وورد عرضا فى الدرر اللوامع ١٢٠/٢ برواية : وأَكْفِ ، وهذه الرواية هى المناسبة لوزن « أَفْعِل » .

الباء(١) ، [كقولك فى](٢) : « زيدٌ كَفَى به كاتبا » زيدٌ كفَى كاتبًا .

وردّه ابنُ مالك لوجهين :

أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ فى التثنية والجمع .

والثانى : أن من الضمائر مالا يقبل الاستتارَ كـ « نا » من « أَكْرِمْ بِنَا »(٣) .

فإن لم يدل عليه دليل لم يَجُز حذفُه ، أما فى « ما أفعله » فَلِعُرُوِّه إذْ ذاك عن الفائدة ؛ فإنك لو قلت : « ما أَحْسَنَ » أو « ما أَجْمَلَ » لم يكن كلاما(٤) ؛ لأنّ معناه أنّ شيئًا صيَّر الْحُسْنَ واقعا على مجهول ، وهذا ممّالا يُنكرُ وجودُه ، ولا يفيد التحدُّثُ به .

وأما نحو « أَفْعِلْ به » فلا يُحذف منه المتعجب منه لغير دليل(٥) ؛ لأنه فاعل .

(**وَ أَمَّا قَوْلُهُ**) وهو عروةُ ابنُ الورد :

٣٨٠ ــ فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمِنيَّةَ يَلْقَهَا **(حَمِيدًا ، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ)**(٦)

---

(١) عرض ابنُ مالك لهذا المذهب فى شرح التسهيل ٣/ ٣٧ ، ولم ينسبه لأحد معين بل قال : « وزعم قومٌ ... » وعرض له أبو حيان فى الارتشاف ٣/ ٣٥ قائلا : « وزعم الفارسيُّ وجماعة من النحاة ... إلخ » .

(٢) ما بين الحاصرتين فيها تقديم وتأخير عما فى الأصل ، وذلك هو المناسب لما بعده وكانت العبارة (كما فى قولك) .

(٣) ينظر هذا الردّ فى شرح التسهيل ٣٧/٣ .

(٤) فى خ ٢ « كلام » خطأ من الناسخ .

(٥) ودليله : أن يكون « أَفْعِل » معطوفا على آخر مذكورٍ معه ذلك المحذوف نحو ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ أى : بهم ، وقد سبق ذلك قريبًا .

(٦) هذا البيت من الطويل لعروة بن الورد الملقب بعروة الصعاليك فى ديوانه ــ صادر ــ ص ٣٧ ، وشعراء النصرانية ٨٨٦ الأب لويس شيخو ، والعينى على هامش الأشمونى ٢٠/٣ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٣ ، والأشمونى ٣/ ٢٠ . =

فحَذفَ المتعجبَ منه لغير دليل مع أنه فاعل ، ولم يكن معطوفًا على مثله ، (أَىْ) : فأجدر (بِهِ) حميدًا (فَشَاذٌّ) / أو قليلٌ[١] . [٢٤٨/أ]

(« مَسْأَلَةٌ » : وَكُلٌّ مِنْ هَٰذيْنِ الْفِعْلَيْنِ) وهما : « ما أَفْعَلَه » و « أَفْعِلْ به » (مَمْنُوعُ التَّصَرُّفِ) اتفاقا ــ قاله ابنُ مالك[٢] ، وإليه أشار فى النظم بقوله :

وَفِى كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا[٣]

وأجاز هشامٌ أن يُؤتى بمضارع « ما أفعله » فتقول : « ما يُحْسِن زيدًا » وهو قياس ولم يسمع ، فلا يقدح فى الإجماع[٤] .

= « فذلك » الفاء للترتيب الذكرى ، و « ذلك » : إشارة إلى الصعاليك فى بيت سابق ، وهو مبتدأ والجملة الشرطية خبره ، « يلقها » جواب الشرط « حميدا » حال من الضمير المنصوب فى « يلقها » وهو فعيل بمعنى مفعول « فأجدر » الفاء واقعة فى جواب الشرط وهو : وإن يستغن ...

(١) وقد يقال إن الشاعر قد اضطرّ ، فأصل الكلام : فأجدر به ، فحذف (به) ضرورةً . أمَّا ابنُ مالك فجعل البيت مما حُذف فيه معمول « أَفعِلْ » للعلم به ، لأنه لم يشترط أن يكون أَفْعِل معطوفا على آخر بل جعل المدار علىٰ وجود دليل المحذوف ، قال : « أى : فأجدر به ؛ فحذف للعلم به مع كونه فاعلا ؛ لأن لزومه الجرّ كساه صورة الفضلة ، ولأنه كمعمول أَفْعَلَ فى المعنى » ا هـ [شرح التسهيل ٣٧/٣] .

(٢) فى شرح التسهيل ٤٠/٣ .

(٣) « وفى كلا » متعلق بلزمَا ، « الفعلين » مضاف إليه ، « قِدْمًا » ظرف متعلق بلزم أيضا « لزِمَا » لزم : فعل ماضٍ ، والألف للإطلاق ، « منعُ » فاعل لزم ، مَنْعُ مضاف و « تصرف » مضاف إليه « بحكم » جار ومجرور متعلق بلزم والجملة من « حُتِمَا » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جرّ صفة لحُكْم .
أى : لزم منعُ تصرُّفٍ فى كلا الفعلين بحكم محتوم قديما .

(٤) فى الارتشاف ٣٧/٣ : « وشذَّ هشامٌ فأجاز فى « ما أَفْعَلَ زيدًا » أن يُؤْتى بمضارع ، فتقول : « ما يحْسن زيدا » وما قاله قياسٌ ، ولم يُسمع ، فوجب اطّراحُه » ا هـ .

وليس « أَفْعِلْ » أمرًا من « أَفْعَلَ » ؛ لاختلاف مدلولَي الهمزة عند الجمهور ؛ لأنها فى التعجب للصيرورة[(١)] ، وفى غيره للنقل[(٢)] .

(**فَالْأَوَّلُ**) وهو « ما أفعله » : (**نَظِيرُ** « **تَبَارَكَ** ، **وَعَسَى** ، **وَلَيْسَ** ») فى الجمود وفى مُلازمَةِ الْمُضِيِّ .

(**وَالثَّانِى**) وهو « أَفْعِلْ به » (**نَظِيرُ** « **هَبْ** » **بِمَعْنَى اعْتَقِدْ** ، **وَ** « **تَعَلَّمْ** » **بِمَعْنَى اعْلَمْ**) فى الجمود وفى ملازمة صيغة الأمر . (**وَعِلَّةُ جُمُودِهِمَا تَضَمُّنُهُمَا مَعْنَى حَرْفِ التَّعَجُّبِ الَّذِى كَانَ يَسْتَحِقُّ الْوَضْعَ**) ولم يُوضع .

(« **مَسْأَلَةٌ** » : **وَلِعَدَمِ تَصَرُّفِ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ**) الدَّالَّين على التعجب (**امْتَنَعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا مَعْمُولُهُمَا** ، **وَ**) امتنع (**أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا**) وبين معمولهما (**بِغَيْرِ ظَرْفٍ وَمَجْرُورٍ** ؛ **لَا تَقُولُ** : « **مَا زَيْدًا أَحْسَنَ** ») بتقديم معمول « أَحْسَنَ » عليه (**وَلَا**) تقول : (« **بِزَيْدٍ أَحْسِنْ** ») بتقديم معمول « أَحْسِنْ » عليه (ــ **وَإِنْ قِيلَ إِنَّ** « **بزيدٍ** » **مَفْعُولٌ**) به ، كما يقول به الفرّاءُ وأصحابُه[(٣)] ــ لعدم التصرف .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) أى لتحول فاعله ذا كذا ، فأصل « أَحْسِنْ بزيدٍ » : أَحْسَنَ زيدٌ ، أى صار ذا حُسْنٍ تام ، وهو نظيرُ : أَثْرى الرجلُ ، صار ذا ثروة ، وأنجب صار ذا ولد نجيب ، وأورقت الشجرة وأزهرت وأثمرت ، صارت ذات ورق وزهر وثمر [قاله ابن مالك فى شرح التهسيل ٣/٣٩] .

(٢) نحو : أَجْلَسَه ، وأَجْلِسْ زيدًا ــ أما همزة « أَفْعَلَ » المتعجب به فهى لتعدية غير المتعدى فى الأصل ، نحو ما أَحْسَنَ زيدًا وأصله حَسُنَ زيدٌ ، فإن كان الفعل قبل التعجب متعديا بنفسه نحو : عَرَفَ محمدٌ الحقَّ ، فعند التعجب يُضمّن معنى مالا يتعدى من أفعال الغرائز كقَوِىَ وضَعُفَ فيصير قاصرا عن نصب ما كان ينصبه بنفسه ، فيتعدّى إليه بالباء فيقال ما أَعْرَفَ زيدًا بالحق [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨ : ٣٩] .

(٣) تقدّم هذا القول فى ص ٣٧٣ من هذا الباب .

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ[١]........................

(**وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللهِ زَيْدًا »**) بالفصل بالمنادَى بين « أَحْسَنَ » ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح[٢] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا[٣]

وفى الكلام الفصيح ما يدل على جوازه ، كقول علىّ رضى الله عنه ــ لمّا رأى عمَّارَ بنَ ياسر مقتولا : « أَعْزِزْ علىَّ أبا الْيَقْظَانِ أنْ أراك صرِيعًا مجَدّلا »[٤] أى : مَرْميًّا على الجدالة ــ بفتح الجيم ــ وهى الأرض[٥] ، قال ابنُ مالك : وهذا مُصَحّح للفصل بالمنادى[٦] .

---

(١) « وفعلُ هذا » مبتدأ ومضاف إليه ، « البابِ » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « يُقدَّمَا » فعل مضارع مبنّى للمفعول منصوب بلن والألف للإطلاق ، « معمولُه » معمولُ : نائب فاعل يُقدَّم ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ .

(٢) وهو ابن الناظم شارح الألفية [ينظر ص ٤٦٤ من هذا الشرح] .

(٣) « ووصله » وصل : مفعول مقدم لقوله : « الزما » الآتى ، والضمير مضاف إليه « به » متعلق بوصل « الزما » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

(٤) هذا القول المنسوب لعلىّ ــ كرم الله وجهه ــ استشهد به ابن مالك فى شرح التسهيل ٤١/٣ وأبو حيان فى الارتشاف ٣٧/٣ : ٣٨ ، والأشمونى ٢٥/٣ .
والشاهد فيه الفصل بين أَعْزِزْ وأن أراك بـ « عَلَىَّ » و « أبا اليقظان » أى : يا أبا اليقظان وأبو اليقظان : كنية عمّار بن ياسر ــ رضى الله عنه ــ .

(٥) فى القاموس (جدل) ٣٤٦/٣ : « والأجدل الصقر .. وكسحابةِ الأرضُ . أو ذات رمل ، وجَدَلهُ فانجدل وتجدَّل صرعة على الجَدالَة » ا هـ .

(٦) شرح التسهيل ٤١/٣ .

(**وَلَا**) تقول : (« **أَحْسِنْ لَوْلَا بُخْلُهُ بِزَيْدٍ** ») بالفصل بـ « لولا » الامتناعية ومصحوبِها ، وأجاز ذلك ابنُ كيسانَ ، قال المرادى : ولا حُجَّةَ له على ذلك[1] .

وأجاز الجَرمُّى الفصلَ بالمصدر ، نحو : « ما أَحْسَنَ إحسانًا زيدًا » ، ومنعه الجمهور ؛ لمنعهم أن يكون له مصدر[2] .

وأجاز الجَرمُّى وهشامٌ الفصلَ بالحال ، نحو : « مَا أَحْسَنَ راكبًا زيدًا » و « أَحْسِنْ راكبًا بزيدٍ »[3] .

(**وَاخْتَلَفُوا فِى الْفَصْلِ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ**) حال كونهما (**مُتَعَلِّقَيْنِ بِالْفِعْلِ**) الدالّ على التعجب (**وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ**) للتوسع فيهما .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ ، أَوْ بِحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَالْخُلْفُ فِى ذَاكَ اسْتَقَرّ[4]

---

(١) القائل : « ولا حجة له على ذلك » هو ابن مالك ، ففى شرح التسهيل ٣/٤٣ يقول : « وأَجَازَ ابنُ كيسان الفصلَ بين « أَفْعل » والمتعجب منه بلولا الامتناعية ومصحوبها ، كقولك : ما أَحْسَنَ – لولا عُبُوسُه – زيدًا ، ولا حجة على ذلك » ا هـ [ومثل هذا الكلام فى الارتشاف لأبى حيان ٣/٣٨] .

(٢) لكونه لإنشاء التعجب ، فأشبه مالا مصدر له كنِعْم وبِئْس .

(٣) فى الارتشاف لأبى حيان ٣/٣٧ : « ذهب الجرمُّى وهشامٌ إلى جواز الفصل بينهما بالحال ، والجرمُّى إلى جواز الفصل بينهما بالمصدر ، نحو : ما أحسن إحسانا زيدًا ، ومذهب الجمهور المنع فى المسألتين » .

(٤) يعنى أنّ الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب ، وفى ذلك خلاف مشهور ، وفهم من قوله : مستعملٌ ، أنّ مذهبه موافق لمن أجاز ذلك . « وفصلُه » مبتدأ وهو مصدر أضيف إلى مفعوله ، و « بظرف » متعلق بفصل ، و « مستعملٌ » خبر المبتدإ ، و « الخلفُ » مبتدأ ، و « فى ذلك » متعلق به « استقرّ » فى موضع خبره .

وذهب الأخفشُ والمبردُ وأكثر البصريين إلى المنع[١] .

وذهب الفراءُ والمازنىُّ والزجاج والفارسىُّ وابنُ خروف والشَّلَوبين إلى الجواز[٢] (**لِقَوْلِهِمْ**[٣] : « **مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَمَا أَقْبَحَ بِهِ أَنْ**

---

(١) نقل ابنُ مالك عن السيرافى قوله : « ولم يتعرض ــ يعنى سيبويه ــ للفصل بين الفعل والمتعجب منه ، وكثير من أصحابنا يجيزُ ذلك منهم الجرمى ، وكثير يأباه منهم الأخفش والمبرد » اهـ [شرح التسهيل ٤٢/٣] ونُسِبَ إلى المبرد المنع فى شرح ابن يعيش ١٥٠/٧ ، وفى الارتشاف ٣٨/٣ ، وفى شرح الرضى على الكافية ٣٠٩/٢ ــ وبالرجوع إلى المقتضب وجدت المبرد يمنع نحو : « ما أحسن اليوم وجهَ زيدٍ » [ينظر المقتضب ١٧٨/٤] ويُجَوِّز نحو « ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا » [ينظر المقتضب ١٨٧/٤] ولذا فرق أبو حيان بين المثالين فقال : « وإذا تعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور وجب تقديم المجرور نحو قولهم : « ما أحسن بالرجل أن يصدق ... » اهـ [الارتشاف ٣/ ٣٨] .

(٢) نُسبَ إلى هؤلاء جميعا الجواز فى ابن يعيش ١٥٠/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٣ ، والرضى على الكافية ٣٠٩/٢ ، والارتشاف ٣٨/٣ وفى هذا المصدر الأخير جعل أبو حيان للأخفش قولين أحدهما مع المانعين ، والثانى مع المجوزين .
وينظر رأى أبى علىّ الفارسىّ بجواز الفصل بين الاسم المنصوب فى التعجب بفعله وبين فعله فى كتابه البغداديات ص ٢٥٦ أما بالنسبة للأستاذ أبى على الشلوبين فجاء حديثه على جواز الفصل صراحة فيما نقله عنه ابن مالك فى شرح الكافية ١٠٩٧/٢ قال : « قال الشيخ أبو علىّ الشَّلَوْبين ــ رحمه الله ــ : حكى الصيمرىّ أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ، والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمنصور » .
ثم قال ابنُ مالك : « هكذا قال الأستاذ أبو علىّ ، وهو المنتهى فى المعرفة بهذا الفنّ نقلا وفهما » اهـ .
وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٤٢/٣ : « وأما كون ذلك مذهب الجرمىّ فمشهور ، واختار هذا المذهب ابنُ خروف فى شرح كتاب سيبويه » .

(٤) فى خ ٣ ، ٤ ، كقولهم .

يَكْذِبَ ، وَقَوْلِهِ) / وهو أَوْسُ بن حجر . [٢٤٨/ب]

٣٨١ ــ أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا (وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا)[1]

ففصل بـ « إذا » الظرفية بين « أَحْرِ » ومعمولِه ، وهو « أَنْ » وصلتُها . وليس لسيبويه فى ذلك نصٌّ[2] .

(**وَلَوْ تَعَلَّقَ الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ بِمَعْمُولِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ ، لَمْ يَجُزِ الْفَصْلُ بِهِ اتِّفَاقًا**) كما قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل (**نَحْو** : « **مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفًا فِى الْمَسْجِدِ** » **وَ** « **أَحْسِنْ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ** ») فلا يقال فيهما : ما أَحْسَنَ فى المسجد مُعْتَكِفًا ، وأحسن عندك بجالسٍ[3] لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

* * *

---

(١) هذا البيت من الطويل لأوس بن حجر فى ديوانه ص ٨٣ ، وحماسة البحترى ص ١٢٠ ، والعينى ٦٥٩/٣ ــ وبلا نسبة عند ابن مالك فى شرح التسهيل ٤١/٣ وفى شرح الكافية ١٠٩٦/٢ ، والأشمونى ٢٤/٣ [عجزه فقط] .
يريد الشاعر أن يقول : إننى أقيم فى المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحالُ ، وصار الانتقال عنه خيرا فإننى أتحول وأنتقل إلى غيره من الأماكن .

(٢) فى ابن يعيش ٧/ ١٥٠ « فأما سيبويه فلم يصرح فى الفصل بشىء ، وإنما صرح بمنع التقديم فقال : ولا يجوز أن تقدم (عبدَ الله) وتؤخر (ما) ، ولا أن تُزيل شيئا عن موضعه ، فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم (ما) فى أول الكلام ، وإيلاء الفعل ، وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بالظرف » اهـ [وينظر كتاب سيبويه ٣٧/١ ــ وما نقله ابنُ مالك عن السيرافى فى شرح الكافية ١٠٩٨/٢] .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٤٠/٢ .

(**فَصْلٌ : وَإِنَّمَا يُبْنَى هَذَانِ الْفِعْلَانِ مِمَّا اجْتَمَعَتْ فِيهِ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ** :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا ؛ فَلَا يُبْنَيَانِ مِنَ) الاسم ، نحو (**الْجِلْفِ**) ــ بالجيم ــ وهو فى الأصل الدّنّ الفارغ ، وفى القاموس : الجِلفُ ــ بالكسر ــ الرجل الجافى ، وقد جَلِفَ كفَرِحَ جَلَفًا وجَلَافَةً ــ انتهى .

فأثبت له فعلًا ، فيبنى من فعله .

(**وَالْحِمَارِ**) وهو الحيوان المعروف (**فَلَا يُقَال** : « **مَا أَجْلَفَهُ** ») أى : أجفاه ، وفيه ما تقدم عن القاموس[1] . (**وَلَا**) يقال : (« **مَا أَحْمَرَهُ** ») أى : أبلده (**وَشَذَّ** « **مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ** » **أَىْ : ما أَخفَّ يَدَهَا فِى الغَزْلِ ، بَنَوْهُ مِنْ قَوْلِهِمْ** : « **امْرَأَةٌ ذَرَاعٍ** ») ــ بفتح أوَّله ــ قال فى القاموس : والذَّراع كسَحاب ، الخفيفة اليدين بالغَزْل ، ويُكسر .

واقتصر فى « الضِياء »[2] على الفتح .

وقال ابنُ القطَّاع[3] فى الأفعال : ذَرُعَتِ المرأةُ ، خَفَّت يدُها فى العَمَل فهى ذَرَاع[4] ، وعلى هذا لا شذوذ فى قولهم : ما أَذْرَعَ المرأةَ .

(**وَمِثْلُهُ**) فى الشذوذِ (« **مَا أَقْمَنَهُ**) بكذَا » (**وَ** « **مَا أَجْدَرَهُ بِكَذَا** ») .

---

(١) يعنى أنّ له فعلا ، وعليه فلا شذوذ فى قولهم : ما أجلفه .

(٢) والضياء معجم يسمى : ضياء الحلوم مختصر شمس العلوم للحميرى ومنه نسخة مخطوطة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة وسيتكرر ذكره فى المواضع التالية : ٥/ ٩٣ ، ١٣٩ ، ٢١٧ ، ٣٧٥ .

(٣) هو أبو القاسم علىّ بن جعفر السعدىّ المعروف بابن القطاع ، المتوفى سنة ٥١٥ هـ [البغية ٢/١٥٣] .

(٤) الأفعال ١/٣٨٦ .

فالأول بَنْوَهُ من قولهم : هو[١] قَمِنٌ بكذا ـــ والثانى من قولهم : هو جديرٌ بكذا ، والمعنى فيهما : ما أَحَقَّهُ بكذا ، ولا فِعْلَ لهما[٢] .

الشرط (**الثَّانِى**) : **أَنْ يَكُونَ**) الفعلُ (**ثُلَاثِيًّا ، فَلَا يُبْنَيَانِ مِنْ**) رباعيٍّ مجرد ، ولا مزيد فيه ، ولا ثلاثى مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة ، نحو : (**دَحْرَجَ**) ، وتَدَحرج (**وَضَارَبَ**) وانْطَلَقَ ، (**وَاسْتَخْرَجَ**) لأنّ بناءَهُما من ذلك يُفَوّت الدلالةَ على المعنى المتعجب منه ، أمَّا ما أصولُه أربعة ؛ فلأنه يؤدى إلى حذف بعض الأصول ، ولا خفاء فى إخلاله بالدلالة .

وأما المزيد ؛ فلأنه يؤدى إلى حذف الزيادة الدالّة على معنًى مقصود ، ألا ترى أنك لو بنيت « أَفْعَلَ » من « ضَارَبَ ، وانطلق ، واستخرج » فقلت : ما أضربه ، وأطلقه ، وأخرجه ، لفاتت الدلالة على معنى المشاركة ، والمطاوعة ، والطلب[٣] .

(**إِلَّا** « **أَفْعَلَ** » **فَقِيلَ** : **يَجُوزُ**) بناؤُهما منه قياسًا (**مُطْلَقًا**) سواء كانت الهمزةُ فيه للنقل أمْ لا ، وهو مذهب سيبويه[٤] والمحققين من أصحابه ، واختاره فى التسهيل وشرحه[٥] .

---

(١) فى خ ٢ كلمة غير واضحة .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/٣ ، والارتشاف ٤١/٣ : ٤٢ .

(٣) أى : لفاتت الدلالة على معنى المشاركة المستفادة من وزن (فَاعَل) ، والمطاوعة ، المستفادة من وزن (انْفَعَل) والطلب المستفاد من وزن (استفعل) .

(٤) فى سيبويه ٣٧/١ : « وبناؤه أبدا من فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُلَ ، وأَفْعَل ، هذا لأنهم لم يريدوا أنْ يتصرف فجعلوا له مثالا واحدًا يجرى عليه ، فَشُبِّه هذا بما ليس من الفعل نحو : لات ، ومَا ، وإن كان من حَسُنَ وكَرُم وأَعطى » اهـ .
فأطلق سيبويه القول فى « أَفْعَل » فَعُلِم بأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية ، وما همزته لغير التعدية .

(٥) يعنى : ابن مالك ، فقد قال فى شرح التسهيل ٤٦/٣ : « وإن كان المزيد فيه على وزن

(**وَقِيلَ : يَمْتَنِعُ مُطْلَقًا**) إلا أن يَشِذَّ منه شيء ، فيحفظ ولا يقاسُ عليه ، وهو مذهبُ المازنيِّ والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسيِّ ومن وافقهم[(١)] .

(**وَقِيلَ يَجُوزُ إِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ لِغَيْرِ النَّقْلِ ، نَحْو : « مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ » وَ« مَا أَقْفَرَ هَذَا الْمَكَانَ »**) ويمتنع إن كانت للنقل ، نحو : « ما أَذْهَبَ نورَه » وإليه ذهب ابنُ عصفور[(٢)] ، قال الشاطبيُّ[(٣)] : وهذه التفرقة / لم يقل بها أحدٌ ، ولا ذهب [٢٤٩/أ] إليها نحويٌّ ، ويكفيه فى الردّ مخالفتُه للإجماع ، بِنَاءً على أنَّ إحداثَ قولٍ خَرْقٌ للإجماع ــ ثم أطالَ فى الرد عليه .

= أَفْعَل ، لم يقتصر فى صوغ فِعل التعجب منه على المسموع ، بل يُحكم فيه بالاطراد وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ، ما لم يمنع مانع آخر هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه » .

وقال فى ص : ٤٨ : « وإنما استحق (أَفْعل) مساواة الثلاثىّ المحض فى هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه ؛ لشبهه به لفظا ، من قِبَل أن مضارعَه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كالثلاثىّ فى عدد الحروف والحركات وسكون الثلاثىّ ، بخلاف غيره من المزيد فيه ، وأما الموافقة فى المعنى فكثير : سرى وأسرى ، وعتم وأعتم ، وعوِز وأعوز ، وخَلُقَ وأخلق .. » ا هـ .

(١) ينظر : المقتضب ١٧٨/٤ ، والأصول ٩٩/١ : ١٠٠ ، والإيضاح العضدى ١٣٢ ، والارتشاف ٤٢/٣ .

(٢) فى المقرب ٧٣/١ ونص كلامه : « وإن كان على وزن أفعل ، ولم تكن همزتُه للتعدية ، جاز التعجب منه نحو قولهم : ما أخطأه ... وإن كان للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه والذى شذّ من ذلك قولهم : ما أعطاه للدنانير ، وما أولاه للمعروفِ ، وما أضيعه للشىء » ا هـ .

(٣) فى شرحه على الألفية ، وهو مسبوق بما قاله ابن الحاج عن مذهب ابن عصفور ، فقد عرض أبو حيان لمذهب ابن عصفور ثم قال : « قال ابن الحاج : هذا التفصيل الذى فصّله ــ يعني ابنَ عصفور ــ شيء لم يذهب إليه أحدٌ ، ولا ذهب إليه نحويٌّ انتهى » ا هـ وابن الحاج : هو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدى الأشبيلى المتوفى سنة ٦٥١ هـ .

(**وَشَذَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ**) وهما : المنعُ مطلقا . والمنع فى أحد شِقَّيِ التفصيل[(١)] ، نحو (« **مَا أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ** » **وَ** « **مَا أَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ** » مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى لواحد إلى المتعدى إلى اثنين قَبْلَ التعجب ، فإذا تعجَّبْتَ كان لك ثلاثةُ أوجه[(٢)] :

أحدها : الاقتصار على الذى كان فاعلا ، فتقول : « ما أعطى زيدًا » و « مَا أَوْلَاهُ » ، والثانى : أن تزيد عليه أحدَ المفعولين مجرورًا باللام ، فتقول : « ما أعطاه للدراهم » و « ما أولاه للمعروف » .

والثالث : أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوبًا بمحذوف عند البصريينَ ، وبالمذكور عند الكوفيين[(٣)] ، فتقول : « ما أعطى زيدا للفقراء الدراهمَ » و « ما أولَاهُ للفقراء المعروفَ » وإن شئت نصبتَ الثلاثة إذا لم يكن لَبْسٌ[(٤)] ، فتقول : « مَا أَعْطَى زيدًا الفقراءَ الدراهمَ » وَ « ما أولاه الفقراءَ المعروفَ » وتقدير المحذوف عند البصريين : أعطاهم الدراهَم ، وأولاهم المعروفَ .

واختلف فى بناء فِعْلَيِ التعجب من الثلاثىّ المزيد إذا جرى مجرى الثلاثىّ المجرّد نحو : « اتَّقى » و « امتلأ » و « افتقر » و « استغنى » .

فذهب ابنُ السراج وطائفة إلى الجواز[(٥)] ؛ لأنَّهم أَجْرَوْه مُجْرَى الثلاثىّ المجَّرد

---

(١) ينظر كلام ابن عصفور فى الصفحة السابقة .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣ ، والارتشاف ٤٠/٣ : ٤١ .

(٣) قال ابن مالك : « والكوفيون لا يضمرون ، بل ينصبون الثانى بتالى « ما » نفسه » ا هـ [شرح التسهيل ٤٣/٣] .

(٤) قال أبو حيان : « وإن خيف لبسٌ أدخلت اللام على كلٍّ من المفعولين » [الارتشاف ٤١/٣] وأظن أن اللبس يحدث فى نحو : أعطى زيدٌ عمرًا خالدًا .

(٥) قال ابن السراج فى الأصول ١٠٣/١ : ١٠٤ « فإن قلت فى افتقر : ما أفقره ، فحذفت الزوائد ورددته إلى « فقر » جاز ، وكذلك كلُّ ما كان مثله مما جاء اسم الفاعل منه =

من الزوائد ، لا مُجرى المزيد ، بدليل قولهم فى الوصف منه : تقىٌّ ، ومَلِىءٌ ، وفقير ، وغَنِىٌّ ، وذهب ابنُ خروف وجماعةٌ إلى المنع ؛ لأنّ العلَّةَ التى من أجلها امتنع بناؤها من المزيد غَيْرِ الجارى مَجرى المجَرَّد موجودةٌ هنا ، وهى هَدْم البِنْية وحذف زوائدها بغير موجب[١] مع وجود الغَنَاء عن ذلك بـ « أَشَدَّ » و « أَشْدِدْ » ونحوهما .

(وَ) شذَّ (**عَلَى كُلِّ قَوْلٍ**) من أقوال المانعين : (« **مَا أَتْقَاهُ**) للهِ » (**وَ « مَا أَمْلأَ الْقِرْبَةَ** »[٢] ؛ **لِأَنَّهُمَا مِنِ « اتَّقَى »**) ـــ بتشديد التاء ـــ (**وَ « امْتَلأَتْ** ») و « ما أفقرنى إلى عَفو الله » و « ما أغنانى عن الناس إن قنعتُ » لأنهما من « افتقر » و « استغنى » وإن كان قد سُمِع « تَقِى » بمعنى خاف ، و « مَلُؤَ » بمعنى امتلأ ، و « فَقُرَ » ـــ بضم القاف وكسرها ؛ لندوره[٣] . (**وَ**) شذّ (« **مَا أَحْصَرَهُ** » ؛ **لِأَنَّهُ مِنِ « اُحْتُصِرَ وَفِيهِ شُذُوذٌ آخَرُ ، وَسَيَأْتِى**) . وهو أنه مبنىٌّ للمفعول .

الشرطُ (**الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ**) الفعلُ (**مُتَصَرِّفًا**) ، لأنّ التصرفَ فيما لا يَتَصرَّفُ نقضٌ لوضعه ، وعدم التصرف على وجهين :

أحدهما : أن يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال ، من الدلالة على الحدث والزمان كـ « نِعْمَ » و « بئس » .

= على « فعيل » ألا ترى أنك تقول : رجل فقير ، وإنما جئت به على « فقر » كما تقول : كرُم فهو كريم ، وظرُف فهو ظريف » ا هـ .

(١) فليس من طريقتهم الرجوع به إلى الثلاثىّ .

(٢) فى خ ٣ ، ٤ « وما أملأه للقربة » وهذا ليس مما نحن فيه ، فهو خطأ من الناسخ وإن كان المثال فى نفسه صحيحا ، لأنه من « مَلأَ » .

(٣) تحدث ابن مالك فى شرح التسهيل ٤٦/٣ عن هذه المسألة وبين أن أكثر النحويين يقولون بشذوذ نحو : ما أفقره ، وأشهاه ، وأحياه ، وما أمقته ، لاعتقادهم أن الثلاثىّ مهمل ، أو غير مستعمل ثم قال : وليس الأمر كما اعتقدوا ، بل استعملت العرب فقُرَ وفقِر وشهى الشيء بمعنى اشتهاه ، وحيِىَ بمعنى استحيا ، ومَقُتَ الرجلُ مقاتةً إذا صار مقيتًا أى بغيضا .. ثم بيّن ابنُ مالك أن التعجب من هذا الثلاثىّ وليس من المزيد فيه .

والثانى : يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره ، وإن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان ، « كـ « يَذَرُ » و « يَدَعُ » حيث استُغْنِىَ عن ماضيهما[١] بماضى « يترك »[٢] ، وكلا القسمين مرادٌ هنا .

(**فَلاَ يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ : نِعْمَ وَبِئْسَ**) ويَذَرُ ، ويَدَعُ ، فلا يقال : « ما أنعمه » وما أبأسَه » و « أنْعِم به » و « أبْئِس به » وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم ، ولا « وما أوْذَرَه » ولا « ماأوْدَعَه » .

وشذ « / ماأَعْسَاه » و « أَعْسِ به[٣] » . [٢٤٩/ب]

الشرطُ (**الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ قَابِلًا لِلتَّفَاضُلِ**) فى الصفات الإضافية التى تختلف بها أحوالُ الناس ، سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد فى حالين كالعلم والجهل ، أو شخصين كالحسن والقبح ، فتقول : « ما أعلمه يوم الخميس وماأجهله يومَ الأربعاء » ــ و « مَا أَحْسنَه » و « مَا أَقْبحه » بخلاف مالا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (**فَلاَ يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ : فَنِىَ ، وَمَاتَ**) ؛ لأنه لا مَزِيَّة فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يُتعجب منه[٤] .

الشرطُ (**الْخَامِسُ : أَنْ لَا يَكُونَ**) الفعلُ (**مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ**) تَحْوِيلًا[٥] أَوْ تأْصِيلًا[٦] .

(**فَلاَ يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ : ضُرِبَ**) زَيْدٌ » ــ بضم أوله وكسر ما قبل آخره ،

---

(١) وَذَرَ ، ووَدَعَ .

(٢) وهو : ترك .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٤٨ : « ومثلهما فى الشذوذ قولهم : ما أَعْسَاه ، وأعْسِ به ، بمعنى : ما أحقَّه ، وأحقق به ، وهو فعل غير متصرف » اهـ .

(٤) هذا التعليل قاله ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٤٦١

(٥) نحو : ضُرِب من ضَرَبَ

(٦) نحو : زُهِىَ من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول .

فلا يقال : « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا » وأنت تريد التعجب من الضرب الذى وقع على زيد ؛ لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل[١] .

(وَشَذَّ « **مَا أَخْصَرَهُ** » **مِنْ وَجْهَيْنِ** » : الزيادة على الثلاثة ، والبناء للمفعول[٢] .

(**وَبَعْضُهُمْ يَسْتَثْنِى**) من الفعل المبنىّ للمفعول (**مَاكَانَ مُلاَزِمًا لِصِيغَةِ** « **فُعِلَ** ») ــ بضم أوله وكسر ثانيه ــ (**نَحْو** : « **عُنِيتُ بِحَاجَتِكَ** » **وَ** « **زُهِىَ عَلَيْنَا** ») بمعنى تكبر (**فَيُجِيزُ**) التعجب منه ؛ لعدم اللبس ، فتقول ، (« **مَاأَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ** » **وَ** « **مَاأَزْهَاهُ عَلَيْنَا** » وجرى على ذلك ابنُ[٣] مالك وولده[٤] ، بناءً على أنَّ علّةَ المنع خوفُ الالتباس ، وأما من جعلَ علَّةَ المنع التشبيه بأفعال الخِلق[٥] بجامع أن كلًّا منهما لاكسب للمفعول فيه ، فينبغى ألاَّ يَسْتثنى شيئًا ، ويُؤوِّل ماورد من ذلك على أنّ التعجب فيه من فِعلِ مفعولٍ فى معنى فعل فاعل لم ينطق به .

---

(١) فيكون « زيدٌ » فاعلَ الضرب ، مع أن المقصود أنه المضروب .

(٢) لأن فعلَه « اخْتُصِرَ » من قولك مثلا : اخْتُصِر الكلامُ .

(٣) فى شرح التسهيل ٤٥/٣ ، وذلك قوله : وقد يُبنى فعل التعجب من فعل المفعول إن أمن الالتباس بفعل الفاعل ، نحو ، : ماأجنَّه ، وماأشغفه ، وهذا الاستعمال فى أفعل التفضيل أكثر من التعجب كأزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين .. وعندى أن صوغ فعل التعجب وأفعل التفضيل من فعل المفعول الثلاثىّ الذى لايُلبس بفعل الفاعل لايُقتصر فيه على المسموع ، بل يحكم باطراده لعدم الضائر ، وكثرة النظائر » ا هـ .

(٤) فى شرح الألفية ص ٤٦٢ ، وذلك قوله : وعلى هذا لو كان الالتباس مأمونا مثل أن يكون الغالب ملازما للبناء للمفعول ، نحو : وُقِص الرجلُ ، وسُقِطَ فى يده ، لكان بناءُ فعل التعجب منه خليقًا بالجواز » ا هـ [وينظر منهج السالك لأبى حيان ص٣٧٦] .

(٥) فى منهج السالك ص ٣٧٧ : « وعلل المنعَ بعضُهم بأن المفعول ليس له فيما أوقع به من فعل التعجب كسبٌ ، فأشبه بذلك الخلق والألوان ، إذ ليس من كسب المتعجب منه ... » ا هـ .

وأفعال الخِلق والألوان التى لاكسب للمفعول فيها : طال ، قَصُر ، عَظُم . خاف ، حَمِر ، خَضِر ونحوها .

الشرطُ (**السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ**) الفعلُ (**تَامًا ؛ فلا يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ : كَانَ ، وَظَلَّ ، وَصَارَ ، وكَادَ**) ؛ لأنهنّ نواقصُ ، فلا يقال : « ما أكون زيدًا قائما » بنصب الخبر ، ولا بجرّه باللام ، لتغيير المعنى ــ هذا مذهب البصريين(١) .

وذهب الكوفيون إلى جواز « ما أَكوَنَ زيدًا لأخيك » دون « ما أكون زيدًا القَائمَ »(٢) .

وحكى ابن السراج ، والزجاج عنهم : « ما أكون زيدًا قائمًا » وهو مبنىّ على أصلهم من أنّ المنصوب بعد « كان » حال(٣) ، فيسهل الأمر عليهم ــ ولم يأت بذلك سماعٌ .

الشرطُ (**السَّابعُ : أَن يكُونَ**) الفعلُ (**مُثْبَتًا ، فَلاَ يُبْنيَانِ مِنْ**) فعلٍ (**مَنْفِىٍّ ، سَوَاءٌ كَانَ مُلاَزِمًا لِلنَّفْيِ ، نَحْو : « مَاعَاجَ بِالدَّوَاءِ » أَىْ : مَا انْتَفَعَ بِهِ**) ومضارعه « يَعِيجُ » ملازم للنفى أيضا ــ قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل(٤) .

واعتُرِض بأنه قد جاء فى الإثبات ، قال أبو علىّ القالِى فِى نوادره : أنشدنا ثعلبٌ عن ابن الأعرابىّ .

وَلَمْ أَرَ شَيْئًا بَعْدَ لَيْلَى أَلَذُّهُ وَلاَمَشْرَبًا أَرْوَى بِهِ فَأَعِيجُ(٥) ــ **٢٠١**

---

(١) عبر عنه أبو حيان فى منهج السالك ٣٧٥ بأنه مذهب عامة النحويين ، وفى الارتشاف ٤٣/٣ بأنه مذهب الجمهور .

(٢) قال أبو حيان فى الارتشاف ٤٣/٣ « وحكى ابنُ الدّهان أن الكوفيين يُجيزون ما أكونَ زيدًا لأخيك ، ولا يُجيزون القائم » ا هـ .

(٣) نصّ على ذلك ابنُ السراج فى الأصول ١٠٨/١ .

(٤) ٣/ ٤٤ .

(٥) هذا البيت من الطويل وهو أول بيتين ذكرا فى الأمالى للقالى ٢/ ١٦٨ طبع الدار ، وهو بلا نسبة فى العينى ٣/ ٦٧١ ، ومنهج السالك ص ٣٧٥ ، واللسان (عيج) ٣/ ١٦٠ « أَلَذُّهُ » فى المصباح (لذذ) : « لَذَّ الشيءُ يَلَذُّ من باب تَعِبَ لَذَادًا ولَذاذَةً بالفتح ، =

وأما « عاج يعوج » بمعنى : مال يميل ، فإنَّ العربَ استعملَته مثبتا ومنفيًّا .

(**أَمْ غَيْرَ مُلاَزِمٍ**)(١) للنفى (كَـ « **مَا قَامَ زَيْدٌ** ») و « ما عاج » أى : مال ، فلا يقال : « ما أقومه » و « ما أعوجه » ؛ لئلا يلتبس المنفىُّ بالمثبت .

[١/٢٥٠] الشرطُ (**الثَّامنُ : أَنْ لَا يكُونَ اسْمُ فاَعِلِه عَلَى**) وزن (**أَفْعَل فَعْلَاءَ**)(٢) بالمدّ/ **فَلاَ يُبْنَيَانِ مِنْ نَحْوِ** : « **عَرِجَ** » فهو أعرج ، من العيوب (وَ « **شَهِلَ** ») فهو أشهل ، من المحاسِن ، وهو بالشين المعجمة (وَ « **خَضِرَ الزَرْعُ** ») فهو أخضر ، من الألوان ، و« لَمِىَ » فهو « أَلْمَى » من الحلى .

واختلف فى المنع من ذلك :

فقيل : لأنَّ حقَّ صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثىِّ المحض ، وأكثر أفعال الألوان والخلق ! إنما تجىءُ على « افْعَلَّ » ــ بتسكين الفاء ، وزيادة مثل اللام ــ نحو : « اخْضَرَّ »(٣) فلم يُبْنَ فعلا التعجب فى الغالب مما كان منها ثلاثيا ، إجراء للأقل مُجْرى الأكثر(٤) .

= صار شهِيًّا ، فَهو لَذٌّ ولذيذ ، ولَذِذْتُه أَلَذُّه ، وجدتُه كذلك يتعدى ولا يتعدى » ا هـ .
والشاهد فى قوله : فأعِيجُ فهو مضارع عاج وقد جاء مثبتا ، وهذا هو وجه الاعتراض فإن عاج يعيج بمعنى انتفع لا يستعمل إلا منفيا ــ وأجيب بأن ذلك نادر .

(١) حرفت فى خ ٤ إلى « لازم » .

(٢) يعنى أن لا يكون من الأفعال التى بناء الوصف منها للمذكر « أَفْعَل » وللمؤنث فعلاء .

(٣) ولذلك صحت عينه فى الثلاثىّ اللفظ نحو : عَوِر وحَوِل وحَيِدَ ولم تقلب ألفا كما فى : هَابَ وخاف ، وهذا التصحيح فى الثلاثىّ حملا على افْعَلَّ مقدَّرًا أو موجودًا [قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٤٥/٣]

(٤) أورد هذا التعليل ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٤٥/٣ وقال فى ختامه : « وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين » ا هـ وينظر أيضا : المقرّب ص ٧٢ ، ومنهج السالك ص ٣٧٥

وقيل : لأنّ الألوانَ والعيوبَ الظاهرة ، جرت مَجْرى الخِلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص ، كاليد ، والرِّجْل ، وسائر الأعضاء ، فى عدم التعجب(١) .

وقيل : لأنّ بناء [الوصفِ من](٢) هذا النوع على « أَفْعَلَ » ولم يبن منه أَفْعَلُ تفضيلٍ ؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر(٣) ، ولما امتنع صوغ « أفعل » التفضيل ، امتنع صوغ فعل التعجب منه ؛ لجريانهما مجرًى واحدا فى أمور كثيرة ، وتساويهما فى الوزن والمعنى(٤) .

وهذه الشروط مستفادة من قول النظم :

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِى انْتِفَا(٥)
وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلَا وغَيـرِ سَالِكٍ سَبِيـلَ فُـعِلَا(٦)

---

(١) فى هذا التعليل نظر ؛ وذلك لأن الجميع متفق على جواز أن يقال : ماأشد سواده ، ولاشك أن القصد فى التعجب ليس إلا للسواد ، فكيف أنها لاتزيد ولاتنقص ؟ .

(٢) مابين الحاصرتين زيادة يقتضيها المقام .

(٣) أى : لئلا يلتبس أَفْعَل التفضيل بأفعل الصفة المشبهة ، فلو قيل : عَلِىٌّ الأبيض ، لم يُدْرَ هل المقصود أنه ذو بياض ، أو زائد فى البياض ؟

(٤) ذكر ابنُ مالك هذا التعليل فى شرح التسهيل ٣/ ٤٥ ووصفه بأنه أسهل من سابقة .

(٥ ، ٦) « وصُغْهما » فعل أمر والضمير البارز مفعوله ، وهو عائد الى فِعلى التعجب « من ذى ثلاثٍ » أى من مصدر فعل ذى ثلاث متعلق بصُغْ ، وثلاث : مضاف إليه « صُرِّفا » فعل ماضٍ منبىّ للمفعول والجملة صفة لفعل المقدر « قابِلِ فضل ، تَمٍّ ، غير ذى انتفا » نعوت لفعل أيضا ، بعضها مفرد ، وبعضها جملة « وغير ذى وصف » غير معطوف على ماقبله فى البيت السابق فهو نعت أيضا ، وهو مضاف و « ذي » مضاف اليه ، وذى مضاف و « وصف » مضاف إليه ، « يضاهى أشهلا » الجملة صفة لوصف فهى فى محل جرّ » وغير سالكٍ ، غير معطوفة على غير أيضا وسالكٍ : مضاف إليه وفيه ضمير مستتر فاعل ، « سبيل » مفعول به لِسَالك ، سبيل مضاف « فُعلاَ » مضافٌ إليه قُصِد لفظة .

فهذه سبعة شروط ، ويؤخذ الثامن من قوله ذى ثلاث ؛ فإنه نعتٌ لمحذوف تقديره : من فعل ذى ثلاث .

وبقى شرط تاسع لم يذكَراه [١] وهو : أن لا يُستغنى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو : « قال » من القائلة[٢] ، فإنهم لا يقولون : « ما أَقْيَلِه » استغناء بقولهم : « ما أكثر قائلته » ــ ذكره سيبويه[٣] ، ونحو : سَكِرَ ، وقعدَ ، وجلس ، ضدّ قام ، فإنهم لا يقولون : ما أسْكَرَه ، وأقعده ، وأجلسه ، استغناء بقولهم : « ماأشد سُكْرَه ، وأكثر قُعُودَه ، وجُلوسَه » ذكره ابنُ بَرْهَان[٤] .

وزاد ابنُ عصفور : قام ، وغَضِب ، ونام[٥] .

وفى عدِّ « نام » منها نظرٌ ، فقد حكى سيبويه : ما أنومه[٦] ، وقالت العرب :

---

(١) يعنى : ابنَ مالك فى النظم ، وابنَ هشام فى التوضيح .

(٢) ومضارعه يقيل ومصدره قَيْلًا وقَيْلُولَة يعنى نام نصف النهار والقائلة ، وقت القيلولة ، وقد تطلق على القيلولة [المصباح (قَيَل)] .

(٣) فى كتابه ٢/٢٥١ قال : « لا يقولون فى قال يقيل : ما أَقْيَلَه ، استغْنَوْا بما أكثر قائلتَه » اهـ .

(٤) فى شرحه على لُمَع ابن جنى ٢/٤١٤ ، قال : « وقالوا فى (سكرانَ) : ما أشد سُكْرِه .. ليفصلوا بين ذلك وبين « ما أسكره » للنهر ، وفعل الأول « سكِرَ » ــ وقالوا : قَعَد فى هذا المكان ، ولم يقولوا : ما أقعده ، وأَقْعِد به ، ليفصلوا بينه وبين « ما أقعده » فى النسب و « هو أَقْعَد منك .
باب : وحملوا على « قَعَد » « جَلَس » ؛ لأنه مثلُه فى المعنى ، فلم يقولوا : هو أَجْلَسُ منك » اهـ .

(٥) فى المقرّب ١/٧٤ قال : « إلا ألفاظا استغنت العربُ عن التعجب منها بغيرها وهى : قام ، وقعد ، ونام ، وسكر ، وغضِب ، وجلس ، وقال من القائلة » اهـ .

(٦) ينظر كتابه ٢/ ٢٥١ .

« هُوَ أَنْوَمُ من فَهْدٍ »[١] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَيُتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَمِمَّا وَصْفُهُ عَلَى أَفْعَلَ فَعْلَاءَ بِـ « مَا أَشَدَّ » وَنَحْوِهِ**) كـ « ما أقوى » و « ما أضعف » و « ما أكثر » و « مَا أَقَلَّ » و « ما أعظم » و « ما أحقر » و « ما أكبر » و « ما أصغر » و « ما أَحْسَنَ » و « مَا أَقبح » وما أشبه ذلك ، (**وَيُنْصَبُ مَصْدَرُهُمَا**) أى : مصدر ما زاد على الثلاثة ، وما وصفه على أفعل فعلاء (**بَعْدَهُ**) أى : بعد « أَشَدَّ » ونحوه .

(**أَوْبِـ « أَشْدِدْ » وَنَحْوِهِ**) كـ « أَضْعِف ، وَأَكْثِر ، وأَقْلِل ، وأَعْظِم ، وأَكْبِر ، وأَصْغِر ، وأَحْسِنْ ، وأَقْبِحْ » وما أشبه ذلك (**وَيُجَرُّ مَصْدَرُهُمَا بَعْدَهُ**) أى : بعد « أَشْدِدْ » ونحوه ــ (**بِالْبَاءِ**) لزومًا[٢] (**فَتَقُولُ**)[٣] على الأول : (« **مَا أَشَدَّ ــ أَوْ أَعْظَمَ ــ دَحْرَجَتَهُ ، أَوِ انْطَلَاقَهُ** ») فى الزائد على الثلاث[٤] (« **أَوْ حُمْرَتَهُ**) أو عَرَجَهُ » مما الوصف منه على أفعل فعلاء .

(**وَ**) تقول على الثانى : (« **أَشْدِدْ ــ أَوْ أَعْظِمْ**[٥] **ــ بِهَا** ») أى : بدحرجته ، وَانطلاقِه ، وحُمْرَتِه ، وعَرَجِه ، وذلك مستفاد من قول النظم :

---

(١) فى مجمع الأمثال ٢/ ٣٥٥ « أنوَمُ من الفَهْدِ » وفيه أيضا فى الصفحة نفسها : « أَنْوَمُ من كلب ، أَنْوَمُ من غَزَال ، أَنْوَمُ من عبّود » .

(٢) ساقطة من خ ٢ .

(٣) فى خ ٢ « وتقول » .

(٤) هكذا بالتذكير فى خ ١ ، ٢ ، ٤ والقاعدة : على الثلاثة ؛ لأن المعدود مفرده مذكر وهو « حرف » وفى خ ٣ « الثلاثى » .

(٥) فى خ ٤ « وأعظم » .

[٢٥٠/ب] وَأَشْدِدَ ، اوْ أَشَدَّ ،/ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا(١)
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ ــ بَعْدُ ــ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ « أَفْعِلْ » جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ(٢)

(**وَكَذَا الْمَنْفِيُّ ، وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ**) يُتَوَصّل إلى التعجب منهما بـ « أشدَّ » ونحوه أو بـ « أَشْدِدْ » ونحوه (**إِلَا أَنَّ مَصْدَرَهُمَا**) أى : مصدر الفعل المنفىّ ، والفعل المبنىّ للمفعول (**يَكُونُ مُؤَوَّلًا**) بـ « أَنْ » والفعل المنفىّ ، و« مَا » والفعل المبنىّ للمفعول (**لَا صَرِيحًا ، نَحْو : « مَا أَكْثَر أَنْ لَا يَقُومَ » و « مَا أَعْظَمَ مَا ضُرِبَ** » بالبناء للمفعول .

(**وَ « أَشْدِدْ بِهِمَا** ») أى : بأن لا يقوم ، وبما ضُرِبَ ، فتأتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح .

أما فى المنفىّ فَلِيُتَمكَّن من أن يُسْتَعْمل معه النفىُ(٣) ، وأن يَعْمَل فيه الفعلُ الذى يُتعجب بسببه .

وأما المبنىّ للمفعول فَلِيَبقَى لفظُ الفعل المبنىّ للمفعول ؛ لئلا يلتبسَ مصدرُه

(١ ، ٢) « أَشْدِدْ » مبتدأ قُصِد لفظه ، « أَوْ أشدّ أو شبهُهُما » معطوفان عليه « يخلفُ » مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه يعود على أحد المذكورات ، والجملة خبر المبتدإ « ما » اسم موصول مفعول يخلف ، « بعضَ الشروط » بعضَ : مفعول مقدّم لِعَدِمَ ، والشروطِ : مضاف إليه « عَدِمَا » فعل ماضٍ والألف للإطلاق ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة لا محلّ لها صلة « ما » .

« ومصدرُ العادم » مبتدأ ومضاف إليه ، « بعدُ » ظرف مبنىّ على الضم متعلق بينتصب الواقع خبرا للمبتدإ « وَبَعْدَ » ظرف متعلق بقوله : يجب « أَفْعِل » مضاف إليه مقصود لفظه « جَرُّه » مبتدأ ومضاف إليه « بالبا » متعلق بجرّ ، وقصر للضرورة ، والجملة من « يجب » وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدإ .

(٣) فى هذا الكلام نظر : إذِ استعمالُ النفى متصور مع المصدر الصريح إذا استعمل معه العدم ، كأن يقال : ما أقربَ عدمَ قِيامِ زيدٍ ، فلم وجب كون المصدر مؤولا ؟ [قاله يس على التصريح ٩٣/٢] .

بمصدر المبنىِّ للفاعل ، ولو أُمِن اللبسُ جاز إيلاؤه المصدرَ الصريح ، نحو : « ما أسرعَ نِفاسَ هند » و « أَسْرِع بِنِفَاسِها » قاله الشارح[1] .

(**وَأَمَّا الْفِعْلُ النَّاقِصُ ؛ فَإِنْ قُلْنَا لَهُ مَصْدَرٌ**) — وهو الصحيح — (**فَمِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ**) فيؤتى له بمصدر صريح (**وَإِلَّا**) نَقُلْ له مصدرٌ (**فَمِنَ**) النوع (**الثَّانِى**) فيؤتى له بمصدر مؤول (**تَقُولُ**) على الأول : (« **مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلًا** » **أَوْ**) تقول على الثانى : (**مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا** » **وَ** « **أَشْدِدْ — أَوْ أَكْثِرْ — بِذلِكَ**) أى : بكونه جميلا ، وبما كان محسنًا .

(**وَأَمَّا الْجَامِدُ**) نحو : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، ويَدَعُ ، ويَذَرُ (**وَالَّذِى لا يَتَفَاوَتُ مَعْنَاهُ**) نحو : مات ، وفَنِىَ (**فَلَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُمَا أَلْبَتَّةَ**) فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشىء .

أما الجامد ؛ فلأنه لا مصدر له فينصبُ ، أو يُجَرُّ .

وأما الذى لا يتفاوت معناه ؛ فإنَّه وإنْ كان له مصدرٌ فليس قابلًا للتفاضل .

---

(١) وهو ابن الناظم فى شرحه على الألفية ص ٤٦٣ قال : « ولو أُمِنَ اللبسُ جاز إيلاؤه المصدر الصريح ، نحو : ما أسرع نِفَاسَ هِنْدٍ ، وأَسْرِعْ بِنِفَاسِها » اهـ .
وفعله : نُفِست المرأةُ بمعنى نزل عليها دمُ الولادة .
وفى المصباح (نفس) .. « ونُفِسَت المرأةُ بالبناء للمفعول فهى نُفَسَاء ، والجمع نِفَاس بالكسر ومثله عُشَراء وعِشار ، وبعض العرب يقول : نَفِسَت تَنْفَس من باب تَعِب فهى نافسٌ مثل حائض والولد منفوس ، والنِّفاسُ — بالكسر أيضا — اسمٌ من ذلك ، ونَفِسَت تَنْفَس من باب تعب حاضت » اهـ .
وقد يقال : لم يؤمن اللبس هنا : لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض ، وفعله مبنى للفاعل إلا أن يتصور هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض ، بَقِىَ أنَّ بعضَهم نقل البناء للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس أيضا إلا أن يوجه جواز التعجب بأن مآل المبنّى للفاعل والمبنّى للمفعول هنا واحد . [ينظر حاشية يس فيما نقله عنِ الشهاب القاسمى ٢/٩٣] .

إلا إنْ أُرِيدَ وصفٌ زائدٌ عليه ، فيقال فى نحو : « مَاتَ زيدٌ » ، « ما أَفْجَعَ مَوْتَه » و « أَفْجِعْ بِمَوْتِه » كما يُرشِد إليه كلام الشارح(١) .

ولا يختصّ التوصُّل بـ « أَشَدَّ » بما فَقَدَ بعضَ الشروط ، بل يجوز فيما اسْتَوْفَى الشروطَ فتقول : « ما أَشَدَّ ضَرْبَ زيدٍ لعمرٍو » .

وما ورد من بناء فِعْلَيِ التعجب من غير استيفاء الشروط فنادرٌ لا يُقاس عليه ، وتقدمت أمثلته فى كلام الموضّح ، وحَكَمَ عليها بالشذوذ(٢) ، ونَبَّهَ عليها فى النظم بقوله :

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ(٣)

* * *

---

(١) وهو ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٤٦٢ دار الجيل بيروت .
مع ملاحظة الخطأ الذى وقع فى هذه الطبعة وهو : وأقبحْ بموته ، والمناسبُ للمعنى ، ولما قبله : « وأفجع بموته » .

(٢) من ذلك قوله : وشذّ : « ما أَذْرَعَ المرأة » .. ومثله : « ما أَقْمَنه » ، و « ما أجدره بكذا » ... وشذّ : « ما أَخْصَرَه » من وجهين ... إلى آخره .

(٣) أى : ما جاء مخالفا لما سبق ذكره من الأحكام ، فهو محكوم عليه بالندور ، ولا يقاسُ على المأثور منه ، أى : المسموع عن العرب ، بل يحفظ فقط .
« بالندور » جار ومجرور متعلق باحكم « لغير » متعلق باحكم أيضا « ما » اسمُ موصول مضاف إليه « ذُكِر » ماضٍ مبنىّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، « ولا » لا : ناهية « تقسْ » مضارع مجزوم بلا الناهية والفاعل أنت « على الذى » متعلق بتقس « منه » متعلق بأُثِرَ الآتى ، « أُثِر » مبنى للمفعول والجملة من الفعل ونائب الفاعل المستتر لا محل لها صلة الذى .
وأُثِرَ بمعنى : نُقِل عن العرب .

(هَذَا بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ)

وَهُمَا) لإنشاء المدح والذَّمّ على سبيل المبالغة[١] .

وكيفية حكاية الخلاف فى حقيقتهما طريقان[٢] :

إحداهما : أنهما[٣] (فِعْلاَنِ عِنْدَ) جميع (الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْكِسَائِيِّ) من الكوفيين (بِدَلِيلِ) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب ، وفى الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (فَبِهَا وَنِعْمَتْ) وَمَن اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ »[٤] ـــ وتقول : « بِئْسَتِ المرأةُ حمّالةُ الحطبِ » .

(واسْمَانِ عِنْدَ بَاقِي الْكُوفِيِّينَ ؛ بِدَلِيلِ) دخول حرف الجرّ عليهما / فى قول [١/٢٥١] بعض العرب وقد بُشِّرَ ببنْتٍ : « والله (مَاهِىَ بِنِعْمَ الْوَلَدِ ،) نصرُها بكاءٌ ، وبِرُّها

---

(١) وهما فى هذا الاستعمال لايتصرفان لخروجهما عن أصل معانى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف لذلك .
ولهما استعمال آخر وهو أن يجريا مجرى سائر الافعال فى التصرف ، وأخذ المضارع والأمر منهما وكذا اسم الفاعل ونحو ذلك وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس كما أن قام وقعد للإخبار بالقيام والقعود فتقول : نَعِمَ زَيدٌ بكذا يَنْعَم به ، وبَئِسَ يَبْأَس بكذا .

(٢) الخلاف فى حقيقتهما من الاسمية والفعلية مذكور فى كثير من كتب النحو منها : ابن يعيش ١٢٧/٧ : ١٢٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥/٣ ومابعدها ، ابن الناظم ص٤٦٧ ، منهج السالك ص ٣٨٦ : ٣٨٧ شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ ، الإنصاف مسألة ١٤ ، شرح المرادى على الألفية ٧٥/٣ .

(٣) ساقطة من خ ٢

(٤) حديث شريف أخرجه الترمذى فى سُننه فى (أبواب الجمعة ـــ باب فى الوضوء يوم الجمعة) ٩٤/٣ عن سمرة بن جندب .

سَرِقةٌ[١] » وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمارٍ بطىء السَّير : « نِعْمَ السَّيرُ على بئس العَيْرُ »[٢] .

وأُجِيب بأنّ الأصلَ : ماهى بولد مَقُول فيه نِعْم الولد ، ونعم السَّير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العَيْر ، فحذف الموصوف وصفتُه ، وأقيم معمول الصفة مُقامهما ، فحرف الجرّ فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف .

الطريق الثانية ، وهى التى حررها ابنُ عصفور فى تصانيفه المتأخرة فقال : لم يختلفْ أحدٌ من البصريين والكوفيين فى أنَّ « نِعْمَ وبئس » فعلان .

وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل . فذهب البصريون إلى أنَّ « نِعْمَ الرجلُ » جملةٌ فعلية ، وكذلك « بئس الرجلُ » .

وذهب الكسائىّ إلى أن قولك : « نعم الرجلُ » . و « بئس الرجلُ » اسمان محكيان بمنزلة « تأبّطَ شرًا » وَ « نعم الرجلُ » ــ عنده ــ اسمٌ للممدوح ، و« بئس الرجلُ » اسمٌ للمذموم ، وهما فى الأصل جملتان نُقلا عن أصلهما وسُمِّىَ بهما .

وذهب الفرّاءُ إلى أنَّ الأصلَ فى « نِعم الرجلُ زيدٌ » و « بئس الرجل عمرٌو » ، رجلُ نعم الرجلُ زيدٌ ، ورجلٌ بئس الرجل عمرٌو ، فحذف الموصوف الذى هو « رجل » وأقيمت الصفة التى هى الجملة من « نعم » و « بئس » وفاعلهما مقامه ؛ فحكم لها بحكمه .

فـ « نعم الرجل » و « بئس الرجل » ــ عندهما » رافعان لزيد ، وعمرو ، كما لوقلتَ : ممدوحٌ زيدٌ ، ومذمومٌ عمرٌو[٣] .

---

(١) ورد هذا القول فى شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١ والمقرب ١/ ٦٥ ، وابن يعيش ٧/ ١٢٨ مع اختلاف فى بعض الألفاظ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٥ ، وابن الناظم ص ٤٦٧ ، والإنصاف ٩٨/١ : ٩٩ .

(٢) ورد فى المراجع السابقة ، و « العَيْر » ــ بفتح العين وسكون الياء ــ الحمار وجمعه : أعيار ، والأنثى عَيْرة [ينظر اللسان (عير)] .

(٣) هذا الذى حرره ابن عصفور فى تصانيفه المتأخرة ــ كما قيل ــ مذكور فى شرح =

ويُرَدُّ قولَ الكسائىّ والفرَّاء ، أنهم لايقولون : « إنَّ نعم الرجلُ قائمٌ » ولا « ظننتُ نعم الرجلُ قائمًا »(١) .

والطريقة الأولى هى المشهورة ، وأصحهما أنّ « نِعْمَ وبِئْس » فعلان (جَامِدَانِ) وعلى ذلك جرى الناظم فقال :

= المرادىّ على الألفية ٣/ ٧٦ ، ومنهج السالك ص ٣٨٧ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨هـ ص٤٨٧ [رسالة دكتوراه إعداد إبراهيم جمعة العجمى مودعة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر ، ولَدَىَّ نسخة منها . وهذا الذى نسب إلى ابن عصفور لاوجود له فى المقرب ولا فى شرح الجمل وهما من الكتب المشهورة لابن عصفور .

(١) قال أبو حيان فى منهج السالك ٣٨٧ : « ورُدَّ مذهبُ الكسائىّ والفراء ، بأنه لو كان محكوما لهما بحكم الأسماء لوقعا فى مواضعها فى فصيح الكلام ، فكنت تقول : إنَّ نعمَ الرجلُ قائمٌ ، وظننتُ نعم الرجل قائمًا ، وظننتُ بئسَ الرجلُ منطلقًا ، وكان نعم الرجل منطلقًا ، وكان بئس الرجلُ ضاحكًا ، فلما لم يسمع ذلك فى فصيح الكلام دلّ على بطلان ما ذهبا إليه » ا هـ .

وأقول : نقلت مصادر نحوية كثيرة أن الكوفيين يقولون باسمية (نعم وبئس) والمرفوع بعدهما بدل والمخصوص مبتدأ ، وقيل إن رأى الكوفيين باسمية نعم وبئس بعد الإسناد فهما اسمان محكيّان منقولان عن الجملة الفعلية .

فإذا رجعنا إلى ــ معانى القرآن للفراء نجده قد صرح بفعلية (نعم وبئس) وأنهما جامدان جمود (عسى) قال : « ألا ترى أن لفظَهما لفظُ فِعْلٍ ، وأنهما لايقال منهما : يبأس الرجلُ زيدٌ ، ولا ينعم الرجل عمرو ، ونظيرهما : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ ﴾ ألا ترى أنك لاتقول : هو يعسى ، كما لم تقل هو ييأسُ » .

ومن حديث الفراء عن (نعم وبئس) يجرى أحكامهما على ماجرى مجراهما مثل : ساء ، وحَسُنَ وهما فعلان لم يدّع أحدٌ اسميتهما .

يقول الفراء : « ﴿ فَسَآءَ قرينًا ﴾ » بمنزلة قولك : نعم رجلا وبئس رجلا ، وكذلك : ﴿ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ وَ ﴿ كَبُرَ مَقْتًا ﴾ وبناء نعم وبئس ونحوهما أن ينصبا ما وليهما من النكرات ، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة .

وقال : وإذا مضى الكلام بمؤنث قد جعل خبره مذكّرًا مثل : الدار منزل صدق ، =

فِعْـــلاَنِ غَيْــرُ مُتَصَرِّفَيْـــنِ نِعْمَ وَبِئْسَ [١]..................

وإنما لم يتصرفا ؛ للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فَنُقِلتا عمَّا وُضِعَتَا له من الدّلالة على المضِىّ ، وصارتا للإنشاء ، فـ « نِعْمَ » منقولة من قولك : « نَعِمَ الرجلُ » إذا أصاب نعمةً ، و« بِئْس » منقولة من قولك : « بَئِسَ الرجلُ » إذا أصاب بُؤْسًا .

ويجوز فيهما أربعُ لغات[٢] : .

فتح الأول وكسر الثانى على الأصل المنقول عنه[٣] ، وفتح الأول ، أو كسره ، مع سكون الثانى[٤] ، وكسرهما[٥] عند بنى تميم .

= قلت : نعمت منزلاً ، كما قال : ﴿ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ و ﴿ حَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ .
وفى مجالس ثعلب ٦٢/١ : قال فى قوله تعالى ﴿ فَبِئْسَمَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ قال الفراء : (بئس ما) يُرفع ما « ببئس » ا هـ
[ينظر معانى القرآن للفراء ٢٦٧/١]

(١) « فعلان » خبر مقدم « غيرُ » وصف له « متصرفين » مضاف إليه « نِعْمَ » مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « وبئس » معطوف على نِعْم .

(٢) وهكذا كلّ ذى عين حلقية على وزن (فَعِل) من الأفعال نحم نعم وبَئِس وفَهِم وسَئِم ونَهِم ، والأسماءِ نحو : نَهِمٌ ، ولَعِثٌ (ثقيل بطىء) ومَحِكٌ (لجوج عَسِر الأخلاق) وذلك عند بنى تميم . أما الحجازيون فلا يُغَيرون البناء الأصلىّ ، ولايفرِّعون منه . [ينظر كتاب سيبويه ٢٥٥/٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ط : بولاق] .

(٣) فيقال : نَعِم وبَئِس .

(٤) فهما لغتان : نَعْمَ وَبَئْسَ بالتخفيف ، ونِعْم وبِئْس وهذه أصلها نِعِمَ وبِئِسَ بإتباع الأول للثانى ، ثم خفف الثانى بالسكون . قال ابن مالك : ونِعْمَ وبِئْسَ بالتخفيف بعد الإتباع ، وهذه اللغة أبعد من الأصل ، وأكثر فى الاستعمال .

(٥) فيقال : نِعِم وبِئِس وقد سبق بيانُها .

ولا يُجيزُ الحجازيون فيهما إلا الأصل ــ قاله الخضراوىُّ فى أول شرح الإيضاح[١] .

(**رَافِعَانِ لِفَاعِلَيْنِ**) عند البصريين والكسائىّ ، وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما ، فقال ابنُ العِلْج فى البسيط : ينبغى أن يكون المرفوع بعدهما تابعا ــ عندهم ــ لِنِعْم ، إما بدلا ، أو عطفَ بيان ، و« نِعْمْ » اسم يرادُ به الممدوح ، فكأنك قلت : الممدوح الرجلُ زيدٌ .

(**مُعرَّفَيْنِ بـ « أَلْ » الْجِنْسِيَّةِ**) على أحد القولين ، أو العهدية على القول الآخر ، ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين :

أحدِهما : أنها للجنس حقيقة ؛/ فالجنس كلُّه ممدوحٌ أو مذموم ، والمخصوصُ [٢٥١/ب] مندرجٌ تحته ؛ لأنه فردٌ من أفراده ، ثم نُصَّ عليه كما يُنَصّ على الخاص بعد العام الشاملِ له ولغيره ، ونُسِب إلى سيبويه[٢] ورُدَّ بأدائه إلى التكاذب فى نحو قولك : « نِعْم » الرجلُ زيدٌ و « بئس الرجلُ عمرٌو »[٣] .

---

(١) أخذًا من كلام سيبويه لأنه عند عرض هذه التفريعات قال : « وهى لغة تميم » وقال أيضا : « وأما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس » ا هـ [الكتاب ٢/ ٢٥٥] .

(٢) وهو المفهوم من قوله فى كتابه ١/٣٠٠ : ٣٠١ « واعلم أنه محال أن تقول : عبدُ الله نِعْم الرجلُ ، والرجل غيرُ عبد الله .. واعلم انه لايجوز أن تقول : قومُك نعم صغارهم وكبارُهم إلاّ أن تقول : قومك نعم الصِّغارُ ونعم الكبارُ وقومُك نعم القومُ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلُّهم صالحٌ كما أنك إذا قلتَ : عبد الله نعم الرجلُ ، إنما تريد أن تجعله من أمَّة كلّهم صالح ، ولم ترد أن تعرّف شيئا بعينه بالصلاح بعد نِعْم » ا هـ .

(٣) لأنه يلزم كون أبى جهل ، وأبى لهب ــ مثلا ــ داخِلَيْن فى : نعم الرجل زيد ، وأفاضل الناس داخلينَ فى : بئس الرجل زيد ــ ويمكن أن يجاب بأن المراد فى نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ، ولا يخرج عن عموم المدح =

والثانى : أنها للجنس مجازًا ؛ لأنك لم تقصد إلاَّ مدحَ مُعَيَّن ، ولكنّك جعلته جميعَ الجنس مبالغة [(١)] .

واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا .

أحدهما : أنها لمعهود ذهنّى ، فهى مشارٌ بها إلى ما فى الأذهان من حقيقة « رجل » كما تقول : « اشترِ اللحمَ » ولاتريد الجنسَ ، ولامعهودًا تقدَّم[(٢)] .

والثانى : أنها للعهد فى الشخص الممدوح[(٣)] ؛ كأنك قلت : « زيدٌ نعم هو » قاله ابن ملكون ، والجواليقى[(٤)] .

= وعموم الذم فى الجملة ولا تكاذب فى ذلك [حاشية يس ٩٥/٢] .

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢/ ١١٠٤ « وقد استعملوا « أل » الجنسية مجازًا فى الدلالة على الكمال مدحًا وذمًا ، نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، كأنه قيل : نعم الجامع لخصال المدح زيد ، وبئس الجامع لخصال الذَّم عمرو ، ويكون العموم قد قُصِد على سبيل المبالغة المجازية ، كما فعل من قال : طعمنا شاةً كلَّ شاة ، وبرجل كلّ رجل ، أى جامع لكل حصلة يُمدح بها الرجال » ا هـ .
[وينظر أيضا شرحه على التسهيل ٢٥٨/١] .

(٢) هذا هو رأى ابن الحاجب ينظر فى : شرح الوافية نظم الكافية ٥٨ ، وشرحه على كافيته ٧١٨ ، وينظر أيضا شرح الرضى على الكافية ٣١٤/٢ .

(٣) فى الارتشاف ١٦/٣ : « وذهب قومٌ إلى أنها عهدية شخصية ، وهو مذهب أبى إسحاق ابن ملكون ، من أصحابنا ، وأبى منصور الجواليقى من أهل بغداد ، ومحمد مسعود من نحاة غَزْنة ورجحه الأستاذ أبو عبد الله الشَّلَوْبين الصغير » ا هـ [وتنظر فى هذه الأقوال الأربعة فى « أل » : المساعد ١٢٦/٢] .

(٤) هو : موهوب بن أحمد بن محمد أبو منصور الجواليقى النحوىّ اللغوىّ ، المتوفى سنة ٤٦٥ هـ [بغية الوعاة ٣٠٨/٢] .

ومثالهما : (﴿ **نِعْمَ الْعَبْدُ**[١] ﴾ وَ ﴿ **بِئْسَ الشَّرَابُ** ﴾)[٢] (**أَوْ**) **مُعَرَّفَيْن** (**بالإضَافَة إلى مَاقَارَنَها**) أى : « أَلْ » (**نَحْو** ﴿ **وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِين** ﴾[٣] **وَ** ﴿ **فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِين** ﴾[٤] **أَوْ**) مُعَرَّفَيْنِ بالإضافة (**إلى مُضَافٍ لِمَا قَارَنَهَا كَقَوْلِهِ**) وهو أبو طالب عمُّ النبيِّ صلى الله عليه وسلم .

٣٨٢ (فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ) زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ[٥]

فـ « غَيْرَ » حال ، و « زُهَيْرٌ » مخصوص بالمدح ، مرفوع على الابتداء ، وخبره ماقبله ، أو خبرٌ لمبتدإ محذوف ، و« حسام مفردٌ » خبران لمبتدإ محذوف ، أى : هو حسامٌ مفردٌ . لانعتان لزهير ؛ لأن المعرفة لاتنعت بالنكرة .

واقتصر الناظم على قوله :

---

(١) من الآية [٣٠] من سورة « ص »

(٢) من الاية [٢٩] من سورة « الكهف »

(٣) من الآية [٣٠] من سورة « النحل »

(٤) من الآية [٢٩] من سورة « النحل »

(٥) هذا البيت من الطويل لأبى طالب عم النبىّ ﷺ من كلمة يمدح فيها الرسول ، ويعاتب قريشا على ماكان منها ، فى السيرة النبوية لابن هشام ١٦/٢ ، والعينى ٥/٤ ، والخزانة ٢٥٩/١ ، والدرر ١٠٩/٢ وورد بلا نسبة فى شرحى ابن مالك على التسهيل ٩/٣ ، وعلى الكافية ١١٠٥/٢ ، والمساعد ١٢٥/٢ ، وصدره فى كل من الارتشاف ١٦/٣ ، والهمع ٨٥/٢ .
وهذا البيت فى زهير بن أبى أمية ، وهو ابن أخت أبى طالب ؛ لأن أمّه عاتكة بنت عبد المطلب ، وكان زهيرٌ أحد الذين نقضوا الصحيفة التى كتبتها قريش لتقاطع آل النبىّ وأصحابه .
والشاهد فى قوله : « فنعم ابن أخت القوم » فقد جاء الشاعر بفاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى مافيه « أل » .

.... رَافِعَانِ اسْمَيْنِ(١)
مُقَارِنَىْ « أَلْ » أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا(٢) ....

(أو) رافعان لفاعلين (**مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتِرَيْنِ**) وجوبًا فى « نعم » و « بئس » (**مُفَسَّرَيْنِ بِتَمِييزٍ**) لكلٍّ منهما مطابقٍ لهما فى المعنى (٣) . قابلٍ « أل » مذكورٍ غالبا(٤) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

وَيَرْفَعَـــانِ مُضْمَـــرًا يُـــفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ (٥)........................

(١ ، ٢) « رافعان » خبر مبتدإ محذوف ، أى : هما رافعان ، وفيه ضمير مستتر هو الفاعل « اسمين » مفعوله ، ويجوز أن يكون (رافعان) نعت لفعلين « مقارِنَى أَلْ » نعتٌ لاسمين ومضاف إليه ـ « أو مضافين » معطوف على مقارِنَىْ « لِمَا » متعلق بمضافين و « ما » اسم موصول « قارنها » « الجملة صلة ، والضمير « ها » عائد على « أل » .

(٣) « قوله مطابق لهما » هكذا فى جميع النسخ و« لهما » يعنى : نعم وبئس ، فهل معنى المطابقة هى الموافقة فى التأنيث فيقال : نعمت امرأةً هندٌ ، وفى التذكير فيقال : نعم رجلا زيد ؟ لقد تتبعت كتب النحو التى تعرضت للأحكام التى تختص بهذا التمييز فوجدت أنّ المقصودَ : مطابقةُ التمييز للمخصوص بالمدح أو الذم فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ـ فمثلا ابنُ مالك فى متن التسهيل ذكر هذه الأحكام فقال : « ويضمر ممنوع الإتباع ، مفسر بتمييز مؤخر ، (مطابق) قابل « أل » لازم غالبا ، وقال فى الشرح : « وقد يقع فاعل هذا الباب ضميرًا مستترا مفسَّرا بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح أو الذم ، نحو نعم رجلا زيد ، ونعمت امرأةً هندٌ ، ونعم رجلين الزيدان .. » الخ [ينظر شرح التسهيل ٨/٣ ، ١١ ، ١٢ ـ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١ ، والمساعد ١٢٩/٢] .

(٤) قوله « مذكور غالبا » : مخالف لما عليه سيبويه فهو يوجب ذكره فيقول فى كتابه ٣٠٠/١ « ولايجوز لك أن تقول : نِعْم ، ولارُبَّهُ ، وتسكت ، لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم ، والإضمار الذى يجوز عليه السكوت نحو : زيدٌ ضربتُه ، إنما أضمر بعد ذكر الاسم مُظهرًا ، فالذى تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يُبيّنه » اهـ

(٥) « ويرفعان » مضارع مرفوع ، وألف التثنية فاعل ، وهو معطوف على رافعان ، من عطف الفعلِ على الاسم المشبه له « مضمرا » مفعول يرفعان ، « يُفسِّره » الجملة صفة لقوله =

(نَحْوُ ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمينَ بَدَلًا ﴾)[١] ففى « بئس » ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية و« بدلاً » تمييز مفسِّر له ، والتقدير : بئس هو ، أى : البدل .
(وَقَوْلُهُ) فى مدح هَرِم ابن سنان : .

٣٨٣ (نِعْمَ امْرَءًا هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ) إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[٢]

ففى « نعم » ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية و « امرءًا » تمييز مفسِّر له ، والتقدير : نعم هو ، أى : المرء ، و « هرم » مخصوص بالمدح .

ومن غير الغالب قولهم : « إن فعلتَ كذَا فبها ونِعْمَتْ » قال ابنُ عصفور :[٣] : التقدير : نعمت فَعْلَةً فَعْلَتُك ، فحذف التمييز والمخصوص ، وقال فى تفسير الحديث ، فبالرُّخصة أَخَذَ ، ونِعْمَتْ رخصةً الوضوءُ .

وفى البسيط[٤] : لايحذف التمييزُ لبقاء الإبهام ؛ ولعدم مفسِّر الضمير حينئذ ؛ ولأنه كالعوض / من الفاعل ، ثم قال : إلا أن يعوض منه شيء كالتاء فى الحديث ـــ انتهى . [٢٥٢/أ]

وأراد بالحديث قولَه ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ « من توضَّأ يومَ الجمعة فبها ونِعْمَتْ »[٥] .

= مضمرًا « مُمَيِّز » فاعل يُفسِر .

(١) من الآية [٥٠] من سورة « الكهف » . والمخصوص محذوف أى : بئس البدل هو

(٢) هذا البيت من البسيط سبق ذكره فى الجزء الثانى من هذا التحقيق برقم ١٤٦ ص ٦٧٧ وهو من شواهد الشيخ فى باب الحال ، وموضع الشاهد هناك : « إلا وكان لمرتاع بها وزرا » وهو شاهد على دخول الواو جوازًا على جملة الحال المصدرة بماض بعد إلاَّ ـــ أما موضع الشاهد هنا فقد بينه الشارح .

(٣) فى المقرّب ٦٦/١ : ٦٧

(٤) لابن العلج وهو أبو عبد الله محمد ضياء الدين بن العلج .

(٥) سبق تخريج هذا الحديث الشريف [ينظر ص : ٤٠١ من هذا الباب] .

ويَدُلُّ على أنّ التمييزَ كالعوض من الفاعل الظاهر ، أنه لا بدَّ أن يكونَ مما يقبلُ « أل » فلا يكون « مِثْلًا » و « غَيْرًا »[١] و « أَفْعَل مِنْ »[٢] ولا كلمة « مَا » خلافًا للفرّاء والزمخشريّ ومن وافقهما[٣] .

ولايكاد يُجمع بينهما (**وَأجَازَ الْمُبَرِّدُ وَابنُ السَّرَّاج ، وَالفَارِسُّى أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التمْييزِ وَالْفَاعِلِ الظَّاهِرِ**) توكيدًا[٤] (**كَقَوْلِهِ** :

٣٨٤ ــ نِعْمَ الَفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْبَذَلَتْ) رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ[٥]

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو « الفتاة » والتمييز وهو « فتاة » .

(**وَمَنَعَهُ سِيبَوَيْهِ**[٦] **وَالسِّيرَا فِيُّ مُطْلَقًا**) سواء أفاد معنًى زائدًا على الفاعل أم لا ، وحجتهما أن التمييزَ لرفع الإبهام ، ولا إبهام مع ظهور الفاعل[٧] ونقضه ابنُ مالك بأمرين[٨] :

---

(١) حرفت فى خ ٣ إلى « ضميرا » .

(٢) قال ابن مالك : « وينبغى أن يتنبه لتقييدى مميز فاعل هذا الباب بقبول « أل » على أنه لايجوز أن يكون بلفظ مثل ، ولاغير ، ولاأىّ ، ولا أَفْعَل من كذا ؛ لأنه خلف عن فاعل مقرون بالألف واللام فاشترط صلاحيته لهما ، وكلّ ماذكرته آنفا لايصلح لهما .. » ا هـ

(٣) سيأتى بسط الكلام فى كلمة « ما » بعد نعم وبئس قريبًا .

(٤) ينظر : المقتضب ١٥٠/٢ ، والأصول ١١٤/١ ، والإيضاح ص ١٢٨ : ١٢٩

(٥) هذا البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، جاء فى شواهد التوضيح ص ١١٠ ، والمغنى ٢٦٤/٢ ، والعينى ٣٢/٤ ، والهمع ٨٦/٢ ، والأشمونى ٣٤/٣ ، والدرر ١١٢/٢ . « الفتاة » المرأة الشابة ، « بذلت » : أعطت ومنحت ، « بإيماء » أراد بإشارة من يدها أو طَرْفها .

(٦) الكتاب ٣٠٠/١ : ٣٠١

(٧) قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١٥/٣ : « وحامل سيبويه على المنع كونُ التمييز فى الأصل مسوقًا لرفع الإبهام ، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال ، فلا حاجة إلى التمييز » ا هـ

(٨) المصدر السابق ٣/ ١٥ : ١٦

الإجماع على جواز : « له من الدراهم عشرون درهما » ، وفى التنزيل : ﴿ **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا** ﴾[١] وقال أبو طالب :

ولقــد علمــتُ بــأنّ ديــنَ محمــد   من خيرِ أدْيَانِ البريَّةِ دِينَا[٢] **٢٠٢**

والثانى : أنه قد جاء فى الباب[٣] ، كقول جرير يهجو الأخطل :

وَالتَّغلِبيُّــونَ بِئْسَ الْفَحْـلُ فَحْلُهمُ   فَحْلاً [٤] .... **ـــ ٢٠٣**

وما قاله سيبويه متعيَّن ، ولاحجة فيما أوردوه عليه فى الوجه الأول ؛ لأنه من التمييز المؤكد ، وليس الكلام فيه ، وما جاء فى الباب ليس من التمييز

---

(١) من الآية [٣٦] من سورة « التوبة » .

(٢) هذا البيت من الكامل لأبى طالب عمّ النبىّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ فى ديوانه ص١٣ طبع النجف بالعراق ١٣٥٦هـ برواية .

وعَرَضْتَ دِينًا قد علمتُ بأنّه   مِنْ خير أديان البَرِّيةِ دِينَا

وابن مالك فى شرح الكافية ١١٠٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٥/٣ ، والعينى ٨/٤ ، والخزانة ٥٧٢/١ ــ وبلانسبة فى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٩ ، والأشمونى ٣٤/٣ .

فابن مالك يرى ان كلا من « درهما » فى المثال ، و« شهرا » فى الآية الكريمة ، و« دينا » فى البيت تمييزٌ مع أنه لم يرفع إبهامًا ، لأنه لا إبهام حتى يرفعه فهذا جائز بلا خلاف وسبب الجواز أن التمييز يراد به التوكيد لا رفع الإبهام .

(٣) عبارته فى شرح التسهيل ١٥/٣ « هذا لو لم تستعمله العرب ، فكيف وقد استعملته العرب » ا هـ وهو يعنى بذلك الجمع بين الفاعل الظاهر لنِعْم والتمييز .

(٤) هذا البيت من البسيط لجرير فى ديوانه ص ١٩٢ والبيت بتمامه :

وَالتغْلبيونَ بِئْسَ الفَحْلُ فحْلُهُمُ   فَحْلًا ، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيــقُ

والمقرب ٦٨/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠٩ ، واللسان (نطق) ٢٣٣/١٢ ، والعينى ٤/ ٧ والدرر ١١٢/٢ وبلا نسبة فى شرح التسهيل ١٤/٣ ، ١٥ ، وشرح الكافية ١١٠٧/٢ كلاهما لابن مالك ، وابن الناظم ٤٧٠ وابن عقيل ١٥٣/٢ والهمع ٨٦/٢ ، والأشمونى ٣٤/٣ .

و « التغلبيون » : قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل ، وأراد بـ « الفحل » الأب و « الزلّاء » المرأة اللاصقة العجز ، الخفيفة الألية ، و « المنطيق » كما فى القاموس « البليغ » والمرأة المتأزرة بحشية تُعَظّم بها عجيزتها » ا هـ وكأن المعنى الثانى من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد بها وسطها . وهو المراد هنا .

بل من الحال الموكِّدة[١] .

(**وَقِيلَ** : **إنْ أَفَادَ**) التمييزُ (**مَعْنًى زَائِدًا**)[٢] على الفاعل الظاهر (**جَازَ**) الجمع بينهما (**وَإلاَّ فَلاَ**) يجوز ، وصححه ابنُ عصفور .[٣] .

فالأول : (**كَقَوْلِه**) وهو أبو بكر بن الأسود ، المعروف بابن شعوب : .

٢٨٤م ـــ تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ **(فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِى)**[٤]

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو « المرء » والتمييز وهو « رجل » المجرور بـ « مِنْ » وقد أفاد التمييز معنًى زائدا على الفاعل ، وهو كونه تِهاميًّا ، نسبة إلى تهامة ـــ بكسر التاء ، وهى اسمٌ لكل مانزل عن نجد من بلاد الحجاز ، وفى النسبة إليها لغتان : « تِهَامِىّ » بكسر التاء ، و « تَهَامِى » بفتحها . فإن كسرت شدّدْت ياءَ النسب ، وإن فتحت لم تُشَدِّدْها . .

والثانى [٥] : كقوله :

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً[٦] .... ـــ ٣٨٤م

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَجَمْعُ تمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَـرْ فِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ[٧]

---

(١) فقوله : « فحلًا » حال مؤكدة لصاحبها وهو « الفحل » الواقع فاعلًا لبئس .

(٢) فى خ ٣ « عن »

(٣) فى المقرب ٦٨/١

(٤) هذا البيت سبق ذكره فى باب التمييز فى الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٧٠٦ ، برقم ٢٨٤ من شواهد ابن هشام ، وموضع الشاهد هناك ظهور « من » مع التمييز ، ومحلّ الشاهد هنا قوله : « فنعم المرءُ من رجل تِهامى » فقد أفاد معنى زائدا وهو كونه تهاميا .

(٥) يعنى : التمييز الذى لم يفد معنى زائدًا على الفاعل الظاهر .

(٦) هذا جزء من بيت سبق ذكره فى ص ٤١٠ .

(٧) « وجمعُ تمييز » مبتدأ أوّل ، ومضاف إليه « وفاعل » معطوف على تمييز « ظهر » الجملة =

(وَاخْتُلفَ فِى كَلِمَةِ « مَا » بَعْدَ « نِعْمَ وَبِئْسَ ») إذا وقع بعدها جملةٌ فعلية ، أو اسم مفرد ، على قولين : .

(فَقِيلَ - : هى (فَاعِلٌ) فيهما ، ثم إن وقع بعدها جملة فعلية (فَهِىَ - مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ ـــ أَىْ : مَوْصُولَةٌ ـــ) والفعل بعدها صلتُها ، والمخصوص محذوف ، كما (في نحو : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ[1] ﴾ أَىْ : نِعْمَ الَّذِى يَعِظُكُمْ بِهِ) وهو منقول عن الفارسى[2] (وَ) إن وقع بعدها مفردٌ فهى (مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ فِى نَحْو : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ[3] ﴾ أَىْ : فَنِعْمَ الشَّىْءُ هِىَ) وكلمة « هِىَ » المخصوص ، وهو منقول عن سيبويه[4] ، / والأصل : فنعم الشىء إبداؤها ؛ لأنّ الكلامَ فى الإبداء ، لا فى الصدقات ، ثم حذف المضاف وأُنيبَ عنه المضافُ إليه ، فانفصل وارتفع . [٢٥٢/ب]

(وَقِيلَ) : هى (تَمِييزٌ) فيهما (فَهِىَ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ) بالجملة الفعلية (فى) المثال (الْأَوَّل)[5] وهو مذهب الأخفش[6] . (وَ) نكرةٌ (تَامَّةٌ فِى) المثال .

= من الفعل والفاعل نعت لفاعل ، « فيه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلافٌ » مبتدأ ثان مؤخر « عنهم » متعلق باشتهر الواقع نعتا لخلاف ، والضمير فى « عنهم » للنحاة ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول .

(١) من الآية [٥٨] من سورة « النساء . »

(٢) وهو أحد قولين له فى المسائل البغدادية ص٢٥٢ : ٢٥٣ فأجاز أن تكون « ما » فى الآية الكريمة معرفة وان تكون نكرة ، وقال ، فإن حملته على أنه معرفة كان رفعا ولم يكن لقوله ﴿يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ موضع من الإعراب ، وإن حملته على أنه نكرة ، كانت منصوبة ، وكان ﴿ يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ نصبا لكونه وصفا للاسم المنصوب ، ثم قال : وعلى أىّ الوجهين حَملْتَ « ما » فلا بدّ من معرفة مرادة فى المعنى ، محذوفة من اللفظ يختص به المدح الشائع » ا هـ

(٣) من الآية [٢٧١] من سورة « البقرة »

(٤) ينظر كتابه ٣٧/١ ، ٤٧٦

(٥) وهو : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ .

(٦) فى الارتشاف ١٧/٣ : ١٨ : « وإن وقع بعد « ما » فعل نحو : نعم ماصنعت ، ففيها =

(**الثَّانِي**) وهو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ؛ لعدم الجملة .

وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله[1] :

وَ« مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ : فَاعِلُ فِي نَحْوِ : «نِعْمَ مَايَقُولُ الْفَاضِلُ»[2]

وبسطُ القول فى ذلك أنْ يُقَالَ : اعلمْ أنَّ « ما » هذه على ثلاثة أقسام : مفردةٍ ، أى غير متلوَّة بشىء ، ومتلوَّةٍ بمفرد ، ومتلوَّةٍ بجملة فعلية .

فالأولى : نحو : « دققتُه دقًّا نِعمَّا » وفيها قولان : معرفةٌ تامة فاعلٌ ، نكرة تامة تمييزٌ ، وعليهما فالمخصوص محذوف ، أى : نِعْم الشىءُ الدَّقُّ ، أو نعم شيئًا الدَّقُّ .

والثانية المتلوةُ بمفرد : نحو ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[3] و « بِئْسَمَا تَزْوِيجٌ وَلَامَهْرٌ[4] » وفيها ثلاثة أقوالٍ : معرفة تامة فاعل[5] ، نكرة تامة تمييز[6] ، مركبة مع الفعل قبلها

= عشرة أقوال ... الثالث : أن « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل بعدها صفة لِـ « ما » والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج وتبعهما الزمخشرىّ [وينظر رأى الزجاج فى معانيه ١٧٢/١ : ١٧٣ ، ورأى الزمخشرىّ فى مفصله ١٣٤/٧] .
وقال فى الارتشاف ١٧/٣ : « إن كان مابعدها اسمٌ نحو : « بِئْسما تزويجٌ ولا مَهْرٌ » فقيل : مذهب البصريين أن « ما » تمييز ، نكرة غير موصوفة ، وقد أضمروا فى الفعل ، والمرفوع بعد « ما » هو المخصوص بالمدح أو الذمّ » ا هـ

(١) فى خ ٢ « تقول » وهو تصحيف

(٢) « وما » ما : مبتدأ « مميِّز » خبر « وقيل » مبنىّ للمفعول « فاعل » خبر لمبتدأ محذوف أى : هو فاعلٌ ، والجملة فى محلّ رفع نائب فاعل قيل « فى نحو » متعلق بمحذوف حال من « ما » « نعم » فعل ماض لإنشاء المدح وفاعله مستتر فيه « ما » نكرة ناقصة فى موضع نصب على التمييز « يقول الفاضل » الجملة فى موضع نصب صفة لـ « ما » والمخصوص محذوف ، ويجوز أن تكون « ما » معرفة فاعل نعم والجملة الفعلية فى محل رفع نعت لمخصوص محذوف أى : نعم الشىء شىء يقوله الفاضل .

(٣) من الآية [٢٧١] من سورة « البقرة »

(٤) قال الزجاج عن هذا المثال فى معانيه ١٧٣/١ « وروى جميع النحاة : بئسما تزويجٌ ولامَهْرٌ » ا هـ

(٥) وهو قول سيبويه ٣٧/١ ، ٤٧٦ .

(٦) ينظر : معانى القرآن للزجاج ١٧٣/١ ، والحجة لأبى على ٢/ ٣٩٩ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ .

تركيب « ذَا » مع « حَبَّ » فلا موضع لها ، وما بعدها فاعل ، وهو قول الفرَّاء[١] وموافقيه .

والثالثةُ المتلوةُ بجملة فعلية : نحو ﴿ نِعِمَّا[٢] يَعِظُكُمْ بِهِ[٣] ﴾ ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا ﴾[٤] وفيها عشرةُ أقوال[٥] ، ومرجعُها إلى أربعة :

أحدها : أنها نكرة فى موضوع نصب على التمييز ــ والثانى : أنها فى موضع رفع على الفاعلية ــ والثالث : أنها المخصوص ــ والرابع : أنها كافّة .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهبُ الأخفشِ ، والزجاج[٦] ، والفارسيِّ فى أحد قوليه[٧] ، والزمخشريِّ[٨] ، وكثيرٍ من المتأخرين[٩] .

والثانى : أنها نكرةٌ غَيرُ موصوفة ، والفعلُ بعدها[١٠] صفة لمخصوص محذوف[١١] .

---

(١) فى الارتشاف ١٧/٣ : « وقال قوم منهم الفراء : ما بعد « نعم وبئس » كالشيء الواحد ، لاموضع لها من الإعراب ، فالمرفوع فاعل بنعما وبئسما » ا هـ .

(٢) فى جميع النسخ « فنعمَّا » والتلاوة بدون فاء .

(٣) من الآية [٥٠] من سورة « النساء » .

(٤) من الآية [٩٠] من سورة « البقرة » .

(٥) تنظر هذه الأقوال العشرة فى الارتشاف ١٧/٣ : ١٨ .

(٦) ينظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/١

(٧) المسائل البغداديات ٢٥٢ : ٢٥٣ .

(٨) شرح الفصل لابن يعيش ١٣٤/٧

(٩) ينظر شرح الكافية الشافية ١١١١/٢

(١٠) ساقطة من خ ٢ .

(١١) والتقدير : نِعمَ شيئا شيء يعظكم به .

والثالث : أنها تمييزٌ ، والمخصوصُ « مَا » أخرى موصولة ، والفعل صلةٌ لِـ « مَا » الموصولةِ المحذوفة ، وهو قولُ الفرَّاء[١] قال المراديُّ : [٢] ونُقِل عن الكسائىّ .

وأما القائلون بأنها فى موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال : .

الأول : أنها اسمٌ معرفة تامٌ ، أى : غير مفتقرٍ إلى صلة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ، نقله فى التسهيل عن سيبويه ، وقال به ابنُ خروف[٣] .

والثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونُقِل عن الفارسىّ[٤] .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها مكتفىً بها وبصلتها عن المخصوص ـ نقله ابنُ مالك فى شرح التسهيل عن الفراء / والفارسىّ [٥] . [٢٥٣/أ]

والرابع : أنها مصدريَّةٌ ، سادّةٌ بصلتها ـ لاشتمالها على المسند والمسند إليه ـ مَسَدَّ الفاعلِ والاسمِ المخصوص جميعا .[٦] .

---

(١) ينظر القول السادس فى الارتشاف ١٨/٣

(٢) فى توضيح المقاصد ٩٧/٣

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٣

(٤) ينظر البغداديات ٢٥٢ : ٢٥٣

(٥) قال أبو حيان فى الارتشاف ١٨/٣ : « الثامن : ماذكره ابنُ مالك عن الفراء والفارسىّ ، أنّ « ما » فاعلة موصولة يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص » ا هـ ولم أهتد إليه فى شرح التسهيل .

(٦) فى الارتشاف ١٨/٣ : « السابع : أنه لاحذف هنا ، و « ما » مصدرية وتأويله ـ يعنى : تأويل : (بئس ماصنعت) ـ بئس صنعُك ، ولايحسنُ فى الكلام بئس صنعُك ، حتى تقول : بئس الصنعُ صنعُك ، كما تقول : أَظُنُّ أن تقومَ ، ولاتقولُ : أَظُنُّ قيامَك » ا هـ

والخامس : أنها نكرة موصوفة ، والمخصوص محذوف[١] .

وأما القائل بأنها المخصوص ، فقال : إنها موصولة ، والفاعل مستتر ، و« ما » أخرى محذوفة هى التمييز ، وهو قول الكسائىّ ، ونقله المرادىُّ عن الفرّاء[٢] .

وأما القائل بأنها كافّة ، فقال : إنَّ « ما » كفَّت « نِعْمَ » عن الفاعل ، كما كَفّت « قَلَّ » و « طَالَ » عنه ، فصارت تدخل على الجملة الفعلية[٣] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ**) وهو المقصودُ (**بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ بَعْدَ فَاعِلِ نِعْمَ وبِئْسَ**) الظاهر ، أو بعد التمييز (**فَيُقَالُ** : « **نِعْمَ الرَّجُلُ** ») — أو رَجلًا — (**أبُو بَكْرٍ** » وَ « **بِئْسَ الرَّجُلُ**) — أو رَجُلًا — (**أَبُو لَهبٍ** ») .

هذا هو الغالب ؛ وسرُّه ، أنه لمَّا كان « نِعْم وبِئْسَ » للمدح العام ، والذم العامّ الشائعين فى كل خَصْلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقها ؛ سلكوا بهما فى الأمر العامّ طريقى الإجمال والتفصيل ؛ لقصد مزيد التقرير ، فجاءوا بعد الفعل[٤] بما يدل على المخصوص بالمدح والذَّم ، حتى يتوجه المدح والذم إلى المختص به أولا

---

(١) فى الارتشاف ١٨/٣ : « الثانى : أن تكون « ما » نكرة منصوبة على التمييز ، والفعل بعدها صفة لـ « ما » والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش ، والزجاج ، وتبعهما الزمخشرى . [وينظر معانى القرآن واعرابه للزجاج ١٧٢/١ ، والبغداديات ٢٥٢ : ٢٥٣] .

(٢) ينظر شرح المرادى على الألفية ٩٦/٣ ، وهو مأخوذ من الارتشاف ١٨/٣ القول الخامس . أما ابنُ مالك فى شرح التسهيل فقد نقل حكاية الفراء عن الكسائىّ بأن « ما » الموجودة عنده فاعل و« ما » المقدرة مبتدأ ، فقولهم : بئس ماصنعتَ ، معناه : بئس الشىءُ ماصنعته [شرح التسهيل ١٣/٣]

(٣) ينظر الارتشاف ١٨/٣ القول التاسع .

(٤) فى خ ٢ « الفاعل » والصواب ما فى النسخ الأخرى « الفعل » .

على سبيل الإجمال ؛ لكونه فردا من الجنس[١] ، ثم عقبوه بذكر المخصوص [٢] ، حتى يتوجه المدحُ والذَّمُّ إليه ثانيا على سبيل التفصيل ، فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير مايزيل ذلك الاستبعاد[٣] .

(وَ) اختلف فى رفع المخصوص ، فقيل (**هُوَ مُبْتَدَأ** ، **وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ**) ولا يجوز غيرُ ذلك عند سيبويه [٤] ، وابنِ خروف ، وابنِ الباذش .

وقيل : يجوز هذا ، (**وَيَجُوزُ أَن يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدإٍ وَاجِبِ الْحَذْفِ** ، **أىْ** : **الْمَمْدُوحُ أَبُو بَكْرٍ** ، **وَالْمَذْمُومُ أَبُولَهَبٍ**) وهو مذهب الجمهور ومنهم : الجَرْمىُّ والمبردُ ، وابنُ السَّرَّاج ، والفارسىُّ ، وابنُ جنى ، وغيرُهم[٥] .

---

(١) وذلك عندما يقال : نعم الرجلُ

(٢) فقيل : نعم الرجلُ زيدٌ

(٣) من قوله : (وسرُّه أنه لمَّا كان) فى الصفحة السابقة ، إلى هنا مأخوذ ـــ مع اختصار يسير ـــ من شرح ابن الناظم على الألفية ٤٧٢

(٤) فسيبويه لم يذهب إلى كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار ، ومن تأمل كلامه تبيَّن ذلك ، فإنه قال : « وأما قولهم : نعم الرجلُ عبدُ الله ، فهو بمنزلة ؛ ذهب أخوه عبد الله ، عمل « نعم » فى « الرجل » ولم يعمل فى « عبد الله » وإذا قال : عبدُ الله نعم الرجلُ ، فهو بمنزلة : عبدُ الله ذهب أخوه » اهـ [كتاب سيبويه ٣٠٠/١ ، بولاق] .
فهذا ظاهر فى أن المخصوص مبتدأ تقدم أو تأخر ـــ وبعضهم يأخذ من كلام سيبويه أنه يجيز أن يُعْرَب خبر مبتدأ محذوف أخذًا من قوله : « أو كأنه قال : نِعْم الرجلُ ، فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال : عبدُ الله فكأنه قيل له : ماشأنه ؟ فقال : نعم الرجل » اهـ

(٥) قال أبو حيان فى الارتشاف ٢٥/٣ : « فتقول : نعم الرجلُ زيدٌ ، فزيدٌ : مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه ، كحاله إذا تقدم ، هذا مذهب سيبويه والأخفش ، وقيل خبر مبتدإ محذوف تقديره : هو زيدٌ ونُسِب هذا إلى سيبويه ، وقال به جماعة منهم الجرمىّ ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج والسيرافىّ والفارسىّ ، وابن جِنّى ، والصيمرىّ » اهـ .
[وينظر : المقتضب ١٤١/٢ : ١٤٢ ، والأصول ١١٢/١ ، والإيضاح ١٢٦ : ١٢٧ ،

وقيل : يتعيَّن الثانى ، وقيل ، مبتدأ حُذِف خبرُه ، وإليه ذهب ابن عصفور(١) وقيل ، بدل من الفاعل ، وإليه ذهب ابن كيسان(٢) .

واقتصر فى النظم على القولين الأولين فقال :

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا(٣)

(وَ) من غير الغالب أنه (**قَدْ يَتَقَدَّم الْمَخْصُوصُ**) على نِعْم وبِئْس (**فَيَتَعَيَنُ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً**) على القول بفعليتهما ، والجملة بعده خبره (**نَحْوُ** : « **زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ** ») و « عمرٌو بئْسَ الرجلُ » وجوَّزُوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس .

(**وَقَدْ يَتَقَدَّمُ**) فى الكلام (**مَا**) أى : شىءٌ (**يُشْعِرُ بِهِ**) أى : بالمخصوص بالمدح أو الذم (**فَيُحْذَفُ**) المخصوص جوازًا للعلم به (**نَحْو** : ﴿ **إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ** ﴾(٤) **أَىْ** : **هُوَ**) أى : أيوب ، فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير « أيوب » لتقدّم ذكرِ « أيوب » فى قوله تعالى ﴿ **وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ** ﴾(٥) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) فى المقرب ٦٩/١ ، وفى شرح الجمل ٦٠٥/١ : ٦٠٦

(٢) قاله المرادىّ فى شرح الألفية ١٠١/٣

(٣) فهم من كلام الناظم فى هذا البيت الأقوال الثلاثة فى المخصوص ، لأن قوله : مبتدأ يحتمل الوجهين أى : مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط العموم الذى فى الفاعل ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، وقوله : « أو خبر اسم ليس يبدو أبدا » هذا هو القول الثالث ، وإذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدإ واجبا ، وفهم من قوله : « بَعْدُ » أن محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم وبئس وذلك على سبيل الجواز لا الوجوب و« بعدُ » متعلق بيُذكر ، و« مبتدا » حال من المخصوص ، وخففت الهمزة بقلبها ألفًا للوزن .

(٤) من الآية [٤٤] من سورة « ص » .

(٥) الآية [٤١] من سورة « ص » .

[٢٥٣/ب] / وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ....

(**وَلَيْسَ مِنْهُ**) أى : من حذف المخصوص ، قول النظم (« **الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى**) والمقتَفى »[١] (**وَإِنَّما ذَلِكَ مِنَ التَّقَدُّمِ**) للمخصوص لامن حذفه[٢] .

هذا إذا رفعنا « العلم » على الابتداء ، أما إذا جعلناه خبرًا لمبتدإٍ محذوف تقديره : هذا العِلْمُ ، على حدّ ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾[٣] أى : هذه سورة ، أو مفعولا لفعل محذوف تقديره : الزم العِلْمَ ، ونحوه ، فيكون من الحذف ــ لا من التقديم ــ كما ذكر الناظم .

* * *

(**فَصْلٌ : وَكُلُّ فِعْلٍ ثُلاَثِىّ**) ، متصرّف ، تامّ ، مثبتٍ ، قابل للتفاضل مبنىٍّ للفاعل ، ليس الوصف منه « أَفْعَل فعلاء » (**صَالِحٍ لِلتَّعَجُّبِ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُه عَلَى « فَعُلَ » بِضَمِّ الْعَيْنِ ــ إِمَّا بِالْأَصَالَةِ ، كَـ « ظَرُفَ » وَ « شَرُفَ » أَوْ بالتَحْوِيلِ »**) بأن يكون فى الأصل مفتوح العين (**كـ «ضَرُب »**) و « **قَتُلَ** » أو مسكورَها ، كـ « عَلُمَ » (**وَ « فَهُمَ »**) بضم العين فيهن .

وإنما حُوِّلت لتلتحق بالغرائز ، ولتصير قاصرةً كـ « نِعْمَ » .

---

(١) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية ، والمقتنى : المكتسب ، والمقتفى : المتَّبع .

(٢) ولذلك اعترض أبو حيان أيضا على قول الناظم : « كالعلمُ نعم المقتنى والمقتفىٰ » فقال فى منهج السالك ٣٩٨ « يقول ــ يعنى ابن مالك ــ إذا يقدَّم مايشعر بالمخصوص ، كفى من ذكره بعد نعم وبئس وأغنى ، ومثل بقوله : العلم نعم المقتنى ، وهذا التمثيل لايطابق الحكم ؛ لأن هذا التمثيل فيه ذكر المخصوص بعينه ، لاذكر مايُشعر به ، غاية ما فى هذا أنه قدّمه على الجملة ، وأما الحكم فلا ينبغى أن يمثل إلا بنحو قوله ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ أى : نعم العبد أيوب ..فهناك لم يجر ذكر المخصوص متقدما على نعم ، بل تقدم مأأشعر به وكفى من ذكره ، ودلّ على حذفه بعد الجملة ، أما : العلم نعم المقتنى ، فالمخصوص قد تقدم وليس بعد الجملة مخصوص محذوف » ا هـ

(٣) أول سورة « النور »

وحكم المضاعف أنْ يُدغم نحو « حَبَّ[1] » ويجوز النقل [2] كما سيأتى .

وحكم معتل العين واللام ــ إن كان من باب « قوّة »[3] ــ قَلْبُ الضمة كسرةً ، فتقلب الواو الثانية ياء نحو « قوِىَ » أو من باب « شوَيْتُ » قلبُ الياء واوا للضمة قبلها[4] ثم يفعل فيه مافعل فى « قوَّة »[5] ، ويجوز فيهما الإسكان نحو : « قَوْىَ » و « شَوْىَ » ولايُدغم لعروض الإسكان . .

والأجوف يُقدَّر فيه الضم ، نحو : « طال ، وباع »[6] .

والناقص المضموم العين نحو : « سَرُوَ » يجوز تسكينُه ، والمفتوح والمكسور فقيل : لايُغيَّر ، وقيل : بل يُغيَّر[7] .

---

(١) وأصله بعد التحويل « حَبُبَ » ثم سكنت العين فأدغم .

(٢) أى : نقل حركة العين وهى الضم إلى الفاء فيقال : حُبَّ . [ينظر الأصول ١١٦/١]

(٣) يعنى : أن عينه واو ، ولامه أيضا واو ويسمى اللفيفَ المقرون

(٤) فيقال : شَوُوَ

(٥) يعنى : تقلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء فيقال : شَوِىَ

(٦) فتقول فى حسن الطول والبيع : طال الرجل زيدٌ ، وباع الرجل بكرٌ

(٧) فى الارتشاف ٢٧/٣ : ٢٨ : « وإن كان معتلّ اللام على « فَعُل » وصفا نحو : سَرُوَ ، قلتَ : سَرُوَ زيدٌ ، ويجوز التسكين ، أو على فَعَلَ أو فَعِلَ نحو : رَمَى ، وغزَا ، وَخَشِيَ ، ولَهِىَ ، فذهب الجمهور إلى تحويلها إلى « فَعُل » فتظهر الواو فيما أصله الواو نحو : غَزُوَ ، وتقلب الياءُ ــ فيما أصلها ياء ــ واوًا ، ، فتقول : رَمُوَ ، وغزُوَ وخَشُوَ ولَهُوَ ،

وإذا سكنت عين الكلمة مما لامه ياء : لم تردّ اللام إلى أصلها من الياء .

وذهب بعض النحاة إلى أن هذا النوع يُقرُّ على حاله وذكره أبو بكر فى الأصول عن الكسائى ، وذكر سيبويه والأخفش وغيرهما القلب فيه » ا هـ

[وينظر الأصول ١١٥/١ : ١١٦ ، وشرح الشافية للرضى ٧٦/١ : ٧٧]

وقال ابن عقيل : لا يجوز تحويل « عَلِم » و « جَهِلَ » و « سَمِعَ » إلى « فَعُلَ » بضم العين لعدم السماع[١] .

(ثُمَّ) بعد ضمّ العين أصالة أو تحويلا قال الفارسيُّ والأكثرون[٢] : (**يُجْرِى حِينَئِذٍ مُجْرَى « نِعْمَ وَبِئْسَ » فِى إِفَادَةِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ ، وَفِى حُكْمِ الْفَاعِلِ**) الظاهر والمضمر (**وَحُكْمِ الْمَخْصُوصِ**) من وجوب الرفع ، وجواز حذفه إذا تقدَّم ما يُشعِر به ، وجواز تقديمه (**تَقُولُ فِى الْمَدْحِ : « فَهُمَ الرَّجلُ زَيْدٌ »**) وَ « **فَهمُ** رَجُلا زيدٌ » (**وَفِى الذَّمِّ : « خَبُثَ الرَّجُلُ عَمْرٌو »**) و « خَبُثَ رَجُلاً عمرٌو » والمعنى : نِعْمَ الفاهمُ زيدٌ ، وبِئْسَ الخبيثُ عمرٌو .

وإلى ذلك أشار الناظمُ بقوله :

.... وَاجْعَلْ « فَعُلاَ » مِنْ ذِى ثَلاَثةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ[٣]

(**وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ : سَاءَ »**) ـ بالمدّ ـ وهو المُنَبَّه عليه فى النظم بقوله :

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ « سَاءَ »[٤] ....

---

(١) ينظر شرحه على الألفية ١٥٨/٢ .
وفى الأصول لابن السراج ١١٦/١ « وذكروا أنه شذّ مع هذا الباب ثلاثة أحرف سمعت وهى : سَمِع ، وعَلِم ، وجهِل » ا هـ

(٢) ينظر : التبصرة للصيمرىّ ٢٨١/١ ، وابن يعيش ١٢٩/٧ : ١٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٧/١ : ٦٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٣ : ٢١

(٣) « مُسجَلا » المُسْجل : المبذول المباح فهو بمعنى مطلقا ، ويجوز أن يكون « مسجلا » صفة مفعول مطلق لقوله : اجعل ، أى : جعلا مطلقا أى فى جميع الأحكام ، ويجوز أن يكون حالا من « فَعُل » أى : حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة ، ويجوز أن يكون حالا من « نعم » فيكون التقدير : واجعل فَعُل كنعم مطلقا فى جميع أحكامها .
[ينظر شرح المكودى ص١٣٠ ـ وشرح الأشمونى وحاشية الصبان ٣٨/٣ : ٣٩]

(٤) فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٣ : ٢١ « وتلحق « ساء » بـ « بئس » ولذلك استغنى بساء عن بئس فى قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ ﴾ [الأعراف ١٧٧] وببئس عن ساء =

(**فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ** « **سَوَأَ** » **بِالْفَتحِ**) من السوء ، ضد السرور ، من ساءه الأمر يسوءُه إذ أحزنه ، فهو متعدّ متصرف (**فَحُوِّلَ إِلَى فَعُلَ** » **بِالضَّمِّ فَصَارَ قَاصِرًا** ، **ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى** « **بِئْسَ** » **فَصَارَ جَامِدًا** ، **قاصِرًا** ، **مَحْكُومًا لَهُ وَلِفَاعِلِهِ بِمَا ذَكَرْنَا**) فى « بئس » (**تَقُولُ**) فى الفاعل المقرون بـ « أَلْ » (« **سَاءَ الرَّجُلِ أَبو جَهْل** » **وَ**) فى المضاف إلى المقرون بـ « أل » (« **سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ** ») وفى المضمر المفسَّر بالتمييز « سَاءَ رَجُلاً » (**وَفِي التَّنْزِيلِ** : ﴿ **وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا** ﴾[1]) ففى « سَاءَتْ » ضميرٌ مستتر مرفوعٌ على / الفاعلية يعود إلى النار ، و « مرتفقًا » تمييز على حذف مضاف ، أى : نَارَ مرتفقٍ ؛ لأن التمييز لابدَّ وأن يكونَ عينَ المميَّز فى المعنى ، والمرتَفَقُ : المتَّكأ (**وَ**) فيما يحتمل الفاعلية والتمييز (﴿ **سَآءَ مَايَحْكُمُونَ** ﴾)[2] فَيَجْرِى فى « مَا » الخلافُ المتقدِّم ، فإن جعلناها فاعلا ، فهى معرفة ناقصة ، أى : ساء الذى يحكمونه ، وإن جعلناها تمييزًا ، فهى نكرة موصوفة ، أى : ساء شيئًا يحكمونه ، وعليهما فالمخصوص بالذَّمّ محذوف .

[١/٢٥٤]

وقال الأخفش والمبرد : يَجْرِى « فَعُلَ » المضموم العين فى المدح والذَّمّ مَجْرَى « فَعُلَ » الدَّال على التعجب ؛ فلا يلزم فاعله « أل » أو الإضمار[3] وهو الصحيح . .

(**وَ**) على هذا يجوزُ (**لَكَ فى فَاعِلِ** « **فَعُلَ** » **الْمَذْكُورِ أَنْ تَأْتِىَ بِهِ اسْمًا ظَاهِرًا مُجَرَّدًا مِنْ** « **أَلْ** » **وَأَنْ تَجُرَّهُ بِالْبَاء**) الزائدة ، تشبيها بفاعل « **أَفْعِلْ** » فى التعجب (**وَأَنْ تَأْتِىَ بِهِ ضَمِيرًا مُطَابِقًا**) لما قبله .

فالظاهر المجرَّدُ من « أل » (**نَحوْ : فَهُمَ زَيْدٌ**) حَمْلاً على « ماأَفْهَمَ زيدًا » والمجرور بالباء – وهو الأكثر .. نحو : حَسُن بزيد » حَمْلاً على « أَحْسِنْ بزيدٍ » (**وَسُمِعَ**) من العرب (« **مَرَرْتُ بأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا** » **وَ** « **جُدْن أَبْيَاتًا** »)

= فى قوله تعالى ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ [الجمعة ٥] اهـ .

(١) من الآية [٢٩] من سورة « الكهف » .

(٢) من الآية [٥٩] من سورة « النحل » .

(٣) ينظر المقتضب ١٤٩/٢ : ١٥٠ .

حكاه الكسائى بزيادة الباء فى الفاعل أَوَّلاً ، وتَجَرُّدِهِ منها ثانيا[١] ، وأصل « جادَبهنَّ أبياتا ، و « جُدْنَ أبياتا » من جاد الشىء جودة ، إذا صار جيِّدا ، وأصل « جاد » : جَوَدَ بفتح العين ، فحُوِّل إلى « فَعُل » ـ بضمّ العين لقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباءُ فى الفاعل ، وعُوِّض من ضمير الرفع ضميرُ الجرّ ، فقيل ، « بهنَّ » و « أبياتًا » تمييز ، و « جُدْنَ أبياتا » على الأصل من عدم زيادة الباء ؛ فلذلك ثبت ضمير الرفع ، و« أبياتًا » تمييز ، وفى كل منهما الجمعُ بين الفاعل والتمييز[٢] . .

(وَقَالَ) الطِّرِمَّاح :

٣٨٥ ـ (حُبَّ بالزَّوْرِ الَّذِى لأيُرَى)[٣] مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَـامْ[٤]

---

(١) ينظر ماحكاه الكسائىّ فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٣ ، وارتشاف الضَّرب ٢٨/٣

(٢) ولم يرتض ابنُ عصفور فى شرح الجمل كلامَ المبرد ، وعرض مفهوما آخر فقال فى شرحه ٦٠٨/١ : « وزعم المبرد أنه يكون فاعلُه كل اسم بخلاف نعم ، فأجاز : حُبَّ زيدٌ ، وذلك باطل ، بل العرب إذا صيَّرت الفعلَ على وزن فَعُل ، وأرادت به معنى المدح أو الذمّ ، فمنهم من يُدخله مع ذلك معنى التعجب ، ومنهم من لايدخله ذلك ، فمن أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ، ومن لايدخله معنى التعجب كان حكمه كحكمها فى جميع ماذُكر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ أن تَقُولُواْ مَالاَ تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٣] وكذلك : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفواهِهِمْ ﴾ [الكهف : ٥] وكذلك ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ ﴾ [الأعراف : ١٧٧ وأشباه ذلك كثير .

والدليل على أنه يراد به معنى التعجب قوله : وَحُبَّ بالزَّورِ ، فزاد الباء فى فاعل حُبَّ لمَّا دخل الكلامَ معنى : أحبب بالزور ، الذى يراد به معنى التعجب مراعاة للمعنى ، فافهم » ا هـ وسيأتى كلام ابن مالك فى ذلك .

(٣) فى خ ٢ « لاتَرَى منه إلا صفحةً أو لماما » .

(٤) هذا البيت من المديد للطرمّاح بن حكيم فى ديوانه ص ٣٩٣ ، والعينى ١٥/٤ ، والدرر ١١٩/٢ . وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٨/١ ، واللسان (زور) ٤٢٤/٥ ، والهمع ٨٩/٢ ، والأشمونى ٣٩/٣ .

(**أَصْلُهُ** « **حَبُبَ الزَّوْرُ** ») — بفتح الزاى — بمعنى : الزائر (**فَزَادَ الْبَاءَ**) فى الفاعل ، حملا على « أَحْبِبْ بالزَّوْرِ » (**وَضَمَّ الْحَاءَ ؛ لأَنَّ** « **فَعُلَ** » **الْمَذْكُورَ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تَسْكُنَ عَيْنُهُ ، وَأَنْ تُنْقَلَ حَرَكَتُها إِلَى فَائِه**)[1] ولو كانت الفاء غير حلقية — خلافا لظاهر التسهيل[2] (**فَتَقُول** : « **ضَرْبَ الرَّجُلُ** » — بفتح الضاد ، وسكون الراء (**وَ** « **ضُرْبَ** »)[3] — بضم الضاد وسكون الراء .

و « صفحة » كل شيء جانبه ، و » اللِّمام » — بكسر اللام — جمع « لِمَّة » — بالكسر وتشديد الميم — وهو الشَّعْر يُجَاوِز شحمة الأذن .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمَاسِوَى « ذَا » ارْفَعْ بِحَبَّ ، أو فَجُرّ بِالْبَا ....

ومثال الضمير المطابق ماقبله : « الزيدان كَرُما رَجُلَيْنِ » و « الزيدون كَرُموا رجالاً » حَمْلاً على « ما أكرمهما رجلَيْنِ » و « ما أكرمهم رِجَالاً » .

* * *

(**فَصْلٌ : وَيُقَالُ فِي الْمَدْحِ** « **حَبَّذَا** » **وَفِي الذَّمِّ** « **لاَحَبَّذَا** ، **قَالَ**) الشاعر :

٣٨٦ — (**أَلاَ حَبَّذَا عَاذِرِى فِي الْهَوَى** وَلاَحَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَـاذِلُ)[4]

---

(١) فيقال : حَبَّ ، وحُبَّ والإدغام فى الحالين واجب لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن .

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/٢٢ ، ٢٨

(٣) قال ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ٢/٨٦١ : ٨٦٢ : « وإجازة هذا الضم دليل على أنّ أصلَ (حُبَّ) (حَبُبَ) على (فَعُل) ففُعِل به بعد الإدغام من نقل ضمة العين إلى الفاء مايُفعل جوازًا بكل فعلٍ على (فَعُل) إذا ضُمِّن معنى التعجب ومنه قول الشاعر :

* حُسْنَ فِعْلاً لقاءُ ذى الثروةِ *

فلو خلا (فَعُل) من معنى التعجب جاز تسكين عينه ، ولم يجز ضمّ فَائه كقول الشاعر :

* قد عَظْمَ لى منك فى معروفك الأملُ * اهـ

(٤) هذا البيت من المتقارب ولايُعرف قائله ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٦ .

فجمع بين المدح والذّمّ .

ومثله قولُ الآخر :

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلاَ ، غَيْرَ أَنَّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا[1] ٢٠٤

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمِثْلُ « نِعْمَ » « حَبَّذَا »........ ....

ثم قال :

.... وَإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ : « لاَحَبَّذَا »

ودخول « لا » فى الذَّمِّ على « حبَّذَا » لايخلو من إشكال [3] ؛ لأنَّ « لا » لاتدخل

= والعينى ٤/ ١٦ ، والمساعد ٢/ ١٤٢ ، والدرر ١١٧/٢ .

ففى صدر البيت مدح من يلتمس له العذر فى حبه ، وفى العجز ذمّ الجاهل العاذل أى الذى يوجه إليه اللوم .

(١) هذا البيت من الطويل لذى الرُّمَّة فى ملحق ديوانه ص ٦٧٥ ، والدرر ١١٧/٢ ، وهو لكنزة أم شملة بن برد المنقرىّ فى المرزوقى ١٥٤٢ ، والأغانى ١٢٠/١٦ ، والعينى ١٢/٤ وبلانسبة فى شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢ ، وابن عقيل ١٥٨/٢ ، والهمع ٦٩/٢ ، والأشمونى ٤٠/٣ « الملا » ـــ بالقصر ـــ الفضاء الواسع ، وقوله « هيا » ضمير عائد على « مَىّ » والألف للإطلاق .

والشاهد فيه : قوله « حبّذَا أهلُ الملا « و » لا حبَّذَا هِيَا » فقد استعمل فى صدر البيت « حبَّذا » فى المدح كاستعمال « نعم » واستعمل فى عجز البيت « لا حبذا » فى الذم كاستعمال « بئس » .

(٢) لو أخر هذا الكلام إلى مابعد عرض الخلاف فى إعراب « حبذا » لكان هو المناسب ؛ بيان ذلك أن دخول « لا » على « حبّذا » مشكل على كل إعراب لـ« حبذا » لأن منهم من قال : حبَّ فعل و« ذا ، فاعل ، ومنهم من قال ركبا وصارَا اسما واحدًا ، ومنهم من قال رُكبا وصارا فعلا فدخول « لا » على اعتبار أنها كلها فعل ، أو أن حبَّ فعل=

على فعل ماضٍ جامد ، ولاتعمل فى اسم إذا لم يكن جنسًا ، : ولاتكون غير مكررة[(١)] إذا لم تعمل فى الاسم الذى دخلت عليه إلا / على قول أبى الحسن ، [٢٥٤/ب] وأبى العباس ، وهو ضعيف .

(**وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ « حَبَّ » فِعْلٌ ، وَ « ذَا » فَاعِلٌ**)[(٢)] .

وإليه أشار الناظم بقوله :

.... الْفاعلُ « ذَا » ....

(**وأَنَّهُمَا بَاقِيَانِ عَلَى أَصْلِهِمَا**) من كونهما جملة فعلية ماضوية ؛ لأن الأصل عدمُ التغيير ، ولاقتصارهم على « حَبَّ » إذا عُطِفَ على « حَبَّذَا » كقوله ، وهو عبد الله ابنُ رواحة الأنصاريّ ــ رضى الله عنه ــ .

* فَحَبَّذَا رَبًّا ، وَحَبَّ دِينَـا *[(٣)] ــ ٢٠٥

= وذا : فاعل ، مشكلة ؛ لأن « لا » لاتدخل على الماضى غير المتصرف ، ولا على المتصرف إلا بقلّة ، ودخول « لا » على اعتبار أنها اسم ، لايصح لأنها إذا لم تعمل فى الاسم الذى دخلت عليه يجب تكرارها كما فى قوله تعالى ﴿ لاَ فيهَا غَوْلٌ وَلاَهُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ونحو (لازيدٌ فى الدار ولاعمرو) قال ابن هشام فى التوضيح : باب لا العاملة عمل إنَّ ، « وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت ، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان ــ تكرارها » اهـ

[ينظر الجزء الثانى من هذا التحقيق ص١١٠ والجنى الدانى ص ٣٠٣ : ٣٠٤ ، والمغنى ٢٤٢/١ : ٢٤٣ .

(١) فى خ ٣ « ولايكون غير مكروه » وهذا تحريف

(٢) هذا ماأكده ابن خروف على ماحكاه عنه ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٣/٣

(٣) هذا البيت من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة ــ رضى الله عنه ــ فى ديوانه ص ١٠٧ والعينى ٢٨/٣ ، واللسان (بدا) ١٧/١٨ ، والدرر اللوامع ١١٦/٢ : ١١٧ ، ونسب إلى بعض الأنصار فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١١٦/٢ وذَكَر قبله بيتين ــ وبلا نسبة فى الهمع ، ٨٨/٢ : ٨٩ ، والأشمونى ٤٢/٣ .
« ربًّا » و « دينًا » منصوبان على التمييز .

أى : وحبَّذَا دينًا ، فحذف « ذا » ولم يتغير المعنى .

ولايفعل ذلك بنحو « إذْ مَا » وأخواته من المركبات التى تغيَّر حكمُها بالتركيب[١] ، وهو قول ابن دُرُستُويه ، وابن بَرْهان ، وإبنِ خروفٍ ، وابن كيسان ، وابنِ مالك[٢] .

قيل : ولايصحّ نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل ؛ لأن سيبويه قال حكاية عن الخليل : ولكن « ذا » و « حَبَّ » بمنزلة كلمة واحدة ، نحو « لولا » وهو اسم مرفوعٌ ، ألا ترى أنك لاتقول للمؤنث « حَبَّذِهِ » انتهى[٣] .

والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ ، والجملةُ من الفعل والفاعل خبرُه ، والرابط بينهما اسم الإشارة ــ وقيل : مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل عكسُه ، وقيل : عطف بيان ، وقيل : بدل[٤] .

---

(١) تنظر هذه التعليلات فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣ : ٢٤ فهو الذى علل بها .

(٢) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٤٢٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣ وقد أضاف ابن مالك إلى أصحاب هذا المذهب أبا على الفارسىّ ، وقد نصّ أبو علىّ على ذلك فى البغداديات ٢٠١ : ٢٠٤ ــ وكذلك فعل أبو حيان فى ارتشاف الضرب ٢٩/٣ .

(٣) كتاب سيبويه ٣٠٢/١
ولذا جاء فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٣/٣ قوله : وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمىّ أن مذهب سيبويه جَعْل « حبَّذَا مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده » ا هـ
و « ذِهِ » فى قوله : حَبَّذِهِ : إشارة المؤنث .

(٤) هذا كلام مختصر من كلام ابن هشام فى المغنى ٥٥٨/٢ وقد ردّ القول بأن مابعد « حبّذا » عطف بيان بقوله : « ويردُّه قوله :

* وحبّذَا نَفَحَاتٌ من يَمَانيةٍ *

ولا تُبيَّن المعرفة بالنكرة باتفاق » ــ وردّ القول بأنه بدل بقوله : « وقيل : بدل من « ذا » ويردُّه أنه لايحل محلّ الأول ، وأنه لايجوز الاستغناء عنه » ا هـ .

(**وَقِيلَ : رُكِّبَا وَغَلَبتِ الْفِعْلِيَّةُ ؛ لِتَقَدُّمِ الْفِعْلِ ، فَصَارَ الْجَميعُ فِعْلاً**) ماضيًا (**وَمَا بَعْدَهُ**) من المخصوص (**فَاعِلٌ**) والجملة فعلية .

(**وَقِيلَ : رُكِّبَا وَغَلَبَتْ الاسْمِيَّةُ ؛ لِشَرَفِ الاسْمِ ، فَصَارَ الْجَمِيعُ اسْمًا مُبْتَدأً وَمَابَعْدَه**) من المخصوص (**خَبَرُهُ**) والجملة اسمية .

وأصل الخلاف قولان : التركيب ، وعدمُه ، وينشأ عن التركيب قولان : فعليةُ الجميع ، أو اسميتُهُ ، ولكلٍّ دليلٌ على مُدَّعاه .

فاستدل مدَّعِى التركيب بإفراد الإشارة ، وبلزوم الإفراد والتذكير ، وبامتناع الفصل .[1] ثم استدلّ مدَّعِى غلبة الفعلية ، وهو الأخفش وخطّاب [2] ــ بتغليب الجزء الأول . وتغليب الأكثر حروفا ، وسلامة مُدَّعيها مما لزم منه فى الاسمية من شذوذ تَخَالُفِ الخبر والمخبر عنه ، ومن تمييز ماليس بمبهَمٍ وهو الممدوح[3] ، وبقولهم : « لاتُحَبذه » فجاءُوا لَهَا بمضارع[4] .

واستدلَّ مُدَّعِى غلبة الاسمية ــ وهو المبردُ فى مُقْتضبه [5] ، وابنُ السَّراج فى

(١) أى : فلا يقال : حَبَّ فى الدار ذا ؛ لأنه لايجوز الفصل بين الفِعْل والفاعل اللذيْنِ صارا بمنزلة شيء واحد .

(٢) فى ارتشاف الضرب ٢٩/٣ : « وذهب قوم منهم الأخفش وخطاب الماردِىّ إلى أنهما تركَّبَا وصارا فعلا ، والمخصوص هو الفاعل ، وقالت العرب : لاتحبذه » ا هـ

(٣) أى : لأنه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزٌ ، إما قبل المخصوص أو بعده نحو قوله : ــ ألا حبذا قومًا سُلَيمٌ فإنهم ــ .. وقوله : * حَبَّذَا الصبرُ شيمة لامرىء *

(٤) قال ابن مالك عن هذا القول : « وهو قول فى غاية الضعف ، لأنه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل ، مع مافيه من تغليب أضعف الجزءين على أقواهما ، ومِنَ ادِّعاءِ تركيب فعل ، من فعل واسم ، ولانظير لذلك ، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره ، وتأبط شرًا [شرح التسهيل ٢٦/٣ وينظر المغنى ٥٥٨/٢]

(٥) ١٤٥/٢

أصوله(١) والسِّيرافىُّ فى شرح الكتاب ، بأنَّ الاسمَ أشرفُ ، ويُستقبل به الكلام ، ويقع فيه التركيب كثيرًا ، وأما « تحبذه » فمضارع « حَبَّذه » إذا قال له : « حبذا » .

(وَ) اختلف القائلون بعدم التركيب فى علة كونه (**لَايَتَغَيَّرُ** « **ذَا** » **عَنِ الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ** ، **بَلْ يُقَالُ** : « **حَبَّذَا**) هندٌ » « (**وَ**) « حَبَّذَا (**الزَّيْدَانِ** ») فى تثنية المذكر (**أو** « **الهِنْدَانِ** » فى تثنية المؤنث (**أَوْ**) « حَبَّذَا (**الزَّيْدُونَ** » فى جمع الذكور ، (**أَوِ** « **الْهِنْدَاتُ** » فى جمع الإناث ، على ثلاثة أقوال :

فقال ابنُ مالك(٢) : (**لأَنَّ ذَاكَ كَلَامٌ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ**) السائر الذى لايُغَيَّرُ عن حالته فى الاستعمال الأول (**كَمَا فِى قَوْلِهِمْ** : « **الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ** »(٣) **يُقَالُ لِكُلِّ أَحَدٍ**) مذكرًا كان أو مؤنثًا ، مفردًا أو مثنى / أو مجموعًا (**بِكَسْرِ التَّاءِ وَإِفْرَادِهَا**) لأنه فى الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجلٍ مُوسِرٍ(٤) ، فكرهته لكبر سِنّه ، فطلقها ، فتزوجها رجلٌ شابٌ فقيرٌ ، فبعثت إلى زوجها الأول تسترفده ، فقال لها هذا(٥) .

[٢٥٥/أ]

---

(١) ١/١١٤ : ١١٥
ومن أصحاب هذا الرأى أيضا الصَّيمرىّ فى التبصرة ١/٢٨٠ قال : « لأن « حب » فعل و « ذا » اسم مبهم جُعِل مع « حبَّ بمنزلة المضمر فى « نعم » إذا قلتَ : نعم رجلا زيدٌ ؛ لأن « حبَّ » مع المبهم بمنزلة اسم واحد ، وليس يلزمه التفسير كما يلزم نعم وبئس .. ورفع الأسماء بعد « حبذا » على ثلاثة أوْجه : أحدها : أن يكون « حبذا » رفعا بالابتداء والاسم العلمُ خبره ، والثانى : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، و« حبذا » خبر مقدم ، والتقدير ، الممدوح زيدٌ ــ والثالث : أن يكون « زيدٌ » خبر ابتداء محذوف كما ذكرنا فى نعم ، تقديره : هو زيدٌ » ا هـ

(٢) فى شرح التسهيل ٣/٢٦

(٣) هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ٢/٦٨ براوية « فى الصيف ضَيَّعتِ اللبن » قال الميدانى : وروى : « الصيفَ ضيعتِ اللبن » .

(٤) أما المرأة : فهى دختنوس بنت لقيط بن زرارة ، وأما الرجل : فهو عمرو بن عمرو بن عُدَس .

(٥) ويضرب مثلا لترك الشىء وهو ممكن ، وطلبه وهو متعذر [اللسان (صيف)] .

و « الصيفَ » منصوب على الظرفية ، قاله الجوهريُّ[1] .

و « المثَل » بفتح المثلثة ـــ قولٌ مركّب مشهور ، شُبِّهَ مَضْرِبُه بمورده .

(**وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ : لأَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ**) مصدر (**مَضَافٌ**) إلى المخصوص (**مَحْذُوفٌ ، أَىْ : « حَبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ »**)وكذا الباقى .

وردّه ابنُ العِلْج بأنه لم يُنْطَق به فى وقت .

وقال الفارسىّ فى البغداديات[2] : لأن « ذا » جنس شائع ؛ فالتزم فيه الإفراد ، كفاعل « نعم وبئس » المضمر ؛ ولهذا يجامع التمييز فيقال : « حبذا زيدٌ رجلا » .

(**وَلاَ يَتَقَدَّمُ الْمَخْصُوصُ عَلَى « حَبَّذا »**) فلا يقال : « زيدٌ حَبَّذَا » كما يقال : « زيدٌ نِعْمَ الرجلُ » (**لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّهُ كَلاَمٌ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَوْلِ « ذَا » الْمَخصُوصَ أَيًا كَانَ لاَ ... تَعْدِلْ بِهِ فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلا[3]

(**وَقَالَ ابْنُ بَابَشاذَ :**) إنما امتنع تقديمُ المخصوصِ على « حَبَّذَا » (**لِئلاَّ يُتَوَهَّم أَنَّ فِي « حَبَّ » ضَمِيرًا** » مرفوعًا على الفاعلية يعود على المخصوص (**وَأَنَّ « ذَا »**

---

(١) الصحاح (صيف) ١٣٨٩/٤ .

(٢) ص ٢٠١

(٣) أى : أَتْبِعْ كلمة « ذا » وجِئْ بعدها بالمخصوص أيًا كان ، مفردا . أو مثنى ، أو مجموعا ، مذكرا ، أو مؤنثا أما « ذا » فلا يكون إلا مفردا مذكرًا وإن كان المخصوص على خلاف ذلك ، وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص فى التأنيث والتثنية والجمع ، لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل . والأمثال لاتُغَيَّر .

(٤) وهو : طاهر بن أحمد بن بَابَشاذَ أبو الحسن النحوىّ المصرىّ ، أحد الأئمة فى هذا الشأن والأعلام فى فنون العربية وفصاحة اللسان من تصانيفه : شرح جمل الزجاجىّ ، المقدمة المحسبة فى النحو ، وشرحها ، تعليق فى النحو يقارب خمسة عشر مجلدا ، أطلق عليه الغرفة ـــ توفى سنة ٤٦٩ هـ [بغية الوعاة ٢/ ١٧] .

مَفعُولٌ) به[١] ، قال ابنُ مالك[٢] : وتَوَهُّم هذا بعيدٌ ، فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله .

ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدَّم .

(« **تَنْبِيهٌ** » : **إِذَا قُلْتَ** : « **حَبَّ الرَّجُل زَيْدٌ** » **فَحَبَّ هَذِه مِنْ بَابِ** « **فَعُلَ** » المضمومِ العين (**الْمتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ** » فى الفصل قبله (**وَيَجُوزُ فى حَائِهِ الْفَتحُ**) مع التخفيف وعدمه (**وَالضَّمُّ**) بنقل حركة العين إليها (**كَمَا تَقَدَّمَ**) من أنه يجوز أن تسكن عينه ، وأن تُنقل حركته إلى فائه ، وإن لم تكن الفاء حلقية[٣] ، فما بالك بها إذا كانت حلقية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَدُونَ«ذَا»انْضِمَامُ«الْحَا» كَثُرْ[٤]

(**فَإِنْ قُلْتَ** « **حَبَّذَا** » **فَفَتحُ الْحَاءِ وَاجِبٌ**) للتركيب (**إِنْ جَعَلْتَهُمَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ**) والا فجائز[٥] .

* * *

---

(١) انتهى كلامُ ابن بابشاذ الذى نقله عنه ابن مالك أيضا فى شرح التسهيل ٢٧/٣

(٢) المصدر السابق

(٣) ينظر ص [٤٢٥] من هذا الباب .

(٤) يعنى وانضمامُ الحاء مع « حبّ » كثيرٌ إذا كان « حبَّ » مقترنا بغير « ذا » أى : لم يكن فاعلها « ذا » نحو : حُبَّ الرجلُ زيدٌ وقد لاتضم حاؤها كما جاء فى قوله : وحَبَّ دينًا .

(٥) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٣/٣ : « ودلّنا على أنّ « حَبَّ » فى الأصل : حَبُبَ قولهم فيه إذا جُرِّد ــ يعنى : جرد عن « ذا » ــ حُبَّ إن قصد نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن لم يقصد ذلك قيل : حَبَّ بالفتح .. ولايجوز مع ذكر « ذا » إلا الفتح » ا هـ

(هَذَا بَابُ « أَفْعَلِ » التَّفْضِيلِ)

وهو الوصف المبنيُّ على « أَفْعَلَ » لزيادة صاحبه على غيره فى أصل الفعل .

وأما « خيرٌ » و « شرٌّ » فى التفضيل ؛ فأصلهما « أَخْيَرُ » و « أَشْرَرُ » فحذفت الهمزة ، بدليل ثبوتها فى قراءة أبى قِلَابَة ﴿ مَنِ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾[1] ـــ بفتح الشين ، وتشديد الراء ، وقول الشاعر :

بلالُ خيرُ النَّاسِ وَابنُ الْأَخْيَرِ[2] ـــ ٢٠٦

واختلف فى سبب حذف الهمزة منهما : فقيل : لكثرة الاستعمال[3] ، وقال الأخفش : لأنهما لمّا لم يُشْتقا من فِعْل خُولِف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان ، حذفُ الهمزة ، وكونُهما لا فِعْل لهما .

وأما قوله :

---

(١) من الآية [٢٦] من سورة « القمر » وهذه القراءة ذكرها ابنُ جنى فى المحتسب ٢٩٩/٢ قال : « ومن ذلك قراءة أبى قِلَابة ﴿ الْكَذَّابُ الأَشَرُّ ﴾ قال أبو الفتح : « الأشرُّ » ـــ بتشديد الراء ، هو الأصل المرفوض ، لأن أصل قولهم : هذا خيرٌ منه ، وهذا شرٌّ منه ـــ هذا أَخْيَرُ منه ، وهذا أشرُّ منه ، فكثر استعمال هاتين الكلمتين ، فحُذِف الهمزة منهما » اهـ .

(٢) هذا البيت من مشطور الرجز جاء منسوبا لرؤبة فى المحتسب ٢٩٩/٢ ، والبحر المحيط ١٧٠/٨ ، وليس فى ديوانه ، وورد بلا نسبة فى شرح الكافية الشافية ١١٢٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٣ ، والهمع ١٦٦/٢ ، والأشمونى ٤٣/٣ ، والدرر ٢٢٤/٢ .
« بلالُ » بمنع الصرف للضرورة ـــ
والشاهد فى قوله : « وابنُ الأخير » فقد ورد على الأصل .

(٣) فهما شاذان قياسا لا استعمالا .

٢٠٧ ـ .... وَحَبُّ شَىْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا[١]

فضرورة[٢] .

(**إِنَّمَا يُصَاغُ** « **أَفْعَلُ** » **التَّفْضِيلِ مِمَّا صِيغَ مِنْهُ فِعْلَا التَّعَجُّب**) وهو كل فعل ، ثلاثىٍّ ، متصرف ، تامّ ، مثبت ، قابل للتفاضل ، مبنِىٍّ للفاعل ، ليس الوصف منه على « أَفْعَل فعلاء » .

(**فَيُقَالُ**) من باب ضَرَبَ : (« **هُوَ أَضْرَبُ** » **وَ**) من باب عَلِمَ : « **هُوَ** (**أَعْلَمُ** » **وَ**) من باب فَضُل يفضُل : « هُوَ (**أَفْضَلُ** » ، **كَمَا يَقَالُ**) فى التعجب / [٢٥٥/ب] منها (« **مَا أَضْرَبَهُ** » **وَ**) « مَا (**أَعْلَمَهُ** » **وَ**) « مَا (**أَفْضَلَهُ** ») و « أَضْرِبْ به » و « أَعْلِمْ به » و « أَفْضِلْ به » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِى[٣]

---

(١) هذا عجز بيت من البسيط وصدرُه :

وزادَنِى كَلَفًا فى الحُبِّ أَن مَنَعَتْ

وهو للأحوص فى ديوانه ١٥٣ ، ولمجنون ليلى فى ديوانه ص ٢٠١ ، وورد فى المصادر التالية على اختلاف فى هاتين النسبتين : نوادر أبى زيد ٢٧ ، الحماسة الشجرية ١/ ٥٢١ ، الأغانى ١٥١٣/٤ ، شرح التسهيل مالك ٥٣/٣ ، المساعد ١٦٧/٢ ، وعجزه فى الهمع ١٦٦/٢ ، الدرر ٢٢٤/٢ اللسان (حبّ) .

(٢) فاستعمال « حبَّ » بمعنى « أحبّ » شاذّ قياسًا واستعمالًا .

(٣) أى : صغ « أَفْعَل » للدلالة على التفضيل ، من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب ، وامنع هذه الصياغة من الفعل الذى مُنِع منه الصوغ فى التعجب .

« من مصوغٍ » متعلق بصغ والموصوف محذوف ، أى : من فعل مصوغ « منه » جار ومجرور نائب فاعل مصوغ « للتعجب » متعلق بمصوغ « أَفْعَلَ » مفعول به لصغ « وَأْبَ » فعل أمر مبنى على حذف الألف ، وفاعله مستتر تقديره أنت ، « اللَّذْ » اسم موصول لغة فى « الذى » مفعول به لقوله « ائبَ » والجملة من « أُبِى » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

(**وَشَذَّ بِنَاؤُهُ**) من اسم عينٍ ، نحو : « هو أحْنَكُ البَعِيرَيْنِ » بَنَوْهُ من « الحَنَك » وهو اسم عين ، والمعنى : آكلهما ، أى : أشدُّهما أكلًا[1] ، و ﴿ **مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ** ، كَـ « **هُوَ أَقْمَنُ بِهِ** « **أَىْ : أَحَقُّ**) بنَوْه من قولهم : هو قَمِنٌ ، أى : حقيق (**وَ**) « هو (**أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ** »)[2] بَنَوْه من قولهم : « هو لِصٌّ » — بكسر اللام ، أى : سارِق ، و « شِظَاظ » — بكسر الشين ، وبظاءين ، معجمات — اسم لِصّ معروف من بنى ضبّة .

ونقل ابن القطاع له فعلا فقال : يقال : لَصَّ ، إذا أخذ المالَ خِفْيَة[3] ، فعلى هذا لا شذوذ .

(**وَ**) شذ بناؤه (**مِمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، كَـ « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ »**) بَنَوْه من « اخْتُصِر » ففيه شذوذان : كونُه مبنيا للمفعول ، وكونُه زائدا على الثلاثة ، كما تقدم فى المتعجب منه .

(**وَفِى**) بنائه من الفعل الماضى الذى على وزن (« **أَفْعَلَ** » **الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ**) المتقدمةُ فى التعجب ، فقيل : يجوز مطلقًا ، وقيل : يمتنع مطلقًا ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل .

(**وَسُمِعَ**) شذوذًا — على القول بالمنع مطلقًا ، وعلى المنع فى أحد شِقّي التفصيل (« **هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ** »[4] **وَ**) سمع شذوذًا على

---

(١) وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٥١/٣ « والصحيح أن « أَحْنَك » من قولهم : احتنك الجرادُ ما على الأرض ، أى أكله ، ولكنه شاذّ لكونه من « افتعل ، فهو نظير : أشدّ من اشتدَّ ... » ا هـ .

(٢) مجمع الأمثال للميدانى ٢٥٧/٢ برقم ٣٧٤٥ آخر باب اللام .

(٣) كتاب الأفعال ١٤٤/٣ ، ونصّ عبارته : « لَصَصْتُ الشيءَ لَصًّا ، فعلتُه فى سَتْر ، ومنه اللِّصّ » ا هـ .

(٤) والهمزة فيهما للنقل .

الثانى[1] (« **هَذَا الْمَكَانُ أَقْفَرُ**[2] **مِنْ غَيْرِهِ** » وَ) سُمِع بناؤه (**مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ** ، كَـ « **هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكٍ** » . بَنَوْه من « زُهِىَ » بمعنى : تكبَّر ، قال فى الصحاح : لا يتكلَّم به العربُ إلَّا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل ، وحكى ابن دُرَيد[3] : زَهَى يَزْهو ، أى : تكبَّر ، فعلى ما حكاه ابنُ دُرَيد لا شذوذ فيه ؛ لأنه من المبنىّ للفاعل .

(وَ) سُمِع : « هُوَ (**أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ** »)[4] بَنَوْه من « شُغِل » بالبناء للمفعول ـ و « النِّحيَيْنِ » تثنية « نِحْيٍ » ـ بكسر النون ، وسكون الحاء المهملة ـ زِق السَّمْنِ ، و « ذاتُ النّحيَيْنِ » امرأةٌ من بنى تيم اللات بن ثعلبة ، كانت تبيع السمنَ فى الجاهلية ، فأتى خَوَّات بن جُبَير الأنصارىّ قبلَ إسلامه ، فساومها فحلت نحيا منهما مملوءًا ، فقال لها أمسكيه حتى أنظرَ إلى غيره ، ثم حل الآخر وقال أمسكيه ، فلما شَغَلَ يَدَيْها ، حاورها حتى قَضَى منها ما أراد وهَرَبَ ، ثم أسلم فشهد بدرًا ـ رضى الله عنه ـ .

(وَ) سُمِع : « هُوَ (**أَعْنَى بِحَاجَتِكَ** ») بنوه من « عُنِىَ » بالبناء للمفعول ، وسُمِع فيه : عَنِىَ[5] ، كَـ « رَضِىَ » بالبناء للفاعل ، فعلى هذا لا شذوذ فيه .

---

(١) أى : على القول الثانى ، وهو المنع مطلقا ،

(٢) والهمزة فيه لغير النقل أى : وُضِع الفعل عليها ومنه أيضا : أقسط ، وأظلم .

(٣) وهو محمد بن الحسن الإمام أبو بكر الأزدىّ اللغوىّ الشافعىّ روى عن أبى حاتم السجستانىّ والرياشىّ ، وروى عنه خلق منهم أبو سعيد السِّيرافى ، والمرزُبانىّ ، وأبو الفرج الأصبهانىّ وكان يقال : ابن دريد أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء ، فقد كان أوسع الناس علما ، وأقدرهم على الشعر ، له من التصانيف : الجمهرة فى اللغة ، والأمالى ، واشتقاق أسماء القبائل ، وغريب القرآن (لم يتم) وفعلتُ وأفعلتُ ، وغيرها ـ كانت ولادته بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، وقرأ على علمائها ثم صار إلى عُمَان فأقام بها إلى أن مات [بغية الوعاة ٧٦/١ : ٨١] .

(٤) مجمع الأمثال للميدانى ٣٧٦/١ رقم ٢٠٢٩ .

(٥) فى المصباح (عنو) « ... وعُنِيتُ بأمرفلان ـ بالبناء للمفعول عِناية وعُنِيًّا شُغِلْتُ به ، =

(**وَ مَا تُوُصِّلَ بِهِ إِلَى التَّعَجُّبِ مِمَّا لَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ ، يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَـجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ[1]

(**وَيُجَاءُ بَعْدَهُ بِمَصْدَرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ تَمْيِيزًا ، فَيُقَالُ** : « **هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا** » وَ « **حُمْرَةً** » ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل ، والفاقد للإثبات فإنّ « أشدّ يأتى هناك » ، / ولا يأتى هنا[2] ، وذلك مستفاد من قول الموضح : ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزًا ؛ لأنَّ المؤول بالمصدر معرفةٌ والتمييز واجب التنكير ، كما نبّه عليه الموضح فى الحواشى . [٢٥٦/أ]

* * *

= .. وربما قيل : عَنَيْتُ بأمره بالبناء للفاعل ، فأنا عانٍ » ا هـ .

(١) يعنى : يتوصل إلى صوغ أَفْعَل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط ، بما يُتوصل به إلى صوغ فعل التعجب ، إلا أنَّ الناظم نبّه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله : ومصدر العادم .. إلى آخر البيت ، ولم ينبه هنا على تمامها ، وقد نبَّه ابن هشام بقوله : ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا .

و « ما » مبتدأ ، « به » متعلق بقوله : « وُصِل » الآتى : على أنه نائب فاعله تقدم عليه ، وإنما ساغ ذلك ؛ لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما « إلى تعجب » متعلق بوُصِل ، وجملة وُصِل ونائب فاعله صلة الموصول « لمانع » متعلق بوصل أيضا « به إلى التفضيل » يتعلقان بقوله « صل » الآتى ، « صِلْ » فعل أمر والجملة خبر المبتدإ .

(٢) فيقال فى التعجب : ما أشد ما ضُرِب زيدٌ ، وما أقربَ أن لا يقوم زيدٌ ، والمصدر المؤول مفعول به فيهما ، ولما كان المصدر المؤول معرفة ، فلا يصح مع التفضيل ؛ لأنه مطلوب على أنه تمييز ، والتمييز نكرة . قال الصبان : والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين ، على أنه يتأتى التوصل بنحو « أشد » إلى التفضيل من المبنىّ للمفعول الذى لا لبس فيه بالمبنىّ للفاعل ؛ لصحة الإتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبنىّ للمفعول وإن كان بصورة مصدر المبنىّ للفاعل ، ومن فاقد الإثبات إذا أُضيف =

(**فَصْلٌ : وَلِاسْمِ التَّفْضِيلِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :**

إِحْدَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ » وَالْإِضَافَة ، فَيَجِبُ لَهُ حُكْمَانِ :

أَحَدُهُمَا) فى نفسه وهو : (**أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا دَائِمًا**) ولو كان مسندا إلى مؤنث ، أو مثنًّى ، أو مجموع ، نحو قولك : « زيدٌ أفضلُ من عمرو » و « هندٌ أفضلُ من عمرو » و « الزيدان أفضل من عمرو » و « الهندان أفضلُ من عمرو » و « الزيدون أفضلُ من عمرو » و « الهندات أفضلُ من عمرو » .

وَ (**نَحْوُ**) قولِ الله تعالى (﴿ **لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ**) إِلَى أَبِينَامِنَّا ﴾(١) .

(**وَنَحْوُ**) قوله تعالى : (﴿ **قُلْ إِنْ كَانَ ءابَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ** ﴾ ... الآية)(٢) إلى قوله : ﴿ **أَحَبَّ إِلَيْكُمْ** ﴾ فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين ، وفى الآية الثانية مع الجماعة (**وَمِنْ ثَمَّ**) أى : ومن أجل أنَّ أفعل التفضيل إذا تجرَّد من « أَلْ » والإضافة لزمه الإفراد والتذكير ـ (**قِيلَ فِى « أُخَرَ »**) ـ بضم الهمزة ـ جمع أُخْرَى أنثى آخَر ـ بالفتح ـ (**إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ « آخَرَ »**) الموازن لأفعل التفضيل ، وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة ؛ لأنه لا يدلّ على مشاركة وزيادة ؛ ولذلك لم يجعله ابنُ مالك من باب « أَفْعَل » ولا ملحقًا به ، بل ملحقا بالملحق به وهو « أَوَّل ؛ لأنه به أنسب ؛ لأنه أشبهه فى الوزن ، وكون معناه نِسْبيًّا ، وكونه لا يدل على زيادة .

وعلى الإلحاق ، فهو يخالف باب « أَفْعَل » فى ثلاثة أمور :

= العدم ، أو الانتفاء إلى المصدر الصريح » ا هـ [حاشيته على الأشمونى ٣/٤٤] .

(١) من الآية [٨] من سورة « يوسف » .

(٢) والآية بتمامها : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْفَٰسِقِينَ ﴾ [التوبة آية ٢٤] .

أحدها : أنه يطابق ولو كان نكرة ــ الثانى : أنه لا يليه « مِنْ » لا لفظا ولا تقديرًا ــ الثالث : أنه لايضاف[١] .

(وَ) من ثَمَّ أيضا قيل (**فِى قَوْلِ**) أبى نُوَاس الحسن (**بن هَانِئ**) الحكمىّ ، يصف الخمرة .

٣٨٧ (**كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا**) حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِن الذَّهَبِ[٢]

(**إنَّهُ لَحْنُ**) حيث أَنَّث « صُغْرى وكُبْرى » وكان حقُّه أنْ يقولَ : « كأنَّ أَصْغَر وَأَكْبَر » بالتذكير .

وأجيب عنه بأنه[٣] لم يقصد حقيقة المفاضلة ؛ فهو كقول العروضيين : فاصلة صُغرى ، وفاصلة كبرى[٤] ، وقول الفرزدق :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ اللَّيْلِ كُنْتُمُ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ[٥] ــ ٢٠٨

---

(١) قال ابن مالك فى متن التسهيل : « وألحق بـ « أسبق » مطلقا « أوّل » صفة ، ... وألحق « آخر » بـ « أوّل » غير المجرد فيما له من الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان ، إلّا أنَّ « آخر » يطابق فى التنكير والتعريف ما هو له ، ولا تليه « من » وتاليها ، ولا يضاف ، بخلاف « أوّل » ا هـ [ينظر شرح التسهيل ٦٢/٣ : ٦٤] .

(٢) هذا البيت من البسيط لابن هانئ الأندلسى فى ديوانه ٧٢ ، ورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣ والمغنى ٣٨٠/٢ ، والأشمونى ٦١/٣ ، للتمثيل به ، وليس بشاهد نحوىّ لأنه لا يُستَشهد بكلام أبى نواس لأنه بعد عصر الاحتجاج وقد حُدِّدَ عصرُ الاحتجاج بمنتصف القرن الثانى الهجرىّ بالنسبة لسكان الحضر ومنتصف القرن الرابع بالنسبة لسكان البادية .

(٣) ساقطة من خ ٢ .

(٤) الفاصلة الصغرى فى العروض ، ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن نحو : « كَتَبَا » ، والفاصلة الكبرى ، أربعة أحرف متحركة بعدها ساكن نحو : « كَتَبَتَا » .

(٥) هذا البيت من الطويل للفرزدق وليس فى ديوانه ، ونُسِب للفرزدق فى العينى ٥٧/٤ وورد بلا نسبة فى المغنى ٣٨١/٢ ، واللسان (عتم) ٢٧٤/١٥ ، والأشمونى ٥١/٣ « أسود الليل » هكذا فى جميع النسخ ما عدا خ ٣ فقد صححت إلى : أسود العين . =

أى : لِئَام .

و « الفقاقع » ـ بفتح الفاء والقاف ، وبعد الألف قافٌ مكسورة وفى آخره عين مهملة ـ النفاخات التى تعلو وجه الخمرة .

وسبب تلقيبه بأبى نُواس ـ بنون مضمومة بعدها واوٌ لا همزة ـ أنه كان له ذُؤابتان تَنُوسان أى : تتحركان[1] على عاتقه .

(**وَ**) الحكمُ (**الثَّانِى**) فيما بعد « **أَفْعَل** » (**أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ بِـ « مِنْ » جَارَّةً لِلْمفضُولِ**) كما تقدم من الأمثلة ، وهى عند المبرد وسيبويه[2] لابتداء الارتفاع فى نحو « أفضل منه » وابتداء الانحطاط فى نحو « شرّ منه » .

واعترضه ابنُ مالك بأنها لا يقع بعدها « إلى » واختار أنها للمجاوزة ؛ فإنّ معنى « زيد أفضل من عمرو » : جاوز زيدٌ عمرًا فى الفضل[3] .

= وهو هكذا « أسود العين » فى بقية المصادر ، « ما أقام » أى : أسود العين ، أى مدة إقامته ، كنّى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما لا يزول أسود العين عن موضعه .
والشاهد فى : « ألائم » فإنه جمع ألأم ، وإنما يجمع أفعل إذا جرِّد عن معنى التفضيل وكان عاريا من « أل » و « من » مؤولا باسم الفاعل ، كما فى قوله تعالى ﴿ **هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ** ﴾ [النجم ٣٢] أى : عليم بكم ، وكذلك « الْأَلْأَمُ » بمعنى : لئيم » [قاله العينى ينظر شرح الأشمونى ٥١/٣ : ٥٢] .

(١) « أى : تتحركان » ساقطتان من خ ٢ .

(٢) فى المقتضب ٤٤/١ : « وقولك : زيد أفضل من عمرو ، إنما جعلت غاية تفضيله عمرًا ، فإذا عرفت فضلَ عمرٍو ، علمت أنه فوقه » ا هـ .
وفى كتاب سيبويه ٣٠٧/٢ بولاق : « وكذلك هو أفضل من زيد ، إنما أراد أَنْ يُفَضِّله على بعضٍ ولا يَعُمّ وجعل « زيدًا » الموضع الذى ارتفع منه ، أو سَفَل منه فى قولك : شرٌّ من زيدٍ » ا هـ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك [باب حروف الجرّ] ١٣٤/٣ : ١٣٥ .

واعترضه فى المغنى بأنها لو كانت للمجاوزة لصحَّ فى موضعها « عن »[١] ودُفِع[٢] بأن صحة وقوع المرادف موقع / مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع ، [٢٥٦/ب] وهٰهنا منع مانع وهو الاستعمال ؛ فإنّ اسمَ التفضيل لا يصاحب من حروف الجرّ إلا « مِنْ » خاصّة .

(**وَقَدْ تُحْذَفُ** « **مِنْ** ») مع مجرورها للعلم بهما (**نَحْوُ** : ﴿ **وَالْأَخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ** ﴾)[٣] أى : من الحياة الدنيا (**وَقَدْ جَاءَ الْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ فى** ﴿ **أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نفَرًا** ﴾[٤] أَىْ : مِنْكَ) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيرًا اوْ لَفْظًا بِـ «مِنْ» إنْ جُرِّدَا[٥]

(**وَأَكْثَرُ مَا تُحْذَفُ** « **مِنْ** ») مع المفضول (**إِذَا كَانَ** « **أَفْعَلُ** » **خَبَرًا**) فى الحال أو فى الأصل فيشمل خبر المبتدإ ، وخبرَ « كان » ، و « إنَّ » ، وثانى مفعولى « ظنَّ » ، وثالثَ مفاعيل « أَعْلَمَ » ، نحو : « زيدٌ أَفْضَلُ » . و« كان زيدٌ أَفْضَلَ » و « إنَّ زيدًا أَفْضَلُ » و « ظننتُ زيدًا أَفْضَلَ » و « أعلمتُ عمرًا زيدًا أَفْضَلَ » . (**وَيَقِلُّ**) الحذفُ (**إِذَا كَانَ**) « أفعلُ » (**حَالًا** ، **كقوله** :

٣٣٨ــ دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالْبَدْرِ أَجْمَلَا فَظَلَّ فُؤَادِى فِى هَوَاكِ مُضَلَّلَا[٦]

---

(١) المغنى [معانى مِنْ الجارة] ٣٢١/١ .

(٢) من هنا إلى آخر هذا الدفع ، كلامُ الشمنى فى حاشيته على المغنى ٢/ ٨٩ بنصِّه .

(٣) من الآية [١٧] من سورة « الأعلى » .

(٤) من الآية [٣٤] من سورة « الكهف » .

(٥) « وأفعل التفضيل » أفعلَ : مفعول لمحذوف يفسره ما بعده ، والتفضيل : مضاف إليه ، « أبدًا » ظرف منصوب « تقديرًا أو لفظًا » مصدران حالان من المجرور بعدهما ، « بمن » جار ومجرور متعلق بصِلْ « إن جُرِّدا » شرط وفعله ، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل ، والألف فى « جُرِّدَا » للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

(٦) هذا البيت من الطويل لا يعرف قائله ، وورد فى شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣ ، وابن عقيل فى المساعد ١٧٢/٢ ، وفى شرح الألفية ١٦٦/٢ ، والعينى ٥٠/٤ ، والأشمونى ٤٦/٣ .

فـ « أجمل » حال من تاء المخاطبة فى « دنوتِ » و « كالبدر » مفعولٌ ثانٍ لـ « خلناك » (**أَىْ : دَنَوْتِ أَجْمَلَ مِنَ الْبَدْرِ**) وقد خلناكِ مثلَه ـ قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل[1] (**أَوْ**) إذا كان « أَفْعَل » (**صِفَةً ، كَقَوْلِهِ**) وهو أحيحة بن الجُلاح :

٣٨٩ (تَرَوَّحِى أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِى)
غَدًا بِجَنْبَىْ بَارِدٍ ظَلِيلِ[2]

فـ « أَجْدَرَ » صفةٌ لمحذوف هو وعامله المعطوف على « تَرَوَّحِى » (**أَىْ : تَرَوَّحِى وَائْتِى مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِه بِأَنْ تَقِيلِى فِيهِ**) غدًا ـ قاله ابنُ مالك فى شرح الكافية[3] ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الخطابَ لناقته ، وهو من الترَوُّح بمعنى الرواح وقت العَشِىّ ، و « أجدر » ـ بالجيم ـ أى : أحَقّ ، و « تَقِيلى » من القيلولة ، وهو النوم وقت الظهيرة .

---

(١) ٥٧/٣ .

(٢) بيتان من مشطور الرجز لأحيحة بن الجلاح فى العينى ٣٦/٤ ، وبلا نسبة فى الإيضاح ٢٠٩ وشرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ [الأول فقط] وشرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٣ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٣٤٣/١ ، والأشمونىّ ٤٦/٣ .
وموضع الاستشهاد به فى الإيضاح يخالف موضع الاستشهاد هنا ، فقد استشهد به فى الإيضاح على أن الظرف قد يُتسع فيه فينصب نصب المفعول به لأن مراده هنا : بأن تقيلى فيه ، فحذف « فى » وأوصل الفعل إلى الضمير فقيل : تقيليه ، ثم ، حذف الهاء فى الصفة تشبيها بالصلة .
وفى الأمالى الشجرية ٣٤٣/١ : ٣٤٤ ذكر أنّ فى البيت الأول خمسة حذوف ، فالأصل : إيتى مكانا أجدر بأن تقيلى فيه فذف الفعل ، وحذف المفعول الموصوف الذى هو « مكانا » وحذف « الباء » التى يتعدى بها أجدر ، وحذف الجارّ من « فيه » فصار تقيليه ، فحذف العائد إلى الموصوف » ا هـ ويلاحظ أنه لم يقدر « من غيره » .

(٣) ١١٣٠/٢ ، وقاله أيضا فى شرح التسهيل ٥٧/٣ .

وقال العينى : إن الخطاب للفسيل ، وهو صغار النخل ، من تَرَوَّح النَّبْتُ إذا طال ، وأنه كنّى بالقيلولة عن نُمُوِّها وزَهوها ، وادَّعَى أن السوابق واللواحق تشهد بذلك[(١)] .

و « جَنْبَىْ » تثنية جنب ، مضاف إلى باردٍ وظليل ، وهما وصفان لموصوفين محذوفين ، والأصل : بجنبى ماء بارد ومكان ظليل ، وحذف العاطف .

(**وَيَجِبُ تَقْدِيمُ « مِنْ » وَمَجْرُورِهَا عَلَيْه**) أى : على « أَفْعَل » (**إِنْ كَانَ الْمَجْرُورُ**) بـ « مِنْ » (**اسْتِفْهَامًا**) ؛ لأن الاستفهامَ له صدرُ الكلام (**نَحْو** : « **أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ** » ؟) والأصل : أنت أفضلُ مِمَّنْ ؟ ، فقدم « مِمَّنْ » على عامله وهو « أفضل » — وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ « مِنْ » مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا[(٢)]

---

(١) والحق مع ما قاله العينى ، ولو وقف الشراح على أول هذا الرجز الذى ينادى نداء صارخا بأنه خطاب للنخل لأدركوا وجه الصواب ، ولنقف على كلام العينى ، يقول فى شرح الشواهد المطبوع على هامش الجزانة ٣/٤ « قوله « تروحى » أمر من : تروَّح يتروَّح ، يقال : تروح النبت إذا طال ، والمعنى : طولى يا فسيل ، والخطاب للفسيل فى قوله : * تأبرى يا خيرة الفسيل * وقد جعل كثير ممن يتعانى بتفسير الأبيات — حتى الأفاضل منهم — الخطابَ فى قوله : تروحى للناقة ، وقالوا : معناه : اصبرى على السيرفى وقت الرواح ، وهو وقت العشىّ ، وهو من زوال الشمس إلى الليل ، والذى حملهم على ذلك ؛ عدم وقوفهم على ما قبل البيت ، وغرهم لفظ تروحى حتى جعلوا الخطاب للناقة » ا هـ .

(٢) « بِتِلْوِ » أى : بتَالِى — « فلهما » يعنى : « من » ومجرورها الذى هو أداة استفهام .
« بتلو » متعلق بمستفهما « مِنْ » مضاف إليه قصد لفظه ، « مستفهما » خبر تكن الواقع فعلا للشرط « فلهما » الفاء لربط الجواب بالشرط « لهما » متعلق بقوله « مُقَدِّما » الآتى « كُنْ » فعل أمر ناقص ، واسمه مستتر فيه « أبدًا » منصوب على الظرفية متعلق بقوله « مقدِّما » الآتى الواقع خبر كن ، والجملة من كن واسمها وخبرها جواب الشرط أى : فكن مقدِّما لهما أبدا .

وتمثيل الموضح أحسنُ من تمثيل الناظم بقوله :

كَمِثْلِ « مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ »[(١)]... ....

لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبىّ ؛ لأنّ المبتدأ أجنبىٌّ من الخبر ، بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح .

وسيأتى أنه لا يُفصل بين « أَفْعَلَ » و « مِنْ » بالمبتدإ ؛ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخيرُ ماله صدر الكلام عن صدريَّته ؛ لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط ، / لا مطلقًا[(٢)] . [٢٥٧/أ]

(**أَوْ**) كان المجرور بـ « مِنْ » (**مُضَافًا إِلَى الِاسْتِفْهَامِ** ، **نَحْو** : « **أَنْتَ مِنْ غُلَامِ مَنْ أَفْضَلُ** » ؟) والأصل : أنت أفضل مِنْ غلام مَنْ ؟ ، فقدمت « مِنْ » ومجرورها على « أَفْضَل » ؛ لأن ما أُضيف إلى ماله الصدر يستحق التصدير[(٣)] .

وما أحسن قول الأمين[(٤)] المحلّى[(٥)] فى « المفتاح » :

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا

(**وَقَدْ تَتَقَدَّمُ**) « مِنْ » ومجرورها على « أفعل » (**فِى غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ**) وهو الإخبار (**كَقَوْلِهِ**) وهو جرير :

---

(١) « كمثل » الكاف زائدة ، مثل : خبر لمبتدإ محذوف ، التقدير : وذلك مثل « مِمَّنْ » متعلق بخير الواقع خبرًا لـ « أنت » .

(٢) علّق يس فى حاشيته على التصريح ١٠٣/٢ بقوله : « الحصرُ ممنوع ؛ لأنه يمتنع أن يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان جملته ، كما امتنع تقديم خبر « ما » النافية عليها » .

(٣) فى خ ٢ « التقديم » .

(٤) حُرِّفت فى خ ٣ إلى « الأمير » .

(٥) وهو محمد بن علىّ بن موسى أبو بكر الأنصارىّ أمين الدين المحلّى [سبق فى الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٦٧٠] .

٣٩٠ ــ إذا سايرتْ أسماءُ يومًا ظعينةً (فأسماءُ من تلك الظعينةِ أملحُ)[١]

والأصل : فأسماء أملح من تلك الظعينة ، فقدم « مِنْ » ومجرورها على « أملح » (وهُوَ ضَرُورةٌ) عند الجمهور ، ونادرٌ عند الناظم حيث قال : .

.... وَلَدى إخْبارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا[٢]

وذلك لأنّ « أَفْعَل » عاملٌ غير متصرف فى نفسه ؛ فلم يكن له أنْ يُتصَرَّفَ فى معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة .

(**الْحالَةُ الثَّانِيَةُ : أَنْ يَكُونَ**) « أَفْعَلُ » مقرونًا (بِـ « **أَلْ** » **فَيَجِبُ لَهُ حُكْمَانِ** :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِمَوْصُوفِهِ) فى التذكير ، والتأنيث ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ــ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ[٣]........... ....

---

(١) هذا البيت من الطويل لجرير بن عطية فى ديوانه ص ٨٣٥ ، والعينى ٥٢/٤ ، وورد بلا نسبة فى ابن عقيل ١٧٤/٢ ، والأشمونى ٥٢/٣ .

« سايرت » سارت مع الظعائن ، « ظعينة » المرأة مطلقا ، وأصلها المرأة إذا كانت فى الهودج على نية السفر .

ويروى : « ظعائنا » يريد أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حُسْنُها وتفوقها فى الملاحة عمَّن تسايرهن .

(٢) يعنى : أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبرًا أى : غير استفهام ، لزم تأخيره عن « أَفْعَل » وقد يتقدم عليه بقلة . وقد استشهد ابنُ مالك على هذا التقديم النادر فى شرح الكافية ١١٣٣/٢ بقول الفرزدق :

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحلِ ، بَلْ مَازَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

(٣) أى أن « أفعل » التفضيل إذا دخلت عليه « أل » لزمت مطابقته لموصوفه .

« تِلْوُ » أى تالى ــ مبتدأ ، « أل » مضاف إليه قصد لفظه « طبقٌ » خبر .

(**نحو : « زَيْدٌ الأَفْضَلُ » وَ « هِنْدٌ الفُضْلَى » وَ « الزَّيْدَانِ الأَفْضَلَانِ »**) وَ « الهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ » (**وَ « الزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ »**) أو « الأفاضل » (**وَ « الهِنْدَاتُ الفُضْلَيَاتُ » أَوِ « الفُضَّلُ »**) ـ بضم الفاء ، وفتح الضاد المخففة ـ كالكُبَر .

فيطابق موصُوفَه لزوما ؛ لأنه نقص شَبَهُه بـ « أَفْعَلَ » المتعجب به ؛ لاقترانه بـ « أَلْ » ومع ذلك لابدَّ من ملاحظة السماع ، قال أبو سعد[1] على بن مسعود[2] فى كتابه المستوفى ما ملخصه : ولا يُستغنَى فى الجمع والتأنيث عن السماع ، فإن « الأشرف » و « الأظرف » لم يقل فيهما : الأشارف ، والشُّرْفَى ، والأظارف ، والظُّرْفَى ، كما قيل ذلك فى « الأفضل » و « الأطول » وكذلك « الأكرم » و « الأمجد » فقيل فيهما : الأكارم ، والأماجد ، ولم يسمع فيهما : الكُرْمَى ، والمُجْدَى ـ انتهى[3] .

(وَ) الحكمُ (**الثَّانِى أَلَّا يُؤْتَى مَعَهُ بِـ « مِنْ »**) لأنّ « مِنْ » و « أَلْ » : يتعاقبان ، فلا يجتمعان كـ « أَلْ » والإضافة (**فَأَمَّا قَوْلُ**) مَيمون (**الأَعْشَى**) :

٣٩١ ـ وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى) وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[4]

---

(١) فى خ ٣ ، ٤ « أبو سعيد » تحريف .

(٢) هو على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُخان القاضى كمال الدين أبو سعد ، صاحب المستوفى فى النحو أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وسماه هكذا ابن مكتوم فى تذكرته [قاله السيوطي فى البغية ٢٠٦/٢] .

(٣) وهذا النصّ المنقول باختصار من المستوفى منقول بأوسع منه فى ارتشارف الضرب ٢٢٠/٣ .

(٤) هذا البيت من السريع للأعشى فى ديوانه ١٤٣ ، ونوادر أبى زيد ٢٥ ، والخصائص ١٨٥/١ ، وابن يعيش ١٠٠/٦ ، ١٠٣ ، وارتشاف الضَّرَب ٢٢١/٣ [الصدر فقط] ، والمغنى ٧٥٢/٢ ، والعينى ٣٨/٤ ، والخزانة ٤٨٩/٣ ـ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٣ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٦٨/٢ ، وشرح ابن عقيل على التسهيل ١٧٤/٢ ، والأشمونى ٤٧/٣ .

(**فَخُرِّجَ**) جمعُه بين « أَلْ » و « مِنْ » (**عَلَى زِيَادَةِ « أَلْ »**) فى « الأكثر » (**أَوْ عَلَى أَنَّهَا**) أى : « مِنْ » ليست متعلقة بـ « الأكثر »[1] المُعَرَّف بـ « أل » وإنما هى (**مُتَعَلِّقَةٌ بِـ « أَكْثَرَ »[2] نَكِرَةٍ**) حال كونه (**مَحْذُوفًا ، مُبْدَلًا مِنَ « الْأَكْثَرِ » الْمَذْكُورِ**) بدل نكرة من معرفة ، والأصل : بالأكثر[3] أكثر منهم .

أو على أنّ « مِنْ » بمعنى « فى » أى : فيهم ، أو لبيان الجنس ، أى : من بينهم[4] ، أو متعلقة بـ « ليس » ؛ لما فيه من رائحة قولك : انتفى .

واغتفر الفصل بين « أَفْعَل » وتمييزه للضرورة[5] .

و « حَصًى » تمييز ، أى : عددًا ، و « الكاثر » بمعنى : الكثير .

(**الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ : أَنْ يَكُونَ « أَفْعَلُ » مُضَافًا ، فَإِنْ كَانَتْ إِضَافَتُهُ إِلَى نَكِرَةٍ ، لَزِمَهُ أَمْرَانِ : التَّذْكِيرُ ، وَالتَّوْحِيدُ ، كَمَا يَلْزَمَانِ الْمُجَرَّدَ**) من « أَلْ » / [٢٥٧/ب] والإضافة ؛ (**لِاسْتِوَائِهِمَا[6] فِى التَّنْكِيرِ**) ؛ ولكونهما على معنى « مِنْ » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ ، أَوْ جُرِّدَا   أُلْزِمَ تَذْكِيرًا ، وَأَنْ يُوَحَّدَا[7]

---

(١) حرِّفت فى خ ٤ إلى « بالأكبر » .

(٢) حرفت فى خ ٤ إلى « بأكبر » .

(٣) حرفت فى خ ٤ إلى « بالأكبر » .

(٤) فحذف المضاف وهو « بين » وأقام المضاف إليه مقامه .

(٥) ينظر مغنى اللبيب ٥٧٢/٢ وفيه بسط وتفصيل .

(٦) فى خ ٢ « لاشتراكهما » .

(٧) يعنى : إذا أضيف « أفعل » التفضيل لنكرة ، أو جُرِّد من « أل » والإضافة ، يلزم الإفراد والتذكير .

« يُضَفْ » مجزوم بـ « إن » ، « أو جُرِّدا » معطوف على يُضَف « أُلزِم تذكيرا » نائب فاعل ألزم يعود إلى أفعل التفضيل وهو المفعول الأول ، « تذكيرا » هو المفعول الثانى ، =

(**وَيَلْزَمُ فى الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَنْ يُطَابِقَ**) الموصوف (**نَحْو**) : « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ » وَ (« **الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ** » وَ « **الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ** » وَ « **هِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ** ») و « الهِنْدَانِ أفضلُ امرأتَيْنِ » و « الهندات أفضلُ نِسَاءٍ » إذا قُصِدَ ثُبُوتُ المزيَّة للأول على جنس المضاف إليه ، واحدًا واحدًا ، أو اثنين اثنين ، أو جماعةً جماعة .

والمعنى : زيدٌ أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلُوا رجلا رجلا ، والزيدان أفضل من جميع الرجال إذا فُضّلوا رجلين رجلين ، والزيدون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا ، وهند أفضل من جميع النساء إذا فُضّلْنَ امرأة امرأة ، والهندان أفضل من جميع النساء إذا فُضّلن امرأتين امرأتين ، والهندات أفضل من جميع النساء إذا فُضّلْن نِساءً نِساءً[(١)] .

فإن قلت : النكرة فى سياق الإثبات لا تعمّ فمن أين جاء العموم ؟ .

قلت : أجيب عنه بأنّ العمومَ فيه باعتبار أصله ، إذ أصل « زيدٌ أفضلُ رجلٍ » : زيد أفضل الناس إذا عُدُّو رجلا رجلا ، وكذا الباقى ؛ ولذلك صَحَّت الإضافةُ ، لأنَّ « أَفْعَلَ » لا يضاف إلا لما هو بعضه .

(**وَ أَمَّا**) قولُه تعالى : (﴿ **وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ** ﴾)[(٢)] ـ بالإفراد ،

= والجملة فى محل جزم جواب الشرط « وأن يُوَحّدَا » المصدر المنسبك من « أن » والفعل معطوف على « تذكيرا » أى : ألزم تذكيرًا وتوحيدًا ، وعبَّر بذلك عن عدم المطابقة .

(١) فى شرح التسهيل ٦٢/٣ يقول ابن مالك : « إذا قيل : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدات أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، فمعناه : زيد أفضل من كل واحد قيس فضله بفضله ، والزيدان أفضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما ، والزيدون أفضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم ، فحذفت « من كلّ » وأضيف « أفعل » إلى ما كان مضافا إليه ، والكلام فى أفضل امرأة ، وأفضل امرأتين ، وأفضل نسوةٍ ، كالكلام فى أفضل رجل ، وأفضل رجلين ، وأفضل رجال » ا هـ .

(٢) من الآية [٤١] من سورة « البقرة » .

ومُقتضى القاعدة « كَافِرِينَ » بالجمع ؛ ليطابق الواو فى « تكونوا » — (فَـ) الجواب ما قاله المبّرد ، أنه على حذف الموصوف ، وَ (**التَّقْدِيُر** : **أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ**) به .

وقال الفراءُ : إنما توحَّد ؛ لأنه فى معنى الفعل ؛ أى : أَوَّل مَنْ كفر ، ولو أريد به الاسم ، لم يجز إلا الجمع [(١)].

وقال محمد بن مسعود الزكى[(٢)] فى كتاب البديع : النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادُها ، نحو : « أنت أفضلُ رجلٍ » و « أنتما أفضل رجلٍ » و « أنتم أفضل رجلٍ » ومنه ﴿ **وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ** ﴾[(٣)] وذلك هو القياس ؛ لأن النكرة تمييز له ، وقد خفضت بالإضافة فأشبه « مائة رجلٍ » وقد أجازوا قياسًا لا سماعًا أن يُثنى وأن يُجمع ، نحو : « أنتما أفضل رجلين » و « أنتم أفضل رجال » انتهى[(٤)] .

---

(١) فى معانى القرآن للفراء ٣٢/١ : ٣٣ : قال بعد ذكر الآية الكريمة : « فوحَّد الكافرَ وقبلَه جمع وذلك من كلام العرب فصيحٌ جيدٌ فى الاسم إذا كان مشتقا من فِعْل ، مثل الفاعل والمفعول ، يراد به : ولا تكونوا أول مَنْ يكفر ، فتحذف « مَنْ » ويقوم الفعل مقامها فيؤدى الفعل عن مثل ما أدت « مَنْ » عنه من التأنيث والجمع وهو فى اللفظ توحيد ... » ا هـ .

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل ٦٢/٣ — وهو يتحدث عن « أفعل » المضاف لنكرة — «ولابد من كون المضاف إليه مطابقا لما قبل المضاف ، ما لم يكن المضاف إليه مشتقًّا ، فيجوز إفراده مع جمعيَّة ما قبل المضاف كقوله تعالى : ﴿ **وَلَاتَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ** ﴾ وقد تضمَّن الإفراد والمطابقة ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

وإذا هُمُ طَعِمُوا فأَوَّلُ طَاعِمٍ ... وإذا هُمُ جاعُوا فشَرُّ جِيَاعِ

وإنما جاز الوجهان مع المشتق ؛ لأنه وأفعل مقدران بـ « مَنْ » والفعل ، وَ « مَنْ » الْمَعْنِىّ بها جمع ، يجوز فى ضميرها إفراد اللفظ والجمع باعتبار المعنى » ا هـ .

(٢) يتكرر ذكره فى كتاب المغنى لابن هشام ، وكتاب ارتشاف الضرب لأبى حيان .

(٣) من الآية [٤١] من سورة البقرة .

(٤) ينظر هذا النص فى ارتشاف الضرب ٢٢١/٣ : ٢٢٢ .

والمشهورُ ما عليه الجماعةُ من وجوب المطابقة فى الإضافة إلى النكرة .

(**وَإِنْ كَانَتِ الْإِضَافَةُ إِلَى مَعْرِفَةٍ**) فهو ثلاثة أقسام : قسم يُقصد زيادتُه على ما أضيف إليه ، وقسم يُقصد به زيادة مطلقة[١] ، وقسم يُؤَوَّل بما لا تفضيلَ فيه .

(**فَإِنْ أُوِّلَ** « **أَفْعَل** » **بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ**) أو قُصِدَ به زيادةٌ مطلقة (**وَجَبَتِ الْمُطَابَقَةُ**) للموصوف به ، تشبيها بالمعرف بـ « أل » فى الإخلاء عن لفظ « مِنْ »[٢] ومعناها ، وقد يتواردان على مثال واحد (**كَقَوْلِهِمْ** : « **النَّاقِصُ وَالْأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِى مَرْوَانَ** ») فيحتمل « أعدلا » أن يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيه ([٢٥٨/١] / **أَىْ** : **عَادِلَاهُمْ**) ؛ لأنهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل ، ويحتمل أن يُراد به زيادةٌ مطلقة[١] . و « الناقص » هو اليزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، لُقِّب بذلك ؛ لأنه نقص أرزاق الجند ، و « الأشجُّ » ـــ بالشين المعجمة ، والجيم ـــ هو عُمَر بن عبد العزيز ـــ رضى الله عنه ـــ لُقِّب بذلك ؛ لأنَّ بجبينه أثَر شجَّةٍ من دابّة ضربته .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) أى : زيادة ، لا على المضاف إليه وحده بل ، عليه وعلى كل ما سواه .

(٢) ومنه : « محمدٌ ﷺ أفضلُ قريش » أى : أفضل الناس من بين قريش . وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة « أفعل » فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوىِّ فيه معنى « مِنْ » فإنه لا يكون إلا بعضَ ما أضيف إليه فلذلك يجوز : « يوسف أحسن إخوته » إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قُصِد حسنهم ؛ لأن « أفعل » على هذين الوجهين ليس على معنى « من » فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه ، ويمتنع هذا المثال إن قُصِدَ : أحسن منهم ؛ لكون المنوى فيه معنى « مِنْ » يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه و « أفعل » هنا ليس بعض ما أضيف إليه ، وإلَّا لزم إضافة الشىء إلى نفسه فى « إخوته » فلو قيل : « يوسف أحسن الإخوة » صحّ لتحقق الشرط ؛ لأن يوسف أحد الإخوة [حاشية الصبان على الأشمونى ٤٩/٣ : ٥٠] .

.... لَمْ تَنوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ[(١)]

(وَإِنْ كَانَ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ إِفَادَةِ الْمُفَاضَلَةِ) على ما أضيف إليه (**جَازَتِ الْمُطَابَقَةُ**) لشبهه بالمعرف بـ « أَلْ » (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى**) : ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ (أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾)[(٢)] فـ « أَكَابِر » مفعول أول لِـ « جعلنا » و « فى كلّ قريةٍ » فى موضع المفعول الثانى ، و « مُجرِميها » مضاف إليه أكابر ، ولو لم يطابق لقيل : « أكبر مجرميها » وفى بعض النسخ (﴿ **هُمْ أَرَاذِلُنَا** ﴾)[(٣)] ولو لم يطابق لقيل : « أَرْذَلُنَا » .

(وَ) جاز (**تَرْكُهَا**) أى : ترك المطابقة لشبهه بالمجرّد ؛ لنيَّة معنى « مِنْ » (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** ﴿ **وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ** ﴾)[(٤)] فـ « أَحْرَصَ » مفعولٌ ثانٍ لِ « تَجِدَ » ، ولو طابق لقيل : « أَحْرَصِى » ـــ بالياء (**وَهَذَا**) الوجه ـــ وهو ترك المطابقة ـــ (**هُوَ الْغَالِبُ**) فى الاستعمال[(٥)] ، (**وَابْنُ السَّرَّاج**

---

(١) أى : وإن لم تنو بـ « أفعل » معنى « مِنْ » بأن لم تنو به المفاضلة أصلا ، أو تنويها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه ، فهو طبقُ ما به قُرن ، من مبتدإ أو موصوف . والمطابقة على سبيل الوجوب .
« وإن لم تنو » شرط ، وحذف معمول تنو ، والتقدير : وإن لم تنوِ معنى « مِنْ » ، « فهو » الفاء للربط ، و « هو » مبتدأ ، « طبقُ » خبر ، « ما » اسم موصول مضاف إليه « به » متعلق بقرن الواقع صلة لـ « ما » .

(٢) من الآية [١٢٣] من سورة « الأنعام » .

(٣) من الآية [٢٧] من سورة « هود » .

(٤) من الآية [٩٦] من سورة « البقرة » .

(٥) قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٥٩/٣ « والدليل على أن مع قصد معنى « مِنْ » تجوز المطابقةُ وعدمُها ، اجتماعهما فى قول النبىّ ـــ ﷺ ـــ (أَلَا أخبرُكم بأحبِّكم إلَىَّ وأقربِكم منّى مجالسَ يوم القيامة أحاسنِكم أخلاقًا الموطئُون أكنافًا ، الذينَ يألفون ويؤلفون » .
فأفرد « أحبّ » و « أقرب » وجمع « أحسن » ومعنى « مِنْ » مرادٌ فى الثلاثة » .

يُوجِبُهُ)[١] ويجعل « أفْعَلَ » فيه كالمجرد ، ويلتزم فيه الإفراد والتذكير .

ويردُّهُ ﴿ **أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾ (**فَإِنْ قَدَّرَ**[٢] « **أَكَابِرَ** » **مَفْعُولًا ثَانِيًا**) لِـ « جعلنا » (**وَ** « **مُجْرِمِيهَا** » **مَفْعُولًا أَوَّلَ**) كما قال ابنُ عطيّة[٣] (**فَيَلْزَمُهُ الْمُطَابَقَةَ فِى الْمُجَرَّدِ**) من « أل » والإضافة[٤] كما قال أبو حيان[٥] .

وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله : .

.... وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ[٦]

هذا إذا نويتَ معنى « مِنْ » ، وذكر صاحب الأمثال السائرة[٧] أن « أفعل » يأتى فى اللغة لنفى المعنى عن الشيئين ، نحو قوله تعالى : ﴿ **أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ**

---

(١) ينظر رأى ابن السراج وتعليله لهذا الحكم فى كتابه الأصول ٦/٢ : ٧ ، ونسب إليه أيضا فى شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٢٤/٣ .

(٢) يعنى : ابن السراج ، دفعا لما يقال : كيف يوجب عدم المطابقة ، وقد وَرَدَتْ فى ﴿ **أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا** ﴾) ؟ .

(٣) هو : عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطى صاحب التفسير ، الإمامُ أبو محمد الحافظ القاضى ، كان فقيها جليلا ، عارفا بالأحكام والحديث والتفسير ، نحويّا لغويّا أديبا ، شاعرا ضابطا سُنيا ، فاضلا من بيت علم وجلالة ، له فى التفسير : المحرر الوجيز وهو أعظم شاهد له بإمامته فى العربية توفى سنة إحدى وأربعين وخمسمائة من الهجرة [بغية الوعاة ٧٣/٢] .

(٤) أى : وهو ممتنع كما مرّ .

(٥) فى البحر المحيط ٢١٥/٤ .

(٦) « ما » مبتدأ ، خبره « ذو وجهين » وهى موصولة ، وصلتها « أضيف » و « لمعرفة » متعلق بأضيف .

(٧) وهو أبو الفتح نصر الله محمد بن محمد الملقب ضياء الدين ، توفى سنة ٦٣٧ وهو صاحب : المثل السائر بين الكاتب والشاعر ، ترجمته فى ابن خلكان (١٥٨/٢ : ١٦١) . وأشير إليه فى إنباه الرواة ٢٦٠/٣ عند ترجمة أخيه المبارك بن محمد أبو السعادات .

تُبَّعٍ ﴾(١) أى : لا خير فى الفريقين ــ انتهى .

(« مَسْأَلَة ») : تتعلق بأفعل التفضيل حروفُ الجرّ على نحو تعلقها بأفعل التعجب(٢) ، وأما الخفض به فيجوز إن كان المخفوضُ كُلًّا ، و « أَفْعَل » بعضَه(٣) ، وعكسه(٤) .

فأما النصب به فيمتنع منه المفعول به(٥) ، ومعه ، والمطلق(٦) ، مطلقًا ،

---

(١) من الآية [٣٧] من سورة « الدُّخان » .

(٢) فيقال : زيدٌ أرغبُ فى الخير من عمرو ، وعمرو أجمعُ للمال من زيدٍ ، ومحمد أَرْأَفُ بنا من غيره ــ وكذا ما أشبهه .

(٣) وذلك إذا أضيف « أفعل » إلى معرفة نحو : أفضل القوم .

(٤) وذلك إذا أضيف « أفعل » إلى نكرة نحو : محمد أفضل رجل .

(٥) ادّعى ابنُ هشام فى باب المفعول فيه الإجماع على ذلك فقال فى قوله تعالى : ﴿ اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ : « وناصب » « حيث » يعلم محذوفا ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا » ا هـ وعلق الشيخ خالد على ذلك بكلام طويل [ينظر الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٥٠٩ : ٥١٠] .

وقد نبّه ابنُ مالك فى شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٣ : ١١٤٤ على تعدية « أفعل التفضيل بحروف الجرّ فقال : « وجملة القول فى ذلك : أن « أفعل » التفضيل إن كان من مُتعدّ بنفسه دالٍّ على حُبٍّ ، أو بُغْضٍ عُدِّىَ باللام إلى ما هو مفعول به فى المعنى وبـ « إلى » إلى ما هو فاعل فى المعنى ، كقولك : « المؤمنُ أحبُّ لله من نفسه » ، « وهو أحَبُّ إلى اللهِ من غيره » .

وإن كان من مُتعدٍّ بنفسه دالٍّ على عِلمٍ ، عُدِّىَ بالباء نحو : « زيدٌ أعرفُ بى ، وأنا أَدْرَى به » .

وإن كان من متعدٍّ بنفسه غير ما تقدَّم عُدِّىَ باللام نحو : « هو أطلبُ للثأرِ وأنفع للجار » .

وإن كان من متعدّ بحرف جرّ ، عُدّىَ به لا بغيره نحو « هو أزهدُ فى الدنيا ، وأسرعُ إلى الخير ، وأبعدُ من الإثم ، وأحرصُ على الحمد ، وأجدرُ بالحلم ، وأصدُّ عن الخنا » ا هـ .

(٦) فأما قوله :

أما الملوكُ فأنتَ اليومَ ألأمُهُم ... لؤمًا ، وأبيضهم سربال طبَّاخِ

فـ « لؤما » منصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور ، كما إذا وقع بعده المفعول به .

والتمييز إن لم يكن فاعلا معنًى(١) ، إلا إن كان « أفعل » مضافا إلى غيره(٢) ، ويجوز الباقي(٣) .

وأما الرفع به ، فإنه (**يَرْفَعُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِى كُلِّ لُغَةٍ ، نَحْو** : « **زَيْدٌ أَفْضَلُ** ») ففى « أفضل » ضميرٌ مستترٌ مرفوع على الفاعلية ، يعود إلى « زيد » (**وَ**) يرفع (**الضَّمِيرَ الْمُنْفَصِلَ ، وَالِاسْمَ الظَّاهِرَ فِى لُغَةٍ قَلِيلَةٍ**) حكاها سيبويه(٤) وأشار إليها الناظم بقوله :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ(٥)........ ....

---

(١) يعنى أن « أفعل » التفضيل لا ينصب التمييز إن لم يكن فاعلا فى المعنى ، فإن كان التمييز فاعلًا فى المعنى جاز نصبُ التمييز بأفعل نحو « زيدٌ أكثر مالًا » فهو على معنى : زيد كَثُرَ مالُه .

(٢) فعندئذ يجوز لـ « أفعل » أن ينصب التمييز نحو « هو أكرم الناسِ رجلًا ، حتى لا يضاف « أفعل » مرتين لو لم ينصب التمييز وجرّ بالإضافة وذلك ممتنع [وقد مرّ ذلك مفصلا فى باب التمييز فليُرجع إليه فى الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٧٠١ : ٧٠٢] .

(٣) أى : ويجوز نصبه للباقي .

(٤) قال سيبويه فى كتابه ٢٣٣/١ ـــ بولاق : « وتقول : مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه ، فكذلك هذا وما أشبهه ، ومن أَجْرَى هذا على الأول ؛ فإنه ينبغى له أن ينصبه فى المعرفة ، فيقول : مررتُ برجلٍ خيرًا منه أبوه ، وهى لغة رديئة » اهـ .

(٥) علّل ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٦٥ لعدم رفع اسمِ التفضيل الاسمَ الظاهر والضمير البارز باطّراد بقوله :
« لأفعل التفضيل شبه بأفعل المتعجب به ، أوجب له القصور عن الصفة المشبهة فى اللفظ وفى العمل ، أما فى اللفظ فلزومه فى حال التنكير لفظا واحدًا ، وأما فى العمل فلكونه لا يرفع فاعلا ظاهرًا إلا على لغة ضعيفة حكاها سيبويه ، فقال على تلك اللغة : مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه » اهـ .
ثم أوضح ابنُ مالك بعد ذلك أنه إذا جُبِرَ هذا النقص فى أفعل التفضيل بأن تهيأ له أسلوب معين يُسَوغ حلول فعل بمعناه فى محله ـــ كما فى مسألة الكحل ـــ عند ذلك يطرد عند الجميع أن يرفع « أفعل » التفضيل الاسمَ الظاهر . [شرح التسهيل ٦٥/٣] .

(كـ « مَرَرْتُ بِرجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوه ، أَوْ) « أَفْضَلَ منه (أَنْتَ ») بخفض « أفْضَلَ » بالفتحة على أنه صفة لـ « رجل » ، وبرفع « الأب » أو « أنت » على الفاعلية بـ « أفضل » على معنى فاقه فى الفضل أبوه ، أو أنت .

وأكثر العرب يوجب رفع « أفضل » فى ذلك على أنه خبرٌ مقدم و « أبوه » أو « أنت » مبتدأ مؤخّر ، وفاعل « أفضل » ضمير مستتر فيه عائد على المبتدإ ، والجملة من المبتدإ والخبر فى موضع خفض نعت لـ « رجل » ، ورابطها الضمير المجرور / بـ « مِنْ » .

[٢٥٨/ب]

(وَيَطَّرِدُ ذَلِكَ) الرفعُ للظاهر (إِذَا حَلَّ) « أَفْعَل » التفضيل (مَحَلَّ الْفِعْلِ) مع موافقة المعنى ، والفعلُ يرفع الظاهر ، فكذلك ما حلّ محلَّه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

.... وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا(١)

(وَذَلِكَ إِذَا) كان « أفعلُ » صفةً لاسم جنس و (سَبَقَهُ نَفْيٌ ، وَكَانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيًّا) وهو ما ليس مُلتبسًا بضمير الموصوف به (مُفَضَّلًا) ذلك الأجنبىّ (عَلَى نَفْسهِ بِاعْتِبَارَيْنِ) مختلفين ، (نَحْوُ) قول العرب : (« مَارَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي

---

(١) يعنى : أن « أفعل » إذا صار معناه فى الكلام معنى الفعل ، وصار الفعل يصح أن يعاقبه فى موضعه من غير أن يختل المعنى ، ولا ينقص منه شيء — وهذا معنى المعاقبة ، فرفعه الظاهرَ كثير ثابت لا ضعف فيه ولا ندور ، وذلك هو الضابط عند الناظم — أما الشروط الأخرى من سبق نفى ، وكونِ فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين فمفهومةٌ من المثال الذى أورده الناظم :
كَـ « لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيق أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيق »
« ومتى » متى : اسم شرط ، وهو ظرف متعلق بفعله وهو « عاقب » — « فعلا » مفعول عاقب « فكثيرا » الفاء واقعة فى جواب الشرط « كثيرًا » حال من الضمير المستتر فى « ثبتا » وهذا الضمير يعود على « ورفعُه الظاهر » فى أول البيت والألف فى « ثبتا » للإطلاق .

عَيْنِهِ[١] **الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ** »)[٢] فـ « أَحْسَنَ » أفعل تفضيل وهو صفة لـ « رَجُلًا » وهو اسم جنس ، مسبوق بنفى ، ومرفوعه « الكحلُ »[٣] وهو أجنبىّ من الموصوف ؛ لكونه لم يتصل بضميره ، و « الكحلُ » مفضَّلٌ على نفسه باعتبارِ مَحَلَّيْنِ مختلفين ؛ فباعتبارِ كونِه فى عين زيدٍ فاضلٌ ، وباعتبارِ كونِه فى عينِ غيره مفضولٌ ، والمعنى : أنّ الكحلَ فى عين زيد أحسنُ منه فى عين غيره من الرجال ، ونظيرُه قولُ الأصوليين : الواحد بالشخص يكون له جهتان ، كالصلاة فى الدار المغصوبة .

والسببُ فى اطراد رفع أفعل التفضيل الاسمَ الظاهر فى مثل هذا المثال تهيئتُه بالقرائن التى قارنته ، لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها[٤] (**فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ** : « **مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ** ») .

فيُؤتى بالفعل وهو « يحسن » مكان أَفْعَل التفضيل وهو « أَحْسَن » ولا يتغير المعنى ــ قاله ابنُ مالك[٥] ، وناقشه أبو حيان فى ذلك[٦] .

---

(١) « فى عينه » حال من الكحل مقدم عليه ، أو ظرف لغو متعلق بأحسن . والضمير فى « عينه » عائد على رجل .

(٢) « فى عينِ زيد » حال من الضمير المجرور بمِنْ وهذا الضمير عائد على الكحل .

(٣) هذا الرفع على الفاعلية .

(٤) قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٦٧/٣ .

(٥) المصدر السابق ٦٧/٣ .

(٦) فقال فى التذييل والتكميل : « وليس معنى « أحسنَ » يَحْسُنُ ، بل معناه : يزيد حُسْنُ الكحلِ فى عينه على حُسْنِه فى عين زيدٍ ، وعلى تقديره بيحسن ، لا يفيد المعنى إلا من حيثُ إن الإيجاب يغاير النفى ، ولو جاء ذلك فى الإثبات لكان صحيح المعنى ، وتقديره : رأيتُ رجلا يحسنُ الكحلُ فى عينه كحسنه فى عين زيدٍ ، وهذا معنًى صحيحٌ لا ينكرُه عاقل » اهـ [التذييل والتكميل ٤/ ٧٦٣ رسالة دكتوراة فى جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د/ الشربينى أبو طالب] . =

(**وَالْأَصْلُ أَنْ يَقَعَ هَذَا**) الاسمُ (**الظَّاهِرُ**) المرفوعُ بأفعل التفضيل (**بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ ، أَوَّلُهُمَا لِلْمَوْصُوفِ**) بأفعل التفضيل وهو الهاء فى « عينه » (**وَثَانِيهِمَا لِلظَّاهِرِ**) وهو الهاء فى « منه » فيكون المفضول مذكورًا (**كَمَا مَثَّلْنَا**) .

وقد يُحذف الضميرُ الأولُ العائدُ إلى الموصوف للعلم به ، نحو : « ما رأيتُ رجلًا أحسنَ الكحلُ منه فى عين زيدٍ » والمقدَّر كالملفوظِ[1] ، (**وَقَدْ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ الثَّانِى**) العائدُ إلى « الكحل » فيكون المفضول مقدَّرًا (**وَتَدْخُلُ** « **مِنْ** ») الجارَّة للمفضول (**إِمَّا عَلَى الِاسْمِ الظَّاهِرِ**) وهو « الكحل » فى مثالنا (**أَوْ**) تدخل (**عَلَى مَحَلِّهِ**) أى : محلّ « الكحل » وهو « العين » (**أَوْ**) تدخل (**عَلَى ذِى الْمَحَلِّ**) وهو « زيد » ؛ (**فَتَقُولُ**) : « ما رأيتُ رجلًا أَحْسَنَ فى عينه الكحلُ (**مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ** ») بدخول « مِنْ » على الاسم الظاهر وهو « الكحل » (**أَوْ**) « ما رأيتُ رجلًا أَحْسَنَ فى عَيْنِه الكحلُ (**مِنْ عَيْنِ زَيْد** ») بدخول « مِنْ » على محلِّ الكحلِ وهو « العين (**أَوْ**) « ما رأيتُ رجلًا أحسنَ فى عينه الكحلُ (**مِنْ زَيْدٍ** ») بدخول « مِنْ » على ذى المحلّ وهو « زيد » (**فَتَحْذِفُ مُضَافًا**) إذا أدخلتَ « مِنْ » على المحلّ ، وهو « العين » (**أَوْ**

= ردّ ناظر الجيش على أبى حيان فقال : « وأقول : أما قوله : وليس معنى « أحسن » يَحْسُنُ فالمصنف لم يقل معنى « أَحْسَنَ » « يَحْسُنُ » مقتصرًا على ذلك ، بل قال : المعنى : يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كحسنه فى عينِ زيدٍ ، ولا شك أن هذا معناه يزيد حُسْنُ الكحل فى عينه على حُسنِه فى عين زيدٍ » ... فنحن نفهم من قولنا : ما رأيت رجلا يحسنُ فى عينه الكحلُ كحسنه فى عين زيد . أنّ حُسْنَ الكحلِ فى عين زيد زائد على حسنه فى عين غيره ، وإذا كان كذلك سقطت المناقشة التى ذكرها الشيخ ... » ا هـ [ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣/٧٠٦ رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر ـــ كلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق د/ إبراهيم العجمى] ولدىّ نسخة منها ـــ ومناقشة أبى حيان لابن مالك فى هذه المسألة طالت وتفرعت ، ووجد ناظر الجيش مجالا للردّ على أبى حيان ، فمن أراد الوقوف على كلّ ذلك فعليه بتمهيد القواعد ٣/٧٠٦ وما بعدها .

(١) « والمقدر كالملفوظ » هذه العبارة ساقطة من خ ٤ .

مُضَافَيْنِ) إذا أدخلتَ « مِنْ » على ذى المحلّ وهو « زيد » .

(**وَقَدْ لَا يُؤْتَى بَعْدَ**) الاسمِ الظاهرِ (/ **الْمَرْفُوعِ بِشَيْءٍ**) أصلًا ، وذلك [٢٥٩/أ] إذا تقدَّم المفضَّل على أَفْعَل التفضيل ، فيُسْتَغنى عمَّا بعد المرفوع (**فَتَقُولُ** : « **مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيد أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ** ») فتحذف ضميرَ الكحلِ ومحلَّه وصاحبِ محله اختصارًا .

وربما أدخلوا « مِنْ » على غير المفضول لفظا (**وَقَالُوا** : « **مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ** » **وَالْأَصْلُ** « **مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ به الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْد** ») فالجميل الثانى هو المفضول ، وهو الجميل الأول (**ثُمَّ إِنَّهُمْ أَضَافُوا الْجَمِيلَ إِلَى زَيْد لِمُلَابَسَتِهِ إِيَّاهُ**) فى المعنى ، فصار التقدير : من جميل زيد (**ثُمَّ حَذفُوا الْمُضَافَ**) وهو « جميل » وأقاموا المضاف إليه وهو « زيد » مُقَامه ، فصار « مِنْ زيد » .

(**وَمِثْلُهُ**) قولُ النظم :

(**لَنْ تَرَى فِى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى به الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ**[٢]

وَالْأَصْلُ : « **مِنْ وِلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصِّدِّيق**) فـ الفضل » الثانى هو المفضول وهو الفضل الأول (**ثُمَّ**) إنهم أضافوا الفضل إلى الصِّدِّيق لملابسته إياه فى المعنى ، فصار التقدير : (« **مِنْ فَضْلِ الصِّدِّيقِ** » ، **ثُمَّ**) حذفوا المضاف وهو « فضل » وأقاموا المضاف إليه وهو الصِّدِّيق » مُقَامه ، فصار (« **مِنَ الصِّدِّيقِ** ») .

وهذا المثال ، داخلٌ تحت القاعدة ؛ فإنّ الاسمَ الظاهرَ وهو الفضل أجنبىٌّ ، مسبوقٌ بنفى بـ « لَنْ » ، مُكتَنَفٌ بضميرين ، أولهما : ضمير الموصوف[٣] ، وهو

---

(١) « أحدٌ » ساقطة من خ ٢ .

(٢) يعنى : أبا بكر ــ رضى الله عنه ــ و « الرفيق » الصاحب « أولى به » الضمير فى « به » لرفيق ، و « أولى » نعت لرفيق إن كانت « ترى » بصرية ، ومفعول ثانٍ إن كانت قلبية .

(٣) الموصوف : الذى هو « رفيق » .

الهاء من « به » والثانى : ضمير الاسم الظاهر[١] ، وقد حذف ، والأصلُ : « أولى به الفضلُ منه بالصِّديق » .

والحاصل : أن الضميرين تارة يكونان مذكورين[٢] ، وتارة يكونان محذوفين[٣] ، وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر[٤] ، وإذا حذف ضمير المفضول ، لم يلزم حذف ضمير الموصوف ، وبالعكس ، ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسمَ الظاهرَ مبتدأ ؛ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل و« مِنْ » وذلك لا يجوز ، رفعوه على الفاعلية ، وشرطوا تقدم النفى عليه ، وقاس عليه ابنُ مالك فى شرح التسهيل النهىَ والاستفهام[٥] وتبعه الموضح فى شرح القطر[٦] ولم يرد به سماع[٧] .

---

(١) الاسم الظاهر : الذى هو « الفضل » .

(٢) نحو : « ما رأيتُ رجلًا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد .

(٣) نحو : « ما رأيت كعين زيدٍ أحسن فيها الكحلُ .

(٤) مثال حذف الضمير الأول : « ما رأيت رجلا أحسنَ الكحل منه فى عين زيد . ومثال حذف الضمير الثانى : « ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد » أو « من عين زيدٍ» أو « من زيد » .

(٥) قال فى شرح التسهيل ٦٨/٣ ولم يَرد هذا الكلامُ المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى ، أو استفهام فيه معنى النفى ، كقولك « لا يكن غيرُك أحب إليه الخيرُ منه إليك ، و « هل فى الناس رجلٌ أحقُ به الحمد لله منه بمحسن لا يَمُنُّ بمنّه ؟ » اهـ .

(٦) ص ٣٩٩ قال : « وكذلك لو كان مكان النفى استفهام كقولك ، « هل رأيتَ رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيدٍ ؟ أو نهى نحو : « لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك » اهـ .

(٧) فى ارتشاف الضرب ٢٣٥/٣ عرض أبو حيان لما قاله ابنُ مالك من جواز ارتفاع الفاعل الظاهر بأفعل التفضيل بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كما جاز بعد النفى ، ثم علّق بقوله : « والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع ، ولا يقاس عليه ؛ إذْ رَفْعُ أفعل =

فالأولى الاقتصار على ما قالته العربُ .

* * *

= التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ ، على أن إلحاق ما ذَكَر ، ظاهر فيه القياس » اهـ .

(/ هَذَا بَابُ النَّعْتِ) [٢٥٩/ب]

ويرادفه الصفة ، والوصف .

(**الْأَشْيَاءُ الَّتِى تَتْبَعُ مَا قَبْلَهَا فِى الْإِعْرَابِ**) لفظًا ، أو تقديرًا ، أو محلًا (**خَمْسَةٌ : النَّعْتُ ، وَالتوْكِيدُ ، وَعَطْفُ البَيَانِ ، وَالنَّسَقُ ، وَالْبَدَلُ**) ويشكل عليه نحو « قام قام زيدٌ » و « نَعَم نَعَم» و « لَالَا » فإنها مشتملة على التوكيد[1] ولا تبعيّة فى شىء منها[2] .

ودليل الحصر [فى الخمسة : أنَّ التابع][3] إما أن يُتبع بواسطة حرف أَوْلا ، الأول : عطف النسق والثانى : إما أن يكون على نيَّة تكرار العامل أَوْلا ، الأول : البدل ، والثانى : إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أَوْلا ، الأول التأكيد ، والثانى : إما أن يكون بالمشتق أَوْلا ، الأول : النعتُ ، والثانى : عطفُ البيان[4] .

ولها أبواب[5] ، وإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ، ثم بالبيان ، ثم بالتوكيد ، ثم

---

(١) فى خ ٤ بزيادة « اللفظى » .

(٢) أى : ولا تبعية فى شىء من هذه الأمثلة .
قال يس : ويجاب عن الإشكال بأنّ المراد : يتبع فى الإعراب وجودًا وعدما [حاشيته على التصريح ١٠٨/٢] .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

(٤) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظى كما لا يخفى .

(٥) أى : لكل منها باب ، فإن مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد .
[قاله الزرقانى فى حاشية يس ١٠٨/٢] وعبارة ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٨٦/٣ : « ولكل واحد منها بابٌ يُستوفَى فيه الكلامُ عليه » اهـ .

بالبدل ، ثم بالنسق ، قاله فى التسهيل(١) .

واختلف فى عامل التابع : فأما النعت ، والتوكيد ، والبيان ، فقال الجمهور : العامل فيها هو العامل فى المتبوع ، ونسب إلى سيبويه ، وقيل : العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه ، وهو قول الخليل والأخفش(٢) .

وأما البدلُ ، فقيل : عامله محذوف ، وهو قولُ الجمهور(٣) ، ويدلّ لهم ظهورُه جارًّا جوازًا مع الظاهر ، ووجوبا مع المضمر ، نحو : « [مررتُ](٤) بزيدٍ بِهِ » .

وقال قوم منهم المبرد : عاملُه عامل متبوعه ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابنُ مالك وابنُ خروف(٥) .

وقال ابنُ عصفور : عاملُه عامل متبوعه ، على أنه نائب عن العامل المحذوف ؛

---

(١) ما أورده هو نصّ التسهيل أما فى الشرح ٣٤٢/٣ فقال : « ويبدأ اجتماع التوابع بالنعت ؛ لأنه كجزء من متبوعه ، ثم بعطف البيان ؛ لأنه جارٍ مجراه ، ثم بالتوكيد ؛ لأنه شبيه بعطف البيان فى جريانه مجرى النعت ، ثم بالبدل ؛ لكونه تابعا كَلَا تابع ، ثم بعطف النسق ؛ لأنه تابع بواسطة ، فيقال : مررتُ بأخيك الكريم محمدٍ نفسِه رجلٍ صالحٍ ، ورجل آخر ، والله أعلم » اهـ .

(٢) ينظر تفصيل هذا الخلاف فى ارتشاف الضرب ٥٩٢/٢ .

(٣) قال أبو حيان فى الارتشاف ٦١٩/٢ « وأكثرُ النحاةِ على أن العامل فى البدل مقدَّرٌ وهو بلفظ الأول فهو من جملة ثانية لا من الجملة الأولى ، ولا ينوى بالأول الطرح وقد صرح سيبويه بأن البدل من جملة ثانية ، ويظهر العامل كثيرا إذا كان حرفَ جرّ نحو : ﴿ **لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ** ﴾ ويجب ذكره فى نحو مررت بزيد به » اهـ .
[وينظر كتاب سيبويه ٣٩٣/١] .

(٤) زيادة يقتضيها المقام .

(٥) ينظر المقتضب ٢٩٥/٤ ، وكتاب سيبويه ٧٥/١ ــ بولاق ــ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٣ .

لأنه عامل بالأصالة(١) .

وأما النسق ، فقال الجمهور عاملُه عاملُ متبوعه بواسطة الحرف(٢) ، وقيل : الحرفُ ، وقيل : محذوف(٣) .

وإليها أشار فى النظم بقوله : .

يَتْبَعُ فِى الْإِعْرَابِ الَاسْمَاءَ الْأُوَلْ نَعْتٌ ،وَتَوْكِيدٌ،وَعَطْفٌ، وَبَدَلْ(٤)

(**فَالنَّعْتُ ــ عِنْدَ النَّاظِمِ**) المشار إليه بقوله فى النظم :

فَالنَّعْتُ : تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ(٥)

---

(١) فى المقرب لابن عصفور ٢٤٢/١ « والدليل على أن الأول ــ أى المبدل منه ــ ينوى به الطرح ــ معنى لا لفظا ــ أن البدل على نية استئناف عامل ، فإذا قلت : (قام زيدٌ أخوك) فالتقدير : (قام أخوك) ... والدليل على أنه فى نية تكرار العامل إظهاره فى بعض المواضع نحو قوله تعالى : ﴿ **قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ** [الأعراف ٧٥] فأعاد اللام » ا هـ .

(٢) قال المبرد : « واعلم أن المعطوف على الشىء يحُلّ محلَّه ؛ لأنه شريكه فى العامل نحو : مررت بزيدٍ وعمرٍو ، وجاءنى زيدٌ وعمرٌو ... فعلى هذا تقول : يا زيدُ وعبدَ الله أقبلا ؛ لأن (عبدَ الله إذا حلّ محل (زيد) فى النداء لم يكن إلا نصبًا ... » ا هـ . [وينظر كتاب سيبويه ٣٠٥/١] .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٦٣٥/٢ : ٦٣٦ .

(٤) من جعل التوابع أربعة أدرج عطف البيان والنسق تحت العطف ومنهم الزجاجىُّ فى الجمل ص : ١٣ ، وبعضهم جعلها ستة ؛ لأنه جعل التوكيد اللفظى نوعا مستقلا . وقوله : « يتبع فى الإعراب الاسماءَ الأول » فجعل المتبوع اسمًا ، وهذا منتقض بأن العطف يكون فى الأسماء والأفعال ، وأن البدل أيضا يكون فى الفعل كما يكون فى الاسم ــ أجاب الأشمونى بقوله : وإنما خصّ الأسماء بالذكر لأنها الأصل [شرحه على الألفية ٥٧/٣] .

(٥) أى : أن النعت هو : التابع الذى يُتمم المنعوت الذى سبقه ويكمله بسبب دلالته على معنى فى متبوعه أو فى سببىّ متبوعه .

« ما به اعتلق » ما : اسم موصول مضاف إليه « به » متعلق باعتلق الواقع صلة لما ، =

(**هُوَ التَّابِعُ الَّذِى يُكَمِّلُ مَتْبُوعَهُ ، بِدِلَالَتِهِ عَلَى مَعْنًى فِيهِ ، أَوْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ** .

فَخَرَجَ بِقَيْدِ التَّكْمِيلِ ؛ النَّسَقُ ، وَالْبَدَلُ) فإنهما لا يُكَمِّلان متبوعهما ؛ لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ، ومجىء البدل للإيضاح فى بعض الصُّور عَرَضىٌّ .

(**وَ**) خرج (**بِقَيْدِ الدِّلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ الْبَيَانُ ، وَالتَّوْكِيدُ**) فإنهما لا يدلان على معنًى فى متبوعهما ، ولا فيما يتعلق به ، أما البيان : فلأنَّ ثانىَ الاسمين هو عينُ الأول ، وأما التوكيد : فلأن نفس الشىء هو الشىء ، لا معنًى فيه قاله ابنُ مالك فى شرح العمدة[(١)] .

(**وَالْمُرَادُ بِـ « الْمُكَمِّل » : الْمُوَضِّحُ لِلْمَعْرِفَةِ ، كَـ « جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ »** فى النعت الحقيقىّ (**أَوْ « التَّاجِرُ أَبُوهُ »**) فى النعت السببىّ (**وَالْمُخَصِّصُ لِلنَّكِرَةِ ، كَـ « جَاءَنِى رَجُلٌ تَاجِرٌ »**) فى الحقيقىّ (**أَوْ « تَاجِرٌ أَبُوهُ »**) فى السببىّ .

واختلف فى معنى الإيضاح والتخصيص : .

/ فقيل : الإيضاح : رَفْعُ الاشتراك اللفظىّ الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق ، فهو يجرى مَجْرى بيان المجمل ــ والتخصيص : رفْعُ الاشتراك المعنوىِّ الواقع فى النكرات على سبيل الوضع ، فهو يجرى مَجْرى تقييد المطلق بالصفة . [٢٦٠/أ]

وقيل : الإيضاح : رفعُ الاحتمال فى المعارف[(٢)] ، والتخصيص : تقليل

= والهاء فيه وفى : بوسمه ــ عائدة على « ما » الواقعة على المتبوع .

(١) ويسمى : شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ [ينظر الجزء الثانى ص ٤٣٨] .

(٢) بيانه أن « زيدًا » فى قولك ، (جاء زيدٌ) مثلا ، له مشاركات فى هذا الاسم فلا يُدرى من الجائى منهم ، فإذا قلت : (التاجر) ، فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فإن قلت : قد يحصل الاشتراك فى الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما فى النكرات ؛ أجيب بأنهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته ــ وفى النكرات إذا قيل : جاءنى =

الاشتراك فى النكرات .

(**وَهَذَا الْحَدُّ**) ليس بجامع ؛ لأنه (**غَيْرُ شَامِلٍ لأَنْوَاعِ النَّعْتِ ؛ فَإِنَّ النَّعْتَ**) قد لا يكون للإيضاح والتخصيص ، بل (**قَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ المَدْحِ ، كَـ ﴿ الحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾**[1] **أَوْ لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ ، نَحْو : « أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ »**) أو للتعميم نحو : « إنَّ اللهَ يرزقُ عبادَه الطائعين والعاصين » ، أو للتفصيل ، نحو : « مررتُ برجلَيْنِ عَرَبِىٍّ وعجمىٍّ » ، أو للإبهام ، نحو : « تَصَدَّقْ بصَدَقَةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ » (**أَوْ لِلتَّرَحُّمِ ، نَحْو : « اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ » ، أَوْ لِلتَّوْكِيدِ ، نحو :**) **﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ (نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾**)[2] .

وجوابه أنّ الأصل فى النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العَرَض مجازًا عن استعمال الشىء فى غير ما وضع له .

❊ ❊ ❊

(**فَصْلٌ : وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ النَّعْتِ لِمَا قَبْلَهُ فِيمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ مِنْ أَوْجِهِ الإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ**) الرفعِ ، والنصبِ ، والجرِّ (**وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ**[3] ، **تَقُولُ**)

= رجل ، فـ « رجل » يشترك معه كل ما هو من جنسه ، فإذا قلت : (تاجرٌ) فقد قلّلت هذا الاشتراك .

(١) الآية [٢] من سورة « الفاتحة » .

(٢) الآية [١٣] من سورة « الحاقة » .

وينظر أنواع النعت أى : ما يجىء له النعت فى ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٧٧/٢ .

(٣) جاء فى ارتشاف الضرب ٥٨٠/٢ : « وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت بالوصف ، نحو قوله تعالى : **﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مقامهما من الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمِ الْأَوْلَيَانِ ﴾** [المائدة ١٠٧] فالأوليان صفة لآخران لما تخصصت ... وزعم ابنُ الطراوة أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصا بالموصوف وجعل من ذلك : فى أنيابها السُّمُّ ناقعٌ وقال : ناقع صفة للسُّمِّ . =

فى التعريف : (« **جَاءَنِى زَيْدٌ الْفَاضِلُ** ») برفعهما (**وَ** « **رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ** ») بنصبهما (**وَ** « **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ** » بجرهما .

(**وَ**) تقول فى التنكير : (« **جَاءَنِى رَجُلٌ فَاضِلٌ** ») وَ « رأيتُ رجلًا فَاضلًا » وَ « مررتُ برجلٍ فاضلٍ » (**كَذَلِك**) فلا يجوز تخالُفهما فى الإعراب ؛ لأنَّ ذلك يُخِلّ بالتبعية ، ولا تَخالُفهما فى التعريف والتنكير ؛ لأنَّ ، التعريف يقتضى كونَ ذلك المعيَّن مدلولًاعليه بحسب تعيينه ، والتنكير يقتضى كون ذلك المعيَّن غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفى والإثبات ، وهو مُحَال ـــ قاله الفخر الرازى(١) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَلْيُعْطَ فِى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا(٢) ....

(**وَأَمَّا الْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ ؛ فَإِنْ رَفَعَ الْوَصْفُ**) الحقيقىُّ أو المجازىُّ (**ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرِ وَافَقَهُ فِيهَا**) أيضا ، ونعنى بالوصف الحقيقىِّ ؛ أن يجرىَ على من هوله (**كَ** « **جَاءَتْنِى امْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ** ») و « رجلٌ كريمٌ » (**وَ** « **رَجُلَانِ كَرِيمَانِ** » **وَ** « **رِجَالٌ كِرَامٌ** ») ففى الوصف فى الجميع ضمير مستتر

= والذى نختاره : أنه لا تُنعتُ المعرفة إلا بالمعرفة ، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا فى الإعراب » اهـ .

[وينظر شرح الأشمونى على الألفية ٣/٦٠] .

(١) شرحه على المفصل ورقة [١٣٢] مخطوط .

(٢) يعنى أن النعت يُعطى من التعريف والتنكير ما استقرّ وثبت للذى تلاه النعت وهو المنعوت « ولْيُعْطَ » فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الألف ، ونائب الفاعل العائد إلى النعت هو المفعول الأول « ما » اسم موصول مفعوله الثانى ، « لما » متعلق بمحذوف صلة « ما » وهى واقعة على المنعوت « تلا » فعل ماضٍ ، وفاعله يعود على النعت ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة « ما » الثانية المجرورة محلّا باللام .

يعودُ على الموصوف باعتبار حاله فى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع .

(**وَكَذلِكَ**) تقول فى التعريف « جاءتنى المرأة الكريمةُ » و « الرجلانِ الكريمان » و « الرجالُ الكرامُ » .

ونعنى بالوصف المجازىّ أن يجرىَ على غير من هوله إذا حُوِّل الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، وجُرَّ الظاهرُ بالإضافة إن كان معرفة ، ونصب على التمييز إن كان نكرة ، نحو : (« **جاءَتْنِى امْرَأَةٌ كَرِيمَةُ الْأَبِ** ») بالإضافة (**أَوْ** « **كَرِيمَةٌ أَبًا** ») بالتمييز (**وَ**« **جاءَنِى رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ** ») بالإضافة (**أَوْ** « **كَرِيمَانِ أَبًا** ») بالتمييز . (« **وجاءَنِى رِجَالُ كِرَامُ الْأَبِ** ») بالإضافة (**أَوْ** « **كِرَامٌ أَبًا** ») بالتمييز .

فيوافق النعتُ منعوتَه فى الإفراد والتثنية والجمع ــ والتذكير والتأنيث ــ مع موافقته له فى أوجه الإعراب / الثلاثة ــ وفى التعريف والتنكير . وتكمل له الموافقة [٢٦٠/ب] فى أربعة من عشرة (**لِأَنَّ الْوَصْفَ فِى ذلِكَ كُلِّهِ رَافِعٌ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرَ**) أصالةً ، أو تحويلًا[1] .

---

(١) أصالة : نحو : « جاءتنى امرأة كريمةُ » .
وتحويلا : نحو : « جاءتنى امرأة كريمةُ الأبِ » أو « كريمةٌ أبًا » فقد حوّل فيه الإسناد عن الظاهر وهو « الأب » أو « أبا » إلى ضمير الموصوف ، وهو الضمير العائد على « امرأة » .

وقد أوضح ابن مالك فى شرح العمدة ٤٣٧/٢ : ٤٣٨ نوعى النعت بقوله : « وقولى : (أو فيما يُلابِسُه) تكملة تحصِّل الإحاطة بنوعى النعت ، فإنَ « طويلا » و « قصيرا » من قولى : « رُبَّ رجلٍ طويل قصير ثَوْبُهُ » مستويان فى كونهما تابعين دَالَّيْنِ على معنًى ، لكنَّ معنى « طويل » فى « رجل » ومعنى « قصير » فى « الثوب » وهو ملابس للمنعوت بإضافته إلى ضميره ــ وقد تكون الملابسة بغير إضافة نحو : « مررت برجلٍ راغبٍ فيه زيدٌ ... ويسمّى الدالّ على معنى فى المتبوع نعتا خالصا ، والدالّ على معنى فى الملابس نعتا سببيًّا ــ ويستويان فى موافقة المتبوع فى الرفع والنصب والجرّ والتعريف والتنكير ، ويزيد النعت الخالص بالموافقة فى الإفراد وضدَّيه وهما : التثنية والجمع ــ والتذكير

ويستثنى من ذلك شيئان[1] : .

أحدهما : الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بـ « من » أو أضيف إلى نكرة ؛ فإنه يلزمه الإفرادُ والتذكيرُ ، ولم يوافق فى التأنيث والتثنية والجمع ، نحو : « مررتُ برجلٍ أفضل من زيدٍ » و « برجلين أفضلَ من زيدٍ » و « برجالٍ أفضلَ من زيد » و « بامرأةٍ أفضل من زيدٍ » و « بامرأتين أفضلَ من زيدٍ » و « بنساءٍ أفضل من زيدٍ » .

وكذلك : « مررتُ برجل أفضلِ شخصٍ » و « برجلين أفضلِ شخصين » و « برجالٍ أفضلِ شخوصٍ » إلى آخر المُثُل .

والثانى : الوصف بما يستوى فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن « فَعُول » بمعنى فاعل ، و « فَعِيل » بمعنى مفعول ، إذا كان جاريا على موصوفه نحو : « رجلٌ صبورٌ » و « امرأةٌ صبورٌ » و « رجلٌ قتيل » . و « امرأةٌ قتيلٌ » .

= والتأنيث ــ ويجرى مجرى النعت الخالص ، النعتُ السببىُّ إذا لم يرفع ظاهرًا نحو : مررت برجلين كريمين أبًا ، وبرجالٍ كرماء آباءً ... » اهـ .

(١) الحصر فى شيئين فيه نظر ، فقد بقى أشياء مستثناة أيضا نص عليها العلماء ، تلزم فيها المطابقة المتقدمة ، منها :
صفة جمع مذكر ما لا يعقل ، فإنه يجوز معاملتها معاملة الجمع المؤنث ، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث نحو : « أياما معدودات » و « أيامًا معدودة » .
ومنها : أن يكون المنعوت تمييزا مفردا للأعداد المركبة ، أو المعطوفة ، أو العقود ، فإنه يجوز فى النعت : الإفراد مراعاة للفظ المنعوت ، والجمع مراعاة للمعنى ، تقول : قابلتُ خمسة عشر طالبًا ذكيًا ، أو أذكياء ، وهؤلاء عشرون رجلا عالما ، أو علماء ، ورأيتُ خمسًا وعشرين بقرةً سمينة ، أو سِمَانًا .
ومنها : بعض ألفاظ مسموعة من غير مطابقة فى الجمع نحو : « ثوبٌ أخلاق » ، وأخلاق جمع خَلَق ، وهو البالى ، و « نطفةٌ أمشاجٌ » جمع مشيج ، أى مختلط « وبُرْمةٌ أعشارٌ » .

(وَإِنْ رَفَعَ) الوصْفُ الاسمَ (**الظَّاهِرَ** ، **أَوْ**) رَفَعَ (**الضَّمِيرَ الْبَارِزَ** ، **أُعْطِيَ**) الوصفُ (**حُكْمَ الْفِعْلِ**[١] ، **وَلَمْ يُعْتَبَرْ حَالُ الْمَوْصُوفِ**) فى الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع .

(**تَقُول**) فى الوصف إذا رفع الظاهرَ (« **مَرَرْتُ بِرَجل قَائِمَةٍ أُمُّهُ** ») بتأنيث « قائمة » ؛ لأنها مسندة إلى « الأم » وإن كان الموصوف مذكرًا .

(وَ « **بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا** » بتذكير « قائم » ؛ لأنه مسند إلى « الأب » وإن كان الموصوف مؤنثا (**كَمَا تَقُولُ**) فى الفعل (« **قَامَتْ أُمُّهُ** ») فى المثال الأول (وَ « **قَامَ أَبُوها** » فى المثال الثانى .

(وَ) تقول (**مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا** ») بإفراد « قائم » وإن كان المنعوت مثنى (**كَمَا تَقُولُ**) فى الفعل : (« **قَامَ أَبَوَاهُمَا** ») بإفراد الفعل .

(**وَمَنْ قَالَ**) من العرب كطّيء ، وأزدشنوءة : (« **قَامَا أَبَوَاهُمَا** ») بإلحاق علامة التثنية فى الفعل المسند إلى المثنى الظاهر (**قَال**) فى الوصف إذا أُسْنِدَ إلى المثنى الظاهر (« **قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا** ») بتثنية الوصف .

(**وَتَقُول**) فى جمع التكسير : (« **مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ** ») بافراد « قائم » وإن كان الموصوف جمعا ، (**كَمَا تَقُول**) فى الفعل (« **قَامَ آبَاؤُهُمْ** ») بإفراد الفعل .

(**وَمَنْ قَال**) من العرب المتقدم ذكرهم[٢] (« **قَامُوا آباؤُهُمْ** ») بإلحاق علامة الجمع فى الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما فى لغة « أكلونى البراغيث » (**قَال**) فى الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر (« **قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ** ») بجمع الوصف جمع السلامة .

---

(١) أى الذى يقع موقع النعت ، وإعطاؤه حكم الفعل يقتضى تجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى ، ويراعى حالة مرفوعه فى التذكير والتأنيث .

(٢) وهم : طيءّ ، وأزد شَنُوءة .

(وَ) لكنهم خالفوا حكمَ الفعل إذا كان الاسمُ المرفوعُ بالوصف جمعا ؛ فأجازوا تكسير الوصف ، ثم قال سيبويه[١] ، والمبرد[٢] ، وأبو موسى[٣] : (**جَمْعُ التَّكْسِيرِ**) فى الوصف (**أَفْصَحُ مِنَ الإِفْرَادِ** ، **كَ** « **قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ** ») .

وقال الأُبَّذِىُّ ، والشَّلَوْبِينُ ، وطائفةٌ[٤] : إفرادُ الوصف أفصحُ من تكسيره .

وفصَّل آخرون[٥] ، فقالوا : إن كان النعتُ تابعًا لجمع ، كـ « مررتُ

---

(١) فى كتاب سيبويه ٢٣٨/١ ط . بولاق « ما يجمع بغير الواو والنون ، نحو حسن وحِسَان ، فالأجود فيه أن تقول : مررتُ برجل حسانٍ قومُه ، وما يُجمع بالواو والنون ، نحو منطلقٍ ومنطلقين ، فالأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم ، فتقول : مررت برجل منطلقٍ قومُه » ا هـ .

(٢) وفى المقتضب ١٥٥/٤ « وعلى القول الأول ـ وهو الأجود ـــ مررتُ برجل قائم أبواه ، وقائم آباؤه ؛ لأنه بمنزلة الفعل المقدّم » ا هـ . [فهو مخالف لسيبويه]

(٣) هو أبو موسى الجُزُولىّ واسمه عيسى بن عبد العزيز المتوفى سنة سبع وستمائة وهو صاحب المقدمة المشهورة . قال فى مقدمته : « وكان التكسير أجود من الإفراد » .
وعلق الشلوبين فى شرحه الكبير على المقدمة ٨٨٨/٢ تحقيق د/ تركى العتيبى بقوله : « هذا شيء يروى عن أبى العباس المبرد ، وجاء به ظاهر من الكتاب ، إلا أنه متأول عند بعضهم ، قال : وإنما الصحيح أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد ، وقال آخرون : بل التكسير أجود من الإفراد لأنه الذى عليه المعنى ، ولا قبح فيه لأن المكسّر كأنه مفرد .
وقوله ـــ يعنى الجزولى ـــ إن أمكن ـــ أشار إلى أنّ ثَمَّ من الصفات مالا يجمع جمع تكسير نحو : مررت برجلٍ منطلقٍ أبوه » ا هـ .

(٤) فى ارتشاف الضَّرَبَ ٢٥٠/٣ : « وذهب الجمهور إلى أن الإفراد أحسنُ من جمع التكسير ، وهو اختيار الأستاذ أبى علىّ ، وشيخنا أبى الحسن الأَبَّذِىّ » ا هـ .

(٥) فى المصدر السابق ٢٥٠/٣ : « وفصَّل بعضهم فقال : إن كانت الصفة تابعةً لجمع فالتكسير أولى من الإفراد نحو : برجال حِسَانٍ آباؤُه ـــ وإن كانت تابعةً لمفرد ، أو مثنًّى كان الإفراد أحسنُ من التكسير نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ آباؤه وبرجلين حسنٍ آباؤهما » ا هـ



برجال قيام آباؤهم » فالتكسير أفصح ، وإن كان [النعت تابعا][1] لمفرد أو لمثنى كـ « مررتُ برجلٍ قاعدٍ غِلْمَانُه » و « برجلَيْنِ / قاعدٍ غِلْمانُهما » فالإفراد أفصح [1/٢]

واتفق الجميع على أنّ الإفرادَ أفصحُ من جمع السلامة .

وتقول فى الوصف إذا رفع الضميرَ البارز : « جاءنى غلام امرأة ضاربتُه هى» و « أَمَةُ رجلٍ ضاربُها هو » كما تقول : « ضَرَبَتْه هى » و « ضربَها هو » .

و « جَاءَنِى غلامُ رجلين ضاربه هما » كما تقول : « ضَرَبَه هما » ، ومن قال : « ضَرَباه هما » قال : « ضارباه هما » .

وتقول : جاءنى غلام رجالٍ ضاربُه هم « كما تقول : « ضَرَبَه هُمْ » ، ومن قال : « ضَرَبُوه هم » قال : ضاربوه هم » .

وجمع التكسير كـ « ضواربه هم » أفصحُ من الإفراد كما تقدم حرفا بحرف .

وذلك مستفاد من قول النظم .

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا ، كَالْفِعْلِ[2] ....

* * *

---

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٢ .

وينظر فى هذا الموضوع : البسيط لابن أبى الربيع ١٠٦٧/٢ : ١٠٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٣ ، ومنهج السَّالك ص ٣٦٦ : ٣٦٨ ، والمساعد ٢٢٠/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٠/٢ .

(٢) أى أن حكم النعت عند التوحيد ــ أى الإفراد ، وعند التذكير ، وسواهما من فروعهما ، هو حكم الفعل .

« وهو » ضميرٌ منفصل مبتدأ « لَدَى » ظرف بمعنى عند ، « متعلق بما تعلق به الخبر الآتى « التوحيد » مضاف إليه ، « والتذكير » معطوف على التوحيد « أو » عاطفة « سواهما » سوى : معطوف على التذكير سوى مضاف ، والضمير مضاف إليه « كالفعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(**فَصْلٌ : وَالْأَشْيَاءُ الَّتِى يُنْعَتُ بِهَا أَرْبَعَةٌ**) كما فى النظم :

(**أَحَدُهَا : الْمُشْتَقُّ**) وهو المشار إليه فى النظم بقوله : .

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ[1] ....

وهو فى الأصل ما أُخِذَ من لفظ المصدر للدلالة على معنًى منسوب إلى المصدر (**وَالْمُرَادُ بِهِ**) هنا (**مَادَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ**) ممن قام به الفعل ، أو وقع عليه (**كَـ « ضَارِبٍ »**) من أسماء الفاعلين (**وَ « مَضْرُوبٍ »**) من أسماء المفعولين ، وما كان بمعناهما .

فممّا هو بمعنى اسمِ الفاعل : أمثلةُ المبالغة كـ « ضَرَّاب » (**وَ**) الصفةُ المشبهة نحو (« **حَسَنٍ** » **وَ**) اسمُ التفضيل المبنىّ من فعل الفاعل نحو (« **أَفْضَل** ») .
وممَّا هو بمعنى اسم المفعول كـ « قَتِيل » بمعنى مقتول ، واسم التفضيل المبنى من فعل المفعول نحو : « أَجَنُّ من عَمْرو » .

وخرج عن ذلك ما اشتُقّ لزمانٍ ، أو مكانٍ ، أو آلةٍ ، فإنه لا ينعت به فلا يرد نقضا[2] .

---

(١) « انعت » فعل أمر ، والفاعل « أنت » والمفعول محذوف للعلم به ، أو اقتصارا أى : انعت الاسم السابق « بمشتق » نعت أقيم مقام منعوته ، تقديره : باسم مشتق .

(٢) لتوضيح ذلك أقول : المشتق عند الصرفيين ما انتزع من المصدر للدلالة على ذات مطلقًا ، وحدث ينتسب إليها ، على وجه مخصوص فيشمل : اسم الفاعل (ومنه أبنية المبالغة) واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والزمان ، والمكان ، والآلة ـ أما النحويون فالمشتق عندهم من الأسماء ما انتزع من المصدر للدلالة على ذات مبهمة ، وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص ـ وقلنا (مبهمة) لإخراج أسماء الزمان والمكان والآلة ؛ لأن الذات فيها معينة من زمان ، أو مكان ، أو آلة فالمشتق عند النحاة يرادف الصفة ـ قال السيد فى حاشيتهِ على شرح الرضى على الكافية ٥٦/١ « الصفة كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معيّن هو المقصود ، أَوَ لا ترى أن أسماء الزمان والمكان =

(**الثَّانِى**) مما ينعت به : (**الْجَامِدُ الْمُشْبِهُ لِلْمُشْتَقِّ فِى الْمَعْنَى**) وإليه أشار الناظم بقوله : .

.... وَشِبْهِهِ ....

مما يفيدُ من المعنى ما يفيدُه المشتقُّ (**كَاسْمِ الْإِشَارَةِ**) غير المكانية (**وَ« ذِى » بِمَعْنَى صَاحِبٍ**) وفروعها (**وَأَسْمَاءُ النَّسَبِ**)(١) ، وهى الْمُبَنَّهُ عليها فى النظم بقوله :

.... كَـ « ذَا »و «ذِى» وَالْمُنْتَسِبْ(٢)

فاسم الإشارة يُنعتُ به المعارف (**تَقُولُ** : « **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا** » **وَ**) « ذو » بمعنى صاحب ينعت بها النكرات ، تقول : « مررتُ (**بِرَجُلٍ ذِى مَالٍ** »(٣) **وَ**)

= والآلة لم يجعلوها صفات لدلالتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى إليها » ا هـ .
ومرجع ذلك إلى أنّ المشتق عندهم ما يعمل عمل الفعل ، وذلك لا يكون إلا حيث تستبهم الذات وتحتاج إلى البيان ، فيعمل المشتق فى ضميرها أو سببها ، وليست كذلك أسماء الزمان والمكان والآلة فهى عندهم من الجوامد ، فلا ترفع الضمير أو غيره .
ومن هنا خرجت الثلاثة بقول ابن مالك : وانعت بمشتق . ومع ذلك فيمكن أن يكون تمثيله بقوله كَصَعْب وذَرِب ـــ يعنى : حادّ ـــ وهما من الصفاة المشبهة محدِّدًا للمراد بالمشتق وكثيرا ما يكون التمثيل عند الناظم فى الألفية مقيدا لما أطلق ، ومكملا للشروط ، وضابطا للقوانين ، وهذا بالإضافة إلى ما سبق من قوله : « النعت تابعٌ مُتِمّ ما سبق بوسمه .. فشرط أن يسمه بوسم ، وذلك هو معنى الوصف إذ لا يحصل الوسم باسم الزمان ، أو المكان ، أو الآلة .

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٣ : ٣١٤ قال : وأسماء النسب المقصود ... وقيدتُ النسب بالمقصود ، احترازًا من نحو « قمْرِىّ » من الأسماء التى هى منسوبة فى الأصل ، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة مالا تعرض فيه للنسب » ا هـ .

(٢) « المنتسب » المنسوب الذى يفيد النسبة إلى غيره ـــ فنحو : دمشقىّ ، منسوب لأنه يفيد النسبة إلى دمشق .

(٣) وهى التى تعدّ من الأسماء الخمسة . ويلحق بها فروعها وهى : ذوا ، وذَوَى ـــ وذَوُو ، =

أسماء النسب يُنعتُ بها النكراتُ والمعارفُ ، تقول : « مررتُ (**بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ** ») و « بالرجلِ الدمَشقيِّ » ــ بفتح الميم ــ .

وإنما قلنا إنَّ هذه الأنواعَ الثلاثةَ أفادت من المعنى ما يفيده المشتق ؛ (**لِأَنَّ**) لفظة « هذا » (**مَعْنَاهَا الْحَاضِرُ** ، **وَ**) لفظة « ذى مال » معناها (**صَاحِبُ مَالٍ** ، **وَ**) لفظة « دمشقىّ » معناها (**مَنْسُوبٌ إِلَى دِمَشْقَ**) .

فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صحّ النعتُ بها ، ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها ، فيقاس على اسم الإشارة جميعُ الموصولات ، إلَّا « مَنْ » و « ما »[(١)] وعلى « ذى » الصاحبية « ذو » الطائية وفروعها[(٢)] ، وعلى المنسوب بالياء نحو : تمَّارٍ ، وتَامِرٍ ، وتَمِرٍ ، مما هو منسوب إلى التمر فيهنّ .

وأما أسماء الإشارة المكانية نحو : « مررتُ برجل هُنَا » أو « هُنَاك » أو « ثَمَّ » فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل[(٣)] ؛ لأنها ظروف ، وليست صفات .

= وذَوِى ــ وذات ــ وذاتا ، وذاتَى ــ وذوات .

(١) قال ابنُ مالك : « وقيدتُ الموصولات المنعوت بها ، احترازا من الموصولات التى لا ينعت بها كـ « مَنْ » و « ما » ا هـ [شرح التسهيل ٣/٣١٤] .
وكان قد قيدها فى التسهيل بقوله : « وذو الموصولة ، وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة الوصل :» اهـ فأخرج بقوله : المبدوءة بهمزة الوصل : من ، وما » وأَىّ الموصولة .
والأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة وصل هى : الذى ، والتى وفروعهما .

(٢) « ذو » الطائية الموصولة التى بمعنى الذى ، وفروعها : ذات ، وذوات .

(٣) أى : مررتُ برجل استقر هُنَا .
وقد قسم النحاة الاسم من جهة وقوعه نعتا أو منعوتا إلى أربعة أقسام :
الأول : ما لا يقع نعتا ولا يقع منعوتا أصلا ، وذلك الضمير مطلقا .
الثانى : ما يقع نعتا حينا ، ويقع منعوتا حينا آخر ، وذلك اسم الإشارة نحو : رأيت رجلا هذا ، ومررت بهذا الرجل ــ ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم مقترن بأل .
الثالث : ما يقع منعوتا أحيانا ولا يقع نعتا أصلا ، وذلك العَلَم فمثاله منعوتا : مررتُ =

(**الثَّالِثُ**) مما يُنعتُ به : (**الْجُمْلَةُ**) وإليها أشار الناظم بقوله : .

وَنَعَتُـــوا بِجُمْلَـــةٍ مُنَكَّـــرَا[(١)] ....

(**وَلِلنَّعْتِ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : شَرْطٌ فِي الْمَنْعُوتِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنًى ، نَحْو : ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ﴾[(٢)]**) فجملة « تُرْجَعون » فى موضع / نصب نعتٌ لِـ « يَوْمًا » وهو نكرة لفظا ومعنًى ، والرابط [٢٦١/ب] بينهما الضمير المجرور بـ « فى » (**أَوْ**) نكرة (**مَعْنًى لَا لَفْظًا ، وَهُوَ**) الاسمُ (**الْمُعَرَّفُ** بِـ « **أَلْ** » **الْجِنسِيَّةِ ، كَقَوْلِهِ**) وهو رجل من بنى سلول : .

٣٩٢ (**وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي**) فَأَعَفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِـي[(٣)]

= بزيدٍ العاقلِ .

الرابع : ما يقع نعتا أحيانا ولا يقع منعوتا أصلا ، وذلك لفظ « أىّ » ومنعوتها يكون نكرة ويجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى نحو : لقيتُ رجلًا أىَّ رجلٍ . [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٠] .

(١) يعنى أن العرب أَجْرَت الجملة نعتا وشرطوا فى المنعوت أن يكون نكرة ، وذلك قوله : « مُنكَّرًا » أى : اسمًا منكَّرًا .

(٢) من الآية [٢٨١] من سورة « البقرة » .

(٣) هذا البيت من الكامل لعميرة بن جابر الحنفى فى حماسة البُحترى ١٧١ ــ ولشمَّر بن عمرو الحنفى فى الأصمعيات ١٢٦ ، ولرجل من سلول فى سيبويه ٤١٦/١ ، وكذا العينى ٥٨/٤ ، والخزانة ١٧٣/١ ، والدرر ٤/١ ــ وبلا نسبة فى الخصائص ٣٣٠/٣ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٣٠٢/٢ ، والضرورة للقزاز ٢٢٢ ، واين عقيل ١٨٢/٢ ، والهمع ٩/١ ويُروى عجزه : فمضيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعنينى .

وقد استشهد بهذا البيت فى أكثر من موضع : الموضع الذى معناه وهو وقوع جملة « يسبنى » نعتا لما فيه « أل » الجنسية وهو « اللئيم » ــ واستشهد به ابنُ هشام على أن « أَمُرَّ » تعدَّت بـ « على » إلا أن « مررتُ به » أكثر ــ واستشهد به القزاز على أنه قال « فمضيتُ » وهو يريدُ « فأمضى » ــ والشاهد فيه عند سيبويه وضع « أمرُّ » موضع « مررتُ » على حدّ وقوع الفعل المستقبل بعد « حتى » فى معنى الماضى ــ وجاز =

فجملة « يَسبُّنى » فى موضع جرٍّ نعت لِـ « اللئيم » وهو الدنىء الأصل الشحيحُ النفسِ ، وصحّ نعتُه بالجملة نظرًا إلى معناه ؛ فإنّ المعرَّف بـ « أل » الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة ـــ قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل[١] ، قال أبو حيان فى الارتشاف : ولا ينعت بالجملة المعرَّفُ بـ « أل » الجنسية ، خلافا لمن أجاز ذلك[٢] ـــ انتهى .

ويجوز أن تكون الجملة حالا نظرا إلى لفظه .

وبقى شرطٌ آخرُ فى المنعوت بالجملة ، وهو أن يكون مذكورًا ، إذا لم يكن بعضَ اسم متقدم مجرور بـ « مِنْ » أو « فى » كما سيأتى[٣] .

(**وَشَرْطَانِ فِى الْجُمْلَةِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَوْصُوفِ ، إِمَّا مَلْفُوظٍ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ**) فى قوله تعالى ﴿ **وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ** ﴾[٤] (**أَوْ مُقَدَّرٍ**)[٥] إما مرفوع كقوله :

٢٠٩ إنْ يَقْتُلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ[٦]

= « أمرُّ » فى معنى « مررتُ » لأنه لم يرد ماضيا منقطعًا .

(١) ٣١١/٣ .

(٢) الارتشاف ٥٨٤/٢ .

(٣) فى حذف المنعوت .

(٤) من الآية [٢٨١] من سورة « البقرة » .

(٥) فى خ ٣ « مقدَّرًا » بالنصب ـــ خطأ من الناسخ .

(٦) هذا البيت من الكامل لثابت قطنة ، شاعر أمويّ ، من أبيات يرثى بها يزيد بن المهلَّب ، ذكرها صاحب الأغانى ٢٧٩/١٤ ، والبيت فى ديوانه ص ٤٩ ، ونسب له أيضا فى الشعر والشعراء ٦٣١/٢ ، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١ ، والخزانة ١٨٤/٤ والدرر ٧٣/١ ، ١٧/٢ ـــ وورد بلا نسبة فى المقتضب ٦٦/٣ ، وأمالى ابن الشجرىّ ٣٠١/٢ ، وأمالى السهيلىّ ص ٧١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣ والمغنى ٥٠٣/٢ ، والهمع ١/ ٩٧ ، ٢ / ٢٥ وقال المبرد فى المقتضب ، فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده : « وبعض قتلٍ عارُ » وقد جاء موضع الشاهد فى هذا البيت فى بعض هذه المراجع مخالفا =

أى : هو عَارُ .

أو منصوب كقوله :

.... وَمَاشَىْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ [١] ـــ ٢١٠

أى : حميتَه .

أو مجرور بـ « فى » إذا كان المنعوت بالجملة اسمَ زمان (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا** ﴾[٢] **أى : لَا تَجْزِى فِيهِ**) وهل حُذِف الجارّ والمجرور معًا ، أو حذف الجارّ وحدَه فانتصب الضمير واتَّصل بالفعل ، ثم حُذِف منصوبا ، قولان ، الأول عن سيبويه ، والثانى عن الأخفش[٣] .

أو مجرور بـ « مِنْ » عائد على ظرف أو غيره ، فالأول : نحو « شهرٌ صُمْتُ يومًا

= لما هنا ، فقد استدل الكوفيون بهذا البيت على اسمية « رُبَّ » فزعموا أنها مبتدأ ، و « عار » خبر ، قال ابن مالك : والصحيح أنه ــ أى عار ــ خبر مبتدإ محذوف ، والجملة صفة لقتل والتقدير : رُبَّ قتلٍ هو عارُ [شرح التسهيل ١٧٥/٣] .

(١) هذا عجز بيت من الوافر لجرير ، وصدره :

أَبَحْتَ حِمَىٰ تِهامَـةَ بعـدَ نَجْـدٍ

والبيت فى ديوانه ٨٩/١ ، وسيبويه ٤٥/١ ، ٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٥/١ ، ٣٢٦ ، وبلا نسبة فى المغنى ٥٠٣/٢ ــ وعجزه فى شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٣ . وكنّى بتهامة ونجد عن جميع بلاد العرب .

(٢) من الآية [٤٨] من سورة « البقرة » ، ومن الآية [١٢٣] من السورة نفسها .

(٣) من قوله : وهل حذف الجارّ والمجرور معا ... إلى هنا ، موجود بنصِّه فى المغنى ٥٠٣/٢ وعُنِى بتفصيل القول فى هذه المسألة ابنُ الشجرىّ فى أماليه ٥/١ : ٦ ، وابن مالك فى شرحه على التسهيل ٣١٢/٣ وأبو حيان فى ارتشاف الضرب ٥٨٥/٢ .
وينظر كتاب سيبويه ٤٤/١ ، ١٩٣ ط . بولاق .

وفى معانى القرآن للأخفش ١/ ٢٥٨ : « وإن شئت حملتَها على المفعول فى السعة ، كأنك قلت : « وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تجزيه نَفْسٌ » ثم ألقيت الهاءَ كما تقول : « رأيتُ رجلا =

مباركٌ » أى : منه ، والثانى : نحو : « عندى بُرٌّ كُرٌّ(١) بدرهم » أى : منه(٢) .

(وَ) الشرطُ (**الثَّانِى** : **أَنْ تَكُونَ**) الجملةُ (**خَبرِيَّةً** ، **أَىْ** : **مُحْتَمِلَةً لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ**) وإليه أشار الناظم بقوله : .

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَـرا(٣) ....

(**فَلَا يَجُوزُ**) النعتُ بالجملة الطلبية والإنشائية ، فلا يقال : (« **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ** » **وَلَا**) « مررتُ (**بِعَبْدٍ بِعْتُكَهُ** » **قَاصِدًا لِإِنْشَاءِ الْبَيْعِ**) لا الإخبار بذلك ؛ لأنّ الطلب والإنشاء لا خارجيَّ لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَامْنَعْ ـ هُنَا ـ إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ(٤) ....

= أُحِبُّ » وأنت تريد : أحبُّه » اهـ .

(١) الكُرُّ : مكيال لأهل العراق .

(٢) بحذف « مِنْ » والعائد المجرور بها ؛ لتعيين معناه فى المثالين ، إذ لا يحتمل إلا وجها واحدًا ، فإن لم يتعين لم يجز حذفه نحو : سرنى شهرٌ صمتُ فيه ، إذ لو حُذِف لجاز أن يراد : صمته ، فيختل المراد ، [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٢ ـ وارتشاف الضرب ٢/٥٨٥] .

(٣) « فأُعطِيت ما أُعطيته » مَا : اسم موصول ، مفعول ثانٍ لأعطيت ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فى أُعْطِيت وهو المفعول الأول ، « أُعْطِيته » فعل ماضٍ مبنّى للمفعول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى « جملة » فى صدر البيت هو نائب الفاعل وهو المفعول الأول ، والهاء مفعول ثان ، والجملة صلة « ما » « خبرًا » حال من نائب الفاعل .

(٤) لما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبرًا » يوهم أن كلّ جملة وقعت خبرا يجوز أن تقع صفة قال : « وامنع هنا إيقاع ذات الطلب » أى : امنع وقوع الجملة الطلبية فى باب النعت ، وإن كان لا يمتنع فى باب الخبر .

(**فَإِنْ جَاءَ**) من لسان العرب (**مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ ، يُؤَوَّلُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

.... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ(١)

لأنَّ القول كثر إضمارُه فى الكلام (**كَقَوْلِهِ**) وهو العجاج ـــ على ما قيل ـــ يذكر أنَّ قوما أضافوه ، وأطالوا عليه حتى دخل الليل ، ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشيَّة لونَ الذئب :

٣٩٣ ـــ حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
(**جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ**)

فظاهره أنَّ جملةَ / الاستفهام وهى « هل رأيتَ الذئبَ قطّ » نعتٌ لِـ « مَذْقٍ » [١/٢٦٢] فوجب تأويلُها على أن الصفة قولٌ محذوف ، وجملة الاستفهام معمول الصفة (**أَىْ : جَاءُوا بِلَبَنٍ مَخْلُوطٍ بِالْمَاءِ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ**) هل رأيتَ الذئبَ قطّ .

وقال ابنُ عمرون(٣) : الأصل : بمذق مثلِ لون الذئب ، هل رأيتَ الذئب

---

(١) ويكون القولُ المضمرُ صفةً ، والجملة الطلبية معمولُ القولِ المضمر .

(٢) بيتان من مشطور الرجز وينسب بعض الناس هذا الرجز إلى العجاج بن رؤبة الراجز المشهور ولكنَّ الأكثرين على أنه لراجز لا يعلم ، وورد البيتان معا أو الثانى منهما فى : الكامل ١٠٥٤ ، والمحتسب ١٦٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١٤٩/٢ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، والإنصاف ١١٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ والمقرب له أيضا ١٢٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١١/٣ ، وابن الناظم ٤٩٥ ، وارتشاف الضَّرب ٥٨٤/٢ ، والمغنى ٦٤/١ ، ٢١٩ ، والعينى ٦١/٤ ، واللسان (ض ى ح) ، والهمع ١١٧/٢ ، والأشمونى ٦٤/٣ ، ٢١٩ ، والخزانة ٢٧٥/١ ، والدرر ١١٨/٢ .
ورُوى الثانى هكذا : (جاءوا بضَيْحٍ هل رأيتَ الذئبَ قط) ـــ والضَّيح : اللبن المختلط بالماء و « جنَّ الظلامُ » ستر كلَّ شىء .

(٣) هو جمال الدين محمد بن محمد (المتوفى سنة ٦٤٩ هـ) نحوىّ حلبىّ ، أخذ عن ابن يعيش ، وجالس ابن مالك ، وكان بارعا فى العربية [بغية الوعاة ٢٣١/١] .

يقولون : « مررتُ برجلٍ مثلِ كذا ، هل رأيتَ كذا » وفى الحديث : « كَلَالِيبُ مثلُ شوكِ السَّعْدَانِ ، هل رأيتم شوك السَّعْدَان ؟ قالوا : نعم يا رسول الله ، قال : فإنها مثلُ شوكِ السَّعْدَانِ »(١) .

ثم حذف « مثل لون الذئب » وبقى « هل رأيت الذئبَ » فتأوَّلوه بـ « مقول عند رؤيته (**هَذَا الْكَلَامَ** ») فـ « مقول » هو الصفة ، وجملة الاستفهام معمولة لها ـ انتهى(٢) .

و« المذق » ـ بفتح الميم وسكون الذال المعجمة ـ مصدر قولك : مَذَقْتُ اللَّبَنَ إذا مزجتَه بالماء ، والمرادُ ـ هنا ـ المذوق مبالغةً .

والمعنى : جاءوا بلبن سَمَارٍ فيه لون الوُرْقة التى هى لون الذئب ، و « السَّمَار » اللبن الرقيق ، و « الوُرقة » بياضٌ يضربُ إلى سواد .

(**الرَّابِعُ**) مما يُنعتُ به : (**الْمَصْدَرُ**) سماعًا ، بشروطٍ : .

أحدها : أن لا يُؤنث ، ولا يثَنَّى ، ولا يجمع(٣) .

الثانى : أن يكون مصدرَ ثلاثىّ ، أو بزنة مصدر ثلاثىّ .

---

(١) جزء من حديث شريف طويل أخرجه مسلم فى صحيحه [كتاب الإيمان ـ باب معرفة طريق الرؤية ١/ ١٦٣ : ١٦٧ تحقيق محمد فؤاد عبد الباق ـ والكلاليب : جمع كُلُّوب وهى حديدة معطوفة الرأس يعلق فيها اللحم ، وترسل فى التنور ـ والسَّعْدَان : نَبْتٌ له شوكٌ عظيمٌ فى كل الجوانب .

(٢) أى : انتهى كلامُ ابن عمرون .
وقد قال ابن جنى كلاما يشبه هذا ، فهو يقول فى المحتسب ٢/١٦٥ « جاءوا بِضَيْحٍ هل رأيت الذئب قط » فقوله : هل رأيت الذئب قط ، جملة استفهامية ، إلا أنها فى موضع وصف (الضَّيْح) حملا على معناها دون لفظها ؛ لأن الصفةَ ضربٌ من الخبر ، فكأنه قال : جاءوا بضَيْحٍ يُشْبِه لونُه لونَ الذئب » اهـ .

(٣) لأن المصدر من حيث هو مصدر ، لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على أصله .

والثالث : أن لا يكون ميميًّا(١) .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا(٢)

(**قَالُوا : « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ »**) — بفتح العين — (**وَ« رِضًا »**) — بكسر الراء — (**وَ« زَوْرٌ »**) — بفتح الزاى — (**وَ« فِطْرٌ »**) — بكسر الفاء — والثلاثة الأولى مصادرُ حقيقةً ، والرابعُ اسمُ مصدر ؛ فإنّ فعله « أفطر » .

(**وَ**) هو كثير ، ومع كثرته يُقْتَصر فيه على السماع(٣) .

فإن قلتَ : كيف صحّ أن يكون اسمُ المعنى نعتا للذات ؟ قلتُ : صحّ (**ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمُشْتَقِّ**) اسمَ فاعلٍ ، أو مفعولٍ (**أَىْ : عَادِلٌ**) اسم فاعل « عَدَلَ » (**ومَرْضِىٌّ**) اسم مفعول « رَضِىَ » (**وَزَائِرٌ**) اسم فاعل(٤) « زَارَ » (**وَمُفْطِرٌ**) اسم فاعل « أَفْطَرَ » .

ويدلّ لهم ما جاء من ذلك مضافًا إضافةً غيرَ معنوية(٥) ، نحو : « مررتُ برجلٍ

---

(١) نحو : (مزار ، ومسير) فهذا لا يجوز الوصف به ولا الإخبار ، لا باطراد ولا غيره .

(٢) الأَوْلى جعل الضمير فى « نعتوا » للعرب ، وفى « التزمُوا » للنحويين ، و « كثيرا » حال ، كضربتُه شديدا ، أو نعت مصدر محذوف .

(٣) ووجه ذلك عند الجمهور أن المصدر اسم جنس جامد غير مشتق ، ولا معناه معنى المشتق ، فلم يصح من جهة معناه أن يكون نعتًا ، كما لم يصحّ فى اسم الجنس أن ينعت به ، لكنّ العربَ أتت من ذلك بأشياء على اعتبار المبالغة فى الوصف مجازا [قاله الشاطبى فى شرح الألفية تحقيق د/ بسيونى لبن ص ١٤١ : ١٤٢ رسالة دكتوراة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ولدىَّ نسخة منها .

(٤) فى خ ٣ « مفعول » خطأ من الناسخ .

(٥) كأنه يجيب على سؤال يقول : هذه مصادر مضافة إلى معرفة وأضافة المصدر تعرّف فما بالكم وصفتم بها النكرة فقلتم : مررت برجل حسبك إلخ ؟ فالجواب : أن هذه وإن كانت مصادر فهى فى معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال أو الاستقبال وأسماء الفاعلين إذا كانت

هَدِّك » و « شَرْعِك » و « حَسْبِك »[(١)] فدلّ على لحظ معنى الصفة .

(**وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ ، أَىْ : ذُو كَذَا ؛ وَلِهَذَا الْتُزِمَ إِفْرَادُهُ وَتذْكِيرُهُ ، كَما يُلْتَزَمَانِ لَوْ صُرِّحَ بِـ « ذُو »**) وفروعه ، فيقال : « هذا رجلٌ عَدْلٌ » وَ « امرأةٌ عدلٌ » وَ « رجلان عدلٌ » وَ « رجالٌ عدلٌ » وَ « نساءٌ عدلٌ » ، كما يقال : « هذا رجلٌ ذو عدل » و « امرأة ذاتُ عدلٍ » و « رجلان ذَوَا عدلٍ » و « رجال ذَوُو عدلٍ » و « نساءٌ ذواتُ عدلٍ » .

وقيل : لا تأويلَ ، ولا حذف مضاف ، بل على جَعْلِ العين نفسَ المعنى[(٢)] مبالغة ، مجازًا وادِّعاءً .

وإنما التُزِم إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير ؛ لأنَّ المصدرَ من حيث هو مصدر لا يثنَّى ، ولا يُجمع ، ولا يؤنث ، فأجروه على أصله[(٣)] .

= كذلك ؛ لا تفيدها الإضافةُ تعريفا ؛ ولذا قال الشاعر امْرُؤ القيس :

وقد أَغْتَدِى والطيْرُ فى وُكُنَاتِها ... بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

فوصف منجردا بقيد الأوابد وهو مضاف إلى معرفة إذِ المرادُ « مُقَيِّد الأوابد » والأوابد الوحوش ، يعنى : أنه يقيدها ، وذلك كناية عن سرعة وشدة عَدْوِه ، فكأنه قيدٌ لها .

(١) هذه كلها على معنى واحد ، فـ « حسبك » مصدر فى موضع محسب ، يقال أحسبنى الشيءُ أى : كفانى ، و (هدّك ، وشرعك) فى معنى ذلك ، فأما « هدّك » فهو من معنى القوة ، يقال فلان يُهَدّ ـ على ما لم يسم فاعله ـ إذا نسب إلى الجلادة والكفاية ـ وأما « شرعك » ـ فبمعنى حسبك ، من شرعتَ فى الأمر إذا خُضْتَ فيه ، أى : هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه ، وفى المثل : شَرْعُك ما بلَّغَك المحَلَّ » ـ [المستدرك للزمخشرى ١٣٢/٢] أى : حسبك ما أوصلك إلى الغرض المطلوب [ينظر ابن يعيش ٥٠/٣] .

(٢) أى : جَعْلُ الرجلِ نفسَ العدل .

(٣) قاله الشاطبى ص ١٤٢ الرسالة المشار إليها سابقا .

وأما قول العرب : « رجلٌ ضيفٌ » و « ورجالٌ أضياف » و « ضيوفٌ » و « ضيفان » و « امرأة ضيفة »[1] فقليلٌ[2] .

* * *

(**فَصْلٌ : وَإِذَا تَعَدَّدَتِ النُّعُوتُ**) فتارة تكونُ / لواحد ، وتارة تكون لغيره ، فإن كانت لواحد فسيأتى الكلامُ عليها فى فصل يخصُّها . [٢٦٢/ب]

وإن كانت لغير واحد فهى على ضربين :

أحدهما : أن يكون المنعوتُ مثنًّى أو مجموعًا من غير تفريق .

والثانى : أن يكون مفرَّقا ، وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه ، فيقوم العطفُ مقامهما ، وإما لتعدُّد عامل المنعوتِ .

(**فَإِنْ**) كان المنعوتُ مثنًّى أو مجموعا من غير تفريق ، و (**اتَّحَدَ مَعْنَى النَّعْتِ**) ولفظُه (**اسْتُغْنِىَ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَنْ تَفْرِيقِهِ**) بالعطف (**نَحْو : « جَاءَنِى رَجُلَانِ فَاضِلَانِ » وَ « رِجَالٌ فُضَلَاءُ » وَإِنِ اخْتَلَف**) مَعْنَى النعتِ ولفظُه كَـ « العاقل

---

(١) فى المصباح المنير (ض ى ف) « الضيف : معروف ، ويطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره ؛ لأنه مصدر فى الأصل ، من ضافه ضَيْفا من باب باع ، إذا نزل عنده ، ويجوز المطابقة فيقال : ضيفٌ ، وضَيْفةٌ ، وأضيافٌ ، وضيفان » اهـ .

(٢) أى : فقليل عند العرب أن يأتى المصدر مثنى أو مجموعا إذا وصف به ، وهذا لا يتنافى مع قول ابن مالك : « فالتزموا الإفراد والتذكيرا » إذا جعلنا الضمير فى « التزموا » للنحويين فَهُمُ الذين التزموا بذلك من حيث كان شائعا فى الكلام ـــ وكأنه يقول : إن العرب جاء عنهم كثيرا النعت بالمصدر ، فألزم النحويون فى هذه الحالة ما يلزم المصدر من الإفراد والتذكير ، فإن جاء على غير ذلك فشاذّ ، ولكن يؤخذ على ابن مالك مخالفة الضمائر بعود ضمير « ونعتوا » على غير من عاد عليه ضمير « فالتزموا » [قاله الشاطبى على الألفية ص ١٤٧ رسالة] .

ومما يخفف من ذلك أن التعامل فى الألفية فى كل الأحوال ، مع العرب والنحويين .

والكريم »[١] أو لفظُه دون معناه ، كـ « الذاهب والمنطلق »[٢] أو معناه دون لفظه ، كـ « الضارب » من الضّرْب بالعصا ونحوها و « الضارب » من الضّرْب فى الأرض[٣] ، أى : السير فيها (**وَجَبَ التَّفْرِيقُ بِالْعَطْفِ**) لأنه أصل التثنية والجمع (**بِالْوَاوِ**) خاصة ؛ لأنها الأصل فى ذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ ۔ فَعاطِفًا فَرِّقْهُ لَا إِذا ائْتَلَفْ[٤]

(**كَقَوْلِهِ**) : .

٣٩٤ ــ بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ (**عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِى**)[٥]

فـ « مسلوبٍ » وَ « بال » نعتان لِـ « رَبْعَيْنِ » وعطف أحدهما على الآخر

---

(١) فى نحو : « جاءنى الرجلان العاقل والكريم » .

(٢) فى نحو : « وصل الرجلان الذاهب والمنطلق » .

(٣) فى نحو : جاءنى الرجلان الضاربُ والضاربُ .

(٤) غير الواحد هو المثنى والمجموع وله صورتان : اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو ــ وائتلافهما ، فهذه يُستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف ، ولم يعين الناظم العاطف اعتمادًا على العلم بأنّ الواوَ هى الأصل فى ذلك .
« ونعتُ » مبتدأ ، وما بعده مضاف إليه ، « إذا اختلف » شرط وفعله ، « فعاطفا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، « عاطفًا » حال من فاعل : فَرِّقه ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدإ « لا » عاطفة « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ائتلف » الجملة من الفعل والفاعل شرط إذا ، والجواب محذوف .

(٥) هذا البيت من الوافر لابن ميادة فى ديوانه ص ٢١٤ ، وابن السيرافى ٦٠٣/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٧٤/٢ ، والبغدادى ٥٣٢/٢ ، وهو لرجل من باهلة فى سيبويه ٢١٤/١ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٢٩١/٤ ، والمقرّب لابن عصفور ٢٢٥/١ ، وشرح الجمل له أيضا ٢٠٩/١ ، والمغنى ٣٥٦/٢ ويروى : (وما بُكا رجل حَنِيكٍ) والحنيكُ : المحتنك القويّ الصبور ــ ويروى : (وما بُكا رجل نَزِيع) أى : منتزَع .

بالواو[١] و « المسلوبُ » هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر .

و « البالى » هو الذى ذهبت عينه وبقىَ شىء من آثاره و « بُكَا » مقصورٌ .

(**وَقَوْلِكَ : « مَرَرْتُ بِرِجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيهٍ »**) فهذه الثلاثةُ المتعاطفةُ بالواو ، نعوتٌ لـ « رجال » .

و « الشاعر » هو الذى يأتى بالكلام منظومًا ، و « الكاتب » هو الذى يأتى به منثورًا ، و « الفقيه » مِنْ « فَقُه » ــ بالضم ــ هو الذى صار الفقه سجيةً له .

ويُستثنى نعتُ الإشارة ، فلا يتأتّى فيه التفريقُ ، فلا يجوزُ « مررتُ بهذين الطويلِ والقصير » على النعت ، قاله سيبويه[٢] ، والمبرد ، والزجاج ، والزِّياديُّ[٣] ، وهو مقتضى القياس ؛ لأنَّ نَعْت الإشارة لا يكون إلا طبقَها فى اللفظ ؛ لأنهم جعلوا التطابق فى الجامد عوضا عن الضمير ، وحُمِل المشتقُّ عليه .

قال[٤] الزِّيادىّ : وإن قَدَّرْته بدلًا ، أو بيانًا جَازَ ــ وقد أجاز سيبويه : « هذان زيدٌ وعمرٌو » على البيان ، والبيان هنا مخالف للنعت[٥] ، نقله الموضح فى الحواشى .

---

(١) ويُستَشهدُ بهذا البيت على أنّ « الواوَ » تنفرد بعطف الصفات المتفرقة مع اجتماع منعوتها [المغنى ٣٥٥/٢ : ٣٥٦] .

(٢) فى كتابه ٢٢١/١ ونصّ كلامه : « ويدلك على ذلك أنك لا تقول : مررتُ بهذين الطويل والقصير . وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة : هذا الرجل » ا هـ ومثله فى الأصول ٣٣/٢ ــ والمبرد يجعل ما بعد الإشارة بيانا لا صفة [المقتضب ٤ / ٢٢٠]

(٣) هو إبراهيم بن سُفيان أبو إسحاق الزيادىّ ، كان نحويّا لغويا راوية ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه وروى عن أبى عبيدة والأصمعىّ ، صنّف : النقط والشكل ، وشرح نكت سيبويه وغيرهما توفى سنة ٢٤٩ هـ [بغية الوعاة ٤١٤/١] .

(٤) فى خ ٣ « قاله » خطأ من الناسخ .

(٥) من قوله : فلا يجوز : « مررت بهذين الطويل والقصير » إلى هنا ، موجود بنصّه فى : ارتشاف الضَّرب ٥٨٩/٢ ، والمساعد ٤١٣/٢ .

(**وَإِذا تَعَدَّدَتِ النُّعُوتُ**) مع تفريق المنعوت ، فإن كان العاملُ فيها واحدًا ، فإن اتحدَ العملُ فالإتباع[١] ، نحو : « مررتُ بزيدٍ وعمروٍ العاقلَيْن » و « مررتُ بشَيْخٍ وطِفْلٍ وعجوزٍ جلوسٍ » لأنَّ العطف بمثابة التثنية والجمع .

وإن اختلف ، واختلفت نسبة العامل إليهما[٢] ، نحو : « ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا الظريفَيْنِ » فالقطع .

[٢٦٣/أ] وإن اتحدت ، نحو : « خاصم زيدٌ عمرًا » فالقطع / عند البصريين ، وإتباع الأخير عند الفراء ، وإتباع الأول عند الكسائيِّ ، وإتباع أيهما شئتَ عند ابن سعدان[٣] .

وإن كان العامل متعدِّدًا (**وَاتَّحَدَ لَفْظُ الْمَنْعُوتِ ؛ فإِنِ اتَّحَدَ مَعْنَى الْعَامِلِ وَعَمَلُهُ**) ولفظه ، أو جنسه (**جَازَ الْإِتْبَاعُ مُطْلَقًا**) سواء أكان المتبوعان مرفوعين بفعلين ، أو خبرى مبتدأين ، أو منصوبين ، أو مخفوضين ، فمثال ما اتحد عملُه ومعناه ولفظُه : « ذهب زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلان » و « هذا زيدٌ وهذا عمرٌو الفاضلان » و « رأيتُ زيدًا ورأيتُ عمرًا الظريفين » و « مررتُ بزيد ومررتُ بعمرو الكريمين » .

---

(١) قوله : « فالإتباع » لعله يقصد فالإتباع جائز ــ فقد قال ابن عقيل فى المساعد ٤١٥/٢ « وإذا كان العامل واحدًا ، وكذا العمل ، فالاتباع والقطع جائزان نحو : جاء زيد وعمرو العاقلان » اهـ .

(٢) ثَنَّى الضمير مراعاة للمثال فإن فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق .

(٣) هو محمد بن سعدان الضرير الكوفىّ النحوىّ المقرى أبو جعفر ، قال ياقوت : ولد سنة إحدى وستين ومائة ، وروى عن عبد الله بن إدريس ، وروى عنه أحمد بن حنبل وكان يقرأ بقراءة حمزة ــ وقال الدانى فى طبقات القراء : أخذ القراءة عرضا عن سليم بن عيسى عن حمزة وعن يحيى بن المبارك اليزيدىّ عن أبى عمرو وعن المسيبى عن نافع وعن معلى ابن منصور عن أبى بكر عن عاصم [معجم الأدباء ١٨ /٢٠١ : ٣٢٠٢] .
وجاء فى المساعد ٤١٥/٢ « فإن اتحدت النسبة فالقطع عند البصريين ، وأجاز الكسائى =

ومثال[١] ما اتَّحَدَ معناه وعملُه وجنسُه : (**كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرٌو الظَّرِيفان** ، وَ « **هَذَا زَيْدٌ وَذَاك عَمْرٌو الْعَاقِلَانِ** » وَ « **رَأَيْتُ زَيْدًا**) بعينَىَّ (**وَأَبْصَرْتُ خَالدًا الشَّاعِرَيْن** ») و « سُقْتُ النفعَ إلى خالدٍ وسِيقَ به لزيد الكاتِبَيْنِ »

ومنع ابنُ السراج الإتباعَ فى النوع الثانى[٢] ، وفصَّل فى الأول فقال : إن قُدِّر الثانى عاملًا فالقطع ـــ أو تأكيدًا والأولُ هو العامل ، جاز الإتباع[٣] .

(**وَخصَّ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكَوْنِ الْمَتْبُوعَيْنِ فَاعِلَى فِعْلَيْن**) كـ « جَاءَ زَيْدٌ وأتى عمرٌو الظريفان » (**أَوْ خَبَرَىْ مُبْتَدَأَيْنِ**) كـ « هَذَا زيدٌ وذاك عمرٌو العاقلان » أخذًا من كلام سيبويه[٤] ؛ فإنه إنما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص ـــ قاله ابنُ مالك فى شرح التسهيل[٥] ، ثم قال : والظاهرُ[٦] تعميمُ الحكم ؛ إذ لا

= وغيره الإتباع ، وقال الفرّاء : يُغلَّب المرفوع ، وخيرَّ ابنُ سَعْدان فتقول : خاصم زيدٌ عمرًا العاقلان أو العاقلين ، وأصل هذا الخلاف فى المسألة ، أعنى مسألة القطع والإتباع ـــ الخلاف فى عامل النعت ، ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمى وأكثر المحققين أنه تبعيَّة للمنعوت ، وقال المبرد وابن السراج وابن كيسان : عامل المنعوت » اهـ .

(١) لا يخفى أن قوله : « ومثال » لا يليق بمزج كلامه وكلام ابن هشام حتى يصيرا كلاما واحدًا ؛ وذلك لقول ابن هشام « كجاء » بكاف التمثيل .

(٢ ، ٣)يُنظر الأصول لابن السراج ٤٢/٢ ـــ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٩١/٢ .

(٤) قال سيبويه فى كتابه ٢٤٧/١ (بولاق) : « وتقول : هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحدٍ ، وهما اسمان يبنيان على مبتدأين ، وانطلق عبدُ الله ومضى أخوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا بفعلين » ا هـ .

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣١٧/٣ وقد نقل ابنُ مالك بعضا من كلام سيبويه .

(٦) هذا النص من شرح التسهيل بالمعنى وليس باللفظ ، والذى فيه قوله ـــ بعد الانتهاء من إيراد كلام سيبويه ـــ : « فمن النحويين من أخذ من هذا الكلام أن مذهبه تخصيص نعت فاعلى الفعلين وخبرى المبتدأين بجواز الإتباع ـــ والأولى أن يُجعل مذهبُه على وفق ما قدرتُه قبلُ ، لأنه مَنَع الاشتراك فى إعراب ما انجرَّ من وجهين ، وسكت عن المجرورَيْنِ من وجه واحد ، وعن المنصوبين من وجه واحد ، فعلم أنهما عنده غير ممتنعين ، =

فَرْق بين قولك : « ذهب زيد وانطلق عمرٌو العاقلان » وقولك : « أحببتُ زيدًا ووَدِتُّ عمرًا العاقلين » وقولك : « مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين » فإذا جاز الأول جاز هذا ـ انتهى .

وجزم به فى النظم فقال : .

وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وحِيدَىْ مَعْنَى وَعَمَلٍ ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا[١]

(**وَ إِنِ اخْتَلَفَا فِى الْمَعْنَى وَالْعَمَلِ**) واللفظ (**كَـ « جَاءَ زيدٌ ورَأَيْتُ عَمْرًا الْفَاضِلَيْنِ »**)[٢] أو اختلفا فى المعنى والعمل والجنس ، كـ « هذا ناصرُ زيدٍ ومخذلٌ عمرًا العاقلان » .

(**أَوِ اخْتَلَفَ الْمَعْنَى فَقَطْ ، كَـ « جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرٌو الْكَاتِبَانِ » أَوِ**) اختلفَ (**الْعَمَلُ فَقَطْ ، كَـ « هَذَا مُؤْلِمُ زَيْدٍ**) ـ بالجرِّ ـ (**وَمُوجِعٌ عَمْرًا**) ـ بالنصب (**الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ الْقَطْعُ**) عن المتبوع ، إما بالرفع على إضمار مبتدإ ، أو بالنصب على إضمار فعل .

ويمتنع الإتباعُ ؛ لأنه يؤدّى إلى تسليط عاملين مختلفى المعنى أو العمل ، على معمول واحد من جهة واحدة[٣] ، بناءً على أنَّ العاملَ فى المنعوتِ هو العامل فى

= ويعضد هذا التأويل قوله فى : هذا عبد الله وذاك أبوك الصالحان ؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد » اهـ .

(١) أى : أتبع ـ بغير استثناء ـ نعتَ معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل . و« نعتَ » مفعول مقدم لأتبع « معمولى » مضاف إليه « وَحِيدَىْ » مضاف إليه أيضا وهو صفة لمحذوف أى : نعت معمولى عاملين وحيدى ، « معنَى » مضاف إليه « وعملٍ » معطوف على معنَى « بغير » متعلق بأتبع « استثنا » مضاف إليه ، وقصر للضرورة .

(٢) فى خ ٣ « العاقلين » .

(٣) ساقطة من خ ٢ .

النعت وهو الصحيح .

أما إذا اتحد العاملان معنًى وعملًا ، فلا محذور فى الإتباع ؛ لأنَّ العامِلَيْنِ من جهة المعنى شىءٌ واحدٌ ، فنُزِّلَا منزلةَ العامل الواحد عند الجمهور .

وقال ابن السراج : إذا اتفقا لفظا ، كان الثانى توكيدًا للأول(١) .

والحاصل أنَّ صُوَرَ العامِلَيْنِ أربعة : .

إحداها : أن يختلف العاملان فى المعنى / والعمل ، كـ « رأيتُ زيدًا ومررت بعمرو » . [٢٦٣/ب]

والصورة الثانية : أن يختلف العملُ فقط ، كـ « مررتُ بزيد ولقيتُ عمرًا » وفيهما أربعةُ أقوالٍ : .

فالجمهورُ على منع الإتباع فيهما ، وابنُ الطراوَة على جواز الإتباع فيهما للثانى دون الأول(٢) — والكسائىّ والفراء على منع الإتباع فى الأولى ، وجوازه فى الثانية ، لكنّ الكسائىَّ يتبع الثانى فيهما دون الأول ، والفراء بعكس ذلك(٣) .

الصورة الثالثة : أن يختلف المعنى فقط كـ « وَجَدَ زيدٌ عَلَى عمرو ، ووجد عمرٌو الضَّالَّةَ » أجاز قوم فيها الإتباع ، وهم القائلون بأنَّ العاملَ التبعيَّة(٤) ، ومنعه قومٌ ، وهم القائلون بأنَّ عاملَ المنعوت والنعت واحدٌ(٥) .

الصورةُ الرابعةُ : أن يتحدا معنًى وعملا ، وتحته صورتان : .

---

(١) ينظر الأصول ٤٣/٢ .

(٢) ينظر الارتشاف ٥٩٠/٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) القائلون بأن العامل فى النعت التبعية : الخليل وسيبويه والأخفش والجرمى وأكثر المحققين [الارتشاف ٩٥٢/٢] .

(٥) ذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان إلى أن العامل فى النعت هو العامل فى المنعوت [المصدر السابق] .

أن يتحدا لفظا ، أَوْلَا ـ فالأولى : نحو : « جَاءَ زيدٌ وجاءَ عمرٌو العاقلان » فيجوز فيها الإتباع ، وقيَّدَه ابنُ السراج بأن يقدر الثانى توكيدا[1] .

والثانية : نحو : جاء زيدٌ وأتى عمرٌو الظريفان » فأجاز الجمهور فيها الإتباع ومنعه ابن السراج مطلقا .

هذا كلُّه مع اتحاد جنس العامِلَيْنِ ؛ فإن اختلفا ، كـ « هذا زيدٌ وجاء عمرٌو الظريفان » و « مررتُ بزيد ، وهذا عمرٌو الظريفان » و « لقيتُ زيدًا وإنّ عمرًا فى الدار القائمان » فذهب الجمهور إلى منع الإتباع ، والأخفش والجَرْمىُّ إلى جوازه[2] .

* * *

(**فَصْلٌ**) :

إذا لم تتكرر النعوتُ ، وكان المنعوت معلوما بدون النعت ، حقيقة أو ادِّعاءً[3] ، جاز إتباعه وقطعُه ، ما لم يكن لِمُجَرَّدِ التوكيد نحو : ﴿ **نَفْخَةٌ**

---

(١) الأصول ٢/٤٢ .

(٢) فى الارتشاف ٢/٥٩٠ : « وإن اتفق المعنى فإما أن يتحد جنس العامل أو يختلف ، إن اختلف كأن يكونا مرفوعين هذا على الابتداء ، وهذا على الفاعلية ، أو منصوبين هذا على المفعولية ، وهذا على الظرفية أو مجرورين هذا بحرف ، وهذا بإضافة ؛ فذهب الجمهور إلى وجوب القطع ، وذهب الأخفش والجرمىَّ إلى جواز الإتباع .

(٣) قال ابنُ هشام فى شرح القطر ص ٤٠٨ « ولا فرق فى جواز القطع بين أن يكون الموصوفُ معلوما حقيقة أو ادِّعاء ؛ فالأول مشهور وقد ذكرنا أمثلته ، والثانى نصّ عليه سيبويه فى كتابه فقال : « وقد يجوز أن تقول : مررتُ بقومك الكرامُ » يعنى بالنصب أو بالرفع « إذا جعلتَ المخاطبَ كأنه قد عَرَفَهم » ثم قال : « نَزَّلتَهم هذه المنزلة ، وإن كان لم يعرفهم » اهـ .

وَاحِدَةٌ ﴾(١) أو ملتزم الذكر نحو : « الجَمَّاءَ الغَفِيرَ »(٢) أو جاريًا على مشار إليه ، نحو : « بهذا الرجلِ » فلا يجوز القطع فى شىء منها .

(**وَ إِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِوَاحِدٍ ؛ فَإِنْ تَعَيَّنَ مُسَمَّاهُ بِدُونِهَا جَازَ إِتْبَاعُهَا**) كلِّها (**وَقَطْعُهَا**) كلِّها (**وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا**) أى : بين القطع والإتباع (**بِشَرْطِ تَقْدِيمِ**) النعتِ (**الْمُتْبَعِ**) على النعتِ المقطوع (**وَذَلِكَ كَقَوْلِ خِرْنِقَ**) ـــ بكسر الخاء المعجمة والنونِ ، بينهما راءٌ سَاكِنَةٌ ـــ بنتِ [بدْرِ بْنِ](٣) هِفَّان(٤) القيسية ، أختِ طرفةَ بنِ العبدِ لأمه ، ترثى زوجها بِشْرَ بنَ عمرِو بنِ مرثد ومن قُتِل معه من بنيه وقومه : .

٣٩٥ (لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَركٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ)(٥)

---

(١) من الآية [١٣] من سورة الحاقَّة » .

(٢) « الجمَّاء » فى الأصل : مؤنث الأَجَّم ، واشتقاقهما من الجَمّ ـــ وهو الكثرة ، وأصل اشتقاق « الغفير » من الغَفْر ، وهو الستر ، وهو فعيل بمعنى فاعل صفة للجماء ، ولم تؤنث هذه الصفة ـــ مع أن الموصوف مؤنث ـــ لمعاملة هذه الصيغة معاملة فعيل بمعنى مفعول كما فى « امرأة جريح » .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة لابدّ منها .

(٤) فى خ١ ، ٣ ، ٤ صحفت إلى « هفا » .

(٥) البيتان من الكامل للخِرْنِقِ فى سيبويه ١٠٤/١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ومعانى الفرّاء ١٠٥/١ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، والأصول ٤٠/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٤/١ : ٣٤٥ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/٣ ، والرضى على الكافية ٣١٦/١ وشرحهما البغدادى فى الخزانة ٣٠١/٢ والعينى ٦٠٢/٣ ، ٧٢/٤ على هامش الخزانة ، والهمع ١١٩/٢ ، والأشمونى ٦٨/٣ ، ٢١٤ والدرر ١٥٠/٢ .

ورُوِىَ الثانى فى سيبويه والرضىّ : (النازلين ... والطيبين) ورُوِى فى سيبويه أيضا برفعهما ، كما ورُوِى فى التسهيل بنصبهما ، وقد اختلف الاستشهاد عند سيبويه ففى الموضع الأول ١٠٤/١ كان الشاهد فيه نصب « معاقد الأزرِ » بقولها : « الطيبون » =

فـ « قومى » فاعل « يَبْعَد ــ بفتح الياء والعين ــ وهو دُعَاء خرج مخرج النهى أى : لا يهلِكَنَّ ، وهو من بَعِد الرجلُ يَبْعَد بَعَدًا ، كفرِح يَفْرَح فرحًا ، إذا هلك ؛ وفى التنزيل : ﴿ كَمَا بَعِدتْ ثَمُودُ ﴾[1] .

فإن قيل : كيف دعت لقومها بأن لا يَهْلكوا ، وهم قد هلكوا ؟ .

أجيب بأن العرب قد جرت على عادتها فى استعمال هذه اللفظة فى الدعاء ولهم فى ذلك غرضان : .

أحدهما : أنهم يريدون بذلك استعظام موت / الرجل الجليل ، وكأنهم لا يصدقون بموته . [٢٦٤/أ]

والثانى : أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكرُه ولا يذهب ؛ لأنَّ بقاءَ ذكرِ الإنسان بعد موته بمنزلة حياته .

و « العُدَاة » جمع عادٍ ، وهو العدوّ بعينه ، ولا يجوز أن يكون جمع عدوّ ؛ لأنّ « فَعُولًا » لا يجمع على « فُعَلَة » ــ و « الجُزُر »[2] جمع جزور ، وهى الناقة التى تتخذ للنحر ــ و « المعترك » موضع القتال ــ و « المعاقد » جمع المَعْقِد ــ و « الأُزُر »[3] جمع إزَار . والمعنى : لا يهلِكَنْ قومى الذين هم سُمٌّ على أعدائهم ، وآفة لإبلهم ؛ لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم .

= تشبيها بالمفعول به لأنه معرفة بإضافته إلى « الأزر » فهو كقولك : الحسنون أوجه الأب وفى الموضعين الأخيرين ٢٤٦/١ ، ٢٤٩ استشهد بهما لقطع النازلين والطيبين من الموصوف وحملهما على إضمار الفعل فى « النازلين » والمبتدإ فى « الطيبون » . واستشهد بعضهم بقولها : « لَايَبْعَدَنْ » على توكيد المضارع بالنون الخفيفة لوقوعه بعد الطلب وهو « لا » الدعائية .

(١) من الآية [٩٥] من سورة « هود » .

(٢ ، ٣) وسُكِّنَتْ الزاىُ فى : الجزر ، والأزر فى بعض الروايات ، للتخفيف .

والنزول فى الحرب على ضربين : أحدهما : فى أول الحرب وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويركبوا خيلهم — والثانى : فى آخرها ، وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم إذا كان القتال فى موضع وَعْر لا مجال للخيل فيه — و « الطيبون معاقدَ الأُزُر » كناية عن عفة الفرج ، تريدُ أنهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية .

كانت العربُ إذا وصفوا الرجلَ بطهارة الإزار والذيل ، أرادوا أنه[1] لا يزنى ، وإذا وصفوه بطهارة الكُمِّ أرادوا أنه لا يخون ، ولا يسرق ، وإذا وصفوه بطهارة الجَيْب أرادوا أنَّ قلبَه لا ينطوى على غِشٍّ ، ولا مَكر[2] .

(وَ) المقصود[3] من البيت أنه (**يَجُوزُ فِيهِ رَفْعُ « النَّازِلِينَ » وَ « الطَّيِّبِينَ » عَلَى الإِتْبَاعِ لِـ « قَوْمِى » أَوْ على الْقَطعِ بإِضْمَارِ**) مبتدإ تقديرُه (« **هُمْ** » **وَ**) يجوز (**نَصْبُهُمَا**) على القطع أيضا (**بإِضْمَارِ**) **فِعْلٍ** تقديرُه (« **أَمْدَحُ** » **أَوْ** « **أَذْكُرُ** » **وَ**) يجوز (**رَفْعُ الأَوَّلِ**) وهو « النازلون » على الإتباع لـ « قومى » ، أو على القطع بإضمار « هم » (**وَ**) يجوز (**نَصْبُ الثَّانِى**) وهو « الطيبون » على القطع بإضمار « أمدح » أو « أذكر » (**عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَ**) يجوز (**عَكْسُهُ**) وهو نصبُ الأول ورفع الثانى (**عَلَى الْقَطْعِ فِيهِمَا**) لا على الإتباع ؛ لأنه مسبوق بنعت مقطوع ، والإتباع بعد القطع لا يجوز ، لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية [أو لما فيه من الرجوع إلى الشىء بعد الانصراف عنه][4] ، أو لما فيه من القصور بعد الكمال ؛ لأنّ القطعَ أبلغُ فى المعنى المراد من الإتباع ، اعتبارًا بتكثير الجمل .

---

(١) فى خ ٤ « أرادونه » تحريف .

(٢) فكأن الشاعرة دعت أولا لقومها ألا يهلكوا ، ثم وَصَفَتْهُم بعِدّة أوصاف بالغة ، وصفتهم بالشجاعة الفائقة ، والكرم البالغ ، والعِفّة ، والطهارة ، والتنزه عن الفحشاء .

(٣) غير واضحة فى خ ٢ .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من خ ٤ .

وسكت عن النعت الأول وهو الموصول ؛ لخفاء إعرابه ، فيُتْبَع إن أَتْبعت الجميع ، ويُقْطَعُ إن قَطَعْتَ الجميع ، فإن أتبعتَ بعضا وقطعتَ بعضا فليس فيه إلا الإتباع ؛ لأنّ القطع فى البعض ، والإتباعَ فى البعض مشروطٌ بتقدم المُتْبَع . وإلى جواز القطع والإتباع أشار الناظم بقوله : .

وَاقْطَعْ ، أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا[1] ....

(**وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ**) مُسَمَّى المنعوت (**إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا ، وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا**) للمنعوت (**لِتَنْزِيلِهَا مِنْهُ مَنْزِلَةَ الشَّىْءِ الْوَاحِدِ**) وإليه أشار الناظم بقوله :

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِـرًا لِذِكْرِهِـنَّ أُتْبِـعَتْ[2]

(**وَذَلِكَ / كَقَوْلِكَ** : « **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ** » **إِذَا كَانَ**) زيدٌ (**هَذَا الْمَوْصُوفُ**) بهذه الصفات (**يَشْرَكُهُ فِى اسْمِهِ ثَلَاثَةٌ**) من الناس ، اسم كل واحد منهم « زيد » و (**أَحَدُهُمْ تَاجِرٌ كَاتِبٌ ، وَالْآخَرُ تَاجِرٌ فَقِيهٌ ، وَالآخَرُ فَقِيهٌ كَاتِبٌ**) فلا يتعين « زيد » الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب إتباعها كلِّها .

[٢٦٤/ب]

---

(١) يعنى : واقطع النعوت إلى الرفع أو النصب ، أو أتبعها كلها ، إن كان المنعوت غير مفتقر إلى شيء من تلك النعوت ــ وهو معنى كونه معيَّنا بدون النعوت ، أى : معروفا قبل ذكرها . « أَوَ اتْبِعْ » بنقل فتحة الهمزة إلى الواو ؛ لأنه من أتبع الرباعىّ فهمزته للقطع مفتوحة ، معطوف على اقطع ، « إن يكن معيَّنا » شرط وفعله و « معيَّنا » خبر يكن « بدونها » جار ومجرور متعلق بمعين ، و « ها » مضاف إليه .

(٢) أى : وإن كثرت النعوت وتعددت ، وكثرتها أن تكون أكثر من واحد ، وكان المنعوت مفتقرا لذكرها ، بحيث تتوقف معرفة المنعوت عليها كلها . وجب إتباعها كلها فى حركته الإعرابية . « إنْ » شرطية « نعوتٌ » فاعل لمحذوف يفسر ما بعده أى : وإن كثرت نعوت ، « كثرت » لا محل لا من الإعراب مفسرة « وقد تلت » الواو للحال قد : للتحقيق « مفتقرًا » مفعول تلت « لذكرهن » متعلق بمفتقرًا ، والضمير مضاف إليه « أُتْبعت » فعل مضارع مبنىّ للمفعول مبنىّ على الفتح فى محل جزم جواب الشرط .

(**وَإِنْ تَعَيَّنَ بِبَعْضِهَا جَازَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الْبَعْضَ**) الذى تعين به (**الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ**) الإتباع ، والقطع إلى الرفع أو إلى النصب ، أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتْبَع على الأصحّ ، وإليه الإشارةُ بقول النظم .

.... أَوْ بَعْضِهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا(١)

(**وَ إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ نَكِرَةً ، تَعَيَّنَ فِى الْأَوَّلِ مِنْ نُعُوتِهِ الْإِتْبَاعُ**) لأجل التخصيص ، بخلاف ما إذا كان معرفة ؛ فإنه غنىٌّ عن التخصيص (**وَجَازَ فِى الْبَاقِى**) من نعوته (**الْقَطْعُ**) عن المتبوع ، سواء تَعيَّن مسماه بدونها ، أَوْ لَا ؛ لأن المقصود من النعت التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأول (**كَقَوْلِهِ**) وهو أبو أُمَيَّة الهُذَلىّ(٢) يصف صائدا :

٣٩٦ ـ (وَيَأْوِى إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى)(٣)

---

(١) نصّ ابنُ مالك فى شرح الكافية ١١٦٢/٣ على هذه الحالة فقال : « وإن حصل التعيين ببعض دون بعض ، وجب الإتباع فيما لا يحصل التعيينُ بدونه ، وجاز فيما سواه الإتباع والقطع رفعا أو نصبًا » اهـ .

وعلى ذلك فقوله : « أو بعضها » بالجر عطفا على الضمير فى « لذكرهن » أو فى « بدونها » بناء على مذهب الناظم من جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ــ أو عطفا على « دونها » ومفعول « اقطع » محذوف ــ أى : وإن يكن المنعوت مفتقرا لذكر بعضها فاقطع ما سواه ــ أو معيَّنا بدون بعضها فاقطعه دون ما سواه ــ أو معيَّنا ببعضها فاقطع ما سواه وقوله : « مُعْلِنًا » أى : مبينا ذلك ومصرّحا به ، وهو حال من الضمير فى « اقطع » [ينظر شرح ابن الناظم ٤٩٧ ــ وحاشية الصبان على الأشمونى ٦٩/٣] .

(٢) اسمه : أمية بن أبى عائذ ، وهو شاعر إسلامىّ مخضرم [ينظر الخزانة ٤٢١/١] .

(٣) هذا البيت من المتقارب لأميَّة فى شرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، وسيبويه ١٩٩/١ ، ٢٥٠ وابن يعيش ١٨/٢ ، والعينى ٦٣/٤ ، والخزانة ٤١٧/١ ، ٣٠١/٢ ، ــ وبلا نسبة فى معانى الفراء ٣١٦/٣ والمقرب ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٣ ، والرضى على الكافية ٣١٦/١ ، والأشمونى ٦٩/٣ . =

فأتبع النعتَ الأول وهو « عُطَّلٍ » ـ بضم العين وتشديد الطاء المهملتين ــ يقال ــ عَطِلَتِ المرأةُ ، إذا خلا جيدها من القلائد[1] ، وقطع الثانى وهو « شُعْثًا » ــ بضم الشين المعجمة ، وسكون العين المهملة ، وفى آخره مثلثة ــ جمع شَعْثَاء ــ بالمدّ ــ وهى المغبرَّة الرأس ، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره : أخصّ شُعْثًا ، ونحوه .

« المراضيع »[2] جمع مُرْضِعٍ ــ و « السَّعَالِى » جمع سِعْلاة ، وهى أخبث الغيلان[2] .

فإن لم يتقدم نعت آخر ، لم يجز القطع إلا فى الشعر .

(**وَحَقِيقَةُ الْقَطْعِ : أَنْ يُجْعَلَ النَّعْتُ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ ، أَوْ مَفْعُولًا لِفِعْلٍ ، فَإِنْ كَانَ النَّعْتُ**) المقطوع (**لِمُجَرَّدِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ تَرَحُّمٍ ، وَجَبَ حَذْفُ الْمُبْتَدَإِ**) إن رفعت النعت وقَدَّرْتَ « هو » (**وَالْفِعْلِ**) إن نصبتَ النعت وقَدَّرتَ فى المدح « أمدح » وفى الذم « أَذُمّ » وفى الترحم « ارْحَمْ » .

= وصف الشاعر صيّادا يسعى لتحصيل قوت عياله ، وأنه يوغل فى اتّباع الوحش فيغيب عن نسائه مدة طويلة ، وعندما يعود إليهن يجدهنّ فى احتياج وبؤس وفساد حال ، وأنهن ــ لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن ــ يشبهن الغيلان .

(١) ينظر : القاموس (عطل) ٤/ ١٧ .

(٢) وأصله : المراضع ، ثم أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ــ أو أن مفرده « مرضاع » مثل مصباح فهذه الياء منقلبة عن الألف التى فى المفرد .

والشاهد فيه : نسوةٍ عُطَّلٍ وشُعثا ــ بجر عُطَّلٍ ولم يُرْوَ فِيه إلا الجرّ ، أما : شعثا فقد رُوِىَ مجرورًا وهى رواية سيبويه ١/١٩٩ على أنهما صفتان عُطِفت إحداهما على الأخرى بالواو ــ وروى منصوبا وهى رواية سيبويه أيضا ١/ ٢٥٠ وقال : « قال الخليل : كأنه قال : وأذكرهن شعثا إلا أن هذا فعل لا يستعمل إظهاره ، وإن شئت جررت على الصفة »ا هـ وروى عند غيره أيضا بالجرّ . فدل ذلك على أن نعوت النكرة يجب فى أولها الإتباع ، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع .

وعلى ذلك يحمل قولُ النظم : .

وَارْفَعْ ، أَوِ انْصِبْ ، إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا[١]

(**كَقَوْلِهِمْ**) فى المدح (« **الْحَمْدُ للهِ الْحَمِيدُ** » **بِالرَّفْعِ بِإِضْمَارِ** « **هُوَ** ») فـ « هو » مبتدأ و « الحميد » خبره (**وَقَوْلِهِ تَعَالَى**) فى الذمِّ : (﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾[٢] **بِالنَّصْبِ**) لِـ ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾ (**بِإِضْمَارِ** « **أَذُمُّ** ») فـ « امرأته » مرفوع بالعطف على فاعل ﴿ **يَصْلَى** ﴾ المستتر فيه ــ وقولك : « مررتُ بعبدك المسكينُ » برفع المسكين ونصبه .

وجملة النعت المقطوع مستأنفة ــ قال الشاطبىُّ : لأنّ الصفة مع المقدر تعتبر جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب[٣] ــ انتهى .

ووجه وجوب حذف الرافع والناصب ؛ أنهم لمّا قصدوا إنشاء المدح ، أو الذّمّ ، أو الترحم ، جعلوا إضمار العامل أمارةً على ذلك ؛ كما فعلوا فى النداء ، إذْ لَوْ أظهروا العاملَ وقالوا : « أدعو / عبدَ الله » مثلا ؛ لَخَفِىَ معنى الإنشاء ، وتُوُهِّمَ كونُه خبرًا مستأنفا . [١/٢٦٥]

(**وَإِنْ كَانَ**) النعتُ المقطوعُ (**لِغَيْرِ ذَلِكَ**) أى : لغير المدح ، والذّمّ ، والترحم (**جَازَ ذِكْرُهُ**) أى : ذكرُ العامل ، وهو المبتدأ ، والفعل ، (**تَقُولُ** :

---

(١) وقوله : « لن يظهرا » معناه : أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب ولا يجوز إظهاره ويفهم من البيت أن الجرّ لا يقطع إليه أصلا ، لأن حرف الجر لا يضمر ، والألف فى « يظهرا » ضمير الاثنين ، عائد على (مبتدأ) أو (ناصب) وهما معا مرادان ، والجملة فى محل نصب صفة للمعطوف عليه والمعطوف معا ــ وعدم الظهور صحيح إذا كان النعت لمدح ، أو ذم ، أو ترحم .

(٢) الآية [٤] من سورة « المسد » .

(٣) ينظر شرح الشاطبى على الألفية [باب النعت] ص ١٧٩ رسالة دكتوراه سبق ذكرها مرارًا .

« **مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرُ** » **بِالأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ**) بالجرّ على الإتباع ، والرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف .

(**وَلَكَ أَنْ**) تُظهِرَ كُلًّا من المبتدإ والفعل ، و (**تَقُولَ** : « **هُوَ التَّاجِرُ** » وَ « **أَعْنِى التَّاجِرَ** ») لأنه على تقدير سؤالٍ سائلٍ يقول : من هو[١] ؟ أو : مَنْ تَعْنِى[٢] ؟ .

* * *

(**فَصْلٌ** :

وَيَجُوزُ بِكَثْرَةٍ حَذْفُ الْمَنْعُوتِ إِنْ عُلِمَ ، وَكَانَ النَّعْتُ إِمَّا) مفردًا (**صَالِحًا لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ**) إما باختصاص النعتِ بالمنعوتِ ، كـ « مررتُ برجل راكبٍ صاهلًا »[٣] أى : فرسًا صاهلًا ، أو بمصاحبة ما يُعيِّنه (**نَحْو**) ﴿ **وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ** ﴾[٤] **أى** :) اعمل (**دُرُوعًا سَابِغَاتٍ**) فحُذِف المنعوتُ للعلم به ، مع أنّ النعتَ لا يختص بالمنعوت ؛ ولكنْ تقدُّمُ ذكرِ الحديد أَشْعَر به .

وحيث حذف الموصوفُ ، أُقيمتَ صفتُهُ مُقامَه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مُباشِرَهُ[٥] .

فإن لم يصح لمباشرة العامل ، امتنع حذفه غالبًا ، ومن غير الغالب ﴿ **وَلَقَدْ**

---

(١) فيجاب : هو التاجرُ .

(٢) فيجاب : أعنى التاجرَ .

(٣) ونحو قوله تعالى : ﴿ **وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَاتُ الطَّرْفِ** ﴾ [ص : ٥٢] لأن قاصرات الطرف للنساء قطعا والتقدير : حورٌ قاصرات .

(٤) من الآيتين [١٠ ، ١١] من سورة « سبأ » .

(٥) حتى يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ أو نحو ذلك .

جَآءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[١] أى : نبأً من نَبَإِ المرسلين ، بناء على أن « مِنْ » لا تزاد فى الإيجاب[٢] ، ولا تدخل على معرفة[٣] .

(**أَوْ**) كان النعتُ جملةً ، أو شِبْهَها ، وكان المنعوتُ مرفوعًا ــ كما قال الفارسىُّ[٤] ــ وكان (**بَعْضَ اسْمٍ مُقَدَّمٍ مَخفُوضٍ بِـ** « **مِنْ** » **أَوْ** « **فِى** » ؛ **فَالْأَوَّلُ : كَقَوْلِهِم**[٥] : « **مِنَّاظَعَنَ**) ــ أى : سافر ــ (**وَمِنَّا أَقَامَ** ») فـ « ظَعَنَ » و « أَقَامَ » جملتان فى موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (**أى : مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ وَ مِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ**) والمنعوتان بعضُ اسمٍ متقدم وهو الضميرُ المجرور بـ « مِنْ »[٦] .

هذا تقدير البصريين ، وقدَّر الكوفيون المحذوف موصولًا ، أى : الذى ظعن ، والذى أقام .

وما قدَّره البصريون أقيس ؛ لأنَّ اتصالَ الموصول بصلته أشدُّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما[٧] .

---

(١) من الآية [٣٤] من سورة « الأنعام » .

(٢) يعنى : إذا قلنا إن « مِنْ » زائدة و « نبأ » فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد ، لأن « منْ » لا تزاد فى الإيجاب .

(٣) لأن « نبأ المرسلين » معرفة بالإضافة .
وتنظر هذه الآية الكريمة فى حاشية يس على التصريح ١١٨/٢ فعليها بحث طويل .

(٤) فى الارتشاف ٦٠٢/٢ : ٦٠٣ « وزعم الفارسىُّ أن ذلك لا يجوز إلا مع المرفوع ، وليس كما زعم فقد سُمِع مع المنصوب فى مكان التفصيل ... » اهـ .

(٥) أى : العرب ، وهذا القول استشهد به أيضا ابن عصفور فى « المقرب ٢٢٧/١ وأبو حيان فى الارتشاف ٦٠٢/٢ .

(٦) وهو « نا » .

(٧) من قوله : هذا تقدير البصريين إلى هنا ، موجودٌ بنصّه فى المغنى ٢٦/٢ [وينظر ابن يعيش ٦١/٣] .

(**وَالثَّانِى**) : كقولهم : « ما فى الناسِ إلا شَكَرَ ، أو كَفَرَ » أى : إلَّا رجلٌ شَكَرَ أو رجلٌ كَفَرَ ، والمنعوتان بعض اسم متقدم مجرور بـ « فى » وهو « الناس » .

و (**كَقَوْلِهِ**) وهو أبو الأسود الحِمَّانى يصف امرأة :

٣٩٧ ـ (لَوْ قُلْتَ مَافِى قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فِى حَسَبٍ وَمِيسَمِ)[1]

ففيه حذف ، وتغيير ، وتقديم ، وتأخير (**وَأَصْلُهُ** : « **لَوْ قُلْتَ مَا فِى قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لم تَأْثَمْ**) فى مقالتك » (**فَحَذَفَ الْمَوْصُوفَ**) بجملة « يَفْضُلُها » (**وَهُوَ** « **أَحَدٌ** » وهو بعض اسم متقدم مجرور بـ « فى » وهو « قومها ») (**وَكَسَرَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْ** « **تَأْثَمْ** » على لغة غير الحجازيين (**وَأَبْدَلَ الْهَمْزَةَ يَاءً**) لوقوعها ساكنة بعد كسرة ، تشبيها بالألف (**وَقَدَّمَ جَوَابَ** « **لَوْ** ») وهو « لم تِيثَمِ » على جملة النعت ، وهى « يَفْضُلُها » حال كون / الجواب (**فَاصِلًا بَيْنَ الْخَبَرِ الْمُقَدَّمِ ـ وَهُوَ** « فى قومها » الذى هو (**الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ ـ وَالْمُبْتَدَإِ الْمُؤَخَّرِ وَهُوَ** « **أَحَدٌ** » **الْمَحْذُوفُ**) . [٢٦٥/ب]

وإنما قُدِّر متأخرا ؛ لأنَّ النكرة المخبر عنها بظرف أو جارّ ومجرور مختص ، يجب تقديم خبرها عليها .

---

(١) بيت من الرجز أو بيتان من مشطور الرجز لأبى الأسود الحِمَّانى فى العينى ٧١/٤ ، وابن يعيش ٥٩/٣ ، ٦١ وهما لحكيم بن معيّة ، أو حُمَيْد الأرقط فى الدرر ١٥١/٢ وبلا نسبة فى سيبويه ٣٧٥/١ ، ومعانى الفراء ٢٧١/١ ، والخصائص ٣٧٠/٢ والضرائر لابن عصفور ١٧١ وأمالى السهيلىّ ص ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٣ ، وارتشاف الضَّرَب ٦٠٣/٢ ، والأشمونى ٧٠/٣ ، والهمع ١٢٠/٢ .

قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل ٣٢٣/٣ بعد أن استشهد بالبيت على أن « فى » تقوم مقام « من » قال : فمثل هذا أيضا لو استُعْمِل فى غير الشعر لَحَسُنَ ، كقولك : مَا فِى الناسِ إلا شَكَرَ أو كَفَرَ » اهـ .

وجعل ابنُ عصفور هذا مِنَ الضرائر فى الشعر [ضرائر الشعر ص ١٧١] .

و « الحَسَبُ »[١] ــ بفتح الحاء والسين المهملتين ــ ما يَعُدهُ الإنسان من مفاخر آبائه ، و « الْمِيسَم » ــ بكسر الميم الأولى ، وفتح السين المهملة ــ الجمال ، وأصله : مِوْسَم ، قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .

ومثال شبه الجملة ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[٢] أى : فريقٌ دونَ ذلك ــ وقولهم : « ما فى بنى تميم إلَّا فَوْقَ ما تُرِيد » أى : إلا رجلٌ فوقَ ما تريد ــ وقولك : « ما منَّا إلَّا على أُهْبَة » أو « ما فينا إلا على أُهْبَة » أى : إلا رجلٌ على أُهبة .

فإن لم يكن المنعوتُ بالجملة بعضَ اسم مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بـ « مِنْ » أو « فى » لم يُحْذَف إلا فى الضرورة ، كقوله : .

تَرْمِى[٣] بِكَفَّىْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ[٤] ــ ٢١١

---

(١) حرفت فى خ ٣ إلى « الحسن .

(٢) من الآية [١١] من سورة « الجنّ » .

(٣) فى خ ٣ ، ٤ « ويرمى » وغير واضحة فى خ ١ .

(٤) هذا البيت من مشطور الرجز لا يعرف قائله وفى أكثر المراجع ورد قبله بيتان هما :

مَالَكَ عِنْدِى غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ
وغيرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ

والكبداءُ : بفتح الكاف وسكون الموحدة ، بعدها دال مهملة ــ القوس الغليظة المقبض التى تملأ الكفّ .

وردت الأبيات الثلاثة أو الثالث فقط فى : المقتضب ١٣٩/٢ ، ومجالس ثعلب ٥١٣ ، والأصول ١٧٨/٢ ، والمسائل البغداديات ٢٤٦ ، ٣٩٨ ، ٥٦٨ ، والمحتسب ٢٢٧/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، وأمالى ابن الشجرىّ ١٤٩/٢ ، والإنصاف ١١٤/١ : ١١٥ ، وابن يعيش ٦٢/٣ ، والمقرب ٢٢٧/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧١ ، وارتشاف الضَّرَب ٦٠٣/٢) ، والرضىّ على الكافية ٣١٧/١ ، والمغنى ١٦٠/١ ، واللسان (من) ١٧ / ٣٠٧ ، والعينى ٦٦/٤ ، والهمع ١٢٠/٢ ، والأشمونى ٧١/٣ ، والخزانة ٣١٢/٢ ، والدرر اللوامع ١٥٢/٢ .

ويُرْوَى : « جادت بكفّى » ويروى : « بكفَّى كان مَنْ أرمى البشر » قال ابن جنى فى =

أى : بكفَّىْ رجلٍ كَانَ ... .

(وَيجُوزُ حَذْفُ النَّعْتِ إنْ عُلِمَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾[1]) فحُذِف النعتُ ، وبقى المنعوتُ (أَىْ : كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ) بدليل أنه قُرِىءَ كذلك . فإنّ تَعْيِيبَها لا يخرجها عن كونها سفينة ، فلا فائدة فيه حينئذ ـــ قاله فى المغنى[2] .

(وَقَوْلِ الشَّاعِرِ) وهو عبّاس بن مِرْداس : .

٣٩٨ ـــ وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ (فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ)[3]

فَحَذَفَ النعتَ ، وأبقى المنعوتَ ، (أَىْ : شَيْئًا طَائِلًا) والذى أحوج إلى تقدير

= الخصائص ٣٦٧/٢ « ... رُوِىَ غير هذه الرواية ، رُوِىَ : « بكفّى كان مَنْ أرمى البشرْ » ـــ بفتح ميم (مَنْ) أى : بكفَّىْ مَنْ هو أرمى البشر ، و « كان » على هذا زائدة » ا هـ .

والضمير فى « ترمى » راجع على « الكبداء » التى هى القوس ، والكبداء مؤنث ولذلك قال : تَرْمِى ـــ بالتاء و « بكفَّى » متعلق بمحذوف حال ، وجملة « كان من أرمى البشر » فى محل جر صفة لموصوف محذوف تقديره رجل كان ، وقدره البغدادى : بكفَّى رام وقال إنه الأولى للقرينة ـــ ويجوز أن تكون « كان » زائدة لوقوعها بين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وهما النعت والمنعوت ، وعلى هذا يكون قوله « مِنْ أرمى البشر » متعلقا بمحذوف نعت للمنعوت أى : بكفَّىْ رجلٍ مِنْ أرمى البشر .

(١) من الآية [٧٩] من سورة « الكهف » .

(٢) ٢/ ٦٢٦ تحت عنوان : حذف الموصوف .

(٣) هذا البيت من المتقارب للعباس بن مرداس السُّلمىّ قاله مع جملة أبيات يخاطب بها النبىَّ ـــ ﷺ ـــ فى ديوانه ص ٨٤ ، والشعر والشعراء ٤٧٨/٢ ، واللسان (درأ) ٦٥/١ ، والعينى على هامش الخزانة ٦٩/٤ ـــ وعجزه فقط وبلا نسبة فى كلّ من : المغنى ٦٢٧/١ ، والهمع ١٢٠/٢ ، والأشمونى ٧١/٣ .

هذا النعت تحرّى الصدقِ ؛ فإنَّ الواقعَ أنه أُعْطِىَ شيئًا ؛ بدليل قوله : « ولم أُمْنَعِ » ولكنه يرفضه ، فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسى بها الكلامُ جلباب الصدق ، ويتحلّى بزينة الحق(١) .

وعلّله فى المغنى بدفع التناقض(٢) ، وَاعْتُرِض بأنَّ عدمَ الإعطاء لا يناقض عدمَ المنع(٣) .

وسبب قول عباس هذا البيت : أنّ النبيَّ ـــ ﷺ ـــ حينَ أَعْطَى المؤلفةَ قلوبُهم من نَفَل حُنين مائة مائة ، أعطاه أَبَاعِرَ ، فَسَخِر وقال :

أَتجْعَل نَهْبِى وَنَـهْبَ الْعُبَيْـــ ـــدِ بَيْـنَ عُيَيْنَـةَ وَالْأَقْـرَعِ
وَقَدْ كُنْتُ فِى الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَـمْ أُمْنَـعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَـعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِىءٍ مِنْهُمُ وَمَنْ تَضَعِ الْيَوْمَ لَا يُرْفَـعِ

فقال النبىُّ ـــ ﷺ ـــ اقطعوا لسانَه عَنِّى ، فزادوه حتى رَضِىَ .

و « العُبَيْد » ـــ بالتصغير ـــ اسم فرسه ، ويعنى عيينةَ بنَ حصن ، والأقرعَ ابن حابس ـــ و« التُّدْرَأ »(٤) ـــ بضم التاء الفوقانية المثناة ، وإسكان الدال المهملة ،

---

(١) هذا الكلام الذى علق به الشيخ هو كلام الدمامينى فى شرحه على المغنى [ينظر حاشية الشمنى على المغنى ٢/٢٥٨ ، وكلام الدمامينى صدَّرَه الشمنى بقوله : قال فى الشرح] .

(٢) ينظر المغنى ٢/٦٢٧ تحت عنوان : حذف الصفة .

(٣) المعترض بذلك هو الدمامينى [ينظر حاشية الشمنى السابقة ٢/٢٥٨] .
ووقف الشمنى مع ابن هشام وقال : « وقد يقال : هو وإن لم يناقضه عقلا ، ولكنه يناقضه عُرْفًا » ا هـ [المصدر السابق] .

(٤) « تُدْرَأ » من الدَّرْإ ـــ قال ابن جنى فى سر الصناعة ١/ ١٦٨ : « فأما التاء فى « تُرْتَب » فزائدة ؛ لأنه ليس فى الأصول مثل جُعْفَر ، وكذلك تُدْرَأ أيضا لا فرق بينهما ، هذا من طريق القياس ، وقد شهد به أيضا الاشتقاق ؛ لأن تُرْتَب من الشىء الراتب ، وتُدْرَأ ، من دَرَأْت ، أى : دفعتُ » ا هـ

وفتح الراء سابقةً على همزة ـ القوةُ والعُدَّةُ .

(**وَقَوْلِهِ**) وهو الْمُرَقَّشُ الأكبر[(١)] :

٣٩٩ ـ وَرُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ (مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ)[(٢)]

فحذف النعتَ فيهما ، وأبقى المنعوت (**أَىْ : فَرْعٌ فَاحِمٌ ، وَجِيدٌ طَوِيلٌ**) بدليل أنَ البيت للمدح ،/ وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجِيدِ مُطْلَقَيْنِ ، بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين . [٢٦٦/أ]

و « الفرع » ـ بالفاء والعين ـ الشَّعْر . و « الفاحِم » ـ بالفاء ، والحاء المهملة ـ الأسود ، و « الجِيدُ » ـ بكسر الجيم ، وإسكان الياء مخففة ـ العُنُق .

فكأنه قال : لها شعرٌ أسودُ ، وعنقٌ طويلٌ .

وإلى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله :

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِى النَّعْتِ يَقِلّ[(٣)]

* * *

---

(١) وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بنى بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد .

(٢) هذا البيت من الوافر للمرقّش الأكبر فى شرح المفضليات ٤٦١ ، وشرح الشاطبىّ على الألفية ص ١٩٣ [رسالة] والعينّى ٧٢/٤ ، وهو بلا نسبة فى الأشمونى ٧٢/٣ .
« أسيلة الخدّين » هى الناعمتهما فى استرسال وطول « مهفهفة » خفيفة اللحم .
« أسيلةِ الخدّين » أسيلةِ : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد ـ وهو رُبَّ ـ الخدَّين : مضاف إليه « بِكْرٍ » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مهفهفة » بالجرّ نعتٌ لأسيلة ـ « لها فرعٌ » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر « وجيدُ » معطوف على فرع ، ولكل من المعطوف والمعطوف عليه نعتٌ محذوف يُرشد إليه المقام أى : لها فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ ، وجملة المبتدإ وخبره فى محل جرّ ، أو رفع نعت آخر لأسيلة ؛ لأنَّ « أسيلة » مرفوع ، ولفظه مجرور .

(٣) « عُقِل » أى : عُلِم . =

فَصْلٌ :

ويجوز عطفُ بعضِ النعوتِ على بعض بجميع حروف العطف ، إلّا « أَمْ » و « حَتَّى »[١] قاله ابنُ خروف ، وصوَّبه الموضح فى الحواشى .

وإذا تقدم النعت على المنعوت ؛ فإن كانا معرفتين ، وكان النعتُ صالحا لمباشرة العامل ، جُعِل المنعوت بدلًا من النعت نحو : ﴿ **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ** ﴾[٢] فى قراءة الجرّ[٣] .

وإن كانا نكرتَين نُصِبَ النعتُ على الحال نحو : .

لِمَيَّــــةَ مـــوُحِشًا طَلَــــلُ[٤] **٢٦٨ م**

= « ما » اسم موصول مبتدأ « من المنعوت » متعلق بعقل ، « والنعت » معطوف على المنعوت « عُقِل » مبنىّ للمفعول ، والجملة صلة ما « يجوز حذفُه » الجملة خبر المبتدأ ، « وفى النعت » متعلق بيَقِلّ ، والواو للعطف ، « يقل » مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا يعود إلى الحذف .

(١) ذكر ذلك أبو حيان فى ارتشاف الضرب ٥٩٤/٢ بالتفصيل والاستشهاد ، فيحسن الرجوع إليه . ومن شواهده : ﴿ **هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ والظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ** ﴾ [الحديد ٣] ﴿ **الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِى قَدَّر فَهَدَىٰ وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ** ﴾ [الأعلى : ٢ ، ٣ ، ٤] ﴿ **وَظِلٍّ مِن يَحْمُومٍ لَّابَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ** ﴾ [الواقعة ٤٣ ، ٤٤] .

(٢) من الآيتين [١ ، ٢] من سورة « إبراهيم » .

(٣) فى السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٢ « قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائى : ﴿ **الْحَمِيدِ * اللهِ** ﴾ على البدل — وقرأ نافع وابن عامر : ﴿ **الْحَمِيدِ * اللهُ** ﴾ رفعًا ... » اهـ .

(٤) سبق ذكر هذا الشاهد فى باب الحال فقد استشهد به ابنُ هشام برقم ٢٦٨ فى الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٦٢٤ .

[وينظر ما يتعلق بتقدم النعت على المنعوت فى ارتشاف الضَّرب ٥٩٥/٢ .

وإذا نُعِتَ بمفرد ، وظرف ، وجملة ، قُدِّم المفردُ على الظرفِ ، والظرفُ على الجملة غالبا فيهنّ(١) .

* * *

(١) قال أبو حيان فى المصدر السابق وفى الصفحة نفسها : « وإذا اجتمعتْ صفاتٌ : مفردٌ ، وظرف أو مجرور وجملة ، فالأوْلَى البداءة بالمفرد ثم بالظرف أو المجرور ، ثم بالجملة ، قال تعالى : ﴿ **وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ** ﴾ [غافر ٢٨] ويجوز تقديم الجملة على المفرد نحو : ﴿ **وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنْزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ** ﴾ [الأنعام : ١٥٥] و ﴿ **بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [المائدة ٥٤] وهو كثير موجود فى كلام العرب ، فقولُ من خصَّه بالضرورة ، أو بنادر كلام ... ليس بشىء » اهـ .

(هَذَا بَابُ التَّوْكِيدِ)

والتأكيد أيضا لغةٌ فيه ، ولم ينفرد أحدُهما بتصرف فيجعل أصلًا ، يقال : وكّد توكيدا ، وأكّد تأكيدًا ، والواوُ أكثر ؛ ولذلك شاع استعمالُه بالواو عند النحاة .

والمراد به : التابع المخصوص .

(**وَهُوَ ضَرْبَانِ : لَفْظِىٌّ وَسَيَأْتِى**) آخر الباب (**وَمَعْنَوِىٌّ**) وهو ألفاظ مخصوصة ، ولذلك استغنى عن حَدِّه (**وَلَهُ سَبْعَةُ أَلْفَاظٍ**) محصورة ، وغيرها كالتابع لها .

اللفظ (**الْأَوَّلُ وَالثَّانِى : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَيُؤَكَّدُ بهما لِرَفْعِ الْمَجَازِ عَنِ الذَّاتِ**) وإلى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله :

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا[١] ....

(**تَقُولُ** : « **جَاءَ الْخَلِيفَةُ** » **فَيَحْتَمِلُ**) أنه على تقدير مضاف ، وَ (**أَنَّ الْجَائِى خَبَرُهُ أَوْ ثِقْلُهُ**) ـــ بكسر المثلثة ، وسكون القاف ـــ واحدُ الأثقال و ـــ « بفتحهما »[٢] ـــ متاع المسافر وحشمه (**فَإِذَا أَكَّدْتَ بِالنَّفْسِ**) فقط (**أَوْ بِالْعَيْنِ**) فقط (**أَوْ بِهِمَا**) معًا ، بشرط تقديم النفس ، فقلتَ : « جاء الخليفة نَفسُه »

---

(١) « الاسمُ » مبتدأ « أُكِّدَا » الجملة من الفعل المبنى للمفعول ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ ، والألف للإطلاق ، « بالنفس » متعلق بأُكِّد ، « والعين » معطوف على النفس . والمراد بالنفس والعين حقيقة الشىء ، لا ما يُفهم منه أن النفس عبارة عن الجوهر المدبِّر لبدن الإنسان ، وأن العين عبارة عن هذه الآلة .

(٢) فيقال : « ثَقَلُهُ » .

أو « عينُه » أو « نفسُه عينُه » (**ارْتَفَعَ ذَلِكَ الاحْتِمَالُ**) عن الذات ، وصار الكلامُ نصًّا على ما هو الظاهر منه ، وارتفع المجاز ، وثبتت الحقيقة .

ونصّ ابنُ عصفورٍ على أنَّ التوكيدَ يُضْعِف احتمال المجاز ، ولا يرفع احتماله ألْبتةَ[1] .

(**وَيَجِبُ**) فى النفس ، والعين (**اتِّصَالُهُمَا**) لفظا (**بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ**) ـ بفتح الكاف ـ لِيُرْبَط به ، (**وَ**) يجب (**أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُمَا طِبْقَهُ فِى الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّـدَا

....

تقول : « جاءنى زيدٌ نفسُه عينُه » و « هندٌ نفسُها عينُها » و « الزيدون أنفسُهم أعينُهم » و « الهنداتُ أنفسُهنّ أعيُنهنّ » ولا يجوز : نفوسهم ، ولا عيونهم ، ولا أعيانهم فى التوكيد .

(**وَأَمَّا فِى التَّثْنِيَةِ ، فَالْأَفْصَحُ**) فى النفس والعين (**جَمْعُهُمَا**) جمعَ قلة (**عَلَى « أَفْعُل »**) ـ بضم العين ـ فيقال : « جاءنى / الزيدان ـ أو الهندان ـ أنفُسُهما أعيُنُهما » ويجوز فى غير الأفصح « نفسُهما عينُهما » بالإفراد و « نفساهما عيناهما » بالتثنية عند ابن كيسان سماعا[2] ، وأجاز ذلك ابن إياز فى شرح الفصول[3] ، تبعا [٢٦٦/ب]

---

(١) الذى رأيته فى المقرب ٢٣٨/١ ، وشرح الجمل ١٦٢/١ ، ٢٦٦ أن التوكيد لفظ يراد به تثبيت المعنى فى النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو عن المحدَّثِ عنه .
وقال أيضا : « وفائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله الخبر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة ألا ترى أنك تقول : ضربتُ زيدًا ، فيحتمل أن يكون المضروبُ زيدًا نفسَه ، أو من هو بسببه فإذا قلت : ضربتُ زيدًا نفسه ، كان المضروب زيدًا لا غيره » اهـ .

(٢) ذكره الرضىّ فى شرح الكافية ٣٣٤/١ .

(٣) ابن إياز هو : الحسين بن بدر العلامة جمال الدين المتوفى سنة ٦٨١ هـ سبقت ترجمته . وله شرح على الفصول لابن معطٍ .

لابنِ معطٍ[١] ، ووافقهم الرضىّ[٢] ، واقتصر فى النظم على الجمع فقال :

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ما لَيْسَ وَاحِدًا[٣] ....

وإنما تَرَك الأصلَ فى المثنى كراهة اجتماع مُثَنَّيَيْنِ ، وعَدَلَ إلى الجمع ؛ لأنّ التثنية جمعٌ فى المعنى[٤] .

---

(١) ابن معط : هو يحيى بن معط بن عبد النور زين العابدين المغربى المتوفى سنة ٦٢٨ هـ سبقت ترجمته صنف الألفية فى النحو ، والفصول .
ونص كلامه فى الألفية ١/ ص ٧٥٧ بشرح الموصلى :
كجاء زيدٌ نفسه أو عينُه كُرِّر معنًى ، ليزولَ لَبسُهُ
وثَنِّ ، واجْمَعْ ، ثم فى الإحاطةْ قُلْ كلُّه ، واعْرِفْ لذا اشتراطَهُ
وابن الخبار فى شرح الألفية أيضا تابع ابنَ معط فى جواز تثنية النفس والعين إذا أكد بهما المثنى وقال إنه الأصل [شرحه على الألفية ص ٣٥٥] .
وكذا ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٥٠١ أجاز ذلك فقال : « أما فى توكيد الجمع فيجمعان على « أفعل » — وكذا فى توكيد المثنى على المختار ... ويجوز فيهما — أيضا — الإفراد ، والتثنية » ا هـ .

(٢) فى شرح الكافية ٣٣٤/١ حيث قال : « وقد يقال : نفساهما ، وعيناهما على ما حكى ابنُ كيسان عن بعض العرب ، والأول أولى ... » ا هـ .

(٣) يعنى أن النفسَ والعين إذا أكد بهما غيرُ الواحد جُمعا على « أَفعُل » وشمل قوله : (ما ليس واحدًا) المثنى والمجموع مُذَكَّرِيْنِ ومُؤَنَّثِيْن .
وبعد العرض السابق نجد من الغريب قولَ أبى حيان فى الارتشاف ٦٠٨/٢ « وقد وَهِمَ بدرُ الدين بن مالك تابعا لأبيه فأجاز أن تقول فى تثنية الموكَّدِ ، قال الزيدان نفساهما ، وكذا عيناهما ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين » ا هـ .
ووجه الغرابة قوله : « ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين » وقد وضح أنه قال به غير واحد .

(٤) ينظر شرح المرادىّ على الألفية ١٥٩/٣ .

(**وَيَتَرَجَّحُ إِفْرادُهُمَا عَلَى تَثْنِيَتِهِمَا عِنْدَ النَّاظِمِ**) كما يؤخذ من عموم قوله فى التسهيل فى باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح : ويُختار فى المتضايفين لفظا أو معنًى إلى مُتَضَمِّنَيْهِما لفظُ الإفراد على لفظ التثنية ، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد[1] ـ انتهى كلامُ الناظم .

(**وَغَيْرُهُ يَعْكِسُ ذَلِكَ**) فيرجح التثنية على الإفراد ، ولم أقف عليه ، فهو نقلٌ غريب ، كيف وقد قيل إنَّ التثنية لم ترد إلَّا فى الشعر[2] .

(**وَالْأَلْفَاظُ الْبَاقِيَةُ**) من السبعة : (**كِلَا . وَكِلْتَا لِلْمُثَنَّى**) نحو : « جاء الزيدانِ كِلَاهُما » و « المرأتان كلتاهُما » .

(**وَكُلٌّ ، وَجمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ لِغَيْرِه**) أى : لغير المثنى ، وهو الجمع مطلقا ، والمفرد بشرط أنْ يَتجزَّأ بعامله[3] ، نحو : « جاء القومُ كلُّهم » أو « جميعُهم » أو « عامَّتُهم » ، و « الهندات كلُّهنَّ » أو « جميعُهن » أو « عامتُهن » و « اشتريتُ العبدَ كلَّه » أو « جميعَه » أو « عامَّته » .

(**وَيَجِبُ اتِّصالُهُنَّ بِضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ**) لفظا ليحصل الربطُ بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

---

(١) هذا نصّ كلامه فى متن التسهيل وهو موجود أيضا فى شرحه ، لأن من عادته أن يأتى بنصّ المتن ثم يأتى بعده بالشرح [ينظر شرح التسهيل ١/١٠٥ : ١٠٦] .

(٢) قال ابنُ مالك فى شرح التسهيل ١/١٠٧ : « ولم يجىء لفظ التثنية إلا فى الشِّعر كقوله :

فَتَخَالَسَا نفسيْهِما بِنَوافِذٍ كنوافذِ العُبط التى لا تُرْقَع ا هـ .

« تخالسا » : جعل كل واحد منهما يختلس نفسَ صاحبه بالطعن ، « نوافذ » أى : طعنات نافذة « العُبُط » جمع عبيط وهو شق الثوب وهو صحيح [راجع شواهد التوضيح ٦١] .

(٣) فى خ ٢ ، ٤ « أن يتجزأ بنفسه أو بعامله » وفى النسخة التى كتبها الشيخ بخطه راجعها وضرب بقلمه على « بنفسه أو » وصارت العبارة كما هى فى خ ٣ .
واحترز بذلك عن نحو : جاء زيدٌ كلُّه ـ فإنه لا يصحّ كونُه ذا أجزاء بالنسبة إلى المجىء ، بخلاف « العبد » فإنه ذو أجزاء بالنسبة إلى الشراء .

وَ« كُلًّا »اذْكُرْ فِى الشُّمُولِ وَ « كِلَا » « كِلْتَا » «جَمِيعًا» بِالضَّمِيرِ[١] مُوصَلَا[٢]

(**فَلَيْسَ مِنْهُ**) أى : من التوكيد (﴿ **خَلَقَ لَكُمْ مَا فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا** ﴾)[٣] لعدم الضمير (**خِلَافًا لِمَنْ وَهِمَ**) وهو ابنُ عقيل[٤] ؛ فإنه قال : إن « جميعًا » توكيد لِـ « مَا » الموصولة الواقعة مفعولا لِـ « خلق » ولو كان كذلك لقيل : جميعَه ، ثم التوكيد بـ « جميع » قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل ـــ قاله فى المغنى[٥] .

(**وَلَا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ** ﴿ **إِنَّا كُلًّا فِيهَا** ﴾)[٦] لعدم الضمير **خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ وَالزَّمَخْشَرِىِّ**)[٧] فى قولهما : إنّ « كُلًّا » توكيد لاسم « إنَّ »[٨] (**بَلِ**) الصوابُ أنَّ (« **جَمِيعًا** ») فى الآية الأولى (**حَالٌ**) من « مَا » الموصولة (**وَ** « **كُلًّا** ») فى الآية الثانية (**بَدَلٌ**) من اسم « إنَّ »[٩] وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ

---

(١) فى خ ٢ « فى الضمير » خطأ من الناسخ .

(٢) ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول والإحاطة أربعةَ ألفاظ هى : كلّ ، وكلا ، وكلتا ، وجميع ، ولابدّ من وصلها بالضمير المطابق للمؤكَّد .
« وكلا ، كلتا ، وجميعا » معطوفات على « كُلًّا » بحذف العاطف من الأخيرين و « كُلًّا » مفعول مقدم لِـ « اذكر » « موصلًا » حال من « كل » وما عطف عليه وقد أفرد على معنى : ما ذكر ، والعامل : اذكر .

(٣) من الآية [٢٩] من سورة « البقرة » .

(٤) وهو : قاضى القضاة بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدىّ المصرىّ الشافعىّ المتوفى ٧٦٩ هـ .

(٥) ٥١٠/٢ .

(٦) من الآية [٤٨] من سورة « غافر » وتنظر قراءة النصب فى البحر المحيط ٤٦٩/٧ والكشاف ١٧١/٤ .

(٧) ينظر معانى القرآن للفراء ١٠/٣ ، والكشاف ١٧١/٤ .

(٨) فكأنهما اتجها إلى الاستغناء بنية الإضافة عن صريح الإضافة والتقدير : إنَّا كُلُّنا فيها .

(٩) وهو اختيار أبى حيان فى ارتشاف الضَّرَب ٦١٠/٢ قال : « وأختارُ أن يكون بدلا من الضمير » ا هـ .

جائز ، إذا كان مُفيدًا للإحاطة ، نحو « قُمْتُم ثَلاثَتُكُمْ » وبدل الكلّ لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز فى « كلّ » أن تَلِىَ العواملَ إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : « جاءنى كلُّ القوم » ويجوز مجيئُها بدلًا ، بخلاف « جاءنى كلهم » فلا يجوز إلّا فى الضرورة ـ قاله فى المغنى[1] .

قال ابن مالك : (**وَيَجُوزُ كَوْنُهُ**) أى : كُلًّا (**حَالًا مِنْ ضَمِيرِ**) الاستقرار المنتقل إلى (**الظَّرْفِ**) يعنى فيها[2] ، وفيه ضعفان : تنكير « كُلّ » بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى ، وتقديم الحال على عاملها الظرفىّ ، قاله فى المغنى[1] .

(وَ) كِلَا ، وكلتا ، وكُلّ ، وجميعٌ ، وعامَّةٌ (**يُؤَكَّدُ بِهِنَّ لِرَفْعِ احْتِمَالِ تَقْدِيرِ بَعْضٍ مُضَافٍ إِلَى مَتْبُوعِهِنَّ ، فَمِنْ ثَمَّ**) أى : من أجل الاحتمال المذكور (**جَازَ**) أن يقال : (« **جَاءَنِى الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا** » / وَ « **الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا** » **لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : جَاءَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ ، أَوْ إِحْدَى الْمَرْأَتَيْنِ**) وأنه أُطلِق الْمثنى وأُرِيد به واحدٌ (**كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾**[3] **بِتَقْدِيرِ : يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا**) وهو البحر المِلْح ، و « اللؤلؤ » كبار الدّرّ ، و « المرجان » صغاره .

[١/٢٦٧]

---

(١) ٢/٥١٠ .

(٢) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٢ : « وأجاز الفراء ، والزمخشرىّ فى قراءة من قرأ : ﴿ **إِنَّا كُلًّا فِيهَا** ﴾ بالنصب على توكيد اسم إنَّ ، وذلك عندى غير جائز ؛ لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد وهو : النفس والعين وكلّ ، وجميع ، وعامة ، وضَرْبٌ منوىّ الإضافة إلى ضمير المؤكّد وهو أجمع وأخواته ... فإفراد « كلّ » بجواز الاستعمالين مُستلزم لعدم النظير ، والمفضى إلى ذلك هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشرىّ ، فوجب اجتنابه ــ والقول المرضىّ عندى أن « كلًّا » فى القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوىّ فى « فيها » و « فيها » هو العامل ، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه » ا هـ .
وهذا الإعرابُ المرضىُّ عند ابن مالك منعه الزمخشرىّ فى الكشاف ٣/ ١٧١ :

(٣) الآية [٢٢] من سورة « الرحمن » .

(وَامْتَنَعَ عَلَى الْأَصَحِّ) أن يقال : (« اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا » وَ « الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » لِامْتِنَاعِ التَّقْدِيرِ الْمَذْكُورِ) لأنَّ الاختصام لا يكون إلا بين اثنين[١] ، ويدلّ على امتناع ذلك إطْباقهم على منع « جاء زيدٌ كلّه » ؛ لعدم الفائدة . هذا قول الأخفش ، وهشام ، والفرّاء ، وأبى علىّ[٢] .

وذهب الجمهور إلى إجازته ، وتبعهم ابنُ مالك فى التسهيل[٣] ، واحتجّ المجيز بأن العربَ قد تأتى بالتوكيد حيث لا احتمالَ ، نحو : « جاء القومُ كلُّهم أجمعُون أَكْتَعُون »[٤] .

(وَجَازَ) أن يقالَ : (« جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ » وَ « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّه » لرفع الاحتمال المذكور ،

(وَامْتَنَعَ) أن يقال : (« جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ ») لعدم الفائدة ؛ إذ يستحيل نسبة المجىء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر[٥] .

---

(١) فى الارتشاف ٦٠٨/٢ يقول أبو حيان : « وإذا كان المتبعض قد استعمل بذاته حيث لا يراد التبعيض ولا يحتمله نحو : رأيتُ أحد الرجلين كليهما ، والمالُ بين الرجلين كليهما ، واختصم الرجلان كلاهما ، فمذهبُ الجمهور ــ ومنهم المبرد ــ إلى الجواز ، وذهب الفراء وهشام وأبو علىّ إلى المنع ، وعن الأخفش القولان ــ والصحيح المنع ، لا يُحفظ عن عربىٍّ شىء من تلك الصور » اهـ .

(٢) وعبارة التسهيل : « وقد يؤكدان مالا يصحّ فى موضعه واحد ، خلافا للأخفش » [ينظر شرح التسهيل ٢٨٩/٣ : ٢٩٠ ــ وقد عرض فى الشرح نقلين عن الأخفش بالمنع والجواز [وينظر رأى الأخفش بالمنع فى المقتضب ٢٤٢/٣ : ٢٤٣] .

(٣) فجاء التوكيد بأجمعين وأكتعين بعد أن رُفع الاحتمال بالتوكيد بـ « كلهم » .

(٤) لأنه لا يجوز جعل « بعض » فى موضعه فلا يقال : جاء بعضُ زيدٍ ، فلو كان العامل صالحَ الإسنادِ إلى بعض زيد كنظف مثلا ، لم يمتنع ، وصحَّ أن يقال : نَظُف زيدٌ كلُّه ؛ لأنه يقال : نَظُفَ بعضُه .

(وَالتَّوْكِيدُ بِـ « جَمِيعٍ » غَرِيبٌ[1] ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ) من العرب . وهى تُرَقِّصُ ولدها :

٤٠٠ ـ (فِـــدَاكَ حَـــيُّ خَـــوْلَانْ
جَمِيعُهُـــــمْ وَهَمْـــــدَانْ)
وَكُـــلُّ آلِ قَحْطَـــانْ
وَالْأَكْرَمُـــونَ عَدْنَـــانْ[2]

فـ « جميعهم » توكيد لـ « حىّ خَوْلان » ـ و « فِدَاك » من التفدية ـ بالدال المهملة ـ ويجوز فى الفاء الكسرُ ؛ فيكون مبتدأ ، و « حىّ » خبره ، ويجوز فتحها ، فيكون فعلًا ماضيًا و « حىّ » فاعله ـ و « خَوْلان » ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو ـ و « هَمْدَان » ـ بفتح الهاء ، وسكون الميم ، وبإهمال الدال ـ قبيلتان من اليمن ـ و « قَحْطان » أبو اليمن و « عدنان » أبو مَعَدّ ، وهو عطف بيان على « الأكرمون » .

وقد يكون « جميع » بمعنى : مجتَمِع ، ضِدّ مُفترِق ، فلا يفيد توكيدا ، كقوله :

---

(١) ليس بغَريب عند ابن مالك وهو صاحب الاستشهاد بالأبيات السالفة ، قال فى شرح الكافية ١١٧١/٣ « وأغفل أكثر النحويين (جميعًا) ونبَّه سيبويه على أنها بمنزلة (كلّ) معنًى واستعمالا ، ولم يذكر له شاهدًا من كلام العرب ، وقد ظَفِرتُ بشاهد له ـ وهو قول امرأة من العرب ترقّص ابنها :

فِـــدَاكَ حَـــيُّ خَـــوْلَانْ
جَمِيعُهُـــــمْ وَهَمْـــــدَانْ

إلى آخر الأبيات . انتهى كلام مالك .

(٢) هذه الأبيات من مجزوء المنسرح لامرأة من العرب كما فى العينى ٩١/٤ ، والهمع ١٢٣/٢ والدرر ٢/ ١٥٥ .
وقول العينى فى شرح الشواهد ٩١/٤ إنها من بحر الهزج سهو منه .

.... فَإِنَّنِي نَهَيْتُكِ عَنْ هَذَا وَأَنْتِ جَمِيعُ[(١)]

(وَكَذَلِكَ التَّوْكِيدُ بِـ « عَامَّةٍ ») غريبٌ ، ولذلك أغفله أكثر المصنفين[(٢)] .

(وَالتَّاءُ فِيهَا) لازمة (بِمَنْزِلَتِهَا فِي) اللزوم فى (النَّافِلَةِ ؛ فَتَصْلُحُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ ، فَتَقُولُ : « اشْتَرَيْتُ) الأمة عامَّتها ، وَ (الْعَبْدَ عَامَّتَهُ ») بالتاء مع المذكر ، (كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾[(٣)] ــ بالتاء ــ .

وفى ذلك[(٤)] تعريضٌ بالردّ على الشارح ، حيث حمل قولَ والده فى النظم : .

وَاسْتَعْمَلُوا ــ أَيْضًا ــ كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ[(٥)]

على الزيادة ، على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ؛ فإن أكثرهم أغفله ، ثم قال : وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه ، فإن من أَجلِّهم سيبويه ولم

---

(١) صدره : * فَقَدْتُكِ مِنْ نَفْسٍ شَعَاعٍ فَإِنَّنِي *
والبيت لمجنون لَيلى كما فى اللسان (جمع) ٤٠٥/٩ على أن « الجميع » ضد المتفرق وكرره فى مادة (شَعَعَ) ٤٧/١٠ برواية : (شعاعٍ ألم أكن) على أنّ « من نفس شعاعٍ » بمعنى متفرقة .

(٢) وتمسك بها ابن مالك فى شرح التسهيل ٢٩١/٢ ونحا بالائمة على من أغفلها .

(٣) من الآية [٧٢] من سوروة « الأنبياء » والآية بتمامها : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴾ .

(٤) أى فى تفسير ابن هشام لألفاظ الألفية من أن المراد بالتشبيه فى قوله : مثل النافلة أنّ التاء فى « عامّة » مثل التاء فى لفظة « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث وليس ذكره استدراكًا على النحاة كما فسّر ابنُ الناظم فى شرحه .

(٥) لما لم يتزن له لفظ « عامة » لما فيه من الجمع بين ساكنين ، وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنه بفاعلة من عمَّ ، والأصل : عامِمَة ثم أدغم [قاله المكودى فى شرح الألفية ١٣٨] .

يغفله[١] ــ انتهى ــ .

وفى الإفصاح[٢] أنّ المبرد خالف سيبويه ؛ فزعم أن « عامتهم » بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض ، عكس معنى التوكيد ؛ فإنه تخصيص ، والتوكيد تعميم .

* * *

(**فَصْلٌ : وَيَجُوزُ ــ إِذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّوْكِيدِ ــ أَنْ يُتْبَعَ كُلُّهُ بِأَجْمَعَ ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاءَ ، وَكُلُّهُمْ بِأَجْمَعِينَ ، وَكُلُّهُنَّ بِجُمَعَ**) فتقول : « جاء الجيشُ كلُّهُ أَجْمَعُ » وَ « القبيلةُ كُلُّها جمعاءُ » و « القومُ كلُّهم أجمعون » و « النساءُ كلُّهنَّ

(١) هذا كلام ابن الناظم فى شرحه على الألفية ص ٥٠٣ : ٥٠٤ .
وكأنه يقول : فكما أن النافلة فى الشرع زيادة على الفرض ؛ يكون لفظ « عامة » من ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه . ثم رجع فقال : وليس هو فى حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه ؛ لأن من أجلهم سيبويه ــ رحمه الله تعالى ــ ولم يغفله » اهـ .
وجاء فى كتاب سيبويه ٢٧٤/١ (بولاق) قوله : « وأما » « جميعهم » فإنه يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظهر ، كما يوصف بـ « كلهم » ويجرى فى الوصف مجراه ــ يعنى بالوصف التوكيد ــ ويكون فى سائر ذلك بمنزلة : عامَّتهم ، وجميعهم ... والذى ذكرتُ لك قولُ الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعد ما سمعناه منه » اهـ .
وقال فى موضع آخر من كتابه ١٨٩/١ « وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامّتهم وأنفسهم فلا يكون أبدًا إلّا صفة » اهـ ويعنى بالصفة التوكيد .

(٢) هذا الكتاب لابن هشام الخضراوى المتوفى سنة ٦٤٦ هـ وقد عُنِى بكتاب الإيضاح للفارسىّ فألف حوله عدة مصنفات ومنها هذا الكتاب ، ويسمى : « الإفصاح بفوائد الإيضاح » .
ولم أجد فى المقتضب هذا الذى نُسِب إلى المبرد .

جُمَعٌ » (قَالَ اللهُ تعالى ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾)(١) وإلى ذلك أشار الناظم / بقوله :

[٢٦٧/ب]

وَبَعْدَ « كُلٍّ » أَكَّدُوا بِـ « أَجْمَعَا » جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا »(٢)

(**وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِهِنَّ**) استقلالًا (**وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ**) عليهن (« **كُلٌّ** » **نحو**) قولك : « جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ » و « القبيلةُ جمعاءُ » و « القومُ أجمعون » و « النساءُ جُمَعَ » قال الله تعالى : (﴿ **لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾(٣) ﴿ **وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾)(٤) .

وإليه أشار الناظم بقوله :

وَدُونَ « كُلٍّ » قد يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ(٥)

(**وَلَا يَجُوزُ تَثْنِيَةُ** « **أَجْمَعَ** » **ولا** « **جَمْعَاءَ** ») عند جمهور البصريين (**اسْتِغْنَاءً بِـ** « **كِلَا** » **وَ** « **كِلْتَا** ») عن تثنية « أجمع وجمعاء » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَاغْنَ بِـ « كِلْتَا » فى مُثَنًّى ، وَ « كِلَا » عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا(٦)

---

(١) الآية [٣٠] من سورة « الحِجْر » .

(٢) وفهم من ترتيب هذه الألفاظ التى يؤكد بها بعد « كلّ » أنّ « أجمع » للمفرد المذكر ، و « جمعاء » للمفرد المؤنث و « أجمعين » للجمع المذكر ، و « جُمَع » للجمع المؤنث ـــ وفهم من قوله : (وبعد كلّ) أنّ « كلّا » تأتى أولا عند الاجتماع .

(٣) من الآية [٨٢] من سورة « ص » .

(٤) الآية [٤٣] من سورة « الحِجْر » .

(٥) « جمعاءُ أجمعون » معطوفان على أجمع بحذف العاطف ، وقوله : « قد يجىء » يفهم منه أنه قليل بالنسبة لذكرها بعد « كلّ » وصرّح ابن الناظم بقلته ـــ قال المكودى : وفيه نظر ؛ لأنه جاء فى القرآن التوكيد به دون كلّ كثيرا .
[ينظر شرح ابن الناظم ص ٥٠٥ ، وشرح المكودىّ ص ١٣٩] .

(٦) يعنى أن العرب استغنت بكلتا فى المثنى المؤنث عن تثنية جمعاء فلا يقال : جمعاوان . =

(**كَمَا اسْتَغْنَوْا بِتَثْنِيَةِ « سِيٍّ »**) ـ بكسر السين المهملة ، وتشديد الياء ـ (**عَنْ تَثْنِيَةِ « سَوَاءٍ »**) ـ بالمدّ ـ فقالوا : سِيَّان ، ولم يقولوا : سَوَاءَانِ ، إلَّا نادرًا . (**وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ ، وَالْكُوفِيُّونَ ذَلِكَ**) فى تثنية أجمع ، وجمعاء[1] ؛ (**فتقول**) على رأيهم (« **جَاءَنِى الزَّيْدَانَ أَجْمَعَانِ** ») تثنية أجمع (**وَ « الْهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ** ») تثنية جمعاء .

قال ابنُ خروف : ومَنْ مَنَع تثنيتَهما فقد تكلَّف ، وادَّعى مالا دليل عليه[2] .

وهذا الخلاف جارٍ فيما وازنهما نحو : أكتعَ ، وكتعاءَ .

(**وَإِذَا لَمْ يُفِدْ تَوْكِيدُ النَّكِرَةِ لَمْ يَجُزْ بِاتِّفَاقٍ**) ؛ لأنَّ الغرض من التوكيد إزالة اللبس ، وفى شرح التسهيل لابن مالك أنَّ بعض الكوفيين أجاز توكيدَ النكرة مطلقا[3] ، فيقدح فى دعوى الاتفاق .

(**وَإِن أَفَادَ جَازَ عِنْدَ**) الأخفش ، و (**الْكُوفِيِّينَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ**) لورود السماع به ، ومنعه جمهورُ البصريين مطلقا ، وإليه[4] أشار الناظم بقوله : .

= واستغنت بكلا فى المثنى المذكر عن تثنية أجمع ، فلا يقال : أجمعان ، وفهم ذلك من قول الناظم : واغْنَ أى : استغنِ كما استغنت العرب . ولكن الاستغناء هذا ليس مجمعا عليه بل فيه الخلاف الذى أوضحه ابنُ هشام .

(١) قال ابن مالك : « ولا يثنى أجمع وجمعاء خلافا للكوفيين ومن وافقهم [شرح التسهيل ٢٩١/٣ .

(٢) ينظر نصّ كلام ابن خروف فى شرح التسهيل ٢٩٣/٣ [وتنظر المسألة الخلافية أيضا فى ابن الناظم ٥٠٨ وشرح المرادىّ على الألفية ١٧٠/٣] .

(٣) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ونصّ عبارته : « ومنع البصريون ـ إلا الأخفش ـ توكيد النكرة مطلقا ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يُفد » .

(٤) أى : إلى مذهب الكوفيين المجوز إن أفاد ، وإلى مذهب البصريين المانع مطلقا .

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ   وَعَنْ نُحاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ[(١)]

(**وَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِأَنْ يَكُونَ**) المنكَّرُ **الْمُؤَكَّدُ**) زمنًا (**مَحْدُودًا**) وهو ما كان موضوعًا لمدّة لها ابتداء وانتهاء كـ « يومٍ » و « أسبوع » و « شهر » و « حولٍ » (وَ) يكون (**التَّوْكِيدُ مِنْ أَلْفَاظِ الْإِحَاطَةِ**) والشمول كقوله : .

٣١٢ — * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا *[(٢)]

---

(١) فهم من كلامه فى هذا البيت أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون ؛ لذكره البصريين فى المنع ، وفهم من قوله « شمل » أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقا أفادت أم لم تفد . وقد قال ابن مالك عن مذهب الجواز بشرط الإفادة فى شرح العمدة وفى شرح الكافية : إنه الصحيح ، وإجازته أولى بالصواب وقال فى شرح التسهيل : فمن حكم بالجواز مطلقا ، أو بالمنع مطلقا فليس بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب [ينظر شرح العمدة ٤٧٥/٢ ، وشرح الكافية ١١٧٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣] .

(٢) رجز لم ينسب إلى قائل ، ويذكر بعض النحاة من البصريين أنه مصنوع ، ويروى بعض من يستشهد به قبله .

إِنَّـــا إِذَا خُطَّافُنَـــا تَقَعْقَعَـــا

وَوَدَ الشاهدُ فى : الإنصاف ٤٥٥/٢ ، والمقرب ٢٤٠/١ ، وابن يعيش ٤٥/٣ ، وأورده ابن مالك فى كتبه : شرح العمدة ٤٧٧/٢ ، وشرح الكافية ١١٧٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ ، واستشهد به أيضا ابن عقيل ١٩٥/٢ ، والعينى ٩٥/٤ ، والهمع ١٢٤/٢ ، والأشمونى ٧٨/٣ ، والخزانة ٨٧/١ ، والدرر ١٥٧/٢ .

« والخُطَّاف » : الحديدة المعوجة تكون فى جانب البكرة ، « تَقَعْقَعَ » تَحرَّك وسُمِع له صوت ، « صَرَّت » صوَّتت « البكرة » ما يستقى عليها الماء من البئر وهى — هنا — بسكون الكاف وأصلها بالتحريك بالفتح .

والاستشهاد به فى قوله : « يوما أجمعا » فقد أكد « يوما » وهو نكرة محدودة بقوله « أجمعا » .

وادعى العينى فى شرح الشواهد ٩٥/٤ وهامش الأشمونى ٧٨/٣ أن الرواية الصحيحة « يومِى » وأن الألف منقلبة عن ياء المتكلم ، وأصل الكلام ، قد صَرَّت البكْرة يومِى أجمعا فقلبت كسرة الميم فتحة فانقلبت الياء ألفا ، فهى إذًا معرفة » ا هـ .

وهذا التخريج بعيد — والذى رأيتُ فى الإنصاف ٤٥٦/٢ أن البصريين ردوا هذا =

و (كـ « **اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُلَّهُ** » **وَقَوْلِهِ**) :

٤٠١ ــ لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ (**يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ**[1]

(**وَمَنْ أَنْشَدَ**) كالناظمِ وابنِه[2] (« **شَهْرٍ** » **مَكَانَ** « **حَوْلٍ** » **فَقَدْ حَرَّفَهُ**) من التحريف ، وهو التغيير ؛ لأن المعنى يفسد عليه ؛ لأن الشاعر تمنى أن يكون عدَّةُ الحولِ من أوله إلى آخره رجبًا ؛ لِمَا رَأَى فيه من الخيرات ، ولا يصحُّ أن يتمنى عدَّةَ شهر كله رجبُ ؛ لأنَّ الشهرَ الواحد لا يكون بعضُه رجبًا ، وبعضُه غيرَ رجبٍ حتى يتمنى أن يكون كلُّه رجبًا .

(**وَلَا يَجُوزُ** « **صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ** » لأنّ النكرة غير محدودة ؛ فإنّ الزَّمَنَ يَصْلُح للقليل والكثير (**وَلَا**) « صمتُ (**شَهْرًا نَفْسَهُ** ») لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة ، ولا فائدة فى ذلك .

= بقولهم : « وهذا البيت مجهول لا يُعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به » .

(١) هذا البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم الهذلىّ وهو من شواهد الإنصاف ٤٥٥/٢ ، وابن يعيش ٣٥/٣ ، وابن الناظم ٥٠٧ ، وشرح الشذور ٤٢٩ ، والعينى ٩٦/٤ والأشمونى ٧٧/٣ ، وشرح الألفية للمكودى ١٣٩ .
« شاقه » من الشوق وهو نزوع النفس إلى الشىء ، و « أَنْ قِيل » فى محل الفاعل لشاقه وفى الإنصاف ردَّ بأن الرواية الصحيحة :
ياليت عـدَّة حَوْلِـي كلّـه رجبُ
بالإضافة وهو معرفة لا نكرة .

(٢) قولُ الشيخ خالد (كالناظم وابنه) يوقع فى حيرة ؛ فإن الناظم لم يستشهد به فى أى من كتبه التى بين يدىّ : شرح العمدة ، شرح الكافية ، شرح التسهيل ــ وأما ابن الناظم فالرواية عنده كما هى هنا :
يا ليت عدةَ حولٍ كلِّه رحبُ
ولكنى وجدت رواية : « شهر كله رجبُ » فى شرح المكودى ص ١٣٩ .

ولا يجوز « هذا أسدٌ نفسُه » عند ابن عصفور[١] ـــ خلافا لابن مالك[٢] ـــ إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوى / رفع توَهُّمِ استعمالِ اللفظِ فى معناه المجازىّ [٢٦٨/أ] إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة ، وقد اعترف ابن مالك بذلك .

وأمَّا « جاء زيدٌ نفسه » ففائدته رفع المجاز العقلىّ لا اللغوىّ ، بخلاف « جاء أسدٌ نفسُه » فإنه لرفع المجاز اللغوىّ ـــ قاله الموضح فى الحواشى .

* * *

(**فَصْلٌ : وَإِذَا أُكِّدَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ بـ « النَّفْسِ » أَوِ « الْعَيْنِ » وَجَبَ تَوْكِيدُهُ أَوَّلًا بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

---

(١) ابن عصفور ممن سار على مذهب البصريين فى عدم توكيد النكرة ، قال فى شرح الجمل ٢٦٧/١ : ٢٦٩ « ويجوز تأكيد الأسماء كلِّها إلا النكرة فإنها لا تؤكد على كل حال ، خلافا لأهل الكوفة ، فإنهم يجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون متبعضة ويكون التوكيد بكُلّ وما فى معناه نحو قولك : أكلتُ رغيفا كلَّه ، ولا يجوز أن تقول : أكلتُ رغيفًا نفسه ـــ وسبب ذلك أن التأكيد بالنفس والعين لا فائدة فيه فى النكرة ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ضربتُ زيدًا نفسه ، أفدت بالتأكيد بالنفس أن المضروب زيدٌ لا من هو منه بسبب .. وإذا قلت : رأيتُ رجلًا نفسَه ، لم يكن فى تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذِ المفهوم من : رأيتُ رجلًا ، ومن رأيتُ رجلًا نفسَه ، واحدٌ ، وهو رجل غير معيَّن ، وفى توكيد النكرة المتبعضة بـ « كلّ » وما فى معناها فائدة ، واستدلوا على جواز ذلك من طريق السماع ، والصحيح أنه لا يجوز توكيد النكرة أصلا لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرناه ، ولا بكلّ ، ولا ما فى معناها ؛ لأن أسماء التأكيد كلّها معارف » ا هـ . ولو أورد الشيخ خالد كلام ابن عصفور هذا لكانت المسألة واضحة بدلا من الدخول فى المجاز اللغوىّ والمجاز العقلىّ .

(٢) فقد أجاز فى شرح التسهيل ٢٩٦/٣ أن يقال : هذا أسدٌ نفسه ، وقال : وبذكر النفس علم أنَّ المشارَ إليه أسدٌ حقيقى لا شئٌ شبيه بأسد » . ا هـ

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُـتَّصِلْ بِالنَّفْسِ، وَالْعَيْنِ، فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ[١]
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ[٢] ....

(**نحو**) : قُمْ أنت نفسُك » و «قُومَا أنتما أنفُسُكما » و « قَامَا هما أنفسُهما » و (**قُومُوا أَنْتُم أَنْفُسُكُمْ** ») و « قَامُوا هم أنفُسُهم » و « قُمنَ هُنَّ أنفُسُهنَّ » و « قمتُنَّ أنتُنَّ أنفُسُكنّ » كراهة إيهام الفاعلية عند استتار الضمير لمؤنث[٣] إذ لو قيل : « المرأةُ خرجت عينُها » تُوُهِّمتِ الباصرة أو « نَفْسُها » تُوُهِّمت نَفْس الحياة ، وحملوا ما لا لبس فيه على ما أَلْبَس ، كما فى مسألة إبراز الضمير ، والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول[٤] .

وما ذكرناه من التعليل يُبْطِل قولَ الصفّار[٥] : إنَّ الفصلَ كالتوكيد ، وإنما ذلك فى العطف[٦] .

(١ ، ٢) يعنى أنَّ ضميرَ الرفع المتصل إذا أُكّد بالنفس أو بالعين لابدَّ من توكيده بالضمير المنفصل . « وإن تؤكد » شرط وفعله « الضميرَ » مفعوله « المتصل » صفة للضمير « بالنفس والعين » متعلقان بتؤكد « فبعد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بَعْدَ : ظرف متعلق بمحذوف أى : فأكد بهما بعد ــ « المنفصل » مضاف إليه .

(٣) وأيضا إنما وجب ذلك ؛ لأن المرفوع المتصل بمنزلة الجزء ، فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه ، فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ؛ ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء الظاهرة [الصبان ٧٩/٣] .

(٤) يعنى أن التفريق بين إعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب فى بعض الصور ، وحمل الباقى عليه .

(٥) هو : قاسم بن علىّ بن محمد بن سليمان الأنصارىّ البطَلْيَوْسىّ الشهير بالصفّار ، صَحِب الشَّلَوْبين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنًا ، ومات بعد الثلاثين وستمائة من الهجرة [بغية الوعاة ٢٥٦/٢] .

(٦) محصّل اعتراض الصفّار : أن ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله ، وذلك إنما يكون فى العطف على ضمير الرفع المتصل ، لا مثل هذا ، فلا احتياج لضمير الفصل هنا [قاله الزرقانى =

(**بِخِلَافِ « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فَيَمْتَنِعُ الضَّمِيرُ**) المنفصل ؛ لأن الضميرَ لا يؤكِّد الظاهرَ ؛ لكون الضميرِ أقوى من الظاهر بالأعرفية[١] ، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه .

(**وَبِخِلَافِ « ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ » وَ « مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ » وَ « قَامُوا كُلُّهُمْ » فَـ**) التوكيد بـ (**الضَّمِيرِ**) المنفصل فيهنّ (**جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ**) .

أما الأولان ؛ فلأنّ الضميرَ المؤكَّدَ غيرُ مرفوع[٢] ، وأما الثالث ؛ فلأن التوكيد بغير « النفس والعين » ولا لبس ؛ لأنّ « كلّهم » المتصل بالضمير لا يلى العوامل اللفظية فى الاختيار[٣] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

.... وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا ، وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا[٤]

* * *

= فى حاشية يس ٢/١٢٦] .

(١) وأيضا فإن الظاهر مستقل ، فلا مانع من أن يؤكد بمستقبل من غير جنسه .

(٢) بل هو منصوب فى المثال الأول ، ومجرور فى المثال الثانى وهما ليسا كالمرفوع المتصل فى شدة الاتصال فليس أىٌّ منهما بقائم مقام جزئه فبرز كأنه كلمة أخرى وحصل به الفصل . ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس والعين ، بل يجوز توكيده وترك توكيده .

وَبقَى إخراجُ الضمير المنفصل ، وهذا لا يحتاج إلى التأكيد بضمير منفصل ؛ لأنه مستقل بنفسه كالظاهر ، فكما يجوز العطف عليه من غير فصل فيقال : ما قام إلا أنت وزيدٌ ، فكذلك يؤكد من غير فصل فيقال : ما قام إلا أنت نفسُك .

(٣) فلا يقال فى الاختيار : قام كُلُّهم ، فلما كانت لا تلى العوامل ارتفع اللبس من أصله ، وعلى ذلك يجوز جوازًا حسنًا أن يقال : قاموا كُلُّهم ، وأن يقال : قَامُوا هم كلّهم .

(٤) يعنى أن ضمير الرفع المتصل ، إذا أُكّد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد ، لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل ، فقالوا : قوموا كلُّكم ، ولو قلت : قوموا أنتم كلُّكم لجاز =

(**وَأَمَّا التَّوْكِيدُ اللَّفظِيُّ ، فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُكَرَّرُ بِهِ مَا قَبْلَهُ**) من لفظه ، زاد فى التسهيل : أو تقويته بموافِقِه معنًى[1] ، وكلّ منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ، ولا يزيد على ثلاث مرات .

فالأول[2] : كـ « جاء زيدٌ زيدٌ » و « قام قام زيدٌ » و « نَعَم نَعَم » و « قُمْتُ قمتُ » .

والثانى[3] : كتأكيد اسم بمرادفه ، نحو : « حقيقٌ جديرٌ » و « صَمَتَ سَكَتَ زيدٌ » و « أَجَلْ جَيْرِ » و « قعدتُ جلستُ » ــ أو فعلٍ باسم فعل ، نحو : « انْزِلْ نَزَالِ » أو ضميرٍ متصل[4] بضمير منفصل ، نحو : « قمتُ أنا » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَمَا مِنَ التَّوْكِيد لَفظِيٌّ يَجِى مُكَرَّرًا[5]......................

= جوازا حسنا ، وهذا ما فهم من قوله : والقيدلن يُلتزما ، والواو فى قوله : والقيد ، واو الحال من ضمير : أكّدُوا ، أى : أَكّدُوا غيرَ ملتزمين القيد المذكور ، وهو قيد الإتيان بالضمير المنفصل ، والضمير فى « سواهما » عَائدٌ على النفس والعين .

(١) فى شرح التسهيل ٣٠١/٣ : ٣٠٢ « التوكيد اللفظى : إعادة اللفظ ، أو تقويته بمُوافِقِه معنى ... وقولى : « وتقويته بموافِقِه معنًى » يتناول توكيد الضمير المستتر والبارز المتصل بالمنفصل ... وتوكيد الفعل باسم الفعل » اهـ .

(٢) وهو : اللفظ المكرر به ما قبله .

(٣) وهو : تقويتُه بموافِقِه معنًى .

(٤) يقصد : أو ضمير متصل بارز وهو واضح من المثال ــ بقى : توكيد الضمير المستتر بالمنفصل نحو : « قم أنت » قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٠٢/٣ .

(٥) « ما » اسم موصول مبتدأ « لفظىّ » خبر مبتدإ محذوف ، أى : هو لفظىّ ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما « من التأكيد » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى لفظىّ ، لأنه فى تأويل مشتق ؛ إذ هو منسوب « يجى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازًا تقديره هو ، والجملة فى محل رفع خبر « ما » ــ « مكررًا » حال من ضمير =

(**فَإِنْ كَان**) المؤكَّد (**جُمْلَةً**) اسميةً أو فعلية (**فَالْأَكْثَرُ اقْتِرانُهَا بِالْعَاطِفِ**) وهو « ثُمَّ » خاصة ، كما صرَّح به فى الارتشاف(١) .

(**نَحْوُ** : ﴿ **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ** .... ﴾(٢) **الآية**) أى : ﴿ **ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ** ﴾(٣) ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ** ﴾(٤) (**وَنَحْو** : ﴿ **أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى** ﴾(٥) **الآية**) أى : ﴿ ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾(٦) .

= يجى ، والمعنى : والذى هو لفظىّ من التوكيد يجيء مكررًا .

وقوله : يَجى ، أصلها : يَجىء ، فأتى به محذوف اللام للضرورة ـــ مع أنها لغة لبعض العرب نص على ذلك سيبويه فى كتابه ١٧١/٢ وابن جنى فى سر الصناعة ٧٩٢/٢ ، ٨٢٤ .

(١) لم يصرح أبو حيان فى الارتشاف ٦١٧/٢ بالاختصاص وإنما قال : « وإذا أبدل جملة بجملة وأُمِن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـ « ثم » ... فإن لم يؤمن اللبس لم تدخل « ثم » » اهـ .

وقد أخذ أبو حيان عبارته من ابن مالك فقد قال فى التسهيل : « وفصل الجملتين بثُمَّ إن أُمِن اللبس أَجْود من وصلهما » [شرح التسهيل ٣٠١/٢ ، ٣٠٥] .

وجعل الرضىُّ فى شرح الكافية ٣٣٣/١ الفاء كثُم ، قال : « وقد يكون مع التأكيد اللفظى عاطف نحو : والله ثم والله ، وقوله تعالى : ﴿ **فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ** ﴾ بعد قوله ﴿ **لَاتَحْسَبَنَّ** ﴾ .

(٢ ، ٣) الآيتان [٣ ، ٤] من سورة « التكاثر » .

(٤) الآيتان [١٧ ، ١٨] من سورة « الانفطار » .

(٥ ، ٦) الآيتان [٣٤ ، ٣٥] من سورة « القيامة » .

ومعنى ﴿ أَوْلَى لَكَ ﴾ ـــ والمقصود أبو جهل ـــ أولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك ، وقيل : الكلمة اسم فعل واللام للتبيين ، أى : وَلِيَك ما تكره ، فأولى : أى : هو أولى بك من غيرك ﴿ ثم أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾ تأكيد وقال الزجاج فى معانيه ٢٥٤/٥ « معناه ـــ والله أعلم ـــ وَلِيَك المكروه يا أبا جهل ، والعرب تقول : أولى لفلان إذا دَعَتْ عليه بالمكروه » اهـ .

وفى زاد المسير لابن الجوزى ١٤٠/٨ « وقال ابن قتيبة : هو تهديد ووعيد » اهـ .

[٢٦٨/ب] فأرشد بقوله : الآية ، إلى أن المؤكّد ما بعد « ثُمَّ » وفى ذلك تعريض / بالشارح حيث مثل بـ ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ ولم يزد ، فأوهم أنَّ المؤكِّدَ الجملة المقرونة بالفاء[(١)] .

(**وَتَأْتِى**) الجملة المؤكِّدة (**بِدُونِهِ**) أى : بدون العاطف (**نَحْوُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** « **وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا**) وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا ، وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا »[(٢)] كررها (**ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**) .

(**وَيَجِبُ التَّرْكُ**) للعاطف (**عِنْدَ**) اللبس ، و (**إِيهَامِ التَّعَدُّدِ ، نَحْوُ** : « **ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا**) إذْ لو قيل : « ثم ضربتُ زيدًا » لتُوُهِّم أنَّ الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى ، والغرض أنه لم يقع الضربُ منكَ إلا مرةً واحدةً .

= وقال البيضاوى فى تفسيره ٥٥/١ « ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ ويل لك من الْوَلْي ، وأصله : أولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة ... أو : أولى لك الهلاك ــ وقيل : أفعل من الويل بعد القلب ، أو فَعْلَى من آل يؤول بمعنى عقباك النار ﴿ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ أى : يتكرر ذلك عليه مرة بعد مرة » اهـ .

وفى فتح القدير ٣٤١/٥ : ٣٤٢ : « ... وقال الأصمعىّ : « أولى » فى كلام العرب ، معناه : مقاربة الهلاك ، وأصله من الولى وهو القرب قال المبرد : كأنه يقول : قد وَلِيت الهلاكَ وقد دانَيْتَه ... » اهـ باختصار .

(١) هذا التعريض مردود ؛ لأن ابن الناظم فى شرحه ذكر الآية التى فيها « ثم » بعد أن ذكر الآية التى قبلها [ينظر شرحه ص ٥٠٩ تحقيق د/ عبد الحميد السيد .
والمراد بالعاطف فى مسألة التوكيد اللفظىّ ، العاطف فى الصورة اللفظية فقط ، فليس بعاطفٍ حقيقة ، لأن بين الجملتين تمام الاتصال ، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة ؛ لأنّ الحرفَ لو كان عاطفًا حقيقيا لكانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا بالتأكيد .

(٢) هذا الحديث الشريف أخرجه « أبو داود » فى سننه فى (كتاب الأيمان والنذور ــ باب الاستثناء فى اليمين بعد السكوت) ٢٣١/٣ عن « عكرمة » .

(وَإِنْ كَانَ) الموكِّد (**اسْمًا ظَاهِرًا ، أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا مَنصُوبًا فَوَاضِحٌ**) أمرُه أنه يتكرر بحسب الإرادة من غير شرط (**نحو**) قوله ﷺ — « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ (**فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ** »)[1] .

كرر الاسم الظاهر ثلاثَ مرات .

(**وَقَوْلِهِ** :

٤٠٢ — فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ) إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ[2]

فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين .

---

(١) هذا الحديث الشريف لم يرد بالرواية التى ذكرها ابن هشام وذكرها أيضا الرضىّ فى شرح الكافية ٣٢٨/١ : ٣٢٩ وإنما وردت هكذا : « فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل » أخرجه « الترمذى » فى سننه فى (أبواب النكاح — باب ما جاء ، لا نكاح إلا بولىّ ٣/ ٢٨١ من حديث عائشة رضى الله عنها — .

وبحث فضيلة الدكتور محمود فجال صاحب كتاب : السير الحثيث فى الاستشهاد بالحديث فى سبعة من المصنفات التى أخرجت الحديث وتوصل إلى التنبية التالى ، الرواية التى ذكرها النحاة ... وهى : « باطلٌ باطلٌ باطلٌ » لا توجد فيما ذكرتُ من المصنفات التى خَرَّجْتُ منها هذا الحديث .

[ينظر السير الحثيث ٣١٩/١ : ٣٢٤] .

(٢) هذا البيت من الطويل ، نسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشىّ فى معجم الشعراء للمرزبانىّ ١٧٩ ، وطبقات الزبيدىّ ٥٠ ، وشرح درة الغواص للخفاجىّ ٤٤ ، وإلى يزيد بن عمرو فى حماسة البحترىّ ٢٥٣ — وبلا نسبة فى سيبويه ١٤١/١ ، والمقتضب ٢١٣/٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، والضرورة للقزاز ٢٧١ ، والبيان والتبيين ١٩٧/١ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، والمغنى ٦٧٩/٢ ، والعينى ١١٣/٤ ، ٣٠٨ ، والأشمونى ٨٠/٣ ، والشاهد فيه : قوله « إياك إياك » حيث كرر الشاعر كلمة « إياك » وهى ضمير منفصل مختص بموقع النصب — ولا مانع من توكيد المفعول وحده ، وإن كان لابدّ من عامل ، ولابد للعامل من فاعل ، لأنه يجوز أن يقال : ضرب محمدٌ عليًّا عليًّا .
ويستشهد النحاة بهذا البيت أيضا فى باب التحذير .

و « المِراء » ـ بكسر الميم ـ المجادلة ، منصوب على التحذير ـ و « دعَّاء » ـ بتشديد العين ـ من أمثلة المبالغة .

(**وَإِنْ كَانَ**) المؤكِّد (**ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا مَرْفُوعًا جَازًا أَنْ يُؤَكَّدَ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ[1]

(**نحو** : « **قُمْتَ أَنْتَ** » **وَ** « **أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ** » **وَ** « **مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ** » فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة ، وإن اختلفَ الموضِعُ .

ووجه ذلك : أنّ الضمير المنفصل[2] أصلُه للمرفوع دون المنصوب والمجرور ؛ لأنَّ أوَّلَ أحوالِ الاسم الابتداءُ ، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ ، فلم يكن بُدٌّ من انفصال ضميره ـ وأما المنصوب والمجرور ، فلابدَّ لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به ، فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشىء بعينه ، دون من يقوم مقامه ، أو يشبهه ، احتجنا إلى ضمير منفصل ، ولا ضميرَ منفصلٌ فى الأصل إلا ضمير الرفع ، فاستعملناه فى الجميع[3] ، كما اشترك الجميع فى « نا » نحو : « قمنا »

---

(١) يعنى أن ضمير الرفع المنفصل ، يجوز أن يُؤَكَّدَ به كُلُّ ضمير متصل ، مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .
« ومضمرَ » بالنصب ـ مفعول لمحذوف يفسره ما بعده ، وبالرفع مبتدأ ، وعلى كل حال هو مضاف و « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول ، وقع نعتا لضمير الرفع « قد » حرف تحقيق ، وفاعل « انفصل » يعود على الذى ، والجملة صلة « به » جار ومجرور متعلق بأكِّد « كلَّ » مفعول أكِّد « ضميرٍ » مضاف إليه « اتصل » الجملة فى محل جرّ صفة للمضاف إليه الذى هو « ضمير » .

(٢) فى خ ١ ، ٣ ، ٤ « المتصل » وصوابه « المنفصل » كما فى خ ٢ .

(٣) مرفوعا كان ذلك الضمير المؤكَّد نحو : قمتَ أنت ، أو منصوبا نحو « أكرمتنى أنا » أو مجرورًا نحو : مررتُ به هو ، ويكون موافقا له فى التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

و « أَكْرَمَنَا » و « غُلَامُنَا » وهو القياس .

لأنَّ أصلَ الضمائر أن تأتَى على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة .

هذا تعليل السِّيرافِيِّ[١] ، وبقى عليه أن يقول : واستُعِيَر المرفوعُ للمنصوب والمخفوض فى حالة التبعية ؛ إذ المرفوع لا يتبع المنصوبَ ولا المخفوض .

(**وَإِنْ كَانَ**) المؤكدُّ (**ضَمِيرًا مُتَّصِلًا ، وُصِلَ بِمَا وُصِلَ بِهِ مُؤَكِّدُهُ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ[٢]

(**نَحْوُ**) « جعلتُ جعلتُ » و « أُكرِمُكَ أُكْرِمُكَ » وَ (« **عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ** »)[٣] ؛ لأن إعادتَه مجرَّدًا عمّا وُصِلَ به يُخْرِجه من الاتصال إلى الانفصال ، والفرض أنه متصل .

(**وَإِنْ كَانَ**) الموكِّدُ (**فِعْلًا ، أَوْ حَرْفًا جَوَابِيًّا**) يُؤْتَى به فى جواب نَفْيٍ[٤] ، أو إثبات[٥] (/**فَوَاضِحٌ**) أمرُهما ، فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (**كَقَوْلِكَ** : « **قَامَ قَامَ زَيْدٌ** ») و « بَلَى بَلَى » و « نَعَم نَعَم » (**وَقَوْلِهِ**) وهو جميل بن عبد الله : [٢٦٩/أ]

---

(١) ينظر شرح السيرافى على الكتاب ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ (الجزء الرابع) رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية تحقيق د / سيد جلال .
وكلام الشيخ خالد من قوله — فى الصفحة السابقة — : ووجه ذلك إلى هنا ، موجود بنصه فى شرح الشاطبىّ على الألفية ٢٣٠ : ٢٣١ .

(٢) « ولا » لا : ناهية « تُعِدْ » مضارع مجزوم بلا الناهية ، « لفظَ » مفعول تُعِد ، « ضميرٍ » مضاف إليه « متصِّلٍ » صفة لضمير ، « إلا » حرف استثناء ، « مَعَ » ظرف متعلق بمحذوف حال من لفظ « اللفظ » مضاف إليه « الذى » صفة للفظ ، « به » متعلق بوُصِل ، الواقع صلة الموصول ، ونائب فاعله يعود على « الذى » .

(٣) ويشمل أيضا المتصل بالاسم نحو : غلامُك غلامُك حَاضِرٌ .

(٤ ، ٥) نحو : لا ، وبلى . فى النفى ، ونحو : نَعَم ، وأَجَل ، وجَيْرِ فى الإثبات .

٤٠٣ ـ (لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا) أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا[(١)]

فكرَّر حرف الجواب وهو «لا» مرتين .

و « بَثْنَة » ـ بفتح الباء الموحدة ، وسكون المثلثة ، وفى آخره هاء[(٢)] التأنيث ـ اسمُ محبوبته ، وتصغيرها « بُثينة » وبه اشتهرت ـ و « مواثق » جمع مَوْثِق بمعنى ميثاق ، وأصله : مواثيق ، كمصابيح ، حذف ياؤه ضرورة[(٣)] .

(**وَإِنْ كَانَ**) المؤكِّد حرفًا (**غَيْرَ جَوَابِيٍّ ، وَجَبَ أَمْرانِ : أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا**) أى : بين الحرفين المؤكِّد والمؤكَّد ، (**وَأَن يُعَادَ مَعَ التَّوْكِيدِ مَا اتَّصَلَ بِالْمُؤَكَّدِ ، إِنْ كَانَ**) ما اتصل بالحرف المؤكَّد (**مُضْمَرًا**) لكونه كالجزء منه .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ[(٤)] ....

---

(١) هذا البيت من الكامل لجميل بن عبد الله بن معمر العُذرى فى ديوانه ص ٧٩ ، والخزانة ٣٥٣/٢ ، والدرر ١٥٩/٢ ـ وبلا نسبة فى العينى ١١٤/٤ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والأشمونى ٨٤/٣ وصدره بلا نسبة فى الارتشاف ٦١٦/٢ .
والمعنى : لا لا أذيع حبى بُثينة ، وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتى بها ؛ لأننى مرتبط معها بمواثق وعهود على ألَّا نُطلعَ أحدًا على شىء من سر ألفتنا ـ وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه بمثابة إذاعة لما بينهما من حُبّ وعهود مودّة .

(٢) ساقطة من خ ٢ .

(٣) هذا نظرا لكونه بمعنى ميثاق ، أمّا إذا نُظِر إلى لفظه ، فجمعه على (مواثق) هو القياس ، كمسجد ومساجد ، وقد أخذ عبارته من العينى ، ونصّ عبارة العينى : والمواثق : جمع مَوْثِق بمعنى الميثاق ، وأصله المواثيق جمع ميثاق ، حذفت الياء للضرورة » اهـ .
[ينظر الأشمونى ٨٤/٣ ـ ذيل الصفحة الشاهد رقم ٦٣٨] .

(٤) أى : كما أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته مع ما اتصل به ـ كما سبق فى البيت قبلُ ـ كذلك الحروف ـ غير ما تحصل به جوابُ ـ أى : كذلك الحروف غير الجوابية ، لا يعاد لفظها إلا مع الضمير إن اتصل بها ضمير ، أو مع الاسم الظاهر =

(نحو) قوله تعالى : (﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾)(١) فـ « أَنَّ » المفتوحة الثانية مؤكِّدةٌ لِـ « أَنَّ » المفتوحة الأولى الواقعة مفعولا ثانيا لـ « يَعِدُ » وفُصِل بينهما بالظرف وما بعده(٢) ، وأعيد مع « أنَّ » الثانية الضميرُ المتصلةُ به « أنَّ » الأولى ، وهو « الكاف والميم » .

(وَ) وَجَبَ (أَنْ يُعَادَ هُوَ) أى : لفظ المتصل بالحرف المؤكد (أو ضميرُهُ) أى : ضمير المتصل بالحرف المؤكَّد (إِنْ كَانَ) ما اتصل بالحرف المؤكَّد اسمًا (ظاهِرًا ، نحو : « إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ ») .

فـ « إنَّ » الثانية مؤكِّدة لِـ « إنَّ » الأولى ، وأعيد مع « إنَّ » الثانية ما اتَّصل بـ « إنَّ » الأولى ، وهو لفظ « زيد » .

(أَوْ « إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ ») فـ « إنَّ » الثانية مؤكدة للأولى ، وأُعِيد مع « إنَّ » الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل بـ « إنَّ » الأولى (وَ) عَوْدُ ضميره (هُوَ الْأَوْلَى) من إعادته بلفظه(٣) ، وبه جاء التنزيل قال الله تعالى : ﴿ فَفِى رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾(٤) فـ « فى » الثانية توكيدٌ لـ « فى » الأولى ، وأعيد مع « فى » الثانية ضمير « رحمة » ولا يكون الجارّ والمجرور توكيدا للجارّ والمجرور ؛ لأنَّ الضميرَ

= إن اتصل بها اسم ظاهر .

« كذا » خبر مقدم « الحروف » مبتدأ مؤخر « غيرَ » بالنصب أداة استثناء ، وبالرفع نعت للحروف « ما » اسم موصول مضاف إليه « تحصلا » فعل ماض ، والألف للإطلاق « به » متعلق بتحصَّل « جوابٌ » فاعل تحصل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة .

(١) الآية [٣٥] من سورة « المؤمنون » .

(٢) وهو : ﴿ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا ﴾ فبالفصل ، وإعادة « كُمْ » مع « أَنَّ » الثانية تحقق الشرطان .

(٣) ووجه الأولوية : قيل : لأن إعادته ظاهرًا ربما تُوُهّم أنه غيره .

(٤) من الآية [١٠٧] من سورة « آل عمران » .

لا يؤكّد الظاهر ، إذ الظاهر أقوى منه[١] .

ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعادة الجار ؛ لأنَّ العربَ لم تبدل مضمرًا من مظهر ، لا يقولون : « قام زيدٌ هو » وإنما جَوَّزَ ذلك بعضُهم بالقياسِ .

قاله فى المغنى[٢] .

وكذا إذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر ، فإنه يُخْتار إضافةُ التوكيد لضميره ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانُواْ مِنْ قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴾[٣] .

ولاَ يُعَادُ الحرفُ المؤكَّد وحده ، نصَّ على ذلك ابنُ السراج[٤] ، ويؤخذ من كلام التسهيل أنَّ الفصلَ بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به[٥] ، وظاهر كلام الموضح خلافه[٦] .

---

(١) سيأتى فى باب البدل ما يخالف ذلك ؛ فإنه قال : « ونحو : رأيتُ زيدًا إياه ، ليس بمسموع ، ولو سُمِعَ كان توكيدا » اهـ كيف وقد أُكِّدَ الضميرُ الاسمَ الظاهرَ ؟ .

(٢) الذى وجدته فى المغنى ٢/٤٥٥ : « وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرًا تابعا لمضمر كـ « رأيته إياه » أو لظاهر كـ « رأيتُ زيدًا إياهُ » وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثانى لم يُسْمَع وإن الصواب فى الأول قولُ الكوفيين إنه توكيد كما فى : « قمتَ أنتَ » ا هـ .

(٣) الآية [٤٩] من سورة « الروم » .

(٤) فقال فى كتابه الأصول ٢/٢٠ : « إلا أنّ الحرف إنما يُكرَّر مع ما اتَّصل به ، لا سيَّما إذا كان عاملًا » ا هـ .

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٠١ : ٣٠٤ وفيه الموضوع مفصَّلًا .

(٦) قال يس ٢/١٣٠ : « أى : فى هذا الكتاب ، وقال ـ يعنى ابنَ هشام ـ فى الحواشى : الحرف إن كان جوابيًّا ، أو مفصولا بسكتة ، أو مفصولا باعتراضية ، أو بعاطف فلا شرط نحو : * لا لا أبوح بحبِّ بثنةَ إنها * ونحو : فما * ما منْ حِمَامٌ أحدٌ مُعْتَصِمَا * ونحو : * ليتَ ـ وهل ينفع شيئًا ليتُ * لَيْتَ ، ونحو : * ليتَ شِعْرِى هل ثُمَّ هَلْ آتينْهُم * » ا هـ .

وهذا النص بشواهده وتقسيماته موجود فى شرح التسهيل ٣/٣٠١ : ٣٠٤ .

(وَشَذَّ اتِّصَالُ الْحَرْفَيْنِ) المؤكِّد والمؤكَّد من غير فصل (كَقَوْلِهِ : .

٤٠٤ ــ إنَّإنَّالْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ) يَرَيَنْ مَنْ أَجارَهُ قَدْ ضِيمَا[1]

فأكَّد « إنَّ » الأولى بـ « إنَّ » الثانية من غير فصل بينهما ، وأجازه الزمخشريُّ اختيارًا[2] قال ابن مالك فى شرح التسهيل : وقوله ــ يعنى : الزمخشرىّ ــ مردودٌ ؛ لعدم إمام يُسْتَنَدُ إليه ، وسماعٍ يُعوَّلُ عليه ، ولا حجة له فى هذا البيت ، فإنه من الضرورات[3] .

(/ وَأَسْهَلُ مِنْهُ) أى : من هذا البيت فى اتصال الحرفين (قَوْلُهُ) وهو خطام المجاشعىّ ، وقيل : الأغلب العجلىّ : . [٢٦٩/ب]

٤٠٥ ــ (حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ)
أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ[4]

(لِأَنَّ الْمُؤَكَّدَ حَرْفَانِ) وهما : « الواو » و « كأنّ » (فَلَمْ يَتَّصِلْ لَفْظٌ بِمِثْلِهِ) بل بغيره ؛ لأنّ التوكيد الأول وهو « الواو » الثانية مفصول بالمؤكَّد الثانى وهو « كأنَّ » الأولى ، والتوكيد الثانى مفصول بالتوكيد الأول والمؤكَّد الثانى[5] ، قاله الموضح فى الحواشى . وخُفِّفَتْ « كأنْ » الثانية للقافية .

---

(١) هذا البيت من الخفيف ، لايعرف قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ، والعينى ١٠٧/٤ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والأشمونى ٨٢/٣ ، والدرر ١٦١/٢ .

(٢) وذلك فى كتابه المفصل [ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٣] .

(٣) انتهى كلام ابن مالك [ينظر شرح التسهيل ٣٠٣/٣] .

(٤) هذان بيتان من الرجز المشطور ، نُسِبَا إلى خطام المجاشعىّ فى العينى ١٠٠/٤ ، وله أو للأغلب العِجْلىّ فى الدرر ١٦٠/٢ ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ، والمساعد ٣٩٩/٢ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والأشمونى ٨٣/٣ .

(٥) صواب العبارة : لأن التوكيد الأول وهو « الواو » الثانية ، مفصول بالمؤكَّد الثانى وهو « كأنّ » الأولى ، والتوكيد الثانى وهو « كأن » مفصول بالتأكيد الأول وهو =

وقال الفارسىّ فى التذكرة فى هذا البيت : ولا يجوز أن يكون على الزيادة ـ يعنى التوكيد ـ لمكان العطف بالواو ؛ لأنّ هذا العطفَ لم يزد فى موضع ـ نقله الشاطبىُّ عنه فى باب التنازع وأقرَّه[1] .

والضمير فى « تراها » و « أعناقها » يرجع إلى الْمَطِىِّ المذكورة قبله ، و « القَرَن » ـ بفتحتين ـ حَبْل يُقْرَن به البعير .

(**وَأَشَدُّ مِنْهُ**) أى : من البيت الأول[2] (**قَوْلُه**) وهو رجل من بنى أسد[3] :

٤٠٦ ـ فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِى ... وَلَا لِلِمَابِهِمْ أبـدًا دَوَاءُ[4]

= « الواو ـ أى : واو ، وواو ، فصل بينهما بـ « كأن » ـ وكأنّ ، وكأنّ فصل بينهما بالواو .

وقال ابن مالك عن هذا البيت : « وليس لك أن تُكرِّر الحرفَ وحده إلا إن اتَّصَلَ به حرفُ عطفٍ كقول الكميْتِ : هَلْ ثُمّ هَلْ ، وكقول الراجز :

* حتى تراها وكأنَّ وَكأَنْ » ا هـ [شرح التسهيل ٣/٣٠٣] .

ولو أراد الشاعر أن يخرج من الشذوذ لقال مثلا : « كأنَّ أعناقها وكأنَّها » بالفصل بمعمول أولهما ولكنه قال : « وكأنَّ وكأنّ » فوقع فى شذوذ عدم الفصل بالمعمول ، إلا أنه أخفّ من الشذوذ فى قول الشاعر السابق : * إنَّ إنَّ الكريم ... * من قِبَل أن الراجز قد فصل بين الحرفين بالواو ولم يفصل الشاعر السابق بشىء .

(١) جاء ذلك فى شرح الشاطبى على الألفية ـ باب التنازع ـ النسخة المخطوطة ٣/ ورقة ٤٠ ـ ولدىّ نسخة منها .

(٢) وهو : * إنَّ إنَّ الكريمَ يحلُم ما لَمْ *

(٣) هو مسلم بن معبد الوالبى الأسدى .

(٤) هذا البيت من الوافر لمسلم الوالبى فى الخزانة ١/٣٦٤ ، والدرر ٢/١٦١ ، ٢٢١ ، وهو بلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١/٦٨ ، والخصائص ٢/٢٨٢ ، والمحتسب ٢/٢٥٦ ، والإنصاف ٢/٥٧١ والمقرب ١/٢٣٨ ، وابن يعيش ٧/١٧ ، ٨/٤٣ ، وشرح الكافية لابن مالك ٣/١١٨٨ ، وشر التسهيل لابن مالك ٣/٣٠٤ والمغنى ١/١٨١ [العجز فقط] والعينى ٤/١٠٢ ، والهمع ٢/١٢٥ ، ١٥٨ [العجز فقط] والأشمونى ٣/٨٣ =

لِكَوْنِ الْحَرْفِ الْمُؤَكَّد) وهو اللام موضوعا (عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ) فاتصل لفظه بمثله .

(وَأُسْهَلُ مِنْ هَذَا) البيت (قَوْلُهُ) وهو الأسود بن [يَعْفُر] : .

٤٠٧ (فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَابِهِ) أَصَعَّدَ فِى عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا[1]

(لِأَنَّ الْمُؤَكَّدَ) ــ بفتح الكاف ــ وهو « عَنْ » (عَلَى حَرْفَيْنِ) والمؤكِّد وهو « الباء » على حرف واحد (وَلِاخْتِلَافِ اللَّفْظَيْنِ) وهما : « عن » و « الباء » .

وصحّ توكيد « عن » بـ « الباء » لأنها بمعناها ، فهو توكيد بالمرادف ، وله مُسَهِّلان : .

= ولو أراد الشاعر أن يجيء به على ما تقتضيه العربية لقال : « لما لما بهم » ليفصل بين اللام الأولى واللام الثانية ، ولكنه لم يفعل ولذا قال الأنبارىّ فى الإنصاف عند هذا البيت ٢٧١/٢ : فهذا من الشاذّ الذى لا يُعَرَّج عليه ، ولا يُؤخذ به بالإجماع » ا هـ .
وقال عنه ابن مالك فى شرح الكافية ١١٨٨/٣ : « فإن كان على حرف واحد كانت إعادته مفردا فى غاية من الشذوذ كقول الشاعر : ثم أنشد البيت .

(١) هذا البيت من الطويل للأسود بن يعفر فى ديوانه ص ٢١ ، والعينى ١٠٣/٤ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٢٢١/٣ ، وشرح الكافية لابن مالك ١١٨٨/٣ ، والهمع ٢٢/٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، ١٥٨ [الصدر فقط] والأشمونى ٨٣/٣ [الصدر فقط] .
وإذا كان قد استشهد بهذا البيت على تأكيد « عن » الجارة توكدا لفظيا بإعادته بلفظ مرادف له وهو الباء التى بمعنى عن ، فقد اختلفت النظرة واستشهد به فى غير ذلك ، فجاء شاهدا على زيادة « عن » فى الضرورة ، وعلى زيادة الباء فى « بما » وعلى زيادة الجارّ على جارّ مثله .
ولو قال الشاعر : « عَمّا بمَا » لحصل الفصل وجاء على ما تقتضيه القواعد ، ولكنه قال : « عن بما » بدون فصل ومع شذوذه فهو أسهل من البيت الذى قبله وهو « للمابهم » وقد أوضح الشارح سبب السهولة نقلا عن ابن مالك .

أحدهما : أنَّ « عَنْ » على حرفين ، والثانى : أن لفظ المؤكِّد مخالف للفظ المؤكَّد ، بخلاف « لِلِمَابِهم » قاله فى شرح الكافية[١] .

* * *

(١) ١١٨٩/٣ .

(هَذَا بَابُ الْعَطْفِ)

وهو فى الأصل مصدر عطفت الشىء إذا ثَنَيْتَه ، وعَطَفَ الفارسُ على قِرْنه[١] إذا التفت إليه .

(وَهُوَ) فى الاصطلاح (ضَرْبَانِ : عَطْفُ نَسَقٍ) بحرف ، (وَسَيَأْتِى) فى باب يلى هذا (وَعَطْفُ بَيَانٍ) بغير حرف ، وإليهما أشار الناظم بقوله : .

الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ ....

والكلام الآن فى عطف البيان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

.... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ[٢]

وسُمِّىَ بيانًا ؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على نفسه .

(وَهُوَ « **التَّابِعُ الْمُشْبِهُ لِلصِّفَةِ فِى تَوْضِيحِ مَتْبُوعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، وَتَخْصِيصِهِ إِنْ كَانَ نَكِرَةً** ») هذا معنى قول النظم .

فَذُو الْبَيَانِ : تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ[٣]

---

(١) بكسر القاف ــ بمعنى كفئه ، ومساويه فى الشجاعة .

(٢) ما سبق : أى : فى الذكر عندما قال : العطفُ إمّا ذُو بيانٍ أو نَسَقْ .

(٣) « ذو البيان » مبتدأ ومضاف إليه ، « تابع » خبره « شبه الصفة » نعت لتابع ، لا خبر بعد خبر لأنه قيد فى التابع ، « حقيقة القصد إلى آخره ، جملة اسمية فى موضع الصفة لتابع . ويمكن أن يكون معنى البيت : فعطف البيان هو : تابع يشبه الصفة ــ أى : النعت ــ إلا أن بينهما فرقا وهو : أنّ عطفَ البيان يُبين حقيقةَ متبوعة ويوضح ذاته نفسَها ، أما النعتُ =

فخرج بـ « المشبه للصفة » النعتُ ؛ لأن المشبه للشىء غير ذلك الشىء ، فكأنه قال : تابع غير صفة ، وخرج بذكر « الإيضاح والتخصيص » التوكيدُ والنسقُ والبدل[١] .

(**وَالْأَوَّلُ**) وهو : إيضاح المعرفة (**مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**) عند البصريين والكوفيين (**كَقَوْلِهِ** :

٤٠ م ـ / **أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ**) [٢٧٠/أ]
مَامَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

فـ « عمر » عطف بيان على « أبى حفص » للإيضاح .

وتقدم فى باب الْعَلَم شرحُ هذا البيت ، وسبب إنشاده ، وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب[٢] ـ رضى الله عنه ـ .

= فيبين معنى عارضا ، وصفة من صفات الذات .
ويمكن أن يكون المعنى : عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة ، وحقيقة القصد به تُغنى عن تعريفه لبيانه .

(١) فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالا ، فإن أفاد واحد منها شيئا من ذلك ، كعطف أحد المترادفين على الآخر عطفَ نسق ، وكبدل الكلّ من الكلّ ، فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .
وقال ابن مالك فى شرح الكافية ١١٩١/٣ : « عطف البيان يجرى مجرى النعت فى تكميل متبوعه ، ومجرى التوكيد فى تقوية دلالته ، ومجرى البدل فى صلاحيته للاستقلال ... وليس نعتا : لأن تكميله بشرح وتبيين لا بدلالة على معنًى فى المتبوع أو شىء من سببه ـ وليس توكيدا ؛ لأنه لا يرفع توهُّم مجاز ، ولا وضْعَ عامّ موضع خاص ، وليس بدلا ؛ لأن متبوعه مكمَّل به غير منوىّ الاطراح بخلاف البدل فإن الغالب كونُ متبوعه منوىّ الاطّراح ، أو فى حكم ما هو منوىّ الاطّراح » ا هـ .

(٢) ينظر هذا الشاهد فى الجزء الأول من هذا التحقيق ص : ٣٨٤ .

(**وَالثَّانى**) وهو تخصيص النكرة : نفاه جمهور البصريين[١] ، و (**أَثْبَتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ**) من البصريين ، منهم الفارسىُّ ، وابنُ جنّى ، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشرىّ ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وولده[٢] .

وأشار إليه فى النظم بقوله : .

فَقَـدْ يَكُونَـانِ مُنَكَّرَيْـنِ كَمَـا يَكُونَـانِ مُعَرَّفَيْـنِ[٣]

(**وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ**) أى : من عطف البيان للنكرة (﴿ **أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ** ﴾[٤] **فِيمَنْ نَوَّنَ** « **كَفَّارَة** ») فـ « طَعَامُ مَسَاكين » عطف بيان على « كفارة »[٥] .

---

(١) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٣ : « وزعم الشيخُ أبو علىّ الشلوبين أنّ مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع فى عطف البيان ، ولم أجد هذا النقل من غير جهته » اهـ .

ولم يرتض الناظم هذا المذهب بل نصّ على مخالفته ، فإنه مرجوح من جهة القياس والسماع .

(٢) تنظر هذه الآراء فى : شرح الكافية لابن مالك ١١٩٤/٣ : ١١٩٥ ، والكشاف ٥٤٦/٢ [سورة إبراهيم] وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ ، وكتب ابن مالك الثلاثة : شرح العمدة ٥١٩/٢ : ٥٢٠ وشرح الكافية ١١٩٤/٣ ، ١١٩٥ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٣ ، وابن الناظم ٥١٥ : ٥١٦ ، والارتشاف ٦٠٥/٢ وشرح المرادى على الألفية ١٨٥/٣ .

(٣) نصَّ على أن عطف البيان ومتبوعه ، يتماثلان تعريفا وتنكيرا ؛ ليردّ على القائلين بأنّ عطف البيان لا يكون إلا معرفة .

(٤) من الآية [٩٥] من سورة « المائدة » .

(٥) فى شرح الكافية لابن مالك ١١٩٥/٣ « وأجاز أبو علىّ فى التذكرة العطفَ والإبدال فى (طَعَام) من قوله تعالى : ﴿ **أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ** ﴾ » اهـ [ومثله فى ابن الناظم ٥١٦] .

(وَنَحْو : ﴿ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴾)(١) فَـ « صديد » عطف بيان على « ماء »(٢) .

(وَالْبَاقُون) من البصريين وغيرهم (**يُوجِبُونَ فِى ذَلِكَ الْبَدَلِيَّةَ**) بدل كلّ من كلّ (**وَيَخُصُّون عَطْفَ الْبَيَانِ بِالْمَعَارِف**)(٣) محتجين بأنّ البيان بيانٌ كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يُبيِّنُ المجهولَ .

ودُفِع بأن بعض النكرات قد يكون أخصّ من بعض ، والأخص يُبيِّن غير الأخص(٤) .

(وَ) عطف البيان كالنعت (**يُوافِقُ مَتْبُوعَهُ فِى أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ : أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ**) وهى : الرفع ، والنصب ، والجرّ (**وَالْإِفْرَادِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، وَالتَّنْكِيرِ ، وَفُرُوعِهِنَّ**) ففرع الإفراد : التثنيةُ والجمع ، وفرع التذكير : التأنيثُ ، وفرعُ التنكير : التعريفُ ـ تقول : « جاءنى محمد أبو سهل » فـ « أبو سهل » مرفوعٌ ، والرفع واحد من ثلاثة ، وهى : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، ومفردٌ ، والإفرادُ واحد من ثلاثة أيضا وهى : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، ومذكّرٌ ، والتذكير واحد من اثنين وهما : التذكير ، والتأنيث ، ومنكرٌ(٥) ، والتنكيرُ واحد من اثنين أيضا ، وهما التنكير والتعريف .

---

(١) من الآية [١٦] من سورة « إبراهيم » .

(٢) ينظر الكشاف ٢/ ٥٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٧ : ٣٢٨ ،

(٣) تنظر المراجع المذكورة فى الهامش رقم [٢] ، من الصفحة السابقة ، ويضاف إليها : إصلاح الخلل ٧٤ لابن السِّيد البطليوسىّ .

(٤) وأيضا قال ابنُ مالك : « وذلك أن الحاجة داعية إليه فى المعرفتين ، فهى فى النكرتين أشدّ ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهامُ ، فهى أحوج إلى ما يبينُها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل » ا هـ [شرح التسهيل ٣/٣٢٦] .

(٥) مكانها بياض فى خ ٢ .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى[١]

(**وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِىِّ**[٢] : **إنَّ** ﴿ **مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ** ﴾[٣] **عَطْفُ**) بيان (**عَلَى** ﴿ **آيَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ** ﴾[٣] **مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ**) لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أنَّ النكرة لاتُبيَّنُ بالمعرفة ، وجمعَ المؤنثِ لا يُبيَّنُ بالمفردِ المذكر ، ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ المبدلَ منه إذا كان متعدِّدًا ، وكان البدلُ غيرَ وافٍ بالعدة تعيَّنَ القطعُ .

وإنما التقدير : منها مقام إبراهيم ، أو : بعضُها مقام إبراهيم ، فهو مبتدأ ، أو خبرُ مبتدإ[٤] .

(**وَقَوْلُهُ**) أى : الزمخشرىّ (**وَقَوْلُ الْجُرْجَانِىِّ** :[٥] **يُشْتَرَطُ**) فى عطف البيان

---

(١) « أَوْلِيَنْه » أمر من أوليتُه كذا أعطيتُه إياه ، وأصله من أوليته الشىء إذا أدنيته منه يريد : أنك تعطيه من موافقة الأول وهو متبوعه ، مثل ما أعطيت النعتَ من موافقة المنعوت « من وِفاق » متعلق بأولينه ، « الأول » مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول ثانٍ لأولينه ، والهاء مفعوله الأول ، « من وفاق » متعلق بولى ، الآتى آخر البيت « الأول » مضاف إليه ، « النعتُ » مبتدأ « وَلِى » الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدإ ، وجملة المبتدإ وخبره لا محل لها صلة .

(٢) فى الكشاف ٣٨٧/١ ، ونقله عنه ابن مالك فى شرح العمدة ٥١٨/٢ : ٥١٩ وشرح التسهيل ٣٢٦/٣ وقال فى شرح العمدة معلقا : « وغفل عن الإجماع على أن ذلك لا يجوز ، كما لا يجوز نعت نكرة بمعرفة » وقال فى شرح التسهيل معلقا : وقولُه فى هذا مخالفٌ لإجماع البصريين والكوفيين فلا يُلتفتُ إليه » اهـ .

(٣) من الآية [٩٧] من سورة « آل عمران » .

(٤) فى تفسير البيضاوىّ ١٧١/١ : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ مبتدأ محذوف خبره ، أى : منها مقامُ إبراهيم ، أو بدل من آيات بدل البعض من الكلّ ... » اهـ .

(٥) ينظر شرح ابن يعيش ٧٢/٣ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانىّ ٩٢٧/٢ ، ونقل هذا =

(**كَوْنُهُ أَوْضَحَ**) وأخصَّ (**مِنْ مَتْبُوعِهِ ، مُخَالِفٌ لِقَوْلِ سِيبَوَيْهِ** فى « **يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ** »[١] : **إِنَّ** « **ذَا الْجُمَّةِ** » **عَطْفُ بَيَانٍ**) على « هذا » (**مَعَ أَنَّ الإِشَارَةَ أَوْضَحُ**) وأخصُّ (**مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ذِى الأَدَاةِ**) لأن تخصيص الإشارة زائدة على تخصيص ذى الأداة ، ومخالفٌ للقياس أيضا ؛ لأنّ عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ، ولا يلزم / زيادة تخصيص النعت باتفاق ، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان ــ قاله الشارح[٢] . [٢٧٠/ب]

نعم لو قيل : يشترط فى عطف البيان أن يكون أَجْلَى من المعطوف عليه لكان مذهبًا ؛ لأن الْجَلِىَّ يُبيِّن الخفىَّ .

* * *

(**وَيَصِحُّ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ**) ــ إذا قُصِدَ به ما يُقصدُ بالبدل (**أَنْ يُعْرَبَ بَدَلَ كُلٍّ**) من كلّ ، لما فيه من البيان (**إِلَّا إِنِ امْتَنَعَ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ**)[٣] فيمتنع أن يكون بدلا (**نَحْو** : « **هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا** ») فـ « أخوها » يتعيَّن كونُه عطفَ بيان على « زيد » ولا يجوز أن يكون بدلًا منه ؛ لأنه لا يصحُّ الاستغناءُ عنه ؛ لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرًا لِـ « هند » إذِ الجملةُ الواقعةُ خبرًا لا بُدَّ لها من رابط يربطها بالمخبر عنه ، والرابط ــ هنا ــ هو الضمير المضافُ إليه الأخ الذى هو تابع لزيد ، فلو أُسْقِط لم يصحّ الكلامُ .

= الخلاف ابنُ مالك فى شرح الكافية ١١٩٣/٣ : ١١٩٤ وأوضح أن مذهب الجرجانىّ والزمخشرىّ فى ذلك مخالف لمذهب سيبويه .

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣٠٦/١ (بولاق) و « الجُمَّة » ــ بضم الجيم ــ الشَّعْر الواصل إلى المنكب .

(٢) يعنى : ابن الناظم ــ ينظر شرحه على الألفية ٥١٦ : ٥١٧ .

(٣) ذكر أبو حيان فى الارتشاف ٦٠٦/٢ : ٦٠٧ إحدى عشرة صورة يتعين فيها عطف البيان .

فوجب أن يُعْرَب « أخوها » بيانًا ، لا بَدَلًا ، لأنَّ البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه[١] من جملة أخرى ، فتخلو الجملة الخبر بها عن رابط .

(أوِ) امتنع (**إحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ ، نَحْو** : « **يَازَيْدُ الحَارِثُ** » فالحارث يتعين كونُه عطفَ بيان على « زيد » ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لامتناع إحلاله محل الأول ؛ إذ لو قيل : « يا الحارثُ » لم يجز ؛ لأن « يا » و « أل » لا يجتمعان هنا .

(**وَقَوْلُهُ**) وهو طالب بن أبى طالب[٢] .

٤٠٨ ـ (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا) أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[٣]

فـ « عبد شمس » و « نوفل » يتعين كونُهما معطوفين عطفَ بيان على « أخوينا » ويمتنع فيهما البدلية ؛ لأنهما على تقدير البدلية يحلان محلّ « أخوينا » فيكون التقديرُ : يا عبد شمس ونوفلا ، بالنصب ، وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسمٌ مجرد من « أل » وجب أن يُعطَى ما يستحقه لو كان منادى و « نوفلٌ » لو كان منادى ، لقيل فيه : « يا نوفلُ » ـ بالضم ـ لا « يا نوفلًا » بالنصب .

(**وَقَوْلُهُ**) وهو المَرّار الأسدىّ :

---

(١) « كأن » هنا للتحقيق ، لأنه من جملة أخرى ولا بدّ ، من حيث كان على نية تكرار العامل .

(٢) وبه كنى أبو طالب ، لأن اسمه على المشهور عبد مناف ، وقيل : اسمه كنيته .

(٣) هذا البيت من الطويل من قصيدة تنسب لطالب بن أبى طالب يمدح الرسول ﷺ ويبكى أصحاب القليب ممن قتل يوم بدر من قريش ، وقد رواها ابن هشام فى السيرة ٦٢/٢ طبع بولاق ورواية هذا البيت فيها :

فَيَا أَخَوَيْنَا عَبدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا فِدًى لَكُمَا ، لَا تَبْعَثُوا بَيْننا حَرْبَا

والبيت بالرواية التى معنا ـ منسوبًا لطالب ـ ورد فى الحماسة الشجرية ٦١/١ ، والعينى ١١٩/٤ والدرر اللوامع ١٥٣/٢ ، وورد بلا نسبة فى شرح الكافية لابن مالك ١١٩٧/٣ ، وصدره بلا نسبة فى الارتشاف ٦٠٧/٢ ، والهمع ١٢١/٢ ، والأشمونى ٨٧/٣ .

٤٠٩ ــ (أَنَاابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

فـ « بشر » يتعين كونُه عطفَ بيان على « البكرىّ » ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأنّ البدل فى نية إحلاله محلّ الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ التاركِ بشرٍ ؛ لأن الصفة المقرونة بـ « أل » كالتارك ، لا تضاف إلا لما فيه « أَل » كالبكرىّ .

(وَتَجُوزُ الْبَدَلِيَّةُ فِى هَذَا) البيتِ (عِنْدَ الْفَرَّاءِ[2] ؛ لِإِجَازَتِهِ) إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى جميع المعارف نحو (« الضَّارِبُ زَيْدٍ » وَلَيْسَ) مذهبُه (بِمَرْضِىٍّ) عند الجمهور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى ... فِى غَيْرِ نَحْوِ : « يَاغُلَامُ يَعْمُرَا[3]

وَنَحْوِ « بِشْرٍ » تَابِعِ « الْبَكْرِىِّ » ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِىِّ[4]

---

(١) هذا البيت من الوافر للمرار بن سعيد الفقعسى فى ديوانه ص ٣١ وسيبويه ٩٣/١ وابن يعيش ٧٢/٣ ، والعينى ١٢١/٤ ، والخزانة ١٩٣/٢ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، والدرر ١٥٣/٢ وبلا نسبة فى المقرب ٢٤٨/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٣ ، وشرح الكافية لابن مالك ١١٩٦/٣ ، وابن عقيل ٢٠٤/٢ ، وشرح الشذور ٤٣٦ ، وشرح القطر ٤٢٣ ، والأشمونى ٨٧/٣ ــ وصدره بلا نسبة فى الارتشاف ٦٠٦/٢ والهمع ١٢٢/٢ .
« وقوعًا » قيل : هو جمع واقع اسم فاعل « وقع الطائر ونحوه » إذا هبط إلى الأرض وقيل : هو مصدر ذلك الفعل .
والشاعر يريد أن يقول إنه ابن رجل قتل بشر بن مرثد البكرىّ وتركه مجندلا فى العراء وقد وقعت عليه الطير تنتظر خروج روحه لتنهش لحمه ، والذى قتل بشرًا هو أحد آبائه وهو جدُّه خالد بن فضله .

(٢) سبق فى باب الإضافة قول ابن هشام : « وجوّزَ الفَّراءُ إضافة الوصف المحلّى بأل إلى المعارف كلِّها » اهـ [ينظر باب الإضافة فى هذا الجزء ص ١٢٤ .

(٣ ، ٤) يعنى أنّ عطف البيان يصلح أن يُجعل بدلا ، وذلك مطرد إلا فى موضعين ، نبَّه على الأول منهما بقوله : (فى غير نحو : « يا غلامُ يَعْمُرَا ») ونبه على الثانى بقوله : (ونحو « بشر » تابع « البكرىّ ») يشير بذلك إلى قول الشاعر السابق : أنا ابنُ التَّاركِ البكرىِّ بشرٍ ، ثمُ نبَّه على أن إعراب « بشر » بدلا ليس بالمرضىّ عند الجمهور .

ومن المستثنيات : أن يضاف اسمُ التفضيل إلى عامّ ، ويتبع بقسميه ، نحو : « / زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ » لأنه لو نُوِى إحلال الرجال محلّ الناس لنوى [١/١٧١] إحلال ما عطف عليه وهو « النساء » محل « الناس » فيكون التقدير : زيدٌ أفضلُ النساءِ ، وذلك لا يجوز ؛ لأنَّ اسمَ التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه ، يشترط فيه أن يكون منهم ، ومن ثَمَّ خُطِّيء من قال : « أنا أَشْعَرُ الإنسِ والجنِّ »(١) .

ومنها : أن تُتْبَع صفةُ « أَىّ » بمضافٍ ، نحو : « يَاأَيُّها الرجلُ غلامَ زيدٍ »(٢) بنصب الغلام ؛ لأنَّ « الغلام » لونُوِىَ إحْلاله محلّ « الرجل » لرُفِع ؛ لأنّ الرجل فى هذا التركيب واجبُ الرفع ؛ لأنه صفة « أىّ » .

ومنها : أن يُتْبَع مجرورُ « أىّ » بمفَصِّلٍ ، نحو : « بِأَىِّ الرجلين زيدٍ وعمروٍ مررتَ ؟ »(٣) لأنه لو نُوِىَ إحلال « زيد » مع ما عطف عليه وهو « عمرو » محل الرجلين لزم إضافةُ « أىّ » للمعرفة المفردة ، وهى لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدَّر ، نحو : « أىُّ زيدٍ أَحْسَنُ ؟ » بمعنى : أى أجزائه أحسن ، أو عُطِف على « أىٍّ » مثلُها ، نحو :.

.... أَيِّى وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحزابِ(٤) ٣٤٠ م

---

(١) ذكر الشاطبىّ هذا القول فى شرحه على الألفية ص ٢٤٩ [رسالة] وقال : « فقد غلط فى ذلك ، وتأوله أبو علىّ على أنه أراد : أشعر الخَلْقِ ، قال : وهو قبيح ولا يجوز القياس عليه » اهـ .

(٢) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٦٠٦/٣ . وينظر الشمنى على المغنى ٢/ ١٦١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) هذا عجز بيت من الكامل وصدره :

* فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ *

وقد سبق ذكره فى باب الإضافة برقم ٣٤٠ من شواهد ابن هشام وسيتكرر ذكره مرة أخرى فى باب عطف النسق فيستشهد به الشيخ خالد على عطف أىّ على مثلها بالواو .

ومنها : أنْ يُتبع مجرورُ « كِلَا » بمفصَّل ، نحو : كِلَا أَخَوَيْكَ زيدٍ وعمروٍ عِنْدى[١] » ؛ لأنه لو نُوِىَ إحلال « زيد » مع ما عطف عليه وهو « عمرو » محلّ أخويك ، لزم إضافة « كِلَا » إلى مفرَّق ، وهى إنما تضاف إلى مثنًّى غير مفرَّق — وشذَّ : .

كِلَا أخى وَخَلِيلِي[٢]......... .... — ٣٣٩ م

قال الموضح فى الحواشي : وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أنّ البدل لا بُدَّ أن يكونَ صالحًا للإحلال محلّ الأول ، وفيه نظر ؛ لأنهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الأوائل ، وقد جَوَّزُوا فى « إنَّكَ أَنْتَ » كونَ « أنت توكيدا ، وكونه بدلًا ، مع أنه لا يجوز « إنَّ أَنْتَ » وقال أبو سَعْد[٣] علىّ بن مسعود فى كتابه « المستَوْفَى » : أَوْلَى ما يقال فى « نِعْم الرجلُ زيدٌ » إنّ « زيدا » بدل من « الرجل » ولا يلزم أن يجوز « نِعْمَ زيدٌ » — انتهى .

وقال الفخر الرازى[٤] : وهذا الاستثناء مبنِّى على أنَّ المبدل منه فى حكم المطروح[٥] والبدل هو المعتبر ، ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مُهْدَرًا بالكلية ؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر ، كقولك : « زيدٌ رأيتُ غلامَه رجلًا صالحا » فلو ذهبتَ تُهدِر الأَوَّلَ ، لم يصحّ كلامُك — انتهى .

ويفترق البيان من البدل بوجوه :

---

(١) ذكر ذلك أبو حيان فى الارتشاف ٦٠٦/٣ .

(٢) جملة من صدر بيت من البسيط والبيت بتمامه :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِى عَضُدًا ... فِى النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّـاتِ

وقد سبق ذكره فى باب الإضافة برقم ٣٣٩ من شواهد ابن هشام ص ١٦٨ .

(٣) فى خ ٣ ، ٤ « أبو سعيد » والصواب : أبو سعد كما فى خ ١ ، ٢ وينظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٠٦/٢ .

(٤) فى شرحه على المفصل ، باب عطف البيان مخطوط ، ورقة ١٣٦ .

(٥) سيأتى ذلك فى أول باب البدل، وينظر أيضا الارتشاف ٦٢٦/٣ .

منها : أن البيان لا يقع ضميرًا ، ولا تابعًا لضمير[١] .

ومنها : أنه لا يخالف متبوعَه فى التعريف والتنكير .

ومنها : أنه لا يقع جملةً ، ولا تابعا لجملة ، ولا فعلًا ، ولا تابعًا لفعل .

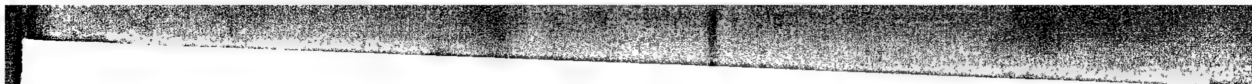
ومنها : أنه ليس فى نية إحلاله محلّ الأول ، وليس من جملة أخرى[٢] ، وليس متبوعه فى حكم الطرح ــ بخلاف البدل فى الجميع .

* * *

---

(١) قال ابن هشام فى المغنى ٢/٤٥٥ معللا : « لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات ، فكما أن الضمير لا ينعت ، لا يعطف عليه عطفَ بيان » ا هـ .

(٢) إلى هنا ثمانية فروق أخذها باختصار شديد من المغنى ٢/٤٥٥ : ٤٥٨ وقد أفرد ابنُ هشام لهذه الفروق بحثا خاصا تحت عنوان : « ما افترق فيه عطف البيان والبدل وذلك ثمانية أمور » ا هـ ووقع هذا المبحث فى أربع صفحات ، والأمور الثمانية هى : أنّ العطف لا يكون مضمرا ، ولا تابعا لمضمر ــ وأن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره ــ وأنه لا يكون جملة ــ وأنه لا يكون تابعًا لجملة ــ وأنه لا يكون فعلا تابعا لفعل ــ وأنه لايكون بلفظ الأول ــ وأنه ليس فى نية إحلاله محلّ الأول ــ وأنه ليس فى التقدير من جملة أخرى .





(هَذَا بَابُ عَطْفِ النَّسَقِ)

— بفتح السين — بمعنى المنسوق ، من نسقتُ[١] الشيءَ نَسْقًا — بالتسكين — إذا أتيت به متتابعا .

وكثيرا ما يُسميه سيبويه : بابَ الشركة[٢] .

(**وَهُوَ « تَابِعٌ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْأَحْرُفِ الْآتى ذِكْرُها »**) وهو معنى قول النظم : .

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ[٣]
....

فخرج بالتوسط المذكور ، ما عدا المحدود ، وبتقييد الحرف بالآتى ذكرُه ، ما بعد « أَىْ » التفسيرية من نحو قولك : « مررتُ بغضنفرٍ أَىْ : أسدٍ » فـ « الأسد » تابع لغضنفر ، بتوسط حرف التفسير وهو « أَىْ » وليس من الأحرف / الآتى ذكرها ، فليس هو عطفَ نسق ، وإنما هو عطف بيان بالأَجْلَى على الأخفى ، وليس لنا عطفُ بيانٍ بتوسُّطِ حرفٍ إلا هذا . [٢٧١/ب]

وذهب الكوفيون إلى أنّ « أَىْ »[٤] عاطفةٌ[٥] .

---

(١) فى خ ٢ « من نسق » .

(٢) فى سيبويه ٤٣٠/١ « فالحروف التى تُشْرِكُ : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وأَوْ » اهـ . وينظر أيضا كتاب سيبويه ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ (بولاق) .

(٣) «تالٍ » التالى : هو التابع وهو الجنس الأقرب وقوله « بحرفٍ مُتبِع » أى : بحرف وضع للتبعية ، وهى أن يشرك الثانى مع الأول فى عامله ، فخرج بهذا الفصل سائر التوابع .

(٤) فى خ ٢ « أَيًا » خطأ من الناسخ .

(٥) فى الارتشاف ٦٣١/٢ : « وأمّا (أَىْ) : فذهب الكوفيون وتبعهم ابن السكاك =

(وَهِيَ) أى : الأحرف الموعود بها (نَوْعَانِ) .

أحدهما : (مَا يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي اللَّفْظِ) بوجوه الإعراب (و) فى (الْمَعْنَى : إِمَّا مُطْلَقًا) من غير قيد (وَهُوَ) أربعة (الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، و « ثُمَّ » و « حَتَّى ») .

تقول : « جاء القومُ وزيدٌ » ، أو « فزيدٌ » ، أو « ثم زيدٌ » ، أو « حتى زيدٌ » فـ « زيد » شارك « القومَ » فى اللفظ ، بالضمة ، وفى المعنى وهو المجيء .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا حَتَّى[1]........................

وذهب الكوفيون إلى أن « حَتَّى » ليست بعاطفة[2] .

= الخوازمىّ من أهل المشرق ، وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب إلى أنها حرف عطف تقول : رأيتُ الغضنفر أىْ الأسدَ ، وضربتُ بالعضب أىْ السيف ، والصحيحُ أنها حرفُ تفسير يتبع بعدها الأجلَى للأخفَى ، وهو عطف بيان يوافق فى التعريف والتنكير ما قبله » ا هـ .

وفى شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٧/٣ : « وجعل صاحبُ المستوفى « أىْ » التفسيرية حرفَ عطف فى نحو : مررتُ بغضنفر أىْ أسدٍ ... والصحيح أنها حرفُ تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق لما قبلها فى التعريف والتنكير ، وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين .... » ا هـ .

(١) فهذه أربعة أحرف عاطفة ، وهى : الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ، وعطف بعضَها على بعض بغير حرف عطف ضرورة ، وقصر لفظ « فاء .

(٢) فى الارتشاف ٦٣١/٢ « وأما « حتى » فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يُعربون ما بعدها بإضمار عاملٍ ، والعطف بها رواه سيبويه وأبو زيدٍ وغيرُهما عن العرب ، لكن ذلك لغة ضعيفة ؛ ولذلك قال أبو الحسن فى الأوسط له : زعموا أن قوما يقولون : جاءنى القومُ حتى أخوك ، وضربتُ القومَ حتى أخاك ، وليس بمعروف » ا هـ .

(**وَإِمَّا مُقَيَّدًا**) بقيْد (**وَهُوَ**) اثنان : (« **أَوْ** » **وَ** « **أَمْ** » **فَشَرْطُهُمَا**) فى اقتضاء التشريكِ لفظًا ومعنًى (**أَنْ لَا يَقْتَضِيَا إِضْرَابًا**) ، لأن القائل : « أزيدٌ فى الدار أم عمرو » عالم بأن الذى فى الدار هو أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أم » مساوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بواسطة « أم » فقد شَرّكَتْهُما فى المعنى كما شَرّكَتْهُما فى اللفظ .

وكذلك « أو » مُشْرِكة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لأجله من شكّ أو تخيير أو غيرهما .

فإنِ اقْتضيَا إضرابًا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكر فى التسهيل[١] وسيأتى بيان ذلك .

وذهب الجمهور إلى أنَّ « أو » و « أم » مشركان فى اللفظ لا فى المعنى دائما ، والصحيح عند ابن مالك الأول[٢] .

(**وَ**) الثانى (**مَا يَقْتَضِى التَّشْرِيكَ فى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، إِمَّا لِكَوْنِهِ يُثْبِتُ لِمَا بَعْدَهُ ما انْتَفَى عَمَّا قَبْلَهُ ، وَهُوَ « بَلْ » عِنْدَ الْجَمِيعِ**) من النحويين ، نحو : « ما قام زيدٌ بل عمرو »[٣] (**وَ « لَكِنْ » عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**[٤] **ومُوَافِقِيهِ**)نحو : « ما قام

---

(١) ٣/ ٣٤٨ من شرح التسهيل .

(٢) ولذلك قال فى المصدر السابق « وكثير فى كلام النحويين جعلُ « أم ، وأو » مشركين لفظًا لا معنًى ، والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنًى ما لم يقتضيا إضرابًا ... » اهـ .

(٣) فهى توجب للثانى ما نُفِى عن الأول .

(٤) فى كتاب سيبويه ٢١٦/١ (بولاق) : « واعلم أن « بل » و « لا بل » و « لكنْ » يُشْرِكْنَ بين النعتين فيُجْرَيان على المنعوت كما أَشركتْ بينهما « الواو » و « الفاء » ، و « ثُمَّ » و « أو » و « لا » و « إمَّا » وما أشبه ذلك » اهـ [وينظر المقتضب ١٢/١ ، والإنصاف مسألة ٦٨] .

زيدٌ لكنْ عمرٌو »(١) .

واختلف هؤلاء القائلون بأنَّ « لكنْ » من حروف العطف على ثلاثة أقوال(٢) : .

أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم يدخل عليها « الواو » وهو مذهب الفارسىّ (٣) .

والثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا(٤) ، وصححه ابنُ عصفور وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه(٥) .

---

(١) فهى توجب للثانى ما نُفِى عن الأول ـ قال الفارسىّ فى الإيضاح ص ٢٩٧ : « ومنها « بل » وهى تستعملُ بعد النفى والإيجاب كقولك : رأيتُ زيدًا بل عمرًا ، وما جاءنى عمرو بل بكرٌ ، فهى أعمّ فى الاستدراك بها من « لكنْ » ا هـ .

(٢) هذه الأقوال كلها من الجنى الدانى ص ٥٣٣ : ٥٣٤ .

(٣) عبارة الدانى : « وهو مذهب الفارسىّ ، قيل : وأكثر النحويين [الجنى الدانى ٥٣٣] وينظر الإيضاح للفارسىّ ص ٢٩٨ ، وابن يعيش على المفصل ١٠٦/٨ .
وقال ابنُ مالك فى شرح الكافية ١٢٣٠/٣ : « فإن دخلت عليها الواو كقوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ عَرِيَتْ (لكنْ) من العطف ، وقدِّر ما بعدها جملةً معطوفة على ما قبلها بالواو ؛ لأنَّ بقاء (لكنْ) بعد الواو عاطفةً ممتنع ؛ لامتناع دخول عاطف على عاطف ، وجَعْلُ الواو عاطفة وحدها مع كون ما بعد (لكنْ) مفردًا ممنوع لمخالفته فى الحكم للمعطوف عليه ، وحق المعطوف بالواو إن كان مفردا أن يستوى هو والمعطوف عليه فى الحكم » ا هـ .

(٤) قال ابن مالك فى شرح الكافية ١٢٣١/٣ : « وزعم ابنُ خروف أن المعطوف بعد (لكنْ) لم يستعمل إلَّا مع الواو » ا هـ .

(٥) اعتمد الشيخ خالد على كلام المرادى فقد قال عن هذا الرأى : « وصححه ابن عصفور قال : ـ يعنى ابن عصفور ـ (وعليه ينبغى أن يُحمل كلامُ سيبويه والأخفش ، لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مثّلا العطفَ بها مثّلا مع الواو) ا هـ والحق أنّ ابنَ عصفور لم يصحح مذهب من يقول إن (لكنْ) العاطفة لم تستعمل إلا مع الواو الزائدة ، بل على =

والثالث : أنها عاطفة تقدمَتْها الواوُ أَوْلَا ، وهو مذهبُ ابن كيسان[1] .

وذهب يونس إلى أنها حرفُ استدراكٍ ، وليست بعاطفة[2] .

= العكس كان يقرّر أن العطف بها جاء وهى بدون الواو ــ ولنحتكم إلى كلامه فى شرح الجمل ٢٢٤/١ ، يقول : « ... ومذهب سيبويه أنها عاطفة ؛ لأنه إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك ولم تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : ما قام زيدٌ لكن عمرٌو ، فإن قيل : إن العرب لا تستعمل (لكنْ) إلا مع الواو ، فالجواب : أنه قد حُكِيَ من كلامهم : ما مررتُ برجل صالح لكن طالح بغير واو ــ فإن قيل : فلعل (لكنْ) ــ هنا غير عاطفة ، و « طالح » ــ هنا ــ محمول على إضمار فعل لدلالة ما تقدم عليه كأنه قيل : لكن مررتُ بطالحٍ ، فالجواب : أن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلَّا فى ضرورة شعرٍ ... أو فى نادر كلامٍ لا يقاس عليه ـ فتبيَّن إذن أن الصحيح فى (لكن) أنها منْ حروف العطف » ا هـ .

وهو يردّ بذلك على مذهب يونس الذى صدر به الكلام وهو أنها ليست بعاطفة وبَانَ لنا أنّ تصحيح ابن عصفور إنما هو لمذهب من يقول : إنَّ (لكن) عاطفة ، وليس تصحيحُه لمذهب من يقول : إنها لا تكون عاطفة إلا مع الواو الزائدة ، والله أعلم .

(١) نُسب هذا المذهب إلى ابن كيسان فى الجنى الدانى ٥٣٤ ، والمغنى ٢٩٣/١ .

(٢) مذهب يونس ــ على ما قرره ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٤٣/٣ ــ أنها عنده حرف استدراك لا حرف عطف ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف جملة على جملة ، ويُضْمَر لما بعدها عاملٌ فإذا قلتَ : ما قام سعد ولكن سعيد ، فالتقدير : ولكن قام سعيد ، وإنما جعله من عطف الجمل لما يلزم ــ على مذهب يونس ــ من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها ، وحقه أن يوافقه .

ومذهب يونس ــ على ما قرره المرادى فى الجنى الدانى ٥٣٤ ــ أنها ليست عاطفة ، بل هى حرف استدراك والواو قبلها عاطفة لما بعدها عطف مفرد على مفرد .

[وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٨ ففيه توجيه آخر مخالف لمذهب يونس] .

(**وَإِمَّا لِكَوْنِهِ بِالْعَكْسِ** ، **وَهُوَ**) أنْ يَنْفِىَ عمَّا بعده ما ثبت لما قبله (**وَهُوَ** « **لَا** » **عِنْدَ**) النحاةِ (**الْجَمِيعِ**) نحو : « جَاءَ زيدٌ لا عمرٌو » (**وَ**« **لَيْسَ** » **عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ**) كما نقله ابنُ عصفور[١] ، ونقله أبو جعفر النحاس ، وابنُ بابِشاذ عن الكوفيين[٢] ، وجرى عليه فى التسهيل[٣] (**كَقَوْلِهِ**) وهو لبيد : .

٤١٠ ـ وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ (إِنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ)[٤]

---

(١) قال فى شرح الجمل ٢٢٥/١ : « قال الأستاذ ـ يعنى به شيخه الشلوبين ـ وزاد البغداديون فى حروف العطف « ليس » واستدلوا على ذلك بقوله :
* إنما يجزى الفتى ليس الجمـلْ *
فالجمل ـ عنده ـ معطوف على الفتى بـ « ليس » فكأنه قال : لا الجملُ » .
ثم قال ابنُ عصفور : وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الجملُ اسم ليس ، وخبره محذوف لفهم المعنى ، كأنه قال : ليس الجملُ جازيًا ، وقد يجوز حذف خبر « ليس » فى ضرورة الشعر » ا هـ .

(٢) فى الجنى الدانى ٤٦٢ : مبحث « ليس » : « الرابع : أن تكون حرفا عاطفا على مذهب الكوفيين ، ... وممن نقل أنها تكون حرفا عاطفا عند الكوفيين : ابن بابشاذ ، والنحاس ، وابن مالك ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين » ثم قال الدانى :
قيل : وفى الحقيقة ليست عندهم حرف عطف ؛ لأنهم أضمروا الخبر فى قولهم : قام زيد ليس عمرو ، وفى النصب والجر جعلوا الاسمَ ضمير المجهول ، ... هذا تحرير مذهبهم ، وهو المفهوم من كلام هشام وابن كيسان وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين » ا هـ .

(٣) قوله : « وجرى عليه فى التسهيل » تُوهِمُ أن ابن مالك جرى على هذا المذهب ، والواقع أنه جرى على هذا النقل بدليل قوله فى متن التسهيل : « وليس منها « لكنْ » وفاقًا ليونس ... ولا « ليس » خلافا للكوفيين » ا هـ [وينظر شرح التسهيل ٣٤٤/٣] .

(٤) سبق ذكر هذا البيت فى الجزء الأول من هذا التحقيق فى باب « كان وأخواتها » وهو من شواهد الشيخ خالد برقم [٧٤] ص ٦١٩ .

برفع « الجمل » عطفًا على « الفتى » .

وخرجه المانعون على حذف خبر « ليس » للعلم به ، والأصل : ليسه الجمل[١] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَأَتْبَعَتْ لفظًا فَحَسْبُ: «بَلْ» و « لا » « لَكِنْ »[٢]..................

* * *

(**فَصْلٌ**) فى كيفية استعمال حروف العطف وبيان / معانيها : [١/٢٧٢]

(**أَمَّا « الْوَاوُ » فَلِمُطْلَقِ الْجَمْعِ**) بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب وعدمه ــ على الصحيح[٣] ــ خلافا للفراء ، وهشام ، وثعلب من الكوفيين ، وقُطْرُب من البصريين[٤] فى زعمهم أنها تفيد الترتيب .

---

(١) أى : ليس الجازىَ الجملُ ، وقُدِّر : ليس الجملُ جازيًا ، أو مجزيًا .

(٢) يعنى : أن هذه الأحرف الثلاثة وهى : بل ، ولا ، ولكنْ تُتْبع الثانى الأولَ فى اللفظ خاصة لا فى اللفظ والمعنى معا ، لأن معنى التابع معها غير معنى المتبوع فإن (بل ولكن) يُثبتان لما بعدهما ما نفى عما قبلهما ، و (لا) تنفى عما بعدها ما ثبت لما قبلها .

(٣) وهو مذهب جمهور النحويين ــ قال سيبويه فى كتابه ٢١٨/١ : « وليس فى هذا دليل على أنه بدأ بشىء قبل شىء ، ولا بشىء مع شىء ، لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيد وعمرو ، والمبدوء به فى المرور عمرٌو ــ ويجوز أن يكون زيدًا ، ويجوز أن يكون المرورُ وقع عليهما فى حالة واحدة ، فالواوُ يجمعُ هذه الأشياءَ على هذه المعانى » ا هـ .

(٤) بعض مَنْ ذُكِرُوا فى هذا الخلاف جاء فى كتبهم ما يخالف ما نسب إليهم :

ففى معانى القرآن للفراء ١/ ٣٩٦ قال فى معانى سورة الأعراف : « فأما الواو فإن شئت جعلتَ الآخر هو الأول والأول هو الآخر ، فإذا قلت : زرتُ عبد الله وزيدًا ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة » ا هـ .

قال ابن مالك : هذا نصه ، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين =

والتعبير بمطلق الجمع ، مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد ، وقد أطال الناسُ فى الاختلاف فى ذلك حتى أفردوه بالتصنيف[1] .

وإذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع فى الحكم (**فَتَعْطِفُ مُتَأَخِّرًا فِى الْحُكْمِ**) على متقدم عليه **نحو** : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ** ﴾[2] فـ « إبراهيم » معطوف على « نوح » عطف متأخر على متقدم .

(وَ) تعطفُ (**مُتَقَدِّمًا**) فى الحكم على متأخّر (**نحو** : ﴿ **كَذَٰلِكَ يُوحِى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**) اللَّهُ ﴾[3] فـ « الذين » معطوف على « الكاف » مع إعادة الجار ، عطف متقدم على متأخر .

(وَ) تعطفُ (**مُصَاحِبًا**) للمعطوف عليه فى الحكم (**نحو** : **فَأَنْجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ السَّفِينَةِ** ﴾)[4] .

= [شرح التسهيل ٣/ ٣٥٠] .

وفى مجالس ثعلب ذكر أن الواو تفيد مطلق الجمع قال : « إذا قلتَ : قام زيدٌ وعمرو ، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معًا » [المجالس ٢/ ٣٨٦] .

وفى شرح الألفية للشاطبى ص ٢٧٢ ما يدل على أن الواو لمطلق الجمع باتفاق قال : « وهو نص سيبويه ورأى البصريين والكوفيين ، حكى السيرافى الاتفاق بين الطائفتين على ذلك » اهـ .

وفى شرح الكافية لابن مالك ٣/ ١٢٠٦ : « وأئمة الكوفيين برآءُ من هذا القول لكنه مقول » اهـ .

والمتمسك بوجود الخلاف هو أبو حيان [ينظر الارتشاف ٢/ ٦٣٣] .

(١) ينظر مسألة : مطلق الجمع والجمع المطلق فى الجنى الدانى ص ١٩١ .

(٢) من الآية [٢٦] من سورة « الحديد » .

(٣) من الآية [٣] من سورة « الشورى » .

(٤) من الآية [١٥] من سورة « العنكبوت » .

فـ « أصحابَ السفينة » معطوف على « الهاء » عطف مُصاحِب .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقَا فِى الْحُكْمِ ـ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا[١]

فهذه ثلاثُ مراتبَ ، وهى مختلفة فى الكثرة والقلة ؛ فمجيئها للمصاحبة أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكس الترتيب قليل ، فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعيَّة بأرجحية ، وللتأخر برجحان ، وللتقدم بمرجوحِيَّة ـ هذا مرادُ التسهيل[٢] وهو تحقيق للواقع لا قولٌ ثالث[٣] .

(**وَتَنْفَرِدُ** « **الْوَاوُ** ») من بين سائر حروف العطف (**بِأَنَّهَا**) تختصّ بأحد وعشرين حكما :

الأول : أنها (**تَعْطِفُ اسْمًا عَلَى اسْمٍ لا يَكْتَفِى الْكَلَامُ بِهِ**) أى : بالاسم المعطوف عليه (**كَـ** « **اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو** » **وَ** « **تَضَارَبَ زيدٌ وَعَمْرٌو** » **وَ** « **اصْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمْرٌو** ») و « سواءٌ زيدٌ وعمرٌو » (**وَ** « **جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو** ») .

فالمعطوف عليه فى هذه الأمثلة وهو « زيدٌ » لا يكتفى الكلامُ به ؛ فلا يقال : « اختصم زيد » و « تضاربَ زيدٌ » و « اصطف زيدٌ » و « سواءٌ زيدٌ » و « جلستُ بين زيد » (**إِذْ الاخْتِصَامُ ، وَالتَّضَارُبُ ، وَالاصْطِفَافُ**) والمساواة

---

(١) « لاحقا » مفعول اعطف ، « أو سابقا » معطوف على (لاحقا) « فى الحكم » متعلق بسابقا ، وقد تنازعه الوصفان قبله ، أو مصاحبًا » معطوف على (سابقا) « موافقًا » نعت له .

(٢) يعنى : مراد ابن مالك فى التسهيل وشرحه ٣/٣٤٨ : ٣٤٩ .

(٣) يقول الشيخ خالد هذا الكلام ولعله تعريض بردّ أبى حيان لكلام ابن مالك هذا وقال عنه إنه مخالف لمذهب سيبويه وغيره [وينظر الارتشاف ٢/٦٣٣] .

(**وَالْبَيْنِيَّةُ ، مِنَ الْمَعَانِى النِّسْبِيَّةِ الَّتِى لَا تَقُومُ إِلَّا باثْنَيْنِ فَصَاعِدًا**) والواو لمطلق الجمع ، فلذلك اختصت بها ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

وإلى ذلك يُشير قولُ النظم :

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِى لَا يُغْنِى مَتْبُوعُهُ[1] ....

(**وَمِنْ هُنَا**) أى : من هذا المكان ، وهو اختصاص الواو بذلك (**قَالَ الْأَصْمَعِىُّ**) ـــ بفتح الميم ـــ فى قول امرىء القيس :

.... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[2]

ـــ بالفاء فى إحدى الروايتين ـــ : (**الصَّوَابُ أَنْ يُقَال** :

٤١١ ـــ * **بَيْـنَ الدَّخُـولِ وَحَوْمَـلِ** *[2]

---

(١) أى : اخصص الواو ـــ من بين حروف العطف ـــ بأن يُعطف بها حيثُ لا يُكتفى بالمعطوف عليه فى تحقيق معنى العامل ، لأن العامل جاء على صيغة تتطلب أكثر من واحد .
« عَطْفَ » مفعول اخْصُصْ ، « الذى » مضاف إليه « لا يُغنى متبوعُه » الجملة من الفعل المنفىّ وفاعله صلة الذى .

(٢) عجز بيت من الطويل لامرىء القيس وصدره :
* قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ *
والبيت مطلع معلقته فى ديوانه ص ٨ ، وسيبويه ٢٩٨/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٨ ، والأصول ٣٨٥/٢ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، والمنصف ٢٢٥/١ ، والأمالى الشجرية ٣٩/٢ ، والإنصاف ٦٥٦ وابن يعيش ١٥/٤ ، ٣٣/٩ ، والمغنى ١٦١/١ ، ١٦٢ ، وشرح القطر ١٠٩ ، والعينى ١٣٠/٤ ، والهمع ١٢٩/٢ ، ١٣١ ، والأشمونى ٣٠٩/٣ وشرح شواهد الشافية ٢٤٢ ، والخزانة ٣٩٧/٤ ، والدرر ١٦٦/٢ ، ١٧٠ وقد تعددت مواضع الاستشهاد فى هذا البيت ، ففيه الجزم فى جواب الطلب فى قوله : قفانبكِ ـــ وفيه أن الألف فى « قفا » تحتمل وجهين : أن تكون ضمير المثنى المخاطب ، وأن تكون منقلبة عن نون التوكيد والأصل : قِفَنْ ثم أبدل النون ألفا للوقف ، ثم عامل الكلمة فى الوصل =

ــ **بالواو** ــ) على الرواية المشهورة ، وهى القياسُ ؛ لأنَّ البَيْنِيَّةَ لا يُعطف فيها بالفاء ؛ لأنها تدلّ على الترتيب . (**وَحُجَّةُ الْجَمَاعَةِ**) السماعُ ، واختلفوا فى التخريج ؛ فقال يعقوب بنُ السِّكِّيت : إنه على حذف مضاف ، وأن / التقدير : بين أهل الدَّخول فحومل ــ وقال خطّاب الماردىّ : إنه على اعتبار التعدد حُكْمًا ؛ لأنّ الدَّخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة ، كما تقول : « قعدتُ بين الكوفة » تريد : بين دورها وأماكنها ، و (**أَنَّ التَّقْدِيرَ : بَيْنَ أَماكِنِ الدَّخُولِ فَأَمَاكِنِ حَوْمَلٍ ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ « اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فَالْعَمْرُونَ »**) إذا كان كلّ فريق منهم خَصْمًا لصاحبه .

[٢٧٢/ب]

= معاملتها فى الوقف ــ وفيه الشاهد الذى معنا وهو : « بين الدخول فحومل » وقد اختلف العلماء فى هذه العبارة ، فالأصمعى يرى أن من حق العربية على الشاعر أن يقول : بين الدَّخول وحومل ، لأن « بين » كلمة تقضى أن تضاف إلى متعدد سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع ، أو بسبب العطف بالواو التى تقتضى الجمع فيقال : بين الزيدين ، وبين الطلاب ، وبين محمد وعلى ، أما أن يقال : بين محمد فعلىّ فهذا معنى لا يليق بما تقتضيه « بين » لأنه يؤول إلى أنك جلست أولا بين محمد ، ثم وقع مرة أخرى بين علىّ ، فأين الإضافة إلى متعدد ؟

من هنا اهتم العلماء بعبارة امرىء القيس فتركوا الفاء كما هى وتوجه اهتمامهم إلى معالجة الأسلوب ليستقيم استعمال « بين » وتضاف إلى متعدد ، فقالوا : إن كلمة الدَّخول يراد بها أماكن متعددة ، ففى مجالس ثعلب ١٢٨ قال : « إذا كان الدَّخول اسما جامعًا للمواضع » ا هـ .

فكأنه قال : بين أماكن الدخول ، ثم عطف عليه اسما آخر متعدد الأجزاء أيضا فقال : فحومل ، أى : فأماكن حومل ــ وجعله الحفيد فى حاشيته على الأوضح محتملا لأن يكون على حذف مضاف أى : بين أماكن الدَّخول فأماكن حومل . [النسخة المخطوطة ص ١٧٠] .

وفى هذا البيت أيضا شاهد رابع وهو تنوين الترنم فى قوله : ومنزلِ ــ فحوملِ حيث ألحق المنشد النون فى الكلمتين [ينظر الإنصاف ٦٥٦ : ٦٥٧ ، والمغنى ١٦٢] .

قال : وهذا عندى أصحّ من أن يُجعل شاذًا إذا ثبتت الرواية[١] ــ انتهى[٢] .

و « الدّخول » ــ بفتح الدال ــ و « حَوْمل » ــ بفتح الحاء ــ موضعان ، و « سِقْط » ــ بكسر السين المهملة ــ ما تَساقطَ من الرَّمل ، و « اللِّوَى » ــ بكسر اللام والقصر ــ رَمْلٌ يَعْوَجُّ ويَلْتَوى .

فإن قلتَ : قدّمتَ أنَّ المساواةَ مِنَ المعانى النسبية التى لا يُعطف فيها إلّا بالواو ، وقد جاء العطف فيها بـ « أمْ » كقوله تعالى : ﴿ **سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾[٣] .

قلتُ : أُجيب عنه بأنَّ هذا كلامٌ منظورٌ فيه إلى حالته الأصلية ، إذِ الأصلُ : سواءُ عليهم الإنذارُ وعدمُه ، فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو ، قاله الموضح فى الحواشى .

الثانى مما تنفرد به الواوُ : عطفُ سببىّ على أجنبىٍّ فى الاشتغال ونحوه ، نحو : « زيدًا ضربتُ عمرًا وأخاه » و « زيدًا مررتُ بقومك وقومه » .

الثالث : عطفُ ما تضمنه الأول ، إذا كان المعطوفُ ذا مَزِيَّة ، نحو : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَوٰةِ الْوُسْطَىٰ ﴾[٤] .

الرابع : عطفُ الشىء على مرادفه ، نحو : ﴿ **شِرْعَةً ومِنْهَاجًا** ﴾[٥] .

---

(١) أظن أن عبار « ثعلب » فى مجالسه فيها كل الكفاية ، فجوازُ : « بين الدخول فحومل » عنده ؛ لأن الدّخولَ اسمٌ جامعٌ للمواضع .

(٢) يعنى : كلام خطاب الماردىّ ، وقد أورده بتمامه وبأوسع مما هنا الشاطبىّ فى شرح الألفية ص ٢٨٧ : ٢٨٨ رسالة دكتوراه تحقيق د/ بسيونى لبن .

(٣) من الآية [٦] من سورة « البقرة » .

(٤) من الآية [٢٣٨] من سورة « البقرة » [وينظر شرح العمدة ٥٨٣/٢] .

(٥) من الآية [٤٨] من سورة « المائدة » [وينظر شرح العمدة ٥٨٣/٢] .

الخامس : عطف عامل قد حذف وبقى معموله[1] ، نحو : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾[2] .

السادس : جوازُ فَصْلِها من معطوفها بظرف أو عديله[3] ، نحو : ﴿ وَمِن خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾[4] .

السابعُ : جوازُ تقديمِها وتقديمِ معطوفِها[5] فى الضرورة ، نحو قوله :

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً   خِصالًا ثَلاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى[6] ــ ١٣٥ م

---

(١) هذا سيأتى فى كلام ابن هشام فكان ينبغى التنبيه على ذلك .

(٢) من الآية [٩] من سورة « الحشر » فـ « الإيمان » منصوب بفعل محذوف معطوف على « تبوءوا » ، كأنه قيل تبوءُوا الدار واعتقدُوا الإيمان .

(٣) وهو الجار والمجرور .

(٤) من الآية [٩] من سورة « يس » والأوفق أن يأتى بالمعطوف والمعطوف عليه فيقول : كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ فَفصِل بـ « من خلفهم » بين « الواو » و (سدًّا) ومنه قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق ١٢] .
فَفُصِل بـ « من الأرض » بين « الواو » و (مثلهنَّ) [ينظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٤٠/٣] .

(٥) أى : على المعطوف عليه .

(٦) هذا البيت من الطويل ليزيد بن الحكم بن أبى العاص وقد سبق ذكره فى الجزء الثانى من هذا التحقيق واستشهد به الشيخ خالد فى باب المفعول معه برقم ١٣٥ ص ٥٣٠ .
والشاهد هنا فى قوله : جمعت وفحشا غيبة ونميمة ، من حيث قدم الواو مع معطوفها على المعطوف عليه فى الضرورة .

وذهب ابن جنى فى الخصائص ٣٨٣/٢ إلى أن مثل ذلك جائز فى غير الضرورة وتنظر هذه المسألة فى الأمالى الشجرية ١٧٦/١ ، وكتب ابن مالك : شرح العمدة ٥٨٩/٢ : ٥٩٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/٣ ، ٣٨٢ ، وشرح الكافية ١٢٦٨/٣ : ١٢٧٠ .

وقيل : لا تختص « الواوُ » بذلك ، بل « الفاءُ » ، و « أو » و « لا » كذلك ـ قاله التفتازانى[1] .

الثامن : جوازُ العطف على الجوارِ فى الجرّ خاصّة نحو : ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾[2] فى قراءة أبى عمرو ، وأبى بكر ، وابن كثير ، وحمزة .

التاسع : جواز حذفها إن أُمِنَ اللبسُ ، كقوله :

٣١٣ ـ كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ[3] ....

---

(١) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٩١ هـ [سبقت ترجمته] .

(٢) من قوله تعالى من الآية [٦] من سورة « المائدة » ﴿ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ فى قراءة : أبى عمرو ، وأبى بكر شعبة عن عاصم فى رواية له ، وابن كثير ، وحمزة [ينظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، والتذكرة فى القراءات لابن غَلْبُون ص ٣٨٥ : ٣٨٦] .
وقرأ الباقون ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ) بنصب اللام .
وفى المغنى ٦٨٢ وما بعدها : « القاعدة الثانية : أن الشىء قد يعطى حكم الشىء إذا جاوره كقول بعضهم ، « جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » بالجرّ ، والأكثر الرفع » ثم أتى بآيات فيها قراءات تحتمل الجرّ على الجوار ومنها هذه الآية الكريمة وقال : والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا ، وفى التوكيد نادرًا ، ولا يكون فى عطف النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور ... وأنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار ... » اهـ .

(٢) جملة من بيت من الخفيف لا يعرف قائله والبيت بتمامه :
كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِس الْوُدَّ فِى فُؤَادِ الْكَرِيمِ
ورد هذا الشاهد فى شرح التبريزىّ على الحماسة ٣٣٣/٣ والخصائص ٢٩٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/٣ ، وشرح العمدة ٥٩٧/٢ ، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٦٠/٣ والهمع ١٤٠/٢ ، والأشمونى ١١٦/٣ ، والدرر اللوامع ١٩٣/٢ .
والشاهد فى قوله : « كيف أمسيتَ » حيث حذف واو العطف وأبقى معطوفها =

العاشر : إيلاؤها « لا » إذا عَطَفَتْ مفردًا بعد نهيٍ ، نحو : ﴿ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾[١] .

أو نفيٍ[٢] ، نحو : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ﴾[٣] .

أو مؤول بنفيٍ ، نحو : ﴿ وَلَا الضَّآلِّينَ ﴾[٤] .

الحادى عشر : إيلاؤها « إمَّا » مسبوقةً بمثلها غالبًا ، إذا عَطَفَتْ مفردًا ، نحو : ﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾[٥] .

= والأصل : كيف أصبحتَ وكيف أمسيت .
وقال ابن جنى فى سر الصناعة ٦٣٥ : « واعلم أن حرف العطف هذا قد حذف فى بعض الكلام ، إلا أنه من الشاذّ الذى لا ينبغى لأحد أن يقيس عليه غيره ، حدثنا أبو علىّ قال : حكى أبو عثمان : أكلتُ لحما ، سمكا ، تمرًا ، يريد : لحما وسمكًا وتمرًا .. فحذف حرف العطف ، وهذا عندنا ضعيف فى القياس ، معدوم فى الاستعمال » اهـ والمسألة خلافية وممن أجازها ابن مالك واستشهد لها بنصوص من الحديث الشريف وأقوال العرب شعرا ونثرا [ينظر شرح التسهيل ٣/٣٨٠ وشرح العمدة ٢/٥٩٤ : ٥٩٧] .

(١) من الآية [٢] من سورة « المائدة » .
وكان من المستحسن أن يبدأ من أول النهى فى الآية الكريمة وهو قوله تعالى : ﴿ لَا تُحِلُّواْ شَعَآئِرَ اللهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾ .

(٢) أى : صريح .

(٣) من الآية [١٩٧] من سورة « البقرة » .

(٤) من الآية [٧] من سورة « الفاتحة » والنفى المؤول فى قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم ﴾ فغير : بمعنى : لا .
وقيد انفرادها بإيلائها « لا » بكون المعطوف مفردًا ؛ لأنه إذا كان جملة فقد تُشَارِكُ فتأتى « ثم » فى إيلائها « لا » نحو قوله تعالى : ﴿ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ، ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴾ [الحشر ١٢] [قاله فى شرح العمدة ٢/٥٥٩ : ٦٠٠] .

(٥) من الآية [٧٥] من سورة « مريم » . =

الثاني عشر : عطف العِقد على النَّيِّف ، نحو : « أحدٌ وعشرون » .

الثالث عشر : عطف النعوتِ المُفَرَّقَةِ مع اجتماع منعوتها ، كقوله :

.... عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي[(١)] ـ ٣٩٤ م

الرابع عشر : عطف ما حقُّه التثنية والجمعُ ، كقول الفرزدق :

إِنَّ الرَّزِيَّـةَ لَارزيَّـةَ مِثْلُهَـا فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ[(٢)] ـ ٣١٤

الخامس عشر : عطف العام على الخاص[(٣)] ، نحو : ﴿ **رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ** ﴾[(٤)] وأما عكسُه ، نحو : ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِن نُوحٍ** ﴾[(٥)] فيشاركها فيه « حتى » نحو : « مات الناسُ حتى الأنبياءُ » / فإنها عاطفة خاصًا على عامّ ، قاله فى المغنى[(٦)] . [٢٧٣/أ]

= قال فى شرح العمدة ٢/٦٠٠ « وقلتُ ـ فى الغالب ـ تنبيها على أنّ الأولى قد تحذف كقول ذى الرمة :

نُهَاضُ بدار قد تقادم عهدُها وإمَّا بأمـواتٍ ألَـمّ خيـالها

أراد : نهاضُ إما بدارٍ وإما بأمواتٍ ، فحذف الأولى واستغنى بالثانية .

(١) هذا عجز بيت من الوافر لابن ميادة وصدره .

* بكيتُ وما بُكا رجلٍ حَزِيـنٍ *

وقد سبق ذكر هذا البيت فى هذا الجزء من التحقيق برقم ٣٩٤ ص ٤٨٤ .

(٢) هذا البيت من الكامل للفرزدق فى ديوانه ١٦١/١ ، والكامل ٦٣٣ ، والمقرّب ٤٢/٢ ، والمغنى ٣٥٦/٢ والدرر ١٦٧/٢ ـ وبلا نسبة فى الهمع ١٢٩/٢ .

والشاهد فى قوله : مِثْل محمدٍ ومحمدِ ، فاستعملت الواو فى مكان : مثل المحمدَيْنِ .

(٣) فى خ ٢ « عطف الخاصّ على العامّ » خطأ من الناسخ .

(٤) من الآية [٢٨] من سورة « نوح » .

(٥) من الآية [٧] من سورة « الأحزاب » .

(٦) ٣٥٦/٢ : ٣٥٧ .

السادس عشر : اقترانها بـ « لكنْ » نحو ﴿ **وَلَكِن رَّسُولَ اللهِ** ﴾(١) .

السابع عشر : امتناع الحكاية معها ، فلا يقال : « وَمَنْ زيدًا ؟ » ـــ بالنصب ـــ حكاية لمن قال : رأيتُ زيدًا .

الثامن عشر : العطف التلقينى ، نحو قوله تعالى : ﴿ **مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ** ﴾(٢) .

التاسع عشر : العطف فى التحذير والإغراء ، نحو : ﴿ **نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾(٣) ونحو : « المروءةَ والنجدةَ » .

العشرون : عطفُ السابق على اللاحق ، نحو : ﴿ **كَذَلِكَ يُوحِى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللهُ** ﴾(٤) .

الحادى والعشرون : عطف « أىّ » على مثلها ، كقوله :

.... أَيِّى وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ(٥) **٣٤٠ م**

---

(١) من الآية [٤٠] من سورة « الأحزاب » .

(٢) من الآية [١٢٦] من سورة « البقرة » .

(٣) من الآية [١٣] من سورة « الشمس » .

(٤) من الآية [٣] من سورة « الشورى » .

(٥) عجز بيت من الكامل لا يعرف قائله وصدره :

* فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ *

وقد سبق ذكره فى باب الإضافة من هذا الجزء مبحث « أى » وهو من شواهد ابن هشام برقم ٣٤٠ ص ١٧١ وتكرر فى ص ٥٤٥ .

هذا وقد أفاد الشيخ خالد كثيرا فى المواضع التى تنفرد بها الواو عن سائر أحرف العطف بما جاء فى شرح العمدة لابن مالك ٥٨٣/٢ : ٦٠٢ ، ومغنى اللبيب لابن هشام ٣٥٥/٢ : ٣٥٨ .

(**وَأَمَّا « الْفَاءُ » فَلِلتَّرْتِيبِ**) المعنوىّ ، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقًا ، كقوله تعالى : ﴿ **خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ** ﴾[١] ، وقد تكون للترتيب الذكرىّ[٢] ، والمرادُ به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا ، لا أنَّ معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الأول ، وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مُفصَّل على مُجْمل ، نحو : ﴿ **فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً** ﴾[٣] .

(**وَالتَّعْقِيبِ**) وهو أن يكون المعطوفُ بها متصلا بلا مهملة (**نَحْو** : ﴿ **أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ** ﴾)[٤] وتعقيبُ كلِّ شيء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال : « تزوَّجَ فلانٌ فَوُلِدَ لَهُ » إذا لم يكن بينهما إلَّا مدّةُ الحمل ـ وإن كانت مدّته متطاولة ـ و « دخلتُ البصرةَ فبغدادَ » إذا لم تقم فى البصرة ، ولا بَيْنَ البلدين[٥] .

(**وَكَثِيرًا مَا تَقْتَضِى**) الفاءُ (**أَيْضًا التَّسَبُّبَ**) وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (**إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ**) بها (**جُمْلَةً**) أو صفة ، فالأول : (**نَحْوُ** : ﴿ **فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ** ﴾)[٦] .

والثانى : نحو ﴿ **لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ** ﴾[٧] .

---

(١) من الآية [٧] من سورة « الانفطار » .

(٢) قال ابن الناظم : « الفاء للترتيب : وهو على ضربين : ترتيب فى المعنى ، وترتيب فى الذكر إلى آخره ... [ينظر شرحه على الألفية ٥٢٣ : ٥٢٤] .

(٣) من الآية [١٥٣] من سورة « النساء » فَعُطِف ﴿ فَقَالُوٓاْ ﴾ على ﴿ سَأَلُواْ ﴾ عطف مفصل على مجمل [وينظر المغنى ١٦١/١ « حرف الفاء »] .

(٤) من الآية [٢١] من سورة « عَبَسَ » .

(٥) ما ذُكِر فى معنى التعقيب نصّ كلام ابن هشام فى المغنى ١٦١/١ : ١٦٢ .

(٦) من الآية [١٥] من سورة « القصص » .

(٧) الآيات [٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤] من سورة « الواقعة » . [وينظر دلالة الفاء على السببية فى : الجنى الدانى ١٢٣ : ١٢٤ ، والمغنى ١٦٣/٢ .

(**وَاعْتُرِضَ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ**) وهو الترتيبُ المعنويُّ (**بِقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا** ﴾)[١] فإنَّ الهلاكَ متأخرٌ عن مجيء البأس فى المعنى ، وهو متقدم فى التلاوةِ ، وذلك يُنافِى الترتيبَ ــ قاله الفراء[٢] .

(و) اعترض أيضا بِـ (**نَحْوِ** : « **تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ**) ومسح رأسَه ورجليه »[٣] (**الْحَدِيثَ**) ؛ فإنَّ غَسْلَ الأعضاءِ الأربعةِ متقدِّمٌ فى المعنى ، ومتأخرٌ فى الحديث ، فلو كانت الفاء للترتيب لما حَسُنَ فى ذلك .

(**وَالجَوَابُ**) من وجهين : .

أحدهما : (**أَنَّ الْمَعْنَى**) على إضمار الإرادة ، والتقديرُ : (**أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا**) فجاءَها بأسُنَا ، فمجيءُ البأسِ مترتبٌ على الإرادة (**وَأَرَادَ الْوُضُوءَ**) فغسل وجهَه .. إلى آخره ، فَغَسْلُ الأعضاءِ الأربعة مترتبٌ على إرادة الوضوءِ .

الوجه الثانى : أنَّ الفاءَ فيهما للترتيب الذكريِّ لا المعنويّ[٤] .

والحاصل أنَّ الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقا ، والفرّاء يمنع ذلك مطلقا[٥] .

---

(١) من الآية [٤] من سورة « الأعراف » .

(٢) فى معانى القرآن ٣٧١/١ .

(٣) أخرجه « البخارىّ » فى صحيحه فى (كتاب الوضوء ــ باب غسل الوجه باليدين من غَرْفة واحدة) عن ابن عباس ، [وينظر التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعىّ الكبير ــ لابن حجر ٦٨/١] .

(٤) جعل ابن الناظم « توضأ فغسل وجهه .. الحديث من قبيل الترتيب فى الذكر من نوع عطف المفصل على المجمل متحدِى المعنى [شرح الألفية ٥٢٣ : ٥٢٤] .

(٥) فى هذا الإطلاق نظر ، فالفراء موافق للبصريين فى أن الفاء للترتيب إلا فى الفعلين الذين أحدهما سبب فى الآخر ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مرتَّبَة ، وذلك نحو : أعطيتنى فأحسنت إلّى ، وأحسنت إلّى فأعطيتنى ، يجوز أن يتقدم عنده =

وقال الجرمىُّ : لا تفيد الترتيب فى البقاع ، ولا فى الأمطار[١] ، بدليل :

* بَيْـنَ الدَّخُـولِ فَحَوْمَـلِ[٢] * ٤١١ م

وقولهم : « مُطِرْنَا مكانَ كذا فمكانَ كذا[٣] » ـ وإن كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد ـ .

(وَ) اعْتُرِض (عَلَى) المعنى (الثَّانى) وهو التعقيب (**بِقَوْلِهِ تَعَالَى** :) ﴿ **وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ** * (**فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ** ﴾)[٤] فإنَّ إخراجَ المرعى ؛ لا يعقبه : جَعْلُه غُثَاءً أَحْوَىٰ ، أى : يابسًا أسود .

(**وَالْجَوَابُ**) من وجهين : .

أحدهما : (**أَنَّ**) جملةَ « فجعله غُثَاءً » / معطوفةٌ على جملة محذوفة ، وأنَّ (**التَّقْدِيرَ فَمَضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ غُثَاءً**) . [٢٧٣/ب]

(وَ) الثانى : (**بِأَنَّ** « **الْفَاءَ** » **نَابَتْ عن** « **ثُمَّ** ») والمعنى : ثم جعله غُثَاءً .

(**كَمَا جَاءَ عَكْسُهُ**) وهو نيابة « ثُمَّ » عن « الفاء » كقوله : .

= الإحسانُ على الإعطاء ، وإن كان الإحسان إنما وقع بعد الإعطاء لأن الإعطاء سبب الإحسان ، وهو إحسان فى المعنى [قاله بنصه ابن عصفور فى شرح الجمل ٢٢٨/١] .

(١) نقل هذا عن الجرمىّ ابنُ عصفور فى شرح الجمل ٢٢٩/١ [وينظر الجنى الدانى ١٢٢] .

(٢) جملة من بيت امرىء القيس :

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقد سبق ذكره فى أول هذا الباب برقم ٤١١ من شواهد ابن هشام .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٣٠٤/٢ (بولاق) .

(٤) الآيتان [٤ ، ٥] من سورة « الأعلى » .

.... جَرَى فِى الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[(١)] ــ ٣١٥

أى : فاضطرب (**وَسَيَأْتِى**)[(٢)] قريبا .

وإلى إفادة الفاء للترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله : .

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ[(٣)] ....

(**وَتَخْتَصُّ الْفَاءُ بِأَنَّهَا تَعْطِفُ عَلَى الصِّلَةِ مَالَا يَصِحُّ كَوْنُهُ صِلَةً لِخُلُوِّهِ مِنَ الْعَائِدِ**) على الموصول .

وإلى ذلك الإشارة بقول النظم :

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ[(٤)]

(**نَحْو** : « **اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخُوَاكَ** » فـ « اللذان » مبتدأ ، وهو

---

(١) عجز بيت من المتقارب لأبى دُؤاد الإيادىّ وصدره :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِىِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ *

(٢) أى : وسيأتى هذا الشاهد قريبا برقم ٤١٣ من شواهد ابن هشام فى « ثمّ » وسأتحدث عنه ــ إن شاء الله تعالى ــ فى موضعه .

(٣) أى : بلا مهلة ، وهذا هو معنى التعقيب .

(٤) أى : تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة ـ لخلوها من الضمير الرابط ــ على جملة أخرى تصلح أن تكون صلة لاشتمالها على الرابط ــ وسيأتى أن مثل الصلة : الخبر ، والصفة ، والحال .

« عطف » مفعول اخصص ، « ما » اسم موصول مضاف إليه « ليس صلة » الجملة من « ليس » ومعمولها صلة « ما » ــ « على الذى » متعلق بـ « عَطْف » « أنّه الصِّلَة » المصدر المؤول من « أنّ » ومعموليها فاعل استقرّ ، وجملة « استقرّ » من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول أى : على الذى استقر صلتُه .

اسم موصول ، وجملة « يقومان » صلة ، وجملة « يعضب زيدٌ » معطوفة على جملة « يقومان » الواقعة صلة ، وكان القياس ألَّا يصحّ العطفُ ، لخلوها عن ضمير يعود على الموصول ؛ لأنها رَفَعَت الظاهر وهو « زيد » ولكنها لمّا عُطفَت بالفاء ، صحَّ ذلك ؛ لأن ما فى « الفاء » من معنى السببية أغنى عن الضمير ؛ لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة ؛ لإشعارها بالسببية[1] ، فكأنك قُلْت : اللذان إنْ يَقُومَا فيغضب زيدٌ أخواك[2] ، و « أخواك » خبرُ اللذان .

(**وَعَكْسُهُ**) وهو أنَّ الفاءَ تعطف ما يصلح أن يكون صلة ، على ما لا يصلح أن يكون صلةً (**نَحْو** : « **الَّذِى يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ** » فـ « الذى » مبتدأ ، و « يقوم أخواك » جملة فعلية صلة الذى ، وهى لا تصلح أن تكون صلة ؛ لخُلُوِّها عن ضمير عائدٍ على الموصول ، والذى سَوَّغ ذلك عطفُ جملة « يغضب هو » عليها ؛ لاشتمالها على العائد إلى الموصول وهو الضمير المرفوع بـ « يغضب » وإنما أُبْرِز ؛ لأنّ الفعلَ كالوصف إذا جرى على غير من هو له ، ورفع ضميرًا ، وجَبَ إبرازُه[3] ، و « زيدٌ » خبر « الذى » .

(**وَمِثْلُ ذَلِكَ جَارٍ فِى الْخَبَرِ وَالصِّفَةِ وَالْحَالِ**) فَيُعْطَف على جملة الخبر ما لا يصلح كونُه خبرًا لخلوه من عائد على المبتدإ وعكسُه .

فالأول : (**نَحْو** :[4] ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ**

---

(١) ولو جىء فيه بدلها بالواو لم يجز ؛ لأنّ حق المعطوف بالواو على صلة ، أو صفة ، أو خبر ، أن يصلح لما صلح له المعطوف عليه ، واغتفر ذلك فى الفاء ؛ لأن ما فيها من معنى السببية ، سوّغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلامًا واحدًا .

(٢) ومثل هذا التقدير لا يتأتى مع الواو .

(٣) نحو : زيدٌ عمرٌو يضربُ هو أخاه .

(٤) ساقطة من خ ٤ .

مُخْضَرَّةً ﴾)[١] فجملة « تصبح الأرضُ » ـــ بالرفع ـــ معطوفة على جملة « أَنْزَل » الواقعةِ خبر « أَنَّ » وكان القياس أن لا يصحّ العطفُ ؛ لخلوها من ضمير يعود على اسم « أَنَّ » إذِ المعطوف على الخبر خبرٌ ؛ ولكنها لمَّا قُرِنَت بالفاء ساغ ذلك[٢] .

(و) الثانى : نحو (قَوْلِهِ) وهو ذو الرُّمّة غيلان : .

٤١٢ (وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو) ، وَتَارَاتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ[٣]

فـ « إنسان عينى » مبتدأ ، ومضاف إليه ، و « يحسرُ الماءُ » ـــ بالرفع ـــ خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرًا ، لخلوه من عائد يعود على المبتدإ ؛ لرفعه الظاهر وهو « الماء » ولكنْ سوّغ ذلك عطف « فيبدو » عليه ، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدإ ـــ هذا قولُ ابنِ عصفور[٤] .

وقال المراديُّ فى باب المبتدإ[٥] : التحقيق أنّ الجملتين إذا عُطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التى للسببية ، تنزلتا منزلة الشرط والجزاء ، فاكتُفِىَ بضمير واحد فى إحداهما ، كما يكتفى بضمير واحد فى جملة الشرط والجزاء ، فإذا قلت : زيدُ جاء عمرٌو فأكرمتُه » / فالارتباط وقع بالضمير الذى فى الثانية نص على ذلك ابنُ أبى [١/٢٧٤]

(١) من الآية [٦٣] من سورة « الحجّ » .

(٢) ولما تحدث ابنُ هشام فى المغنى ٤٩٨/٢ عن روابط الجملة بما هى خبر عنه وعدّ هذه الروابط عشرة ، جعل السادس منها أن يُعْطَف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضميرٍ على جملة خالية منه أو بالعكس ، ومثل بالآية الكريمة هذه ، وببيت ذى الرمة الآتى .

(٣) هذا البيت من الطويل لذى الرّمة فى ديوانه ص ٣٩١ ، والعينى ٥٧٨/١ ، ٤٤٩/٤ ، والخزانة ٣١٢/١ ، وهو بلا نسبة فى المقرب ٨٣/١ ، والمغنى ٥٠١/٢ ، والهمع ٩٨/١ ، والأشمونى ١٩٦/١ ، ٩٦/٣ .

(٤) فى المقرب ٨٣/١ فقد قال فى رابط الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدإ : أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدإ معطوفة عليها بالفاء نحو قوله :

وَإِنْسَانُ عَيْنِى يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو..................

(٥) فى شرحه على الألفية ١ /٢٧٦ .

الربيع[١] ، قال : لأنهما تنزلتا منزلة : « زَيْدٌ لمَّا جاء عمرو أكرمتُه » فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما ، والرابط إنما هو الضمير ــ انتهى كلام المراديّ .

وقال الموضح فى المغنى : كذا قالوا ، والبيت يحتمل أن يكون أصلُه يحسِرُ الماءُ عنه ، أى : ينكشف عنه[٢] .

ونقل المكوديّ فى باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف « إنْ » الشرطية ، وأنها إذا حذفت ارتفع المضارع ، فاستشهد له بهذا البيت[٣] .

و« إنسانُ العين » هو المثال الذى يُرَى فى السواد ، و « يحسِرُ » ــ بالحاء المهملة ــ يغور ، من قولهم : حَسَرَ البحرُ ، إذا غار ، و « يَجِمُّ » ــ بالجيم ــ من الجموم وهو الكثرة ، و « يغرق » معطوف على يجمّ .

والمعنى : أنّ الماء إذا غار ، ظهر إنسان العين ، وإذا كثر غَرِق واستتر .

وتعطف على الصفة مالا يصلح كونُه صفة لخلوِّه من عائد على الموصوف وعكسَه .

فالأول : نحو : « مررتُ برجل يبكى فيضحك عمرو » .

والثانى : نحو « مررت برجل يبكى عمرو فيضحك هو » .

وتعطف على الحال مالا يصلح كونه حالا لخُلُوِّه من عائد يعودُ على صاحب الحال وعكسه .

---

(١) فى كتابه « البسيط » فى شرح جمل الزجاجىّ ٥٥٨/١ وعبارته : « ألا ترى أنك إذا قلت : زيد يطير الذبابُ فيغضبُ فهو فى معنى : زيد إن يطر الذبابُ يغضبُ ، فلما اكتُفِى فى هاتين الجملتين بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، اكتُفِىَ به فيما فى معناها ... » اهـ [وينظر مثل هذا الكلام فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٤] .

(٢) ينظر المغنى ٥٠١/٢ .

(٣) ينظر شرح المكودى على الألفية ص ١٠٥ (الطبعة الثالثة ــ الحلبى ١٣٧٤ هـ) .

فالأول : نحو « عهدتُ زيدًا يغضبُ فيطيرُ الذبابُ » .

والثانى : نحو : « عهدته يطير الذباب فيغضب هو » .

وقد قال فى المغنى : وَيجب أن يُدَّعى أنّ الفاء فى ذلك كله قد أُخْلِصَت لمعنى السببية وأُخْرِجَت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك فى جواب الشرط ــ انتهى[١] .

(**وَأَمّا « ثُمَّ » فَلِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِى**) على الأصح فيهما .

وإلى ذلك أشار فى النظم بقوله .

.... و « ثُمَّ لِلتَّرتيبِ بِانْفِصَالِ[٢]

(**نَحْو** : ﴿ **فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنْشَرَهُ** ﴾)[٣] وزعم قوم[٤] أنها لا تفيد الترتيبَ تمسُّكا بنحو قوله تعالى : ﴿ **خَلَقَكُمْ مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ ــ فى الزُّمَر[٥] ــ .

---

(١) المغنى ٢/٤٢٥ .

وأختم هذا الموضوع بكلام لابن مالك لخصه تلخيصا جمع شتاته فقال : « وتنفرد الفاء أيضا بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمَّن جملتين من صلة ، أو صفة ، أو خبر ، أو حال ... واغتفر ذلك فى الفاء ؛ لأن ما فيها من السببية سوَّغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلاما واحدًا ، ألا ترى أن قولك : الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ ، بمنزلة : الذى إن يطرْ يغضبْ زيدٌ الذباب » اهـ [شرح التسهيل ٣/٣٥٤] .

(٢) بانفصال : أى : بمهلة زمنية ، وهى التراخى .

(٣) من الآية [٢١] والآية [٢٢] من سورة « عَبَسَ » .

(٤) فى الارتشاف ٢/٦٣٨ : « وذهب الفراء فيما حكاه عنه السِّيرافىّ ، والأخفش ، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس فى « مسائل الخلافيات » عنه إلى أن « ثُمَّ » بمنزلة الواو ، لا تُرتِّب ومنه عندهم : ﴿ **هُوَ الَّذِى خَلَقَكُم مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا** ﴾ ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا » اهـ .

(٥) من الآية [٦] .

وأجيب بأن « ثُمَّ » فيها بمعنى الواو[(١)]، بدليل : ﴿ هُوَ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ بالواو ــ فى الأعراف[(٢)] ــ والقصة واحدة .

وزعم الأخفش[(٣)] أنّ « ثُمَّ » قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك : « أعجبنى ما صنعتَ اليومَ ثم ما صنعت أمْسِ أعجبُ » ؛ لأنّ « ثمَّ » فى ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخىَ بين الإخبارين .

وجعل منه ابنُ مالك : ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَٰبَ ﴾ الآية[(٤)] قال فى المغنى : والظاهر أنَّ « ثُمَّ » فيه واقعةٌ موقع الفَاء[(٥)] .

---

(١) ينظر المغنى ١١٧/١ : ١١٨ فقد أجاب عن هذا الزعم فى الآية الأولى بخمسة أوجه ولم يذكر هذا الجواب .

(٢) من الآية [١٨٩] .

(٣) هذا الزعم ليس للأخفش وإنما هو للفراء كما فى المغنى ١١٨/١ وهو المرجع الذى أخذ منه الشيخ خالد كل هذا الكلام [وينظر معانى القرآن للفراء ٣٩٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٧/٣ والجنى الدانى ٤٠٦] .

(٤) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٥٧/٣ : « ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ءاتَيْنَا مُوسَى الكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام ١٥٤] لأن قبله : ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُمْ بِهِ ﴾ [الأنعام ١٥٣] والوصية لنا بعد إيتاء موسى الكتاب » اهـ .

(٥) قوله : « والظاهر أن « ثُمَّ » فيه واقعة موقع الفاء » ظاهر فى أن الضمير فى « فيه » يرجع إلى ما استشهد به على أن « ثم » قد تتخلف عن التراخى ، وهذا سهو فى النقل من الشيخ خالد ــ يرحمه الله ــ فالذى فى المغنى يتجه بالعبارة إلى كلام بعدها وليس قبلها ، ونص كلامه :

« والظاهر أنها واقعة موقع الفاء فى قوله :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِىِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ   جَرَى فِى الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

إذا الهزّ متى جرى فى أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخَ عنه » اهـ .

وهو الذى سيبدأ به الآن ــ والحق أن هذه العبارة لا محل لها هنا .

(**وَقَدْ تُوضَعُ**)(١) « ثُمَّ » (**مَوْضِعَ**(٢) **الْفَاءِ ، كَقَوْلِهِ**) وهو أبو دُؤاد حارثة ابن الحجاج : .

٤١٣ ــ (**كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ ... جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ**)(٣)

إِذِ الهزّ متى جرى فى أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه ــ قاله فى المغنى(٤) ، واعترضه قريبُه(٥) فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطرابُ والجرىُ فى زمن واحد(٦) .

وجوابه أنَّ الترتيبَ يحصل فى لحظات لطيفة(٧) .

و « الرُّدَيْنِيُّ » صفة للرمح ، يقال :: رمحٌ رُدَينىّ ، وقناة رُدَينية ، قال الجوهرىّ : زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمىّ : رُدَينة ، كانت تُقَوِّم القناة بخط هجر(٨) ــ و « العَجَاج » ــ بفتح العين ــ الغبار ، و « الأنابيبُ » جمع أُنبوبة وهى ما بين كلّ عقدتين / من القصب .

[٢٧٤/ب]

---

(١) فى خ ٣ « تقع » .

(٢) فى خ ٣ « موقع » .

(٣) هذا البيت من المتقارب لأبى دؤاد الإيادىّ من كلمة يصف فيها فرسه فى ديوانه ص ٢٩٢ ، والعينى ١٣١/٤ ، والدرر ١٧٤/٢ ــ وورد بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٥/٣ ، والمغنى ١١٩/١ ، والهمع ١٣١/٢ ، والأشمونى ٩٤/٣ .
وقد سبق أن ذكر الشيخ خالد عجز هذا البيت برقم ٣١٥ على أن « ثم » نابت فيه عن الفاء وأشار إلى أنه سيأتى .

(٤) ١١٩/١ .

(٥) يعنى : قريبَ ابنِ هشام وهو حفيده شهاب الدين أحمد بن هشام .

(٦) وأضاف الحفيد : « وعلى هذا فينبغى أن يعترض به على ما قاله من إفادتها الترتيب » ا هـ [حاشية الحفيد ورقة ٧٠ ب] ولدىّ نسخة منها .

(٧) قال الصبان : « والاعتراض أقوى من الجواب » [حاشيته على الأشمونى ٩٤/٣] .

(٨) الصحاح (ردن) ٥/ ٢١٢٢ .

(**وَأَمَّا** « **حَتَّى** » **فَالْعَطْف بِهَا قَلِيلٌ**) عند البصريين(١) (**وَالْكُوفِيُّونَ يُنْكِرُونَهُ**) بالكلية ، ويحملون « جاء القومُ حتى أبوك » ، و « رأيتُ القومِ حتى أباك » ، و « مررتُ بالقوم حتى أبيك » على أنّ « حتى » فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل(٢) .

(وَ) العطفُ بـ « حتى » (**شَرْطُهُ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ** : .

أَحَدُهَا : كَوْنُ الْمَعْطُوفِ اسْمًا) لا فعلا ؛ لأنها منقولةٌ من « حتى » الجارّة ، وهى لا تدخل على الأفعال ، فلا يجوز على العطف « أكرمتُ زيدًا بكلّ ما أقدر عليه ، حتى أقمتُ نفسى خادمًا له » و « بَخِل علَىَّ زيدٌ بكل شيءٍ حتى منعنى دانقا » وأجازه ابن السِّيد(٣) .

(**وَالثَّانى : كَوْنُهُ ظَاهِرًا**) لا مضمرًا ، كما أنَّ ذلك شرط مجرورها (**فَلَا يَجُوزُ** « **قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا** » ولا « ضربتُ القومَ حتى إياك » وهذا الشرط (**ذَكَرَهُ**)

---

(١) وقد روى سيبويه وغيره من أئمة البصريين العطف بها [سيبويه ١/٤٩ : ٥٠ (بولاق)] وقال ابن يعيش ٨/٩٦ : ٩٧ « واعلم أن « حتى » إنما يتحقق العطف بها فى حالة النصب لا غير ، ولذلك لم يمثل الفارسىّ فى العطف إلا بصورة النصب فقال : نحو قولك : ضربتُ القوم حتى زيدًا ... » ا هـ [وينظر سيبويه ١/٤٩ : ٥٠ والإيضاح ص ٣٠٠] .

(٢) المغنى ١/١٢٨ بنصه .

(٣) يعنى : البطَلْيَوْسى ، قال ابن هشام فى المغنى ١/١٢٧ « الفرق الثانى ـ بين حتى والواو ـ أنها ـ أى : حتى ـ لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه ـ كما قدمنا ـ ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو الصحيح ـ وزعم ابن السِّيد فى قول امرىء القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتَّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع « تكلّ » أن جملة « تكلّ مطيّهم » معطوفةٌ بحتّى على « سريْتُ بهم » ا هـ .

ابنُ هشامٍ (**الْخَضْرَاوِىُّ**) قال فى المغنى : ولم أقف عليه لغيره[(١)] .

(**وَالثَّالِثُ : كَوْنُهُ بَعْضًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، إِمَّا بِالتَّحْقِيقِ**) بأن يكون جزءًا من كلّ (**نحو** : « **أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا** ») أو أفرادًا من جمع ، نحو : « قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المشاةُ » أو نوعًا من جنس ، نحو : « أعجبنى التمرُ حتى البَرْنِىُّ » (**أَوْ**) بعضا (**بِالتَّأْوِيلِ كَقَوْلِهِ**) وهو ابنُ مروان النحوىّ فى قصة المتلمس ، حين هرب من عَمْرِو بن هند لمّا أراد قتله : .

٤١٤ (**أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا**[(٢)]

فِيمَنْ نَصَبَ نَعْلَهُ ، فَإِنَّ مَا قَبْلَهَا) وهو : « ألقى الصحيفة ، وَالزَّادَ » (**فِى تَأْوِيلِ أَلْقَى مَا يُثْقِلُهُ**) ونعلُه بعضُ ما يُثقله .

قال أبو البقاء[(٣)] : فيكون معطوفًا على الصحيفة ، ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره « ألقاها » فـ « ألقاها » على الأول توكيد ، وعلى الثانى تفسير

---

(١) ١٢٧/١ — وأوضح « الحفيد » ذلك فقال : « قوله : (والثانى كونه ظاهرا) : إنما اشتُرِط كونُه اسمًا ظاهرًا ؛ لأن معطوفها بعضُ مما قبله ، أو مشبه به ، ولو دخلت على ضمير غيبة كان ظاهرًا فى أنه عين للأول لا بعضه ، فيلزم منه عطف الشىء على نفسه وهو ممتنع ... ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغيبة طردًا للباب على سنن واحد » ا هـ [حاشيته على التوضيح ورقة ٧٠ب] وناقشه الصبان فى ذلك فى حاشيته على الأشمونى ٩٧/٣ .

(٢) هذا البيت من الكامل لابن مروان النحوى فى سيبويه ٥٠/١ ، ومعجم الأدباء ١٩/ ١٤٦ ، والعينى ١٣٤/٤ ، والخزانة ٤٤٥/١ ، والدرر ١٦/٢ ، ١١٨ وهو للمتلمس الضبعىّ فى ملحق ديوانه ص ٣٢٧ ، وبلا نسبة فى الأصول ٤٢٥/١ ، وابن يعيش ١٩/٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦/٣ ، وابن الناظم ٥٢٦ ، والرضى ١٧١/١ ، ٣٢٥/٢ ، والمغنى ١٢٤/١ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، والهمع ٢٤/٢ ، ١٤٦ ، والأشمونى ٢١٤/٢ ، ٩٧/٣ .

(٣) يعنى : العكبرىّ .

وأمَّا مَنْ جَرَّها ؛ فعلى أنّ « حتى » جارَّة ، و « ألقاها » توكيد[١] .

وكان من قصة المتلمس أنه وطرفةَ هَجَوَا[٢] عمرَو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكلّ منهما صحيفةً إلى عامله بالحيرة ، وأمر فيها بقتلهما ، وختمها ، وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة ، فلما دخلا الحيرة فتح المتلمسُ الصحيفة وفهم ما فيها ؛ فألقاها فى نهر الحيرة ، وفرَّ إلى الشام ــ وأما طَرفة فأبى أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل فقتله .

(**أَوْ شَبِيهًا بِالْبَعْضِ**) فى شدة الاتصال (**كَقَوْلِكَ** : « **أَعْجَبَتْنِى الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلامُها** » **وَيَمْتَنِعُ**) أن يُقالَ : « أعجبتْنى الجاريةُ (« **حَتَّى وَلَدُها** ») لأنّ الولدَ ليس جزءًا منها ، ولا شبيها به ، بخلاف كلامها ؛ فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها .

(**وَضابِطُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ حَسُنَ الاسْتِثْنَاءُ**) المتصلُ (**حَسُنَ دُخُولُ** « **حَتَّى** ») وإن لم يحسن امتنع[٣] ، ألا ترى أنه يحسُنُ أن تقول : « أعجبتنى الجاريةُ إلّا كلامَها » تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ، ويمتنع أن يقال : « أعجبتنى الجاريةُ إلا ولدَها » ــ على إرادة الاتصال ــ لأن مسمَّىٰ الجارية لا يتناول ولدَها ، لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصًّا ، وهذا ليس كذلك ، فلا يحسُنُ استثناؤه ، فلا يصحّ عطفُه بـ « حتى » .

---

(١) انتهى كلام أبى البقاء ملخصا ، ذكر أبو البقاء هذه الأوجه فى شرحه لكتاب « اللّمَع » لابن جنى [النسخة المخطوطة ورقة ١٠٦] ولدىّ نسخة منها .

(٢) فى خ ١ ، ٢ ، ٣ « هَجَيَا » . والماضى الثلاثىّ الناقص . إذا كانت لامه ألفا واتصل بألف الاثنين ، ترد ألفه إلى أصلها الواو ، أو الياء فيقال : شَكَوَا ، وبَكَيَا .

(٣) ذكر هذا ابن هشام فى المغنى أيضا ١٢٧/١ وزاد قوله : « وإنما جاز * حتى نعلَه ألقاها * لأن إلقاء الصحيفة والزاد فى معنى : ألقى ما يثقله » ا هـ .
وعلى ذلك يحسن الاستثناء المتصل فيقال : « ألقى ما يثقله إلا نعلَه » .

(وَالرَّابِعُ : كَوْنُهُ غَايَةً) لما قبلها (فِي زِيَادَةٍ حِسِّيَّةٍ) مرجعها إلى الحسّ والمشاهدة (/ نَحْوُ : « فُلَانٌ يَهَبُ الْأَعْدَادَ الْكَثِيرَةَ حَتَّى الْأُلُوفَ ») فإن « الألوفَ » غاية للأعداد فى الزيادة الحسية (أَوْ)[1] فى زيادة (مَعْنَوِيَّةٍ) مرجعها إلى المعنى (نَحْوُ : « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ » ، أَوْ « الْمُلُوكُ ») فإن « الأنبياء والملوك » غاية الناس فى الزيادة المعنوية ، وهى الاتصاف بالنبوة والمُلْك . (أَوْ فى نَقْصٍ) حِسِّىٍّ أو معنوىّ (كَذَلِكَ) : .

[١/٢٧٥]

فالأول : (نَحْوُ : « الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ » فإنَّ مثقالَ الذَّرَّة غايةٌ فى النقص الحسِّىّ .

(وَ) الثانى : (نَحْوُ : « غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ » أَوِ « النِّسَاءُ ») فإنّ الصبيانَ والنساءَ فى غاية النقص المعنوىّ ، وهو الاتصاف بالأنوثة والصِّبا .

والتحقيق ــ كما قال فى المطوّل[2] ــ أن المعتبَرَ فى « حتّى » ترتيبُ أجزاء ما قبلها ذهنًا من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيبُ الخارجىُّ ؛

---

(١) « فى » ساقطة من خ ٢ .

(٢) أَلّف أبو يعقوب السكاكى المتوفى عام ٦٢٦ هـ كتابه « المفتاح » وجعله أقسامًا وخص البلاغة بالقسم الثالث ــ وجاء الخطيب القزوينى المتوفى سنة ٧٣٩ هـ فألف فى البلاغة كتابيه :

تلخيص المفتاح ، والإيضاح ، وقد ألف الإيضاح ليكون كالشرح لتلخيص المفتاح ــ وعلى متن التلخيص كثرت الشروح والحواشى والتقارير ، وفى مقدمتها : الأطول للعصام (والمطوَّل : لسعد الدين التفتازانى المتوفى عام ٧٩١ هـ) وقد ألف السعد « المطوّل » على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى » وانتهى من تأليفه عام ٧٤٨ هـ ــ وعلى المطوّل حواشٍ كثيرة : منها حاشية السيد الجرجانى ، وعز الدين بن جماعة ، والسمرقندى وغيرهم [ينظر مقدّمة الإيضاح فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى] شرح وتعليق د/ محمد عبد المنعم خفاجى ، منشورات دار الكتاب اللبنانى .

لجواز أن تكون مُلَابَسَةُ الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأُخَر ، نحو : « مات كلٌّ أبٍ لى حتى آدم » أو فى أثنائها ، نحو : « مات الناسُ حتى الأنبياءُ » أو فى زمانٍ واحدٍ نحو : « جاءنى القومُ حتى زيدٌ » إذا جاؤوك معًا ، و « زيد » أضعفهم[١] .

وعُلِم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد « حتى » من جنس ما قبلها تحقيقا ، أو تأويلا ، أو تشبيها ، أو كان كذلك ، ولكنْ لم يكن غاية له ، أو كان غاية ولم يكن يدلّ على زيادة أو نقص حِسِّيَّيْن ، أو معنويَّيْن ، امتنع العطفُ بـ « حتى » فلا يجوز « كَلَّمتُ العربَ حتى العجمَ » لاختلاف الجنس ، ولا « خرج الفرسانُ حتى بنو فلان » ـ وهم من وسط الفرسان ـ لفقدان الغاية ؛ لأنَّ الغاية لا تكون إلا فى الأطراف العالية أو السافلة ، ولا « جاء القومُ حتى زيدٌ » ـ إذا لم يتصف بزيادة ولا نقص ، من رفعة أو ضَعَة .

وإلى ذلك أشار الناظمُ بقوله : .

بَعْضًا بِـ«حَتَّى» اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا   يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِى تَلَا[٢]

(١) من قوله : فى المطول إلى قوله : أضعفهم موجود بنصه فى حاشية الشمنى على مغنى اللبيب ص ٢٦١ ، وأخذ النص بأكمله أيضا العلامة الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٩٧/٣ وقد سبق الرضىُّ صاحبَ المطوّل إلى هذا الذى جاء به [ينظر شرح الرضىّ على الكافية ٣٦٩/٢] .

(٢) يعنى أن « حتى » لا يكون المعطوف بها إلا بَعْضَ المعطوف عليه ، ولا يكون إلا غاية له ، إما فى زيادة ، أو فى نقص ، وشمل قوله : بعضًا ، ما بعضه مصرح به وما بعضيتُه مؤولة . « بعضا » مفعول مقدم لِاعْطِفْ « بحتَّى » متعلق باعطف ، وكذلك « على كلّ » ـ « ولا » الواو : للحال ، و« لا » نافية « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمها يعود على لفظ بعض « إلا » أداة استثناء ملغاة « غايةَ » خبر يكون « الذى » مضاف إليه « تلا » الجملة صلة ، وجملة « يكون » من اسمها وخبرها حال من بعض ، ومجىء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل .

وبقى عليهما شرط آخر ، وهو : أن يكون شريكا فى العامل[(١)] ، فلا يجوز « صمتُ الأيامَ حتى يومِ الفطر »[(٢)] بالنصب ــ قاله الموضح فى الحواشى .

(**وَأَمَّا « أَمْ » فَضَرْبَانِ : مُنْقَطِعَةٌ وَسَتَأْتِى ، وَمُتَّصِلَةٌ ، وهى الْمَسْبُوقَةُ إِمَّا بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ**) سواء وجدت لفظةُ « سواء » أم لا ، والمسبوقة بهمزة التسوية (**هِىَ الدَّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ**) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (**فى مَحَلِّ الْمَصْدَرِ ، وَتَكُونُ**) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (**هِىَ وَ**) الجملةُ (**الْمَعْطُوفَةُ عَلَيْهَا فِعْلِيَّتَيْنِ ، نَحْوُ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ الآية**) أى : ﴿ **أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾[(٣)] أى : سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه .

(**أَوِ اسْمِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ**) : .

٤١٥ ــ وَلَسْتُ أُبَالِى بَعْدَ فَقْدِى مَالِكًا ... (أَمَوْتِى نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ)[(٤)]

---

(١) فى الارتشاف ٦٤٨/٢ : « وإذا استوفت « حتى » ما شرط فى كونها عاطفة ، فإن اقترن بالكلام قرينة تدلّ على أن الاسمَ بعدها غيرُ شريك لما قبلها فى الحكم فلا يجوز فيه العطفُ نحو : صمتُ الأيامَ حتى يومَ الفطر » ا هـ .

(٢) فى حاشيته يس ١٤٢/٢ أورد اعتراضا للعلامة الغنيمىّ على المثال : صمت الأيام حتى يوم الفطر ، لأن المانع فيه شرعىّ ، والكلام فى « حتى » إنما هو على طريق اللغة ، وكان يمكن التمثيل بنحو : « مات الناسُ حتى عجب الذَّنَبِ » ا هـ ورد يس بقوله : وكأنه ــ أى الغنيمىّ ــ فهم أن المثال : حتى عيد الفطر ، وإلا فيوم الفطر لا يمكن صومه لغة ؛ لأنه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه » ا هـ .

(٣) الآية بتمامها : ﴿ **سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [البقرة : ٦] .

(٤) هذا البيت من الطويل لمتمم بن نُوَيرة من أبيات فى رثاء أخيه مالك ، فى ديوانه ص ١٠٥ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٠/٣ ، وابن الناظم ٥٢٨ ، والمغنى ٤١/١ ، والعينى ١٣٦/٤ ، والهمع ١٤٢/٢ ، والأشمونى ٩٩/٣ ، والدرر ٢/ ١٧٥ .
وجملة : « أموتى ناءٍ » من المبتدإ والخبر فى محل نصب بقوله : أُبَالِى ، وقد عُلِّق هذا الفعل عن العمل فى اللفظ بحرف الاستفهام ، « أَمْ » حرف عطف مبنّى على السكون « هو =

أى : لستُ أُبَالِى بُعْدَ موتِى أم وقوعَه الآن .

(**أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ**) بأن تكون المعطوفة عليها فعلية ، والمعطوفة اسمية (**نَحْوُ** : ﴿ **سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ** ﴾)(١) أى : سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتُكم(٢) .

أو بالعكس ، نحو : « مَا أُبَالِى أزيد قاعدٌ أم قام » أى : ما أبالى بقعوده(٣) أم قيامه .

(**وَإِمَّا**) مسبوقة (**بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبِأَمْ التَّعْيِينُ**) لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت .

فإذا قيل : « أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ » قيل فى الجواب : زيدٌ ، أو قيل : عمرٌو ولا يقال : « لا » ، / ولا « نعم »(٤) لعدم التعيين(٥) . [٢٧٥/ب]

= الآنَ واقع » « هو واقعُ » مبتدأ وخبر و « الآنَ » ظرف زمان منصوب بواقع ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محّل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة وهى : قوله : أموتَى ناءٍ .

(١) من الآية [١٩٣] من سورة « الأعراف » .

(٢) قال الدنوشرى : قوله : (أم صَمْتُكم) فيه نظر وكان ينبغى أن يقول : وصمتكم ، كما مرّ فى قوله :سواء عليهم الإنذار وعدمُه فعطف بالواو وكذا يقال فى قوله : أم قيامه » ا هـ يعنى فى المثال حيث قدر : ما أبالى بقعوده أم قيامه .

(٣) عدّى الشارح « أبالى » ــ هنا ــ بالباء ، وعداه قبل ذلك بنفسه حينما قال فى بيت متمم : « لستُ أبالى بُعْدَ موتى أم وقوعَه الآن » وفى تهذيب الأسماء واللغات أن الفقهاء استعملوا لا أبالى به وهو صحيح ــ وإن زعم بعضهم أنه لحن ، .. فإنه ثبت فى الصحيحين : « كان رسول الله ﷺ لا يُبالى بتأخير العشاء » ــ وبسط الكلام فى ذلك [تهذيب الأسماء واللغات الجزء الثالث ص ٣٢] .

(٤) قاله فى المغنى ٤٢/١ .

(٥) قوله : « لعدم التعيين » يعنى فيما لو أجيب بـ « لا » أو بـ « نعم » ؛ لأنه لا تعيين =

(**وَتَقَعُ**) « أم » المسبوقة بهمزة التعيين (**بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ مُتَوسِّطٍ بَيْنَهُمَا مَالَا يُسْأَلُ عَنْه ، نَحْو** : ﴿ **ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَآءُ** ﴾[1] **أَوْ مُتَأَخِّر عَنْهُمَا**) مالا يسأَلُ عنه (**نَحْوُ** : ﴿ **وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَاتُوعَدُونَ** ﴾)[2] .

فالسؤال فى الآية الأولى وقع عن المسند إليه ، ولم يُسأل عن المسند ــ وفى الثانية بالعكس ، فوسط مالا يسأل عنه فى الأولى وهو ﴿ **أَشَدُّ خَلْقًا** ﴾ وأَخَّر فى الثانية وهو ﴿ **مَا تُوعَدُونَ** ﴾ ؛ وذلك لأنَّ شرطَ الهمزةِ المعادلةِ لـ « أم » أنْ يليَها أحد الأمرين المطلوب تعيينُ أحدهما ، ويلى « أم » المعادلُ الآخرُ ؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيءَ المطلوبَ تعيينُه .

تقول إذا استفهمتَ عن تعيين المبتدإ دون الخبر : « أزيدٌ قائم أم عمرٌو ؟ » وإن شئت قلت : أزيدٌ أم عمرو قائم ؟ » فتُوَسِّطُ الخبَرَ أو تُؤَخِّره ؛ لأنه غير مسئول عنه .

وتقول[3] إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدإ : « أقائم زيدٌ أم قاعدٌ ؟ » وإن[4] شئت قلت : « أقائم أم قاعدٌ زيدٌ ؟ » فتُوسِّط المبتدأ أو تأخرَّه ؛ لأنه غير مسئول عنه .

(**وَ**) تقع (**بَيْنَ**) جملتين (**فعْلِيَّتَيْنِ**) ليستا فى تأويل مفردَيْنِ (**كَقَوْلِهِ**) وهو زياد بن حَمَل ــ بفتح المهملة والميم ــ .

٤١٦ ــ فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِى (فَقُلْتُ: أَهْىَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِى حُلُمُ[5]

= حينئذ والمطلوب فى الجواب تعيين أحد الموجودين عنده : أهو زيد أم عمرو ؟ .

(١) من الآية [٢٧] من سورة « النازعات » .

(٢) من الآية [١٠٩] من سورة « الأنبياء » .

(٣) « فتقول » خ ٢ .

(٤) « فإن » خ ٢ .

(٥) هذا البيت من البسيط لزياد بن حَمَل ويقال زياد بن منقذ العدوىّ التميمىّ ، أو للمرار العدوىّ فى المصادر التالية : المرزوق ١٣٩٦ ، ١٤٠٢ ، والعينى ٢٥٩/١ ، ١٣٧/٤ ، =

لِأَنَّ الْأَرْجَحَ كَوْنُ « **هِىَ** ») الواقعة بعد الهمزة (**فَاعِلًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ**) يفسره « سَرَتْ » ؛ لأن همزة الاستفهام بالفعل أَوْلَى ، من حيث إنّ الاستفهام عمّا يُشَكُّ فيه وهو الأحوال ؛ لأنها متجددة ، وأما عن الذوات فقليل ؛ ومن ثَمَّ رُجِّح النصبُ فى باب الاشتغال ، نحو : « أزيدًا ضربتَه ؟ » .

والمراد بـ « الطيف » هنا ــ خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم ــ و « المرتاع » الخائف ــ و « أَرَّقنى » أسهرنى ــ و « أَهْىَ » بسكون الهاء بعد الهمزة[1] ــ و « سَرَتْ » سارت ليلا ــ و « عادنى » جاءنى بعد إعراضه عنى ــ و « الحُلُم » ــ بضمتين ــ رؤيا النوم .

قال ابن الحاجب : يريد أنى قمتُ من أجل الطيف منتبها مذعورًا للقائه ، وأرّقنى[2] لمّا لم يحصل اجتماع محقق ، ثم ارتبتُ هل كان الاجتماعُ على التحقيق أو كان فى المنام[3] ؟ .

(**وَاسْمِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ**) وهو الأسود بن يعفر التميمىّ : .

= والخزانة ٣٩١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ١٩٠ ، والدرر ٣٧/١ ، ١٧٥/٢ ، وبلا نسبة فى الخصائص ٣٠٥/١ ، ٣٣٠/٢ ، والمغنى ٤١/١ والهمع ١٦١/١ ، ١٣٢/٢ ، والأشمونى ١٠١/٣ ، واللسان (هيا) ٢٥٤/٢٠ ويروى : وأرقنى :... أم عاقنى حُلُم .

(١) قال ابنُ جنى فى الخصائص ٢/ ٣٢٩ : ٣٣٠ : « فالحرف الذى يُنَزَّل مع ما بعدَه كالجزء منه ، فاء العطف ، وواوه ، ولام الابتداء ، وهمزة الاستفهام ... فإذا كان ما بعدها على حرفين ، الأول منها مضموم أو مكسور أشبهت فى اللفظ ما كان على فَعُل أو فَعِل فخففت أوائل هذه كما يخفف ثوانى هذه ... » اهـ .

(٢) فى خ ٤ « فأرّقنى » .

(٣) انتهى كلامُ ابنِ الحاجب ، قاله فى أماليه [ينظر الأملية رقم ١٠٩ على المفصل ، ١٥٦/٢] تحقيق هادى حسن حمودى ــ عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .

٤١٧ ــ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا (شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَثُ ابْنُ مِنْقَرِ)[١]

فـ « شعيث » ــ فى الموضعين بالتصغير ، أوله شين معجمة ، وآخره ثاء مثلثة ــ اسمُ قبيلة ، وهو مبتدأ ، و « ابن » خبره ، ولهذا يكتب بالألف[٢] ، والجملة فى موضع النصب بـ « أدرى » وهو مُعَلّق عنها بالاستفهام .

و (**الْأَصْلُ** « **أَشُعَيْثٌ** ») بالهمزة فى أوله ، والتنوين فى آخره (**فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَالتَّنْوِينُ مِنْهُمَا**) للضرورة[٣] ، بناء على أنه مصروف ، نظرًا إلى الحىّ ؛ بدليل الإخبار عنه بـ « ابن »[٤] ويحتمل أن يكون ممنوعَ الصرف ، نظرًا إلى القبيلة والإخبار بـ « ابن » لا يمنع من ذلك ؛ لجواز رعاية التذكير وضدّه باعتبارين .

---

(١) هذا البيت من الطويل للأسود بن يعفر فى ديوانه ص ٣٧ ، وسيبويه ٤٨٥/١ ، والعينى ١٣٨/٤ ، والخزانة ٤٥٠/٤ ، والدرر ١٧٥/٢ ــ وهو لأوس بن حجر فى ديوانه ص ٤٩ ، والخزانة ٤٥١/٤ ــ وهو لِلَّعِين المنقرىّ فى الكامل ٧٩٣ ، ١٠٩٥ ــ وبلا نسبة فى المقتضب ١٩٤/٣ ، والمحتسب ١/ ٥٠ والضرائر لابن عصفور ١٥٩ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٣٦٠/٣ ، وشرح الكافية ١٢١٣/٣ ، وابن الناظم ٥٢٩ ، واللسان (شعث) ٤٦٧/٢ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والأشمونى ١٠١/٣ .

ورواية الشاهد فى ديوان أوس :

لعمرك ما أدرى أمن حزن مِحْجَنٍ شُعَيْثُ بنُ سهم أو لحزن بن مِنْقَر

(٢) لأن التردد فى نسب هذا الشخص لا فى ذاته ؛ ولذلك ثبتت همزة « ابن » فى هذا الموضع ؛ لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان « ابن » نعتًا لعلم ، ومضافًا إلى علم ، والثانى أبو الأول ، وابن ــ هنا ــ ليس نعتا للعلم السابق عليه ، ولكنه خبر عنه .

(٣) بسبب التقاء الساكنين ، سكون التنوين وسكون الباء فى « ابْن » على حدّ حذفه من « عمرو » فى قول الشاعر :

* عمرُو الذى هَشَمَ الثريد لقومه *

[قاله ابن مالك فى شرح الكافية ١٢١٤/٣] .

(٤) فهذا دليل على أنه علم مذكر لا يستحق المنع من الصرف .

قال السيرافيُّ : لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول : لم تستقرّ على أب ؛ لأن بعضا يعزوها إلى منقر ، وبعضا يعزوها / إلى سهم ــ انتهى(١) . [٢٧٦/١]

والمعنى : لا أدرى أىّ النَّسَبَيْنِ هو الصحيح نسب شُعيث بن سهم ، أم نسب شُعَيث بن مِنْقَر .

و « سَهْم » ــ بفتح المهملة وسكون الهاء ــ و « مِنْقَر » ــ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالراء ــ قبيلتان(٢) .

واستغنى الموضح بحذف الهمزة(٣) فى هذا البيت عن شرح قول الناظم :

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحذْفِهَا أُمِنْ(٤)

---

(١) ينظر شرح السيرافى على كتاب سيبويه المجلد الرابع ــ ورقة ١٥٩ ــ ولدىّ نسخة منها .

(٢) ينظر نسب بنى منقر فى جمهرة الأنساب ٢١٦ : ٢١٧ .

(٣) وحذف همزة الاستفهام قبل « أم » بابه الشعر عند سيبويه والمبرد ، وجوزه غيرهما فى الاختيار قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٦١/٣ « وقد تحذف الهمزة ويكتفى بظهور معناها قبل « أم » « المتصلة » اهـ .

(٤) أى : قد تحذف الهمزة ، سواء كانت همزة التسوية ، أو الهمزة المغنية عن « أىّ » إذا كان حذفهما لا يؤدى إلى خفاء المعنى ، والوقوع فى اللبس ، وتبقى « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة .

« ربّما » رب : حرف تقليل و « ما » زائدة كافة ، « الهمزة » نائب فاعل أُسقِطت « إن كان » شرط وفعله ، « خفا » بالقصر ــ اسم كان والأصل : خَفاءُ ، « المعنى » مضاف إليه « بحذفها » متعلق بأُمِن الآتى « أُمِنَ » فعل ماضٍ مبنىّ للمفعول ونائب الفاعل يعود على خفاء ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

ومِنْ حذْفِ الهمزة قراءة ابن مُحَيْصن : ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تنذِرْهُمْ ﴾ [يس ١٠] بهمزة واحدة ، يريد : أأنذرتهم . [ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦١/٣ ، والارتشاف ٦٥٣/٢ ، وابن الناظم ٥٣١] .

ومختلفين ، نحو : ﴿ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾(١) لأنّ الأرجح كون « أنتم » فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور ، قاله فى المغنى(٢) .

والحاصل أن « أم » المتصلة منحصرة فى نوعين ؛ لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية ، أو همزة يُطلب بها وبأم التعيين ، وإنما سميت فى هذين النوعين متصلة ؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، وقيل لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ؛ لأنهما جميعا بمعنى « أىّ » ورجح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها ، بخلاف الأول فإنّ الاتصالَ فيه إنما هو بين السابق واللاحق ، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها ، فتسميتُها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها .

وعورض بأن الوجه الثانى إنما يتأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام ، لا بهمزة التسوية ، فيترجح الأول لشموله النوعين ، وعليه اقتصر فى المغنى(٣) .

وتسمى أيضا فى النوعين معادلة ؛ لمعادلة الهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى(٤) .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه : .

أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلامَ معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر .

وثالثها ورابعها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلّا بَيْنَ جملتين ، وأن

---

(١) الآية [٥٩] من سورة « الواقعة » .
(٢) ٤٢/١ قال : « وذلك — أيضا — على الأرجح من كون « أنتم » فاعلا .
(٣) المصدر السابق ص ٤١ .
(٤) قاله ابن هشام [المصدر السابق] .

الجملتين لا يكونان معها إلا فى تأويل المفردين كما مرّ[١] ، وليست تلك كذلك[٢]

وإلى نوعى الاتصال أشار الناظم بقوله :

وَ « أَمْ » بِهَا اعْطِفْ بَعْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيٍّ » مُغْنِيَهْ[٣]

(وَ) أم (**الْمُنْقَطِعَةُ هِىَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ**) المذكورِ فى المتصلة ، فلا تتقدم عليها همزة التسوية ، ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين .

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (**وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ**) عند الجمهور .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى « بَلْ » وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ[٤]

---

(١) من قوله : ويفترق النوعان من أربعة أوجه ، إلى هنا موجود بنصه فى المغنى ٤١/١ .

(٢) أى : وليست « أم » المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين كذلك فى الأوجه الأربعة ، فهى تستحق جوابا ، والكلام معها إنشاء ، وتقع بين مفردين ، واسميتين ، وفعليتين ومختلفين .

(٣) يعنى أن « أم » مِنْ حروفِ العطف ، ويعطف بها إثر همزة التسوية ، أو إثر همزة يطلب بها ما يطلب بـ « أىّ » فنحو : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ، تقديره : أيُّهما عندك .
« وأَمْ » أم : مبتدأ قُصِد لفظها « بها » متعلق باعطف ، وجملة اعطف خبر المبتدإ ، « إثر ظرف بمعنى بعد ـ متعلق باعطف « هَمْزِ التسوية » إثر مضاف وهمز مضاف إليه ، « همز » مضاف و « التسوية » مضاف إليه « أو همزة » معطوف على همز « عن لفظ أىٍّ » عن لفظ : متعلق بمغنية ، أى : مضاف إليه « مُغنية » نعتٌ لهَمْزة .

(٤) يعنى أن « أم » إن خلت من ذلك القيد المتقدم ، فلم تقع بعد همزة التسوية ، ولا بعد همزة تُغْنِى عن ذكر « أىّ » فهى المنقطعة وهى التى بمعنى « بل » واقتضى هذا الكلام أنها إذا خلت من التقييد المذكور ، تفى بأمرين اثنين : أحدهما ، الانقطاع ، والآخر : الإضراب المجرّد وهو معنى « بل » ـ وقوله : وفت : يقال وفى ، وأوفى وهما لغتان والرباعية لغة القرآن ﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِى أُوفِ بِعَهْدِكُمْ** ﴾ [البقرة ٤٠] أى : أتمت الدلالة =

(**وَقَدْ تَقْتَضِى مَعَ ذَلِكَ**) الإضراب (**اسْتِفْهَامًا حَقِيقِيًّا**) وهو الطلبىّ (**نَحْوُ**) قول العرب (« **إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ** »)[1] ـــ بالمدّ ـــ .

و « الإبلُ » اسم جمع ، و « الشاءُ » ليس جمع شاة فى اللفظ ، ولكنه جمع لا واحد له من لفظه ـــ قاله أبو عثمان[2] .

و « شاء » خبر لمبتدأ محذوف (**أَىْ : بَلْ أَهِىَ شَاءٌ**) فالهمزة داخلة على جملة (**وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا بَعْدَهَا مُبْتَدأً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدِ**) لأنها بمعنى « بل » الابتدائية ، وحرفُ الابتداء لا يدخل إلا على جملة ، ومن ثمَّ كانت غيرَ عاطفة عند الجمهور ، خلافًا لابن جنى[3] .

= على المعنيين وحافظت على ذلك .

« وبانقطاع وبمعنى » متعلقان بوفت ، « بل » مقصود لفظه مضاف إليه « وفت » فعل ماض والفاعل يعود على « أم » والتاء للتأنيث « إن تك » شرط وفعله ، واسم تك يعود إلى أم أيضا « مما » متعلق بخلت « ما » اسم موصول « قيدت به » قيدت : فعل ماضٍ مبنىّ للمفعول و « به » متعلق به ، والجملة صلة ما « خلت » الجملة فى محل نصب خبر (تَكُ) وجواب الشرط محذوف ـــ مع فوات شرط حذفه ـــ وهو مضىّ الشرط ـــ للضرورة .

(١) فى سيبويه ٤٨٤/١ (بولاق) : يدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل : إنها لإبلٌ أم شاءٌ يا قوم » ا هـ .

(٢) يعنى : المازنىّ .

(٣) قوله : « خلافا لابن جنى » معناه أنّ ابنَ جنى يرى أن « أم » المنقطعة عاطفة ، وهذا مخالف لما هو موجود فى الخصائص ٢/ ١٨٤ ، من أنه يرى أن « أم » المنقطعة غير عاطفة ويؤيد ذلك ما نُقِل فى الارتشاف ٦٥٦/٢ وفى شرح الدمامينى على التسهيل ص ٤٤٠ (رسالة دكتوراه) .

ففى الارتشاف يقول أبو حيان : وزعم ابن مالك أن « أم » المنقطعة يعطف بها قليلا الاسم المفرد ، وأصحابنا يقولون ليست للعطف لا لمفرد ولا جملة ، وقالت العرب (إنها لإبلٌ أم شاءٌ) وقدره الفارسى وابن جنى وأصحابنا (بل أهى شاءٌ) » ا هـ . =

[٢٧٦/ب] وادّعى ابنُ مالك أنها قد / تدخل على المفرد(١) ، وحمل قولهم : « إنها لإبلٌ أم شاءٌ » على ظاهره دون تقدير مبتدإ ، واستدلّ بأنه قد سُمِعَ : « إنّ هناك إبلا أم شاءً » بالنصب(٢) .

وهذا لا يُعْرَف إلا من جهته ، وإن سُلِّم فالتأويل ممكنٌ ، بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة ، أو منقطعة وانتصب « شاء » بمحذوف ، أى : أم أرى شاءً (٣) .

(أَوْ) استفهاما **(إِنْكَارِيًّا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾(٤) (أَىْ : بَلْ أَلَهُ الْبَنَاتُ)** إذْ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال ،

= وقال الدماميني : « وابن جنى والمغاربة يقولون إنَّ « أم » ليست للعطف أصلا لا فى مفرد ولا فى جملة وكان ينبغى للمصنف ـ يعنى ابن مالك ـ أن ينبه ـ هنا ـ على أن القولَ بأنها تأتى لعطف المفرد قليلا من اختياراته فإن ذلك لا يؤثر عن نحوىّ غيره فيما نعلمه » اهـ [رسالة دكتوراه بتحقيق د/ محمد السعيد عامر جامعة الأزهر] وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/٣ ، واللمع لابن جنى ص ١٥٢ : ١٥٣ .

(١) كان ينبغى أن يضيف : فتكون « أم المنقطعة عاطفة عنده ـ أو يأتى بنصّ كلامه فى شرح التسهيل ٣٦٢/٣ فهو يقول : « وإن وَلِىَ المنقطعة مفرد ، فهو معطوف بها على ما قبلها ، كقول بعض العرب : إنها لإبل أم شاءٌ ، فأم ـ هنا ـ لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبها كما كان يكون بعد « بل » فإنها بمعناها » اهـ .

(٢) قال ابنُ مالك بعد أن أورد النصب فى هذا القول : « فَنُصِبَ ما بعد « أم » حين نُصِبَ ما قبلها ، وهذا عطف صريح مقوٍّ لعدم الإضمار قبل المرفوع [شرح التسهيل ٣٦٢/٣] .

(٣) قاله ابن هشام فى المغنى ٤٧/١ بعد أن حمل على ابن مالك بسبب مذهبه هذا قال : وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين ؛ فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدإ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ « بل » وقدرها ـ هنا ـ ببل دون الهمزة واستدل بقولهم : (إن هناك لإبلًا أم شاءٍ) بالنصب ،.فإن صحت روايته فالأولى أن يُقدَّر لـ « شاء » ناصبٌ ، أى : أم أرى شاءً » اهـ .

(٤) الآية [٣٩] من سورة « الطور » .

وهو الإخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك .

(**وَقَدْ لَا تَقْتَضِيهِ**) أى : لا تقتضى « أم » المنقطعة الاستفهام (**أَلْبَتَّةَ**) لا حقيقيا ، ولا إنكاريًا (**نحْوُ** : ﴿ **هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ** (**أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَـٰتُ وَالنُّورُ** ﴾[1] **أَىْ** : **بَلْ هَلْ تَسْتَوِى**)[2] ولا يقدر : بل أهَل (**إِذْ لَا يَدْخُلُ اسْتِفْهَامٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ** ، (**وَ**) نحو (**قَوْلِ الشَّاعِرِ**) : .

٤١٨ ــ فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِى الْمَنَامِ ضَجِيعَتِى (**هُنَالِكَ أَمْ فِى جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ**)[3]

أى : بل فى جهنم ، ولا يقدر : بل أفى جهنم (**إِذْ لَا مَعْنَى لِلاسْتِفْهَامِ هُنَا**) لأنه للتمنّى[4] .

ونقل ابن الشجرىّ عن جميع البصريين أنّ « أم » أبدًا بمعنى « بل » والهمزة

---

(١) من الآية [١٦] من سورة « الرعد » .

(٢) « أى : بل هل تستوى » هذه العبارة ساقطة من خ ٣ .

(٣) هذا البيت من الطويل لعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه ص ٥٠١ ــ وبلا نسبة فى شرح العمدة ٢/٥٥٥ ، وابن الناظم ٥٣٢ ، والعينى ٤/١٤٣ ، والأشمونى ٣/١٠٥ .
و « سليمى » اسم امرأة ــ « المنام » النوم ــ « ضَجيعتى » مضاجعتى ، أى مشاركتى فى المضجع وهو مكان الرّقاد .
قال العينى : والرواية الصحيحة « فى الممات » بدليل : فى جنة أم جهنم ؛ لأنه تمنى أن تكون سليمى معه بعد الموت سواء كان فى الجنة أم فى النار ، وهذا من باب الإغراق » اهـ [شرح الأشمونى ٣/١٠٥ ذيل الصفحة] .

(٤) لأن التقدير : بل ليت سليمى ضجيعتى فى جهنم ، تمنى أولا أن تكون ضجيعته فى موضع رقاده ، ثم أضرب عن ذلك وتمنى أن تكون ضجيعته فى الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمنى أن تكون ضجيعته فى جهنم ، وعلى هذا التقدير تكون « أم » الأولى و « أم » الثانية قد دخلت كلّ منهما على الجملة وذلك لأنها بمعنى « بل » .
وعلى هذه التقديرات ، فلا وجه لأن يتمسك العينى بأن الرواية الصحيحة « فى الممات » .

جميعا ، وأنّ الكوفيين خالفوهم فى ذلك[1] ـ انتهى .

وهذه الآية والبيت ، يشهدان للكوفيين ؛ فإنَّ « أم » فيهما بمعنى « بل » خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة فى قول الأخطل .

٣١٦ ـ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِط غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا[2]

قال أبو عُبَيْدة[3] : إن المعنى : هل رأيتَ[4] .

---

(١) فقال الكوفيون : تارة تكون كذلك كما قال البصريون ، وتارة تكون لمجرد الإضراب [وينظر الأمالى الشجرية ٢/٣٣٥] .

(٢) هذا البيت من الكامل للأخطل فى ديوانه ص ٣٨٥ ، وسيبويه ١/٤٨٤ ، والمقتضب ٣/٢٩٥ ، والكامل ٧٩٣ وأمالى ابن الشجرىّ ٢/٣٣٥ ، والمغنى ١/٤٥ ، والخزانة ٤/٤٥٢ .

« كذبتك عينك » : خُيِّل إليه ، « واسط » مكان بين البصرة والكوفة اختطّه الحجاج « غلس » الغلس : ظلمة آخر الليل ، « الرَّبَاب » السحاب الأبيض ، واسم امرأة .

(٣) سبق غير مرة وهو : معمر بن المثنى اللغوىّ البصرىّ أبو عبيدة المتوفى سنة ٢٠٨ هـ .

(٤) وعبارة المغنى ١/٤٥ : وزعم أبو عبيدة أنه قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال فى قول الأخطل :

* كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ *

إن المعنى : هل رأيت » ا هـ وفى البيت احتمالان آخران :

الأول : أن تكون « أم » متصلة والهمزة المعادلة لها محذوفة أى : أكذبتك عينك أم رأيت ؟ .

والثانى : أن تكون « أم » منقطعة واقعة بعد كلام خبرىّ أضرب عنه مستفهما أى : بل أرأيت ؟ والاحتمالان فى سيبويه ١/٤٨٤ : ٤٨٥ ، وفى الكامل للمبرد ٧٩٣ : ٧٩٤ .

قال سيبويه : « وزعم الخليل أن قول الأخطل : * كذبتك عينك * إلخ كقولك ، إنها لإبلٌ أم شاءٌ ... ويجوز فى الشعر أن يريد بكذبَتْك الاستفهام ويحذف الألف » ا هـ .

وقال المبرد : « وبيت الأخطل فيه قولان ... أراد : « أكذبتك عينك » .. وليس هذا =

(**وَأَمَّا « أَوْ » فَإِنَّهَا بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ**) بين المتعاطفين (**نَحْوُ** : « **تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا** » **أَوِ لِلْإِبَاحَةِ** ، **كَـ** « **جَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ** » **وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا**) أى : بين التخيير والإباحة (**امْتِنَاعُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ فى التَّخْيِيرِ**) فلا يجوز أن يُجْمَع بين زينبَ وأختِها فى التزويج ؛ لامتناع الجمع بين الأختين (**وَجَوَازُهُ**) أى : الجمع بين المتعاطفين (**فِى الْإِبَاحَةِ**) فيجوز أن يُجمع بين العلماء والزُّهّاد فى المجالسة .

(**وَبَعْدَ الْخَبَرِ**) وهو مقابل الطلب ، أى : الكلام الخبرىّ الذى من شأنه أن يحتمل الصدق والكذب (**لِلشَّكِّ**) من المتكلم (**نَحْوُ** : ﴿ **لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ** ﴾[1] فـ « لبثنا » كلام خبرىّ ، و « أو » للشك من القائلين ذلك[2] .

(**أَوْ لِلْإِبْهَامِ**)[3] على المخاطب (**نَحْوُ** : ﴿ **وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ**

= بالأجود ، ولكنه ابتدأ متيقنا ، ثم شكَّ فأدخل « أم » كقولك « إنها لإبل » ثم تشكّ فتقول : أم شاءٌ يا قوم » اهـ .

وبعد أن اتضحت جميع المذاهب يظهر لنا أن ابنَ هشام فى أوضحه عدل صراحة عن مذهب البصريين القائلين بأن « أم » المنقطة تدل فى كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن « أم » المنقطعة تدل على معنى الإضراب دائما ، وقد تدل مع ذلك على الاستفهام وقد لا تدل عليه فتتمحّضُ لمعنى الإضراب ، وعدل عن مذهب أبى عبيدة الذى ذهب إلى أن « أم » المنقطعة قد تدل فى بعض الأمثلة على الاستفهام المجرد عن الإضراب .

(١) من الآية [١٩] من سورة « الكهف » .

(٢) لأن الشك كون المتكلم نفسه واقعا فى الشك والتردد .

(٣) الإبهام : هو أن يكون المتكلم عالما بحقيقة الأمر غير شاك فيه ولا متردد ، ولكنه يخرج كلامه فى صورة الاحتمال ؛ ليكون المخاطب أقبل لما يُلقَى إليه من الكلام ، فإذ سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر .

﴿فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[(١)]) فـ « إِنَّا أَوْ إِيَّاكُم لَعَلَىٰ هُدًى » كلام خبرىّ ، وَ « أَوْ فى ضَلَالٍ مُبِين » للإبهام ، فيكون الشاهد فى الثانية .

وقال فى المغنى : الشاهد فى الأولى[(٢)] .

وقال الدمامينى[(٣)] : الشاهد فى الأولى والثانية ، والمعنى : وإنَّ أحَد الفريقين منّا ومنكم لثابت له أحد الأمرين ، كونه على هدًى ، أو كونه فى ضلال مبين ، أُخرِج الكلامُ فى صورة الاحتمال مع العلم بأن مَنْ وَحَّد الله وعَبَده فهو على هدًى ، وأنَّ مَنْ عَبَد غَيْرَه من جماد أو غَيْرِه فهو فى ضلال مبين ــ انتهى .

(**وَللتَّفْصِيلِ**) ــ بالصاد المهملة ــ بعد الإجمال (**نَحْوُ** : ﴿ **وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ** ﴾[(٤)]) فَـ « قَالُوا » كلامٌ خبرىّ ، وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى ، فذكر الفريقين على / الإجمال بالضمير العائد إليهما ، ثم فَصَّلَ ما قاله كُلُّ فريق (**أَىْ** : **قَالَتِ الْيَهُودُ كُونُوا هُودًا ، وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ كُونُوا نَصَارَىٰ**) فـ « أو » لتفصيل الإجمال فى فاعل « قالوا » وهو « الواو » . [١/٢٧٧]

(**أَوْ لِلتَّقْسِيمِ** ، **نَحْو** : « **الْكَلِمَةُ اسْمٌ ، أَوْ فِعْلٌ ، أَوْ حَرْفٌ** » قاله ابنُ مالك

---

(١) من الآية [٢٤] من سورة « سبأ » .

(٢) المغنى ٦١/١ .

(٣) فى شرحه على المغنى المطبوع على هامش حاشية الشمنى على المغنى ١٣٣/١ : ١٣٤ وقد بدأ شرحه بقوله ــ تعليقا على قول ابن هشام : والشاهد فى « أو » الأولى ــ : لا أدرى لِم امتنع كون الشاهد فى « أو » الثانية أيضا ، والمعنى : إلى آخر ما قال . [وينظر الكشاف ٣/ ٥٨١] .
وقال أبو حيان فى البحر المحيط ٧/ ٢٨٠ « (أو) على موضوعها لكونها لأحد الشيئين أو الأشياء ، وخبر (إنا أو إياكم) هو (لَعَلَى هدًى أو فى ضلال مبين) ، ولا يحتاج إلى تقدير ، إذ المعنى : إن أحدنا لفى أحد هذين الأمرين كقولك : زيدٌ أو عمرو فى القصر أو المسجد ... » اهـ .

(٤) من الآية [١٣٥] من سورة « البقرة » .

فى الخلاصة(١) وأصلِها(٢) ، وعدل عنه فى التسهيل وشرحِه إلى : التفريق المجرَّد(٣) .

(**وَلِلْإِضْرَابِ**) كـ « بَلْ » مطلقا (**عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَ أَبِى عَلِيٍّ**) الفارسىّ ، وابنِ بَرْهان(٤) ، نحو : « أَنَا أَخْرُجُ » ثم تقول : « أَوْ أُقِيمُ(٤) . أَضْرَبْتَ عن الخروج ، ثم أَثْبَتَّ الإقامةَ ، فكأنك قلت : لا بل أُقِيمُ .

---

(١) وهو قوله : خَيِّرْ ، أَبِحْ ، قَسِّمْ ـــ بِأَوْ ـــ وَأَبهِمِ .

(٢) قوله : وأصلها يعنى أصل الخلاصة وهى الكافية الشافية وقد قال فيها :
* خَيِّرْ أَبِحْ بـ « أَوْ » وقَسِّمْ وَابْهِمِ * [ينظر شرح الكافية ٣/١٢٠٠] .

(٣) قال فى متن التسهيل : « و « أو » لشك ، أو تفريق مجرَّد ، أو إبهام ، أو إضراب ، أو تخيير » وقال فى الشرح : ومن العطف بها فى التفريق المجرد قوله تعالى : ﴿ لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُم مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ﴾ [آل عمران ١٩٥] .. والمراد بوصف التفريق بالمجرَّد ، خُلُوّه من الشك والإبهام والإضراب والتخيير فإن مع كل واحد منها تفريقًا مصحوبًا بغيره ، والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم ، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال « أو » كقولك ، الكلمة اسم وفعل وحرف ... » ا هـ . [شرح التسهيل ٣/٣٦٢ : ٣٦٣] .

(٤) هو : عبد الواحد بن علىّ بن برْهان الأسدىّ العكبرىّ النحوىّ أبو القاسم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ وهو من شرَّاح اللُّمع لابن جنى ـــ قال فى شرح اللمع ١/٢٤٧ : « قال أبو علىّ : « أو » حرف يستعمل على ضربين : أحدهما : أن يكون بمعنى أحد الشيئين أو الأشياء فى الخبر أو الاستفهام ـــ والآخر : أن يكون للإضراب عما قبله فى الخبر والاستفهام كما أن « أم » المنقطعة فى الاستفهام والخبر كذلك ، فأما الأول فنحو قولك : إن زيدًا أو عَمْرًا قام ـــ وأما الضرب الثانى ، فنحو : أنا أخرجُ ، ثم تقول : أو أُقيمُ ، أضربتَ عن الخروج وأثبتَّ الإقامة ، كأنك قلت : لا بل أُقيم ، كما أنك فى قولك : إنها لإبلٌ أم شاءٌ ، مضرب عن الأول » ا هـ ونقل ابن مالك هذا الكلام عن ابن برهان فى شرح الكافية ٣/١٢٢١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٣ .

وجعل ابن جنى « أو » بمنزلة « بل » فى قراءة أبى السَّمّال ﴿ أَوْ كُلَّمَا عَهْدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة ١٠٠] قال فى المحتسب ١/٩٩ « و « أو » هذه التى بمعنى =

(**حَكَى الْفَرَّاءُ** « **اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْدَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرحِ الْيَوْمَ** »[١] نقله عنه في شرح الكافية[٢] ، ونقل ابنُ عصفور[٣] عن سيبويه أنه أثبتَ لـ « أَوْ » الإضراب بشرطين : تقدم نَفْى أو نَهْى ، وتكرير العامل ، نحو : « لست زيدًا أَوْ لستَ عمرًا » و « لا تضربْ زيدًا أو لا تضربْ عمرًا » .

(وَ) تكون « أو » (**بِمَعْنَى الْوَاوِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ**) والأخفش والجَرْمىّ[٤] (**وَذَلِكَ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ**[٥] ، **كَقَوْلِهِ**) وهو حُمِيْد بنُ ثورٍ الهلالىّ :

= « أم » المنقطعة ، وكلتاهما بمعنى « بل » ــ موجود فى الكلام كثيرا ... » ا هـ .

(١) ينظر معانى القرآن للفراء ٧٢/١ .

(٢) ١٢٢١/٣ .

(٣) لم أجد هذا النقل لابن عصفور فى شرحه للجمل ولا فى المقرّب ، ووجدته فى شرح الجمل قد نقل معنى الإضراب عن الكوفيين وحَاول تخريج ما استدلوا به على أنّ « أو » فيه للشك [ينظر شرح الجمل ٢٣٥/١ : ٢٣٦] .
وجاء عن ابن هشام فى المغنى ١/ ٦٤ : « والسادس ــ يعنى من معانى أَوْ ــ الإضراب كبل ، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل نحو : « ما قام زيدٌ أو ما قام عمرو » و « لا يقم زيدٌ أو لا يقم عمرٌو » ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى ﴿ وَلَاتُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ : ولو قلت : أو لا تطع كفورًا ، انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابًا عن النهى الأول ونهيًا عن الثانى فقط » ا هـ .
يريد ابن هشام أن يقول : ويؤيد نقل ابن عصفور المذكور أن سيبويه قال فى (وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كفورًا ﴾ : ولو قلت : أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى لأنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وذلك باطل ؛ لأن النهى عن كلّ منهما ثابت لا يتطرق إليه الإبطال أصلا ، وهذا يدل على أن سيبويه يجوز « لا يقم زيدٌ أو لا يقم عمرٌو » على الإضراب .
[وينظر كتاب سيبويه ٤٩١/١ (بولاق)] .

(٤) ينظر أصحاب هذا المذهب فى الارتشاف ٦٤١/٢ ، والمغنى ٦٢/١ .

(٥) يعنى : ألّا يقع فى الكلام لَبْسٌ باستعملها بمعنى الواو ، فيتوهم فى « أو » أنها ليست بمعنى « الواو » بل بمعنًى آخر من المعانى الثابتة لها ، فلا بدّ من تعين ذلك فيها ، فلو كان الموضع موهما فى « أو » معنًى من معانيها المتقدمة ، ولم يتعين فيه معنى الواو ، لم يجز وقوعُها =

٤١٩ ــ قَوْمٌ إذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ   (**مَابَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ**)(١)

أى : وسافع ؛ لأن البَيْنِيَّة من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم(٢) .

ويحتمل أن تكون « أو » لأحد الأمرين على بابها ، والمراد : بين فريق ملجم أو فريق سافع ، على حدّ : « اجلسْ بين العلماء أو الزُّهّادِ »(٣) .

و « الصريخ » صوتُ المستصرخ ، و« المُلْجِم » هو جَاعِل اللِّجَام فى مَحَلِّه من الفرس ، و « السافع » ــ بالسين المهملة ــ هو الآخذ بناصية فرسه ، ومنه ﴿ **لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ** ﴾(٤) .

= بمعنى الواو ؛ لأن الناطق قد وجده طريقا للبس ، فلا تقول : قام زيدٌ أو عمرٌو ــ وأنت تعنى : قام زيد وعمرٌو ؛ لأن قصد الواو غير متعين .

(١) هذا البيت من الكامل لحُميد بن ثور الهلالىّ الصحابىّ ــ رضى الله عنه ــ فى ديوانه ص ١١١ ، والعينىّ ١٤٦/٤ ، ولعمرو بن معد يكرب فى ديوانه ص ١٤٥ ، والبحر المحيط ٤٩١/٨ ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/٣ ، وشواهد التوضيح ١١٦ ، والمغنى ٦٣/١ ، والمرزوقى ص ٢٩ ، والأشمونى ١٠٧/٣ .

(٢) فى بيت امرىء القيس السابق « بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ » وهو الشاهد رقم ٤١١ من شواهد ابن هشام . فـ « أو » فى هذا البيت الذى معنا بمعنى الواو ضرورة اقتضاء « بين » الإضافة إلى متعدد ، وإذا كانت « أو » على بابها كان المعنى : بين أحد هذين القسمين ، ولا تعدد فى الأحد [قاله الدمامينى فى شرحه على المغنى بهامش حاشية الشمنى على المغنى ص ١٣٧] .

(٣) وقال الدمامينى فى المصدر السابق : « ولقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون المرادُ بين فريق ملجم أو فريق سافع ، فكل واحد من القسمين ذو تعدد ، فهو كقولك : جلستُ بين العلماء أو الزهّاد ، و « أو » لأحد الأمرين ولا إشكال » اهـ .

(٤) من الآية [١٥] من سورة « العَلَق » هذا وتفسير مفردات البيت من قوله : والصريخ ــ إلى ورود الآية الكريمة موجود بنصّه فى المصدر السابق للدمامينى ص ١٣٧ .

وإلى معانى « أَوْ » أشار الناظم بقوله :.

خَيِّرْ ،أَبِحْ ، قَسِّمْ بـ « أَوْ » وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ ،وَإِضْرَابٌ بِهَا ـ أَيْضًا ـ نُمِى[(١)]

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْـوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا[(٢)]

(**وَزَعَمَ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ « إِمَّا » الثَّانِيَةِ فِى الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ**) فالأول (**نَحْو** : « **تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا** » و) الثانى نحو : (« **جَاءَنِى إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو** » **بِمَنْزِلَةِ** « **أَوْ** » **فِى الْعَطْفِ وَالْمَعْنَى**) فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة ، وبعد الخبر للشّكِّ والإبهام ، وللتفصيل ، نحو : ﴿ **إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾[(٣)] وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة[(٤)] .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :.

---

(١) « نمى » أى : نسب ـ و « إضرابٌ » مبتدأ و « نُمِى » خبره و « بها » متعلق بنمى .

(٢) « عاقبت الواوَ » أى تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله : (إذا لم يُلْفِ ذو النطق لِلَبْسٍ مَنْفَذَا) و « لم يُلْفِ : لم يجد ، مضارع مجزوم بحذف حرف العلة من « ألفى » التى هى من أخوات « ظنَّ » ومن القسم الذى يفيد فى الخبر يقينا ـ وفهم من قوله : (وربّما عاقبت) أن ذلك قليل .
« وربّما » ربَّ : حرف تقليل ـ « ما » كافة « عاقبت » الفاعل يعود إلى « أو » « الواوَ » مفعول به « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ذو » فاعل يُلْفِ « النطقِ » مضاف إليه ، والجملة فى محل جرّ بإضافة (إذا) إليها « لِلَبْسٍ » متعلق بمنفذا « منفذا » ـ أى : طريقًا ـ مفعول أول ليلف ، والمفعول الثانى محذوف ، وكذلك جواب « إذا » .

(٣) من الآية [٣] من سورة « الإنسان » .

(٤) قوله : « على هذا » أى على معنى التفصيل ، والحال المقدرة : هى التى يكون حصول مضمونها متأخرًا عن حصول مضمون عاملها ، والعامل فيهما (هَدَيْنَاهُ) والهداية نصبُ الدليل ، ولا شك فى تأخر الشكر والكفر عنه ؛ لأنّ المرادَ بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده ، وليسا بمقارنين لنصب الدليل . [قاله يس فى حاشيته على التصريح ١٤٦/٢] .

وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ « إِمَّا » الثَّانِيهْ[١] ....

(**وَقَال أَبو عَلِيٍّ وَابْنَا كَيْسَانَ وَبَرْهَانَ**)[٢] ــ بفتح الباء ، والمنع من الصرف ــ (**هِيَ مِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ**) لا فى العطف ، وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، قاله ابنُ عصفور[٣] (**وَيُؤَيِّدُ قَوْلَهُمْ إِنَّهَا مُجَامِعَةٌ لِلْوَاوِ**) العاطفةِ (**لُزُومًا ، وَالْعَاطِفُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْعَاطِفِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ**) وَهُوَ سعد بنُ قُرَطٍ ، لا الأَحْوَصُ ، خلافا للجوهرىّ : .

٤٢٠ ــ يَالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا (**أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ**[٤]

(١) صنيع الشيخ خالد في إيراد كلام الناظم ــ هنا ــ بعد قول ابن هشام : وزعم أكثر النحويين أن « إمّا » الثانية بمنزلة « أو » فى العطف والمعنى ، يدل على أنه يرى أن قول ابن مالك : « فى القصد » معناه : فى العطف والمعنى ، حيث أطلق القصد فشمل العطف إذ هو مما يقصد ــ وهذا مخالف لما عليه أكثر شراح الألفية وفى مقدمتهم ابن الناظم الذى فسَّر البيت وجعل أباه مختارًا لمذهب ابن كيسان وأبى علىّ وهو أن العطف إنما هو بالواو التى قبلها وهى جائية لمعنى من المعانى المستفادة من « أو » واستدل على ذلك بأن ابن مالك لم يَعُدها فى أول الباب مع العواطف [ينظر شرح ابن الناظم ٥٣٥] .
ويقول ابن مالك فى شرح الكافية ١٢٢٦/٣ : « ومذهبُ ابن كيسان ، وأبى علىّ ، أن العاطف إنما هو الواو التى قبلها وهى جَائية لمعنًى من المعانى المفادة بـ « أَوْ ' وبقولهما أقول فى ذلك تخلُّصًا من دخول عاطف على عاطف » اهـ .

(٢) ينظر الإيضاح العضدى ص ٢٩٦ : ٢٩٧ [الطبعة الثانية] وشرح اللمع لابن بَرْهَان ٢٥٨/١ .

(٣) ينظر فى ذلك : المقرب ٢٢٩/١ ، وشرحه لجمل الزجاجى ٢٢٣/١ .

(٤) هذا البيت من البسيط ، نسبه العينىّ ١٥٣/٤ لسعد بن قرط العبدىّ وجعل نسبة الجوهرىّ البيت إلى الأحوص غير صحيحة ، وهو لسعد أيضا فى المحتسب ٤١/١ ، ٢٨٤ ، ٣١٤/٢ ، والبحر المحيط ١٣/٥ والخزانة ٤٣١/٤ ــ وهو للأحوص الأنصارى فى ملحق ديوانه ص ٢٢١ ، والصحاح للجوهرىّ (أَمَّا) ٦ / ٢٢٧٢ : ٢٢٧٣ (العجز فقط) ــ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/٣ ، ١٣٥/٢ .

(فَشَاذٌ) حَذْفُ الواو (**وَكَذَلِكَ فَتْحُ هَمْزَتِها ، وَإبْدَالُ مِيمِهَا الْأُولَى يَاءً**) شَاذَّانِ أيضا على سبيل الاجتماع ، وإلا ففتحُ همزتِها لغةٌ تميميَّة ، وقيسيّة ، وأَسَدِيَّة[١] .

و « شالت نعامتُها » كناية عن موتها ؛ فإنَّ النعامةَ باطنُ القدم ، و « شالت » ارتفعت ، ومَنْ مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسُه فظهرت نعامة قدمه .

[٢٧٧/ب] ولا خلاف فى أن « / إمَّا » الأولى غيرُ عاطفة ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو : « قام إما زيدٌ وإما عمرو » ونحو : « رأيتُ إمّا زيدًا وإمَّا عمرًا » .

(**وَأَمَّا « لَكِنْ » فَعَاطِفَةٌ ، خِلَافًا لِيُونُسَ**) وتبعه ابنُ مالك فى التسهيل[٢] (**وَإنَّمَا تَعْطِفُ بِشُرُوطٍ**) ثلاثة : .

(**إفْرَادُ مَعْطُوفِهَا ، وَأَنْ تُسْبَقَ بِنَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ**) عند البصريين[٣] .

وإليه أشار فى النظم بقوله : .

وَأَوْلِ « لَكِنْ » نَفْيًا أَوْ نَهْيًا[٤] ....

---

(١) فى الارتشاف ٦٤١/٢ « ولغة الحجاز ومن جاورهم كسر همزة « إمَّا » ـ ولغة قيس ، وأسد ، وتميم فتحها، وحكى إبدال ميمها الأولى ياء ، مع كسر الهمزة وفتحها ، فتقول : إيما وأَيما » ا هـ .

(٢) فى شرح التسهيل ٣٤٣/٣ : « فنفيتُ أن يكون « منها » لكنْ » موافقًا لسيبويه ، فإنها عنده حرف استدراك لا حرف عطف ، فإن وليها مفرد معطوف ، فعطفه بواوٍ قبلها ، لا يُستَغْنى عنها إلا قبل جملة مصرَّح بجزأيها ، نحو : ماقام سعد ولكنْ سعيد ... »ا هـ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٢١٦/١ ، ٢١٩ .

(٤) أى اجعل « لكنْ » والية ـ أى واقعة ـ بعد نفى أو نهى .
« أَوْلِ » فعل أمر مِنْ أولى ، يتعدى إلى مفعولين ، والفاعل أنت « لكنْ » مفعوله الأول ، « نفيًا » مفعوله الثانى « أو نهيًا » معطوف على نفيًا .

(**وَأَنْ لَا تَقْتَرِنَ بِالْوَاوِ**) عند الفارسيِّ والأكثرين[(١)] .

فالنفى : (**نَحْو** : « **مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ** ») بالجرّ سماعًا ، فقيل : عطف على « صالح » وقيل : بجارّ مقدّر ، أى : لكنْ مررتُ بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجارّ بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدُّمِ ذكره[(٢)] .

(**وَ**) النهى : (**نَحْو** : « **لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو** ») .

وَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ) جىء به لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة (**إِنْ تَلَتْهَا جُمْلَةٌ**) لعدم إفراد معطوفها (**كَقَوْلِهِ**) وهو زهير بن أبى سُلْمَى ــ بضم السين ــ .

٤٢١ ــ (**إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ**)[(٣)]

فـ « وقائعه » مبتدأ ، و « تنتظر » خبره ، و « لكنْ » الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء ، و « ابن ورقاء » ــ بالمدّ ــ هو الحارث الصيداوىّ ، و « ورقاء » أبوه ، و « البوادر » جمع بادرة وهى الحِدَّة .

(**أَوْ تَلَتْ**) « لكنْ » (**وَاوًا**) فهى حرف ابتداءٍ أيضا ، وليست بعاطفة ؛ لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (**نَحْو**) : ﴿ **مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِّجَالِكُمْ** (**وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ**) ﴾[(٤)] فـ « لكنْ » حرف ابتداء ، و « ورسول

---

(١) ينظر الإيضاح ص ٢٩٨ ، ولم يمثل الفارسىّ إلا بـ « لكن » مجردة عن الواو ــ وينظر الجنى الدانى ص ٥٣٣ ، والمغنى ٢٩٢/١ .

(٢) الكلام السابق بنصه فى المغنى لابن هشام ٢٩٣/١ .

(٣) هذا البيت من البسيط لزهير فى ديوانه ص ٣٠٦ ، والبسيط ٣٤٩/١ ، والجنى الدانى ٥٣٤ ، والمغنى ٢٩٢/١ والعينىّ ١٧٨/٤ ، والدرر ١٨٢/٢ ــ وبلا نسبة فى الهمع ١٣٧/٢ ، والأشمونى ١١٠/٣ والرواية فى الديوان : « لا تُخشى غوائله » والغوائل : جمع غائلة ، والمعنى أنه رجل يملك نفسه حال الغضب ، أو أنه لا يغدر ولا يخون ــ و « وقائعه » جمع وقيعة ، وهى إنزاله الشر بالأعداء « تُنتظر » يتوقع حصولها وتُخشى .

(٤) من الآية [٤٠] من سورة « الأحزاب » .

الله » خبر لكان المحذوفة (**أى : وَلَكِنْ كَانَ رَسُولَ اللهِ ، وَلَيْسَ**) « رسول الله » (**الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ**) الداخلة على « لكنْ » على « أَبا أحدٍ » من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كَوْنِ « لكنْ » حرفَ استدراك والعاطف الواو[1] ؛ (**لِأَنَّ مُتَعَاطِفَي الْوَاوِ الْمُفْرَدَيْنِ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسَّلْبِ والْإِيجَابِ**) لأن المعطوف عليه ــ هنا ــ منفىّ ، والمعطوف موجب ، بخلاف الجملتين المتعاطفين بالواو فيجوز تخالفهما إيجابًا وسلبًا ، نحو : « ما قام زيدٌ وقام عمرٌو » و « قام زيدٌ ولم يقم عمرٌو »[2] .

وزعم ابن أبى الربيع أنّ « لكنْ » ــ حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملة ، وأنه ظاهر قول سيبويه[3] .

(**أَوْ سُبِقَتْ بِإِيجَابٍ ، نَحْو : « قَامَ زَيْدٌ[4] لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ »**) فـ « لكنْ » حرف ابتداء واستدراك ، و « عمرو » مبتدأ ، و « لم يقم » خبره (**وَلَا يَجُوزُ « لَكِنْ عَمْرٌو »**) بالإفراد (**عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ**) على « زيد » ؛ لفوات شرطه

---

(١) ينظر هذا المذهب فى المغنى ٢٩٣/١ .

(٢) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٤٣/٣ .

(٣) قاله ابن هشام فى المغنى ٢٩٢/١ .
وهذا الزعم المنسوب لابن أبى الربيع صاحب البسيط فى شرح جمل الزجاجىّ لا يتفق مع ما جاء فى « البسيط » ٣٤٩/١ من قوله : « وإذا دخل عليها حرف عطف ، فلا خلاف أنها لا تكون إلا مجردة للاستدراك وليست بحرف عطف ، كقوله سبحانه : ﴿ وَلَكِنِ الْبِرُّ مَنْ ءَامَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِرِ ﴾ [البقرة ١٧٧] وهو فى القرآن كثير ، وإنما الخلاف إذا لم يدخل حرفُ عطفٍ نحو قول زهير :

إنّ ابنَ ورقاء لا تُخشَى عوائلُه لكنْ وقائعه فى الحرب تُنتظرُ

انتهى كلامه .
ينظر الارتشاف لأبى حيان ٦٤٦/٢ .

(٤) فجملة « قام زيد » لم تسبق بنفى أو نهى .

وهو النفى أو النهى (**خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ**) فى إجازتهم ذلك ، وليس بمسموع[١] .

(**وَأَمَّا « بَلْ » فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْطَيْنِ : إِفْرَادُ مَعْطُوفِهَا ، وَأَنْ تُسْبَقَ بِإِيجَابٍ أَوْ أَمْرٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ نَهْيٍ ، وَمَعْنَاهَا بَعْدَ الْأَوَّلَيْنِ**) وهما : الإيجاب والأمر (**سَلْبُ الْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا**) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشىء (**وَجَعْلُهُ لِمَا بَعْدَهَا ، كَـ « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » وَ « لِيَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو »**) فالقيامُ فى المثالين ثابتٌ لعمرٍو ، ومسلوبٌ عن زيدٍ ، (**وَ**) معناها (**بَعْدَ الْأَخِيرَيْنِ**) وهما : النفى والنهى (**تَقْرِيرُ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا**) من نفى أو نهى على حاله (**وَجَعْلُ ضِدِّهِ لِمَا بَعْدَهَا ، كَمَا أَنَّ « لَكِنْ » كَذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : « مَا كُنْتُ فِى مَنْزِلٍ رَبِيعٍ ، بَلْ فِى أَرْضٍ / لَا يُهْتَدَى بِهَا »**)[٢] . [١/٢٧٨]

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَ « بَلْ » كَـ « لَكِنْ » بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا ... كَـ « لَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا »[٣]

---

(١) قاله فى المغنى ٢٩٢/١ — وينظر هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين فى « الإنصاف » المسألة ٦٨ ، ٤٨٤/٢ وما بعدها — ويتبين لك أن شبهة الكوفيين القياس على « بل » فإنها يُتدارك بها فى الإثبات كما يُتدارك بها فى النفى باتفاق ، فكذلك ينبغى فى « لكنْ » لأنها بمعناها وقد ردّ صاحب الإنصاف هذه الشبهة .

(٢) أى : ما كنتُ فى مكان خصيب ينزل فيه القوم زمن الربيع خاصة ، وإنما كنت فى صحراء لا يهتدى المرء فيها إلى مقصده .

(٣) قوله « بعد مصحوبَيْهَا » المراد : إذا كانت بعد نفى أو نهى ، و « المربع » المكان الخصيب و « التَّيْهَا » الأرض الصحراء التى يتيه فيها المرء وأصله : التيهاء — بالمدّ » .
« بَلْ » مبتدأ مقصود لفظه « كلكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من « بل » — « مصحوبيها » مضاف إليه و « ها » عائدة على لكنْ « فى مربع » جار ومجرور خبر « أكن » — « بل » حرف عطف « تيها » — بالقصر — معطوف على مربع .

فتقرر نفىَ الكون فى منزل الربيع عن نفسك ، وتثبت لها الكونَ فى أرضٍ لا يُهتدى بها (وَ « **لَايَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو** » فتقرر نهى زيدٍ عن القيام ، وتأمر عمرًا بالقيام (**وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ**)[١] وعبد الوارث[٢] مع هذا (**كَوْنَهَا نَاقِلَةً مَعْنَى النَّهْى وَالنَّفْىِ لِمَا بَعْدَهَا ؛ فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ**) وقولِ عبد الوارث (« **مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا** ») بالنصب (**عَلَى مَعْنَى : بَلْ مَا هُوَ قَاعِدًا**) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه[٣] ، ويلزمهما أن لا تعمل « ما » فى « قائما » شيئا ؛ لأنَّ شرطَ عملها بقاءُ النفى فى المعمول وقد انتقل عنه .

(**وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ نَقْلَ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِيجَابِ وَالْأَمْرِ**) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَانْقُل بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ ... فِى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِى[٤]

---

(١) تحدث المبرد عن حروف العطف ومعانيها فى المقتضب وقال عن « بل » : ومنها « بل » ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثانى نحو قولك : ضربتُ زيدًا بل عمرًا ، وجاءنى عبد الله بل أخوه وما جاءنى رجل بل امرأة » ا هـ [المقتضب ١٢/١] .

(٢) الصواب أن يقال : ابن عبد الوارث ، وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث أبو الحسين الفارسىّ النحوىّ ابن أخت أبى علىّ الفارسىّ ، أخذ عن خاله علم العربية ، أملى من الأدب والنحو ما سارتْ به الركبان وقرأ عليه عبد القاهر الجرجانىّ وليس له أستاذ سواه مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة من الهجرة [معجم الأدباء ١٨٦/١٨ ، وبغية الوعاة ٩٤/١] .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٦٨/٣ : « ووافق المبرد فى هذا الحكم ، وأجاز مع ذلك أن تكون « بل » ناقلة حكم النهى والنفى لما بعدها ، وهو خلاف الواقع فى كلام العرب » [وينظر الارتشاف ٦٤٣/٢ : ٦٤٤] .

(٤) ذكر الناظم أنك تثبت بـ « بل » للثانى حكم الأول فى الموضعين المذكورين وهما : الخبر المثبت ، والأمر ، وأتى بلفظ النقل ؛ لأن الحكم المذكور للأول ينقل بعينه للثانى بعد ما حُكِم به للأول .

(نَحْو : « قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو » وَ « اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا » .

قال المرادىُّ تبعًا للشارح[١] : فهى فى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها ــ انتهى[٢] .

فالقائمُ عمرٌو دونَ زيدٍ ، والمأمورُ بضربه عمرٌو دونَ زيدٍ .

وتُزَاد « لا » قبل « بل » لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى[٣] .

فالأول : كقوله : .

وَجْهُكَ الْبَدْرُ ، لَا ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ   يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ[٤] ــ ٣١٧

والثاني : كقوله :

وما هجرتُكِ ، لَا بَل ، زَادَنِى شَغَفًا   هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى ، لَا إِلَى أَجَلِ[٥] ــ ٣١٨

---

(١) الشارح هو ابن الناظم ، ينظر شرحه على الألفية ص ٥٤١ .

(٢) ينظر شرح المرادىّ على الألفية ٢٢٤/٣ .

(٣) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٦٩/٣ : ٣٧٠ ومثل بالبيتين الآتيين . وينظر أيضا المغنى ١١٣/١ .

(٤) هذا البيت من الخفيف ، ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/٣ ، والمغنى ١١٣/١ والهمع ١٣٦/٢ ، والأشمونى ١١٣/٣ ، والدرر ١٨٧/٢ .
و « الكسفة » التغير إلى سواد ، و « الأفول » الغيبوبة .

(٥) هذا البيت من البسيط ، ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/٣ ، والمغنى ١١٣/١ ، والهمع ١٣٦/٢ ، والأشمونى ١١٣/٣ ، والدرر ١٨٧/٢ .
ويروى : « وما سلوتُكِ » ــ « وبُعْدٌ تمادَى » .
قال ابن هشام فى المغنى ١١٣/١ : « ومنع ابن دُرستُويه زيادتها ــ يعنى « لا » ــ بعد النفى ، وليس بشىء ، لقوله : * وما هجرتُك ، لا بل زادنى شغفا * » اهـ .

(**وَأَمَّا « لَا » فَيُعْطَفُ بِهَا بِشُرُوطٍ**) ثلاثةٍ (**إِفْرَادُ مَعْطُوفِهَا ، وَأَنْ تُسْبَقَ بإِيجَابٍ أَوْ أَمْرٍ اتِّفَاقًا**) فالأول : (**كَـ « هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرٌو » وَ**) الثانى : (**« اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا »**) زادَ سيبويهِ (**أَوْ نِدَاءٍ**[1] ، **خَلَافًا لِابْنِ سَعْدَانَ**)[2] ـــ بفتح السين ــ فى منعه ذلك ، وزَعْمِه أنه ليس من كلام العرب[3] (**نَحْو : « يَا ابْنَ أَخِى لَا ابْنَ عَمِّى » وَأَنْ لَا يَصْدُقَ أَحَدُ مُتَعَاطِفَيْهَا عَلَى الْآخَرِ ، نَصَّ عَلَيْهِ السُّهَيْلِىُّ**) فى « نتائج الفكر » فقال : وشرط « لا » أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نَفْىَ ما بعدها[4] ــ ونصّ عليه أيضا الأبذىّ فى شرح الجزولية ، وزاد : فيكون الأول لا يتناول الثانى ، وتبعهما أبو حيان[5] ، قال الموضح : (**وَهُوَ حَقٌّ ، فَلَا يَجُوزُ « جَاءَنِى رَجُلٌ لَا زَيْدٌ »**) لأن الرجل يصدق على زيد (**وَيَجُوزُ : « جَاءَنِى رَجُلٌ لَا امْرَأَةٌ »**) إذْ لا يصدق أحدهما على الآخر .

قال البدر الدمامينى : ما ذكره السهيلىّ والأبذىّ مبنىٌّ على صحة مفهوم اللقب ، وقد تقرر فى الأصول أنه غير معتبر على الصحيح ، مع أن بعض المتأخرين استشكل مَنْعَ مثل : « قام رجلٌ لا زيدٌ » فإنه مثل : « قام رجلٌ وزيدٌ » فى صحة التركيب ، فإن امتنع : « قام رجل وزيدٌ » ففى غاية البعد ؛ لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيدًا ، كان كعطف الشىء على نفسه تأكيدًا فلا مانع منه إذا قُصد الإطنابُ ــ وإن أردتَ بالرجل غيرَ زيد كان كعطف الشىء على غيره ، ولا مانع منه ، ويصير

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ١٨٦/٢ « هارون » .

(٢) وهو محمد بن سَعدان الضرير الكوفىّ النحوىّ المقرىء أبو جعفر المتوفى سنة إحدى وثلاثين ومائتين من الهجرة ــ سبق الحديث عنه .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٧٠/٣ : « وزعم ابنُ سعدان أن العطف بـ « لا » على منادى ليس فى كلام العرب شاهد على استعماله .

(٤) ينظر : نتائج الفكر ص ٢٥٨ تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا .

(٥) فقال فى الارتشاف ٦٤٥/٢ : « وشرط عطف الاسم بـ « لا » أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه ؛ فلذلك لا يجوز : قام رجل لا زيد .. » اهـ .

على هذا التقدير مثل « قام رجل لا زيد » فى صحة التركيب وإن كان معنياهما متعاكسين[١] ـ وللبحث فى ذلك مجال ـ انتهى .

(**وَقَال الزَّجَّاجِى**) / فى كتاب معانى الحروف[٢] : (**وَأَنْ لَا يَكُونَ** الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْمُولَ فِعْلٍ مَاضٍ ، فَلَا يَجُوزُ) عنده (« **جَاءَنِى زَيْدٌ لَا عَمْرٌو** »)[٣] قال : لأن العامل يقدَّر بعد العاطف ، ولا يقال : « لا جاء عمرو » إلا على الدعاء[٤] (**وَيَرُدُّهُ**) أنه لو توقف صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لَامْتنع « ليس زيدٌ قائما ولا قاعدًا » قاله فى المغنى[٥] . [٢٧٨/ب]

وجوابه أنّ علّةَ المنع عنده ترجعُ إلى الْتِبَاس الخبر بالطلب وهو الدعاء ، وذلك لا يتأتى فى مسألة « ليس » .

والحق أنه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف ؛ بدليل جواز « اختصم زيد

---

(١) انتهى الكلام الذى نسبه الشيخ خالد للبدر الدمامينى ، والحق أنه من كلام تقىّ الدين السبكى نقله عنه ولده فى شرح التلخيص وأورده الدمامينى برمته فى شرحه لتسهيل ابن مالك واستغرق النقل خمس صفحات فى هذه المسألة [ينظر تعليق الفرائد ١/ ٤٥٦ : ٤٦٠ ـ رسالة دكتوراة فى جامعة الأزهر تحقيق د / محمد السعيد عبد الله ـ ولدىّ نسخة منها .

(٢) وهو من الكتب المنسوبة إلى الزجاجىّ .

(٣) اختلف كلام أبى القاسم الزجاجىّ فى « لا » العاطفة فأجاز فى الجمل أن يعطف بها بعد الفعل الماضى ، وذكر فى معانى الحروف أن « لا » لا يعطف بها بعد الفعل الماضى . قال فى شرح الجمل ص ١٩ « وتقول : قام محمد لا أخوك ، ترفع محمدًا بفعله و « أخوك » عطفٌ عليه ، فالقائم « محمد » دون الأخ ، وإن كان قد شَرِكه فى الإعراب »ا هـ .
وتنظر هذه المسألة فى إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السِّيد البطليوسىّ ص ٨٩ .

(٤) ينظر المغنى ٢٤٢/١ .

(٥) المصدر السابق .

وعمرو » و « رأيتُ زيدًا وعمرًا ، و « رأيتُ ابْنَى زيدٍ وعمرٍو » ، و « إنَّ زيدًا لا عمرًا قائمان » والدليل على صحة ما قلناه قول العرب : « جَدُّكَ لَا كَدُّك »[1] قيل فى تفسيره : نفعك جَدُّكَ ، وَ (قَوْلُهُ) وهو امرؤ القيس الكندى : .

٤٢٢ ــ (كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ)[2]

فعطف « عقاب القواعل » على « عقاب تَنُوفَى » وهو فاعل فعل ماض وهو « حَلَّقَتْ » .

و « دِثَار » ــ بالمثلثة ــ اسمُ راع ، و « حلَّقت » ذهبت ، و « لَبُونه » بالإضافة ، الإبل ذات اللبن ، و « عُقَاب » واحدة العِقْبان ، طائر معروف ، و « تَنُوفَى » ــ بفتح التاء المثناة فوق والفاء ، كجلولى مقصور للضرورة ــ ثَنِيَّةٌ مشرفةٌ قرب القواعل ــ قاله فى القاموس ــ وقال فى المغنى : إنه جبل عال[3] . و « القواعل » ــ بالقاف وكسر العين المهملة ــ جبال صغار .

والمعنى : كأنَّ هذا الراعى[4] ذَهَبَتْ بإبله التى يرعاها عقابٌ من عقبان تنوفَى فطارت بها وارتفعت ، فهو لا يستطيع ردّها ، ولا يطمع فيها ، لا عقاب هذه الجبال الصغار ؛ لعدم ارتفاعها .

---

(١) ينظر مجمع الأمثال للميدانى ١٧٢/١ تحقيق محيى الدين .

(٢) هذا البيت من الطويل لامرىء القيس فى ديوانه ص ٩٤ ، وإصلاح الخلل ص ٩٢ ، والمغنى ٢٤٢/١ ، والعينىّ ١٥٤/٤ ، والخزانة ٤٧١/٤ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ١١١/٣ .
ورُوِىَ : « تنوفِ » بوزن رسولٍ ، و « تَنُوفِى » بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة و « تنوفَى » بفتح الفاء بعدها ألف مقصورة .

(٣) المغنى ١/ ٢٤٢ .

(٤) أى : بعد أن أغار أعداؤه على إبله فتفرقت وشردت ، فهو يشبه هذه الحالة بحال عقاب قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى وهو معروف بعلوه الشاهق فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

واقتصر الناظم على قوله : .

.... وَ « لَا » نِدَاءً ، اوْ أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلَا

فـ « نداء » وما عطف عليه مفعول مقدم بـ « تلا » ، و « تلا » خبرُ « لا » والتقدير : و « لا » تلا نداءً ، أو أمرًا ، أو إثباتًا(١) .

وإياك أنْ تظنَّ أنَّ « لا » معطوف على « لكنْ » كما ظنّ المراديُّ(٢) فتزلَّ .

هذا إذا لم تقترن بعاطف ، ولم يكن مدخولها مفردًا صفةً لموصوف مذكور ، أو خبرًا ، أو حالا .

فإن اقترنت بعاطف نحو : « جاء زيدٌ لا بل عمرٌو » فالعاطف « بل » و « لَا » رَدٌّ لما قبلها وليست عاطفة ، قاله فى المغنى(٣) .

---

(١) ولما حصر الناظم مواضع العطف بـ « لا » دلّ على أن ما سواها لا يعطف فيه بها كالنفى والنهى فلا يقال : ما قام زيد لا عمرو ، ولا تضربْ زيدًا لا عمرًا ؛ لعدم صحة المخالفة بين ما قبلها وما بعدها ، فيفسد ما وضعت له « لا » من كونها يخالف ما بعدها ما قبلها ، فإن قدرت ما بعدها موجبا ، و « لا » نفى للنفى ، لزم مخالفة وضعها بأن صارت توجب ما بعدها لا تنفيه ــ وكذلك لا تقع بعد الاستفهام ، فلا تقول : هل رأيت زيدًا لا عمرًا؟ قال بعضهم : لأن « لا » لنفى الثانى عما دخل فيه الأول ، ولم يدخل الأول بعد الاستفهام فى شىء فلم يصح أن يُنفى بها ما لم يتحصل [قاله الشاطبىّ فى شرح الألفية ص ٣٣٩ رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر تحقيق د/ بسيونى لبن] .

(٢) فى شرحه للألفية ٢٢٢/٣ .

(٣) ٢٤٢/١ ، وفيه أيضا : « وإذا قلت : ما جاءنى زيد ولا عمرٌو ، فالعاطف الواو ، و « لا » توكيد للنفى ، وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بـ « لا » وهو تقدم النفى ، وقد اجتمعا أيضا ــ أى : تقدم النفى والاقتران بالعاطف ــ فى ﴿ وَلَا الضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة ٧] .

وإن كان مدخولها مفردًا صفة لسابق ، أو خبرًا ، أو حالًا ، فليست عاطفة ، ووجب تكرارُها ، نحو : ﴿ **إنها بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ** ﴾[١] ونحو : « زيدٌ لا شاعرٌ وَلَا كاتبٌ » و « جاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيا » قاله فى المغنى[٢] .

* * *

(**فَصْلٌ** :

يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ) مرفوعًا كان أو منصوبًا (**وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنصُوبِ بِلَا شَرْطٍ**) .

فالعطف على الظاهر (**كَـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » وَ**) العطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو : « أنا وأنت قائمان » والمنصوب نحو (« **إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ** » **وَ**) على الضمير المتصل المنصوب (**نحو** : ﴿ **جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ** ﴾[٣] فـ « الأولين » معطوف على « الكافِ والميم » .

(**وَلَا يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَى**) الضمير (**الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بَارِزًا كَانَ أَوْ مُسْتَتِرًا إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ**) / بتوكيد لفظىّ مرادفٍ له ، بأن يكون (**بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ** ، **نَحْو** : ﴿ **لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ** ﴾)[٤] ونحو : ﴿ **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ** ﴾[٥] [٢٧٩/أ]

---

(١) من الآية [٦٨] من سورة « البقرة » .

(٢) ٢٤٤/١ تحقيق محيى الدين .

(٣) من الآية [٣٨] من سورة « المرسلات » ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُ ﴾ [الأعراف ٨٣] .

(٤) من الآية [٥٤] من سورة « الأنبياء » .

(٥) من الآية [٣٥] من سورة « البقرة » . و [١٩] من سورة « الأعراف » .

فى أحد الوجهين(١) .

أو بتوكيد معنوىّ كقوله : .

ذُعِـرْتُمْ أَجْمَعُـونَ وَمَـنْ يَلِيـكُمْ بِرُؤْيَتِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَا(٢) ـــ ٢١٩

(**أَوْ**) بعد (**وُجُودِ فَاصِلٍ أَىِّ فَاصِلٍ كَانَ بَيْنَ الْمَتْبُوعِ**) وهو المعطوف عليه (**وَالتَّابِعِ**) وهو المعطوف (**نَحْوُ** : ﴿ **يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ** ﴾(٣) فـ « من صلح » معطوف على الواو فى « يدخلونها » والفاصل بينهما « الهاء » .

(**أَوْ**) وجود (**فَصْلٍ بِـ « لَا »**) النافية (**بين الْعَاطِفِ**) وهو حرف العطف (**وَالْمَعْطُوفِ**) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (**نَحْوُ** : ﴿ **مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا** ﴾(٤) فـ « آباؤنا » معطوف على « نا » و « لا » فاصلة بين العاطف وهو الواو ، والمعطوف وهو « آباؤنا » .

(**وَقَدِ اجْتَمَعَ الْفَصْلَانِ**) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع ، والفصل بـ « لا » بين العاطف والمعطوف ﴿ **فِى نَحْوِ** : ﴿ **مَا لَمْ تَعْلَمُوٓا أَنْتُمْ وَلَآ**

---

(١) وهو أن « زوجك » عطف على الضمير المستتر فى « اسكن » ـــ والوجه الثانى ما يأتى قريبا وهو أن « زوجك » معمول لعامل مدلول عليه بما قبل العاطف ، والتقدير : وليسكن ، والعطف على الوجه الأول من عطف المفردات ، وعلى الوجه الثانى ـــ وهو تقدير « وليسكن » من عطف الجمل ـــ ومثل هذه الآية تماما على الوجهين قوله تعالى ﴿ **اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ** ﴾ [المائدة ٢٤] .

(٢) هذا البيت من الوافر ، ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/٤٦٩ .
والشاهد فيه : قوله : « ومن يَلِيكم » فإنه معطوف على تاء المخاطبين فى قوله : « ذُعِرْتُم » بعد أن أُكِّدت هذه التاء بقوله : « أجمعون » .

(٣) من الآية [٢٣] من سورة « الرعد » .

(٤) من الآية [١٤٨] من سورة « الأنعام » .

ءَابَاؤُكُمْ ﴾(١) فـ « آباؤكم » معطوف على الواو فى « تَعْلَمُوا » وفُصِل بينهما بالتوكيد بـ « أنتم » والفصل بـ « لا » بين « الواو » و « آباؤكم » مُقَوٍّ لذلك .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَإنْ عَلَى ضَمِير رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ(٢)

أَوْ فَاصِلٍ مَّا(٣)..

(وَيَضْعُفُ) العطفُ على الضمير المرفوع المتصل (بِدُونِ ذَلِكَ) ؛ لأنه يُوهِم العطف على عامل الضمير ؛ لأنّ الضميرَ المرفوعَ المتصل يُنزّل من عامله منزلة الجزء (كَـ « مَرَرْتُ بِرجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ »)(٤) ـ بالرفع ـ عطفا على الضمير المستتر فى « سواء » لأنه مُؤوّل بالمشتق (أَىْ : مُسْتَوٍهُوَ وَالْعَدَمُ) وليس بينهما فصل .

(وَهُوَ فَاشٍ فِى الشِّعْرِ) وإليه أشار الناظم بقوله :

.... وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فى النظم فَاشِيًا(٥)............

---

(١) من الآية [٩١] من سورة « الأنعام » ومثله : ﴿ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَىْءٍ نَحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [النحل ٣٥]

(٢ ، ٣) « إنْ » شرطية ، « على ضمير » متعلق بعطفت ، « رفع » مضاف إليه « متّصل » نعت لضمير ، « عطفت » فعل الشرط ، والتاء فاعل « فافصل » الفاء واقعة في جواب الشرط لكونه طلبا ، « بالضمير » جار ومجرور متعلق بافصل « المنفصل » نعت للضمير ، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

« أو فاصل » أو : عاطفة ، فاصلٍ : معطوف على « الضمير » فى البيت السابق « ما » نكرة صفة لفاصل بمعنى : أىّ فاصل .

وعلم من كلام الناظم : أن العطفَ على الضمير المرفوع المنفصل لا يحتاج إلى فصل ، وكذلك الضمير المنصوب المتصل والمنفصل . أما الضمير المجرور فسيأتى حكمه .

(٤) فى سيبويه ٢٣٢/١ « بولاق » : « وأما مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدمُ ، لأن فى « سواء » اسما مضمرًا مرفوعا ... » اهـ .

(٥) « وَبِلَا » متعلق بيرد ، والواو للاستئناف و « لا » اسم بمعنى غير « فصل » مضاف إليه « فى النظم » متعلق بيرد أيضا « فاشيا » حال من فاعل يرد .

(كَقَوْلِهِ) وهو جرير فى هجو الأخطل :

٤٢٣ ـ وَرَجَا ٱلْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ (مَالَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا)(١)

فعطف « أبٌ » على الضمير المستتر فى « يكن » ولم يكن بينهما فاصل .

وأما ما رواه البخاريُّ فى صحيحه من قوله ـ ﷺ : « كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ ، وانطلقت وأبو بكر وعمرُ »(٢) من غير فصل ، فيحتمل أنه مرويّ بالمعنى(٣) .

---

(١) هذا البيت من الكامل لجرير فى ديوانه ٥٧/١ ، والكامل ٤١٨ ، ٩٣٢ ، والحماسة البصرية ١٩٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣ ، والعينىّ ١٦٠/٤ ، والدرر ١٩١/٢ ـ وبلا نسبة فى الإنصاف ٤٧٦ المسألة ٦٦ [العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام] ، والمقرب ٢٣٤/١ ، والهمع ١٣٨/٢ ، والأشمونى ١١٤/٣ .
و « رجا » تقول : رجا فلانٌ الأمرَ يرجوه رجاءً ، إذا أمل حصوله « الأخيطل » تصغير الأخطل وأصله من الخَطَل ، وهو الكلام الخارج عن حدّ الصواب والاعتدال « سفاهة رأيه » : السفاهة : ضعف الرأى وفساده . « لينالا » اللام لام الجحود « ينالا » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون وألف الاثنين فاعل ، وخبر « يكن » محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ـ وجملة يكن واسمه وخبره فى محل نصب صفة لـ « ما » إذا كانت نكرة بمعنى شىء ، أو لا محل لها من الإعراب صلة « ما » إذا كانت اسما موصولا بمعنى الذى ، والعائد للموصول ، أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله : ينال والتقدير : رجا الأخطيل شيئا لم يكن هو وأبوه ينالاه ، أو الذى لم يكن هو وأبوه ينالاه .

(٢) أخرجه البخاريُّ فى صحيحه فى (كتاب فضائل أصحاب النبىّ ﷺ ـ باب مناقب عمر بن الخطاب رضى الله عنه] ١٩٩/٤ ـ [وينظر شواهد التوضيح ١١٢] .

(٣) قوله : « فيحمل على أنه مروىّ بالمعنى » فيه تمسك بمذهب البصريين الذين يحملون جميع ما ورد من ذلك بغير فاصل على الضرورة ، إذًا ما ورد من ذلك فى النثر ـ كما فى الحديث الشريف ـ يمكن عدم الأخذ به لاحتمال أنه مروىّ بالمعنى ، ولا يجمُلُ أن نتعامل مع الأحاديث بهذه الطريقة لأنه سيفتح الباب أمام كل حديث يستشهد به فيقال : إنه =

(**وَلَا يَكْثُرُ الْعطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخفُوضِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ**) وإليه أشار الناظم بقوله : .

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا[١]

(**حَرْفًا كَانَ**) الْخَافِضُ (**أَوِ اسْمًا**) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحلّ كـ « قِيَامُكَ » أو منصوبه كـ « ضَرْبُكَ » إذا قدَّرتَ الكافَ مفعولا به ، أم كان لا محل له من رفع أو نصب كـ « غلامك » .

فالحرف (**نَحْوُ** : ﴿ **فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ** ﴾)[٢] فـ « الأرض » معطوفة على

= مرويّ بالمعنى والمسألة النحوية التى معنا مختلف فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتى عندهم فى الشعر حيث لا يقاس عليه ــ وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل ، ولا يرون فى خلو الكلام من الفصل عيبا فى النثر .

ورأى ابن مالك فى التسهيل وشرحه ٣٧٣/٣ : ٣٧٤ جوازَ العطف فى النثر على قلّة ، واستشهد لذلك بما جاء فى الأحاديث الشريفة ، وأيضا فإن ما جاء فى الشعر من ذلك منه ما يلحق بالنثر لإمكان الإتيان به على غير ضرورة لتمكن الشاعر مثلا من أن ينصب ما بعد الواو على المفعول معه فى بيت جرير .

والحق أن مذهب الكوفيين فى هذه المسألة أقوى حجة وأظهر دليلا من مذهب البصريين ولذا قال ابن مالك فى شواهد التوضيح ١١٤ : « وتضمن الحديث الثانى والثالث صحة العطف على ضمير الرفع المتصل ، غير مفصول بتوكيد أو غيره ، وهو مما لا يجيزه النحويون فى النثر إلا على ضعف ويزعمون أن بابه الشعر ، والصحيح جوازه نثرا ونظما » اهـ .

(١) يعنى أنّ عَوْدَ الخافض عند العطف على الضمير المخفوض ــ أمر لازم عند النحاة . « عودُ » مبتدأ خبره : قد جُعِلا ، و « جُعِلا » مبنىّ للمفعول وفيه ضمير هو نائب الفاعل وهو المفعول الأول ، والمفعول الثانى مقدم عليه وهو قوله « لازمًا » والألف فى « جعلا » للإطلاق والتقدير : وعود خافض قد جعل لازمًا .

(٢) من الآية [١١] من سورة « فصلت » .

« الهاء » المخفوضة باللام ، وأعيدت مع المعطوف .

والاسم ، نحو : (﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾)[١] فـ « آبائك » معطوف على « الكاف » المخفوضة بإضافة « إلٰه » إليها ، وأعيد المضاف وهو « إلٰه » مع المعطوف .

والأصل : فقال لها والأرض ، ونعبد إلَٰهك وآبائِك ، وإنما أعيد الخافض فيهما ؛ / لأنّ الضَميرَ المخفوض كالتنوين ــ قاله الْحَوْفى ، وكما لا يُعطف على التنوين لشدة لزومه ، لا يعطف على ما أشبهه[٢] .

[٢٧٩/ب]

(**وَلَيْسَ**) عودُ الخافضِ (**بِلَازِمٍ ، وِفَاقًا لِيُونُسَ وَالْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ**) وتبعهم الناظم[٣] فقال :

وَلَيْسَ عِنْدِى لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى ... فِى النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

(**بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ**) البصرىّ (**وَغَيْرِهِمَا**) كحمزة (﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾)[٤] بالخفض ، عطفًا على « الهاء » المخفوضة بالباء .

---

(١) من الآية [١٣٣] من سورة « البقرة » .

(٢) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/٣٧٥ وقال : فى هذه الحجة من الضعف مالا يخفى ؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو مَنَعَ من العطف عليه بلا إعادة الجار ، لمنع منه مع الإعادة ؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما » اهـ .

(٣) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ : « وإعادتُه مختارةٌ لا واجبة ، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين » اهـ .

(٤) من الآية [١] من سورة « النساء » وتنظر القراءة بجر « الأرحام » فى : المبسوط فى القراءات العشر ص ١٧٥ ، والتذكرة لابن غلبون ٢/٣٧١ ، والبحر المحيط ٣/١٥٧ ، والكشاف ١/ ٤٦٢ : ٤٦٣ .

وفى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٦ : « ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة =

(وَحِكَايَةُ قُطْرُبٍ)[1] عن العرب (« مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ »)[2] بالخفض عطفا على « الهاء » المخفوضة بإضافة « غير » إليها . وليس فى القراءة والحكاية إعادة خافض ، لا حرفٌ فى الأولى ، ولا مضافٌ فى الثانية .

(قِيلَ : وَ) يحتمل أن يكون (مِنْهُ) أى : من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض (﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾)[3] فـ « المسجد الحرام » عطف على « الهاء » المخفوضة بالباء ، ولو أعيدت لقيل :

= ﴿ تَسَآءَلُون بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ وهى أيضا قراءة ابن عباس ، والحسن ، وأبى رُزَين ، ومجاهد ، وقتادة ، والنخعى ، والأعمش ، ويحيى بن وثاب » ا هـ .
وذكر أبو حيان فى هذه المسألة ثلاثة مذاهب : الأول : مذهب جمهور البصريين وهو إعادة الجارّ ،
والثانى : جواز ذلك فى الكلام ولا يشترط إعادة الخافض ، وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش ، وهو اختيار الأستاذ أبى علىّ ، الثالث : أنه إن أُكِّد الضمير جاز ، نحو مررت بك أنتَ وزيدٍ ، وهو مذهب الجرمىّ والزيادىّ » ا هـ [الارتشاف ٦٥٨/٢] .

(١) وهو : محمد بن المستنير ـــ سبق ذكره .
(٢) ورد هذا القول فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣ عن بعض العرب .
وفى شرح ابن الناظم ٥٤٤ عن قطرب .
(٣) من الآية [٢١٧] من سورة « البقرة » .
وإنما قال ابنُ هشام ويحتمل أن يكون منه ؛ لأنه فى المغنى صرح بأن الصواب ألّا يكون خفض « المسجد » بالعطف على « الهاء » فى « به » لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ـــ وسيأتى ، أما ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٧٦/٣ فيجعل الآية من مؤيدات الجواز ، فهو يقول : « ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ بجر « المسجد » بالعطف على « الهاء » لا بالعطف على « سبيل » لا ستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ؛ لأن المعطوف على جزء الصلة داخل فى الصلة ، وتَوَقّى هذا المحظور حمل أبا علىّ الشلَوْبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين فى هذه المسألة » ا هـ .

وبالمسجد الحرام (**إذْ لَيْسَ الْعَطْفُ عَلَى** « **السَّبِيلِ** » المخفوض بـ « عن » خلافا للزمخشرى[1] (**لِأَنَّهُ صِلَةُ الْمَصْدَرِ**) وهو « صدّ » فإنه متعلق به (**وَقَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ**) أى : على المصدر (« **كُفْرٌ** » **وَ**) القاعدة أنه (**لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمَصْدَرِ حَتَّى تَكْمُلَ مَعْمُولَاتُهُ**) فلو عطف « المسجد الحرام » على « السبيل » لكان من جملة معمولات « صَدّ » ؛ لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ، ومتى كان للمصدر معمولات لا يُعطف عليه إلا بعد تمامها ، فلما عُطِف عليه ، علمنا أنه ليس من جملة معمولاته ، وأنه معطوف على « الهاء » من « به » إذ ليس معنا سواهما ، وقد انتفى أحدُهما فتعيَّن الآخرُ .

لا يقال : الحصر ممنوع ، لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف ، والتقدير :

---

(١) فى كشافه ١/ ٢٥٨ : ٢٥٩

والعطف على « السبيل » المخفوض بـ « عن » هو الوجه الذى عيَّنه أبو على الفارسى ، فقد منع الوجه الذى رآه الفراء فى معانيه ١٤١/١ ، وقد ذهب الفراء إلى أن « المسجد » بالجر معطوف على قتال » أى : يسألونك عن القتال وعن المسجد الحرام ا هـ قال الفارسىّ : لأن السؤال كان عن القتال فى الشهر الحرام لا عن المسجد الحرام ثم قال : والمسجد ثبت أنه معطوف على « عن » من قوله : (وصَدٌّ عَن سَبيل اللهِ) وعن المسجد الحرام ؛ لأن المشركين صدُّوا المسلمين عنه ، كما قال الله عز وجلّ ﴿ **إنَّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام** ﴾ [الحج ٢٥] فكما أن المسجد الحرام فى هذه الآية محمول على « عن » المتصلة بالصدّ بلا إشكال ، كذلك فى مسألتنا فى هذه الآية » ا هـ [الحجة ١٢٨/٣ : ١٢٩] .

ولم يعتبر أبو علىّ ما اعتبره ابن مالك والشلوبين من لزوم الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بأجنبىّ بتقدير العطف على سبيل الله » .

وفى حاشية الشمنى على المغنى ٢٠٧/٢ أن عطف « وكفرٌ به » على « وصدّ عن سبيل » لأن الكفر بالله ، والصدّ عن سبيله متحدان معنًى فكأنه لا فصل بالأجنبىّ بين « سبيل الله » وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصدّ قبل تمامه فهو بمنزلة أن يقال : وصدٌّ عن سبيل الله والمسجد الحرام »ا هـ

وصدّ عن المسجد الحرام .

لأنا نقول : المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين ، وإن كان بعضُهم نقله عن سيبويه .

قال فى المغنى : والصواب أنَّ خفض « المسجد » بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، لا بالعطف ، ومجموع الجارّ والمجرور عطف على « به »[1] انتهى .

(**وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانَيْهِمَا**) فى المُضِىّ والاستقبال (**سَوَاءٌ اتَّحَدَ نَوْعَاهُمَا**) فى الفعلية ، كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ، ولا يشترط اتحادهما فى المادة (**نَحْو** : ﴿ **لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ** ﴾)[2] فـ « نسقيه » معطوف على « نحيَى » بدليل ظهور النصب فى لفظه (**وَنَحْو** : ﴿ **وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَايَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ** ﴾)[3] فعطف « تتقوا » على « تؤمنوا » ـ و « يَسْأَلكم » على « يُؤتكم » من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب ، بدليل ظهور الجزم فيهما ـ ونحو : « قام وقعد أخوك » .

(**أَمِ اخْتَلَفَا**) نوعًا ، فيعطف الماضى على المضارع وعكسه .

فالأول : (**نَحْو** : ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ** ﴾)[4] .
فـ « أورد » معطوف على « يَقْدُم » وزمانهما مستقبل[5] .

---

(١) المغنى ٥٤١/٢ ويؤول المعنى إلى : وكفرٌ به وبالمسجد الحرام ، أى : وكفرٌ بالله ـ أو النبىّ ـ والمسجدِ ، وقد قال الفارسىّ فى الحجة إن المعنى ليس على ذلك . [الحجة ١٢٩/٣] .

(٢) من الآية [٤٩] من سورة « الفرقان » .

(٣) من الآية [٣٦] من سورة « محمد » .

(٤) من الآية [٩٨] من سورة « هود » .

(٥) أما « يقدم » فهو مستقبل لفظا ومعنى ، وأما « أورد » فهو مستقبل معنًى .

(وَ) الثانى (نحو : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ ﴾[١] الآية) وتمامها : ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾[١] .

فعطف « يجعل » وهو مضارع على « جعل » وهو ماضٍ لاتحاد زمانيهما فى الاستقبال[٢] .

وإلى ذلك أشار الناظم / بقوله : [٢٨٠/أ]

.... وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ[٣]

(وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ) الماضى أو المضارعُ[٤] (عَلَى الاِسْمِ الْمُشْبِه لَهُ فِى الْمَعْنَى نَحْو : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ ﴾[٥] ونَحْو : ﴿ صَآفَّـاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾)[٦] فعطف فى الأولى « فأثرن » وهو ماض ، على « المغيرات » وهو اسم فاعل مشبه للفعل فى المعنى ، لأنه فى تأويل : واللائى أَغَرْنَ .

وعطف فى الثانية « يقبضن » وهو مضارع ، على « صَآفَّاتٍ » لأنها فى معنى : يصففن[٧] .

---

(١) الآية [١٠] من سورة « الفرقان » .
(٢) أما « يجعل » فهو مستقبل لفظا ومعنى ، وأما « جَعَل » فهو مستقبل معنى لأن أداة الشرط تجعل ما بعدها مستقبلا ولو كان ماضى اللفظ .
(٣) « وعطفُك » عطف : مبتدأ ، وهو مصدرٌ مضاف لفاعله وهو الكاف ، والواو : للاستئناف « الفعل » مفعوله « على الفعل » متعلق بعطف « يصحّ » الجملة خبر المبتدإ .
(٤) فى خ ٤ « ماضيا كان أو مضارعًا » .
(٥) الآية [٣] ومن الآية [٤] من سورة « العاديات » .
(٦) من الآية [١٩] من سورة « المُلْك » .
(٧) ومعنى : « صآفّاتٍ » : ناشرات أجنحتهن فى الجوّ ، ومعنى « يقبضن » : يضممن الأجنحة إلى الأجسام .

قيل : والذى حَسَّنَ ذلك تأويل « يقبضن » بقابضات ، و « أَثَرْنَ » بمثيرات[١] .

(وَيَجُوزُ الْعَكْسُ) وهو عطف الاسم المشبه للفعل فى المعنى ، على الفعل الماضى ، أو المضارع (كَقَوْلِهِ) :.

٤٢٤ ــ يَارُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ (أُمِّ صَبِىٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ)[٢]

فعطف « دارج » على « حَبَا » لتأوّل دارج بـ « يدرج » أو « حَبَا » بِـ « حابٍ » و « العواهج » جمع عَوْهَج وهى فى الأصل : الطويلة العنق من الظُّبى والنُّوق ، والمراد بها ــ هنا ــ المرأة التامة الخَلْقِ .

ويجوز فى « أمّ » الجرّ على البدلية من « بيضاء » والرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف ، ولا يجوز نصبُها إلا على القطع[٣] ــ وقولُ العينى : « أمَّ صبىّ » بالنصب ، عطف بيان لبيضاء ، سهوٌ ؛ لأن بيضاءَ مجرور بـ « رُبَّ » لا منصوبة ، وفتحتها نائبة عن الكسرة ؛ لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة .

---

(١) قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ٣٨٣/٣ .

(٢) هذا رجز لراجز اسمه جندب بن عمرو ، يذكر امرأة الشمّاخ بن ضرار الغطفانى الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة فى آخر ديوان الشماخ .
وقبل هذا الكلام قولُه :
يَالَيْتَنِى عَلِقْتُ غَيْـرَ حَـارِجِ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجِ
وورد بيت الشاهد غير منسوب فى العينىّ ١٧٣/٤ ، واللسان (عهج) ١٥٦/٣ ، والخزانة ٢٣٧/٤ ، والمرادىّ ٢٤٥/٣ ، والأشمونى ١٢٠/٣ .
و « غير حارج » أى : غير آثم ولا واقع فى الحرج ــ « بارج » حسن جميل « دارج » اسم فاعل من درج الصبىّ إذا مشى مشيا متقارب الخطو .

(٣) بل يجوز نصبها أيضا على أنها بدل أو عطف على قوله « ذاتَ خلق بارج » هذا وقوله :
أُمّ صبىّ قد حَبَا أو دَارِجِ * سبق فى الجزء الأول ص ٤٦٢ .

(**وَجَعَلَ مِنْهُ**) أى : جَعَلَ (**النَّاظِمُ**) فى شرح التسهيل[١] من عطف الاسم على الفعل (﴿ **يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِّ** ﴾)[٢] فقدر « مخرج » معطوفة على « يُخرِج » لتأول مُخرج بـ « يُخرِج » .

(**وَقَدَّرَ الزَّمَخْشَرِىُّ**[٣] **عَطْفَ** « **مُخْرِجُ** » **عَلَى** « **فَالِقُ** »)[٤] فيكون من عطف الاسم على الاسم ، ولكل منهما مرَجِّحان : .

فمرجِّح الأول : سلامتُه من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكرُ الشىء ومقابله .

ومَرَجّح الثانى : عدم التأويل ، والتوافق بين نوعى المتعاطفين .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : .

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهَ فِعْلٍ فِعْلَا ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِل تَجِدْهُ سَهْلَا[٥]

* * *

---

(١) ٣٨٣/٣ .

(٢) من الآية [٩٥] من سورة « الأنعام » .

(٣) ينظر الكشاف ٤٧/٢

(٤) من قوله تعالى أول الآية : ﴿ إِنَّ اللهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ﴾ [الأنعام ٩٥] .

(٥) على اسم « متعلق باعطف ، « شبه فعلٍ » شبهَ : نعتٌ لاسم ، فعلٍ : مضاف إليه « فعلا » مفعول اعطف « وعكسًا » مفعول مقدم لقوله استعمل « تجده » تجدْ : فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر وهو « استعمل » والهاء مفعوله الأول « سهلًا » مفعوله الثانى .

(**فَصْـلٌ** :

تَخْتَصُّ « الْفَاءُ وَالْوَاوُ » بِجَوَازِ حَذْفِهِمَا مَعَ مَعْطُوفِهِمَا لِلدَّلِيلِ) ويشاركهما فى ذلك « أم » المتصلة (**مِثَالُهُ فِى « الْفَاءِ » ﴿ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ) فَانْبَجَسَتْ ﴾**[(١)] أى : فضرب فَانْبَجَسَتْ ، وهذا الفعلُ المحذوف معطوف على « أوحينا » من قوله تعالى فى سورة الأعراف : ﴿ **وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ** ﴾[(١)] و « انبجستْ » معطوف على « ضرب » المحذوف .

ووقع فى بعض النسخ مكان : « فَانْبَجَسَتْ » (﴿ **فَانْفَجَرَتْ** ﴾ **أَىْ : فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ**] ، **وَهَذَا الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ مَعْطُوفٌ عَلَى « أَوْحَيْنَا**) وهو سهوٌ ؛ لأن « انفجرت » فى البقرة ليس فى آيتها « أَنْ » ولا « أوحينا » وتلاوتُها : ﴿ **وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفجرتْ** ﴾[(٢)] وتُسَمَّى الفاءُ العاطفةُ على مقدَّر[(٣)] فصيحةً .

(**وَمِثَالُه فِى « الْوَاوِ » قَوْلُهُ**) وهو النابغة الذبيانى : .

٤٢٥ ــ (**فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجُرٍ إِلّا لَيَالٍ قَلَائِلُ**)[(٤)]

[٢٨٠/ب] فحذف الواو ومعطوفها (/ **أَىْ : بَيْنَ الْخَيْرِ وَبَيْنِى**) .

---

(١) من الآية [١٦٠] من سورة « الأعراف » .

(٢) من الآية [٦٠] من سورة « البقرة » .

(٣) وهى الفاء فى « فَانْبَجَسَتْ » .

(٤) هذا البيت من الطويل وهو من كلمة للنابغة الذبيانى يرثى فيها النعمان بن الحارث الغسّانى أبا حُجُر فى ديوانه ص ١١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٣ ، وكذا شرح الكافية له ١٢٦٢/٣ ، وابن الناظم ٥٤٨ ، والعينى ١٦٧/٤ ــ وبلا نسبة فى الأشمونى ١١٦/٣ .

و « أبو حُجُر » ــ بضم الحاء المهملة والجيم ــ كنية النعمان بن الحارث الغسانى .

(**وَقَوْلُهُمْ** : « **رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ** »[١] فـ « طليحان » خبر المبتدإ وما عطف عليه فى التقدير ، (**أَىْ**) : راكبُ الناقةِ (**وَالنَّاقَةُ**) طليحان ، فحذف المعطوف مع العاطف ، بدليل تثنية الخبر وإلَّا لأفرد .

ويحتمل أن يكون الأصل : أحد طليحين ، فَحُذِف المضاف وأُقِيم المضافُ إليه مُقامه كما قاله الموضح فى شرح « بانت سعاد »[٢] فلا دليل فيه .

و « الطليح » ــ بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة ــ من قولهم طَلَح البعير إذا أعيا .

ومثاله فى « أمْ » قول أبى ذؤيب :

٣٢٠ - وقال صِحَابِى : قد غُبِنْتَ وخِلْتُنى غُبِنْتُ فما أَدْرِى أَشَكْلُكُمُ شَكْلِى ؟[٣]

قال أبو الفتح : أىْ : فما أدرى أطريقكم طريقى أم غيره ، فحذف .

واقتصر المَوَضّح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم : .

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ ، إِذْ لَا لَبْسَ[٤] ....

* * *

---

(١) حكاه ابن جنى فى الخصائص ٢/٣٧٣ .

(٢) الواقع أنّ ابنَ هشام ذكر الاحتمالين فقال : « قالت العربُ : راكبُ الناقة طليحَانِ ، أى : أحدُ طليحين ، أو راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحانِ » اهـ .
[شرح بانت سعاد ص ٢١١ تحقيق د / محمود أبو ناجى] .

(٣) هذا البيت من الطويل لأبى ذؤيب الهذلىّ فى شرح ديوان الهذليين للسكرىّ ١/ ٩١ وفيه :
وقال صِحَابى قد غُبِنْتَ فَخلتُنى غَبَنْتُ ، فما أدرى أشكلهم شكلى

(٤) « والفاءُ » مبتدأ « قد تحذف » قد : للتقليل ، والجملة خبر المبتدإ « مَعَ » ظرف متعلق -

(**وَتَخْتَصُّ** « **الْوَاوُ** » **بِجَوَازِ عَطْفِهَا عَامِلًا قَدْ حُذِفَ وَبَقِى مَعْمُولُهُ ، مَرْفُوعًا كَانَ نَحْو** : ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾)[1] فـ « زوجك » فاعل بفعل محذوف معطوفٍ على « اسكن » (**أَىْ : وَلْيَسْكُنْ زَوْجُكَ**) فهو من عطف الأمر على الأمر .

(**أَوْ مَنْصُوبًا ، نَحْوُ** : ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُواْ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** ﴾[2] فـ « الإيمان » مفعول بفعل محذوف معطوفٍ على « تبوَّءُوا » (**أَىْ : وَأَلِفُوا الإِيمَانَ**) فهو من عطف جملة على جملة .

(**أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ** : « **مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً** »)[3] فَـ « بيضاء » مجرور بمضاف محذوف معطوفٍ على « كُلّ » (**أَىْ : وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ** .

وَإِنَّمَا لم يُجْعَل العَطْفُ فِيهِنَّ) أى : فى الأمثلة الثلاثة (**عَلَى الْمَوْجُودِ فِى الْكَلَامِ**) بدون حذف (**لِئَلَّا يَلْزَمَ فِى**) المثال (**الْأَوَّلِ**) وهو ﴿ **اسْكُنْ أَنْتَ**

= بتحذف « ما » اسم موصول مضاف إليه « عَطَفَتْ » الجملة صلة « والواوُ » مبتدأ والخبر محذوف أى : كذلك « إذْ » ظرف متعلق بتحذف « لا » نافية للجنس « لَبْسَ » اسمها ، والخبر محذوف أى : موجود .

وإنما اقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو ، ولم يذكر « أم » متابعا فى ذلك الناظم ؛ لأن « أم » حذفها مع معطوفها قليل فلم يُعْتبر ، أما فى التسهيل وشرحه فقد ذكر ابن مالك الفاء ، والواو ، وأمْ ، فقال : « قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه ، وتشاركها فى الأول الفاء وأم » [شرح التسهيل ٣/٣٧٨ : ٣٨٠] .

(١) من الآية [٣٥] من سورة « البقرة » .

(٢) من الآية [٩] من سورة « الحشر » .

(٣) فى سيبويه ١/٣٣ « بولاق » : « وتقول : ما كُلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ ، وإن شئت نصبتَ شحمةً ، و « بيضاء » فى موضع جرّ كأنك لفظت بـ « كلّ » فقلت : ولا كلّ بيضاء .. فاستغنيت عن تثنيته بذكرك إياه فى أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب » اهـ وقوله : فاستغنيت عن تثنيته ، أى : عن ذكرك إياه ثانيا .

وَزَوْجُكَ ﴾[١] (رَفْعُ فِعْلِ الْأَمْرِ) وهو : اسْكُنْ (لِلاسْمِ الظَّاهِرِ) وهو : زوجك ، بيان الملازمة : .

أنه لو جعل « زوجك » معطوفًا على فاعل « اسكن » المستتر فيه لكان شريكه فى عامله ، والأمرُ بالصيغة لا يرفع ظاهرًا[٢] ، فلا يُعطف على فاعله ظاهر .

وقد يقال : يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ، ورُبَّ شىء يصحّ تبعًا ، ولا يصحّ استقلالًا ، كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ، ولو صلّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصحّ ـــ على الصحيح ـــ كما قاله فى المغنى[٣] .

وفى التسهيل : لا يُشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه[٤] انتهى .

---

(١) من الآية [٣٥] من سورة « البقرة » .

(٢) فلا يقال : اسكن زوجُك .

(٣) فى المغنى ٦٩٢/٢ : « كثيرا ما يُغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ؛ فمن ذلك « كُلُّ شاةٍ وَسَخْلَتِها بدرهم » ... و « رُبَّ رَجُلٍ وأخِيه » ... ولا يجوز كلّ سَخلتها .. ولا رُبَّ أخيه إذْ لا يُضاف « كلّ » إلى معرفة مفردة ، ولا تجرّ « ربّ » إلا النكرات » ا هـ .

(٤) هذا القدر الذى نقله الشيخ خالد عن التسهيل لابن مالك غير مفيد ، ولابدّ من ذكر الكلام برمّتِه حتى يتضح المراد ، فلنرجع إلى شرح التسهيل ٣٧١/٣ ، يقول :
فصل : ص : لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه ، ولا تقدير العامل بعد العاطف ، بل يُشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل .
ش : يجوز : قام زيد وأنا ، وإن لم يصلح مباشرة « قام » لـ « أنا » ؛ لأنه بمعنى التاء المضمومة فى : قمتُ وزيدٌ ... فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته أُضْمِر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف ، وجعل من عطف الجمل نحو ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ و ﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة ٢٤] فـ « زوجك » و « ربك » مرفوعان بـ « ليسكنْ » و « ليذهبْ » مضمرين مدلول عليهما باسكن واذهب ، والمحوج إلى هذا التقدير أن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، لكنه وإن لم يكن صالحا لرفع غيره صالح للدلالة على ما يرفعه ، ولو كان =

ولو سُلّم[(١)] ، فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر شاذّ كما سيأتى فى باب التحذير[(٢)] ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه .

(وَ) لئلا يلزم (فِى) المثال (**الثَّانِى**) وهو : ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** ﴾[(٣)] (**كَوْنُ الْإِيمَانِ مُتَبَوَّأً**) بيان الملازمة : .

أنه لو جُعِل « الإيمانُ » معطوفا على « الدّار » لكان معمولًا لـ « تبوّءوا » لأنَّ المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامله ، وهو فاسد من جهة المعنى ؛ لأنّ الإيمانَ لا يُتَبَوّأُ (**وَإِنَّمَا يُتَبَوَّأُ الْمَنْزِلُ**) إذِ التبوُّؤُ التَّهيُّؤ ، يقال : بَوَّأْتُ له منزلًا ، أى : هيأته له .

وفى إعراب الْحَوفىّ ، فى سورة آل عمران / يُقال : تبوّأ فلانٌ الدارّ إذا لزمها ـ انتهى ـ فعلى هذا يصحّ العطف ولا يُحتاج إلى تقدير عامل آخر . [٢٨١/أ]

(وَ) لئلا يلزم (فى) المثال (**الثَّالِث**) وهو « ما كُلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ

= ما قبل العاطف فعلا مضارع مفتتحا بالهمزة أو النون لفِعل بعده من التقدير والإضمار ما فُعِل بعد الأمر نحو ﴿ لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ ﴾ [طه ٥٨] فـ « أنت » مرفوع بفعل مضمر مدلول عليه بـ « نُخلفه » والتقدير : ولا تُخْلِفُه أنتَ ؛ لأنّ « نَفعلُ » و « أفعل » لا يرفعان إلا ضميرى المتكلم » ا هـ .

(١) يعنى : تقدير : « وليسكن زوجك » ثم حُذِف « ليسكن » فيكون قد حذف الفعل ، وحذف حرف الأمر وهو اللام .

(٢) وذلك قوله : ولا يكون « إيا » فى هذا الباب لغائب ؛ لاختصاص التحذير بالمخاطب ، وشذ قول بعضهم أى : العرب : إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشوابّ ، والتقدير : فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشوابّ ، فحذف الفعل وفاعله إلخ وفيه شذوذان آخران أحدهما : اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر ، وحذف حرف الأمر وهو اللام ، مع أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الضرورة .. فحذفها مع مجزومها أشدّ » ا هـ [ينظر الجزء الرابع من هذا التحقيق ـ باب التحذير ـ] .

(٣) من الآية [٩] من سورة « الحشر » .

« شحمةً » (**الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَىْ عَامِلَيْنِ**) مختلفين ، بيانُ الملازمة : .

أن « سوداء » معمول « كلّ » و « تمرة » معمول « ما » فلو عطف « بيضاءَ » على « سوداءَ » و « شحمةً » على « تمرةً » لزم العطف على معمولى عاملين ، وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين(١) .

وأجاز الأخفش العطف على معمولى عاملين إن كان أحدُهما جارًا ، واتَّصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا »(٢) كهذا المثال .

وقيل : يجوز مطلقا ، حكاه الفارسىُّ وابنُ الحاجب عن الفرَّاء(٣) .

والأصح كما فى التسهيل المنع مطلقا(٤) ؛ لأنَّ العاطفَ حرفٌ ضعيف لا ينوب عن عاملين .

قال فى المغنى : والحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو : « فى الدار

---

(١) قال السيرافى [هامش كتاب سيبويه ٣٣/١] : قوله : وتقول : ما كل سوداء تمرة إلخ : احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين ، وذلك أن « بيضاءَ » جرّ عطفا على « سوداء » والعامل فيها « كلّ » — و « شحمة » نصب عطفا على « تمرة » خبر « ما » فقال سيبويه ليس ذلك عطفا على عاملين ، وتأوله على أن « بيضاء » مجرور بـ « كل » أخرى مقدرة بعد « لا » وليست معطوفة على « سوداء » اهـ .

(٢) من قوله : وأجاز الأخفش إلى هنا ، نصّ كلام ابن مالك فى التسهيل [ينظر شرح التسهيل ٣٧٣/٣] .
ومثال ما إذا كان أحدهما جارًا واتصل المعطوف بالعاطف : « فى الدار زيدٌ والحجرة عمرٌو » .
ومثال الفصل بـ « لا » : « ما فى الدار زيدٌ ولا الحجرة عمرٌو » .

(٣) ينظر الارتشاف ٦٥٩/٢ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٣٢٤/١ ، والمغنى ٤٨٦/٢ .

(٤) قال فى متن التسهيل : « والأصح المنع مطلقا ، وما أوْهم الجوازَ فجره بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف » [شرح التسهيل ٣٧٣/٣] .

زيدٌ والحجرةِ عمرٌو »[١] .

واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب ، فلا يقال : « دخل زيدٌ إلى عمرٍو ، وبكرٌ خالدٍ » و « إنَّ زيدًا فى الدار ، وعمرًا الحجرةِ » للفصل بين نائب الجارّ وهو العاطف والمجرور — قاله السيد عبد الله[٢] .

(**وَلَا يَجُوزُ فِى**) المثال (**الثَّانِى كَوْنُ الْإِيمَانِ مَفْعُولًا مَعَهُ ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِى تَقْيِيدِ**) الأنصار المعطوفين على (**الْمُهَاجِرِينَ بِمُصَاحَبَةِ الْإِيمَانِ ؛ إِذْ هُو أَمْرٌ مَعْلُومٌ**) وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

.... وَهِىَ انْفَرَدَتْ[٣]
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِــى[٤]

* * *

---

(١) المغنى ٤٨٨/٢ .

(٢) وهو : النقرة كار [ينظر : « العباب » تحقيق د / سمير عبد الجواد ص ٩٠٩ رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر ولدىّ نسخة منها ..
هذا وقد سبق الحديث عن العطف على معمولى عاملين فى آخر باب الإضافة ــ ينظر ص ٢١٥ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣ ، ٤) أى : وانفردت الواو ــ من بين حروف العطف ــ بأنها تعطف عاملا مزالا ــ أى : محذوفا ــ بقى معموله ، والذى يدعو لتقدير المحذوف ــ دفع وهم لا يستقيم الأمر إلّا بدفعه وإزالته .
« وهى انفردت » مبتدأ وخبر ، « بعطف عاملٍ » بعطفِ : متعلق بانفردت ، وعامل : مضاف إليه « مزال » نعت لعامل « قد بقى معمولُه » الجملة نعت ثان لعامل « دفعًا » مفعول لأجله « لوهمٍ » متعلق به « اتُّقِى » فعل ماضٍ مبنىّ للمفعول ، ونائب الفاعل يعود على وهم ، والجملة فى محلّ جرّ صفة لوهم .

(وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِالْوَاوِ ، وَالْفَاءِ) و « أَمِ » المتصلة .

(فَالْأَوَّلُ) وهو حذف المعطوف عليه بالواو : (كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ :[(١)] « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَهُ : مَرْحَبًا) بك ، الواوُ الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول ، والواوُ الثانية عاطفةٌ على « مرحبًا » المقدرة ، فهى لعطف المفردات ، وهى محلّ الاستشهاد ، قاله فى الحواشى ، (وَالتَّقْدِيرُ : وَمَرْحَبًا بِكَ وَأَهْلًا) فـ « بك » متعلق بـ « مرحبًا » و « أهلًا » معطوف على مرحبًا[(٢)] .

(وَالثَّانى) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء ، وهو خاص بالجمل : (نَحْوُ : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾)[(٣)] فجملة « نضرب » معطوفة على جملة محذوفة (أَىْ : أَنُهْمِلُكُمْ) ــ بتقديم الهاء على الميم ــ (فَنَضْرِبُ ، وَنَحْو : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾)[(٤)] فجملة « لَمْ يَرَوْا » معطوفةٌ على جملة محذوفة (أَىْ : أَعَمُوا فَلَمْ يَرَوْا) وظاهره أنّ الفاءَ عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة ، وأن الهمزة فى محلها الأصلىّ وهو قول الزمخشرىّ وطائفةٍ[(٥)] .

---

(١) أى : بعض العرب ، كما فى شرح التسهيل ٣/٣٨١ .

(٢) ومنه ــ عند ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/٣٨١ ــ بعد « بلى » وشبهها ، كقولك لمن قال : ألم تضرب زيدًا ؟ بلى وعمرًا ، ولمن قال : ألفيت سعدًا ؟ نعم وأخاه .

(٣) من الآية [٥] من سورة « الزخرف » .

(٤) من الآية [٩] من سورة « سبأ » .

(٥) والعجب من ابن هشام حيث اختار ــ هنا ــ مذهب الزمخشرىّ ، بينما ضعَّفه فى المغنى ١/١٦ ــ وأفرد هذا الحكم مع الهمزة بالفاء ، وكان عليه أن يذكر معها « الواو » فى قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ ﴾ [الأعراف ١٨٥] و « ثُمَّ » فى نحو قوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِ ﴾ [يونس ٥١] كما فعل فى المغنى ١/١٦ .
وتضعيفه لمذهب الزمخشرىّ من قِبَل ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد فى جميع المواضع ثم أوضح ابن هشام أن الزمخشرىّ جزم فى مواضع بما يقوله الجماعة ، وجوّز الوجهين فى موضع [ينظر تفصيل ذلك فى المغنى ١/١٦] .
ومن كلام الزمخشرى فى الكشاف ٤/٢٩٣ ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ =

ومذهب سيبويه والجمهور أنّ الهمزة قُدِّمت من تأخير تنبيها على أصالتها فى التصدير ، ومحلها الأصلّى بعد الفاء ، والأصل : فَأَنَضْرِبَ ، فَأَلَمْ يَرَوْا(١) .

وَالثالث ــ وهو حذف المعطوف عليه بـ « أَمْ » المتصلة ، نحو : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ ﴾(٢) أى : أعلمتم أنَّ الجنة حُفَّت بالمكاره ، أم حسبتم .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا ــ هُنَا ــ اسْتَبِحْ(٣) ....

* * *

= عَلَيْكُم ﴾ [الجاثية ٣١] جواب « أمّا » محذوف ، تقديره : وأما الذين كفروا فيقال لهم أفلم تكن آياتى تتلى عليكم ، والمعنى : ألم يأتكم رسلى فلم تكن آياتى تتلى عليكم ، فحذف المعطوف عليه » اهـ [وينظر شرح المفصل ١٥٠/٨ : ١٥١] .

(١) ينظر كتاب سيبويه ٤٩١/١ « بولاق » .

(٢) من الآية [٢١٤] من سورة « البقرة » ــ ومن الآية [١٤٢] من سورة « آل عمران » .

(٣) أى : استبح حذف متبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر معناه مع حذفه وقوله : « هنا » أى مع الفاء ، والواو ، وأم ــ قال الأشمونى ١١٧/٣ :١١٨ « وأما حذفه مع « أو » فى قوله : * فهل لَكَ أَوْ من وَالِدٍ لك قبلَنَا * أى : فهل لك من أخ أو من والد فنادٌر » اهـ .
و « حذفَ » مفعول استبح و « بدا » فى موضع الصفة لمتبوع و « هنا » متعلق باستبح .
[وينظر شرح المرادىّ على الألفية ٢٤١/٣] .

(هَـذَا بَابُ الْبَدَلِ)

هذه التسمية / للبصريين ، واختلف فى تسميته عند الكوفيين ، فقال الأخفش : يسمونه الترجمة ، والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير[(١)] . [٢٨١/ب]

والغرض منه أن يُذكَر الاسمُ المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ، لإفاده توكيد الحكم وتقريره ؛ ولذلك يقولون : البدل فى حُكم تكرير العامل[(٢)] .

وقولهم : المبدل منه فى حكم الطرح إنما يَعْنُون به من جهة المعنى ــ غالبا ــ دون اللفظ ؛ بدليل جواز « ضربتُ زيدًا يَدَهُ » إذْ لو لم يُعْتَدّ بـ « زيد » أصلًا لما كان للضمير ما يعود عليه .

والبدلُ لغة : الْعِوَض ، (وَ) اصطلاحًا (**هُوَ : التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ**) المنسوب إلى متبوعه نفيا أو إثباتا (**بِلَا وَاسِطَةٍ**) .

---

(١) ينظر ارتشاف الضَّرَب ٦١٩/٢ .

(٢) قال الصبان : يعنى أن عامل البدل مقدّر ، فهو مع البدل جملة أخرى فى الحقيقة وإن كانوا يُسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارًا بظاهر اللفظ ، وقال الروداني : عامل البدل وإن كان مقدرًا لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة ، ونظيره « قمتَ قمتَ » فى توكيد الضمير فقط ، فإن الفعل غير مقصود بالإسناد وعزا الدمامينيُّ القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرمانيّ والفارسيّ وأكثر المتأخرين ، وعزا القول بأن عامله العامل فى متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشريّ وابن الحاجب ومال إليه » اهـ [ينظر شرح الأشمونى مع حاشية الصبان ٨٥/٢ : ٨٦] .

هذا معنى قول النظم :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ ، هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلَا[(١)]

(**فَخَرَجَ بِالْفَصْلِ الْأَوَّلِ**) وهو : المقصود بالحكم ، ثلاثةُ توابع : (**النَّعْتُ ، وَالْبَيَانُ ، وَالتَّوْكِيدُ ، فَإِنَّهَا مُكَمِّلَاتٌ لِلْمَقْصُودِ بِالْحُكْمِ**) وهو متبوعها وليست مقصوداتٍ بالحكم .

(**وَأَمَّا النَّسَقُ فَثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا : مَالَيْسَ مَقْصُودًا بِالْحُكْمِ**) أصلًا وهو المعطوف بـ « لا » بعد الإيجاب ، و بـ « بل » و « لكن » بعد النفي (**كَـ « جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو »** و « **مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو** » **أَوْ** « **لَكِنْ عَمْرٌو** » **أَمَّا الْأَوَّلُ**) وهو المعطوف بـ « لا » (**فَوَاضِحٌ**) أمره (**لِأَنَّ الحكمَ السَّابِقَ**) وهو إثبات المجىء لزيد (**مَنْفِيٌّ عَنْهُ**)[(٢)] بـ « لا » .

(**وَأَمَّا الْآخَرَان**) وهما : المعطوف بـ « بَلْ » ، والمعطوف بـ « لكنْ » بعد النفي (**فَلِأَنَّ الْحُكْمَ السَّابِقَ هُوَ نَفْىُ الْمَجِىءِ ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ**[(٣)] **إِنَّمَا هُوَ الْأَوَّلُ**) دون الثانى .

(**النَّوْعُ الثَّانِي : مَا هُوَ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ هُوَ وَما قَبْلَهُ ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ ، لا أَنَّهُ**) هو (**الْمَقْصُودُ**)[(٤)] وحده (**وَذَلِكَ كَالْمَعْطُوفِ**

---

(١) « التابعُ » مبتدأ ، و « المقصود بالحكم » صفة له ، و « بلا واسطة » فى موضع الحال ، وخبر المبتدأ قوله : « هو المسمى بدلا » وفى « المسمى » ضمير هو نائب فاعله وهو المفعول الأول « بدلا » مفعوله الثانى .

(٢) أى : عن الثانى وهو « عمرو » .

(٣) أى : بنفى المجىء .

(٤) لأن قوله : « البدل هو المقصود بالحكم » هكذا معرفا بالألف واللام ، مؤذن عند طائفة ـ كما فى المطول ١٧٧ ـ بالحصر ، فإذا قلت : العالِمُ زيدٌ ، فمعناه أنه المختص بالعلم ، والمقصور عليه العلم ، فكذلك هذا ، يكون معناه أن المختص بقصد الحكم =

بِالْوَاوِ) إثباتًا ، أو نفيًا (**نَحْوُ** : « **جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو** » **وَ** « **مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو** » **وَهَذَانِ النَّوْعَانِ**) وهما : الأولُ والثانى (**خَارِجَانِ بِمَا خَرَج بِهِ النَّعْتُ ، وَالتَّوْكِيدُ ، وَالْبَيَانُ**) أما الأول ؛ فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع .

وأما الثانى ؛ فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده .

وَ (**النَّوْعُ الثَّالِثُ : مَاهُوَ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ دُونَ مَا قَبْلَهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْطُوفُ بِـ** « **بَلْ** » **بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، نَحْوُ** : « **جَاءَنِى زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو** ») وفى بعض النسخ ذكر « لكن » بعد « بل » وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين . (**وَهَذَا النَّوْعُ خَارِجٌ بِقَوْلِنَا** : « **بِلَا وَاسِطَةٍ** » **وَسَلِمَ الْحَدُّ بِذَلِكَ لِلْبَدَلِ** .

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا ذَكَرْتُهُ فِى تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِّ وَمَا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ وَابْنُه وَمَنْ قَلَّدَهُمَا) من شرَّاح النظم وغيره (**عَلِمْتَ أَنَّهُمْ عَنْ إِصَابَةِ الْغَرَضِ بِمَعْزِلٍ**[1] .

وَأَقْسَامُ الْبَدَلِ أَرْبَعَةٌ) أشار إليها الناظم بقوله : .

= هو المسمى بدلا ، فعلى هذا كل تابع ليس بمختص بأنه مقصود بالحكم خارج بهذا القيد عن كونه بدلًا ، فيخرج المعطوف بالحروف المشركة فى المعنى ؛ لأن كلَّ واحدٍ من التابع والمتبوع فيها مقصود بالحكم ، لم يختص به التابع دون المتبوع .

(١) ولنذكر ما قاله ابن الناظم فى شرح حدّ البدل ليظهر الفرق :

قال ابن الناظم فى شرح الألفية ص ٥٥٣ : ولما أخذ الشيخ فى تعريف البدل قال :

التَّابعُ المقصودُ بالحكم بلَا واسطةٍ ، هو المسمَّى بَدَلَا

فصدَّر التعريف بجنس البدل ، وهو « التابع » ثم تممه بخاصَّة البدل ، وهو « المقصود بالحكم بلا واسطة — فأخرج بـ « المقصود بالحكم » النعت والتوكيد وعطف البيان ؛ لأنهن مكملات للمقصود بالحكم ، و « بلا واسطة » المعطوف بـ « بل » و « لكنْ » فإنهما مقصودان بالحكم ، لكن بواسطة »ا هـ .

فأين هذا من التفصيل الذى ذكره ابن هشام ؟ .

مُطَابِقًا أو بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِـ « بَلْ »[١]

(**الْأَوَّلُ : بَدَلُ كلٍّ مِنْ كُلٍّ ، وهُوَ بَدَلُ الشَّىْءِ مِمَّا هُوَ طِبْقُ مَعْنَاهُ ، نَحْوُ : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ) أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾**[٢] .

فـ « صِراط الَّذين » بدل من « الصِّراط المستقيم » بدل كلٍّ من كلٍّ (**وَسَمَّاهُ النَّاظِمُ**) فى النظم (**الْبَدَلَ الْمُطَابِقَ**) وخالفَ الجماعةَ فى تسميته بدل كلّ من كلّ ؛ (**لِوُقُوعِهِ / فى اسْمِ اللهِ تَعَالَى ، نَحْو : ﴿ إِلَىٰ صِراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ ﴾**[٣] **فِيمَنْ قَرَأَ بِالْجَرِّ**)[٤] . [٢٨٢/أ]

فـ « الله » بدل من « العزيز » بدل مطابق ، ولا يقال فيه بدل كلّ من كلّ (**وَإِنَّمَا**) لم يُقَلْ ذلك ؛ لأن كلًّا إنما (**يُطْلَقُ**) على ما يقبل التجزىء ، فعند الإطلاق تدل (« **كُلّ** » **عَلَى ذِى أَجْزَاءٍ ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ هُنَا**) لأن الله تعالى منزه

---

(١) « مطابقا » مفعول ثان مقدم ليلفى « أو بعضًا أو ما » معطوفان عليه ، و « ما » اسم موصول واقعة على بدل « يشتمل » الجملة صلة ما « عليه » متعلق بيشتمل ، والضمير فى يشتمل يعود إلى البدل وفى « عليه » إلى المبدل منه ويجوز العكس على أن المشتمل هو البدل ، أو المبدل منه « يلفى » مبنّى للمفعول ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول « أو » عاطفة « كمعطوف » الكاف : اسم بمعنى مثل ، معطوف على « ما يشتمل » و « معطوف » مضاف إليه « ببل » متعلق بمعطوف .
وفى شرح المرادى ٢٤٩/٣ ما يفيد أن العامل هو المشتمل على البدل بمعنى أن معنى العامل متعلق به وإن تعلق فى اللفظ بغيره ، وسيأتى بيان ذلك كلّه .

(٢) من الآيتين [٦ ، ٧] من سورة « الفاتحة » .

(٣) من الآيتين [١ ، ٢] من سورة « إبراهيم » .

(٤) فى السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٣ : « قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائى : ﴿ الْحَمِيد اللهِ ﴾ على البدل وقرأ نافع وابن عامر : ﴿ الحميدِ * اللهُ ﴾ رفعا ــ وحدثنى عبيد الله بن علىّ ، عن نصر بن عَلىّ ، عن الأصمعىّ عن نافع : ﴿ اللهِ ﴾ خفضًا مثل أبى عمرو ، ولم يَرْوِ عن نافع ذلك غيرُه » ا هـ .

عن ذلك[١] .

ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه ؛ لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ، كما أن الجملة التى هى نفس المبتدإ فى المعنى لا تحتاج لرابط[٢] .

(**وَالثَّانِى : بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ ، وَهُوَ بَدَلُ الْجُزْءِ مِنْ كُلِّهِ ، قَلِيلًا كَانَ ذَلِكَ الْجُزْءُ**) بالنسبة إلى الباقى من المبدل منه (**أَوْ مُسَاوِيًا**) له (**أَوْ أَكْثَرَ**) منه (**كـ « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ »**) فالثلثُ أَقلّ من الباقى وهو الثلثان (**أَو « نِصْفَهُ »**) فالنصفُ مُسَاوٍ للنصف الثانى (**أَوْ « ثُلُثَيْهِ »**) فالثلثان أكثر من الثلث الباقى .

وذهب الكسائىُّ وهشام إلى أنّ بدلَ البعض لا يقع إلا على ما دون النصف[٣] ، فلا يسمى « أكلتُ الرغيف نصفَه » أو « ثلثيه » أو « أكثرَه » بدَل بعض عندهما[٤] .

(**وَلاَبُدَّ**) فى بدل البعض (**مِنَ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ**) ليربط البعضَ بكلِّه (**مَذْكُورٍ**) ذلك الضمير ، متَّصِلٍ بالبدل أو بغيره .

فالأول : (**كَالْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ**) فى قوله : « ثلثَه أو « نصفَه » أو « ثلثيه » .

---

(١) ولهذا سماه أبو حيان فى « النكت الحسان » ص ٣٦٣ ـ بدل شىء من شىء لأنه ينطلق على اسم الله تعالى .

(٢) نحو : « نُطْقى اللهُ حَسْبِى » لأن المراد بالنطق المنطوق به وقد مرّ فى باب المبتدإ والخبر [ينظر الجزء الأول من هذا التحقيق ص ٥٢٦ وما بعدها] .

(٣) قاله الدمامينى فى شرحه على التسهيل ص ٣٩٤ ــ رسالة دكتوراه فى جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د/ محمد السعبد عبد الله .
ونقل الدمامينى مذهب الكسائىّ وهشام عن أبى حيان فى التذييل والتكميل [النسخة المخطوطة ١١٤١/٤] .

(٤) فى حاشية يس على التصريح ١٥٦/٢ : « قال الزرقانى : انظر ما الذى يُسمى به عندهما حينئذ ، ولعلهما يسميانه بدل إضراب » اهـ .

(وَ) الثانى[1] : (كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾[2]
فَـ « كثير » بدل من الواو الأولى فقط ، والواو الثانية عائدة على « كثير » لأنه مقدم رتبةً[3] ، والأصل ــ والله أعلم ــ : ثم عَمُوا كثيرٌ منهم وصَمُّوا ، والذى حَمَلَنَا على ذلك : أنّا لو جعلناه بدلا من الواوين معا ؛ لزم توارد عاملين على معمول واحد ، وإن جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف ، فهو متوقف على إجازة حذف البدل ، وإن جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسر[4] ، وإن جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوىُّ : إنه ضعيف ؛ لأنّ تقديم الخبر فى مثله ممتنع[5] ــ انتهى .

وإن جعلناه فاعلا لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين :

---

(١) أى : الضمير المتصل بغير البدل .

(٢) من الآية [٧١] من سورة « المائدة » .

(٣) قاله ابن هشام فى المغنى ٣٦٧/٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) قال البيضاوى فى تفسيره ص ٢٧٧ « ﴿ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ بدل من الضمير ، أو فاعل ، والواو علامة الجمع كقولهم : أكلونى البراغيث ، أو خبر مبتدأ محذوف أى : العُمْى والصُّمُّ كثير منهم ــ وقيل : مبتدأ والجملة قبله خبره ، وهو ضعيف ؛ لأن تقديم الخبر فى مثله ممتنع » اهـ .

وفى حاشية يس على التصريح ١٥٦/٢ : « قال الدنوشرىّ : كلام البيضاوىّ هذا يُنافى ما جزم به فى قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء ٣] حيث جوز فى ذلك كون « الذين ظلموا » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة قبله خبر ، ولم يُظهِر وجهَ التفرقة بينهما ــ وأجاب بعض الأفاضل بأنه ترك التضعيف فى الثانية اكتفاء بذكره فى الأولى كما هو عادته ، وبعد : فلم يظهر وجه التضعيف ، كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر فى نحو : قاموا إخوتك ، بخلاف زيد قام ؛ لالتباسه بالفاعل .. » اهـ .

وأقول : إن تعبير البيضاوىّ غير مناسب لأن الممتنع لا يكون ضعيفا بل يكون غير جائز أصلا ــ وقد أجاز ابن هشام فى المغنى هذا الوجه دون تضعيف [المغنى ١/ ٣٦٧] .

أحدهما : أنه يُخَرَّج على لغة « أكلونى البراغيثُ » .

والثانى : أنه يجب أن يُقدَّرَ فى العامل المهمل ضمير مستتر راجع إلى « كثير » ووجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله فى المغنى[١] .

وإن جعلناه خبر مبتدإ محذوف والتقدير : العُمْىُ والصُّم كثير منهم ، فهو تكلُّف[٢] .

(**أَوْ مُقَدَّرٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾**[٣] فـ « مَنِ استطاعَ » بدل من « النّاس » بدل بعض من كلّ ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر (**أَىْ : مِنْهُمْ**) .

قال ابن إياز[٤] : قال النحويون : « مَنِ استطاع » بدل بعض[٥] ، وقال ابن برهان : بدل كلّ ، واحتج بأن المراد بـ « الناس » المستطيعُ ، فهو عامّ أريد به

---

(١) ١/ ٣٦٦ : ٣٦٧ ونص كلامه : « فإن قُدِّرَتِ الواوان فيها علامتين ، فالعاملان قد تنازعا الظاهر ؛ فيجب حينئذ أن تقدر فى أحدهما ضميرًا مستترا راجعا إليه ، وهذا من غرائب العربية ، أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين » .

(٢) هذا الذى قيل عنه إنه تكلف هو الوجه الذى اختاره الزجاج فى معانى القرآن ٢/١٩٥ : ١٩٦ قال : « كأنه لما قال : ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ ﴾ أبدل الكثير منهم أى : عمى وصم كثير منهم كما تقول جاءنى قومُك أكثرهم — وجائز أن يكون جُمِعِ الفعلُ مقدَّمًا كما حكى أهل اللغة : أكلونى البراغيث ، والوجهُ أن يكون : كثير منهم ، خبر ابتداء محذوف ، المعنى : ذَوُو العمى والصمم كثير منهم » ا هـ .

(٣) من الآية [٩٧] من سورة « آل عمران » .

(٤) وهو الحسين بن بدر بن إياز أبو محمد جمال الدين المتوفى سنة ٦٨١ هـ — سبقت ترجمته .

(٥) وهو ما ذهب إليه سيبويه فى كتابه ١/٧٥ : ٧٦ ، والمبرد فى المقتضب ١/١٦٥ ، ٤/٢٩٦ ، وابن السراج فى الأصول ٢/٤٧ ، والزجاجىّ فى الجمل ص ٢٥ ، وأبو حيان فى البحر المحيط ٣/١١ — وهو ما رجحه ابن أبى الربيع فى البسيط ١/٤٠٤ .

خاص ؛ لأنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ لا يكلف الحجّ من لا يستطيع[١] ـ انتهى .

قال الموضح فى الحواشى : والجماعة يقولون : عامٌّ مخصوص ، ولا ضير ؛ لأنَّ الكلامَ بآخره ومقصوده ، وليس بظاهره المحض من غير نظر إلى مقصوده ، والحق أنهما / محتملان ـ انتهى . [٢٨٢/ب]

وقال الكسائىُّ : « مَنْ » شرطية ، وجوابُها محذوف ، والتقدير : من استطاع فليحجَّ[٢] ـ ولا حاجة إلى الحذف مع إمكان تتميم الكلام .

وقال ابن السِّيد : « مَنْ » فاعل « حَجّ » والمصدر مضاف إلى مفعوله ـ ورُدَّ بأنه يقتضى أنه يجب على جميع الناس أنَّ مستطيعَهم يحجّ ، وذلك باطل[٣] .

(**وَالثَّالِثُ : بَدَلُ الاشْتِمَالِ**) واختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال : .

فقال الرمّانى : هو الأول[٤] ، واختاره فى التسهيل[٥] ، وعلله الجزولى بأن

---

(١) شرح اللمع ٢٣١/١ أى : فيكون المراد بالناس بعضهم على حدّ قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ ﴾ فى أنه لفظ عام أريد به خاص ، لأن « الناس » فى اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده « إن النَّاسَ » فعلى هذا هو عند ابن برهان مطابق لعدة المستطيعين فى كميتهم وهو بعض الناس لا جميعهم .

(٢) نسبهُ إلى الكسائى ابنُ أبى الربيع فى البسيط ٤٠٤/١ وقال : « وفى هذا بُعْدٌ ؛ لحذف جواب الشرط ، ولجعل ما ظاهره كلام واحد كلامين » اهـ .

(٣) نسبة الكلام إلى ابن السيد ـ يعنى البطليوسىّ ـ والرّد عليه فى مغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٥٣٦ ـ ونسبه ابن أبى الربيع فى البسيط ٤٠٣/١ إلى بعض الكوفيين .
هذا وللسهيلىّ بحث نفيس فى أسرار النظم فى هذه الآية الكريمة فى (نتائج الفكر ص ٣٠٩ : ٣١١) يحسن الرجوع إليه .

(٤) فى الارتشاف ٦٢٤/٢ : واختلفوا فى المشتمل فى بدل الاشتمال ، فذهب الفارسىُّ فى أحد قوليه ، والرمانىّ فى أحد قوليه ، وخطاب الماردىّ إلى أن الأول مشتمل على الثانى ... » اهـ .

(٥) قال ابن مالك فى متن التسهيل : « المشتمل فى بدل الاشتمال هو الأول ، خلافا لمن =

الثانى إمّا صفة للأول كـ « أعجبتنى الجاريةُ حسنُها » أو مكتسَب من صفة ، نحو : « سُلِبَ زيدٌ مالُه » فإن الأول اكتسب من الثانى كونه مالكا له[١] .

ورُدَّ بأنه يلزم منه أن يجيز « ضربتُ زيدًا عبدَه » على الاشتمال ، وهم قد منعوا ذلك[٢] ــ قاله أبو حيان فى التذكرة .

وقال الفارسىّ فى الحجة : المشتمل هو الثانى[٣] ، قال : بدليل « سُرِق زيدٌ ثوبُه »[٤] ورُدَّ بـ « سُرِق زيدٌ فرسُه »[٥] .

= جعله الثانى ، والعامل » وقال فى الشرح : مذهب الفارسىّ كون المشتمل هو الأول ، ومذهب غيره أنه التابع ، وظاهر قول المبرد أنه العامل ، ومذهب الفارسى هو الصحيح ، لأن الثانى والثالث لا يطردان ... » اهـ [شرح التسهيل ٣٣٨/٣] .
ويظهر مذهب الفارسىّ فى أحد قوليه من كلامه فى الإيضاح ص ٢٩٤ فهو يقول : « ومنه قوله عز وجل : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴾ [البروج ٤ ، ٥] فالأُخْدُودُ مشتمل على النار »اهـ [وهو مذهب ابن السراج فى الأصول ٤٧/٢] .

(١) ينظر قول الجزولىّ فى : شرح المقدمة الجزولية الكبير للأستاذ أبى علىّ الشلَوْبين ٦٨٩/٢ .

(٢) لأن معنى اشتمال الأول على الثانى : أنه يصح الاستغناء بالأول عن ذكر البدل وأنت تعنيه ، ففى نحو : « أعجبنى زيد حسنه » زيد : مشتمل على الحسن ، فيصح أن تقول : أعجبنى زيد ، مكتفيا به عن ذكر الحسن وأنت تعنيه ، وعلى هذا المعنى لا يصح أن يقال : ضَربتُ زيدًا عبده ؛ لأنه لا يقال : ضَربتُ زيدًا ، وأنت تعنى : عبده ــ قال الشلوبين فى شرح المقدمة ٦٩١/٢ « ولو كان الاشتمال على ما ذكره المؤلف ــ يعنى الجزولىّ ــ لا ينبغى أن تجوز هذه المسألة ؛ لأن الأول يكتسى من الثانى وصفا لأنه ملك فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتمال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتمال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه »اهـ .

(٣) ينظر الارتشاف ٦٢٤/٢ ، وهمع الهوامع ١٢٦/٢ ولم أهتد إليه فى الحجة .

(٤) فالثانى وهو « الثوب » مشتمل على الأول وهو « زيد » .

(٥) فالثانى وهو « الفرس » لا يشتمل على « زيد » .

وقيل : لَا اشْتَمَالَ لأحدهما على الآخر ، وإنما المشتمل المسند إلى الأول ، على معنى أن الإسنادَ إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى ، وإنما أسند إليه على قصدِ غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى مختصا بغير الأول .

وهذا القول أفصح عنه السيرافيُّ ، وأبوا العباس ؛ ولهذا لا يجوز : « ضُرِبَ زيدٌ عبدُه » على الاشتمال ؛ لاكتفاء المسند بالأول .

وهذا المذهب قيل : إنه التحقيق ، وأنه الذى نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون ، وقال إن النحويين أكثرهم لم يفصحوا عنه كلَّ الإفصاح ، ولم يوضحوه كلّ الوضوح(١) .

فلذلك اختاره الموضح وقال : (**وَهُوَ بَدَلُ شَىْءٍ مِنْ شَىْءٍ يَشْتَمِلُ عَامِلُهُ عَلَى مَعْنَاهُ اشْتِمَالًا بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ**) وقال فى الحواشي : هذا هو الذى يظهر ، وبه قال المبرد ، والسِّيرافىّ ، وابن جنى ، وابن الباذش ، وابن الأبرش(٢) ، وابن أبى العافية ، وابن ملكون ، وذلك (**كَـ « أَعْجَبَنِى زَيْدٌ عِلْمُهُ » أَوْ « حُسْنُهُ »**) أو « كلامُه » ألا ترى أنّ الإعجابَ مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه ، وحُسْنِه ، وكلامِه بطريق الحقيقة (**وَ**) كذلك (**« سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُه » أَوْ**

---

(١) من قوله : وقيل : لا اشتمال لأحدهما على الآخر إلى هنا ، منقول بتصرف يسير عن الشلوبين فى شرح المقدمة الجزولية ٦٩٠/٢ : ٦٩١ وزاد الشلوبين فردّ على ابن ملكون بقوله : وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافى وأبو العباس عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين عنه ، فهو كما قال » اهـ .
[وينظر المقتضب ١٦٥/١ ، ٤ / ٢٩٧ ـ والبسيط لابن أبى الربيع ٣٩١/٢ : ٣٩٢] .

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسىّ النحوىّ ـ قال فى الريحانة : كان إماما فى العربية واللغة ، يستظهر كتاب سيبويه وأدب الكتَّاب والمقتضب والكامل ـ مات بقرطبة سنة ثنتين وثلاثين وخمسمائة من الهجرة [بغية الوعاة ٥٥٧/١]

« فَرَسُهُ ») فإن زيدًا مسروق مجازا ، والثوب والفرس مسروقان حقيقة[١] ، وهذا مُطّرِد .

فإنْ قلتَ : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ يَسْئلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ ﴾[٢] .

قلتُ : كلمة « عن » دالة على المجاوزة ، والسؤال متجاوز فاعله إلى « الشهر » وإلى « القتال » بطريقى الحقيقة والمجاز ، كما بَيَّنا ، فلا إشكال فيها . انتهى[٣] .

ومع ذلك يَرِد عَليه « زيدٌ مالُه كثيرٌ » إذا أُعْرِب « ماله » بدلا من زيد ، إلا أن يقول : إن الابتداء مشتمل على زيد مجازا[٤] ، وَعَلى « ماله » حقيقة .

وأفاد بهذه الأمثلة أنّ بدل الاشتمال تارة يكون مصدرًا ، وتارة يكون غيره ، وإذا كان مصدرًا : فتارة يكون مكتسَبًا كالعِلْم ، وتارة يكون غير مكتسَب ، وغيرُ المكتسب : تارةً يكون لازما كالحُسْنِ ، / وتارة يكون مفارقا كالكلام . [٢٨٣/أ]

وغيرُ المصدر : تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب ، وتارة لا يكون كذلك كالفرس ، وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر .

(وَ) بدل الاشتمال (أَمْرُهُ فِى الضَّمِيرِ) الرابط بالمبدل منه (كَأَمْرِ بَدَلِ الْبَعْضِ) ثم تارةً يكون مذكورًا ، وتارةً يكون مقدَّرًا .

---

(١) فى الارتشاف ٦٢٤/٢ : « وذهب المبرد ، والسيرافى ، وابن جنى ، والرمّانىّ فى أحد قوليه ، ومن أصحابنا ابن الباذش ، وابن أبى العافية ، وابن الأبرش إلى أن المعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل ، فيكون إسناده إلى الأول مجازًا ، وإلى الثانى حقيقة » اهـ .

(٢) من الآية [٢١٧] من سورة « البقرة » .

(٣) أى : كلام ابن هشام فى الحواشى .

(٤) فى حاشية يس على التصريح ١٥٨/٢ : « كتب شيخنا الغنيمىّ بهامش نسخة الدنوشرىّ : فيه نظر ظاهر ؛ لأن المجاز والحقيقة من صفات الألفاظ ، والابتداء ـــ كما لا يخفى ـــ ليس من الألفاظ » اهـ .

(**فَمِثَالُ الْمَذْكُورِ**) المتصل بالبدل (**مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ** ، **وَ**) مثال المتصل بغير البدل (**قَوْلُهُ تَعَالَى** : ﴿ **يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** ﴾[1] فَـ « قتال » بدل اشتمال من الشهر ، والرابط بينهما « الهاء » المجرورة بـ « فى » .

(**وَمِثَالُ**) الضميرِ **الْمُقَدَّرِ قَوْلُهُ تَعَالَى** : ﴿ **قُتِلَ أَصْحَـٰبُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ** ﴾[2] فـ « النار » بدل من الأخدود[3] ، ثم اختلف فى الرابط ، فقيل : محذوف متصل بغير البدل (**أَىْ** : **النَّارِ فِيهِ**) وهو قول البصريين (**وَقِيلَ**) لا تقدير ، و (**الْأَصْلُ** : « **نَارُهُ** » **ثُمَّ نَابَتْ** « **أَلْ** » **عَنِ الضَّمِيرِ**) وهو قول الكوفيين[4] .

و « الأُخْدُود » شق فى الأرض ، وأصحابه ثلاثة : انطيانوس الرومىّ بالشام وبُختُنصّر بفارس ، ويوسف ذو نواس بنجران ، شقَّ كلٌّ واحد منهم شقًّا عظيما

---

(١) من الآية [٢١٧] من سورة « البقرة » .

(٢) الآية [٤] ومن الآية [٥] من سورة « البروج » .

(٣) هكذا قال الفارسىّ فى الإيضاح ص ٢٩٤ .
وفى البسيط لابن أبى الربيع ٤٠٦/١ : « وعلى هذا أخذ أبو علىّ قوله تعالى ﴿ **قُتِلَ أَصْحَـٰبُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ** ﴾ جعل « النارَ » بدلَ اشتمال من « الأخدود » ــ وذهب غيره إلى أن « النار » بدل من الأخدود بدل شىء من شىء [يعنى بعد كلّ من كلّ] ويكون على حذف مضاف من الأول ، أو من الثانى ، والتقدير : قُتِل أصحاب الأخدود ، أخدودِ النارِ ذات الوقود ، أو قُتِل أصحابُ ذات الأخدود النارِ وقد يكون على أن جعلَ الأخدود نارًا على جهة الاتساع ؛ لأن الأخدودَ قد أُحْمِىَ حتى صار نارًا » ا هـ .

(٤) فى شرح التسهيل ٣٣٧/٣ : ٣٣٨ : « ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى : ﴿ **قُتِلَ أَصْحَـٰبُ الأخدود * النارِ ذاتِ الوقود** ﴾ » ا هـ .
وفى المغنى ٥٤/١ : « مسألة : أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة « أل » عن الضمير المضاف إليه ، وخرجوا على ذلك ﴿ **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِىَ الْمَأْوَىٰ** ﴾ و « مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجْهُ » و « ضُرِبَ زيدٌ الظَّهْرُ والبطنُ » إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، والمانعون يقدرون هى المأوى له والوجه منه ، والظهر والبطن منه » ا هـ .

فى الأرض طوله أربعون ذراعًا وعرضُه اثنا عشر ذراعًا وهو الأخدود ، وملؤوه نارًا وقالوا : من لم يكفر وإلّا أُلقِى فيه[١] ، ومن كفر تُرِك قاله الكواشى[٢] .

وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة ، وزعم السهيلىُّ أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل ، قال : وذلك أن العرب تحذف المضاف ، فإذا قالوا : « أكلتُ الرغيفَ ثلثَه » و « أعجبنى زيدٌ علمُه » فالمعنى : أكلتُ بعض الرغيف ، وأعجبنى وصفُ زيدٍ ، ثم أُبْدِل من البعض ، والوصف ، ثم حذفا للدليل عليهما[٣] .

(**وَالرَّابعُ : الْبَدَلُ الْمُبَاينُ**) للمبدل منه (**وَهُوَ ثَلاثَةُ أَقْسامٍ** : .

لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا) بالحكم (**لِمَا تَقَدَّمَ فى الْحَدِّ ، ثُمَّ الْأَوَّلُ**) وهو المبدل منه (**إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا أَلْبَتَّةَ وَلكِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ اللِّسَانُ ، فَهُوَ بَدَلُ**

---

(١) قوله : « من لم يكفر وإلا ألقى فيه » لا يفهم معناها إلا أن تكون : من كفر وإلا ألقى فيه ، أى : من كفر ترك وإلا يكفر ألقى فيه ــ أو أن « وإلا » زائدة على النص مقحمة عليه وهذا ما رآه يس فى حاشيته على التصريح ١٥٨/٢ قال : وكان المناسب إسقاطها ــ يعنى وإلّا ــ ولعل الإتيان بها سبق قلم ــ والله أعلم ــ وعبارة الكواشىّ : وقالوا من لم يكفر أُلقِىَ فيه ومن كفر ترك ، ومن أبى ألقى فيه ــ ا هـ كذا رأيته فيه بإسقاط (إلّا) لا بإثباتها كما هنا » انتهى كلام يس .
[وينظر فى قصة أصحاب الأخدود : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٧/٥ : ٣٠٨ ، وزاد المسير للجوزىّ ٢١٨/٨ : ٢١٩ ــ وتفسير البيضاوىّ ٥٨٤/٢ : ٥٨٥] .

(٢) هو أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الإمام موفق الدين الكَوَاشىّ الموصلىّ المفسر الفقيه الشافعىّ ، قال الذهبى : برع فى العربية والقراءات والتفسير ، وله التفسير الكبير ، والصغير ، جوَّد فيه الإعراب ، وحرّر أنواع الوقوف ، وأرسل منه نسخة إلى مكة والمدينة والقدس ، مات الكواشىّ سنة ثمانين وستمائة من الهجرة [بغية الوعاة ٤٠١/١] .

(٣) نتائج الفكر للسهيلىّ ص ٣٠٧ وما ذكره الشيخ خالد تلخيص لكلام طويل ، يحسن الرجوع إليه .

الْغَلَطِ ، **أَىْ** : **بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِى هُوَ غَلطٌ** ، **لَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ**) من ظاهر اللفظ .

(**وَإِنْ كَانَ**) الأول (**مَقْصُودًا ؛ فَإِنْ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِهِ فَسَادُ قَصْدِهِ فَبَدَلُ نِسْيَانٍ** ، **أَىْ** : **بَدَلُ شَىْءٍ ذُكِرَ نِسْيَانًا**(١) .

(**وَقَدْ ظَهَرَ**) من هذا التقرير (**أَنَّ الْغَلَطَ مُتَعَلِّقٌ بِاللِّسَانِ** ، **وَالنِّسْيَانُ مُتَعَلِّقٌ بِالْجَنَانِ**) وهو القلب .

(**وَالنَّاظِمُ**) فى قوله فى النظم : .

.... وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ(٢)

---

(١) تحدث سيبويه فى كتابه ١/٧٥ « بولاق » عن أنواع البدل ومنها بدل الغلط والنسيان والإضراب فقال : « وإنما يجوز : رأيت زيدا أباه ، ورأيتُ زيدًا عمرًا ، إما أن يكون أراد أن يقول : رأيتُ عمرًا ، أو رأيت أباه ، فغلط أو نَسِىَ ثم استدرك كلامَه ، وإما أن يكون أُضْرَبَ عن ذلك فنحاه ، وجعل عمرًا مكانه » ا هـ .

وقال فى موضع آخر من كتابه ١/٢١٨ « والمبدل يَشْرَك المبدل منه فى الجرّ ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجه محالٌ ، وعلى وجهٍ حسنٌ ، فأما المحالُ فأن تعنى أنّ الرجلَ حمارٌ ، وأما الذى يحسن فهو أن تقول : مررتُ برجلٍ ، ثم تبدل الحمارَ مكانَ الرجلِ فتقول : حمارٍ ، إما أن تكون غَلِطتَ ، أو نسيتَ ، فاستدركتَ ، وإما أن يبدو لك أن تُضْرِبَ عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك ومثل ذلك قولك : لا بل حمارٍ ... » ا هـ .

(٢) أى : وإن لم يقصد الأول أى : المبدل منه ، فهو بدل جىء به ليسلب الغلط الذى حدث .

« ودون قصدٍ » دون : حالٌ ، وعامله محذوف يدل عليه (صَحِبَ) فى قوله :

* وَذَا لِلاضرابِ اعزُ ، إنْ قصدًا صَحِبْ *

وقَصْدٍ : مضاف إليه ، أى : وإن وقع دون قصد ، « غلطٌ » خبر مبتدإ محذوف على حذف مضاف أى فهو بدلُ غلطٍ ، « به » متعلق بسُلِبَ الواقع صفة ، ونائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق .

(**وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا ، فَسَمَّوُا النَّوْعَيْنِ بَدَلَ غَلَطٍ**) قال ابنُ عصفور : وهذان النوعان جائزان قياسًا ، ولم يرد بهما سماعٌ[١] .

(**وإِنْ كَانَ قَصْدُ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحِيحًا فَبَدَلُ إِضْرَابٍ**) .

وإليه أشار الناظم بقوله : .

وَذَا لِلإِضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ[٢] ....

(**وَيُسَمَّى أَيْضًا بَدَلَ بَدَاءٍ**) بالدال المهملة والمدّ .

قال ابنُ عصفور : وهذا النوع مختلف فيه ، فقيل : بدل بداء ، وقيل : معطوف حُذِف عاطفُه[٣] ـــ قال فى الحواشى : وهو[٤] الواوُ لا « بل » ؛ لأنه لم يَثْبُتْ حذفُها .

(/ **وَقَوْلُ النَّاظِمِ**) فى النظم : [٢٨٣/ب]

.... (**خُذْ نَبْلًا مُدَى**) ....

يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ) وهى : الغلط ، والنسيان ، والبداء (**وَذَلِكَ بِاخْتِلَافِ**

---

(١) شرح الجمل ٢٨٢/١ : ٢٨٣ ، والمقرّب ٢٤٣/١ .

(٢) يعنى بقوله : (وذا) الإشارة إلى قوله فى البيت : « أو كمعطوف ببل » فيكون المعنى : وهذا الذى يشبه « بل » انسبه إلى الإضراب إن صحب الأول ـــ وهو المبدل منه ـــ القصدُ من المتكلم .

« وذا » ذا : اسم إشارة مفعول مقدم لاعز « للإضراب » متعلق باعز ، « إنْ » شرطية « قصدًا » مفعول مقدم لصحب الواقع فعلا للشرط ، والجواب محذوف يفهم مما قبله ،

(٣) شرح الجمل ٢٨٣/١ : ٢٨٤ ونص كلامه : « والواحد الذى ورد به السماع واختلف فيه بدل البداء ، وذلك نحو ما ذكره أبو زيد من قولهم : أكلْتُ لحمًا سمَكًا لبَنًا ... ومن الناس من جعل هذا من باب العطف وحُذِفَ منه حرفُ العطف ، والصحيح أن الوجهين ممكنان » اهـ .

(٤) أى : العاطف .

التَّقَادِيرِ) بحسب الإرادات (**وَذَلِكَ لِأَنَّ « النَّبَلَ » اسْمُ جَمْعٍ لِلسَّهْمِ** ، **وَ « الْمُدَى »**) بالقصر (**جَمْعُ مُدْيَةٍ وَهِىَ السِّكِّينُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ**) بقوله : « خذ نَبْلًا مُدَى » (**إِنَّمَا أَرَادَ الْأَمْرَ بِأَخْذِ الْمُدَى فَسَبَقَهُ لِسَانُهُ إِلَى النَّبل ، فَبَدَلُ غَلَطٍ ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْأَمْرَ بِأَخذ النَّبْلِ**) ابتداءً (**ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُ تِلْكَ الْإِرَادَةِ ، وَأَنَّ الصَّوَابَ الْأَمْرُ بِأَخْذِ الْمُدَى ، فَبَدَلُ نِسْيَانٍ ، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْأَوَّلَ**) وهو الأمرُ بأخذ النبل (**ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ إِلَى الْأَمْرِ بِأَخْذِ الْمُدَى ، وَجَعْلُ الْأَوَّلِ**) وهو الأمرُ بأخذ النّبل (**فِى حُكْمِ الْمَتْرُوكِ فَبَدَلُ إِضْرَابٍ وَبَدَاءٍ**) لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بَدَا له الأمرُ الثانى .

(**وَالْأَحْسَنُ فِيهِنَّ أَنْ يُؤْتَى بِـ « بَلْ »**)[1] لئلا يُتَوَهَّم إرادة الصفة ، أى :

---

(١) فى الجمل للزجاجىّ ص ٢٦ « وأما بدل الغلط ، فقولك : رأيت رجلا حمارًا ، أردت أن تقول « حمارًا » فغلطت ، فقلت : « رأيتُ رجلا » ثم أبدلت « الحمار » منه والأجود فى ذلك أن تقول : « بل حمارًا » ا هـ .
وفى شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٣ « ولو جُعِل بينهما (بل) لكان حسنًا » ا هـ .
وفى البسيط لابن أبى الربيع ٤٠٨/١ : ٤٠٩ : « قوله (وأما بدل الغلط) : اعلم أن هذا الباب هو بدل الإضراب ، ويكون على ثلاثة أوجه : الأول : الغلط ، الثانى : النسيان ، والثالث : أن يكون بدل بداء ... فإذا وقع بدل الإضراب فى الإيجاب فأنت بالخيار أن تأتى به على طريقة البدل ، وأن تأتى به على طريقة العطف ، فتدخل « بل » فتقول : مررت بزيدٍ بل عمرٍو ، فإن وقع فى النفى فيظهر من كلام أبى علىّ أنك لا تأتى به إلا على طريقة البدل ، ولا تأتى بـ « بل » فتقول : ما مررت بزيد بل عمرٍو ، على معنى : ما مررتُ بعمرو ، وإنما يقال : ما مررت بزيد بل عمرٍو ، على معنى : مررتُ بعمرو ، ومن الناس من قال فى : ما مررت بزيد بل عمرٍو : إنه يكون على وجهين : أحدهما : الذى وقع عليه الاتفاق ، وهو أن يوجب للثانى ما نُفى عن الأول بمنزلة (لكنْ) الثانى : أن يكون مجيئه على جهة الإضراب عن الأول ، وجعل النفى للثانى » ا هـ .
هذا ، وقد قال المبرد عن بدل النسيان والغلط : « ولا يكون مثله فى قرآن ، ولا شعر ، ولا كلام مستقيم ، وإنما يأتى فى لفظ الناسى أو الغالط » ا هـ [المقتضب ٢٩٧/٤] =

نبلًا حادةً ، كما تقول : « رأيتُ رجلًا حمارًا » تريد : جاهلًا أو بليدا .

* * *

(**فَصْلٌ** :

يُبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَ) ذهب ابنُ مالك فى التسهيل إلى أنه (**لَا يُبْدَلُ الْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ**)[1] وقوفًا مع السماع (**وَنَحْوُ** : « **قُمْتَ أَنْتَ** ») و « رأيتُك أَنتَ » (**وَ** « **مَرَرْتُ بِكِ أَنْتَ** » **تَوْكِيدٌ اتِّفَاقًا**) من البصريين[2] والكوفيين (**وَكَذَلِكَ نَحْوُ** : « **رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ** ») توكيد (**عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالنَّاظِمِ**) لا بَدَلٌ خلافًا للبصريين .

قال الناظم فى شرح التسهيل : وقولُ الكوفيين عندى أصحّ ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل ، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل ، نحو : « فعلت أنت » والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيدًا ، فإن الفرق بينهما تحكّم بلا دليل[3] .

قال الشاطبىُّ : والظاهر مذهب البصريين ؛ لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : « جئتَ أنت » و « رأيتُك أنت » و « مررتُ بك أنت » وإذا أرادت البدلَ وافقت بين التابع والمتبوع فقالت : « جئتَ

= وفى جمل الزجاجىّ ص ٢٣ « والبدل الرابع : بدل الغلط ، ولا يجرى مثله فى القرآن ، ولا فى كلام فصيح » اهـ .

(١) ينظر شرح التسهيل ٣٢٩/٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣٩٣/١ « بولاق » .

(٣) كرر ابن مالك الكلام فى باب التوكيد ٣/ ٣٠٥ وفى باب البدل ٣/ ٣٣٢ : ٣٣٣ من شرح التسهيل .

أنت » و « رأيتُك إياك » و « مررته به به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ، ويختلف فى غيره ، هكذا نقل سيبويه عن العرب[(١)] ، وتلقاه منه غيرُه بالقبول ، وهم المؤتمنون على ما ينقلون ؛ لأنهم شافهوا العرب ، وعرفوا مقاصدها ، فلا يُعَارض هذا بقياس بأن يقال : فإنّ نسبة المنفصل إلى المتصل ... إلى آخر مقالة ابن مالك السابقة[(٢)] .

(**وَ**) ذهب أيضا فى التسهيل إلى أنه (**لَا يُبْدَلُ مُضْمَرٌ مِنْ ظَاهِرٍ**) وقال فى شرحه (**وَ**) الصحيح عندى أن يكون (**نَحْوُ** : « **رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ** » **مِنْ وَضْعِ النَّحْوِيِّينَ** ، **وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ**) من كلام العرب لا نثرا ولا شعرًا ، ولو سمع كان توكيدًا[(٣)] .

(**وَيَجُوزُ عَكْسُهُ**) وهو إبدال الظاهر من الضمير (**مُطْلَقًا**) فى جميع أنواع البدل سواء أكان كلًّا ، أم بعضا ، أم اشتمالا ، أم إضرابا (**إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ**) المبدل منه (**لِغَائِبٍ** ، **نَحْوُ** : ﴿ **وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ** ﴾)[(٤)] فـ « الذين ظلموا » بدل من الواو فى « أسروا » بدل كلّ من كلّ (**فِى أَحَدِ الْأَوْجُهِ**) الثلاثة / وقيل : « الذين ظلموا » مبتدأ مؤخر ، و « أسرّوا النجوى » خبر مقدم . [٢٨٤/ا]

وقيل : « الذين ظلموا » فاعل « أسروا » و « الواو » حرف دال على الجمع

---

(١) يقول سيبويه فى كتابه فى باب البدل ٣٩٣/١ : « إن أردت أن تجعل مضمرًا بدلا من مضمر قلت : رأيتك إياك ، ورأيتُه إياه » اهـ .

(٢) تكملة كلام الشاطبىّ : « فإن نسبة المنفصل إلى المتصل فى الرتبة الواحدة نسبة واحدة ، فكما كان فى رتبة الرفع توكيدا باتفاق فليكن كذلك فى رتبة النصب أيضا » اهـ [ينظر شرح الشاطبىّ على الألفية ص ٤٠٢ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د/ بسيونى لبن] .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٣٢ .

(٤) من الآية [٣] من سورة « الأنبياء » .

لا ضمير ، كما تقدم فى باب الفاعل[١] .

(**وَكذَا**) يجوز إبدال الظاهر من المضمر (**إِنْ كَانَ**) الضمير المبدل منه (**لِحَاضِرٍ**) متكلم أو مخاطب (**بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ**) الظاهرُ (**بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ**) كقوله :

أَوْعَدَنِى بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِى فَرِجْلِى شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ[٢] **٣٢١**

فـ « رجلى » الأولى ، بدل من ياء المتكلم[٣] بدل بعض من كلّ ، و (**أَعْجَبْتَنِى وَجْهُكَ** ») فـ « وجهك » مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل

---

(١) ينظر الجزء الثانى من هذا التحقيق ص ٢٦٧ .

(٢) هذا البيت من الرجز للعُدَيْل بن الفَرْخ كما فى العينى ١٩٠/٤ تبعا لياقوت ، والخزانة ٣٦٦/٢ ، والدرر ١٦٤/٢ — وورد بلا نسبة فى مجالس ثعلب ٢٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٢/٣ ، وشواهد التوضيح ٢٠٦ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ٥٥٩ ، وابن عقيل ٢٣٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٢ ، واللسان (وعد) ٤٧٩/٤ ، و (دهم) ١٥ / ١٠٠ ، والهمع ١٢٧/٢ ، والأشمونى ١٢٩/٣ .

وكان من حديث الشاعر أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفى ، فلما خاف أن تناله يدُه هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فحماه، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده ، فأرسله إليه .

« أوعدنى » تهددنى بشرّ « الأداهم » جمع أدهم وهو القيد « شثنة » غليظة مادته : شثن « المناسم » جمع مَنْسِم — بفتح الميم وكسر السين وهو خُفّ البعير ، فاستعير للإنسان ، وإنما حسَّن ذلك أنه أراد وصف رجليه بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد .

(٣) فى قوله : « أوعدنى » و« رجل » التى هى بدل منصوبة بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم .

وقوله : « فرجلى » الفاء : للتفريع « رجل » مبتدأ ، وهى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، « شثنة » خبر المبتدأ ، شثنة مضاف و « المناسم » مضاف إليه .

بعض من كلّ (**وَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَالْيَوْمَ الْأَخِرَ** ﴾)[١] فـ « مَنْ » الموصولة المجرورة باللام ، بدلٌ من ضمير المخاطبين المجرور باللام ، وأعيدت اللام مع البدل للفصل[٢] .

(**أَوْ**) يكونَ (**بَدَلَ اشْتِمَالٍ** ، كَـ « **أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ** ») فـ « كلامُكَ » بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب . (**وَقَوْلِ الشَّاعِرِ**) وهو النابغة الْجَعْدِيّ :

٤٢٦ ـــ (بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا) وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا[٣]

فـ « مجدُنا وسناؤنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو « نَا »[٤] .

(**أَوْ**) يكون (**بَدَلَ كُلٍّ مُفِيدٍ لِلإِحَاطَةِ**) والشمول كالتوكيد (**نحو**) ﴿ **رَبَّنَآ أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِنَ السَّمَآءِ** (**تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا** ﴾)[٥] فـ « أَوَّلنا وآخرنا » بدل كلّ من الضمير المجرور باللام ؛ ولذلك أعيدت اللام مع البدل .

---

(١) من الآية [٢١] من سورة « الأحزاب » .

(٢) أى : للفصل بقوله تعالى : ﴿ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ .

(٣) هذا البيت من الطويل لأبى ليلى النابغة الجعدى فى ديوانه ص ٦٨ ، والعينى ١٩٣/٤ ، ـــ وبلا نسبة فى شرح الكافية لابن مالك ١٢٨٣/٣ ، وابن الناظم ٥٦٠ ، والأشمونى ١٣٠/٣ وصدر هذا البيت فى الديوان :

* بلغنا السَّما مجدًا وجودًا وسُؤْددًا *

وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت .

وصف الشاعر قومه بأنهم قد بلغوا الغاية فى ارتفاع الأقدار وسموّ المنازل وأنهم ـــ مع كل ذلك ـــ يأملون منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

وفى حاشية الصبان على الأشمونى ١٣٠/٣ : « قوله : (وسناؤنا) السناء ـــ بالمدّ ـــ كما فى البيت الشرف وبالقصر النور ـــ وقوله : (مظهرا) جعله شيخنا مصدرًا ميميا بمعنى الظهور ، ولا يبعد أن يكون اسم مكان مرادًا به الجنة ؛ لأن قائل هذا البيت النابغة الجعدى الصحابىّ » اهـ .

(٤) الواقع فاعلا فى « بلغنا »

(٥) من الآية [١١٤] من سورة « المائدة » .

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا ... تُبْدِلْـهُ إلَّا مَا إحَاطَـةً جَلَا[1]
أَوِ اقْتَضَى بَعْضًا أَوِ اشْتِمَالَا[2] ....

(**وَيَمْتَنِعُ**) إبدالُ الظاهر من الضمير بدل كلّ (**إنْ لَمْ يُفِدْهَا**) أى : الإحاطة (**خِلَافًا لِلأَخفَشِ ، فَإِنَّهُ أَجَازَ**) تبعًا للكوفيين (« **رَأَيْتُكَ زَيْدًا** »)[3] على أنَّ « زيدًا » بدل من الكاف (**وَ** « **رَأَيْتَنِى عَمْرًا** ») على أن « عمرًا » بدلٌ من الياء ، وسمع الكسائىُّ : « إلَىَّ أَبِى عَبْدِ اللهِ »[4] .

(١، ٢) أى : لاتبدل الظاهر من ضمير الحاضر ، متكلما كان أو مخاطبا إلا إذا كان البدل بدل كلٍّ فيه معنى الإحاطة ، أو كان بدل بعضٍ أو بدل اشتمال

« ومن ضمير » جار ومجرور متعلق بـ « تبدله » « الحاضرِ » مضاف إليه ، « الظاهرَ » مفعول لفعل محذوف يفسره تبدله « لا » ناهية « تبدله » تبدل ، مضارع مجزوم بلا ، والهاء : مفعوله تعود إلى الظاهر « إلا » أداة استثناء ، « ما » اسم موصول مستثنى مبنىّ على السكون فى محل نصب « إحاطة » مفعول « جلا » مقدّم ، وجملة « جلا » صلة الموصول .

« أو اقتضى » معطوف على جلا والفاعل يعود على البدل « بعضًا » مفعوله ، « أو اشتمالا » معطوف على بعضًا .

(٣) فى شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣ : « فلو لم يكن فى البدل من ضمير الحاضر معنى الإحاطة ، جاز على قلة ، ولم يمتنع كما زعم غير الأخفش ، والدليل على ثبوته قول أبى موسى الأشعرىّ ــ رضى الله عنه ــ « أتينا النبىَّ ــ صلى الله عليه وسلم ــ نفرٌ من الأشعريين » اهـ

[وينظر ابن الناظم على الألفية ٥٦٠ : ٥٦١]

(٤) فى الارتشاف ٦٢٢/٢ : « وإن لم يفد معنى الإحاطة فمذاهب : أحدها ، أنه يجوز وهو قول الكوفيين والأخفش ، والثانى : أنه يجوز فى الاستثناء فتقول : ما ضربتكم إلا زيدًا ، وهو قول قطرب ، والثالث : أنه لا يجوز وهو قول جمهور البصريين ــ وسَمِعَ الكسائىُّ : إلَىَّ أبى عبد الله » اهـ

فأبدل « أبى عبد الله » من ياء المتكلم المجرورة محلاً بإلى فى قوله : « إلَىَّ »

وقال الشاعر :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلا[١] ٣٢٢

* * *

(فَصْلٌ :

يُبْدَلُ كُلٌّ مِنَ الاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْجُمْلَةِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ فَالِاسْمُ كَمَا تَقَدَّمَ) فى الأقسام الأربعة .

(وَالْفِعْلُ) كذلك ـــ عند الشاطبى ـــ إذا أفاد زيادة بيان للأول .

فبدل الكلّ (كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَن يَفْعَل ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ ﴾[٢] فـ « يُضَاعَف » بدل من « يَلْقَ » بدل كلّ ، قال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هى لُقِىّ الآثام[٣] .

وبدل البعض ، نحو : « إنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ للهِ يَرْحَمْكَ » فـ « تسجدْ » بدل من « تُصَلِّ » بدل بعض من كلّ .

---

(١) هذا البيت من البسيط ، ورد غير منسوب فى شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٥ . والارتشاف ٢/٦٢٢ [الصدر فقط] وشرح شذور الذهب ٤٤٣ .

« كُفِينا » وُقِينا ـــ « مُعضلة » بكسر الضاد ، اسم فاعل من أعضل الأمرُ ، إذا اشتد وصَعُب المخرج منه « أَمَّ » قصد « نهج الهدى » طريقه « ضِلِّيلا » بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة ـــ الشديد الضلال .

الشاهد فيه : قوله « بِكُم قريشٍ » حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله « قريش » من ضمير الحاضر ، وهو ضمير المخاطبين المجرور محلاً بالباء بدل كلّ من كلّ من غير أن يدل البدل على الإحاطة ، وهذا على مذهب الكوفيين والأخفش .

(٢) من الآية [٦٨] من سورة « الفرقان » .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ١/٤٤٦ « بولاق

وبدلُ الاشتمالِ كقوله :

إنَّ عَلَــــيّ اَللهَ أَنْ تُبَايِعَـــــا
تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طَائِعًا[١] ـ ٣٢٣

لأنَّ الأخذ كَرْها ، والمجيءَ طائعًا من صفات المبايعة .

وبدلُ الإضراب والغلط ، نحو : « إنْ تُطْعِمْ زَيدًا تَكْسِهِ أُكْرِمْكَ »[٢] .

انتهى كلام الشاطبى ملخصا[٣] .

وذلك داخل تحت إطلاق قول النظم :

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ........ ....

(١) بيتان من مشطور الرجز لا يعرف قائلهما ، وردا فى سيبويه ٧٨/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ والأصول ٤٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/٣ ، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٧/٣ ، وابن الناظم ٥٦٣ ، وابن عقيل ٢٣٢/٢ ، والعينىّ ١٩٩/٤ ، والخزانة ٣٧٣/٢ ، والأشمونى ١٣١/٣ .
قال الأعلم [على هامش كتاب سيبويه ٧٨/١] : « الشاهد فى حمل « توخذ » على « تبايع » ؛ لأنه مع قوله : « أوتجىءَ » تفسير للمبايعة ، إذ لا تكون إلا أحد الوجهين من إكراه أو طاعة ــ وأراد بقوله : « الله » القسم ، والمعنى : إنّ علىَّ والله ، فلما حذف الجار نصب » اهـ

(٢) ومنه ما جاء فى كتاب سيبويه ٤٤٦/١ من قوله : « وسألته ــ يعنى : الخليل ــ هل يكون « إنْ تأتِنا تسْألْنَا نُعْطِكَ » فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ؛ لأن الأول ــ يعنى : متى تأتنا تُلِمِمْ بنا ــ الفعل الآخير تفسير له وهو السؤالُ لايكون الإتيانَ ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامَه » اه

(٣) ينظر شرح الشاطبىّ على الألفية الصفحات ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٦ من رسالة الدكتوراه المحفوظة فى كلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق د/ بسيونى لبن ــ ولدىّ نسخة منها .

(**وَالْجُمْلَةُ**) كذلك[١] ، إلا فى بدل الكلّ ، نحو : « قعدتُ جلستُ فى دار زيدٍ » فإنه لا يعتدّ / به ؛ لأنه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين ، وكون المقصود هو الثانى ، وهو لا يتحقق فى الجمل ، لاسيما التى لا محلّ لها من الإعراب قاله التفتازانى فى شرح التلخيص . [٢٨٤/ب]

وبدل البعض (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى** : ﴿ **أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ**) **وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ** ﴾[٢] فجملة « أمدكم » الثانية أخصّ من الأولى باعتبار متعلقيهما ، فتكون داخلةً فى الأولى ؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأَنْعَامَ وغيرَها .

وبدل الاشتمال كقوله :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّافَكُنْفِى السِّرِّوَالْجَهْرِمُسْلِمَا[٣] **٣٢٤**

فـ « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل اشتمال من « ارْحَلْ » لما بينهما من المناسبة اللزومية[٤] ، وليس توكيدًا له لاختلاف لفظيهما ، ولا بَدَلَ بعض ؛ لعدم دخوله فى الأول ، ولا بَدَلَ كلٍّ ؛ لعدم الاعتداد به كما تقدم ، ولا غَلَطٍ لوقوعه فى الفصيح .

وبدل الغلط ، كـ « قُمْ اقْعُدْ » .

---

(١) فى شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦٣ : « وكثيرًا ما تبدل الجملة من الجملة ، إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى المقصود من الأولى ... » اهـ .
وفى المغنى فى موضوع الجمل التى لها محل من الإعراب ٤٢٦/١ « الجملة السابعة : التابعة لجملة لها محلّ ، ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة » اهـ .

(٢) من الآية [١٣٢] والأيتان [١٣٣ ، ١٣٤] من سورة « الشعراء » .

(٣) هذا البيت من الطويل لايعرف قائله ، من شواهد : المغنى ٤٢٦/٢ [الصدر فقط] ، ومعاهد التنصيص ٩٤/١ ، وابن الناظم ٥٦٣ ، والعينىّ ٢٠٠/٤ ، والأشمونى ١٣٢/٣ [الصدر فقط] .
قوله : * وإلا فكن فى السرّ والجهر مسلما * أى : وإلاَّ ترحل ، والفاء فى « فكن » داخلة على جواب الشرط و « مسلمًا » خبر « كن » ـــ

(٤) لأن الأمر بالشىء يستلزم النهى عن ضده .

والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ؛ أن الفعل يتبع ما قبله فى إعرابه لفظا أو تقديرًا ، والجملة تتبع ما قبلها محلًّا إن كان له محل ، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز[١] ؛ إذِ التابع كلُّ ثانٍ أُعْرِبَ بإعراب سابقه الحاصل ، والمتجدد .

وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الأفعال والجمل ؛ لتعذر عود الضمير عليها .

(**وَقَدْ تُبْدَلُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُفْرَدِ**) بدل كلٍّ (**كَقَوْلِهِ**) وهو الفرزدق : .

٤٢٧ ــ(إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرى كَيْفَ يَلْتَقِيانِ[٢]

أَبْدَلَ) جملة (« **كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ** » من « **حَاجَةً وَأُخْرَى** ») وهما مفردان ــ قاله ابن جنى[٣] ؛ وإنما صحّ ذلك ؛ لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد (**أَىْ : إِلَى اللهِ أَشْكُو هَاتَيْنِ الْحَاجَتَيْنِ تَعَذُّرَ الْتِقَائِهِمَا**) فـ « تعذُّر » مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو بدل من « هاتين » قاله الدمامينى[٤] .

---

(١) وذلك كما فى قوله تعالى : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ ولا يخفى أن جملة « أَمَدَّكُم بِمَا تعْلَمُونَ » ــ وهى المبدل منه ــ صلة « الذى » فى قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ فلا محلَّ لها من الإعراب ، فإطلاق التبعية على ما بعدها مجاز كما يقول صاحب التصريح .

(٢) هذا البيت من الطويل نُسِب للفرزدق فى الخزانة ٣٧٥/٢ ، والدرر اللوامع ١٦٦/٢ – وورد بلا نسبة فى المحتسب ١٦٥/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٠/٣ ، والمغنى ٢٠٧/١ ، والعينىّ ٢٠١/٤ ، والهمع ١٢٨/٢ ، والأشمونى ١٣٢/٣ .
ويروى : « كيف تلتقيان » بالتاء .

(٣) المحتسب ٢/ ١٦٦ قال : فقوله : كيف تلتقيان ، جملة فى موضع نصب بدلا من (حاجة وحاجة) فكأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما » اهـ

(٤) فى تعليق الفرائد ص ٤٠٤ رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة تحقيق د/ محمد السعيد عبد الله – ولدىّ نسخة منها وكان الأولى أن يقول : قاله ابن جنى لأنه هو صاحب القول كما سبق ذكره فى هامش ٣ السابق . =

ويحتمل أن يكون « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة نَبَّه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين[١] .

و « الشام » بلاد سميت بشام بن نوح ؛ فإنه بالشين المعجمة بالسريانية ، أو لأن أرضها شاماتٌ بيض ، وحُمْر ، وسُود ، وعلى هذا لا يهمز ، وقد يُذَكّر ، كذا فى القاموس[٢] .

* * *

فَصْــلٌ :

وَإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنَ اسْمٍ مُضَمَّنٍ مَعْنَى حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ)[٣] وهو الهمزة (**أَوْ**

= ثم إن الشيخ خالدًا جعل بدلَ الجملة من المفرد من قبيل بدل الكلّ من الكلّ ، وابن هشام فى المغنى ٢٠٧/١ جعله من قبيل بدل الاشتمال فقال فى قوله : ﴿ أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ كيف منصوبة بما بعدها على الحال ... وهى وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال ، والمعنى : إلى الإبل كيفية خلقها ، ومثله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ ومثلهما فى إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله : وذكر بيت الفرزدق » اهــ .

ويبدو أن القول بأنه من بدل الاشتمال هو الأولى ، لأن تعذرَ التقاء الحاجتين أمرٌ مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما وليس هو نفس الحاجتين ولا مرادفا لهما .

(١) وهذا القول للدماميني كما فى حاشية الشّمُنّى على المغنى ٢٨/٢ .

ولم يستحسنه ابن جنى فى المحتسب ١٦٦/٢ فبعد أن أورد أن « كيف تلتقان » فى موضع النصب على الإبدال من حاجة وحاجة .. قال : هذا أحسن من أن تَقْتطِع قوله : كيف تلتقيان ، مستأنفًا ؛ لأن هذا ضَرْبٌ من هُجْنة الإعراب ، لأنه إنما يشكو تعذر التقائهما ، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما »اهـ

(٢) ينظر القاموس مادة (شوم) و (شيم) الجزء الرابع .

(٣) قوله : مضمن معنى حرف استفهام أو حرف شرط : خرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو : هل أحد جاءك زيد أو عمرو – و إنْ تضرب أحدًا =

حَرْفِ شَرْطٍ)[١] وهو « إنْ » بدل تفضيل[٢] (**ذُكِرَ ذَلِكَ الْحَرفُ**) المفيد للاستفهام أو الشرط (**مَعَ الْبَدَلِ**) ليوافق المبدل منه فى تأدية المعنى .

(**فَالْأَوَّلُ**) وهو الاستفهام ، ويكون عن معرفة الكميات ، وعن تعيين الذوات ، وعن بيان المعانى .

فالأول[٢] : (**كَقَوْلِكَ : « كَمْ مَالكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ ؟**) فـ « عشرون » وما عطف عليها بدل من « كَمْ » بدل تفصيل .

(**وَ**) الثانى[٣] : كقولك : (« **مَنْ رَأَيْتَ أَزَيْدًا / أَمْ عَمْرًا ؟** ») فـ « زيدا » وما عطف عليه بدل من « مَنْ » بدل تفصيل . [١/٢٨٥]

(**وَ**) الثالث[٤] : كقولك : (« **مَا رَأَيْتَ أَخيْرًا أَمْ شَرًّا ؟** ») فــ « خيرًا » وما عطف عليه بدل من « مَا » بدل تفصيل .
وقرن بالهمزة فى الجميع لتضَمُّنِ المبدل منه معنى الاستفهام[٥] .

(**وَالثَّانِى**) وهو الشرط ، ويكون للعاقل وغيره ، وللزمان والمكان .

= رجلا أو امرأة أضربه » [قاله يس على التصريح ١٦٣/٢]

(١) قوله : بدل تفصيل : يؤخذ منه انحصاره فى بدل الكلّ إذ التفصيل يقتضى أن كلاًّ من البدل والمبدل منه مقصود قصدًا باقيا مطابقا للآخر ليخرج بدل الغلط ؛ لأن الأول غير مقصود ، وبدل النسيان ، لأن الأول غير مقصود قصدًا باقيا لتبيُّنِ فساده ، وبدل البعض والاشتمال إذ ليس البدل والمبدل منه فيهما متطابقين ، وبما تقرر من أن التفصيل بدلُ كلّ من كلّ ، علم أنه لايحتاج إلى ضمير » [قاله يس على التصريح ١٦٣/٢]

(٢) وهو الاستفهام عن الكميات .

(٣) وهو الاستفهام عن تعيين الذوات .

(٤) وهو الاستفهام عن بيان المعانى .

(٥) من هنا بدأ سقط كبير من خ ا وهى النسخة التى كتبها الشيخ خالد بخطه

فالأول[١] : (**نَحْوُ** : « **مَنْ يَقُمْ إنَّ زَيْدٌ وَإنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ** ») فـ « زيدٌ » و « عمرو » بدل من « مَنْ » بدل تفصيل .

(وَ) الثانى[٢] : نحو : (« **مَا تَصْنَعْ إنْ خَيْرًا وَإنْ شَرًّا تُجْزَبِهِ** ») فـ « خيرا » و « شرًّا » بدل من « مَا » الشرطية بدل تفصيل .

(و) الثالث[٣] : نحو : (**مَتَى تُسَافِرْ إنْ غَدًا وَإنْ بَعْد غَدٍ أُسَافِرْ مَعَكَ** ») فـ « غدًا » و « بَعْدَ غد » بدل من « متى » بدل تفصيل .

والرابع[٤] : « حَيْثُمَا تَجْلِسْ إنْ يَمِينَ المِحْرَابِ وَإنْ يَسَارَهُ أَجْلِسْ مَعَكَ » .

وقرن بـ « إنْ » فى الجميع لتضمُّنِ المبدل منه معنى الشرط .

وقد يتخلف كلٌّ من التفصيل وإعادة حرف الشرط ؛ ففى الكشاف[٥] ، أنَّ ﴿ **يَوْمَئِذٍ** ﴾[٦] بدل من ﴿ **إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا** ﴾[٧] وكذا قال أبو البقاء[٨] ؛ ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام فقال :

---

(١) وهو اسم الشرط الذى للعاقل .

(٢) وهو اسم الشرط الذى لغير العاقل .

(٣) وهو اسم الشرط الذى للزمان .

(٤) وهو اسم الشرط الذى للمكان .
وهذه كلها فى أصل وضعها للعاقل ، ولغير العاقل ، وللزمان ، وللمكان ــ على الترتيب ــ ولكنها ضُمِّنت معنى الشرط .

(٥) الجزء الرابع ص : ٧٨٤

(٦) من الآية [٤] من سورة « الزلزلة »

(٧) الآية [١] من سورة « الزلزلة »

(٨) يعنى العكبرى [ينظر إعراب القرآن المسمى إملاء ما منّ به الرحمن سورة « الزلزلة »] .
وقد يقال : لانسلم أن « إذا » شرطية هنا ، فلا تخلف .

وَبَـدَلُ الْمُضَمَّـنِ الْهَمْزَيَلِـي هَمْزًا[١] ....

وكذا فعل فى التسهيل[٢] مع كثرة جمعه فيه .

على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال ؛ لأنك إذا قلت : « مَنْ يَقُمْ إن زيدٌ[٣] وإن عمرو ... » وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء ، فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورةً ، سواء قلنا : البدلُ على نية تكرير العامل أم لا ؛ فيلزم دخول « إن » الشرطية على المبتدإ وهو غير جائز على الأصحّ . وإن جعلنا ما بعد « إنْ » مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسألةُ ؛ لتخالُفِ العامل ؛ ولأن « إنْ » لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره ، نحو : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[٤] .

وجوابه : أنَّ « إنْ » إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل[٥] ، فلا يلزم المحذورُ .

* * *

(١) « وبدلُ » الواو : للاستئناف ، بدلُ : مبتدأ ، « المضمَّن » اسم مفعول مضاف إليه ، ونائب فاعله ضمير مستتر هو المفعول الاول ، « الهمزَ » هو المفعول الثانى « يلى همزًا » الجملة خبر المبتدأ .

(٢) فقال : « ويجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام إن تضمن المبدل منه معناها كقولك : كيف زيد ، أمريض أم صحيح ؟ و ما عندك ، أدرهم أم دينار ؟ ، وكم مالك ، أعشرون أم ثلاثون ؟ » اهـ [شرح التسهيل ٣/٣٣٩]

(٣) فى خ ٣ « إن زيدًا » بالنصب وهو خطأ

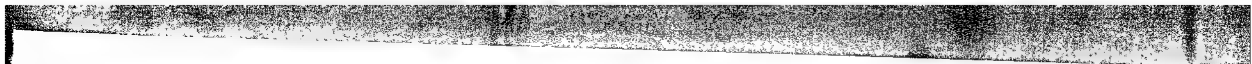
(٤) من الآية [١٢٨] من سورة « النساء »

(٥) يعنى أن « إنْ » إنما ذكرت لتكون علامة فقط على أن ما بعدها تابع لاسم الشرط

* * *

تمَّ ــ بحمد الله تعالى ــ الجزء الثالث ، ويليه ــ إن شاء الله تعالى ــ الجزء الرابع ، وأوله : هذا باب النداء .

مكة المكرمة فى العشرين من رمضان سنة ١٤١٤ هـ .




فِهْرس الأبـوابِ والفُصُول

للجـزء الثالث




الموضوع — الصفحة

الموضــوع الصفحة

الموضـــوع الصفحة

الموضوع الصفحة

* * *



رقم الإيداع : ٨٤٥٦ / ٩٢
الترقيم الدولي : ٢ ـ ١٠٧ ـ ٢٥٧ ـ ٩٧٧

